



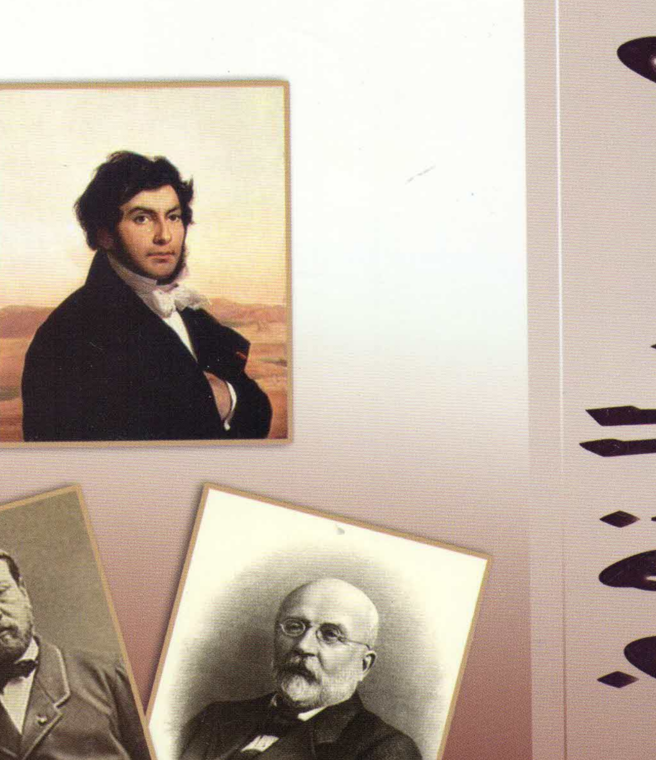


الآثار المصرية المستباحة

الإدارة المصرية والآثار فى القرن التاسع عشر

١٠٦

د. أشرف محمد حسن علي





مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة

الآثار المصرية المستباحة

الإدارة المصرية والآثار فى القرن التاسع عشر

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. شريف كامل شاهين

على، أشرف محمد حسن.

الآثار المصرية المستباحة: الإدارة المصرية والآثار فى القرن التاسع عشر/ تاليف أشرف محمد حسن على. - القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، الإدارة المركزية للمراكز العلمية، مركز تاريخ مصر المعاصر، ٢٠١٦.

٥٠٧ ص ؛ ٢٤ سم.

تدمك 3 - 1246 - 18 - 977 - 978

١ - المصريات. علم

٢ - الآثار الفرعونية

أ - العنوان

٩١٣,٣٢

إخراج وطباعة:

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

www.darelkotob.gov.eg

رقم الإيداع بدار الكتب ١٥٨٣٤/ ٢٠١٦

I.S.B.N. 978 - 977 - 18 - 1246 - 3



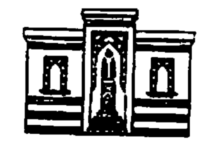
الآثار المصرية المستباحة

الإدارة المصرية والآثار فى القرن التاسع عشر

تأليف

د. أشرف محمد حسن علي





الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تاريخ مصر المعاصر



مصر النهضة

العدد (١٠٦)

سلسلة دراسات علمية فى تاريخ
مصر الحديث والمعاصر

أسس هذه السلسلة
أ.د. يونان لبيب رزق
عام/ ١٩٨٣

للمراسلات / مركز تاريخ مصر المعاصر/ دار الكتب والوثائق القومية/ كورنيش النيل - رملة بولاق.

تقديم

هناك العديد من الدراسات باللغات الأجنبية واللغة العربية تناولت بالتأريخ علم الآثار المصرية، أو علم المصريات، واختص بعضها بدارسة نهب الآثار وتدميرها بمختلف الوسائل والأساليب، منها على سبيل المثال كتاب:

Peter France, The Rape of Egypt: How the Europeans Stripped Egypt of its Heritage, London, 1991.

الذى تُرجم إلى اللغة العربية مرتين: أولهما لمحمد مستجير مصطفى، نشرته دار سينا عام ١٩٨٩ تحت عنوان: "اغتصاب مصر"، وثانيهما لإبراهيم محمد إبراهيم، نشرته الهيئة المصرية العامة للكتاب عام تحت عنوان: "أوروبا والآثار المصرية"، وقد كتبه المؤلف بأسلوب أدبى أكثر منه أكاديمي، وإن ذيله بقائمة بالمصادر، وقد تضمن فصلاً عن ارتباط الاكتشافات الأثرية بالسياسة والإدارة.

وهناك كتاب دونالد ريد "فراعنة من؟..دراسة في علم الآثار والمتاحف" الذى ترجمه أستاذنا الدكتور رءوف عباس حامد(عليه رحمة الله)، وصدر عن المركز القومي للترجمة عام ٢٠٠٥، والذي يمكن القول بأنه يؤرخ لعلم المصريات وصلته بالهيمنة الامبريالية، ورد الفعل الوطني في موقف العلماء المصريين دفاعا عن تراث مصر وهويتها القومية، حيث يدحض الكتاب الفرية التي رددتها الكتابات الغربية بشأن عدم أحقية المصريين بآثار بلادهم.

وهناك كتاب بريان فاجان الذي صدرت طبعته الأولى بالإنجليزية في لندن عام ١٩٧٧ The Rape of the Nile, London ، وترجمه إلى العربية أحمد زهير أمين تحت عنوان "نهب آثار وادى النيل، ودور لصوص المقابر " وصدر عن مكتبة الأسرة عام ٢٠٠٢، والذى ركز على عمليات ونشاطات رجال الآثار ولصوص المقابر والسائحين في نهب آثار مصر، وقد أفرد فصلاً لدور "المهرب الأكبر بلزونى، الإيطالي الذى فتح الباب للسطو على آثار مصر... ".

وربما كانت أحدث الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، في بعض جوانبها، دراسة وائل الدسوقي "تاريخ علم المصريات" الذى أصدرته الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ٢٠١٤، وإن كان قد ركز على نشأة العلم وتطوره خلال القرن التاسع عشر.. وغير هذه الدراسات كثير مما تناول بعضا من جوانب هذا الموضوع المهم والخطير المرتبط بتحديث مصر، وهويتها، وموقف القوى الإمبريالية منها.

والمؤلفات والدراسات السابقة، رغم ضرورتها وأهميتها، إلا أنها لم تهتم اهتمامًا واضحًا بدور الإدارة المصرية من خلال التشريعات والقوانين واللوائح، وتطبيقها، وأثرها على وضع الآثار وعمليات نهبها خلال القرن التاسع عشر، وفى اعتقادنا أن هذا الكتاب الجديد، الذى بين أيدينا، يتفرد بتقديم دراسة وافية وموثقة عن هذا الموضوع، تفتقر عليها الدراسات السابقة، كما أن هذه الدراسة تميزت بالإحاطة والشمول مع تقديم نظرة نقدية لكل ما سبق نشره حول هذا الموضوع.

وأود ان أشير الى أن مؤلف هذا الكتاب، وهو الدكتور أشرف محمد حسن، الذى يعمل مدرسًا للتاريخ الحديث والمعاصر بقسم التاريخ والحضارة في كلية اللغة العربية بأسيوط، جامعة الأزهر، كان قد نال بأصول هذه الدراسة درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى عام ٢٠٠٥ تقديرا لهذا العمل العلمي الكبير الذى أخرج لنا منه هذا الكتاب، فأضاف للمكتبة التاريخية المصرية عملا علميا جادا ورصينا تناول فيه بشكل أساسي، موقف الإدارة المصرية من الآثار ومشكلاتها خلال القرن التاسع عشر.

ومن المهم أن نذكر أن المؤلف لم يترك مصدراً وثائقياً في الأرشيف القومي المصري يتعلق بالآثار، إلا ونقب فيه واستفاد منه، فضلاً عن المصادر المخطوطة والمطبوعة، والمراجع العربية والأجنبية والمعربة وكتب الرحالة، كما نبّه الى أهمية بعض الكتب المطبوعة فى مصر- والمنسية- والتى صدرت فى النصف الثاني من القرن التاسع عشر وعالجت موضوعات أثرية، بالإضافة الى أدلة المتاحف والدوريات التى صدرت خلال الفترة التى تشملها الدراسة.

وقد بدأ المؤلف دراسته بتمهيد عن موقف الإسلام من الآثار القديمة، كما استعرض خلفية عن وضع الآثار قبل القرن التاسع عشر، معالجا مشكلتها الأساسية الممثلة فى التهريب والتخريب والاستغلال والسرقة وتجارة الممياوات، ثم تناول جهود الاحتلال الفرنسى فى الكشف عن حضارة مصر القديمة وآثارها.. ثم قدم فصلاً مهماً عن دور الأجانب، من قناصل وسائحين ورحالة أو مقيمين فى مصر، فى نهب هذه الآثار، وموقف الإدارة المصرية والحكام من هذا الموضوع خلال القرن التاسع عشر. وقد تفردت هذه الدراسة عن كل ما سبقها بأن تناولت القوانين والتشريعات واللوائح والأوامر والقرارات المتعلقة بالآثار فى عصر محمد على وخلفائه حتى نهاية القرن التاسع عشر. كما درس المؤلف أهم المشكلات البشرية، وخاصة ما تعلق بالمسلات والاستغلال والإهمال والتخريب وتجارة الممياوات، والطرق غير المشروعة التي خرجت بها الآثار من مصر، وتساءل عن مدى أحقيتها فى المطالبة باستردادها، كما تناول المشكلات والأخطار الطبيعية الناتجة عن الرمال والمياه وتأثيرها على وضع الآثار المصرية... وقد أرّخت الدراسة للمؤسسات الأثرية، المصرية

والأجنبية، من متاحف ومدارس متخصصة فى هذا المجال، واختتم الدراسة بفصل عن مخصصات مصلحة الآثار ومواردها.

* * *

ومن القضايا المهمة التى أثارها المؤلف وأدلى فيها برأيه بعد البحث والدراسة، قضية موقف الإسلام من الآثار القديمة، فرأى أنه يرتبط بموقف الإسلام من النحت والتصوير، وأكد أن القرآن الكريم لم يتعرض للتصوير بشيء باعتباره أحد الفنون الجميلة، وأن الاحاديث النبوية، التى منها ما يلعن المصور وما يمنع بيع الصور، بغض النظر عن صحتها من عدمه، فذكر أن هناك من العلماء والباحثين ما يربطون بينها وبين الواقع الذى قيلت فيه والسبب الذى قيلت من أجله، فمنع التماثيل فى بداية عصر الاسلام، جاء مخافة أن يساق المسلمون بالتقليد إلى عبادتها -كما كان أمر العرب فى الجاهلية- والتوحيد هو شرط الإسلام الأول. كما أن كراهية الرسول (ص) لم تكن عامة، بل كانت تتعلق بالجانب الذي يشغل عن العبادة، أما الزينة فلا كراهية فيها، وقد أقر نقود الجاهلية والممالك الأخرى وهى مصورة، وكان يضحك مع عائشة وهى تحمل دُماها وتلعب بها، كما كانت زوجاته يتخذن أقمشة مزخرفة برسوم الإنسان والحيوان.

وقد طفق المؤلف يضرب الأمثلة بنصوص تحمل فى طياتها إباحة الإسلام للفن جملة، إلا ما كان مسيئا إلى العقيدة، وكان فيه ما يُخشى منه عليها. واستشهد برأي الإمام محمد عبده حين ذكر "أن الشريعة الإسلامية أبعد من أن تُحرّم وسيلة أفضل من وسائل العلم، بعد تحقيق أنه لا خطر فيها على الدين، لا من جهة العقيدة ولا من جهة العمل". وذكر كاتبنا أن هذه القاعدة هي التى سار عليها المسلمون فى موقفهم تجاه ما وجدوه من آثار فى البلاد التى فتحوها، فلم يتعرضوا للآثار بشيء، ولم يؤثر عن الحكام المسلمين فى مصر عبر تاريخها الطويل أنهم اتبعوا سياسة منظمة من شأنها إلحاق الضرر بالآثار المصرية لأسباب دينية، بل حرصوا على المحافظة عليها للنظر والاعتبار بها، تطبيقاً لما أمر الله به فى غير موضع من كتابه الكريم، بالسير فى الأرض والسياحة فيها والتفكر فى ملكوت الخالق، والاتعاظ والاعتبار بآثار من تقدم من الأمم.

ونود الإشارة إلى أنه من الموضوعات المهمة التى عالجها المؤلف، فى الفصل الثانى، باقتدار وتوسع ربما يغنى عن كل ما كتب حول هذا الموضوع، هو دور الأجانب فى نهب الآثار المصرية، فقدم لنا دراسة شاملة استفادت مما نُشر وتُرجم، فضلاً عن بعض الدراسات المنشورة بالفرنسية، وقد تفردت هذه الدراسة عن غيرها بأنها استفادت من الوثائق المودعة بدار الوثائق المصرية بشأن موقف الإدارات المتعاقبة خلال القرن التاسع عشر تجاه هذه القضية. وقد ركزت على دور الهيئات القنصلية فى نهب الآثار المصرية والتى ملأت بها متاحف بلادها، وخاصة ما قام به قناصل الدول الكبرى آنئذ، وهى بريطانيا وفرنسا وألمانيا والنمسا والسويد، من أمثال دروفيتى

قنصل فرنسا، وسولت قنصل بريطانيا، وانستازى قنصل السويد والنرويج، فضلا عن نشاط الرحالة الإيطالي بلزوني.

كذلك قدم المؤلف معلومات قيمة عن دور الأجانب المقيمين بمصر فى هذا الشأن، إلى جانب نشاط السائحين الوافدين إليها، مثل السائحة البريطانية ايميليا إدواردز، والكولونيل بوتان، والرحالة الفرنسى كايو وغيرهم... وقد تتبع المؤلف دور البعثات العلمية التى وفدت إلى مصر بكثرة من أوروبا والولايات المتحدة، فركز على بعثة شامبليون وروزيلليني (١٨٢١-١٨٢٨) وبعثة سيكاباريللى الايطالى وغيرهم.

إلى جانب ذلك سلط المؤلف الضوء على أمناء المتاحف الأجنبية ودورهم فى نهب آثار مصر، خاصة دور أوجست ماريت الذى حضر إلى مصر عام ١٨٥٠ مندوباً عن متحف اللوفر، وأليس بدج الذى جاء عام ١٨٨٦، وقد لعبا دوراً خطيراً فى جمع أكبر قدر من التحف الفنية، بوسائل مشروعة وغير مشروعة، لإثراء المتاحف التي يعملون بها. ولم يغفل مؤلفنا عن فئات من علماء الآثار الذين جاءوا إلى مصر بحثا عن العلم والمعرفة، لا سرقة الآثار وتهريبها، من أمثال جاردنر ويلكسون الإنجليزي الذى أقام بمصر (١٨٢٣-١٨١٢)، حيث كلفه محمد على القيام برحلة كشفية فى صحراء مصر الشرقية كشف خلالها عن آثار كثيرة، وروبرت هاى الإسكتلندي، والفرنسيان جان جاك أمبير ومكسيم، وكان الأخير قد قدم إلى مصر عام ١٨٤٩ وقام بالتقاط أول صور فوتوغرافية للعديد من المعابد والآثار المصرية، وكذلك فلندرز بيترى الذى ينظر إليه باعتباره باعث حضارة مصر القديمة.

وفى نهاية دراسته لهذا الموضوع، ناقش المؤلف مزاعم الكُتّاب الأجانب بشأن تهريب الكنوز الأثرية بأنهم نقلوها إلى بلادهم للحافظ عليها من تدمير الأهالي ونزوات التجار المحليين، ومن تعرية الرياح وطغيان الرمال، وأن متاحف بلادهم هي الوطن الملائم للآثار المصرية حيث تحفظ فيها بأمان... وقد فنّد المؤلف هذه الحجج جميعا، ليكشف أنها مجرد مبررات للنهب والسرقة.

وفى تقديرى أن من أهم فصول هذا الكتاب أيضا الفصل الثالث، الذى تناول فيه الكاتب دراسة تطور الأوامر واللوائح والقرارات والقوانين والتشريعات التى أصدرتها الإدارات المختلفة بشأن الآثار المصرية خلال القرن التاسع عشر، حيث قدم دراسة متفردة وموثقة تعالج هذا الموضوع، فدرس فوضى تصاريح الحفر والتنقيب خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر، وجهود شامبليون مع محمد على لضبط هذه الأمور، وكذلك جهود بعض علماء الآثار الآخرين الذين طالبوا الباشا بإصدار الأوامر والقرارات المتعلقة بالحافظ على الآثار، وفسّر ذلك بأنهم فعلوا هذا "لكى يستنزفونها هم لأنفسهم"، وقد يختلف البعض مع المؤلف فى تحليلاته ونقده لمحمد على فى هذا الشأن، لكن من المؤكد أن المؤلف حرص على ذكر الكثير من الحقائق المتعلقة

بموقف محمد على من الآثار، ويكفى أنه أصدر أول تشريع خاص بالآثار فى أغسطس عام ١٨٣٥ والذى اعتبره الكاتب "طفرة حقيقية في هذا المجال". وقد استنتج مؤلفنا أن رفاعة الطهطاوي "ليس ببعيد أن يكون هو الذى صاغ هذا القانون". وبالرغم من ذلك فقد يختلف البعض مع الكاتب فى نقده للطهطاوي فى هذا الشأن.

المهم، أن مؤلفنا انتقل بدراسة هذا الموضوع إلى عهود خلفاء محمد على، فدرس ما صدر من قوانين وأوامر فى عهد كل من عباس الأول ومحمد سعيد والخديو إسماعيل.. وإن ركز على تطبيق هذه القوانين وكيف تحايل الأجانب على التخلص منها لاستئناف الحفر والتهريب. كما تابع معالجة ما صدر من تصاريح وتراخيص تتعلق بالتنقيب عن الآثار خلال عهد الخديو توفيق، وموقف سلطات الاحتلال البريطانى، التى لم تكن ترغب فى سيطرة الفرنسيين على هذا المجال فى مصر... ومن المهم أن نشير إلى أن الكاتب لم يكتف بالحديث عن التشريعات والقوانين، التى عالجها بشكل نقدى كشف عن أوجه القصور فيها، وإنما راح يدرس مدى نجاح الإدارات المختلفة فى تطبيقها وتوضيح مدى التزامها بها وتقييمها.

وأخيرا، لست أحب أن أطيل فى التقديم أكثر من ذلك، حتى أخلى بين القراء وبين الكتاب، الذى قدمه مؤرخ جاد وصبور، نجح فى أن يقدم للمكتبة التاريخية العربية عملاً علمياً موثقاً، يتسم بجرأة التحليل والنقد، فاستحق التهنئة على هذا العمل، الذى جعلنا نأمل فيه خيراً كثيراً لتاريخ وطن جدير بكل سعى مخلص وواع.

والله ولى التوفيق،،،

رئيس التحرير

أ. د. أحمد زكريا الشِّلق

أكتوبر ٢٠١٥

المقدمة

ظلت مصر فترة طويلة من الزمن مجالاً واسعاً وأرضاً مباحة للباحثين عن الآثار؛ فمصر بحكم موقعها وتاريخها كانت صاحبة أكبر حضارة قديمة ظهرت فى حوض البحر المتوسط، ومن الطبيعى أن يكون لهذه الحضارة من الآثار القائمة والمدفونة ما يدهش كل من زار مصر فى عهدها القديم والحديث، ولا يكاد يوجد فى شتى بقاع المعمورة أرض تضارع مصر فى كثرة آثارها القديمة وتنوعها ونفاستها وروعتها وتفردها فى قيمتها الفنية والتاريخية. فلا عجب – إذن – فى أن تجتذب روائع الفن المصرى التى انتشر خبرها فى جميع أرجاء العالم من قديم الزمان سيلاً لا ينقطع وروده من الرجال؛ يفدون على مصر يضربون فى أرجائها باحثين منقبين عَلَّهم يجدون فى أرضها ما يملئون به وطابهم، ويعد لهم ثروة ومورد رزق لا ينضبان.

ومع قدوم الحملة الفرنسية إلى مصر (١٧٩٨ – ١٨٠١ م/١٢١٣ – ١٢١٦ هـ) زاد الاهتمام بأمر الآثار المصرية عقب قيام المجمع العلمى الفرنسى الذى صاحب الحملة بتقديم أبحاثه التى قام بها خلال فترة الاحتلال إلى العالم، وهى تلك الأبحاث التى اشتمل عليها جميعاً كتاب "وصف مصر" الذى طبع فى باريس بين عامى ١٨٠٩، ١٨٢٨ م والذى اكتسبت مجلداته شهرة واسعة فى جميع أنحاء أوروبا، وساهمت إلى حد كبير فى إيقاظ الاهتمام بمصر من جديد بين الطبقات المتعلمة فى كل أقطار غرب أوروبا تقريباً.

وقد اتجه هذا الاهتمام بشكل رئيسى إلى آثار مصر القديمة التى قام علماء الحملة بدراستها دراسة وافية منظمة، فأزاحوا الستار عن عظمة الحضارة الفرعونية التى ظلت مجهولة قروناً طويلة من الزمان، وكانت الشهية لدراسة هذه الآثار قد تفتحت – كذلك – عندما صدر فى باريس فى مطلع القرن التاسع عشر – وتحديداً فى عام ١٨٠٢ م – كتاب فيفان دينون – أحد الفنانين المصاحبين للحملة – تحت عنوان " رحلات فى مصر السفلى والعليا " والذى كان يتكون من مجلدين يحويان النصوص، ومجلد واحد يحوى اللوحات التى رسمها دينون بنفسه، وقد سجل ظهور هذا الكتاب بداية الاهتمام المحموم بالآثار المصرية، والذى تبدى فى أوروبا الغربية، لاسيما بعد انتهاء الحروب النابليونية عندما أصبح فى إمكان المترفين الأوروبيين القيام مرة أخرى برحلات طويلة إلى بلاد الشرق.

ولقد أبدى هذا الاهتمام بالآثار المصرية علماء جادون، كما أبداه رحالة يجوبون الأرض، وأبداه أيضاً أثرياء مولعون بالفنون الجميلة، وأدلى القناصل الأوروبيون العاملون فى مصر

بدلوهم فى هذا المجال، وقاموا بتكوين مجموعاتهم الخاصة بطرق مشروعة أحياناً وغير مشروعة فى كثير من الأحيان، وقد أدى ذلك كله إلى قيام سوق رائجة للتجارة فى الآثار المصرية القديمة والتى كانت تتكالب للحصول عليها متاحف العالم المختلفة.

وقد تفاقمت المشكلة فى ذلك الوقت نظراً لتقاعس الحكومات المصرية فى بدايات القرن التاسع عشر عن إصدار التشريعات المنظمة لمسألة البحث عن الآثار وحيازتها، إذ لم يكن لدى حكام مصر الوعى الكافى بخطورة هذه المشكلة، وذلك لأنهم لم يُعِيروا مصر القديمة وتاريخها وآثارها أهمية تذكر، وكثيراً ما كانت الآثار فى ذلك الوقت تستخدم كوسيلة من وسائل التأثير السياسى، بينما درج الأهالى على استغلالها أسوأ استغلال بالحصول منها على مواد تصلح لاحتياجاتهم المعيشية ولم تتورع متاحف أوروبا بدورها عن انتهاز الفرصة ونقل ما يمكن نقله من هذه الآثار، ووضعه فى قاعاتها للعرض على الجمهور بغية تحقيق قدر أكبر من التفرد والذيوع والشهرة والانتشار، بينما كانت تجارة المومياوات تجارة رائجة داخل مصر وخارجها، حيث كانت تستخدم إما كوقود أو كسماد أو حتى كدواء للعلاج من الأمراض.

هكذا كانت الحال قبل إنشاء مصلحة الآثار المصرية، يفد على مصر كل قاص ودان، فيبحث فى أرضها، ويستخرج منها ما شاء وشاء له جلده وصبره فى العمل، ويعود بما عثر عليه إلى بلاده فيتصرف فيه كيف شاء وشاء له ضميره، إذ لم يكن فى مصر فى هذه الفترة ضابط ولا رابط يحكم هذه المسألة لا من القانون ولا من أعراف البلاد.

وبعد حين أخذ المصريون يتنبهون إلى أن هذه الآثار هى آثارهم، وأن لها عليهم حقوقاً طبيعية وشرعية يجب أن تحدد وتوضع لها لوائح معينة وقواعد ثابتة وقوانين ملزمة، فصدرت خلال القرن التاسع عشر مجموعة الأوامر والقرارات واللوائح والتشريعات والقوانين التى تنظم أعمال البحث عن الآثار التاريخية بشكل يسمح بالمحافظة على هذه الآثار ومنع هدمها أو تخريبها أو تهريبها إلى الخارج، كما أنشئت مصلحة الآثار المصرية، وصار من حقها أن تشرف على الحفائر الأثرية على أن يكون ما يعثر عليه من هذه الآثار ملكاً للدولة المصرية، وهكذا باتت الحاجة ملحة إلى إنشاء متحف مصرى للآثار القديمة، فظهر متحف بولاق، وبفضله أصبحت مصر أول دولة فى منطقة الشرق الأوسط تقوم بتأسيس المتاحف القومية لحفظ الآثار، ولا يقلل من شأن هذا المتحف أنه بدأ متواضعاً، أو أنه تأثر فى عمله بالضغوط السياسية أحياناً، ورغم أن هذا المتحف قد مرت به عدة تقلبات محزنة خلال مشوار حياته الطويل من بولاق إلى الجيزة إلى قصر النيل إلا إنه لم تغب شمس القرن التاسع عشر إلا وقد أصبح المتحف المصرى من أكبر متاحف حفظ الآثار القديمة فى العالم.

ويكتنف موضوع موقف الحكام – والإدارة بصفة عامة – فى مصر فى القرن التاسع عشر من مسألة الآثار المصرية كثير من الغموض، إذ تعد هذه المسألة من الأمور التى اختلط فيها أمر السياسة والاقتصاد، وارتفع مستوى التعامل معها إلى أرقى مستويات الحضارة – أحياناً – حينما نرى إنساناً يهتم اهتماماً مجرداً بتراث أخيه الإنسان، كما تدنى إلى أسوأ صورة – أحياناً أخرى – حينما نلاحظ حال التكالب والتنافس على تهريبها إلى خارج مصر بطرق غير مشروعة. كما أن تلك المسألة كانت إحدى الأمور التى تم التعامل معها بصور مختلفة من قبل الإدارات المصرية فى القرن التاسع عشر، بل تعارضت بشأنها بعض قرارات الإدارة الواحدة ما بين التفريط أو الإفراط المبالغ فيه.

ويزداد الأمر غموضاً وتعقيداً كلما عثرنا على مزيد من الوثائق والمصادر والمراجع الخاصة بهذا الموضوع، ففى هذه الحالة تتفاقم الحيرة وتتضاعف إشكاليات الموضوع، إذ أن النظرة العامة على هذه المصادر تؤكد بما لا يدع مجالاً لأى شك على تناقض نلحظه منذ الوهلة الأولى، وهو ما يتمثل فى الفوضى التى تم التعامل بها مع مسألة الآثار، ونعنى بها فوضى القوانين والأقوال والأفعال؛ لذا فإن هذه الدراسة تحاول رصد تلك المسألة بجوانبها المختلفة وأطرافها المتنوعة وتطوراتها المتلاحقة، وتعمل على الغوص فى دهاليز السياسة فى محاولة للوصول إلى رسم أقرب صورة إلى الحقيقة عن مظاهر الاهتمام وجوانب الإهمال، من حيث التوظيف السياسى والاهتمام المنظم والجاد واللامبالاة المسرفة والبحث عن الثراء... جملةً ما بين تسامى القيم وتدنى السلوك. ومن هنا فقد أردت أن أخص هذا الجانب من تاريخ القرن التاسع عشر بدراسة مستقلة قائمة بذاتها يتوفر فيها العمق والاستيعاب.

ولعل أهم ما يميز هذا الموضوع هو الجدة، إذ لم نر – فيما نعلم – دراسة تعالج مسألة الآثار فى مصر والاهتمام المحلى والدولى بها فى القرن التاسع عشر بصورة شاملة على الرغم من أهمية هذا الموضوع وحيويته، فقد كانت الدراسات المتعلقة بهذه الفترة تهتم فى معظمها بالنواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقلما أعطت هذه الدراسات أهمية متميزة لمسألة الآثار.

لقد حفل القرن التاسع عشر بصور مختلفة من الاهتمام الدولى بمسألة الآثار، الأمر الذى أحدث نقلة كبيرة فى معرفة تلك الآثار، وظهرت اهتمامات اختلفت دوافع أصحابها كما تضاربت قرارات بعض الحكام بهذا الشأن، وكل تلك الأمور جديرة بالبحث وإلقاء الضوء عليها، وإنى لآمل أن أساهم – كباحث – فى دراستها بصورة تتناسب مع أهمية هذا الموضوع وحيويته وخطورته.

ولعل استمرار ظاهرة تهريب الآثار القديمة المصرية إلى الخارج، كان باعثاً قوياً على البحث عن الجذور التاريخية لهذه الظاهرة والعمل على معالجتها بصورة شاملة، مع بيان موقف الإدارات المصرية المختلفة السابقة من التعامل مع هذه الظاهرة، وإيضاح الدوافع والأسباب التى حدت

ببعض هذه الإدارات إلى الانغماس فى أعمال من شأنها أن تؤدى إلى تبديد ثروة من ثروات القطر المصرى، والإساءة إلى تراث القطر بغية تحقيق مصالح شخصية.

ومع ارتفاع الأصوات المطالبة بإعادة الآثار القديمة المسروقة إلى بلدانها الأصلية التى أخذت منها بغير حق، حتى إن المجلس الأعلى للآثار قد أنشأ "إدارة الآثار المستردة " لتتولى العمل على استرداد الآثار التى خرجت من مصر بطريقة غير مشروعة، أحببت أن ألقى الضوء على الظروف والملابسات التى خرجت بمقتضاها هذه الآثار من مصر – وأكثرها خرج منها خلال القرن التاسع عشر – كما أردت أن أجيب عما قد يطرأ على الأذهان من أسئلة بشأن هذه القضية من نحو: هل خرجت كل الآثار عن طريق النهب وبطرق غير مشروعة؟ وهل مازال لدينا الحق فى المطالبة بها؟ وما الذى كانت تقضى به التشريعات والقوانين المصرية المختلفة فى القرن التاسع عشر بشأن تهريب الآثار إلى الخارج؟ وهل كانت هذه القوانين مطبقة فعلاً؟ وما أساليب الخداع والحيل التى استخدمها المهربون من مختلف الجنسيات للتملص من هذه القوانين والهروب من الوقوع تحت طائلتها؟... وما إلى ذلك.

ولا يسعنى فى ختام هذه التقدمة إلا أن أتوجه بوافر الشكر إلى أستاذى العزيز الأستاذ الدكتور/ مالك محمد أحمد رشوان، الذي أشرف على هذه الدراسة، والذى يرجع إليه أكبر الفضل فى إنجازها وخروجها فى صورتها هذه التى خرج عليها، فما كنت أسير إلا بتوجيهه، وما كنت أصدر إلا عن رأيه وتسديده.

وختاماً: فها هو ذا جهدى، وهو جهد المقل، فإن أكن قد وفقت فذلك فضل من الله، وإن كانت الأخرى – ونعوذ بالله منها – فمن نفسى، وحسبى أنى قد اجتهدت، والخير أردت وما توفيقى إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

د. أشرف محمد حسن على

التمهيـد

موقف الإسلام من الآثار[1] القديمة

قد يثار تساؤل: ما الداعى للتعرض لموقف الدين الإسلامى من رقم التماثيل ونقش الصور، مع أن الآثار القديمة كانت موجودة بالفعل قبل ظهور الإسلام، فلا تنطبق عليها أحكام الشريعة فى هذا الصدد على اعتبار أنها سبقت ظهور هذه الأحكام؟ وللإجابة على هذا السؤال نقول: إن موقف الإسلام من الآثار القديمة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بموقفه من النحت والتصوير: إذ أن بينهما علاقة وطيدة – كما سيتضح لك بعد قليل – ومن ثم فإنه لم يكن من الممكن التعرض لبيان موقف الإسلام من الآثار القديمة إلا بعد بيان موقفه من النحت والتصوير.

وموقف الإسلام من النحت والتصوير أو ما يسمى بالفنون الجميلة عموماً من المسائل الدقيقة التى تحتاج إلى بسطٍ طويل لا تتسع له صفحات هذا الموجز، ولعل من أصعب الأمور على الباحث أن يجد نفسه مضطراً إلى الخوض فى مسائل لا تدخل فى نطاق تخصصه؛ إذ أنه – والحالة هذه – يكون أكثر عرضة للوقوع فى الخطأ، ولا سيما إذا كانت المسألة تتعلق ببحث أمر فقهى قد يفضى فى نهاية الأمر إلى إصدار حكم هو أقرب إلى الفتوى الشرعية، وهو أمر على درجة عالية من الخطورة لا يقدم عليه إلا من استكمل أدوات ومعارف خاصة لا بد منها لمن يقبل على الخوض فى مثل هذه المسائل الشائكة، ولا يتوافر هذا الأمر إلا لقلة من الباحثين المختصين؛ ومن ثم فإن دورنا هنا سوف يقتصر على إيراد الآراء والحجج والأدلة دون تدخل منا فى الغالب إلا بقدر قليل من التنظيم والتعليق حسبما تسمح به الظروف.

هذا وتختلف الأديان فيما بينها فى موقفها من النحت والتصوير والنقش تشريعاً وتطبيقاً، فقد حرمت اليهودية التصوير ونحت التماثيل تحريماً صريحاً، وتشددت فى الحيلولة بين الناس وبين الفنون الجميلة ما استطاعت إلى ذلك سبيلا، حيث جاء فى التوراة فى الإصحاح العشرين من سفر الخروج " لا تصنع لك تمثالاً منحوتاً، ولا صورة مما فى السماء من فوق، وما فى الأرض من تحت، وما فى الماء من تحت الأرض، لا تسجد لهن، ولا تعبدهن، لأنى أنا الرب إلهك إله غيور " وقد قضى هذا النص على الفنون الجميلة عند اليهود قضاء مبرماً[2]، ولذلك كان التصوير عند اليهود فى حالة بدائية ساذجة[3]. وأنت ترى أن علة تحريم رقم التماثيل فى اليهودية – كما يتضح لك من النص السابق – إنما هى الخوف من اتخاذها آلهة أو حتى قرباناً آلهة؛ وهى نفسها العلة التى كانت السبب دائماً وراء كل تحريم لأى إبداع فنى من هذا النوع.

ثم جاءت المسيحية تدعو إلى ترك الدنيا والتجرد منها والتطلع إلى الآخرة والإقبال عليها، ومثل هذه المبادئ ليس فيها ما يشجع على ازدهار الفنون الجميلة، ومن هنا يمكن القول بأن المسيحية لم تبتدع فناً جميلاً، بل انتفعت بالفن القائم بين يديها، وما الفن المسيحى إلا فن وثنى لبس رداء المسيحية، فهو فن مسيحى فقط باعتبار ما يؤديه من خدمات للدين المسيحى(٤).

أما فى الإسلام فقد حرم القرآن الكريم الصور المجسمة التى تتخذ للعبادة بمقتضى قوله ﷻ: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾(٥) لأن كلمة (الأَنصَابُ) فى الآية إنما يقصد بها الأحجار الكبيرة والأصنام التى كان العرب يعبدونها ويعظمونها ويذبحون لها وعندها فى الجاهلية(٦). أما التصوير باعتباره أحد الفنون الجميلة فلم يتعرض له القرآن بشىء، بينما ورد بشأنه نحو مائة وسبعين حديثاً: طائفة منها تنص على لعن المصور، وطائفة تمنع بيع الصور، وطائفة تذكر أن أصحاب الصور يعذبون يوم القيامة، وطائفة تبين إثم من يصنع الصور، وطائفة تحظر استعمال ثوب فيه تصاوير، وطائفة تشير إلى أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة، وطائفة أباحت تصوير ما ليس فيه روح، وطائفة رخصت فى التصوير على الوسائد وما أشبهها (٧).

وقد وقف الناس من هذه الأحاديث التى تنص على حرمة التصوير والنحت مواقف مختلفة، فقد شكك بعض المستشرقين فى صحة تلك الأحاديث من أساسها، وأنها مكذوبة على النبى -ﷺ-، وضعها فريق من اليهود الذين اعتنقوا الإسلام – تمشياً مع تعاليم الدين اليهودى التى تنهى عن التصوير – أو وضعت ترغيباً فى الزهد والتقشف والبساطة فى العيش وتنفيراً من الإقبال على الترف، ويرى هؤلاء المستشرقون – تبعاً لذلك – أن النبى -ﷺ- لم يكره الصور، ولم ينه عن اتخاذها، وأن تحريمها لم يظهر إلا بعد وفاته-ﷺ- بنحو قرن ونصف قرن من الزمان عندما أخذ المحدثون يجمعون الأحاديث النبوية(٨). هذا فضلاً عن أن القرآن الكريم لم يتعرض للتصوير بشىء كما سبق أن أسلفنا، وألمح فى رأى هؤلاء النفر من المستشرقين لوناً من التعاطف والميل نحو إنصاف الإسلام، فقد كبر على هؤلاء أن يُتهم الدين الإسلامى بالجمود، وبأنه دين يسعى إلى كبت الحريات وتقييد ملكة الخلق والإبداع عند الأفراد، وغير ذلك من مثل هذه العبارات الطاعنة والاتهامات الباطلة التى حاول البعض إلصاقها بالإسلام من جانب هؤلاء الذين يسمون أنفسهم بدعاة التنوير وما هم إلا دعاة الهدم والإفساد، على أن الوسيلة التى لجأ إليها هؤلاء المستشرقون وأعنى بها الطعن فى صحة الأحاديث النبوية بدون دليل أو سند مما لا نرتضيه ولا نوافقهم عليه.

هذا وقد حاول فريق آخر من العلماء والباحثين أن يربط بين هذه الأحاديث التى تنهى عن النحت والتصوير وبين الواقع الذى قيلت فيه والسبب الذى قيلت من أجله – بغض النظر عن صحتها من عدمه – فحين ينهى النبى -ﷺ- عن النحت والتصوير ويعتبر المصورين أشد الناس عذاباً يوم القيامة(٩)، فلا ينبغى أن يفهم نهيه عن ذلك أنه موقف عام من مطلق الجماليات المجسمة، بل يلاحظ فيها المنهج الذى أشار -ﷺ- إليه بقوله: " لولا قومك حديثو عهد بكفر لفعلت

ولفعلت "[١٠]. فقد كان رسول الله -ﷺ- يعمل على قطع دابر صناعة الأوثان والترويج لها بين قوم حديثي عهد بها [١١]. فمنع التماثيل وقضى على الأوثان لأول عهده مخافة أن يساق المسلمون بالتقليد إلى عبادتها على النحو الذى كان عليه العرب فى الجاهلية. فالسبب كان دينياً محضاً لأول الأمر، وقد بولغ فى الحظر سداً للذريعة، والدين غض وعهد العرب بالأصنام قريب، فتشدد الإسلام فى القضاء على الأوثان لأن التوحيد أول شرط فى الهداية الإسلامية ولا توحيد مع أصنام وأوثان خصوصاً فى الصدر الأول [١٢].

" ولقد كان ضرورة مصيرية ألا يسمح الإسلام بإقامة التماثيل وتصوير المناظر، وأن يتشدد فى التحريم؛ لأنه لا يعقل أن تمر آلاف السنين والناس يتقلبون أمام الأصنام والأوثان يعبدونها من دون الله، ثم يأتى الإسلام ويأذن للمسلمين - وهم مازالوا فى غضارة الإيمان بالله الواحد الأحد - باتخاذ التماثيل والتصاوير للتزيين والتجميل، لأنه لو فعل ذلك لفتح الباب للشرك القديم، واستجاش الخواطر لنزعات الوثنية وما كان لها من عوائد وتقاليد، والإنسان أسير عاداته وتقاليده إلى حد بعيد، فهو يحن إليها إذا ما ابتعد عنها، ويشتد حنينه إذا ما أبعد عنها، ومن أجل ذلك كان تحريم الإسلام للنحت والتصوير " [١٣].

ومما له دلالة عميقة فى هذا الأمر، ما روى من أن رسول الله -ﷺ- لما دخل الكعبة بعد فتح مكة قال لشيبة بن عثمان: يا شيبة، امحُ كل صورة فيه، إلا ما تحت يدى، ثم رفع يده -ﷺ- عن صورة عيسى بن مريم وأمه " والدليل على ذلك أن هذه الصورة بقيت كما هى ولم تتناولها يد المحو إلا فى تاريخ متأخر، وذلك أيام ولاية عبد الله بن الزبير على المدينة سنة ٦٤ هـ (٦٨٣ م) [١٤] وهو ما يدلنا على أن التصوير لم يكن منهياً عنه جملة، وأن النهى كان عما هو مسف منه ويحول بين العبد وربه ويسئ إلى معتقده[١٥].

وكذلك ما يروى عن عائشة رضى الله عنها من أنها قالت: " كان لنا ستر فيه تمثال طائر، وكان الداخل إذا دخل استقبله، فقال رسول الله -ﷺ-: أميطى هذا فإنى كلما دخلت فرأيته ذكرت الدنيا". وتقول عائشة رضى الله عنها: إن الرسول -ﷺ- قد نزع الستر، فقطعته هى وسادتين كان يرتفق عليهما[١٦]. وهذا يعنى أن كراهية الرسول -ﷺ- للتحريم لم تكن عامة، بل كانت كراهية خاصة تشمل ذلك الجانب الذى يشغل عن العبادة، أما إذا كان للزينة فلا كراهية فيه. فالرسول -ﷺ- يرتفع بإيمانه المكين عن أن تستوقفه الدنيا وما بها من شهوات، ومن أجل ذلك كان يبعد وجهه الشريف عن رؤية ذلك الطائر المصور [١٧].

وقد ثبت أن رسول -ﷺ- أقر نقود العرب فى الجاهلية، وكانت ترد من الممالك الأخرى وهى مصورة [١٨]. كما يحكى عن عائشة رضى الله عنها حين زفت إلى الرسول -ﷺ- حملت معها دمى كانت تلعب بها، ولقد سألها النبى -ﷺ- عنها مرة فأجابته بأنها خيول سليمان، فضحك الرسول -ﷺ- ولم

يعد لسؤالها مرة أخرى [١٩]، كما يروى أن زوجات النبى -ﷺ- كن يتخذن أقمشة مزخرفة برسوم الإنسان والحيوان [٢٠].

كما ضرب عمر بن الخطاب الدراهم على نقش الكسروية وشكلها وبأعيانها، وضرب معاوية دنانير عليها تمثال متقلد سيفاً، واستعمل يزيد بن خالد الصحابى الستر الذى فيه صور ولم ينكر الناس عمله، واستعمل يسار بن نمير مولى عمر بن الخطاب وخازنه الصور فى داره، وصبغت الصور فى دار مروان بن الحكم وسعيد بن العاص وهما من التابعين[٢١]، وعندما دخل سعد بن أبى وقاص المدائن بعد موقعة القادسية التى هزم فيها جيوش كسرى نزل القصر الأبيض واتخذ الإيوان مصلى وكانت فيه " تماثيل جص فما حركها " كما كانت فيه لوحات مصورة فلم يأمر بإزالتها[٢٢]، وظلت هذه التصاوير من دون أن تمس نحواً من قرنين من الزمان بدليل ما جاء على لسان البحترى (ت ٢٨٤ هـ/ ٨٩٧ م):

وإذا ما رأيتَ صـــورةَ أنطَـــ كِيّة ارتَـعْـتَ بين رومٍ وفُــرسِ

والمنايا مَواثِلٌ وأنُـوشِـر وان يُزجِّى الصفوفَ تحت الدِّرفسِ[٢٣]

فهذه الوقائع التى أشرنا إليها تحمل فى طياتها إباحة الفن جملة إلا ما كان مسيئاً إلى المعتقد وكان فيه ما يخاف منه عليه، ويمكن اعتبارها سوابق فقهية يمكن الاحتجاج بها، بحيث إنه كلما أمنت غائلة السجود للأصنام وابتعد الناس عن عادات الجاهلية الأولى خفت القيود المفروضة على النحت والتصوير شيئاً فشيئاً وأجيز ما فيه مصلحة منه.

على أن البساطة والترف اللذين كانا سائدين فى فجر الإسلام كانا لا يشجعان على نحت التماثيل أو رقم الصور[٢٤]، وبمرور الزمن وجدت طائفة من الملوك والأمراء ترخصوا فى هذا الأمر وتسامحوا فيه، فزاولوا تصوير الأحياء وعملوا بعض التماثيل[٢٥]، وكانوا من أكبر دعاة التصوير ومعضديه حتى إن عبد العزيز بن مروان والى مصر (٦٥ – ٨٦ هـ/ ٦٨٥ – ٧٠٥ م) " بلغ من شغفه بالعمارة والتماثيل أنه بنى فى مدينة الفسطاط حماماً لابنه زبان، وأقام على بابه تمثالاً عجيباً من الزجاج"[٢٦] ثم هذا الخليفة الأموى الذى بنى قصر عَمْرًا ببادية الشام، وزين جدرانه وسقفه بالنقوش المختلفة الألوان، والخلفاء العباسيون الذين زينوا قصورهم فى مدينة " سامراء " بالنقوش الجميلة، وكذلك الفاطميون فى مصر وملوك فارس فى إيران، وسلاطين المغول فى الهند، وآل عثمان فى تركيا، كل هؤلاء ازدهر فى عهدهم فن التصوير[٢٧]، وكانوا يتسامحون فى وضع الصور والتماثيل فى القصور والدور والحمامات والحدائق.

يقول الإمام محمد عبده – فى هذا الشأن -: " ويغلب على ظنى أن الشريعة الإسلامية أبعد من أن تحرم وسيلة من أفضل وسائل العلم، بعد تحقيق أنه لا خطر فيها على الدين، لا من جهة العقيدة ولا من جهة العمل "(٢٨).

ويقول المفكر الإسلامى محمد عمارة: "إن موقف القرآن الكريم من التصوير والتماثيل للأحياء ليس واحداً وليس عاماً، فحينما تكون سبيلاً للشرك بالله – شركاً جلياً أو خفياً - فهى حرام والواجب تحطيمها... أما عندما تنتفى مظنة عبادتها وتعظيمها والشرك بواسطتها فهى عندئذٍ نعمة من نعم الله "(٢٩).

أما وقد أصبح التعبد لصنم مما يمجه إيمان المسلم فضلاً عن ذوقه: فإن له أن يصور وينحت بما يثرى حياته، ويعمق من فكره، ويجعل تأمله تأملاً كلياً يرقى فوق الصخب المادى ومغرياته(٣٠). حتى إن ابن عطية الأندلسى المفسر يقول فى تفسير قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلاَمُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾: " ولا يُتأول أنه بقى فى نفس مؤمن شىء من تعظيم الأصنام والتلبس بها حتى يقال له: اجتنبه " (٣١) مما يدل دلالة قاطعة على أن مظنة عبادة الأصنام قد انتهت تماماً بالنسبة للمؤمنين.

وهذه هى القاعدة التى سار عليها المسلمون فى موقفهم تجاه ما وجدوه من آثار قديمة فيما فتحوه من البلاد صاحبة الحضارات العريقة، وهى أنه متى أمنت غائلة السجود للأصنام وانتفت مظنة عبادتها وتعظيمها فلا بأس من بقائها على حالها وإلا فلا بد من تحطيمها وتدميرها والتخلص منها. وهذا هو ما فعله القائد الفاتح قتيبة بن مسلم(٣٢) (ت ٩٦ هـ/ ٧١٥ م) حين وصل – أثناء فتوحاته فى بلاد ما وراء النهر – إلى سمرقند(٣٣). ووجد فيها كثيراً من الأصنام وكان عبادها يعتقدون أن كل من اعتدى عليها مات لساعته. فكان لا بد من إعطاء درس عملى لهؤلاء الغافلين الضالين، وتنبيههم على أن هذه الأصنام لا تجلب نفعاً ولا تدفع ضرراً " فأُتِىَ بالأصنام فكانت كالقصر العظيم، وأخذ ما عليها وأمِرَ بها فأُخْرِجَت. فجاءه غوزك فقال: إن شكرك على واجب، لا تتعرض لهذه الأصنام: فإن منها أصناماً من أحرقها هلك. فقال قتيبة: أنا أحرقها بيدى. فدعى بالنار فكبر ثم أشعلها فاحترقت "(٣٤).

أما فى مصر فإن الوثنية كانت قد اختفت منها إلى غير رجعة، وحلت محلها المسيحية منذ عهد غير قريب، وبَعُد العهد بين المصريين وبين عبادة الأوثان، ومن ثم فإن المسلمين لم يتعرضوا للآثار المصرية بشىء ما. اللهم إلا ما دعت إليه الضرورة من استعمال بعض أحجارها فى بناء المنشآت ذات النفع العام. وكذلك ما فعله بعض ضعاف العقول منهم من هدم بعض هذه الآثار ظناً منهم أنها تحتوى على كنوز وذخائر ومخبآت – مما سيتلى عليك بعد – وفيما عدا ذلك فلم يؤثر عن الحكام المسلمين فى مصر عبر تاريخها الطويل أنهم اتبعوا سياسة منظمة من شأنها إيقاع الضرر

بالآثار المصرية لاعتبارات دينية محضة، وإنما هو النفع العام والمصالح الشخصية، وفى ذلك يقول الأثرى أحمد نجيب: " إن الصحابة – وهم أعلام الهدى، وحجة كل من اهتدى – لم يتعرضوا لدمار هؤلاء الأصنام، ولم يقولوا بالحلال أو الحرام، ثم جاء من بعدهم السلف الصالح من العلماء، ولم يحكموا فيها بشىء ما وكانوا بها يتذكرون فى المآب، وفيما فعلته تلك الأحقاب، ثم يبتهلون بالتوبة ويخلصون إليه الأوبة "[٣٥].

فالسبب الحقيقى – إذن – وراء حرص الملوك والأمراء والحكام المسلمين على المحافظة على الآثار المصرية والإبقاء عليها إنما هو النظر فيها والاعتبار بها، تطبيقاً لما أمر الله تعالى به فى غير موضع فى كتابه الكريم[٣٦] بضرورة السير فى الأرض والسياحة فيها والتفكر فى ملكوت الخالق، والاتعاظ والاعتبار بآثار من تقدم من الأمم.

يقول المفسرون فى تفسير قوله تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِأُولِي النُّهَى ﴾[٣٧] يريد قريشاً والعرب؛ كانوا يتقلبون فى بلاد عاد وثمود والطوائف التى كانت قريش تجوز على بلادهم فى المرور إلى الشام وغيره، وأنهم كانوا يشاهدون تلك الآيات العظيمة الدالة على ما كانوا عليه من النعم، وما حل بهم من ضروب الهلاك، وللمشاهدة فى ذلك من الاعتبار ما ليس فى غيره، وبين أن فى ذلك آيات لأولى النهى أى لأهل العقول[٣٨].

ويقول تعالى مخاطباً أهل قريش بعد أن أورد قصة لوط عليه السلام – وكانت متاجرهم إلى الشام تمر على مدائن قوم لوط -: ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ * وَبِاللَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾[٣٩] أى فتعتبرون بما جرى على من كذب الرسل[٤٠].

والحق أن استجابة المسلمين الأوائل لهذه التوجيهات والأوامر الإلهية كانت سريعة وكاملة ونلمح أثر ذلك واضحاً فى ذلك التراث الضخم من الكتب الجغرافية وكتب الرحلات التى تزخر بها المكتبات العربية، والتى خلفها لنا الرحالة المسلمون الأوائل، وقد بلغت هذه المؤلفات من الضخامة والكثرة والإبداع والجودة ما جعلها تؤلف فرعاً مهماً من فروع الأدب العربى من خلال ما يعرف بـ " أدب الرحلات ".

ثانياً: الآثار المصرية قبل القرن التاسع عشر

١ – الآثار المصرية فى كتابات الرحالة القدامى والعرب والأجانب

أ – الرحالة القدامى:

ما برحت مصر منذ أجيال متطاولة مطمحاً لأنظار الرواد والمستطلعين والمستكشفين من سائر الأمم والشعوب على اختلاف الزمان والمكان، ينظرون فى آثارها، ويعجبون لما تركه الفراعنة من المعابد والمقابر والتماثيل والأهرام مما يستوقف النظر، ويبهر العقل.

وقد ظلت آثار المصريين القدماء فى مراقدها دهوراً طويلة، لا يصل إلى مكنونها علم ولا يدرك لغزها فهم، ولا تمتد إليها يد البحث والتنقيب حتى تبعثها من جديد، وتكشف عن مضامينها التاريخية، وأسرارها العلمية؛ ولذلك ظل تاريخ مصر القديم – مدة طويلة – لغزاً مجهولاً من ألغاز الزمان، غير معروف حق المعرفة لدى عامة الناس وخاصتهم.

وقد عاشت تلك الآثار الخالدة تتحدى الفناء بشموخها، وقد حفظها تراب مصر – وساعده على ذلك مناخها الجاف – على مر الأزمان، وظل الناس جيلاً بعد جيل، وعصراً بعد عصر، يأتون إليها ويشاهدونها، ويقفون أمامها وقفة إجلال وتبجيل، ولا يملكون حيالها إلا أن يصفوا روعتها، ويسجلوا عظمتها فى دهشة وإعجاب.

ولم يكد يقوم مؤرخ عمومى قبل المسيح أو بعده إلا ذكر آثار المصريين وأعجب بضخامتها وبعد عهدها، ففى القرن الخامس قبل الميلاد قام هيرودوت Herodotus [٤١] بزيارة مصر وشاهد آثارها البديعة، وكتب عن الآثار المصرية وعن المصريين أنفسهم أبدع التقارير[٤٢].

وتبع هيرودوت فى ذلك مجموعة أخرى من الرحالة والمؤرخين أشهرهم بلوتارك [٤٣] Ploutarkhos وديودور [٤٤] Diodoros وبليني [٤٥] Plinus ولكن هذا الأخير لم تستهوه الأهرام بصفة خاصة ورأى فيها: " إسراف زائد، واستعراض غبى للثروة قام به الفراعنة "[٤٦]، بينما فضل عليها تمثال أبى الهول وقال عنه إنه: " قد يستحق الإعجاب أكثر منها "[٤٧].

ب – الرحالة العرب:

وفى العصور الوسطى كانت الآثار المصرية محل اهتمام الكثيرين من مؤرخى العرب والمسلمين، ولكنهم كانوا قد فقدوا المفتاح الذى كان من الممكن أن يفتح أمامهم أسرار تلك الحضارة العظيمة، ومن ثم فقد جاءت تفسيراتهم وشروحهم التاريخية مجردة – إلى حد بعيد – من النظرة العلمية؛ لذلك لا نعجب إذا رأينا ابن عبد الحكم (ت ٢٥٧ هـ / ٨٧٧ م) يقول: " ولم أجد عند أحد من أهل المعرفة من أهل مصر فى الأهرام خبراً يثبت "[٤٨].

وإذا كان ابن حوقل (ت بعد ٣٦٧ هـ / بعد ٩٧٧ م) قد رأى فى الأهرام " مخازن للذخائر والأموال " ونفى أن تكون مقابر للملوك[٤٩]؛ فإن الاصطخرى (ت ٣٦٤ هـ / ٩٥٧ م) قد أداه اجتهاده

إلى معرفة الغرض الأصلى من بنائها وهو أنها " قبور الملوك الذين كانوا بتلك الأرض "[٥٠] وإن كان قد تفلسف فى حساب عمر الأهرام وبنى حساباته على مقدمات من نسج خياله فجاءت نتائجه عارية تماماً من الصحة.

أما المقدسى (ت نحو ٣٨٠ هـ / نحو ٩٩٠ م) فقد اتبع نهجاً أكثر عقلانية من سابقيه فقال: " وحولهما أمثال عدة صغار، وهذا يدل على أنها مقابر، ألا ترى إلى ملوك الديلم بالرى كيف اتخذوا قبورهم قباباً عالية وأحكموها جهدهم وعَلُّوها طاقاتهم كيلا تندرس"[٥١]، ثم يورد المقدسى – عن دون قصد – حقيقة لها دلالتها التاريخية الهامة حين يقول: " وثَمَّ صنم يزعمون أن الشيطان كان يدخله فيكلمه حتى كسر أنفه وشفتيه " [٥٢]، وهذه الجملة المقتضبة الخاصة بتمثال أبى الهول – كما هو واضح – لها أهميتها، فهو يذكر أن الأنف كان مكسوراً حين زار مصر فى القرن الرابع الهجرى، رغم أن المؤرخين على مر العصور ذهبوا فى تعليل ذلك مذاهب شتى، فالمقريزى مثلاً (ت ٨٤٥ هـ / ١٤٤١ م) يذكر أن شخصاً يدعى " محمد صائم الدهر من جملة صوفية الخانقاه الصلاحية[٥٣] قام فى سنة ٧٨٠ هـ / ١٣٧٨ م لتغيير أشياء من المنكرات، وسار إلى وجه أبى الهول وشعثه فهو على ذلك إلى اليوم[٥٤]، كما ادعى الرحالة الألمانى فانسلب Vansleb أن ذلك قد تم على يد رجل مراكشى[٥٥]، بل قيل: إن الأنف قد تحطمت يوم معركة الأهرام الشهيرة التى دارت رحاها بين الفرنسيين والمماليك فى ٢١ يوليو ١٧٩٨ م (٧ صفر ١٢١٣ هـ) رغم أن المعركة جرت فى الواقع فى إمبابة بعيداً عن الأهرام بمسافة كبيرة [٥٦]، كما قيل إن المماليك كانوا يتخذونه مرمى لقذائفهم، وأن هذا هو السبب فى كسر الأنف[٥٧]، ولكن ما ذكره المقدسى هو ما رآه رأى العين فلا مجال للتشكيك فيه، وإن كان قد علل خطأً سبب كسر الأنف والشفاة بأنها بفعل الشيطان.

وتكمن فضيلة الرحالة الكبير أبو الحسن المسعودى (ت ٣٤٦ هـ / ٩٥٧ م) فى أنه نقل إلينا حديثاً دار فى مجلس أحمد بن طولون (٢٥٤ – ٢٧٠ هـ / ٨٦٨ – ٨٨٤ م) بين جلسائه وخاصته وبين رجل قبطى معمر كان " ممن يشار إليه بالعلم من لدن حداثته، والنظر والإشراف على الآراء والنحل من مذاهب المتفلسفين وغيرهم من أهل الملل، وأنه علامة بمصر وأرضها من برها وبحرها وأخبارها وأخبار ملوكها، وأنه ممن سافر فى الأرض وتوسط الممالك وشاهد الأمم "[٥٨]، ويبدو أن هذا الرجل كان عالماً بحق، فقد تمكن – بفضل فكره الثاقب وذكائه المتقد – من أن يسبق علماء المصريات المحدثين – العرب منهم والأجانب – فى التوصل إلى كثير من النظريات التى تعد من الدعائم الأساسية التى يقوم عليها علم المصريات الحديث، فحين يتحدث عن اللغة المصرية القديمة والأسباب التى دعت إلى اندثارها وعدم التمكن من قراءتها واستكناه أسرارها يقول: " دثر الحكماء وأهل العصر الذين كان هذا حكمهم، وتداول أرض مصر الأمم، وقفلت على أهلها العلم

الرومى، وأشكال الأحرف للروم، والقبط تقرأه على حسب تعارفها إياه، وخلطها لأحرف الروم بأحرفها، على حسب ما ولّدوا من الكتاب بين الرومى والقبطى، فذهب عنهم كتابة آبائهم "(٥٩).

وهكذا استطاع هذا العالم المغمور أن يدرك العلاقة بين اللغة القبطية واللغة الرومية [اليونانية]، وهى علاقة صحيحة تماماً، وإن كان الباحثون المحدثون دائماً ما يعزون إدراك هذا المبدأ – مبدأ العلاقة بين اليونانية والقبطية – إلى الأب اليسوعى الألمانى أثانازكيرشار Athanasus Kircher أحد علماء القرن السادس عشر الميلادى / الحادى عشر الهجرى ويقولون إنه هو: " الذى وضع مبدأ أن اللغة القبطية هى التى كان يتحدث بها قدماء المصريين بعد صياغتها فى حروف تشبه الحروف اليونانية، وهى بذلك تعتبر الصدى الصوتى للهيروغليفية "(٦٠) وأنت ترى أن هذا الرجل القبطى قد سبق كير شار إلى تأكيد هذه الحقيقة بما يزيد على سبعمائة عام.

بل إن هذا الرجل كان سباقاً إلى وضع إحدى النظريات الخاصة بطريقة بناء الهرم ثم تكسيته، حيث يقول: " كان القوم يبنون الهرم مدرجاً ذا مراقس كالدرج، فإذا فرغوا منه نحتوا من فوق إلى أسفل " (٦١) وهى نظرية معروفة مشهورة كثيراً ما تبناها ونادى بها المشتغلون بدراسة الأهرام المصرية فى العصر الحديث، وبحكمة بالغة يضع هذا العالم القبطى العلاقة بين الشعب المصرى وحكامه فى العصور القديمة فى إطار فلسفى دينى ملائم: " وكانوا مع هذا لهم مجد وقوة وطاعة لملوكهم ديانة "(٦٢) وفكرة طاعة الشعوب للملوك ديانة فكرة واقعية ومنطقية خاصة فى عصر الدولة القديمة.

فإن نحن وصلنا إلى البغدادى موفق الدين أبو محمد عبد اللطيف بن يوسف الرحالة الطبيب المعروف (ت ٦٢٩ هـ/ ١٢٣١ م) نكون قد وصلنا إلى أفضل وأشمل من كتب من الرحالة عن الآثار المصرية القديمة فيما تقادم أو توسط من العصور، فقد كان البغدادى فى تقديره للآثار المصرية وإعجابه بها سابقة عصره بقرون طويلة، يقول عن الأهرام: " وقد سلك فى بناية الأهرام طريق عجيب من الشكل والإتقان، ولذلك صبرت على مر الزمان، بل على مرها صبر الزمان، فإنك إذا تبحرتها وجدت الأذهان الشريفة قد استهلكت فيها، والعقول الصافية قد أفرغت عليها مجهودها، والأنفس النيرة قد أفاضت عليها أشرف ما عندها، والملكات الهندسية قد أخرجتها إلى الفعل مثلاً هى فى غاية إمكانها، حتى إنها تكاد تتحدث عن قومها، وتخبر بحالهم، وتنطق عن علومهم وأذهانهم، وتترجم عن سيرهم وأخبارهم "(٦٣)، ويقول عن تمثال أبى الهول: " وفى وجهه حمرة ودهان يلمع، عليه رونق الطراوة، وهو حسن الصورة مقبولها، عليه مسحة بهاء وجمال كأنه يضحك تبسماً، وسألنى بعض الفضلاء: ما أعجب ما رأيت؟ فقلت: تناسب وجه أبى الهول، فإن أعضاء وجهه بالأنف والعين والأذن متناسبة، كما تصنع الطبيعة الصور متناسبة، فإن أنف الطفل مثلاً مناسب له، وهو حسن به، حتى لو كان ذلك الأنف لرجل كان مشوهاً به،

وكذلك لو كان أنف الرجل للصبى لتشوهت صورته، وعلى هذا سائر الأعضاء، فكل عضو ينبغى أن يكون على مقدار وهيئة بالقياس إلى تلك الصورة وعلى نسبتها، فإذا لم توجد المناسبة تشوهت الصورة، والعجب من مصوره كيف قدر أن يحفظ نظام التناسب فى الأعضاء مع عظمها " ثم يختتم حديثه عنه بقوله: " وأنه ليس فى أعمال الطبيعة ما يحاكيه " (٦٤).

ولا يختلف ما ذكره كل من ياقوت الحموى (ت ٦٢٦ هـ / ١٢٢٩ م) والقزوينى (٦٨٢ هـ / ١٢٨٢ م) عن تمثال أبى الهول مع ما ذكره البغدادى – وقد كانا معاصرين له – فهما يبديان، إعجابهما به: " صورة مليحة كأن الصانع فرغ منه عن قريب "(٦٥)، وإن أعجب فإنه ليشتد عجبى من وجود مثل هذا التذوق الفنى الرفيع فى مثل هذا الوقت المبكر من تاريخ النقد الفنى.

وقد شدت أطلال مدينة منف القديمة انتباه البغدادى بدرجة لافتة للنظر: " فهذه المدينة مع سعتها، وتقادم عهدها، وتداول الملل عليها، واستئصال الأمم إياها من تعفية آثارها، ومحو رسومها، ونقل حجارتها وآلاتها، وإفساد أبنيتها، وتشويه صورها، مضافاً إلى ما فعلته فيها أربعة آلاف سنة فصاعداً، تجد فيها من العجائب ما يفوت فهم الفطن المتأمل، ويحسر دون وصفه البليغ اللسن، وكلما زرته تأملاً زادك عجباً، وكلما زدته نظراً زادك طرباً، ومهما استنبطت منه معنى أنبأك بما هو أعزب، ومهما استثرت منه علماً دلّك على أن وراءه ما هو أعظم "(٦٦).

وقد رُوّع البغدادى بما حل بالآثار المصرية من التلف والدمار بسبب الباحثين عن الكنوز والمطالب، وحط على الحكام بسبب تقاعسهم عن منع من أسماهم " الأنذال المغرورون "(٦٧) من إتلاف الآثار، وأغلظ فى الكلام عليهم حتى وصفهم بأنهم " أبانوا عن تمكن من اللؤم وتوغل فى الخساسة " (٦٨).

هذا وقد أكثرت لك من النقل عن البغدادى لترى معى أن ما دوّنه هذا العالم الجليل من آراء عن قيمة الآثار المصرية القديمة يكاد يكون – بل هو كذلك بالفعل – من آراء علماء الآثار فى العصور الحديثة. فليس من المستغرب – إذن – وقد عرف مؤلفو الموسوعة الشهيرة " وصف مصر " قيمة كتابه هذا " الإفادة والاعتبار " أن يستفيدوا من مادته(٦٩)، كما اعترف له بالفضل – كذلك – رواد النهضة التاريخية والأثرية الأوائل فى مصر فى القرن التاسع عشر، يقول عبد الله أبو السعود – أول من أسند إليه تدريس مادة التاريخ لطلبة مدرسة دار العلوم – فى كتابه " الدرس التام فى التاريخ العام ": " ورحم الله عصراً بمصر مضى، ودهراً انقرض وانقضى، كان فيه مثل الشيخ عبد اللطيف البغدادى الفقيه اللغوى الطبيب نزيل مصر – رحمه الله، وأكرم فى أعلى عليين مثواه – يذهب بنفسه، ويتسلق أعلى الأهرام بجلالة قدره، ويقيس ما عليه بناؤها من الأبعاد والمقادير، وينظر فى حقيقة أحوالها نظر العالم البصير، ويرجع إلى خلوته، فيكتب مثل رحلته " (٧٠) ويتعجب أحمد نجيب – أول من درس علم الآثار من المصريين مع أحمد كمال – من

موقف البغدادى هذا " مع أنه غريب عن هذه الديار، جاهل بحقيقة ما تدل عليه الآثار، فيا ليت شعرى ماذا كان يقول لو كان وطنياً أو فى عصرنا هذا وعلم من فائدته ما علم الآن؟ " [٧١]، ومما لا شك فيه أن الوطنية كما يراها أحمد نجيب لم تكن قد تحددت معالمها فى عصر البغدادى، حيث لم تكن الحدود السياسية الصارمة قد رسمت على ما هى عليه الآن، وعلى الرغم من ذلك فإن البغدادى يعتبر " سائحاً " و " غريباً " على كل حال. هذا ولم أر كاتباً بعد عصر البغدادى – قديماً أو حديثاً – تناول الحديث عن الآثار المصرية القديمة والأدوار التى مرت بها إلا ونقل عن كتابه واعتمد عليه أو حتى أشار إليه. ويوشك أن يكون إعجابنا بالبغدادى كأحد أبرز الرحالة الذين زاروا مصر عبر تاريخها الطويل لا حدود له لولا مسألة عمرو وعمر[٧٢].

ونشك فى أن يكون ابن جبير (ت ٦١٤ هـ / ١٢١٧ م) قد زار منطقة الأهرام لأنه أعطى وضعاً خاطئاً لتمثال أبى الهول " وجهه إلى الأهرام وظهره إلى القبلة "[٧٣] وإن كان قد أعجب – بصفة خاصة - بمعبد إخميم حتى إنه قد استغرق ما يقارب الصفحتين[٧٤] من رحلته فى وصف هذا المعبد، وشاركه فى إعجابه هذا كل من ابن بطوطة (ت ٧٧٠ هـ/ ١٣٦٨م)[٧٥] والمقريزى الذى قال عنه إنه كان مدهوناً " باللازورد وغيره من الأصباغ التى يحسبها الناظر كأنما فرغ الدّهان منها الآن لجدّتها "[٧٦] ويُظهر هذا الأخير – أعنى المقريزى – اهتماماً واسع النطاق بالآثار المصرية القديمة ربما بدافع المواطنة.

وفى العصور الحديثة اهتم كتاب الحوليات الإسلامية بما كان يكشف عنه مِعْوَل المصادفة من آثار مصرية قديمة، وقد سجل المؤرخ أحمد شلبى بن عبد الغنى (ت ١١٥٠ هـ / ١٧٣٧ م) حادثتين من هذا النوع[٧٧]، اكتشف فى الأولى منهما تمثالاً ضخماً، قاس أحمد شلبى أطواله بنفسه، بينما استُخرج في الثانية تابوت حجريٌ كبيرٌ من تلول قرية صا الحجر [٧٨] عندما كان الأهالى يحفرون لبناء ساقية، وقد أثار الاكتشاف الأول اهتماماً واسع النطاق بين رجال الحكم والإدارة فى مصر حتى إن باشا مصر[٧٩] " سار إليه وتفرج عليه " [٨٠]، وإذ أدرك هذا الباشا ما يمكن أن يؤول إليه مصير هذا التمثال من التلف والإهمال والضياع حتى " أمر بردمه ثانياً فردموه "، وأما تابوت صا الحجر فقد اعتبر ملكاً خاصاً لمن كانت القرية داخلة فى التزامه من أمراء المماليك وهو الأمير عثمان كتخذا [٨١] الذى أمر بنقله إلى القاهرة، فنقل إليها بعد عناء شديد وكلفة باهظة، وكانت فرصة لبعض اليهود ممن يدعون لأنفسهم علماً زائفاً ومعرفة مصطنعة، فقد رآهم أحمد شلبى بن عبد الغنى وهم متحلقون حول التابوت بدعوى قراءة ما عليه من النقوش.

يبدو أننا أطلنا فى عرض ما أورده الرحالة والمؤرخون المسلمون عن الآثار المصرية القديمة، ولكن هذه الإطالة وهذا العرض كان لابد منهما للرد على ما ينسبه البعض إلى العرب والمسلمين من

إهمال المحافظة على الآثار المصرية القديمة باعتبارها آثاراً وثنية [٨٢]. فأنت ترى أنهم قد اهتموا بها فعلاً كما فعل المسعودى والبغدادى والمقريزى، وقاموا بوصف الكثير منها وتسجيلها وتدوين ما توصلوا لجمعه من معلومات عنها فى كتبهم، ولكنهم لم يكونوا على دراية بالنقوش المصرية التى انغلق سرها مع الزمن، وكانت قد اندثرت قبل الفتح العربى بزمن طويل، فلم يستطيعوا الكشف عن سر ذلك الخط الهيروغليفى الذى أسموه بالقلم المجهول، ومن ثم لم يفهموا لغز الحضارة المصرية القديمة حق الفهم عن طريق العلم الصحيح باستثناء ما كان يروى من روايات وبحاك من أساطير وحكايات[٨٣] والأهم من ذلك قيام بعض الأمراء والحكام بالبحث والتنقيب عن الآثار المصرية كما فعل عبد العزيز بن مروان (٦٥ – ٨٦ هـ / ٦٨٤ – ٧٠٥ م) [٨٤] وأحمد بن طولون (٢٥٤ – ٢٧٠ هـ / ٨٦٨ – ٨٨٤ م) [٨٥] ومحمد بن طغج الإخشيد (٣٢٣ – ٣٣٤ هـ / ٩٣٤ – ٩٤٦ م)[٨٦] بل إن المسعودى يؤكد أنه " كان لمن سلف وخلف من ولاة مصر... أخبار عجيبة فيما استخرج فى أيامهم من الدقائق والأموال والجواهر، وما أصيب فى القبور من المطالب والخزائن"[٨٧].

وربما كان بعض ما رواه المؤرخون عن هذه المحاولات التى أشرنا إليها مما لا يقبله العقل – كما فى حالة عبد العزيز بن مروان – ولكن بعضها الآخر واقعى تماماً، ويتماشى مع ما هو معروف فى الاستكشافات الأثرية الحديثة. حقاً إن الدافع وراء هذه المحاولات كان مادياً بحتاً – كما يشعر بذلك كلام المسعودى – ولكن المعرفة المجردة كانت وراء بعضها الآخر كما فى محاولة المأمون فتح أحد الأهرام[٨٨]، بل إنه كان هناك اهتمام بالنقوش الهيروغليفية حدا ببعض الخلفاء إلى البحث عمن يحسن قراءتها، مما أتاح الفرصة لكل مدع للمعرفة أن يدلى بدلوه وهو على يقين من أنه لن يجد معارضة أو إنكاراً، فجاءت كلها محاولات ساذجة يغلب عليها الحذر والتخمين، كما قرأ بعضهم على أحد الأهرام: " إنى قد بنيتها فمن كان يدعى قوة فى ملكه فليهدمها فالهدم أيسر من البناء "[٨٩]، وقرأ آخر لأحمد بن طولون: " أنا فلان بن فلان الملك الذى ميز الذهب من غشه ودنسه، فمن أراد أن يعلم فضل ملكى على ملكه فلينظر إلى فضل عيار دينارى على عيار ديناره، فإن مخلِّص الذهب من الغش مُخلِص فى حياته وبعد مماته "[٩٠].

والذى يبدو لى أن هذه القراءة الأخيرة – على الرغم من سذاجتها الواضحة – كانت ترمى إلى غرض أبعد من ذلك بكثير؛ إذ ربما كانت محاولة ذكية من مدعى العلم والمعرفة هذا لكى يلفت نظر ابن طولون إلى الاهتمام بأمر إصلاح المعاملات المالية حتى لا يتسلل إليها الغش والفساد، ولكنه لم يستطع مجابهة ابن طولون بقوته وسطوته وجبروته، ولا سيما أن ابن طولون كان حاد الخلق سفك كثيراً من الدماء كما يقول المؤرخون[٩١]، فلجأ إلى هذه الحيلة الماكرة لكى يحقق بغيته، وقد آتت حيلته هذه أكلها سريعاً، فقد قال أحمد بن طولون: " إن ما نهتنى عليه هذه

الكتابة أحب إلى من المال ". ثم إن صاحبنا – وقد انطلت عليه الخدعة – بدأ " يشدد من حينئذٍ فى العيار بمصر حتى صار عيار ديناره الذى عرف بالأحمدى أجود عيار "(٩٢) مما يدلل على أن الخلل والفساد كان قد تطرق بالفعل إلى النظام النقدى فى عهد ابن طولون قبل هذا الحدث. ومسألة نقد الحكام بطريق غير مباشر حيلة معروفة من قديم الزمان، تلجأ إليها الشعوب عادة عندما تشتد وطأة الحكم القائم ويضعف الوازع الدينى عند الناس، فلا يستطيعون مجابهة الحكام وجهاً لوجه، ويلجأون إلى وسائل أخرى تكون أخف وطأة على الحكام من النقد المباشر(٩٣).

ويتساءل أحد الباحثين: كم من المكاسب كانت تجنيها البشرية لو كان العرب قد عرفوا أسرار الكتابة الهيروغليفية؟ ثم يجيب: " لو عرف العرب أسرار هذه الكتابة... لأمكنهم قراءة ما كان عند المصريين القدماء من علوم وحكمة ولاستفادوا منها بما لهم من ذكاء فطرى وشغف بالمعرفة، ولأضافوا إليها الكثير "(٩٤).

هناك نص كتبه الإنجليزى جون بورنج John Bowring ضمن تقرير رفعه إلى حكومته عام ١٨٣٧ م عن الحالة العامة فى مصر، كنت أنوى أن أؤخر الاستشهاد به إلى صلب البحث حيث إن فترته الزمنية التى يعالجها هى أقرب إلى البحث منها إلى هذا التمهيد، ولكنى أجد نفسى مضطراً إلى إيراده هنا لأنه يخدم قضيتنا هذه – أعنى قضية الدفاع عن العرب والمسلمين ضد تهمة إهمال وتخريب الآثار المصرية – خاتماً به حديثى فى هذا الموضوع، إذ يعتبر هذا النص شهادة لها قيمتها: "ومهما قيل عن التعصب الدينى الذى كانت تتسم به جموع الفرس تحت قيادة قمبيز، ومهما قيل عن إهمال العرب، وطيش الأتراك، فإن جيلاً واحداً من الأوروبيين الذين انتشروا فى جميع أنحاء مصر بدعوى حب الفن والتنقيب عن الآثار القديمة قد أحدث فى الآثار المصرية القديمة من التحطيم والتشويه والهدم ما لم يحدثه الحكم الإسلامى طوال قرون كاملة "(٩٥).

الرحالة الأجانب:

وكما كانت مصر قبلة للرحالة العرب، فقد زارها كذلك عدد كبير من الرحالة الأجانب على اختلاف جنسياتهم، وقد حفظ لنا التاريخ أسماء بعضهم، فمن هؤلاء: ديكويل Dicuil وهو راهب أيرلندى زار مصر فى النصف الأول من القرن الثانى عشر الميلادى / السادس الهجرى، ووصف أهرامها وحقق أبعادها، وصنف كتاباً ضمنه أبحاث الرحالة إلى مصر فى عهده(٩٦).

وفى القرن الخامس عشر الميلادى / التاسع الهجرى وفد على مصر الرحالة الإيطالى شرياكو دى أنكونا Ciriaco Di Ancona وزار الإسكندرية وشاهد آثارها، ثم وصل إلى القاهرة وزار الأهرام ورسمها، وقد ذكر شرياكو فى كتابه الكثير عن الآثار المصرية التى رآها فى رحلته، كما زوده بالصور والرسوم(٩٧).

وخلال النصف الأول من القرن السادس عشر الميلادى / العاشر الهجرى زار الفرنسى بيير بيلون Pierre Belon مصر بين عامى ١٥٤٧ – ١٥٤٩ م (٩٥٤ – ٩٥٦ هـ) وحرص على الصعود على قمة الهرم، ثم دخله ووصف المصاعب التى صادفها وأنه اضطر لحمل شمعة فى يده، وأن يزحف على بطنه فى بعض المناطق داخل الهرم[٩٨]. أما أندريه تيفيه André Thevet الذى زار مصر خلال شتاء عام ١٥٥٠ – ١٥٥١م (٩٥٧ – ٩٥٨ هـ) ومكث بها أربعة أشهر فقد أثار تمثال أبى الهول إعجابه بدرجة كبيرة، وقد قام بوصفه وذكر أن العرب يخشون الاقتراب منه، ولايجرءون على هدمه خوفاً من أن تصيبهم اللعنة أو أن يصابوا بمكروه[٩٩].

وفى النصف الأول من القرن السابع عشر الميلادى / الحادى عشر الهجرى زار الرحالة والشاعر الإنجليزى جورج سانديز George Sandiz مصر عام ١٦١١ م (١٠٢٠ هـ) وقام بتسلق الهرم الأكبر[١٠٠]، وتبعه الفرنسى جيل فرمنال Gilles Fermenal عام ١٦٣١ م (١٠٤١ – ١٠٤٢هـ) الذى رأى أن الأهرام من أجمل عجائب الدنيا السبع، ولكنه وصف أبا الهول بأن " له وجه امرأة وجسد ثور "[١٠١] ربما بسبب القلنسوة التى كانت على رأس التمثال، ولأنه كان مغطى بالرمال. كذلك قدم عالم الفيزياء الفرنسى مونكونى Monconys الذى زار مصر فى نفس الفترة تقريباً (١٦٤٦م / ١٠٥٦ هـ) وصفاً تفصيلياً عن الهرم الأكبر وحجارته التى بنى منها، وإن كان لم يجد الولوج إلى داخل الهرم ميسوراً حيث فوجئ بالعديد من الخفافيش[١٠٢]، ويبدو أنه كان يخشاها.

ويلاحظ أن الرحالة الأجانب الذين زاروا مصر حتى هذه الفترة قد اقتصروا فى زيارتهم ووصفهم على الآثار التى تقع فى مصر السفلى فقط – لا سيما فى القاهرة والإسكندرية – أما آثار مصر العليا فلم يقدموا عنها أية معلومات لأنهم لم يزوروها، وربما كان الرحالتان بروتيه Proteé، وشارل فرانسوا دى أورليان Charls Francoais Di Orlian اللذان زارا مصر عام ١٦٦٩م (١٠٧٨ – ١٠٧٩ هـ) هما أول من توغل من الرحالة فى زيارته حتى صعيد مصر، وقد سجل الأول منهما – بروتيه – زيارته القصيرة لمعابد الأقصر والكرنك، وأنه قضى ثلاث ساعات ونصف الساعة فى معبد الكرنك، وشعر أنه فى حاجة إلى شهر أو أكثر ليرى كل شىء، وكان يأمل أن يعود لزيارته مرة أخرى. ولكن بروتيه دفع ثمن رحلته تلك غالياً فقد هلك بالطاعون الذى اجتاح مصر عام ١٦٧١ م (١٠٨٢ هـ)[١٠٣]. أما الألمانى فانسليب الذى زار مصر عام ١٦٧٢ م (١٠٨٣ هـ) فلم يتخط فى رحلته جرجا جنوباً[١٠٤].

ومن رحالة القرن السابع عشر الميلادى – كذلك – الإيطالى بيترو ديللا فالى Pietro Della Valle وتمتاز رحلته عن سابقيه بأنها كانت أشبه ما تكون بالبعوث التى فى أيامنا هذه فقد جاء

ومنذ بداية القرن الثامن عشر الميلادى / الثانى عشر الهجرى كثرت رحلات الرحالة الأوروبيين إلى الشرق بصفة عامة وإلى مصر بصفة خاصة بسبب تقدم وسائل المواصلات وتوافر الأمن، ومن ثم فقد ظهر العديد من الكتب المزودة باللوحات الفنية المرسومة والتى تناولت الآثار المصرية القديمة فوصفتها بكثير من التفصيل الذى لا يخلو من الإعجاب الشديد[١٠٦]. وأول رحالة وطأت قدمه أرض مصر فى هذا القرن هو الفرنسى بول لوكا Poul Lucas الذى تعتبر رحلته من أهم الرحلات التى تمت فى النصف الأول من القرن الثامن عشر إلى مصر لا سيما وأنه كان " شغوفاً بدراسة الآثار "[١٠٧] وقد زار بول لوكا مصر مرتين: الأولى عام ١٧٠٠ م (١١١١ – ١١١٢ هـ) والثانية فى الفترة ما بين عامى ١٧١٤ – ١٧١٩ م (١١٢٦ – ١١٣١ هـ) وترجع أهمية رحلة بول لولكا – بالنسبة لموضوع بحثنا – إلى أن صاحبها كان من الرواد الأوائل الذين توغلوا فى صعيد مصر وأول من رسم آثاره. [١٠٨]، ولم ينس بول لوكا وهو يغادر مصر نصيبه من الآثار المصرية، فغادر إلى فرنسا محملاً بالعديد من الميداليات الأثرية الذهبية والفضية والبرونزية، بالإضافة إلى أحجار مختلفة النقوش[١٠٩]. كذلك قدم بول لوكا وصفاً لآثار الإسكندرية القديمة خاصة عمود بومبى[١١٠].

وتبع لوكا الأب الجزويتى كلود سيكار Claude Sicard الذى جاء إلى مصر عام ١٧٠٧ م (١١١٨ هـ) بغرض التبشير الدينى بين الأقباط، ومكث بها عشرين عاماً حتى وفاته بالطاعون سنة ١٧٢٦ م (١١٣٨ هـ) [١١١] قام خلالها بثلاث أو أربع رحلات إلى مصر العليا بين عامى ١٧٠٧ – ١٧٢١ م (١١١٨ – ١١٣٣ هـ) [١١٢]، وقد جذبت الحضارة المصرية القديمة انتباه سيكار فتوغل فى مصر العليا ووصل فى تجواله إلى مناطق لم يصل إليها أوروبى من قبل حتى يقال إنه وصل إلى النوبة[١١٣]. وكان قد زار معبدى الأقصر والكرنك، وتمثالى ممنون والرمسيوم[١١٤]، وبلغ جملة ما زاره من الآثار المصرية ٢٥ معبداً و ٥٠ مقبرة، ووصف ١٨ مسلة و ٢٠ هرماً كبيراً، وأعطى وصفاً علمياً دقيقاً لما شاهده[١١٥].

أما الطبيب الفرنسى جرانجيه Granger فقد زار مصر مرتين فى عامى ١٧٣٠ م (١١٤٢ – ١١٤٣ هـ) و ١٧٣٤ م (١١٤٦ – ١١٤٧ هـ)، وتوغل فى مدن مصر العليا وأعجب بمعبد الكرنك ووصفه بأنه " أجمل معابد العالم "[١١٦]. وجاء بعده الإنجليزى ريتشارد بوكوك Richard Pococh عام ١٧٣٧ م (١١٤٩ – ١١٥٠ هـ) بقصد " استكشاف روائع الإبداع الفنى "[١١٧] وزار الأقصر ورسم خريطة دقيقة لمعبدها، ووضع رسوماً بيانية لتسع مقابر فى وادى الملوك، ونسخ كثيراً من النقوش الإغريقية، وتعتبر رسومه البيانية هى الأحسن من بين مثيلاتها فى عصره، وقد واصل بوكوك توغله جنوباً حتى أسوان[١١٨]، وتوصف لوحاته التى رسمها هناك بأنها جيدة رغم قصر إقامته[١١٩].

ومع بوكوك جاء القبطان الدانمركي لويس فريدريك نوردن Louis Frederic Norden الذى أبحر فى النيل حتى فيلة ومعابد النوبة، وترك مجموعة رائعة من الرسومات لآثار طيبة(١٢٠)، وقد قام نوردن برحلته تلك بتكليف من ملك الدانمارك كريستيان الخامس بقصد تسجيل الآثار المصرية، ومن ثم فقد كانت بمثابة بعثة علمية (١٢١). وقد أصبح نوردن – هو وبوكوك – فيما بعد أعضاء أول جمعية لعلم المصريات أسست فى لندن عام ١٧٤١ م (١١٥٤ هـ)(١٢٢).

وفى الوقت الذى زار فيه نوردن الهرم الأكبر عام ١٧٣٧م (١١٤٩ – ١١٥٠ هـ) كان عدد الزوار كبيراً إلى حد أن " الممرات فى الجانبين الشمالى والجنوبى من الهرم قد اسودت من دخان المشاعل التى أدلاها الزوار من وقت لآخر "(١٢٣).

وبعد بوكوك ونوردن جاء القسيس الإنجليزى توماس شو Thomas Show عام ١٧٣٨ م (١١٥٠ – ١١٥١ هـ)(١٢٤) وزار الإسكندرية ومنطقة سقارة وفحص تمثال أبى الهول (١٢٥). ثم تبعه الراهب كلود لويس فورمون Claude Louis Fourmont وهو من أسرة اهتمت بالآثار القديمة وقد زار فورمون مصر مرتين الأولى عام ١٧٤٧ م (١١٦٠هـ)، والثانية عام ١٧٥٤ م (١١٦٧ هـ) ارتحل فى الثانية منهما إلى مصر العليا(١٢٦)، ويتميز فورمون بأنه حدد بدقة المكان الصحيح لعاصمة الفراعنة القديمة بالقرب من سقارة عند البدرشين (١٢٧). وقد أعجب فورمون بحضارة مصر القديمة إعجاباً كبيراً، وحرص على تزويد كتابه بخريطة عن سهول منطقة منف وعين شمس ضمنها شرحاً جغرافياً للأماكن القديمة (١٢٨).

ويستحق منا الرحالة الألمانى كارستن نيبور(١٢٩) Carsten Neibuhre الذى زار مصر عامى ١٧٦١ – ١٧٦٢ م (١١٧٥ - ١١٧٦ هـ) أن نقف معه – كما استحق قبله البغدادى – وقفة بل وقفات. فقد خصص نيبور فصلاً كاملاً من الجزء الأول من رحلته – وهو الجزء الخاص بمصر – للحديث عن الآثار المصرية(١٣٠). كما اهتم نيبور بالنقوش الهيروغليفية اهتماماً واسع النطاق، وكان على يقين بأن هذه الكتابة إنما تخفى وراءها تاريخاً عظيماً لمصر، وأن بالإمكان فك رموزها واستجلاء مكنونها وحل ألغازها ومعمياتها، بل يكاد يؤكد أن علماء أوروبا المثابرين سيتمكنون من قراءة هذه النقوش الغريبة، وإن كان يعيب عليهم أنهم حصروا أنفسهم داخل بلادهم لا يبرحونها إلى الآثار نفسها لدراستها، يقول نيبور: " والحق أننا نجد بين جمهرة العلماء فى أوروبا طائفة قليلة ممن أوتوا الصبر والمهارة لدراسة الآثار، ولكن هؤلاء لا يميلون – بصفة عامة – إلى إجراء البحوث خارج حجرة الدرس التى يقبعون فيها، ولا يجدون سبيلاً إلى الآثار نفسها، وربما كانوا بحاجة إلى منتسخات من نقوش قدماء المصريين، فإذا حمل إليهم الرحالة عدداً كافياً منها؛ فإننى واثق من أنهم سيستطيعون عما قريب أن يستجلوا الكثير من مكنونها، خاصة إذا كان أولئك الذين

سيعكفون عليها على علم باللغة القبطية الحقيقية التي كان الناس يتكلمونها قبل نزول الإغريق مصر، فهذه اللغة تبدو ضرورية لشرح النقوش الهيروغليفية "[١٣١].

وقد تكفل نيبور – بنفسه – بالقيام بهذه المهمة – أعنى مهمة مساعدة العلماء فى حل رموز الكتابة الهيروغليفية – فنراه ينقل للعلماء صوراً مطابقة للأصل تماماً من النقوش الهيروغليفية حتى يعتمدوا عليها فى مخططهم الطموح لحل رموز هذه الكتابة الغريبة، كما نراه يحرص على جمع الشواهد الدقيقة التى تعين على ذلك، ويقدم محاولة أولى مبدئية تتمثل فى لوحة تضم جميع الهيروغليفيات المتكررة التى يمكن اعتبارها بمثابة حروف، ولست فى حاجة إلى التذكير بأن رأيه فى إمكان التوصل باللغة القبطية إلى حل رموز الهيروغليفية من القواعد الأساسية التى قام عليها فهم الهيروغليفية كما أسلفت القول، ولاحظ نيبور أن عمق بعض حروف الكتابة الفرعونية يصل إلى بوصة[١٣٢] فى بعض الأحيان " وهذه دلالة على حرص المصريين القدماء على حفظ أخبارهم إلى الأبد وأنه ليس الذنب ذنبهم إذا لم يعد فى مقدور الخلف قراءة ما كتبه السلف " [١٣٣] .

ويعاب على نيبور أنه ألقى – أو حاول أن يلقى – باللائمة فى تخريب وتدمير الآثار المصرية القديمة على المسلمين وحدهم دون سواهم[١٣٤] رغم أن هذا التخريب كان معروفاً منذ القدم، ولكن رجلاً سكندرياً يدعى محمد الشوربجى لقن نيبور درساً قاسياً وعملياً فى اهتمام المسلمين بالعناية بالآثار القديمة عندما وجد هذا الرجل أن جدار الأساس لعمود بومبى (المعروف بعمود السوارى) كان مهدماً شديد التهدم، فتناوله بالإصلاح، فما كان من نيبور إلا أن عدل عن رأيه قائلاً: " وإنما يدل ما فعله محمد الشوربجى فى إصلاح العمود على أن المسلمين لا يسعون جميعاً إلى تحطيم ما فى بلادهم من آثار "[١٣٥].

ومثله مثل بيير لوكا لم ينس نيبور حظه من الآثار المصرية، فحمل معه من مصر بعض التماثيل الصغيرة، وجعراناً جميلاً تلقاه هدية حاكم من ناحية أتريب[١٣٦] الذى " كان لا يكف عن التنقيب فى أطلال هذه المدينة حتى إنه كان يكلف الناس بغربلة الأتربة المتراكمة بحثاً عن الأحجار والخواتم وما إليها "[١٣٧].

ولا نستطيع أن نغفل الإشارة إلى الرحالة الإنجليزى جيمس بروس Games Bruce الذى زار مصر عام ١٧٦٩ م (١١٥٥ – ١١٥٦ هـ) وهو فى طريقه إلى الحبشة، وقد زار بروس سبع مقابر فى وادى الملوك، وأعجب – بصفة خاصة – بنقوش مقبرة رمسيس الثالث فعكف هو ومساعده على نسخها[١٣٨]، ولما كان بروس أول من اكتشف هذه المقبرة ونشر رسومها فقد عرفت باسم " مقبرة بروس "[١٣٩]، كذلك رسم بروس ٥١٤ شكلاً مختلفاً من العلامات الهيروغليفية[١٤٠].

ونود أن نختتم حديثنا عن رحالة القرن الثامن عشر برحالتين فرنسيين لهما شهرة واسعة النطاق فى مجال أدب الرحلات وهما: كلود إتين سافارى Claude Etienne Savary الذى زار مصر عام ١٧٧٧ م (١١٩١ هـ) ومكث بها ثلاث سنوات، والكونت شاسيبوف دى فولنى Chasseboeuf De Volney الذى زارها عام ١٧٨٢ م (١١٩٦ هـ). أما سافارى فهو وإن جاءت كتاباته عن الآثار سريعة إلا إنه قطع الشك باليقين حول الموقع الدقيق لمدينة منف القديمة، وكان قد ثار جدل كبير بين المؤرخين حول هذه المسألة [١٤١]. وأما فولنى – وقد بدا لى أن ألقبه بداعية الاحتلال ونذير الشؤم – فقد اتسمت كتاباته بالتعصب المقيت ضد مصر وشعبها، والكراهية البغيضة لكل ما هو مصرى حتى تمنى صراحة أن تقع مصر تحت براثن الاحتلال: " لو كانت تملك مصر أمة تقدر الفنون الجميلة لتكشفت جاهلية هذه البلاد عن مواد غزيرة يضن بها أى بلد آخر... تلك الصنائع الدفينة فى الرمال باقية وكأنها أمانة للأجيال المقبلة، وإلى هذا الزمن الذى لا نحسبه بعيداً نحيل تمنياتنا وآمالنا " [١٤٢] وأنت خبير بأن هذه الأمة المحبة للفنون الجميلة التى يقصدها فولنى والتى يتمنى لها أن تملك مصر لن تكون سوى وطنه فرنسا التى دعاها دعوة صريحة إلى احتلال مصر العارية عن أى دفاع، ولكى يحقق فولنى هذا الغرض حرص على تحليل كفاءة مصر العسكرية، وأكد أنه يمكن اجتياحها فى يسر وسهولة فليس ثمة حصون ولا قلاع على امتداد حدودها، وليس ثمة استحكامات أو مدفعية أو مهندسون، ولا يتجاوز أسطولها الرابض فى مرفأ السويس ثمانية وعشرين مركباً حربياً زود كل منها بأربعة مجانيق صدئة، ويقوم عليها بحارة لم يستخدموا البوصلة طوال حياتهم كلها، كما يشير إلى أن ميناء الإسكندرية خالٍ من أية حصون وليس فيه غير أربعة مدافع صالحة، وليس بين جنوده من يعرف كيف يصوب مدفعه، على حين أن الحامية التى تبلغ الخمسمائة قد انخفض عددها إلى النصف أكثرهم من العمال الذين لا يجيدون غير شد أنفاس النرجيلة [١٤٣]، ومما لاشك فيه أنه كان لهذا الكلام أثر كبير فى نفس نابليون بونابرت حين طالع كتاب فولنى [١٤٤].

كان بونابرت قد تقابل مع فولنى فى جزيرة كورسيكا عام ١٧٩٢ م واستمع منه إلى ذكرياته عن مصر مما حفزه لقراءة كتابه، وبعد ذلك، وبعد حوالى خمس عشرة سنة من رحلة فولنى يجرى الاضطلاع بالحملة، وما إن استقر رأى نابليون على غزو مصر حتى عرض على فولنى أن يصحبه إليها غير أنه اعتذر، وحين جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر عام ١٧٩٨ م كان قادتها وعلماؤها يحملون معهم نسخاً من كتاب فولنى [١٤٥].

وحتى الآثار المصرية لم تنج هى الأخرى من احتقار وكراهية فولنى، فبعد أن تنجح فرنسا فى احتلال مصر سوف: " يصبح بالإمكان عندئذٍ أن تنقب أرض النيل والصحارى الليبية [١٤٦] فى كل نواحيها، وأن يفتح الهرم الصغير ويهدم رأساً على عقب بتكاليف لا أعتقد أنها تجاوز الخمسين

ألف ليرة "[١٤٧] وهو يريد إضفاء الشرعية على تدميرها، وينظر إلى هذا التدمير بوصفه انتقاماً عادلاً من جانب الشعب المضطهد فى مواجهة غطرسة المستبدين القدماء " هذه الأثاويه، وهذه الهياكل، وهذه الأهرام العظيمة الضخامة، لا تدل على عبقرية شعب غنى محب للفنون بمقدار ما هى تدل على عبودية أمة تكابد ما تكابد من هوى أسيادها، وإننا نغفر عندئذٍ للجشع الذى ينتهك قبورهم، ويخيب آمالهم، ويضعف إشفاقنا على تلك الأخربة "[١٤٨].

ورغم كل هذا الحقد الدفين، يمضى فولنى، ويمضى بونابرت، وتبقى مصر!!!

هؤلاء هم أشهر الرحالة الأجانب الذين زاروا مصر خلال عصورها المختلفة، وأبدوا اهتماماً خاصاً بالآثار المصرية القديمة، وحرصوا على تدوين وتسجيل هذا الاهتمام، وبدهى أن يكون هناك الكثيرون غيرهم ممن لم يحفظ لنا التاريخ أسماءهم، أو ممن لم يولوا الآثار المصرية اهتماماً يجعلنا نشير إليهم هنا رغم الشهرة التى يتمتع بها بعضهم، ومنهم على سبيل المثال – ليون الأفريقى [١٤٩] – إن جاز لنا أن نعتبره فى عداد الأوروبيين وغضضنا النظر عن أصله العربى – وقد زار مصر فى القرن السادس عشر الميلادى / العاشر الهجرى " وجاء وصفه لآثار مصر سطحياً وباهتاً "[١٥٠] ومنهم عالم الطبيعة الفرنسى سونين Sonnini الذى زار مصر فى الفترة ما بين ١٧٧٧ – ١٧٨٠ م (١١٩١ – ١١٩٤ هـ) ووضع عنها مؤلفاً من ثلاثة أجزاء جاءت فيه " كتاباته عن الآثار سريعة "[١٥١]، ومنهم الكونت دانتزيج Danzig الذى زار مصر عام ١٧٧٩ م (١١٩٣ هـ) لكن رسائله عن مصر " كتبت باختصار شديد خاصة فيما يتعلق بالآثار "[١٥٢]

ولا يستطيع المرء إلا أن يلتمس العذر لهؤلاء الرحالة الذين لم يكن بوسعهم – بسبب الموقف العدائى من جانب الأهالى تجاههم – أن يمكثوا فى مواقع الآثار فى أغلب الأحوال أو حتى مجرد أن ينزلوا إليها، وكان على الكثيرين أن يكتفوا بتسجيل مجرد ملاحظات سريعة، ولم يكن بوسعهم إلا أن يستحضروا بشكل تقريبى ما لمحوه من آثار أثناء اجتيازهم لهذه البلاد: حتى إن القبطان الدانمركى نوردن – على سبيل المثال – وجد لزاماً عليه أن يرسم معبد آمون فى الكرنك من سفينته[١٥٣]، كما أن عداء الأهالى تجاه بيير لوكا جعل من المستحيل عليه التوقف فى الأقصر أو عبور النهر إلى القرنه[١٥٤]، وكاد بروس أن يفقد حياته فى وادى الملوك مما اضطره إلى استعمال الأسلحة النارية للدفاع عن نفسه[١٥٥] ووجد نيبور ورفقاؤه عنتاً ومشقة شديدين من الأعراب أثناء زيارته لمنطقة الأهرام[١٥٦]، واضطر ريتشارد بوكوك إلى الحصول على إذن خاص من مشايخ البدو لزيارة أحد المعابد بالكرنك لأن المعبد كانت تحتله النساء[١٥٧]. ولعل إحجام من أحجم من الرحالة الأجانب عن زيارة الآثار المصرية والتوغل جنوباً فى مصر العليا وإيثار السلامة لهو وسام شرف على صدر إخوانهم من الرحالة ممن لم يحذ حذوهم، وخاطر بنفسه متحملاً صعوبة المناخ

ووعورة الطرق والمسالك وعداء الأهالى وفتك الأوبئة والطواعين من أجل الكشف عن حضارة كانت لا تزال مجهولة للبشرية حتى عصره وإن كلفه ذلك حياته.

ولم يقتصر أمر الاهتمام بالآثار المصرية من جانب الأجانب على الرحالة فقط، بل إن كثيراً من قناصل الدول الأوروبية العاملين فى مصر كانت لهم اهتماماتهم الأثرية. ويأتى فى مقدمة هؤلاء القنصل الفرنسى دى مايبه De Maillet الذى عمل فى مصر ستة عشر عاماً من سنة ١٦٩٢ م (١١٠٣ هـ) إلى سنة ١٧٠٨ م (١١٢٠ هـ) وحرص مايبه على تدوين مشاهداته عن مصر على هيئة رسائل بلغ عددها ثلاث عشرة رسالة، خصص الرابعة منها لمدينة الإسكندرية وآثارها القديمة، وأفرد الخامسة للقاهرة وآثارها، بينما جعل الرسالة السادسة عن الأهرامات، والسابعة عن مومياوات منف، أما الرسالة العاشرة فقد خصصها للحديث عن ديانة الفراعنة، وقد أعجب مايبه بآثار مصر وحضارتها، وكان من رأيه أنها فى حاجة إلى كشف علمى بواسطة علماء لديهم حب الاستطلاع والمعرفة، وبذلك يكون مايبه هو أول من نبه إلى دراسة آثار مصر دراسة علمية دقيقة ومتأنية[١٥٨]. كما كان مايبه كثير الزيارة للآثار المصرية بقصد البحث والدراسة حتى ليذكر نيبور أنه دخل الهرم الأكبر أكثر من أربعين مرة[١٥٩]، ولكنه لم يكتفى بالزيارة فقد كان " ينقب ويسرق روائع الآثار "[١٦٠].

كذلك يعتبر القنصل الفرنسى لى مير Le Maire الذى عمل فى مصر من سنة ١٧١١ م (١١٢٣ هـ) إلى سنة ١٧٢٢ م (١١٣٤ – ١١٣٥ هـ) من القناصل الذين أولوا الآثار المصرية اهتماماً كبيراً[١٦١].

وكان طبيعياً جداً أن يأخذ بعض هؤلاء الرحالة والقناصل عند عودتهم إلى أوروبا ما خف حمله وغلا ثمنه من الآثار المصرية مثل التماثيل الصغيرة والتعاويذ والتمائم وما إلى ذلك باعتبارها نوعاً من الطرائف والغرائب. وقد رأينا من قبل غنيمة بول لوكا ونيبور من الآثار المصرية، كما اشترى بوكوك فى القاهرة تمثالين[١٦٢]، ويذكر بروس: " إن أحد التماثيل قد تم شراؤه مؤخراً لمجموعة ملك سردينيا "[١٦٣] ولكنها على كل حال كانت قطعاً خفيفة الحجم قليلة العدد؛ إذ لم يكن النهب المنظم لثروة مصر الأثرية قد بدأ بعد.

٢ – الآثار المصرية المنقولة من مصر قبل القرن التاسع عشر:

قصة نهب وسرقة الآثار المصرية وإخراجها من مصر قديمة قدم الآثار نفسها، ومن العجيب أن يكون أول ما أخرج من آثار مصر هى القطع الضخمة من مسلات وتماثيل كبيرة بقصد تزيين الميادين الهامة فى المدن الأوروبية الكبرى، فقد نقل أشور بانيبال Ashur Banipal مسلتين من مصر إلى نينوى[١٦٤]. وفى العصر الرومانى كان بعض القياصرة الذين استهوتهم المسلات الجرانيتية الضخمة – بصفة خاصة – يفخرون بأنهم استطاعوا أن ينقلوا من مصر المسلات

والتماثيل المصرية التى كانت تعاد إقامتها فى أفخم ميادين مدينة روما، وكان من نتيجة ذلك أن فقدت مصر عدداً هائلاً من المنشآت المنحوتة والتماثيل والأحجار المنقوشة والمسلات [١٦٥] بالرغم من كل صعوبات الفك والنقل وإعادة التركيب.

وقد حظيت مدينة روما – بصفة خاصة – بالنصيب الأوفر من المسلات المصرية حتى لقبت بمدينة المسلات، إذ تمتلك وحدها سبع عشرة مسلة منها سبع مسلات مصرية صميمة، ارتفاع كل منها يزيد على ستة أمتار، والباقى مما قلده الرومان تماماً، حتى إنهم قلدوا المخطوطات الهيروغليفية المنقوشة عليها[١٦٦]. هذا وقد أقدم الباباوات على تشويه المسلات المصرية التى نقلوها إلى مدينة روما فى الأزمان المختلفة بوضع الصليب على قمتها دليلاً على انتصار المسيحية على الوثنية، وقد كان هذا التشويه المتعمد مثار انتقاد عنيف حتى من المسيحيين أنفسهم من أمثال جيمس بيكى Games Baikie الذى انتقد هذا العمل قائلاً: " وقد عبث بهذه المسلات إعلاء للعقيدة المسيحية عندما شوهت بوضع رموز الصليب على قمتها "[١٦٧]. أما الأستاذ سليم حسن – رحمه الله – فقد أهاب بأولى الأمر فى مدينة روما " إذا كانوا يريدون المحافظة على تلك الآثار الرفيعة التى تدل على عظمة القومية المصرية، والتى اختلست من أرضهم أن يعيدوها إلى سيرتها الأولى التى كانت عليها بقدر المستطاع، ولعمر الحق أن تعاليم المسيح السامية لا تحتاج إلى مثل هذه الرفعة الوضيعة " ثم يختتم كلامه – رحمه الله – بجملة تخفى وراءها كثيراً من المعانى: " إن البعوضة قد تتسنم أعلى قمم الجبال وأشهقها وهى مع ذلك بعوضة "[١٦٨]

ولما كانت مسألة إقامة مسلة لمجرد الزينة أمراً غير ذى نفع عند الرومان " ولما كانت أفكارهم متجهة دائماً نحو المفيد النافع فقد كانوا يجعلونها فى مقاصد نافعة بأن استخدموا إحدى هذه المسلات كمزولة لبيان الوقت بينما جعلت الأخرى حداً "[١٦٩].

وبالإضافة إلى مسلات روما توجد أربع مسلات فى فرنسا، وواحدة فى لندن، وواحدة فى إسطنبول، وواحدة فى بروكسل،وأخرى فى برلين،وواحدة فى نيويورك[١٧٠] وتبلغ جملة المسلات الموجودة الآن فى بلدان العالم المختلفة خمساً وخمسين مسلة، يعتبر بعضها أملاكاً خاصة لأفراد، ولاتملك مصر منها سوى خمس مسلات إحداها صغيرة للغاية[١٧١] وإذا استثنينا المسلة الموجودة فى ميدان الكونكورد (الوفاق) بباريس، ومسلة لندن، ومسلة نيويورك، والمسلة القائمة فى ضيعة بانكس بإنجلترا، وكذلك نصف المسلة القائم فى ذات الضيعة والتى خرجت جميعها من مصر فى القرن التاسع عشر – وسوف نتناول الحديث عنها فى حينها – تكون كل المسلات المصرية الأخرى الموجودة خارج مصر قد خرجت منها قبل القرن – التاسع عشر – أو بعده، وإن كانت جريدة المقتطف قد نشرت فى عددها الصادر فى سبتمبر ١٨٩٤ (١٣١٢ هـ) ما يؤكد أن " جملة المسلات المصرية الموجودة الآن ٥٥ مسلة: ٣٣ منها قائمة فى بلدان مختلفة، و٢٢ مطروحة فى القطر

المصرى مدفونة بالأتربة والأنقاض "[١٧٢]. فهل يعنى ذلك أنه قد خرجت من مصر مسلات أخرى فى القرن العشرين؟ على أية حال فإن هذا الأمر لا يدخل فى نطاق الفترة الزمنية لموضوع بحثنا. وغنى عن البيان أن هذه المسلات قد خرجت من مصر إما قهراً أو بطرق احتيالية خادعة أو بممالأة من بعض حكام مصر المتواطئين الجهلاء.

وباستثناء المسلات يمكن القول بأن الآثار المصرية كانت نادرة فى أوربا قبل القرن التاسع عشر، وأنه لم تكن هناك – حتى ذلك الوقت – مجموعات متحفية مصرية حقيقية، بل تكاد تقتصر تلك الآثار على قطع قليلة العدد والأهمية تمكن من جمعها بعض الهاوين لامتلاك الغرائب والطرف من أمثال القاضى الفرنسى كلود دى برسك Claude de Peresc (١٥٨٠ – ١٦٣٧ م / ٩٨٨ – ١٠٤٦ هـ) الذى كان على علاقة وطيدة بأعضاء الجالية الفرنسية فى مصر مكنه من اقتناء مجموعة من القطع الأثرية المصرية. كما ترتب على اهتمام بعض الأسر الحاكمة فى أوربا مثل أسرة آل مديتشى Medici فى إيطاليا بجمع التحف أن اتخذت عملية اقتناء الآثار شكلاً أكثر جدية فى القرن السادس عشر الميلادى / العاشر الهجرى. وكان من بين تلك التحف القليل من الآثار المصرية[١٧٣].

وخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين اعتاد المترفون على السفر والترحال جامعين المنوعات والغرائب ليملأوا بها خزائنهم، وليرضوا بذلك نزعة حب التملك فى نفوسهم، وليثيروا عجب أصدقائهم ومعارفهم، وكان الملوك والنبلاء الفرنسيون من أكثر أهل أوروبا اهتماماً بجمع الآثار: ففى عام ١٦٨٤ م (١٠٥٨ هـ) ظهر فى مارسيليا ما أطلق عليه اسم " أصنام من مصر لحفظ المومياوات بإحكام "[١٧٤] وهى تسمية يقصد بها التوابيت الأثرية على ما هو واضح. كما يتضح من أقدم جرد للآثار المصرية الموجودة فى مكتبة لويس الرابع عشر، ويرجع تاريخه إلى عام ١٦٨٤ م (١٠٩٥ هـ) أنها كانت تحتوى على ما لا يقل عن ثلاث وثلاثين قطعة من الآثار المصرية، تضم تماثيل صغيرة وعدداً من الجعارين، وسبع عشرة مومياء من بينها اثنان غير سليمتين "[١٧٥]. ولا غرو فقد كان لويس الرابع عشر حريصاً على إرسال البعثات إلى بلاد الشرق للبحث عن العملات والمخطوطات وغيرها من الآثار: وقد كانت رحلة فانسلب – التى أشرنا إليها من قبل – بتكليف منه بهدف " الحصول على أكبر قدر من المخطوطات والعملات الأثرية "[١٧٦]، وكذلك رحلة بول لوكا الذى أمره لويس الرابع عشر بأن " يحاول فتح أى هرم ويحصى ما بداخله "[١٧٧].

أخذت سوق الآثار المصرية تنتعش تدريجياً خلال القرن الثامن عشر. وفى عام ١٧٢٣م (١٠٣٥ – ١٠٣٦ هـ) عرض توماس سيرجنت Thomas Sirgent – أحد هواة جمع الآثار – على جمعية الآثار فى لندن " صندوقاً به تماثيل لمجموعة من الآلهة المصرية جاء مؤخراً من القاهرة "[١٧٨] شد به انتباه أعضاء الجمعية مما زاد من الإقبال على شراء الآثار المصرية وارتفاع

أسعارها. كما ضمت مجموعة الطبيب الإنجليزى هانزسلون Hanze Slone – أحد مؤسسى المتحف البريطانى، والذى كانت مجموعته هذه نواة المتحف البريطانى عند إنشائه وتأسيسه سنة ١٧٥٦ م (١٠٦٩ – ١٠٧٠ هـ) – آثاراً مصرية من بينها بعض لفائف البردى وأدوات أخرى[١٧٩]. وبعد إنشاء المتحف كانت الآثار المصرية تشترى وتجلب باسم المتحف، ثم توضع للعرض، ولكنها كانت أشياء صغيرة من تماثيل وجعارين وفخاريات كتلك التى يمكن أن توجد فى أسواق القاهرة والإسكندرية، وفى عام ١٧٥٦ م – سنة تأسيسه – حصل المتحف البريطانى على أولى مومياواته وتوابيته عن طريق الهبة من أحد هواة جمع الآثار البريطانيين، ثم لم يلبث أن منح المتحف تابوتاً ومومياء آخرين[١٨٠].

وخلال ثمانينيات القرن الثامن عشر الميلادى أظهرت مارى أنطوانيت (ملكة فرنسا ١٧٥٥ – ١٧٩٣ – م / ١١٦٨ – ١٢٠٧ هـ) شغفاً زائداً بمصر وآثارها حين أمرت " بإحضار عدد من القطع الأثرية المصرية إلى القصور الملكية "[١٨١]، كما ضم متحف مدينة جرينوبل الفرنسية – مسقط رأس شامبليون – عشر قطع من الآثار المصرية أهمها تابوتان أحدهما يحتوى على المومياء الخاصة به، وكان قد أهداهما للمتحف القنصل الفرنسى ألفرس مور – الذى ينتمى إلى ذات المقاطعة – وكان يعمل قنصلاً عاماً فى مصر لفترة من عام ١٧٩٩ م[١٨٢] (١٢١٣ – ١٢١٤ هـ)، ومن المؤكد أن شامبليون قد زار هذا المتحف مراراً وهو صغير، وربما كان أحد الأسباب التى أدت إلى تعلقه وشغفه بالمصريات فيما بعد.

ولعل فى صنيع ألفرس مور هذا ما يوضح لك الدور الذى كان يقوم به الدبلوماسيون الأجانب العاملون فى مصر فى سرقة وتهريب الآثار المصرية إلى الخارج؛ ولاسيما وأن أعباءهم الوظيفية كانت قليلة، والعائد المادى الذى كانوا يتلقونه من حكوماتهم مقابل أداء مهام وظيفتهم كان – فى ذلك الوقت – ضعيفاً[١٨٣] ولا يضمن لهم معيشة كريمة. وكان لديهم من الوقت والفراغ ما يمكنهم من القيام برحلات مستمرة إلى مناطق الآثار، وكانت العلاقات الشخصية بحكم وظيفتهم تذلل لهم المصاعب والعقبات، ومن هنا كان جمع الآثار بالنسبة لهم هواية وعملاً إضافياً مربحاً معاً[١٨٤]. ولا أرانى أكون مبالغاً إن ذهبت إلى القول بأن هؤلاء القناصل إنما كانوا يقومون بعملهم هذا بمباركة من حكوماتهم وتحت سمعها وبصرها، ويتضح ذلك جلياً من الرسالة التى بعث بها القنصل الفرنسى بالقاهرة دى هوساى Houssay إلى الكاردينال ريشليو[١٨٥] Richelieu عام ١٦٣٨ م (١٠٤٧ – ١٠٤٨ هـ) والتى يقول فيها: " حيث إن أجمل الآثار القديمة قد صانت نفسها من عوادى الزمن قروناً عديدة ليتسنى لنيافتكم اختيار ما تشاءون منها لتزيين مكاتبكم، أو الحفظ فى خزائن نفائسكم؛ أتشرف بإخطاركم أننى... وزعت منشوراً فى المشرق على كل القنصليات الفرنسية ينبه إلى ضرورة اتخاذ ما يلزم لتحقيق هذا الهدف النبيل "[١٨٦]!.

ويتضح لك من هذه الرسالة مدى حرص الحكومات الأوروبية ورجالها العاملين فى الشرق ومدى تلهفهم على اقتناص كل ما هو غريب وطريف من آثار تلك البلاد، وإن كان ينبغى الاعتراف بأن فساد الأنظمة السياسية والإدارية القائمة فى مصر فى ذلك الوقت قد شجع على القيام بمثل هذه السرقات المنافية للأعراف والتقاليد الدبلوماسية، فكان استعمال الحيلة والرشوة أهم العوامل اللازمة للنجاح فى هذا المضمار.

وإزاء هذا النجاح الذى حققه الدبلوماسيون الأجانب فى مجال تهريب الآثار المصرية إلى الخارج، اتجهوا إلى التفكير فى أن يحذوا حذو الرومان – قديماً – بنقل القطع الأثرية الضخمة كالمسلات والتماثيل الكبيرة بقصد تزيين العواصم المختلفة والمدن الأوروبية الكبرى، حيث ينسب إلى القنصل الفرنسى مايبه فكرة نقل مسلة مصرية إلى فرنسا، بل إنه فكر كذلك فى نقل عمود السوارى من الإسكندرية إلى باريس ورأى أنه يصلح لوضع تمثال لويس الرابع عشر على قمته، وقد قدم مايبه اقتراحه بالفعل إلى الحكومة الفرنسية ولكنه رفض نظراً لتكلفة المشروع العالية[١٨٧].

وإلى جانب القناصل كان الكثيرون من رواد السياحة الذين زاروا مصر فى مطلع العصور الحديثة يحرصون كل الحرص على العودة إلى بلادهم محملين بهدايا وتذكارات مصرية قديمة كالتعاويذ والتمائم والجعارين والتماثيل الصغيرة والبرديات وما إلى ذلك، وقد استمرت هذه العادة قروناً طويلة، وأنت تجد صدى لهذه العادة فى مقولة رجل الدين الفرنسى الأب مارى جوزيف دى جيرامب Mary Joseph De Geramb التى داعب بها محمد على أثناء مقابلة معه عندما زار الأول منهما مصر عام ١٨٣٣ م (١٢٤٨ هـ): " يخيل إلى ياسمو الأمير أن الإنسان لن يكون جديراً بالاحترام إذا هو عاد من مصر إلى أوروبا دون أن تكون فى إحدى يديه مومياء وفى الأخرى تمساحاً " [١٨٨]، وقد استحضر جيرامب معه بالفعل من سيناء " مومياء فى حالة جيدة "[١٨٩]، وإن كان فيما يبدو قد عجز عن استحضار التمساح الذى كان فى ذلك الوقت أصعب منالاً من المومياوات وغيرها من الآثار.

وقد تمتعت أسواق القاهرة الشعبية بشهرة عريقة فى بيع الآثار والتحف ذات الأصل الفرعونى، كذلك كانت المومياوات وما يتصل بها متوفرة فى هذه الأسواق، وكان تجار العاديات يتكلفون بيع الآثار والتحف لهؤلاء السائحين الذين كانوا يقبلون على الشراء منهم للحصول على هذه التحف إما بقصد التملك الشخصى على سبيل التذكر وإما بقصد الربح والتجارة، إذ كان يسهل تصريفها فى أوروبا وتحقيق مكاسب كبيرة من ورائها[١٩٠].

بل إن بعض السائحين كانوا يقومون بالتنقيب عن الآثار بأنفسهم بعد الحصول على إذن بذلك من السلطات متى كان لديهم من المال والنقود والفراغ ما يمكنهم من القيام بهذا العمل: "

وقد نجحت بعض هذه الأعمال وأدرت على أصحابها الكثير من المومياوات والمتاع القبرى الجميل"[١٩١]. رغم المخاطر والمضايقات التى كانوا يتعرضون لها من جانب الأهالى الذين كانوا ينظرون بعين التوجس والريبة إلى كل ما هو أجنبى، وربما كان لهم بعض الحق فى ذلك.

٣ – مشكلات الآثار المصرية قبل القرن التاسع عشر

هذا عن الآثار التى نقلت خارج مصر، أما عن الآثار التى بقيت فى الداخل فيمكن القول بأن الآثار المصرية قد تعرضت عبر تاريخها الطويل لموجات متلاحقة من السرقة والهدم والتخريب طوال العصور المختلفة. ويمكن بلورة مظاهر هذا الإهمال الذى لحق بالآثار المصرية فى ثلاث اتجاهات أو محاور رئيسية:

المحور الأول: التخريب.

المحور الثانى: الاستغلال.

المحور الثالث: السرقة.

وهذه المحاور أو الاتجاهات الثلاث المذكورة مرتبطة ببعضها إلى حد كبير بحيث لا يمكن فصل أحدها عن الآخر؛ إذ أنه كثيراً ما تؤدى السرقة إلى تخريب الأثر، كما أنه لابد أن يتبع هذا التخريب استغلال لما تبقى من الأثر، كما أن تعرض أثر ما من الآثار لعملية من عمليات التخريب لا بد أن يصحبه سرقة ما يحتويه هذا الأثر من كنوز ونفائس وما إلى ذلك.

أ – التخريب.

أما عن التخريب فقد يكون الدافع إليه دينى مرده إلى اختلاف الملل والعقائد، وإما سياسى راجع إلى اختلاف الأفكار والتوجهات، وإما شخصى بحت أوجدته الأحقاد والضغائن بين بنى البشر.

ومما لا شك فيه أن مصر قد شهدت – على طول تاريخها – عدداً كبيراً من الملل والشرائع والنحل والأديان السماوية والوضعية. كما تعاقب عليها غزاة وفاتحون ذووا معتقدات وأفكار دينية وسياسية مختلفة من شتى أرجاء المعمورة، وكانت مسرحاً لعدد لا يحصى من الفتن والثورات والاضطرابات مرت مصر خلالها بفترات طويلة من اختلال النظام وانعدام الأمن تخللتها صور متنوعة من أعمال السلب والنهب والتخريب من تلك التى تتخذ من الممتلكات والمبانى العامة والحكومية هدفاً لها عادة. وكثيراً ما تؤدى الغلبة لأحد الفريقين المتنافسين والمتصارعين على الآخر إلى اندفاع جارف ومحموم من جانب الغالب فى سبيل تدمير كل ما تصل إليه يده من ممتلكات المغلوب بدافع الرغبة فى الانتقام.

هذا وقد اشتهرت أسرات حاكمة بعينها بأنها ضربت بسهم وافر فى مجال النهب والتخريب مثل الأسرة السابعة والعشرون الفارسية التى " دمرت كثيراً من آثار مصر، وفتحت القبور، ونبشت

الأموات "[١٩٢]، وكذلك الأسرة الرابعة والثلاثون الرومانية التى قيل إنها كسرت فى يوم واحد بمصر أكثر من أربعين ألف تمثال[١٩٣]. ورغم أن هذا العدد قد لا يخلو من بعض مبالغة إلا أنه يدل دلالة واضحة على ضخامة وكثرة ما دمر من الآثار المصرية على عهد هذه الأسرة.

وقد أدى ظهور المسيحية إلى تخريب الكثير من آثار الماضى بهدف القضاء على الوثنية وتسهيل انتشار الدين الجديد، ولعل هذا هو ما دفع الإمبراطور تيودسيوس إلى أن يأمر فى سنة ٣٨٩ م بهدم معابد مصر " فدكت معابد دامت على الأرض خمسة آلاف من السنين لم تفعل بها عاديات الحروب والإغارات ما فعلت بها يد الدين الجديد "[١٩٤] ونال السرابيوم – بصفة خاصة، باعتباره مدفناً للآلهة – حظاً من التخريب والتدمير أكثر مما نال غيره من المعابد المصرية الأخرى، وكان ذلك على يد البطريرك المتعصب سيريل وجنوده فى عام ٣٩٧ م [١٩٥]، أما ما عجزت يد المتدينين الجدد عن هدمه من المعابد المصرية فقد اكتفوا بتشويه النقوش والكتابات التى كانت تغطى جدران تلك المعابد وبمحو ما عليها من صور الآلهة القدماء، حيث " اعتبر الأقباط أن نقوش المعابد من الشرور التى تجر إلى الخطيئة "[١٩٦] وما كان يعسر تشويهه من النقوش كانت تتم تغطيته بطبقة جصية رسموا عليها صوراً للملائكة والقديسين.

هذا وقد قام الأقباط بتحويل عدد كبير مما تبقى من المعابد المصرية إلى كنائس بعد أن أدخلوا عليها من التعديلات المعمارية والفنية ما يجعلها تتلائم مع وظيفتها الجديدة مثل إقامة المذابح[١٩٧] وإزالة النقوش ورسم الصلبان وما إلى ذلك، وقد تبدت هذه الظاهرة بصورة أكثر وضوحاً فى مناطق النوبة من صعيد مصر حيث تحولت معابد مثل معبد فيلة وبيت الوالى ودندرة والمحرقة ووادى السبوع وعدة وعمدا وكوروسكو والدر وأبوعودة – من الشمال إلى الجنوب على التوالى – إلى كنائس.

أما معبد دندرة فقد سجل على جدرانه نص مكتوب باللغة القبطية يتحدث – صراحة – عن تحويل هذا المعبد إلى كنيسة مسيحية عام ٥٧٩ م [١٩٨]، وأما معبد إيزيس بفيلة فقد افتتحه رئيس مطارنة أسوان بعد تحويله إلى كنيسة عام ٥٧٧ م [١٩٩]، بينما كانت لا تزال ترى حتى وقت قريب آثار تحويل معابد بيت الوالى ووادى السبوع إلى كنائس[٢٠٠].

وعندما زار شامبليون معبدى جبل عدة وعمدا شتاء عام ١٨٢٨ – ١٨٢٩ م (١٢٤٤ – ١٢٤٥ هـ) وجد أن معظم نقوش المعبدين البارزة مغطاة بطبقة من الملاط اضطر شامبليون لنزعها باستخدام المطرقة حتى يتمكن من قراءة تلك النقوش[٢٠١].

وإلى الشمال من مناطق النوبة بنى الأقباط كنيسة فى ساحة معبد الأقصر بعد أن أدخلوا عليها عدة تعديلات: " فشوهوا جميع صور معبوداتها، ومحيت كتابتها بوضع طبقة من الجص عليها وتكسرت أساطينها وأزيلت وكانت ثمانية واستعوضت بعمودين من الجرانيت " [٢٠٢]، كذلك

حول الأقباط إحدى قاعات معبد رمسيس الثالث بمدينة هابو إلى كنيسة بعد أن أزالوا عدداً كبيراً من أعمدتها(٢٠٣).

هذا وقد انتقد جوستاف لوبون أعمال التخريب والتدمير التى قام بها الأقباط تجاه الآثار المصرية القديمة، ووصف تلك الأعمال بأنها تعد " من أفظع ما عرفه التاريخ من أثر عدم التسامح والبربرية، ومن دواعى الأسف أن كان من بواكير أعمال ناشرى الدين الجديد الذى حل محل دين الأغارقة والرومان هدم المبانى التى احترمها أكثر الفاتحين منذ خمسة آلاف سنة " ويعتقد لوبون أن هذه الأعمال التى يصفها بالوحشية قد أدت إلى سرعة " إمحاء الحضارة المصرية وزوال دور الخط الهيروغليفى "(٢٠٤).

أما جيمس بيكى فينعى على أحد الأساقفة الأقباط الذى ادعى لنفسه الفضل فى القيام بإزالة النقوش البارزة من قاعة معبد إيزيس بفيله بعد تحويله إلى كنيسة بقوله: " كنا نود لو أن الأسقف الطيب تركه وشأنه كما هو "(٢٠٥)، ويصف النقوش والرسوم المسيحية التى رسمها بعض الرهبان المسيحيين على جدران معبد وادى السبوع بأنها " تمثل أكثر الفنون مأساوية " وبينها وبين النقوش المصرية القديمة " فرق كبير ومأساوى وتدعو إلى الحزن "(٢٠٦).

ولم يعهد عن المسلمين الذين فتحوا مصر ثم حكموها بعد ذلك أنهم قاموا بحملات منظمة تستهدف التدمير والنيل من الآثار المصرية القديمة، وكل ما ورد بهذا الصدد إنما هى محاولات فردية من جانب بعض الأشخاص الذين أداهم اجتهادهم القاصر إلى أن القضاء على تلك الآثار هو نوع من محاربة الوثنية وتعدد الآلهة، ولم يفطنوا إلى مالها من قيمة تاريخية وفنية كبيرة، فضلاً عن قيمتها المادية، وباستثناء هذه الحالات الفردية القليلة رأينا كيف أن رحالة المسلمين وعلماءهم وحكامهم كانوا يولون الآثار المصرية القديمة اهتماماً عظيماً، ومصداق ذلك قول العلامة البغدادى – رحمه الله -: " وما زالت الملوك تراعى بقاء هذه الآثار، وتمنع من العبث فيها والعبث بها وإن كانوا أعداء لأربابها، وكانوا يفعلون ذلك لمصالح منها: لتبقى تاريخاً يتنبه به على الأحقاب، ومنها أن تكون شاهدة للكتب المنزلة، فإن القرآن العظيم ذكرها وذكر أهلها، ففى رؤيتها خبر الخبر وتصديق الأثر، ومنها أنها مذكرة بالصبر، ومنبهة على المآل ومنها أنها تدل على شىء من أحوال من سلف وسيرتهم وتوافر علومهم وصفاء فكرهم، وغير ذلك. وهذا كله مما تشتاق النفس إلى معرفته وتؤثر الاطلاع عليه "(٢٠٧).

ب- الاستغلال.

أما عن استغلال الآثار المصرية القديمة باتخاذها مقالع للأحجار، والاعتماد عليها كمواد أولية للبناء وغيره، واستخدامها فى أعمال المنافع العامة فهى عادة قديمة ترجع إلى عهد الفراعنة أنفسهم، واشتهر حكام من الفراعنة بعينهم – مثل رمسيس الثانى بصفة خاصة(٢٠٨) – بكثرة

السطو على آثار من تقدمهم من الحكام واستغلال أحجارها فى بناء منشآت وعمائر نسبوها إلى أنفسهم، وذلك نشداناً للسهولة وطلباً لسرعة إنجاز الأعمال، وقد رأينا كيف انتقلت عادة استغلال الآثار هذه من عصر الفراعنة إلى عهد الأقباط الذين قاموا باستغلال المعابد المصرية وتحويلها إلى كنائس.

أما فى العصر الإسلامى فيذكر جوستاف لوبون أن دراسة آثار العرب الماثلة فى مصر تثبت "أن العرب لم يقتبسوا شيئاً من المبانى القديمة الكثيرة التى وجدوها فى أنحاء القطر المصرى" (٢٠٩). والحقيقة أن هذه العبارة تنقصها الدقة، فضلاً عن أنها تضمنت حكماً يحمل قدراً كبيراً من التعميم أفقده مصداقيته؛ إذ الواقع أن العرب قد استفادوا فى كثير من الحالات من المبانى المصرية القديمة فى تشييد عمائرهم الجديدة، بل إن جوستاف لوبون نفسه لا يلبث أن يذكر بعد قليل أن أعمدة جامع عمرو بن العاص – أول مسجد أسس فى مصر – "قد استعيرت من مختلف المبانى اليونانية والرومانية " (٢١٠)، وإذا كان جامع عمرو يمثل حالة خاصة باعتبار أنه بنى والمسلمون لم يكونوا قد تمكنوا بعد من تثبيت أقدامهم فى مصر، فضلاً عن أنهم كانوا فى حالة حرب لاستكمال عملية الفتح، مما يجعل من الصعوبة بمكان أن يقوم المسلمون بتجهيز المواد اللازمة لبناء المسجد بأنفسهم، فاعتمدوا على ما هو موجود منها بالفعل، لاسيما وأن الحاجة إلى المسجد كانت ملحة وضرورية وعاجلة ليتمكن من أداء رسالته فى أسرع وقت ممكن، متمثلة تلك الرسالة فى تأليف قلوب المصريين إلى الإسلام وترغيبهم فيه، والتى هى الغاية الأسمى المنشودة من عملية الفتح: أقول: إذا كان جامع عمروٍ كان كذلك فإن حالات أخر مشابهة قد تم رصدها واستخدمت فيها بقايا المبانى المصرية القديمة فى بناء المساجد. فهل كان جوستاف لوبون يقصد " إن العرب لم يقتبسوا شيئاً كثيراً " أو أنهم " لم يقتبسوا شيئاً من نظم العمارة وطرز البناء؟!! ربما كان الأمر كذلك، وربما كان هذا التفسير الأخير هو الراجح، خصوصاً وأن لوبون أعلنها بعد ذلك صريحة مدوية: " وجد العرب فى جميع البلاد التى استولوا عليها عدداً كبيراً من المبانى الإغريقية والرومانية والبيزنطية المتداعية أو المهجورة، وانتفعوا بأعمدتها وتيجان أعمدتها، كما تشهد بذلك مبانيهم الأولى التى تضم عدداً غير قليل من الأعمدة غريبة المصدر "(٢١١). على أننى لا أعتقد أن الأعمدة اليونانية والرومانية التى قال لوبون إنها كانت فى جامع عمرو قد كانت فيه منذ بنائه الأول، بل لا بد أنها قد أقحمت فى بناء الجامع أثناء التعديلات الكثيرة التى أدخلت عليه عبر تاريخه المديد.

على أية حال فإن ولاة مصر وأمراءها وسلاطينها وحكامها لم يكونوا كلهم على حد سواء فى الاقتناع بمبدأ استغلال الآثار المصرية القديمة فى بناء المنشآت العامة ولاسيما الدينية منها، فنجد مثلاً أن أحمد بن طولون كان رافضاً تماماً لهذا المبدأ، حيث إنه عندما شرع فى بناء مسجده

عام ٢٦٣ هـ (٨٧٦ م) احتاج إلى ثلاثمائة عمود، فقيل له: تنفذ إلى الكنائس فى الأرياف والضياع الخراب فتحملها منها، فأنكر ذلك ولم يختره وكان يقول: هذه العمد إما أن تكون من مسجد أو كنيسة فنزهته عنها[٢١٢]، ولكن محمد بن طغج الأخشيدى ووزراءه لم يجدوا حرجاً فى ذلك، فحينما أرادوا بناء المسجد الجامع بالجيزة سنة ٣٥٠ هـ / ٩٦١ م) واحتاجوا له إلى عمد مضوا بالليل إلى كنيسة من أعمال الجيزة وقلعوا عمدها وحملوا العمد إلى الجامع، حتى إن أبا الحسن الطحاوى[٢١٣] (ت ٣٢١ هـ/ ٩٣٣م) ترك الصلاة فيه منذ ذاك تورعاً[٢١٤].

كذلك كان يوجد على أسوار جامع الحاكم الذى بناه العزيز بالله بن المعز لدين الله الفاطمى سنة ٣٨٠ هـ (٩٩٠ م): " كتابات بعضها بالقلم الكوفى، وبعضها بالهيروجليفى... وآثار تشبه آثار قدماء المصريين "[٢١٥]، وعندما أنشأ الظاهر ركن الدين بيبرس خانقاهه للصوفية سنة ٧٠٦ هـ (١٣٠٥ م) – والتى جعلت بعد ذلك مسجداً -: " استدل على مغارة تحت الأرض فيها ذخائر، ففتحها فإذا فيها رخام جليل، فنقله إليها ورخمها منه "[٢١٦] كذلك هدم الأمير سيف الدين شيخون العمرى بعد سنة ٧٥٠ هـ (١٣٤٩ م) بيتاً قديماً من الصوان الأخضر كان بمدينة منف " وأدخل منه شيئاً فى خانقاهه وجامعه الذى كان بخط الصليبة "[٢١٧]، كذلك وجد بجامع التركمانى أو الترجمانى: " ثمانية أعمدة من الرخام... منها عمود ذو ثمانية أضلاع على كل ضلع كتابة هيروجليفية قديمة "[٢١٨] واستولى الفرنسيون أثناء حملتهم على مصر على حجر كان مجعولاً عتباً لشباك فى جامع رضوان أغا عليه كتابة هيروجليفية[٢١٩]. كذلك سجل نيبور أنه كانت توجد فى أفنية مساجد القاهرة توابيت مختلفة عليها كتابات هيروغليفية تستخدم أحواضاً للماء[٢٢٠].

والذى يظهر بعد كل ذلك أن استغلال خرائب المبانى المصرية القديمة كان هو القاعدة الشائعة المتبعة، وأن التحرر من ذلك كان هو القليل الذى لا يقاس عليه، حتى إن على مبارك يذكر – أثناء حديثه عن مدينة البهنسا[٢٢١] -: " أكثر أعمدة الجوامع القديمة بها أخذت من كنائسها، وهى معابد المصريين الأول "[٢٢٢].

على أنه إذا كان هناك نوع من التحرز لدى بعض حكام مصر فى استغلال أنقاض المبانى والآثار المصرية القديمة فى بناء المنشآت الدينية فإننا لا نجد أثراً لمثل هذا التحرز فى استغلال تلك الأنقاض فى بناء المنشآت ذات الصفة العامة ولا سيما الحربية منها كالقلاع والأسوار والحصون، ومن هذا المنطلق نجد الأمير صلاح الدين الأيوبى (٥٦٧ – ٥٨٩ هـ / ١١٧١ - ١١٩٢ م) هو ووزيره بهاء الدين قراقوش[٢٢٣] (ت ٥٩٧هـ/ ١٢٠١ م) يقومان بهدم الأهرام الصغار التى كانت بالجيزة – وكانت كثيرة العدد – وينقلان حجارتها ويبنيان بها قلعة الجبل وسور القاهرة وقناطر الجيزة[٢٢٤]، حتى إنه " لم يبق من هذه الأهرام المهدومة سوى قلبها وحشوتها وهى ردم وحجارة صغار لا تصلح للقناطر فلأجل ذلك تركت "[٢٢٥]، وإذ لم تكن تكفه الأهرام فإن صلاح الدين أمر بهدم سور قرية

أنصنا (٢٢٦) القديم " وجعل على كل مركب منحدر فى النيل وظيفة حمل صخرة منه إلى القاهرة حتى نقل بأسره إليها "(٢٢٧).

ويبدو أن استغلال الآثار المصرية فى أعمال المنافع العامة لا سيما ما اكتسب منها طابعاً حربياً كان سياسة مرسومة سارت عليها حكومة صلاح الدين، حيث نجد واليه على الإسكندرية يأمر باقتلاع أكثر من أربعمائة عمود كانت منتصبة حول عمود السوارى، وتكسيرها وإلقائها بشاطئ البحر " بزعم أن ذلك يكسر سورة الموج عن سور المدينة، ويمنع مراكب العدو من أن تستند إليه "(٢٢٨). وكان عمله هذا مثار انتقاد عنيف من جانب الرحالة البغدادى حين وصفه بأنه " من عبث الولدان ومن فعل من لا يفرق بين المصلحة والمفسدة "(٢٢٩).

وقد سار الملك الصالح نجم الدين أيوب (٦٣٧ - ٦٤٧ هـ/ ١٢٤٠ - ١٢٤٩ م) على نهج صلاح الدين الأيوبى عندما بنى قلعة الروضة إذ: " نقل إليها عمد الصوان من البرابى و [كذلك] عمد الرخام "(٢٣٠).

وتمثل قلعة الروضة هذه نموذجاً فريداً للاستغلال المتكرر لبقايا وأطلال الآثار المصرية القديمة فى العصور الإسلامية المختلفة، فقد نقل منها الملك المنصور قلاوون الألفى الصالحى (٦٧٨ - ٦٨٩ هـ/ ١٢٧٩ - ١٢٩٠ م) ما احتاج إليه من عمد الصوان والرخام - التى كانت قبل عمارة القلعة فى البرابى - عندما بنى مجمعه الضخم الذى ضم بيمارستاناً [مكاناً لعلاج المرضى] ومدرسة وإيواناً عرف بدار العدل ومسجداً (٢٣١)، حتى إن الفرنسيين وجدوا بهذا المسجد مسلتين مجعولتين أعتاباً فأخرجوهما وأخذوهما إلى باريس(٢٣٢). كما أخذ منها - قلعة الروضة - الملك الناصر محمد بن قلاوون (٧٠٩ - ٧٤١ هـ/ ١٣١٠ - ١٣٤٠ م) حاجته من عمد عندما أعاد بناء إيوانه المعروف بإيوان العدل فى قلعة الجبل(٢٣٣) بلغ عددها اثنان وثلاثون عموداً من الأعمدة الجرانيتية الضخمة الرائعة، حتى إن علماء الحملة الفرنسية قد أبدوا دهشتهم للوقت والجهد اللذين استُغرقا فى نقلها إلى مثل هذا المكان المرتفع(٢٣٤). وكذلك عندما بنى الجامع الجديد الناصرى سنة ٧١٢ هـ (١٣١٣ م) " وأخذ منها غير ذلك حتى ذهبت كأن لم تكن " كما يقول المقريزى(٢٣٥). ولا غرو فى ذلك فقد خص الجامع الناصرى وحده مائة وسبعة وثلاثون عموداً من الأعمدة التى كانت بالقلعة "(٢٣٦). وإذا لم تكن تكفه خرائب قلعة الروضة فقد أغار على تمثال كبير وحطمه وجعل من أحجاره قواعد وأعتاباً للجامع المذكور(٢٣٧).

وبمرور الزمن بدأت مسألة استغلال الآثار المصرية القديمة تتخلى عن طابعها النفعى العام وتتخذ شكلاً أكثر خصوصية، حيث يسجل نيبور أنه رأى فى القاهرة توابيت أثرية عليها كتابات هيروغليفية تستخدم معاصر للزيوت ومزاود للبهائم(٢٣٨). كذلك رأى جرانجيه أن أحد الأتراك قد استخدم واحداً من أجمل المعابد القديمة اسطبلاً للخيل(٢٣٩). كما شاهد القنصل الفرنسى مايبه

بعض الأعمدة الأثرية مستغلة فى بناء منزل أحد الجنود، وبعضها الآخر فى منزل قاضى العسكر(٢٤٠).

جـ- السرقة:

أما سرقة الآثار المصرية فهى جريمة قديمة كذلك، ففى كل عصر من العصور الفرعونية تقريباً كان هناك لصوص يسرقون الآثار دون أدنى مراعاة لحرمة الموتى، بل ربما تمت بعض هذه السرقات بعد الدفن مباشرة، بل وبواسطة العمال الذين قاموا بعملية الدفن وبممالأة من حراس المقابر أنفسهم ولاسيما الملكية منها، ولعل هذا هو الذى دفع الملوك المصريين القدماء إلى اتخاذ أحرص التدابير وأحزم الوسائل وأعقد الطرق لإخفاء مقابرهم عن أعين اللصوص، وقد كان لهم فى ذلك مذاهب شتى نلحظها فى طرق الدفن المختلفة التى تفنن فى إبداعها الفراعنة القدماء، ورغم كل طرق الإخفاء والتمويه هذه فيمكن القول بأن جميع المقابر الهامة قد نهبت خلال العصور القديمة.

وقد كان الباعث على عمليات السرقة والنهب هذه هو ما كانت تحويه هذه المقابر من كنوز ثمينة، فقد كانت عادة المصريين القدماء أن يدفنوا مع موتاهم ما يعتقدون فى نفعه للميت خلال حياته فى الدار الآخرة، بالإضافة إلى العديد من المقتنيات التى كان يستعملها الميت فى حياته الأولى، كما كانوا يزودون الموتى بقطع الأثاث الجنائزى الفاخرة، بالإضافة إلى التوابيت والمصوغات الذهبية وما يزينون به مومياواتهم من حلى ومصوغات ومجوهرات وأحجار كريمة(٢٤١).

وقد حفظت لنا البرديات أنباء قضية سرقة المقابر الكبرى التى جرت وقائعها فى فترة حكم رمسيس التاسع(٢٤٢) (الأسرة العشرون) وتضمنت تلك البرديات إجراءات التحقيق مع بعض لصوص المقابر القدماء الذين سطوا على بعض المقابر الملكية وسرقوا محتوياتها، وقد تورط فى هذه القضية كهنة منحرفون ومسئولون كبار منعدمو الضمائر وحراس مرتشون، ووقائع القضية شائقة نستطيع أن نتبين من خلالها طبيعة عمليات التقاضى التى كانت متبعة فى ذلك الوقت، وسير إجراءات التحقيق، ووسائل الضغط والترهيب والتخويف التى استُعملت مع المتهمين لإجبارهم على الاعتراف، وكذلك العقوبات القاسية التى وقعت عليهم، ومن العجيب أننا تعرفنا على وقائع قضية السرقة هذه من بعض البرديات المسروقة والتى بيعت فى سوق الآثار فى أواخر القرن التاسع عشر بطريقة غير شرعية(٢٤٣).

وقد استمرت عمليات سرقة ونهب الآثار المصرية عبر جميع العصور التاريخية التى مرت بها مصر، وفى العصر الإسلامى أُضفِى على هذه العمليات قدر كبير من الحل والشرعية حتى إن المقريزى عقد فى خططه فصلاً خاصاً عن: " الدفائن والكنوز التى تسمها أهل مصر المطالب "(٢٤٤) انتهى فيه إلى جواز تتبع الدفائن والكنوز مستدلاً على ذلك بما روى من حديث عبد الله بن عمر

رضى الله عنهما أنه قال: سمعت رسول الله -ﷺ- يقول حين خرجنا معه إلى الطائف فمررنا بقبر: "هذا قبر أبى رغال، وكان بهذا الحرم يدفع عنه فلما خرج أصابته النقمة التى أصابت قومه بهذا المكان، فدفن فيه، وآية ذلك أنه دفن ومعه عصا من ذهب إن نبشتم عليه أصبتموه معه، فابتدره الناس فأخرجوا العصا الذى كان معه "(٢٤٥). وربما أسهم فى ذلك إلى حد كبير نظرة عامة المصريين إلى الآثار المصرية القديمة باعتبارها آثاراً وثنية، ومن هنا كانوا يستحلون الحفر عن الكنوز والمطالب، فيفتحون القبور ويستخرجون منها الذهب والفضة والآنية من النحاس وغيره، ودليل ذلك أن أحمد بن طولون حين بنى مسجده من المال الذى وجده فوق الجبل فى الموضع المعروف بتنور فرعون كان يقول: " إنى بنيت هذا الجامع من مالٍ حلال "(٢٤٦)

كما أن المدرسة الكاملية التى أنشأها الملك الكامل (٦١٥ – ٦٣٥ هـ/١٢١٨ – ١٢٣٦م) سنة ٦٢٢ هـ (١٢٢٥ م) - وهى أول دار بنيت لدراسة علم الحديث فى القاهرة – " لما حُفر أساسها وُجد فيه صنم كبير من الذهب، فأمر الملك الكامل أن يضرب دنانير ويصرف على بنائها ". ويعلق ابن إياس على ذلك قائلاً: " فبنيت من وجه حلٍ "(٢٤٧).

ولابن خلدون – وقد تعودنا منه الاختلاف – رأى آخر، فهو يرى أن " ابتغاء الأموال والكنوز ليس بمعاش طبيعى... وأن الذى يحمل على ذلك فى الغالب – زيادة على ضعف العقل – إنما هو العجز عن طلب المعاش بالوجوه الطبيعية للكسب... أو زيادة الترف " (٢٤٨) ومن رأى ابن خلدون " أن الركاز الذى ورد فى الحديث وفرضه الفقهاء، وهو دفين الجاهلية إنما يوجد بالعثور والاتفاق لا بالقصد والطلب "(٢٤٩)، ويتعجب ابن خلدون من غفلة العامة وظنهم بأن من يسعى لاستخدام السحر لإخفاء الكنوز سوف يترك وراءه دليلاً يكشف إمكانية إبطال ذلك السحر، حيث يقول: " من اختزن ماله وختم عليه بالأعمال السحرية فقد بالغ فى إخفائه، فكيف ينصب عليه الأدلة والأمارات لمن يبتغيه، ويكتب ذلك فى الصحائف حتى يطلع على ذخيرته أهل الأعصار، وإلا فإن هذا يناقض قصد الإخفاء "(٢٥٠).

وقد كان للمغاربة بصفة خاصة – فى عصر ابن خلدون وقبله وبعده إلى يومنا هذا – اهتمام زائد بالبحث عن المطالب والكنوز(٢٥١)، إذ كانوا يدعون القدرة على كشف الأماكن التى تحتوى على الخبايا والدفائن، وكثيراً ما لجأ إليهم بعض المصريين من ضعاف العقول بغية التوصل بمعارفهم المزعومة هذه إلى ما عساه أن يكون مخبوءاً من الدفائن والأموال، فضلوا وأضلوا، ولعل سوء الأوضاع الاقتصادية للشعب المصرى على مدى فترات طويلة من تاريخ مصر عبر عصورها المختلفة كان عاملاً فعالاً فى اعتقاد الكثير من المصريين البسطاء فى مثل هذه الأوهام، وإننا لنعجب بدورنا ممن يعرف سبيل الوصول إلى هذه الكنوز والدفائن كيف يرشد غيره إليها مع أن بإمكانه أن يحوزها لنفسه، ولكنه الإنسان متى يئس من الواقع لجأ إلى الأمل.

وعبارات البغدادى التى أوردها فى رحلته عن هؤلاء الواهمين تعد تصويراً صادقاً وواقعياً لحالة القوم النفسية وما كان يختلج فى صدورهم من أوهام وآمال كاذبة، قال: " هم يحسبون كل علم يلوح لهم على أنه مطلب، وكل شيء مفطور فى جبل أنه يفضى إلى كنز، وكل صنم عظيم أنه حاصل لمال تحت قدميه، فصاروا يعملون الحيلة فى تخريبه، ويبالغون فى تهديمه ويفسدون صور الأصنام إفساد من يرجو عندها المال ويخاف منها التلف، وينقبون فى الأحجار نقب من لايتمارى أنها صناديق مقفلة على ذخائر، ويسربون فى فطور الجبال سروب متلصص قد أتى البيوت من غير أبوابها، وانتهز فرصة لم يشعر غيره بها... ومن كان من هؤلاء له مال أضاعه فى ذلك، ومن كان فقيراً قصد بعض المياسير وقوى طمعه وقرب أمله بأيمان يحلفها له، وعلوم يزعم أنه استأثر بها دونه، وعلامات يدعى أنه شاهدها حتى يخسر ذلك عقله وماله، وما أقبح بعد ذلك مآله "[٢٥٢].

٤ – تجارة المومياوات[٢٥٣]:

وتعد تجارة المومياوات من أعقد المشاكل التى واجهت الآثار المصرية القديمة وأكثرها تأثيراً على تلك الآثار بسبب ما ألحقته بها من آثار التدمير والتلف. وترجع تلك التجارة البغيضة – وإن تكن بغيضة إلى حد كبير – إلى سبب عجيب، فقد ساد بين الناس اعتقاد منذ القدم بأن القار يشفى من كثير من الأمراض والجروح والكدمات والكسور وغيرها وكان يسمى عندهم " موميا " وعند شحة القطران كانوا يستخدمون ما يجدونه منه داخل الجثث المحنطة لهذا الغرض، وقد نقل البغدادى عن جالينوس وغيره قوله: " إن هذا الذى يوجد فى تجاويف الموتى بمصر لا يبعد عن طباع الموميا وأن يستعمل بدله إذا تعذر "[٢٥٤] ثم وجدوا أن من الأسهل استخدام لحم الجثث نفسها للغرض نفسه.

ويقدر صمويل بيرش Samwel Birsh – عالم المصريات البريطانى – عدد المومياوات التى حفظها المصريون عبر تاريخ الحضارة المصرية الطويل فى مراحله المختلفة بما يقرب من ٤٢٠ مليون مومياء، بينما يقدره آخرون بما يصل إلى ٧٣١ مليوناً[٢٥٥] ونظراً لضخامة الاحتياطى المتوفر من هذه السلعة وزيادة المعروض منها فقد كانت أثمانها منخفضة جداً فى مصر، وقد اشترى عبداللطيف البغدادى عندما كان فى القاهرة " ثلاثة رءوس مملوءة منه بنصف درهم مصرى "[٢٥٦] أما فى الخارج فقد كانت أثمانها مرتفعة جداً نظراً لزيادة الطلب عليها، ومن هنا كانت تجارة المومياوات تجارة رائجة، وكانت تصدر إما كمومياء كاملة أو فتاتها بعد تعبئته[٢٥٧].

واشتهرت سقارة – بصفة خاصة – بكثرة آبارها التى تحتوى على المومياوات حتى عرفت سقارة بـ" مدينة المومياوات "[٢٥٨] و " سهل المومياوات "[٢٥٩]، وأضحت لذلك مزاراً من أهم المزارات السياحية التى كان الرحالة يحرصون على زيارتها، وكانوا يستطيعون بمساعدة القاطنين فى تلك المناطق أن يشتروا ما يحتاجونه من المومياوات من تلك المدينة، بل وأن ينزلوا بأنفسهم فى هذه

الآبار وينتخبوا ما يشاءون منها[٢٦٠]، ويذكر الرحالة الفرنسي جان دى تيفنو Jean De Thévenot أنه فتح بنفسه مقبرة فى سقارة وأخذ معه إلى فرنسا مسحوق مومياء بل وتابوتاً[٢٦١].

وانتهز كثير من الرحالة والموظفين الأجانب العاملين بمصر فرصة وجودهم بها وانخرطوا فى تجارة المومياوات المربحة، فقد زار الرحالة الألمانى جوهان هلفريخ Johan Helfrich مصر سنة ١٥٦٥ م (٩٧٣ هـ) بغرض الحصول على المومياوات، وفى سبيل ذلك نبش عدة قبور لتحقيق هذا الغرض[٢٦٢]. أما الأسكتلندى جون ساندرسون John Sanderson – الذى كان وكيلاً لإحدى الشركات التركية بالإسكندرية عامى (١٥٨٥ – ١٥٨٦ م / ٩٩٣ – ٩٩٤ هـ) – فقد كان يقضى جانباً كبيراً من وقته فى تجارة المومياوات واستطاع أن ينقل من مقابر منف مومياوات مصرية بلغ وزنها ستمائة رطل[٢٦٣] إلى إنجلترا بعد أن لجأ إلى الرشوة لتسهيل تهريبها، وحقق من وراء ذلك ربحاً جزيلاً[٢٦٤].

كان الإيمان بقدرة مسحوق المومياء على الشفاء من العديد من الأمراض عميقاً لدى الشعوب الأوروبية، ولم يكن ذلك مقصوراً على فئة دون أخرى من فئات المجتمع، بل شمل جميع فئات المجتمع الأوروبى تقريباً، بما فى ذلك الطبقات الحاكمة المثقفة، حتى إن الإمبراطور فرانسوا الأول ملك فرنسا كان لا يخرج إلى سفر دون أن يصطحب معه عقار المومياء[٢٦٥] وقد ترتب على ذلك أنه خرجت من مصر خلال تلك العصور أعداد كبيرة وكميات ضخمة من المومياوات المصرية الكاملة والمفتتة فى محاولة لتلبية الطلب المتزايد عليها فى مختلف البلدان الأوروبية. وتجارة رائجة كهذه كان لابد أن يجد الغش طريقه إليها – كما هو الحال غالباً فى كل تجارة رابحة – على الرغم من أن سلعتها هى الأموات، إذ أنه كثيراً ما كانت الجثث الحديثة تباع باعتبارها مومياوات محنطة[٢٦٦]، وفى عام ١٧٧١ م (١١٨٤ هـ) حذرت دائرة المعارف البريطانية الناس فى أوروبا وأمريكا من شراء مسحوق هذه المومياوات لأن ما يباع هو جثمان المجرمين لا المصريين القدماء[٢٦٧].

وأمام هذه القناعة الشديدة بالمزايا الطبية لذلك المسحوق الغريب لم تجد نفعاً تلك المحاولات البائسة التى كان يقوم بها الأطباء الأوروبيون من ذوى الضمائر اليقظة لتبصير أبناء جلدتهم وتنبيههم إلى الآثار الضارة المترتبة على استعمال ذلك الدواء المقيت " والذى ينتج عنه بعض أعراض ضارة مثل خفقان القلب وتقلص المعدة والتقيؤ واصطكاك الأسنان"[٢٦٨] فضلاً عن عدم فائدته للمرضى.

ومن جانبهم حاول الأتراك – بقدر الإمكان – الحد من تلك التجارة، وساعدهم على ذلك أن ربابنة السفن وملاحيها – ولاسيما العرب منهم – كانوا يرفضون حملها فى سفنهم لاعتقادهم أنها نذير شؤم، فقد تصادف كثيراً أن تعرضت السفن التى تحملها لبعض العواصف والصعوبات الملاحية، ومع ذلك فقد أمكن للمهربين أن يتغلبوا على هاتين الصعوبتين، حيث إنه – وكما يقول

نيبور -: " بعد أن أصبح عمال الجمارك فى الإسكندرية من الهود لم يعد إخراج الجثث وإرسالها إلى أوروبا على سفن إيطالية أمراً بالغ الصعوبة "(٢٦٩) وبالإضافة إلى ذلك كان المهربون يلجأون – عند الضرورة – إلى كتمان أمر تلك الشحنات المشئومة عن ملاحى السفن عند شحنها.

كان هذا عرضاً سريعاً لكافة النواحى المتعلقة بالآثار المصرية قبل القرن التاسع عشر جعلناه مختصراً بقدر الإمكان آملين فى أن يكون الأساس الذى سوف ينبنى عليه بحثنا بعد، وقد كان هذا العرض الموجز ضرورة لابد منها قبل الدخول فى الفترة الزمنية الأساسية للبحث؛ حيث إن كثيراً من المسائل المتعلقة بقضية الآثار المصرية فى القرن التاسع عشر إنما ترجع أصولها وجذورها إلى فترات زمنية سابقة لهذا القرن بحيث يمكن النظر إلها فيه باعتبارها امتداداً لما كانت عليه من قبل.

الهوامش

(١) الأثر فى اللغة: بقية الشىء، وما بقى من رسم الشىء، وكل ما يؤثر عن الغير. والجمع: آثار. وفى الاصطلاح: أعمال القدماء ومصنوعاتهم الباقية بعدهم الحافظة لتواريخهم وأيامهم. وعلم الآثار: مصطلح معناه: معرفة القديم، ودراسة بقايا السلف كافة من أبنية وتماثيل ومحنطات ونقود وما شاكل. ودار الآثار: المكان الذى يحفظ فيه ما خلفه الأوائل. انظر فى ذلك: ابن منظور: جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم (ت ٧١١ هـ / ١٣١١ م): " لسان العرب " مادة (أ. ث. ر)، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ ، جـ ١، ص ٢٥. وانظر: مجمع اللغة العربية: " المعجم الكبير " نفس المادة، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م ، جـ ١، ص ٨٨ و " المعجم الوسيط " ذات المادة، دار المعارف، القاهرة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ، جـ ١ ص ٥٠. وانظر كذلك: لويس اليسوعى: " المنجد فى اللغة " نفس المادة، دار المشرق، الطبعة السابعة والعشرون، بيروت ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م، ص ٣. ثم انظر: أحمد نجيب: " الأثر الجليل لقدماء وادى النيل "، بولاق، القاهرة ١٣١١ هـ/١٨٩٢ م، ص ٥١

(٢) محمد عبد العزيز مرزوق: " الإسلام والفنون الجميلة ". دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٣ هـ / ١٩٤٤ م، ص ٨.

(٣) محمد كرد على: " الإسلام والحضارة العربية ". دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٥٣ هـ / ١٩٣٤ م ، جـ١، ص ١٠٥.

(٤) محمد عبد العزيز مرزوق: " الإسلام والفنون الجميلة ". ص ٩ بتصرف.

(٥) سورة المائدة، الآية ٩٠.

(٦) ابن عطية: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسى (ت ٥٤٦ هـ / ١١٥١ م): " المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز " تحقيق: عبد الشافى محمد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٣ م ، جـ٢، ص ٢٣٢.

(٧) محمد عبد العزيز مرزوق: " الإسلام والفنون الجميلة ". ص ١٨.

(٨) المرجع السابق، ص ١٠٨.

(٩) حديث: " أشد الناس عذاباً عند الله يوم القيامة المصورون " رواه البخارى فى صحيحه (كتاب اللباس - باب عذاب المصورين يوم القيامة) انظر البخارى: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٧ هـ / ٨٧١ م): " صحيح البخارى ". دار الشعب، القاهرة، بدون تاريخ جـ٧، ص ٢١٥.

(١٠) حديث " لولا قومك حديثو عهد بكفر لفعلت ولفعلت " رواه البخارى فى صحيحه (كتاب الحج - باب فضل مكة وبنيانها) بلفظ: " لولا حداثة قومك بالكفر لنقضت البيت ثم لبنيته على أساس إبراهيم عليه السلام " وفى رواية: " لولا حدثان قومك بالكفر لفعلت " انظر البخارى " صحيح البخارى " ، جـ٢، ص ١٧٩، ١٨٠.

(١١) طه جابر العلوانى: " الجمع بين القراءتين: قراءة الكون، وقراءة الوحى "، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، سلسلة إسلامية المعرفة، عدد رقم ٢٢ الطبعة الأولى، القاهرة ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٦ م، ص ٢١، ٢٢ باختصار.

(١٢) محمد كرد على: " الإسلام والحضارة العربية " ، جـ١، ص ١٠٥ - ١٠٧.

(١٣) محمد عبد الواحد حجازى: " موقف الإسلام من الفنون "، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧ م، ص ٥٤.

(١٤) ابن حجر العسقلانى: شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن على (ت ٨٥٢ هـ / ١٤٤٩ م): " فتح البارى فى شرح صحيح البخارى "، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ، جـ٧، ص ١٧.

(١٥) ثروت عكاشة: " موسوعة التصوير الإسلامى "، مكتبة لبنان، بيروت، بدون تاريخ، ص ٤٠.

(١٦) الحديث رواه البخارى (كتاب اللباس - باب ما وطئ من التصاوير) وفى رواية " فإنه لا تزال تصاويره تعرض لى فى صلاتى (البخارى - كتاب اللباس - باب كراهية الصلاة فى التصاوير) وفى هذه الرواية الأخيرة ما يدل دلالة قاطعة على أن علة الكراهية إنما هى الشغل عن العبادة. انظر: البخارى: " صحيح البخارى " جـ٧، ص ٢١٥، ٢١٦

(١٧) محمد عبد الواحد حجازى: " موقف الإسلام من الفنون "، ص ٥٥، وانظر كذلك: ثروت عكاشة: " موسوعة التصوير الإسلامى "، ص ٤.

(١٨) محمد كرد على: " الإسلام والحضارة العربية " ، جـ١، ص ١١٠.

(١٩) ابن سعد: محمد بن سعد بن منيع (ت ٢٣٠ هـ / ٨٤٥ م): " الطبقات الكبرى "، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ ، جـ ٦، ص ٦٢.

(٢٠) ثروت عكاشة: " موسوعة التصوير الإسلامى "، ص ٥.

(٢١) محمد كرد على: " خطط الشام " نشر مكتبة النورى، الطبعة الثالثة، دمشق ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م جـ٤، ص ١٠٣.

(٢٢) الطبرى: أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ/ ٩٢١ م): " تاريخ الأمم والملوك " تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار سويدان، بيروت، بدون تاريخ، جـ ٤، ص ١٤، ١٥، وانظر كذلك: ثروت عكاشة " موسوعة التصوير الإسلامى "، ص ٥

(٢٣) البِرْقِس: يقال بعير بِرْقِس أى عظيم، و البِرْقِس الضخم والضخمة من الإبل. انظر ابن منظور " لسان العرب " مادة " د. ر. ف. س " ، جـ ٢، ص ١٣٦٢، ١٣٦٣، وانظر البيتين في: " ديوان البحترى " تحقيق: حسن كامل الصيرفى، دار المعارف، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٣٩٧ هـ/ ١٩٧٧ م ، جـ٢، ص ١١٥٦.

(٢٤) زكى محمد حسن: " فى الفنون الإسلامية " مطبعة الاعتماد، القاهرة ١٣٥٧ هـ/ ١٩٣٨ م، ص ٢٥.

(٢٥) محمد عبد العزيز مرزوق: " أثر الإسلام فى تقدم الفنون الجميلة " مجلة الهلال عدد ٤ ربيع الأول ١٣٦٠ هـ (أول أبريل ١٩٤١ م)، ص ٤١٩.

(٢٦) حسن إبراهيم حسن: " تاريخ الإسلام السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى ". دار الجيل. بيروت. مكتبة النهضة المصرية القاهرة. الطبعة الرابعة عشرة ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦ م ، جـ ١، ص ٢٤.

(٢٧) زكى محمد حسن: " التصوير فى الإسلام ". لجنة التأليف والترجمة والنشر. الطبعة الأولى. القاهرة ١٣٥٤ هـ/ ١٩٣٦ م، ص ١٩.

(٢٨) محمد كرد على: " خطط الشام " جـ ٤، ص ١٠٥.

(٢٩) محمد عمارة: " الإسلام والفنون الجميلة ". دار الشروق، القاهرة ١٤١١ هـ/ ١٩٩١ م، ص ٣٨.

(٣٠) محمد عبد الواحد حجازى: موقف الإسلام من الفنون "، ص ٥٦.

(٣١) " المحرر الوجيز " ، جـ٢، ص ٢٣٢.

(٣٢) قتيبة بن مسلم بن عمرو بن الحصين الباهلى، أمير فاتح، غزا بلاد ما وراء النهر وتوغل فيها، وافتتح كثيراً من المدائن، وغزا أطراف الصين، ومات قتيلاً. انظر ترجمته فى: ابن العماد الحنبلى: أبو الفلاح عبد الحى بن العماد (ت ١٠٨٩ هـ/ ١٦٧٨ م): " شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ". دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ ، جـ ١، ص ١١٢، وانظر: خير الدين الزركلى: " الأعلام ". دار العلم للملايين، الطبعة الثانية عشرة، بيروت ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧ م ، جـ ١، ص ١١٢.

(٣٣) سَمَرقند: بفتح أوله وثانيه، أو فتح أوله وإسكان ثانيه: بلد معروف مشهور من بلاد ما وراء النهر، فتحها قتيبة بن مسلم سنة ٨٧ هـ (٧٠٦ م). انظر: ياقوت: شهاب الدين ياقوت ابن عبد الله الرومى: " معجم البلدان ". دار إحياء التراث العربى، بيروت ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩ م ، جـ٣، ص ٢٤٦ – ٢٥٠.

(٣٤) ابن الأثير: عز الدين أبو الحسن على بن محمد (ت ٦٣٠ هـ / ١٢٣٢ م): " الكامل فى التاريخ ". دار صادر، الطبعة السادسة، بيروت ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥ م جـ ٤، ص ٥٩٣.

(٣٥) " الأثر الجليل "، ص ٦٠.

(٣٦) بلغت هذه المواضع ثلاثة عشر موضعاً فى القرآن الكريم، وهى: سورة آل عمران (الآية رقم ١٣٧)، وسورة الأنعام (الآية رقم ١١)، سورة يوسف (الآية رقم ١٠٩)، وسورة النحل (الآية رقم ٣٦)، سورة الحج (الآية رقم ٤٦)، سورة النمل (الآية رقم ٦٩)، سورة العنكبوت (الآية رقم ٢٠)، سورة الروم (الآية رقم ٩، و الآية رقم ٤٢)، سورة فاطر (الآية رقم ٤٤)، سورة غافر (الآية رقم ٢١، والآية رقم ٨٢)، سورة محمد (الآية رقم ١٠).

(٣٧) سورة طه: الآية رقم ١٢٨.

(٣٨) ابن عطية: " المحرر الوجيز " جـ ٤، ص ٦٩، وانظر الفخر الرازى: أبو عبد الله محمد بن عمر (ت ٦٠٦ هـ/ ١٢١٠ م): " التفسير الكبير ". دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، طهران، بدون تاريخ ، جـ ٢٢، ص ١٣٢، ثم انظر: أبو حيان الأندلسى: محمد بن يوسف (ت ٧٤٥ هـ/ ١٣٤٣ م): " البحر المحيط " تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، على محمد معوض، زكريا عبد المجيد النونى، أحمد النجولى الجمل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٣ م ، جـ٦، ص ٣٦٧.

(٣٩) سورة الصافات: الآيتان رقم ١٣٧، ١٣٨.

(٤٠) أبو حيان الأندلسى: " البحر المحيط " جـ٧، ص ٣٥٩.

(٤١) هيرودوت (٤٨٤؟ - ٤٢٥؟ ق. م): مؤرخ ورحالة يونانى لقب بأبى التاريخ، زار العالم المعروف آنذاك لاسيما العراق وفينيقيا ومصر، له تاريخ من أهم المراجع لمعرفة الأمم القديمة وأساطيرها. انظر ترجمته فى: لويس اليسوعى: " المنجد فى الأعلام ". " دار المشرق، الطبعة الثالثة عشرة، بيروت ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤ م، ص ٧٣٦.

(٤٢) مختار السويفى: " مصر القديمة، دراسات فى التاريخ والآثار ". الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م، ص ١٧.

(٤٣) بلوتارك: مؤرخ يونانى، عاش فى روما وجال فى الشرق، له كتاب " السير المقارنة " وهو فى سير مشاهير رجال اليونان والرومان " له ترجمة فى لويس اليسوعى " المنجد ". ص ١٤٢.

(٤٤) ديودور الصقلى: مؤرخ يونانى، له تاريخ عام يبدأ منذ بدء الخليقة وينتهى بموت يوليوس قيصر سنة ٤٤ ق. م. انظر ترجمته فى: لويس اليسوعى: " المنجد ". ص ٢٩٧.

(٤٥) بلينى: من علماء الطبيعة الرومان، له كتاب " التاريخ الطبيعى " وهى مفيد فى الاطلاع على معارف الأقدمين. ترجمته فى: لويس اليسوعى: " المنجد ". ص ١٤٢.

(٤٦) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل ودور لصوص المقابر " ترجمة: أحمد زهير أمين، مراجعة: محمود ماهر طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢ م، ص ٣٠.

(٤٧) سليم حسن: " أبو الهول، تاريخه فى ضوء الكشوف الحديثة " ترجمة: جمال الدين سالم، مراجعة: أحمد محمد بدوى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩ م، ص ٨٥.

(٤٨) ابن عبد الحكم: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله: " فتوح مصر وأخبارها ". مكتبة المثنى، بغداد بدون تاريخ، مصورة عن، مطبعة بريل، ليدن ١٣٣٩ هـ/ ١٩٢٠ م، ص ٤٣.

(٤٩) ابن حوقل: أبو القاسم ابن حوقل النصيبى " كتاب صورة الأرض ". دار صادر، بيروت، بدون تاريخ مصورة عن، طبعة بريل، ليدن ١٣٤٧ هـ/ ١٩٢٨ م، ص ١٥٢.

(٥٠) الإصطخرى: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسى: " مسالك الممالك ". دار صادر، بيروت، بدون تاريخ، مصورة عن، طبعة بريل، ليدن ١٣٤٦ هـ/ ١٩٢٧ م، ص ٥٢.

(٥١) المقدسى: شمس الدين أبو عبد الله بن محمد بن أحمد: " أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم، دار صادر بيروت، بدون تاريخ، مصورة عن الطبعة الثانية من طبعة بريل، ليدن ١٣٢٧ هـ/ ١٩٠٩ م، ص ٢١٠.

(٥٢) المصدر السابق: نفس الصفحة.

(٥٣) الخانقاه الصلاحية: نسبة إلى صلاح الدين الأيوبى الذى أوقفها على الفقراء الصوفية سنة ٥٦٩ هـ (١١٧٢ م) وهى أول خانقاه عملت بديار مصر، وكان سكانها من الصوفية يعرفون بالعلم والصلاح. انظر المقريزى: تقى الدين أحمد بن على: " المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ". مكتبة الآداب، القاهرة، بدون تاريخ جـ ٤، ص ٢٧٣.

(٥٤) المصدر السابق: جـ ١، ص ١٩٨، وانظر كذلك: محمد أنور شكرى: " من روائع الفن المصرى، أبو الهول العظيم " مجلة " المجلة " عدد رقم ٦٩ جمادى الأولى ١٣٨٢ هـ/ ١٩٦٢ م، ص ٢٦.

(٥٥) سليم حسن " أبو الهول ". ص ٨٨.

(٥٦) روبير سوليه: " مصر ولع فرنسى " ترجمة: لطيف فرج، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩ م، ص ٣٦.

(٥٧) جيمس بيكى: " الآثار المصرية فى وادى النيل " ترجمة لبيب حبشى، شفيق فريد، مراجعة محمد جمال الدين مختار، نشر دار الكرنك، القاهرة ١٣٨٣ هـ/ ١٩٦٣ م، جـ ١، ص ١٨١.

(٥٨) المسعودى: أبو الحسن على بن الحسن: " مروج الذهب ومعادن الجوهر " كتاب التحرير، القاهرة، ١٣٨٦ هـ/ ١٩٦٦ م، جـ ١، ص ٢٦٠.

(٥٩) المصدر السابق: نفس الجزء، ص ٢٦٣.

(٦٠) جان لاكوتير: " شامبوليون، حياة من نور " ترجمة: نبيل سعد، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة، القاهرة ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠ م، ص ٣٤٤.

(٦١) المسعودى: " مروج الذهب "، جـ ١، ص ٢٦٣.

(٦٢) المسعودى: " مروج الذهب "، جـ ١، ص ٢٦٣.

(٦٣) البغدادى: " الإفادة والاعتبار فى الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر " تقديم: عبد الرحمن عبد الله الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة الألف كتاب الثانى، عدد رقم ٣١٤، الطبعة الثانية، القاهرة ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨ م، ص ٩٠، ٩١.

(٦٤) المصدر السابق، ص ٩٦.

(٦٥) ياقوت: " معجم البلدان "، جـ ١، ص ٤٠١، وانظر كذلك: القزوينى: أبو عبد الله زكريا بن محمد: " آثار البلاد وأخبار العباد ". دار صادر، بيروت ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩ م، ص ٢٦٩.

(٦٦) البغدادى: " الإفادة والاعتبار ". ص ١٠٠.

(٦٧) المصدر السابق، ص ١٠١.

(٦٨) المصدر السابق، نفس الصفحة.
(٦٩) محمود المقداد: " تاريخ الدراسات العربية فى فرنسا " سلسلة " عالم المعرفة ". عدد رقم ١٦٧ ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، جمادى الأولى ١٤١٣ هـ/ نوفمبر ١٩٩٢، ص ٢٣٩.
(٧٠) مطبعة وادى النيل، القاهرة ١٢٨٩ هـ/ ١٨٧٢ م ص ٨٦.
(٧١) " الأثر الجليل ". ص ٥٤.
(٧٢) نقصد هنا الإشارة إلى مسألة حرق مكتبة الإسكندرية، وهى تهمة أراد الحاقدون على الإسلام وأهله إلحاقها بالخليفة الراشد عمر بن الخطاب والصحابى الجليل عمرو بن العاص رضى الله عنهما، وكانت رواية البغدادى بهذا الصدد ركناً ركيناً من أركان محاولة إثبات هذه التهمة الباطلة حيث يقول البغدادى – بعد أن رأى فى الإسكندرية أنقاض بناء متهدم -: " ورأى أنه الرواق الذى كان يدرس فيه أرسطو طاليس وشيعته من بعده، وأنه دار العلم التى بناها الإسكندر حين بنى مدينته، وفيها خزانة الكتب التى أحرقها عمرو بن العاص بإذن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ". البغدادى: " الإفادة والاعتبار ". ص ٩٨. هذا وقد فند الباحثون هذه الفرية، وبحثوها من جميع جوانبها، وانتهى المنصفون منهم – عرباً وأجانب، مسلمين وغير مسلمين – إلى براءة عمرو وعمر رضى الله عنهما.
(٧٣) ابن جبير: أبو الحسين محمد بن أحمد الأندلسى: " تذكرة بالأخبار عن اتفاقات الأسفار " المعروف برحلة ابن جبير، دار الكتاب اللبنانى، ومكتبة المدرسة، بيروت، بدون تاريخ، ص ٥٤.
(٧٤) المصدر السابق، ص ٥٨ – ٦٠.
(٧٥) ابن بطوطة: أبو عبد الله محمد بن محمد: " تحفة النظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار " المعروف برحلة ابن بطوطة، نشر طلال حرب، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، بيروت ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢ م، ص ٦٩.
(٧٦) المقريزى: " المواعظ والاعتبار " ، جـ ١، ص ٣٨٦ ويبدو لى أن شوقى قد استعار منه هذا المعنى فى قوله: رب نقش كأنما نفض الصانع منه اليدين بالأمس نفضا
(٧٧) انظر محمد أحمد الجونى: " ديوان شوقى، توثيق، وتبويب، وشرح، وتعقيب ". دار نهضة مصر، بدون تاريخ ، جـ ٢، ص ٢٢٨، والصياغة لشوقى، وإن كان قول المقريزى " الآن " أفضل من قول شوقى " بالأمس " فى الإشعار بالجدة والحداثة، كما أن قول المقريزى " الدهان " أفضل من قول شوقى " الصانع " من حيث مطابقة الحرفة لمقتضى الكلام فى الأول دون الثانى.
(٧٨) أحمد شلبى بن عبد الغنى: " أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات " تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبدالرحيم، مكتبة الخانجى، القاهرة ١٣٩٨ هـ/ ١٩٧٨ م، ص ٢٩٤. أحداث يوم الخميس غرة المحرم ١١٣١ هـ (٢٤ نوفمبر ١٧١٨ م)، وانظر كذلك، ص ٥٧٧، ٥٧٨ أحداث شهر المحرم ١١٤٥ هـ (يونيو / يوليو ١٧٣٢ م).
(٧٩) صا الحجر: إحدى القرى القديمة التابعة لمركز كفر الزيات، محافظة الغربية. انظر: محمد رمزى: " القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥ م ". دار الكتب المصرية القاهرة ١٣٧٣ - ١٣٨٣ هـ/ ١٩٥٣ – ١٩٦٣ م. قسم ٢ ، جـ ٢، ص ١٢٦.
(٨٠) كان باشا مصر فى ذلك الوقت مسلم على باشا (١١٢٨ – ١١٣٠ هـ/ ١٧١٦ – ١٧١٧ م). انظر عبد الرحمن الجبرتى " عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ". دار الجيل، بيروت، بدون تاريخ ، جـ ١، ص ٩٢ – ٩٦.
(٨١) أحمد شلبى بن عبد الغنى " أوضح الإشارات ". ص ٢٩٤.
(٨٢) الأمير عثمان كتخدا القازدغلى والد الأمير عبد الرحمن كتخدا الملقب بصاحب العمائر، كان من أرباب الحل والعقد وأصحاب المشورة، عمر جامعاً كبيراً بالأزبكية، وبنى زاوية العميان بالأزهر، وكذلك رواق الأتراك به، مات مقتولاً سنة ١١٤٩ هـ (١٧٣٦ م) انظر ترجمته فى عبد الرحمن الجبرتى " عجائب الآثار " ، جـ ١، ص ٢٥٠، ٢٥١.
(٨٣) انظر – مثلاً – مقال وجيه عتيق: " الحملة الفرنسية والمتغيرات التاريخية والحضارية " مجلة " المؤرخ المصرى " عدد رقم ١ يناير ١٩٨٨ م (١٤٠٩ هـ)، ص ٢٢٧ – ٢٦٩ والذى يذكر فيه أن إهمال وتحقير آثار الفراعنة كان شعوراً دينياً عاماً نتجت عنه الرغبة فى تدمير وتخريب تلك الآثار المصرية القديمة من جانب القوى الإسلامية فى مصر، وأن الآثار الفرعونية كانت عند المسلمين رمزاً بغيضاً لوثنية ما قبل الإسلام، وأنها ترادف عندهم أصنام اللات والعزى وأشياء أخرى من هذا القبيل.
(٨٤) شوقى على هيكل: " أول عربى يعشق الفراعنة " مجلة الهلال، عدد نوفمبر ١٩٩٣ م (١٤١٤ هـ)، ص ٨٩.
(٨٥) المقريزى: " المواعظ والاعتبار " ، جـ ١، ص ٦٤، ٦٥.
(٨٦) البلوى: أبو محمد عبد الله بن محمد (ت بعد ٣٣٠ هـ/ بعد ٩٤١ م): " سيرة أحمد بن طولون " تحقيق: محمد كرد على، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، بدون تاريخ، ص ١٩٤ – ١٩٦.

(٨٧) المقريزى " المواعظ والاعتبار " ، جـ ١، ص ٦٥.
(٨٨) المسعودى: " مروج الذهب " ، جـ ١، ص ٢٧٥.
(٨٩) ابن تغرى بردى: أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى الأتابكى (ت ٨٧٤ هـ / ١٤٦٩ م) " النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة " تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢ م ، جـ ١، ص ٥١.
(٩٠) ابن حوقل: " كتاب صورة الأرض "، ص ١٣٦.
(٩١) المقريزى: " المواعظ والاعتبار " ، جـ ١، ص ٦٦.
(٩٢) انظر بخصوص صفات أحمد بن طولون: ابن العماد: " شذرات الذهب " ، جـ ٢، ص ١٥٧، الزركلى: " الأعلام " ، جـ ١ ص ١٤٠.
(٩٣) المقريزى: " المواعظ والاعتبار ، جـ ١، ص ٦٦.
(٩٤) يذكرنا ذلك بقصة الملك الفارسى بهرام بن بهرام والموبذان – رجل الدين فى العصر الفارسى – مع البوم، وهى قصة مشهورة ذكرها ابن خلدون فى مقدمة تاريخه (انظر: ابن خلدون: ولى الدين عبد الرحمن بن محمد ت ٨٠٨ هـ/ ١٤٠٥م: " العبر وديوان المبتدأ والخبر فى أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر " المعروف بتاريخ ابن خلدون، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩ م، ، جـ ١، ص ٢٣٩، ٢٤٠. فصل فى أن الظلم مؤذن بخراب العمران) وأنت تجد أصداء لذلك فى عصرنا الحديث من خلال ما يعرف باسم [الرسوم الكاريكاتورية] والتى يكون القصد من وراءها نقد الأنظمة السياسية القائمة من وراء حجاب.
(٩٥) محمد كمال السيد: " بعض أسرار الهرم الأكبر " مجلة " الثقافة " عدد رقم ٥٦ مايو ١٩٧٨ م، ص ٣٨، ٣٩.
(٩٦) محمد فؤاد شكرى، عبد المقصود العنانى، سيد محمد خليل: " بناء دولة مصر محمد على، السياسة الداخلية "، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٣٦٨ هـ/ ١٩٤٨ م، ص ٦٣٦.
(٩٧) نجيب العقيقى: " المستشرقون "، دار المعارف، الطبعة الرابعة، القاهرة ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م، ، جـ ١، ص ١١١.
(٩٨) مجلة " المجلة ": " الآثار المصرية واهتمام الإيطاليين بدراستها " عدد رجب ١٣٧٦ هـ/ فبراير ١٩٥٧ م ، ص ١٢٨.
(٩٩) إلهام ذهنى: " مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرنين السادس عشر والسابع عشر " سلسلة: مصر النهضة، عدد رقم ٣٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٤١٢ هـ/ ١٩٩١ م، ص ١١١، ١١٢.
(١٠٠) المرجع السابق، ص ١١٣.
(١٠١) ثروت عكاشة: " مصر فى عيون الغرباء من الرحالة والفنانين والأدباء "، القرن التاسع عشر "، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤ م ، جـ ٢، ص ٢٩٠.
(١٠٢) إلهام ذهنى: " مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرنين السادس عشر والسابع عشر "، ص ١١٢، ١١٣.
(١٠٣) المرجع السابق، ص ١١٢.
(١٠٤) تشارلز نيمس: " طيبة، آثار الأقصر " ترجمة: محمود ماهر طه، محمد العز موسى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة الألف كتاب (الثانى) بدون رقم، القاهرة ١٤٢٠ / ١٩٩٩ م، ص ٥٥، ٥٦.
(١٠٥) إلهام ذهنى: " مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرنين السادس عشر والسابع عشر "، ص ٦٦.
(١٠٦) مجلة " المجلة ": " الآثار المصرية واهتمام الإيطاليين بدراستها "، ص ١٢٨.
(١٠٧) مختار السويفى: " مصر القديمة "، ص ٢٠.
(١٠٨) إلهام ذهنى: " مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين فى القرن الثامن عشر "، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة: تاريخ المصريين، عدد رقم ٥٢، القاهرة ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢ م، ص ٥٧.
(١٠٩) إلهام ذهنى: " مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين فى القرن الثامن عشر "، ص ٥٩.
(١١٠) paul Lucs: " Voyage du sieur paul lucas Au Levant " Rouem 1772. 111 Tome. 1 , p: 20 , 21.
(١١١) Ibid: 1 , p: 45.
(١١٢) إلهام ذهنى: " مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين فى القرن الثامن عشر "، ص ٥٩.
(١١٣) تشارلز نيمس: " طيبة "، ص ٥٦.
(١١٤) إلهام ذهنى: " مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين فى القرن الثامن عشر "، ص ٦١.
(١١٥) تشارلز نيمس: " طيبة "، ص ٥٧.
(١١٦) إلهام ذهنى: " مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين فى القرن الثامن عشر "، ص ٦٢.
(١١٧) المرجع السابق:، ص ٦٢، ٦٣.

(١١٨)جان لاكوتير: " شامبوليون، حياة من نور "، ص ٣٦.
(١١٩)تشارلز نيمس: مرجع سبق ذكره، ص ٥٨، ٥٩.
(١٢٠)جان كلود جلفان: " الحملة الفرنسية فى مصر العليا، بحثاً عن مواقع الآثار، وكشف العمارة الفرعونية " بحث منشور ضمن كتاب " الحملة الفرنسية فى مصر، بونابرت والإسلام " ترجمة: بشير السباعى، سينا للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة ١٤١٥ هـ/١٩٩٥ م، ص ٦٣٢.
(١٢١)جان لاكوتير: " شامبوليون "، ص ٣٦، وانظر ترجمة نوردن فى: نجيب العقيقى: " المستشرقون " ، جـ٢، ص ٥١٤.
(١٢٢)بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل "، ص ٤٥.
(١٢٣)تشارلز نيمس: " طيبة "، ص ٥٩.
(١٢٤)بيتر فرانس: " اغتصاب مصر " ترجمة محمد مستجير مصطفى، سينا للنشر والانتشار العربى، الطبعة الأولى، القاهرة ١٤١٨ هـ/١٩٩٨ م، ص ١٠.
(١٢٥)ثروت عكاشة: " مصر فى عيون الغرباء "، ص ٢٩١.
(١٢٦)بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ١١.
(١٢٧)إلهام ذهنى: " مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين فى القرن الثامن عشر "، ص ٦٤.
(١٢٨)جان لاكوتير: " شامبوليون "، ص ٢٦.
(١٢٩)إلهام ذهنى: " مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين فى القرن الثامن عشر "، ص ٦٥.
(١٣٠)تنطق كذلك نيبوهر ونيبوخر، ومما لا شك فيه أن اختلاف النطق إنما هو راجع إلى اختلاف اللغة التى يقرأ بها الاسم، وعلى أية حال فقد أثبتناه هنا كما أثبته المترجم لرحلته إلى العربية، وانظر ترجمة له فى: نجيب العقيقى: " المستشرقون"، جـ٢، ص ٥١٥.
(١٣١)كارستن نيبور: " رحلة إلى بلاد العرب وما حولها " ١٧٦١ – ١٧٦٧ م " الجزء الأول رحلة إلى مصر ١٧٦١ – ١٧٦٢ " ترجمة: مصطفى ماهر، المطبعة العالمية، القاهرة ١٣٩٧ هـ/١٩٧٧ م، انظر فصل الآثار المصرية من، ص ٣٣٩ إلى، ص ٣٦٤.
(١٣٢)المرجع السابق، ص ٣٥٢، ٣٥٣.
(١٣٣)البوصة تساوى ٢،٥ سنتيمتر تقريباً.
(١٣٤)كارستن نيبور: " رحلة إلى بلاد العرب " ، جـ١، ص ١١٢.
(١٣٥)المرجع السابق: جـ١، ص ١١١.
(١٣٦)المرجع السابق: جـ١، ص ١١٥.
(١٣٧)أتريب: بلدة قديمة قرب بنها – محافظة القليوبية. انظر بصددها: على مبارك: " الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة " جـ٨، ص ٩٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، القاهرة ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م مصورة عن، بولاق ١٣٠٥ هـ/١٨٨٧ م.
(١٣٨) كارستن نيبور: " رحلة إلى بلاد العرب " ، جـ١، ص ١٨٨، ٣٦٣.
(١٣٩)تشارلز نيمس: " طيبة "، ص ٥٩، وانظر ترجمة لبروس هذا فى: على مبارك: " الخطط التوفيقية " جـ٩، ص ٣٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، القاهرة ١٤١٣ هـ/١٩٩٣ م مصورة عن، بولاق ١٣٠٥ هـ/ ١٨٨٦ م.
(١٤٠)أحمد نجيب: " الأثر الجليل "، ص ٣١١.
(١٤١)تشارلز نيمس: " طيبة "، ص ٥٩.
(١٤٢)ثروت عكاشة: " مصر فى عيون الغرباء " ، جـ١، ص ٢٩١.
(١٤٣)فولنى: " ثلاثة أعوام فى مصر وبر الشام " ترجمة إدوارد البستانى، منشورات دار المكشوف، بيروت ١٣٦٨ هـ/ ١٩٤٩ م، ص ١٧٨، ١٧٩، وانظر كذلك: أحمد أبو الغفر ملمى: " فولنييه " مجلة المجلة، عدد رقم (١٦) رمضان ١٣٧٧ هـ/ أبريل ١٩٥٨ م، ص ٦٣، ٦٤.
(١٤٤) النرجيلة أو النارجيلة أو الأرجيلة: كلمة فارسية الأصل، وتطلق فى الفارسية والتركية والعربية على الوعاء المستعمل فى تدخين التبغ وغيره. انظر أحمد السعيد سليمان: " تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل "، دار المعارف، القاهرة ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩ م، ص ١٣.
(١٤٥)ثروت عكاشة: " مصر فى عيون الغرباء " جـ١، ص ٧٢، ٧٣.
(١٤٦)المرجع السابق: نفس الجزء، ص ٧٤ باختصار.
(١٤٧)يقصد صحراء مصر الغربية، وقد كانت تعرف بالصحراء الليبية فى ذلك الوقت، كما كانت نظيرتها صحراء مصر الشرقية تعرف بالصحراء العربية.

(١٤٨) فولني: " ثلاثة أعوام في مصر وبر الشام "، ص ١٧٩.
(١٤٩) المرجع السابق، ص ١٧٨.
(١٥٠) ليون الأفريقي: أبو علي الحسن بن محمد الوزان (ت ٩٥٧ هـ / ١٥٥٠ م) المعروف عند الإفرنج باسم ليون الأفريقي، جغرافي، رحالة، مؤرخ، أسره أحد القراصنة الإيطاليين وأهداه إلى البابا ليو العاشر، وأشيع أنه تنصر، ولكن ما من دليل يؤكد ذلك، مات على أكثر الروايات مسلماً في تونس. انظر ترجمته في: الزركلي: " الأعلام "، ج ٢، ص ٢١٧، ٢١٨.
(١٥١) بريان فاجان: " نهب آثار وادي النيل "، ص ٣٥، ومن العجيب أن فاجان يصفه بأنه " كاثوليكي مثقف " ويتجاهل تماماً أصله الإسلامي.
(١٥٢) إلهام ذهني: " مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر "، ص ٧٠.
(١٥٣) المرجع السابق، ص ٧١.
(١٥٤) كلود جلفان: " الحملة الفرنسية في مصر العليا "، ص ٦٣٢.
(١٥٥) تشارلزنيمس: " طيبة "، ص ٥٦.
(١٥٦) المرجع السابق، ص ٥٩.
(١٥٧) كارستن نيبور: " رحلة إلى بلاد العرب "، ج ١، ص ٣٤٤.
(١٥٨) تشارلزنيمس: " طيبة "، ص ٥٨.
(١٥٩) إلهام ذهني: " مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر "، ص ٨٥ – ٨٨ باختصار.
(١٦٠) نيبور: " رحلة إلى بلاد العرب "، ج ١، ص ٣٥٠.
(١٦١) جان لاكوتير: " شامبوليون "، ص ٢٤.
(١٦٢) إلهام ذهني: " مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر "، ص ٨٩.
(١٦٣) تشارلز نيمس: " طيبة "، ص ٦٠.
(١٦٤) المرجع السابق: نفس الصفحة.
(١٦٥) جورج بوزنر، سيرج سونرون، جان يويوت، أ. أ. س. إدواردز، فـ. ل. ليونيه، جان دوريس: " معجم الحضارة المصرية القديمة " ترجمة: أمين سلامة، مراجعة: سيد توفيق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مهرجان القراءة للجميع، الطبعة الثانية، القاهرة ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م، ص ٣٠٦، ونينوى: مدينة آشورية قديمة، تقع أنقاضها تجاه مدينة الموصل العراقية، وهي الآن محافظة في العراق قاعدتها مدينة الموصل. انظر: لويس اليسوعي: " المنجد في الأعلام "، ص ٧٢٢.
(١٦٦) علماء الحملة الفرنسية: " وصف مصر " الجزء الأول: " المصريون المحدثون " ترجمة: زهير الشايب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مهرجان القراءة للجميع القاهرة ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م، ص ٣٠٥.
(١٦٧) راغب عياد: " المسلات المصرية، وروما مدينة المسلات " مجلة " المجلة " عدد رقم ٧٦ ذو القعدة ١٣٨٢ هـ أبريل ١٩٦٣ م، ص ١٣٤.
(١٦٨) " الآثار المصرية في وادي النيل "، ج ١، ص ٤١.
(١٦٩) سليم حسن: " مصر القديمة "، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م ج ٤، ص ٤٦١، ٤٦٢.
(١٧٠) علي مبارك " الخطط التوفيقية " ج ٧، ص ٨٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية القاهرة ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م مصورة عن، بولاق ١٣٠٥ هـ / ١٨٨٧ م.
(١٧١) جيمس بيكي: " الآثار المصرية في وادي النيل "، ج ١، ص ٤١.
(١٧٢) المقتطف: مجلد ١٨، ص ٨١٥.
(١٧٣) روبير سوليه: " مصر ولع فرنسي "، ص ٢٠.
(١٧٤) برايان فاجان: " نهب آثار وادي النيل "، ص ٤٠.
(١٧٥) جان لاكوتير: " شامبوليون "، ص ٢٤.
(١٧٦) المرجع السابق، ص ٢٥.
(١٧٧) بريان فاجان: " نهب آثار وادي النيل "، ص ٤١.
(١٧٨) المرجع السابق، ص ٤٢.
(١٧٩) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ١٠، ١١.
(١٨٠) بريان فاجان: " نهب آثار وادي النيل "، ص ٤٤.
(١٨١) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ٦٤، ٦٥.

(١٨٢) روبير سوليه: " مصر ولع فرنسي ". ص ٢٣.
(١٨٣) جان لاكوتير: " شامبوليون ". ص ١٢٨، ٢٢٠.
(١٨٤) لطالما شكا الدبلوماسيون الأجانب العاملون في مصر – مراراً عديدة – من انخفاض العائد المادي الذي كانوا يتقاضونه من حكوماتهم لا سيما مع ارتفاع تكاليف الحياة المعيشية في القاهرة والإسكندرية، بالإضافة إلى الغرامات المتلاحقة التي كان يفرضها عليهم باشوات مصر. انظر: إلهام ذهني: " مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر ". ص ٤٤. حتى إن بعضهم كان يسعى جاهداً لدى حكومته لترسله للعمل في بلد آخر غير مصر، كما فعل القنصل الفرنسي لي ريكور Li Roncourt (١٧٤٧ – ١٧٥٠ م / ١١٦٠ – ١١٦٣ هـ). انظر: (إلهام ذهني: " مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر ". ص ٩٠). كذلك كتب القنصل البريطاني سولت إلى حكومته شاكياً من أن المحافظة على الأساسيات الدنيا الجديرة بقنصل يكلفه كل راتبه، وأنه بحاجة لدخل إضافي. (انظر: بيتر فرانس: " اغتصاب مصر ". ص ٢٣٨) ومما لا شك فيه أن هذا الدخل الإضافي إنما كان يأتيه عن طريق تجارة الآثار.
(١٨٥) بريان فاجان: " نهب آثار وادي النيل ". ص ٤٠، ٤٢ بتصرف.
(١٨٦) الكاردينال ريشليو (١٥٨٥ – ١٦٤٢ م / ٩٩٣ – ١٠٥٢ هـ) من كبار رجال السياسة الفرنسيين، وزير لويس الثالث عشر، أسس الأكاديمية الفرنسية. انظر ترجمته في: لويس اليسوعي: " المنجد في الأعلام " مرجع سبق ذكره، ص ٣١٦.
(١٨٧) بريان فاجان: " نهب آثار وادي النيل ". ص ٣٩.
(١٨٨) إلهام ذهني: " مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر ". ص ٨٧، ٢٢٢
(١٨٩) جون مارلو: " تاريخ النهب الاستعماري لمصر، من الحملة الفرنسية ١٧٩٨ م إلى الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ م " ترجمة عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م، ص ١٨.
(١٩٠) إبراهيم غالي: " سيناء عبر التاريخ ". الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م، ص ٢٠٧.
(١٩١) بريان فاجان: " نهب آثار وادي النيل ". ص ٤٠ – ٤٣ بتصرف واختصار.
(١٩٢) المرجع السابق، ص ٤٤.
(١٩٣) أحمد نجيب: " الأثر الجليل ". ص ٢٩.
(١٩٤) أحمد نجيب: " الأثر الجليل ". ص ٣١.
(١٩٥) جوستاف لوبون: " الحضارة المصرية " ترجمة: صادق رستم، المطبعة العصرية، القاهرة، بدون تاريخ، ص ٣٩.
(١٩٦) بريان فاجان: " نهب آثار وادي النيل ". ص ٣٢.
(١٩٧) المرجع السابق، نفس الصفحة.
(١٩٨) المذبح: مائدة مكعبة وسط الهيكل توضع عليها الذبيحة المقدسة من الخبز والخمر ويرمز لقبر المسيح. انظر: ألفريد بتلر: " الكنائس القبطية القديمة في مصر " ترجمة: إبراهيم سلامة إبراهيم، مراجعة الأنبا غريغوريوس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة ١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م، ج٢، ص ٣١٠.
(١٩٩) جيمس بيكي: " الآثار المصرية في وادي النيل " . ج٥، ص ٩٥.
(٢٠٠) المرجع السابق: نفس الجزء، ص ٢٢.
(٢٠١) المرجع السابق: نفس الجزء، ص ٩٣، ١١٠.
(٢٠٢) عماد عدلي (مترجم): " شامبليون في مصر، الرسائل والمذكرات " مراجعة طاهر عبد الحكيم، دار الفكر، الطبعة الأولى، القاهرة ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م، ص ١٨٩، ٢١٥.
(٢٠٣) أحمد نجيب: " الأثر الجليل ". ص ١٨٥.
(٢٠٤) المرجع السابق، ص ٢٧٩.
(٢٠٥) جوستاف لوبون: " حضارة العرب " ترجمة عادل زعيتر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م، ص ٢٠٦ – ٢٠٨.
(٢٠٦) الآثار المصرية في وادي النيل . ج٥، ص ٥٧.
(٢٠٧) نفس المصدر، ص ١٣١، ١٣٢.
(٢٠٨) البغدادي: " الإفادة والاعتبار ". ص ١٠٦، ١٠٧.
(٢٠٩) سليم حسن: " مصر القديمة " ج٧، ص ١٤٢.
(٢١٠) جوستاف لوبون: " حضارة العرب ". ص ٢٠٣.
(٢١١) المرجع السابق، ص ٢٢٨.

(٢١٢) المرجع السابق، ص ٥٢٥.

(٢١٣) البلوى: " سيرة أحمد بن طولون، ص ١٨٢، وانظر كذلك: المقريزى: " المواعظ والاعتبار " جـ ٤ ص ٣٣٨، ٣٣٩، ثم انظر: حسن الباشا: " جامع ابن طولون " بحث منشور ضمن كتاب " القاهرة، تاريخها، فنونها، آثارها " مطابع الأهرام، القاهرة ١٣٩٠ هـ/ ١٩٧٠ م، ص ٤٣٨.

(٢١٤) الطحاوى: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوى الفقيه، ولد ونشأ فى طحا من صعيد مصر، انتهت إليه رياسة الحنفية بمصر، وكان ثقة ثبتاً، اتصل بأحمد بن طولون فكان من خاصته. انظر ترجمته فى: ابن العماد: " شذرات الذهب "، جـ٢، ص ٢٢٨، وانظر كذلك: الزركلى " الأعلام "، جـ١، ص ٢٠٦.

(٢١٥) المقريزى: " المواعظ والاعتبار " جـ ٤، ص ١٢٤، وانظر كذلك: على مبارك: " الخطط التوفيقية "، جـ ١٠، ص ١٣٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، القاهرة ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٤ م مصورة عن، بولاق ١٣٠٥ هـ/ ١٨٨٧ م.

(٢١٦) المرجع السابق: جـ٢، ص ٢٠٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م. مصورة عن الطبعة الثانية القاهرة ١٣٨٩ هـ/ ١٩٦٩ م، وانظر كذلك نفس المرجع جـ ٤، ص ١٧٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م مصورة عن، بولاق ١٣٠٥ هـ/ ١٨٨٦ م.

(٢١٧) المقريزى: " المواعظ والاعتبار " جـ ٤، ص ٢١٧، ٢١٨، وانظر: على مبارك: " الخطط التوفيقية " جـ ٤ ص ١٤٢.

(٢١٨) المقريزى: " المواعظ والاعتبار "، جـ ١، ص ٢١٧، ٢١٨.

(٢١٩) على مبارك: " الخطط التوفيقية " جـ ٤، ص ١٤٦.

(٢٢٠) المرجع السابق: جـ٢، ص ٢٨٥.

(٢٢١) كارستن نيبور: " رحلة إلى بلاد العرب "، جـ ١، ص ٣٥٩.

(٢٢٢) البهنسا: قرية من قرى مركز بنى مزار – محافظة المنيا، تقع على الجانب الغربى لبحر يوسف. انظر: محمد رمزى: القاموس الجغرافى " قسم ٢، جـ٢، ص ٢١١، ٢١٢.

(٢٢٣) على مبارك: " الخطط التوفيقية "، جـ ١٠، ص ٢.

(٢٢٤) بهاء الدين قراقوش: بهاء الدين أبو سعيد قراقوش بن عبد الله الأسدى، أمير نشأ فى خدمة صلاح الدين الأيوبى وناب عنه فى الديار المصرية، وكان مولعاً بالعمران، بنى سور القاهرة، وقلعة الجبل، وقناطر الجيزة. انظر ترجمته فى: ابن العماد: " شذرات الذهب " جـ ٤، ص ٣٣١، ٣٣٢، الزركلى: " الأعلام "، جـ ٥، ص ١٩٣.

(٢٢٥) البغدادى: " الإفادة والاعتبار "، ص ٨٩، ٩٠، وانظر كذلك المقريزى: " المواعظ والاعتبار "، جـ٣، ص ٣٣٠، وانظر أيضاً عبدالرحمن زكى: " قلعة صلاح الدين وقلاع إسلامية معاصرة "، سلسلة الألف كتاب، عدد رقم ٢٨٨)، القاهرة ١٣٨٠ هـ / ١٩٦٠ م، ص ٢، ١٠٨.

(٢٢٦) البغدادى: " الإفادة والاعتبار "، ص ٩٠.

(٢٢٧) أنصنا: مدينة قديمة فى شرق النيل بصعيد مصر ناحية ملوى، كانت تسمى قديماً أنتينوى، وسماها العرب أنصنا، وبسبب خراب مساكنها فى أوائل القرن الثالث عشر الهجرى / التاسع عشر الميلادى قيد زمامها باسم الشيخ عبادة، وهى من توابع أنصنا المذكورة. انظر: محمد رمزى: " القاموس الجغرافى " قسم ١، ص ١٣٢، ١٣٣.

(٢٢٨) ابن جبير: " تذكرة بالأخبار "، ص ٥٦.

(٢٢٩) البغدادى: " الإفادة والاعتبار "، ص ٩٨.

(٢٣٠) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٢٣١) المقريزى: " المواعظ والاعتبار "، جـ٣، ص ٢٩٧.

(٢٣٢) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٢٩٨، وانظر كذلك: عبد الرحمن زكى: " قلعة صلاح الدين "، ص ١٢٩.

(٢٣٣) على مبارك: " الخطط التوفيقية "، جـ٢، ص ٨٩.

(٢٣٤) المقريزى: " المواعظ والاعتبار "، جـ٣، ص ٢٩٨.

(٢٣٥) علماء الحملة الفرنسية: " وصف مصر "، جومار: " وصف مدينة القاهرة وقلعة الجبل " ترجمة: أيمن فؤاد سيد أحمد، مكتبة الخانجى، الطبعة الأولى، القاهرة ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م، ص ٢٣٢.

(٢٣٦) المواعظ والاعتبار "، جـ٣، ص ٢٩٨.

(٢٣٧) المقريزى، " المواعظ والاعتبار " جـ٤، ص ٩٨.

(٢٣٨) المصدر السابق: جـ ١، ص ١٩٨، وانظر كذلك: على مبارك " الخطط التوفيقية "، جـ ١، ص ٩٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٤ م مصورة عن الطبعة الثانية، القاهرة ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م.

(٢٣٩) " رحلة إلى بلاد العرب "، جـ ١، ص ١٨٦، ٣٥٦.

(٢٤٠) إلهام ذهني: " مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر "، ص ٢٥٩.

(٢٤١) المرجع السابق، ص ٢٦١.

(٢٤٢) مختار السويفي: " مصر القديمة "، ص ٣١٦.

(٢٤٣) برايان فاجان: " نهب آثار وادي النيل "، ص ١٦ - ١٩.

(٢٤٤) المرجع السابق، ص ١٨.

(٢٤٥) المقريزي. " المواعظ والاعتبار " ، جـ١، ص ٦٤، ٦٦، والمطالب واحدها مطلب: كلمة كان المصريون يطلقونها على الكنوز، وقد كانت الكلمة مستعملة بهذا المعنى إلى عهد المقريزي. والمطالبية هم الباحثون عن الكنوز.

(٢٤٦) الحديث في سنن أبي داود " كتاب الإمارة " حديث رقم ٤١.

(٢٤٧) على مبارك: " الخطط التوفيقية " جـ٤، ص ٩٦، ٩٧.

(٢٤٨) ابن إياس: محمد بن أحمد بن إياس الحنفي ت نحو ٩٣٠ هـ / نحو ١٥٢٤ م): " بدائع الزهور في وقائع الدهور " تحقيق: محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م. قسم ١ ، جـ١، ص ٢٦٤.

(٢٤٩) ابن خلدون: " كتاب العبر " ، جـ١ ص ٣٢٢.

(٢٥٠) المصدر السابق: نفس الجزء، ص ٣٢٤.

(٢٥١) المصدر السابق: نفس الجزء ورقم الصفحة.

(٢٥٢) جرجس همام: " اكتشاف دفائن الكنوز " مجلة " المقتطف " عدد فبراير ١٨٧٧ م المحرم ١٣٧٤ هـ)، ص ٤٢، ص ١٠٧، ١٠٨.

(٢٥٣) المومياء: جسم الإنسان أو الحيوان المحنط المحفوظ بطريقة خاصة، وهي مشتقة من الكلمة الفارسية " موميا " أو " ماميا " ومعناها القار أو ما يعرف بالقطران، ولما كان القار مادة أساسية في عملية التحنيط فقد أطلق على الجثة المحنطة: مومياء. انظر: عبد النعيم محمد حسنين: " قاموس الفارسية "، دار الكتاب المصري اللبناني، الطبعة الأولى، القاهرة ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م، ص ٧٠٣، وانظر كذلك: بريان فاجان: " نهب آثار وادي النيل "، ص ٣٦.

(٢٥٤) " الإفادة والاعتبار "، ص ١١٠.

(٢٥٥) محسن محمد: " سرقة ملك مصر "، ص ٢٤، ٢٥. مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الثانية، القاهرة ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م، ص ٢٤، ٥٢.

(٢٥٦) البغدادي: الإفادة والاعتبار، ص ١٠٩.

(٢٥٧) بريان فاجان: " نهب آثار وادي النيل "، ص ٣٦.

(٢٥٨) إلهام ذهني: " مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرنين السادس عشر والسابع عشر "، ص ١١٣.

(٢٥٩) إلهام ذهني: " مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر "، ص ٢٤٧.

(٢٦٠) إلهام ذهني: " مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرنين السادس عشر والسابع عشر "، ص ١١٣.

(٢٦١) روبير سوليه: " مصر ولع فرنسي "، ص ٢٢.

(٢٦٢) بريان فاجان: " نهب آثار وادي النيل "، ص ٣٧.

(٢٦٣) الرطل: يساوي ٤٤٥ جراماً تقريباً.

(٢٦٤) مختار السويفي: " مصر القديمة "، ص ٣١٩، وانظر كذلك: بريان فاجان: " نهب آثار وادي النيل "، ص ٣٧.

(٢٦٥) روبير سوليه: " مصر ولع فرنسي "، ص ١٩.

(٢٦٦) بريان فاجان: " نهب آثار وادي النيل "، ص ٣٧.

(٢٦٧) محسن محمد: " سرقة ملك مصر "، ص ٢٤.

(٢٦٨) بريان فاجان: " نهب آثار وادي النيل "، ص ٣٧.

(٢٦٩) " رحلة إلى بلاد العرب " ، جـ١، ص ١١٣.

الفصل الأول

الحملة الفرنسية وموقفها من حضارة مصر القديمة وآثارها

تمهيد:

عرضنا فيما سبق – على نحو موجز – لما كانت عليه حالة المعارف العامة المتعلقة بالآثار المصرية قبل قدوم الحملة الفرنسية إلى مصر (١٧٩٨ – ١٨٠١ م / ١٢١٣ – ١٢١٦ هـ) تلك الحملة التى صُوّرت فى أذهان الفرنسيين وكأن الغرض منها هو اكتشاف منابع الحضارة المصرية القديمة، مما جعلها تحظى بتأييد الكثيرين منهم. وحتى مطلع القرن التاسع عشر لم تجذب مصر ولا آثارها إلا اهتماماً ضئيلاً فى أوروبا، ولم يحدث ذلك إلا بعد أن قام نابليون بحملته العسكرية العقيمة مصطحباً معه جماعة من العلماء كانوا أول من لفت الأنظار إلى حضارة مصر القديمة وآثارها. ورغم فشل هذه الحملة عسكرياً – فبدلاً من ان يفتح نابليون لوطنه طريقاً إلى الهند، فر عائداً إلى فرنسا متخفياً ومستتراً تحت جنح الظلام – إلا إن نجاحها العلمى كان مذهلاً. فإذا كانت الحملة الفرنسية قد فشلت فى غزو مصر إلا إنها نجحت نجاحاً باهراً فى وصف مصر، ووضعت فى ذلك مؤلفاً كان أكبر وأوفى مؤلف ظهر إلى الآن فى وصف البلاد المصرية. ورغم قصر مدة الحملة، ورغم الصعوبات التى واجهتها فقد أنجزت هذه الحملة فى ثلاث سنوات ما يحتاج إنجازه – عادة – إلى عشرات من السنين.

وفيما يتعلق بمصر القديمة، فقد قام علماء الحملة بدراستها دراسة وافية منظمة، وأزاحوا الستار عن عظمة الحضارة المصرية القديمة التى ظلت مجهولة قروناً طويلة من الزمان، وقدموا وصفاً مفصلاً للآثار المصرية القديمة ونقوشها الهيروغليفية، على الرغم من أن هؤلاء العلماء لم يكونوا ليعرفوا كلمة واحدة ولا حتى حرفاً واحداً مما نسخوه أو نقلوه والواقع أن العمل الذى أنجزته الحملة فيما يتعلق بمصر القديمة ووصف آثارها كان من الضخامة بحيث لا يتسنى لنا الإلمام أو الإحاطة به، مما يجعل من الصعوبة بمكان تقديم صورة تفصيلية وافية عنه، ومن ثَمَّ فإننا سنحاول هنا استحضار هذا العمل فى سماته العريضة وتقديم صورة إجمالية جَدُّ أمينة له بقدر الإمكان.

أولاً: جهود علماء الحملة الفرنسية في الكشف عن حضارة مصر القديمة وآثارها:

لجنة العلوم والفنون:

كان فى عزم بونابرت أن يجعل من مصر مستعمرة فرنسية دائمة، ولتحقيق هذه الغاية فقد ضم إلى حملته عدداً من العلماء فى كل فن من فنون المعرفة تقريباً. كانت مهمتهم دراسة كافة موارد مصر الطبيعية وغير الطبيعية وتقديم تقارير عنها، وقد تشكلت هذه المجموعة من العلماء بمبادرة فردية من جانب نابليون نفسه، فقد كان هو ذاته عضواً فى المجمع العلمى الفرنسى، وكان قد اتخذ قرار اصطحاب هؤلاء العلماء بعد ان حضر بنفسه إحدى جلسات المجمع، فكان أن صدر قرار حكومة الإدارة فى ١٦ مارس ١٧٩٨ م (٢٧ رمضان ١٢١١ هـ) يطلب إلى وزير الداخلية أن يضع تحت تصرف بونابرت المهندسين والفنانين وغيرهم من أعضاء الهيئات التى كانت تخضع لإشراف وزارة الداخلية، وكان بونابرت قد اختار قبل ذلك مونج Monge لرئاسة هيئة العلماء الذاهبين إلى مصر[١].

وكانت حاجة بونابرت إلى هؤلاء العلماء أصلاً للأغراض الإدارية، وبهدف استغلال ثروة مصر الاقتصادية، ولكن الذى حدث أن كثيراً من هؤلاء العلماء قد تخلوا بمحض إرادتهم عن تلك الأغراض النفعية البحتة إلى مجرد الرغبة فى العلم والمعرفة.

وقبل أن تغادر الحملة فرنسا كان هؤلاء العلماء قد انتظموا فى لجنة عرفت باسم " لجنة العلوم والفنون "، ويستفاد من المصادر الرسمية أن هذه اللجنة كانت مؤلفة من مائة وسبعة وستين عالماً ومهندساً وفناناً وعالم آثار[٢]، تُركَ اثنان منهم فى مالطة ثم عادوا أدراجهم مرة أخرى إلى فرنسا بعد ذلك[٣]، وكانت أكبر قوة فى اللجنة هى قوة المهندسين المدنيين (تسعة عشر) والمساحين ورسامى الخرائط (ستة عشر)[٤] بالإضافة إلى عدد من الأطباء والجراحين والكيميائيين والمصورين والمستشرقين وعلماء النبات وغيرهم فى مختلف التخصصات العلمية.

وقد قسمت لجنة العلوم والفنون عند وصولها مصر ثلاثة أقسام: الأول فى القاهرة، والثانى فى الإسكندرية، وكانوا حوالى خمسة عشر عالماً أوجد لهم كليبر kleber مكاناً مريحاً فى منزل قنصل البندقية، أما القسم الثالث من العلماء فقد استقروا فى رشيد، وكانوا حوالى عشرين عالماً أقاموا فى بيت فارسى Varsy أحد التجار الفرنسيين بالمدينة [٥]، وما إن وطأت أقدام هؤلاء العلماء أرض الإسكندرية حتى انفرط عقدهم فى كافة أنحاء الدلتا يدرسون مختلف نواحى الحياة المصرية، وقد حظيت الآثار المصرية القديمة بنصيب وافر من هذه الدراسات، فمنذ اليوم الأول لوصول الحملة الفرنسية إلى الإسكندرية، وفى المنشور الذى وجهه بونابرت إلى الشعب المصرى بتاريخ ٢ يوليو ١٧٩٨ م (١٨ محرم ١٢١٣ هـ) أظهر نابليون وعياً مبكراً بقيمة الحضارة المصرية القديمة مؤكداً لجنوده وضباطه وعلمائه: " أننا سنجد عند كل خطوة نخطوها بها [مصر] آثاراً مجيدة

جديرة بأن تثير إعجاب الفرنسيين" [٦]. فكانت هذه دعوة صريحة من جانبه لهم للدرس والبحث والتنقيب عن الآثار المصرية القديمة، وسرعان ما استجاب العلماء لهذه الدعوة، فبادر دومينيك فيفان دينون Dominique Vivant Denon إلى زيارة عمود بومبى ورسمه، كما رسم أيضاً مسلة كليو باترا [٧]، وزار كذلك آثار صا الحجر، وكانوب [٨]، وإن لم يجد فيهما ما يرضى به فنه[٩]، وكذلك زار كل من مالوس Malus و فيفر Févre آثار بوبسطة[١٠].

المجمع العلمى المصرى:

وما أن استقر الأمر لبونابرت فى القاهرة حتى أرسل فى ٢١ أغسطس ١٧٩٨ م (٩ ربيع الأول ١٢١٣ هـ) يطلب حضور جميع العلماء إلى القاهرة، ثم أصدر فى اليوم التالى مباشرة قراره بإنشاء المجمع العلمى المصرى Instiute d'Egypte اختار لعضويته خلاصة لجنة العلوم والفنون التى صحبها معه إلى مصر، وقد عهد نابليون إلى سبعة من أقطاب تلك اللجنة وإلى قواد الجيش باختيار أعضاء هذا المجمع الذى قسم إلى أربعة أقسام يتألف كل منها من اثنى عشر عضواً، وهذه الأقسام هى:

١. قسم الرياضيات، وقد ضم فى عضويته كلاً من: مونج، ونابليون، وفوريه Fourier وكوستازCostaz نوبيه Nouet وكينوQuesnon ولوبير Le Pere وجيرار Girard، ولوروا Le Roy، والجنرال أندريوسى And reossi، ومالوس، وساى Say (وقد حل محله بعد مقتله أثناء الحملة على سوريا لانكريه Lancret).

٢. قسم الطبيعة، وقد انتظم فى عضويته كل من: برتوليه Berthollet، ودولوميو Dolm ieu، وكونتى Conte، وجيوفروا سان هيلير Ceoffroi Saint Hilaire، وديكو تيل Descotils، وسافينى Savigni، وديجنيت Desgenettes وشامبى Champy ودليل Delile، والجراح دوبوا Dupois، وقد حل محله بعد ذلك الجراح لارى Larrey وكان قد ترك فى القسم مقعدان شاغران شغل أحدهما بعد ذلك بوشان Beauchanps.

٣. قسم الاقتصاد السياسى، وأعضاؤه هم: جلوتيه Gloutir، وسولكوفسكى Sulkowshy، وتاليان Tallien، وبوسليج Poussielgue، وسوسى Sucy كبير مهمات الجيش (وقد حل محله فيما بعد بورين Bourrienne) والجنرال كافا ريللى Caffarelli (الذى حل محله بعد مقتله كورانسز Corrances).

٤. قسم الآداب والفنون ويتكون من: برسيفال دى جرانميزون Perseval De Grandmaison، ودوترتر Dutertre، ودفيفان دينون، وريجل Rigel، وريدوتيه Redoute، وقسيس يونانى يدعى رفائيل دموناخيس Raphael De Monachis بالإضافة إلى اللغوى فنتور

Venture (الذى حل محله ربيو Ripault)، ونورى Norry (الذى حل محله بعد ذلك المعمارى لوبير الابن) وقد ظلت أربعة مقاعد شاغرة شغل أحدها فيما بعد الرسام ريجو Rigo [١١].

وقد وضع للمعهد ثلاثة أهداف رئيسية على أعضائه أن يسعوا جميعاً إلى تحقيقها وهى:

١. تقدم ونشر المعارف فى مصر.

٢. بحث دراسة الحقائق الخاصة بمصر من النواحى الطبيعية والصناعية والتاريخية.

٣. إبداء الرأى حول الموضوعات المختلفة التى قد تطلب الإدارة الفرنسية فيها الرأى.[١٢]

وقد اختير للمجمع مقر ملائم بحارة الناصرية قريباً من مسجد السيدة زينب يتكون من عدد من القصور المحاطة بالحدائق التى خلفها الأمراء المماليك الذين فروا إلى الصعيد بعد معركة الأهرام مثل منزل حسن بك كاشف جركس وقاسم بك وإبراهيم كتخذا السنارى وأبو يوسف أمير الحج وغيرها من المنازل والقصور [١٣]. وقد ضم المجمع قاعة كبرى للاجتماعات ومكتبة تحوى العديد من الكتب والمجلدات التى تتناول مصر وتاريخها وجغرافيتها وسكانها وديانتها، وعلى الإجمال كل ما يتعلق بها، ومعامل للكيمياء والطبيعة، وحظيرة للحيوان، وحديقة للنبات، وورشاً ميكانيكية، ومرصداً، كما ضم كذلك أول متحف

للآثار المصرية القديمة [١٤]، وقد زار المؤرخ الكبير عبد الرحمن الجبرتى هذا المجمع مراراً وقدم له وصفاً مفصلاً وشائقاً مؤكداً على ما شاهده فيه من ضروب النشاط والبحث العلمى[١٥].

وقد نص فى قرار تأسيس المجمع العلمى على أن ينعقد المجمع مرتين شهرياً، وأن ينتخب المجمع من أعضائه رئيساً ونائباً للرئيس وسكرتيراً دائماً ومديراً وأميناً دائماً ومترجماً عربياً، كما نص على أن يقوم المجلس بنشر أبحاثه كل ثلاثة أشهر متمثلة فى مذكرات أعضائه وتقارير اللجان التى يؤلفها لدراسة المسائل التى تعرضها عليه الحكومة. كما تقرر أن يقوم المجلس بإعطاء جائزتين كل سنتين: الأولى لأفضل بحث خاص بتقدم الحضارة والمدنية فى مصر، والثانية لأفضل بحث خاص بتقدم الصناعة[١٦].

وهكذا انقسم العلماء الذين كانوا بصحبة حملة بونابرت إلى هيئتين علميتين منفصلتين، كان لكل منهما قوامها الخاص بها، ولا يربط بينهما سوى صلة العلم وتضافر الجهود العلمية وإلى هاتين الهيئتين العلميتين – وأعنى بهما (لجنة العلوم والفنون) و (المجمع العلمى المصرى) - يرجع الفضل فيما حققته الحملة الفرنسية من إنجازات علمية فى مصر، ولا سيما فى مجال الكشف عن عظمة مصر القديمة وحضارتها وآثارها، ففى الجلسة الأولى التى عقدها المجمع العلمى بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٧٩٨ م (١١ ربيع الأول ١٢١٣ هـ) أكد مونج – الذى كان قد تم اختياره رئيساً للمجمع[١٧] – أن من أهم الأغراض التى أنشئ المجمع من أجلها، وأول البحوث التى يجب على أعضائه القيام بها تلك التى تتعلق "... بدراسة الآثار القديمة، وكشف النقوش والكتابات التى على

الجرانيت... "[١٨] وتشجيعاً للعلماء على القيام بهذه المهمة قرر نابليون تشكيل سرية قوامها مائتان من الجنود لحراسة ثلاثمائة من العلماء فى رحلة لزيارة أهرام الجيزة [١٩]، ولم تلبث تلك الرحلات التى كان يقصد بها الدراسة والبحث، وليس مجرد التسلية والمتعة أن أصبحت تشمل جنود الحملة كذلك، وكانت تتم بصفة منتظمة، وإن كان قد حظر عليهم الزيارات الفردية لها، لأن وجود البدو فى المنطقة جعلها غير مأمونة [٢٠].

وقد كان البارون دمينيك فيفان دينون من أكثر أعضاء المجمع العلمى المصرى إسهاماً فى الدراسات والبحوث المتعلقة بالحضارة المصرية القديمة، وأول إسهاماته فى المجمع العلمى كان بحثاً وافياً أعده بتكليف من المجمع عن بعض أعمدة أثرية قديمة عثر عليها ملقاه إلى جوار سور قناطر المياه [٢١]، كما شارك دينون فى الرحلة التى قام بها العلماء إلى الأهرام، ومكث نصف ساعة داخل الهرم الأكبر، وإن كان قد رأى أن الأهرامات لا تستحق ثناءً " لأن حجم الغطرسة الذى أدى إلى الاضطلاع ببنيانها إنما يبدو أنه يتجاور حجمها المادى، ولا يعرف المرء ما الذى يجب أن يكون أكثر إثارة للدهشة فى هذا الأثر: الجنون الاستبدادى الذى اجترأ على إصدار أمر بتنفيذه أم الرضوخ الأحمق من جانب شعب مد سواعده عن طيب خاطر إلى بناء مثل هذه العمائر[٢٢] " ويبدو أن دينون كان متأثراً – فى هذا الإطار – بمواطنه فولنى [٢٣]، ولكن دينون لم يظل على رأيه هذا طويلاً ؛ إذ أنه سرعان ما سيقوم بتغييره عندما يقوم برحلته إلى مصر العليا، بل وربما قبل ذلك ؛ فإذا كانت الأهرام لم تنل إعجابه فإنه اعتبر تمثال أبى الهول قمة فريدة فى جمال الإحساس " إن الخطوط التى ظلت باقية إلى اليوم تمتاز بالليونة، كما تمتاز بالنقاء، وتعبيراً لوجه رفيق جميل هادئ "[٢٤] وهو يضيف مؤكداً " إن أحداً لم يف هذا الوجه حقه فى كمال بساطته... وهو بالفعل يستحق الإعجاب ".[٢٥]

رحلة فيفان دينون:

كان فيفان دينون يتحرق شوقاً للارتحال نحو الجنوب وزيارة مصر العليا مبرراً ذلك بأنه لم يغادر باريس كى يقر فى القاهرة، فأذن له بونابرت بذلك، وانتهز دينون فرصة خروج قافلة محملة بالمؤن والذخائر إلى الجنرال ديزية Desaix فذهب معها وصعد فى النيل حتى التقى بقوات الجنرال بليار Belliard وظل فى صحبة هذا القائد طوال المدة التى قضاها فى الصعيد والتى بلغت حوالى ثمانية شهور، تمتع خلالها بحماية الجيش ورسم ما شاهده من معابد وتماثيل وآثار، فزار المنيا وملوى وهناك لم تلق أنتينوبوليس [الشيخ عبادة] على الضفة الشرقية للنيل منه اهتماماً، ولكن هرموبوليس [٢٦] على الضفة الأخرى من النيل روعته وأثارت انتباهه ودهشته برواقها الفخم فصاح هاتفاً وقد تملكه الإعجاب حين رأى لأول وهلة الطراز المعمارى الفرعونى الأصيل: " ما أظن الإغريق أتوا بجديد، فليس ثمة أبدع مما أراه... فما أخذ المصريون شيئاً عن غيرهم من الأمم [٢٧] "

وبرسم دينون – فى دقائق معدودة سمح له بها بليار – تخطيطاً أولياً للرواق يضم إليه وصفاً لتيجان أعمدته، وقد كانت هذه أولى مشاهدات دينون للفن المصرى القديم [٢٨].

وفى أسيوط قضى دينون ساعات قلائل سمح له بها فى مقابرها القديمة المنحوتة فى صخور سلسلة الجبال الغربية مع أن تلك المقابر "كانت مغطاة بالرمز الهيروغليفية التى تستغرق قراءتها شهوراً على فرض الإلمام باللغة، ويستغرق نسخها أعواماً" [٢٩]، وفى جرجا مكث دينون ثلاثة أسابيع متضجراً لأن متطلبات الحملة العسكرية لم تكن تتمشى مع مواقع الآثار القديمة، على الرغم من أن أطلال أبيدوس [٣٠] كانت تقع على بعد اثنى عشر ميلاً فقط منها، حيث يوجد معبد رمسيس الثانى وتمثالا ممنون، وخلال الأسابيع الثلاثة التى قضاها دينون فى جرجا كان يتوسل إلى ديزيه كل يوم حتى يرسل فصيلة من الجنود لاستطلاع منطقة أبيدوس، وكان ديزيه يقول له فى كل مرة: "أريد أن آخذك هناك بنفسى، ولكن مراد بك موجود على مسيرة يومين من هنا، وسيكون هنا بعد غد، وتنشب بيننا وبينه معركة فنهزم جيشه، بعد يومين لن يبق لنا ما نفكر فيه إلا الآثار، وسأساعدك على فحصها" [٣١] ولكن ديزيه لم يتمكن من الوفاء بوعده، فقد أجبرته مطاردته الحثيثة لمراد بك على أن يمر بأطلال أبيدوس مرور الكرام.

تحرك مراد بك إلى الجنوب أكثر، ووصل الفرنسيون فى متابعتهم له إلى دندرة [٣٢]، وانبهر دينون بمعبدها الرائع، وانتشر الجيش فى ربوع المعبد يوماً كاملاً ليشاهدوه [٣٣]، وكتب دينون يقول: "ظللت أتنقل والقلم فى يدى من أثر إلى أثر، تجذبنى طرافة الواحد فأترك الآخر... ولم أجد من العيون والأيدى ما يكفى، وكان رأسى أصغر من أن يرى ويرسم ويصف كل شىء يروعنى النظر إليه، وشعرت بالخجل من قصور الرسوم التى صورت بها هذه الروائع [٣٤] " واستمر دينون فى الرسم حتى نفدت أقلامه، فصهر رصاص البنادق ليرسم به إلى أن تأتى الإمدادات مع القوات [٣٥]، واضطر دينون إلى التأخر عن الجيش حتى يستكمل لوحاته، ولم يوقفه سوى حضور الجنرال بليار بنفسه ليصحبه إلى مكان المعسكر البعيد [٣٦]، وفى المساء جاءه أحد الضباط ليقول له: "منذ أن جئت إلى مصر وأنا أشعر بالخيبة من كل شىء، لقد كنت طوال الوقت حزيناً ومريضاً ولكن دندرة أبرأتنى، إن ما رأيته اليوم قد خلصنى من جميع متاعبى" [٣٧] كما أبدى بليار – من جانبه – إعجابه بالنقش الغائر المعروف باسم فلك البروج أو مجرى الشمس الظاهرى، الذي كان يزين سقف إحدى قاعات المعبد، وكان دينون قد رسم هذا النقش، وعُدَّ ذلك اكتشافاً عظيماً فى وقتها حتى إن أعضاء المجمع العلمى عندما اطلعوا على الرسم قرروا إرساله إلى فرنسا لدراسته [٣٨]، على أن فرنسيين آخرين قدما إلى مصر بعد ذلك، لم يكتفيا بالرسم المنقول، فقاما بنقل السقف المحتوى على النقش كاملاً – بعد نشره – إلى باريس فى عام (١٨٢٢م/١٢٢٧هـ) على ما سيأتى بعد، وقد بلغ من إعجاب دينون بمعبد دندرة أنه خصص له ثلاث لوحات كاملة فى الكتاب الذى نشره

بعد ذلك [٣٩]. وكان يؤكد: " إن ما لا يمكنني الشك فيه هو أن الإغريق لم يبتكروا شيئاً، ولم يشيدوا شيئاً يتميز بطابع أحسن من طابع هذا الأثر " [٤٠].

واصل مراد توغله في الصعيد – وربما كان ذلك من حسن حظ دينون – فاندفعت تجريدة ديزيه خلفه مباشرة، وبعد بضعة أيام وصل الجيش الفرنسي إلى الضفة الغربية من طيبة القديمة حيث أطلال الأقصر الغربية والكرنك، وفي استجابة عفوية لروعة وضخامة الأطلال وقفت القوات الفرنسية مذهولة وأخذت في التصفيق[٤١]، بينما بادر دينون بوضع مخطط للمكان، ووجد دينون معاونة صادقة من جنود الحملة الذين عرضوا عليه أن يستخدم سيقانهم مسنداً للوحاته، كما تحلقوا حوله ليظلوه ويدفعوا عنه وهج الشمس وهو يخط رسوماته[٤٢].

ومرة أخرى ينتزع دينون من رسوماته ولوحاته بعد أن وصلت أنباء إلى الجنرال ديزيه بأن مراد يعسكر في إسنا[٤٣] جنوباً، واجتازت القوات الفرنسية في طريقها إلى إسنا أطلال أرمنت[٤٤]، وقضى دينون ليلته في معبدها، وفي الفجر رسمه[٤٥]، ثم مضى نحو إسنا التي أكد دينون أن انقاض معبدها تعد: " أكمل بقايا للعمارة القديمة "[٤٦].

كان مراد ومماليكه قد غادروا إسنا قبل وصول القوات الفرنسية إليها بساعات قلائل، ولم يكن أمام هؤلاء الأخيرين إلا مواصلة هذا الطراد المثير بينهم وبين المماليك الفارين إلى الجنوب، فمروا بأطلال هيركونبوليس[٤٧] التي وصلوها قبيل الغروب ليرسم دينون بالجهد الجهيد معبدها قبل حلول الظلام[٤٨]، ثم مروا بإدفو[٤٩] حيث معبد إدفو الشهير، ثم واصلوا الزحف حتى بلغوا أسوان جنوباً.

اتخذت القوات الفرنسية من أسوان مركزاً تنطلق منه تجريداتها العسكرية شمالاً وجنوباً نحو قنا وبلاد النوبة لقتال المماليك والثائرين والمتطوعين من عرب الحجاز، مما أتاح لدينون الفرصة لكي يستقر في أسوان ما يقرب من الشهر استطاع خلاله أن يرسم جميع آثار أسوان تقريباً[٥٠]، كما زار جزيرة فيله [٥١] ورسم معابدها [٥٢].

كان من أثر خروج دينون مع جيش بليار في تجريداته العسكرية المتعددة أنه تمكن من زيارة بعض الأماكن الأثرية مرات عديدة، فزار آثار طيبة سبع مرات، ودندرة عشراً، وادفو وفيله أربعاً[٥٣]، وفي كل زيارة كان يجد شيئاً جديداً يرسمه وينقله، ففي زيارته الثالثة لإدفو اكتشف رموزاً هيروغليفية لم يرها من قبل وقال: " لقد زادت أبجديتي الهيروغليفية بأكثر من ثلاثين رمزاً"[٥٤]، كما رسم تخطيطاً أولياً لمعبد كوم أمبو[٥٥]، وقام باستكشاف وادي الملوك[٥٦] وفي طريق عودته إلى القاهرة تم له اكتشاف مدينة هابو[٥٧] ومقابرها والرمسيوم والكرنك، ثم زار مرة أخرى أهرام سقارة والجيزة [٥٨] قبل وصوله إلى القاهرة في(يوليو ١٧٩٩م / صفر ١٢١٤هـ) بعد رحلة استغرقت تسعة أشهر في صعيد مصر.

أحضر دينون معه إلى القاهرة حوالى مائتى رسم تشمل إلى جانب صور التماثيل والمعابد وما إلى ذلك، رسوم نقوش هيروغليفية[٥٩]، وقد أثارت هذه اللوحات اهتمام زملائه من أعضاء المجمع العلمى الذين لم تكن الفرصة قد واتتهم بعد لزيارة آثار صعيد مصر، كما استحوذت تلك الرسوم على إعجاب بونابرت، وكان فى نية دينون أن يلقى بحثاً عن نتائج رحلته تلك فى المجمع العلمى، وقد أكد دينون للجميع أن هذه الرسوم قد: " رسمت أكثرها على ركبتى أو وأنا على صهوة جوادى، ولم يكن لى أن أتم إحداها على غير هذا الوجه، إذ أننى خلال عام كامل لم أجد منضدة سوية أستطيع أن أستخدمها لأن أرسم عليها "[٦٠]، وقد حققت له هذه الرسومات امتيازاً جعل نابليون يصر على اصطحابه إلى الدلتا حتى يرسم له معركة أبو قير البرية التى انتصر فيها بونابرت على الجيش التركى فى (١١ يوليو ١٧٩٩م / ٧ صفر ١٢١٤هـ)، وهو الأمر الذى منع دينون من تقديم تقرير لهيئة المجمع العلمى عن نتائج رحلته، وعندما أدرك نابليون أن مهمة دينون قد انتهت اقترح عليه أن يرافقه فى رحلة العودة إلى فرنسا مع اثنين من زملائه أعضاء المجمع العلمى وهما مونج وبيرتوليه، فغادر الجميع الإسكندرية فى (٢٣ أغسطس ١٧٩٩م / ٢١ ربيع الأول ١٢١٤هـ) فى طريقهم إلى فرنسا[٦١].

أثار رجوع فيفان دينون إلى فرنسا ضيق زملائه العلماء الذين بقوا فى مصر إذ أن هذه العودة المبكرة سوف تجعله يفكر فى نشر أعماله قبل أفراد الحملة الآخرين، وبذلك يحقق لنفسه سبقاً كبيراً من شأنه أن يجلب له الشهرة والمجد فى الأوساط العلمية والأدبية دون رفاقه الآخرين، والحق أنه يمكن التماس بعض العذر له فى ذلك إن هو فكر فى الإسراع بالنشر : لأنه ما من شئ كان يسمح بمعرفة ما إذا كانت ظروف الحرب سوف تتيح لهم إنجاز أعمالهم أو عودة وثائقهم من عدمه، لاسيما وأن وضع الحملة فى مصر كان لا يبشر بخير[٦٢]، خصوصاً بعد قطع مواصلاتها مع وطنها فرنسا، ومن ثم أصبحت القوات الفرنسية محصورة فى مصر تحت رحمة الأسطول الإنجليزى، وسوف نرى أن العلماء كانوا سيفقدون – بالفعل – وثائقهم وعيناتهم ونتائج أبحاثهم لولا شجاعتهم فى مواجهة قادة الأسطول الإنجليزى.

وقد دافع دينون عن تصرفه هذا بقوله: " عندما غادرت الإسكندرية إلى فرنسا كان أعضاء المجمع العلمى ما يزالون بالقاهرة وقد بقيت فترة طويلة أجهل ما إذا كانوا قد قاموا بالرحلة التى كان بونابرت قد نظمها لزيارة الصعيد قبل رحيله، إذ أن ظروف القتال كانت قد بدأت تهدد هذه النخبة من العلماء، وتحول دون وصول تقاريرهم القيمة إلى فرنسا، وبذلك وجدت نفسى الوحيد الذى جمع عدداً كبيراً من الرسوم التى لم أصور فيها معالم مصر فحسب بل صورت فيها بعض المعارك الهامة التى خاضتها الحملة، ومن ثم لم أكن لأستطيع أن أحرم مواطنىَّ من ثمرات بحوثى وجهودى المضنية، وإلا أكون قد ظلمتهم، ومن أجل هذا التزمت بنشرها "[٦٣].

ومن ناحية أخرى، فإن دينون لابد وأنه كان يعلم جيداً أن التعجيل بنشر كتابه والحملة لا تزال باقية فى مصر، من شأنه أن يهئ لهذا الكتاب ظروفاً دعائية ضخمة سوف لا تتوافر له فيما لو تأخر هذا النشر بعد رجوع الحملة أو حتى بقاؤها واستمرارها زمناً طويلاً فى مصر، فقد كان الشعب الفرنسى بكافة طوائفه وفئاته يتلهف شوقاً لمعرفة أى شئ عن ذلك البلد البعيد المجهول الذى أقدمت حكومة الإدارة على الدفع إليه بفلذات أكبادهم وخيرة شبابهم دون سابق جريرة أو إنذار، ومن هنا كان قرار دينون بنشر الكتاب.

غير أن الإعداد لنشر الكتاب وحفر وتجهيز الرسومات واللوحات قد استغرق من دينون وقتاً طويلاً قارب السنتين، كان علماء الحملة خلالهما قد رجعوا من مصر بوثائقهم وأبحاثهم، وعندما علم دينون أن العلماء سوف ينشرون نتائج أبحاثهم، قرر أن يجعل كتابه مجرداً من صفة البحوث، فخرج الكتاب فى صورة يوميات رحلة، ولعله كان يخشى فى قرارة نفسه من الدخول فى موازنة مع علماء الحملة الأخرين سوف تكون نتيجتها – من دون شك – فى غير صالحه : إذ أن الكتابة العلمية تحتاج إلى أدوات خاصة ربما كان علماء الحملة يتفوقون على دينون فى امتلاكها، أما أدب الرحلة فقد أجاد فيه دينون وهو يقول فى ذلك: " كنت أعتزم فى بادئ الأمر أن أسوق بعض ملاحظات نقدية عن الآثار، وأن أناقش ما جاء به الرحالة من قبلى، وقد استشرت بعض كبار الشخصيات لإضافة بعض الملاحظات العلمية إلى كل ما هو جدير بالانتباه مما قد صورته، غير أنه ما كاد يبلغنى أن المجمع العلمى قد قام برحلته وأن أعضاءه قد عادوا مزودين بغنيمة كبيرة من المعلومات، وأن الدولة ستقوم مشكورة بالإنفاق على نشر موسوعة علمية لسائر النواحى حتى طرحت جانباً هذا المنهج الذى يمكن أن يقوم به غيرى ممن هو خير منى "[٦٤] ولعل هذا هو السبب فى عدم تقيد الكاتب بالأصول الفنية المتبعة عادة فى كتابة البحوث العلمية، فلا توجد – مثلا – اقتباسات من المؤلفين القدامى والسابقين، ولا توجد استطرادات تاريخية وما إلى ذلك.[٦٥]

صدر كتاب دينون عام ١٨٠٢م (١٢١٧ هـ) تحت عنوان " رحلة فى مصر السفلى والعليا خلال عمليات الجنرال بونابرت الحربية " فى مجلدين: يشتمل الأول منها على جزأين يتضمنان النص الأدبى، وشرحاً للوحات الإحدى والأربعين التى يتضمنها المجلد الثانى[٦٦]، وكان صدوره فى طبعتين: إحداهما فاخرة وطبع منها حوالى مائة وخمسين نسخة، وأخرى عادية طبع منها حوالى أربعمائة نسخة، وسرعان ما نفدت الطبعة الأولى وحلت محلها طبعة ثانية [٦٧].

قام دينون بإهداء طبعة الكتاب الأولى إلى نابليون بونابرت، وقد جاء فى هذا الإهداء: " ستتقبل أوروبا – وقد عرفت أنى كنت فى صحبتكم فى إحدى أكثر حملاتكم تعلقاً بالذكرى – كتابى هذا باهتمام كبير، لم أهمل أى شيء لكى أجعله جديراً بالبطل الذى أردت أن أهديه له... إن

ضم بريق اسمك إلى عظمة آثار مصر يعتبر ربطاً لعظمة أمجاد قرننا هذا بالعصور التى تتخطى بعظمتها الأساطير " (٦٨).

وقد لاقى الكتاب عند صدوره رواجاً كبيراً، وأحدث ظهوره دوياً هائلاً فى الأوساط الأدبية، ليس فى فرنسا وحدها وإنما فى إنجلترا كذلك، ولم يتفوق عليه فى هذا الإطار سوى كتاب " العبقرية المسيحية " لشاتوبريان (٦٩) حتى كان الناس يتخاطفونهم رغم ارتفاع سعره، فقد بيعت الطبعة العادية منه بمبلغ ثلاثمائة وستين فرنكاً فرنسياً، بينما وصل ثمن الطبعة الفاخرة إلى سبعمائة وعشرين فرنكاً، فى الوقت الذى تجاوز فيه ثمن الكتاب فى إنجلترا مائة جنيه إنجليزى(٧٠)، وقد جاء نابليون على رأس قائمة المائتين وأربعمن مشتركاً فى اقتناء الطبعة الأصلية، والتى ضمت كذلك ملكى أسبانيا وروسيا وعدداً من السفراء وأصحاب البنوك والفنانين والتجار بالإضافة إلى عدد من الإنجليز ورجال الحملة الفرنسية على مصر(٧١)، وقد توالى صدور طبعات الكتاب حتى لقد صدرت منه أربعون طبعة خلال القرن التاسع عشر (٧٢)، كما ترجم إلى عدة لغات مختلفة، فترجم إلى الإنجليزية فى العام التالى لصدوره مباشرة (٧٣)، ثم ترجم بعد ذلك إلى الألمانية والإيطالية والروسية "(٧٤).

وإذا كنا بصدد الحكم على " رحلة دينون " فإنه يمكن القول على سبيل الإجمال بأن فيفان دينون قد نجح فى أن ينقل لأوروبا صورة صادقة عن آثار مصر، وأن يكشف للأوساط العلمية الأوروبية عن عظمة الحضارة المصرية القديمة، وأن يزيح عنها القناع الذى غشيها قروناً طويلة من الزمان، وأن يقدم مجموعة من الرسومات والصور المحفورة أشد إتقاناً من سائر الصور السابقة عليه "(٧٥)، وإن لم تكن ترقى إلى مستوى العمل الدقيق الجدى الذى قدمه علماء الحملة الفرنسية بعد ذلك بسنوات فى " وصف مصر "، ومن هذه الناحية يمكن اعتبار لوحاته من حيث الإتقان والجودة فى مرتبة وسطى بين لوحات نوردن وبوكوك السابقة عليه ولوحات " وصف مصر " التالية له، وإن كان نشرها قبل " وصف مصر " قد أكسبها شهرة وانتشاراً واسعين متى كانت هى اللوحات الوحيدة المنشورة والمتوفرة لدى القراء.

ولم تخل لوحات فيفان دينون من الانتقادات، ففيما يتعلق بالرسومات التى تعالج فن العمارة عند قدماء المصريين لوحظ أنها تفتقر إلى الدقة التسجيلية التى يلتزم بها الأثريون(٧٦).

كما أنه تغفل مراعاة النسب الواقعية لعناصر العمارة، كما أن معظم الرسوم "تتضمن تشويهات وأخطاء قياس أو اتجاهات خاطئة، كما أن ميل جدران بوابات المعابد، وميل جدران أبواب العمائر مبالغ فيه دائماً بحيث إن هذه اللوحات لا يمكنها أن تقدم عن العمارة التى تصورها غير فكرة تقريبية " (٧٧) وفوق ذلك فإن الدراسات الهندسية من هذا النوع عموماً " لا تحتل سوى مساحة محدودة من عمله"(٧٨)، أما رسومات النقوش والأشكال الهيروغليفية فالعلامات فيها جد

مشوهة، والوجوه والأوضاع ليس فيها شيء مصرى حقاً، وهنالك بون بعيد بينها وبين الواقع، كما أن الكاتب لم ينجح فى التحرر تماماً من تأثره بالفن الإغريقى(٧٩).

ورغم كل هذه الانتقادات الموجهة إلى رحلة دينون فلا أحد يستطيع أن ينكر فضل الرجل على الدراسات الأثرية المصرية القديمة، ومما لا شك فيه أن أداء دينون كان جيداً حسب المتاح، فلقد حرمته العجلة التى أحاطت به وسط حصار الطلقات النارية من أن يقتفى الأثر ويحاكى تفاصيله المميزة، وكما يقول عنه جان مارى كاريه: "كان يرسم مخطوطاته الأولية بين كل طلقة بندقية وأخرى "(٨٠) حتى إنه كاد يفقد حياته خلال إحدى المعارك. (٨١)

عانى فيفان دينون – الذى كان فى الحادية والخمسين من عمره – كثيراً من قيظ الصحراء الذى لا يطاق، ومن العواصف الرملية المقيتة: "فالتصق جفناه من الرمد، والتهبت مقلتاه، ونزف أنفه طويلاً، وانتشر على جلده طفح مؤلم، واستحالت مسامه كلها بثوراً "(٨٢) ومع ذلك كان يتوسل إلى العسكريين لكى يتوقفوا قليلاً، أو ينحرفوا عن الطريق المباشر حتى يمروا بأطلال الآثار القديمة لعله يجد شيئاً جديداً ينقله ويرسمه، وفى وادى الملوك حصل على إذن بزيارة قبر رمسيس الثالث، وأخذ يتصايح بصوت عالٍ للمطالبة بربع ساعة وبعد مساومات عنيفة سمحوا له بعشرين دقيقة لا تزيد ثانية واحدة، وكان أحد الأشخاص يهديه، بينما يمده آخر بشمعة لإضاءة ما يشير به دينون إليه(٨٣).

كان علماء الحملة الفرنسية أول من اعترف لدينون بالفضل – رغم تخليه عنهم، وقيامه بالنشر قبلهم – فأشادوا به فى مواضع عدة من كتابهم "وصف مصر" وأكدوا على صحة ما أورده من معلومات فى رحلته، وقرظوا كتابه واعترفوا بأهميته(٨٤)، ولم يكن دينون غائباً عن المقدمة التاريخية لوصف مصر، فقد وجه إليه فورييه من خلالها تحية خاصة بكلمات أحرفها من نور: "رجل ذواقة، لا يمكن أن يقدرها [الآثار المصرية] إلا واحد من نوعه، وستظل أعماله التى قدمت لأوربا لأول مرة فكرة تامة وصحيحة عن آثار مصر تلفت فى كل العصور انتباهاً قوياً، إذ أن لها جمالها الذى لا يشع إلا منها، كما أنها تتجاوز بكثير ما يمكن للمرء أن ينتظره من جهد ومقدرة رجل بمفرده "(٨٥) ويكفى الرجل أنه قدم للعالم من الرسومات المطبوعة عن مصر ما ينيف على الثلاثمائة وعشرين رسماً(٨٦).

كُلف دينون بعد عودته إلى فرنسا بإنشاء متحف اللوفر، وأسندت له إدارته مكافأة له على دوره فى الكشف عن حضارة مصر القديمة، فأنشأ به أول جناح للآثار المصرية، وكان حريصاً على إمداده بالتحف والآثار حتى تكونت به مجموعة متحفية مصرية حقيقية(٨٧) كما انتخب عضواً فى المجمع العلمى الفرنسى (٨٨).

تلك كانت مغامرة فيفان دينون في مصر، والتي استمرت ثلاثة عشر شهراً نجح خلالها في أن ينقل لأوروبا صورة صادقة عن الآثار المصرية، وروائع الفن المعماري المصري القديم، وإليه وإلى زملائه من المهندسين والمصورين والرسامين من أعضاء الحملة يرجع الفضل في إرساء دعائم الدراسات المصرية القديمة.

لجنة جيرار:

كانت هذه اللجنة تحت رئاسة عالم الرياضيات ومهندس الطرق والجسور سيمون جيرار وتضم في عضويتها كلاً من: بروسبيرجولوا Brosper jollois، وديفلييه دوتيراج De villiers du terrage، وديبوا – إيميه Dubbois - Aimé، ودوشانوا Duchanois من مهندسي الطرق والجسور، وديكوتيل وروزيير Roziére، وديبوى Dupuy من مهندسي المناجم، وكاستييه Casteix النحات، ورغم أن الهدف الرئيسي من تأليف هذه اللجنة كما كلف به جيرار هو: "بحث الوسائل التي يمكن الانتفاع بها من النيل في زيادة خصوبة مصر وأن تجمع البيانات اللازمة لوضع خريطة عامة للنظام المائي لهذه البلاد "[٨٩] إلا أن أعضاءها كانوا أشد اهتماماً بالآثار من شئون الري وماء النيل حتى غدا علم الآثار هو هوايتهم المحببة، وكان أكثر أفراد المجموعة تعلقاً بالآثار ودراستها ورسمها اثنين: الأول منهما جولوا الذي في الثانية والعشرين من عمره، والثاني ديفلييه وكان لا يتجاوز التاسعة عشرة من العمر، وكلاهما كان طالباً بمدرسة البوليتكنيك [الفنون المتعددة] الفرنسية[٩٠]، وقد أصبحا منذ ذلك الوقت متلازمين دائماً في أبحاثهما الأثرية، وإليهما يرجع الفضل في كتابه العديد من الأبحاث عن الآثار المصرية القديمة في كتاب "وصف مصر "[٩١].

غادرت هذه اللجنة العلمية القاهرة في طريقها إلى مصر العليا في (١٩مارس ١٧٩٩م / ١٢ شوال ١٢١٣ هـ) مدعومة بإمكانيات هزيلة يصعب على المرء أن يتصور كفايتها للقيام بعمل على مثل تلك الدرجة من الأهمية من نحو ذلك العمل الذي كلفت به اللجنة، فضلاً عن الإنجاز الذي حققته بالفعل زيادة على مهمتها الأصلية، فقد تضمن أمر الرحيل الذي تلقاه ديفلييه من رئيسه جيرار: "أرجو أن تهتموا اليوم بأن تدبروا حصولكم على الأشياء الآتي بيانها: عدد من أقلام الرصاص، و ٤ رزم ورق، و ٤ أنابيب لاصق، و ٦ أقلام "[٩٢] وأنه لمن العجيب أن يقوم علم جديد مبتكر – هو علم الآثار المصرية – بمثل هذه الإمكانيات الضئيلة، وأن ينجز بها أهم عمل أنجز حتى الآن في مثل هذا الوقت القليل عن عمائر مصر القديمة.

كان لدى هؤلاء الرجال – فيما يتعلق بدراسة الآثار المصرية – منهج ينتوون السير عليه، وهو يخالف منهج دينون الذي: "لم يسجل غير رسوم كروكية ومشاهد دون أن ينقل أي تخطيط هندسي، ودون أن يجري أي قياس "[٩٣] ومن ثم فقد نظرت اللجنة للمعابد والنقوش نظرة فنية هندسية، فقد رفعوا تصميم المعابد مستعينين بميزان البناء وبمقياس الأبعاد وطاولة الرسم،

وسجلوا كافة النقوش بطريقة تكاد تكون آلية[٩٤]، أما نظرة دينون إلى الآثار فقد كانت نظرة فنان، نظرة جمالية تمتاز بالبساطة والتلقائية والحس الجمالي المرهف الذى ينبع من كونه فناناً ورساماً.

مروا فى طريقهم بأنتينوى، ثم أسيوط وزاروا مقابرها التى زارها دينون من قبل وكانوا طوال الطريق لا يفكرون إلا فى رؤية دندرة بأسرع ما يمكن، وكان ذلك يغضب جيرار الذى لم يكن راضياً عن عشقهم للآثار القديمة، فدخل فى شجار مع ديبوا – إيميه انتهى بنفى هذا الأخير إلى القصير على ساحل البحر الأحمر، ورغم أنهم كانوا جميعاً يؤدون مهامهم الأساسية على أكمل وجه باعتراف جيرار نفسه، ومن حسن حظهم أنهم وجدوا فى القائد بليار رجلاً متفهماً لرسالتهم فساندهم فى مشروعهم، وكان يأذن لهم بمواصلة أبحاثهم الخاصة بمواقع الآثار، بل وكانوا يحصلون منه على قوة حراسة كافية لحمايتهم، ولكن لما كان من غير الممكن توفير هذه القوة دائماً فقد كانوا يقررون عند الضرورة الاستغناء عنها على الرغم من تحذير بليار الدائم لهم بأنهم قد يصدفون فى خروجهم أشخاصاً خطرين ولكن حماسة هؤلاء الرجال جعلتهم لا يأبهون دائماً بمثل هذه المخاطر[٩٥].

فى دندرة يقوم جولوا وديفلييه برسم فلك البروج بدقة أكثر مما فعل دينون[٩٦]، على الرغم من انزواء المكان وضعف الإضاءة به، قاموا بتقسيمه إلى قطاعات بمساعدة أسلاك ممدودة أفقياً على السقف بغية تقديم تمثيل أمين له يسمح بالدراسة الدقيقة لمعارف المصريين القدماء الفلكية، وإذا أخذ المرء فى اعتباره الصعوبات المادية التى تعيّن عليهما العمل فيها فإنه لا يمكنه إلا أن يبدى إعجابه بروعة النتيجة التى توصلوا إليها[٩٧].

كان جيرار لا يفتأ يذكر مرافقيه دائماً بالهدف الأسامى من رحلتهم، وكان يلومهم على اهتماماتهم الأثرية، كتب ديفلييه إلى صديقه ديبوا – إيميه المنفى إلى القصير: "إنى أتهمه [جيرار] أمامك بأنه يكره الآثار، فقد أنفق فى النوم ثلاث ساعات من الأربع التى مكثها فى دندرة "[٩٨] ويقوم جيرار مرة أخرى بالتعبير من جديد عن عدم ارتياحه إلى الأعمال التى يقوم بها معاونوه من تلقاء أنفسهم، ويطلب منهم التركيز على مهامهم المتعلقة بالمسح والقياس لوادى النيل.

كان إنتاج هذا الفريق من الرسومات غزيراً، فنفدت منهم أقلام الرصاص التى جلبوها معهم من القاهرة، ويكتب ديفلييه إلى صديقه ربو فى القاهرة: "إنكم إن لم ترسلوا إلينا أقلام رصاص أيها الصديق العزيز فلن يكون بوسعنا أن نقدم إليكم شيئاً عن رحلتنا، لقد استهلكنا جميع أقلامنا، ونحن يانسون، تحدث إلى كونتييه الذى لا بد وأنه قد جهزها، وإذا كان الأمر خلافاً لذلك استعر من أصدقائك، واشتر وجهز ما سوف تجده عند كونتييه الذى سيتولى تسليمها إلى الجنرال دوجا Dugua الذى سوف يرسلها مع أحد راكبى الجمال هذا أمر متفق عليه "[٩٩].

تتواصل الرحلة نحو الجنوب فتمر بأطلال قوص، ثم تصل أخيراً إلى طيبة فى (٢٨ يونيو ١٧٩٩ م / ٢٤ محرم ١٢١٤ هـ) وما كاد جولوا و ديفلييه يبلغان الكرنك حتى أذهلهما بضخامته وشموخه وروعته، فعكفا على رسمه وتسجيل أبعاده[١٠٠]، غير أنهما لم يتمكنا من البقاء فى طيبة غير يوم واحد، ويضطران إلى التحرك جنوباً مع عزمهما على العودة من جديد عندما تسمح لهما الفرصة بذلك، وبعد عدة أيام يصلون إلى إسنا، وفى إسنا يكتشفون وسط أطلال المدينة الإفريز الجميل لمعبد كان من المحتمل – لولا هذه المناسبة – أن يظل مجهولاً لزمن طويل من جانب الرحالة المعاصرين، وبعد أن نفذوا إلى القاعة الفسيحة وقفوا مشدوهين من هول المفاجأة: "إن عمارتها والتى لا تقدم لنا آثار مصر الأخرى سوى فكرة بسيطة عنها، تركت فى نفس كل منا الانطباع نفسه ؛ فقد تملكنا إعجاب غامض لا نقوى على التعبير عنه بحال من الأحوال، وجعل كل منا ينظر بالتوالى إلى الآثار وإلى زملاء الرحلة، محاولاً التأكد مما إذا كان قد خانه نظره أو عقله، أو إذا كان قد فقد فجأة الذوق والأسس التى سبق أن حصلها من دراسة الآثار الإغريقية[١٠١] " لقد أقروا فى إسنا بتفوق العمارة الفرعونية على الطرازين: الإغريقى، والرومانى، وتحرروا بشكل كامل من نفوذ هذين الطرازين اللذين كانا يعدان حتى ذلك الوقت نموذجاً للفن المعمارى.

وبعد أن قضت لجنة جيرار عشرة أيام فى هذه المدينة – إسنا – استأنفت طريقها نحو الجنوب فوصلت إلى خرائب إدفو فى ١٠ يوليو ١٧٩٩ (٦ صفر ١٢١٤ هـ) ثم استأنفوا مسيرتهم جنوباً حتى وصلوا إلى أسوان فى ٢٥ يوليو ١٧٩٩ م (٢١ صفر ١٢١٤ هـ) وقاموا بزيارة جزيرة إلفنتين[١٠٢] ثم فيلة المليئة بالعمائر القديمة، حيث عكف جولوا وديفلييه على رسم أطلالها وتسجيلها زهاء أسبوعين[١٠٣]، وبعدها يبدأون رحلة العودة، ويطوفون من جديد بمواقع الآثار الرئيسية، ومن إسنا يرسل ديفلييه رسالة جديدة إلى ربو: "إنك لم ترسل إلى أقلام الرصاص، وأنت تضعنى فى ورطة كبرى "[١٠٤] ولم يكن هناك من سبيل للتخلص من هذه الورطة سوى صهر رصاص بليار وصبه ليصنعوا منه مزيداً من الأقلام رغم حاجة بليار الشديدة والملحة إليه[١٠٥].

وصلوا إلى طيبة للمرة الثانية فى (٨ أغسطس ١٧٩٩ م / ٦ ربيع الأول ١٢١٤ هـ) وأقام جولوا و ديفلييه فى قرية قريبة من مدينة هابو، وشرعوا منذئذ فى رسم وتسجيل أطلال المدينة القديمة صاحبة التاريخ العريق: "كنا نشعر بالسعادة عندما نفكر بأننا سوف ننقل كل ثمار العلم القديم إنجاز المصريين إلى وطننا، وقد كان ذلك فتحاً حقيقياً حاولنا إنجازه باسم الفنون "[١٠٦] كان هذا شعورهم وهم يعملون تحت حرارة شهر أغسطس الملتهبة، وفى ظروف مادية أقل ما يمكن أن يقال عنها إنها متواضعة.

كان جولوا و ديفلييه يعملان بمفردهما فى أغلب الأحيان، وربما انضم إليهما فى بعض الأحيان ديكوتيل و روزيير و دوشانوا و ديبوى، وسرعان ما رجع ديكوتيل و روزيير و ديبوى إلى القاهرة،

وواصلت بقية البعثة مهمتها فى تسجيل الخطط الهندسية للعمائر القديمة وبعد الانتهاء من استكشاف جميع عمائر الضفة الغربية يجرى الانكباب على دراسة عمائر الضفة الشرقية بعد نقل قاعدة العمل إلى الأقصر[١٠٧] مما جعلهم يقيمون فى طيبة خمسة وعشرين يوماً متوالية[١٠٨].

عادت البقية الباقية من لجنة جيرار إلى القاهرة فى (٢٧ أكتوبر ١٧٩٩ م / ٢٧ جماد الأول ١٢١٤ هـ) بعد أن نجحت فى إعداد بيان لجميع الأطلال التى أمكنها الاقتراب منها وزيارتها[١٠٩]، كما تمكنت من اكتشاف مقبرة أمنحتب الثالث[١١٠]، وقام جولوا و ديفلييه بصنع نماذج للمعابد والتماثيل والمسلات، وكانا بارعين للغاية فى تقليدها[١١١]، وكانت المحصلة الختامية لرحلتهما المضنية مسحاً شاملاً للزراعة والرى فى صعيد مصر، بالإضافة إلى كمّ كبير من الرسومات والنقوش وعدد من المذكرات والأبحاث المتعلقة بعلم الآثار المصرية، والتى تم نشرها بعد ذلك فى "وصف مصر".

لجنتا كوستاز وفوربيه:

كان من نتائج رحلة فيفان دينون الناجحة أن أصدر بونابرت - بناء على طلب العديدين من أعضاء المجلس العلمى، ومدفوعاً بالرسومات التى أراه دينون إياها – قراراً بتشكيل لجنتين علميتين على وجه العجلة من العلماء والفنانين والمهندسين أنيطت بهما مهمة زيارة ودراسة آثار مصر القديمة فى الصعيد دراسة علمية على نحو موضوعى دقيق، ورسم تلك الآثار ونسخ نقوشها بكل دقة قدر الإمكان.

أما اللجنة الأولى: فقد كانت تضم فى عضويتها أربعة عشر عالماً برئاسة كوستاز عالم الهندسة، بينما كانت عضويتها تتألف من لوبير وبلزاك Balzac من المهندسين المعماريين، وسان – جينيس Saint Genis – من مهندسى الجسور والطرق، وكورابوف Corabouef من الجغرافيين، ولينوار Lenoir وكوتيل Coutelle من المتخصصين فى الآليات، ونويه وميشان Mechain من علماء الفلك، وفيار Viard عالم الهندسة، ولابات Labbatte الطبيب، وكوكبير Coquebert عالم النبات، وسافينى عالم الحيوان، وريبو المتخصص فى الآداب.

أما اللجنة الثانية: فقد كانت بقيادة فوربيه عالم الهندسة، ومعه اثنا عشر عالماً آخرون هم: أرنوليه Arnolet، وشابرول Chabrol، ولانكريه من مهندسى الجسور والطرق، وجومار من الجغرافيين، وفينسان Vincent المهندس، وسيسل Cécile المتخصص فى الآليات، وريدوتيه الرسام، ولاسيبيير Lascipiére الطبيب، ودوليل عالم النبات، وروييه Royer الصيدلى، وجيوفروا سان هيلير عالم الحيوان، وفيلوتو Villoteau المؤلف الموسيقى، وقد كلفت هذه اللجنة بصفة خاصة – من بين المهام الأخرى التى كلفت بها – بدراسة النقوش الدقيقة ومحاولة تفسيرها، وبذلك يكون عدد أعضاء هاتين اللجنتين مجتمعتين سبعة وعشرين عضواً[١١٢].

غادرت اللجنتان القاهرة فى ٢٠ أغسطس ١٧٩٩ م (١٨ ربيع الأول ١٢١٤ هـ) أى قبل رحيل بونابرت إلى فرنسا بثلاثة أيام، وكان نشاط العلماء والفنانين من أعضاء هاتين اللجنتين عظيماً فى البحث عن الآثار وزيارتها ورسم المعابد والنقوش الهيروغليفية والتماثيل وما إلى ذلك، ووصف العلماء الآثار التى زاروها وصفاً دقيقاً، وكان بفضل جهودهم أن أمكن الوقوف على حقائق عدة عن معتقدات المصريين القدماء وعاداتهم وأساليب معيشتهم ومدى معارفهم فى علوم الطب والفلك وفنون الهندسة والعمارة[١١٣]، وحين التقى أعضاء هاتين اللجنتين مع زملائهما من أعضاء لجنة جيرار فيما بين إدفو وجبل السلسة، اتفق الجميع على تنسيق العمل فيما بينهم، وحث جولوا وديفلييه زملاءهم الآخرين على اتباع نفس الأسلوب الذى سارا هما عليه، وعرضا عليهم ما حققاه من إنجازات[١١٤]، واتضح أن الجزء الأسامى من العمل كان قد أنجز بالفعل، وارتأوا فيما بينهم أنه بدلاً من الشروع فى العمل من جديد، فإنه من الأنسب أن يتقاسموا فيما بينهم ما كان لا يزال فى حاجة إلى الدراسة والبحث [١١٥]، مادام الهدف الأسامى فى النهاية هو الرغبة فى خدمة العلم والتفانى فى إنكار الذات، وحين استقرت أركان منهجهم فى العمل بدأ العمل بلا هوادة، وفى ذلك يقول جولوا وديفلييه: "لم تفتنا لحظة لم ندخرها للبحث والدراسة، رسمنا خرائط مساحية لكل المدن القديمة، وجمعنا القياسات والرسوم التخطيطية اللازمة لرسم الخرائط والارتفاعات والمقاطع الرأسية لكل المعابد "[١١٦] فاهتم جومار - من أعضاء لجنة فورييه -بكشف ودراسة معبد إدفو الذى كان مدفوناً تحت الرمال[١١٧]، واهتم ربو و كورابوف وسان جينيس – من أعضاء لجنة كوستاز – بجمع كل ما له علاقة بفن العمارة القديم[١١٨]، بينما سلك كوستاز نفسه طريقه إلى مقابر الكاب[١١٩] على الضفة الغربية للنيل، فكانت دهشته مماثلة لدهشة دينون حين اكتشف مقابر القرنة[١٢٠]، ورسم ربدوتيه – من أعضاء لجنة فورييه – وبلزاك – من أعضاء لجنة كوستاز – ما صادفاه من آثار فى جزيرة فيله والفنتين وفى كوم أمبو وإدفو وإسنا وأرمنت والأقصر والكرنك ووادى الملوك فى مدينة طيبة، وكذلك فى مدينة هابو ودندرة [١٢١].

مكثوا شهرين كاملين فى طيبة [١٢٢]، فحصوا خلالها معابد الأقصر والكرنك وميدامود على البر الشرقى ومعابد الرمسيوم والقرنة ومدينة هابو بالبر الغربى [١٢٣]، وأبدوا اهتماماً خاصاً بمقابر وادى الملوك، وكان دينون لم يزر منها غير مقبرة رمسيس الثالث أما هم فقد استطاعوا الوصول إلى اثنتى عشرة مقبرة من المقابر الملكية كان من بينها قبر الملكة حتشبسوت [١٢٤]، وبذلوا جهداً كبيراً فى كشف هذه المقابر الصخرية حتى المنعزلة منها، وأداهم ذلك إلى اكتشاف مقابر كانت مجهولة لم يشر إليها أحد من الرحالة الذين جاءوا قبلهم[١٢٥] كما نشروا تصميمات عدد منها فى "وصف مصر "[١٢٦].

كان إنجاز هاتين اللجنتين من الضخامة بحيث استنفد جميع مواردهما المالية التى كانت مقررة لهما من قبل وهو الأمر الذى جعلهما تطالبان بموارد أخرى جديدة بعد اهتمامهما بكشف الكثير من التفاصيل عن النحت والنقوش البارزة(١٢٧)، وقد وجد العلماء مساندة صادقة من العسكريين الذين كانوا يرشدونهم إلى مواقع الأطلال المتطرفة والبعيدة، مثلما دلهم قائد الحامية العسكرية فى جرجا على أطلال معبد سيتى الأول فى أبيدوس، فعكفوا على تسجيله ورسمه(١٢٨). كما درس العلماء خلال رحلة العودة أطلال أنتينوى(١٢٩) قبل أن يصلوا إلى القاهرة فى منتصف شهر نوفمبر تقريباً من عام ١٧٩٩ م (١٣٠) (جماد الثانى ١٢١٤ هـ) بعد أن أنجزوا عملاً يعتقد أصحابه أنه: "ما من عمل آخر [مثله] فى الواقع قدم – وربما سيقدم – رسوماً وخرائط خاصة بالآثار قام بتنفيذها معماريون ومهندسون اعتماداً على قياسات مقارنة محققة ومستكملة من جميع جوانبها"(١٣١).

حرص فوريه على أن يسجل فى مقدمة "وصف مصر "ملخصاً للإنجاز الذى حققته هاتان اللجنتان ومنهجهما فى العمل: "كنا فى ذلك الفصل من العام الذى تسهل فيه رياحه القوية الملاحة فى النيل، عندئذٍ كان ميسوراً علينا أن نصعد فى وقت قصير إلى جزيرة إلفنتين، وفى نفس الوقت عزمنا على أن نبلغ كل الأماكن التى تقع بها الآثار بغية التعرف أولاً على الأشياء التى ينبغى لنا أن نصفها، وأن نضع عن طريق هذا الحصر الأولى نظاماً أكثر دقة فى أبحاثنا. وحين وصلنا إلى الحدود التى تفصل مصر عن النوبة، إلى الجنوب من الشلال الأول، هبطنا مجرى النيل من أسوان حتى القاهرة، ووضعنا كل أثرٍ مرة أخرى تحت فحصٍ بالغ الدقة، فما إن كانت السفن تلمس الشاطئ حتى كنا نهرع لنجتاز من كل جانب تلك الأسوار أو الأفنية التى يمكن أن نجد بها بعض بقايا لمنشآت قديمة، وأقمنا خرائط طبوغرافية، ورسمنا مناظر طبيعية مع كثير من مشاهد تصويرية لكل مبنى، كما قسنا الأبعاد المعمارية، بالإضافة إلى التفاصيل التى لا حد لها للزينات، وقلدنا بأمانة اللوحات المرسومة أو المحفورة مع كل الحروف الهيروغليفية التى تغطيها، وفى الوقت نفسه كنا نلحظ الحالة الراهنة للأطلال، وأساليب البناء، وطبيعة المواد التى بنيت بها المنشآت، ودونّا الكتابات العادية أو التاريخية أو تلك التى تختص بالنذور والمناسبات الدينية الأخرى "(١٣٢).

كما قام فوريه أيضاً بإعداد بحث تناول بالربط والتنسيق أعمال هاتين اللجنتين بعد عودتهما إلى القاهرة ونشرته صحيفة كوريه دوليجيبت Courrier L' Egypte التى كانت تصدرها الحملة الفرنسية فى مصر فى عددها السابع والأربعين(١٣٣)، وكانت هذه الصحيفة قد نشرت قبل ذلك موجزاً لرحلة دينون إلى الصعيد(١٣٤).أما نابليون العائد إلى فرنسا والذى كان تشكيل هاتين اللجنتين بتوجيه مباشر منه، والذى وضع بنفسه خط سيرهما، وهيأ لهما كل الظروف المواتية والوسائل اللازمة لنجاحهما فى مهمتهما، فقد بلغ من عنايته بنشر بحث يعرض نتائج هاتين

اللجنتين أنه طلب من ريبو – أحد أعضاء لجنة كوستاز – أن يكتب تقريراً بهذا الخصوص – وكان ريبو قد عاد هو الآخر إلى فرنسا بسبب اعتلال صحته – فصدع ريبو بالأمر وإن حاول أن يصرف بونابرت عن نشر هذا التقرير، لأن ريبو – على حد قوله – ما كان يرغب فى الاعتداء على آراء زملائه وحرمانه من جهودهم[١٣٥]، ومع ذلك فقد ظهر هذا التقرير منشوراً فى صحيفة المونيتور Moniteur الفرنسية الرسمية[١٣٦].

والحق إن هذه العصابة القليلة من العلماء قد ضربت أروع الأمثلة فى العمل الجماعى المشترك وإنكار الذات والرغبة فى التفانى من أجل خدمة العلم، وعلى الرغم من الصعوبات العديدة التى أحاطت بهم والتى كان بعضها كفيلاً بتثبيط هم أعتى الرجال، ولكن إيمانهم الراسخ بجسامة المسئولية الملقاة على عاتقهم جعلهم يستسهلون الصعب من أجل أن ينقلوا إلى أوروبا أرقى ما وصلت إليه فنون البشرية من رقى وإتقان ورفعة عبر تاريخها الطويل.

لقد كان النجاح الذى حققته رحلة دينون ولجنة جيرار ولجنتا كوستاز وفورييه فى صعيد مصر، دافعاً لأن يقترح أعضاء لجنة العلوم والفنون القيام برحلة علمية أخرى إلى بلاد النوبة وهضبة الحبشة[١٣٧] للتنقيب عن الآثار وزيارة المعابد القديمة التى اعتقدوا أن هذه الجهات تضم عدداً منها يفوق ما يوجد فى الصعيد المصرى، وكان هؤلاء العلماء يعقدون الآمال العريضة على حماية مراد بك لهم أثناء رحلتهم تلك بعد أن عقد كليبر معه معاهدة الصلح المعروفة فى ٥ أبريل ١٨٠٠م (٩ ذو القعدة ١٢١٤ هـ)[١٣٨]، وكان نقض اتفاق العريش من جانب الإنجليز قد أيأس هؤلاء العلماء من العودة إلى بلدهم قريباً، وكان كليبر قد استدعاهم إلى القاهرة من أجل هذا الغرض عقب توقيع الاتفاق المذكور، وبدا أن الحملة سوف تظل باقية فى مصر إلى أجل غير مسمى، مما دفع العلماء إلى التفكير فى القيام بهذه الرحلة، غير أن مقتل كليبر بعد ذلك ما لبث أن عطل قيامها[١٣٩].

فلما تسلم مينو قيادة الحملة عادت فكرة الرحلة إلى الظهور من جديد، لا سيما وأن مينو قد أظهر استعداده لإجابة مطالب العلماء، وأصدر أوامره فعلاً بقيام هذه الرحلة العلمية، ولكن مينو كان كثير التردد ؛ إذ أنه سرعان ما نقض أوامره وظل ثلاثة أشهر بأكملها يصدر الأمر تارة برحيلها، ويلغى هذا الأمر تارة أخرى، حتى أدرك العلماء أنه لا أمل فى الرحيل فتفرقوا، وهكذا حُرِمت المعرفة من مشروع على عظيم النفع والأثر، كان من الممكن أن يكون مأثرة أخرى تضاف إلى المآثر العلمية العديدة التى حققتها الحملة الفرنسية فى مصر، وذلك لأن مينو "لم يكن بالرجل الذى يسعه التفكير فى مثل هذه المشروعات الجليلة أو يستطيع إدراك قيمتها"[١٤٠].

وكما كان صعيد مصر وآثاره مجالاً خصباً لنشاط علماء الحملة الفرنسية، فقد حظيت آثار الوجه البحرى والدلتا بعناية واهتمام هؤلاء العلماء كذلك، فقد رسم جاكوتان Jacotin خريطة

لآثار سقارة ومنف[١٤١]، كما زار جيرار ودوجا آثار هليوبوليس وقام الاثنان بفحص مسلة عين شمس، وقام كل من لانكريه وفيفر بقياس ارتفاع هذه المسلة وأبعادها، ورسم جاكوتان مواقع هذه الآثار وحققها من الناحية الجغرافية[١٤٢].

كذلك قام علماء الحملة الفرنسية بقياس الهرم الأكبر[١٤٣]، واستطاع نوبيه الفلكى أن يكتشف أن كل زاوية من زوايا الهرم الأكبر تتجه إلى جهة من الجهات الأربع الأصلية، ووصف الأهرامات ورسمها[١٤٤]، كذلك أجرى مهندسو الحملة تنقيبات هامة أمام تمثال أبى الهول[١٤٥] ورسمه كل من كونتيه ودوترتر[١٤٦]، كما قاموا بتخليصه من الرمال التى تراكمت فوقه ومن حوله[١٤٧].

وقام ديفرنوا Desvernois بدراسة نقوش بارزة بديعة فى بعض المقابر القريبة من الهرم الأكبر، وكانت تمثل شتى الأعمال الريفية مرسومة بما امتازت به خطوط الفن المصرى القديم من نقاء ودقة ونظام عجيب، وقد علق ديفرنوا على هذه النقوش بقوله: "إن مما يستحق الإعجاب أكثر من كل شيء هو الدقة التامة فى تصوير أصغر التفاصيل... لقد هزت هذه المناظر مشاعرى هزاً قوياً بحيث ما زالت عالقة بذهنى خمسين عاماً "[١٤٨]. كذلك زار شامبى وفوريه وجيوفرواسان هيلير آثار منف، ووضعوا تقريراً مسهباً عن أعمالهم فى هذه المنطقة الأثرية [١٤٩]، وقام فريان Friant برحلة إلى برج العرب، وأمكنه أن يعثر على بعض الآثار فى هذه المنطقة، فقرر مينو إيفاد لجنة من العلماء لزيارة هذه الآثار ضمت كلاً من: لوبير، ولانكريه، وشابرول[١٥٠].

وكان جولوا يجوب أنحاء الريف "ويدرس الآثار "[١٥١] كذلك أعد سان جينيس بحثاً مستفيضاً عن الإسكندرية القديمة[١٥٢]، وكتب دولوميو بحثاً آخر عن ذات الموضوع، كما كتب نورى بحثاً عن عمود بومبى[١٥٣]، أما جيوفروا سان هيلير فقد اهتم بدراسة الحيوانات التى حنطها قدماء المصريين، كما اهتم كذلك بدراسة المومياوات التى عثر عليها فى طيبة وسقارة[١٥٤].

على أن أهم ما عثر عليه رجال الحملة من آثار فى الوجه البحرى كان هو حجر رشيد ونظراً لأهمية هذا الاكتشاف فى تاريخ علم المصريات، ولأنه أحدث ضجة كبرى فى الأوساط العلمية المعنية بالدراسات المصرية القديمة، فقد أفردنا له الصفحات التالية.

حجر رشيد:

فى منتصف شهر يوليو من عام ١٧٩٩م (صفر ١٢١٤ هـ) كان بعض رجال الحملة الفرنسية يقومون بعمل عدة تحصينات فى قلعة سان جوليان بالقرب من المصب الغربى للنيل عند رشيد على الشاطئ الغربى من النهر، وقد أنشئت تلك التحصينات فى موضع القلعة القديمة التى بناها سلاطين المماليك فى العصر المملوكى، والتى ظلت بقاياها تعرف باسم "برج رشيد" وكانت تتم تحت إشراف دوتبول D' Hautpoul الضابط المهندس والضابط بوشار Bouchard بناء على أوامر من

القائد العام بونابرت، وقد تمثلت تلك التحصينات فى بناء قلعة جديدة مكان القلعة القديمة، وعندما بدأ الحفر لإقامة القلعة الجديدة عثروا على بقايا أبنية مصرية قديمة كان السلاطين المماليك قد استخدموها فى بناء قلعتهم السابقة على عادتهم فى ذلك الوقت، ومن بين هذه الخرائب عثروا على حجر من البازلت الأسود شديد الصلابة(١٥٥)، أبعاده: ١٢٠ سنتيمتر، ٩٠ سنتيمتر، ٣٢ سنتيمتر طولاً وعرضاً وسمكاً على التوالى، ولكنه غير منتظم الشكل، فقد كان الجزء العلوى منه مكسوراً وناقصاً(١٥٦).

وبعد انتزاع الحجر من مكانه الأصلى وتنظيفه مما علق به من الطين والتراب، تبين أنه نقش على أحد وجهيه ثلاث مجموعات من النقوش منفصلة بعضها عن البعض الآخر. كانت المجموعة العليا المكسورة الناقصة تتضمن أربعة عشر سطراً [وقد اتضح فيما بعد أنها بالخط الهيروغليفى](١٥٧)، بينما كانت المجموعة الوسطى تتكون من اثنين وثلاثين سطراً [وقد اتضح كذلك فيما بعد أنها خط ديموطيقى]، أما المجموعة الثالثة السفلى فقد كانت بالخط الإغريقى وتتضمن أربعة وخمسين سطراً(١٥٨).

أدرك بوشار ورفاقه بثاقب فكرهم أن هذه النقوش ربما تمثل أهمية كبيرة، ذلك أن النقوش الهيروغليفية المجهولة على الحجر متى كانت ترجمة للنص المكتوب باللغة الإغريقية التى كانت معروفة فى ذلك الوقت ؛ فإن النص كان طويلاً بدرجة تكفى لأن يكون أساساً لدراسة اللغة الهيروغليفية، فكان أن أبرق بوشارد إلى أعضاء لجنة العلوم والفنون بالقاهرة ليعلمهم بنبأ هذا الاكتشاف الذى قام لانكريه بعرضه على زملائه أثناء إحدى اجتماعات لجنة العلوم والفنون فى ١٩ يوليو ١٧٩٩م (١٥ صفر ١٢١٤ هـ) واصفاً تلك النقوش المكتشفة بأنها "قد تكون ذات نفع كبير "(١٥٩).

أحدث هذا الكشف ضجة كبرى بين الأوساط العلمية فى ذلك الوقت، ونشرت صحيفة كوريه دوليجيبت فى عددها السابع والثلاثين بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٧٩٩م (١٤ ربيع الثانى ١٢١٤ هـ) ما نصه: "تم العثور وسط الأعمال التى قام بها دوبتول لتدعيم قلعة رشيد القديمة على الضفة الغربية للنيل... على حجر من الجرانيت الأسود الرائع، حبيباته رفيعة للغاية، وصلب جداً لدى طرقه... توجد على أحد وجهيه فقط المصقول صقلاً ناعماً ثلاثة مخطوطات مختلفة منحوتة فى ثلاث مجموعات من الخطوط المتوازية. المجموعة العليا – الأولى – مكتوبة بحروف هيروغليفية... المجموعة الثانية – الوسطى – مكتوبة بحروف يعتقد أنها سريانية، أما المجموعة الثالثة مكتوبة باليونانية... تمت ترجمة جزء من النص اليونانى بأوامر من الجنرال مينو... ويتيح هذا الحجر فرصة عظيمة لدراسة الحروف الهيروغليفية، بل لعلها تتيح فرصة إيجاد مفتاح لغزها "(١٦٠).

وحيث إن أهمية هذا الاكتشاف قد تأكدت بالكيفية السابقة والتى لم تكن لتخفى على أحد فقد قام الجنرال مينو الذى كان مقيماً فى ذلك الوقت بالإسكندرية بنقل هذا الحجر إلى منزله واعتبره ملكية خاصة له، ولكن بونابرت عندما بلغه نبأ هذا الاكتشاف أمر بإحضار الحجر من الإسكندرية إلى القاهرة، فأحضر إليها عن طريق بولاق، ووضع فى المجمع العلمى المصرى ليكون فى متناول فحص ودراسة المختصين من أعضاء البعثة العلمية التى كانت مصاحبة للحملة، وقام هؤلاء العلماء بفحص الحجر وحاولوا معرفة معانى الكتابات المنقوشة عليه، ولكنهم أخفقوا فى ذلك ولم يصلوا إلى نتيجة حاسمة، وعندئذٍ أمر نابليون بعمل نسخ مقلدة لكل ما هو مكتوب على سطح الحجر من كتابات ونقوش وتوزيع هذه النسخ على علماء أوروبا لدراستها وتحديد معانيها[١٦١].

شرع الرسامون فى رسم الحجر وما عليه من نقوش مصرية بدقة عظيمة، فقضوا فى هذا العمل عدة أسابيع وحاول مارسيل Marcel مدير المطبعة أن يطبع من النقوش الموجودة على الحجر عدة نسخ، ونجح فى ذلك بأن غسل الحجر بمحلول من الملح المخفف، ثم تركه يجف، ثم صب عليه حبر الطباعة ووضع عليه الورق، أما كونتيه فقد استخدم فى ذلك الطريقة المتبعة فى طبع الصور والحروف المحفورة على المعادن، وقد نجحت هذه المحاولة كذلك، وأرسلت نسخ من كل ذلك إلى باريس حيث حملها دوجا إلى المجمع العلمى الفرنسى.[١٦٢]

وبعد انتهاء عمليات النسخ هذه، استعاد الجنرال مينو الحجر مرة أخرى، ونقله إلى منزله، وظل متمسكاً بملكيته له، وبعد أن تطورت الأوضاع فى غير صالح الحملة الفرنسية وأجبر الإنجليز الفرنسيين على الخروج من مصر بصفة نهائية، طالب الإنجليز بتسليم حجر رشيد لهم طبقاً لنصوص المعاهدة التى وقعت بين الطرفين، وبلغ من إصرار الإنجليز على الحصول على هذا الحجر أن اللورد إلجين Elgin سفير بريطانيا فى إسطنبول – وكان واحداً من أكبر قراصنة خطف وتهريب الآثار لصالح بلاده – أرسل سكرتيره الخاص ويدعى وليام هاميلتون William Hamilton إلى مصر خصيصاً لهذا الغرض[١٦٣]، ولكن مينو رفض تسليم الحجر باعتباره ملكاً شخصياً له، على أن الإنجليز ممثلين فى هاميلتون وفى القائد العام الجنرال هتشنسون Hutchinson تمسكوا بوجوب الحصول عليه، وأمام إصرارهم هذا اضطر مينو إلى التخلى عن هذا الحجر على كره منه، وكتب إلى هيتشنسون يقول له: "إنك تريده يا سيدى الجنرال، فقى وسعك أن تأخذه ما دمت أقوانا، ولك أن تنقله متى شئت"[١٦٤] وقد كان لنجاح هاميلتون فى مهمته هذه أثره فى أن كلفه السفير فى العام التالى بالإشراف على انتهاب منحوتات البارثينون[١٦٥] اليونانية المشهورة، ونقلها من أثينا إلى لندن[١٦٦].

قام الجنرال تيرنر Tirner القائد الإنجليزى بمصادرة حجر رشيد من فوق سفينة فرنسية كانت تتأهب للإقلاع به خلسه، ثم نقله من الإسكندرية إلى لندن، وكتب فى تقريره عنه: "غنيمة مجيدة للسلاح البريطانى... لم تنتزع من أيدى شعب أعزل، ولكن أخذت بشرف وطبقاً لقوانين الحرب "[١٦٧] !!!؟، ويبدو أن لكلمة "شرف" هذه عند تيرنر مدلولاً يختلف عن مدلولها المعروف عنها عادة.

وبعد نقله إلى لندن أودع الحجر فى قاعة الجمعية الأثرية الإنجليزية حيث ظل لعدة شهور لقى فيها معاملة كريمة، فقد أجريت عليه دراسات كثيرة تم خلالها تصويره وعمل نسخ حجرية متكررة منه ثم إرسالها إلى علماء المشرقيات فى مختلف بلدان العالم، كما أودعوا نسخاً منه فى كافة جامعات إنجلترا [١٦٨] ثم نقشوا على خلفيته عبارة: " تم الاستيلاء عليه فى مصر بواسطة الجيش البريطانى سنة ١٨٠١ م "[١٦٩]، وقام هتشنسون القائد العام للبحرية البريطانية بإهدائه إلى جورج الثالث George III ملك إنجلترا الذى تنازل عنه بدوره إلى المتحف البريطانى[١٧٠]، فنقل إلى إحدى قاعات العرض بالمتحف كتحفة أثرية جذبت – ولا تزال تجذب – اهتمام العديدين من رواد المتحف.

ظل حجر رشيد متربعا على عرشه فى المتحف البريطاني كإحدى أهم التحف الأثرية التى يمتلكها المتحف، ولم يغادر مكانه إلا مرة واحدة فقط زار خلالها باريس فى عام (١٩٧٢م / ١٣٩٢م) بمناسبة مرور مائة وخمسين عاماً على قيام شامبليون بحل رموز اللغة الهيروغليفية[١٧١]، أما مصر – موطنه الأصلى – فلم تشهد حجر رشيد مرة أخرى منذ أن خرج منها عام ١٨٠١ م وحتى الآن.

لا جدال فى أن الصدفة وحدها هى التى سمحت لرجال الحملة الفرنسية بالعثور على حجر له هذه الدرجة من الأهمية، ولكن الصدفة وحدها لم تكن لتكفى لكى يشعر القائمون بهذا الاكتشاف بالأهمية القصوى لهذا الحجر المكتشف، والذى أعطى للبشرية مفتاح حل لغز اللغة الهيروغليفية التى استغلق فهمها على الأذهان قروناً طويلة، وقد أعطى هذا بطبيعة الحال دفعة عظيمة للدراسات المصرية القديمة، وسجل بداية تلك المرحلة الطويلة التى أخذ يتكامل فيها تدريجياً تاريخ مصر القديم.

لقد كانت نظرة هؤلاء المستكشفين ثاقبة بحق، وتتمتع بقدر كبير من الدقة وبعد النظر فقد كان من الممكن أن يمر عليهم هذا الحجر دون أن يستدعى من جانبهم أدنى انتباه، بداية من الجندى مجهول الاسم الذى استخرجه من الأنقاض ولاحظ النقوش المدونة عليه فقام بعرض أمره على رؤسائه ومروراً ببوشار قائد الموقع، ثم مينو ثم فورييه محرر صحيفة الكوربيه الذى قام بنشر خبر الاكتشاف متفهماً لأهميته القصوى، تماماً كما مر من قبل على سابقيهم الذين

نقلوا هذا الحجر من مكانه الأصلى واستخدموه فى بناء القلعة القديمة دون أن يثير انتباههم، ولكن كلا الفريقين كان من نوع مختلف وبينهما بون بعيد.

وصف مصر:

ترجع مأثرة فكرة نشر جماعى لرسوم وأعمال وملاحظات لجنة العلوم والفنون والمجمع العلمى المصرى إلى الجنرال كليبر الذى كان صاحب الفضل فى تنظيم جهود العلماء بالصورة التى أسفرت عن نجاحهم فى إنجاز السفر الضخم المعروف بـ" وصف مصر ".

كان كليبر قد بعث برسالة إلى المجمع العلمى المصرى فى (٢٢ نوفمبر ١٧٩٩م / ٢٣ جمادى الثانى ١٢١٤ هـ) غداة عودة لجنتى كوستاز وفوربيه من الصعيد، تلاها فوربيه على أعضائه جاء فيها: " إن المرء لا يسعه إلا أن يبدى إعجابه بذلك النشاط العظيم وذلك التساند الذى ظهر بين أعضاء هاتين اللجنتين لتبادل ثمار البحوث العديدة التى قاموا بها، ولا مراء فى أن من دواعى هذا الإعجاب الكبير ذيوع تلك الفكرة التى ترمى إلى جمع كل تلك الآثار الجميلة فى كتاب عظيم واحد... وذلك لأن هذه الفكرة إنما يدل ذيوعها على وطنية العلماء وكرم أخلاقهم، وأما أولئك الفرنسيين الذين زاروا الصعيد قبل تأسيس اللجنتين (لجنتى كوستاز وفوربيه) أو زاروا هذا الإقليم فى أثناء بحوثهم العلمية ودراساتهم الفنية، أو عنوا بهذه الدراسات فى أثناء قيامهم بوظائف أو أعمال أخرى فإن الواجب يقتضى انضمامهم كذلك إلى أعضاء هاتين اللجنتين، لأن الغرض واحد لا يتغير، ألا وهو البحث عن الحقائق لنشر نور العلم والعرفان... وعلى ذلك فإن ما أرجوه هو أن يتم بوجه السرعة اتخاذ ما يكفل من أسباب لتصنيف تلك البحوث المختلفة بتوزيع موادها واختيار من يعهد إليه بتنسيق ثمارها فى كتاب عظيم يجمع بين دفتيه شتاتها "[١٧٢]

وعلى ذلك فقد تقرر فى المجمع العلمى دعوة جميع أعضاء لجنة العلوم والفنون، وأصحاب البحوث والمذكرات العلمية الآخرين، وذلك حتى يمكن التفاهم فى شأن الكتاب المزمع تصنيفه بصورة تتضمن تنسيق هذه الآثار العلمية ونشرها كاملة، كما تقرر كذلك اختيار فوربيه للإشراف على هذا العمل[١٧٣].

على أن هذه الفكرة الطموح قد تعطل تنفيذها بعد أن صادف القائمون عليها عقبتين كؤودتين لم يكن من الممكن التغلب عليهما فى ذلك الوقت، أما العقبة الأولى فقد تمثلت فى ضرورة رجوع بعض العلماء إلى فرنسا مزودين بالمادة العلمية التى سيحتويها الكتاب المنشور تمهيداً للبدء فى إعداده، غير أنه كان من المتعذر على العلماء أن يغادروا مصر بسبب انقطاع المواصلات بين مصر وفرنسا، ومن ثم لم يتمكن هؤلاء العلماء من العودة إلى فرنسا إلا بعد حولين كاملين[١٧٤].

أما العقبة الأخرى فقد تمثلت فى النفقات الضخمة التى سوف يتطلبها نشر عمل كبير كهذا العمل، وكان قد حدث اتفاق بصدد النشر بين أعضاء لجنة العلوم والفنون وبين أحد رجال

الأعمال الفرنسيين ويدعى هاملان Hamelin، ووافق كليبر على هذا الاتفاق، ولكن مينو الذى خلفه فى قيادة الحملة رفض أن يستمر الاتفاق مع هاملان قائماً بدعوى أن بحوث العلماء ملك للجمهورية الفرنسية، وأن من واجب حكومتها أن تضطلع بمهمة النشر، وأن تكافئ المؤلفين على بحوثهم صوناً لكرامتها، فقرر العلماء فيما بينهم أن يتضامن العلماء الذين سوف يضم الكتاب بحوثهم ودراساتهم فى تحمل نفقات النشر بعد الفراغ من إعداده(١٧٥).

وعند توقيع اتفاقية الجلاء عن الإسكندرية بين الفرنسيين والإنجليز حدثت مشكلة أخرى كادت تعصف بالمشروع من أساسه حين أصر الإنجليز على الاستيلاء على الأوراق والرسومات والمجامع العلمية التى كانت بحوزة العلماء، والتى كان من المقرر أن تشكل مادة الكتاب المقترح، مع أن العلماء كانوا يتوقعون أن ينالوا شروطاً مماثلة لما جاء فى اتفاقية الجلاء عن القاهرة التى وقعها بليار، والتى نصت فى مادتها الحادية عشرة على أن: " حكام السياسة وأرباب العلوم والصنايع [يقصد بهم أعضاء لجنة العلوم والفنون] يصحبون ويأخذون معهم جميع الأوراق والكتب ليس التى تخصهم، بل كل ما يرونه نافعاً لهم "(١٧٦)، وتلك " التى شروها من مصر " (١٧٧).

ولكن الإنجليز كانوا أكثر تشدداً عند توقيع اتفاق الجلاء عن الإسكندرية بعد أن رأوا بأعينهم مدى تحرج موقف الفرنسيين فيها، فاعترضوا على منطوق المادة السادسة عشرة من الاتفاقية والتى تقضى بأنه" يحق لأعضاء المجمع العلمى المصرى ولجنة العلوم والفنون أن يأخذوا معهم جميع الأوراق والرسوم والمذكرات ومجاميع التاريخ الطبيعى، وجميع آثار الفنون والعاديات القديمة التى جمعوها من مصر" (١٧٨) وكان من رأى الإنجليز أن " اعضاء المجمع لهم أن يأخذوا معهم جميع الآلات الفنية والعلمية التى جاءوا بها من فرنسا، ولكن المخطوطات العربية والتماثيل وباقى المجاميع التى جمعت للجمهورية الفرنسية تعتبر من الأملاك العامة، ومن ثم تسلم لقواد الحلفاء " (١٧٩).

وقف العلماء موقفاً محموداً فى الدفاع عن ثمرة جهودهم العلمية، فقد عارضوا المطالب الإنجليزية بهذا الصدد، وكتبوا إلى مينو خطاباً شديد اللهجة قالوا فيه: " إن القائد العام الفرنسى إذا كان يحق له أن يبت فى مصير الجيش والمستعمرة، ويتصرف فى مهمات الجيش وعتاده فإنه ولا شك يتجاوز سلطاته إذا اعتقد أن حقه كذلك أن يفصل فى ثمرة جهود العلماء التى هى ملكهم الخاص "(١٨٠).

اقتنع مينو بوجهة نظر العلماء ووعد بأن يطلب من الإنجليز تعديل هذه المادة، ولكنه فشل فى مسعاه، وأصر الإنجليز على التوقيع على شروط التسليم بأكملها بما فيها تلك المادة القاضية بتسليم تلك الأوراق والبحوث العلمية إليهم، وأصر العلماء بدورهم على موقفهم، وهو الأمر الذى أسخط مينو عليهم، فكتب إلى الجنرال هتشنسون يقول: "علمت لتوى أن بعض جامعى

المجموعات يودون أن يشحنوا بذورهم ومعادنهم وفراشاتهم وزواحفهم حيثما اخترت أن تشحن أمتعهم [يقصد إلى لندن وكان العلماء قد هددوا مينو بمرافقة المجموعات إلى لندن إن هو سلمها للإنجليز][١٨١] ولا أعرف ما إذا كانوا يريدون أن يحشوا أنفسهم بها... لكنى أستطيع أن أؤكد لك أنهم إذا راقت لهم الفكرة فلن أمنعهم "[١٨٢].

كانت الفكرة السائدة لدى العلماء أن هاملتون كان هو المسئول عن إصرار هتشنسون على سلب العلماء ثمرة جهودهم لرغبته في الاستيلاء على ما لديهم من مذكرات وبحوث علمية، مما جعل جيوفروا سان هيلير يصيح فيه قائلاً: " كلا، نحن نرفض أن نطيع هذه الأوامر. إن جيشكم لن يدخل الإسكندرية إلا بعد يومين، وهذه مدة كافية ولا شك لأن نتوج جهودنا ببذل هذه التضحية الأخيرة، وعندئذٍ يمكنكم أن تفعلوا بأشخاصنا كما تشاءون. كلا، إنى أكرر القول بالرفض، ولن يقول أحد بعد ذلك إننا سلمنا بهذه التضحية عن طيب خاطر، فنحن سوف نحرق بأنفسنا ما معنا كنوز، إنكم تنشدون الشهرة والمجد، إذن فعليكم أن تتدبروا ما سوف يسجله التاريخ من ذكريات عندما يقول إنكم قد أحرقتم مكتبة أخرى بالإسكندرية "[١٨٣].

ويخيل إلينا أن هاميلتون لم يكن مسئولاً عن هذا الموقف المتشدد الذى سلكه هتشنسون تجاه العلماء أثناء مفاوضاته مع الجانب الفرنسى بقصد رجوع الحملة إلى فرنسا، ذلك أن هاميلتون لم يكن مهتماً إلا بالحصول على الآثار المصرية التى جمعتها الحملة أثناء إقامتها فى مصر، وهو الغرض الأصلى من المهمة التى كلفها بها سيده السفير لورد إلجين، بل ربما لم يكن على علم – وهو فى طريقه إلى مصر – بوجود مثل تلك المجموعات العلمية لدى العلماء فقد كانت الآثار هى كل ما كان يسعى للحصول عليه إرضاءً لسيده الذى كان شغوفاً بجمعها ومولعاً بالتجارة فيها، تلك التجارة التى بدت خلال هذه الفترة وكأنها هى العمل الأساسى للغالبية العظمى من الدبلوماسيين الأجانب العاملين فى مختلف الولايات التابعة للدولة العثمانية بل وفى الدولة ذاتها، وأغلب الظن أن هتشنسون كذلك لم تكن لديه أية اهتمامات علمية أو معرفية، وإنما هى رغبة المنتصر دائماً فى قهر وإذلال المغلوب، وتحقيق أكبر قدر من المكاسب التى يمكن الحصول عليها منه، وتجريده من كل ما يمكن أن يمثل لديه قيمة مادية أو معنوية، وكأنه لزاماً على المغلوب أن يدفع تكاليف النصر الذى أحرزه عليه غريمه، وهو نصر لم يتحقق إلا بعد أن بذل هذا الأخير فى سبيله كل مرتخص وغالٍ، ولم يكن الفرنسيون فى ذلك أفضل حالاً من الإنجليز، فقد غزا الفرنسيون إيطاليا قبل مجيئهم مصر، وساموا أهلها سوء العذاب، ونقلوا منها ما احتوت عليه خزائنها ودور تحفها من كنوز ونفائس، وتلك ظاهرة ربما كان علماء النفس أحرى ببحثها من المؤرخين.

على أية حال فإن هاملتون — وقد شعر بالشك يختلج صدور العلماء الفرنسيين تجاه تصرفاته — قد أكد للعلماء صدق نياته فى الوساطة لهم لدى هتشنسون لإنهاء مشكلتهم، وقد أفلحت وساطته بالفعل، فضلاً عن أن هتشنسون لم يكن بالرجل الذى يرضى أن يوصم بتهمه العداء للعلم فى زمن كانت فيه كل من الدولتين الكبيرتين تدعى لنفسها أنها حاملة لواء الحضارة والمدنية والتقدم، فوافق هتشنسون على أن يترك للعلماء ثمرة جهودهم، وفى (٢٧ سبتمبر ١٨٠١ م / ١٩ جماد الأول ١٢١٦ هـ) غادر أعضاء لجنة العلوم والفنون مصر إلى فرنسا ومعهم مذكراتهم وبحوثهم ومجموعاته العلمية التى اعتمدوا عليها فى إصدار كتاب " وصف مصر ".

بعد العودة إلى فرنسا لقى مشروع وضع كتاب شامل يجمع بحوث العلماء تأييداً وتشجيعاً من نابليون بونابرت، وكان قد أصبح قنصلاً أول، وفى (٦ فبراير ١٨٠٢ م / ٣ شوال ١٢١٦ هـ) صدر قرار بأن تقوم الحكومة بنشر الكتاب المزمع تصنيفه على نفقة الخزانة العامة، كما منح العاملون فى تحريره وإعداده رواتب ثابتة[١٨٤]، وعهد إلى لجنة مؤلفة من ثمانية أشخاص انتخبهم العلماء للإشراف على تبويب الكتاب وإنجاز العمل وتقدير نفقاته وجمع مواده وإخراجه، وأعضاء هذه اللجنة هم: برتوليه، ومونج، وكونتيه، وكوستاز، وديجنيت، وفورييه، وجيرار، ولانكريه، وانضم إليهم خلال العمل جومار وجولوا بعد وفاة لانكريه وكونتيه، ثم انضم إليهم ديفلييه ودوليل [١٨٥].

صدر المجلد الأول من " وصف مصر " فى عام ١٨٠٩ م (١٢٢٤ هـ) بعنوان رئيسى هو: " وصف مصر " تحته عنوان آخر فرعى هو: " مجموعة الملاحظات والأبحاث التى أجريت فى مصر أثناء حملة الجيش الفرنسى"[١٨٦]، وقد كتب على غلاف هذا المجلد وكذلك غلاف المجلد التالى له أنه قد طبع بأمر صاحب الجلالة الإمبراطور نابليون الأكبر، ثم توالى ظهور مجلدات الكتاب الأخرى حتى صدر المجلد التاسع والأخير منه عام ١٨٢٢ م (١٢٣٧ هـ) ولما كانت بقية المجلدات التسع بعد الثانى قد ظهرت بعد سقوط نابليون فقد كتب على غلافها أنها قد طبعت بأمر الحكومة[١٨٧].

وهذه المجلدات التسع المخصصة للدراسات موزعة على النحو التالى:

* مجلدان لدراسة التاريخ الطبيعى لمصر.

* أربعة مجلدات لدراسة العصور القديمة: اثنان منها للدراسات، واثنان آخران لوصف العصور القديمة.

* ثلاثة مجلدات لدراسة الدولة الحديثة أو الحالة الحديثة لمصر والتى تبدأ تقريباً منذ الفتح الإسلامى وحتى مجئ الحملة الفرنسية.

وبالإضافة إلى هذه المجلدات المخصصة للنصوص كان هناك أحد عشر مجلداً للوحات والأطلس الجغرافى [١٨٨].

وقبل الانتهاء من هذه الطبعة الأولى كان قد بدئ فى طبع الكتاب طبعة ثانية خلال الفترة من عام (١٨٢١ م / ١٢٣٦ هـ) إلى عام (١٨٢٩ م / ١٢٤٤ هـ) وهى الطبعة المعروفة باسم طبعة بانكوك Panchouche، وقد خرجت هذه الطبعة الثانية فى سبعة وثلاثين مجلداً: ستة وعشرين منها تحوى النصوص، وأحد عشر مجلداً تحوى الرسوم والخرائط [١٨٩] وهذه الأخيرة هى نفسها المجلدات التى صدرت مع الطبعة الأولى.

وجدير بالذكر أن محتويات مجلدات هذه الطبعة ذات الستة وعشرين مجلداً من النصوص هى نفسها تقريباً[١٩٠] محتويات الطبعة الأولى ذات المجلدات التسعة، ولكنها وزعت على مجلدات أصغر حجماً بقصد تقديم " تسهيلات طيبة للكثيرين من ذوى القدرة المحدودة [بغية] انتشار هذا المؤلف ورواجه فى كل أوروبا "[١٩١].

لقد أحدث ظهور كتاب " وصف مصر " دوياً هائلاً فى المحافل العلمية بأوروبا، فقد سلط الأضواء على مصر صاحبة أقدم الحضارات وأكثرها تقدماً وازدهاراً، وجعلها منذ ذلك الحين قبلة الرحالة والباحثين والمنقبين، والكتاب أشبه ما يكون بدائرة معارف حقيقية لمصر القديمة والحديثة إلى انتهاء عهد الحملة الفرنسية، وهو يعتبر " أعظم كتاب كُرِّس لدراسة شعب من الشعوب " [١٩٢] مما جعل الفرنسيين يوجهون اللوم إلى بونابرت لأنه لم يهتم بإخراج كتاب مماثل عن فرنسا ذاتها: " إن فرنسا لتستحق – دون جدال – أن تكون موضوعاً لوصف يتم بنفس هذا النسق " إذ أنه " ليس ثمة بلد يحوز وصفاً بهذه الدرجة من التمام والكمال فى كل مناطقه "[١٩٣].

لم تكن مصر القديمة وآثارها غائبة عن " وصف مصر " بل لم يتأخر ظهورها فيه كثيراً، فهى تبدأ فى الظهور منذ السطر الثالث من المقدمة التى كتبها فورييه للوصف إذ هى: " موطن الفنون، وهى التى ما فتئت تحتفظ لهذه الفنون بصروح لا تحصى ولا تزال قائمة حتى اليوم أهم معابدها، وكذا القصور التى سكنها ملوكها[١٩٤]، على الرغم من أن أحدث هذه الصروح قد شيد قبل حرب طروادة " [١٩٥] بل إنها ظهرت قبل ذلك، فقد حرص دينون الذى أسندوا إليه رسم صورة غلاف الكتاب فى طبعته الأولى على إبراز عظمة مصر القديمة فضم هذا الرسم مصوراً للمعابد والأهرام وأبى الهول ومسلة كليوباترا وعمود السوارى ورسم فلك البروج بمعبد دندرة وبردية وتاج وأحد تماثيل الكباش بطيبة ومناظر من مقابر وادى الملوك وحتى حجر رشيد دفعة واحدة [١٩٦].

اشتمل كتاب " وصف مصر " على مائة وستة وعشرين بحثاً متنوعاً عن مختلف نواحى الحياة فى مصر، وبعض هذه الأبحاث طويل، وبعضها متوسط الطول، وبعضها الآخر قصير لا يتجاوز عدة صفحات قلائل، ولكن عدد هذه الأبحاث الأخيرة طفيف، ومن هذا العدد الإجمالى يوجد ثلاثون بحثاً تتعلق بمصر القديمة وآثارها، وهو ما جرى العرف على تسميته منذ ذلك الوقت بآركيولوجيا العصور القديمة [١٩٧]، ويعنى ذلك أن الدراسات الخاصة بمصر القديمة تمثل نحو

٢٣,٨ % من عدد الدراسات التى تضمنها الكتاب، أى أنها تشغل أقل قليلاً من ربع مباحث " وصف مصر ".

أما عن الرسومات واللوحات فقد اشتمل " وصف مصر " على ثمانمائة وأربع وتسعين لوحة[١٩٨]. بعضها أحادى الموضوع، وبعضها الآخر يشتمل على أكثر من رسم ما بين صغير وكبير بحيث وصل عدد هذه الرسوم الكبيرة والصغيرة إلى ما يقرب من ثلاثة آلاف رسم[١٩٩]، بعضها ملون وأكثرها غير ملون، وقد تطلب تنفيذ هذه الصور والرسومات واللوحات إلى الاستعانة بنخبة ممتازة من الرسامين والطباعين وما يقرب من أربعمائة حفار[٢٠٠]. ومن بين هذه اللوحات الثمانمائة والأربع وتسعين توجد أربعمائة وتسع عشرة لوحة تتناول الآثار الفرعونية، وهى تشكل أهم مجموعة رسومات نشرت حتى الآن دفعة واحدة حول هذا الموضوع[٢٠١]، وهذا يعنى أن اللوحات الخاصة بالآثار المصرية فى " وصف مصر " تشكل ٤٦,٨ % من مجموع اللوحات أى أقل قليلاً من النصف.

فإذا نظرنا إلى الدراسات واللوحات معاً يمكننا القول بأن مصر القديمة وآثارها تشكل ما نسبته ٣٥,٣ % من كتاب " وصف مصر " وهو ما يزيد على ثلث الكتاب مما يعنى أن حضور الآثار المصرية القديمة كان قوياً وفعالاً فى " وصف مصر ".

حرص فوريه فى مقدمة الكتاب على أن يوضح للقارئ المنهج الذى سار عليه زملاؤه من العلماء فى دراستهم ووصفهم للآثار المصرية القديمة مؤكداً أن الناس سوف يجدون فى هذا الكتاب " لوحة أمينة للآثار المصرية، وسيجد الناس [كذلك] فى متناول أيديهم أعظم ما أنتجته عبقرية الفنون وأكثرها تماماً "[٢٠٢] فمن ناحية الصروح والمعابد بين فوريه أن " هذا المؤلف سوف يقدم وصفاً دقيقاً لها، لقد تعرفنا على الموقع الجغرافى لكل مبنى، وبيناه على الخريطة ثم أقمنا بعد ذلك الخرائط الطبوغرافية التى تعرفنا بالمواقع الخاصة بمنشآت نفس المدينة، أو بموقعها بالنسبة للنيل أو للجبال المجاورة، وقد ضاعفنا من المناظر المرسومة لهذه الخرائب الجليلة، أما الفنانون الذين ندين لهم بهذه الرسوم فقد أخذتهم روعة الموضوعات وما يشع منها من جلال هو جدير بها... لم يلتزموا إلا بحقيقة النقل والتقليد بغية أن ينقلوا بإخلاص وأمانة نفس الأثر الذى أحدثه فيهم رؤية مصر، وليس هناك بين كل منجزات البشر على الإطلاق ما قدم لعبقرية موضوعاً أكثر سمواً ورفعة، وقد قام هؤلاء عدة مرات وبالعناية البالغة الدقة بقياس أطوال المبانى وأطوال الأجزاء الرئيسية أو الإضافية التى يتكون منها، وقد رسمت لكل هذه المبانى تصميمات وواجهات وقطوعات أخذت من جوانب عدة ومن منظورات خاصة، ولقد حققت الرسوم والدراسات التى تضم نتائج عمليات القياس هذه كل ما نطمح إليه لدراسة العمارة المصرية، ونستطيع نحن أن نستخدمها لإنشاء مبانٍ تشبه تلك التى وصفناها، ولابد لنا أن نلاحظ

أن هذا العمل من جانبنا لم يكن قاصراً على بعض الأطلال المنعزلة التى أفلتت من فعل الزمن، وإنما اشتمل على المبانى الرئيسية لأمة متنورة تدين لها أغلبية الأمم الأخرى بنظمها ومؤسساتها... وهكذا أمكننا اليوم أن نقدم لوحة لعمارة المصريين واثقين بأننا قد ضمنَّاها أجمل منشآتهم "(٢٠٣).

أما بالنسبة للنقوش فقد شرح فوريبه طريقة العلماء فى دراساتها ورسمها بقوله: " أكببنا على نقل وتقليد دقيقين لأعمال النحت والحفر التى تزدان بها هذه الصروح، أما الرسوم البارزة فتمثل أشياء بالغة التنوع، كما أنها تلقى أضواءً جديدة على علوم العصور القديمة... وقد حرصنا عند رسم عدد كبير من هذه المبانى على أن ننقل بدقة كافة الرسوم والحروف الهيروغليفية، ولم نحتفظ لها بأشكالها المفردة فحسب، بل والنظام والوضع الخاص بإشاراتها كذلك، وقد جمعنا الكتابات والنقوش القديمة التى تهم العلوم والتاريخ، وقلدنا بعناية الألوان التى لا تزال تحكى العديد من المبانى والتى تبدو وكأنها لم تفقد شيئاً من بريقها الأول "(٢٠٤).

وقد أولى علماء الحملة اهتماماً خاصاً بمقابر وادى الملوك، والكهوف الجنائزية والأهرامات التى قاموا بتحديد موقعها الجغرافى، واتجاهات جوانبها بالنسبة لخط الزوال، وكذلك الأبعاد الخارجية وأبعاد كل الغرف التى أمكنهم أن يتوغلوا إليها(٢٠٥).

كذلك حرص علماء الحملة الفرنسية على أن يلحقوا بالخرائط الطبوغرافية وبالأشكال المرسومة وباللوحات المعمارية وبالرسوم البارزة وصفاً جمعوا فيه كل الملاحظات التى لا يستطيع الرسم أن ينقلها، وتهدف هذه الأوصاف إلى التعريف بالحالة الراهنة للمبانى والتدهور الذى حدث فيها بفعل الزمن، وكذلك نوع المواد التى استخدمت فى بنائها، وأساليب البناء والألوان وغير ذلك (٢٠٦).

أما الذين قاموا بدراسة الآثار المصرية ووصفها فى كتاب " وصف مصر " فكانوا: جومار ولانكريه وديبوا – إيميه وشابرول وسان جينيس وجولوا وديفلييه وروزيير وكارستى Caristie وكوردييه Cordier ونورى وكوستاز.

وصف جومار وحده آثار القاهرة ومنف والأشمونين وأنتينوى وأبيدوس وطيبة(٢٠٧) وأرمنت(٢٠٨) وإدفو(٢٠٩) وأسوان(٢١٠) وجزيرة إلفنتين(٢١١)، وشارك مع شابرول فى وصف آثار كوم امبو(٢١٢)، كما شارك مع كارستى فى وصف آثار الفيوم(٢١٣). أما لانكريه فقد وصف آثار جزيرة فيلة(٢١٤)، كذلك وصف ديفلييه وجولوا آثار إسنا (٢١٥) وطيبة (٢١٦)، وانفرد ديفلييه بوصف الآثار فى برزخ السويس(٢١٧)، أما سان جينيس فقد وصف أنقاض الكاب(٢١٨)، بينما كتب كوستاز دراسة صغيرة عن مكان قرية طود القديمة(٢١٩).

أما عن تاريخ مصر القديم وجغرافيتها وعادات المصريين القدماء وعلومهم وفنونهم وصناعاتهم وما إلى ذلك، فقد كتب جيرار مذكرة عن مقياس النيل فى جزيرة إلفينتين، وكتب

كوستاز عن الزراعة لدى قدماء المصريين وكتب كذلك عن فنونهم وعاداتهم ودياناتهم وكتب جومار عن بحيرة قارون وعن معارف قدماء المصريين فى الفلك والرياضيات، وعن النقوش القديمة عموماً والهيروغليفية خصوصاً، وعن سكان مصر فى العصور القديمة، وعن الأهرامات، وكتب روزيير عن جغرافية شواطئ البحر الأحمر القديمة، وعن تجارة المصريين القدماء، وعن بعض الآثار التى وجدت فى منطقة برزخ السويس، وبحث ريج Raig موضوع بروج الشمس عند قدماء المصريين، وتحدث لانكريه عن الفرع الكانوبى للنيل، وتناول جولوا وديفلييه موضوع بروج الشمس، وتكلم فورييه عن الحكومة عند قدماء المصريين، وكذلك عن العلوم عندهم، وعن الآثار الفلكية فى مصر، ووضع بوديه Boudet مذكرة تاريخية عن صناعة الزجاج، وكتب كوتيل عن أهرام الجيزة، وتحدث ديبوا - إيميه عن فروع النيل القديمة ومصباتها[٢٢٠]، وعن الإسرائيليين وخروجهم من مصر [٢٢١]، وتناول فيلوتو الموسيقى وآلاتها عند قدماء المصريين[٢٢٢].

وأما الذين رسموا الآثار المصرية القديمة فكانوا: بلزاك وسيسل وشابرول وكورابوف وديفلييه ودوترتر وجيرار وجولوا وجومار ولانكريه وفورييه ولوجنتيل Le Gentil ولينوار Lenoir ولوبير وريدوتيه وروزيير وسان جينيس وفيار وكوتيل ودوليل وبروتان Protain وكاريستى وكاستيه وكونتيه وديبوا - إيميه وفاى Faye وفيفر Févre وجاكوتان وجراتيان لوبير Gratien [وهو أخو لوبير المذكور قبلاً] ومارتان Martin[٢٢٣]. وقد كان كل من جولوا وديفلييه صاحبى الفضل الأكبر فى رسم أكبر عدد من اللوحات، وكان تفوقهما فى ذلك كاسحاً بحيث لا يقارن، يليهما فى المرتبة الثانية من حيث عدد اللوحات المرسومة جومار وشابرول ودوترتر ولوبير، ثم سيسل وريدوتيه ولانكريه، فى حين أن مساهمة أفراد آخرين مثل كوستاز وفورييه كانت محدودة [٢٢٤].

وقد امتازت بعض هذه اللوحات بالدقة المفرطة، فقد بلغت أبعادها أحياناً مائة وخمسة وثلاثين سنتيمتراً طولاً، وسبعين سنتيمتراً عرضاً، كما هناك حجم غير عادى بلغت مقاساته مائة وثلاثة عشر سنتيمتراً وواحداً وثمانين سنتيمتراً طولاً وعرضاً[٢٢٥]، بحيث اقتضاهم الأمر أن ينشئوا مكابس ضخمة لم تكن مستخدمة من قبل، وذلك أن حجم الآثار المصرية التى التزم العلماء بنقلها جميعاً بنفس النسبة (نسبة حجم الرسم إلى الأصل) كان يتطلب من الورق المخصص لطبع اللوحات أحجاماً غير عادية، وقد قام العلماء بجهود ناجحة لتطوير هذا الفرع من فروع الصناعة الفرنسية[٢٢٦]، ومن الطريف أن العلماء قد اضطروا إلى البحث عن أسماء جديدة لهذه الأحجام المستحدثة غير العادية من الورق والتى لم تكن معروفة من قبل، ويفخر القائمون على طبع " وصف مصر " بأن " مصانع أوروبا لم تضع حتى اليوم [وقت طبع الكتاب] أوراقاً بهذا الحجم أو على هذه الدرجة من الجمال "[٢٢٧] فهل رأيت كتاباً يسهم طبعه فى تطوير الصناعة عند أمة من الأمم ؟ ولكن الأمر لم يقتصر على صناعة الورق، فقد " اصطنعت -

كذلك – وسائل ثمينة لتطوير فن النحت أسرعت بتقدمه كما أثرى فن الطباعة بطرق مستحدثة طورته"[٢٢٨].

بلغت دقة هذه اللوحات فى إبراز أدق التفاصيل حداً جعل نابليون بونابرت يحجم عن نشر خريطة مصر الكبيرة التى رسمها ثلاثة وعشرون رساماً بمقياس رسم ١ / ١٠٠,٠٠٠ لأسباب أمنية[٢٢٩]، وفيما يتعلق برسوم الآثار فإن عين القارئ تستطيع – كما يقول جان مارى كاريه – أن: " تحصى فى الرسومات عدد الأحجار، وأن تتبين المواد والأنماط والتقنيات المستخدمة فى البناء" بل ويمكن فى بعض الأحيان ملاحظة: " أن المهندس لم يتقن عمل استدارة القبة أو أنه أخطأ قليلاً فى الحجم أو فى القياس"[٢٣٠] كما كانوا يقومون أحياناً برسم بعض الأشخاص بجوار الأعمدة كمقياس رسم جيد يستطيع القارئ من خلاله الحكم على الأبعاد الضخمة للأثر[٢٣١].

لم يكن " وصف مصر " وصفاً فقط، بل كان وصفاً وتسجيلاً وتفسيراً وتحليلاً ودراسة، إذ لم يقتصر الأمر على مجرد الرسم والقياس، بل حاول العلماء قدر إمكانهم أن يفسروا كثيراً من الظواهر المتعلقة بتلك الآثار، كما بذلوا جهوداً كبيرة فى فهم وتحليل كافة العناصر المكونة للأثر والتعرف على وظيفة كل عنصر فيها ومعرفة خصائصه المميزة له، فهم يفسرون انخفاض الصروح والمعابد المصرية عن المستوى العام لمنسوب أراضى وادى النيل ومن ثم انغمارها تحت الرمال بالارتفاع المستمر لأراضى الوادى سنوياً نتيجة الترسيبات المتراكمة التى خلفتها وراءها الفيضانات السنوية المتكررة لنهر النيل[٢٣٢]. ويلاحظون الدور الذى تلعبه الرطوبة الناتجة من ارتشاح المياه فى إتلاف وهدم الكثير من الآثار المصرية، ويضربون لذلك مثلاً بتحطم أحد التماثيل الهائلة بسبب هذه الظاهرة[٢٣٣]، وهم كذلك يدرسون أثر تلك الظاهرة على قاعة الأعمدة بمعبد الكرنك مؤكدين أنه: " ما من عمود ضخم تضمه القاعة إلا وتعرض لتداعيات وأضرار جسيمة... وهو ما يمكن أن نرجعه إلى قلة صلابة الأرض بسبب ارتشاح المياه الناجمة عن فيضان النيل... حيث استسلمت القاعة لهذا النوع المؤثر من التدمير " [٢٣٤] وهم يتوقعون ألا تصمد تلك الأعمدة طويلاً بسبب سوء حالتها، وقد تحققت نبوءتهم هذه بعد قرن من الزمان حيث سقطت بعض أعمدة تلك القاعة فى شهر أكتوبر من عام ى(١٨٩٩ م / جمادى الثانى ١٣١٧ هـ)[٢٣٥]. كما يرجحون أن يكون خراب البوابة الضخمة لمعبد الكرنك راجعاً إلى ضعف البناء عن أن يكون ذلك راجعاً لكارثة طبيعية كزلزال مثلاً[٢٣٦]، ثم يلاحظون – أخيراً – أن هذا المعبد – معبد الكرنك -: " قد بنى بأنقاض آثار أخرى أكثر قدماً منه "[٢٣٧].

ومما يذكر لعلماء الحملة – كذلك – ما كان بينهم من تعاون محمود سعياً إلى الوصول إلى بعض الأهداف الكبيرة التى يتطلب إنجازها وتحقيقها تضامناً من علماء ذوى تخصصات مختلفة، كتسجيل تخطيط هندسى عام لمواقع الآثار الكبرى ولا سيما تلك التى تعرضت لخراب جسيم

متيحين لنا بذلك الوسيلة الوحيدة لمعرفة الخصائص العامة التى كانت عليها تلك المواقع قبل خرابها[٢٣٨]، كما يذكر لهم أيضاً ما بذلوه من جهد فى إعادة تركيب واستحضار الصورة الأصلية للعديد من العمائر التى تهدمت أجزاء منها وذلك بقياس الأجزاء المتهدمة على الأجزاء السليمة الباقية، وقد حققوا فى ذلك نتائج باهرة[٢٣٩]، كما يذكر لهم كذلك نجاحهم فى التوصل إلى معرفة الموقع الصحيح لبعض المدن المصرية القديمة المندثرة[٢٤٠].

على أن ذلك لم يمنع من وقوع العلماء فى بعض الأخطاء التاريخية، من نحو ما قرره جولوا وديفلييه من أنه: " ليس ثمة شك فى أن صرح الكرنك العظيم لم يكن إلا قصراً " [٢٤١] ومن نحو ما اعتقده دينون من قدم معبد دندرة مع أن المعبد قد شيد بأخره على عهد البطالمة[٢٤٢]. وكذلك من نحو ماظنه مهندسو الحملة خطأ من أن الخرائب القديمة الواقعة بين بحيرة التمساح والبحيرات المرة هى خرائب السرابيوم، وقد ظل اسم السرابيوم يطلق على هذا المكان حتى الآن على الرغم من اكتشاف مكان السرابيوم [٢٤٣] الحقيقى فى منتصف القرن التاسع عشر على ما سيأتى تفصيله بعد. وعلى أية حال فإنه لابد من أن نلتمس العذر للعلماء فى ذلك؛ إذ لم تكن المعالم الأساسية لتاريخ مصر القديم قد اتضحت بعد، كما كان الجهل باللغة الهيروغليفية يقف حائلاً دون استنطاق تلك الآثار، وإكراهها على أن تبوح بمكنونها وتفصح عن أسرارها، ولا يجب أن يغيب عن أذهاننا تلك الظروف المرهقة وغير المواتية التى كان ينبغى على علماء الحملة أن يعملوا فى ظلها، وكذلك الصعوبات التى كان يتعين عليهم أن يجابهوها، فقد كانوا يضطرون إلى العمل أحياناً فى ظل العمليات العسكرية العنيفة التى كانت تدور رحاها بين القوات الفرنسية من جهة والقوات العثمانية والمماليك والثوار من جهة أخرى وكثيراً ما أصيب هؤلاء بجراح خطيرة، كما لقى بعضهم مصرعه بسبب هذه العمليات العسكرية، ولا ننسى – كذلك – تفشى الأوبئة والأمراض والطواعين بين قوات الحملة بسبب الظروف القاسية التى واجهتها، واختلاف أحوال المناخ فى مصر عنها فى وطنهم الأصلى فرنسا، وبسبب هذين العاملين لقى ثلاثون من العلماء المرافقين للحملة مصرعهم على اختلاف تخصصاتهم، وذلك عدا ثلاثة ماتوا فى الطريق أثناء العودة إلى فرنسا[٢٤٤].

ومن الصعوبات التى واجهت الحملة أيضاً تلف جزء كبير من آلاتهم وأدواتهم العلمية فى أثناء العبور إلى مصر، وكذلك بسبب الثورات التى قامت فى القاهرة، فقد غرقت السفينة لاباتريوت La patriot التى كانت تحمل جزءاً كبيراً من هذه الأدوات[٢٤٥]، كما قام الثوار أثناء ثورة القاهرة الأولى فى ٢١ أكتوبر ١٧٩٨ م (١١ جمادى الأولى ١٢١٣ هـ) بالهجوم على منزل الجنرال كفاريللى مهندس القلاع والتحصينات وأحد أعضاء المجمع العلمى المصرى وأتلفوا ما كان بها من آلات علمية " وكان بتلك الدار كثير من آلات الصنائع والنظارات الغريبة والآلات الفلكية والهندسية

والعلوم الرياضية وغير ذلك مما هو معدوم النظير، كل آلة لا قيمة لها إلا عند من يعرف صنعتها ومنفعتها، فبدَّد ذلك العامة وكسروه قطعاً، وصعب ذلك على الفرنسيين جداً، وقاموا مدة طويلة يفحصون عن تلك الآلات ويجعلون لمن يأتيهم بها عظيم الجعالات " (٢٤٦).

ونظراً لانقطاع كل صلة بين مصر وفرنسا بعد انتصار الإنجليز فى موقعة " أبو قير " البحرية فى (أول أغسطس ١٧٩٨م / ١٨ صفر ١٢١٣ هـ) فقد أصبح كل اعتماد العلماء على مهارة كونتيه زميلهم المخترع الذى استطاع بفضل مهارته الفنية أن يصنع عدداً من الآلات والأدوات التى استعان بها العلماء فى بحوثهم (٢٤٧).

كذلك واجه العلماء صعوبات جمة من جانب الأهالى الذين كانوا يسيئون الظن بهم ولا يفرقون بينهم وبين سائر قوات الحملة، فظلت الشكوك تساورهم من ناحية هؤلاء العلماء الذين لقوا بسبب ذلك عنتاً ومشقة فى بحوثهم، وقد رأينا كيف كان العلماء أعضاء اللجان المختلفة الذين ذهبوا إلى الصعيد لدراسة الآثار ونسخ نقوشها، لا يستطيعون الخروج لزيارة تلك الآثار إلا فى حماية وحراسة قوة تصحبهم من القوات التى توجهت إلى الصعيد لإخضاعه والسيطرة عليه، ولطالما شكا هؤلاء العلماء من عدم تعاون السكان معهم: " كانوا قد أنذروا بوجودنا، ويرفضون الإجابة على أسئلتنا " (٢٤٨) حتى كانوا يمتنعون عن مجرد إرشاد العلماء إلى مواقع الآثار القديمة التى قد تكون بعيدة ومتطرفة، وكثيراً ما كانت تلجئهم تهديدات الأهالى وتحذيراتهم إلى ترك مواقع الآثار قبل الفراغ من دراستها دراسة متأنية، فلا يستطيعون أن يكونوا عنها سوى " أفكار مشوشة"(٢٤٩) وفى بعض الأحيان كان الأهالى يمنعون العلماء من دخول الصروح الأثرية القديمة المحاطة بمساكن حديثة، بل كانوا يحظرون عليهم مجرد الاقتراب منها رغم المحاولات العديدة التى كان العلماء يبذلونها من أجل طمأنة الأهالى وكسب مودتهم(٢٥٠)، حتى ليؤكد جولوا وديفلييه أثناء فحصهما لمعبد الأقصر: " لاينظر سكان هذه المنطقة أبداً إلى أعمالنا إلا بشئ من الخوف، إلا أنه بفضل المثابرة توصلنا إلى قياس كل الأجزاء حتى نضع التصميم الهندسى لها "(٢٥١).

كذلك كانت درجات الحرارة المرتفعة سبباً فى زيادة مصاعب علماء الحملة، ولاسيما أولئك الذين ألجأتهم الظروف للعمل فى صعيد مصر حيث مواقع الآثار القديمة، وقد كانت هذه الحرارة المرتفعة موضع شكاية العلماء " علينا أن نستشعر زيادة الحرارة التى نسخهما فى ظل مناخ مصر العليا القامى، ففى مدار الصيف يصعد ميزان الحرارة الموضوع على سطح الأرض حتى ٤٥ درجة، وسيكون ضرباً من الجرأة وضع القدم على الأرض الحارقة، ولن يكون لمس حصاة ملقاة فى حرارة أشعة الشمس بلا ألم، وأحياناً تكون الحرارة شديدة جداً إلى درجة أننا نسمع الحيوانات التى أضناها التعب تطلق أنيناً وتسرع إلى النهر لتغطس فيه بسرعة ولهفة " ومع ذلك يؤكد جولوا وديفلييه أنه " لم يكن هناك إلا النشاط الفرنسى الذى يمكن أن يواجه هذا المناخ الحارق... ولهذا

فقد كان أهل البلد يتعجبون عندما يروننا نتجول فى السهل ونعيد ملاحظاتنا وأبعادنا على مدى ساعات اليوم"(٢٥٢).

ولنتخيل سوياً كيف كان يعمل جومار فى ظل هذه الظروف المرهقة وهو يستكشف معبد إدفو المغطى بالرديم: " دخلت من فتحة إضاءة على السطح تسمح بمرور جسم الإنسان وفى فمى شمعة وبيدى مقياس، فوجدت نفسى فى قاعة مليئة بالخفافيش، ارتفاعها لا يزيد على المتر ونصف المتر... ومن فتحة أخرى تسللت إلى القاعة الثانية... وحيث كانت جميع أبواب الاتصال مسدودة فلم يكن من الممكن زيارة القاعات إلا قاعة تلو قاعة عن طريق الدخول من فتحات الإضاءة... وجدت الأرض مرتفعة... ولم يكن هناك نور فتوجب على أن أزحف على بطنى فى هذا الجزء من الرواق على ضوء شمعة، ولم أتمكن من رسم هذا النطاق الطويل من الصور إلا بعد مشقة بالغة " (٢٥٣) ويروى جومار كيف تم إنزاله فى حفرة ضيقة يبلغ عمقها من ستة إلى سبعة أمتار تم حفرها حول أحد الأعمدة المردومة بالأنقاض وهو معلق فى حبل ومعه قلم ومسطرة ومشعل، ويقوم برسم وقياس جميع أجزاء محيط العمود والتى تمتد إلى مسافة ستة أمتار ونصف(٢٥٤) فى مثل هذا الجو الخانق والقيظ المستعر.

كان علماء الحملة الفرنسية يواجهون أحياناً خطراً حقيقياً – من دون مبالغة – أثناء فحصهم ودراستهم للآثار المصرية، فقد كان يتحتم عليهم أن يدخلوا فى بعض الأحيان كهوفاً ومقابر ومغارات كانت تستخدم كمقالع للأحجار فى الأزمنة القديمة على ضوء مصباح ضعيف، وكان بعض هذه المغارات يمتد إلى مئات من الأمتار فى عمق الجبال، وفى طرق واتجاهات متشابهة ومتداخلة بحيث تشبه الأتاويه(٢٥٥)، مما يجعل من عدم التمكن من الاهتداء إلى الطريق الصحيح للخروج هو الهلاك المحقق، وبطبيعة الحال لم يكونوا كلهم على حد سواء فى جسارة القلب والقدرة على مواجهة الأخطار الفجائية والمواقف المتأزمة، كما كان من الممكن أن يذهبوا " ضحية حريق يمكن أن تحدثه شرارة وسط المواد القابلة جداً للاشتعال التى تمتلئ بها المقابر"(٢٥٦).

ولعل حب العلم والرغبة الشديدة فى المعرفة المجردة كانا يخففان كثيراً من وطأة هذه المخاطر على علماء الحملة، كذلك لا يمكننا أن نغفل الأثر الإيجابى الذى كان فى نفوس العلماء ذلك التعاطف الكبير والمعاونة الصادقة الفعالة التى كانوا يلقونها أثناء إجراء بحوثهم الأثرية من بعض المستنيرين من قادة الحملة العسكريين، وقد مر بك قبلاً كيف كانوا يلقبون بليار بالصديق الصدوق للفنون، والواقع أنه ما من عضو من أعضاء اللجان العلمية التى زارت الصعيد لدراسة الآثار القديمة إلا وأثنى على التسهيلات التى أعطيت لهم ليكرسوا أنفسهم لدراسة تلك الآثار، ولكن بليار كان يستحق ثناء خاصاً: " شعرنا بعطف هذا الجنرال ويتحتم علينا هنا أن ندين له بالعرفان "(٢٥٧).

ومثل بليار فى ذلك ديزبيه الذى "كان مغرماً بالفن، فقد انقاد للخطة برغباته السامية والشجاعة، وذهب ليجوب العاصمة القديمة التى فتحها لتوه [طيبة] يملؤه حب الاستطلاع، وكان معجباً بمبانيها الفخمة وأروقتها الفسيحة وتماثيلها الضخمة "(٢٥٨).

ورغم أن بونابرت نفسه لم يكن يبدى أى اهتمام بالآثار المصرية القديمة، حيث لم يكلف نفسه مؤونة زيارة أى من المعالم الأثرية الشهيرة والهامة فى مصر، باستثناء زيارة وحيدة للأهرام وأبى الهول، أبى خلالها أن يدخل الهرم الأكبر : لأن دخوله كان يقتضى منه الزحف على يديه ورجليه، وهو الأمر الذى اعتبره بونابرت عملاً لا يليق بمكانة القائد العام(٢٥٩) ؛ ورغم أن بونابرت كان يعتبر أن هذه الأطلال والصروح القديمة لا تستحق كل هذا المدح والإطناب الذى يقال عنها ؛ وأنها لا تعطى أى أفضلية لمصر على سائر البلدان الأوروبية فى هذا الإطار : وأن الفرق الوحيد فى رأيه يكمن فى أن مصر تحتفظ بآثار خالدة بفضل صفاء سمائها وطبيعة موادها الأولية فى حين أن درجات الحرارة الأوروبية لا تسمح بذلك فى أوروبا(٢٦٠) ؛ إلا أن نابليون كان كثير الاهتمام بالدراسات المصرية القديمة، شديد الرغبة فى تذليل العقبات التى تحول دون قيام العلماء المصاحبين للحملة بإتمام تلك الدراسات على أكمل وجه، وقد رأينا كيف أن القرار الأخير له فى مصر قبل رحيله إلى فرنسا كان يقضى بإرسال لجنتى كوستاز وفوربيه إلى صعيد مصر بقصد دراسة الآثار المصرية القديمة ليس حباً فى تلك الآثار، وإنما رغبة من جانبه فى أن يخلد اسمه فى التاريخ كأحد أبرز دعاة الفنون والعلوم، كما خُلِّد اسمه كأحد أبرز القادة العسكريين، ولا غرو فقد كان نابليون مغرماً بالقيام بالأعمال والمشروعات العظيمة التى من شأنها أن تضفى على اسمه وشخصه مزيداً من الشهرة والمجد، ولعله مدفوعاً فى ذلك من ناحية أخرى بذلك السباق القديم المحموم بين الفرنسيين والإنجليز، ورغبة كل فريق منهما فى أن يحرز لنفسه على الآخر سبقاً وتقدماً فى كافة النواحى العلمية والحضارية، ومما لا شك فيه أن شرف السبق باكتشاف حضارة ذات مجد تليد مثل مصر من شأنه أن يقدم لفرنسا مزيداً من الأفضلية على غريمتها فى هذا المجال وسنرى كيف أن فرنسا – بفضل هذا وباعتراف من إنجلترا ذاتها – قد أصبح لها ولمواطنيها اليد الطولى والسيطرة الكاملة على كافة المسائل والقرارات والمصالح والإدارات المتعلقة بالآثار المصرية فى مصر لمدة تزيد على قرن ونصف قرن من الزمان.

ولعل من الغريب أن يقترن علم الآثار المصرية الوليد باسم هذا القائد غير المحب وغير المقدر لقيمة الآثار المصرية، ولعل من الأغرب أن يظل مقروناً باسمه على الدوام.

بقى أن نذكر لهؤلاء العلماء جهدهم فى القيام بتصحيح كثير من الأخطاء التى وقع فيها الرحالة السابقون لهم، تلك الأخطاء التى أدت فى بعض الأحيان إلى تحميل " المعماريين المصريين أخطاء لم

يقترفوها... وذلك يبرهن على أنهم لم يلتفتوا إلا باهتمام قليل إلى آثار مصر العليا " وقد قام هؤلاء العلماء من ناحيتهم بكل ما من شأنه أن: " يبدد كل الشكوك"[٢٦١] من الدراسات والبحوث.

وعلى الرغم من الوعى الذى أبداه علماء الحملة بقيمة الآثار المصرية، والجهد الكبير الذى بذلوه فى دراستها والكشف عنها ؛ إلا أنهم قد تورطوا فى كثير من الممارسات الخاطئة التى من شأنها أن تسئ إلى تلك الآثار وأن تعرقل من نمو علم المصريات الوليد، وأن تعطل سيره وتقدمه فى طريقه الصحيح، ومن بين تلك الممارسات قيامهم بتلطيخ الآثار بكتابة أسمائهم عليها جرياً على تلك العادة المذمومة التى كان يحرص عليها كثير من الرحالة الذين زاروا مصر فى مختلف العصور، وقد ظلت تلك التشويهات باقية على هيئتها وحالتها سنين طويلة شاهدة على فعلتهم الشنعاء هذه، فيذكر محمد مجدى بك الذى زار معبد إسنا عام ١٨٩٢ م (١٣١٠ هـ) أنه رأى هناك: " أسماء بعض الفرنسيين قد نقشت أيام احتلالهم مصر "[٢٦٢] كذلك قام النحات كاستييه بحفر نقش تذكارى على بوابة البهو الكبير لمعبد فيلة يسجل فيه انتصارات الجنرال ديزييه فى الصعيد[٢٦٣]، كما قام أعضاء لجنة العلوم والفنون بتسجيل خطوط الطول ودوائر العرض للمدن الرئيسية المصرية القديمة التى كانت أطلالها لا تزال باقية فى مصر على جدران معبد الكرنك[٢٦٤]، وقد علل العلماء أعمالهم هذه بأنه " فى الأماكن التى تستدعى الكثير من الذكريات بالرغم من صعوبة الوصول إليها... لا يستطيع المرء مقاومة الرغبة الملحة فى ترك بعض العلامات الدالة على وجوده هناك... وتخليداً لذكرى وصول الفرنسيين إلى أعماق هذه الأطلال الغامضة"[٢٦٥]، وتلك حجة داحضة عليهم : فلو أن كل شخص زار أثراً رائعاً وترك ذكراه عليه لأنه أعجب به، فإن هذا الأثر سوف ينمحى بطبيعة الحال مختفياً وراء سلسلة لا تنتهى من التوقيعات والذكريات، حقاً إن الوعى الأثرى فى ذلك الوقت لم يكن ليستهجن مثل تلك التصرفات التى قد تبدو وكأنها بسيطة فى ذاتها، إلا أنه يجب ألا ننسى أننا بصدد الحديث عن علماء من المفترض أنهم قد بلغوا من كمال العقل ونضج الفكر ما يمكنهم من إدراك الأثر السيء الذى تلحقه تلك العادات المرذولة بالآثار، ولا سيما وقد أوسعنا هؤلاء العلماء من جانبهم فى " وصف مصر " ذماً بالحديث عن الجهل والبربرية وعدم التحضر والإهمال والإساءة إلى الآثار القديمة، فإذا كان هذا هو حال العلماء فكيف يلومون السكان الأقل منهم إدراكاً بقيمة تلك الآثار !!

على أية حال فإن تلك العادة الذميمة قد انتقلت من العلماء إلى الأفراد العاديين من قوات الحملة، فهذا هو الجاويش فرانسوا يخط اسمه ومكان ميلاده ورتبته وكنيته وتاريخ زيارته للهرم الأكبر على جدران حجرة الملك[٢٦٦]، وكان جاويشاً، ترى كيف يكون الحال لو كان جنرالاً وقائداً كبيراً ؟ أغلب الظن أن أمثال فرانسوا هذا على عهد هذا الملك كانت فرائضهم ترتعد خوفاً لمجرد التلفظ باسم الملك فى حضرتهم.

على أن الممارسة الأخطر من جانب علماء الحملة وقادتها فقد تمثلت فى قيامهم بسرقة الآثار المصرية وتهريبها إلى فرنسا، وهو ما سيكون موضع حديثنا الآتى بعد.

ثانياً: الحملة الفرنسية ودورها فى تهريب الآثار المصرية إلى فرنسا.

كنا قد أشرنا فيما سبق إشارة عابرة إلى قيام الفرنسيين بعد اجتياحهم إيطاليا بالاستيلاء على ثرواتها وكنوزها وتحفها الأثرية والفنية، وتفصيل ذلك أنه فى مايو من عام ١٧٩٦م (ذو القعدة ١٢١٠ هـ) صدر قرار حكومة الإدارة بتعيين مونج وبيرتوليه وأربعة خبراء آخرين أعضاء فى لجنة حكومية تتولى فحص التحف الفنية والآثار العلمية فى البلاد المفتوحة ونقل ما يستحق النقل منها إلى فرنسا[٢٦٧]، وكانت هذه اللجنة تسير فى أعقاب الجيوش الفرنسية المنتصرة، تفحص المجموعات الفنية والمتاحف والمكتبات وتحدد ما يسلم منها للجمهورية الفرنسية بمقتضى شروط ومعاهدات الصلح، وكان من سوء حظ الإيطاليين أن هذه اللجنة المشئومة كانت موفقة فى عملها إلى حد بعيد، حيث نقلت من روائع التحف الفنية والآثار الإيطالية ما ملأ ثلاثمائة صندوق كبير[٢٦٨] احتفت فرنسا كلها باستقبالها خلال عام ١٧٩٧م أى قبل قيام الحملة الفرنسية بحوالى عام، والقيام بجولة واحدة فى متحف اللوفر – كما يقول برايان فاجان – كافية للاستدلال على مدى توفيق اللجنة فى أداء مهمتها، ويكفى القول بأن لوحة " الموناليزا " ذائعة الشهرة كانت من اختيار مونج[٢٦٩]، وقد أصبحت هذه التحف الأثرية والفنية المسروقة تمثل النواة الأولى لمتحف اللوفر بعد إنشائه فيما بعد، وكانت أحد أسباب تدعيم المتحف وإعطائه هذا الطابع العالمى الذى هو عليه الآن، ومما هو جدير بالذكر أن هذه التحف الأثرية المنقولة من إيطاليا كانت تشتمل على عدد من التماثيل المصرية القديمة [٢٧٠] والتى كان قد سبق نقلها من مصر إلى إيطاليا خلال العصر الرومانى كما سبق الإلماع على ذلك.

كوفئ نابليون على عمله هذا بعد عودته من إيطاليا بأن اختير عضواً بأكاديمية العلوم أحد أقسام المجمع العلمى الفرنسى[٢٧١]، وغنىّ عن البيان أن هذا التكريم لم يكن راجعاً إلى تميزه الفكرى والعلمى بقدر ما يرجع إلى قيامه بإثراء متاحف فرنسا بالكنوز الإيطالية[٢٧٢]، إذ كان يشرف بنفسه عقب انتهاء المعارك الحربية على تغليف هذه القطع الفنية جيداً، ويقوم رسل تابعون للحرس الإمبراطورى بإرسالها إلى فرنسا على وجه السرعة، حتى لقد استطاع نابليون أن يمد متحف اللوفر وحده بحوالى خمسة وعشرين ألف قطعة فنية حصل عليها من مصر وهولندا وإيطاليا وأسبانيا وحتى من أصقاع روسيا الباردة[٢٧٣].

كان واضحاً – إذن – منذ البداية أن الفرنسيين فى مصر سوف يسيرون على سوابقهم التى ساروا عليها فى إيطاليا وغيرها من الدول التى اكتسحوها، وبدا أن كل الدلائل تشير إلى ذلك حتى ليروى – إن صدقاً وإن كذباً – أن جوزفين Jospheen زوجة بونابرت قالت له قبل توجهه إلى

مصر: " إذا ذهبت إلى طيبة فأرسل إلى مسلة صغيرة " (٢٧٤) ولعل هذا هو السبب الذى جعل فكرة نقل مسلة مصرية إلى فرنسا تنسب إلى بونابرت (٢٧٥).

كانت هذه الإرهاصات نذيراً بما كان على وشك الحدوث، فما إن مُكِّن للفرنسيين فى أرض مصر حتى انبثوا فيها كالجراد المنتشر يجوبون أرجاءها جرياً وراء الخرائب القديمة التى كانت تملأ أرضها وبحثاً عن كل غال ونفيس من الآثار والتحف يمكن نقله إلى فرنسا دون عناء شديد.

كان الجيولوجى وعالم التعدين ديوديه جارتى دولوميو حامل لواء دعوة الفرنسيين إلى نهب الآثار المصرية عندما قدم إلى المجمع العلمى ورقة تحوى اقتراحات " باختيار الآثار القديمة وحفظها ونقلها من مصر "(٢٧٦) وتأمين وصولها إلى فرنسا سالمة، واستجابة لدعوة دولوميو تم تجميع عدد من الآثار المصرية القديمة، وخصص لها مكان فى المجمع العلمى (٢٧٧) تمهيداً لشحنها إلى الإسكندرية وإرسالها إلى فرنسا فى أقرب فرصة، ولا يوجد فى محاضر جلسات المجمع العلمى ما يحمل على الاعتقاد بأن ذلك العمل كان مثار انتقاد من جانب أحد من العلماء، أو أنه أثار أى تأنيب ضمير(٢٧٨). وكانت الحجة التى بدت مقنعة للعلماء فى ذلك الوقت هى العمل على إنقاذ تلك الآثار من يد الجهل والتخريب والتدمير لتجد موطناً آمناً لها فى المتاحف الفرنسية، وهو مبرر واهٍ سوف يعرض لنا كثيراً فى دراستنا هذه : إذ أنه أصبح من الثوابت فى معتقدات نهابىِّ الآثار المصرية فى القرن التاسع عشر.

وتدل شواهد الأحوال على أن الاستجابة لدعوة دولوميو كانت سريعة، فقد استولى الإنجليز من الفرنسيين بعد هزيمة هؤلاء الأخيرين فى وقعة " أبو قير " البحرية على تابوت من الرخام الأخضر كان الفرنسيون قد عثروا عليه فى أحد مساجد الإسكندرية وأخذوه إلى سفنهم تمهيداً لنقله إلى فرنسا(٢٧٩)، وأنت إذا علمت أن موقعة " أبو قير " البحرية هذه كانت فى الأول من أغسطس عام ١٧٩٨ م (١٨ صفر ١٢١٣ هـ) وأن الفرنسيين نزلوا الإسكندرية فى ٢ يوليو ١٧٩٨ م (١٨ محرم ١٢١٣ هـ) أيقنت أن الفرنسيين قد بدأوا فى نهب الآثار المصرية ولما يكملوا فى مصر شهرهم الأول بعد، مما يدل دلالة قاطعة على أن النية كانت مبيتة للقيام بمثل هذه الأعمال، وربما كان هذا التابوت الأثرى هو أول غنائم الفرنسيين – بل نقصد الإنجليز – من الآثار المصرية القديمة(٢٨٠).

ويلاحظ ان علماء الحملة الفرنسية الذين تركزت جهودهم الكشفية فى مناطق القاهرة والدلتا – حيث يصعب القيام بحفائر أثرية مجدية – قد اهتموا اهتماماً خاصاً بالاستيلاء على الآثار القديمة التى كانت مستخدمة فى بناء البيوت والكنائس والمساجد القديمة، حيث لم يكن يلزم – كما يقول جراتيان لوبير – أقل من جيش منتصر حتى يمكن اجتياز عتبة هذه المساجد وانتزاع هذه الآثار منها(٢٨١).

ولم ينس قادة الحملة الذين توجهوا إلى الصعيد لمطاردة المماليك الفارين إلى هناك واجبهم فى الإسهام فى مثل هذا العمل الشائن، فقد قام الجنرال ديزيه بإرسال تمثالين إلى القاهرة بقصد إرسالهما إلى فرنسا، غير أن الذين كلفوا بنقلهما – وكانوا من المصريين – وجدوا أن أحدهما شديد الثقل فقاموا بإلقائه من القارب فى النهر[٢٨٢].

هذا ولم تقم الحملة الفرنسية بإجراء حفائر أثرية منظمة وعلى نطاق واسع أثناء إقامتها فى مصر لأنها لم تكن تملك الوقت أو المال أو الوسائل اللازمة للحفر والتنقيب، وكل ما فعلته فى هذا الإطار لا يتعدى مجرد كونه حفائر بسيطة وسريعة قصد بها استكمال إجراء البحوث والاستكشافات الأثرية[٢٨٣]. ومع ذلك فقد كانت الحفائر الصغيرة من الكثرة بحيث أدرَّت على الحملة الكثير من الآثار الصغيرة، كالتمائم والتعاويذ والعقود وبعض التماثيل الصغيرة وبعض البرديات[٢٨٤]، كما كانت الحملة تلجأ أحياناً إلى الحصول على القطع الأثرية عن طريق شرائها من الأهالى[٢٨٥] متى كانت تلك القطع الأثرية على درجة من الأهمية الفنية والتاريخية تجعلها أهلاً للشراء.

أما ما كان يتم تجميعه من الآثار بواسطة الطرق السابقة – من الخرائب القديمة والحفائر البسيطة والشراء – فقد كان يوضع فى مكان خصص لهذا الغرض بالمجمع العلمى، وكان قد تم تعيين دولوميو مسئولاً عنها، ووُفِّر له مساعدون من أجل " التجميع الدقيق لكل الآثار الدقيقة التى قد يستطيعون جلبها، مع تمييز الآثار التى تجعلها أهميتها جديرة بالعناية ولكن لا يمكن نقلها دون أضرار "[٢٨٦]، ويبدو أن قادة الحملة وعلماءها كانوا ينوون الإبقاء على هذا النوع الأخير من الآثار التى لا يمكن نقلها دون أضرار فى مصر، والعناية بها فى محلها الذى وضعت به فى المجمع العلمى، وافتراضنا هذا إن صح، يكون هذا المتحف الذى أنشأته الحملة الفرنسية هو أول متحف أنشئ للعاديات والآثار القديمة فى مصر، حيث لم يكن الغرض منه تجميع الآثار فقط تمهيداً لإرسالها إلى فرنسا وإنما قصد به كذلك حفظ ما يستحق الاعتناء به من الآثار المصرية القديمة.

وأما الآثار الأخرى الصالحة للشحن إلى فرنسا فقد كانت ترسل إلى الإسكندرية تمهيداً لإرسالها إلى فرنسا ريثما تسمح الظروف بذلك، ورغم الحصار البحرى الذى فرضه الأسطول الإنجليزى على السواحل المصرية، فقد تمكنت بعض السفن الفرنسية من التسلل خلسة إلى فرنسا، وكان من بينها السفن الثلاث الصغيرة التى أقلت بونابرت ورفاقه فى رحلة العودة، والتى كانت محملة بكنوز لا تقدر بثمن من الآثار الفرعونية القديمة[٢٨٧]، كان من بينها سبع قطع صغيرة أخذها معه نابليون ليهديها إلى زوجته جوزفين ربما كبديل عن مسلة طيبة التى لم يستطع إحضارها إليها كما طلبت منه، وقد انتهى الأمر بإحدى هذه القطع – وهى تمثال من عهد الدولة الوسطى – إلى متحف بروكلين بالولايات المتحدة الأمريكية[٢٨٨]. كذلك كان دينون مرافقه يحمل فى جعبته لفافة

من ورق البردى نشرها عام ١٨٠٢ م ضمن الطبعة الأصلية لكتابه، وقد شكلت هذه البردية مع حجر رشيد أحد أهم المستندات التى اعتمد عليها الباحثون فيما بعد فى محاولاتهم لحل رموز اللغة الهيروغلفية[٢٨٩]، وقد شغلت هذه الكنوز الفرنسيين عن محاسبة نابليون بشكل جدًى على نتائج حملته[٢٩٠]، كما حمل دينون معه كذلك تابوتاً بمومياته أهداه فيما بعد إلى متحف مدينة بولونى سان – مير[٢٩١].

على أن محاولات التسلل هذه لم يكتب لها النجاح جميعاً، فقد تمكن الأسطول الإنجليزى من إحباط بعضها بفضل يقظته المستمرة ورقابته المتشددة للسواحل المصرية، وربما كانت أكبر عمليات تهريب الآثار التى تم ضبطها من جانب الأسطول الإنجليزى هى تلك التى وقعت أحداثها فى شهر فبراير من عام ١٨٠٠ م (رمضان ١٢١٤ هـ) عندما كلف الجنرال كليبر ثلاثة من العلماء الفرنسيين هم: جراتيان لوبير وديكوتيل ونوبه الفلكى بالإبحار إلى فرنسا مع إحدى شحنات الآثار المصرية المهربة، وقد ضمت هذه الشحنة – من بين ما كانت تضمه آثار – حوضاً من الرخام كان قد عثر عليه فى أحد مساجد الإسكندرية ويصل وزنه إلى ستة آلاف كيلو جرام، وتحمل كل وجوهه الخارجية والداخلية كتابات ورسوم هيروغليفية، وقد وصف جراتيان لوبير هذا الأثر بأنه " واحد من أكثر الآثار التى بقيت من الحضارة المصرية القديمة مدعاة للفضل " وبأنه " لا يقدر بثمن بالنسبة للفنون والتاريخ " [٢٩٢] وكانت تضم كذلك حوضين آخرين من الرخام الأسود كان قد عثر عليهما فى القاهرة[٢٩٣]، أحدهما كان يوجد أسفل سلم جامع ابن طولون، وكان معداً للسقى، أبعاده ٢,٧ ، ١,٣٨ ، ١,٩ طولاً وعرضاً وارتفاعاً على التوالى، وعلى جميع أوجهه كتابة هيروغليفية من الداخل والخارج[٢٩٤] كسابقه، وأما الآخر فقد كان منحوتاً على شكل جسم إنسان[٢٩٥]. وضمت الشحنة المهربة كذلك مسلتين صغيرتين من البازلت الأسود المصقول تبلغ أطوال كل منهما من ثلاثة إلى أربعة أمتار[٢٩٦]، وعليهما نقوش هيروغليفية، وكان قد تم استخراجهما من جامع المنصور قلاوون حيث كانتا مجعولتين أعتاباً لهذا المسجد[٢٩٧] بالإضافة إلى حجر يشبه حجر رشيد ذى كتابات ثلاث[٢٩٨]، إحداها باليونانية وعدد أسطرها اثنان وسبعون سطراً، والثانية بالهيروغليفية، والثالثة بالديموطيقية، وعدد كل منهما اثنان وعشرون سطراً، وكان الفرنسيون قد عثروا على هذ الحجر فى مسجد رضوان أغا إذ كان مجعولاً عتباً لشباك فى هذا المسجد[٢٩٩]، كما ضمت الشحنة بالإضافة إلى كل ذلك قبعة أحد التماثيل الضخمة، وقطعاً مفتتة من أحواض وتماثيل أخرى[٣٠٠].

وقد تمكن الأسطول الإنجليزى من ضبط هذه الشحنة الأثرية المهربة وهى فى طريقها إلى فرنسا، ولكنه بدلاً من أن يقوم بإرجاعها إلى مصر فقد استولى عليها باسم البحرية الإنجليزية ولمصلحة المتحف البريطانى، وفى ذلك يقول جراتيان لوبير فى نبرة حزن وأسىً معزياً نفسه فى

فقدان تلك الشحنة الثمينة: " إذا كانت الأحداث العسكرية الأخيرة التى أدت إلى جلائنا عن مصر قد حرمت فرنسا من إحدى المعالم التى كان يمكنها أن تثرى متحف العاصمة، فليس للآداب والفنون أن تأسى، فخسارتها لم تكن تامة فهذه الغنيمة بفضل عزيمتنا التى لا تلين فى متناول أيدينا ؛ إذ يستطيع الأدباء والفنانون أن يذهبوا لتأملها... فى متحف لندن "(٣٠١).

ويفهم من كلام علماء الحملة الفرنسية أنه لم يكن فى نيتهم الاقتصار على جمع القطع الأثرية الصغيرة فقط، وإنما كانوا ينوون القيام بنقل التحف الأثرية الضخمة كالمسلات والتوابيت والتماثيل الكبيرة غير أنه " لم يكن من المستطاع نقل هذه الزينات الثمينة للصروح والأماكن المقدسة إلى أوروبا دون بذل جهود هائلة لم تسمح الظروف ببذلها على الإطلاق " (٣٠٢) كما يدل قول لوبير عن مسلة الإسكندرية الساقطة من انه: " يلزم لنقلها سفينة تبلغ حمولتها ثلاثمائة طن "(٣٠٣) على أنه كان يفكر هو وزملاؤه فى نقلها بالفعل.

وأمام الحصار الخانق الذى فرضه الإنجليز على السواحل المصرية وخوفاً من وقوع الآثار المهربة فى يد الإنجليز اضطر الفرنسيون إلى تكديس كميات كبيرة من الآثار المصرية فى مدينة الإسكندرية انتظاراً لما سوف تسفر عنه تطورات الحرب، وعندما أجبر الإنجليز الفرنسيين على توقيع معاهدة الجلاء عن مصر تمسك الإنجليز بالحق فى حيازة الآثار القديمة بما فيها حجر رشيد بالإضافة إلى المجاميع العلمية الخاصة بعلماء الحملة، بينما أصر الفرنسيون على الاحتفاظ بتلك المجموعات العلمية، وتمسك مينو من جانبه بحجر رشيد باعتباره من ممتلكاته الشخصية، وقد مر بك سلفاً كيف أفلح علماء الحملة فى مسعاهم بالاحتفاظ بالمجموعات العلمية، وكيف أخفق مينو فى الدفاع عن حقه فى حجر رشيد، أما الإنجليز فقد نجحوا فى الاستيلاء على حجر رشيد من مينو وعلى الآثار المصرية الأخرى التى كانت بحوزة رجال الحملة.

وهكذا يمكن القول بأنه عند جلاء الحملة الفرنسية عن مصر كانت هناك ثلاث مجموعات من الغنائم تتنازعها ثلاثة أطراف، أما الغنائم فهى: المجاميع العلمية والمذكرات التى كانت بصحبة علماء الحملة، ثم حجر رشيد الذى اعتبر – نظراً لأهميته التى ظهرت له – قسماً برأسه، ثم الآثار المصرية الأخرى التى كانت بحوزة الحملة، وكانت تنوى نقلها إلى فرنسا.

وأما الأطراف الثلاثة المتنازعة فقد تمثلت فى الفرنسيين والإنجليز ومينو، أما الفرنسيون فقد رتبوا هذه الغنائم حسب أهميتها لهم كالتالى:

١ – المجاميع العلمية والمذكرات.

٢ – حجر رشيد.

٣ – الآثار الأخرى.

وقد دخل الفرنسيون المفاوضات التى دارت بينهم وبين الإنجليز حول شروط معاهدة الجلاء على أساس الترتيب السابق ؛ حيث انصب كل اهتمامهم وتركيزهم على المطالبة بالمجاميع العلمية والمذكرات كمطلب أسامى لهم لا ينبغى التنازل عنه بأى حال من الأحوال، ثم إن أمكن بعد ذلك المطالبة بحجر رشيد أو بالآثار المصرية الأخرى فيها، وإلا فلا بأس بالاكتفاء بالحصول على المجاميع العلمية والمذكرات، بدليل أن جيوفروا سان هيلير لم يشر من قريب أو بعيد – أثناء حديثه مع هتشنسون – إلى الغنائم الأخرى، وإنما اقتصر فقط على المطالبة بمجاميعه هو وزملاؤه، وكان مينو هو الوحيد الذى تضمن حديثه إشارة إلى هذه الآثار حيث أكد " أن حكومة الجمهورية لا تملك من هذه الأشياء سوى تابوتين كان قد صدر أمره بإرسالهما إلى فرنسا، وأما فيما يتعلق بالتماثيل الأخرى فإن فريان يمتلك اثنين منها كان قد عثر عليهما أثناء تنقيبه عن الآثار بالإسكندرية على نفقته الخاصة " [٣٠٤] وهكذا عندما نجح علماء الحملة فى الفوز بمجموعاتهم الخاصة بهم فإنهم لم يهتموا اهتماماً كبيراً بالمطالبة بشىء مما تبقى من الغنائم، وكأنهم يطبقون مبدأ المجموعات مقابل الآثار[٣٠٥].

وأما الإنجليز فقد كان همهم الأول وشغلهم الشاغل هو إجلاء الفرنسيين عن مصر كما يتضح من قول السير سدنى سميث Sedny Smith فى رسالة له إلى لورد إلجين: "إن الهدف القومى العظيم سيتحقق إذا استطعنا إخراج الفرنسيين من البلاد حتى لو حملوا الأهرام معهم "[٣٠٦]. أما الاهتمام بالآثار أو بحجر رشيد فقد كان بتحريض من لورد إلجين الذى كان قد أرسل ويليام هاميلتون فى مهمة خصيصاً لهذا الغرض، وهكذا كان الإنجليز يرتبون أولوياتهم كالتالى:

١ – إخراج الفرنسيين من مصر.

٢ – حجر رشيد.

٣ – الآثار الأخرى.

٤ – المجاميع العلمية والمذكرات.

وعندما تمكن الإنجليز من تحقيق هدفهم الأول وهو إجلاء الفرنسيين بدأوا يفكرون فى الاستيلاء على حجر رشيد، وعندما تنازل لهم عنه مينو بعد عنادٍ لم يطل أمده، أخذوا يسعون للحصول على الآثار الأخرى، وعندما حصلوا عليها طمعوا فى الحصول على مجموعات العلماء الخاصة، ولكنهم صُدُّوا بما أظهره علماء الحملة الفرنسية من تمسك بها وتصميم على الاستيلاء عليها، ويبدو لى أن الإنجليز لم يكونوا جادين فى المطالبة بمجموعات العلماء، لعلمهم أن هذه المجموعات سوف لا يمكن فهمها حق الفهم بدون العلماء الذين قاموا بجمعها وتدوينها ودراستها ؛ لأنها لم تكن قد استقرت بعد فى كتاب صالح للنشر وإنما كانت مجرد مواد أولية تحتاج إلى مزيد من التبويب والتنظيم والترتيب، ولعل الإنجليز إنما أرادوا فقط أن يتخذوا من هذه المجموعات

أداة للضغط على العلماء من أجل الحصول على أكبر قدر من المكاسب فيما يتعلق بالغنائم الأخرى، بحيث تبدو موافقة الإنجليز على احتفاظ علماء الحملة بهذه المجموعات وكأنه تنازلٌ من جانبهم يستحق في مقابله تنازلاً أكبر من جانب الفرنسيين فيما يتعلق بغنائم الحملة الأخرى، وأعنى بها حجر رشيد والآثار المصرية الأخرى، أما مينو فقد استسلم سريعاً لضغوط الإنجليز وتخلى عن حجر رشيد الذى كان يدعى ملكيته : إذ لم يكن مينو بالرجل الذى يملك مقومات التفاوض أو صفات المفاوض الماهر، فقد كان يغلب عليه الغرور والتردد وكثرة الانفعال والغضب، وكلها لا تصلح لمن يتصدى للقيام بمثل هذه المهمات الشائكة، ويغلب على ظنى أن الفرنسيين – على الرغم من حرج موقفهم فى مصر – كان بإمكانهم أن يحققوا مكاسب أكبر فى المفاوضات فيما يتعلق بالحصول ولو على نصيب من الآثار المصرية الأخرى التى جمعتها الحملة فى ظل تلهف الإنجليز الشديد على إخراجهم من مصر، بغض النظر عن أى أمر آخر، وعلى أى حال فإنه أياً ما كان الفريق الذى استحوذ على الآثار المصرية المنهوبة – الفرنسيون أم الإنجليز – وأياً ما كان المكان الذى استقرت فيه تلك الآثار بعد ذلك – اللوفر أو لندن – فإن الخاسر الوحيد فى النهاية هو مصر وعلم الآثار المصرية.

أقول ذلك على الرغم من أن معاهدة تسليم القاهرة كانت تنص على أن " تتقاسم الدولتان الإنكليزية والعثمانية جميع ما تركوه الفرنساوية "(٣٠٧) أفلم يكن من الممكن المطالبة بتطبيق هذه المادة على تسليم الإسكندرية كذلك ؟ ولكن من ذا الذى كان بإمكانه أن يطالب بذلك ؟ العثمانيون الذين كانوا يعيشون نشوة استرداد ولايتهم المفقودة، أم أتباع مراد بك الذى كان قد تحالف مع الفرنسيين بينما كانت مدافعهم تدك القاهرة دكاً، أم محمد بك الألفى الذى ارتمى فى أحضان الإنجليز، أم الشعب المصرى الذى كان يئن تحت وطأة فقر مدقع وحكم استبدادى بغيض؟ الواقع أنه لا أحد، هل يعنى ذلك أن الفرنسيين خرجوا من مصر بدون أن يحملوا معهم أى آثار مصرية ؟ الواقع أنهم خرجوا بالعديد من القطع الأثرية الصغيرة التى كانت بحوزة أفراد الحملة واحتفظوا بها بصفة شخصية، وقد بلغت هذه القطع عدة آلاف من التماثيل الصغيرة والتمائم واللوحات الحجرية الصغيرة(٣٠٨)، وقد شاركهم فى ذلك أخصامهم البريطانيون، وقد أشاع أولئك وهؤلاء بعد عودتهم إلى أوروبا أن مثل هذه الآثار توجد بوفرة فى مصر(٣٠٩)، ففتحوا بذلك أعين الأوروبيين على كنوز مصر الأثرية مما مهد السبيل أمام موجات نهب الآثار التى اجتاحت مصر خلال القرن التاسع عشر.

والمطالع لمجلدات كتاب " وصف مصر " المختلفة يجد العديد من الأمثلة للآثار المصرية التى خرجت مع أفراد الحملة عند مغادرتهم مصر، مثل ذلك التمثال الرائع الذى حمله إلى فرنسا الجنرال فيال Vial (٣١٠)، وذلك الدرج الثمين من البردى الذى أخذه الفرنسيون إلى بلادهم، وكان

قد قارب الأربعة أمتار طولاً[٣١١]. وفى ذلك يقول فوربيه: " وقد جلبنا معنا من مصر أحجاراً منقوشة وتماثيل بأكملها أو مجنوعة، وقطعاً من البرونز، وشظايا من الخزف أو البورسلين، وأحجاراً مقطوعة ومشذبة تحمل نقوشاً ورسوماً فنية أخرى تتصل بالديانة القديمة وبعلوم وعادات أهل البلاد، كما تفحصنا باهتمام عدداً هائلاً من مومياوات البشر، ومومياوات الحيوان من ذوات الأربع، وكذا الزواحف والطيور واحتفظنا بالكثير منها، وقد عثرنا فى الصناديق والآنية الفخارية التى تضم هذه الأجساد الجافة على أقمشة من نسيج ثمين، وعلى مذهبات وعقود وتمائم وحلقان، وعلى أعداد هائلة من الشظايا كما استخرجنا من هذه الصناديق مجلدات عديدة من البرديات مغطاة بنقوش هيروغليفية أو بحروف هجائية، وقد اكتشفنا هذه الأشياء وسط خرائب المدن القديمة وداخل الحفريات الكثيرة التى اقتضى القيام بها الفحص الذى أجريناه للمبانى، وكذلك فى داخل المقابر العامة أو الملكية، وفى بعض الأحيان فى داخل البيوت الحالية، وقد جمعت كل هذه خلال أحداث الحملة الفرنسية "[٣١٢] هذا وقد أهدى بعض هذه الآثار إلى مكتبة الملك[٣١٣].

ومما هو جدير بالذكر أنه بعد هزيمة نابليون فى موقعة واترلو، وعند توقيع معاهدة الصلح (١٨١٥ م / ١٢٣٠ هـ) كانت أول شروط الدول المنتصرة هى استعادة كل المقتنيات والتحف والكنوز التى سلبها نابليون منها، وهكذا استعادت إيطاليا وهولندا وأسبانيا وبقية الدول كنوزها، بينما لم يتبق سوى مصر وحدها لم تستعد شيئاً[٣١٤].

ومع استرداد الدول المنتصرة لممتلكاتها تعرض متحف اللوفر لانتكاسة شديدة وأصابته فترة من الهزال[٣١٥]، غير أنه لم يلبث أن انتعش من جديد بفضل الإمدادات المتلاحقة من الآثار المصرية التى كانت تأتيه من مصر إما مهربة أو بمباركة من حكوماتها الغافلة، وقد استمرت هذه الإمدادات تترى خلال القرن التالى بأكمله مما سيتضح لك بعد قليل.

الهوامش

(١) محمد فؤاد شكرى: " الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر " طبعة: دار الفكر العربى، القاهرة، بدون تاريخ، ص ٦١٥.

(٢) كريستوفر هيرولد: " بونابرت فى مصر " ترجمة: فؤاد أندراوس، مراجعة: محمد أحمد أنيس، طبعة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة ١٤١٨ هـ/١٩٩٨ م، ص ٤١ هذا وتختلف المصادر فيما بينها فى عدد هؤلاء العلماء، وربما كان مرد الاختلاف إلى اشتراك نفر من القواد وضباط الحملة فى العمل مع أعضاء لجنة الفنون، فأحصاهم بعض الكتاب ضمن العلماء، بينما أغفلهم البعض الآخر، على أى حال فإن أكثر المصادر التى رجعنا إليها تكاد تجمع على مائة وسبعة وستين عالماً فقط. هذا ويمكنك الاطلاع على إحصاء بأسماء أعضاء لجنة العلوم والفنون وتخصصاتهم المختلفة بالرجوع إلى: عبد الرحمن الرافعى: " تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر " طبعة: دار المعارف، الطبعة السادسة، القاهرة ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م، جـ١، ص ٣٩٩ وما بعدها، وهم فيه مائة وستة وأربعون عالماً فقط، وقد آثرنا هنا عدم إيراد هذه الأسماء منعاً للإطالة، على أن نكتفى من هؤلاء بذكر من أسهم منهم بدور فعال فى الكشف عن مصر القديمة وحضارتها وآثارها على ما سيتضح بعد.

(٣) جان لاكوتير: " شامبوليون "، ص ٣٨.

(٤) كريستوفر هيرولد: " بونابرت فى مصر "، ص ٤١.

(٥) محمد فؤاد شكرى: " الحملة الفرنسية "، ص ٦١٩.

(٦) عبد الرحمن الرافعى: " تاريخ الحركة القومية "، جـ١، ص ٤١.

(٧) كريستوفر هيرولد: " بونابرت فى مصر "، ص ٨٥.

(٨) كانوب: مدينة قديمة كانت تقع على شاطئ البحر الأبيض المتوسط بالقرب من " أبو قير " الحالية، وإليها ينسب الفرع الكانوبى من النيل، والذى كان يصب عندها فى البحر. انظر: محمد رمزى: " القاموس الجغرافى " قسم ١، ص ٣٥٥، وانظر كذلك قسم ٢، جـ٢، ص ٣١٧.

(٩) محمد فؤاد شكرى: " الحملة الفرنسية "، ص ٦٣٧.

(١٠) المرجع السابق، ص ٦٢٨، وبوبسطة: هى تل بسطة الحالية، إحدى المدن التابعة لمركز الزقازيق – محافظة الشرقية. انظر: محمد رمزى: " القاموس الجغرافى " قسم ١، ص ١٦٠.

(١١) انظر بخصوص أعضاء المجمع العلمى المصرى: عبد الرحمن الرافعى: " تاريخ الحركة القومية "، جـ١، ص ١١٩، ١٢٠، وانظر كذلك: كريستوفرهيرولد: " بونابرت فى مصر ": ص ١٨٣.

(١٢) بيترفرانس: " اغتصاب مصر "، ص ١٩.

(١٣) عبد الرحمن الجبرتى: " عجائب الآثار "، جـ٢، ص ٢٣٣.

(١٤) ثروت عكاشة: " مصر فى عيون الغرباء "، جـ١، ص ١٣٠.

(١٥) عبد الرحمن الجبرتى: " عجائب الآثار "، جـ٢، ص ٢٣١ وما بعدها.

(١٦) عبد الرحمن الرافعى: " تاريخ الحركة القومية "، جـ١، ص ١١٨ باختصار.

(١٧) وقد اختير كذلك بونابرت نائباً للرئيس، وفوريه سكرتيراً دائماً، وكوستاز مساعداً للسكرتير.

(١٨) محمد فؤاد شكرى: " الحملة الفرنسية "، ص ٦٢٤.

(١٩) ثروت عكاشة: " مصر فى عيون الغرباء "، جـ١، ص ٧٨.

(٢٠) كريستوفر هيرولد: " بونابرت فى مصر "، ص ١٧٣.

(٢١) ثروت عكاشة: " مصر فى عيون الغرباء "، جـ١، ص ٧٩.

(٢٢) جان كلود جو لفان: " الحملة الفرنسية فى مصر العليا "، ص ٦٣٥.

(٢٣) انظر التمهيد فى بحثنا هذا.

(٢٤) كريستوفر هيرولد: " بونابرت فى مصر "، ص ٢٥٣ وأنت تجد تشابهاً كبيراً – يكاد يبلغ حد التطابق – بين كلام دينون هذا وبين كلام البغدادى الذى سبق لنا إيراده، وإذا علمت أن دينون هذا قد اعتبر فى عصره " حكماً ومرجعاً فى حسن الذوق"كما يقول بيتر فرانس (اغتصاب مصر، ص ٢٠) أدركت مبلغ ما وصل إليه العلامة البغدادى فى هذا الإطار.

(٢٥) جان لاكوتير: " شامبوليون "، ص ٤٥.

(٢٦) هى بلدة الأشمونين الحالية، وتتبع مركز ملوى – محافظة المنيا. انظر: جورج بوزنر وآخرون: " معجم الحضارة المصرية القديمة "، ص ٣٤٧، وقد زال هذا الرواق اليوم ولم يبق له أثر، بل لم يكن موجوداً عندما زار شامبليون مصر عام

١٨٢٨ م (١٢٤٤ هـ) وقد وصفه شامبليون بأنه كان " من أجمل الآثار المصرية " انظر: عماد عدلى: " شامبليون فى مصر "، ص ٤١٧.

(٢٧) ثروت عكاشة: " مصر فى عيون الغرباء "، جـ١، ص ٧٩.

(٢٨) المرجع السابق، نفس الجزء ورقم الصفحة.

(٢٩) كريستوفر هيرولد: " بونابرت فى مصر "، ص ٢٦٣.

(٣٠) هى العرابة المدفونة الحالية، إحدى القرى التابعة لمركز البلينا – محافظة سوهاج. وهى فى الخطط التوفيقية العرابات المدفونة. انظر محمد رمزى: " القاموس الجغرافى " قسم ٢، جـ ٤، ص ٩٨.

(٣١) كريستوفرهيرولد: " بونابرت فى مصر "، ص ٢٦٤.

(٣٢) مدينة قديمة تقع غربى مدينة قنا، محافظة قنا. انظر: محمد رمزى: " القاموس الجغرافى " قسم ٢، جـ ٤، ص ١٧٦.

(٣٣) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل "، ص ٥١.

(٣٤) كريستوفرهيرولد: " بونابرت فى مصر "، ص ٢٦٤.

(٣٥) بيتروفرانس: " اغتصاب مصر "، ص ٢٣.

(٣٦) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل "، ص ٥١.

(٣٧) روبير سوليه: " مصر ولع فرنسى "، ص ٤٣.

(٣٨) محمد فؤاد شكرى: " الحملة الفرنسية "، ص ٦٨٣.

(٣٩) ثروت عكاشة: " مصر فى عيون الغرباء "، جـ١، ص ٨٢.

(٤٠) جان كلود جولفان: " الحملة الفرنسية فى مصر العليا "، ص ٦٣٦.

(٤١) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ٢٣.

(٤٢) ثروت عكاشة: " مصر فى عيون الغرباء "، جـ١، ص ٨٨، ٨٩.

(٤٣) إسنا: مدينة على الشاطئ الغربى من النيل، وهى قاعدة مركز إسنا، محافظة قنا. انظر: محمد رمزى: " القاموس الجغرافى " قسم ٢ جـ٤، ص ١٥١.

(٤٤) أرمنت: مدينة من أقدم المدن المصرية، وتتبع الآن مركز الأقصر، محافظة قنا. انظر: محمد رمزى: " القاموس الجغرافى " قسم ٢ جـ٤، ص ١٦٠.

(٤٥) كريستوفر هيرولد: " بونابرت فى مصر "، ص ٢٦٦.

(٤٦) بيتر فرنس: " اغتصاب مصر "، ص ٢٤.

(٤٧) مدينة قديمة مندثرة، ويعرف مكانها الآن بالكوم الأحمر، وهى من توابع مركز إدفو، محافظة أسوان. انظر: محمد رمزى: " القاموس الجغرافى " قسم١، ص ٤٧٣، وانظر كذلك قسم ٢ جـ٤، ص ١٩٥، ١٩٦ .

(٤٨) كريستوفر هيرولد: " بونابرت فى مصر "، ص ٢٦٦.

(٤٩) مدينة أدفو: من أكثر المدن المصرية قدماً، وهى حالياً قاعدة مركز إدفو محافظة أسوان. انظر: محمد رمزى: " القاموس الجغرافى " قسم٢ جـ٤، ص ٢١١.

(٥٠) محمد فؤاد شكرى: " الحملة الفرنسية "، ص ٦٣٨.

(٥١) فيله أو أنس الوجود: كانت تسمى قديماً بلاق، وكانت تقع جنوبى أسوان على بعد حوالى ثمانية كيلو مترات، ومساحتها لا تزيد على تسعة أفدنة كلها مشغولة بمبانى المعابد المصرية القديمة. انظر: محمد رمزى: " القاموس الجغرافى " قسم٢ جـ٤، ص ٢١٧-٢٢١، وقد اختفت هذه الجزيرة تحت مياه السد وحل محلها أخرى صناعية فى مكان آخر ونقلت إليها معابدها.

(٥٢) كريستوفر هيرولد: " بونابرت فى مصر "، ص ٢٦٨.

(٥٣) محمد فؤاد شكرى: " الحملة الفرنسية "، ص ٦٣٨.

(٥٤) كريستوفر هيرولد: " بونابرت فى مصر "، ص ٢٧٦.

(٥٥) ثروت عكاشة: " مصر فى عيون الغرباء "، جـ١، ص ١٠٩، وكوم أمبو: مدينة قديمة اندسرت ولم يبق من آثارها إلا معبدها الذى يعرف بمعبد هاتور، وقد بنيت على أنقاضها مدينة كوم أمبو الحالية وهى تتبع محافظة أسوان. انظر: محمد رمزى: " القاموس الجغرافى " قسم٢ جـ٤ ص٢٣٢.

(٥٦) كريستوفر هيرولد: " بونابرت فى مصر "، ص ٢٧٦.

(٥٧) هى مدينة القرنة الحالية، وتشغل الجزء الغربى من مدينة طيبة [الأقصر] وهى فى الخطط التوفيقية مدينة آبو. انظر: محمد رمزى: " القاموس الجغرافى " قسم٢ جـ٤، ص ١٦٢، ١٦٣.

(٥٨) كريستوفر هيرولد: " بونابرت فى مصر "، ص ٢٧٦.
(٥٩) محمد فؤاد شكرى: " الحملة الفرنسية "، ص ٦٣٨.
(٦٠) ثروت عكاشة: " مصر فى عيون الغرباء "، جـ١، ص ١١٧.
(٦١) محمد فؤاد شكرى: " الحملة الفرنسية "، ص ٦٣٨.
(٦٢) جان كلود جلفان: " الحملة الفرنسية فى مصر العليا "، ص ٦٣٧.
(٦٣) ثروت عكاشة: " مصر فى عيون الغرباء " ، جـ١، ص ١٢٣.
(٦٤) المرجع السابق: نفس الجزء، ص ١٢٣، ١٢٤.
(٦٥) روبير سوليه: " مصر ولع فرنسى "، ص ٥٣.
(٦٦) جان لاكوتير: " شامبوليون "، ص ٤٧.
(٦٧) Jean Edward Goby: " Les Quarante Editions Traducation et Adaptations Du (voyage Dans La Basse et La Haute Egypte) De VivanDenon" Cahiers d'histoire Egyptienne, Egyptian history papers, face 2, December 1950. P. 294.
(٦٨) جان لاكوتير: " شامبوليون "، ص ٤٧.
(٦٩) شاتوبريان: Chateaupriand (١٧٦٨ – ١٨٤٨ م / ١١٨٢ – ١٢٦٤ هـ) من كبار الكتاب الفرنسيين فى النصف الأول من القرن التاسع عشر وأحد دعاة الحركة الرومانتيكية. انظر ترجمته فى: لويس اليسوعى: " المنجد فى الأعلام "، ص ٣٨٠.
(٧٠) Goby: op. cit., p. 295
(٧١) جان لا كوتير: " شامبوليون "، ص ٤٨
(٧٢) روبيرسوليه: " مصر ولع فرنسى "، ص ٥٣
(٧٣) جون مارلو: " تاريخ النهب الاستعمارى لمصر "، ص ١٨
(٧٤) Goby: op. cit., p. 295
(٧٥) ثروت عكاشة: " مصر فى عيون الغرباء "، جـ ١، ص ١١٧.
(٧٦) المرجع السابق: نفس الجزء ورقم الصفحة.
(٧٧) جان كلود جولفان: " الحملة الفرنسية فى مصر العليا "، ص ٦٣٨.
(٧٨) المرجع السابق: نفس الصفحة.
(٧٩) المرجع السابق: نفس الصفحة. بتصرف.
(٨٠) نقلاً عن: روبير سوليه: " مصر ولع فرنسى "، ص ٥٣.
(٨١) إلهام ذهنى: " مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين فى القرن الثامن عشر "، ص ٧٦.
(٨٢) كريستوفر هيرولد: " بونابرت فى مصر "، ص ٢٧٦.
(٨٣) روبير سوليه: " مصر ولع فرنسى "، ص ٥٣
(٨٤) علماء الحملة الفرنسية: " وصف مصر "، جـ ٢٠، ص ٢٠٩، وانظر كذلك: جـ ٢١، ص ٣٠٨.
(٨٥) المصدر السابق: جـ ١، ص ٣٣١.
(٨٦) ثروت عكاشة: " مصر فى عيون الغرباء "، جـ ١، ص ١٢٨، هذا وتجدر الإشارة إلى أن هذه الرحلة قد نشرت فى مصر عامى ١٩٥١ / ١٩٥٢ م (١٣٧٠ – ١٣٧١ هـ) وقد أشرف على نشرها جان إدوارد جوبيه بتكليف من الأمير إبراهيم حلمى، وقد أرفق جوبيه بالطبعة المصرية بياناً بالأربعين طبعة السابقة للكتاب وأماكن طباعتها. انظر Goby op. cit. pp 290 ., 291
(٨٧) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل "، ص ٥٢، وانظر كذلك: كريستوفرهيرولد: " بونابرت فى مصر "، ص ٤٠٤.
(٨٨) عبد الرحمن الرافعى: " تاريخ الحركة القومية "، جـ ١، ص ١٣٦.
(٨٩) كريستوفر هيرولد: " بونابرت فى مصر "، ص ٢٧٤.
(٩٠) روبير سوليه: " مصر ولع فرنسى "، ص ٤٣.
(٩١) عبد الرحمن الرافعى: " تاريخ الحركة القومية "، جـ ١، ص ١٢٦، ١٢٧.
(٩٢) جان كلود جولفان: " الحملة الفرنسية فى مصر العليا "، ص ٦٣٩.
(٩٣) المرجع السابق: نفس الجزء ورقم الصفحة.
(٩٤) ثروت عكاشة: " مصر فى عيون الغرباء "، جـ ١، ص ١٣٢.
(٩٥) جان كلود جولفان: " الحملة الفرنسية فى مصر العليا "، ص ٦٤٠، ٦٤١ بتصرف.

(٩٦) محمد فؤاد شكرى: " الحملة الفرنسية ". ص ٦٣٨.
(٩٧) جان كلود جولفان: " الحملة الفرنسية فى مصر العليا ". ص ٦٤٢.
(٩٨) كريستوفر هيرولد: " بونابرت فى مصر ". ص ٢٧٤.
(٩٩) جان كلود جولفان: " الحملة الفرنسية فى مصر العليا ". ص ٦٤٢
(١٠٠) ثروت عكاشة: " مصر فى عيون الغرباء ". جـ ١، ص ١٣٢.
(١٠١) علماء الحملة الفرنسية: " وصف مصر ". جـ ٢٠، ص ٢٩٢.
(١٠٢) إلفنتين: جزيرة مصرية قديمة واقعة فى النيل تجاه أسوان، وكانت عاصمة البلاد المصرية فى عهد الأسرتين الفرعونيتين: الخامسة، والسادسة. انظر: محمد رمزى: " القاموس الجغرافى " قسم ٢، جـ ٤، ص ٢٢١، ٢٢٢.
(١٠٣) ثروت عكاشة: " مصر فى عيون الغرباء ". جـ ١، ص ١٣٢.
(١٠٤) جان كلود جولفان: " الحملة الفرنسية فى مصر العليا ". ص ٦٤٥.
(١٠٥) كريستوفر هيرولد: " بونابرت فى مصر ". ص ٢٧٤.
(١٠٦) علماء الحملة الفرنسية: " وصف مصر ". جـ ٢١، ص ١٩.
(١٠٧) جان كلود جولفان: " الحملة الفرنسية فى مصر العليا ". ص ٦٤٦. بتصرف واختصار.
(١٠٨) علماء الحملة الفرنسية: " وصف مصر ". جـ ٢٠، ص ٢٨٩.
(١٠٩) كلود ترونيكر: " مصر القديمة فى وصف مصر " بحث منشور ضمن كتاب هنرى لورنس وآخرين: " الحملة الفرنسية فى مصر ". ص ٦٢٢
(١١٠) سليم حسن: " مصر القديمة ". جـ ٥، ص ١٠٨.
(١١١) روبير سوليه: " مصر ولع فرنسى ". ص ٤٣.
(١١٢) جان كلود جولفان: " الحملة الفرنسية فى مصر العليا ". ص ٦٤٨. هذا ولا تتفق المراجع فيما بينها على أعضاء هاتين اللجنتين، فبينما يذكر ثروت عكاشة أنهما ضمتا ثلاثة وعشرين عضواً: اثنى عشر عضواً فى لجنة كوستاز وأحد عشر عضواً فى لجنة فوربيه (" مصر فى عيون الغرباء ". جـ ١، ص ١٣٣) يذكر ترونيكر أن عدد أعضائهما مجتمعتين ستة وعشرين عضواً بدون تفصيل (" مصر القديمة فى وصف مصر ". ص ٦٦١) وكلاهما لم يذكر أسماء الأعضاء.
(١١٣) محمد فؤاد شكرى: " الحملة الفرنسية ". ص ٦٣٩.
(١١٤) ثروت عكاشة: " مصر فى عيون الغرباء ". جـ ١، ص ١٣٣.
(١١٥) جان كلود جولفان: " الحملة الفرنسية فى مصر العليا ". ص ٦٤٩.
(١١٦) علماء الحملة الفرنسية: " وصف مصر ". جـ ٢١، ص ٣٠٨.
(١١٧) ثروت عكاشة: " مصر فى عيون الغرباء ". جـ ١، ص ١٣٣.
(١١٨) علماء الحملة الفرنسية: " وصف مصر ". جـ ٢١، ص ٣٠٨.
(١١٩) الكاب: بلدة قديمة تتبع الآن مركز إدفو – محافظة أسوان. انظر: محمد رمزى: " القاموس الجغرافى " قسم ١، ص ٤٢٢.
(١٢٠) ثروت عكاشة: " مصر فى عيون الغرباء ". جـ ١، ص ١٣٣.
(١٢١) محمد فؤاد شكرى: " الحملة الفرنسية ". ص ٦٣٩.
(١٢٢) علماء الحملة الفرنسية: " وصف مصر ". جـ ٢١، ص ٣٠٨.
(١٢٣) ثروت عكاشة: " مصر فى عيون الغرباء ". جـ ١، ص ١٣٣.
(١٢٤) سليم حسن: " مصر القديمة ". جـ ٤، ص ٣٨٨.
(١٢٥) علماء الحملة الفرنسية: " وصف مصر ". جـ ١٧. وصف اللوحة رقم ٧٣.
(١٢٦) سليم حسن: " مصر القديمة ". جـ ٨، ص ٧٤.
(١٢٧) علماء الحملة الفرنسية: " وصف مصر ". جـ ٢١، ص ٣٠٨.
(١٢٨) ثروت عكاشة: " مصر فى عيون الغرباء ". جـ ١، ص ١٣٣.
(١٢٩) جان كلود جولفان: " الحملة الفرنسية فى مصر العليا ". ص ٦٤٩.
(١٣٠) يذكر محمد فؤاد شكرى أن هؤلاء العلماء قد ظلوا فى الصعيد إلى وقت اتفاق العريش حينما استدعاهم الجنرال كليبر على وجه السرعة إلى القاهرة انتظاراً للجلاء عن البلاد والعودة إلى فرنسا (" الحملة الفرنسية ". ص ٦٣٩) ولكن اتفاق العريش قد تم توقيعه فى ٢٤ يناير ١٨٠٠ م (٢٧ شعبان ١٢١٤ هـ). انظر عبد الرحمن الرافعى: " تاريخ الحركة القومية ". جـ ٢، ص ١٣٥) فى حين أن اللجنتين كانتا قد وصلتا إلى القاهرة قبل هذا التاريخ بوقت طويل. كما يتضح

ذلك من الرسالة التى بعث بها أعضاء المجمع العلمى غداة عودة لجنتى كوستاز وفوريه من الصعيد والتى يبدى فيها إعجابه بإنجاز هاتين اللجنتين، ويدعو إلى الربط والتنسيق بين أبحاثهما معاً، وتاريخ هذه الرسالة ٢٢ نوفمبر ١٧٩٩ م (٢٣ جماد الثانى ١٢١٤ هـ). انظر محمد فؤاد شكرى: " الحملة الفرنسية ". ص ٦٤٣ . مما يدل على أن كوستاز وفوريه ورفاقهما قد وصلوا إلى القاهرة قبل عقد اتفاق العريش المذكور بما يزيد على الشهرين.

(١٣١) علماء الحملة الفرنسية: " وصف مصر "، جـ ٢١، ص ٣٠٨.
(١٣٢) علماء الحملة الفرنسية: " وصف مصر "، جـ ٢١، ص ٣٣٩، ٣٤٠.
(١٣٣) محمد فؤاد شكرى: " الحملة الفرنسية "، ص ٦٤٣.
(١٣٤) المرجع السابق، ص ٦٦٠.
(١٣٥) قارن بين موقف ريبو هذا وبين موقف دينون السابق.
(١٣٦) المرجع السابق، ص ٦٤٥.
(١٣٧) كلود ترونيكر: " مصر القديمة فى وصف مصر "، ص ٦٦٢.
(١٣٨) عبد الرحمن الرافعى: " تاريخ الحركة القومية "، جـ٢، ص ١٦٣، وانظر نص هذا الاتفاق فى نفس الجزء، ص ٣٦٣ – ٣٦٥.
(١٣٩) محمد فؤاد شكرى: " الحملة الفرنسية "، ص ٦٦٥
(١٤٠) نفسه.
(١٤١) المرجع السابق: ص ٦٣٠.
(١٤٢) المرجع السابق: ص ٦٢٩.
(١٤٣) كريستوفر هيرولد: " بونابرت فى مصر "، ص ٤٧.
(١٤٤) محمد فؤاد شكرى: " الحملة الفرنسية "، ص ٦٣٠.
(١٤٥) سليم حسن: " أبو الهول، تاريخه ونشأته "، ص ٣٤.
(١٤٦) محمد فؤاد شكرى: " الحملة الفرنسية "، ص ٦٣٠.
(١٤٧) محمد عبد الهادى محمد: " نشأة وتطور ترميم وصيانة الآثار " مجلة كلية الآثار، عدد سنة ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م، ص ٢٨٧.
(١٤٨) كريستوفر هيرولد: " بونابرت فى مصر "، ص ٢٥٢.
(١٤٩) محمد فؤاد شكرى: " الحملة الفرنسية "، ص ٦٦٦.
(١٥٠) المرجع السابق: نفس الصفحة.
(١٥١) كريستوفر هيرولد: " بونابرت فى مصر "، ص ١٨٠.
(١٥٢) عبد الرحمن الرافعى: " عصر إسماعيل " طبعة دار المعارف، الطبعة الرابعة، القاهرة ١٤٠٧ هـ/١٩٨٧ م، جـ١، ص ٢٧٢.
(١٥٣) محمد فؤاد شكرى: " الحملة الفرنسية "، ص ٦٢٥.
(١٥٤) محمد فؤاد شكرى: " الحملة الفرنسية "، ص ٦٢٨.
(١٥٥) المرجع السابق، ص ٦٣٥ باختصار.
(١٥٦) جان لاكوتير: " شامبوليون "، ص ٤٢.
(١٥٧) كان من حسن الحظ أنه عثر على حجر بمعبد جزيرة فيلة بأسوان كُتب عليه بالهيوغليفية نص هو طبق الأصل من النص الهيروغليفى المنقوش على حجر رشيد، فتم بذلك استكمال ما نقص من هذا النص (انظر مختار السويفى: " مصر القديمة "، ص ١١٠)
(١٥٨) عبد المنعم أبو بكر: " مساهمة العلماء الإيطاليين فى الدراسات المصرية " بحث مستخرج من مجلة " المشرق " عدد رقم ٤ السنة السابعة، شعبان ١٣٨٠ هـ/ديسمبر ١٩٦٠ م. طبعة مطبعة جوتنبرج. بدون تاريخ، ص ١٣
(١٥٩) جان لاكوتير: " شامبوليون "، ص ٤٢.
(١٦٠) المرجع السابق: نفس الصفحة.
(١٦١) مختار السويفى: " مصر القديمة "، ص ١٠٨، ١٠٩.
(١٦٢) محمد فؤاد شكرى: " الحملة الفرنسية "، ص ٦٣٦ باختصار. ومنذ ذلك الوقت انكب الباحثون على محاولة قراءة النصوص المنقوشة على الحجر، وكان طبيعياً أن يبدأ الباحثون بالنص اليونانى أيسر النصوص جميعاً وأسهلها فى القراءة، فقام الأب استيفان ويستون بترجمة هذا النص اليونانى إلى الإنجليزية، وقرأ الترجمة أمام أعضاء الجمعية

الأثرية بلندن، كما قام العالم الفرنسى مسيو تيل بترجمة هذا النص إلى الفرنسية، بينما قام المسيو أميلون بترجمته إلى اللاتينية، وقد تمت جميع هذه الترجمات خلال عام ١٨٠٢ م (١٢١٧ هـ)، كما قام المستشرق الفرنسى دى سامى بدراسة النص المكتوب بالديموطيقية فى نفس العام (انظر مختار السويفى: " مصر القديمة "، ص ١١٠) كما تهافت عدد من الباحثين على محاولة دراسة النص الهيروغليفى، وكان من أشهرهم دى سامى المذكور والسويدى أكربالد والإنجليزى توماس يونج، ثم الفرنسى شامبليون الذى يرجع إليه الفضل فى حل رموز تلك اللغة، وقد اتضح فيما بعد أن النصوص الثلاثة المدونة على الحجر تحوى شكراً قدمه كهنة منف عام ١٩٦ ق. م لبطليموس الخامس تقديراً للعطايا التى أغدقها عليهم. (انظر: عبد المنعم أبو بكر: الكشوف الأثرية، وأثرها فى كتابة التاريخ القديم " المجلة التاريخية، عدد رقم ٥ سنة ١٣٧٥ هـ/ ١٩٥٦ م، ص ١٠).

(١٦٣) ثروت عكاشة: " مصر فى عيون الغرباء "، جـ٢، ص ٢٨٩، ٢٩٠.

(١٦٤) كريستوفرهيرولد: " بونابرت فى مصر "، ص ٤٠١.

(١٦٥) (١٦٤) البارثينون Partheno: معبد شهير فى مدينة أثينا باليونان، وهو من روائع الفن الإغريقى، بنى فى القرن الخامس قبل الميلاد، وزينه بالتماثيل والنقوش النحات الكبير فيدياس. انظر لويس اليسوعى: " المنجد فى الأعلام "، ص ١٠٨.

(١٦٦) ثروت عكاشة: " مصر فى عيون الغرباء "، جـ٢، ص ٢٩٠.

(١٦٧) جان لاكوتير: " شامبوليون "، ص ٣٦٥.

(١٦٨) مختار السويفى: " مصر القديمة "، ص ١٠٩، ١١٠.

(١٦٩) جان لاكوتير: " شامبوليون "، ص ٣٦٥.

(١٧٠) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ٣٠.

(١٧١) روبير سوليه: " مصر ولع فرنسى "، ص ٥٠.

(١٧٢) محمد فؤاد شكرى: " الحملة الفرنسية "، ص ٦٤٣، ٦٤٤.

(١٧٣) محمد فؤاد شكرى: " الحملة الفرنسية "، ص ٦٤٤.

(١٧٤) ثروت عكاشة: " مصر فى عيون الغرباء "، جـ١، ص ١٣٣.

(١٧٥) محمد فؤاد شكرى: " الحملة الفرنسية "، ص ٦٤٤.

(١٧٦) نقولا الترك: " ذكر تملك جمهور الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية " تحقيق: ياسين سويد، طبعة: دار الفارابى، الطبعة الأولى، بيروت ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م، ص ١٥٧، وانظر كذلك: أمين سامى " تقويم النيل عصر محمد على " طبعة: دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة ١٣٤٦ هـ/١٩٢٨ م، ص ١٦٠.

(١٧٧) عبد الرحمن الجبرتى: " عجائب الآثار "، جـ٢، ص ٤٧٣، وانظر كذلك له: " مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس " طبعة: مكتبة الأداب، الطبعة الأولى، القاهرة ١٤١٩ هـ/١٩٩٨ م، ص ٢٣٧، ٢٣٨.

(١٧٨) عبد الرحمن الرافعى: " تاريخ الحركة القومية "، جـ١، ص ٣٨١.

(١٧٩) المرجع السابق، نفس الجزء، ص ٣٨٢.

(١٨٠) محمد فؤاد شكرى: " الحملة الفرنسية "، ص ٦٧٣.

(١٨١) كريستوفرهيرولد: " بونابرت فى مصر "، ص ٤٠٠.

(١٨٢) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ٣٠.

(١٨٣) محمد فؤاد شكرى: " الحملة الفرنسية "، ص ٦٧٤، ٦٧٥.

(١٨٤) ثروت عكاشة: " مصر فى عيون الغرباء "، جـ١، ص ١٤٤.

(١٨٥) عبد الرحمن الرافعى: " تاريخ الحركة القومية "، جـ١، ص ٤٣١.

(١٨٦) جان لاكوتير: " شامبوليون "، ص ٤٨.

(١٨٧) علماء الحملة الفرنسية: " وصف مصر "، جـ١، ص ٧ (مقدمة المترجم).

(١٨٨) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٨ (مقدمة المترجم).

(١٨٩) عبد الرحمن الرافعى: " تاريخ الحركة القومية "، جـ١، ص ٤٣١.

(١٩٠) يستثنى من ذلك دراسة واحدة وردت فى الطبعة الثانية (طبعة بانكوك) ولم ترد فى الطبعة الأولى، وهذه لدراسة خاصة بمسجد أحمد بن طولون وحياة منشئه ومؤسسه. انظر علماء الحملة الفرنسية: " وصف مصر "، جـ١، ص ٩ (مقدمة المترجم).

(١٩١) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٢٨٢ مذكرة مقدمة من المسيو بانكوك إلى وزير الداخلية الفرنسى بخصوص إعادة طبع كتاب " وصف مصر ".

(١٩٢) ثروت عكاشة: " مصر فى عيون الغرباء ". جـ١، ص ١٤٥.
(١٩٣) علماء الحملة الفرنسية: " وصف مصر ". جـ١، ص ٢٨١ من مذكرة المسيو بانكوك السالفة الذكر.
(١٩٤) كان علماء الحملة الفرنسية يعتقدون خطأ أن بعض المعابد المصرية القديمة هى تصور للملوك الفراعنة. وسوف نشير إلى ذلك فى حينه.
(١٩٥) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٢٩٦.
(١٩٦) علماء الحملة الفرنسية: " وصف مصر ". جـ١٩ شرح لوحة المقدمة. وانظر كذلك: روبير سوليه " مصر ولع فرنسى ". ص ٥٤، ٥٥.
(١٩٧) شارل جليسبى: " الجوانب العلمية لحملة مصر ١٧٩٨ – ١٨٠١م " بحث منشور ضمن كتاب: هنرى لورنس وآخرين. " الحملة الفرنسية فى مصر ". ص ٧٣٤.
(١٩٨) روبيرسوليه: " مصر ولع فرنسى ". ص ٥٥.
(١٩٩) عبد الرحمن الرافعى: " تاريخ الحركة القومية ". جـ١، ص ٤٣١.
(٢٠٠) ثروت عكاشة: " مصر فى عيون الغرباء ". جـ١، ص ١٤٥.
(٢٠١) جان كلود جولفان: " الحملة الفرنسية فى مصر العليا ". ص ٦٤٩.
(٢٠٢) علماء الحملة الفرنسية: " وصف مصر ". جـ١، ص ٣٥٠، ٣٥١.
(٢٠٣) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٣٥٧.
(٢٠٤) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٣٥٢.
(٢٠٥) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٣٥٢، ٣٥٣.
(٢٠٦) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٣٥٢. بتصرف واختصار.
(٢٠٧) محمد فؤاد شكرى: " الحملة الفرنسية ". ص ٦٤٧.
(٢٠٨) علماء الحملة الفرنسية: " وصف مصر ". جـ ٢٠، ص ٣٢٣ – ٣٤٨.
(٢٠٩) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٢١٣ – ٢٧٢.
(٢١٠) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ١٠١ – ١٤١.
(٢١١) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ١٤٣ – ١٧٣.
(٢١٢) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ١٧٥ – ٢١١.
(٢١٣) محمد فؤاد شكرى: " الحملة الفرنسية ". ص ٦٤٧. وتجدر الإشارة إلى أن جومار قد انتخب بعد عودته إلى فرنسا عضواً بالمجمع العلمى الفرنسى مكافأة له على أبحاثه فى الآثار المصرية. انظر: عبد الرحمن الرافعى: " تاريخ الحركة القومية ". جـ١، ص ١٢٥.
(٢١٤) علماء الحملة الفرنسية: " وصف مصر ". جـ ٢٠، ص ١٣ – ١٠٠.
(٢١٥) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٢٨٥ – ٣٢١.
(٢١٦) المصدر السابق، جـ ٢١ وقد استغرقت دراستها الجزء بكامله.
(٢١٧) محمد فؤاد شكرى: " الحملة الفرنسية ". ص ٦٤٧.
(٢١٨) علماء الحملة الفرنسية: " وصف مصر ". جـ ٢٠، ص ٢٧٣ – ٢٨٤.
(٢١٩) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٢٤٧، ٢٤٨ وطود إحدى القرى القديمة التابعة لمركز الأقصر – محافظة قنا. انظر: محمد رمزى: " القاموس الجغرافى " قسم ٢، جـ ٤، ص ١٦٢.
(٢٢٠) محمد فؤاد شكرى: " الحملة الفرنسية ". ص ٦٤٧.
(٢٢١) علماء الحملة الفرنسية: " وصف مصر ". جـ ٢٠، ص ٣١١ – ٣٧٢.
(٢٢٢) المصدر السابق، جـ٧. وقد استغرقت هذه الدراسة هذا الجزء بتمامه.
(٢٢٣) محمد فؤاد شكرى: " الحملة الفرنسية ". ص ٦٤٨.
(٢٢٤) جان كلود جولفان: " الحملة الفرنسية فى مصر العليا ". ص ٦٤٩.
(٢٢٥) علماء الحملة الفرنسية: " وصف مصر ". جـ١، ص ٣٦٩.
(٢٢٦) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٣٦٢.
(٢٢٧) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٢٨١ من مذكرة السيد بانكوك التى أشرنا إليها من قبل.
(٢٢٨) المصدر السابق، نفس الجزء ورقم الصفحة.
(٢٢٩) روبير سوليه: " مصر ولع فرنسى ". ص ٥٥.

(٢٣٠) المرجع السابق،، ص ٥٥، ٥٦.
(٢٣١) علماء الحملة الفرنسية: " وصف مصر "، جـ١٨ شرح اللوحة رقم ٥١.
(٢٣٢) المصدر السابق، جـ٢١، ص ١٣٠ وما بعدها.
(٢٣٣) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٣٢٥.
(٢٣٤) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٣٣٣.
(٢٣٥) مجلة " المقتطف " عدد نوفمبر ١٨٩٩ م (رجب ١٣١٧ هـ) مجلد رقم ٢٣، ص ٨٧٣.
(٢٣٦) علماء الحملة الفرنسية: " وصف مصر "، جـ ٢١، ص ٦٥.
(٢٣٧) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٣٣٤.
(٢٣٨) جان كلود جولفان: " الحملة الفرنسية فى مصر العليا "، ص ٦٤٩، ٦٥٠ بتصرف.
(٢٣٩) المرجع السابق،، ص ٦٤٧.
(٢٤٠) سليم حسن: " مصر القديمة "، جـ١٢، ص ٢٨١.
(٢٤١) علماء الحملة الفرنسية: " وصف مصر "، جـ ٢١، ص ٣٦٩.
(٢٤٢) ثروت عكاشة: " مصر فى عيون الغرباء "، جـ ١، ص ٨٢.
(٢٤٣) سليم حسن: " مصر القديمة "، جـ١٣، ص ٢٢.
(٢٤٤) محمد فؤاد شكرى: " الحملة الفرنسية "، ص ٦١٢.
(٢٤٥) المرجع السابق،، ص ٦١٣.
(٢٤٦) عبد الرحمن الجبرتى: " عجائب الآثار "، جـ٢، ص ٢٢٧، ٢٢٨ والجِعالة والجُعالة والجَعالة: مما جُعِل له على عمله، والجُعل والجَعل: الأجر على الشيء فعلاً أو قولاً: انظر: ابن منظور: " لسان العرب " مادة (ج. ع. ل)، جـ ١، ص ٦٣٧.
(٢٤٧) محمد فؤاد شكرى: " الحملة الفرنسية "، ص ٦١٣.
(٢٤٨) علماء الحملة الفرنسية: " وصف مصر "، جـ ٢٠، ص ٣٤٧.
(٢٤٩) المصدر السابق، جـ٢١،، ص ٢٧٦.
(٢٥٠) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٢٨٥.
(٢٥١) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٢٨٧.
(٢٥٢) علماء الحملة الفرنسية: " وصف مصر "، ص ١٥.
(٢٥٣) المصدر السابق، جـ ٢٠، ص ٢٢٢، ٢٢٣، وانظر كذلك، ص ٢٦١.
(٢٥٤) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٢٢٣.
(٢٥٥) انظر – مثلاً – فى ذلك: تلك المقالات الشيقة الممتعة التى نشرها الأثرى أحمد نجيب فى مجلة " المقتطف " عددى نوفمبر وديسمبر ١٨٩٩م، والتى يتحدث فيها عن اكتشافاته الأثرية فى مغارتى الصاغة والرماد والتى واجه فيها نجيب ظروفاً صعبة من نفس تلك الظروف التى واجهها علماء الحملة ، وكاد نجيب أن يفقد بسببها حياته ، وسوف نتعرض لذلك فى حينه.
(٢٥٦) علماء الحملة الفرنسية: " وصف مصر "، جـ٢١، ص ٣٦.
(٢٥٧) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٣٩.
(٢٥٨) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٢٦.
(٢٥٩) جان لاكوتير: " شامبوليون "، ص ٤١.
(٢٦٠) المرجع السابق،، ص ٤٠.
(٢٦١) علماء الحملة الفرنسية: " وصف مصر "، جـ ٢١، ص ٣١٣.
(٢٦٢) " ثمانية عشر يوماً بصعيد مصر " مطبعة الموسوعات، القاهرة ١٣١٩ هـ/ ١٩٠١ م، ص ١٢٩.
(٢٦٣) جان كلود جولفان: " الحملة الفرنسية فى مصر العليا "، ص ٦٤٥، وانظر كذلك: ثروت عكاشة: " مصر فى عيون الغرباء "، جـ ١، ص ١٣٢.
(٢٦٤) علماء الحملة الفرنسية: " وصف مصر "، جـ ٢١، ص ٣١٣.
(٢٦٥) المصدر السابق، نفس الجزء ورقم الصفحة.
(٢٦٦) كريستوفر هيرولد: " بونابرت فى مصر "، ص ١٧٣.
(٢٦٧) كريستوفر هيرولد: " بونابرت فى مصر "، ص ٣٩.
(٢٦٨) المرجع السابق، ص ٤٠.

(٢٦٩) " نهب آثار وادى النيل "، ص ٤٨.
(٢٧٠) روبير سوليه: " مصر ولع فرنسى "، ص ٥٨.
(٢٧١) يضم هذا المجمع النخبة المصفاة من العلماء والكتاب والأدباء والفنانين الكبار من الفرنسيين فى مختلف الميادين، وهو يشتمل على خمس أكاديميات: أكاديمية النقوش والآداب، أكاديمية العلوم، الأكاديمية الفرنسية وهى تهتم بالدراسات اللغوية الفرنسية، أكاديمية الفنون الجميلة، أكاديمية العلوم والأخلاق السياسية. انظر: محمود المقداد : " تاريخ الدراسات العربية فى فرنسا "، ص ٢٤٨
(٢٧٢) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ١٤.
(٢٧٣) محمد المنسى قنديل: " اللوفر، شاب عمره ٢٠٠ عام. مجلة " العربى " عدد رقم ٤٢٢ رجب ١٤١٤ هـ/ يناير ١٩٩٤ م، ص ٨٩.
(٢٧٤) لبيب حبشى: " مسلات مصر، ناطحات السحاب فى الزمن الماضى " ترجمة: أحمد عبد الحميد يوسف، مراجعة: جمال مختار، طبعة المجلس الأعلى للآثار، سلسلة الثقافة التاريخيةوالأثرية، مشروع المائة كتاب، عدد رقم ٢٣ القاهرة ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٤ م، ص ١٨٤.
(٢٧٥) جان لاكوتير: " شامبوليون "، ص ٦٤١.
(٢٧٦) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ٢٤، وانظر كذلك: بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل "، ص ٥٠.
(٢٧٧) كريستوفر هيرولد: " بونابرت فى مصر "، ص ١٨٤.
(٢٧٨) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ٢٥.
(٢٧٩) على مبارك: " الخطط التوفيقية "، جـ ١٠، ص ٤٩.
(٢٨٠) المرجع السابق، جـ٢، ص ٨٩، ٢٨٥.
(٢٨١) علماء الحملة الفرنسية: " وصف مصر "، جـ٣، ص ٣٢٧.
(٢٨٢) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ٢٥.
(٢٨٣) انظر أمثلة لهذه الحفائر فى: علماء الحملة الفرنسية: " وصف مصر "، جـ ٢٠، ص ١٦٠، ٣٢٥، وانظر كذلك: جـ ٢١، ص ١٢٥، ٢٨٤، ٢٩٩، ٣٢١، ٣٧٩، ٤١٠.
(٢٨٤) المصدر السابق، جـ١، ص ٣٥٣.
(٢٨٥) المصدر السابق، جـ ١٩ شرح اللوحة رقم ٧١ شكل رقم ٥.
(٢٨٦) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ٢٥.
(٢٨٧) محمد المنسى قنديل: " اللوفر "، ص ٨٩.
(٢٨٨) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ٣١.
(٢٨٩) جان لاكوتير: " شامبوليون "، ص ٤٦.
(٢٩٠) محمد المنسى قنديل: " اللوفر "، ص ٨٩.
(٢٩١) جرجى زيدان: " تراجم مشاهير الشرق فى القرن التاسع عشر " منشورات دار الحياة بيروت. بدون تاريخ ، جـ٢، ص ١٨٩.
(٢٩٢) علماء الحملة الفرنسية: " وصف مصر "، جـ٣، ص ٣٢٧.
(٢٩٣) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٣٢٩.
(٢٩٤) على مبارك: " الخطط التوفيقية "، جـ٢، ص ٣٢٤ وهو يطلق على هذا الحوض اسم " الحوض المرصود "، وتستطيع أن تجد وصفاً تفصيلياً لهذا الحوض فى كتاب " وصف مصر "، جـ ١٩ شرح اللوحتين رقم ٢٤، ٢٥.
(٢٩٥) انظر وصفاً تفصيلياً لهذا التابوت فى المصدر السابق، نفس الجزء، شرح اللوحة رقم ٢٣.
(٢٩٦) المصدر السابق، جـ٣، ص ٣٢٩.
(٢٩٧) على مبارك: " الخطط التوفيقية "، جـ٢، ص ٨٩، وانظر وصفاً وافياً لهاتين المسلتين فى " وصف مصر "، جـ ١٩ شرح اللوحتين رقم ٢١، ٢٢.
(٢٩٨) المصدر السابق، جـ٣، ص ٣٢٩.
(٢٩٩) على مبارك: " الخطط التوفيقية "، جـ٢، ص ٢٨٥.
(٣٠٠) علماء الحملة الفرنسية: " وصف مصر "، جـ٣، ص ٣٢٩.
(٣٠١) علماء الحملة الفرنسية: " وصف مصر "، جـ٣، ص ٣٢٩.
(٣٠٢) المصدر السابق، جـ١، ص ٣٥٣.

(٣٠٣) المصدر السابق، جـ ١، ص ٦٣٦.
(٣٠٤) محمد فؤاد شكرى: " الحملة الفرنسية "، ص ٦٧٤.
(٣٠٥) دمينيك فالبيل: " علم المصريات " ترجمة: لويس بقطر، طبعة: دار الفكر. سلسلة كتاب الفكر عدد رقم ١٨ الطبعة الأولى. القاهرة ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٤ م، ص ١٤٠.
(٣٠٦) كريستوفر هيرولد: " بونابرت فى مصر "، ص ٣٧٠.
(٣٠٧) نقولا الترك: " ذكر تملك جمهور الفرنساوية الأقطار المصرية "، ص ١٦٦.
(٣٠٨) علماء الحملة الفرنسية: " وصف مصر "، جـ ١، ص ٣٥٣.
(٣٠٩) تشارلز نيمس: " طيبة "، ص ٦٠.
(٣١٠) علماء الحملة الفرنسية: " وصف مصر "، جـ ٣، ص ٨٩.
(٣١١) المصدر السابق، جـ ١٧ شرح اللوحة رقم ٣٥.
(٣١٢) المصدر السابق، جـ ١، ص ٣٥٣.
(٣١٣) المصدر السابق، جـ ٢١، ص ١٢٩، وانظر كذلك، جـ ١٩ وصف اللوحة رقم ٦٩ أشكال رقم ٧، ٨، ١١.
(٣١٤) محمد المنمى قنديل: " اللوفر "، ص ٨٩.
(٣١٥) المرجع السابق، ص ٩١.

الفصل الثانى

الدور الأجنبى فى نهب الآثار المصرية القديمة من مصر فى القرن التاسع عشر وموقف الإدارة المصرية

أولاً: دور الهيئات القنصلية:

لقد كان رجال الحملة الفرنسية فى تكالبهم على جمع الآثار المصرية القديمة مدفوعين بالرغبة فى إرضاء نزعة حب الاستحواذ والتملك لدى بنى الإنسان، ولم تكن مصر بالبلد الوحيد الذى طالته مأساة من أفرطوا فى جمع الآثار القديمة : بل إن بلاداً أخرى ذات مدنيات قديمة وحضارات عريقة مثل بلاد اليونان وإيطاليا قد ذاقت – هى الأخرى – آلاماً مريرة من جراء هذا الحب المسموم، ويمكن القول بأن تنافس الممالك الغنية على اقتناء التحف القديمة الثمينة قد جعلها تهمل مبادئ العدالة نحو البلاد التى كانت تمثل تلك الآثار جزءاً من مجدها التليد وحضارتها الغابرة ومدنيتها البائدة وتراثها القديم.

وقد كان ما جمعه علماء الحملة الفرنسية وعرضوه فى أوروبا قد تسبب فى تهافت الأوربيين على مشاهدة الآثار المصرية القديمة: ففى فرنسا كان متحف اللوفر قد فرغ بالكاد من إعداد الآثار المصرية التى جلبها علماء الحملة وتجهيزها للعرض على الجمهور، وفى إنجلترا كان المتحف البريطانى قد تسلم لتوه حجر رشيد، كما أخذ الجنود الفرنسيون والإنجليز ممن شاركوا فى المعارك التى دارت رحاها على أرض مصر أثناء فترة الحملة يعرضون على ذويهم ومعارفهم ما كانوا قد أحضروه معهم من مصر بصفة شخصية من آثار مصرية قديمة. كذلك كانت مجلدات "وصف مصر " فى طريقها إلى الظهور، تلك المجلدات التى اكتسبت شهرة واسعة فى جميع أنحاء أوربا، وساهمت إلى حد كبير فى إيقاظ الاهتمام بمصر من جديد بين الطبقات المتعلمة فى كل البلدان الأوربية، وكان طبيعياً أن يتجه هذا الاهتمام بشكل رئيسى إلى آثار مصر القديمة التى كان كتاب " وصف مصر " بمذكراته وأطالسه الضخمة الفخمة المليئة بصور المعابد المصرية الكثيرة ونقوشها قد قام بدراسة كبيرة عنها. ومن ناحية أخرى كان علماء الدراسات اللغوية الأوروبيون قد خطوا خطوات واسعة على طريق حل رموز اللغة الهيروغليفية، وقد سجل ذلك كله بداية الاهتمام المحموم بمصر وبالآثار المصرية.

وفى مصر، كان محمد على قد تمكن من إحكام قبضته على جميع أنحاء القطر المصرى بعد أن نجح فى استئصال شأفة المماليك الذين كانوا يمثلون شوكة فى جنب الحكومة المصرية

الناشئة، وتمكن بالتالى من إخضاع جميع الأقاليم المصرية لسيطرته وإدارته المركزية : مما أسهم بدوره فى توفير عنصرى الاستقرار والأمن اللازمين لقيام نشاطات سياحية موسعة، لاسيما بعد أن انتهت الحروب النابليونية فى أوربا وأصبح فى إمكان الأوروبيين أن يقوموا مرة أخرى برحلات طويلة، كما كان محمد على من جهته يعامل الأوروبيين معاملة تتسم بالود، وكانت النتيجة أن أصبحت رحلات السياح إلى مصر أكثر سهولة وأماناً، فازداد عددها، ونشطت السياحة فى وادى النيل، ولم تعد مقصورة على عددٍ محدودٍ من الأثرياء والدبلوماسيين والرحالة والمغامرين كما كانت من قبل.

كان السائحون يجوبون أنحاء القطر المصرى طولاً وعرضاً باستصدارهم من محمد على فرمانات[١] أو تصاريح مرور تبيح لهم حرية التنقل والإقامة والطواف فى جميع أرجاء البلاد، وكانت تلك التصاريح تتضمن تعليمات إلى مديرى ومأمورى المديريات والمراكز بضرورة توفير كل أسباب الراحة للسائحين، وتقديم الخدمات التى يطلبونها على أكمل وجه، كما كانت تحذر هؤلاء المديرين من كل ما شأنه أن يثير شكاية السائحين ضدهم.

وكان لاهتمام محمد على بتنظيم الإدارة وإحكام سيطرته على الأقاليم المصرية أثره فى أن تمتع المجتمع المصرى فى عهده بانتشار الأمن، وأصبح فى إمكان السائحين أن يحصلوا على تصاريح مرور تبيح لهم زيارة كافة أنحاء البلاد من الإسكندرية شمالاً حتى الشلالات[٢] ووادى حلفا[٣] جنوباً، هذا بالإضافة إلى مناطق أخرى مثل دمياط[٤] والفيوم[٥]، وطور سيناء[٦] والقصير[٧] على ساحل البحر الأحمر، ومع امتداد الفتوحات المصرية جنوباً باتجاه السودان وشرقاً باتجاه الجزيرة العربية وبلاد الشام وبحراً باتجاه كريت أصبح فى إمكان السائحين الأوروبيين أن يزوروا مناطق مثل سنار[٨] وكردفان[٩] ودنقلة[١٠] وبربرة[١١] فى بلاد السودان، كما أصبح بإمكانهم زيارة بر الشام[١٢] ومدنه مثل يافا[١٣] وعكا[١٤] والقدس الشريف[١٥] وبيروت[١٦] وطرابلس الشرق[١٧] ودمشق[١٨] وبعلبك[١٩] وحلب[٢٠] وأنطاكية[٢١] وجبل الدروز[٢٢]، كما أصبح بإمكانهم أن يزوروا جزيرة كريت[٢٣] بالإضافة إلى مدن شبه الجزيرة العربية مثل الحجاز[٢٤] وجدة[٢٥]، وفى ذلك يقول القنصل الرومى دوهاميل Duhamel فى تقريره لذى رفعه إلى حكومته عام ١٨٣٧م/١٢٥٣هـ: " منذ عهد قريب ذهب بعض السائحين بل وبعض السيدات الأوروبيات لزيارة آثار بلاد العرب وتدمر، أما فى السنوات الأولى من حكم محمد على فكان من الضرورى إرسال حرس من خمسمائة فارس لمرافقة أمثال هؤلاء فى زيارة الأهرام التى لا تبعد عن القاهرة بأكثر من ساعتين "[٢٦].

وقد كانت تصاريح المرور هذه تمنح للسائحين من مختلف الجنسيات فى سهولة ويسر، فقد منحت لسائحين من إنجلترا[٢٧] وفرنسا[٢٨] وألمانيا[٢٩] وإيطاليا[٣٠] وروسيا[٣١] والنمسا[٣٢] والمجر[٣٣] والسويد[٣٤] وهولندا[٣٥] وأمريكا[٣٦]، وكان من بين هؤلاء السائحين، الأمراء[٣٧]

والقناصل[٣٨] والأطباء[٣٩] ورجال الدين[٤٠] وغيرهم، كما كان من بينهم شخصيات عامة تتمتع بمركز سياسى واجتماعى ودينى مرموق مثل حكمدار الهندستان الإنجليزى[٤١] وسفير دولة السويد بالأستانة[٤٢] ومطران دير الإفرنج بجبل الدروز[٤٣] ونجل القنصل الإنجليزى بطرابلس الغرب[٤٤]، كما كان من بينهم كذلك بعض السائحات النساء. وتشير الوثائق الخاصة بالسياحة فى عصر محمد على إلى ارتفاع متزايد وملحوظ فى أعداد السائحين[٤٥] الذين يزورون مصر من سنة إلى أخرى مع تزايد الإحساس بانتشار الأمن داخل المجتمع المصرى.

وقد قدمت لهؤلاء السائحين الأجانب تسهيلات كبيرة وخدمات لا حصر لها تشمل الأوامر المشددة إلى المعنيين بمساعدتهم فى كل ما يلزمهم والتحذير من التعرض لهم بسوء[٤٦]، وتوفير وسائل الانتقال اللازمة لهم براً أو بحراً[٤٧]، وكذلك توفير الحماية الأمنية الملائمة[٤٨]، وصرف ما يلزم لهم من نقود أثناء الطريق بالإيصالات اللازمة ثم إرسالها إلى الخزينة فيما بعد لمحاسبة قناصل دولهم بمقتضاها[٤٩]، وكذلك عدم تفتيش أو فتح أمتعتهم بالجمارك[٥٠] والسماح لهم برسم الآثار[٥١]، وأخذ نسخ ونماذج جصية مقلدة منها[٥٢]، وتجديد تصاريح مرورهم كلما أرادوا ذلك[٥٣]، ثم معاونتهم فى مجابهة ما يعترضهم أثناء سياحتهم من مشاكل وأزمات، مثل التحرى عن الأشياء المسروقة منهم وإعادتها إليهم[٥٤].

وقد فطن المؤرخ النبيه عبد الرحمن الجبرتى إلى بوادر تلك الحركة السياحية النشطة التى اجتاحت مصر خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر، وعرض فى كتابه لموضوع الآثار واهتمام الأجانب بها: " لأن طبيعتهم ورغبتهم الاطلاع على الأشياء والمستغربات، والفحص عن الجزئيات وخصوصاً الآثار القديمة وعجائب البلدان والتصاوير التماثيل التى فى المغارات والبرابى بالناحية القبلية وغيرها، ويطوف منهم أشخاص فى مطلق الأقاليم بقصد هذا الغرض، ويصرفون لذلك جُملاً من المال فى نفقاتهم ولوازمهم "[٥٥].

على أن التسهيلات ذات التأثير الأخطر على قضية الآثار المصرية والتى منحها محمد على للسائحين الأجانب فقد تمثلت فى تخويلهم الحق فى التنقيب عن الآثار المصرية فى الأماكن التى يختارونها والاحتفاظ بما يعثرون عليه من آثار قديمة، ونقلها وتصديرها إلى الخارج، وإعطائهم التصاريح والأوامر العالية التى تعينهم على ذلك، بل إن محمد على لم يكن يقصر هذا الحق على الأجانب السائحين فقط بل كان يمنحه كذلك للأجانب العاملين والمقيمين فى مصر ولاسيما قناصل الدول الكبرى، كما منحه كذلك لعددٍ قليلٍ من المصريين ممن كانوا يرغبون فى التنقيب عن الآثار القديمة والتجارة فيها.

وقد بالغ محمد على مبالغة شديدة فى إعطاء هذه التصاريح التى تبيح لحاملها التنقيب عن الآثار، والاستحواذ على ما يجدونه منها، حتى شهدت السنوات الأولى من حكمه تصاعداً كبيراً على

صعيد التدمير الذى لحق بالآثار المصرية القديمة، وفى ذلك يقول الرحالة الفرنسى إدوارد دى مونتوليه Edward De Montulié الذى زار مصر عامى ١٨١٩، ١٨٢٠م (١٢٣٥، ١٢٣٦هـ) وارتحل فيهما إلى الصعيد واستبشع ما يقوم به لصوص الآثار من تخريب، وأدان تجاربهم البشعة: " إذا كانت هناك مقابر أخرى سليمة فإنى أتمنى ألا يكتشفها الأثريون الفضوليون... فالتوابيت الحجرية ومن فيها سوف تشحن إلى لندن أو باريس " وقد أبدى مونتوليه أسفه لعدم وجود متحف قومى مصرى لحفظ ما يستولى عليه القناصل[٥٦].

وهكذا أصبحت مصر خلال الثلث الأول من القرن التاسع عشر مسرحاً لصراعٍ شرس بين جامعى التحف الذين كانوا ينقضون على الآثار كالجوارح مدفوعين بحب المغامرة والاكتشاف، وقبل ذلك الرغبة فى الكسب المادى مما أدى إلى قيام سوق عظيمة للآثار المصرية القديمة لتلبية رغبات جامعى الآثار وحاجات المتاحف.

وقد لعب كثير من الأوروبيين المقيمين بمصر ولا سيما قناصل الدول الكبرى مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا والنمسا والسويد الدور الأكبر فى تموين هذه السوق مستغلين وضعهم الدبلوماسى وصلاتهم القوية بمن كانوا على رأس الإدارة المصرية القائمة فى ذلك الوقت، وكذلك رغبة محمد علي فى إرضاء الدول الأوروبية العظمى بهدف الظفر بمعاونتهم على إحداث نهضته الشاملة التى كان ينوى القيام بها فى مصر، ومستغلين كذلك فساد الموظفين الحكوميين الذين كانوا لا يتورعون عن قبول الرشوة حتى وإن كان فى ذلك ضياع لحقوق وممتلكات شعوبهم، وقد حفلت مذكرات نهابى ولصوص الآثار الأوائل فى العصر الحديث بالعديد من وسائل التحايل والرشوة وطرق الابتزاز والسلب التى كانوا يستخدمونها فى الوصول إلى أغراضهم الدنيئة هذه.

وتشير دراسة التصاريح الخاصة بالتنقيب عن الآثار والتى صدرت عن محمد على خلال العقود الثلاثة الأولى من حكمه إلى أنها كانت تصدر مطلقة بدون قيد أو شرط، على أنها كانت تشترط فى بعض الأحيان شرطاً غامضاً مبهماً يتمثل فى أن يكون البحث والتنقيب " خالياً من المحذورات "[٥٧] أو " أن يكون سالماً من المحذور "[٥٨] أو " على أن يكون البحث بعيداً عن الجهات المحذور البحث فيها "[٥٩] وقد فسر هذا الشرط فى وثائق أخرى بأن " تكون المواضع التى يجرون الحفر فيها أبنية قديمة خربة خالية عن العمار والبنيان، وألا تكون بملك أحد، وألا يبحثوا عن الآثار القديمة بهدم المبانى السليمة "[٦٠] " وبأن يكون حفرهم فى محلٍ لا يكون تحت تصرف شخصٍ يتضرر بذلك، ومن غير أن يهدموا بناء "[٦١] وألا يكون الحفر فى الأراضى الزراعية[٦٢].

كما تشير دراسة تلك التصاريح إلى أنها لم تكن مقيدة بفترة زمنية محددة ينبغى على صاحب التصريح بعدها إما أن يوقف حفائره أو أن يقوم بتجديد تصريحه لفترة زمنية جديدة، غير أنه يستثنى من ذلك ثلاث حالات فقط قيد تصريح التنقيب فى إحداها بمدة سنة واحدة[٦٣] وقيد فى

الثانية بخمسة أشهر(٦٤)، بينما قيد فى الثالثة بستة أشهر(٦٥) ولعل من نافلة القول أن نذكر بأنه لم تكن هناك اشتراطات معينة بشأن تسجيل الآثار المكتشفة، أو ترك المواقع التى تعرضت للتنقيب فى حالة مرضية أو ملائمة أو نحو ذلك من الشروط التى كان مجرد التفكير فيها فى ذلك الوقت من جانب الحكام والمنقبين – أو بالأحرى لصوص الآثار – يعد نوعاً من الرفاهية والعبث.

ومما لا شك فيه أن النصيب الأوفر من هذه التصريحات كان يمنح لقناصل الدول الأوروبية من ذوات النفوذ، من أمثال برناردينو دروفيتى(٦٦) Bernardino Drovetti قنصل فرنسا وهنرى سولت (٦٧) Henry Salt قنصل بريطانيا وجيوفانى أنستازى(٦٨) Giovanni Anastasy قنصل السويد والنرويج، ونتيجة لنشاط هؤلاء القناصل وعملائهم ظهرت المجموعات المبكرة من الآثار المصرية فى متاحف تورينو واللوفر ولندن وبرلين وفينا وفلورنسا وبروكسل وغيرها من المتاحف الأوروبية. فضلاً عما أكتنزته المجموعات الخاصة، وقد ساعدهم على ذلك أن أعباء العمل القنصلى فى ذلك الوقت كانت قليلة وهينة، ولذلك وجد القناصل والدبلوماسيون الأجانب أن لديهم من الوقت والفراغ ما يمكنهم من الرحلة لجمع الآثار. فضلاً عن أن هؤلاء القناصل قد استفادوا كثيراً من وضعهم الدبلوماسى ومن صلاتهم بكبار المسئولين المصريين فى جمع وتكوين هذه المجموعات الأثرية الضخمة التى قاموا ببيعها بعد ذلك للمتاحف الأوربية.

وقد خطر لهؤلاء القناصل فى بادئ الأمر أن بإمكانهم أن يعملوا مجتمعين فى تجارة الآثار وذلك بنظام الشراكة فيما بينهم، فقد حدث أن أصدر محمد على أمراً فى ٢٠ ربيع الأول ١٢٣٧هـ (١٥ ديسمبر ١٨٢١م) إلى كاشف الجيزة يقول فيه: " قد أفادنا قنصل الإنكليز المحترم الخواجة صولت أنه اتحد مع قنصل فرانسه الخواجة دوروتى [دروفيتى] المحترم وقنصل السويد الخواجة بوكتى المحترم وأدخلوا معهم من أحبتهم بعض أشخاص معلومى الأسماء، ووكلوا عن أنفسهم جميعاً القبودان المسمى قاوبليا(٦٩) وعينوه مأموراً لإخراج الآثار العتيقة من جوار الأهرام بالجيزة، وأنهم سيجرون الحفر فى تلك الجهات بمعرفة القبودان المذكور اعتباراً من تاريخ كتابنا هذا لمدة سنة واحدة، وأن ما يجدونه من الآثار العتيقة ستوزع بينهم بموجب عقدهم، فقد صرحنا لوكلهم المذكور بالحفر فى تلك الجهات والبحث عن الآثار العتيقة بشرط أن يكون ذلك خالياً من المحذور، فإذا علم هذا لديك بمنة الله تعالى ينبغى ألا تمانعوه وأن تعاونوه عند اللزوم "(٧٠) ولكن يبدو أن هذه الحرية المفرطة التى منحها محمد على لهؤلاء القناصل فى سبيل التنقيب عن الآثار والاتجار بها، بالإضافة إلى طمعهم وجشعهم ورغبتهم فى الكسب المادى السريع قد أزكت فى نفوس هؤلاء القناصل نار الحقد والعداوة والبغضاء، فأخذوا يتنافسون فيما بينهم – بعد أن كانوا متعاونين – للحصول على أكبر قدرٍ من الآثار المصرية، وكانوا يلجأون فى سبيل ذلك إلى الرشوة والعنف أحياناً، فتسربت بالتالى آلاف القطع الأثرية من مصر عن طريق هواة جمع الآثار وتجارها

وكل من لاهمّ له إلا الإثراء السريع من تجارة التحف والآثار، حيث وجد هؤلاء فى البحث عن الآثار مهنة مجزية يمكن أن تصل بهم إلى الثراء الفاحش بسرعة كبيرة، فسلكوا كل السبل للوصل إلى هذه الغاية، وهكذا وقع التراث المصرى القديم فى أيدى نفرٍ من الدخلاء الأجانب الذين كانوا يستهدفون العثور على التحف فى أقصر وقت وبأقل التكاليف. ولا يمكن وصف هؤلاء إلا بنهابى القبور ومخربى الآثار.

ما يهمنا أن التعاون بين هؤلاء القناصل لم يدم طويلاً، إذ أنه سرعان ما اشتد التنافس والخلاف بينهم كل منهم يحاول أن يفوز بأهم المناطق التى تبشر بالكشف عن تحف مهمة، وكثيراً ما التحم المنقبون فى معارك طاحنة كان لحد السلاح درواً هاماً فى حسمها. وفى ذلك يقول الإنجليزى هيوار كارتر Heward karter: " كانت هذه أمجد أيام الاستكشاف والبحث عن الآثار، كان كل شئ موجود من الجعران إلى المسلة، وإذا حدث خلاف بين الأخوة الأعداء من المستكشفين فقد كان يمكن للبندقية أن تحسم الأمر "[٧١] ومما لا شك فيه أن كارتر لم يبتعد عنه الصواب كثيراً عندما وصف هذه الأعمال بأنها كانت أقرب إلى أعمال القرصنة منها إلى أعمال البحث والتنقيب.

وقد كان لقنصلى الدولتين الأعظم فى ذلك الوقت – فرنسا وإنجلترا – اليد الطولى فى مجال البحث والتنقيب عن الآثار المصرية القديمة والتجارة فيها، بحيث بدا أن الصراع الإنجليزى الفرنسى قد انتقل من ميادين القتال فى أوروبا إلى وادى النيل، وبدا كذلك أن هذا الصراع إنما يجرى بنفس الدرجة من الشراسة والضراوة وإنما بدهاء أكبر ودماء أقل.

أما القنصل الفرنسى برناردينو دروفيتى فقد ولد فى بيدمونت الإيطالية سنة ١٧٧٦م ودرس القانون وحصل على الجنسية الفرنسية قبل أن يلتحق بالجيش فى فرنسا ويؤدى خدمته مرافقاً لبونابرت أثناء حملته العسكرية على مصر، وبعد انتهاء الحملة عاد دروفيتى إلى أوربا حيث عين وهو فى سن الخامسة والعشرين قاضياً عسكرياً فى مدينة تورينو، وفى العام التالى عاد دروفيتى إلى مصر حيث تم تعيينه كنائب قنصل فى الإسكندرية، بينما عين ماثيوديلسبس de Lesseps Mathieu والد فرديناند المحرك الأول لمشروع قناة السويس قنصلاً فى القاهرة[٧٢]، وحين اعترف الأتراك بنابليون بونابرت امبراطوراً لفرنسا، ردَّ البريطانيون بدعم المماليك والمناوئين للأتراك، وانتقل دروفيتى إلى القاهرة ليخلف ماثيو دليسبس وليعمل بدوره على دعم القوات المعارضة للمماليك والتى سرعان ما تمثلت فى محمد على، وحين سيطر محمد علىّ على البلاد كان دورفيتى قد تأكد له حليفاً وصديقاً، فلقد عرف ممثلو نابليون كيف يكتسبون ثقة الرجل القوى فى مصر، ويقدمون له المشورة ويساعدونه بقدر إمكانهم، وقد اعترف له مواطنوه المقيمون فى مصر

بالفضل فى ذلك حيث يقول عنه كلوت بك: " كان عمله هذا فاتحة السياسة الحاذقة التى لم تكف حكومتنا عن انتهاج سبيلها حيال محمد على"[٧٣].

تلك العلاقات القوية بين الحكومة فى مصر وفرنسا فى مطلع القرن التاسع عشر كان يتم توطيدها بين الحين والآخر عن طريق تبادل الزيارات الرسمية. ففى عام (١٨٤٥م / ١٢٦١هـ) زار إبراهيم باشا ابن محمد على باريس وخلال نفس العام قام دوق دى مونبانسيه duc de Montpensier أصغر أبناء الملك لوى فيليب برد الزيارة، ومَتّعَ خلال زيارته وسام الجوقة الفرنسية لمحمد على الذى أقام مأدبة عشاء للضيف الفرنسى ليلة سفره أعرب خلالها عن امتنانه الشديد لملك فرنسا وحكومته اللذين لم يتخليا إطلاقاً عن غمره بالرعاية فى الأيام الصعبة كما فى الأيام الهادئة[٧٤]. كما يروى أن محمد على قد صرح ذات مرة لأحد زواره بقوله: " سواء ساعدتنى فرنسا أو لم تساعدنى فهذا لن يغير من امتنانى لها سأظل طوال حياتى مقدراً وشاكراً لما فعلته من أجلى، وسوف أورث هذا لأبنائى، وسأوصيهم بأن يظلوا دائماً فى حماية فرنسا"[٧٥].

وهكذا صار لزاماً على محمد على أن يقوم بتسديد ما عليه من دين للدولة التى كان جميلها يطوق عنقه، وهو الدين الذى تم تسديد أكثره بعملية آثارية. نلمح ذلك واضحاً من خلال أمره الذى أصدره فى ٢٧ رمضان ١٢٤٢هـ (٢٤ أبريل ١٨٢٧م) إلى حبيب أفندى رئيس ديوان خديوى والذى يشير فيه إلى أنه: " قد عزم صديقه دورويتى قنصل جنرال فرنسا على القيام إلى فرنسا، وأنه بالنسبة للموالاة، استنسب إهداء رأسين من الخيول النجدية لابن الملك، ورأس نجدىٌ أيضاً لصديقه المذكور، وإرسال تلك الخيول مع سُيَّاسهم وعلايقهم إلى اسكندرية، مع إرسال جانب من الآثار القديمة الذهب على يد أحد القواصة إليه "[٧٦] ويزيد محمد على الأمر توضيحاً لرئيس ديوانه فيأمره " بأن يستخرج من خزانة الأمتعة الخديوية ما هو محفوظ فيها من الخواتم والأساور وما شاكل ذلك من العاديات والآثار العتيقة فيرسله كله إلى الإسكندرية مصحوباً بالسجل الخاص به " ويؤكد حبيب أفندى من جهته أنه " قد أدى مقتضى الأمر العالى المذكور "وأنه أيضاً قد " بعث بالآثار والعاديات المطلوبة وهى ستٌ وأربعون قطعة ما بين خاتم وكستبان وأسورة وقلادة ولوح وما أشبهها مما ورد من الإسكندرية والجيزة والصعيد "[٧٧] كما نلمحه كذلك واضحاً من خلال الأمر الذى أصدره محمد على إلى كتخداه بتاريخ (٧ ذو الحجة ١٢٣٦هـ / ٥ سبتمبر ١٨٢١م) والذى يؤكد فيه أنه " عرض صديقنا الخواجة دوروتى قنصل فرنسا المقيم فى الإسكندرية أنه يريد نقل الأحجار الأثرية التى جمعها من إقليم المنوفية. إلا أنه نظراً لكبر حجم تلك الأحجار فليس من الممكن نقلها على المراكب النيلية، ويلتمس إعطاه عقبه بالأجر، وبما أن قبول التماس الموما إليه من لوازم الصداقة فمطلوب إعطاء الخواجة دوروتى الموجود فى ذلك الطرف عقبة لنقل الآثار " ولما كانت التسهيلات الممنوحة لدروفيتى ما كان ينبغى لها أن تقف عند

حدٍ فى نظر محمد على، فقد أمر حاكم المنوفية " بإيجاد الفلاحين بالأجرة لدفع الأحجار الأثرية المذكورة من أماكنها ووضعها فى العقبة وإرسالهم لنقل الآثار "(٧٨).

وإذا كان محمد على قد اقتنع فى قرارة نفسه بأنه بهذه التسهيلات الضخمة التى منحها لدروفيتى قد وفاه حسابه، فقد بقى عليه أن يوفى فرنسا هى الأخرى حقها، ودولة مثلها لن تقنع بأى حالٍ من الأحوال بأقل من مسلة كبيرة حتى يقال إنه – أى محمد على – قد " أدى خدمة مقابل معروفهم وصنعهم الجميل معه "، ومع ذلك يصر محمد علىّ على أنه " مهما فعلنا مع هذه الدولة لا يعادل جميلها ومراعاتها لى فى السابق "(٧٩).

لم يكن دروفيتى – إذن – ممثلاً للدولة الصديقة فقط، بل كان كذلك موضع ثقة محمد على وأمين سره، وهو الأمر الذى منحه وضعية استثنائية أفادته كثيراً فى مجال التنقيب عن الآثار المصرية، فقد كان يتولى بنفسه تقديم الطلبات الخاصة بالحفر والتنقيب إلى محمد على مما مكنه من عرقلة منافسيه فى هذا المجال، فى الوقت الذى حصل فيه هو وأعوانه على فرمانات تنقيب تشمل مساحات شاسعة بطول مصر وعرضها، وهو الذى شجع محمد علىّ على الاستعانة بالفرنسيين خاصة فى مجال البحث عن الآثار المصرية القديمة(٨٠)

كان دروفيتى يمتلك ثلاث مميزات جوهرية رجحت كفته على منافسيه من القناصل المنقبين الآخرين:

١. أنه كان أقدم من منافسيه فى هذا المجال فى مصر مما مكنه من تثبيت أقدامه فى ميدان التنقيب الأثرى قبلهم.

٢. أنه كان معروفاً جيداً من قبل السلطات المحلية والأهالى الذين قدموا له مساعدات صادقة

٣. أن معاونيه من المنقبين الذين كانوا يعملون معه كانوا على درجة عالية من الكفاءة والاستعداد الدائم لتنفيذ أوامره بدقة(٨١) وكان دروفيتى قد عين وكلاء له فى كل المواقع الأثرية الرئيسية بطول وادى النيل، وأمرهم بتثبيط كل محاولة للحفر بدون إذن منه، وادعى حقوقاً منفردة على كل المناطق التى زارها، ولم يكن يأبه كثيراً بالقوانين التى تقيد حريته وحركته فى البحث عن الآثار، وكان يتسم بالجشع والطمع ومن ثم فقد كرهه منافسوه، حتى ليقول عنه جان لاكوتير – كاتب سيرة شامبليون -: " إن مواهبه التى استخدمها فى مصر تكشف فى جميع الأحوال عن شخصية غير عادية، ولو أن ضميره لم يكن دائماً على مستوى جسارته وخياله، ولكن سيظل اسمه مرتبطاً إلى الأبد ببناء الدولة المصرية على يد محمد على والذى كان له أحد المعاونين الأجانب الأكثر استمرارية وكفاءة، ومرتبطاً أيضاً بمولد علم المصريات الذى خدمه – بخيرٍ أو بشر – ناهباً للآثار فى جشعٍ وعبقريةٍ لا مثيل لها "(٨٢).

حصل دروفيتى على حق التنقيب فى مناطق شاسعة من الأراضى المصرية، ففى تصريح واحدٍ فقط من تصاريح الحفر العديدة التى منحها له محمد على تم تخويله حق التنقيب فى مناطق الغربية والمنوفية والشرقية والبحيرة والقليوبية والجيزة دفعة واحدة، وهو ما يشمل نصف مساحة القطر المصرى تقريباً، ولم يكن يدانيه أحد من القناصل الآخرين سوى القنصل الإنجليزى سولت الذى كان يمتلك هو الآخر حق التنقيب فى مناطق واسعة كذلك، ولما كان هذا الأمر مدعاة للنزاع والشقاق بين القنصلين المذكورين فقد اتفقوا فيما بينهم حسماً للنزاع والشقاق على تحديد مناطق النفوذ لكل منهما، وعقدوا لذلك اتفاقية جعلوا بمقتضاها مجرى النيل حداً فاصلاً بين مناطق النفوذ الفرنسية ومثيلتها الإنجليزية، بحيث يصبح التنقيب فى الأراضى الواقعة على الضفة الشرقية من النهر حقاً خالصاً لدروفيتى وأعوانه، بينما تصبح أراضى الضفة الغربية للنهر مجالاً مباحاً لتنقيبات سولت ومن يعملون معه، ووضعوا بذلك نهاية لصراعاتهم الدامية من أجل البحث عن الآثار القديمة " تماماً مثل الملوك الذين يريدون تدارك الأسباب التى يمكن أن تجدد منازعتهم، والقضاء عليها "[٨٣] ولعل من العجيب أن يعقد مثل هذا الإتفاق المشين بدون تدخل من السلطات الرسمية أو حتى بدون علمها من الأساس.

كان دروفيتى يستخدم فى حفائره عدداً كبيراً من الأيدى العاملة، وقد مكنه وضعه الدبلوماسى وصلاته القوية بالإدارة المصرية القائمة من أن يوفر لهؤلاء العمال الحماية الكافية ضد تسلط المديرين والحكام، كتب دروفيتى إلى الديوان الخديوى يلتمس منه " حماية تابعيه على أبو رواش ومحمد الأسيوطى المقيمين فى قرية صاينة [صان] لحفر المبانى القديمة والبحث عن الآثار " فحرر الديوان الخديوى إلى المدير المسئول عن الإقليم الذى تتبعه البلدة المذكورة " يرجوه التفضل بحمايتهما حسب طلب القنصل الموما إليه "[٨٤]. وحدث فى عام ١٢٤٣هـ (١٨٢٦م) أن أحد عمال دروفيتى ويدعى الحاج عبد الله كان ينقب عن العاديات فى خرائب سقارة واعتقله كاشف المنطقة، فاستصدر دروفيتى على الفور أمرين عاليين بإطلاق سراح الحاج عبد الله المذكور وإخلاء سبيله والإفراج عنه[٨٥]، وأكثر من ذلك أن دروفيتى كان يحصل لعماله الذين يعملون له فى التنقيب عن الآثار على استثناءات من القيام بأعمال السخرة والتجنيد الإجبارى، فقد أصدر محمد على أمراً إلى متصرف جرجا يقول فيه: " كان يوجد لصديقنا الخواجة دوروتى قنصل فرنسا سابقاً رجلٌ يدعى حماد من فلاحى قرية قورنة، وكان يستخدمه فى أشغال التفتيش على الآثار بالأجرة، ومعه ترخيص بهذا الخصوص من نجلنا صاحب العطوفة إبراهيم باشا، وآخر من نجلنا البك الدفتردار، وحيث أن المومى إليه سمع فى هذه الأثناء بأنه قد تنبه على الفلاح المذكور بالذهاب إلى جهات دنقلة لاستخدامه فى بعض الخدمات، فقد التمس عدم إرساله إلى خدمات خارجه بعد ما

يقوم بوظيفته المكلف بها كفلاح، وحيث إننا سمحنا له بذلك فمطلوبنا أن تنهوا على من يلزم بخصوص عدم إرسال الفلاح المذكور فى الخدمات البعيدة بل يشتغل فى أشغاله بقريته "[٨٦].

وقد عاون دروفيتى فى أعماله المرذولة هذه عدد من الأجانب المقيمين بمصر ممن كانوا ينقبون لحسابه، ويأتى على رأس هؤلاء مواطنه النحات المرسيلى [نسبة إلى مرسيليا] جان جاك ريفو Jean Jaques Rifaud الذى أقام فى مصر أربعة عشر عاماً ركز اهتمامه فيها على الآثار القديمة، وقد نجح ريفو فى اكتشاف بعض المعابد الملحقة بمعبد الكرنك، كما قدم عدة رسومات تصور مصر القديمة [٨٧]، وقد عمل ريفو مع دروفيتى سنين طوالاً فى مجال التنقيب عن الآثار القديمة، وكان منقباً لا يعرف الكلل[٨٨] حتى وصف بأنه " أكبر نهاب فرنسى للآثار القديمة فى وادى النيل "[٨٩] ولا غرو فإن العديد من القطع الأثرية التى تضمنتها مجموعات دروفيتى المختلفة، والتى توزعت بين متاحف العالم المتعددة تحمل علامة جان جاك ريفو وكيل دروفيتى، إذ يوجد مثلاً على جانب تمثال كبير من أحد تماثيل أبو الهول يحمل وجه أمنحوتب الثالث وموجود فى متحف تورينو بإيطاليا النقش التالى: " اكتشف بمدينة طيبة عام ١٨١١م بواسطة ريفو النحات القديم الذى يعمل فى خدمة دروفيتى[٩٠] " بل إنه ظل يقوم بتقطيع معبد الكرنك بمنهج منتظم من سنة ١٨١١م حتى سنة ١٨٢٧م [٩١].

كان جان جاك ريفو يستخدم جيشاً من الأيدى العاملة فى مواقع العمل، وكان سريع الغضب تنتابه أطوار غريبة فى بعض الأحيان حتى إنه كان يضرب المصريين الذين لا يفهمون لهجة أهل البروفانس فى فرنسا[٩٢] – لهجته الأصلية – ومع ذلك كان يعتبر نفسه مدافعاً عن العمال فى مواجهة جشع الأعيان والحكام المحليين، ولم يتورع ريفو – شأنه فى ذلك شأن منافسيه من الإنجليز والإيطاليين وغيرهم – عن نشر قطعة حجرية منقوشة أو عن استخدام المتفجرات لانتزاع تحفة فنية[٩٣].

ومن المنقبين الذين اشتغلوا لحساب دروفيتى كذلك الإيطالى أنطونيو ليبولو Antonio Lebolo الذى استطاع أن يعثر على عددٍ كبيرٍ من المومياوات التى ترجع إلى العصر البطلمى وسلمها لدروفيتى واحتفظ لنفسه بواحدة منها، وكان ليبولو من أشد المخلصين لدروفيتى فى مجال الآثار القديمة، بينما كان عدواً لدوداً للقنصل البريطانى سولت وأعوانه [٩٤].

ولم يقتصر نشاط دروفيتى فى مجال الآثار القديمة على التنقيب عنها فحسب، بل إنه كان يشترى كذلك من الأهالى كل ما يقع تحت يده من الآثار بغية تحقيق ربح من التجارة فيها وقد قام الكونت دى فربان[٩٥] de Forbin مدير المتاحف الفرنسية بزيارة منزله فى الإسكندرية فأصيب بدهشة عميقة: " لقد قضيت جميع أيامى تقريباً لدى مسيو دروفيتى، وبالرغم من أنه كان قد شحن جزءاً كبيراً من مجموعته إلى ليفورنو إلا أننى شاهدت لديه مسكوكات فى غاية الندرة. لقد

تم تنسيق هذه القاعة العجيبة بنظام رائع، ويمكننا أن نتعلم خلال ساعات قليلة تاريخ مصر عن طريق الآثار التى تحويها وذلك بالطريقة الأكثر امتاعاً والأكثر يقيناً "[٩٦] ويؤكد فوربان " أن العرب لا يكفون عن ملاحقته فى الخان الذى يعيش فيه يحضرون له مومياوات وبرديات ومسكوكات وحتى الأحجار المنقوشة، وأنهم دائماً، ما ينصرفون وهم راضون عن السعر الذى يحدده لهم بنفسه "[٩٧].

أنفق دروفيتى من عمره سبعة وعشرين عاماً فى مهنة الآثار والتنقيب عنها، ونجح خلال تلك الفترة فى تكوين ثلاث مجموعات أثرية ضخمة: أما مجموعته الأولى فقد ضمت ثمانية آلاف ومائتين وثلاثاً وعشرين قطعة أثرية من بينها حوالى مائة من التماثيل الكبيرة الحجم[٩٨]، بالإضافة إلى مجموعة كاملة من البرديات واللوحات المنقوشة والأدوات الجنائزية التى جاء معظمها من مقابر طيبة ويعود أكثرها إلى عصر الدولة الحديثة، وكان فى نية دروفيتى ألا يبيع مجموعته إلا للدولة التى يمثلها فى مصر، والتى كون مجموعته هذه تحت رايتها بالإلهام منها، وكان يعرب عن أمله فى " أن تكون فرنسا التى يحبها بكل جوارحه منذ عشرين عاماً كوطنه هى التى تحصل على مجموعته لوضعها فى متحف باريس "[٩٩] ولكن المسئولين فى فرنسا ترددوا فى قبول هذا العرض لعدة أسباب – وذلك على الرغم من إلحاح شامبليون الدءوب على مواطنيه بضرورة شراء هذه المجموعة لصالح متحف اللوفر قبل أن يظفر بها أى متحف أوربى آخر – ويأتى فى مقدمة أسباب هذا الرفض أن رجال الدين الفرنسيين كانوا يعارضون بشدة شراء آثار قد تهدم مرجعية الكتاب المقدس إذا عرضت على الناس حيث ستثبت تلك الآثار أن مصر كانت موجودة ومزدهرة قبل سنة ٤٠٠٤ قبل الميلاد وهى السنة التى بدأ فيها الخلق تبعاً لحسابات أجراها فى القرن السابع عشر جيمس أسشار كبير الأساقفة والذى كان قد استخرجها من نصوص الكتاب المقدس، وأصبحت هذه المسألة عقيدة ثابتة من العقائد اللاهوتية [١٠٠]، وهو ما جعل السلطات الفرنسية تحجم عن شراء آثار قديمة قد تثير جدلاً عميقاً وتتسبب فى إثارة المخاطر نتيجة لتعارضها مع تعاليم الكنيسة. وكانت مسألة قدم الآثار المصرية من المسائل التى كانت موضع جدلٍ حامٍ وعنيف ظلت أواره مستعرة طوال القرن التاسع عشر بين أنصار الكنيسة المتمسكين بالتفسير الحرفى للكتاب المقدس من ناحية – والذين كان شامبليون يلقبهم دائماً بحزب " طافئى الأنوار " و " أصحاب القبعات السوداء " – وبين دعاة التنوير والإصلاح ومؤيدى الحركة العلمانية وأنصار العلم التطبيقى من ناحية أخرى، وقد أثرت هذه المسألة – بشكل أو بآخر – فى سيرة حياة علم المصريات الوليد، بل وفى الكشف الأثرى فى مصر فى القرن التاسع عشر بصفة عامة وهو ما سنعرض له فى حينه.

أما السبب الآخر من أسباب الرفض الفرنسى لشراء مجموعة دروفيتى الأولى فقد تمثل فى معارضة آدم جومار الشديدة للمشروع، ووقوفه فى طريق إتمام الصفقة، ويعود ذلك إلى تخوف جومار من أن يؤدى نجاح هذه الصفقة إلى توطيد مركز شامبليون فى الأوساط العلمية الفرنسية بحيث يؤهله ذلك لأن يكون مرشحاً بقوة لإدارة الجناح المصرى فى متحف اللوفر الذى كان مزمعاً إنشاؤه فى ذلك الوقت، وهو المنصب الذى كان جومار يمنى النفس بالحصول عليه، لأنه كان يعتقد فى قرارة نفسه أنه أحق به وأولى من شامبليون، إذ كان جومار هو صاحب فكرة إقامة قاعة للآثار المصرية فى متحف اللوفر تضم – إلى جانب آثارٍ تسترد من لندن[١٠١] – نسخة من حجر رشيد ومجموعة دروفيتى هذه[١٠٢].

كانت أجواء العلاقات بين جومار وشامبليون متوترة ومسممة، فقد كان جومار الذى أنفق من عمره ثلاث سنوات فى مصر، والذى جاهد من أجل نشر موسوعة "وصف مصر" العظيمة، يعتبر نفسه مسئولاً ومرجعاً فى كل ما يتعلق بالشئون المصرية، وكان ينقم على شامبليون – ذلك الشاب الصغير الذى لم تطأ قدمه أرض مصر قط – ما أصابه من نجاح فى مجال الدراسات المصرية القديمة، وكشف أسرار اللغة الهيروغليفية، وإذا كان شامبليون قد لقب بـ "المصرى" فإن جومار كان يطلق على نفسه لقب "المصرى الحقيقى" وحينما أدرك جومار أن اسم شامبليون ومجده كمكتشف يرتبط باقتناء مجموعة دروفيتى الأثرية فقد أصبح مناهضاً للعملية، وتوصل إلى اقناع رئيس الوزراء كوربيار والملك بعدم الالتفات إليها[١٠٣].

كان دروفيتى لا يزال مُصراً على ألا يبيع سوى لفرنسا رغم أنه كان قد تلقى عرضاً بريطانياً وآخر ألمانى، كما كان سولت يلح عليه لكى يبيع للمتحف البريطانى رغم أنه هو نفسه لم يفعل ذلك مع مجموعته الثانية، ولكن صبر دروفيتى كان قد نفذ أمام هذا التردد الفرنسى، ووصل إلى مرحلة اليأس، فاتجه إلى مواطنيه الأصليين فى إيطاليا حيث اشترى منه ملك سردينيا هذه المجموعة الأثرية الضخمة المحملة بالأخطار العظمى والتى جعلت المتدينين فى فرنسا يرتعدون خوفاً منها، ودفع ملك سردينيا ثمناً لهذه المجموعة أربعمائة ألف ليرة إيطالية أى ما يزيد على ثلاثة عشر ألف جنية إنجليزى[١٠٤] بسعر الصرف السائد آنذاك وكانت هذه فاتحة الأرباح التى حققها دروفيتى من التجارة فى الآثار المصرية القديمة.

شكلت مجموعة دروفيتى الأولى – والتى أطلق عليها اسم الدروفيتيانا – نواة القسم المصرى فى متحف مدينة تورينو (حاضرة إقليم بيمونت – سردينيا) وأصبحت زينة هذا المتحف، حيث وضعت التماثيل الضخمة فى فناء المتحف لتنبئ بوجود كنوز أخرى عديدة فى الداخل من اللوحات والتماثيل النصفية والتحف البرونزية والمسكوكات الذهبية والفضية وأوراق البردى، ولا غرو فى ذلك فإن جومار نفسه وصف هذه المجموعة بأنها "أجمل ما عرف من الآثار المصرية"[١٠٥]

رغم معارضته الشديدة لشرائها، كما وصفها شامبليون بأنها " متحف متكامل يمنوننا بإحضاره إلى فرنسا "[١٠٦] والواقع أن شامبليون قد شعر بالمرارة بسبب فشله فى إقناع حكومته بشراء المجموعة، إذ ما كان ينبغى لرأى الذى قام بحل الهيروغليفية أن يستبعد فى يسر، ولكن ذلك لم يمنعه من أن يكتب عن الملك السردينى متزلفاً: " علمت اليوم أن صاحب الجلالة ملك سردينيا قد اقتناها، ولن يكون العلم قد فقدها – إذن – ما دامت قد أصبحت من ممتلكات عاهلٍ عمل أجداده الكثير لصالح الآداب، وبلدٍ خدم علماؤه العلم خدمات جليلة "[١٠٧] وكتب كذلك: " إنه – لسوء الحظ – قد اختطفت من عاصمتنا مجموعة أثرية كان من المفروض أن تكون لها بمثابة زينة أبدية... ولو أن سخاء صاحب الجلالة ملك سيردينيا احتفظ بها فى تورينو ليجعل منها وديعة مشتركة لأوروبا كلها بفضل حسن استقباله للزوار "[١٠٨] وفى حقيقة الأمر فإن شامبليون كان يرمى إلى أن تدعوه الحكومة السردينية – وهو الخبير بالمصريات – لكى يقوم بتصنيف هذه المجموعة ووضع دليل متحفى لها.

وجهت حكومة سردينيا – بالفعل – الدعوة إلى شامبليون لزيارة متحف تورينو وإبداء رأيه فى مجموعة دروفيتى وتقييمها ودراستها وتبويبها وفهرستها، ووصل شامبليون إلى تورينو فى ٧ يونيو ١٨٢٤م[١٠٩] (٩ شوال ١٢٣٩هـ) حيث كانت القطع الأثرية الضخمة من المجموعة قد وصلت لتوها إلى المدينة السردينية قادمة من جنوه وهى محملة على عربات المدافع، حيث وضعت فى قصر جميل: صالات رحبة، وممرات واسعة، وأسقف عالية، وحدائق بديعة وكأنها " إطار جميل للجمال "[١١٠] وقد كان شامبليون يعتزم الإقامة فى المدينة الإيطالية أياماً معدودات، ولكن غزارة البرديات وكثرة التماثيل أطالت فترة إقامته به حتى الأول من شهر مارس ١٨٢٥م (١١ رجب ١٢٤٠هـ)[١١١] ولعل من حسن الحظ أن شامبليون قد سجل لنا انطباعه حين دخل متحف تورينو لأول مرة فى (٩ يونيو ١٨٢٤م / ١١ شوال ١٢٣٩هـ) وشاهد فيه مجموعة دروفيتى للمرة الأولى: "...لم أكن أتوقع ثراء مثل ذلك، وجدت الساحة مزينة بتماثيل ضخمة من الجرانيت الوردى والبازلت الأخضر: مجموعة ارتفاعها ثمانية أقدام تمثل آمون رع وإلى جواره الملك حورس ابن أمينوفيس الثانى من الأسرة الثامنة عشرة منحوتة نحتاً رائعاً، لم أر شيئاً بهذا الجمال أبداً، فى الداخل توجد تماثيل ضخمة جداً أيضاً: تمثال رائع ضخم فى حالة رائعة كما لو أنه خرج لتوه من أتيليه[١١٢] النحات، تمثال من قطعة واحدة ارتفاعه ستة أقدام يمثل رمسيس الأكبر جالساً على عرش بين آمون رع ونيث، عمل رائع، تمثال ضخم من البازلت الأخضر، تنفيذه مدهش، وتمثال واقف لأمينوفيس الثانى، وتمثال لبتاح من نفس عصر الأمير، ثم مجموعة من الحجر الجيرى للملك أمنحوتب وزوجته الملكة، تمثال للملك رمسيس العظيم من الحجم الطبيعى من البازلت الأخضر، رائع... ولا يعبر ذلك سوى عن جزءٍ من المجموعة لا يزال علينا أن نفتح مائتين أو

ثلاثمائة صندوق أو لفة، ثم فرد سبعة وأربعين مخطوطاً فقط والمجموعة تضم مائة وواحداً وسبعين... إن هذه المجموعة تتخطى أى مديح ممكن "(١١٣)، والواقع أن مجموعة دروفيتى الأولى كانت سبباً رئيسياً فى ثراء متحف تورينو بالتماثيل الضخمة، وهو بذلك يضارع أكبر المتاحف الأوروبية فى هذا المجال.

كان حزن شامبليون على ضياع مجموعة دروفيتى هذه حزناً عظيماً، وكان كل يوم يمر عليه وهو فى الدروفيتيانا يزيد من غضبه على الذين رفضوا أن تدخل هذه الكنوز متحف اللوفر " وددت لو أن أصحاب السلطة صغاراً وكباراً جاءوا ليمضوا يوماً أو يومين فى متحف تورينو ليسمعوا النعوت التمجيدية التى يطلقها عليهم زوّار المجموعة من الفرنسيين، لم أجد واحداً لم يعرب عن أسفه لضياع هذه الآثار على فرنسا بسبب العقول الميكروسكوبية لعظمائنا السياسيين، إنه حفل موسيقى مستمر من الدعاء عليهم، وإنى بدورى أقوم بواجبى المقدس فى توجيهه إلى العنوان الصحيح "(١١٤).

ولم يكن شامبليون هو الوحيد الذى ندد برفض الحكومة الفرنسية شراء مجموعة دروفيتى الأولى، فقد اشترك معه فى ذلك دى فوربان مدير المتاحف، الذى رأى " أن الأفكار الضيقة للاقتصاد فى النفقات تعتبر بمثابة وفاة الحقيقة فيما يتعلق بالثروة الوطنية "(١١٥).

تمكن دروفيتى من تكوين مجموعة أثرية ثانية كانت أقل ثراءً من الأولى حيث ضمت خمسة آلاف قطعة فقط (١١٦)، ولما كانت التجربة التى خاضها أثناء بيع مجموعته الأولى قد دلّته على الطريق الذى يتحتم عليه أن يسلكه فقد توجه هذه المرة مباشرة إلى الحكومة السردينية غير أنه فوجئ برفضهم شراء هذه المجموعة، فعرضها على المسئولين الفرنسيين الذين كانوا قد تعلموا الدرس جيداً من تجربتهم الأولى فوافقوا على شرائها بمبلغ مائتين وخمسين ألف فرنك فرنسى وهو ما يعادل عشرة آلاف جنيه استرلينية(١١٧)، وكانت هذه المجموعة: " تضم مجوهرات مصرية على درجة لا تصدق من الفخامة... وبخلاف التماثيل تضم هذه المجموعة خمسين بردية مصرية وإغريقية، وخمسمائة جعران، وأوانى، وثمانى لوحات جنائزية "(١١٨) وقد عرضت هذه المجموعة فى متحف اللوفر حيث تمت دعوة دروفيتى للحضور إلى باريس بمناسبة عرض المجموعة للجمهور فى المتحف البارسى الشهير "(١١٩)، وكم كانت فرحة شامبليون – الذى كان قد تم تعيينه أميناً للقسم المصرى فى متحف شارل العاشر (اللوفر) – غامرة بهذه المجموعة. إذ وجد فيها نوعاً من التعويض عن فقدان المجموعة الأولى لصالح متحف تورينو حتى إنه كتب إلى أحد أصدقائه السردينيين فى سبتمبر من عام ١٨٢٧م (صفر ١٢٤٣هـ) يقول له على سبيل المداعبة والإغاظة: " أصبحنا كما ترى أكثر جمالاً وثراء منكم أنتم الذين كان بإمكانهم أن يكونوا الأوائل ولم يرضوا

بذلك " (١٢٠) يشير بذلك إلى رفض الحكومة السردينية شراء مجموعة دروفيتى الثانية عندما عرضها عليهم هذا الأخير.

وبخلاف هاتين المجموعتين نجح دروفيتى فى تكوين مجموعة أثرية ثالثة وأخيرة كانت أقل فى ثرائها من المجموعتين الأوليين، وقد بيعت هذه المجموعة الثالثة إلى متحف برلين فى عام ١٨٣٦م (١٢٥٢هـ) بمبلغ ثلاثين ألف فرنك فرنسى(١٢١) تعادل ألفاً ومائتين من الجنيهات الاسترلينية، وكان ذلك بتزكية من عالم المصريات الألمانى كارل ريتشارد لبسيوس Karl Richard Lepsius.

نستنتج من ذلك أن القنصل الفرنسى برناردينو دروفيتى قد حقق من تجارته فى الآثار المصرية القديمة دخلاً يزيد على أربعة وعشرين ألف جنية استرلينى، وهو مبلغ يعد ثروة بمقاييس ذلك العصر، وإن كان أسلوبه الوصولى وجشعه وشدته فى التعامل مع المصريين والأوروبيين على السواء قد جعله من الشخصيات البغيضة، كما كانت وسائله هو وأعوانه فى جمع الآثار والتنقيب عنها عنيفة ومخربة(١٢٢)، وقد عاقبة القدر فى أخريات حياته حيث أنهى أيامه محتجزاً فى مستشفى للأمراض العقلية بمدينة تورينو الإيطالية، والتى كان دروفيتى قد زودها بمجموعة آثارها المصرية الشهيرة دولياً (١٢٣) وعلى العموم فإن المجموعات الثلاث التى باعها دروفيتى تمثل أفضل وأروع الآثار المصرية الموجودة فى أوروبا بصفة عامة وفى متحف اللوفر بصفة خاصة.(١٢٤)

أما القنصل البريطانى هنرى سولت فقد كان كذلك من كبار مهربى الآثار المصرية فى القرن التاسع عشر، فقد أشرف هذا القنصل على شحن عشرات الآلاف من القطع الأثرية المنهوبة إلى بريطانيا وفرنسا وغيرها من الدول الأوروبية، وكان يقوم ببيع هذه الآثار للمتاحف، ولهواة جمع التحف وتكوين المجموعات الأثرية.

لم يتلق سولت فى مستهل حياته تعليماً نظامياً، ولكنه كان فى الأصل رساماً يتمتع بموهبة حقيقية كما كان مغرماً بالشرق والاستشراق(١٢٥). وكان سولت قد سافر فى رحلة إلى أفريقيا عام ١٨١٢م (١٢١٦هـ) وأقام فترة طويلة بالحبشة، ثم زار مصر وقضى فيها بعضاً من عام ١٨٠٧م (١٢٢٢هـ) أعجب أثناءه بالآثار المصرية إعجاباً كبيراً (١٢٦)، ويبدو أنه أخذ منذ ذلك الوقت يتطلع للعودة إلى مصر فما إن علم باعتزال القنصل البريطانى بالإسكندرية فى ذلك الوقت الكولونيل ميسيت العمل الدبلوماسى لأسباب صحية عام ١٨١٥م (١٢٣٠هـ) حتى أخذ يسعى للحصول على المنصب الذى خلا باستعفاء ميسيت، وكانت خطته لذلك أن يطوف بلندن طالباً من معارفه ذوى النفوذ أن يوصوا به لدى وزير الخارجية اللورد كاسلترى، وكان من بين مسانديه ثلاثة من المهتمين بالآثار القديمة مدفوعين فى ذلك بدوافع مختلفة:

الأول: هو لورد فالنسيا، أحد الأرستقراطيين الإنجليز من هواة الرحلات، وهو الذى كان سولت بصحبته أثناء رحلة أفريقيا السابقة، وكان هذا اللورد يتطلع إلى تزيين مقر الأسرة بالآثار القديمة.

الثانى: جوزيف بانكس Joseph Bnkes رئيس الجمعية الجغرافية وأحد أمناء المتحف البريطانى فى ذلك الحين، وكان بانكس يدرك تماماً أن فى وجود سولت فى مصر فرصة ثمينة للحصول على آثار مصرية قديمة لصالح المتحف البريطانى، وأن أى شئ قد يعثر عليه سولت فى وادى النيل سوف يرحب به المتحف.

الثالث: وليام هاميلتون سكرتير اللورد إلجين وقد التقينا بهما قبل ذلك عندما أثيرت مشكلة حجر رشيد بين الفرنسيين والإنجليز، وكان هاميلتون قد أصبح وكيلاً للخارجية البريطانية، ولما كان من المهتمين بالآثار القديمة فقد كان يتحرق شوقاً للعثور على حجر رشيد آخر، وكان يقول لسولت مشجعاً: " أيا كانت تكاليف المهمة فستتحملها بترحيب أمة مستنيرة حريصة على أن تسبق منافسيها فى متابعة أسمى مصالح العلم والأدب "(١٢٧).

والواقع أنه بعد أن اتضحت أهمية حجر رشيد كأداة يمكن التوصل من خلالها إلى حل رموز اللغة الهيروغليفية : حدث نوع من الجنون والهوس بهذا الحجر بين البريطانيين والفرنسيين، فراحوا يتلمسون الوسائل التى يمكن أن تؤدى بهم إلى العثور على أحجار أخرى مماثلة، وكان التسابق بينهم رهيباً فى هذا المضمار، ولما كان الطرفان يعلمان جيداً أن جزءاً كبيراً من الأحجار الأثرية القديمة قد استخدم فى تشييد المساجد الإسلامية على مر العصور : فقد ركزوا اهتمامهم على البحث فى أنقاض المساجد القديمة المهجورة والمتهدمة، عسى أن يجود أحد هذه المساجد بحجر رشيد آخر يكون معواناً على حل اللغز المستعصى، ويجد فيه الفرنسيون تعويضاً عن الحجر الأول الذى أجبروا على التنازل عنه بشكلٍ مهين لصالح المتحف البريطانى، ولعل الأمر الذى أصدره محمد على إلى وكيل مجلس الإسكندرية فى ١٢ رجب ١٢٥٢هـ (٢٣ أكتوبر ١٨٣٦م) والذى يقرر فيه " الموافقة على هدم المصلى الكائنة بالمحمودية لخرابها، والمحافظة على الحجر التاريخى "(١٢٨) له صلة مباشرة بالمسألة التى هى موضع حديثنا الآن. ولكن الذى حدث فى عام ١٨٢٧م (١٢٤٢هـ) كان غريباً حقاً ويدعو إلى الدهشة، فقد لاحظ البريطانيون أن حجراً من البازلت كان يشكل عتبة باب مسجدٍ متهدمٍ بالقاهرة منقوش بما يشبه الكتابة الموجودة فوق حجر رشيد، فطلبوا من محمد على السماح لهم بنزع الحجر لصالح علم المصريات، وتقدموا بالطلب وفقاً للقواعد المعتادة المتبعة من خلال القنصل العام البريطانى الذى بسط المسألة برمتها أمام أعضاء الديوان الخديوى، وكان القنصل من الكرم بحيث عرض على الأعضاء تعمير المسجد كله مقابل هذا الحجر.(١٢٩)

قام حبيب أفندى مأمور الديوان الخديوى بعرض الأمر على محمد على، وأوضح له كيف أن الإنجليز قد " أبلغوه عدة مرات بواسطة ترجمانهم أنهم يريدون قلع العتبة التحتانية لباب جامع الميرآخور الكائن داخل باب النصرية الذى يقرب باب المصطبة بالمحروسة، التى هى عبارة عن حجر أسود على جانبيه خطوط قديمة، وأخذها معهم لأنها من الآثار، وأنه نظراً لكون الجامع المذكور قديماً قد استأذنه فى هذا الشأن"(١٣٠) وبعد يومين أصدر محمد على أمراً بعدم الموافقة على إعطاء الإنجليز هذا الحجر، " وعدم جواز ذلك"(١٣١). ويفهم من قول مأمور الديوان أنهم " أبلغوه عدة مرات " أن الإنجليز كانوا مصرين على الاستيلاء على الحجر الأثرى، ولعل هذا ما دفع محمد على إلى أن يأمر حبيب أفندى بأن يبلغ الإنجليز " إننا مازلنا نسمح لهم بإعطاء كل حجر يجدونه فى مواضع مختلفة، فلا يصح أن نعطيهم الأحجار التى فى مبانى الجوامع أيضاً "(١٣٢) ويبدو أن دروفيتى الذى علم بموضوع الحجر قد لعب دوراً فى إقناع محمد على برفض طلب الإنجليز على أساس أن السماح بنزع عتبة الباب يعد نوعاً من انتهاك حرمة المسجد، وهو أمر من شأنه أن يثير غضب الأهالى، ولعل دروفيتى أراد إرجاء المسألة ريثما يجرى هو ترتيباته من أجل الحصول على الحجر لنفسه، مع أن محمد على قد تبين له أنه إذا كان قد رفض طلب البريطانيين على مثل هذا الأساس الدينى فإنه لا يستطيع بالتالى السماح للفرنسيين بنزع الحجر.

قرر دروفيتى أن الوقت قد حان لكى يبرز مواهبه ويمارس ألاعيبه وحيله فى هذا الميدان، فتقدم بطلب إلى إبراهيم باشا ابن محمد على للسماح له بنزع الحجر دون أن يذكر له بالطبع أن أباه قد رفض طلباً إنجليزياً مماثلاً، واستجاب إبراهيم للطلب مشترطاً فحسب أن يقال للأهالى إن محمد على هو الذى يريد الحجر لنفسه، مما قد يثير استهجاناً أقل من جانب الأهالى فى حالة مالو أخذه الأجانب، ولكن البريطانيين كانوا قد علموا بالخطة، فتوجهوا ليلاً إلى المسجد، ونزعوا الحجر حاملين إياه فى انتصار إلى دار القنصلية البريطانية، وحدثت ضجة كبيرة، وأقنع إبراهيم أباه بضرورة تسليم الحجر للحكومة المصرية، غير أنه سرعان ما تبين أن الحجر لا يستحق كل هذه الضجة التى أثيرت حوله، فقد كشف فحص الحجر أنه قد شوه إلى حدٍ أفقده قيمته العلمية، واكتفى الإنجليز بأخذ نسخ مما تبقى من نقوشه وأرسلوها إلى لندن، بينما أعادوا الحجر إلى المسجد، وانتهى الأمر بالحجر إلى باريس(١٣٣) ولعل هذا يلقى الضوء على نماذج من بعض ألوان الغش والخداع التى اتسمت بها المناوشات والمنافسات الدولية حول الآثار المصرية على امتداد وادى النيل طوال قرن كامل من الزمان كما يوضح لك الأسباب التى حدت بلورد هاميلتون إلى تزكية سولت لدى الخارجية البريطانية من أجل تعيينه فى وظيفة القنصل البريطانى فى مصر، وهى الوظيفة التى خلت باستعفاء ميسيت.

على أية حال فإن سولت قد استفاد من رعاية هؤلاء الثلاثة له، حيث وافق اللورد كاسلرى وزير الخارجية البريطانى على إلحاقه بالوظيفة الشاغرة براتب سنوى قدره خمسون جنيهاً، وهكذا كان سولت إفرازاً لعصر الوصاية والأرستقراطية، إذ أن وصوله إلى هذا المنصب إنما جاء بطريق غير طبيعى، ومن ثم فإن المؤرخين المحدثين لا ينظرون له دائماً بعين الرضا[١٣٤].

وصل سولت إلى مصر عام ١٨١٦م (١٢٣١هـ) وكان عليه أن يرد الجميل للأصدقاء الذين أعانوه على تعيينه فى منصبه، قال فى رسالته الأولى للأصدقاء: " سأبعث إليكم بآثار لم ترها العيون"[١٣٥]، ولكنه وجد عند وصوله أن شراء الآثار أصبح صعباً لأن الطلب كان قد تجاوز العرض، وهو الأمر الذى أغضب الكونت دى فوربان حتى إنه صرخ قائلاً: " المسرفون الإنجليز أيقظوا جشع الشرقيين، الآثار الصغيرة تباع بأسعار مفرطة فى بلاد الشرق "[١٣٦] وهكذا لم يعد أمام سولت إلا أن ينقب بنفسه، فالتربة المصرية كريمة وسخية جداً مع هواة جمع الآثار القديمة، إذ يكفى أن تحرك الرمال لتجد الأشياء ذات القيمة التى تعود إلى العصور الفرعونية المختلفة، وكذلك العصور اليونانية والرومانية، كتب سولت يوماً إلى راعيه الأرستقراطى لورد فالنسيا: " لقد اتخذت كل وسيلة ممكنة للجمع، ويسرنى أن أقول إننى كنت ناجحاً للغاية بحيث سأستطيع أن أرسل لكم شحنة من أشياء لم يسبق أن رأيتموها، غير أنه على أن أبلغكم أنى مشدوه بآفاق العمل الذى مازال ممكناً القيام به فى مصر العليا، بحيث أشعر أننى لا أستطيع أن امتنع عن تكوين مجموعة لنفسى، ولكن ثقوا أنكم ستحصلون على نصيب طيب، ورغم أن مجموعتى قد تمنع مجموعتكم من أن تصبح فريدة، إلا أنكم تستطيعون أن تثقوا فى حقكم فى الخيار إذا تخليت عنها، وتركها لكم إذا مت"[١٣٧] وعندما غرقت الشحنة الأولى التى أرسلها إلى أصدقائه بعث إليهم معزياً: " الآثار المصرية كثيرة "[١٣٨].

كان من حسن حظ سولت أن دروفيتى كان قد أمر بالانتقال إلى الإسكندرية قبل وصوله بقليل، مما أتاح الفرصة لسولت لاستغلال معرفة سابقة له بمحمد على ترجع إلى زيارته السابقة لمصر بصحبه لورد فالنسيا، وسرعان ما ذكر لأصدقائه أن الأمور بينهما تسير سيراً طيباً، وأن النفوذ الفرنسى فى حالة جزر، لأن الباشا " لا يكاد يستمع إلى أى عروض أخرى غير تلك التى أمثلها، ويلجأ التجار فى كل طارئة إلى وساطتى الحميدة لصالحهم، والأجانب الذين ليس لهم قنصل فى مصر يطلبون باستمرار السماح لهم بالانضواء تحت رأيتنا "[١٣٩] ورغم أن سولت كان قد تخلف عقداً كاملاً عن دروفيتى فى دخول مجال تجارة الآثار إلا أنه سرعان ما لحق به، ولذلك اشتدت المنافسة بين الطرفين: دروفيتى بعلاقاته الحميمة بالسلطة والأهالى، وسولت بأمواله ونفوذه السياسى. وقد علق المستكشف الإنجليزى ريتشارد بيرتون Richard perton على ذلك فيما بعد قائلاً: " كانت أراضى النيل حينئذٍ – كما هى الآن - ميداناً للنهب، والثروات تكون بالحفر، لا

بحثاً عن الذهب وإنما عن الآثار، وأصبح ميدان الأركيولوجيا ميدان قتال بين جيشين من التراجمة والفلاحين وعمال التراحيل، أحدهما على رأسه سولت الرهيب، والآخر تحت قيادة دروفيتى "[١٤٠] وهكذا مشّط الرجلان القطر كله بحثا عن مناطق الامتياز، وتجاهلا تماماً الأصول الدبلوماسية فى تعاملهما بهذا الصدد، أما بخصوص المنافسين الآخرين فقد كان من السهل عليهما تعطيلهم وإزاحتهم عن الطريق وإبطال مفعول الفرمانات التى تصدر لصالحهم، وإن المرء ليتساءل فى دهشة: كيف أمكن لهذين القنصلين أن يجدا من الوقت ما يمكنهما من القيام جيداً بمهام وظائفهم الدبلوماسية، والاهتمام بشئون رعاياهم وقضاء حاجيات جالياتهم المقيمة فى مصر على الرغم من تنقلاتهم الكثيرة، وتعدد رحلاتهم إلى كافة أنحاء القطر المصرى سعياً وراء جمع الآثار القديمة !!! ؟.

كان سولت يمثل الدولة التى أظهرت العداوة لمحمد على، ولما كان هذا الأخير لا يستطيع مواجهة السلطان وبريطانيا فى وقت واحد فقد اجتهد فى كسب ودّ هذه الدولة ذات النوايا المريبة، كما اجتهد فى كسب ثقة ممثلها فى مصر، ولعل الأمر الذى أصدره محمد على فى ١١ جمادى الأول ١٢٤٥هـ(٢ أغسطس ١٨٣٨م) يلقى الضوء على السياسة التى انتهجها محمد على إزاء هذه الدولة : فقد حدث أن تعطلت عملية تزويد الوابورات الإنجليزية بالفحم فى ميناء السويس مما دفع القنصل الإنجليزى إلى رفع شكواه لمحمد على الذى أصدر على الفور أمراً إلى كتخدا باشا بسرعة تدراك هذه المسألة ومعالجتها مذكراً إياه بأنه " لكون تشهيل أشغال دولة الإنكليز لا تقاس بأشغال بقية الدول، بل هى أرجحها عن أشغالى كما يعلم ذلك من مطالعة الأوامر السابق صدورها إلى ديوان مصر... فيلزم دقة المبادرة فى إنجاز طلبات أشغال هذه الدولة أول بأول، وأحذر من إلجاء القنصل المرسوم ليشتكى مرة أخرى "[١٤١].

ومن الواضح أن سولت قد انتفع كثيراً من الفرمانات التى كانت تغدقها عليه الإدارة المصرية بسخاء، كما لم يعجز عن توفير المال الذى يستخدمه فى تأليف قلوب الأهالى وجذبهم إلى جانبه فى مواجهته الشرسة مع دروفيتى العنيد، وكان جوزيف بانكس يحرضه دائماً على أن يوسع من أعماله، ونتيجة لهذه المساندة من مسئول رسمى يشغل منصباً رفيعاً فى المتحف البريطانى، شعر سولت بالأمان فى استخدام أمواله لتنفيذ عمليات التنقيب، ولم يكن لديه شك فى أنه سوف يلقى الجزاء الكافى والربح المناسب، ومن ناحيتها لم تتوان الإدارة المصرية عن مدّ يد المساندة لسولت وتوفير المساعدة اللازمة له، والمطالع لأوامر محمد على الصادرة خلال الفترة التى تولى فيها سولت منصب القنصل البريطانى فى مصر يدرك ذلك جيداً، فقد حصل سولت من خلال تلك الأوامر على تسهيلات لا حدود لها فيما يتعلق بنشاطه فى البحث عن الآثار القديمة ونقلها إلى الخارج، بدءاً بالسماح له بالتنقيب فى "المحلات التى يتوقع وجود الآثار القديمة فيها "[١٤٢] بطول القطر

المصرى وعرضه، ثم حماية رجاله الموفدين من قبله للتنقيب عن الآثار فى الجهات التى وقع اختياره عليها، ومنع الغير من التعدى عليهم[١٤٣]، ثم مساعدته فى نقل الآثار التى عثر عليها[١٤٤]، وتوفير وسائل النقل اللازمة لتلك الآثار من المراكب وغيرها " من غير ممانعة من طرف كشاف الأقاليم وموظفى الموانئ وغيرهم فى أثناء نقلها من تلك الجهات "[١٤٥] ثم مساعدته " فى مشترى الأحجار التى يجدها عند بعض العرب وفى استجلاب ما يجده من الأحجار بدون صاحب فى بعض الأحيان "[١٤٦] ثم " السماح بعدم فتح الصناديق المحتوية على الأحجار الأنتيكية التى يرسلها... من مصر إلى إسكندرية لنقلها إلى أوروبا[١٤٧] " وأخيراً معاونته فى شحن الآثار التى جمعها ووضعها فى السفن المكلفة بنقلها من الموانئ المصرية إلى الخارج[١٤٨].

كان يعمل مع سولت معاونون أجانب من جنسيات مختلفة يساعدونه فى إدارة أعمال التنقيب واسعة النطاق والتى كان يقوم بها بحثاً عن الآثار المصرية القديمة. ومن هؤلاء جيوفانى كافيجليا، وهو إنجليزى من أصل إيطالى، وصفه لاكوتير بأنه " كان منقباً جسوراً وحاذقاً "[١٤٩] عمل فترة من الوقت لحساب سولت، ثم عمل فترة أخرى لحساب الكولونيل وايزWyse ثم استقل عنه بعد ذلك وأخذ يعمل بمفرده، وقد تركزت تنقيبات كافجيليا وحفائره حول منطقة الأهرام وأبى الهول، حيث قام فى عام ١٨١٦م (١٢٣٢هـ) باستكشاف بئر الهرم الأكبر. وأزال النفايات من داخل البئر ووصله بالغرفة الداخلية للهرم وهى غرفة الدفن[١٥٠]، وفى ذلك يقول المؤرخ عبد الرحمن الجبرتى: " وأرادوا الإطلاع على الأهرام، وأذن لهم صاحب المملكة، وذهبوا إليها ونصبوا خيمة، وأحضروا الفعلة والمساحى والغلقان، وعبروا إلى داخلها وأخرجوا منها تربة كثيرة... ونزلوا إلى الزلاقة[١٥١] ونقلوا منها تراباً كثيراً... وانتهوا إلى بيت مربع من الحجر المنحوت "[١٥٢].

وفى نفس العام قام كافجيليا برفع الرمال التى تراكمت حول تمثال " أبو الهول " تمهيداً للكشف عنه، فحفر خندقاً حول التمثال الكبير مبتدئا من الشمال، وقد عالج كافجيليا كثيراً من العقبات التى صادفته أثناء حفر الخندق المذكور، كما تعرضت حياته وحياة عماله للخطر بسبب السافيات التى كان يخشى منها أن تدفع الرمال إلى الخندق فتدفنهم جميعاً، ولكنه استطاع أن يبلغ قاعدة الصنم مستعيناً بكتل من الخشب يحجز بها سفى الرمال، وتمكن بذلك من أن يقيس ارتفاع الأثر من القاع حتى قمة الرأس، ولاحظ طبقة الكساء فوق الجسم والمخلبين وبقايا اللون الأحمر الذى كان ملوناً به، وقد قرر كافجيليا بسبب ما لاحظه من قيام الخطر الداهم أن يتوقف عن العمل إلى حين، فقد كان اتساع الخندق الذى يعمل فيه مع عماله عشرين قدماً فى أعلاه ونحو ثلاثة أقدام فقط عند القاع، وإن كان قد عاد مرة أخرى ليضطلع بأعمال التنقيب على نطاق واسع أمام التمثال نفسه، واستخدم عدداً من العمال يتراوح بين الستين والمائة، وظل يعمل من أول مارس حتى نهاية يونيو من عام ١٨١٦م[١٥٣] (من أول ربيع الآخر إلى نهاية شعبان ١٢٣١هـ).

وبدا كما لو كان الجبرتى قد حضر بنفسه هذه الأعمال: " وحفروا حول الرأس العظيمة التى بالقرب من الأهرام، والتى تسميها الناس رأس أبو الهول، فظهر أنه جسم كاملٌ عظيم من حجر واحد ممتدٌ كأنه راقدٌ على بطنه، رافع رأسه، وهى التى يراها الناس، وباقى جسمه مغيب بما انهال عليه من الرمال، وساعداه من مرفقيه ممتدان أمامه، وبينهما شبه صندوقٍ مربع إلى استطالة من سماق أحمر عليه نقوش شبه قلم الطير[١٥٤]، وفى داخله صورة سبعٍ مجسم من حجر مدهون بدهانٍ أحمر، رابضٌ باسطٌ ذراعيه فى مقدار الكلب، رفعوه أيضاً إلى بيت القنصل [البريطانى] ورأيته يوم ذاك، وقيس المرتفع من جسم أبو الهول من عند صدره إلى أعلى رأسه فكان اثنين وثلاثين ذراعاً، وهو نحو الربع من باقى جسمه، وأقاموا فى هذا العمل نحواً من أربعة أشهر "[١٥٥]
هذا وقد اختفى كثيرٌ من الآثار التى عثر عليها كافجليا أثناء تنقيباته التى أجراها فى منطقة الأهرام، حيث يُعثر بعضها بين متاحف العالم المختلفة، بينما اندثر البعض الآخر فقد قام متحف فينا بالنمسا باقتناء بعض هذه الآثار[١٥٦]، كما قام كافجليا من ناحيته ببيع أربعة من التماثيل الأسدية التى وجدها مصفوفة بانسجام إلى جانب قدمى تمثال " أبو الهول " إلى الإنجليز[١٥٧].

بعد ذلك قرر كافجليا أن يغير منهجه من التنقيب العلمى أو الكشفى إلى التنقيب التجارى، بعد أن شعر أن هذا النوع الأخير من التنقيبات يمكن أن يجلب أشياء بالغة القيمة للعلم، كما يمكنه أن يبرَّ كذلك وفى نفس الوقت آثاراً قيمة وقابلة للبيع أكثر من الأهرام وبجهدٍ أقل كثيراً وهو الأمر الذى أسخط عليه راعييه سولت ووايز، فقد اكتشف وايز حين رجع أن العمل الذى يموله لفحص الأهرام كان يستخدم أساساً للحفر بحثاً عن المومياوات[١٥٨]، ولما كان وايز غير معنيٍ بتحقيق ربح فقد نقم على كافيجليا هذا التصرف مع أن وايز نفسه لم يكن فوق مستوى الشبهات، فعلى الرغم من أنه كان قد وافق على أن كل ما يكتشف من آثار بمقتضى فرمان التنقيب الذى خولته له السلطات المصرية يكون ملكاً لمحمد على : إلا أننا نجد أن وايز قد قام بإرسال لوحتين أثريتين إلى إنجلترا، وإن كانت إحداهما ترى الآن فى باريس دون أن يعلم سر ذلك[١٥٩].

أدت هذه الخلافات التى نشبت بين كافيجليا وراعييه سولت ووايز إلى أن يختار كافيجليا العمل منفرداً، حيث نجح فى عام ١٨٢٠م (١٢٣٥هـ) فى الكشف عن تمثال ضخم لرمسيس الثانى أثناء حفائره فى منطقة " ميت رهينة " وقد أهدى كافيجليا هذا التمثال إلى المتحف البريطانى ببساطة شديدة، إلا أن المتحف لم يتخذ أية محاولة لنقل هذا التمثال، إذ لم يعن به الرأى العام الإنجليزى عناية كافية[١٦٠]، ولم يجد كافيجليا – أمام هذا الرفض من جانب المتحف البريطانى لمنته – مفراً من إهداء التمثال مرة أخرى إلى ملك توسكانيا، وقام كافيجليا بتكليف شامبليون –

الذى كان ملك توسكاينا أحد دعاة وممولى رحلته العلمية إلى مصر – بنقل هذا التمثال إلى الملك التوسكانى وتسليمه له. وقد وعد شامبليون بأنه سوف يتولى معه نقل التمثال إلى توسكانيا فى حالة ما إذا تمكن من " تقطيعة بالمنشار "(١٦١) ولحسن الحظ أنه لم يفعل. والذى يبدو أن ضخامة التمثال وكبر حجمه وثقل وزنه الزائد عن الحد كانت أسباباً أدت إلى إحجام الأطراف المختلفة عن قبول منحة كافجيليا الثمينة. وكانت النتيجة المترتبة على ذلك أن ترك رمسيس الثانى ملقى فى مكانه مدة ست وستين سنة فى حفرة من الطين يهبط إليها الزائرون إذا رغبوا فى إلقاء نظرة على وجه فرعون مصر العظيم الذى كان يتنسم التراب والطين بطريقة كانت كفيلة بأن تثير غضبه. وكان التمثال يغرق كل عام إبان الفيضان ولا يظهر إلا عند إنحسار المياه عنه(١٦٢). وكانت السيدة إميليا إدواردز Amelia Edwards التى زارت موقع التمثال أثناء رحلتها إلى مصر عام ١٨٧٧م (١٢٩٤هـ) ولم تتمكن من رؤيته جيداً بسبب غرقه فى مياه الفيضان قد ذكرت عنه أنه: " تمثال من الحجر الجيرى المعتم والمتآكل... لرمسيس الأكبر... يخص الأمة البريطانية، ولكن الحكومة الإنجليزية شديدة الاقتصاد بحيث لا تعمل على تحريكه، لذلك فهو يرقد هنا مقلوباً على وجهه، ويغرقه الفيضان مرة كل عام، ولا يظهر فقط إلا عندما تتبخر البرك المتخلفة عن الفيضان، وتجف كافة التجاويف الطينية... وقد أخبرنا هؤلاء الذين جاءوا إلى التجويف، وشاهدوه من أسفل أثناء فصل الجفاف بأنه نموذج نبيلٌ ورائع كفترة من أفضل فترات الفن المصرى "(١٦٣).

ومع كافجيليا، استعان سولت كذلك بخدمات الرحالة السويسرى جان لويس بوركهات John Lewis Burchhardt وهو من كبار المستشرقين وعلماء اللغة، أوفدته الجمعية الأفريقية فى لندن إلى مصر بقصد القيام منها برحلة إلى غرب أفريقية لاستكشاف نهر النيجر الذى كان مثار جدلٍ بين الجغرافيين فى ذلك الوقت. فارتحل أولاً من لندن إلى سوريا التى أقام فيها ما يربو على السنتين أجاد خلالهما اللغة العربية إجادة تامة، كما ألم ōō إلماماً كاملاً بطبائع الشعوب الشرقية وبعاداتها وتقاليدها. كما حفظ شيئاً من القرآن الكريم وتفقه فى الشريعة الإسلامية، ثم وصل إلى القاهرة فى الرابع من سبتمبر عام ١٨١٢م (٢٦ شعبان ١٢٢٧هـ) وأقام فيها منتظراً قيام قافلة منها تصطحبه إلى غرب أفريقيا وبلاد النيجر. تلك القافلة التى لم يقدر لها القيام قط خلال السنوات الخمس التى أقامها بوركهات فى القاهرة منذ وصوله إليها فى ٤ سبتمبر ١٨١٢م وحتى وفاته فيها فى ٤ أكتوبر ١٨١٧م (٢٣ ذو القعدة ١٢٣٢هـ). وخلال تلك الفترة التى أقامها بوركهات فى القاهرة انتظاراً للقافلة المرتقبة، قام بوركهات بالارتحال إلى مصر العليا وبلاد النوبة، وتوغل جنوباً حتى وصل إلى دنقله، ثم زار سواكن على البحر الأحمر، ونظراً لقربه من مكة فقد قرر أن يزورها ويؤدى مناسك الحج، ثم زار قبر الرسول - ﷺ - فى المدينة بغية الوقوف على مزيد من المعلومات عن الدين

الإسلامي وعن شعوب المشرق، ثم عاد بعد ذلك إلى القاهرة حيث ترك كثيراً من المذكرات والرسائل الجادة عن المناطق التى زارها وارتحل إليها [١٦٤].

وصف بوركهات كثيراً من بلاد النوبة ومعابدها، بحيث إن أوصافه التى تركها لم تكن تعوزها الدقة أو ينقصها كمال التصوير[١٦٥]، كما كان أول أوروبي فى العصر الحديث يزور معبدى أبو سمبل. أما علاقته بالقنصل البريطانى سولت فقد بدأت منذ اليوم الأول لوصول القنصل المذكور إلى مصر، ولم تنته تلك العلاقة الوطيدة إلا مع خروج أنفاس بوركهات الأخيرة بعد أن كانا قد فرغا لتوهما من اتخاذ كافة التدابير اللازمة لنقل قطعة أثرية من أروع ما تم تهريبه من قطع الآثار القديمة من مصر إلى أوروبا خلال القرن التاسع عشر، وهى الرأس العظيمة لتمثال رمسيس الثانى المعروف بتمثال ممنون، وقد تم ذلك بالتعاون مع رحالة آخر إيطالى سيأتى ذكره بعد قليل.

كذلك استخدم سولت فى إدارة حفائره عدداً من اليونانين الذين كانوا يقيمون فى مصر من أمثال يني أثناسيو Janni Athnasio والذى تعرفه الوثائق باسم " يني أطناش " وكان قد ورد ذكره فى هذه الوثائق على أنه مكلف " بالحفر فى أراضى بعض المبانى القديمة فى الأقاليم الصعيدية للبحث عن الآثار "[١٦٦] من طرف القنصل الإنجليزى، وأنه مطلوب حمايته وصيانته وألا يتدخل أحد فى شئونه[١٦٧]، وقد كان أثناسيو مترجماً بالقنصلية البريطانية، غير أن سولت قد استخدمه بجانب ذلك لكى يشرف على حفائره التى كان يقوم بها بحثاً عن الآثار القديمة. ومع أثناسيو استخدم سولت يونانياً آخر يدعى ترياندافيلو Triandafilo الذى كان يتولى إدارة حفائر سولت فى طيبة، وقد استمر ترياندافيلو فى أداء وظيفته هذه حتى وفاة القنصل البريطانى، وبعدها واصل التنقيب لحسابه الخاص، ويقول الرحالة الذين زاروا منطقة الأقصر خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر والتقوا بهذا اليونانى إنه كان يقيم وسط المقابر المصرية القديمة، وأنه كان يعيش على تجارة الآثار ومن غلة قطعة أرض كان يستخدم الفلاحين فى زراعتها[١٦٨]، وأنهم شاهدوا فى منزله خمس مومياوات قديمة بالإضافة إلى عدد كبير من الجعلان الأثرية وملفات من ورق البردى، وأنه كان يبيع الآثار بثمن مرتفع للغاية[١٦٩]، ويقولون إنه قد اكتسب فى التنقيب عن الآثار خبرة تؤهله لأن يحدد مكان جميع الآثار التى استخرجت من طيبه وبيعت فى أوروبا منذ أربعين سنة مضت[١٧٠].

وتشير الوثائق كذلك إلى وجود علاقة عمل فى مجال التنقيب عن الآثار المصرية بين سولت وبين الفرنسى لينان دى بلفون Linant De Bellefonds حيث تنعته تلك الوثائق بأنه " رجل قونصل الإنكليز [المكلف] بالبحث عن آثار عتيقة "[١٧١].

أما الشخصية ذات التأثير الأخطر على حياة سولت العلمية وعلى نشاطه فى مجال تجارة الآثار والتنقيب عنها فقد كان الرحالة الإيطالى جيوفانى باتيستا بلزونى Giovanni Battista

Belzoni (١٧٧٨-١٨٢٣م/١٢٠٢-١٢٣٨هـ) المعروف بـ " العملاق الصامت " و " فتوة السيرك " و " مارد بادوا " و " المارد محرك المعابد ".

ولد بلزونى فى مدينة بادوا Padova الإيطالية عام ١٧٧٨م[١٧٢]. وأنفق شبابه فى إنجلترا يعمل فى الأسواق والمسارح ممثلاً ولاعب سيرك[١٧٣]. ولما كان بلزونى يتمتع بقوة خارقة وبنيان متين، فقد كان عروضه التى يقدمها تشتمل على فقرات فى رفع الأثقال مدعمة ببعض الحيل الهيدروليكية. وكان ناجحاً فى ذلك إلى حد كبير مما أكسبه خبرة واسعة فى مجال حمل الأثقال واستخدام الروافع وتقنيات التوازن، وهى مهارات مفيدة دون شك لمن يرغب فى السطو على المقابر[١٧٤].

كان بلزونى يؤدى عروضه هذه متنقلاً بين البلدان المختلفة. فزار اسكتلندا وأيرلندا ومدريد ولشبونة والقسطنطينية وغيرها من البلدان. وفى ربيع عام ١٨١٥م (١٢٣٠هـ) قادته أقداره إلى مالطة حيث التقى هناك بوكيل لمحمد على يدعى إسماعيل جبل طارق وكان مكلفاً بالبحث عن المهندسين والخبراء الصالحين للمساهمة فى إدخال صناعات جديدة إلى مصر أو تحديث أساليب الزراعة التى لم تتغير منذ العصور الفرعونية. وخطر لبلزونى أن بإمكانه – مستعيناً بخبرته فى مجال الروافع – أن يصمم آلة لرفع المياه يمكن إنتاجها على نطاق واسع، وتساهم فى زيادة مساحة الأراضى القابلة للزراعة فى وادى النيل[١٧٥]. ويبدو أنه كان يمتلك من قوة التأثير على مستمعيه إلى حد أنه بقدوم شهر أغسطس من نفس العام كان بلزونى يقيم فى القاهرة ويتلقى راتباً من محمد على يبلغ خمسة وعشرين جنيها سنوياً وذلك فى مقابلة قيامه بتصميم آلة الرى الجديدة[١٧٦].

ولكن الاختراع الذى حضر بلزونى من أجله إلى مصر قد مُنى عند تجربته لأول مرة بالفشل الذريع. وبذلك تبخرت آمال بلزونى فى العمل كخبير فى شئون الرى، وبدأ اليأس يتسرب إلى نفسه. وتقوده الظروف والأقدار إلى أن يتعرف على القنصل البريطانى سولت والرحالة السويسرى بوركهارت، وكان بوركهارت قبل ثلاث سنوات من لقائه بلزونى قد قام بزيارته لمصر العليا – وهى الزيارة التى سبق وأن أشرنا إليها – وخلال هذه الزيارة قضى عدة أيام فى طيبة حيث رأى هناك رأس تمثال ضخم من الجرانيت يسمى تمثال " ممنون الصغير " وكان الرأس ملقى فى مكان مهجور بجوار معبد يسمى " معبد ممنون " على البر الغربى للنيل، والحقيقة أن هذه الرأس كانت معروفة من قبل، فقد شاهدها علماء الحملة الفرنسية وتنبهوا لأهميتها، ووصفوها فى موسوعتهم " وصف مصر " وقالوا عنها: " رأس ضخم من الجرانيت الوردى... منحوت بإتقان نادر، كما يتميز بالدقة، وليس به أى تحطم أو شقوق، ويبدو بحالة جيدة، وربما كان السبب فى ذلك أنه كان مغطى بالرمال قبل وصولنا "[١٧٧]. وأضافوا " لقد استحقت هذه القطعة أن تنقل إلى أوروبا لتعطى فكرة عن درجة الإتقان التى وصل إليها المصريون القدماء فى فنّ قطع وصقل الجرانيت "[١٧٨] وحاول

علماء الحملة نقلها ولكنهم لم يفلحوا، إذ لم تكن الظروف ملائمة على الإطلاق، هذا فضلاً عن ضخامة الرأس والتي كانت تزن سبعة أطنان، وترقد في رمالٍ ناعمة. كذلك سبق أن شاهدها وليام هاميلتون أحد رعاة سولت ووصفها بأنها " أجمل وأكمل تمثال مصرى يمكن رؤيته في البلاد بأسرها "(١٧٩).

وخطر لبوركهارت في ذلك الحين أن يتولى نقل الرأس، وعرض على محمد إهداءها إلى ولي عهد إنجلترا، ولكن محمد على لم ترق له الفكرة، وتساءل قائلاً: " أي ملك هذا الذي يريد أن يقتني قطعة حجر " ويبدو أن بوركهارت قد ذكر ذلك كله أمام بلزوني الذي لم يعره اهتماماً في ذلك الوقت، ولكنه عندما تحطمت آماله في تنفيذ مشروع آلة الري ووجد نفسه عاطلاً عن العمل اتصل ببوركهارت وعرض عليه فكرة نقل الرأس إلى إنجلترا، ورغم حماسة بوركهارت لتلك الفكرة إلا أنه لم يستطع تحمل تكاليف عملية النقل بمفرده، فعرضا الأمر على سولت الذي وافق على الفور وصاح قائلاً: " إنها والله منحة من الرب " ولا غرو فقد كان سولت يتعجل رد الجميل لمن كانوا وراء تعيينه في وظيفته، وقطعة أثرية فريدة كهذه من شأنها أن تعلى من ذكره في الأوساط الاجتماعية الإنجليزية الراقية إن هو نجح في نقلها سالمة إلى المتحف البريطاني، وسرعان ما استصدر سولت الفرمانات اللازمة، وتم الاتفاق على أن يتحمل هو وبوركهارت نفقات النقل ويهديا الرأس للمتحف البريطاني، وكان طبيعياً أن يكون بلزوني هو المسئول المنفذ لهذه العملية حيث تم تزويده بالتعليمات اللازمة والتي تتلخص في أن يقوم بإعداد المهمات اللازمة في بولاق ثم يتوجه من فوره إلى أسيوط حيث يقدم طلب الترخيص إلى إبراهيم باشا ابن محمد على، ثم عليه بعد ذلك أن يتوجه إلى طيبة حيث لا يدخر جهداً أو نفقات في نقل التمثال(١٨٠)، وتم الاتفاق على أنه: " سيتفضل السيد بلزوني بإعداد حسابات مفصلة للنفقات التي يتحملها في هذه المهمة والتي ستسدد له بسرور إلى جانب نفقاته الأخرى " كما تلقى بلزوني ألف قرش من سولت لشراء أي آثار أخرى يمكنه شراءها في أثناء رحلته، وبطبيعة الحال فإن بلزوني كان يعتقد في قرارة نفسه أنه مادام يعمل لصالح القنصل البريطاني فإن هذه الآثار سوف تشحن هي الأخرى إلى المتحف البريطاني(١٨١).

غادر بلزوني ميناء بولاق في ٣٠ يونيو ١٨١٦م (٤ شعبان ١٢٣١هـ) مصطحباً معه زوجته وتابعه ومترجماً وحارساً مسلحاً، فقد كان على وشك أن يواجه للمرة الأولى الأخطار الطبيعية والبشرية لتجارة الآثار في وادي النيل، وبعد خمسة أيام وصلوا إلى منفلوط حيث التقوا هناك بإبراهيم باشا الذي كان في طريقه إلى القاهرة مصعداً في النيل بصحبة القنصل الفرنسي دروفيتي الذي كان يزور وكلاءه في مصر العليا، ويتفاوض لشراء آثار أخرى جديدة تسهم في إثراء مجموعته، وكان معهم كثير من الآثار التي جمعوها من طيبة ورحب إبراهيم باشا ببلزوني، وأخبره

بأن عليه أن يقدم طلب الترخيص إلى محمد بك الدفتردار الذى تركه مسئولاً فى أسيوط. أما دروفيتى فقد حذر سولت من أنه سوف لن يجد العمالة اللازمة لمشروعه فى طيبة، وإن كان قد تنازل لبلزونى عن غطاء تابوت حجرى مصنوع من الجرانيت ملقى فى مقبرة هناك، وسرعان ما اكتشف بلزونى بعد وصوله أن هذا الغطاء كان محشوراً داخل مقبرة صخرية بطيبة بشكلٍ يصعب معه زحزحته وإخراجه من المقبرة (١٨٢).

وفى اليوم الثانى وصل بلزونى إلى أسيوط حيث قابل الدفتردار وحصل منه على الأوامر اللازمة، ثم استأنف سيره حتى وصل إلى الأقصر، وهناك أخذ يبحث عن الرأس المطلوبة حتى وجدها، وكان عليه بعد ذلك أن يتعاون مع المسئولين المحليين والأهالى بوسيلة التعامل الوحيدة المضمونة فى ذلك الوقت وهى وسيلة المال، فقدم للموظفين الحكوميين هدايا كثيرة من البن والبارود، كما منح الأهالى أجوراً مضاعفة نظير العمل معه فى نقل الرأس، وتمكن بلزونى بعد مناوشات عديدة مع الأهالى والحكام من زحزحة الرأس ونقله إلى جوار شاطئ النهر مستعيناً فى ذلك بما كان يتقنه من حيل وأساليب جر الأثقال ورفعها ثم بدا له قبل أن يقوم بشحن الرأس أن يستكمل رحلته جنوباً بحثاً عن الآثار، فزار أسوان والفنيتن وكلابشة والدر حتى وصل إلى " أبو سمبل " حيث عزم بلزونى عن الكشف عن معبد " أبو سمبل " المردوم وفتحه، ولم يجد بلزونى أى مشقة فى الحصول على التصريح اللازم لذلك من حاكم المنطقة داوود كاشف وهو أحد ثلاثة إخوة كانوا يتقاسمون حكم بلاد النوبة فيما بينهم، أما الآخران فيدعى أحدهما حسن والآخر حسين، وكان داود قد اشترط على بلزونى أن يحصل على نصف الكنوز المكتشفة مقابل موافقته على فتح المعبد، ولم يبد بلزونى أى اعتراض على ذلك، فقد كان واثقاً تماماً أن الكنز المزعوم لن يكون سوى بعض التماثيل، وقد لاحظ بلزونى أن الكاشف كان يتسلم بنفسه منه أجر العمال الذين كانوا يعملون معه ثم يستبقيه لنفسه ولا يعطى العمال منه شيئاً، ولم يتوان بلزونى من ناحيته عن نفح الكاشف كل حين بما يتيسر من هدايا حتى يضمن معاونته له، ولا يتسبب فى إعاقة العمل، وكانت هذه الهدايا فى الغالب لا تخرج عن المرايا والفصوص الزجاجية التى كان أهالى النوبة يعجبون بها كثيراً(١٨٣)، ويا له من ثمن بخس تباع به ثروات مصر وتراثها.

اضطر بلزونى بسبب ضيق الوقت وقلة الموارد المالية إلى إيقاف عملية كشف المعبد قبل الانتهاء منها تماماً، فقد كان عليه أن يشرف على شحن رأس ممنون التى كان قد تركها على شاطئ النهر قبل حلول موسم الفيضان، فقفل راجعاً إلى الأقصر على أمل العودة مرة أخرى إلى " أبو سمبل " ريثما تسمح الظروف لاستكمال فتح المعبد، وكان قد حصل على وعدٍ من داوود كاشف بعدم السماح لأحدٍ بالاقتراب من المعبد إلى حين عودة بلزونى مرة أخرى، وفى طريق العودة عرج بلزونى على جزيرة فيله حيث شاهد هناك مجموعة مكونة من اثنتى عشرة كتلة حجرية منحوتة

ومنقوشة بعناية، بحيث إذا ضمت معاً تعطى مشهداً متكاملاً. غير أن هذه الكتل الحجرية كانت من الضخامة والثقل بحيث يستحيل عليه أن ينقلها فى مركبة، فاكتفى باتخاذ الإجراءات اللازمة لحمايتها وحراستها، وترك للحاكم المسئول نقوداً وأوامر بتقطيعها إلى أجزاء مناسبة، وشحنها إلى الأقصر مع أول مركب قادمة. وواصل بلزونى رحلته شمالاً حتى وصل إلى الأقصر حيث فوجئ بعدم وجود مراكب، إذ كانت كلها قد حجزت للعمل فى خدمة محمد على، لكن الحظ كان مع بلزونى هذه المرة، فقد وصل أخيراً إلى الأقصر قادماً من القاهرة فى طريقه إلى أسوان قارب كبير على متنه اثنان من وكلاء دروفيتى – أحدهما كان جان جاك ريفو الذى التقينا به من قبل – وما كان بلزونى ليدع هذه الفرصة تفوته فاتفق مع أصحاب القارب على العودة من أسوان إلى الأقصر ليقوما بشحن الرأس، وأن يجلبا معهما من أسوان الألواح الحجرية التى كان قد تركها فى رعاية أغا أسوان، وأصر صاحبا القارب على أن يتقاضيا ثلاثة آلاف قرش نظير هذه المهمة على أن يدفع نصفها مقدماً، فوافق بلزونى على ذلك (١٨٤).

وانتظاراً لعودة القارب المذكور من أسوان قام بلزونى باستغلال الوقت وتكليف عشرين رجلاً بالحفر والتنقيب عن الآثار فى مكان اختاره بالكرنك، حيث عثر على عدة تماثيل نادرة فى حالة ممتازة نقلها أيضاً إلى الأقصر معتزماً شحنها على القارب مع الألواح الحجرية ورأس ممنون. (١٨٥)

وعندما رجع القارب الذى حجزه بلزونى من أسوان لم يكن يحمل ألواحاً حجرية. بل كان يحمل تمراً، فقد أقنع وكلاء دروفيتى صاحب القارب بخطورة شحن هذه القطعة الأثرية الضخمة، فعرضا على بلزونى إعادة نقوده، ولما كان بلزونى يدرك جيداً أن الوقت ليس فى صالحه(١٨٦)، فقد رفع الأمر إلى خليل بك قريب محمد على الذى كان حاكماً على مصر العليا فى ذلك الوقت، وطلب منه إجبار صاحبى القارب على احترام اتفاقهما، وتصادف أن خليل بك فى ذلك الوقت كان تلقى لتوه هدية من القنصل الفرنسى دروفيتى تشمل بعضاً من السمك المملح وزيت الزيتون، وقد أثارت هذه القضية غضب الحاكم الشديد والشعور بالإهانة البالغة لتلقيه مثل هذه الهدية البسيطة التى اعتبرها لا تليق بمركزه كحاكم إقليم من ذوى قربى محمد على باشا مصر، حتى لقد ثار غضبه على كل من هو فرنسى، وشعر بلزونى أن الأمور تجري فى صالحه هذه المرة كذلك (١٨٧)، فتقدم إلى الحاكم بشكايته طالباً منه إجبار مالكى القارب على تنفيذ الاتفاق، وأتحفه بما تيسر من الهدايا، فتحول الجو لصالحه وحصل على الحكم الذى يريد، وفى اليوم التالى مباشرة أرغم أصحاب القارب على تفريغ حمولتهما من التمر، مما اضطرهم لتأجير أحد المراكب بأجر باهظ لنقل التمر للوجه البحرى، فكأن العملية كلها لم تدر عليهم ربحاً يذكر.

استعان بلزونى فى عملية شحن رأس ممنون بقوة سبع روافع بالإضافة إلى جهود مائة وثلاثين رجلاً من الأهالى، وبعد انتهاء العملية بنجاح وضع بلزونى الآثار التى كان قد اكتشفها فى الكرنك فى

صندوق كبير، ثم بدأت رحلة العودة فى ٢١ نوفمبر ١٨١٦م (أول المحرم ١٢٣٢هـ) ووصلوا إلى القاهرة بعد أربعة وعشرين يوماً ومعهم أروع الآثار التى نقلت فى النيل حتى ذلك الوقت، وذلك بعد رحلة شاقة لمدة خمسة أشهر ونصف الشهر.

كانت تعليمات سولت تقضى بأن تنقل الآثار الخفيفة إلى دار القنصلية البريطانية فى القاهرة، وأن تنقل رأس ممنون إلى الإسكندرية تمهيداً لشحنها إلى إنجلترا. ونفذ بلزونى ما طلب منه دون مناقشة رغم استغرابه ؛ إذ كان يظن أن كل ما معه يخص المتحف البريطانى غير أن سولت بدا وكأنه يعتبرها ملكية خاصة به يتصرف فيها كيفما يشاء. وفى أوائل سنة ١٨١٧م (نهاية ١٢٣٣هـ) وصل بلزونى مع الرأس إلى رشيد، ومنها إلى الإسكندرية حيث حفظت فى مخازن محمد على باشا حتى يتسنى شحنها لإنجلترا فيما بعد(١٨٨).

وقد سجل المؤرخ عبد الرحمن الجبرتى فى كتابه: " عجائب الآثار " عملية نقل رأس تمثال ممنون فقال: " وأحضروا [من الصعيد] أيضاً رأس صنمٍ كبير، دفعوا فى أجرة السفينة التى أحضروه فيها ستة عشر كيساً(١٨٩) منها ثلاثمائة وعشرون ألف نصف فضة. وأرسلوها إلى بلادهم لتباع هناك بأضعاف ما صرفوه عليها، وذلك عندهم من جملة المتاجرة فى الأشياء الغريبة "(١٩٠).

تلقى بلزونى مائة جنية مكافأة له على نجاحه فى نقل الرأس. فقد أعطاه كل من سولت وبوركهارت خمسة وعشرين جنيهاً كان متفقاً عليها من قبل، ثم أضاف إليها سولت خمسين جنيهاً من ماله الخاص، كما سمح لبلزونى بأن يحتفظ باثنين من التماثيل التى جلبها معه من حفائره بالكرنك، بينما أرسل الباقى إلى القنصلية البريطانية(١٩١).

عرض بلزونى على سولت مشروع رحلة أخرى إلى الصعيد لجمع الآثار وتستغرق ستة أشهر، واقتنع سولت بالمشروع، فغادر بلزونى القاهرة فى ٢٠ فبراير ١٨١٧م (٣٠ ربيع الآخر ١٢٣٣هـ) وركز جهوده هذه المرة فى منطقة القرنة حيث كانت توجد فى غرب طيبة مخابئ كثيرة فيها من المومياوات والبرديات معين لا ينضب، وكان أهل القرنة يبيعون كل ذلك إلى القناصل والسياح وتجار الآثار بطريقة غير شرعية وبأسعار مرتفعة للغاية. واستطاع بلزونى أن يتعامل مع هؤلاء الناس المتخصصين فى السطو على المقابر، وأولى بلزونى اهتمامه للبرديات، واعترف صراحة بأنه كان يسعى " لسلب البرديات من الأهالى " بل وكثيراً ما اشترك بنفسه مع لصوص المقابر من أهل القرنة فى السطو على المقابر وسلب ما فيها من البرديات، وفى إحدى المرات دخل بلزونى مقبرة من مقابر القرنة كانت مكدسة بالمومياوات القديمة: " بحثت عن مكان أرتاح فيه، ووجدت مكاناً ونجحت فى الجلوس، ولكن حين حط ثقلى على جسد مصرىّ سحقه كأنه صندوق من الورق المقوى، وبالطبع اعتمدت على يدى لأحمل ثقلى، لكنهما لم يجدا دعامة أفضل بحيث غصت كلية وسط مومياوات محطمة مع صوت تهشم العظام والخرق والصناديق الخشبية مما أثار غباراً

أبقانى بلا حراك لمدة ربع ساعة منتظراً حتى يهدأ، غير أننى لم أكن أستطيع أن اتحرك دون أن أزيد الغبار، وفى كل خطوة أخطوها كنت أسحق مومياء فى مكانٍ أو آخر.. وغص حلقى برائحة المومياوات، ولم أكن أستطيع أن أمرَّ دون أن يحتك وجهى بجثة مصرى... غير أننى لم أستطع أن أتجنب أن تغطينى العظام والأقدام والأذرع والرؤوس التى تسقط من أعلى "[١٩٢].

حرص بلزونى فى القرنة على جمع أكبر عددٍ من المومياوات والبرديات فى أقصر وقت ممكن، فاستأجر لذلك بعض الأهالى نظير أجور منتظمة، علاوة على مكافآت إضافية لهذا الغرض، وتمكن بذلك من تحقيق نتائج مذهلة دون أن يشعر به أحد، بحيث بحلول شهر أبريل كان قد تجمع لدى بلزونى من الكنوز والآثار ما يكفى لتكوين شحنة أخرى كان من بينها التابوت الحجرى الذى سبق أن أهداه له القنصل الفرنسى دروفيتى فى رحلته الأولى، وذلك بعد أن نجح بلزونى فى تخليصه من مكانه الذى كان محشوراً فيه[١٩٣].

رأى بلزونى أنه ليس هناك ما يدعو إلى البقاء فى الأقصر أكثر من ذلك، فقام بتعبئة ما جمعه من آثار، ونقله إلى رصيف المرسى بالأقصر، وبنى حوله سوراً، ووضع له الحراسه اللازمة ريثما تأتى الفرصة لشحن هذه الآثار إلى القاهرة، واتخذ بلزونى طريقه صوب الجنوب قاصداً جزيرة فيله ليحضر الألواح الحجرية التى كان قد تركها فى الجزيرة تحت رعاية أغا أسوان، ووجدها حيث تركها بالفعل، لكنها جميعاً كانت قد شوهت وحطمت وكتب عليها باللغة الفرنسية " عملية فاشلة " فقد حرص أعوان دروفيتى الذين منعوا نقل الألواح كما كان مقرراً على أن يضمنوا أنها لن تستحق النقل فى المستقبل[١٩٤].

قرر بلزونى أن يواصل رحلته جنوباً لكى يتم العمل الذى بدأه أثناء رحلته الأولى فى " أبو سمبل " لاستكمال كشف المعبد المدفون، ورغم أنه نجح هذه المرة فى كشف المعبد وإزاحة الرمال عن مدخله، إلا أن المعبد كان مخيباً للآمال من ناحية حصيلته من الآثار : إذ لم يعثر فيه بلزونى سوى على ثلاثة تماثيل وبعض المشغولات البرونزية الصغيرة[١٩٥]، فقام بلزونى بشحن هذه التماثيل إلى الأقصر لكى تنضم إلى الغنائم الأخرى التى كانت تنتظر النقل بجوار مرسى الأقصر.

بعد ذلك قفل بلزونى راجعاً صوب الشمال ووجهته هذه المرة وادى الملوك، فقد علم بلزونى أن به ثمانى عشرة مقبرة أو أكثر نجح علماء الحملة الفرنسية فى اكتشاف وتسجيل إحدى عشرة مقبرة منها، كما عثروا على الثامنة عشر قبل انسحابهم من مصر مباشرة، وقرر بلزونى أن يجرب حظه فى هذا الوادى المقفر، وكان حظه عظيماً كعادته، فقد نجح فى كشف أربع مقابر فى أقل من عشرة أيام[١٩٦]. وكان من بين تلك المقابر مقبرة رمسيس الأول، ومن الغريب أن هذه المقبرة كانت تبعد عن مقبرة توت عنخ آمون التى أخطأها بلزونى لحسن الحظ بستين متراً فقط[١٩٧]، ولعل هذه هى المرة الوحيدة التى يعاند فيها الحظ صاحبنا، وربما كان ذلك لمصلحة العلم والتاريخ.

أما أهم مكتشفات بلزونى وأروعها فى منطقة وادى الملوك فقد كان مقبرة سيتى الأول والد رمسيس الثانى الفاتح المشهور، حيث عثر بلزونى فى هذه المقبرة على تابوت رائع الجمال وصفه بلزونى وقال عنه إنه: " يستحق أكبر إهتمام ولا يضارعه شئ آخر فى العالم، وما كانت لتخطر لنا فكرة وجوده، إنه تابوت من أرق مرمر شفاف طوله تسعة أقدام وخمس بوصات، وعرضه ثلاثة أقدام وسبع بوصات، ولا يتجاوز سمكة بوصتين، ويصبح شفافاً حين يوضع ضوء بداخله، وهو منحوت بدقة من الداخل والخارج... ولا أستطيع أن أعطى فكرة كافية عن هذا الأثر الجميل القيم، وكل ما أستطيع قوله هو أن شيئاً يضارعه لم يجلب من مصر إلى أوروبا ".(١٩٨)

والطريف أن حامد أغا حاكم طيبة عندما سمع بالكشف الجديد أسرع فى كتيبة من فرسانه إلى وادى الملوك ليرى الكنوز المكتشفة ويحصل على نصيب منها، فقطع فى ست وثلاثين ساعة ما يقطع عادة فى يومين كاملين، وانزعج بلزونى من هذه الحملة المفاجئة، ونظر حامد أغا ورجاله إلى النقوش والرسوم التى كانت تزين المقبرة فى عجالة سريعة، ثم أخذوا يفتشون فى كل ركن منها تفتيشاً دقيقاً، وبعد أن أعياهم البحث صرف الأغا رجاله ثم عاد ليسأل بلزونى عن الكنز الذى حصل عليه، وحينما أخبره بلزونى بأنه قد رآه كله ردَّ حامد أغا بأنه قد علم أن بلزونى قد اكتشف " ديكاً ذهبياً محشواً بالدرر واللآلئ " وكان الديك الذهبى جزءاً من التراث الشعبى المصرى، وكاد بلزونى أن ينفجر ضاحكاً، ولكنه تمالك نفسه وطلب من الأغا أن يتأمل المناظر الرائعة المنقوشة على جدران المقبرة الخالية، فنظر الأغا إليها نظرة سريعة وقال: " هذا مكان قد يصلح للحريم، فعلى الأقل سوف تجد النسوة شيئاً ينظرن إليه "(١٩٩) ثم انصرف وهو يكاد يتميز من الغيظ.

شعر بلزونى أن هذه المقبرة هى أهم اكتشافاته وأروعها، ويمكن لها أن تعلى من شأنه وترفع من ذكره بين الأثريين لو صاحبتها الدعاية الملائمة، وحدث فى هذه الأثناء أن وصل القنصل البريطانى سولت إلى طيبة بصحبة عددٍ من الأثرياء والنبلاء الإنجليز كان من بينهم ثرى إنجليزى يدعى اللورد بلمور، وكان هذا اللورد يطمع فى تكوين مجموعة أثرية خاصة أثناء سياحته، فعاونه بلزونى فى شراء مجموعة كبيرة من المومياوات والبرديات وبعض الآثار الأخرى سرعان ما وجدت طريقها إلى إنجلترا(٢٠٠). ويبدو أن سولت قد ألمح خلال حديثه مع تلك الصفوة من رجال المجتمع الإنجليزى إلى أن بلزونى إنما يعمل كمستخدمٍ لديه، وهو الأمر الذى أغضب بلزونى كثيراً، فراح يطالب سولت بضرورة تقنين علاقة العمل التى بينهما ووضعها فى إطارها الملائم عن طريق توثيقها بعقد رسمى، ومن ثم فقد وقع الرجلان اتفاقاً بدا أنه يوضح الأمور:

كان سولت ينوى أن يدفع لبلزونى راتباً شهرياً يتراوح بين ٣٠٠، ٥٠٠ قرش فضلاً عن مصروفاته، ولكن النجاح المذهل الذى حققه بلزونى، دفع سولت إلى أن يقرر منحه ١٠٠٠ قرش

شهرياً بأثر رجعى منذ مغادرته الإسكندرية، وأن يتنازل له فضلاً عن ذلك عن أى آثار قد يستغنى سولت عنها وتكون مفيدة لبلزونى.(٢٠١)

وأوضحت ديباجة الاتفاق أن كل طرف إنما يعمل لحسابه، ومضت مواد الاتفاق لتحدد أن سولت سيدفع لبلزونى خمسمائة جنيه خلال الاثنى عشر شهراً التالية، وأنه سيتنازل له عن تمثال رأس أسد كان موجوداً فى فناء القنصلية البريطانية، وأنه تنازل لبلزونى كذلك عن غطاء التابوت الذى سبق أن أهداه إياه دروفيتى، بالإضافة إلى أى أشياء أخرى يمكنه الاستغناء عنها، وأن التابوت المرمرى سيقدم إلى المتحف البريطانى خلال ثلاث سنوات من تاريخ الاتفاق بسعرٍ عادل، ويعتبر من حق بلزونى الحصول على نصف السعر الذى يدفع مقابل هذا التابوت متجاوزاً ألفى جنيه استرلينى وفى مقابل ذلك تعهد بلزونى بالتوجه إلى طيبة وإحضار تابوتين آخرين بقيا هناك " تحت رعاية وعلى حساب هنرى سولت وليس كمستخدم لديه "(٢٠٢).

وتطرق الاتفاق إلى إيضاح مسألة كان بلزونى لا يعيها جيداً، وهذه المسألة تتخلص فى أنه " يبدو أن هناك فكرة خاطئة لدى السيد جيوفانى بلزونى بشأن الأشياء التى تجمع تحت رعاية السيد هنرى سولت وعلى حسابه فى مصر العليا، إذ يعتبرها موجهة إلى المتحف البريطانى، وأنه [أى سولت] قد أوضح للسيد بلزونى أن هذه الفكرة خاطئة تماماً "(٢٠٣).

عاد بلزونى إلى القاهرة بصحبة التابوت المرمرى الذى كان قد اكتشفه فى مقبرة سيتى الأول والآثار الأخرى التى كان قد قام بتجميعها على شاطئ النيل عند مرمى الأقصر، ومكث فى القاهرة بعضاً من الوقت نجح خلاله فى الولوج إلى داخل الهرم الأوسط الذى كان يعتقد حتى ذلك الوقت إنه كتلة صماء(٢٠٤)، وبعد هذا الكشف الجديد قام بلزونى ببيع الآثار التى تخلى له عنها سولت بثمن بخسٍ يبلغ سبعة آلاف قرش للكونت دى فوربان مدير المتاحف الفرنسية. وذلك تمهيداً للقيام برحلته الثالثة إلى طيبة، والتى قدر لها أن تكون آخر رحلاته فى النيل، ولعل من المفارقات العجيبة أنه على الرغم من أن بلزونى كان بإمكانه فى هذه الرحلة أن ينقب لنفسه لا غيره، وذلك بعد الوفاء بآخر تعهداته تجاه راعيه سولت طبقاً للاتفاق المبرم بينهما، إلا أن بلزونى وجد نفسه عاجزاً عن ذلك، فقد اكتشف بلزونى بعد وصوله إلى الأقصر أن شطى النهر كلهما يملأهما أعوان دروفيتى وسولت اللذين استوليا على كل حقوق التنقيب فى كل المناطق الهامة هناك، ومن ثم فقد آثر بلزونى تجنب المواجهة مع أعوان القنصلين، وإن كان قد اكتفى بأن يكون لنفسه مجموعة أثرية شخصية وصفها بأنها " مجموعتى الأثرية الخصوصية الصغيرة التى أفخر باحتوائها على بعض الآثار الصغيرة الممتازة "(٢٠٥) ويرجع نجاحه فى تكوين هذه المجموعة إلى أصدقائه فى القرنة الذين كانوا يؤثرونه بأثمن وأنفس ما لديهم من الآثار التى يسلبونها من المقابر، وذلك نظراً لعلاقته الوطيدة السابقة بهم.

خطر لبلزونى أن يقيم معرضاً لمقبرة سيتى الأول فى إحدى العواصم الأوروبية، وفكر فى أن مثل هذا المعرض سوف يحقق مطامعه فى نيل الشهرة والمكانة الاجتماعية والعائد المادى فى آن واحد. لذلك أهتم بلزونى بعمل نسخ شمعية لنقوش المقبرة أو بالأحرى صنع نموذج متكامل لمقبرة سيتى الأول تمهيداً لعرض هذا النموذج فى لندن، وقد انتهى بلزونى من صنع هذه النماذج بنهاية صيف عام ١٨١٨م (نهاية عام ١٢٣٣هـ)[٢٠٦]

وقبل أن يقوم بلزونى بمغادرة مصر نهائياً قام برحلتين طويلتين أخريين: الأولى منهما كان القصد من ورائها الكشف عن موقع مدينة برنيس القديمة التى كانت فى العصر القديم الميناء الجنوبى الرئيسى لمصر على ساحل البحر الأحمر فترة طويلة، كما كانت أيام البطالمة مركزاً تجارياً مزدهراً تجتمع فيه المتاجر الواردة من الجزيرة العربية والهند والخليج الفارسى. أما الرحلة الأخرى فقد قام بها بلزونى فى الصحراء الغربية للكشف عن معبد جوبيتر آمون فى واحة سيوة[٢٠٧].

بعد هاتين الرحلتين المضنيتين غادر جيوفانى بلزونى الديار المصرية نهائياً إلى العاصمة البريطانية لندن بعد أن قضى فى مصر نحو خمس سنوات، وكان وصوله إلى لندن فى آخر مارس من عام ١٨٢٠م (جمادى الآخرة ١٢٣٥هـ) وأعلنت جريدة لندن تايمز نبأ وصوله: " عاد الرحالة الشهير السيد بلزونى إلى أوروبا بعد غياب استمر عشر سنوات أمضى منها خمسة بالكشوف الأثرية بمصر والنوبة "[٢٠٨] كما نوهت بشأنه صحيفة كوارترلى ريفيو واسعة الانتشار، ومجدت الصحيفة انتصاراته على المنقبين الفرنسيين فى وادى النيل، وكانت هذه الصحيفة قد نشرت من قبل خبر إهداء رأس ممنون إلى المتحف البريطانى قائلة إنه يمكن لهذه المؤسسة من خلال جهود سولت وبلزونى أن تصبح أغنى مستودع للآثار فى العالم[٢٠٩].

وجد بلزونى أن الظروف مواتية لإصدار كتاب يعرض فيه إنجازاته فى مجال الاستكشافات الأثرية فى مصر، واستقر رأيه على أن يعهد بالنشر إلى واحدٍ من أكبر الناشرين الإنجليز فى القرن التاسع عشر، وكان متخصصاً فى نشر أدب الرحلات، وفى نهاية عام ١٨٢٠م (أول سنة ١٢٣٦هـ) ظهر كتاب بلزونى فى جزأين تحت عنوان مطول جداً هو: " حكايات عن الأعمال والاستكشافات الجديدة فى الأهرام والمعابد والمقابر والحفائر فى مصر والنوبة، ورحلة إلى ساحل البحر الأحمر للبحث عن برنيس القديمة، ورحلة أخرى إلى جوبيتر آمون " وقد لاقى هذا الكتاب فور ظهوره نجاحاً كبيراً، وطبع طبعة ثانية، كما ترجم إلى الفرنسية والإيطالية والألمانية ويقال إنه طبع ثلاث مرات فى مدى سنتين[٢١٠].

أقيم معرض بلزونى فى القاعة المصرية فى بيكاديللى فى أول مايو ١٨٢١م (شعبان ١٢٣٦هـ) ونجح المعرض كذلك نجاحاً باهراً، إذ زاره يوم الافتتاح وحده " ١٩٠٠ زائر دفع كل منهم نصف جنية ثمناً لتذكرة الدخول[٢١١]. وقد احتوى المعرض على نموذجين بالحجم الطبيعى لأجمل

غرفتين بمقبرة سيتي الأول ونموذج لمعبد " أبو سمبل " وقطاع متقن لهرم خفرع، كما كانت هناك آثار حقيقية تشمل تماثيل وأواني تحنيط وأوراق بردي ومومياوات وتوابيت. وقد قام بلزوني – على سبيل الدعاية لمعرضه بدعوة بعض الأشخاص إلى مشاهدة فك اللفائف عن مومياء فرعونية لشاب مصري " كانت جيدة وأجزاؤها سليمة "[٢١٢] واستمر المعرض حتى عام ١٨٢٢م (١٢٣٧هـ) وبعد ذلك عرضت محتوياته بكاملها للبيع في مزاد ليشتريها من يشاء من هواة اقتناء الآثار، بعد أن كان بلزوني قد قدم عشرين قطعة أثرية منها إلى المتحف البريطاني، كما أهدى تمثالين ليوضعا في مجلس مدينة بادوا الإيطالية مسقط رأسه[٢١٣].

تلك كانت قصة جيوفاني باتيستا بلزوني في مصر، ومما لا شك فيه أن كل ما قام به بلزوني في أثناء إقامته في مصر في سبيل البحث عن الآثار القديمة إنما كان القصد من ورائه تحقيق الشهرة والثروة وتصيد الآثار بطريقة غير علمية وبوسائل غير مشروعة، ولم يكن يحمل للآثار ولا لأصحابها أي احترام، وكثير ما أحرق العظام وبقايا المومياوات حينما كان يعوزه الوقود، حتى لقد أجمع الأثريون على تشبيه هذا الرجل بحرباء آدمية[٢١٤]، إذ كان مخرباً لا يترك مكاناً دون أن يأتي على محتوياته، لا يهمه إلا التحف النفيسة محطماً ما عداها، حتى وصف بأنه مزيج من الجهل والغرور والاندفاع نحو الشهرة.[٢١٥]

كانت أساليب بلزوني في الحفر والتنقيب متهورة وغير علمية حتى إنه كان يقوم بفتح المقابر الأثرية بواسطة (الأكباش) وهي آلة حربية قديمة كانت تدك بها الأسوار وغيرها [٢١٦]، ولعله قد دمر بهذه الطريقة من التحف أكثر مما اكتشف، ومع ذلك فإن بلزوني لم يكن ليعدم المعجبين، فقد قال عنه هيواردكارتر: " وعلى العموم فإن عمله كان مرضياً إلى حد كبير "[٢١٧] ويعلق جيمس بيكي على ذلك بقوله: " على أنه عندما نتذكر أن هذا العمل كان يتضمن فتح أبواب المقابر المختومة بواسطة أداة من أفلاق النخيل، وفحص شعر المومياوات للتعرف عما إذا كان حقيقياً أم تقليداً بواسطة جذبه إلى أن يخرج من اليد، أدركنا أن تعبير (على العموم) يشبه الحسنة التي تخفي الكثير من الأخطاء "[٢١٨].

أما مواطنوه فإنهم يعتبرونه من علماء المصريات الأوائل، ويصفونه بأنه " كان ذا علم غزير وعزيمة صادقة "[٢١٩] وليس مواطنوه فقط، بل إن مجلة " المجلة " المصرية منحته لقب " أعظم العلماء في العاديات المصرية بلا شك "[٢٢٠] هكذا فجأة وبدون مقدمات أو إبداء أسباب، ولعل هذه من الغرائب فنحن نعلم أن بلزوني لم يكن قد تلقى في حياته كلها سوى تعليم أولي، وأنه لم يدخل مجال الكشف الأثري إلا بطريق الصدفة البحتة، وكانت مؤهلاته في ذلك لا تتعدى قوته الجسمانية وجسارته في مواجهة الأخطار، وقدرته في مجابهة المواقف الصعبة، ومهارته في استخدام الروافع وحمل الأثقال، وهذه كلها لا تفرز عالماً.

نعود إلى سولت والذى نجح بفضل مساعدة بوركهارت وبنى أتناسيو ولهنان وبلزونى وغيرهم فى تكوين مجموعة أثرية ضخمة كانت تملأ دار القنصلية البريطانية وفناءها. وقد كان الجبرتى شاهد عيان صدوق على ذلك النشاط الأثرى الذى كان يقوم به سولت ورفاقه: " ذهبوا إلى أقصى الصعيد، وأحضروا قطع أحجار عليها نقوش وأقلام تصاوير، ونواويس من رخام أبيض، كان بداخلها موتى بأكفانها، وأجسامها باقية بسبب الأطلية والأدهان الحافظة لها من البلى، ووجه المقبور مصور على مثال صورته التى كان عليها فى حياته، وتماثيل آدمية من الحجر السماق الأسود المنقط الذى لا يعمل فيه الحديد، جالسين على كرامى واضعين أيديهم على الركب، وبيد كل واحد منهم مفتاح[٢٢١] بين أصابعه اليسرى، والشخص مع كرسيه قطعة واحدة... وهم ستة على مثال واحدٍ كأنما أفرغوا فى قالب واحد، يحمل الواحد منهم الجملة من العتالين، وفيهم السابع من رخام أبيض جميل الصورة... ولما سمعت بالصورة المذكورة ذهبت بصحبة ولدنا الشيخ مصطفى بكير المعروف بالساعاتى وسيدى إبراهيم المهدى[٢٢٢] إلى بيت قنصل الإنكليز بدرب البرابرة بالقرب من كوم الشيخ سلامة جهة الأزبكية، وشاهدت ذلك كما ذكرته "[٢٢٣]، كذلك زار الكولونيل فيدز كلارنس - وهو ضابط بريطانى كان يحمل البريد الرسمى المرسل من حاكم الهند العام إلى إنجلترا – زار دار القنصلية البريطانية، وأدهشته التماثيل الغريبة المسندة إلى الجدران حتى ظن أنه داخل المقابر، ويضيف كلارنس: " لولا أننى تذكرت أنى فى قدس الأقداس الخاص بواحد من ألمع وأنجح هواة الآثار "[٢٢٤] كما يذكر الكونت دى فوربان أنه رأى سولت ورفاقه يعسكرون فى خيام فى منطقة وادى الملوك بطيبة للإشراف على التنقيبات التى كانت تتم بتمويل منه، ويؤكد فوربان أن سولت قد استطاع بأمواله أن يكتسب ولاء المصريين له، وأن مشاريعه وخططه فى مجال التنقيب قد توجت كلها بنجاح كامل[٢٢٥] ويروى الرحالة الإنجليزى سانت – جون Sant John أن طيبة كانت تبدو له – أثناء إقامته فى مصر – مستعمرة إنجليزية أكثر مما تبدوا عاصمة قديمة مقفرة[٢٢٦]، وذلك فى إشارة إلى النشاط الإنجليزى المتزايد فى مجال التنقيب عن الآثار القديمة فى هذه المنطقة. ونفسه سولت اعترف فى رسالة له إلى أحد أصدقائه بأنه كان يقضى معظم وقته " فى السطو على المقابر ودراسة النقوش البارزة "[٢٢٧] ولا غرو فقد كان شغل سولت الشاغل هو الاستفادة من نشاطه الأثرى فى تغطية مصروفاته مع تحقيق فائض يمكنه من التقاعد فى الوقت المناسب.

ومثله مثل دروفيتى أستطاع سولت أن يكون ثلاث مجموعات أثرية كبيرة، جمع الأولى منها بفضل المساعدات القيمة التى قدمها له بلزونى، وكانت هذه المجموعة تشمل – ضمن ما تشمله من آثار – التابوت المرمرى لمقبرة سيتى الأول، وأشياء أخرى عديدة من بينها تماثيل ضخمة موجودة الآن فى المتحف البريطانى، ولا يزال يرى عليها إلى الآن توقيع بلزونى الذى قام باكتشافها

ونقلها لحساب سولت[٢٢٨]. وكان سولت حريصاً على ألا يبيع مجموعته الأولى هذه سوى للمتحف البريطانى، فكتب إلى راعيه وليم هاميلتون يؤكد له أن تماثيله التى جمعها سوف تلقى الضوء على النحت المصرى وستثبت تفوقه الفنى على غيره " مما يبين بجلاء أن الإغريق قد استعاروا الأسس – إن لم يكن ما هو أكثر – من هذا الشعب غير العادى، وقد عد ذلك خطأ كبيراً من جانب سولت، فعلى الرغم من أن هاملتون كان معجباً بالآثار المصرية، إلا أنه كان قد ساعد أثناء عمله سكرتيراً للورد إلجين فى التفاوض بشأن مرمريات إلجين التى أثار شرائها زوبعة كبيرة فى بريطانيا، لا لأنه كان من المعتقد أنها مسروقة من اليونان وإنما لأنها كانت مرتفعة الثمن للغاية حيث وصل ثمنها إلى خمسة وثلاثين ألفاً من الجنيهات، فكان لابد من تبرير الأموال التى أنفقت على النحت الإغريقى، وكان هاميلتون حساساً إزاء كل ما يوحى بأن هذه المنحوتات قد لا تكون فريدة، ولم يكن أمناء المتحف البريطانى على استعداد ليتقبلوا أى إدعاء بأن هذه المرمريات ليست أرقى إنجاز فنى بشرى[٢٢٩].

ثم ارتكب سولت خطأ آخر عندما أكد فى رسالته إلى هاميلتون أن من الصعب عليه حساب قيمة مجموعته الأثرية، ولكنه أشار عرضاً إلى أن الكونت دى فوربان مدير المتاحف الفرنسية قد ضغط عليه بشدة من أجل شرائها لحساب ملك فرنسا، وأنه – أى سولت – قد رفض ما يعرف أنه ثمن مجزٍ لأنه سيؤسفه أن يرى هذه الأشياء خارج إنجلترا، وأضاف سولت أنه مستعد لقبول تقييم هاميلتون نفسه أو أى شخص آخر قد تختاره الحكومة الإنجليزية لهذه المهمة. وللمساعدة فى هذا التقييم أرسل سولت قائمة بالأسعار التى يظنها عادلة. وقد أغضب ذلك أمناء المتحف البريطانى بشدة حتى أنهم سموا سولت متاجراً " و " لورد إلجين " آخر[٢٣٠]. وكان سولت قد حدد مبلغ ثمانية آلاف جنية ثمناً مقترحاً لمجموعته.[٢٣١]

أحس سولت بفداحة الأخطاء التى ارتكبها، وأخذ يعمل على تدارك هذه الأخطاء بسرعة، فكتب فى ٢٨ مايو ١٨١٩م (٢ شعبان ١٤٣٤هـ) رسالة إلى جوزيف بانكس – راعيه الثانى وأحد أمناء المتحف البريطانى – يعرض فيها مجموعته بأكملها على المتحف البريطانى دون شروط، معرباً فحسب عن أمله فى أن يقوم أمناء المتحف بتعويضه عن مصروفاته وألا تغفل الحكومة خدماته، كما كتب فى نفس الوقت رسالة أخرى وجهها إلى رئيس عمله فى وزارة الخارجية البريطانية يبلغه فيها بعرضه السابق، ويعتذر عن قائمة التقييمات السابقة، ويشرح له محنته المالية، وقال: إنه قبل أصلاً تعيينه قنصلاً عاماً فى مصر على أساس أنه سيحصل – مثل سلفه الكولونيل ميسيت – على معاش بعد تقاعده، ولكنه عرف بعد ذلك أن معاش ميسيت كان مرتبطاً بخدماته فى الوطن وليس كقنصل عام، وقيل له ألا يعول على مثل هذا الأمل، وأكد سولت أنه على الرغم

مما يمكن أن يدره عليه بيع مجموعته للفرنسيين من أموال إلا أنه لا يريد إلا أن يهبها للمتحف البريطانى[٢٣٢].

بقى عرض سولت غير المشروط لكامل مجموعته على المتحف البريطانى دون رد حتى وصل إلى لندن التابوت المرمرى الذى استخرج من مقبرة سيتى الأول، وقد أدى ذلك إلى دخول بلزونى طرفاً ثالثاً فى هذا النزاع، وحدثت مشادات بين بلزونى والمتحف البريطانى بخصوص هذا التابوت، وأخذ بلزونى يدافع عن حقوقه مؤكداً أن من حقه حسب اتفاقه مع سولت أن يحصل على نصف أى زيادة فى سعر التابوت عن ثمنه الأصلى وهو ألفا جنيه، ولدى بلزونى عرض فرنسى مؤكد بثلاثة آلاف جنيه، ومن ثم فليس من حق المتحف البريطانى الحصول على التابوت ما لم يدفع مبلغاً يعادل هذا العرض، ولكن لورد مونتمورينمى – راعى سولت الثالث – أوضح أن التابوت قد أدخل بريطانيا دون رسوم جمركية لأنه موجه إلى المجموعة الوطنية، وأنه لو بيع لفرنسا فسوف تستحق عليه رسوم ربما زادت عن الفرق بين تقييم المتحف البريطانى والثلاثة آلاف جنية قيمة العرض الفرنسى كما أثيرت مسألة أخرى أضعفت من موقف سولت وبلزونى بعض الشئ وهى أن سولت لم يكن ليحصل على التابوت لولا الوضع الخاص الذى أضفته عليه الحكومة البريطانية، وما استمده بهذه الصفة من نفوذ لدى محمد على، ولما كان سولت قد حصل على التابوت من خلال ممارسة النفوذ البريطانى الرسمى فليس من المناسب السماح بتصديره.[٢٣٣]

استمر هذا الجدل العقيم بين المتحف البريطانى من ناحية وبين سولت وبلزونى من ناحية أخرى حولين كاملين، وفى ١٠ مايو ١٨٢٢م (١٨ شعبان ١٢٣٧هـ) كتب سولت مرة أخرى إلى أمناء المتحف مكرراً عرضه غير المشروط بهبة المجموعة كلها للمتحف، وأوضح سولت أن تجمعها قد كلفه ما يصل إلى ثلاثة آلاف جنية وأنه أنفق ميراثه عن والده فى تجميعها، وليست لديه وسيلة أخرى لإعالة نفسه وأسرته وأنه يعانى المرض، وأبلغ سولت الأمناء أن مبلغ خمسة آلاف جنية هو ثمن مناسب مقابل المجموعة والتابوت معاً، ولما كان بلزونى قد أخبر الأمناء أنه يستطيع أن يحصل على ثلاثة آلاف جنية مقابل التابوت وحده فقد قرر الأمناء عرض ألفى جنيه مقابل المجموعة وحدها دون التابوت، وإن كان اتخاذ مثل هذا القرار قد استغرق منهم سنة بأكملها حيث قدم الأمناء عرضهم الرسمى فى يناير من عام ١٨٢٣م بشراء المجموعة عدا التابوت المرمرى بمبلغ ألفى جنيه، ووافق سولت على ذلك[٢٣٤]. وفى فبراير من العام التالى قام مهندس معمارى مشهور من لندن يدعى جون ساون John Saon بشراء التابوت بعد أن دفع فيه ألفى جنيه. حيث وضعه فى قاعة أعدها له بمنزله وفتحها للعرض على الجمهور ثلاثة أيام متتالية، وكان التابوت يتلألأ فى ضوء الشموع الخافتة التى وضعت بداخله[٢٣٥].

استمر سولت فى جمع الآثار، ونجح خلال الفترة ما بين عامى ١٨١٩م، ١٨٢٤م (١٢٣٤، ١٢٣٩هـ) فى تكوين مجموعته الأثرية الثانية بمساعدة من ينى أثناسيو هذه المرة وكان سولت قد اكتسب من الخبرة فى مجال تسويق الآثار ما جعله يحجم عن إرسال الشحنة الأثرية إلى المتحف البريطانى هذه المرة كذلك، بل شحنها إلى أقاربه فى ليفورنو انتظاراً لما ستسفر عنه مفاوضاته مع أمناء المتحف، فإن لم تكن لديهم رغبة فى الشراء فتكون لدى غيرهم بطبيعة الحال، وإن كان سولت لا يزال يتمنى فى قراره نفسه أن يقوم المتحف البريطانى بشرائها منه، فكتب إلى وكيله فى لندن فى ١٥ يونيو ١٨٢٥م (٢٨ شوال ١٢٤٠هـ) قائلاً: " وقد جمعت آثاراً قيمتها أربعة آلاف جنية، ومجموعتي الآن فى ليفورنو أرقى مجموعة موجودة من أوراق البردى، وأفضل مجموعة من البرونزيات المصرية، وعدة لوحات من الفخار الملون، وقطع فاخره من الذهب والبورسلين، وباختصار كل ما يمكن أن يجعل من المجموعة الموجودة فى المتحف البريطانى أفضل ما فى العالم من مجموعات مصرية، وأنا على استعداد لأن أقدمها فوراً إلى المتحف لو استطعت أن أحصل على معاش يبلغ ستمائة جنيه [سنوياً] مثلاً، يمكننى أن أتقاعد استناداً إليه "[٢٣٦].

وقد يبدو هذا الكلام من جانب سولت من قبيل الدعاية لسلعته، أو من باب تحلية البضاعة كما يقولون، ولكن رأيه هذا عندما يزكيه عالم فذ ضليع فى المصريات مثل جان فرانسوا شامبليون فإن كلامه لابد أن يوضع فى الاعتبار، وأن يؤخذ على محمل الصدق، فقد كان شامبليون بعد فشله فى إقناع حكومته بشراء مجموعة دروفيتى الأولى يتحرق شوقاً لسماع أخبار تكشف عن وصول شحنات أثرية أخرى من مصر إلى أوروبا على أمل الظفر لبلاده بواحدة منها أو أكثر، فكتب إلى أخيه الأكبر جوزيف ينبئه فيه عن " خطاب وصلنى من فلورنسا أفادنى بوصول جمرك ليفرونو طردٌ ضخم يضم برديات مصرية يمتلكها مسيو سولت، ويبدو أن هذه المخطوطات معروضه للبيع، سيرسلون لى عن قريب مذكرة إجمالية بما تتضمنه، غير أنى لن أحصل عليها سوى لكى تثير أعصابى لأنى على يقين من أنهم لن فعلوا شئاً فى باريس من أجل الحصول على هذه البرديات "[٢٣٧] ولكن شامبليون المتلهف لرؤية هذه المجموعة لم ينتظر وصول هذه المذكرة، فقرر التوجه بنفسه إلى ليفورنو ليلقى نظره فاحصة على هذه المجموعة الأثرية، وقد وضح منذ البداية أن مجموعة سولت الثانية قد بهرته تماماً: " شاهدت مجموعة آثار مصرية رائعة ومنتقاة بعناية: بعض المومياوات، وأعمال برونزية رائعة محلاة بأسلاك من الذهب والفضة... ومشغوله بطريقة تثير الإعجاب، توجد بها كذلك تماثيل صغيرة من الذهب الخالص تنفيذها جاء بأروع ما يمكن تصوره... وأخيراً أجمل البرديات الجنائزية التى شاهدتها فى حياتى، كما تضم المجموعة أيضاً حوالى عشرين بردية إغريقية متباينة الأحوال وبعض الأشياء الغريبة، هذه الكنوز لن تثير دهشتك إذا علمت أن هذه المجموعة ليست سوى مجموعة مسيو سولت

قنصل إنجلترا فى مصر... هذه المجموعة – وهى أجمل من مجموعة دروفيتى [الأولى] فيماعدا التماثيل الضخمة التى تنقص هنا – معروضة للبيع، ويمكن أن تحظى بها الحكومة مقابل ٢٥٠٠٠٠ فرنك وهذه تعتبر صفقة من ذهب سيكون من المضحك ومن المخجل أيضاً أن تضيع"(٢٣٨)

وعندما لا يجد شامبليون تجاوباً من حكومته نجده يصرخ قائلاً: "إنى سأمرض من شدة الشعور بالمضايقة، ومن خجلى من حكومتى التى تجد أن مجموعة آثار رائعة، مكلفة للغاية علماً بأن ثمنها هو ٢٥٠٠٠٠ فرنك فى الوقت الذى تنفق فيه الحكومة الإنجليزية ٢٣٥٠٠٠ فرنك لكى تنقل أثراً مصرياً واحداً هو مسلة الإسكندرية "(٢٣٩).

وعلى الجانب الآخر، كان المتحف البريطانى بدوره لا يزال متردداً فى قبول عرض سولت مجدداً ولكن سولت لم يكن على استعدادٍ للمساومة فى هذه المرة فكتب مرة أخرى إلى وكيله قائلاً: " سيسرنى للغاية أن تذهب المجموعة إلى إنجلترا ولكن كفى مساومة مع المتحف البريطانى "، ثم أخبر سولت وكيله بأن أحد الأشخاص يقوم الآن بفحص مجموعته فى ليفورنو لحساب مشترٍ ملكى يبدو أكثر سخاء وأقل التواء من أمناء المتحف البريطانى ولم يكن هذا الشخص الذى يقوم بفحص المجموعة سوى شامبليون، ولم يكن هذا المشترى الملكى سوى ملك فرنسا الذى قرر أخيراً بناءٍ على ضغطٍ وإلحاح من شامبليون شراء المجموعة كلها لصالح متحف اللوفر. ورغم أن سولت كان يتوقع الحصول على ١٥٠٠٠٠ فرنك ثمناً لهذه المجموعة، إلا أنها بيعت فى النهاية مقابل ٢٥٠٠٠٠ فرنك أى ما يعادل عشرة آلاف جنيه إسترلينى مما يؤكد لك أن كلام سولت عن سخاء العاهل الفرنسى لم يكن محض خيال، وتمت مراسم إجراء الصفقة فى أبريل من عام ١٨٢٦م (رمضان ١٢٤١هـ) وتقرر أن تدفع الأموال لسولت على فترة أربع سنوات(٢٤٠)، ولعل من الغريب أن تذهب هذه المجموعة الأثرية إلى ملك فرنسا وهو الذى أنفق سولت طيلة عمره فى مصر فى الكيد لممثله هناك، والذى عمل هو وبلزونى وسائر معاونيه بلا كلل على انتزاع الآثار من قبضته مما يؤكد لك أن هؤلاء القوم لا خلاق لهم.

سافر شامبليون الذى كانت تغمره السعادة لنجاح مساعيه فى إقناع مليكه بشراء مجموعة سولت إلى ليفورنو لكى يشرف بنفسه على شحن المجموعة الأثرية الضخمة إلى باريس تمهيداً لوضعها فى متحف اللوفر: " وضعت فى الصناديق بالفعل ما هو مصنوع من البرونز وعددها ما يقرب من ثلاثمائة: إما تماثيل كبيرة أو تماثيل صغيرة أو أشكال أو حيوانات أو آنية من كافة الأنواع... إنها أجمل المصنوعات البرونزية المصرية المكتشفة... تمكنت من مشاهدة التابوت المشهور بكل روية، إنه بالفعل لرمسيس ميامون، وهو قطعة واحدة من الجرانيت الوردى... يعتبر هذا التابوت أكبر التوابيت الموجودة فى أوروبا "(٢٤١) وأضاف شامبليون إن كل يوم يمر يزيدنى

اقتناعاً أن هذه المجموعة من الآثار الجميلة كان تجب أن تؤول إلى فرنسا [وقد آلت إليها بالفعل] لتملأ الصالات المصرية العادية فى المتحف الملكى فى باريس"[٢٤٢].

وبعد أن فرغ شامبليون من مهمته كتب إلى أخيه: " المجموعة كلها شحنت على ظهر (لادورانى) وملأت أحشاءها تماماً وعلى الرغم من أن الحمولة ثقيلة للغاية أكد القومندان... أن كل شئ سيصل إلى الهافر دون مشاكل "[٢٤٣] وعندما عاد شامبليون إلى باريس تحوط رأسه هالة النجاح الذى أحرزه بخصوص حيازة مجموعة سولت نراه يؤكد: " الجميع هنا فى باريس سعيد باقتناء مجموعة ليفورنو، ولا يوجد حديث ولا أحلام لا تدور حول المتحف المصرى "[٢٤٤] ويبدو أنها كانت أيام شامبليون السعيدة فقد كافأه الملك على جهوده بأن وقع فى ١٤ مايو ١٨٢٧م (١٧ شوال ١٢٤٢هـ) على قرار بتعيين جان فرانسوا شامبليون أميناً للجناح المصرى بمتحف اللوفر[٢٤٥].

نعود إلى سولت والذى كان القدر يخبئ له أمراً آخر، إذ لم يترك له فرصة التمتع بما حققه من مكاسب مادية من وراء تجارة الآثار، حيث توفى سولت بمرض معوى فى أكتوبر من عام ١٨٢٧م[٢٤٦] (ربيع الأول ١٢٤٣هـ) ولم يكن قد استوفى بعد ثمن مجموعته الأثرية التى باعها للفرنسين. وإن كان قد نجح قبل وفاته بثلاثة أسابيع فقط، وبمعاونة ينى أثنا سيو أيضاً فى تكوين مجموعة أثرية ثالثة كانت أكبر من الأولى ودون الثانية حجماً، وقد شحنت هذه المجموعة الثالثة إلى لندن حيث بيعت فى مزاد علنى كبير عام ١٨٣٥م (١٢٥٠/١٢٥١هـ) أى بعد وفاة سولت بثمانية أعوام وقد ضم المزاد ألفاً ومائتين وسبعين بنداً متنوعاً تشمل العملات والميداليات والتماثيل الخشبية والحجرية والبرونزية ولفائف من مخطوطات البردى، والجعارين والحلى الذهبية والمومياوات وغير ذلك، وقد بلغت حصيلة المزاد ما يقرب من سبعة آلاف ومائة وثمانية وستين جنيهاً[٢٤٧].

وبذلك تكون حصيلة سولت من تجارة الآثار كالتالى:

٢٠٠٠ جنيه ثمن المجموعة الأولى التى اشتراها المتحف البريطانى.

٢٠٠٠ جنيه ثمن تابوت سيتى الأول الذى اشتراه جون ساون.

١٠٠٠٠ جنيه ثمن المجموعة الثانية التى بيعت لملك فرنسا واستقرت فى متحف اللوفر.

٧١٦٨ جنيهاً ثمن المجموعة الثالثة التى بيعت بالمزاد فى لندن.

المجموع ٢١١٦٨ جنيهاً

وبذلك يكون سولت قد حقق خلال عمله القنصلى الذى استغرق أحد عشر عاماً استغل فيها مركزه ونفوذه فى تجارة الآثار دخلاً يربو على واحدٍ وعشرين ألفاً من الجنيهات الأسترلينية، فى حين أن ميراثه الذى تركه له والده المقدام والذى استخدمه فى القيام بتلك الحفائر الأثرية التى أدرت

عليه هذا الربح الوفير لم يزد عن خمسة آلاف جنية إسترليني[٢٤٨]، والعجيب أن سولت قد مات وهو لا يزال قنصلاً، فلا هو حقق ما كان يصبو إليه من معاش مريح، ولا تمتع بالمكاسب التى حققها من تجارة الآثار، ولا نال تقدير الأوساط العلمية والأدبية رغم أن ذلك كان أمله طوال فترة عمله الدبلوماسى.

وبالرغم من كل ذلك، نجد هناك من يقول عن سولت – كما قيل عن بلزونى من قبل – " إنه لم يكن مجرد تاجر، فقد كان يكن لمصر ولآثارها حباً قوياً وصادقاً، ويستطيع كل من يقرأ حياته أن يدرك فى يسر أن الدافع لإقامته بمصر لم يكن حب المال أو الرغبة فى الشهرة، بلا حاجة ملحة ورغبة رومانتيكيه بحتة لم يكن هناك سبيل إلى إشباعها، فقد كان كما يبدو مسحوراً بكل ما حوله، ولم يكن هناك سبيل إلى الانفكاك من هذا السحر "[٢٤٩] كما يحدثنا بإسهاب عن حب سولت لمصر " وإحساسه بالزهو والفخار لأنه قدر له أن يعيش بين هذه الآثار الخالدة فترة من الزمن، وأن يصورها ويرسمها ويكتب عنها، وأنت تحس أيضاً أنه يتخذ من هذه الآثار مأوى يخلد إليه، ويحميه من تفاهات الحياة المعاصرة ومتاعبها، وقد كان هذا الإحساس الأخير إحساس كثيرين من الشعراء والكتاب الإنجليز الذين كتبوا عن مصر فى هذه الفترة "[٢٥٠] وهذا يدعونا إلى التساؤل: هل كان كل من دروفيتى وبلزونى وسولت علماء آثار ؟ وهل كانوا حقاً يعملون من أجل خدمة العلوم كما يعتقد بعضهم ؟ بالطبع لم يكونوا كذلك بل كانوا تجاراً، لأنهم عندما أحسوا بأنهم قد جمعوا مقداراً كافياً من الآثار القديمة سارعوا ببيع مجموعاتهم الأثرية للمتاحف الكبرى فى أوروبا بعد أن ضمنوا لأنفسهم ربحاً معقولاً، ولعل من الغريب أن كلا منهم قد أثرى المتاحف المنافسة لمتحف وطنه الأصلى، فبلزونى الإيطالى صاحب الفضل الأكبر فى جمع الآثار التى تكون حالياً نواة قسم الآثار المصرية بالمتحف البريطانى، ودروفيتى الذى كان يبدو مدافعاً عن مصالح فرنسا باع مجموعته الأولى لمتحف تورينو الإيطالى، وهى التى قام عليها المتحف المذكور، كما باع مجموعته الثالثة لمتحف برلين الألمانى، وكثير من مقتنيات سولت الإنجليزى موجودة حالياً فى متحف اللوفر وكما يقول عنهم بريان فاجان: " جميعهم جروا وراء الشهرة والربح وذيوع الصيت، وكلهم حققوا ولو بعض ما كان يصبو إليه، فكلهم خرج رابحاً بشكل أو بآخر، لكن الخاسر الوحيد كان علم المصريات "[٢٥١] ولنضرب لك مثلاً لما كان يقوم به رجال الآثار هؤلاء من ممارسات من شأنها أن تؤدى إلى عرقلة المحاولات الجادة التى كانت تهدف إلى دراسة الآثار المصرية القديمة التى كانوا ينقلونها إلى أوروبا دراسة علمية دقيقة، فقد حدث فى خريف عام ١٨٢١م (بداية عام ١٢٣٧هـ) أن كان عالم المصريات البريطانى توماس يونج فى طريقه من إنجلترا إلى روما ونابولى حين وقع على مجموعة الآثار التى بعث بها دروفيتى إلى ليفورنو. وعندما طلب السماح له بإلقاء نظره عليها لاحظ أن من بينها حجراً يحمل آثار كتابات بكل من الهيروغليفية واليونانية والديموطيقية،

وإذ أدرك يونج أهمية ما يبدو أنه حجر رشيد ثان فقد طلب من وكلاء دروفيتى السماح له بنسخ الحجر وعرض يونج على الوكلاء أن يدفع أجر فنانٍ يقوم بعمل نسختين من الحجر، على أن تكون النسختان ملكاً لدروفيتى، وبقيا مع الوكلاء إلى أن يقرر دروفيتى ما إذا كان يريد بيع الحجر أو لا يريد ولمن وبأى سعر، بل عرض يونج أن يبقى النسختين فى مجموعة دروفيتى بشرط واحد وهو أنه إذا أرسل الحجر بحراً بعيداً عن ليفورنو يجب أن تبقى النسختان فى ليفورنو إلى أن يصل الحجر سالماً إلى غايته، وبالطبع كان هذا عرضاً سخياً، لكن وكلاء دروفيتى لم يكونوا يستطيعون الموافقة دون إذن منه، وحين عرف دروفيتى بأهمية الحجر، رفض المخاطرة بتخفيض قيمته التجارية بالسماح بنسخه[٢٥٢]، وهذا يدلك على طبيعة هؤلاء القوم الذين كانوا لا يعرفون مبادئ ولا مثلاً، بل كان الدرهم والدينار هو دينهم والكسب والربح هو معتقدهم.

كان لنجاح القنصلين البريطانى والفرنسى فى عمليات نهب الآثار المصرية، وما حققه لهما هذا النهب من ثراء فاحش أكبر الأثر فى إغراء قناصل الدول الأوروبية الأخرى على أن ينتهجوا نفس هذا المنهج، إذا أصبح كل من دروفيتى وسولت مثلاً يحتذيه قناصل السويد وبروسيا والنمسا وسردينيا وغيرهم من القناصل.

أما القنصل السويدى جيوفانى أنستازى فهو من أصل أرمنى، وفد إلى مصر قادماً من سوريا وأقام بالإسكندرية، وعمل قنصلاً فخرياً للسويد والنرويج لمدة طويلة تصل إلى تسعة وعشرين عاماً[٢٥٣]، وكان تاجراً كبيراً إلى حد أنه من بين كل اثنتى عشرة باخرة تغادر الإسكندرية كان من بينها على الأقل ست تابعة له [٢٥٤]، وكان يحظى بثقة محمد على، كما كان يتمتع كذلك بثقة وزيره بوغوص بك، ولعل ذلك هو الذى شجعه على الانغماس فى تجارة الآثار المشبوهة رغم ثرائه الفاحش، وقد عمل أنستازى فى هذه التجارة منفرداً فى أول الأمر، ثم بدا له بعد ذلك أن بإمكانه أن يحقق إنجازاً أفضل فى هذا المجال إن هو اتحد مع مواطنه بوغوص بك، ولم لا ؟ فهو أرمنى مثله، وبإمكانهما – إن اتفقا معاً – أن يكونا تشكيلاً عصابياً خطيراً للتنقيب عن الآثار المصرية وتهريبها إلى الخارج، هذا بأمواله وذاك بسطوته ونفوذه، وقد عملا مع بعضهما بالفعل لفترة من الوقت خلال العقد الثالث من القرن التاسع عشر، حيث نجد أمراً أصدره محمد على فى ٢٧ رمضان ١٢٣٧هـ (١٧ يونيو ١٨٢٢م) يقضى " بالتصريح لقنصل السويد بالإسكندرية والخواجة بغوص بك بالحفر فى المحال التى يأملون فيها آثاراً عتيقة على ألا يمنعهم عن ذلك أحد "[٢٥٥] كما نجد أمراً آخر صدر فى ٢٠ صفر من نفس العام (١٦ نوفمبر ١٨٢١م) وينص على أنه " سبق أن أصدرنا أمرنا بعدم التعرض للمواضع التى حفرها رجال صديقنا الخواجة انتسازى وكيل قنصل السويد وترجماننا الخواصة بغوص بجوار قرية سقارة التابعة للجيزة بالاشتراك مع بعضهما ولا للآثار التى وجدوها، وسلمناه إليهم، فمطلوبنا إنفاذ ذلك الأمر وإجراؤه "[٢٥٦].

ولا تختلف التسهيلات والامتيازات الممنوحة للقنصل أنستازى، لا تختلف كثيراً عن التسهيلات التى منحت لزميليه القنصلين الفرنسى والبريطانى دروفيتى وسولت، حيث شملت تلك الامتيازات منحه حق البحث والتنقيب فى مناطق شاسعة، فقد منح مثلاً حق التنقيب فى إقليم البحيرة والمنوفية والجيزة فى تصريح واحد[٢٥٧]، كما أذن له " بإجراء حفر لتحرى الآثار فى الأقاليم الصعيدية والقبلية "[٢٥٨] جميعها فى تصريح آخر، كما شملت تلك التسهيلات كذلك تكليف المسئولين فى الأقاليم القبلية بأن يسدو لممثليه: " المعاونة اللازمة كل بحسب ما يتعلق به "[٢٥٩] وألا يمانعهم أحد " من قبل نظار كشاف الأقاليم "[٢٦٠] وأن يوفروا له العمال اللازمين بالأجرة[٢٦١]، وكذلك المراكب اللازمة لاستخدامها فى نقل الآثار المكتشفة[٢٦٢]، ثم معاونته فى شحن هذه الآثار وإرسالها إلى الإسكندرية[٢٦٣].

تمكن أنستازى بفضل هذه التسهيلات الضخمة، ثم بفضل مساندة الوزير بوغوص بك له من تكوين أربع مجموعات أثرية كبيرة، حيث باع مجموعة ضخمة للحكومة الهولندية عام ١٨٢٨م (١٢٤٤/١٢٤٣هـ) ثم باع مجموعتين أخريين للمتحف البريطانى فى عام ١٨٣٩م (١٢٥٥هـ) ثم مجموعة رابعة لفرنسا عام ١٨٥٧م (١٢٧٤/١٢٧٣هـ) ولم ينس أنستازى أن يرد بعض الجميل للبلد التى كان يمثلها فى مصر فأهدى متحف استوكهولم تابوتاً ضخماً من الجرانيت[٢٦٤]، كما أهدى ملك بروسيا تابوتاً آخر[٢٦٥]، وأكثر من ذلك أن ابنته كانت ترى دائماً وهى ترتدى خاتماً أثرياً قديماً مزيناً بجعران نفيس[٢٦٦].

وكان أنستازى قد ركز اهتمامه بصفة خاصة على الإتجار فى أوراق البردى القديمة حتى ذاع صيته واشتهر اسمه فى كتب التاريخ والآثار باعتباره من أكبر موردى البرديات فى العصر الحديث، فقد قام ببيع برديات لا حصر لها لمتاحف مختلف البلدان الأوروبية، وأشهر هذه البرديات موزعه الآن بين متاحف لندن وباريس وبرلين وليدن وغيرها من المتاحف[٢٦٧] والغريب أن أنستازى قد أوصى بالثروة التى جمعها من التجارة فى آثار مصر القديمة لصالح الأعمال الخيرية فى السويد[٢٦٨]، والأغرب أن يصفه شامبليون – بعد هذا كله – بأنه كان " معروفاً بالنزاهة والاستقامة "[٢٦٩].

كذلك عُرف عن روزيتى Rossetti قنصل توسكانيا فى مصر اهتمامه بالتنقيب عن الآثار المصرية وجمعها وتهريبها إلى الخارج، وكان قد قام بدوره بإهداء تابوت حجرى إلى المتحف الإمبراطورى فى فينا[٢٧٠]، كما أهدى واحداً آخر إلى شامبليون أثناء رحلة هذا الأخير إلى مصر، وأذن له بنقله إلى فرنسا، ولكن شامبليون صرف النظر عن مسألة نقل التابوت بعد أن أتضح له أن ذلك سيكون باهظ التكاليف، فضلاً عن أن التابوت ذاته لم يكن ذا قيمة أثرية كبيرة[٢٧١]، وأهتم قنصل سردينيا فى مصر كارلو بيدمونتى بالآثار المصرية كذلك فقد عثرنا على أمر صادر من

محمد على إلى مأمور الجيزة فى ١٣ رجب ١٢٤٤هـ (١٩ يناير ١٨٢٩م) بخصوص هذا القنصل، حيث يأذن له محمد على فيه " بحفر المحال المقال عن وجود حجر مكتوب بالخط القديم فيه، وبأخذه متى وجده حسب التماسه، ومساعدته بالأنفار التى تلزم بالحفر بمصاريف من طرفه"(٢٧٢).

نفس هذه الاهتمامات وجدت كذلك لدى السيد سالمون قنصل الروسيا بالإسكندرية والذى " التمس بواسطة قنصل جنرال الدولة المذكورة الترخيص له بإجراء حفائر على ذمته بقصد البحث على الأنتيقة بجهات القطر... وقد حصلت له المساعدة من لدنا بإجابة ذلك... فأصدرنا أمرنا هذا إليكم كى لا تصير الممانعة للقونسل المومى إليه فى الفحت على الأنتيقة بكل جهة من جهاتكم "(٢٧٣). ويكاد يكون الاهتمام بالآثار المصرية والتنقيب عنها ونقلها إلى الخارج قاسماً مشتركاً بين جميع القناصل الألمان العاملين فى مصر خلال القرن التاسع عشر وعلى سبيل المثال فقد أهدى القنصل العام البرومى فى مصر فون بنز Von penz إلى متحف برلين فى عام ١٨٥٥م (١٢٧١/١٢٧٢هـ) تمثالاً للملك أمنحوتب الثالث(٢٧٤). كما أهدى القنصل البرومى البارون ليتروث Baron De Lutteroth إلى نفس المتحف فى عام ١٨٦٢م (١٢٧٨/١٢٧٩هـ) تابوتاً مرمريا من عهد الأسرة الثامنة عشرة(٢٧٥). وخلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر أظهر القنصل الألمانى ترافيرس Travers نشاطاً ملحوظاً فى مجال البحث عن الآثار المصرية القديمة، ونجح فى أن يضيف لمتحف بلاده مجموعات أثرية قيمة من آثار مصر كان من بينها كمية ضخمة من أوراق البردى المستخرجة من تلال منطقة الفيوم خلال عام ١٨٧٧م (١٢٩٤هـ)(٢٧٦).

وعرف عن قنصل النمسا العام آسربى اهتمامه بالآثار المصرية وتهريبها(٢٧٧)، وشاركه فى ذلك قنصل الدنمارك الذى أرسل إلى متحف كوبنهاجن الوطنى عام ١٨٢١م (١٢٣٦/١٢٣٧هـ) عدداً من القطع المصرية الأثرية القديمة(٢٧٨). كذلك يؤثر عن جورج جليدون Georg Gildon الذى اشتغل لفترة من الوقت قنصلاً للولايات المتحدة الأمريكية فى مصر أنه كان شديد الاهتمام بعلم المصريات، وأنه قدم للمعهد الوطنى فى واشنطن بعضاً من قطع الآثار المصرية القديمة(٢٧٩) رغم أنه كان إنجليزى الجنسية. أما القنصل الأمريكى الشهير ألبرت فارمان Albert farman فقد كان اهتمامه بالآثار القديمة المصرية ذا طابع وطنى أكثر منه شخصى، وذلك أنه نجح فى انتزاع موافقة الخديوى إسماعيل على نقل إحدى مسلات الإسكندرية التى كانت لا تزال باقية إلى نيويورك – وسوف نعرض لذلك فى حينه – كذلك كان قنصل عام اليونان يشرف بنفسه على إدارة حفائر أثرية موسعة لحسابه فى كل من الدقهلية(٢٨٠) والقليوبية(٢٨١) وأسيوط(٢٨٢).

كذلك لم يكن دروفيتى هو القنصل الفرنسى الوحيد الذى اشتغل بتجارة الآثار وسعى إلى التربح من هذه التجارة، فالقنصلان الفرنسيان: بيافوان، ودوران اللذان تعاقبا على رأسه

القنصلية الفرنسية فى مصر خلال فترة عزل دروفيتى عن هذا المنصب بين عامى ١٨١٤م، ١٨٢٠ (١٢٢٩/١٢٣٥هـ) قد انخرطا كذلك فى نفس الطريق وامتهنا ذات المهنة حتى إن دوران قد نجح فى تكوين مجموعة أثرية ضخمة كانت تضم ألف قطعة أثرية، وقد بيعت هذه المجموعة إلى متحف اللوفر حيث كانت تشكل أصل مجموعة المصريات فى هذا المتحف الشهير قبل شراء مجموعتى دروفيتى وسولت الثانيتين[٢٨٣] وقد شاركهما فى ذلك القنصل الفرنسى سباتييه الذى بلغت شهرته فى جمع الآثار المصرية وتكالبه على امتلاكها لحد أنه كان يطلبها بنفسه من الإدارة المصرية. فقد كتب هذا القنصل ذات مرة إلى المعية السنية يطلب منها " أن يسمح له الجناب العالى بإعطاء حجر أثرى وجد جهة الخياطين فى الداودية، ولو أنه شئ ليس بذى البال ولكن بالنظر لما عليه من النقوش بالحروف القديمة ليهديه لمتحف لودر [لوفر] فى باريس وأنه بهذا الإنعام يكن مسروراً وممنوناً جداً، وكذلك يريد الإنعام عليه ببعض آثار قديمة ذكرها فى أصل الكتاب "[٢٨٤] ولعل هذه الجرأة الشديدة، وهذا التطفل الزائد من جانب سباتييه قد جعل مدير إقليم قنا وإسنا يضيق به زرعاً، حتى شكاه ذات مرة إلى المعية السنية، وأوضح المدير فى شكواه أن هذا القنصل " أثناء عودته من الأقصر مر على الكرنك وأخذ تمثالين من الحجر الأسود: أحدهما تمثال رجل وثانيهما تمثال إمراة، ولدى سؤاله عنهما، أجاب أنه مأذون بذلك من لدن الجناب العالى، وأنه فضلاً عن ذلك سيأخذ غيرهما، ولدى وصوله إلى مصر سيرسل الأمر الكريم " وطلب مدير قنا وإسنا الإفادة عن رأى الجناب العالى فى هذا الموضوع "[٢٨٥] كذلك أمد القنصل الفرنسى ديلابورت Delaport متحف اللوفر عام ١٨٦٧م (١٢٨٣/١٢٨٤هـ) بالعديد من التماثيل الفرعونية الرائعة[٢٨٦]. ولا يجب أن ننسى القنصل الفرنسى ميمو Mimaut الذى كان طمعه وجشعه وتكالبه على جمع الآثار المصرية القديمة وتجارته الواسعة فيها أحد العوامل القوية التى وقفت وراء ظهور أول قانون مصرى لحماية الآثار القديمة على ما سيستبين لك فى الفصل التالى. وقد كان ميمو لا يفتأ يعلن فى كل مناسبة عن رغبته فى جمع ونقل ما يمكن نقله وجمعه من الآثار المصرية إلى فرنسا " من أجل تزيين بلادنا وأقواس نصرنا "[٢٨٧].

وينطبق هذا الكلام – كذلك – على القناصل الإنجليز : فالقنصل البريطانى باركر Barker والذى خلف سولت بعد وفاته قد اهتم كذلك بالبحث عن الآثار، وصدر له تصريح من محمد على فى ١٩ رمضان ١٢٤٥هـ (١٤ مارس ١٨٣٠م) ويسمح له بمقتضاه " بفحت بعض المحلات القديمة واستخراج ما يوجد بها من الآثار لحد الشلالات فى مدة لغاية أغسطس وبعدم التعرض إليه لحد التاريخ المرقوم "[٢٨٨] وقد سار خليفته القنصل باتريك كامبل Patrick Campbell على نهج سلفيه سولت وباركر فقد صدر له هو الآخر تصريح يقضى " بالترخيص له بتعيين مندوبين

من طرفه للبحث عن انتيكات بالبنادر والقرى مدة ستة شهور، فعليه يلزم عدم منع من يعينهم المومى إليه من فحت وحفر بعض المحلات دون مس البناء القديم "[٢٨٩].

والحق أنه تحت حكم محمد على وخلفائه تمكن ممثلوا الدول الغربية من استغلال مناصبهم بطرق غير لائقة مستفيدين من الموقف السياسى والاقتصادى القوى ومن التفوق الحضارى للشعوب التى يمثلونها، وربما كان ذلك النهب المسعور لثروات مصر الأثرية من جانب هؤلاء القناصل أحد أبرز مظاهر هذا الاستغلال، على أن الاهتمام بالآثار المصرية والتنقيب عنها وتهريبها والتجارة فيها من جانب الدبلوماسيين الأجانب العاملين فى مصر لم يقتصر على من كان من هؤلاء فى درجة قنصل فقط، بل إن عدداً كبيراً من الموظفين الأجانب الذين كانوا يعملون فى القنصليات الأجنبية المختلفة فى مصر ممن كانوا أدنى من ناحية التمثيل الدبلوماسى عن درجة قنصل كانت لهم كذلك إهتمامات مماثلة، وربما كان يأتى على رأس هؤلاء جيوسبى دى نيترولى Gusseppe Di Nizzoli الذى كان يشغل وظيفة مندوب قنصلية النمسا التجارى، ثم شغل فترة من الوقت منصب رئيس ديوان القنصلية المذكورة، وقد تمكن نيترولى عن طريق منصبه الدبلوماسى الذى كان يضفى عليه وضعية خاصة من الحصول على التصاريح اللازمة التى كانت تتيح له حرية البحث والتنقيب عن الآثار القديمة، وربما كان الأمر العالى الذى أصدره محمد على إلى كاشف الجيزة بتاريخ ١٥ جماد الأول ١٢٣٧هـ (٧ فبراير ١٨٢٢م) خير دليل على ذلك، حيث يقضى هذا الأمر بأنه " بناء على ما عرضه الخواجة نيتجولى [نيترولى] مندوب قنصلية النمسا التجارى من أنه سيحفر فى بعض المحلات الواقعة بقرية سقارة، ويبحث فيها عن آثار عتيقة، فلدى علمكم بمنه تعالى بأننا قد صرحنا له بالحفر فى تلك المحال والبحث عن الآثار العتيقة على أن يكون ذلك خالياً من المحذورات، بادروا إلى العمل على الوجه المحرر "[٢٩٠].

أجرى نيترولى تنقيبات أثرية واسعة النطاق نجح من خلالها فى تكوين مجموعة من التحف الأثرية أثناء إقامته فى مصر بين عامى ١٨١٨،١٨٢٨م (١٢٣٣، ١٢٤٣/١٢٤٤هـ) وباع جزءاً من هذه المجموعة إلى متحف فينا عام ١٨٢٠م (١٢٣٥هـ) وجزءاً آخر إلى متحف فلورنسا عام ١٨٢٤م (١٢٣٩/١٢٤٠هـ) والجزء الأخير اشتراه منه شخص يدعى بلاجىPelagi وأهداه فيما بعد إلى متحف مدينة بولونيا الإيطالية[٢٩١]، وكان إيبوليتور وزيلليني Ippolito Rossellini ذلك التوسكانى الذى صحب شامبليون فى رحلته إلى مصر عام ١٨٢٨م قد شهد بنفسه فى أغسطس من نفس العام مراسم إتمام إجراءات بيع هذه المجموعة الثالثة من نيترولى إلى بلاجى[٢٩٢] والتى آل أمرها فى نهاية المطاف إلى متحف بولونيا كما سبق القول.

ثانياً: دور الأجانب المقيمين بمصر، والسائحين، والرحالة الوافدين إليها:

لقد أهتم الأجانب المقيمون بمصر – ولاسيما من كانوا يتمتعون منهم بمستوى معيشي متميز – بالتنقيب عن الآثار القديمة، وقام الكثيرون منهم بالعديد من الرحلات الاستكشافية إلى أقاصى الصعيد والدلتا بهدف الحصول على الآثار وإثراء مجموعاتهم الخاصة، أو المجموعات العامة لمتاحف أوطانهم، كذلك استفاد الموظفون العاملون منهم فى خدمة محمد على وخلفائه من مميزات وضعهم كموظفين حكوميين فى أن يكونوا لأنفسهم مجموعات خاصة من الآثار القديمة دون كلفة أو مشقة، ويجب أن نشير من بين هؤلاء إلى الطبيب الفرنسى كلوت بك Clot Bey والذى يمكن القول بأنه كان مسئولاً عن الشئون الطبية والصحية – تعليماً وممارسة – فى مصر خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وكان يتمتع بمكانة عالية ومركزٍ مرموق ونفوذ قوى، كما كان مهتماً بعلم المصريات، واقتنى مجموعة غنية من الآثار القديمة كانت تضم ألفين وستمائة وثمان وسبعين قطعة أثرية شملت توابيت حجرية وخشبية ولوحات جنائزية ومشغولات برونزية وأوعية فخارية وتماثيل منحوته وبرديات، بالإضافة إلى مسلة صغيرة وما يقرب من ست وعشرين من المومياوات المحنطة وقد قام كلوت بك بتصنيف هذه المجموعة الأثرية الرفيعة ووضع لها فهرساً وقائمة [٢٩٣]، وقد اشترى متحف اللوفر هذه المجموعة عام ١٨٥٣م (١٢٦٩/١٢٧٠هـ) [٢٩٤].

ويبدو أن مهنة الطب ومهنة البحث عن الآثار كانتا مهنتين متلازمتين فى هذه الفترة من تاريخ مصر، حيث يذكر دى فوربان أنه رأى فى صعيد مصر كثيراً من الإيطاليين الذين يدعون أنهم أطباء ويشتغلون إلى جانب ذلك بالتجارة فى الآثار المصرية القديمة، ويضرب فوربان مثلاً لذلك بطبيب إيطالى يدعى ماروكى Marouchi كان يعمل فى خدمة حاكم أسيوط، وكان يتاجر فوق ذلك فى الآثار القديمة[٢٩٥]، وهناك طبيب إيطالى آخر من جنوه يدعى سكوتو كان يعالج إبراهيم باشا، وأقام لفترة من الوقت فى أسيوط كذلك، وكان يعمل هو الآخر فى تجارة الآثار لحسابه الخاص[٢٩٦]. كذلك قابل بلزونى وهو فى طريقه إلى صعيد مصر لأول مرة طبيباً وصيدلياً يدعى فالسوماكى – بدا من اسمه أنه إيطالى هو الآخر – ويذكر بلزونى أن هذا الطبيب كان له اهتمام بجمع الآثار والاتجار بها[٢٩٧].

والواقع أن الموظفين الأجانب الذين كانت تحتم عليهم طبيعة عملهم البقاء لفترات طويلة فى صعيد مصر كانت تتاح لهم الفرصة أكثر من غيرهم – بالنظر إلى ما يملكونه من الوقت والفراغ والإمكانيات والنفوذ – فى تكوين مجموعات أثرية خاصة بهم، مثلما فعل بريشون بك الذين كان مديراً لمصنع السكر بمنطقة الروضة فى مديرية المنيا، والذى نجح فى تكوين مجموعة أثرية كبيرة

بلغت ألفاً ومائتى قطعة أثرية شملت بعض الحلى والتوابيت، وقد انتهى الأمر بهذه المجموعة الأثرية إلى الاستقرار فى متحف مدينة ليموج بفرنسا[٢٩٨].

وحتى المواطنين الذين كانوا يعملون ويقيمون بالقاهرة كانوا يقومون بالتنقيب عن الآثار فى المناطق القريبة من العاصمة مثل الجيزة وسقارة ومنف وغيرها من المناطق، كما كانوا ينتهزون الفرصة بين الحين والآخر للقيام برحلات ترفيهية إلى الصعيد بقصد السياحة والبحث عن الآثار فى آن واحد [٢٩٩]، أو يرسلون من ينوب عنهم للقيام بمهمة البحث عن الآثار لحسابهم، وهو ما كان يفعله المسيو جومل مدير فابريقة بولاق[٣٠٠]، والذى كان يدير لحسابه حفائر أثرية فى منطقة سقارة، وعثر من خلالها على تمثال حجرى ضخم، وطلب من الإدارة المصرية السماح له بنقل التمثال الذى عثر عليه، والتصريح له بمواصلة " البحث والتنقيب عن الآثار "[٣٠١]. كما نراه فى مرة أخرى يرسل تابعاً له يدعى يوسف وخادميه وترجمانه " للنزهة فى الأقاليم القبلية لغاية الشلال، والبحث عن الآثار فى خرائب المبانى القديمة "[٣٠٢].

على أن حمى التنقيب عن الآثار المصرية القديمة، وتهريبها والتجارة فيها لم تقتصر على الأجانب الموظفين فقط بل تعدتها كذلك إلى طوائف أخرى يفترض فى مثلها أن تكون بمنأى عن مثل هذه الأعمال المشبوهة، وذلك لأن بضاعتهم التى يرجون لها إنما هى الآخرة، وأفكارهم التى يدعون لها إنما هى البعد عن زخرف الحياة الدنيا والتنزه عن شهواتها، وأعنى بهؤلاء طائفة المنصرين ورجال الدين من الأجانب. ولعل من الغريب أن ينخرط هؤلاء – أيضاً – فى مثل هذه السرقات المشينة. وهذا إن دلك على أمرٍ فإنما يدلك على أن هؤلاء القوم لم يكونوا أبداً على شئ، فتحدثنا المراجع عن المنصر الألمانى الأب رودلف ليدر الذى " اشتهر بمساوماته العنيفة فى مشترياته غير القانونية للآثار، والتى كان يقوم بها أثناء محاولاته غير الناجحة لتحويل الأقباط إلى البروتستانتية "[٣٠٣] فضلاً عن أنه كان يقوم بتمويل حفائر أثرية لصالحه فى منطقة سقارة[٣٠٤]. كذلك زار الرحالة الفرنسى كادلفين فى جرجا واحداً من رجال الدين الفرنسيين ويدعى الأب توماس فوجده يتاجر فى المومياوات القديمة، فعلق على ذلك قائلاً: " يبدو أن هذه التجارة رائجة فى جرجا حتى إن رجال الدين قد اشتركوا فيها "[٣٠٥] كما كان رجل الدين الإنجليزى الأب جريفيل شستر مورداً منتظماً لمجموعة المصريات فى المتحف البريطانى، وأحد أسباب نماء هذه المجموعة، فقد كانت صحته الضعيفة تجبره على قضاء الشتاء فى مصر، وكان قد اكتشف بعد أول زيارة له لوادى النيل أن أمناء المتحف البريطانى على استعداد لأن يشتروا منه جميع القطع الأثرية الصغيرة التى كان شستر يعود بها إلى لندن مع إعطائه ربحاً فيها، وفى الأعوام التالية بدأ شستر يضاعف من حمولته الأثرية بغية تحقيق مزيدٍ من الربح، حتى تحولت تلك الهواية لديه إلى مهنة مربحة[٣٠٦].

أما عن دور السياح والرحالة الأجانب فقد سبق لنا أن أشرنا إلى تلك النهضة السياحية المتنامية، والتى شهدتها البلاد منذ مطلع القرن التاسع عشر وبداية حكم محمد على، وفى حقيقة الأمر فإن انتعاش السياحة فى مصر وتوافد الأجانب عليها قد زاد بشكل ملحوظ فى عهد خلفاء محمد على، حيث كانت أعداد السياح تتزايد بكثير عما كانت عليه من قبل، فإذا كان عدد السياح الذين زاروا مصر سنة ١٨٤٨م (١٢٦٤هـ) أعنى فى نهاية حكم محمد على قد بلغ سبعة عشر ألفاً وأربعمائة وخمسة ثلاثين سائحاً، فإن هذا العدد قد ارتفع إلى سبعة عشر ألفاً وستمائة وثلاثة سائحين خلال عام ١٨٥٠م (١٢٦٦هـ) أثناء حكم عباس، ثم ارتفع العدد مرة أخرى إلى ثمانية وعشرين ألفاً وتسعمائة وأربعة وعشرين سائحاً فى عام ١٨٦٠م (١٢٧٧-١٢٧٦هـ) أثناء حكم سعيد، ثم إلى ستة وخمسين ألفاً ومائتين واثنى عشر سائحاً فى عام ١٨٦٤م (١٢٨١-١٢٨٠هـ) فى مستهل حكم إسماعيل، ثم إلى سبعة وستين ألفاً وسبعمائة واثنتين وسبعين سائحاً فى عام ١٨٧٢م (١٢٨٩هـ) أى قريباً من نهاية حكم إسماعيل[٣٠٧]، وهذا يوضح لك مدى الزيادة المطردة فى أعداد السائحين الذين كانوا يزورون مصر خلال كل عامٍ من أعوام القرن التاسع عشر، غير أنه يبدو أن هناك أموراً أدت إلى انخفاض هذه الأعداد الغفيرة من السائحين الذين كانوا يزورون مصر خلال الربع الأخير من هذا القرن، فقد قدرت جريدة " المقتطف " عدد السائحين الذين دخلوا القطر المصرى خلال الفترة من أول نوفمبر عام ١٨٩٤م وحتى نهاية مارس ١٨٩٥م (أول جمادى الآخرة وحتى نهاية شوال ١٣١٢هـ) بسبعة آلاف وأربعمائة واثنتين وسبعين سائحاً، وذكرت الصحيفة أن عدد هؤلاء السائحين فى مثل هذه المدة من العام السابق قد بلغ خمسة آلاف وأربعمائة وثلاثة وتسعين سائحاً[٣٠٨]، وإذا كان معروفا أن الفترة المشار إليها تمثل ذروة الموسم السياحى فى مصر أدركت ما أصاب الحركة السياحية فى مصر فى نهايات القرن التاسع عشر من كساد وركود، بل إن أحمد نجيب الذى كان وثيق الصلة بالسياحة والسائحين على اعتبار أنه كان يشغل وظيفة مفتش وأمين بمصلحة الآثار المصرية قد قدر أعداد السائحين بستة آلاف سائح فقط سنوياً[٣٠٩].

والجدير بالذكر أن نظرة مصر إلى السياحة فى هذه الفترة لم تكن ذات مغزى إقتصادى، لأنه لم يكن هناك حرص من جانب الدولة على تشجيع السياحة لكى تكون مصدراً من مصادر تمويل الخزانة المصرية، بل إن هذه النظرة كانت تتعدى هذا الأمر، إذ كان الهدف من تشجيع السياحة والاهتمام بالسائحين هو إبراز أهمية مصر وتوضيح ما تتمتع به من طقس بديع، وما تحويه أرضها من آثار قل أن توجد فى غيرها من بلدان العالم[٣١٠]. وفى حقيقة الأمر فإن احتفاء الدولة بالسياحة والسائحين لم يكن بهدف خدمة السياحة فى حد ذاتها، وإنما كان ذلك من قبيل الأمور السياسية والعلاقات الدولية. وفى إطار تحقيق هذه الغاية كانت الإدارة المصرية لا تكف عن

ابتكار الوسائل التى تساعدها على جذب السائحين الأجانب إلى مصر، وقد كان من بين هذه الوسائل إعطاؤهم الوعود بالسماح لهم بالتنقيب عن الآثار القديمة والاحتفاظ بما يعثرون عليه منها[٣١١]. ووثائق النصف الأول من القرن التاسع عشر تحوى عدداً كبيراً من الأوامر وتذاكر المرور وتصاريح التنقيب التى منحت لسائحين من جنسيات مختلفة وتبيح لحامليها البحث عن الآثار القديمة فى كافة أنحاء القطر المصرى، وتلزم الحكام المحليين بالمساعدة فى ذلك قدر الإمكان، وتحذرهم من المخالفة[٣١٢]. وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر كان الخديوى إسماعيل عندما يريد تسلية ضيوفه المشهورين من السائحين من ذوى المكانة العالية كان يرسلهم فى ذهبيات فخمة للرحلة عبر النيل، كما كان يمنحهم ربوة عذراء أو عدة أقدام مربعة من مقبرة شهيرة، ويسمح لهم بالحفر إلى العمق الذى يرغبونه، والاحتفاظ بما يعثرون عليه من آثار، وكان فى بعض الأحيان يرسل بعض الأدلاء لحفر الأرض لاكتشاف مقبرة ثم يتركونها دون أن يفتحوها، ثم يسمح للزائر الجليل القدر باكتشافها، وعندما كان الأدلاء لا يوفقون إلى اكتشاف مقبرة غير مفتوحة فإنهم كانوا يعيدون إغلاق مقبرة قديمة بعناية ثم يعاد فتحها بعد يوم أو اثنين بين مظاهر الفرح[٣١٣]. ومن ناحية أخرى فإن عدداً كبيراً من كتب الإرشاد السياحى، والتى وضعها بعض المتخصصين مثل دليل ماريز الذى كتبه العالم ويلكنسون ودليل كوك الذى وضعه واليس بدج كانت تتضمن قائمة بالمواقع التى يمكن الحفر فيها وينبغى الالتفات إليها، ويتوقع أن ينتج الحفر فيها آثاراً قيمة[٣١٤].

وقد حرص السائحون من جانبهم على الحصول على تذكارات أثرية تسجل زيارتهم لمصر، ولنا أن نتصور كم الآثار الهائل الذى خرج من مصر بهذه الطريقة. والواقع أنه لولا المخزون الكبير من الآثار المصرية القديمة فى باطن التربة المصرية والذى بلغ ضخامة هائلة لاستحال الأمر إلى كارثة حقيقية. ويسجل أحد الباحثين الأمريكيين كيف أن السائحين من بنى وطنه – والذين كان عددهم قد ارتفع من ستين زائراً سنوياً خلال الفترة من بين عامى ١٨٢٣، ١٨٤٢م (١٢٣٨/١٢٣٩هـ، ١٢٥٨هـ) إلى أربعة آلاف زائر سنوياً فى ثمانينيات القرن التاسع عشر – كانوا يتسابقون فى تزاحم مجنون للحصول على تذكارات لزيارتهم كانت فى الغالب قطعاً من العملات المعدنية وجعارين ومومياوات وما شابه ذلك. وبهذه الطريقة حصل متحف بوسطن على أولى مومياواته المصرية عام ١٨٢٣م[٣١٥].

وتحكى الكاتبة البريطانية إميليا إدواردز – التى زارت مصر فى منتصف سبعينيات القرن التاسع عشر تقريباً – تجربتها إلى عاشتها هى ورفاقها فى إقتناص الآثار المصرية القديمة ففى سقارة وجدت الكاتبة أن " الهضبة كلها مكدسة بقطع صغيرة من كسر الفخار، والحجر الجيرى، والرخام، والمرمر، وشظايا الزجاج الأخضر والأزرق، والعظام البيضاء، وخرق الكتان الأصفر،

ومكعبات غير منتظمة الشكل من مادة غريبة الشكل ذات لون بنى غامق... ثم اكتشفنا فجأة وفى هزة لن تنساها الكاتبة بأية حال أن هذه العظام المتناثرة هى عظام آدمية، وأن هذه الخرق الكتانية هى أجزاء من أكفان، وأن هذه المكعبات البنية الغريبة غير المنتظمة الشكل هى قطع صغيرة مما كانت ذات يوم لحماً حياً "(٣١٦) وتضيف إميليا إدواردز – بعد أن أدهشتها السرعة التى تغلبت بها على شعور الاشمئزاز، إذ أنه سرعان ما وجدت نفسها تفتش بين البقايا عن الآثار كأى من ناهبى القبور المتمرسين دون أدنى رادعٍ من المبادى أو تأنيب من الضمير – " ولكننا سرعان ما تجلدنا لدى مشاهدة مثل هذه المناظر وتعلمنا أن ننقب بين المقابر المتربة دون الإحساس بتأنيب الضمير أكثر من إحساس عصابة مدربة من محترفى سرقة الجثث، وعندما كنا نتذكر هذه التجارب التى مررنا به فيما بعد كنا نشعر بالدهشة وشئ من الندم وكم كانت القسوة شاملة، والرغبة فى اقتناص الرفات جامحة لدرجة أننى لا أشك فى أننا لن نتراجع عن عمل نفس ما عملناه لو عادت نفس الظروف. أن غالبية المسافرين [الرحالة والسائحين] سيدلون بنفس هذا الاعتراف لو طلبنا إليهم، إنهم يشعرون بصدمة فى البداية، ثم يستنكرون فى فزع الأسلوب الذى تجرى به الحفائر، فهو على الرغم من التصريح به إلا إنه أسلوب وحشى. إن الذوق الذى يرحب بالجعارين والتماثيل الجنازية الصغيرة سرعان ما كان يتطور إلى شراء أسلاب الموتى، وفى النهاية ينسون تأنيب الضمير السابق، ولا يتمنون حظاً أفضل من أن يكتشفوا مقبرة ويصادرونها إلى لأنفسهم"(٣١٧).

وفى طيبة، تروى الكاتبة كيف أن حياتهم فى هذه المدينة البائدة كانت مليئة بالمفارقات، فهم ينفقون صباحهم فى زيارة المعابد ودراستها، وبعد الظهر يقضونه فى اصطياد الكنوز الأثرية المحظورة، وتعترف الكاتبة بأن اللعبة كانت ممنوعة حقيقية، ولكن عدم قانونيتها لم يكن يقلل من متعتهم بها، بل ربما كان يزيدها متعة، وأنهم قد نجحوا بالفعل فى اقتناص نصيبهم من الآثار سواء فى الأقصر أو فى غيرها، ولكن بشكل أساسى فى الأقصر(٣١٨). والحق أن متعة صيد الآثار القديمة كانت سريعة العدوى بين الرحالة والسائحين وأن العاطفة السائدة بينهم فى ذلك الحين كانت هى صيد الصفقات المشبوهة بلا غضاضة، حتى وصل الأمر ببعضهم إلى أن دفع حياته ثمناً لإرضاء هذه النزعة الغريبة، مثلما حدث مع هذا السائح اليونانى الذى كان قد توجه إلى منطقة سقارة " قاصداً مشترى أنتيكات من جهة الأهرام... وصار قتله بجهة صقارة من بعض الأهالى "(٣١٩)

لقد زار مصر خلال القرن التاسع عشر مئات الألاف من الرحالة والسائحين وجامعى التحف والأثريين الهواة وغيرهم، وبعض هؤلاء قنع بمجرد المشاهدة والمتعة، والبعض الآخر كان هدفه النهب والاستيلاء على الكنوز والربح، وفى هذه الفترة بلغ تهريب الآثار المصرية مداه من برديات إلى أدوات جنائزية إلى مشغولات برونزية إلى تماثيل كبيرة وصغيرة إلى مومياوات وغيرها، لدرجة أنه

هربت إلى أوروبا أحياناً معابد صغيرة كاملة، وكان وراء ذلك أشخاص أرادوا إشباع هوايتهم ونزواتهم أو تحقيق أرباح سريعة[٣٢٠]، وسنحاول فيما يلى أن نلقى الضوء على بعض هذه السرقات وعمليات التهريب التى قام بها الأجانب الذين زاروا مصر خلال تلك الفترة.

كنا قد أشرنا قبل ذلك إلى رسم " فلك البروج " الذى كان يزين سقف إحدى غرف معبد دندرة، والذى اكتشفه رجال الحملة الفرنسية، وأعجبوا به، وقام علماؤها برسمه ونسخه، كما أعجب به كذلك الجزال ديزيه إعجاباً كبيراً وكنا قد أشرنا أيضاً إشارة سريعة إلى ذلك الصدام الذى نشب بين رجال الكنيسة فى أوروبا وبين علماء الآثار المصرية حول قضية قدم الآثار المصرية، وهو الصدام الذى شغلت به أوروبا زمناً طويلاً، ونريد الآن أن نربط بين هاتين الحادثتين: كان رجال الدين فى أوروبا قد وقعوا فى خطأ ألبسوه ثوب الدين، وجعلوا منه عقيدة من أنكرها خرج عن الكنيسة وكفر بالدين. وموضوع هذا الخطأ أن فى كتب العهد القديم نصوص عن خلق العالم وتسلسل الأجيال من آدم – ﷺ - إلى نوح – ﷺ -، وقد ذكرت التوراة فى هذا التسلسل أعمار الأشخاص واحداً بعد الآخر، فكان من السهل على الذين يجمعونها أن يحددوا الزمن الذى مضى على خلق الإنسان. وطبقاً لحسابات رجال الدين فقد قدرت أقصى مدة من خلق الإنسان إلى رسالة عيسى – ﷺ - بخمسة الآف وخمسمائة وتسع وثمانين سنة، وقد جعلت الكنيسة من هذه الأرقام قضية مسلماً بها، وجعلتها إحدى العقائد المقدسة، فانتشرت فى المؤلفات الدينية، وهو الخطأ الذى أخذ علم المصريات يصطدم به منذ سنة ١٧٩٣م (١٢٠٨-١٢٠٧هـ) [٣٢١].

فى هذا العام – ١٧٩٣م - كان عالم فرنسى يسمى ديبوى قد قام بدراسة البروج التى وجدت فى المعابد المصرية، وألف فى ذلك كتاباً استنتج فيه من علامات هذه البروج ومن حساب حسبه أن المصريين هم أول من اخترع رسم هذه البروج، وأن عمر هذه البروج المصرية يبلغ ثلاث عشرة أو خمس عشرة ألف سنة قبل ميلاد المسيح، وبما أن شعباً من الشعوب لا يستطيع أن يبتكر هذه البروج فى مستهل حضارته، فإن الحضارة المصرية لابد وأنها ترجع – إذن – إلى أقدم من خمس عشرة ألف سنة، وحينئذ انقسم العلماء إلى فريقين: فريق يقول إن الآثار المصرية تثبت أن خلق آدم يرجع إلى زمن أقدم من الزمن الذى حددته له التوراه، وفريق يتمسك بالتوراه ويدافع عنها.[٣٢٢]

وبينما كانت المعركة عند هذا الحد إذا بجامع آثار فرنسى محترف يدعى سباستيان لويس سولينييه وقد أخذته نشوة المعركة الناشبة حول البروج المصرية، إذا به يقوم بتكليف شخص يسمى جان بابتيست ليلوران بالذهاب إلى مصر والعمل على نقل البروج الفلكية محل الخلاف من معبد دندرة وشحنها إلى باريس. وقد كان التبرير الفرنسى لهذه العملية أن جمال هذه اللوحة قد أثار كثيراً الحماسة الفنية لدى الجنرال ديزيه، وأنها نسخت بشكل رائع فى " وصف مصر " حتى

إنها " بطريقة ما أصبحت أثراً وطنياً [فرنسياً] "(٣٢٣). ومن ثم يتعين نقلها من معبد دندرة إلى باريس. وهذه – كما ترى – حجة واهية لا يقرها عرف أو قانون، ولايمكن لها أن تنطلى على أحد. أما السبب الحقيقى – فى رأينا – لإقدام فرنسا – وغيرها من الدول – على نهب مصر وانتزاع ثرواتها منها إنما يرجع إلى تلك المعايير غير العادلة التى كانت – ولا تزال – تتحكم فى طبيعة العلاقات بين الدول الكبيرة والصغيرة، وهى معايير ظالمة تنبع – أساساً – من منطلق مبدأ " البقاء للأقوى ".

وصل ليلوران إلى الإسكندرية فى أواخر عام ١٨٢٠م (١٢٣٦هـ) للعمل على نقل اللوحة بأية وسيلة، وكان من الحصافة بحيث أخفى الغرض الحقيقى من رحلته عن محمد على، وقدم له نفسه باعتباره رحالة أجنبياً يبحث عن العلم والمعرفة، وأعلن أنه ينوى الحفر فى طيبة، وسرعان ما صدر له إذن المرور وتصريح التنقيب اللازمين: " التصريح للسائح الفرنسى المدعو لورن بالفرجة والسياحة فى بحر النيل لغاية وادى حلفا والبحث عن الآثار فى المبانى القديمة ما دامت غير محذورة "(٣٢٤).

عندما وصل ليلوران إلى دندره وجد مجموعة من السائحين الإنجليز يرسمون لوحة فلك البروج، فتوجه إلى طيبة حيث اشترى بعض المومياوات والآثار الأخرى ليعطى انطباعاً بأنه سائح عارض يفتش عن آثار صغيرة، وعندما عاد ثانية إلى دندرة كان السائحون الإنجليز قد غادروها، وأصبح الجو خالياً أمامه ليقوم بتنفيذ مخططاته.

كانت اللوحة المنشودة محفورة فى كتلتين من الصخر تمثلان سقف الغرفة الوسطى من غرف ثلاث موجودة فى مبنى صغير مجاور للمعبد المشهور. وكان تخليص اللوحة من السقف عملاً خطيراً، لأن الصخرتين كانتا فى منتهى الضخامة والسمك، حيث وصل سمك كل منهما إلى ثلاثة أقدام، ولما لم يكن معه من الأدوات سوى الأزاميل والمناشير فقد لجأ ليلوران إلى استخدام البارود لعمل فتحات فى سقف المبنى، ومن حسن الحظ أنه كان ماهراً فى استخدام البارود فتمت العملية دون أن ينهار السقف، وبعد ذلك ثبتت المناشير فى الثقوب الناتجة ثم عهد إلى أربعين من العمال الأشداء بموالاة النشر فى الجرانيت الصلب بلا انقطاع وبعد ثلاثة أسابيع من العمل ليلاً ونهاراً تم نزع اللوحة ونقلها إلى القارب الذى كان راسياً على بعد أربعة أميال من المعبد. وبعد مجهود ضخم تمكن العمال من وضع الكتلتين الحجريتين فى قلب القارب بأمان، ولكن صاحب القارب ادعى أن المياه منخفضة إلى الحد الذى لا يسمح له بالإبحار شمالاً بهذه الحمولة الثقيلة، وأدرك ليلوران على الفور أن الرجل قد تلقى رشوة من الإنجليز، والحقيقية أنه قد تصادف أن سائحاً أمريكياً رأى ليلوران وهو يقوم بنزع اللوحة فأخطر سولت بما رآه، وعلى الفور قام سولت برشوة صاحب القارب، ولم يتأخر ليلوران فى المقابل، فمنح الرجل ألفى قرش، وأبحر القارب، وفى منتصف الطريق إلى القاهرة أوقفهما رجل إنجليزى من أعوان سولت وسلمهما أمراً من بوغوص

بك بمنع ليلوران من نقل الأحجار، غير أن ليلوران رفع العلم الفرنسى وتحدى الإنجليز ومنعهم من مهاجمة قاربه، واستشاط سولت غضباً لأنه كان يريد أن يأخذ اللوحة لنفسه. وفى الإسكندرية حاول القنصلان الإنجليزى والفرنسى منع ليلوران من شحن لوحة فلك البروج إلى فرنسا، فقد كانا يدركان أنها سوف تمثل إضافة كبيرة لمجموعتيهما، وأكد سولت أنه بدأ حفائره فى دندره قبل أن يسمع ذلك الفرنسى بأن هناك مكان بهذا الإسم، ولكن جهوده هو والقنصل الفرنسى قد ذهبت أدراج الرياح[٣٢٥].

قام ليلوران بشحن الأحجار إلى فرنسا بعد أن اتخذ جميع الاحتياطات اللازمة لوقايته من أن يصاب بسوء، وفى يناير عام ١٨٢٢م (ربيع الآخر ١٢٣٧هـ) وصلت الشحنة إلى ميناء مارسيليا، وما إن عرف هذا الخبر حتى ذاع فى أوروبا كلها، بل قيل إنه لم تبق فى أوروبا جريدة واحدة لم تنشر خبر وصول رسم فلك البروج إلى فرنسا[٣٢٦]، ثم نقل الرسم من مرسيليا إلى باريس حيث أخترق شوارع العاصمة الكبيرة فى موكب كموكب الغازى المنتصر، وضن به أصحابه عن أن يبتذل، فلم يعرضوه للجمهور، ولم يقبلوا أن يدخلوا عليه إلا العظماء[٣٢٧].

ألفت الحكومة الفرنسية لجنة من ثلاثة من العلماء لفحص الرسم وبيان قيمته العلمية وتقرير ما إذا كان أصلياً أم زائفاً، وانتهت اللجنة فى تقريرها الذى رفعته للحكومة بأن الرسم المذكور أصلى وغير زائف. وعندئذ عرض سولنيه وليلوران على الحكومة الفرنسية أن يقوما ببيع اللوحة لها، وادعيا أنهما قد تلقيا عرضاً من دولة أخرى قيمته مائتا ألف فرنك، وأنهم قد رفضوا هذا العرض لأنهم يتمنون أن تحتفظ بلادهم بذخيرة مثله[٣٢٨]، وفى نهاية الأمر وافق الملك لويس الثامن على شراء الرسم منهم بمبلغ مائة وخمسين ألف فرنك، وأودعه فى متحف اللوفر حيث أعيد تجميعه هناك، أما زوار معبد دندره الآن فإن عليهم أن يقتنعوا بمجرد صورة منسوخة منه[٣٢٩].

وأوضح سولينيه فى تقريره الذى نشره عام ١٨٢٢م (١٢٣٧، ١٢٣٨هـ) عن عملية نقل لوحة فلك البروج من معبد دندره إلى باريس الأسباب التى دفعته إلى التفكير فى القيام بهذه العملية المثيرة، فأشار إلى أن الوهابيين فى شبه الجزيرة العربية يهددون مصر، ولو أنهم نجحوا فى غزوها فسيحطمون كل آثارها القديمة " فمن هذا الخطر الداهم – وهو ليس خيالاً محضاً – من القوى المدمرة التى وصفناها من قبل، انتزعت بالتوفيق دائرة الأبراج فى دندره لتوضع تحت الحماية الأوروبية "[٣٣٠] والحق أن الأوروبيين لم يكفوا عن اختلاق الأعذار والمبررات التى كانوا يسوقونها لتبرير ما يقومون به من عمليات النهب والسرقة والاستنزاف المنظم لتراث مصر، وثروتها الأثرية – كما فى غيرها من الثروات – بدعوى حمايتها من أخطار قد لا يكون لها وجود سوى فى أخيلتهم المريضة فقط، يعاونهم فى ذلك إدارة عابثة مستهترة لا يهمها من أمر أوطانها شئ لأنها دخيلة على

هذه الأوطان، مبتلاة بها، فلا تنظر إلى ماضيها وحاضرها، بل مبلغ علمها وأكبر همها هو بلوغ مآربها وتحقيق مصالحها الشخصية فقط.

وقبل أن نترك مسألة سرقة رسم فلك البروج من معبد دندره ونقله إلى باريس نود أن نشير إلى تلك الرسالة الهامة التى كتبها جان فرانسوا شامبليون بخصوص هذا الموضوع، ويعترض فيها بشدة على هذا العمل، ويندد بهذه السرقة، وقد نشرت هذه الرسالة فى مجلة La Revue Encyclopedique التى كانت ستزف إلى الفرنسيين نبأ وصول الأبراج السماوية إلى فرنسا، وكان الأخوان شامبليون – جان فرانسوا وجاك جوزيف – قد اتفقا مع رئيس تحرير تلك المجلة على عدم نشر اسم كاتب هذه الرسالة وذلك تخوفاً مما يمكن أن تسببه الرسالة المذكورة من مشاكل وأزمات للأخوين بسبب ما اشتملت عليه من انتقادات واضحة لما كان يقوم به مواطنوه من نهب للآثار المصرية القديمة ونقلها إلى فرنسا، وما يمكن أن يترتب على مثل هذا النشاط من تدمير وتخريب لتلك الآثار، ونحن إذ نقتبس فقرات مطولة من هذه الرسالة فإننا نقصد بذلك أن نسجل هنا على شامبليون آراءه ووجهة نظره التى كتبها بنفسه حول هذا الموضوع، لكى نرى بعد ذلك مدى صدقه والتزامه بهذه الآراء عندما يوضع هو نفسه تحت الاختبار، أعنى أثناء قيامه برحلته المشهورة إلى مصر، وخوضه غمار التنقيب الأثرى على أرض الواقع. فهل سيظل شامبليون على مبادئه وآرائه التى سجلها فى هذه الرسالة، وذلك بعد ثمان سنوات من الآن عندما يرحل إلى مصر ؟ هذا ما سوف نعرفه بعد قليل.

ما يهمنا الآن أن شامبليون قد بدأ رسالته بداية لا تتفق مع فحواها: " إننا نحيى مشاعر النخوة الوطنية التى حثت اثنين من أبناء وطننا على القيام بهذا المشروع الجرئ بمهارة ونجاح. فبعد كل ما بذلته فرنسا من جهود تهدف إلى التنقيب عن الآثار المصرية واستكشافها، أصبح من حقها اليوم أن تحظى ببعض تلك الآثار النفيسة، كما أصبح من حقها أن تبتهج لإمكانية اقتناء قطعة فريدة تعوضها عن فقد حجر رشيد وباقى القطع الفريدة الأخرى التى اجتهد علماء الحملة الفرنسية فى جمعها " ثم ينتقل شامبليون بعد ذلك إلى الغرض الأصلى من كتابة رسالته هذه: " ونحن إذ نهنئ السيدين سولينييه ولولوران لما بذلاه من عناية وجهد سيكللان بنقل الأبراج السماوية لمعبد دندره من ضفاف النيل إلى شواطئ نهر (السين) وليس إلى ضفاف نهر (التايمز)[٣٣١]: لا يسعنا فى ذات الوقت إلا الإعراب عن بعض الأسف لتجريد ذلك المعبد من أجمل القطع التى تزينه، بل يساورنا التساؤل حول ما إذا كان أخوانا فى الوطن قد أخطئا بفعلتهم تلك تحت تأثير شعور سام ونبيل، فهل يا ترى تدبرا كل نتائج وتبعات هذا المشروع وهما مندفعان بتأثير الرغبة فى رفع رأس الوطن ؟ فهل فكرا فى القدوة السيئة التى أعطيناها الآن لكافة الشعوب؟" وبعد ذلك يبدأ شامبليون فى الحديث عن الأضرار الناتجة عن نزع القبة المذكورة من

سقف المعبد " إننا بصدد بناء رائع فى حالة جيدة جداً من الحفظ.... إن مجرد سرقة أبراج الزودياك تجعل تلك الحجرة غير مسقوفة، كما تهدد باقى أجزاء السقف بالتدمير الكلى.... إن احتفاظ عمائر مصر القديمة بأسقفها كان العامل الرئيسى فى حمايتها والحفاظ عليها بهذه الصورة المدهشة ؛ إذ أنه بمجرد خلع ذلك السقف الواقى، ما من شئ يحفظ الجدران والأعمدة وكل الدعائم " ثم أخذ شامبليون يعالج المسألة من وجهة نظر أعم وأشمل: " إن آثار وادى النيل تتكون من أحجار لن يتعذر علينا نقلها واحدة تلو الأخرى إلى فرنسا أو إنجلترا مهما بلغت أحجامها، ولكن ماذا سنكسب من وراء ذلك ؟ ينبغى علينا الاعتراف بأن الرومانيين قد قدروا الآثار المصرية حق قدرها أكثر منا بالرغم من جهلهم بالعلوم وتخلفهم فى العديد من النواحى، وعندما رغبوا فى الاعتراف منها لتكليل انتصاراتهم وتزيين مدينتهم اختاروا المسلات. ها هى تذكارات نصر نبيلة، ها هى الزينة الحقيقية لعاصمة كبيرة. كما أن إنجلترا فاقت فى تقدير تلك الآثار فرنسا التى كانت ولا تزال تستطيع الاحتذاء بروما القديمة والمعاصرة، أما قطعة أبراج الزودياك التى ستصل إلى فرنسا، فلا يمكن استخدامها كزينة بل تقتصر أهميتها على الناحية العلمية فقط. لذلك كان بمقدورنا بلوغ غايتنا بدون فصل ذلك الحجر عن باقى المبنى الذى يشكل جزءاً لا يتجزأ منه منذ العديد من القرون. وقد نجحنا بالفعل فى سلبه إلا أنه سيفقد قدراً عظيماً من قيمته وأهميته، ومن يدرينا لعل العلماء سيتجادلون فى المستقبل حول المكان الذى كان يشغله فى الأثر الكبير قبل اقتلاعه منه، أو حول زاوية اتجاهه، أو حول النقوش التى كانت تحيط به... ألخ ؟ وإذا كنا لا نقنع بالألفى نسخة المصغرة المنتشرة فى جميع أنحاء أوروبا – علما بأنه بمقدورنا مضاعفة ذلك العدد – وإذا كانت النقوش غير متقنة النسخ فما الذى سيمنعنا من صب تلك القطعة الأصلية بعناية فى قوالب من الجبس أو الشمع أو الكبريت ؟ على أية حال فإن كان هناك ثمة ما يرضى محبى الفنون فسيكون ذلك هو رؤية هذا الأثر الجليل مخصصاً لمتحف فرنسا، أما فى حالة خروجه من وطننا فلن يكون هناك ما يعزينا عن تشويه معبد دندرة على هذا النحو "(٣٣٢).

ويعنى ذلك أن شامبليون لا يسوؤه نهب الآثار المصرية وسرقتها إن كان ذلك فى مصلحة فرنسا، وإن ترتب على هذا النهب تشويه الأبنية والآثار الباقية وتدميرها، بل حتى وإن فقدت الآثار المسروقة ما لها من قيمة علمية، تلك القيمة التى تقل كثيراًة فى حالة نزع الأثر من مكانه الأصلى ونقله إلى جهة أخرى كما شهد بذلك شامبليون نفسه، أما إذا كان ذلك النقل إلى دولة أخرى غير فرنسا فإن شامبليون لا يوافق على ذلك، وهو مبدأ غريب ما كان ينبغى صدوره من عالمٍ له وزنه فى مجال علم المصريات مثل شامبليون.

وإذا كنا بصدد الحديث عن الدور الفرنسى فى تهريب آثار مصر القديمة إلى الخارج : فإنه ينبغى ألا نغفل الإشارة إلى الجهود التى بذلها الفرنسى بريس دافين Prisse d'Avennes فى انتزاع

قاعة الأجداد[٣٣٣] من معبد تحتمس الثالث بالكرنك، ونقلها إلى باريس " بعد العناء الشديد والمشقة الزائدة " كما يقول على مبارك[٣٣٤]، مع أن بريس دافين لم يكن لديه تصريح يخول له القيام بهذا العمل، فكان بريس يعمل فى الليل بهمة حتى أفلح فى تعبئة الأحجار فى ثمانية عشر صندوقاً قبل الإبلاغ عنه لحاكم إسنا الذى قرر فرض الحراسة أخيراً على خيمة بريس. وبعد شهرين تمكن دافين من رشوة الحاكم نفسه، فسهل له نقل الصناديق إلى أحد المراكب أثناء الليل. وحتى القنصل الفرنسى نفسه قد تقاعس عن إتخاذ أى إجراء عقابى ضد بريس دافين، لأن الشحنة الثمينة قد استقرت فى النهاية فى متحف اللوفر حيث أعيد تجميع الغرفة من جديد [٣٣٥].

كذلك قام الكولونيل بوتان Le Colonel Botin الذى زار مصر عام ١٨١٢م (١٢٢٧هـ) بنشاط موسع فى مجال البحث والتنقيب عن الآثار المصرية القديمة، فزار وادى الملوك والقرنة عدة مرات، ثم عاد إلى بلاده فى نهاية المطاف بمجموعة كبيرة من التماثيل والميداليات الأثرية وأوراق البردى[٣٣٦]. وقد أشبهه فى ذلك الكونت سانت فريول الذى نقل أثناء سياحته فى مصر فى شتاء عام ١٨٤١-١٨٤٢م (١٢٥٨هـ) عدة قطع أثرية عثر عليها فى معبد أرمنت ويرجع معظمها إلى عهد تحتمس الثالث، وهذه القطع الأثرية محفوظة الآن فى متحف مدينة جرينوبل الفرنسية[٣٣٧] مسقط رأس شامبليون ولا يختلف عنهما كثيراً ساليبه الذى نجح فى تكوين مجموعة أثرية مصرية وصفها شامبليون بأنها " مجموعة ثرية "[٣٣٨].

ومن بين الفرنسيين الذين زاروا مصر خلال القرن التاسع عشر وأبدوا اهتماماً ملحوظاً بالآثار المصرية، الرحالة الفرنسى فريدريك كايو Frederic Caillaud وهو عالم طبيعة من مدينة نانت، كان شغوفاً بالآثار المصرية القديمة، جاء إلى مصر لأول مرة عام ١٨١٥م (١٢٣٠هـ) ومكث فيها ثلاث سنوات زار خلالها العديد من المناطق الأثرية[٣٣٩]، وعاد بعدها إلى فرنسا ومعه مجموعة تزيد عن خمسمائة قطعة من الآثار القديمة [٣٤٠] ويبدو أن كايو كان معروفاً فى عصره بشدة ميله وولعه بجمع الآثار المصرية والتنقيب عنها : حتى إن جان فرانسوا شامبليون عندما أخبر أخاه الأكبر جاك جوزيف بأن الإيطاليين يعرضون عليه – بعد حصوله على الجنسية الإيطالية – وظيفة قائم بالأعمال الدبلوماسية فى مصر، وكان ذلك فى عام ١٨٢٥م (١٢٤٠، ١٢٤١هـ) رد عليه جاك جوزيف قائلاً: " العمل مع الأجنبى تفوح منه رائحة المغامرة، وهو مالا يصلح له سوى من كان غير كفء فى بلاده، والذهاب إلى مصر بحثاً عن الأحجار هو عمل يصلح له من كان مثل كايو وغيره من الذين يتمتعون بأقدام صلبة ومعدة قوية "[٣٤١] والغريب أن كايو قد أبدى استياءه بما تلحقه الدول الأخرى – غير فرنسا بطبيعة الحال – من دمار بكنوز مصر القديمة " والواقع أنه لو لم يكن يخشى على الآثار إلا من المياه وتتابع الفصول فلربما عاشت عصوراً طويلة، ولكن كان

عليها أن تواجه عنف الأتراك والأكثر من ذلك أيدى بعض الأوروبيين، ولن أذكر أسماء، وإنما أكتفى بأن ألاحظ أنهم ليسوا فرنسيين "[٣٤٢].

وهو كلام غريب ندهش له كثيراً، على أن دهشتنا هذه سرعان ما تزول عندما نعلم أن هذا الموقف من جانب كابو لم يكن فيه بدعاً بين غيره من سائر الرحالة والكتاب الفرنسيين فى ذلك الوقت، فمنذ السنوات الأولى للتنافس الإنجليزى الفرنسى فى نهب الآثار المصرية وكل من الدولتين تلقى اللوم على الأخرى فيما يحدثه كلاهما من تلف يلحق بتلك الآثار. على أية حال فإن هذا يقودنا إلى الحديث عن دور الجانب الإنجليزى هو الآخر، أو بالأحرى دور الرحالة والسائحين الإنجليز فى سرقة آثار مصر القديمة ونقلها إلى الخارج، سواء إلى بريطانيا أو إلى غيرها من الدول. ويجب أن نبدأ هنا بالإشارة إلى مجموعة الدكتور هنرى أبوت Henery Abbot التى تعد أكبر مجموعة مصرية دخلت الولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن التاسع عشر، ورغم أن أبوت كان إنجليزى الجنسية إلا أنه قرر إحضار مجموعته من قطع الآثار المصرية القديمة التى جمعها أثناء إقامته فى مصر إلى نيويورك عام ١٨٥٢م (١٢٦٨/١٢٦٩هـ) بغرض استثمارها تجارياً، إذ لم يكن أبوت ممن يهتمون كثيراً بالمصريات، وقد بقيت تلك المجموعة فى الولايات المتحدة الأمريكية حتى بداية القرن العشرين لاتفوقها أية مجموعة أخرى.[٣٤٣]

كذلك قام اللورد ألجيرنون بيرمى – يعاونه فى ذلك الميجور أورلاندو فيلكس – بجمع مجموعة من الآثار أثناء سياحته فى مصر وصلت فى النهاية إلى أكثر من ألفى قطعة[٣٤٤].

وحتى السيدات الإنجليزيات اللائى زرن مصر خلال القرن التاسع عشر : كان للبعض منهن ولع واهتمام بجمع الآثار المصرية، ومن هؤلاء السيدات الليدى ميوكس Lady Meux التى قدمت إلى مصر فى ثمانينيات القرن التاسع عشر ومكثت بها أحد عشر عاماً جمعت خلالها بعض الآثار القديمة وصلت فى النهاية إلى مائتين وأحد عشر أثراً ضمت مومياء بتابوتها. ومع ذلك فقد استحقت ليدى ميوكس تقريظ جريدة " المقتطف " لأنها " قد فطنت إلى ما لم تفطن إليه الحكومة المصرية حتى الآن، وهو أن جمع الآثار ووضعها فى دار التحف لا يفيد الناس الفائدة المطلوبة منها، بل لابد من وصف هذه الآثار: وشرح كل ما يعلم من أمرها، وطبع ذلك فى كتاب يطلع عليه علماء هذا الفن، ولذلك انتدبت رجلاً من أكبر العلماء فى علم الآثار المصرية وهو الدكتور بدج من رجال دار التحف البريطانية لترتيب هذه الآثار ووصفها وصفاً علمياً مدققاً، فألف كتاباً مسهباً طبعت منه مائتى نسخة فقط طبعاً بديعاً بالصور والألوان، وجلدتها وذهبتها وأهدتها إلى المراكز العلمية... وهى آية فى الوضع والطبع "[٣٤٥] واعترفت السيدة إميليا إدواردز بأنها تلقت من حاكم أرمنت مجموعة من الهدايا كان من بينها اثنان من الجعارين وتمثال جنائزى صغير من البورسلين الأخضر النادر، وقالت السيدة إميليا إن الحاكم نفسه قد أطلعها على جعلٍ كان

يرتديه بوصفه فصاً لأحد الخواتم[٣٤٦]، وكانت السيدة دف جوردون Duff Gordon التى زارت مصر ومكثت بها لعدة سنوات بداية من عام ١٨٦١م (١٢٧٧، ١٢٧٨هـ) كانت تشترى الآثار كهدايا وترسلها إلى أسرتها[٣٤٧] كما أرسلت قطعة أثرية كبيرة تمثل رأس تمثال لأسد إلى الإسكندرية لكى تشحن إلى إنجلترا[٣٤٨].

وكما هو مع الفرنسيين فقد كانت أساليب بعض هؤلاء الإنجليز فى جمع الآثار وتهريبها فجة وغير مستساغة، فقد تشكى مدير قنا وإسنا مرة أخرى إلى المعية السنية من أن سائحاً إنجليزياً – هذه المرة ويدعى اللورد هارود " أثناء زيارته لأماكن الآثار أظهر رغبته فى نقل مسلتين كبيرتين مكسورتين فى ناحية الكرنك وتمثال كبير، وتزن كل مسلة حوالى خمسمائة قنطار[٣٤٩] وأمر بإنزالها إلى الساحل لنقلها، فأفهمه مدير قنا وإسنا بلطف بأن هذا يتوقف على صدور إرادة سنية، فأجاب – اللورد بأنه حاصل على تصريح، ويقول المدير إن الآثار المذكورة موجودة داخل البربه [المعبد] ويلزم كسر بعض الأحجار لإمكان استخراجها، كما أنه يلزم نحو خمسمائة عامل لمدة يومين لنقلها، وحبال وغير ذلك، وأنه نظراً لأن الرجل من عظماء الناس، وانه لابد أن يكون حاصلاً على تصريح فقد كتب إليه المدير يبلغه أن يشرع فى إعداد المعدات اللازمة للنقل ثم ينتظر أمراً "[٣٥٠] ولعل من نافلة القول أن نذكر أن الرجل لم يكن حاصلاً على أى تصريح يبيح له نقل تلك الآثار، بل وربما لم يكن حتى من عظماء الناس أصلاً، على أية حال فقد صدرت الأوامر المشددة اللازمة من المعية السنية إلى مدير قنا وإسنا " ليعترض على النقل ويمنعه متشبثاً بأنه ليست لديه أوامر تبيح الإخراج "[٣٥١].

وإلى الولايات المتحدة الأمريكية وصلت فى عام ١٨٢٣م (١٢٣٨/١٢٣٩هـ) مجموعة الملازم تانر Tanner Livtenant والتى تعد أول مجموعة قيمة من الآثار المصرية تشهدها الولايات المتحدة، وقد أهديت هذه المجموعة الثمينة إلى متحف ولاية ماسا شوستس. كما أحضر المقدم كوهين Colonel Cohen مجموعة أخرى إلى ولاية بلتيمور عام ١٨٣٥م (١٢٥٠/١٢٥١هـ) وهناك مجموعة ثالثة أخرى قيمة وهى مجموعة جون هامرسلى Gohn Hammersley التى نقلت إلى الولايات المتحدة الأمريكية فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر، والتى أهديت فيما بعد إلى جامعة كولومبيا[٣٥٢].

وتجدر الإشارة إلى الدور الذى لعبه الأمريكى تيودورديفيز Theodore Davies الذى كان له نشاط واسع فى مجال التنقيب عن الآثار المصرية منذ عام ١٨٨٠م (١٢٩٧هـ) حتى إنه قدم موارد مالية ضخمة مساهمة منه فى الحفريات التى كان يتولاها المسئولون عن إدارة مصلحة الآثار القديمة المصرية، ويقول أمريكيون إن ذلك الرجل كان من الإنصاف والكرم بحيث سمح فى اتفاقه مع الحكومة المصرية بأن جميع المكتشفات تصبح ملكاً للمتحف المصرى بالقاهرة[٣٥٣]، بينما يصر

مصريون على أنه قد حصل لنفسه على مكاسب من جراء هذه الرعاية، وأنه أخذ آثاراً من مقبرة تحتمس الرابع، وأخرى من مقبرة حور محب، وأوانى فخارية من مقبرة أخناتون، بالإضافة إلى تابوت وجده فى إحدى المقابر عام ١٩٠٣م (١٣٢١-١٣٢٠هـ) وأهداه فيما بعد لمتحف المتروبوليتان بنيويورك، وهم يؤكدون أن تكاليف الحفر التى أنفقها دافيز فى استكشاف مقبرة أخناتون لا تزيد عن سبعة آلاف وخمسمائة جنيه، أما قيمة الآثار التى حصل عليها من تلك المقبرة فقد زادت على واحدٍ وعشرين ألفاً من الجنيهات.[٣٥٤]، كذلك حصل الأمريكى وليم برايم William Prime على فرمان من الحكومة المصرية بالسماح له بالحفر بحثاً عن الآثار فى منطقة طيبة، وقام باستئجار خمسين عاملاً للقيام بالحفر فى وادى الملوك بالقرب من الأقصر وبدا واضحاً أنه لم يستطع القيام بأى حفريات ناجحة بدليل عودته إلى القاهرة ومعه مجموعة بسيطة من الجعارين وقطع النقود ومومياء آدمية وأخرى لتمساح، وقد قام برايم بوضع تقرير عن رحلته[٣٥٥].

ويستحق الرحالة وتاجر الآثار الأمريكية إدوين سميث Edwin smith ذكراً خاصاً من بين العديد من الأمريكيين الذين زاروا مصر بحثاً عن الآثار المصرية القديمة، فقد أقام أدوين فى الأقصر إبتداء من عام ١٨٥٨م، (١٢٧٤/١٢٧٥هـ) ولمدة ثمانية عشر عاماً كان يقرض خلالها لصوص وتجار الآثار المحليين على ذمة سرقة الآثار المصرية وفى يناير من عام ١٨٦٢م (رجب ١١٧٨هـ) حصل إدوين على مجموعتين من أوراق البردى، باع الأولى منها للألمان بينما أهدت ابنته المجموعة الثانية للجمعية التاريخية فى نيويورك، وهى محفوظة الآن بأكاديمية الطب فى نفس المدينة وتتضمن هذه المجموعة الثانية معلومات قيمة عن الطب عند القدماء المصريين[٣٥٦].

ومن السائحين الإيطاليين تنبغى الإشارة بصفة خاصة إلى جيوسيبى باسالاكوا Giuseppe Bassalacqua الذى ولد فى مدينة تريستا الإيطالية عام ١٧٩٧م (١٢١١/١٢١٢هـ) وعندما بلغ أشده اتخذ من الاتجار فى الخيول مهنة له، ثم بدا له أن الحظ سيواتيه إن هو ذهب إلى مصر حيث الخيول العربية الأصيلة، إلا أنه وجد أن الاتجار فى الآثار أكثر ربحاً، فقام بالحفر فى مناطق مختلفة، وخاصة فى طيبة ومنف وجمع مجموعة كبيرة من التحف حملها معه إلى باريس عام ١٨٢٦م (١٢٤١/١٢٤٢هـ) وأقام لها معرضاً كان له دوى كبير فى الأوساط العلمية [٣٥٧] وتقدمت إليه الحكومة الفرنسية بطلب لشراء هذه المجموعة الفريدة، فاشترط عليها باسالاكوا أربعمائة ألف فرنك ثمناً لها، وهو ما جعل جان فرانسوا شامبليون يعارض هذه الصفقة بشدة، ويحذر حكومته من الثمن المبالغ فيه جداً والذى يطلبه جامع التحف الإيطالى، وكان يفضل شراء مجموعة سولت الثانية والتى كانت قيمتها أكبر بكثير من مجموعة باسالاكوا، وهذا فى الوقت الذى كان فيه جومار يؤيد هذه الصفقة، ولعل ذلك مما يضيف سبباً ثانياً بدأ أنه معقول ومقبول إلى أسباب معارضة شامبليون الشديدة لشراء هذه المجموعة، فقد سبق وأن عارض جومار

صفقة شراء الحكومة لمجموعة دروفيتى الأولى والتى كان شامبليون يعضدها بشدة – كما سبق القول – أى أن هذه بتلك. على أى حال فإن عدم استجابة الحكومة الفرنسية لمطالب باسالاكوا قد دفعه إلى تخفيض ثمن المجموعة بمقدار الثلثين، ولعل هذا مما يؤكد صحة وجهة نظر شامبليون، وهو الأمر الذى دفعه بدوره هو الآخر إلى إعادة النظر فى أمر شراء المجموعة، وكان من رأيه أن مبلغاً يتراوح بين ستين وثمانين ألف فرنك يعد ثمناً مناسباً لمجموعة باسالاكوا. وفى نفس الوقت كان متحف برلين قد دخل هو الآخر فى المفاوضات الدائرة حول شراء المجموعة كمنافس قوى، وانتهى الأمر بتلك المجموعة إلى بيعها للملك بروسيا الذى أودعها فى متحف برلين بعد أن تقاضى باسالاكوا مبلغ مائة ألف فرنك ثمناً لها، وذلك علاوة على وظيفة أمين القسم المصرى بمتحف برلين[٣٥٨] حيث ظل محتفظاً بهذه الوظيفة حتى وفاته عام ١٨٦٥م (١٢٨١/١٢٨٢هـ)[٣٥٩].

وفى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر رزئت البلاد بأحد قراصنة الآثار الإيطاليين ويدعى أميللينو Amellino[٣٦٠]، جاء إلى مصر بتمويل من بعض كبار هواة جمع التحف والآثار المصرية القديمة، وأجرى حفائره العشوائية فى منطقة " أم الجعاب " القريبة من أبيدوس، وعثر على مجموعة من بقايا وأطلال ملوك الأسرتين الأولى والثانية المصريتين أخذ ينقب فيها بلا دراية ولا حرص بطريقة تقترب من التدمير، بل قام فعلاً بتدمير وتحطيم مجموعة كبيرة من التحف والأوانى الحجرية المتكررة حتى يرفع من قيمة وثمن ما يحتفظ به [٣٦١].

تسببت حفائر أملينو فى أم الجعاب والتى استمرت أربعة أعوام فى تحطيم الكثير من آثار ذلك العصر، إذ كانت هذه الحفائر تسير خبط عشواء وبطريقة غير منتظمة، كما كان هو نفسه يفتقد إلى الخبرة والمران اللازمين، وكان يهدف من تنقيباته إلى الحصول قبل كل شئ على قطع أثرية ثمينة وذات قيمة مادية، كما نشر نتائج أبحاثه نشراً غير دقيق[٣٦٢].

ومن بين السائحين الألمان الذين زاروا مصر خلال القرن التاسع عشر، ونجحوا فى تكوين مجموعة أثرية قيمة كان الجنرال البرومى البارون مينوتولى Minotoli وهو ألمانى من أصل إيطالى، زار مصر خلال عامى ١٨٢٠، ١٨٢١م، ثم سافر إلى واحة سيوة ومنها إلى ليبيا، وقد تمكن أثناء زيارته لمصر من تكوين مجموعة أثرية كبيرة بعد أن ساعدته على ذلك تصاريح الحفر اللازمة التى منحها له محمد على: " نظراً لأن جناب صديقنا البارون مينوطولى المحترم جنرال بروسيا التمس التصريح له ولزوجته ولسبعة رجال من أتباعه بالتفرج على أعالى الصعيد لغاية وادى حلفه فقد تحرر أمر بإرفاق حاجب بمعيته، وألا يمانع حكام الأقاليم وضباطها فى أمر تفرجهم ونزهتهم، وفى أمر استمرارهم إذا أرادوا البحث عن آثار المبانى القديمة "[٣٦٣] ومثل ذلك أيضاً: " طلب تحرير مكاتبات إلى مشايخ سيوه لأجل مساعدة الجنرال مينوتولى البروسى فى أعماله المتعلقة بالبحث عن

الأنتيكات، وإرسال هذه المكاتبات إلى الخواجة بوغوص الترجمان ليسلمها إلى الجنرال المشار إليه"[٣٦٤]. وفى عام ١٨٢٣م (١٢٣٨/١٢٣٩هـ) أقتنى متحف برلين مجموعة مينوتولى التى كونها بفضل هذه الأوامر السابقة، وبتعبير أدق فإن المتحف المذكور قد اقتنى نصف هذه المجموعة أو أكثر من نصفها قليلاً، ذلك أن جزءاً كبيراً منها قد تعرض للغرق فى مجرى نهر الألب أثناء نقلها ومما هو جدير بالذكر أن مجموعة الإيطالى باسالاكوا رغم أنها كانت تقل عدداً عن مجموعة مينوتولى إلا أنها كانت تفوقها قيمة[٣٦٥].

ويعترف الأمير رودلف النمساوى الذى قام برحلة إلى مصر فى بداية الثمانينيات من القرن التاسع عشر بأنه قد حمل معه من مصر كثيراً من العاديات المصرية القديمة التى حصل عليها بطريق الشراء من تاجر آثار يقيم بقرية العرابة المدفونة كان من سخريات القدر أنه كان أعمى، وكان هذا الرجل الذى يصفه الأمير رودلف " بالمحترم " واحداً من أغنى ملاك العقارات فى القرية، ويمارس الإتجار فى الآثار المصرية، إذ كان يحفر فى المعابد وما حولها رغم مخالفة ذلك للقانون[٣٦٦]. كذلك حمل الأمير معه أثناء عودته إلى بلاده نقشاً ثميناً كان مسجلاً على لوحة من الجرانيت الأسود عثر عليها الأمير ملقاة بالقرب من معبد أرمنت [٣٦٧]، ومن الغريب أن كل هذه الصفقات المشبوهة قد تمت تحت سمع وبصر وبمباركة من الألمانى هنرى بروجش الذى كان يرافق الأمير بصفته ممثلاً عن الحكومة المصرية كمرشد سياحى للأمير النمساوى ورفاقه، ولعل وجه الغرابة فى ذلك أن بروكش كان من الرواد الأوائل الذين أسهموا فى تطوير الوعى الأثرى لدى الشعب المصرى، إذ كان يشغل وظيفة مدير أول مدرسة أثرية فى مصر بل وربما فى الشرق الأوسط.

واشترى الرحالة الروسى جولنشيف مجموعة قيمة من الآثار المصرية فى أواخر القرن التاسع عشر، كان من بينها مجموعة كبيرة من أوراق البردى التى عثر عليها فى قرية الحيبه عام ١٨٩١م (١٣٠٨/١٣٠٩هـ) والتى كانت تحوى – من ضمن ما تحويه – القصة المشهورة فى الأدب المصرى القديم باسم " مغامرات وينامون "[٣٦٨]. كذلك عثر هذا الرحالة الروسى على كمية أخرى من أوراق البردى المصرية فى الدير الإمبراطورى فى بتروجراد عام ١٨٨٠م (١٢٩٧هـ) احتوت هى الأخرى على قصة شهيرة فى الأدب المصرى القديم، وتعرف باسم " الغريق "[٣٦٩] وقد قام جولنشيف بإهداء هذه المجموعة الأثرية إلى متحف الفنون الجميلة فى موسكو ومتحف الإرميتاج فى لينينجراد، حيث أصبحت هذه المجموعة نواة لمجموعات الآثار الشرقية فى متحفين من أكبر المتاحف فى الاتحاد السوفيتى فى وقتها[٣٧٠].

ثالثاً: دور البعثات العلمية:

تمهيد:

لقد تميز القرن التاسع عشر بكثرة البعثات التى وفدت إلى مصر من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بقصد وصف الآثار المصرية القديمة القائمة، وتسجيل النقوش والرسوم التى تكتنف تلك الآثار، وكذلك البحث عن الآثار والتحف الأثرية النادرة، وقد يكون من الصعب بل ومن المستحيل عمل حصر وإحصاء لكل البعثات العلمية التى أوفدتها الجامعات والمعاهد ومتاحف الآثار ومتاحف الفنون الجميلة من كل أنحاء العالم إلى مصر، وإن كان من المؤكد أن تلك البعثات قد جابت الفيافى والقفار، وارتادت صحارى مصر الواسعة، وبذلت جهوداً جبارة سعيا وراء المعرفة، فقد انتشر أعضاؤها فى جميع أنحاء القطر المصرى ومعهم الرسامون الذين سجلوا مشاهداتهم تسجيلاً علمياً دقيقاً، ورسموا صوراً ولوحات دقيقة لأهم النصوص الهيروغليفية التى كانت مدونة على جدران المعابد والمقابر والتماثيل والمسلات. وإن كان من المؤكد كذلك أن بعض تلك البعثات قد كان لها فى الآثار المصرية أغراض أخرى غير الأغراض العلمية : فقد استغلت هذه البعثات فرصة وجودها فى مصر، وفرصة الكرم الأثرى الذى أولاه حكام مصر فى القرن التاسع عشر للأجانب، وراحوا ينقلون إلى بلادهم ما خف حمله وغلا ثمنه وعدم نظيره وندر وجود مثله من الآثار المصرية. وليس فقط ما خف حمله، بل وما ثقل كذلك حتى قد إنهم نقلوا إلى بلادهم توابيت حجرية ومسلات بأكملها، ويهمنا فى هذا الإطار أن نشير إلى بعثتين هما: بعثة شامبليون – روزيلليني، وبعثة لبسيوس، ثم إلى بعثة ثالثة أقل شهرة من الأوليين وهى بعثة إرنستو سكياباريللى Ernesto Sechiaparelli.

بعثة شامبليون[٣٧١] – روزيلليني[٣٧٢] (١٨٢٨-١٨٢٩م/١٢٤٤-١٢٤٥هـ):

كان جان فرانسوا شامبليون على معرفة تامة بالإنجاز العظيم الذى قامت به لجنة العلوم والفنون التى شكلها بونابرت أثناء حملته على مصر، كما كان يعى بوضوح أكثر من غيره ما يدين به لعلماء حملة ١٧٩٨م : إلا أنه كان يؤمن أيضاً بأن له دوراً يؤديه، ويقدم إضافة جديدة إلى عمل هؤلاء العلماء، ومن ثم فقد كتب فى عام ١٨٢٧م (١٢٤٢/١٢٤٣هـ) مذكرة رفعها إلى الملك شارل العاشر يلتمس فيها الموافقة على قيامه برحلة علمية إلى مصر، وقد أشار شامبليون فى هذه المذكرة إلى: " إن أعضاء لجنة العلوم والفنون والرحالة الذين مضوا فى أثرهم كانوا يعتقدون باستحالة الوصول إلى فض أسرار الرموز الهيروغليفية وهو ما حفزهم على عدم التدقيق فى نسخ النقوش المسهبة، والكتابات المقدسة المصاحبة للشخوص المحفورة فى لوحات النقش الغائر التاريخية، بل إنهم أهملوا نسخ الكتابات مكتفين بتحديد المكان الذى تشغله إلى جانب المشاهد المصورة التى نقلوها، فى حين أن الاستنساخ الدقيق لهذه المناظر الرائعة بكل ما تحمله من نقوش

الكتابة الهيروغليفية يحمل فى طياته قيمة ثمينة بغير حدود، وذلك أن هذه المشاهد يكتنف كل واحد منها سر الآخر، وهو ما يحقق الآمال العريضة التى تعقدها عليها علوم التاريخ "[٣٧٣] وهكذا فصّل شامبليون فى مذكرته للملك أهداف رحلته: أن ينقل إلى أوروبا تلك الوثائق الهامة التى يتهددها لصوص المقابر الذين يجهلون قدرها، كما تترصدها الفيضانات التى لا تكف عن التلاحق.

ومن ناحية أخرى فإن دروفيتى الذى كان على اتصال بشامبليون قد حذره من أن رحلته إلى مصر يجب ألا تتأخر كثيراً، لأن محمد على قد بدأ – بالرغم من التحذيرات التى وجهها له دروفيتى كما يدعى – فى هدم المعابد لاستخدام أنقاضها وأماكنها فى بناء مصانع السكر. ومن ثم فقد أوضح شامبليون للحكومة الفرنسية أن هذا المشروع لا يمكن إرجاؤه بسبب الأخطار التى قد يترتب عليها عدم وجود ما يمكن الحصول عليه اليوم من السفر إلى هذه الأرض بعد بضعة سنوات[٣٧٤].

وأرفق شامبليون بمذكرته كشفاً مفصلاً بالأعمال التى يجب أن تنفذ، وبالمهام التى يجب على أعضاء البعثة القيام بها، وهى تشمل رسم العديد من الأماكن والمبانى الأثرية المتنوعة على طول ضفاف النيل، والقيام بحفائر أثرية توضع ثمارها فى متحف اللوفر الملكى، أو فى مكتب الآثار التابع للمكتبة الوطنية بباريس، وكذلك القيام بشراء بعض التحف المثيرة للاهتمام بقصد ضمها إلى المجاميع الملكية[٣٧٥].

وافق الملك شارل العاشر على قيام هذه البعثة العلمية، وتصادف فى نفس الوقت أن وافق عاهل توسكانيا الدوق ليوبولد على إيفاء بعثة علمية توسكانية مماثلة، فتم الاتفاق بين البلدين على ضم البعثتين العلميتين فى بعثة واحدة مشتركة بقصد خفض تكاليف المشروع بمقدار النصف[٣٧٦]. وهو ما يعنى توفير ما مقداره تسعين ألف فرنك لخزانة كلا البلدين. أما فيما يتعلق بالحفائر الأثرية المقترحة فقد تم الاتفاق على أن باريس لن تكون مختصة وحدها بالحفائر والمشتريات الأثرية، بل إن هذه الحفريات ستتم حيثما ينفق على ذلك الطرفان، كل على حساب حكومته[٣٧٧].

ضمت البعثة الفرنسية التوسكانية المشتركة أربعة عشر عضواً بما يعادل سبعة أعضاء لكل من الدولتين: الفرنسية برئاسة جان فرانسوا شامبليون وتضم إلى جانبه ستة أعضاء: شارل نورمان مفتش الفنون الجميلة، وأنطوان بيبان مهندس معمارى، والرسامون ألكسندر دوشان ولوهو بارتان، بالإضافة إلى شاب عاشق للمصريات ورسام ماهر يدعى نستور لوت أما البعثة التوسكانية فقد كان يرأسها إيبوليتو روزيللنى ومعه ستة أعضاء كذلك: المهندس المعمارى جايتانو، والرسامان سلفادور سيروبينى وإنجيليللى، والطبيب أليساندرو ريتشى، وعالم الطبيعة جيوسبى راضى، وأحد مساعديه ويدعى جالاسترى[٣٧٨].

وفى الوقت الذى كان فيه شامبليون ورفاقه فى مدينة طولون الفرنسية للإعداد لرحلتهم المرتقبة، بعث برناردينو دروفيتى: " يَعُمّ مصر – مثلها مثل جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية – شعور مناهض للأوروبيين قد يشكل فى بعض الأحوال سبباً لإثارة حركات وأعمال شغب تهدد سلامتهم الشخصية، سواء بالنسبة للمقيمين بصفة دائمة أو الذين يتصادف سفرهم هناك، وإذا كان الأمر يتعلق فقط بإرادة محمد على بإيقاف ردود الفعل الغاضبة لما كان من الصعب الحصول على ما كلفتمونى بطلبه منه [كان شامبليون قد طلب من دروفيتى الحصول له على فرمانات من محمد على تسمح له بزيارة مصر] إلا أنه مجابه هو نفسه بهذا الغضب بسبب مبادئه وشعوره بالميل للأوروبيين، ولم يتمكن من إعطائى كلمة ضمان طلبتها منه من أجلكم ورفاقكم " وراح دروفيتى يعبر عن أمله فى " أن يتغير الموقف السياسى للقوى الكبرى إزاء تركيا بما يسمح فى المستقبل للرحالة أن يبدأوا رحلتهم دون ما انتظار لأى اشعار آخر "[٣٧٩]

والحق أن منطقة الشرق الأوسط فى ذلك الوقت كانت مفعمة بالقلاقل والاضطرابات بسبب الثورة اليونانية على السلطان العثمانى، وكانت القوى الأوروبية ومن بينها فرنسا تساند اليونانيين ضد الأستانة بينما كان محمد على تابعاً وحليفاً للسلطان، هذا فضلاً عن الدور الذى لعبته الأساطيل الأوروبية ومن بينها فرنسا بالطبع فى تدمير الأسطول المصرى فى موقعة نافارين فى ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧م (٢٩ ربيع الأول ١٢٤٣هـ)[٣٨٠] وقد أدى كل ذلك إلى تدهور العلاقات المصرية الفرنسية بحيث يجعل ذلك من مسألة قدوم بعثة رسمية حكومية يرعاها ملك فرنسا إلى مصر فى ذلك الوقت أمراً غير مرغوب فيه، ولا يمكن أن ينظر إليها من الجانب المصرى بعين الود والترحاب. ولكن ذلك لم يكن السبب الحقيقى وراء محاولة دروفيتى عرقلة قيام هذه البعثة، وأما السبب الحقيقى فقد أوضحه لشامبليون فى مناسبة سابقة كارلو بيد مونتى قنصل سردينيا فى الإسكندرية وزوج ابنة دروفيتى " طالما أن هنرى سولت على قيد الحياة فإن دروفيتى يريد أن يستخدمك لكى يهزمه ويشل حركاته، ولكن وبعد وفاته فإنه سيسقط القناع : حينئذٍ يجب أن تأخذ حذرك منه "[٣٨١] والذى حدث أن سولت قد توفى فعلاً فى ٢٧ أكتوبر ١٨٢٧م (٦ ربيع الآخر ١٢٤٣هـ) وحدث بالفعل ما توقعه كارلو بيد مونتى إذ أنه ما إن اختفى منافس دروفيتى حتى أصبح هذا الأخير أقل إلحاحاً وتأييداً لرحلة شامبليون عن ذى قبل، كما أخذ ينشط لدى المسئولين الفرنسيين غير المتحمسين لرحلة شامبليون – ومن بينهم منافسة جومار بالطبع – حتى لا يدرج أى بند للحفائر الأثرية فى ميزانية الرحلة. إذ كان دروفيتى يأمل فى أن يبقى سيد الموقف بلا منازع، ينقب كيفما يشاء ويهرب غنائمه فى أى وقت يشاء، ويبيعها لمن يشاء وبالسعر الذى يشاء، على أية حال فإن جاك جوزيف الذى تسلم رسالة دروفيتى السابقة التى وصلت إلى باريس بعد مغادرة جان فرانسوا لها إلى طولون كان يدرك تماماً نوايا وأهداف هذا القنصل تاجر الآثار، فاحتفظ

بهذه الرسالة مدة أسبوع كامل قبل أن يوجهها إلى ميناء الإبحار – طولون – وقد تأكد له أنها ستصل متأخرة بعد إقلاع السفينة التى ستقل جان فرانسوا ورفاقه.[٣٨٢]

وصلت بعثة شامبليون – روزلليني إلى الإسكندرية فى ١٨ أغسطس ١٨٢٨م (٦ صفر ١٢٤٤هـ) وفور وصولها بدأت العراقيل والعقبات توضع فى طريقها، فقد اعتبرها تجار الآثار ورجال الهيئات القنصلية المشاركين فى هذا النشاط عائقاً أمام عمال النهب والسرقة وتهريب الآثار التى كانوا يمارسونها، لاسيما بعد أن علموا أن هؤلاء الدخلاء الجدد لم يحضروا للزيارة فقط إنما التنقيب عن الآثار أيضاً، فكتب جان فرانسوا إلى أخيه: " ارتعد كل تجار الآثار لنبأ قدومى إلى مصر بغرض التنقيب عن الآثار، وأخذوا يتآمرون لمنعى من الحصول على الفرمانات اللازمة، ونجحوا فى خداع الوزير بوغوص باشا الذى أفصح عن عدم رغبته فى منح فرمانات إلا لصديقيه دروفيتى وأنستازى، ونصحونى بصرف النظر عن ذلك الأمر، إلا أننى كتبت مذكرة إلى موثق العقود فى القنصلية الفرنسية موضحاً بها حقيقة أننى جئت إلى مصر للتنقيب عن الاثار لحساب متاحف الملك، وعليه فإننى مضطر أن أحيط وزراءه علماً بالأسباب التى منعتنى من تنفيذ ما أسند إلى من مهام، كما أن مؤامرة دنيئة هى التى حالت دون حصولى على تلك الفرمانات، وبما أننى جئت مبعوثاً من الملك ومن حكومته فإن حرمانى من حق قد حصل عليه آخرون مثل بلزونى وباسالاكوا وريفو وغيرهم يمثل إهانة لشخص الملك الذى أحمل اسمه، وإذا كان الباشا ووزيره يرغبان حقاً فى الحفاظ على سمعتهما فى أوروبا كحماة للعلوم والفنون فها هى الفرصة الوحيدة – بإعطائى فرمانات للتنقيب – لتشجيع وحماية العلم فعلاً، خلافاً لما دأبا عليه حتى الآن من تسهيل وخدمة المصالح الفردية والمضاربات التجارية عن طريق منحهم فرمانات مماثلة لمن لا يستحقونها. إن لى هدفاً آخر أبتغيه من وراء الحفائر، هدف أسمى وأرفع من تلك المضاربات ألا وهو حصر محتويات المقابر التى ستودع بعد ذلك فى متحف الملك الذى تفضل هو نفسه بإثرائه وذلك بإهدائه أربعين حلية ذهبية. ولقد بلغت هذه المذكرة التى أضفت إليها بعض الملاحظات الأخرى إلى الوزير بوغوص، إن هذا الإجراء علاوة على الرأى العام السائد فى الإسكندرية قد حسم القضية لصالحى... لذلك فقد تسلمت اليوم الفرمانات، حتى إن السيدين دروفيتى وأنستارى تنازلا لى عن حقهما فى التنقيب فى بعض المناطق المقصورة عليهما "[٣٨٣]، ولا ندرى كيف يكون التنقيب عن آثار مصر القديمة وسرقتها وتهريبها إلى الخارج وسيلة مثلى لتشجيع وحماية العلوم والفنون ؟ ثم كيف يكون تزويد متحف اللوفر بآثار مختلسة من أصحابها هدفاً سامياً ورفيعاً !!؟.

على أى حال فإن شامبليون قد حصل على الفرمانات التى كان يستحيل عليه القيام بالرحلة من دونها، حيث صدر له فى نهاية شهر صفر من عام ١٢٤٤هـ (١٠ سبتمبر ١٨٢٨م) أمرٌ كريم يقضى " بالتصريح له بالسفر إلى الأقاليم الصعيدية الشرقية والغربية لغاية بَرْبَرَة[٣٨٤] مع أعوانه

لمشاهدة الحفريات الجارية فى صقارة والعرابة المدفونة بإقليم الجيزة، وغرناق [الكرنك] ولوقسور [الأقصر] وقورنه [القرنه] بإقليم جرجا بمعرفة الخواجة دروفيتى قنصل فرنسا، ولحفر بعض الأماكن، وإخراج الأحجار الأثرية منها وإرسالها إلى الإسكندرية، وبألا يتعرض لهم [أحد] من المأمورين ونظار الأقسام وسائر الحكام وقبودانات الموانى فى ذهابه وإيابه إلى الجهات المذكورة ومنها، وأن يكرموا مثواه أينما حلَّ، ويقدموا له المساعدة اللازمة فى المرور والعبور "[٣٨٥] كما حصل روزبلليني على تصريح مماثل له تماماً[٣٨٦]، كما تقرر تعيين أحد القواسين لكل منهما " على أن يكون مرافقاً لهم لحين عودتهم "[٣٨٧].

ومنذ اليوم الأول لوصولهم إلى مصر، كان شامبليون ورفاقه ينتهزون كل فرصة ممكنة لجمع ما يمكن جمعه من الآثار القديمة، إما عن طريق الحفر والتنقيب أو عن طريق عقد الصفقات المشبوهة، فقد كتب شامبليون إلى أخيه جاك جوزيف فى ٢٧ سبتمبر ١٨٢٨م (١٧ ربيع الأول ١٢٤٤هـ) قائلاً: " سعيت إلى اقتناص بعض القطع الأثرية إلا إن الأسعار كانت باهظة للغاية، وسأعاود المحاولة مرة ثانية عند عودتى من صعيد مصر لثقتى بأن المجاعة ستجبرهم حينئذٍ على منحه اعتمادات مالية للشراء والتنقيب عن الآثار [وكان معارضو رحلته قد نجحوا فى تجميد هذه الاعتمادات التى كانت مقررة له من قبل] فحسبى قليلٌ من المال لكى أقوم بأشياء عظيمة، وإذا لم تغتنم الحكومة فرصة تواجدى فى مصر لإثراء متاحفها فستكون تلك الطامة الكبرى "[٣٨٨]

ويؤكد لأخيه فى خطاب آخر بتاريخ ٥ أكتوبر ١٨٢٧م (٢٥ ربيع الأول ١٢٤٤هـ) أنه إذا تمكن من الحصول له على اعتمادات مالية خاصة لإجراء حفائر واسعة فى منف فإنه سيتعهد له بملء متحف اللوفر بتماثيل على قدرٍ عظيمٍ من الروعة والأهمية فى أقل من ثلاثة أشهر، ثم يختم خطابه بقوله: " حرك هذا الطلب، واجعل الجميع يصرخون بأعلى صوتهم لكى يحزم المتكاسلون أمرهم " ولسنا نجد تعليقاً على ذلك أفضل من التعليق الذى كتبه واضع سيرته حين قال: " هذه الكلمة [المتكاسلون] بلاغية أكثر مما ينبغى، وكان الأصدق أن يقول: المخربون "[٣٨٩]

وفى قرية الشيخ عباده أعرب شامبليون عن بالغ أسفه وعميق حزنه لأنه لم يتبق شئ من الآثار التى وصفها علماء الحملة الفرنسية قبل ذلك بثلاثين عاماً، وذلك بسبب " عبث السكان وهمجيتهم، حيث قاموا بالتواطؤ مع حكومتهم بتدمير كل شئ حتى الأساسات ليستخرجوا الجير " ومع ذلك يعترف شامبليون بأنه عقد فى تلك القرية أولى صفقاته الأثرية: " اشتريت رأس تمثال لرمسيس الأكبر دون أن يكلفنى ذلك أكثر من قرش واحد، وهو سعر بخسٍ يشمل أيضاً نقل تلك الكتلة حتى مركب المعاش، وقد قام الترجمان بعقد تلك الصفقة الشائنة التى ما كانت نفسى لتطاوعنى على اقترافها "[٣٩٠] وإذا كان شامبليون قد حاول أن يتبرأ من هذا العمل المعيب مدعياً أن ترجمانه هو الذى قام بتلك الصفقة وليس هو، فإنه على الرغم من ذلك قد احتفظ بتمثاله

الذى دفع فيه قرشاً وحداً. ثم إنه قد استمرأ بعد ذلك القيام بمثل هذه الأعمال واعتاد علها فيما بعد. ولعل هذا ما يؤكد سلامة وجهة نظر السيدة إميليا إدواردز بهذا الصدد والتى تتلخص فى أن السائحين الأجانب يبدأون زيارتهم لمصر دائماً بالتنديد ثم ينهونها بالتنقيب.

وفى طيبة حان وقت قيام شامبليون بالتنقيب، هاهو ذا يكتب لأخيه فى ٢٥ مارس ١٨٢٩م (١٩ رمضان ١٢٤٤هـ) قائلاً: " وبما أننا بصدد الحديث عن التنقيب أخبرك بأننى شرعت فى إجراء حفائر فى الكرنك والقرنة، وقد أصبح فى حوزتى ثمان عشرة مومياء ترجع إلى مختلف الأحقاب التاريخية، بيد أننى لن أحضر معى إلى فرنسا سوى أفضلها... لقد عهدت بقيادة الحفائر التى أجريها... إلى رجل يدعى تمساح كان يقود حفائر السيد دروفيتى فى الماضى، وهو يبدو لى رجلاً ماهراً، وضعت فيه آمالاً كثيرة، بيد إن إمكانياتى المالية المحدودة لا تسمح لى بإجراء حفائر واسعة، وكان ينبغى أن تصلنى الاعتمادات الإضافية التى طالبت بها، إلا أن الوقت ينقضى على عجل... فإذا أتيت ببعض القطع الجميلة فسيكون ذلك من قبيل الصدفة من ناحية وبمثابة سخاء وكرم منى من ناحية أخرى، لأننى لست مجبراً على إحضار مجموعة أثرية لمتحف اللوفر، بعد أن رفض المسئولون عن قصد منحى الأموال اللازمة لتحقيق هذه الغاية، وعلى الرغم من ذلك فسأحرص على تنشيط عمليات التنقيب... وسأرى بنفسى إذا ما كانت أجور الأربعين عاملاً الذين استخدمهم ستؤتى ثمارها [أم لا]... كما أن عندى ستة وثلاثين عاملاً آخرين ينقبون فى القرنة أدفع أجورهم مناصفة مع روزيلليني "[٣٩١]

على أنه لم يلبث بعد عدة شهور أن صرف النظر عن القيام بتنقيبات وحفائر أثرية أخرى مكتفياً بشراء الآثار التى يريدها من المعروض المتاح له بالأسواق، وذلك بعد أن اتضح له – كما يقول لأخيه -: " إن التنقيب عن الآثار ليس مهنتى، ولأن العربان الذين نستخدمهم فى الحفائر تلزم مراقبتهم بلا هوادة، وإلا فلن ينجحوا فى اكتشاف أى شئ، أذ إنهم سيقومون بسرقة وإخفاء كل ما يعثرون عليه "[٣٩٢] ومن الغريب أن يحدث ذلك فى الوقت الذى كان فيه ملك فرنسا قد وافق أخيراً " على إضافة مبلغ عشرة آلاف فرنك إلى ميزانية المتاحف فى عام ١٨٢٩م لكى تخصص لعمليات التنقيب عن الآثار المصرية لإثراء متحف شارل العاشر "[٣٩٣] وهو المطلب الذى كان شامبليون قد ألحَّ مراراً على الإدارة الفرنسية من أجل سرعة الاستجابة له.

كان روزيلليني هو الآخر حريصاً على اقتناء ما تصل إليه يداه من الآثار المصرية حيث نراه قد استحوذ على ناووس للملك بطليموس السابع كان موجوداً فى معبد إيزيس بجزيرة فيلة، ويُرى هذا الناووس الآن بمتحف فلورنسا فى إيطاليا[٣٩٤]. وقد أدى تكالب الفريقين الفرنسى والتوسكانى على الفوز بالنصيب الأوفر بين الآثار المكتشفة إلى وقوع نزاعات وخلافات وصدمات إما مع بعضهما البعض وإما مع الآخرين، فقد حدث أن اختلف الفريقان ذات مرة على لوحة منقوشة للملك

رمسيس الثانى كانوا قد انتزعوها من معبد إيزيس أيضاً وذلك لأن تلك اللوحة - والتى سميت نتيجة لذلك بلوحة النزاع - قد أعطيت للفرنسيين فى بادئ الأمر باتفاق الجانبين، ولكن الطبيب أليساندرو ريتشى طالب بها بعد ذلك لصالح التوسكانيين، فقد كان لريتشى بعض الحق فى تحديد من يأخذ اللوحة لأنه هو الذى كان قد اكتشفها خلال رحلة سابقة له فى مصر، بل إنه قام بنسخها، فضلاً عن أن شامبليون كان قد حصل على لوحة مماثلة لرمسيس الأول انتزعت من نفس الهيكل، وبالرجوع إلى القواعد الموضوعة الخاصة بتقسيم الغنائم بين الفرنسيين والتوسكانيين والتى كانت محترمة حتى ذلك الوقت، فإن إعطاء إحدى القطعتين الهامتين للتوسكانيين يعد نوعاً من الإنصاف، ولكن يبدو أن الفرنسيين لم يكونوا مقتنعين بذلك، فقد أثيرت القضية مرة أخرى بعد عودة البعثة المشتركة كل فريق إلى بلاده، وكان الذى أثارها هذه المره هو جان جوزيف - بعد وفاة جاك فرانسوا - وكان ذلك فى إطار نزاع شامل بين الفريقين متعلق بكيفية نشر النتاج العلمى للبعثة المشتركة وبتحديد ملكية الثروات التى جمعتها البعثة من مصر(٣٩٥).

كما حدث نزاع آخر بين جان فرانسوا وبين الإنجليز بسبب نقشٍ بارز ملون كان شامبليون قد انتزعه من مقبرة مرنبتاح الأول الواقعة فى وادى الملوك، وقد وصف شامبليون هذا النقش بأنه " قطعة جوهرية تساوى بمفردها من حيث القيمة مجموعة كاملة من القطع، ولقد تكبدت مشاق جسيمة من أجلها، وستتسبب بكل تأكيد فى إثارة الشجار مع الإنجليز المقيمين فى الإسكندرية والذين يدعون أنفسهم الملاك الشرعيين لمقبرة مرنبتاح الأول التى قام بلزونى باكتشافها لحساب السيد سولت، وعلى الرغم من ذلك الإدعاء الجميل فليس أمامى سوى أحد أمرين: إما النجاح فى الخروج بتلك القطعة وتوصيلها إلى طولون، وإما الإلقاء بها فى أعماق البحر أو النيل بدلاً من تسليمها إلى أيدٍ غريبة، وقد حزمت أمرى على ذلك "(٣٩٦) وبالها من وسيلة غريبة لخدمة العلوم والفنون عن طريق إلقاء التحف الفنية الثمينة فى مياه النهر أو البحر، ومن حسن حظ الفنون أن هؤلاء الإنجليز كانوا من التعقل - بل كانوا من ضعف الموقف ووهاء الحجة - بحيث سمحوا لشامبليون بالمرور بغنيمته الثمينة إذ يستطيع عشاق الفنون الجميلة أن يشاهدوا تلك القطعة الفنية النادرة وهى معروضة الآن فى صالة هنرى الرابع بمتحف اللوفر(٣٩٧) بدلاً من الغوص من أجلها فى قاع اليم.

ها هو جان فرانسوا شامبليون يعدد لأخيه الغنائم التى حصل عليها أثناء إقامته فى مصر حتى ١١ سبتمبر ١٨٢٩م (١٢ ربيع الأول ١٢٤٥هـ): أحضرت فى الوقت الراهن قطعاً أثرية هامة بالرغم من صغر أحجامها، أما عن القطع الكبيرة فيقتصر الأمر على ثلاث أو أربع مومياوات تحمل نقوشاً ونصوصاً جديدة، فضلاً عن أجمل نقش بارز وملون من مقبرة الملك مرنبتاح الأول [وقد سبق أن

تحدثنا عنه]... وأروع تابوت رأته عينا بشر فى الماضى والحاضر والمستقبل... بفضل هذه القطعة وحدها سأوفى ما على تجاه البلاط الملكى لا من حيث العرفان ولكن من الناحية المالية، إذ أن هذا التابوت يستحق بكل تأكيد مائة ألف فرنك مقارنة بغيره من التوابيت التى تم شراؤها بعشرين وثلاثين ألف فرنك. ويعتبر النقش البارز والتابوت من أروع القطع الأثرية المصرية التى تم إرسالها إلى أوروبا حتى يومنا هذا وسيكون من الإنصاف أن تستأثر بهما باريس كتذكار لنجاح بعثتى إلى مصر، وهم هدية أخص بها متحف اللوفر حيث ستبقيان تخليداً لذكراى دون أن يكلفه ذلك مليماً واحداً "(٣٩٨).

ثم يكتب إليه فى ٩ نوفمبر ١٨٢٩م (١٢ جمادى الأول ١٢٤٥هـ) مؤكداً عليه بضرورة إرسال خطابات رسمية إلى مدير الجمارك [الفرنسية] حتى أتفادى الشجار مع هؤلاء الناس بشأن الصناديق التى تحتوى على قطع أثرية مخصصة للمتحف الملكى... لذلك فعند بلوغى تولون... سيكون من المستحسن أن أجد تعلميات وثيقة بهذا الشأن وأوراق رسمية لتذليل كافة العقبات"(٣٩٩) ثم يذكره مرة أخرى: " سأصل ومعى التابوت ونحو عشرين صندوقاً... أستحلفك بالله أن تحصل من الوزراء المعنيين... على كافة التسهيلات التى يمكن تخيلها، لاسيما أن الأشياء التى أحملها تعتبر من ممتلكات الحكومة "(٤٠٠).

والمتفحص للمراسلات التى دارت بين شامبليون فى مصر وبين أخيه وأصدقائه ورعاته فى وطنه فرنسا، يدرك بوضوح هذا العدد الضخم من القطع الأثرية القديمة التى نقلتها بعثة شامبليون – روزيلليني من مصر والتى تقدر بآلاف القطع، حيث تتضمن تلك المراسلات إشارات واضحة إلى هذا الأمر. كتب جان فرانسوا إلى البارون دى لابويرى المسئول العام عن شئون البلاط الملكى قائلاً: " وقد التزمت بتكريس كل ما أمكننى ادخاره لتنفيذ حفائر فى منف وطيبة... إلخ بغية إثراء متحف شارل العاشر بمزيد من القطع الأثرية الجديدة، وقد أسعدنى الحظ بجمع العديد من القطع التى ستكمل مجموعات مختلفة فى متحف اللوفر، كما نجحت أخيراً... فى اقتناء أروع وأنفس تابوت اكتشف حتى الآن فى المقابر الفرعونية، فما من متحف أوروبى يمتلك قطعة فنية مصرية بمثل هذا القدر من الجمال، كما كونت مجموعة من القطع الأثرية الهامة من بينها تمثال صغير من البرونز، رائع ومطعم كله بالذهب... ويعتبر من أعظم وأجمل القطع المعروفة "(٤٠١).

وكتب إلى سوستان دى لاروشفوكو مدير قسم الفنون الجميلة فى البلاط الملكى قائلاً: " كان من واجبى أن أفعل ما فى وسعى لكى أثرى القسم المصرى بالمتحف الملكى بمختلف أنواع الآثار التى تنقصه... لم آلو جهداً للوصول إلى هذا الهدف، كل ما أمكننى ادخاره من أموال تفضل بها على بلاط الملك ومختلف الوزارات من أجل القيام بالرحلة استخدم فى التنقيب والحصول على آثار مصرية من كل نوع من أجل متحف شارل العاشر " (٤٠٢) وأضاف: " شحنت كافة القطع المخصصة

للمتحف على متن الاسترولاب ووصلت إلى تولون فى صحبتى ولم يتبق الآن سوى نقلها إلى المتحف الملكى... ومن ناحية أخرى فسأشحن إلى باريس عن طريق شركة النقل نحو عشرة صناديق تحتوى على قطع أثرية مختلفة صغيرة الحجم يمكن أن تتحمل عملية النقل البرى دون ضرر، بينما ستصل القطع الأخرى عن طريق البحر مع باقى القطع الكبيرة "(٤٠٣).

كان من الواضح أن حصيلة شامبليون من الآثار المصرية قد ارتفعت كثيراً خلال الأيام الأخيرة التى قضاها بالإسكندرية قبل رحيله، حيث كانت القطع الأثرية التى عرضها عليه وعلى رفاقه تجار الآثار بالإسكندرية تفوق من حيث الأهمية كل ما عرض عليهم فى القاهرة، مما أتاح له فرصة واسعة للاختيار والمقارنة، ها هو ذا يعدد لصديقه ديبوا أجمل هذه القطع التى قام بجلبها معه من مصر: " أحضرت معى أربع مومياوات... كما جلبت معى العديد من الآنية الجميلة من المرمر وغيره من المواد العجيبة... وقلادة كبيرة مجدولة من لؤلؤ فينيقيا... والعديد من الآنية البرونزية الجميلة، ومركب جنائزية رائعة الشكل، وصنجتين معدنيتين... وكمية كبيرة من مختلف القطع الصغيرة والنفيسة... وقطع عديدة من العاج القديم، وأروع إناءين كبيرين من البرونز، ولوحات كثيرة، صغيرة من حيث الحجم ولكن فريدة من حيث دقة تنفيذها والنصوص التى تحملها... لقد دفعتنى الرغبة فى خدمة الفن إلى استعمال منشار فى نزع نقش بارز من جدران مقبرة أوزيرى(٤٠٤) التى تعد بحق أروع مقبرة ملكية فى طيبة... وقد أحضرت معى هذه الكتلة الكبيرة التى يتراوح ارتفاعها بين سبعة وثمانية أقدام، والتى تعد نموذجاً رائعاً للنحت، كما جلبت معى تابوتاً من حجر البازلت... وتعتبر الأشياء التى أحضرتها معى من حيث العدد والدقة المتناهية فى نحتها من أروع ما نجده فى المقابر المصرية... وأحضرت معى إلى متحف اللوفر أجمل تمثال صغير من البرونز اكتشف فى مصر حتى الآن... ويعد تحفة فنية رائعة، وآية من حيث دقة نحته "(٤٠٥) ولعلك قد استوقفتك طويلاً تلك العبارة التى يتحدث فيها شامبليون عن استخدامه للمنشار فى قطع نقش بارز من مقبرة سيتى الأول بدافع الرغبة فى خدمة العلم، وربما اندهشت لذلك كثيراً – كما فعلنا نحن – ويبدو أنه كان لصاحبنا طرقه ووسائله وأدواته الخاصة التى يخدم بها العلم والفن، ولعل من بين هذه الطرق إلقاء التحف الفنية النادرة فى المياه أو تقطيعها بالمنشار، بل ربما كانت هذه هى الوسائل التعليمية الوحيدة المتاحة فى ذلك الوقت. على أية حال فإن هذا السلوك من جانب شامبليون قد أثار عليه حفيظة الرسام الإنجليزى جوزيف بونومى الذى كتب إلى شامبليون محتجاً: " إذا كان صحيحاً أن هذا هو ما تعتزمه، فإنى أشعر أن من واجبى كإنجليزى وعاشق للآثار أن استخدم كل حجة لإثنائك عن هذه الغاية المفزعه، على الأقل إلى أن تحصل على إذن من القنصل العام الحالى(٤٠٦) أو من محمد على "(٤٠٧) فرد عليه شامبليون قائلاً: " إننى لا أعترف بأى سلطة فى مصر إلا سلطة الباشا، وليس على أن أحصل على أى إذن آخر، وبالأحرى سلطة

القنصل البريطانى. تأكد يا سيدى أنك ذات يوم ستقوم برؤية بعض النقوش البارزة الجميلة من مقبرة أوزيرى فى المتحف الفرنسى، فستكون هذه هى الطريقة الوحيدة لإنقاذها من الدمار العاجل، وأنا بقيامى بهذا المشروع أتصرف كعاشق حقيقى للآثار لأننى إنما أنقلها بعيداً لأحافظ عليها لا لأبيعها "[٤٠٨].

وحين تسلم بونومى – هذا الإنجليزى الثائر – رسالة شامبليون، وسمع أن روزيلليني كان هو الآخر يقتطع النقوش لصالح متحف فلورنسا، شارك بونومى بدوره واقتطع جزءاً للمتحف البريطانى[٤٠٩].

نعود إلى شامبليون الذى كان يواصل إرسال غنائمه الأثرية من ميناء الوصول إلى متحف اللوفر، حيث قام فى ٢٩ يناير ١٨٣٠م (٤ شعبان ١٢٤٥هـ) بشحن خمسة صناديق متفاوتة الحجم تزن ثمانمائة كيلو جرام وتحتوى على قطع أثرية وبرونز[٤١٠]، كما قام فى ٢ مارس ١٨٣٠م (٧ رمضان ١٢٤٥هـ) بإرسال آخر أسلابه من الآثار المصرية القديمة إلى المتحف، وكانت الشحنة الثمينة تتألف هذه المرة من اثنى عشر صندوقاً مليئة بالقطع الأثرية[٤١١].

أما روزيلليني الذى كان يزور على الدوام تجار الآثار فى القاهرة والإسكندرية فقد عاد إلى بلاده ومعه تسعة وسبعون صندوقاً مليئة بالآثار لمليكه ليوبولد الثانى الذى أقام معرضاً لهذا الكنز الثمين قبل أن يأمر بإيداعه متحف مدينة فلورنسا بهدف إثرائه[٤١٢].

لا جدال فى أن بعثة شامبليون – روزيلليني قد حققت الكثير من النتائج على الصعيد العلمى، فللمرة الأولى يزور المعابد من يستطيع أن يقرأ نقوشها، ويفهم ويدرك قيمتها الحقيقية. كذلك أثبتت بحوث العلماء الميدانية أن نظريات شامبليون فى قراءة النصوص الهيروغليفية صحيحة وسهلة التطبيق عملياً. كما أبرزت البعثة أهمية نقوش مقابر بنى حسن فى دراسة تطور فن النحت فى مصر القديمة، رغم أنه لم يكن فى نية شامبليون أن يطيل مكثه هناك، إذ كان يعتقد أن جومار قد أوفى مقابرها حقها من الوصف فى " وصف مصر " العظيم فإذا به يفاجأ بأن جومار لم يقدم عنها إلا فكرة واهية برسومه الموجزة البعيدة عن الدقة مما اضطر شامبليون إلى الإقامة هناك زهاء أسبوعين أنجز خلالهما ما ينيف عن ثلاثمائة رسم فى غاية الدقة والإتقان حتى ليؤكد شامبليون: " إننى أتجرأ بالقول بأن ما أحرزته من نتائج هنا يكفى وحده لجعل رحلتى إلى مصر أكثر نفعاً وفائدة من كل ما دونه علماء الحملة الفرنسية باستثناء ما يتعلق بفن العمارة "[٤١٣]. كذلك عانت البعثة كثيراً فى النفاذ إلى معبد أبى سمبل الذى كان مغطى بالرمال، وتمكنت من الدخول إلى القاعة الكبرى حيث أقامت خمسة عشر يوماً لنسخ النقوش الغائرة على جدران القاعة بمقاييس كبيرة وبألوانها الحقيقية[٤١٤]. ووصلت البعثة فى تجوالها إلى أماكن لم يصل إليها أحد من قبل، كتب روزيلليني عند زيارته لمقابر وادى الملوك: " هنا الكائنات البديعة الأنيقة الصنع، هنا غرائب

الفن، هنا الصورة العجيبة التى تملأ النفس عجباً ودهشة، هنا الأشياء التى تفوق كل الوصف، والتى أرى من الواجب على أن أنقل إليك صورها وأنا على يقين من أنه لم تصل إليها يد من قبل"(٤١٥) كما أضافت البعثة إلى علم المصريات إقليماً جديداً هو إقليم النوبة، إذ كانت البعثة أول من قام بدراسة علمية للمعابد المشيدة على ضفتى النيل بين الشلالين الأول والثانى، فكان فى إمتداد الساحة الأركيولوجية صوب الجنوب بعض العزاء فى التخريب الذى لحق بالآثار المصرية فى السنوات السابقة(٤١٦).

غير أنه لا جدال كذلك فى أن قدوم هذه البعثة إلى مصر كان وبالاً على الآثار المصرية بسبب ما نقلته من هذه الآثار إلى كل من فرنسا وإيطاليا. وهكذا نرى أن شامبليون لم يجعل من صرخة الأسف الشديد الزائفة التى أطلقها قبل ذلك بتسعة أعوام بخصوص نزع رسم فلك البروج من سقف معبد دندره ونقله إلى باريس، لم يجعلها نبراساً له، فها هو ذا يقوم هو وتلميذه باستخدام المنشار لانتزاع نقوش رائعة من إحدى المقابر، وهو عمل لا يقل فظاعة أو تخريباً أو تدميراً عن انتزاع رسم فلك البروج من سقف المعبد الذى كان موجوداً فيه، ثم هاهما يقومان بالحصول على هدايا أثرية وشراء قطع أثرية فى صفقات مشبوهة لم يكن الهدف من ورائها سوى إثراء مجموعات المتاحف الأجنبية، ورغم ذلك فإنهما لم يعدما من يدافع عنهما من بنى وطنهما، قالوا: " إذا كان هذا التخريب مما يفزعنا اليوم فيجب أن نتذكر أنه كان شئ عاديا فى ذلك الوقت " وقالوا: " لنا أن نتخيل ما يمكن لأفراد أقل تمسكا بالتراث الثقافى المصرى من شامبليون وروزيللينى أن يأخذوه معهم من رحلة مثل هذه وفى ذلك الزمان... إن المصلح الكبير لا يلغى السلوك القديم برمته ولكنه يندد بمساوئه ويحدد فضائل جديدة " (٤١٧)، وهو دفاع رغم بلاغته إلا أنه ينطوى على فسادٍ فى الاستدلال، ذلك أن الخطأ والسلوك السوى والعادة المرزولة لا تبرر بزمان أو مكان بل هو خطأ فى كل زمان ومكان، ثم من قال إن ذلك كان شئ عادياً فى ذلك الوقت ؟ إن عدداً كبيراً من العلماء والرحالة والسائحين الأوروبيين ممن كانوا على حظ ولو ضئيل من رجاحة العقل ونفاذ البصيرة وإنكار الذات والبعد عن المصلحة الشخصية قد تعالت أصواتهم منددة بما كان يلحقه بنى جلدتهم من دمارٍ وتخريب بالآثار المصرية القديمة، ولكنهم – على كثرتهم – كانوا قلة عند مقارنتهم بجحافل المغامرين والدخلاء على العلم وتجار الآثار والباحثين عن الثراء السريع وجامعى التحف، والذين وجدوا فى نهب الآثار المصرية مهنة مجزية يمكن أن تصل بهم إلى الثراء الفاحش بسرعة كبيرة، ولا ننسى أن شامبليون نفسه كان فى صف هؤلاء المنددين يوماً ما. ثم إن المصلح – أى مصلح كبيراً كان أو صغيراً – لا يقدم على ارتكاب ذات السلوك السوى الذى يسعى إلى تقويمه أو حتى محوه من الأساس، إنه إن فعل ذلك، يكون قد فقد وسيلة رئيسة – بل هى أهم وسيلة – من

وسائل الإقناع، ألا وهى الأسوة الحسنة وبالنظر إلى هذا الاعتبار فإن شامبليون لا يعد مصلحاً، إذا لا تتوافر فيه شروط المصلح.[٤١٨]

بعثة لبسيوس (١٨٤٢-١٨٤٥م/١٢٥٨-١٢٦١هـ):

كان النجاح الذى أحرزته بعثة شامبليون[٤١٩] – روزيللنى دافعاً لكى تهتم الحكومات الأوروبية بالبحوث العلمية الجادة التى تتناول مصر القديمة ودراسة الآثار المصرية وتسجيل النقوش الهيروغليفية. وكان الملك فردريك وليم الرابع ملك بروسيا – الذى عرف عنه ميله الشديد إلى كل ما هو قديم وطريف – قد تبين الشهرة التى حققتها إنجلترا وفرنسا وإيطاليا فى ميدان الاستكشافات الأثرية المصرية التى كانت رائجة حينئذٍ، ولا حظ التقدير الدولى الذى كانت تحظى به المجموعات المصرية فى متاحف اللوفر وتورينو وفلورنسا والمتحف البريطانى. وقرر فردريك أن الوقت قد حان لكى تقوم بلاده بدورها فى دفع المعرفة الإنسانية وكذلك مكانتها الدولية إلى الأمام، وأنه قد حان الوقت كذلك ليكون لمتحف برلين مجموعته الخاصة من الآثار المصرية لكى تضاف إلى مجموعتي بسالاكوا ودروفيتى الثالثة واللتين سبق للمتحف الألمانى شراءهما فى عشرينيات وثلاثينيات القرن التاسع عشر، ومن ثم فقد قرر الملك البرومى إرسال بعثة إلى مصر تكون من أكبر البعثات فى تاريخ استكشافات البلاد المصرية وأكثرها تنظيما.

اختار الملك شاباً فى الثلاثينيات من عمره كان يعمل محاضراً فى جامعة برلين ويدعى كارل ريتشارد لبسيوس ليرأس البعثة الكشفية المنتظرة إلى وادى النيل، وهى البعثة التى تقرر لها أن تكون مدتها ثلاث سنوات، وقام لبسيوس بالتحضير جيداً لهذه البعثة حيث قضى فترة طويلة فى تفقد المجموعات الأثرية المصرية فى المتاحف الأوروبية المختلفة مثل متاحف إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وغيرها، كما درس أجروميه شامبليون الهيروغليفية وتعلم الطباعة الحجرية والحفر على النحاس[٤٢٠]، ثم رحل إلى إنجلترا حيث صحب معه الإنجليزيين جوزيف بونومى الرسام وجيمس وايلد المهندس، ومن إنجلترا سافرت البعثة إلى مصر حيث وصلت إلى الإسكندرية فى سبتمبر من عام ١٨٤٢م (شعبان ١٢٥٨هـ)[٤٢١].

عقب وصول البعثة إلى مصر قام القنصل السويدى العام الذى كان يقوم برعاية شئون بروسيا فى مصر بترتيب مقابلة لهم مع محمد على الذى أبدى سروره بالزهريات الجميلة التى جاء بها لبسيوس هدية من ملك بروسيا فردريك الرابع، كما أظهر محمد على إعتزازه بتلقية رسالة شخصية من الملك. ثم سأله لبسيوس عن حالة متحف القاهرة الذى كان قد تأسس بمقتضى قانون سنة ١٨٣٥م (١٢٥١هـ) وردَّ محمد على بأنه ليس مزدهراً بسبب المطالبات الكثيرة غير العادلة التى تأتيه من أوروبا[٤٢٢]. ثم حصل لبسيوس من محمد على على " أمرٍ منه إلى مدير قبلى يقتضى عدم التعرض إلى المدعوا لبسيوس العالم والثمانية أنفار رفقاه الذين حضروا لهذا

الطرف بمأمورية من دولة بروسيا أثناء حفر بعض المحلات الباقى بها آثار قديمة لمعاينتها "[٤٢٣].
ويلاحظ أنه بمقتضى الأمر المذكور لم يكن مسموحاً للبعثة الألمانية إلا بإجراء حفائر علمية يقصد بها فقط الكشف عن الآثار التى قد تكون مدفونة تحت الرمال بقصد معاينتها ودراستها وتسجيلها فقط دون نقل هذه الآثار، وليس الأمر كما زعمه بيتر فرانس من أن الفرمان الذى أعطاه محمد على للبسيوس كان " يعطيه حقاً غير محدود فى الحفر وفى تكوين المجموعات التى يريدها "[٤٢٤] والدليل على ذلك أن محمد على قد أصدر أمراً آخر إلى مدير قبلى بعد يومين فقط من الأمر الأول يوضح له فيه " بأنه وإن كان صدر أمره فى ٢٥ الجارى (شعبان ١٢٥٨هـ) بعدم التعرض إلى العالم [لبسيوس] والثمانية أنفار الذين معه، الحاضرين لهنا من قبل دولة البروسيا لمعاينة بعض الآثار القديمة الباقية دفينة، وحفر بعض مواقعها، فتأكيداً لذلك يلزم إرفاق مخصوصين معهم لعدم أخذ شئ من تلك الآثار، ولو فرض ورغبوا أخذ شئ منها تعرض الكيفية لطرفه" [٤٢٥] ويبدو أن محمد على كانت تنتابه فى هذا الوقت نوبة عارضة من نوبات التقدير والاهتمام بالآثار المصرية القديمة من تلك النوبات العارضة التى كانت تنتابه بين الحين والآخر، أو أن محمد على فى هذا الوقت لم يكن حريصاً على توطيد العلاقات المصرية البروسية بنفس القدر من الحرص على تدعيم علاقات مصر بالدول الأوروبية الأخرى مثل فرنسا وإنجلترا، أو أن زهريات الملك فردريك وليم الرابع لم تنل إعجاب محمد على بالدرجة الكافية.

قضت بعثة لبسيوس ثلاث سنوات فى مصر، قامت خلالها بعمل مسح شامل ومستفيض للمواقع الأثرية الكبرى، فمكثت ستة أشهر فى منف وسبعة فى طيبة، كما وفقت إلى الكشف عن عدة مقابر فى جبانات الجيزة وسقارة ومصر الوسطى، وقامت بنسخ نقوش بعثات التعدين التى أوفدها المصريون القدماء إلى مناجم شبه جزيرة سيناء[٤٢٦]، وسجلت البعثة اكتشافاتها بدقة ومنهجية كما قامت بتنظيف معبد " أبو سمبل " من الرمال التى تسربت إليه[٤٢٧]، ولم تبق بعثة لبسيوس على أثر مصرى قديم دون أن ترسمه وتصفه وصفاً علمياً دقيقاً مبتدئة من الدلتا شمالاً وحتى أقاصى السودان جنوباً، بل إنها قامت بإجراء دراسة استقصائية وعمل مسح أثرى شامل لمنطقة نباتا وجبل برقل حتى آخر حدود السودان[٤٢٨].

ومن الغريب أن لبسيوس قد أحضر معه من هناك – رغم بعد المسافة – بعضاً من الآثار القديمة بقصد نقلها إلى بلاده، كان من بينها مائدتا قربان[٤٢٩]، وتمثال على هيئة كبش يزن مائة وخمسين رطلاً وتمثال وقاعدة تمثال صغير[٤٣٠]. ولعل ذلك إنما كان تحقيقاً لأحد الأهداف التى حضرت البعثة إلى مصر من أجلها، فإن لبسيوس يسجل أن غايتها كانت: " بحثاً تاريخياً وأثرياً للآثار المصرية القديمة فى وادى النيل وشبه جزيرة سيناء، وجمعها "[٤٣١] ومما لاشك فيه أن ما أحضره لبسيوس من جبل برقل مما يندرج تحت هذا الجمع، كما قام لبسيوس بالاستيلاء على

ثلاث مقابر كاملة من منطقة الهرم الأكبر، أشرف على تقطيعها بعناية وشحنها أربعة عمال استدعوا خصيصاً من برلين لهذا الغرض[٤٣٢]، بل إن لبسيوس كان ينوى نقل قاعة الأجداد من معبد الكرنك إلى برلين لولا أن سبقه إلى ذلك بريس دافين ونقلها إلى باريس[٤٣٣].

أرسل لبسيوس وزملاؤه إلى الوطن ما مجموعة خمس عشرة ألف قطعة أثرية ما بين آثار أصلية ونماذج منتسخة[٤٣٤]، وقد شكلت هذه المجموعة مع مجموعتى باسالاكوا ودروفيتى الثالثة نواة الجناح المصرى فى متحف برلين، وساعدته الإدارة المصرية بأن قدمت له قوارب حكومية لشحن آثاره من جبل برقل والأقاليم الجنوبية حتى الإسكندرية، وهو الأمر الذى أثار احتكاكاً مع المنقبين الأخرين الذين كان القانون يحظر عليهم تصدير اكتشافاتهم أو حتى ادعاء ملكيتها، وكان التبرير الذى قدمه لبسيوس لهذا النهب الواسع غير العادى للآثار القديمة: " إننا لم نكن نختار الآثار لأنفسنا، وإنما باعتبارنا وكلاء لحكومتنا للمتحف الملكى فى برلين، ومن ثم لصالح العلم وجمهور الباحثين "[٤٣٥] وهو تبرير قديم، لطالما سبق وأن ردده غيره من ناهبى الآثار القديمة، ولم يكن لبسيوس صادقاً فى ادعائه بأنه يخدم العلم والباحثين، ويعمل لصالح رفعة وطنه، بدليل أنه باع بعضاً من الآثار للمتحف البريطانى فى لندن، وكان من رأيه أن الآثار مصرية الجنسية، أما المشترون فلا جنسية لهم[٤٣٦].

تمادت الإدارة المصرية فى تسهيلاتها التى منحتها لبعثة لبسيوس من أجل تسهيل مهمتها فى شحن الآثار التى جمعتها من كافة أنحاء القطر المصرى، فأمرت جمرك بولاق بعدم التعرض للآثار التى ترسلها البعثة من الصعيد إلى قنصل بروسيا العام بالإسكندرية[٤٣٧]، كما أصدرت أمراً أخر إلى جمرك الإسكندرية مفاده أن " قنصل جنرال دولة بروسيا قد استحصل على بعض أحجار وأشياء من الآثار القديمة [هذا البعض الذى تشير إليه الوثيقة لم يكن سوى خمس عشرة ألف قطعة فقط] بواسطة المسيو لبسيوس المؤرخ لتقديمها لصاحب الحشمة ملك بروسيا، وطلب متى التصريح له بمرورها، فإجابه لطلبه يلزم عدم التعرض له فى ذلك عند تسفيرها "[٤٣٨].

كوفىء لبسيوس بعد عودته إلى بلاده بقليل بتعيينه أستاذاً فى جامعة برلين عام ١٨٤٦م (١٢٦٢هـ) ثم عيناً أميناً مساعداً لباسالاكوا بالقسم المصرى فى متحف برلين عام ١٨٥٥م (١٢٧١-١٢٧٢هـ) ثم عين أميناً بعد موت هذا الأخير عام ١٨٦٥م (١٢٨٢-١٢٨١هـ)[٤٣٩]. ونشر لبسيوس نتائج رحلته فى اثنى عشر مجلداً تضم ثمانمائة وأربعاً وتسعين لوحة فى طبعة فاخرة، ثم نشرت خمس مجلدات أخرى تحوى نصوصاً وصفية بعد وفاة لبسيوس عام ١٨٨٤م (١٣٠٢-١٣٠٣هـ)[٤٤٠].

وبعد رحلة لبسيوس إلى مصر بأكثر من خمسين عاماً تذكر المسئولون فى متحف برلين عام ١٨٩٩م (١٣١٧-١٣١٦هـ) أن مواطنهم لبسيوس قد ترك سهواً [كذا] بناحية سمنه حجرين من

مسلتين كان قد وهبهما والى مصر – محمد على باشا – فى عام ١٨٤٢م (١٢٥٨هـ) لجلالة ملك بروسيا وأن هذين الحجرين يمثلان جزأين مكملين لمسلتين سبق نقلهما إلى برلين وهم يطلبون من الحكومة المصرية الترخيص لهم بأخذ هذين الحجرين على أن يتحمل متحف الآثار ببرلين كافة مصاريف ونفقات النقل، وهو المطلب الذى حظى بموافقة مصلحة الآثار التاريخية المصرية ومجلس النظار المصرى[٤٤١] على الرغم مما فيه من غرابة.

بعثة سكياباريللى:

أما إرنستو سكياباريللى فقد كان أميناً للجناح المصرى بمتحف تورينو، وحضر إلى مصر فى مطالع القرن العشرين[٤٤٢] رئيساً لبعثة علمية إيطالية، للتنقيب عن الآثار المصرية القديمة ودراستها، وقد قامت بعثة سكياباريللى بالحفر فى أكثر من موقع، فحفرت فى الجيزة وهليوبوليس، ووادى الملكات ودير المدينة فى طيبة، ثم فى أسوان. وقد كان حظ بعثة سكياباريللى عظيماً فى منطقتى وادى الملكات ودير المدينة ؛ إذ عثرت على مقبرة الملكة نفرتارى زوجة رمسيس الثانى، وهى تعتبر – بحق – أروع المقابر المحفورة فى هذه المنطقة، كما تمتاز بنقوشها البارزة بألون زاهية وبدقة فى النقش لا مثيل لها. أما فى دير المدينة فقد عثرت على مقبرة لم تمسسها يد وهى مقبرة المهندس المعمارى (خا) Cha الذى كان يعمل رئيساً للبنائين فى جبانة طيبة، وكانت حجرة الدفن فى هذه المقبرة فقد تكدست فيها القطع النادرة من كل نوع [٤٤٣]، ورغم أن قوانين الآثار المصرية فى ذلك الوقت كانت تحظر نقل القطع النادرة التى ليس لها مثيل بالمتحف المصرى إلى خارج القطر، إلا أن سكياباريللى قد نجح فى تهريب هذه الكنوز إلى الخارج حيث أودعت فى متحف تورينو. وتؤكد جريدة " المقتطف " أن " الذى يزور متحف تورينو بإيطاليا يرى الأشياء العجيبة التى أخرجت من هذا القبر، وبعضها فريدٌ فى بابه.... أساس بديع وتماثيل بالغة فى الإتقان وجمال الفن " ورغم أن بعثة سكياباريللى ذات صبغة علمية إلا إنه " لم ينشر عن هذه الكنوز سوى جملٍ مقتضبة "[٤٤٤] وربما كان ذلك طلباً للسرية والكتمان بل وربما كان ذلك لأن اهتمام البعثة كان منصباً على التنقيب عن الآثار وجمعها وليس إلى دراستها ووصفها ونشرها كما هو المفترض فى بعثة علمية كهذه. وبالإضافة على كنوز هذه المقبرة قام سكياباريللى بنقل مجموعة كبيرة من أوراق البردى المصرية إلى متحف تورينو الإيطالى[٤٤٥].

كانت هذه أمثلة لما كانت تقوم به البعثات العلمية من نهب واسع النطاق لآثار مصر فى القرن التاسع عشر تحت مسمى الاستكشافات وإجراء البحوث العلمية والأثرية وخدمة العلم والبحث العلمى. بينما هدف هذه البعثات الحقيقى يتمثل أولاً وقبل كل شئ فى الاستيلاء على كل ما تصل إليه يدها من نفائس التحف والآثار المصرية بغية إثراء متاحف الدول الأجنبية التى – قامت

بتمويل وإرسال هذه البعثات على نفقة حكوماتها. وهذا يدل على أن خدمة العلم لوجه العلم والمعرفة وليس لشئ آخر من تحقيق منفعة خاصة أو غيرها، لم تكن أبداً فى حسبان هؤلاء القوم.

رابعاً: دور أمناء المتاحف الأجنبية:

كانت مصر خلال القرن التاسع عشر أرضاً مباحة لجامعى الآثار الأوروبيين ومندوبى المتاحف الأوروبية المتنافسة. وكان هؤلاء وهؤلاء يساومون الأهالى والتجار فى منافسة صريحة مع بعضهم البعض لكى يبتاعوا منهم الآثار التى بحوزتهم، وكثيراً ما حرضوا الأهالى على القيام بعمليات الحفر والتنقيب غير المشروعة بعد أن يبذلوا لهم الوعود المؤكدة بأنهم سوف يشترون منهم القطع الأثرية التى يعثرون عليها بأسعار مجزية. وقد كانت أساليب هؤلاء جميعاً فى جمع الآثار ملتوية وغير مقبولة. وسوف نضرب لذلك مثلاً باثنين من مندوبى المتاحف الأوروبية كانا قد زارا مصر خلال القرن التاسع عشر وأسهما فى نقل مجموعات ضخمة من الآثار المصرية إلى متحفى بلاديهما، وهذان المندوبان هما: الفرنسى أوجوست ماريت الذى حضر مندوباً عن متحف اللوفر، والإنجليزى واليس بدج الذى كان مبعوثاً من قبل المتحف البريطانى.

أما ماريت فهو فرانسوا أوجست فرديناند ماريت، ولد فى بولوني سير مير بفرنسا فى ١١ فبراير ١٨٢١م[٤٤٦]، وحتى سن الثامنة والعشرين لم يكن لماريت أى صلة بمصر أو بعلوم المصريات، وفى سنة ١٨٤٢م (١٢٥٨هـ) توفى الرسام الشهير نستور لوت الذى كان عضوا فى بعثة شامبليون العلمية التى زارت مصر عامى ١٨٢٨، ١٨٢٩م. وقد ترك لوت هذا بعد وفاته كمّاً ضخماً من الأبحاث والمدونات والرسوم الهيروغليفية كانت فى حاجة إلى التنظيم والترتيب والتبويب والنشر، ولما كان لوت قريباً لماريت فقد طلب من هذا الأخير فحص هذه الأوراق، وسرعان ما أصبح ماريت مستغرقاً تماماً فى الاهتمام بالنقوش الهيروغليفية المعقدة ومحاولة قراءتها[٤٤٧].

زاد تعلق ماريت بالمصريات إلى حد أنه قام فى عام ١٨٤٧م (١٢٦٣هـ) بوضع وصف تحليلى للآثار والمقتنيات المصرية التى تشكل الجناح المصرى فى متحف مدينة بولوني[٤٤٨] – مسقط رأسه – وكان المقال ناجحاً حتى إنه تمكن من كسب تأييد مدينته ومساندتها فى مطالبة الجهات الرسمية بإرساله لبعثة كشفية إلى مصر، ولما كان ماريت يعمل فى هذا الوقت فى مجال التعليم فقد طلب من وزارة المعارف الفرنسية أن تعينه على القيام ببعثته الكشفية إلى وادى النيل للبحث عن الآثار المصرية ودراستها، ولكن طلبه هذا قوبل بالرفض من جانب الوزارة المذكورة فالتمس منها مرة أخرى أن تأذن له بالذهاب إلى مصر على ألا يكلفها إلا نفقة السفر، ولكن وزارة المعارف رفضت ذلك أيضاً، فما كان من ماريت إلا أن أستقال من وظيفته وسافر إلى باريس[٤٤٩].

وفى باريس أخذ ماريت يتردد على متحف اللوفر حيث درس قائمة الملوك التى نقلت من مصر إلى هناك بواسطة بريس دافين، وكتب عنها مقالاً مستفيضاً فى سبعين صفحة تحدث فيه عن

نقوشها، وكان المقال من الجودة بحيث لفت إليه نظر عالم المصريات الفرنسى شارل لونورمان – الذى كان هو الآخر عضواً فى بعثة شامبليون – فتوسط له لونورمان لدى إدارة متحف اللوفر حتى أسندت إليه وظيفة صغيرة بالمتحف الكبير تمكن بواسطتها من التبحر فى اللغة الهيروغليفية وإجادة اللغة القبطية(٤٥٠).

وفى حلقة جديدة من حلقات الصراع بين الإنجليز والفرنسيين فى ميدان البحث العلمى بغية الوقوف على حقائق جديدة تتعلق بتاريخ اليونان وحضارته، قام رحالة إنجليزى يدعى روبرت كيرزون بزيارة أحد الإديرة القبطية فى مصر بقصد البحث عن المخطوطات اليونانية فى مكتبات الأديرة، وقدم كيرزون إلى الرهبان شراباً مسكراً وأخذ معه مجموعة كبيرة من المخطوطات بعد أن ترك مضيفيه سكارى. وبعد خمس سنوات قام إنجليزى آخر يدعى هنرى تاتام بزيارة نفس الدير مستخدماً الأسلوب نفسه فى تخدير الرهبان ورحل ببقية المكتبة. وإذ أدرك الفرنسيون قيمة السبق الذى أحرزه غرماؤهم فى هذا المجال فقد قرروا إيفاد شخص من جانبهم للبحث عن مخطوطات فى الأماكن نفسها، وإن لم يكن بنفس الأسلوب، فلربما أسكر المال كذلك. وتقرر تخصيص ست آلاف فرنك لتمويل بعثة مقترحة لجمع المخطوطات، ولما كان ماريت على معرفة باللغة القبطية، فضلاً على أنه لا يزال يحظى بتزكية وتعضيد لونورمان له فقد تقرر تكليفه بتلك المهمة، واقترح ماريت أن يقوم – كهدف ثانوى – بقليل من أعمال الحفر والتنقيب لإثراء متحف اللوفر، وتمت الموافقة على ذلك(٤٥١).

وصل ماريت إلى مصر فى سبتمبر من عام ١٨٥٠م (ذو القعدة ١٢٦٦هـ)، وعندما قابل بطريرك الأقباط وجده موغر الصدر غيظاً من جامعى المخطوطات الأجانب بسبب تصرفات الرحالة الإنجليز، وكان يعارض بشدة تسرب مزيد من الوثائق والمخطوطات الموجودة بمكتبات الأديرة حتى إنه أمر بإرسال كل المخطوطات التى كانت فى الأديرة القبطية إلى القاهرة، حيث وضعت فى قاعة كبيرة محكمة الإغلاق بعيداً عن المغامرين الأجانب، وبذا فقد ماريت كل أمل فى الحصول على مخطوطات قبطية(٤٥٢).

فكر ماريت فى توجيه نشاطه إلى الكشوف الأثرية اعتماداً على نص إضافى فى أمر تكليفه بالبعثة يسمح له بإمكانيته الحفر فى المواقع الأثرية لجمع ما يثرى به المجموعة المصرية الموجودة فى متحف اللوفر، واختار ماريت أن يبدأ حفائره فى منطقة سقارة، وذلك بعد أن لاحظ أن عدداً كبيراً من الأجانب المقيمين فى القاهرة والإسكندرية يضعون فى حدائق منازلهم تماثيل لأبى الهول ذات طرز متشابهة، وحين سأل عن ذلك قيل له بأن كل هذه التماثيل تأتى من مكان واحد هو سقارة، وعندما ذهب إلى هناك وجد إحدى رؤوس أبى الهول ظاهرة بين الرمال وتشبه ما رآه منها قبل ذلك فى القاهرة والإسكندرية، وأسعفته سعة إطلاعه فاسترجع فى ذهنه عبارة كان قد قرأها

فى كتابات استرابون عن آثار منف، وكان استرابون قد زار هذه المدينة فى القرن الأول قبل الميلاد وكتب عنها ما ترجمته: " ورأينا هناك هيكل سيرابيوم Serapium[٤٥٣] فإذا هو قائم فى بقعة مغمورة برمال تقذفها الرياح عن أكمات هناك، ورأينا تماثيل أبى الهول عند زيارتنا هذه مغطاة بالرمال إلا بعضها لا تزال رؤوسها ظاهرة، وبعضها الآخر رأينا نصف أبدانها مكشوفة، فتمثل لنا المشقة التى كان المصريون القدماء يقاسونها فى طريقهم إلى هذا الهيكل من شدة العواصف "[٤٥٤].

قرر ماريت أن يبدأ حفائره من هناك أملاً فى الكشف عن السرابيوم فاستأجر ثلاثين عاملاً وأمرهم بالحفر عند رأس أبى الهول الظاهرة، وكان نجاحه فورياً، وسرعان ما أخذت تماثيل أبى الهول تظهر الواحد تلو الآخر محددة الطريق، وبحلول منتصف شهر ديسمبر عام ١٨٥٠م (صفر ١٢٦٧هـ) كان قد كشف عن مائة وأربعة وثلاثين تمثالاً منها فى طريق يتجه غرباً ثم ينحدر نحو الجنوب حيث ينتهى بالتمثال المائة والحادى والأربعين[٤٥٥]، وبعد هذا التمثال كشف ماريت عن معبدين أحدهما فرعونى والآخر إغريقى، وعند هذا الحد كانت الأموال التى خصصتها له الحكومة الفرنسية قد أوشكت على النفاذ، فقام ماريت بالاقتراض من تجار الإسكندرية، كما باع عدة مجوهرات عثر عليها فى المعبدين[٤٥٦]، وأعانه القنصل الفرنسى أرنولد لوموبان الذى كان معجباً بنشاطه ببعض المال لكى يستأنف حفائره[٤٥٧]، وفى الوقت نفسه تقدم ماريت بطلب إلى رؤسائه لكى يمدوه بالمال، وأرفق بطلبه تقريراً عن اكتشافاته، ورسماً دقيقاً للحفائر، وأكد ماريت فى تقريره أن وقف الحفائر التى أجريت بكل هذا القدر من النجاح إنما يعنى: " أن نسلم إلى المتاحف المنافسة ما ينبغى أن نحتفظ به للمجموعة الوطنية "[٤٥٨] وأرسل ماريت كل ذلك إلى باريس مع القنصل الفرنسى فى الإسكندرية والذى كان متوجها فى أجازة إلى فرنسا.

اجتمعت لجنة المتاحف الوطنية فى باريس لدراسة تقرير ماريت عن نشاطه وطلبه مزيداً من الأموال، وأقرت اللجنة بعد دراسة التقرير منح ماريت اعتماداً إضافياً قدره ثلاثون ألف فرنك، وأبلغ ماريت والقنصل الفرنسى فى القاهرة بالأغراض المحددة التى سيستخدم فيها الاعتماد الجديد وهى: " التنقيب عن معبد سيرابيس الذى اكتشف بين أنقاض ممفيس ونقل القطع الفنية التى تستخرج منه إلى فرنسا "[٤٥٩]. وهو الأمر الذى أثار قلق ماريت لأن القطع النفيسة التى تلقى مقابلاً لإرسالها إلى فرنسا تنتهى للحكومة المصرية بمقتضى القانون المصرى.

أثار النجاح الذى أحرزه ماريت غيرة المنقبين الآخرين، وحقد تجار الآثار، وبلغت أنباء استكشافاته إلى أسماع مدير الجيزة، فأوعز إلى العمال الذين يعملون فى حفائره بالامتناع عن العمل معه، كما أبلغ أمره إلى عباس باشا الذى كان معروفاً بنفوره وتحفظه إزاء الأجانب[٤٦٠]، فأصدر أمراً مشدداً إلى مدير الجيزة يؤكد عليه فيه بضرورة تشديد الرقابة على كل الحفائر التى يجريها منقبون فرنسيون فى منطقة سقارة " حيث إنه يوجد آثار قديمة فى نقط مختلفة ببلدة

سقارة التابعة لمديريتكم، كنت قد أعطيت رخصة حفر فيها قبل ثلاث سنين لأشخاص فرنسيين لاستكشاف هذه الآثار بشرط ألا ينقلوا منها شيئاً للخارج، وبعد الكشف والفحص يتركونها فى محلها، ولكن سمعنا أخيراً أن هؤلاء المرخص لهم كلما تصل أيديهم إلى آثار قديمة معدنية أو فخارية يخفونها وينقلونها للخارج سراً، وحيث إن نقل الآثار والمومياء للخارج ممنوع جداً، فيجب بعد الآن الاهتمام بها ومنع إخراجها كلما ظهرت، ولأجل منع الأهالى من انتهاز فرصة بيعها وإخفائها، يلزم أن تعينوا شخصاً مؤتمناً بواسطتكم يكون حائزاً لثقتكم واعتمادكم الكلى، وتقيموه فى محل الاستكشاف ليراقب الحفر بدقة عظيمة، ويمنع تسرب الآثار المستكشفة للخارج، ويعتنى بجمعها وإرسالها إلى ديوان المدارس تحت يد شخص أمين لتحفظ هناك وتبقى سليمة من التلف والضياع على حسب رغبتنا، ومن بعد إذا سمعت أو أخبرت أن أحداً من الأهالى أو الأجانب استحوذ على شئ من هذه الآثار أو أخفاها أو تجرأ على نقلها وإرسالها إلى الخارج، وتحققت من ذلك، أو وُفقت لضبطها، تأكد أنى لا أنظر فى وجهك ثانية، وسأصدر أمرى حالاً بعزلك وفصلك من المديرية، فلكى تعي الأمر وتكون على بصيرة، قد حررنا لك هذا لاتباعه "[٤٦١]

ويبدو أن تحريضاً إنجليزياً كان يقف وراء هذا الموقف المتشدد للغاية الذى انتهجه عباس فى معالجة هذه المسألة.

لم يكن ماريت حتى هذا الوقت قد حصل على تصريح بالحفر من السلطات المصرية، ووجد القنصل الفرنسى أن من الأفضل التقدم بطلب تصريح رسمى وإن يكن متأخراً، وقام القنصل بذلك بطريقة تلطف الأجواء المتوترة أصلاً حيث أكد على أن " السيد ماريت لا ينازع بأى حال حقوق ملكية الوالى لكل الآثار المصرية الموجودة فى التربة المصرية، ويتعهد مقدماً بألا يأخذ شيئاً مما اكتشفه بالفعل أو عما سيكتشفه "[٤٦٢] وأصدر عباس تصريح التنقيب مشروطاً بشرطين: أن تسلم كل الأشياء المنقولة التى يكتشفها ماريت إلى الحكومة المصرية، وأن يعين خمسة حراس فى مواقع الحفر للإشراف على الحفائر: " لما كانت أعمال الحفر الدائرة بواسطة مسيو مارى [ماريت] الفرنساوى عبارة عن خمس نقاط مختلفة فيجب لحفظه وحراسته إرسال خمسة أشخاص برتبة بكباشى وصاغ قول أغاسى، وحيث إن حفظ وصيانة الأنتيكات من مقتضى إرداتى، فبادروا بإرسال خمسة أشخاص من أصحاب الرتب المذكورة الموجودين بالاستيداع لطرف المدير [مدير الجيزة] بشرط أن تستعيدوهم عند انتهاء الأشغال "[٤٦٣] غير أنه عندما قامت الحكومة المصرية بمطالبة ماريت بتسليم المكتشفات التى عثر عليها طبقاً لشروط التصريح الصادر له – وكانت هذه المكتشفات قد وصلت إلى خمسمائة وثلاث عشرة قطعة أثرية ما بين حلى وتماثيل وغيرها، رفض ماريت تسليمها إلا بأمر من حكومته، ولفتت الإدارة المصرية نظر ماريت إلى " أن الحكومة المصرية لم تسكت عما أجراه من الحفر والتنقيب إلا لاتفاقها مع قنصل فرنسا بأن تبقى التحف

المكتشفة ملكاً لها "[٤٦٤] ولكن ماريت أصر على موقفه فى الرفض، وبدأت المفاوضات بهذا الشأن بين الحكومتين المصرية والفرنسية من جديد، وانتهت إلى الشروط الآتية:

١. أن تتنازل الحكومة المصرية عما اكتشف من الآثار حتى ذلك الحين إلى فرنسا.
٢. وقف عمليات التنقيب بصفة مؤقتة.
٣. أن يسمح لماريت بالعودة إلى حفائره على أن يصبح ما يكتشفه بعد ذلك ملكاً للحكومة المصرية[٤٦٥].

شعر ماريت بالإحباط من هذا الوضع، فتصريح التنقيب الممنوح له يمكنه من مواصلة حفائره قانوناً، ولكنه لم يكن ينظر بعين الرضا إلى إنفاق وقته وجهده وثلاثين ألف فرنك من أموال وطنه لكى يكتشف كنوزاً للحكومة المصرية، وازداد الوضع تعقيداً عندما عثر أثناء سير المفاوضات على مقبرة العجول المقدسة بعينها، وهى مدفن مشترك دفنت فيه الثيران المقدسة التى كانت تجسيداً لأبيس. وفاق هذا الاكتشاف كل التوقعات، فخلف باب رائع منحوت من كتلة صخرية واحدة من الحجر الرملى عثر ماريت على أربعة وعشرين تابوتاً ضخماً من الجرانيت فى رواق طويل تتفرع منه ممرات وقاعات من الجانبين، وكان الممر غاصاً بالتحف والتماثيل والكنوز من كل نوع، وساعده الحظ فى أن مفتشى الحكومة المصرية كانوا بعيدين عن الموقع عند اكتشاف المدخل، وأمر ماريت بان يدفن المدخل، وأن يظل سراً، فقد قرر ماريت أن يجرى ترتيباته بعيداً عن الاتفاق الرسمى النهائى بين الحكومة الفرنسية والمصرية[٤٦٦]

جمع ماريت الأشياء التى أراد أن يستولى عليها فى صناديق أخفاها فى إحدى قاعات المقبرة، وأقام ممراً سرياً من هذه القاعة إلى غرفه أعلاها، وفى الليل كانت هذه الصناديق المليئة بالكنوز تنقل عبر هذا الممر إلى الخارج، ثم إلى الإسكندرية على ظهور الجمال حيث يتم شحنها من هناك إلى باريس، وعندما يتم تطهير كل مدفن كان ماريت يقدم تقريراً رسمياً عن اكتشافه، ويقود المفتشين الحكوميين عبر غرفة الفارغة[٤٦٧]، واستمرت هذه الخدعة شهوراً، وظل ماريت يتلاعب بالمسئولين المصريين ويطلعهم على المقابر المكتشفة فارغة، وابتسمت له الأقدار عندما عثر على مومياء لأحد عجول أبيس سليمة تماماً، حتى إن آثار أقدام العمال الذين دفنوا العجل كانت واضحة على تراب المقبرة[٤٦٨]، وكان التابوت الذى فيه الجثة سليماً أيضاً، كما كان العجل نفسه محاطاً بالذهب والمجوهرات[٤٦٩]، كما عثر كذلك على مجوهرات وحلى خاصة بأحد أبناء رمسيس الثانى كان مشاركاً له فى الحكم، ولا يُعرف إلى الآن سبب لوجود متعلقات هذا الأمير فى هذا المدفن العجيب، وقد وصفت تلك المجوهرات بأنها " تعد – بحق – من أنفس ما تركه لنا قدماء المصريين وتعد بآلاف القطع "[٤٧٠].

أدرك ماريت أنه من غير المعقول مواصلة الادعاء بأن كل المقابر خالية تماماً، ومن ثم فقد استخدم ماريت أحد مواطنيه ليصنع له نسخاً مقلدة من الآثار التى وجدت فى السرابيوم ونقش عليها ماريت بعض الهيروغليفيات بنفسه، كما اشترى – فى تكتم – عدداً من الآثار الزائفة التى كانت صناعتها منتشرة فى مصر فى ذلك الوقت، وقدم هذه وتلك جميعاً إلى الحكومة المصرية، ولما كان المسئولون المصريون من الجهل بمكان بالآثار القديمة المصرية فقد انطلت عليهم الخدعة، وطالما بقيت المظاهر مصانة، كانت الجهات الرسمية راضية وكان المفتشون متعاونين(٤٧١).

وتروى السيدة إميليا إدواردز حكاية ذكرها الدكتور أبوت ومفادها أن ماريت قد استدعى فجأة إلى باريس بعد عدة شهور من اكتشافه للسرابيوم، ولما وجد نفسه يفتقر إلى وسائل نقل الآثار التى اكتشفها حديثاً، قام بدفن أربع عشرة دفنة فى الصحراء انتظاراً لعودته، ومن بين هذه الحالات تابوت حجرى احتوى على أحد عجول أبيس، ولما رحل ماريت إلى باريس حاملاً معه كل ما يمكن حمله من الكنوز، جاء إلى منف بقصد السياحة أرشيدوق نمساوى، وتحت إغراء الأموال كشف له الإعراب عن سر الدفنات الأربع عشرة المخفية، فأخرجها الأرشيدوق النمساوى وحملها معه إلى الإسكندرية، ومن هناك نقلها بحراً إلى ترىستا ومنها إلى فينا حيث عرفت هذه المجموعة الأثرية باسم مجموعة ميرمار وقد أكد الدكتور أبوت أنه عرف هذه القصة من ماريت مباشرة(٤٧٢).

وبعد ان أقام ماريت بشحن أكثر من سبعة آلاف قطعة من الآثار المصرية على اختلاف الأشكال والأنواع، أسهمت إلى حد كبير فى إثراء متحف اللوفر، قرر أن يمضى فى أثرها إلى باريس ويستمتع بالشهرة التى حققتها له اكتشافاته وعمليات التهريب الناجحة التى قام بها، وكان قد حظى فى ١٦ أغسطس ١٨٥٢م (٢٩ شوال ١٢٦٨هـ) بوسام الليجون دونير برتبة فارس، وبعد عودته عين أميناً مساعداً بالقسم المصرى فى متحف اللوفر وسمع له بزيارة المتاحف الأوروبية الأخرى لكى يقوم بتصنيف اكتشافاته على نحو ملائم، وبدأ بالمانيا حيث قام الملك فردريك ويليام الرابع – الذى كان قد أرسل دون علم ماريت إسهاماً مجهول المصدر للمساعدة فى اكتشاف السرابيوم – بمنحه وسام النسر الأحمر من الدرجة الثالثة، كما زار متحف تورينو ليفحص المجموعة المصرية الموجودة هناك، وفى تورينو منح ماريت وساماً حكومياً، واختارته أكاديمية العلوم فى تورينو مراسلاً، وكان ماريت بالفعل مراسلاً لأكاديمية الفنون الجميلة فى ريودى جانيرو، كما انتخب عضواً فى جمعية الآثار فى لندن وأصبح من أشهر علماء الآثار المصرية "(٤٧٣).

هذه الألاعيب والحيل التى كان يقوم بها أمثال ماريت بكل بساطة وبرود، كانت شيئاً عادياً ومقبولاً بين الأثريين فى ذلك الوقت : إذ لم يكن ثمة وازع من رقيب أو ضمير يضع حداً لتصرفات ماريت وأمثاله، وكان الطمع والنظرة القومية الضيقة أو ما كانوا يطلقون عليه " العزة الوطنية "

تحكم تصرفات هؤلاء الأثريين، وكما يقول جرجى زيدان: " إن سرقة آثار المشرق حلال فى شرع أهل المغرب "[٤٧٤]. وفضلاً عن ذلك فإن بعض الأمم الأوروبية التى كانت متقدمة علمياً وثقافياً فى ذلك الوقت كانت ترى لنفسها نوعاً من القوامة على الأمم والشعوب الأخرى الأقل منها تحضراً، وأن هذه القوامة تبيح لها فرض سيطرتها وهيمنتها على هذه الدول الأضعف من منطلق التفوق الثقافى والحضارى، نلمح ذلك جيداً من خلال تلك العبارات التى رفعتها أكاديمية فرنسا للنقوش والآداب إلى الحكومة الفرنسية تعضد بها طلب ماريت منحه اعتمادات مالية إضافية لاستكمال استكشافاته فى سرابيوم منف، فقد ألحت الأكاديمية للحكومة أنها تشعر بالقلق الشديد إذ تدرك " أى كنوزٍ من كنوز العصر القديم تتعرض فرنسا لخسارتها للافتقار إلى قدرٍ قليل من المال، وكم سنأسف لو أن هذا المنجم الذهبى – الذى هو من حق فرنسا بحكم قانون أنها أول من اكتشفه – أصبح مملوكاً لدولٍ أخرى لن تتردد فى أن تتملكه وتستغله لصالحها "[٤٧٥] وفى خطابه أمام هذه الأكاديمية بعد مضى عدة سنوات أكد ماريت أنه قد أدى ما عليه على أحسن ما يكون الأداء، وأنه قام برد الجميل للأكاديمية التى ساندته فى مهمته: " لم أجد مخطوطات، ولم أقم بمراجعة الموجودات فى أى مكتبة من المكتبات. لكننى أحضرت معبداً، حجراً بعد حجر "[٤٧٦] فهو لم يترك أية وسيلة ولم يتوان عن أية حيله لتصدير كنوزه.

كانت أساليب ماريت فى حفائره للكشف عن السرابيوم عنيفة ومخربة حتى إنه قد لجأ إلى استعمال الديناميت لكسر أحد التوابيت التى وجدها مغلقة[٤٧٧] عن طريق القيام بعمل تفجير محكوم بالبارود، وكانت النتيجة المترتبة على هذه التصرفات أن المعلومات التى وصلت إلينا من هذا المصدر الغنى بمقابره ومقاصيره تعتبر ضئيلة بالنسبة لما كان ينتظر من مثل هذا الموقع الغنى، ويرجع السبب فى قلة هذه المادة – على الرغم مما خرج من جوف معبد السرابيوم من آثار كثيرة جداً – إلى أنها لم تلق العناية الكافية للمحافظة عليها عند الكشف عنها والحقيقة أن ما ضاع أو تلف من آثار السرابيوم كان عظيماً جداً[٤٧٨].

ويؤكد الدكتور سليم حسن – رحمه الله – أن " جهلنا بالأشياء التى وجدها ماريت شئ يؤسف له كثيراً، فمن بين الأشياء التى أشار إليها فى كتابه عن السربيوم – والتى لم تذكر فى فهرسه الخطى المحفوظ باللوفر – الكثير الذى كان يعتبر غير جدير بالمحافظة عليه، ومن المحتمل أنه إذا أعيد فحص أتربة الحفائر التى قام بها فى منطقة سقارة، وكذلك لو حفرت المقابر التى حفرها من جديد وبخاصة تلك التى ليست معروضة للجمهور لأتت بنتائج مفيدة لعلم الآثار. ولا أدل على ذلك من الحفائر التى قمت بها فى منطقة سقارة ووُجِدَت فيها أشياء جديدة لم يكن ماريت قد كشف عنها، وكذلك وجدت نقوش لم يكن قد نقلها، وفضلاً عن ذلك نجده قد ترك ثلاث دفنات من عهد الرعامسة لم تنظف تماماً... ومن المحتمل أن القيام بمثل هذه الحفائر يمكن أن يأتى

بمحصول كبير، وبلا شك سيكون لدينا بذلك بيانات أكثر من تلك التى نشرها ماريت عن حفائره فى سقارة "(٤٧٩).

أما واليس بدج فقد كان واحداً من أكثر الوكلاء الذين كلفهم المتحف البريطانى بجمع الآثار لزيادة مجموعته من المصريات جشعاً وأشدهم عدوانية، وقد نجح بتمويل وتشجيع من المتحف البريطانى فى خداع مسئولى مصلحة الآثار المصرية، وأرسل إلى بلاده شحنات مليئة بالأسلاب والغنائم من الآثار المصرية بمباركة ومساعدة من رجال الاحتلال الإنجليزى فى مصر.

بدأ بدج حياته الوظيفية مساعداً لأمين الجناح المصرى بالمتحف البريطانى، وكان دائم السفر إلى مصر والسودان والعراق لشراء آثار لصالح المتحف البريطانى، وكانت وسائله فى جمع الآثار فجة وغير مستساغة، وهو الأمر الذى أسخط عليه الكثيرين، ولكن بدج لم يعبأ بذلك بدعوى ولائه للمتحف البريطانى وأهدافه الكبيرة(٤٨٠).

حضر بدج إلى مصر للمرة الأولى فى سنة ١٨٨٦م (١٣٠٤-١٣٠٣هـ) فى رحلة هدفها جمع الآثار لمتحفه، فقد اعتاد السير فرنسيس جرينفيل قائد الحامية البريطانية المتمركزة فى أسوان أن يشغل اوقات فراغه بالحفر فى المنطقة بحثاً عن الآثار، وحقق فى هذا السبيل عدداً من الاكتشافات الأثرية الهامة، حتى إنه قد كشف عن خمس مقابر بالقرب من أسوان(٤٨١)، وكان يتطلع إلى معرفة قيمة هذه الاكتشافات، فعرض على المسئولين فى المتحف البريطانى أن يتنازل لهم عما اكتشفه من آثار لو أنهم أرسلوا إليه أحد يقيمها لمعرفة ما إذا كانت تستحق الإهداء من عدمه، وأغرى الاقتراح أمناء المتحف، ومن ثم فقد عرضوا الأمر على المسئولين فى الحكومة البريطانية، واستشارت الحكومة وزارة الخارجية، واستشارت الخارجية رجلها المسئول فى مصر السير إيفلين بارنج المعتمد البريطانى فى مصر الذى أحال بدوره هذا الإقتراح إلى ممثله فى أسوان السير جرنيفل لإبداء الرأى، وقد أوضح هذا الأخير فى رده أن للمتاحف الكبرى فى فرنسا وإيطاليا وألمانيا وهولندا رجالها فى مصر، ويتردد انهم يحققون لبلادهم الكثير، ومن ثم فإنه من غير المتصور أن يترك المتحف البريطانى متخلفاً عنها، وفضلاً عن ذلك فإن الحفائر لم تكلف الحكومة المصرية شيئاً لأنه هو الذى مولها بنفسه، وهو على استعداد لكى يواصل تمويلها(٤٨٢).

وافق بارنج على البعثة، ومُنِح بدج إجازة لمدة أربعة أشهر، ومائة وخمسون جنيهاً إنجليزياً، وصدرت له تعليمات بإجراء صفقات لشراء الآثار المصرية لصالح المتحف البريطانى، وحين سمع نائب مدير جامعة كامبردج بالمشروع قام بتقديم مائة جنية أخرى لبدج لشراء آثار لمتحف فيتروليم(٤٨٣).

وصل بدج إلى القاهرة، وكان أول اجتماع رسمى له مع السير بارنج غير مبشرٍ على الإطلاق، فقد استقبله هذا الأخير بفتور ملحوظ، لأنه كان غاضباً من أساليب الأثريين الإنجليز الملتوية فى

جمع الآثار رغم أن بدج كان يحمل إليه خطابات تقديم من المتحف البريطانى، وأخبره بارنج بأنه لأن يؤيد أى مشروع للتنقيب من أى وكيل لأمناء المتحف البريطانى سواء أكان يعمل لحسابهم أو لحساب شخص آخر، إذ " ينبغى ألا يكون احتلال البريطانيين لمصر عذراً لاختلاس الآثار من البلاد سواء لإنجلترا أو لأى مكان آخر"(٤٨٤).

وهذا موقف غريب من جانب بارنج فإذا لم يكن راضياً عن بدج ورحلته فلماذا وافق على حضوره منذ البداية ؟ ولماذا لم يعارض فكرة إرسال مندوب من المتحف البريطانى إلى مصر لتقييم مجموعة جرينفل وشراء مجموعات أثرية أخرى للمتحف عندما استشارته وزارة الخارجية فى هذه المسألة ؟ ولماذا أحال الأمر برمته إلى جرينفل وهو يعلم علم اليقين أن بدج إنما حضر بدعوة منه ؟ فهل كان يقصد بوقوفه هذا الموقف أن ينأى بنفسه عن شبهه اتهامه باستغلال منصبه فى تمكين المتحف البريطانى وتسهيل مهمة أمنائه فى السطو على آثار مصر القديمة، بحيث يبدو للمراقبين أن هذه السرقات الأثرية التى قام بها بدج إنما تمت من دون رضائه ومخالفة إرادته ؟ ربما كان كذلك.

المهم أن بدج كان عنيداً فصمم على تحقيق أغراضه بأية وسيلة ممكنه ولو عن طريق خداع الإدارة القائمة، وكان عليه أن يسافر أولاً إلى أسوان ليرى مجموعة الآثار الموجودة لدى السير جرينفل، وهناك كان تنتظره مفاجئة لم يكن يتوقعها، فقد قيل له أنه لم يتبق منها سوى بضعة أشياء صغيرة ليست ذات أهمية، بينما اختفى الباق دون حساب، حتى هذه الأشياء القليلة قد استولى عليها ممثل متحف بولاق باسم الحكومة المصرية وأرسلت إلى مصلحة الآثار المصرية فى القاهرة، ولما وجد بدج أن المجموعة التى كان ينتظر الفوز بها قد ذهبت أدراج الرياح قرر أن يقوم بالحفر لحسابه، وتمكن عماله من الكشف عن ثمان عشرة مقبرة فى منطقة أسوان، ولما نفدت أمواله نجح فى إقناع قائد القوات البريطانية فى أسوان الجنرال مونتمورنيسى الذى خلف جرينفل أن من مهام الجيش البريطانى أن يمد يد العون للمتحف البريطانى، وقامت القوات المسلحة البريطانية بتوفير الأدوات اللازمة ومعدات السكك الحديدية وجنود حفر الخنادق للإشراف على العمال الذين يقومون بالحفر، ولكنهم لم يعثروا على شيء ذى قيمة، ذلك أن كل المقابر التى كشفوها كانت قد نهبت بالفعل(٤٨٥).

أسقط فى يدى بدج، ولكن من حسن حظه أنه كانت هناك أساليب أخرى أقل إجهاداً من الحفر كانت مفتوحة أمامه لجمع الآثار، فقد كان يمشى فى أعقابه دائماً ممثل لمتحف بولاق لديه تعليمات بأن يراقب تحركاته ويمنعه من أن يشترى الآثار من التجار والأهالى، وكان هذا الرجل يحذر الأهالى منه دائماً باعتباره عميلاً ثرياً ذا أساليب ملتوية(٤٨٦)، وأنه وكيل عديم الضمير لمؤسسة أجنبية، وأنه تلقى أموالاً لا تنتهى لتجريد مصر من كنوزها، وكان أن أفاده من حيث أراد

أن يضره، فما أن عُرِف أن بدج لا يبالى بالقانون ولديه مال ينفقه لم يعد بحالة إلى أن يبحث عن الآثار، فقد كان التجار يعرضون عليه الآثار من كل لون سراً تحت جنح الظلام، ونجح بدج أثناء إقامته فى الأقصر فى تكوين مجموعة أثرية ضخمة عن طريق الشراء من تجار الآثار، ولاسيما أفراد أسرة عبد الرسول الذين اشتهروا فى التاريخ المصرى باكتشافهم خبيئة الدير البحرى(٤٨٧).

فى هذا الوقت كان بدج قد تلقى تكليفاً من أحد الأساتذة بجامعة كمبردج كان يبحث فى تاريخ الجنس البشرى ويدعى الكسندر ماكليستر، هذا الرجل كان بحاجة إلى عددٍ من جماجم المصريين القدماء، وتساءل عما إذا كان بوسع بدج أن يزوده بقليل منها وحدث أن اكتشفت مقبرة تضم عدة مومياوات للكهنة لم يكن تحنيطهم جيداً، وأمر بدج بأن توضع كومة من المومياوات فى صناديق وأن ترسل إلى الإسكندرية لتصديرها، وهناك واجهته مشكلة فقد كان تصدير بقايا المومياوات البشرية محظوراً بحكم القانون، فحجزت الصناديق فى جمرك الإسكندرية، ورفض موظفو الجمارك قبول إدعاء بدج بأن للجماجم قيمة علمية، فكل قيمة يمكن أن تكون لها فى نظرهم هى قيمتها كسماد عضوى، وقاموا – من باب إسداء النصح – إلى لفت نظر بدج إلى ضرورة تصنيفها على هذا النوع " فتات عظام للتسميد " ويقول بدج: " عندما تعاملت مع الجمارك وجدت مساومتهم سهلة باستخدام هذه التسمية "(٤٨٨) وهكذا غادرت عينات ماكليستر مصر تحت مسمى " سماد عضوى " بعد دفع الرسوم المستحقة على الأسمدة وهى واحد بالمائة(٤٨٩).

واجه بدج صعوبات أكبر فى نقل كنوزه الأخرى إلى الإسكندرية، ولكن صديقه الجنرال مونتمورنيمى كان لا يزال مصمماً على مساعدة المتحف البريطانى، فأخذ صناديق بدج وشحنها على قوارب رسمية مع المعدات العسكرية البريطانية إلى الإسكندرية وهو الأمر الذى أغضب بارنج فكتب إلى بدج يذكره بأن تصدير الآثار محظور بحكم القانون ويأمره أن يعيد للتجار القطع التى اشتراها منهم، مع أنه كان من الأجدى – إن كان صادقاً فى غضبته هذه – أن يأمر بما لديه من سلطة بمصادرة هذه القطع المهربة لصالح المتحف المصرى، وهو أسلوب كان متبعاً فى ذلك الوقت لردع الإتجار غير المشروع فى الآثار المصرية القديمة ولكنه لم يفعل، أما بدج فقد رد بأنه إنما أرسل إلى مصر على حساب الدولة البريطانية، وأن المجموعة التى كان من المفترض أن يتسلمها من جرينقل قد اختفت دون حساب ومن ثم فقد شعر بأن من واجبه أن يجلب بدلاً منها قطعاً أخرى من مصدر آخر، وقال بدج إنه ليس موظفاً لدى بارنج، ومن ثم فلا يخضع لأوامره، وأضاف أنه سيستمر فى بذل أقصى جهده لزيادة المجموعات المصرية فى المتحف البريطانى الذى يواجه المنافسة ليس من الدول الكبرى الأخرى فحسب، بل وكذلك من كثير من الدول الصغيرة التى لديها وكلاء فى مصر لشراء مجموعاتها الأثرية(٤٩٠).

فى الإسكندرية حالف الحظ بدج مرة ثانية فقد كان صديقه الجنرال مونتموربنسى قد نقل من أسوان إلى الإسكندرية، فاستطاع أن يتغلب على كل معارضه، وكتب بدج: " ذات يوم وقفت أنا وهو نرقب أربعة وعشرين صندوقاً تغادر الميناء "(٤٩١)، وبعد يومين سار بدج فى أثرها إلى إنجلترا حيث حظى بتقريظ المتحف البريطانى.

عاد بدج إلى مصر مرة أخرى فى ديسمبر من عام ١٨٨٧(١٣٠٤/١٣٠٥هـ) بعد أن سمع أن خبيئة كبيرة من البرديات قد اكتشفت فى البر الغربى من الأقصر، ورأى بدج ضرورة شرائها قبل أن تعرف طريقها إلى المتاحف الأخرى، وفى هذه المرة طلبت مصلحة الآثار المصرية وضعه تحت رقابة الشرطة، ولكن بدج كان يتقن أساليب الإفلات من الرقابة، ومما يحكى فى هذا الصدد أن بدج قد اشترى من رجل فرنسى فى إخميم برديات قبطية، وتمت الصفقة فى هدوء بعد أن أولم الرجل الفرنسى وليمته للرقباء أنفسهم تحين الرجلان فى أثنائها فرصة، فانفردا معاً وأتما الصفقة. وفى الأقصر صحبه بعض التجار فى ظلام الليل إلى مقبرة بالبر الغربى وجدها بدج تحتوى على برديات مهمة، منها واحدة هائلة طولها ثمانية وسبعون قدماً وتحتوى على النص الكامل لكتاب الموتى(٤٩٢)، مكتوباً ومصوراً بطريقة باهرة حتى ليقول بدج: " لقد ذهلت لروعة الصور البشرية والحيوانية المصورة وجمال ألوانها حتى بدت لى كأنها حية "(٤٩٣) وتحفظ بدج على ذلك كله وأخفاه فى مكان أمين، وعندما عرف رجال القوات المسلحة البريطانية أن محتويات الصناديق قد اشتريت بأموال المتحف البريطانى التى قدمتها الخزانة البريطانية، أدركوا أنها ممتلكات عامة تجب حمايتها، فنقلوا الشحنة الأثرية إلى إنجلترا وشحنوها ضمن الحمولات الحربية الرسمية.(٤٩٤)

وقد شكا مواطنه عالم المصريات الإنجليزى وليام فلندرز بيترى الذى كان معارضاً لنقل الآثار المصرية إلى الخارج، شكا إلى إميليا إدواردز من أن بدج: " قد أخذ سته صناديق وقدمها لـ [متحف] بولاق، لكنه ترك ١٧ صندوقاً أخرى لكى تعامل باعتبارها عتاداً عسكرياً... جاءت هذه الصناديق السبعة عشر عبر النيل، وكان لابد من إرسالها، وكان أحدها كتلة تزن ثلاثة أرباع الطن، وإذ لم يمكن العثور على غلاف لها، فقد شحنوها من أسوان فى عربات النوم فى القطار بعد أن سمرت بمسامير طول كل منها ست بوصات، وإنها لقطعة غريبة الشكل من العتاد العسكرى "(٤٩٥).

كانت أساليب بدج الفظة فى جمع الآثار مدعاة لانتقاد مجلة إيجبشين جازيت له، وذلك لأنه – على حد قولها – " معروف بطرقه الملتوية فى الحصول على الآثار لمتحفه " ونفسه بدج يعترف بأنه قد حصل على المخطوطات القبطية " بعد مداولات كثيرة أثناء القهوة والمسكرات " وقد كان بدج سبباً فى ثراء المتحف البريطانى بالتراث القبطى بشكل يحسده عليه غيره من المتاحف الأوروبية الأخرى "(٤٩٦).

لم يكن بدج بتصرفاته الطائشة وأساليبه المتهورة فى جمع الآثار شاذاً عن روح العصر الذى كان يعيش فيه، فقد كان أمناء المتاحف الذين زاروا مصر فى القرن التاسع عشر على شاكلة بدج، لا هم لهم سوى إثراء متاحفهم بأية وسيلة غير ناظرين إلى ما يمكن أن يسببه ذلك من خسائر علمية، أو ما يمكن أن يلحقه من خراب أو تدمير بالتراث الحضارى الذى تملكه الشعوب والأمم الأخرى، حتى وصل بهم الأمر إلى أنهم كانوا يستخدمون المتفجرات يفتحون بها ما استحكم غلقه من المقابر والمعابد والأهرام، وحتى هذه كان الجبرتى شاهد صدق عليها، فهو يحدثنا عن " بعض الإفرنج الذين رخص لهم الباشا [محمد على] بالسياحة والغوص بأراضى الصعيد، والفحص وحفر الأراضى والكهوف والبرابى، واستخراج الآثار القديمة للأمم السالفة من التماثيل والتصاوير ونواويس الموتى، وقطع الصخور بالبارود "(٤٩٧).

على أن ذلك لا يعنى أن كل الأجانب الذين زاروا مصر خلال القرن التاسع عشر وأظهروا اهتماماً واسعاً بآثار مصر القديمة، كانوا على شاكلة بدج وأضرابه من أمناء المتاحف الذين لا هم لهم سوى جمع أكبر قدر من التحف الفنية بالوسائل المشروعة وغير المشروعة بغية إثراء المتاحف التى كانوا يعملون بها والتى أوفدتهم إلى مصر خصيصاً لهذا الغرض، إذا الواقع أنه كان هناك عدد آخر من المنقبين الأجانب كانوا أكثر اهتماماً بالعلم والمعرفة من سرقة الآثار وتهريبها، ولا يبتغون سوى مصلحة العلوم هؤلاء كانوا يعملون غالباً فى صمت وبعيدين عن العالم، دفعهم حبهم للعلم والمعرفة إلى الابتعاد عن زخرف الحياة الصاخبة فى القاهرة والإسكندرية واختاروا الإقامة فى صحراء الصعيد المقفرة لدراسة الآثار القديمة، وضربوا أروع الأمثلة فى النزاهة والترفع والبعد عن المصلحة الشخصية.

من هؤلاء جون جاردنر ويلكنسون أحد رواد علوم المصريات فى إنجلترا، زار مصر لأول مرة عام ١٨١٢م (١٢٢٧هـ) وأقام فيها اثنى عشر عاماً اهتم فيها بتسجيل الآثار، فزار كل موقع أثرى هام، ووضع عنه رسومات دقيقة وماهرة، وأنهى زيارته الأولى سنة ١٨٢٣م (١٢٣٨/١٢٣٩هـ) بعد أن فرغ من أول مسح أسلوبى منظم لأهم المواقع الأثرية فى مصر والنوبة(٤٩٨).

أتقن ويلكنسون العربية والقبطية، كما درس اللغة الهيروغليفية، وتمكن من تحديد كثير من الأسماء الملكية، ووضع أول ترتيب زمنى موثوق به للملوك والأسر(٤٩٩)، كما قام بنسخ النقوش واللوحات التى تزين جدران مقابر بنى حسن بوضوح ودقة، ولم يكن شامبليون وروزيلليني قد زارها بعد(٥٠٠)، وأنتج ثروة لا يضارعها شئ من الرسوم واللوحات من المقابر.

وفى طيبة أقام ويلكنسون خلال الفترة ما بين عامى ١٨٢٤-١٨٢٨م (١٢٤٠-١٢٣٩/١٢٤٤هـ) وهو ينقب عن المزيد من المقابر، عاكفاً على إعداد الرسوم وتصنيف المقتنيات فى سجلات وصفية، كما رسم أول خريطة شاملة لطيبة القديمة، ووضع تتابعاً صحيحاً لملوك الأسرة الثامنة

عشرة، كما حاول أن يضع نظاماً لتحديد المقابر الملكية والمقابر الخاصة، ولا تزال أرقامه العشرون الأولى فى مقابر وادى الملوك هى المستخدمة حتى اليوم باستثناء حالة واحدة فقط[٥٠١]، وقد كان ذلك كله على الرغم من صعوبة الحياة والمعيشة فى مثل هذا الوادى المقفر، حيث يذكر أحد الرحالة أنه رأى ويلكنسون وهو يسكن فى إحدى المقابر التى يلزم المرء للوصول إليها أن يسير على قدميه لمدة ساعة ونصف الساعة فى طرق وعرة، وهو يؤكد أن هذه المقبرة كانت مزدانة حوائطها بلوحات الآثار القديمة[٥٠٢].

وفى عام ١٨٢٢م تعين ويلكنسون بتكليف من محمد على باشا للقيام برحلة كشفية فى صحراء مصر الشرقية، فاستدل خلال هذه الرحلة على آثار قديمة كثيرة، وعين مواضع لم تكن قبل ذلك معينة على وجه أكيد، كما استكشف بقايا مدينتين عتيقتين وأثر معبد قديم[٥٠٣].

تمخض هذا النشاط الأثرى الواسع لهذا العالم الإنجليزى الكبير عن صدور مؤلفين عظيمين له: الأول بعنوان " طبوغرافية طيبة والمسح العام للقطر المصرى " والذى نشره ويلكنسون عام ١٨٣٧م (١٢٤٩/١٢٥٠هـ) ويعتبر هذا المؤلف أول تنقيح لما ورد فى كتاب علماء الحملة الفرنسية الشهير " وصف مصر "[٥٠٤] وفى عام ١٨٣٧م (١٢٥٢/١٢٥٣هـ) نشر ويلكنسون عمله الثانى الضخم واسع النجاح " سلوك وعادات المصريين القدماء بما فى ذلك حياتهم الخاصة وحكوماتهم وقوانينهم وفنونهم وصناعاتهم ودينهم وتاريخهم الأول، مستمدٌ من مقارنة اللوحات والتماثيل والآثار التى مازالت قائمة بعروض المؤلفين القدامى " والذى ظهر فى ثلاثة أجزاء[٥٠٥]. ويعتبر ما قام به ويلكنسون إنجازاً بكل المقاييس، إذ لم يكن يتلقى أى دعم مادى من حكومته بخلاف البعثات العلمية الأخرى التى كانت تعتمد على تمويل حكوماتها، ورغم ذلك ظل ويلكنسون من رجال الظل، ولم ينل ما يستحقه من التقدير : فالجانب الأكبر من بحوثه لم ينشر، ولم يقم أحد بكتابة سيرته رغم تأثيره العميق على علوم المصريات فى القرن التاسع عشر[٥٠٦].

ومنهم كذلك روبرت هاى، وهو رحالة اسكتلندى من الثراه، كان يهوى السياحة، ويعشق مصر، زارها لأول مرة عام ١٨٢٤م وقضى فيها السنوات الاثنتى عشرة التالية يساعد أبحاث الدارسين الزائرين[٥٠٧]، وكان ويلكنسون من الذين استفادوا من رعاية هاى لهم وقد عكف خلال إقامته فى مصر على تسجيل الأطلال الأثرية فى وادى النيل، واستعان فى عمله هذا بعددٍ من الفنانين العظام كان من بينهم الفنان الإنجليزى جوزيف بونومى الذى يعد من خبراء نسخ الهيروغليفيات، واستمر بوصفه أبرع رساميها[٥٠٨]، كما استعان بجهود مهندس إنجليزى يدعى أوين كارتر كانت مهمته رسم المساقط التخطيطية للمواقع. وقد بدأت المجموعة نشاطها فى منف، وتمكنت من جمع كمٍ هائلٍ من المعلومات، وتعتبر الرسوم واللوحات والوصف المسجل بواسطة

هذه المجموعة المصدر الأساسى عن آثار هذه المنطقة التى أصابها التخريب والدمار الشديد منذ أن زارها هاى ورفاقه[٥٠٩].

ومنهم أيضاً الفرنسى جان جاك أمبير الذى وفد إلى مصر عام ١٨٤٤م (١٢٦٠هـ) فى بعثة من وزارة التربية والتعليم الفرنسية لدراسة الآثار القديمة المصرية. وقد ألزم أمبير نفسه بزيارة كافة الآثار، وسجَّل: " اطلعت على ما سجله المصريون القدماء على جدران معابدهم... وبدت لى الآثار كتباً ومخطوطات علىَّ قراءتها وفهمها "[٥١٠] ويعتبر أمبير من أعظم من كتب عن الآثار المصرية حتى إن كاريه يقدمه على ماريت ويضعه بعد شامبليون مباشرة[٥١١].

ونود أن نشير كذلك إلى الاسكتلندى اسكندر هنرى رىند الذى جاء إلى مصر لأول مرة عام ١٨٥٦م (١٢٧٢/١٢٧٣هـ) وراعه ما كان يقوم به سولت ودروفيتى من حفر عشوائى عنيف غير مسئول، واحتجَّ على هذا النهب الأثرى الواسع لثروات مصر القديمة. وكان رىند يرى ضرورة الحاجة إلى البحث الدقيق والتنقيب العلمى المنظم، وتوفير الحماية لكل الأشياء التى يعثر عليها مع تسجيل مواقعها بالضبط حين اكتشافها، وهاجم بعنف العادة السائدة بتدمير كل الآثار للعثور على أثر واحد، والتنقيب لمجرد البحث عن الكنوز[٥١٢]. وأمضى رىند موسمين كاملين باحثاً عن مقبرة سليمة لكى يعاينها ويسجلها بأسلوب منظم لأنه لاحظ أن عناية المستكشفين فى ذلك الوقت كانت تتجه دائماً إلى الاستحواذ على الآثار، فلم يعبئوا بالظروف التى اكتشفت فيها تلك الآثار. وبعد طول عناء وجد رىند مقبرة مناسبة، فرصد الموقع بدقة، وسجل خطوات الحفر أولاً بأول، كما سجل محتويات المقبرة، وموضع كل شئ وجده فيها، وأصدر فى النهاية كتاباً عنها تحت عنوان: " طيبة، مقابرها وسكانها " والذى صدر عام ١٨٦٢١م (١٢٧٨/١٢٧٩هـ)[٥١٣].

ومما يؤسف له أن رىند قد مات فى ريعان شبابه وهو فى الثلاثين من عمره، ولو عاش لأفاد المصريات كثيراً لأنه كان يتسم فى عمله بالصبر والدقة، كما كان أول من اعتنى بالتسجيل والحفر السليم[٥١٤].

وتنبغى الإشارة أيضاً إلى الرسام الإنجليزى دافيد روبرتس الذى كانت رسومه عن الآثار المصرية خلال عامى ١٨٣٨، ١٨٣٩م (١٢٥٤، ١٢٥٥هـ) من أهم العوامل التى أثارت الانتباه فى أوروبا إلى هذه الآثار، وادت إلى زيادة أعداد الزوار الأوروبيين الذين وفدوا إلى مصر لمشاهدتها على الطبيعة، كما كانت هذه الرسوم – ولا زالت – سجلاً للحالة التى كانت عليها المعابد والآثار المصرية خلال فترة الثلاثينات من القرن التاسع عشر[٥١٥].

كما تنبغى الإشارة كذلك إلى الفرنسى ماكسيم دوكان الذى قدم إلى مصر عام ١٨٤٩م (١٢٦٥هـ) بوصفه موفداً من وزارة التربية والتعليم الفرنسية لتصوير الآثار فوتوغرافياً، وقام بالتقاط صورٍ فوتوغرافية للعديد من المعابد، فكان أول تسجيل فوتوغرافى للآثار المصرية قبل أن

تزاح عنها الرمال فيما بعد، وعاد مكسيم إلى باريس ممتلئ الوفاض بالملاحظات والصور الفوتوغرافية التى أفاد منها في نشر موسوعته الحافلة " مصر والنوبة وفلسطين وسوريا " والتى تضم مائة وخمسين لوحة فوتوغرافية مصحوبة بنص شارح ومسبوقة بمقدمة، وتعد أولى النماذج المبكرة التى تجمع بين الصورة الفوتوغرافية والكلمة المطبوعة، وقد لاقت هذه الصور المأخوذة فى مصر نجاحاً منقطع النظير.(٥١٦)

ومما هو جدير بالذكر أنه قد أصبح لآلة التصوير أهمية بالغة فى نقل ونسخ العديد من الهيروغليفيات التى تكسو الآثار القديمة المصرية بدقة متناهية، وخاصة تلك المواقع الشاهقة الارتفاع التى يصعب الوصول إليها فتفوق رسوم أمهر المصورين أمانة وصدقاً، وذلك على يد رجل واحد بعد أن كان الأمر يتطلب جحافل لا حصر لها من الرسامين تعكف عشرات السنين على تدوين النقوش، وقد نالت مصر من بين كل دول المنطقة السبق الأول فى ميدان التصوير الأركيولوجى خلال العشرين عاماً الأولى من عمر التصوير الفوتوغرافى، إذ ظفرت باهتمام لم تظفر به دول أخرى ذات حضارات عريقة كالحضارة المصرية.(٥١٧)

ويذكر أن أول خمس صور فوتوغرافية التقطت فى مصر بل فى القارة الأفريقية بأسرها بواسطة المصور الفرنسى هوراس فيرنييه كان من بينها أربع للآثار المصرية القديمة: إحداها لعمود بومبى أو عمود السوارى والثانية للأقصر القديمة، والثالثة لوادى الملوك والرابعة للهرم الأكبر.(٥١٨)

ونود أن نشير أخيراً إلى أحد العلماء الذين سجلوا لأنفسهم صفحات خالدة فى تاريخ الدراسات المصرية القديمة خلال العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، وذلك هو الإنجليزى وليم فلندرزبيترى الذى ينظر إليه باعتباره باعث حضارة مصر القديمة، بدأ بيترى عصراً جديداً فى طريقة البحث عن الآثار ؛ إذ وضع لنفسه مبدأ لا يحيد عنه وهو الحرص البالغ حين الكشف وحين التجميع، وإعطاء أهمية كبرى لكل شئ يكتشف دون تفرقة بين ما هو نفيس براق وبين ما هو عادى، ونادى بيترى بوصف كل شئ وأن يُنشر بأسرع ما يمكن، ولقد ارتأى فى هذه المبادئ وحدها وسيلة الأثرى إلى كتابة التاريخ(٥١٩).

كان بيترى يوقن أن الشهرة آتية لا ريب فيها، ومن ثمَّ فلم يتعجلها، كتب إلى صديق له قائلاً: " أعظم ما يسعدنى أن أتمكن من إصدار سلسلة من الكتب تظل أجيالاً وقروناً مرجعاً للحقائق فى موضوعها "(٥٢٠) وهذا الاتجاه من جانب بيترى يتعارض تماماً مع اتجاهات من سبقه من المنقبين الآخرين الذين لم يهتموا إلا نادراً بنشر شئ عن أعمالهم واكتشافاتهم. ومع ذلك فإن عمل بيترى فى مجال الكشوف الأثرية فى مصر لم يخل من سيئات، فقد أرسل إلى بلاده كثيراً من الآثار المصرية التى اكتشفها فى منطقة العرابة المدفونة، وعرضها فى معهد الآثار الملكية بلندن، وقد انتقدته من

أجل ذلك مجلة " المقتطف " التى تساءلت فى دهشة: " ولا ندرى كيف جاز له أن يأخذها من هذا القطر وهى فريدة فى نوعها !!! ؟ "[٥٢١] كما كان بيترى يقوم ببيع بعض الآثار التى يعثر عليها أثناء حفرياته إلى المتاحف الأجنبية بهدف تمويل ومواصلة اكتشافاته وبحوثه، ومن ذلك أنه قام ببيع خبيئة ثمينة كان قد اكتشفها فى مقبرة بمنطقة اللاهون فى الفيوم إلى متحف المتروبوليتان بنيويورك بعد مفاوضات طويلة لم تنجح لبيع هذا الكنز الذهبى الفريد للمتحف البريطانى[٥٢٢]

وهكذا غدت مصر خلال القرن التاسع عشر ميداناً شاسعاً لعمليات الحفر والتنقيب بحثاً عن الآثار المصرية القديمة، تلك العمليات التى كان يقوم بها إما علماء جادون وإما رحالة يجوبون الأرض، وإما إثرياء مولعون بالفنون الجميلة، وإما تجار آثار يبغون الربح وإما أمناء متاحف مغالون فى جشعهم الشخصى، وكان حكام مصر من ناحيتهم يتوددون إلى الأجانب ويحرصون على إرضائهم نظراً لحاجتهم إلى الأموال الأجنبية إما لتنفيذ مشروعاتهم أو لإرضاء طموحاتهم ونزواتهم، ومن ثم فقد فتحوا البلاد فى وجه الأجانب – دبلوماسيين وتجاراً وسائحين – ولم يهتموا بآثار مصر إلا فى حدود استخدامها كوسيلة لجذب انتباه الشخصيات العالمية المؤثرة فى مجريات السياسة على الصعيد الدولى. وقد أدى ذلك كله إلى قيام سوق عظيمة للآثار المصرية القديمة لتلبية حاجات المتاحف وجامعى الآثار، وتسربت مئات الآلاف من القطع الأثرية الصغيرة بل والكبيرة من مصر عن طريق هواة جمع الآثار والتحف، وتجارها، وعن طريق السائحين، وكل من لاهمَّ له إلا الثراء السريع من تجار التحف والآثار، كما قام كثير من الأوروبيين المقيمين بمصر – ومن بينهم قناصل الدول المختلفة – بتكوين مجموعاتهم الخاصة وتموين هذه السوق، ولولا القدر الكبير من الآثار المدفونة فى باطن التربة المصرية والذى بلغ ضخامة هائلة لتحولت المناطق الأثرية إلى خرائب وأطلال. لقد كانت هناك فوضى شاملة فيما يتعلق بالبحث عن الآثار، يقول بيترى: " إنه بعد سنة من وجودى فى مصر أحسست أنها تمثل البيت المشتعل بالنار... فقد كان التخريب يجرى بسرعة مذهلة، وكان يتعين علىَّ جمع ما أستطيع جمعه بسرعة كى أحفظه حتى أبلغ الستين من عمرى فأتفرغ له، ولم يكن هناك أى اهتمام بالدقة والاتقان... أما النهب والسلب فكانا على أشدهما "[٥٢٣] ولعل من أطرف ما قيل فى هذا الصدد إن مصر قد أقامت من نفسها مكاناً تباع فيه آثارها بالمزايدة[٥٢٤]، تلك الآثار التى كان يسميها أحد الفرنسيين – ساخراً – "غنائم مصر"[٥٢٥].

وبعد، فإن تراث مصر القديم يوجد الآن مبعثراً بين كثير من متاحف الدول المختلفة، وكان جزءٌ كبير من هذه الآثار – أصلاً – من مقتنيات هواة جمع الآثار، ثم تنازلوا عنها بعد ذلك للمتاحف، وقد تكونت هذه الآثار نتيجة تكثيف الحفائر فى مواسم قصيرة يقوم هواة الآثار بتمويلها، ثم نتيجة الاتجار فى الآثار بطرق غير قانونية لاستيفاء رغبات المتاحف والعملاء الأثرياء.

ولعل من نافلة القول أن نذكر أنه من الصعب – بل من المستحيل – عمل إحصاء بجميع القطع الأثرية التى خرجت من مصر خلال القرن التاسع عشر، غير أنه يمكن التأكيد بأن هذه الآثار كانت من الكثرة بحيث تطلب الأمر إنشاء متحف خاص لها فى لندن. فأقيمت القاعة المصرية فى ميدان بيكاديللى فى قلب لندن سنة ١٨١٢م (١٢٢٧هـ) واستمرت هذه القاعة التى شيدت على نظام المعابد المصرية القديمة قائمة إلى سنة ١٨٢٤م (١٢٣٩/١٢٤٠هـ) تعرض الآثار الفرعونية، ويفد إليها الناس من جميع أنحاء بريطانيا، فى حين كان المتحف البريطانى يغص بمجموعة الآثار التى كان يرسلها إليه عملاؤه من الإنجليز وغير الإنجليز فى مصر، وكانت كل شحنة جديدة من الآثار تفد إلى لندن تثير اهتمام العامة والخاصة حتى باتت جميع المجلات الأدبية والفنية تتنافس فى أن تنشر آخر أنباء الاستكشافات المصرية[٥٢٦]. ومع نهايات القرن التاسع عشر كان المتحف البريطانى يضم نحو خمسين ألفاً من الآثار الفرعونية تمثل الأدوار المختلفة لتاريخ مصر القديم وحضارتها، ابتداء من العهد السابق على توحيد القطر المصرى شماله وجنوبه تحت حكم ملك واحد منذ حوالى ٤٥٠٠ سنة قبل الميلاد، وحتى سقوط ملك آخر مملكة مصرية فى السودان المصرى وهى مملكة مروى فى القرن الثانى أو الثالث بعد الميلاد، بل وفيه أيضاً كثير من الآثار القبطية [٥٢٧] حتى لتؤكد جريدة " المقتطف " أن: " فى دار التحف البريطانية من الآثار المصرية أكثر مما فى غيرها ما عدا المتحف المصرى " بل " وفيها ما ليس فيه من الآثار التى أخذت من هذا القطر قبل أن صار فيه حكومة تهتم بحفظ آثاره " [٥٢٨].

كان ذلك خلال السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، وبدايات القرن العشرين، ولعل ذلك مما يثير الدهشة، فإن من الشهرة بمكان بين الأثريين أن متحف اللوفر الفرنسى هو أكبر متحف يحتوى على الآثار المصرية بعد المتحف المصرى[٥٢٩]، وغناؤه بهذا النوع من الآثار أمر لا ريب فيه، وإن كان من المعلوم لكل عاقل أن المجموعات الأثرية الضخمة التى خرجت من مصر إنما تم تهريبها خلال القرن التاسع عشر، وأن قوانين المحافظة على الآثار المصرية - تلك القوانين التى تم تشريع أكثرها خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر كما سيتضح لك من الفصل التالى - قد أسهمت إلى مدى بعيد فى الحد من ظاهرة تهريب الآثار المصرية، فهل يعنى ذلك أن متحف اللوفر كانت له طرقه الخاصة به فى الحصول على تلك الآثار خلال القرن العشرين إلى الحد الذي مكنه من اللحاق بالمتحف البريطانى بل وسبقه من حيث عدد القطع الأثرية المصرية التى يمتلكها كل منهما خلال القرن المذكور !!؟.

على أية حال فإنه بالإضافة إلى المتحف البريطانى توجد العديد من القطع الأثرية المصرية موزعة بين المتاحف الإنجليزية الأخرى، ومن بينها متحف جامعة كامبردج الذى كان يحتوى فى تسعينيات القرن التاسع عشر على خمسمائة وسبعة وسبعين أثراً " مهداة إليه من أهل السيادة

والفضل، وفى جملتها ناووس الملك رمسيس الثالث "(٥٣٠) وهذا بالإضافة إلى المجموعات المصرية التى كانت موجودة لدى هواة جمع الآثار من أمثال الليدى ميوكس التى سبق وأن أشرنا إلى أنها كانت تمتلك مائتين وأحد عشراً أثراً.

أما فى فرنسا فإن العدد الإجمالى للتحف المصرية الموجودة فى المتاحف الفرنسية غير معروف، ويعود انعدام هذا الإحصاء العام إلى حقيقة أنه بالإضافة إلى وجود ألف متحف رسمى قومى موضوعة تحت إشراف الدولة أو الجمعيات المحلية أو معترفاً بها من إدارة متاحف فرنسا يوجد كذلك نحو ثمانية آلاف متحف أو مجموعات أثرية لا تخضع للإشراف، ويمكن لها أن تشتمل على قطع مصرية، ومن البديهى أن هذا باستثناء ما يقتنيه الأفراد وتجار العاديات(٥٣١).

ويحتوى اللوفر شيخ المتاحف الفرنسية على عددٍ كبير من الآثار المصرية غالبيتها ذات قيمة كبيرة، هذا وتختلف المراجع فيما بينها فى تقدير عدد القطع الأثرية الفرعونية والقبطية فى متحف اللوفر، فتذكر بعض هذه المراجع أن قسم الآثار المصرية فى متحف اللوفر يضم حوالى خمسة آلاف قطعة ثم تضيف " ويمثل هذا حصيلة قرنين من الحفريات فى مصر، ونتيجة للاقتناء أو الحصول على هبات "(٥٣٢) بينما تؤكد مراجع أخرى أن " عدد القطع الأثرية المصرية فى اللوفر ٥٦٩٤ قطعة "(٥٣٣) ومما لاشك فيه أن كلا الرقمين هزيل جداً، بل إن من الغريب أن روبير سوليه بعد أن أشار إلى الرقم الذى يدور حول خمسة آلاف قطعة، بدأ فى تنفيذ المجموعات الأثرية الضخمة التى دخلت متحف اللوفر فذكر ما مجموعه تسع عشرة ألف قطعة(٥٣٤)، فهل كانت هذه المراجع تقصد بالرقم الذى حددته كل منها أن هذا هو عدد القطع الأثرية التى يعرضها المتحف الكبير بالفعل لزائريه، بينما توجد آلاف مؤلفة أخرى فى خزائن المتحف ومخازنه ؛ ربما كان كذلك، ولو أن ظاهر كلام هذه المراجع والذى نقلناه إليك بنصه – لتشاركنا الحكم – لا يوحى بشئ من ذلك.

والواقع أن سوليه – بالذات – حين تحدث عن الآثار المصرية التى نقلت إلى فرنسا قد وقع فى كثير من الخلط والارتباك، فهو يذكر مثلاً أن متحف اللوفر كان يضم حوالى ستة آلاف قطعة من الآثار القديمة المصرية خلال العامين ١٨٥٢م، ١٨٥٣م(٥٣٥) (١٢٦٨، ١٢٦٩هـ) ثم يعود فيتحدث مرة أخرى عن التسعة آلاف قطعة من الآثار المصرية التى كان المتحف الشهير يضمها عند وفاة شامبليون عام ١٨٢٣م(٥٣٦) (١٢٤٧/١٢٤٨هـ) ومن ناحية أخرى فإنه يقدر عدد الآثار المصرية التى أخذها ماريت من السرابيوم بحوالى ٢٥٠٠ قطعة فنية (٥٣٧)، بينما قدرها فى موضع آخر بحوالى ستة آلاف قطعة(٥٣٨)، مع أن من الثابت على كل حال أنها جاوزت السبعة آلاف.

على أية حال فإننا لسنا فى حاجة إلى الدخول فى حسابات معقدة من أجل معرفة العدد التقديرى لقطع الآثار المصرية الموجودة فى متحف اللوفر، فإن بإمكاننا أن نجرى استدلالاً بسيطاً

تكون مقدمتاه على النحو التالى: إذا كان من الثابت أن متحف اللوفر يفوق المتحف البريطانى فى عدد الآثار المصرية القديمة التى يمتلكها كل منهما، وإذا كان المتحف البريطانى يضم نحو خمسين ألفاً من هذه الآثار، فإن النتيجة المنطقية لهذا الاستدلال البسيط هى أن عدد الآثار المصرية التى يضمها متحف اللوفر يزيد على الخمسين ألفاً منها.

وبالإضافة إلى متحف اللوفر فإن متاحف فرنسية أخرى قد جمعت على مر السنين مجموعات مصرية هامة، من أمثال متحف مارسيليا الذى يضم ما يقرب من ألفى قطعة تقدم نظرة شاملة وكاملة عن الحضارة المصرية منذ ما قبل التاريخ وحتى العصر القبطى[٥٣٩]. ومتحف أورليان الذى يمتلك حوالى ألف وسبعمائة قطعة من العصرين الفرعونى والقبطى[٥٤٠]، وكذلك متحف رين الذى يحتوى على أكثر من أربعمائة وخمسين قطعة من عصر ما قبل الأسرات والعصر الفرعونى، بالإضافة إلى أكثر من مائتى قطعة من العصرين الأغريقى والقبطى[٥٤١]. وكنا قد أشرنا قبلاً إلى مجموعة متحف ليموج التى تضم ما يقرب من ألف ومائتى قطعة.

وإلى جانب المتاحف الإنجليزية والفرنسية تضم متاحف أجنبية أخرى مثل برلين وتورينو وفلورنسا وفينا وليدن وبروكسل وكوبنهاجن وبوسطن ونيويورك وموسكو مجموعات قيمة من الآثار المصرية القديمة، والأمر ليس مقصوراً على الكمّ، فإن بعض هذه المتاحف يمتلك روائع فريدة قد لا نجد لها مثيلاً فى المتحف المصرى نفسه، ولعل هذا ما دفع جيمس بيكى إلى القول بأنه على الرغم من أن المتحف المصرى يضم كنزاً من الفن والصناعة المصرية لا يقدر بثمن، وليس له مثيل فى أى مكان من العالم، وعلى الرغم من أجمل الأمثلة لأعظم عصور الفن المصرى محفوظة فيه : إلا أن بعض المتاحف الكبيرة فى أوروبا وأمريكا قد تضم بين محتوياتها أمثلة فريدة تنافس ما يفاخر به متحف القاهرة[٥٤٢] فأقدم مومياء مصرية – على سبيل المثال – عثر عليها حتى الآن موجودة فى المتحف البريطانى[٥٤٣] وفضلاً عن ذلك فإن كثيراً من المواد العلمية الأولية التى يعتمد عليها فى دراسة حضارة مصر القديمة وكتابة تاريخها توجد الآن مبعثرة فى أماكن متفرقة خارج القطر المصرى، وليس أدل على ذلك من أن حجر رشيد الشهير مفتاح فك رموز اللغة الهيروغليفية يقبع الآن فى إحدى قاعات المتحف البريطانى، ومسلة فيله التى تلى حجر رشيد فى الأهمية اللغوية[٥٤٤] والتى أمدت نقوشها شامبليون بكثير من العون على حل معضلته تقوم الآن فى ضيعة وليام بانكس فى كنجستون هول بلندن بعد أن أثارت منافسات قوية بين قراصنة الآثار فى عام ١٨٢١م (١٢٣٦/١٢٣٧هـ)[٥٤٥] وبردية تورينو التى وصفها ماريت بأنها " أنفس شئ يؤثر وأفضل أثرٍ يدخر لما أنها تحتوى على قائمة ببيان أسماء جميع الملوك وولاة الأمور الذين جلسوا على سرير الملك بالديار المصرية منذ الأعصر الخالية جداً "[٥٤٦] ووصفها عبد الله أبو السعود أفندى بأنها " أنفس أثرٍ يوجد لعلم الآثار القديمة المصرية "[٥٤٧] إذ لم يكتف فيها كاتبها بذكر

أسماء الملوك بل ذكر كذلك السنين والشهور والأيام التى حكمها كل ملك[٥٤٨]، وقال عنها أحمد كمال إنها " جليلة الفائدة يستعان بها على تحقيق مسائل مهمة "[٥٤٩]. هذه البردية الهامة موجودة الآن فى متحف مدينة تورينو الإيطالية، إذ كانت ضمن مجموعة دروفيتى الأولى التى اشتراها المتحف المذكور عام ١٨٢٤م. وفى متحف بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية تمثال رائع من حجر الشيست للملك منقرع وزوجته، عثر عليه الأمريكى ريزنر فى معبد الهرم الثالث بالجيزة، ويمتاز هذا التمثال بالدقة المتناهية فى الصنع، وهو يعد من أهم قطع الفن فى الدولة القديمة. ولأهمية هذا التمثال قام المتحف المصرى بأخذ قالب له ليعرضه على زواره[٥٥٠]، وهكذا كان دأب المتحف المصرى مع القطع الأثرية المصرية الفريدة الأخرى التى تمتلكها متاحف البلدان المختلفة، حيث كان المتحف المصرى يقوم بأخذ نسخ جصّية منها مكتفياً بتلك النسخ عن الأصل – مع ما فى ذلك من قلب للحقائق – وهو عين ما فعله المتحف المذكور عام ١٨٩٥م (١٣١٢/١٣١٣هـ) مع الآثار المصرية الهامة الموجودة بالمتحف البريطانى وليس لها مثيل فى دار التحف المصرية ومن الغريب أن جريدة " المقتطف " قد أثنت على المتحف البريطانى لتقديمه هذه المنحة السخية إلى نظيره المصرى، فوجهت له ولأمينه " وللحكومة الإنجليزية جزيل الشكر "[٥٥١] ومن الأغرب أن يكون هذا الأمين الذى تلقى تقريظ " المقتطف " هو واليس بدج.

ويقودنا الحديث عن بردية تورينو إلى الحديث عن بقية أوراق البردى التى تم تهريبها من مصر خلال القرن التاسع عشر، والحق أن لوثائق البردى – ولا سيما ما كتب منها باللغة الديموطيقية أعنى الكتابة الشعبية العامية الدراجة – أثرٌ كبيرٌ فى تفهم حياة الشعب المصرى، حيث تحتوى هذه الوثائق على قصص شيقة تعد من روائع الأدب، كما تحتوى على متون دينية ومتون سحرية ووثائق خاصة بالنجوم ومتون قضائية تشمل عقود بيع وشراء ورهن ووصايا وزواج وطلاق وقوانين دينية ودنيوية وإيجارات أطيان وبيوت ووظائف وغير ذلك مما كان يجرى فى تلك الفترة من معاملات، ولا نزاع فى أن كل هذه المعاملات تعكس ضوء ساطعاً على سير الحياة خلال العصور المختلفة من تاريخ مصر القديم، وما كان للشعب المصرى من تقاليد وعادات خاصة به خلال الفترة التى دونت فيها هذه الوثائق[٥٥٢]. ونظراً لهذه الأهمية البالغة لوثائق البردى كان ماريت ينصح الأجانب الزائرين لمصر بألا يدخروا جهداً فى الحصول على أوراق البردى ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً، فكان يقول: " أوصيكم أيها السائحون الزائرون للآثار المصرية أنكم لا تضيعون فرصة بدت لكم فى شراء الورق البردى لأنه أنفس آثار تقتنى، فإن مجموعة الرقاع التى جمعها المعلم هاريس بالإسكندرية كانت بهذه الصفة، وأعلموا أن السيدة أوربينى ما وصلت إلى هذه السمعة التى دوّت شهرتها ببلاد الإنكليز إلا بواسطة ورقة اشترتها صدفة من يد فلاح بمصر، وهى

الآن بمتحف لندرة، وبالجملة لا يمكن خدمة العلم بأكثر من المحافظة على هذا الورق ونزعه من يد الفلاح الذى لتهاونه به وجهله بحقيقته ينتهى إلى التلف عاجلاً أو آجلاً "(٥٥٣).

والحق إن العامة من المصريين كانوا لا يدركون قيمة هذه الأوراق لجهلهم بما فيها، فكانوا يقومون بإتلافها أو يتخلصون منها ببيعها إلى الأجانب بثمن بخس، " وطالما وجدت أوراق من هذا النوع، وباعها الجاهل ببعض دريهمات فرح بها، ثم صارت تعلو قيمتها فى يد كل بائع من الإفرنج حتى وصلت إلى حدٍ لا يتصور، وانتفع بها العلماء وغيرهم، وأحرزتها الدول فى دار تحفها، وترجمت إلى عدة لغات "(٥٥٤) وكانت النتيجة المترتبة على ذلك أن عدداً كبيراً من هذه الوثائق الهامة قد تسرب إلى خارج القطر المصرى، والذى يزور المتاحف الأجنبية يجد بها " أروقة برمتها مشحونة بهذه الرقاع المتفاوتة فى الطول والعرض، محفوظة فى دواليب من الزجاج، أو فى ألواح معلقة على الجدار، وعليه من الرسم والنقش والأشكال والألوان والبهجة والنضارة ما يبهر العقل ويحير الفكر "(٥٥٥).

هذا وقد نسبت أوراق البردى الموجودة بالمتاحف الأوروبية إلى أسماء أصحابها الذين قاموا بالعثور عليها أو شرائها فى مصر، ثم نقلوها بعد ذلك إلى الخارج حيث تنازلوا عنها فيما بعد إلى متاحف دولهم أو باعوها إلى تلك المتاحف أو لغيرها من متاحف البلدان الأخرى ممن كانت تؤهلها قدراتها وإمكاناتها المادية لكى تدفع أكثر، فقد أضفت تلك الأوراق على أصحابها شهرة تاريخية واسعة النطاق، حيث لا زالت أوراق البردى الهامة تدعى إلى اليوم لأصحابه الأول، فأصبحنا نسمع – مثلاً – عن بردية هاريس الأولى التى تعد من أغرب أوراق البردى المصرية حيث يصل طولها إلى مائة وثلاثة عشر قدماً إنجليزية(٥٥٦) - أربعون متراً وخمسة سنتيمترات – بينما يبلغ عرضها اثنين وأربعين سنتميتراً ونصف سنتيمتر، وقد عثر على هذه الورقة مع أربع إضمامات أخرى من البردى فى مكانٍ ما بالقرب من معبد الدير البحرى حيث وصلت إلى يد أحد تجار الآثار ثم اشتراها منه المستر هاريس الإنجليزى والذى قام بتقطيعها إلى تسع وسبعين صحيفة، وهذه الورقة تعد من أهم المصادر التاريخية عن عصر الأسرة العشرين، إذ أنها – فى الواقع - تلقى كثيراً من الضوء على المسائل الاقتصادية والدينية الخاصة بهذا العصر، وتوضح كذلك الأحداث التاريخية بصورة جلية، وقد كتب عنها واعتمد عليها الباحثون على مختلف أنواعهم، وهى محفوظة الآن فى المتحف البريطانى(٥٥٧).

وهناك أيضاً بردية هاريس الثانية والتى يبلغ طولها مائتين وخمسة عشر سنتيمتراً وعرضها اثنين وأربعين سنتيمتراً، وكانت هذه الورقة سليمة فى الأصل، ثم أصابها عطب من جرّاء انفجار وقع فى بيت المستر هاريس بالإسكندرية، وكان هاريس قد اشتراها – على ما يظهر – سنة ١٨٦٠م

(١٢٧٧/١٢٧٦هـ) ويقال إنه عثر عليها بالقرب من مدينة هابو. وفى عام ١٨٧٢م (١٢٨٩هـ) اشتراها منه المتحف البريطانى[٥٥٨].

وهناك كذلك ورقة ماير المكتوبة بالخط الهيراطيقى، وهذه الورقة محفوظة الآن فى متحف مدينة ليفربول حيث أهداها السيد ماير عام ١٨٦٧م (١٢٨٤/١٢٨٣هـ) لهذا المتحف مع مجموعة أخرى كبيرة من الآثار المصرية[٥٥٩]. وهناك ورقة رند الرياضية التى اشتراها السيد رند من أحد المبانى الأثرية الواقعة بجوار معبد الرمسيوم بالأقصر[٥٦٠]. ثم ورقة أبوت التى تعد من ذخائر المتحف البريطانى، ويبلغ طول هذه الورقة مائتين وثمانية عشر سنتيمترا، وعرضها اثنين وأربعين سنتيمتراً ونصف السنتيمتر، وقد نشرت هذه الورقة للمرة الأولى عام ١٨٦٠م وقد ذكر أنها اشتريت عام ١٨٥٧م (١٢٧٤/١٢٧٣هـ) من الدكتور أبوت فى مصر وذلك بإرشاد السير جاردنر ويلكنسون[٥٦١]، ثم ورقة مالت التى اشتراها البارون مالت من مزاد علني لبيع آثار القنصل السويدى أنستازي عام ١٨٥٧م[٥٦٢].

ولا ينبغى أن تفوتنا الإشارة فى هذا المقام إلى بردية أبيدوس التى نقلها من مصر القنصل الفرنسى ميمو، وهذه البردية موجودة الآن بالمتحف البريطانى[٥٦٣]. ومما ذكره شامبليون عن أوراق البردى الهامة التى رآها فى بلاده ما نصه: " رأيت ببلاد فرنسا درجاً من الورق البردى تشتمل على مدح رمسيس الأكبر وغزواته البعيدة... وهو فى غاية الأهمية لما فيه من الفوائد التاريخية الجمة، وقد سمح لى الزمن القصير الذى خصصته لمطالعته أن أتيقن من أنه أحد كنوز التاريخ المصرى... إن وجود هذه الورقة غنيمة عظيمة بل لقية ثمينة "[٥٦٤].

هذا وقد قام الأستاذ الدكتور سليم حسن – رحمه الله – بعمل إحصاء للمتاحف والمجموعات الخاصة التى تحتوى على أوراق بردى مكتوبة بالخط الديموطيقى أو الهيراطيقى، ويتضح من هذا الإحصاء أن المتاحف المصرية تكاد تكون خلواً من هذا النوع من الوثائق، حيث يظهر توزيع هذه الأوراق أن متحف اللوفر يحتوى على أكبر مجموعة منها وتشمل خمسين بردية، ويلى متحف اللوفر من حيث عدد الأوراق متحف تورينو الإيطالى الذى يحتوى على إحدى عشرة بردية، ثم مجموعة جون ريلندز التى تحتوى على تسع برديات، أما المتحف البريطانى ومتحف برلين ومتحف القاهرة ومكتبة جامعة ستراسبورج ومكتبة باريس الأهلية فتحتوى على عدة برديات، هذا إلى وجود أمثلة فردية فى متحف الفاتيكان ومتحف فينا ومجموعة جولنشيف فى لينتجراد. وبالرغم من أن عدد إضمامات البردى التى فى مجموعة ريلندز يظهر صغيراً بجانب ما وجد فى متحف اللوفر فإنه يوجد من بينها ثلاث كبيرة الحجم أكثر من المعتاد، كما إنه توجد رابعة كبيرة جداً مكتوبة بخط صغير لدرجة أنه يمكن القول إن المتون التى تحتويها مجموعة ريلندز

التسعة قدر كل ما فى إضمامات البردى الديموطيقية التى ترجع إلى العهد المبكر الموجودة فى متحف اللوفر [٥٦٥].

وهكذا أقدم الأجانب على تهريب الكنوز الأثرية من كل نوع، وكانت حجتهم فى ذلك إنهم إنما ينقلونها إلى الخارج بدافع المحافظة عليها من تدمير الأهالى ومن نزوات التجار المحليين ومن تعرية الرياح وطغيان الرمال. كذلك فإنه لما كانت مصر هى مهد الحضارة فإن آثارها هى آثار العالم المتحضر. فالمتاحف الأجنبية – إذن – هى الوطن الملائم للآثار المصرية القديمة حيث تحفظ هناك فى أمان، وكانوا يدّعون أنهم بذلك إنما يحاولون حماية مصر القديمة. ولعل أبرز داعية لفكرة حفظ الآثار المصرية عن طريق نقلها إلى المتاحف الأجنبية هو واليس بدج أمين المتحف البريطانى. فقد كان بدج يردد أن الآثار المصرية القديمة لم تكن تلقى الحماية الكافية فى مصر. أما فى المتحف البريطانى فإن البردية سوف تفض بعناية، وتنجو من التلف تحت رعاية أعظم متاحف العالم، وأن أى مومياء تعرض فى المتحف البريطانى تكون فى وضع أفضل كثيراً من نظيرتها فى مقابر طيبة المعرضة للنهب وأن صاحب المومياء سوف يعلو ذكره فى المتحف البريطانى، ويشتهر أمره، حيث ستتوفر له الحراسة وبطاقات التعريف، وسيسهل تصويره، وإصدار بطاقات بريدية عليها صورته، وكان يقول: " مهما وجه اللائمون اللوم لمن يخرج آثاراً من مصر، فإن العقلاء لابد أن يعترفوا بأن المومياء فى المتحف البريطانى ستكون فرصتها من العناية والصيانة أضعاف فرصتها فيما لو تركت فى مقبرتها ملكية كانت أو عادية " كان بدج يفاخر بأنه يدعم المصريين القدماء أنفسهم، ويباهى بنفسه مدعياً أن القانون الأخلاق فى صفه، وأن نهب الآثار المصرية عمل مشروع تماماً وحضارى بشرط ترك بعض الآثار للمصريين للمشاهدة والبحث[٥٦٦] انطلاقاً من مبدأ أن الآثار المصرية فى المتاحف الأجنبية – ومن بينها المتحف البريطانى بالطبع – هى فى الحفظ والصون[٥٦٧].

وسوف نقوم بتنفيذ مزاعم بدج وادعاءاته والرد عليها مع الإشارة فى نفس الوقت إلى الأضرار التى ترتبت على نقل الآثار المصرية من القطر المصرى إلى البلاد الأجنبية. فمن ناحية أدى قيام الأجانب بتشجيع لصوص وتجار الآثار القديمة على الاستمرار فى سرقة الآثار إلى إتلاف العديد من القطع الأثرية الهامة. نظراً لأن لصوص المقابر الذين كانوا يقومون بعمليات الحفر والتنقيب غير المشروعة عن الآثار كانوا يفتقرون إلى الخبرات الفنية اللازمة التى تجعلهم مؤهلين للقيام بمثل هذا العمل. إذ كانوا يهدفون إلى العثور على التحف فى أقصر وقت وبأقل التكاليف. فضلاً عن أنهم كثيراً ما كانوا يقومون بتدمير وإتلاف القطع الأثرية المتشابهة التى كانوا يعثرون عليها بغية إكساب صفة التفرد للقطع التى بحوزتهم، بحيث يؤدى ذلك إلى ارتفاع سعرها فى سوق الآثار، ومما لا شك فيه أن التحريض الأجنبى على مثل هذه الأعمال يتحمل قدراً كبيراً من مسئولية

ضياع وإتلاف نصيب عظيم من التراث المصرى القديم، وهناك الكثير من الأمثلة التى تؤكد تدمير العديد من الكنوز الأثرية القديمة بهذه الطريقة، منها مثلاً ذلك النقش الهام من عهد الملك نقتينبو الثانى والذى كان محفوراً فى صخرة فى الجبل الواقع جنوبى العرابة المدفونة، فقد قام تجار الآثار بقطع هذا النقش وبيعه لمتحف برلين، ولكن مما يؤسف أنه قد أصابته أضرار عند القطع وضاع منه جزءُ كبير [٥٦٨].

وبالإضافة إلى ذلك فإن تجار ولصوص الآثار كانوا يحرصون على إخفاء الأماكن التى عثروا فيها على التحف الأثرية التى يقومون ببيعها حتى لا يصبح ذلك دليلاً لإدانتهم وإدانة من ينقبون لصالحهم [٥٦٩]، وذلك مما يجعل قيمتها الأثرية تضيع، وقد ندد الدكتور سليم حسن – رحمه الله – بهؤلاء التجار " الذين تعودوا تضليل الأثريين فيما يتعلق بالأماكن التى عُثِر فيها على الآثار المعروضة للبيع، وعلى ذلك فإن معرفة مصدر أى قطعة أثرية مسروقة كان فى معظم الأحيان من أصعب الأمور وأخفاها، وربما كان الملجأ الوحيد لمعرفة قيمة الأثر هو ما عليه من نقوش، وحتى فى هذه الحالة قد لا يتوصل الإنسان إلى المكان الذى كشف فيه الأثر " ويضرب العالم الكبير – رحمه الله – مثالاً لذلك بصورة الملكة (تى) زوجة أمنحوتب الثالث التى تعد أحسن صورة عرفت فى كل الآثار المصرية، وقد صورت هذه الصورة عند الكشف عن مقبرة زوجها ثم ردم القبر ثانية لعدم أهميته، غير أنه حفر من جديد بعد عدة سنين، ولكن كان لصوص الآثار قد سبقوا إلى حفر المقبرة وقطعوا صورة الملكة من الجدار الذى كانت عليه، وكان من جراء هذا العمل الشائن أن محيت بعض النقوش الخاصة بها حتى لا يعلم من أين أتت هذه الصورة، وعلى أية حال فقد تسربت هذه الصورة منقطعة النظير إلى متحف متحف بروكسل مجردة من كل نقش يدل على شخصيتها، ولكن بالبحث وجد أنها هى الصورة الأصلية، ثم نعى الأستاذ الكبير على بعض علماء الآثار الأجانب الذين أباحوا لأنفسهم " أن يشتروا مثل هذه القطع المسروقة من المقابر دون أن يسعوا حتى فى ردها بعد تأكدهم من سرقتها إلى مكانها الأصلى حتى تكون تحفة لكل المتفرجين ودرساً لأولئك الذين يعبثون بالآثار وتشويهها من أجل بضعة دريهمات لا تسد حاجة ولا تشفى غليلا ".

ومن ناحية أخرى فإن إهمال الأجانب فى حفظ وصيانة الآثار التى يقومون بشرائها من تجار الآثار قد أضاع على العلم والمعرفة فى كثير من الأحيان فوائد جمة، فبردية تورينو – على سبيل المثال – والتى أطنب المطنبون فى مدحها والإشادة بأهميتها الكبيرة لم تصل إلينا سالمة، ولو أنها وصلت كذلك لكانت تعد أهم وثيقة وصلت إلينا فى هذه الناحية، بل حدث أنها قطعت إلى قطع عديدة ومزقت شر ممزق، ولم يستطع العلماء إلى الآن وضع كثير من قطعها فى مكانها الأصلى من الورقة، وسبب ذلك أن من نقلها من الأوروبيين بعد شرائها من الفلاح الذى عثر عليها، وضعها فى

قارورة وامتطى حصانه وهى بجانبه فسقطت منه أثناء السير، فأورثت غاية التلف، وتمزقت إلى مائة وأربع وستين قطعة، وأصبحت لا ينتفع بها ولا يعتمد عليها، ومن ثم ندر الاستناد إليها فى الكتب المؤلفة فى أصول مصر[٥٧٠]، وفى ذلك يقول ماريت: " لو لم يصب ورقة تورينو ما أصابها إلى أن صارت فى أسوأ حالٍ يرثى لها، لما كنا كحاطب ليل أو راكب العشواء لا يهتدى إلى سواء السبيل، وكنا اكتفينا بها عن جدول مانيتون الكاهن المصرى الذى لعبت به يد التحريف والمسخ فى الكتابة... لأنها كانت قائمة للملوك الذين تعاقبوا على سرير الملك من أول الملك ميناء لآخر ملك ذكر بها... فانظر كم كانت فائدة هذه الورقة واحكم بمقدار ما نجم عن تكسيرها من الأسف والحرمان من الفوائد الجمة، فإنها تمزقت كل ممزق، وضاع منها أربع أو خمس قطع، وما بقى صار هشيماً حتى بلغ مائة وأربعاً وستين قطعة، ولا يمكن ترتيبها وإحكام وضعها كما كانت، وبذلك ضاعت فائدتها وسقطت أهميتها "[٥٧١].

ومن ناحية ثالثة فإن عدم اتخاذ التدابير الكفيلة بالمحافظة على سلامة الآثار المصرية المنقولة إلى الخارج قد أورثها هى الأخرى غاية التلف، فالتماثيل التى كانت موجودة ضمن مجموعة دروفيتى الأولى التى اشتراها متحف تورينو قد تهشمت بعض أطرافها أثناء عملية النقل مما جعل شامبليون يوصى بسرعة ترميمها[٥٧٢]، كما أن البرديات التى تضمنتها نفس المجموعة كان نصفها على الأقل بعد وصولها إلى تورينو فى حالة تحللٍ كامل لا تسمح حتى بلمسها، ويبدو أن الفترة التى أمضتها داخل الصناديق فى ميناء ليفورنو لمدة ثلاث أو أربع سنوات قد أثر عليها تأثيراً سلبياً للغاية، وهو ما جعل شامبليون يكتب إلى أخيه شاكياً: " قررت منذ ثلاثة أيام أن اتفحص ما أطلقت عليه اسم (كوم السماد) أى حوالى عشرين لفافة من البرديات أغلبها فى حالة يرثى لها، وهو ما جعلنى أقرر أن أضعها جانباً على أنها من المخطوطات صعبة التداول... ما أمكننى إنقاذه... يجعلنى آسف إلى الأبد على ضياع مستندات لعلها تكون فى غاية الأهمية بشكل لا يقبل التعويض " ويؤكد شامبليون على قصور إجراءات الأمن والسلامة التى صاحبت عملية نقل هذه المجموعة الأثرية الضخمة من الإسكندرية إلى ليفورنو ومنها إلى تورينو حيث يشير إلى " أن التجار كان بإمكانهم بشئ من العناية والذكاء المحافظة عليها سليمة تماماً لبضعة قرون تالية "[٥٧٣] ثم هاهو ذا يكتب إلى أخيه مرة أخرى فى ٦ نوفمبر ١٨٢٤م (١٤ ربيع الأول ١٢٤٠هـ) قائلاً: " بعدما انتهيت من فرد البرديات التاريخية التى سبق أن حدثتك عنها، علمت بالصدفة بوجود بعض بقايا من مخطوطات مصرية فى المخازن، ولكنهم أفادونى أن الاطلاع عليها لن يفيد: ولكنى صممت على رؤيتها، وتم الاتفاق على وضعها فوق منضدة حيث أتمكن من مراجعتها... وعند دخولى هذه الحجرة... رأيت منضدة طولها عشرة أقدام تعلوها طبقة من فتات البردى ارتفاعها نصف قدم على الأقل [ليست] سوى بقايا أربعمائة أو خمسمائة مخطوط جنائزى "[٥٧٤] وهذا ما دفع شامبليون إلى أن يكتب

ساخراً: " حشرات باريس تحسد الحشرات الدودية فى تورينو التى تلتهم بهدوء برديات دروفيتى"[٥٧٥].

ومن ناحية رابعة فإن تكالب الأوروبيين على جمع ما تيسر جمعه من الآثار المصرية المختلفة دون النظر إلى أية اعتبارات أخرى قد أدى إلى تشتيت أجزاء الأثر الواحد ذى الطبيعة الواحدة بين عدة متاحف متباعدة فى بلدان مختلفة. بحيث يؤدى ذلك إلى صعوبة درس هذا الأثر دراسة علمية جادة ومتكاملة. كما يجعل من مسألة إصدار حكم ناقد على هذا الأثر من أجل تحديد قيمته الفنية والجمالية أمراً لا يقوم على أساس سليم، بحيث يؤدى ذلك جميعه فى نهاية الأمر إلى تعويق المحاولات الجادة التى إلى النهوض بعلم الآثار المصرية ليتبوأ مكانته التى يستحقها بين العلوم التاريخية والإنسانية الأخرى ولنضرب مثالاً لذلك بمقبرة حور محب التى مزق شملها المخربون، ولذلك توجد أجزاؤها فى مختلف متاحف العالم[٥٧٦]، وتابوت الملك رمسيس الثالث وحوض التابوت الحجرى وغطاؤه موزعة أجزاؤه بين متحف اللوفر ومتحف فيتز وليام بإنجلترا، إذ يوجد التابوت والحوض فى المتحف الأول بينما يوجد الغطاء فى الثانى[٥٧٧] فى حين توجد مومياء الملك فى متحف القاهرة، وهناك بردية مصرية مطولة قطعت أوصالها ثم بيعت أجزاؤها على ثلاث مرات بحيث استقر الجزء الأول فى متحف اللوفر، وعرف الجزء الثانى طريقه إلى المتحف البريطانى، بينما انتهى المطاف بالجزء الثالث إلى متحف مدينة بافاريا الألمانية[٥٧٨].

ومن ناحية خامسة فإنه كثيراً ما وجه الأجانب انتقادات عنيفة لطرق عرض الآثار فى المتحف المصرى ببولاق، ورأوا فى بعض هذه الطرق ما يلحق أضراراً بالغة بالآثار القديمة ويسبب لها تلفيات كبيرة كما اتهموا – صراحة – القائمين على إدارة مصلحة الآثار المصرية والمتحف المصرى بالفساد وعدم طهارة اليد. كما رموهم كذلك بالجهل وسوء الإدارة وجعلوا كل ذلك من المبررات التى تبيح لهم نقل تلك الآثار إلى أوطانهم بحجة المحافظة عليها، ولا ينكر أن بعضاً مما ردده هؤلاء ينطوى على قدر كبير من الصحة. غير أنه لا ينكر كذلك أن المتحف المصرى لم يكن بدعاً فى ذلك بين المتاحف الأخرى المماثلة، بل إن متاحف أجنبية أخرى أعرق بكثير من المتحف المصرى كانت تستخدم هى الأخرى فى صيانة الآثار القديمة التى تملكها طرقاً ثبت بالأبحاث العلمية فيما بعد أنها تلحق بتلك الآثار أضرار كبيرة ومما يذكر فى هذا الصدد أن شامبليون – وهو الخبير بالآثار المصرية القديمة – كان قد جاهد مراراً أثناء إقامته فى مدينة تورينو لفحص مجموعة دروفيتى الأولى، جاهد من أجل حث المسئولين بمتحف المدينة المذكورة على معالجة البرديات المصرية التى كانت تحويها تلك المجموعة طبقاً للتقنية المعتمدة من مكتب الآثار بباريس وذلك بواسطة لصقها على ورق مقوى، وهى نفس الطريقة التى استخدمها شامبليون فيما بعد أثناء قيامه بترميم البرديات المصرية التى ضمتها مجموعة دروفيتى الثانية وسولت الثانية، وهو أسلوب قد ثبت عدم

ملائمته فيما بعد من الناحية الفنية، وهو الأمر الذى جعل المختصين فى متحف تورينو يفضلون عليه طريقة اللصق على قماشٍ ناعمٍ من الحرير[٥٧٩].

ثم نجح المسئولون فى المتحف السالف الذكر فى أن يسجلوا نقطة أخرى ضد عالم المصريات الكبير عندما اعترضوا على استخدام تقنية نسخ الآثار والنقوش بطريق البصمة الرطبة – كما طالب بذلك شامبليون – لما فى ذلك من خطورة على ألوان الآثار[٥٨٠]. والحق أن التقنيات المتعلقة بطرق عرض الآثار فى المتاحف العامة وحفظها وصيانتها كانت لا تزال فى مراحلها الأولى، إذ لم يكن فن تنظيم المتاحف وعرض الآثار للجمهور قد استقرت أركانه – بعد – على أسس ثابتة، كما أن الأساليب الحديثة لترميم ومعالجة الآثار القديمة لم تكن قد تطورت بالكيفية التى هى عليها الآن يستوى فى ذلك المتحف المصرى مع غيره من متاحف البلدان الأجنبية الأخرى. أما عن جهل المسئولين وفساد الإدارة فى المتحف المصرى فإنه ينبغى الإشارة إلى أن متحف اللوفر – درة المتاحف الفرنسية – قد شهد هو الآخر حالات مشابهة تعرضت فيها الآثار المصرية الموجودة بالمتحف لجهل الجاهلين وطمع الطامعين، وخير شاهدٍ على ذلك مجموعة الآثار المصرية التى وجدها ماريت بالسربيوم ونقلها إلى اللوفر، فقد ضاع وتلف من هذه الآثار جزء كبير جداً، كما مرت بها فى هذا المتحف تقلبات عدة محزنة، ويعلق الأستاذ سليم حسن على ذلك بقوله: " إن اللوم كل اللوم يقع على أولئك الذين أخذوا على عاتقهم رعاية هذه الآثار، فالآثار التى أودعت متحف اللوفر قد فقدت الأرقام التى وضعها ماريت عليها، وبذلك أصبحت العلاقة بين هذه الآثار وبين السجلات التى وضعها ماريت من العسير تتبعها، يضاف إلى ذلك أن الجزء الأكبر من الأشياء الأثرية خلافاً للوحات والمجوهرات ظهر أنه قد فقد"[٥٨١] ولنضرب لذلك مثالاً آخر: ففى عام١٨٨٤م(١٣٠١/١٣٠٢هـ) قام فرنسى آخر يدعى كليرمون جانو بحفائره أثرية فى منطقة السرابيوم بالإسماعيلية عثر خلالها على قطع صغيرة من لوحة عليها نقوش مصرية قديمة، وقد نقل جانو حوالى ثلاث وعشرين أو أربع وعشرين قطعة منها فى عام ١٨٨٦م إلى متحف اللوفر، غير أنها اختفت بعد هذا التاريخ بعامين[٥٨٢]، ولم يكشف عن مكانها إلى الآن.

ومن ناحية سادسة وأخيرة فإنه مهما جاهد الأجانب من أجل جعل متاحفهم بمنأى عن غائلة الحريق وخطر السرقة وعبث العابثين، فإنها لابد متأثرة بالأخطار الطبيعية التى يمكن أن تتعرض لها البلدان المختلفة من زلازل وبراكين وكوارث طبيعية وما إلى ذلك، ثم هى متأثرة كذلك بما يحتاج تلك البلدان من فتن وثورات وحروب واضطرابات من صنع بنى البشر، هذا فضلاً عن تأثرها بنزعات الحكام وتقلبات السياسة، بحيث يستحيل – بعد هذا كله – ضمان السلامة المطلقة لهذه المنشآت، ففى صبيحة يوم ٢٣ يوليو ١٨٣٠م (٢٨ المحرم ١٢٤٥هـ) قام المتمردون الفرنسيون باقتحام أبواب متحف اللوفر، وحطموا واجهات العرض، واستولوا على عددٍ كبير من القطع

الأثرية المعروضة، وفقدت مئات التحف الفنية من قسم الآثار المصرية بالمتحف العريق[٥٨٣] وفى يونيو من عام ١٩٤٠م (١٣٥٩هـ) تعرض متحف مدينة أورليان الفرنسية بقصف بالقنابل أثناء الحرب العالمية الثانية مما أدى إلى تحطيم عدة مئات من القطع الأثرية المصرية[٥٨٤] بل إن متحف المتروبوليتان فخر المتاحف الأمريكية قام فى ستينات القرن العشرين عندما كان اهتمام الرأى العام العالمى بالآثار المصرية القديمة قد وصل إلى قمته عقب النداء الذى وجهته مصر عبر منظمة اليونسكو إلى دول العالم المختلفة من أجل إنقاذ آثار منطقة النوبة التى كانت مهددة بالغرق بسبب مشروع السد العالى الذى كان مزمعاً إنشاؤه، قام ذلك المتحف ببيع آثار مصرية تضم مومياوات وجعلان وخرز وفخار من نتاج حفائر سابقة[٥٨٥]. وهو الأمر الذى أثار انزعاجاً شديداً بين الأوساط المصرية المعنية، ومما لا شك فيه أنه كان للسياسة دورها الواضح فى ذلك.
فهل يمكن القول بعد كل ذلك بأن الآثار المصرية فى المتاحف الأجنبية فى الحفظ والصون !!! ؟.

الهوامش

(١) كان هذا الفرمان يسمى " تصريح مرور " أو " تذكرة مرور " وكان بإمكان السائح أن يحصل عليه بسهولة من خلال قنصل الدولة التى ينتمى إليها، وقد أورد كلوت نموذجاً لهذا الفرمان على النحو التالى:

" من ديواننا فى سنة..... من الهجرة "

إن صديقنا الحميم المسيو... [يذكرها هنا اسم السائح وجلسيته]... جاء إلى أملاكنا ليزور المعاهد الأثرية وغيرها من الأماكن المفيدة له فى أبحاثه، وقد قدمه إلينا جناب قنصله، وبناء عليه فقد سلمناه فرماننا هذا لينتفع به ويستظهر به أثناء رحلته فى طول أملاكنا وعرضها. فعلى المديرين والمأمورين وأرباب الحل والعقد ملكيين وعسكريين، وبالجملة كل من يقدم إليهم هذا الفرمان أن يعنوا بأمره، ويهتموا بأداء الخدم التى يروم منهم قضاءها حتى لا ترجع إلينا منه شكوى فيما بعد.

ونوصيكم بعمل ما يلزم كيلا يلحقه حيف أو يوجه إليه شتم من الفلاحين أو غيرهم، وأن تبادروا بموافاته بكل ما يحتاج إليه، وألا يدفع ثمناً عنه إلا ما يطابق السعر الجارى فى البلاد، وذلك فيما يختص بأجر ركوب الدواب أو المراكب وثمن الأغذية إلى آخره وإنى اعتبر الخدمات التى ستؤدونها إليه كأنما أديت إلينا بالذات "

انظر: كلوت بك: "لمحة عامة إلى مصر" ترجمة محمد مسعود" دار الموقف العربى، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ص ٤٥٣ هذا والوثائق مفعمة بالكثير من تصاريح أو تذاكر المرور الممنوحة للأجانب، غير أنها تتخذ – عادة – شكلاً أكثر اختصاراً من ذلك، وإن كانت تحتوى – فى بعض الأحيان – على مزايا وتسهيلات أكثر من تلك التى وردت فى نموذج الفرمان الذى أورده كلوت بك.

(٢) " الأوامر والمكاتبات الصادرة من محمد على باشا ثم من ولده العزيز إبراهيم إلى وفاته " نسخة مودعة بدار الوثائق القومية، مصورة عن النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٤٨٤) تاريخ تيمور. جـ١، ص ٢١١، ٢٩٤، ٣٣٧، ٣٤٨، ٣٨٧ وانظر كذلك جـ٢، ص ٤٤٨.

(٣) المصدر السابق، جـ١، ص ٢٧، ٤٥، ٥٨، ٣٣٣، ٣٧٩، ٤٠٨، ٤٣٨، ٤٤٢.

(٤) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٤٦٩.

(٥) " الأوامر والمكاتبات الصادرة من محمد على باشا من ولده العزيز إبراهيم إلى وفاته ". نفس الجزء، ص ٣٨٨.

(٦) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٣٤٤، ٣٨٤، ٤٦٩، ٥٠٢ وانظر كذلك: محافظ معية سنية (تركى) ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر، محفظة رقم (٤) كراسة رقم (٣٠)، ص ٩ بتاريخ ٢٤ شعبان ١٢٥٨هـ (٣٠ سبتمبر ١٨٤٢م).

(٧) " الأوامر والمكتبات " جـ١، ص ٢٩٦، ٣٧٩، ٥٠٢.

(٨) المصدرالسابق، نفس الجزء، ص ٥٨، ١١٣، ٣٤٣، ٣٥٧، ٣٧٩، ٣٨٥.

(٩) المصدرالسابق، نفس الجزء، ص ٥٨.

(١٠) المصدرالسابق، نفس الجزء، ص ١١٣، ٤٣٩، ٤٦١.

(١١) المصدرالسابق، نفس الجزء، ص ١١٣.

(١٢) المصدرالسابق، نفس الجزء، ص ٤٤٥، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٧، ٤٦٩، ٤٧٥.

(١٣) المصدرالسابق، نفس الجزء، ص ٣٢٨.

(١٤) المصدرالسابق، نفس الجزء، ص ٤١٦.

(١٥) المصدرالسابق، نفس الجزء، ص ٣٢٨، ٤٦٩.

(١٦) المصدرالسابق، نفس الجزء، ص ٤١٧.

(١٧) المصدرالسابق، نفس الجزء، ص ٤١٦.

(١٨) المصدرالسابق، نفس الجزء، ص ٤٦٩.

(١٩) المصدرالسابق، نفس الجزء، ص ٤١٦.

(٢٠) المصدرالسابق، نفس الجزء، ص ٤٦٩.

(٢١) المصدرالسابق، نفس الجزء، ص ٤٦٩.

(٢٢) المصدرالسابق، نفس الجزء، ص ٤٦٩.

(٢٣) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٤٦٩، وانظر كذلك: محافظ معية سنية (تركى) تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة رقم (٦٤) وثيقة رقم (٥١٧) بتاريخ ٢٣ شوال ١٢٤٩هـ (٥ مارس ١٨٣٤م).

(٢٤) "الأوامر والمكتبات" جـ١، ص ٢٦٩.

(٢٥) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٢٧١، ٢٩٦، ٣٧٩.

(٢٦) محمد فؤاد شكرى وآخرون: "بناء دولة مصر محمد على، السياسة الداخلية"، ص ٣٥٦.

(٢٧) الأوامر والمكاتبات " جـ١، ص ٢٧، ٤٥، ٤٦، ٥٨، ١١٣، ١٩٥، ٢١١، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٩، ٢٧١، ٢٩٤، ٢٩٦، ٣٣٢، ٣٣٧، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٨، ٣٥٢، ٣٥٧، ٣٧٣، ٣٧٩، ٣٨١، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٨، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٧، ٤٠٨، ٤١٦، ٤٣٣، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٥١، ٤٥٧، ٤٦١، ٤٦٧، ٤٦٩، ٤٧٥، ٤٩٧، وانظر: جـ٢، ص ٧٠، ٢١٦، ٤٤٨ وانظر كذلك: فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار: سجلات ديوان خديوى (تركى) سجل رقم (٧٣٣) ص (١٢٥) وثيقة رقم (٦١٦) بتاريخ ٢٧ ذو القعدة ١٢٤٢هـ (٢٢ يوليو ١٨٢٧م) وانظر أيضاً: محافظ معية سنية (تركى) تراجم ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر، محفظة رقم (١) كراسة رقم (١٠) ص (١١) بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٤٥هـ (١٩ يناير ١٨٣٠م).

(٢٨) " الأوامر المكاتبات " جـ١، ص ٢٧، ٥٨، ٢٧٣، ٢٨٧، ٤٣٥، ٤٣٩، ٤٤٤، ٤٥٠، ٥٠٢ وانظر جـ٢، ص ٤٧٣.

(٢٩) المصدر السابق: جـ١، ص ٣٢٨ وانظر كذلك: محافظ معية سنية (تركى) تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة رقم (٢) وثيقة رقم (٨١٧) بتاريخ ٢٥ ذو الحجة ١٢٣٧هـ (١٢ أكتوبر ١٨٢٢م).

(٣٠) " الأوامر والمكاتبات " جـ١، ص ٣٩٣.

(٣١) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٤٠٥ وانظر كذلك: محافظ معية سينة (تركى) تراجم ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر، محفظة رقم (٤) كراسة رقم (٣٥) ص (٩) بتاريخ ٢٤ شعبان ١٢٥٨هـ (٣٠ سبتمبر ١٨٤٢م).

(٣٢) " الأوامر والمكاتبات " جـ١، ص ٥٩، ٣٥٢.

(٣٣) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٤٩٧.

(٣٤) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٣٣٣، ٣٨٠، ٤٧٢، ٤٩٣.

(٣٥) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٤٥٦.

(٣٦) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٢٧ وانظر كذلك: سجلات عابدين (عربى) ملخصات الأوامر الكريمة الصادرة إلى جهات س ٢/٥ سجل رقم (٢١٤) بدون ذكر رقم الصفحة، بتاريخ ٤ جمادى الآخر ١٢٣٦هـ (٩ مارس ١٨٢١م).

(٣٧) " الأوامر والمكاتبات " جـ١، ص ٤٥، ٣٣٢، ٣٤٤، ٣٩٣، ٤٠٥، ٤٥٣ وانظر جـ٢، ص ٤٤٨

(٣٨) المصدر السابق جـ١، ص ٤٦، ٣٩٢، ٣٩٧.

(٣٩) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ١٩٥، ٣٣٣.

(٤٠) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٤٤٤، ٥٩٠.

(٤١) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٣٧٩.

(٤٢) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٣٨٠.

(٤٣) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٢٩٧.

(٤٤) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٢١٦.

(٤٥) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٤٧٢.

(٤٦) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ١١٣.

(٤٧) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٤٠٥.

(٤٨) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٤٥١.

(٤٩) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٣٥٧، وانظر كذلك: محافظ معية سنية (تركى) ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر، محفظة رقم (١) كراسة رقم (١٠) ص(١١) بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٤٥هـ (١٩ يناير ١٨٣٠م).

(٥٠) " الأوامر والمكاتبات " جـ١، ص ٣٧٩.

(٥١) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، سجلات معية سنية (تركى) سجل رقم (٩) وثيقة رقم (٢٩٣) بتاريخ ٢٢ ربيع الآخر ١٢٣٧هـ (١٦ يناير ١٨٢٢م). وانظر كذلك: محافظ معية سنية (تركى) ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر، محفظة رقم (٤) كراسة رقم (٣٥) ص (٩) بتاريخ ٢٤ شعبان ١٢٨٥هـ (٣٠ سبتمبر ١٨٤٢م).

(٥٢) سجلات ديوان خديوى (تركى) سجل رقم (٧٣٣) ص (١٢٥) وثيقة رقم (٦١٦) بتاريخ ٢٧ ذو القعدة ١٢٤٢هـ (٢٢ يوليو ١٨٢٧م).
(٥٣) "الأوامر والمكاتبات" جـ١، ص ٢١٦.
(٥٤) محافظ معية سنية (تركى) تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة رقم (٧٨) وثيقة رقم (٥٧٨) بتاريخ ٢٢ ربيع الأول ١٢٥٢هـ (٧ يوليو ١٨٣٦م)
(٥٥) "عجائب الآثار" جـ٣، ص ٥٧١.
(٥٦) بريان فاجان: "نهب آثار وادى النيل"، ص ١٠٨.
(٥٧) سجلات عابدين (عربى) ملخصات الأوامر الكريمة الصادرة إلى جهات س ٢/٥ سجل رقم (١) حديث، وثيقة رقم (٥٧) بتاريخ ١٢ صفر ١٢٣٦هـ (١٩ نوفمبر ١٨٢٠م) وانظر كذلك فيه وثيقة رقم (٨٦) بتاريخ أول ربيع الأول ١٢٣٦هـ (٣ ديسمبر ١٨٢٠م).
(٥٨) سجلات عابدين (عربى) ملخصات الأوامر الكريمة الصادرة إلى جهات س ٢/٥ سجل رقم (١) حديث، ثيقة رقم (٣٤٣) بتاريخ ١٢ رجب ١٢٣٦هـ (١٥ أبريل ١٨٢١م).
(٥٩) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، سجلات معية سنية (تركى) سجل رقم (٥) ص (٣١) وثيقة رقم (٣٢٥) بتاريخ ٩ ذو القعدة ١٢٣٥هـ (١٨ أغسطس ١٨٢٠م).
(٦٠) محافظ معية سنية (تركى) تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة رقم (١٠) وثيقة رقم (٧٨٢) بتاريخ ١٩ ذو الحجة ١٢٣٧هـ (٦ أكتوبر ١٨٢٢م).
(٦١) محافظ معية سنية (تركى) تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة رقم (١٧) وثيقة رقم (٦٦١) بتاريخ ١٢ ربيع الآخر ١٢٣٩هـ (١٦ ديسمبر ١٨٢٣م).
(٦٢) Wiet: op. cit., p. 21
(٦٣) محافظ معية سنية (تركى) تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة رقم (١٠) وثيقة رقم (٢٢٢) بتاريخ ٢٠ ربيع الأول ١٢٣٧هـ (١٥ ديسمبر ١٨٢١م)
(٦٤) "الأوامر والمكاتبات" جـ١، ص ٣٤٩.
(٦٥) محافظ معية سنية (تركى) ملخصات الدفاتر، محفظة رقم (٦٤) وثيقة رقم (٣٩٠) بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٤٩هـ (١ يناير ١٨٣٤م).
(٦٦) برناردينو دروفيتى (١٧٧٦-١٨٥٣م/١١٩٠-١٢٦٩هـ) دبلوماسى فرنسى من أصل إيطالى، كان يهوى جمع الآثار، شارك فى الحملة الفرنسية على مصر، ثم شغل منصب قنصل عام فرنسا فى مصر حتى عام ١٨١٤م (١٢٢٩هـ) ثم من جديد بين عامى ١٨٢٠، ١٨٢٩ (١٢٣٥، ١٢٤٤هـ) وقد كان شغوفاً بجمع الآثار حتى إنه لعب دوراً هاماً فى تكوين ثلاث مجموعات أثرية ضخمة، وقد توزعت هذه المجموعات الثلاثة بين متاحف تورينو واللوفر وبرلين. انظر: عماد عدلى: "شامبليون فى مصر" ملحق رقم (٢)، ص ٣٧.
(٦٧) هنرى سولت (١٧٨٠-١٨٢٧م/١١٩٥-١٢٤٢هـ) دبلوماسى إنجليزى ورحالة ومن هواة جمع الآثار قام بزيارات عديدة إلى الهند والحبشة ووادى النيل، حيث عين قنصلاً عاماً فى سنة ١٨١٥م (١٢٣٠هـ) وقد استغل منصبه فى القيام بالحفائر حتى أصبح من أكبر الجامعين للآثار المصرية، وتحتل القطع الأثرية التى قام بالتنقيب عنها مكانة بارزة فى المتحف البريطانى، كما قام متحف اللوفر باقتناء مجموعته الأثرية. انظر: المرجع السابق، ص ٣٩.
(٦٨) جيوفانى أنستازى (١٧٨٠-١٨٥٧م/١١٩٥-١٢٧٣هـ) قنصل عام السويد والنرويج فى مصر بين عامى ١٨٢٨، ١٨٥٧ (١٢٤٣-١٢٧٣هـ) اقترن نشاطه الدبلوماسى بمشاريع تجارية واسعة إذ كان واحداً من أهم تجار العاديات المشهورين فى ذلك الحين، وقد ظل اسمه حتى يومنا هذا مرتبطاً بمجموعة هامة من البرديات المعروفة باسم "برديات أنستازى" أو Papyrus Anostasy التى تفرقت بين كل من لندن وباريس وبرلين. انظر: المرجع السابق، ص ٣٧، ٣٨.
(٦٩) هو الإيطالى جيوفانى باتيستا كافيجليا Giovani Battista Caviglia (١٧٧٠-١٨٤٥م/١١٨٣-١٢٦١هـ) ولد فى جنوه عام ١٧٧٠م، وكان فى شبابه بحاراً، إلا أنه حط رحاله آخر الأمر فى مصر حيث تعرف على القنصل البريطانى سولت وأخذ يعمل لحسابه، وكشف عن كثير من المقابر فى الجيزة، كما كشف عن جزء من تمثال "أبو الهول" وكان ذلك بين عامى ١٨١٦-١٨١٩م (١٢٣١-١٢٣٤هـ) إلا أنه أخذ يعمل – فيما بعد – لحسابه الخاص، وكان عمله هذه المرة فى منطقة ميت رهينة فى أطلال منف القديمة، واكتشف هناك تمثال رمسيس الثانى الشهير، واستطاع أن يجمع آثار مختلفة باع معظمها إلى المتحف البريطانى. انظر: عبد المنعم أبو بكر: "مساهمة العلماء الإيطاليين فى الدراسات المصرية"، ص ١٨.

(٧٠) محافظ معية سنية (تركى) تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة رقم (٢) وثيقة رقم (٢) بتاريخ ٢٠ ربيع الأول ١٢٣٧هـ وانظر كذلك: " الأوامر والمكاتبات " جـ١، ص ٤٢.

(٧١) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل ". ص ٥٧، ٥٨.

(٧٢) روبير سوليه: " مصر ولع فرنسى ". ص ٦٥.

(٧٣) " لمحة عامة إلى مصر ". ص ٥٩.

(٧٤) روبير سوليه: " مصر ولع فرنسى ". ص ٧٣.

(٧٥) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٧٦) " الأوامر والمكاتبات " جـ١، ص ٢٠٧ وانظر كذلك: أمين سامى: " تقويم النيل، عصر محمد على ". ص ٣٨٢.

(٧٧) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار سجلات ديوان خديوى (تركى) سجل رقم (٧٣١) ص (٦٢) وثيقة رقم (٢٢٧) بتاريخ ٣ شوال ١٢٤٢هـ (٣٠ أبريل ١٨٢٧م).

(٧٨) سجلات عابدين (عربى) ملخصات الأوامر الكريمة الصادرة إلى جهات س ٥/٢ سجل رقم (١) حديث وثيقة رقم (٧٠٦) بتاريخ ٢٧ ذو الحجة ١٢٣٦هـ (٢٥ سبتمبر ١٨٢١م).

(٧٩) " الأوامر والمكاتبات " جـ١، ص ٣٩٧ وانظر كذلك: أمين سامى " تقويم النيل، عصر محمد على ". ص ٣٨٢.

(٨٠) إلهام ذهنى: " مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرن التاسع عشر " مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، سلسلة: " مصر النهضة " عدد رقم (٥١) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، ص ٢٨١.

(٨١) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار سجلات معية سينة (تركى) سجل رقم (١٧) وثيقة رقم (٥٢) بتاريخ ١٩ محرم ١٢٣٩هـ (٢٧ يوليو ١٨٢٧م).

(٨٢) " شامبوليون "، ص ٤٤٤.

(٨٣) Tagher:" fouilleurs et antiquaires en Egypte au XIXe siéle " cachiers D'Historie Egyptienne , Egyptian history papers , scrie III , face 1 novembre 1950 , p.77. Also: Wiet op. cit., p. 26

(٨٤) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار سجلات معية سنية (تركى) سجل رقم (٧٢٩) وثيقة رقم (٧٦٧) بتاريخ ١٣ صفر ١٢٤٢هـ (١٦ سبتمبر ١٨٢٦م).

(٨٥) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار سجلات ديوان خديوى (تركى) سجل رقم (٧٣٣) ص (٥) وثيقة رقم (٢١٦) بتاريخ ٢٠ جمادى الأول ١٢٤٣هـ (٩ ديسمبر ١٨٢٧م).

(٨٦) سجلات عابدين (عربى) ملخصات الأوامر الكريمة الصادرة إلى جهات، س ٥/٢ سجل رقم (١) حديث وثيقة رقم (٢٠٣) بتاريخ ٢٦ جمادى الأول ١٢٣٦هـ (١ مارس ١٨٢١م).

(٨٧) إلهام ذهنى: " مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرن التاسع عشر ". ص ٧٦.

(٨٨) جان لاكوتير: " شامبوليون ". ص ٥٠.

(٨٩) روبيرسولية: " مصر ولع فرنسى ". ص ٥٨.

(٩٠) المرجع السابق، ص ٨٦.

(٩١) جان لاكتير: " شامبوليون ". ص ٤٤٥.

(٩٢) Tagher: " Fouilleurs et antiquaires en Egypte " , p.77

(٩٣) روبير سوليه: " مصر ولع فرنسى ". ص ٨٦.

(٩٤) عبد المنعم أبو بكر: " مساهمة العلماء الإيطاليين فى الدراسات المصرية ". ص ١٨.

(٩٥) رحالة فرنسى زار مصر فى أواخر عام ١٨١٧م (١٢٣٤هـ) وكان مكلفاً بشراء الآثار لمتحف اللوفر للملك لويس الثامن عشر. وضع مؤلفاً عن مصر بعنوان " رحلة إلى الشرق " وقد أحدثت رسوماته ضجة كبيرة فى فرنسا، وتنقل فى العديد من الوظائف حتى عين مديراً للمتاحف الفرنسية. انظر: إلهام ذهنى: " مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرن التاسع عشر ". ص ٧٢، ٧٣.

(٩٦) روبير سوليه: " مصر ولع فرنسى ". ص ٥٨.

(٩٧) Tagher: " Fouilleurs et antiquaires en Egypte " , p. 81.

(٩٨) روبير سوليه: " مصر ولع فرنسى ". ص ٤٦.

(٩٩) جان لاكويتر: " شامبليون ". ص ٤٤٦.

(١٠٠) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل ". ص ١٤٩.

(١٠١) من المدهش أن تسعى فرنسا فى استرداد الآثار المصرية التى سلبها الإنجليز إياها بينما لا تفعل مصر مع أنها صاحبة الحق الأكيد فى ذلك.

(١٠٢) جان لاكوتير: " شامبوليون "، ص ٤٤٦.

(١٠٣) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(١٠٤) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ٨٣.

(١٠٥) جان لاكوتير: " شامبوليون "، ص ٤٤٦.

(١٠٦) المرجع السابق، ص ٤٤٧.

(١٠٧) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(١٠٨) المرجع السابق، ص ٤٥٤.

(١٠٩) عماد عدلى: شامبوليون فى مصر "، ص ١٧.

(١١٠) جان لاكوتير: " شامبوليون "، ص ٤٥٠.

(١١١) عماد عدلى: شامبوليون فى مصر "، ص ١٧.

(١١٢) أتيلييه Atelier: محل عمل المصور أو المثال.

(١١٣) جان لاكوتير: " شامبوليون "، ص ٤٥٠.

(١١٤) المرجع السابق، ص ٤٦١.

(١١٥) المرجع السابق، ص ٥٢٣.

(١١٦) روبير سوليه: " مصر ولع فرنسى "، ص ٨٦.

(١١٧) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل "، ص ١٤٩ وانظر كذلك: بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ٨٣ وإن كان جان لاكوتير يذكر أن هذه المجموعة الثانية قد بيعت لمتحف اللوفر بمبلغ مائة وثمانون ألف فرنك فقط. انظر: " شامبوليون "، ص ٢٩٥ كذلك يذكر روبير سوليه أنها بيعت بمائة وخمسون ألف فرنك. انظر: " مصر ولع فرنسى "، ص ٨٦.

(١١٨) جان لاكوتير: " شامبوليون "، ص ٥٢٩.

(١١٩) المرجع السابق، ص ٥٣٥.

(١٢٠) المرجع السابق، ص ٥٢٩.

(١٢١) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ٨٣.

(١٢٢) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل "، ص ١٥٠.

(١٢٣) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ٨٣.

(١٢٤) محسن محمد: سرقة ملك مصر "، ص ٨٣.

(١٢٥) جان لاكوتير: " شامبوليون "، ص ٤٢٩.

(١٢٦) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل "، ص ٥٦.

(١٢٧) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ٣٨.

(١٢٨) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار سجلات معية سنية (تركى) سجل رقم (٨٣) وثيقة رقم (١٠٠) بتاريخ ١٢ رجب ١٢٥٢هـ.

(١٢٩) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ٩٥.

(١٣٠) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار سجلات ديوان خديوى (تركى) سجل رقم (٧٣٣) ص (٥٢) وثيقة رقم (٢٥٠) بتاريخ ٢٤ شوال ١٢٤٢هـ (٢١ مايو ١٨٢٧م).

(١٣١) محافظ معية سنية (تركى) ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر، محفظة رقم (١) كراسة رقم (٦) ص (٢) بتاريخ ٢٦ شوال ١٢٤٢هـ (٢٣ مايو ١٨٢٧م) وانظر كذلك: " الأوامر والمكاتبات " جـ١، ص ٢٠٧.

(١٣٢) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار سجلات معية سنية (تركى) سجل رقم (١) وثيقة رقم (١٩٨) بتاريخ ٢٦ شوال ١٢٤٢هـ، وانظر كذلك: Jacques Tagher: " orders superieurs relatifs a la conservation des antiguités et a la creation d'un musée au caire " cahiers d'Histoire Egyptienne , Egyotian history apers, serie 4 Face 2 december 1950. p, p. 15 , 16

(١٣٣) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ٩٦.

(١٣٤) المرجع السابق، ص ٣٩.

(١٣٥) محسن محمد: سرقة ملك مصر "، ص ٣٢.

(١٣٦) Tagher: " Fouilleurs et antiquaires en Egypte ", p. 76.

(١٣٧) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ٣٩، ٤٠.

(١٣٨) محسن محمد: سرقة ملك مصر "، ص ٣٢.

(١٣٩) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ٤٠.

(١٤٠) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(١٤١) " الأوامر والمكاتبات " جـ٢، ص ٣٩٤.

(١٤٢) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار سجلات معية سنية (تركى) سجل رقم (٢٣) وثيقة رقم (٨٦) بتاريخ ٣ ذو الحجة ١٢٣٣هـ (٤ أكتوبر ١٨١٨م).

(١٤٣) محافظ معية سنية (تركى) تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة رقم (٢) وثيقة رقم (٧٢١) بتاريخ ٢ ذو الحجة ١٢٣٧هـ (٢٠ أغسطس ١٨٢٢م) وانظر: فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار سجلات معية سنية (تركى) سجل رقم (٢٤) وثيقة رقم (٤٦٠) بتاريخ ٢١ ذو القعدة ١٢٤١هـ (٢٧ يونيو ١٨٢٦م) وانظر كذلك: سجل رقم (٢٥) وثيقة رقم (٢٣٢) بتاريخ ٢٧ محرم ١٢٤٢هـ (٣١ أغسطس ١٨٢٦م).

(١٤٤) محافظ معية سنية (تركى) تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة رقم (٢) وثيقة رقم (٧٨٣) بتاريخ ١٩ ذو الحجة ١٢٣٧هـ (٦ سبتمبر ١٨٢٢م) وانظر: فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار سجلات معية سينة (تركى) سجل رقم (٩) وثيقة رقم (٥٨٠) بتاريخ ٩ رمضان ١٢٣٧هـ (٣٠ مايو ١٨٢٢م) وانظر كذلك: نفس المسجل وثيقة رقم (٧١٩) بتاريخ ٢ ذو الحجة ١٢٣٧هـ (٢٠ أغسطس ١٨٢٢م) وانظر: سجل رقم (٣٣) وثيقة رقم (٢٧١) بتاريخ ٦ رجب ١٢٤٣هـ (٢٣ يناير ١٨٢٧م).

(١٤٥) محافظ معية سنية (تركى) تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة رقم (١٧) وثيقة رقم (٤٢٨) بتاريخ ١٩ ذو الحجة ١٢٣٧هـ (١٥ أغسطس ١٨٢٢م).

(١٤٦) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار سجلات معية سنية (تركى) سجل رقم (٥) وثيقة رقم (٥٥) بتاريخ ٢٣ ربيع الآخر ١٢٣٥هـ (٨ فبراير ١٨٢٠م).

(١٤٧) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار سجلات معية سنية (تركى) وثيقة رقم (٢٢٥) بتاريخ ١٣ رجب ١٢٣٥هـ (٢٦ أبريل ١٨٢٠م).

(١٤٨) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار سجلات معية سنية (تركى) وثيقة رقم (٥٤) بتاريخ ٢٣ربيع الآخر ١٢٣٥ هـ (٨ فبراير ١٨٢٠م) وجدير بالذكر أننا قد اقتصرنا هنا على إيراد ونماذج لهذه الأوامر فقط، ولكن من يطالع وثائق هذه الفترة يجد أمثله كثيرة لأوامر عالية تقدم تسهيلات من كل نوع لهذا القنصل.

(١٤٩) " شامبليون "، ص ٥٥٦.

(١٥٠) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ١٠٠.

(١٥١) الزلاقة: طريق منزلق يصل إلى غرفة الدفن.

(١٥٢) " عجائب الآثار " جـ٣، ص ٥٧٢.

(١٥٣) سليم حسن: " أبو الهول "، ص ٣٤.

(١٥٤) كان الناس يطلقون على الكتابة الهيروغليفية " قلم الطير وذلك لكثرة رسوم الطيور والحيوانات التى تمثل حروفها والتى تظهر بكثرة أثناء كتابتها.

(١٥٥) " عجائب الآثار " جـ٣، ص ٥٧٢.

(١٥٦) سليم حسن: " أبو الهول "، ص ٣٦ وانظر كذلك، ص ٢٠٤.

(١٥٧) عماد عدلى: " شامبليون فى مصر "، ص ١٤٠.

(١٥٨) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ١٠٤.

(١٥٩) سليم حسن: " أبو الهول "، ص ٣٤.

(١٦٠) جيمس بيكى: " الآثار المصرية فى وادى النيل " جـ١، ص ٢٠٦.

(١٦١) عماد عدلى: " شامبليون فى مصر "، ص ٧٣ وانظر كذلك، ص ١١٧ وكان شامبليون قد وصف هذا التمثال بأنه: " تمثال رائع من الحجر الجيرى المتبلور الجميل " وإن كان قد نسبه خطأ إلى الملك سنوسرت.

(١٦٢) جيمس بيكى: " الآثار المصرية فى وادى النيل " جـ١، ص ٢٠٦.

(١٦٣) " رحلة الألف ميل " ترجمة: إبراهيم سلامة إبراهيم، مراجعة: محمود ماهر طه، سلسلة الألف كتاب (الثانى) عدد رقم (٢٨٠)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٤١٣/١٩٩٧م، ص ٨٩، ٩٠.

(١٦٤) انظر بخصوص سيرة جون لويس بوركهات وأعماله ورحلاته ومؤلفاته تلك الترجمة الرائعة التى وضعها له ناشرو كتابه " رحلات بوركهات فى بلاد النوبة والسودان " والذى ترجمه: فؤاد أندرواس، وقدم له: محمد محمود الصياد، وحقق أعلامه: الشاطر بصيلى، وأشرف على نشره: محمد شفيق غربال، وطبعته مطبعة المعرفة بعناية الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة ١٣٧٩هـ/١٩٥٩م، ص ١١-٣٥

(١٦٥) المرجع السابق، ص ٣٤ مقدمة الناشرين.

(١٦٦) سجلات عابدين (عربى) ملخصات الأوامر الكريمة الصادرة إلى جهات، ص ٥/٢ سجل رقم (١) حديث وثيقة رقم (٧١٠) بتاريخ ٩ ذو الحجة ١٢٣٦هـ (٧ سبتمبر ١٨٢١م).

(١٦٧) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، سجلات معية سنية (تركى) سجل رقم (١٩) وثيقة رقم (٢١٢) بتاريخ ١٩ محرم ١٨٤١م (٤ سبتمبر ١٨٢٥م).

(١٦٨) بريس دافين: " إدريس أفندى فى مصر " مذكرات الفنان والمستشرق الفرنسى بريس دافين فى مصر ١٨٠٧-١٨٧٩ " جمع وترجمة أنور لوقا، سلسلة: " كتاب اليوم " عدد رقم (٣٢٣) القاهرة ١٤١١هـ/١٩٩١م، ص ٦٤ وانظر كذلك: إلهام ذهنى: " مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرن التاسع عشر "، ص ٢٩١.

(١٦٩) Tagher: " fouilleurs et antiquaires en Egypte " , P. 83.

(١٧٠) بريس دافين: " إدريس أفندى فى مصر "، ص ٦٤.

(١٧١) محافظ معية سنية (تركى) تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة رقم (٢) وثيقة رقم (٧٨٨) بتاريخ ٢١ ذو الحجة ١٢٣٧هـ (٨ سبتمبر ١٨٢٢م).

(١٧٢) عبد المنعم أبو بكر: مساهمة الإيطاليين فى الدراسات المصرية "، ص ١٦.

(١٧٣) تشارلز نيمس: " طيبة "، ص ٦١.

(١٧٤) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل "، ص ٦٤.

(١٧٥) المرجع السابق، ص ٦٤-٦٧ باختصار.

(١٧٦) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ٤١.

(١٧٧) جـ١٦ وصف اللوحة رقم (٢٦).

(١٧٨) المصدر السابق، نفس الجزء، وصف اللوحة رقم (٣٢) شكل رقم (٦) ورقم (٧).

(١٧٩) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ٤٢.

(١٨٠) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل "، ص ٧٦.

(١٨١) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ٤٢.

(١٨٢) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل "، ص ٧٧.

(١٨٣) المرجع السابق، ص ٨١-٨٥ باختصار.

(١٨٤) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ٤٩-٥١ باختصار.

(١٨٥) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل "، ص ٨٧.

(١٨٦) المرجع السابق، ص ٨٨، ٨٩.

(١٨٧) المرجع السابق، ص ٩٠.

(١٨٨) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(١٨٩) الكيس: حافظة نقود تحتوى على عدد خمسمائة قرش. انظر: هيلين آن ريفلين: " الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر " ترجمة: أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصطفى الحسينى، دار المعارف، القاهرة ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م، ص ٤٣٢ وبذلك يفهم من كلام الجبرتى أن أجرة النقل كانت ثمانية آلاف قرش أى ٣٢٠٠٠٠ نصف فضة أو بارة على اعتبار أن القرش ينقسم إلى أربعين بارة أو نصفاً وهذا خطأ من الجبرتى ربما كان مرده إلى مبالغة الناس فى قيمة هذه الأجرة، فقد مر بك سلفاً أن أصحاب القارب قد تقاضوا من بلزونى ثلاثة آلاف قرش فقط نظير نقل تلك الرأس الأثرية.

(١٩٠) جـ٣، ص ٥٧٢.

(١٩١) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ٥٢.

(١٩٢) المرجع السابق، ص ٥٤.

(١٩٣) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل "، ص ٩٦.

(١٩٤) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ٥٥.

(١٩٥) المرجع السابق، ص ٥٧.

(١٩٦) تشارلز نيمس: " طيبة "، ص ٦٢.
(١٩٧) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل "، ص ١٠٤.
(١٩٨) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ٥٩.
(١٩٩) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل "، ص ١٠٧.
(٢٠٠) المرجع السابق، نفس الصفحة.
(٢٠١) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ٦٠، ٦١.
(٢٠٢) المرجع السابق، ص ٦١، ٦٢.
(٢٠٣) المرجع السابق، ص ٦١.
(٢٠٤) لويجى رينالدى: " الآثار المصرية وأبحاث السائحين الإيطاليين " مجلة " المقتطف " عدد أبريل ١٩٢٣م، مجلد (٦٢)، ص ٣٦٥.
(٢٠٥) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل "، ص ١١٦.
(٢٠٦) المرجع السابق، ص ١١٥.
(٢٠٧) المرجع السابق، ص ١١٧، ١٣٥.
(٢٠٨) المرجع السابق، ص ١٤٣، ١٤٤.
(٢٠٩) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ٧٠، ٧١.
(٢١٠) عبد المنعم أبو بكر: مساهمة العلماء الإيطاليين فى الدراسات المصرية "، ص ١٧.
(٢١١) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ٧٣.
(٢١٢) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل "، ص ١٤٥.
(٢١٣) محسن محمد: " سرقة ملك مصر "، ص ٣٤.
(٢١٤) جون لويس بوركهارت: " رحلات بوركهارت فى بلاد النوبة والسودان "، ص ٣٠ (مقدمة الناشرين)
(٢١٥) عبد المنعم أبو بكر: مساهمة العلماء الإيطاليين فى الدراسات المصرية "، ص ١١.
(٢١٦) ثروت عكاشة: " مصر فى عيون الغرباء " جـ٢، ص ٢٩٨.
(٢١٧) منى يوسف نخلة: " علم الآثار فى الوطن العربى، مدخل " منشورات جروس برس، لبنان، بدون تاريخ، ص ١٠.
(٢١٨) " الآثار المصرية فى وادى النيل " جـ٣، ص ١٥٨.
(٢١٩) لويجى رينالدى: " الآثار المصرية وأبحاث الإيطاليين " مجلة " المقتطف " مجلد (٦٢)، ص ٣٦٤.
(٢٢٠) عدد رقم (٢) رجب ١٣٧٦هـ/ فبراير ١٩٥٧م، ص ١٢٨.
(٢٢١) هو مفتاح العنخ أو رمز الحياة الأبدية وكان يرمز له بهذه العلامة (♀)
(٢٢٢) والسيد إبراهيم المهدى هذا الذى يذكره الجبرتى لم يكن سوى المستشرق السويسرى جون لويس بوركهارت وكان قد تلقب بذلك على عادة الرحالة فى ذلك العصر، إذ كانوا يحرصون على أن يتسموا بأسماء ويتلقبوا بألقاب ويتزيوا بازياء إسلامية، وذلك رغبة منهم فى تحقيق مزيدٍ من الاندماج فى المجتمع الذى يقومون بدراسته، فيتمكنون بالتالى من جمع معلومات دقيقة عن نظم هذا المجتمع وعاداته وتقاليده.
(٢٢٣) " عجائب الآثار " جـ٣، ص ٥٧١، ٥٧٢.
(٢٢٤) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل "، ص ١١٣.
(٢٢٥) Tagher: " fouilleurs et antiquaires en Egypte ", P. 76
(٢٢٦) Ibid , p. 82.
(٢٢٧) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل "، ص ١٤٨.
(٢٢٨) المرجع السابق، ص ١١٦.
(٢٢٩) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ٦٦، ٦٧ باختصار.
(٢٣٠) المرجع السابق، ص ٦٧.
(٢٣١) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل "، ص ١٤٦.
(٢٣٢) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ٦٩، ٧٠.
(٢٣٣) المرجع السابق، ص ٧٧.
(٢٣٤) المرجع السابق، ص ٧٨، ٧٩.
(٢٣٥) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل "، ص ١٤٧.

(٢٣٦) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر ". ص ٨٠.
(٢٣٧) جان لاكوتير: " شامبوليون ". ص ٤٦١.
(٢٣٨) المرجع السابق، ص ٤٨١.
(٢٣٩) المرجع السابق، ص ٤٨٣.
(٢٤٠) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر ". ص ٨٠، ٨١.
(٢٤١) جان لاكوتير: " شامبوليون ". ص ٥٠٥.
(٢٤٢) المرجع السابق، ص ٥٠٦.
(٢٤٣) المرجع السابق، ص ٥٠٩.
(٢٤٤) المرجع السابق، نفس الصفحة.
(٢٤٥) عماد عدلي: " شامبليون في مصر ". ص ١٧.
(٢٤٦) بريان فاجان: " نهب آثار وادي النيل ". ص ١٤٩.
(٢٤٧) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر ". ص ٨٣.
(٢٤٨) المرجع السابق، ص ٦٦.
(٢٤٩) محمد رشاد رشدي: " مصر في الشعر الإنجليزي إبان الحركة الرومانتيكية " مجلة " المجلة " عدد رجب ١٣٧٦هـ/ فبراير ١٩٥٧م، ص ١١١.
(٢٥٠) المرجع السابق، ص ١١١، ١١٢.
(٢٥١) " نهب آثار وادي النيل ". ص ١٥٠.
(٢٥٢) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر ". ص ٩٠.
(٢٥٣) محسن محمد: " سرقة ملك مصر ". ص ٣٩.
(٢٥٤) عماد عدلي: " شامبليون في مصر ". ص ٦٢.
(٢٥٥) محافظ معية سنية (تركي) تراجم ملخصات الدفاتر. محفظة رقم (١٠) وثيقة رقم (٢٩٥) بتاريخ ٢٧ شعبان ١٢٣٧هـ
(٢٥٦) محافظ معية سنية (تركي) تراجم ملخصات الدفاتر. محفظة رقم (١٠) وثيقة رقم (١٨٢) بتاريخ ٢٠ صفر ١٢٣٧هـ
(٢٥٧) سجلات عابدين (عربي) ملخصات الأوامر الكريمة الصادرة إلى جهات، ص ٢/٥ سجل رقم (١) حديث وثيقة رقم (٣٤٣) بتاريخ ١٢ رجب ١٢٣٦هـ(١٥ أبريل ١٨٢١م).
(٢٥٨) محافظ الأبحاث، موضوع التعليم، محفظة رقم (٥٨) وثيقة بتاريخ ٢٠ ذو الحجة ١٢٤٣هـ(٣ يوليو ١٨٢٨م).
(٢٥٩) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار سجلات معية سنية (تركي) سجل رقم (٣٥) ص (١٠٦) وثيقة رقم (٣١١) بتاريخ ٢٠ ذو الحجة ١٢٤٣هـ
(٢٦٠) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار سجلات معية سنية (تركي) سجل رقم (١٧) وثيقة رقم (٥٧١) بتاريخ ٢٩ ربيع الآخر ١٢٤٠هـ(٢١ ديسمبر ١٨٢٤م)
(٢٦١) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار سجلات معية سنية (تركي) سجل رقم (٣٣) وثيقة رقم (١٤٢) بتاريخ ٢٣ ربيع الأول ١٢٢٣هـ(١٤ أكتوبر ١٨٢٧م).
(٢٦٢) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار سجلات معية سنية (تركي) سجل رقم (٣٣) وثيقة رقم (٣٨) بتاريخ غرة صفر ١٢٤٣هـ(٢٤ أغسطس ١٨٢٧م).
(٢٦٣) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار سجلات معية سنية (تركي) سجل رقم (٣٣) وثيقة رقم (٢٣٥) بتاريخ ٩ جماد الآخر ١٢٤٣هـ(٢٨ ديسمبر ١٨٢٧م).
(٢٦٤) محسن محمد: " سرقة ملك مصر ". ص ٣٩.
(٢٦٥) Louis Keimer: " Le musée égyptologiquie de Berlin " cachiers D'Historie Egyptienne , Egyptian history papers , serie 111 , face 1 novembre 1950. , p. 30.
(٢٦٦) Tagher: " Fouilleurs et antiquaires en Egypte " , p. 83.
(٢٦٧) مختار السويفي: " مصر القديمة ". ص ٣٢٠.
(٢٦٨) محسن محمد: " سرقة ملك مصر ". ص ٣٩.
(٢٦٩) عماد عدلي: " شامبليون في مصر ". ص ٦٢.
(٢٧٠) المرجع السابق، ص ٩٣.
(٢٧١) المرجع السابق، ص ١٠٧.

(٢٧٢) " الأوامر والمكاتبات " جـ١، ص ٢٩٥.

(٢٧٣) سجلات معية سنية (عربى) صادر الأوامر العليا، سجل رقم (١٨٩٨جـ١) قديم ص(١٠٧) وثيقة رقم (٦٠) بتاريخ ٨ جمادى الأول ١٢٧١هـ (٢٧ يناير ١٨٥٥م) ضمن ميكروفيلم رقم (٢٦) معية سينة (عربى).

(٢٧٤) Keimer: op.cit., p. 39

(٢٧٥) Ibid , p. 39.

(٢٧٦) Ibid., p. 40.

(٢٧٧) جان لاكوتير: " شامبوليون ". ص ٤٤٧.

(٢٧٨) محسن محمد: " سرقة ملك مصر ". ص ٣٩.

(٢٧٩) ليئوار تشامبرز رايت: " سياسة بالولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر ١٨٣٠-١٩١٤م " ترجمة فاطمة لم الدين عبد الواحد، مراجعة: يونان لبيب رزق، سلسلة الألف كتاب (الثانى) عدد رقم (٤٢) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص ١٩٠.

(٢٨٠) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، سجل رقم (١٨٩٩) وثيقة رقم (١٣٠) بتاريخ ١٥ شوال ١٢٧٨ هـ (١٥ أبريل ١٨٦٢م).

(٢٨١) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، سجل رقم (١٨٩٤) أوامر ص (٣١) وثيقة رقم (٦) بتاريخ ١١ ربيع الأول ١٢٧٧هـ (٢٧ سبتمبر ١٨٦٠م).

(٢٨٢) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، سجل رقم (١٨٩٨) أوامر ص (٢) وثيقة رقم (٣) بتاريخ ١١ ربيع الأول ١٢٧٨هـ (١٢ أكتوبر ١٨٦١م).

(٢٨٣) جان لاكوتير: " شامبوليون ". ص ٥٢٣.

(٢٨٤) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار سجلات معية سنية (تركى) محفظة رقم (٥) ورقة رقم (١٧) وثيقة رقم (٥٢٨) بتاريخ ٢١ ربيع الأخر ١٢٧١هـ (١١ يناير ١٨٥٥م).

(٢٨٥) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، محافظ معية سنية (تركى) محفظة رقم (٦) وثيقة رقم (٣٠٧) بتاريخ ١ جمادى الأخر ١٢٧١هـ (١٩ فبراير ١٨٥٥م).

(٢٨٦) Guillemtte Andreu , Marie – Hélléme Rutschowscaya, christian ziegler : L' Egypte ancienne au louvre " Hachette Literatures , Paris 1997 . P : 21 .

(٢٨٧) Wiet: op. Cit., P. 27.

(٢٨٨) " الأوامر والمكاتبات " جـ١، ص ٣٤٩.

(٢٨٩) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٤٦٨.

(٢٩٠) محافظ معية سنية (تركى) تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة رقم (١٠) وثيقة رقم (٣٢٣) بتاريخ ١٥ جماد الأول ١٢٣٧هـ (٧ فبراير ١٨٢٢م

(٢٩١) عبد المنعم أبو بكر: مساهمة العلماء الإيطاليين فى الدراسات المصرية ". ص ١٧، ١٨.

(٢٩٢) جامعة القاهرة: " الكتاب الذهبى للاحتفال بالدراسات الآثارية بجامعة القاهرة " عدد خاص من مجلة كلية الآثار، عدد سنة ١٣٩٨هـ/١٩٨٧م جـ٣، ص ٣٣.

(٢٩٣) Guillemtte Andreu, others: op.Cit., P. 21

(٢٩٤) Tagher: " Fouilleurs et antiquaires en Egypte ", p. 75.

(٢٩٥) روبير سوليه: " مصر ولع فرنسى ". ص ٤٠٩.

(٢٩٦) Tagher: " Fouilleurs et antiquaires en Egypte " , p. 75.

(٢٩٧) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر ". ص ٤٣.

(٢٩٨) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل ". ص ٩٢.

(٢٩٩) روبير سوليه: " مصر ولع فرنسى ". ص ٤١٣.

(٣٠٠) فابريقة بولاق: مصنع غزل ونسج القطن كان يديره المسيو جومل، وكان هذا المصنع يعرف كذلك بفابريقة مالطة نسبة إلى العدد الكبير من المالطيين الذين كانوا يشتغلون به. انظر: عبد الرحمن الرافعى: " عصر محمد على ". ص ٥٠٠.

(٣٠١) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، سجلات معية سنية (تركى) سجل رقم (٩) وثيقة رقم (٢٦٠) بتاريخ ٨ربيع الأخر ١٢٣٧هـ (٢ يناير ١٨٢٢م).

(٣٠٢) سجلات عابدين (عربي) ملخصات الأوامر الكريمة الصادرة إلى جهات، ص ٢/٥ سجل رقم (١) حديث وثيقة رقم (٨٦) بتاريخ أول ربيع الآخر ١٢٣٧هـ (٢٦ ديسمبر ١٨٢١م).

(٣٠٣) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر ". ص ١٣٢.

(٣٠٤) المرجع السابق، ص ١٣١.

(٣٠٥) إلهام ذهني: " مصر في كتابات الفرنسيين في القرن التاسع عشر ". ص ٣٨٤.

(٣٠٦) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر ". ص ١٧٣.

(٣٠٧) السيد السيد توفيق أحمد دياب: " السياحة في مصر خلال القرن التاسع عشر، دراسة في تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي " مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر. سلسلة: " مصر النهضة " عدد رقم (٤٧) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ص ٥٠.

(٣٠٨) عدد مايو ١٨٩٥م، مجلد (١٩) جـ١، ص ٣٩٨.

(٣٠٩) " الأثر الجليل ". ص ٦٩.

(٣١٠) السيد دياب: " السياحة في مصر خلال القرن التاسع عشر ". ص ٥٣.

(٣١١) Tagher: " Fouilleurs et antiquaires en Egypte " , p. 72.

(٣١٢) انظر أمثلة لذلك في: " الأوامر والمكاتبات " جـ١، ص ١٥، ١١٣، ٢٣٥، ٣٨٥، وانظر جـ٢، ص ٤٧٣ وانظر كذلك: محافظ معية سنية (تركي) تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة رقم (١٧) وثيقة رقم (٦٦١) بتاريخ ١٢ ربيع الآخر ١٢٣٩هـ (١٦ ديسمبر ١٨٢٣م). ثم انظر فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) أثار سجلات معية سنية (تركي) سجل رقم (٥) وثيقة رقم (١٨) بتاريخ ٢٧ جمادى الآخر (١١ أبريل ١٨٢٠م) وانظر كذلك ذات السجل، وثيقة رقم (١٣٥) بتاريخ ١٣ رجب ١٢٣٥هـ (٢٦ أبريل ١٨٢٠م).

(٣١٣) إميليا إدواردز: " رحلة الألف ميل ". ص ٣٨٢.

(٣١٤) ثروت عكاشة: " مصر في عيون الغرباء " جـ٢، ص ٣٤٧.

(٣١٥) ليوار تشامبرز رايت: " سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر ". ص ٢٨٩.

(٣١٦) " رحلة الألف ميل ". ص ٧٥.

(٣١٧) المرجع السابق، ص ٧٦.

(٣١٨) المرجع السابق، ص ٤٨٣.

(٣١٩) سجلات محافظة مصر، صادر عربي، صادر الدواوين، سجل رقم (١٨٠٥) قديم، ص (٧٠) وثيقة رقم (٢٢٩) بتاريخ غاية شعبان ١٢٩٥هـ (٢٨ أغسطس ١٨٧٨م).

(٣٢٠) بريان فاجان: " نهب آثار وادي النيل، ص ١٥٤.

(٣٢١) عبد القادر حمزة: "على هامش التاريخ القديم " ، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٥٩هـ/١٩٤٠م

(٣٢٢) المرجع السابق، نفس الجزء، ص ٧٢-٧٥ باختصار. ومما هو جدير بالذكر أن شامبليون قد تدخل لحسم هذا النزاع عندما أكد أن رسم فلك البروج أو بالأحرى أن معبد دندره بأكمله قد بني على عهد البطالمة – وقد مر ذكر ذلك – وأقد أسهم ذلك إلى حد كبير في التقليل من حدة الخلاف الذي كان مشتعلاً أصلاً بينه وبين أنصار الكنيسة، حيث ينظر إليه على أنه المدافع عن التسلسل التاريخي للتوراة (انظر: جان لاكوتير: " شامبوليون ". ص ٤٤٨) غير أن شامبليون لم يلبث أن اصطدم مرة أخرى بمسألة قدم الآثار المصرية عندما قام برحلته إلى مصر حيث تأكد له من خلال تلك الرحلة أن هناك آثار أخرى أقدم بكثير من معبد دندره وفلك البروج، ولذا نراه يكتب لأخيه: " قد توصلت إلى نتائج محيرة للغاية – لنحتفظ بهذا السر بيننا – من العديد من النواحي : بيد أنه يتعين علينا تكتمها في الوقت الراهن، لم يخب انتظاري، واتضحت لي العديد من الأمور التي كنت أتشكك فيها بغير وضوح، واكتسبت يقينا لا يتزعزع " (انظر: عماد عدلي: " شامبليون في مصر ". ص ٢٥٠) وهكذا انفجرت القضية مرة أخرى، وعلى أية حال فقد أمكن التوصل إلى حل وسط، ابتكره رجال الكنيسة واقتنعوا به كوسيلة ملائمة للخروج من هذا المأزق، والتخلص من هذه المشكلة، فإذا كانت التوراة قد ذكرت سلسلة من الأجيال المتعاقبة مع أعمارهم، فإن هذا لا يعني بالضرورة عدم وجود أجيال أخرى لم تذكرها التوراة، إذ يحتمل أن يكون هناك أناس آخرون يتخللون سلسلة الأجيال السابقة وأغفلت التوراة ذكرهم، وهذا يعني أن خلق الإنسان ربما يعود إلى عهود أقدم من تلك الفترة الزمنية التي أمكن استنتاجها من حساب سلسلة الأعمار التي ورد ذكرها في التوراة.

(٣٢٣) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر ". ص ١١٠.

(٣٢٤) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) أثار سجلات معية سنية (تركى) سجل رقم (٦) وثيقة رقم (١٥٧) بتاريخ ٢٠ ربيع الآخر ١٢٣٦هـ (٢٥ يناير أغسطس ١٨٢١م).

(٣٢٥) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ١١٠، وانظر كذلك: بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل، ص ١٥٦، ١٥٧ وكلاهما باختصار.

(٣٢٦) مختار السويفى: " مصر القديمة "، ص ٤٩.

(٣٢٧) عبد القادر حمزة: " على هامش التاريخ القديم " جـ ١، ص ٧٦.

(٣٢٨) المرجع السابق، نفس الجزء، ورقم الصفحة.

(٣٢٩) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل، ص ١٥٧.

(٣٣٠) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ١١٠، ١١١.

(٣٣١) يقصد أن النقل كان إلى فرنسا وليس إلى إنجلترا.

(٣٣٢) انظر نصاً كاملاً لهذه الرسالة فى: عماد عدلى: " شامبليون فى مصر "، ص ١٦٩-١٧٢.

(٣٣٣) قاعة الأجداد أو حجرة الأجداد أو غرفة الملوك: هى حجرة كان تحتمس الثالث قد أمر بأن ينقش على جدرانها نخبة من صور الوجوه والأسماء لعدد كبير من أجداده الملوك الفراعنة الذين حكموا مصر، وهذه الأسماء الملكية من المصادر التى يعتمد عليها فى التاريخ لملوك مصر القديمة. انظر: سليم حسن: " مصر القديمة " جـ٤، ص ٤٢٢.

(٣٣٤) " الخطط التوفيقية " جـ١٣، ص ٧٨ طبعة: بولاق. القاهرة ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م.

(٣٣٥) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل، ص ١٦٨.

(٣٣٦) إلهام ذهنى: " مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرن التاسع عشر "، ص ٧١.

(٣٣٧) سليم حسن: " مصر القديمة " جـ٤، ص ٤٧٧.

(٣٣٨) عماد عدلى: " شامبليون فى مصر "، ص ٤٨.

(٣٣٩) إلهام ذهنى: " مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرن التاسع عشر "، ص ٧٣، ٧٤.

(٣٤٠) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ١١١.

(٣٤١) جان لاكوتير: " شامبوليون "، ص ٤٧١.

(٣٤٢) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ١١١.

(٣٤٣) ليونار تشامبرز رايت: " سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر "، ص ١٨٩، ١٩٠.

(٣٤٤) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ١١١.

(٣٤٥) عدد مايو ١٨٩٣م. مجلد (١٧)، ص ٥٥٨.

(٣٤٦) " رحلة الألف ميل "، ص ١٨٢، ١٨٣.

(٣٤٧) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ١٥٧.

(٣٤٨) لادى دف جوردون: " رسائل من مصر " ترجمة على الكاتب، بدون مكان أو سنة الطبع.. ص ١٠٢

(٣٤٩) القنطار يساوى ٤٤,٥ كيلو جرام تقريباً.

(٣٥٠) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) أثار سجلات معية سنية (تركى) محفظة رقم (٦) وثيقة رقم (٤٦٦) بتاريخ ٣ جمادى الثانى ١٢٧١هـ (٢١ فبراير ١٨٥٥م).

(٣٥١) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) أثار سجلات معية سنية (تركى) محفظة رقم (٦) وثيقة رقم (٣٠٦) بتاريخ ١٤ جمادى الثانى ١٢٧١هـ (٤ مارس ١٨٥٥م).

(٣٥٢) ليونار تشامبرز رايت: " سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر "، ص ٨٩ وانظر كذلك: مالك أحمد محمد رضوان: " مصالح الولايات المتحدة فى مصر وتوابعها فى النصف الأول من القرن التاسع عشر " بدون زمان أو مكان الطبع، ص ١١٧.

(٣٥٣) ليونار تشامبرز رايت: " سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر "، ص ٢٧٣.

(٣٥٤) محسن محمد: " سرقة ملك مصر "، ص ٦٦، ٦٧.

(٣٥٥) ليونار تشامبرز رايت: " سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إذاء مصر "، ص ١٩٠.

(٣٥٦) محسن محمد: " سرقة ملك مصر "، ص٤١ وانظر كذلك: مختار السويفى: " مصر القديمة " ص٣٢١.

(٣٥٧) عبد المنعم أبو بكر: مساهمة العلماء الإيطاليين فى الدراسات المصرية "، ص ١٧.

(٣٥٨) جان لاكوتير: " شامبوليون "، ص ٥٢٧، ٥٢٨.

(٣٥٩) عبد المنعم أبو بكر: مساهمة العلماء الإيطاليين فى الدراسات المصرية "، ص ١٧.

(٣٦٠) له ترجمة مختصرة فى: نجيب العقيقى: " المستشرقون " جـ١، ص ٢٠٧.
(٣٦١) سيريل ألدريد: " الحضارة المصرية من عصور ما قبل التاريخ حتى نهاية الدولة القديمة " ترجمة: مختار السويفى ، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ص ٢٢ مقدمة المترجم.
(٣٦٢) جيمس بيكى: " الآثار المصرية فى وادى النيل " جـ٢، ص ١٥٥.
(٣٦٣) سجلات عابدين (عربى) ملخصات الأوامر الكريمة الصادرة إلى جهات، س ٢/٥ سجل رقم (١) حديث وثيقة رقم (٥٧) بتاريخ ١٢ صفر ١٢٣٦هـ (١٩ نوفمبر ١٨٢٠م).
(٣٦٤) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) أثار سجلات معية سنية (تركى) وثيقة رقم (٤٨٧) بتاريخ ٢٣ ذو الحجة ١٢٣٥هـ (١ نوفمبر ١٨٢٠م).
(٣٦٥) Louis Keimer: op. cit. , P: 28
(٣٦٦) الأمير رودلف: " رحلة الأمير رودلف إلى الشرق " ترجمة: عبد الرحمن عبد الله الشيخ، سلسلة الألف كتاب (الثانى) عدد رقم (١٩٧)، (٢٠٧) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، جـ٢، ص ١٨.
(٣٦٧) المرجع السابق، نفس الجزء، ص ٣٤ وانظر كذلك، ص ٦٠.
(٣٦٨) جيمس بيكى: " الآثار المصرية فى وادى النيل " جـ٢، ص ٥٥.
(٣٦٩) عبد القادر حمزة: " على هامش التاريخ القديم " جـ١، ص ١٩٥ وانظر كذلك: سليم حسن: " مصر القديم " جـ٨، ص ٥٥٣.
(٣٧٠) بافلون: " دراسة الآثار المصرية فى الاتحاد السوفيتى " مجلة " المجلة " عدد رقم (١٨) ذو القعدة ١٣٧٧هـ / يونيو ١٩٥٨م، ص ٩٧.
(٣٧١) له ترجمة موجزة فى: على مبارك: " الخطط التوفيقية " جـ ٩، ص ١٦٥ وهو فيه " جانبوليون " وله ترجمة مختصرة كذلك فى: نجيب العقيقى: " المستشرقون " جـ١ ص ٣٨٨. وانظر سيرته المطولة التى وضعها له مواطنه جان لاكوتير والمعنونة " شامبوليون، سيرة من نور " وقد اعتمدنا عليها كثيراً وأشرنا إليها غير مرة.
(٣٧٢) له ترجمة صغيرة فى: نجيب العقيقى: " المستشرقون " جـ١، ص ٤١٩.
(٣٧٣) ثروت عكاشة: " مصر فى عيون الغرباء " جـ١، ص ١٧٥، ١٧٦.
(٣٧٤) جان لاكوتير: " شامبوليون "، ص ٥٢٩، ٥٣٠.
(٣٧٥) المرجع السابق، ص ٥٣٨.
(٣٧٦) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ٩٥.
(٣٧٧) جان لاكوتير: " شامبوليون "، ص ٥٣٨، ٥٣٩.
(٣٧٨) المرجع السابق، ص ٥٣٩، ٥٤٠.
(٣٧٩) المرجع السابق، ص ٥٤١، ٥٤٢.
(٣٨٠) انظر هذه الواقعة بالتفصيل فى: عبد الرحمن الرافعى: " عصر محمد على "، ص ٢٠٨ وما بعدها.
(٣٨١) جان لاكوتير: " شامبوليون "، ص ٥٣٥.
(٣٨٢) المرجع السابق، ص ٥٤٢.
(٣٨٣) عماد عدلى: " شامبليون فى مصر "، ص ٧٨، ٧٩.
(٣٨٤) يقصد إلى نهاية الحدود المصرية من ناحية الجنوب.
(٣٨٥) محافظ الأبحاث: موضوع التعليم، محفظة رقم (٥٨) دفتر رقم (٢٦) معية سينة (تركى) وثيقة رقم (٣٤٩) بتاريخ غاية صفر ١٢٤٤هـ.
(٣٨٦) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) أثار محافظ ديوان خديوى(تركى) سجل رقم (٦) وثيقة رقم (٣٥٠) بتاريخ غاية صفر ١٢٤٤هـ.
(٣٨٧) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) أثار سجلات معية سينة (تركى) وثيقة رقم (٢٦٥) ورقم (٢٦٦) بتاريخ ٣ ربيع الأول ١٢٤٤هـ (١٣ سبتمبر ١٨٢٨م).
(٣٨٨) عماد عدلى: " شامبليون فى مصر "، ص ١١١.
(٣٨٩) جان لاكوتير: " شامبوليون "، ص ٥٥٦.
(٣٩٠) عماد عدلى: " شامبليون فى مصر "، ص ١٥٨.
(٣٩١) المرجع السابق، ص ٢٤٨، ٢٤٩.
(٣٩٢) المرجع السابق، ص ٣٨٢.

(٣٩٣) المرجع السابق، ص ٣٨٤.
(٣٩٤) سليم حسن: " مصر القديمة " جـ١٦، ص ٥٧٠.
(٣٩٥) جان لاكوتير: " شامبوليون "، ص ٥٦٥.
(٣٩٦) عماد عدلي: " شامبليون في مصر "، ص ٣٨٢.
(٣٩٧) جان لاكوتير: " شامبليون "، ص ٥٩٧ هامش رقم (١).
(٣٩٨) عماد عدلي: " شامبليون في مصر "، ص ٣٨٢، ٣٨٣.
(٣٩٩) المرجع السابق، ص ٣٩١.
(٤٠٠) المرجع السابق، ص ٣٩٣.
(٤٠١) المرجع السابق، ص ٤٢٣.
(٤٠٢) جان لاكوتير: " شامبوليون "، ص ٦٠٢.
(٤٠٣) عماد عدلي: " شامبليون في مصر "، ص ٤٢٥.
(٤٠٤) هي مقبرة سيتي الأول التي اكتشفها بلزوني.
(٤٠٥) المرجع السابق، ص ٤٢٧، ٤٢٨.
(٤٠٦) يقصد القنصل البريطاني. إذ كان بونومي يعتقد هو الآخر – باعتباره إنجليزياً – أن مقبرة سيتي الأول هي ملك للإنجليز ما دام أن الذي اكتشفها هو بلزوني بتمويل من القنصل البريطاني سولت.
(٤٠٧) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ٩٦.
(٤٠٨) المرجع السابق، ص ٩٦، ٩٧.
(٤٠٩) المرجع السابق، ص ٩٧.
(٤١٠) عماد عدلي: " شامبليون في مصر "، ص ٤٤٠.
(٤١١) المرجع السابق، ص ٤٤٤.
(٤١٢) جان لاكوتير: " شامبوليون "، ص ٦١٨.
(٤١٣) عماد عدلي: " شامبليون في مصر "، ص ١٥١.
(٤١٤) ثروت عكاشة: " مصر في عيون الغرباء " جـ١، ص ١٧٧.
(٤١٥) لويجي رينالدي: " الآثار المصرية في أبحاث السائحين الإيطاليين "، ص ٣٦٥.
(٤١٦) ثروت عكاشة: " مصر في عيون الغرباء " جـ١ ص ١٧٩.
(٤١٧) جان لاكوتير: " شامبوليون "، ص ٥٨٣.
(٤١٨) المرجع السابق، ص ٦٠٠.
(٤١٩) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ١٢٣.
(٤٢٠) بريان فاجان: " نهب آثار وادي النيل "، ص ١٦٥.
(٤٢١) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ١٢٣.
(٤٢٢) المرجع السابق، ص ١٢٤، ١٢٥.
(٤٢٣) محافظ معية سنية (تركي) تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة رقم (٤) كراسة رقم (٣٥) ص (٩) بتاريخ ٢٥ شعبان ١٢٥٨ هـ(١ أكتوبر ١٨٤٢ م). وانظر كذلك: " الأوامر والمكتبات " جـ٢، ص ٤٧٣
(٤٢٤) " اغتصاب مصر "، ص ١٢٥.
(٤٢٥) محافظ معية سنية (تركي) تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة رقم (٤) كراسة رقم (٣٥) ص (٩) بتاريخ ٢٥ شعبان ١٢٥٨هـ(١ أكتوبر ١٨٤٢م) وانظر كذلك: " الأوامر والمكاتبات " جـ٢، ص٤٧٣
(٤٢٦) عبد المنعم أبو بكر: " الكشوف الأثرية وأثرها في كتابة التاريخ القديم "، ص ١١.
(٤٢٧) نجيب ميخائيل: " أبو سمبل " محاضرة عامة ألقيت بكلية الآداب – جامعة الإسكندرية في ١٠ نوفمبر ١٩٦٠م بمناسبة أسبوع إنقاذ آثار النوبة، مطبعة جامعة الإسكندرية ١٣٨١هـ/١٩٦٢م، ص ١٥.
(٤٢٨) جيمس بيكي: " الآثار المصرية في وادي النيل " جـ٥، ص ٢٨٢.
(٤٢٩) سليم حسن: " مصر القديمة " جـ١٢، ص ٤٧٩، ٤٨١.
(٤٣٠) المرجع السابق، جـ١١، ص ٤.
(٤٣١) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ١٢٥.
(٤٣٢) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٤٣٣) على مبارك: " الخطط التوفيقية " جـ١٣، ص ٧٨.
(٤٣٤) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل "، ص ١٦٥.
(٤٣٥) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ١٢٦.
(٤٣٦) محسن محمد: " سرقة ملك مصر "، ص ٤١.
(٤٣٧) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، محافظ المالية، محفظة رقم (٣) أوامر، وثيقة رقم (١١٢) بتاريخ ٢٠ جمادى الأول ١٢٦١هـ(٢٧ مايو ١٨٤٥م).
(٤٣٨) محافظ معية سنية (تركي) ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر، محفظة رقم (٤) كراسة رقم (٣٧) ص (١٣) بتاريخ ١٠رمضان ١٢٦١هـ(١٢ سبتمبر ١٨٤٥م) وانظر: " الأوامر والمكاتبات " جـ٢، ص ٥٣٧.
(٤٣٩) عبد المنعم أبو بكر: مساهمة الإيطاليين فى الدراسات المصرية "، ص ١٧.
(٤٤٠) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل "، ص ١٦٥.
(٤٤١) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، مصلحة الآثار، محفظة رقم ٢/٤ ب مجموعة (٤٩) أشغال ترجمة مذكرة من نظارة الأشغال إلى مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦ أبريل ١٨٩٩م (١٥ ذو الحجة ١٣١٦هـ) بطلب الترخيص لمصلحة الآثار التاريخية بإعطاء حجرين من مسلتين سبق أن وهبهما والى مصر لملك بروسيا عام ١٨٤٢م. وقد وافق عليها مجلس النظار بتاريخ ٥ محرم ١٣١٧هـ/١٥ مايو ١٨٩٩م.
(٤٤٢) حضرت بعثة سكيابارللى إلى مصر عام ١٩٠٣م وظلت تنقب عن الآثار فى مصر سبع عشرة سنة، ورغم أن فترتها تبعد قليلاً عن النطاق الزمنى لموضوع بحثنا : إلا أن أسلوبها وطريقتها فى جمع الآثار المصرية ونقلها إلى الخارج – أعنى القيام بذلك تحت ستار البحث العلمى – يعد امتداداً للأساليب والطرق التى كانت تنتهجها البعثات الأجنبية التى وفدت على مصر فى القرن التاسع عشر بقصد البحث عن الآثار القديمة المصرية، وهذا يجعل من الضرورى أن نشير إلى هذه البعثة وأعمالها فى مصر ولو على سبيل الإجمال.
(٤٤٣) عبد المنعم أبو بكر: مساهمة الإيطاليين فى الدراسات المصرية "، ص ٢١، ٢٢ باختصار.
(٤٤٤) عدد أبريل ١٩٢٣م، مجلد (٦٢)، ص ٣٧٣.
(٤٤٥) محسن محمد: " سرقة ملك مصر "، ص ٤٢.
(٤٤٦) جرجى زيدان: " تاريخ مصر من الفتح الإسلامى إلى الآن مع فذلكة فى تاريخ مصر القديم " مطبعة الهلال، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٣٤٣هـ/١٩٢٥م جـ٢، ص ٢١٨.
(٤٤٧) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل "، ص١٦٩.
(٤٤٨) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ١٢٨.
(٤٤٩) جرجى زيدان: " تراجم مشاهير الشرق " جـ٢، ص ١٨٩.
(٤٥٠) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل "، ص ١٦٩.
(٤٥١) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ١٢٩، ١٣٠.
(٤٥٢) المرجع السابق، ص ١٣٠.
(٤٥٣) السرابيوم أو السيرابيوم: سراديب منقورة تحت الأرض تحتوى على عجول أبيس المدفونة. انظر: جورج بوزنر وآخرون: معجم الحضارة المصرية القديمة "، ص ١٩٥.
(٤٥٤) جرجى زيدان: " تراجم مشاهير الشرق " جـ٢، ص ١٩٠.
(٤٥٥) المصدر السابق، جـ٢، ص ١٩٠، ١٩١.
(٤٥٦) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ١٣٢.
(٤٥٧) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل "، ص ١٧١.
(٤٥٨) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ١٣٢.
(٤٥٩) المرجع السابق، نفس الصفحة.
(٤٦٠) جرجى زيدان: " تراجم مشاهير الشرق " جـ٢، ص ١٩١.
(٤٦١) الأمير محمد على: " مجموعة خطابات وأوامر خاصة بالمغفور له عباس باشا الأول "، ص ٨٠.
(٤٦٢) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ١٣٣.
(٤٦٣) أمين سامى: " تقويم النيل " المجلد الأول من الجزء الثالث " عصر عباس وسعيد "، ص ٤١.
(٤٦٤) جرجى زيدان: " تراجم مشاهير الشرق " جـ٢، ص ١٩١.
(٤٦٥) المصدر السابق، نفس الجزء، ورقم الصفحة.

(٤٦٦) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ١٣٤.
(٤٦٧) المرجع السابق، نفس الصفحة.
(٤٦٨) Charles Blanc: " Voyage de La Haut Egypte " Librairie renouard , paris , 1876 , p. 30.
(٤٦٩) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل "، ص ١٧٢.
(٤٧٠) سليم حسن: " مصر القديمة " جـ٦، ص ٤٤٧.
(٤٧١) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ١٣٤.
(٤٧٢) " رحلة الألف ميل "، ص ٨٢، ٨٣.
(٤٧٣) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ١٣٥ – ١٣٧ باختصار.
(٤٧٤) جرجى زيدان: " تراجم مشاهير الشرق " جـ٢، ص ١٩٢.
(٤٧٥) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ١٣٦.
(٤٧٦) روبير سوليه: " مصر ولع فرنسى "، ص ١٥١.
(٤٧٧) منير بسطا: " أهم المعالم الأثرية بمنطقة سقارة وميت رهينة "، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية القاهرة ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م، ص ١١٧.
(٤٧٨) سليم حسن: " مصر القديمة " جـ١٦، ص ٧٥١.
(٤٧٩) المرجع السابق، ص ٧٧٢.
(٤٨٠) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل "، ص ١٨٤.
(٤٨١) مجلة " المقتطف " عدد مارس ١٨٨٦م، مجلد (١٠)، ص ٣٧٩.
(٤٨٢) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ١٧٢.
(٤٨٣) المرجع السابق، نفس الصفحة.
(٤٨٤) المرجع السابق، ص ١٦٨.
(٤٨٥) المرجع السابق، ص ١٧٣، ١٧٤.
(٤٨٦) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل "، ص ١٨٥.
(٤٨٧) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ١٧٤، ١٧٥ باختصار.
(٤٨٨) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل "، ص ١٥٨.
(٤٨٩) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ١٧٦.
(٤٩٠) المرجع السابق، ص ١٧٦، ١٧٧.
(٤٩١) المرجع السابق، ص ١٧٧.
(٤٩٢) كتاب الموتى: كتاب مقدس لدى المصريين القدماء، يتضمن جملة فصول وأبواب تذكر سفر الروح بعد فراقها جسم صاحبها، وما تكابده من العقبات والمهالك والمخاوف فى مدة هذا السفر الطويل حتى تتصل بعالم الأرواح الطاهرة إن كانت أهلاً لذلك وإلا فالعذاب والعقاب إن كانت بخلاف ذلك. وكثيرٌ من هذه الكتب عليه نقوش وألوان محكمة الصنعة، وقد نقل الأوروبيون عدداً كبيراً منها إلى بلادهم، وزينوا به متاحفهم. انظر: أحمد نجيب: " الأثر الجليل "، ص ٢١٦، ٢١٧.
(٤٩٣) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل "، ص ١٨٦.
(٤٩٤) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ١٧٩.
(٤٩٥) المرجع السابق، ص ١٩٥.
(٤٩٦) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل "، ص ١٨٨.
(٤٩٧) " عجائب الآثار " جـ٣، ص ٦١٧ ملخص حوادث سنة ١٢٣٥هـ.
(٤٩٨) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل "، ص ١٦٣.
(٤٩٩) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ١١٥.
(٥٠٠) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل "، ص ١٦٣.
(٥٠١) تشارلز نيمس: " طيبة "، ص ٦٣ وانظر: إميليا إدواردز: " رحلة الألف ميل "، ص ٤٤٨.
(٥٠٢) Tagher: " Fouilleurs et antiquaires en Egypte " , p. 82.
(٥٠٣) على مبارك: " الخطط التوفيقية " جـ١٠، ص ٥٠.
(٥٠٤) ثروت عكاشة: " مصر فى عيون الغرباء " جـ٢، ص ٢٩٩ وانظر كذلك: إلهام ذهنى: " مصر فى كتابات الفرنسيين فى القرن التاسع عشر "، ص ١٢٣.

(٥٠٥) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر ". ص ١١٥.
(٥٠٦) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل ". ص ١٦٤.
(٥٠٧) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر ". ص ١١٥.
(٥٠٨) ثروت عكاشة: " مصر فى عيون الغرباء " ج٢، ص ٢٩٩.
(٥٠٩) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل ". ص ١٦٤، ١٦٥.
(٥١٠) إلهام ذهنى: " مصر فى كتابات الفرنسيين فى القرن التاسع عشر ". ص ٩٧.
(٥١١) ثروت عكاشة: " مصر فى عيون الغرباء " جا، ص ٢٩٩.
(٥١٢) تشارلز نيمس: " طيبة ". ص ٦٥.
(٥١٣) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل ". ص ٢٠١.
(٥١٤) المرجع السابق، ص ٢٠١، ٢٠٢.
(٥١٥) مختار السويفى: " مصر القديمة ". ص ٤٧.
(٥١٦) ثروت عكاشة: " مصر فى عيون الغرباء ". جا ص ٢٤٧.
(٥١٧) المرجع السابق، ج٢، ص ٥٣٤.
(٥١٨) المرجع السابق، نفس الجزء، ص ٥٣٦.
(٥١٩) عبد المنعم أبو بكر: مساهمة العلماء الإيطاليين فى الدراسات المصرية ". ص ٢٠، ٢١.
(٥٢٠) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل ". ص ٢١٥.
(٥٢١) عدد مارس ١٩٠١م. مجلد (٢٦)، ص ٢٨٣.
(٥٢٢) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل ". ص ٢٢٠.
(٥٢٣) المرجع السابق، ص ٢٠٨.
(٥٢٤) عبد المنعم أبو بكر: " قصة المتحف المصرى " مجلة " المجلة " عدد رقم (٢٤) جمادى الأولى ١٣٧٨هـ / ديسمبر ١٩٥٨م، ص ٢٨.
(٥٢٥) جان لاكوتير: " شامبليون ". ص ٥٢٨.
(٥٢٦) محمد رشاد رشدى: " مصر فى الشعر الإنجليزى ". ص ١٠٩.
(٥٢٧) Wallice Budge: " A Guide To the Egypt collections in the British museum " British museum press , London. , p. (A) preface.
(٥٢٨) عدد مايو ١٩٠٩م. مجلد (٣٤)، ص ٥٠٨.
(٥٢٩) روبير سوليه: " مصر ولع فرنسى ". ص ٤٠٩.
(٥٣٠) مجلة " المقتطف " عدد ديسمبر ١٨٩٣م. مجلد (١٨)، ص ٢٠٧ وبطبيعة الحال لم تكن جميع هذه الآثار الموجودة فى متحف فيتزويليام بجامعة كامبريدج قد حصل عليها المتحف بطريق الهبة، بل إن من هذه الآثار ما قام المتحف المذكور بشرائه من هواة جمع التحف، ثم إن الذى يوجد فى هذا المتحف من آثار رمسيس الثالث هو غطاء التابوت وليس التابوت نفسه كما تذكر المجلة، وسيأتى ذكر ذلك بعد قليل.
(٥٣١) روبير سوليه: " مصر ولع فرنسى ". ص ٤٠٩.
(٥٣٢) المرجع السابق، نفس الصفحة.
(٥٣٣) محمد المنمى قنديل: " اللوفر ". ص ٨٩.
(٥٣٤) روبيرسوليه: " مصر ولع فرنسى ". ص ٤٠٩.
(٥٣٥) المرجع السابق، ص ١٥٤.
(٥٣٦) المرجع السابق، ص ٤٠٩.
(٥٣٧) المرجع السابق، ص ١٥٤.
(٥٣٨) المرجع السابق، ص ٤٠٩.
(٥٣٩) المرجع السابق، ص ٤١٣.
(٥٤٠) المرجع السابق، نفس الصفحة.
(٥٤١) المرجع السابق، ص ٤١٤.
(٥٤٢) " الآثار المصرية فى وادى النيل " جا، ص ٨٧.
(٥٤٣) مجلة " المقتطف " عدد مارس ١٩٠١م. مجلد (٢٦)، ص ٢٨٧.

(٥٤٤) إميليا إدواردز " رحلة الألف ميل ". ص ٢٥١.
(٥٤٥) جان لاكوتير: " شامبوليون ". ص ٣٩٩.
(٥٤٦) " تاريخ قدماء المصريين " المسمى " قناصة أهل العصر من خلاصة تاريخ مصر " ترجمة: عبد الله أبو السعود أفندي، طبعة: بولاق، الطبعة الأولى، القاهرة ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، ص ٣٣.
(٥٤٧) " الدرس التام في التاريخ العام ". ص ١٥١.
(٥٤٨) سليم حسن: " مصر القديمة " جـ١، ص ١٦٠.
(٥٤٩) " بغية الطالبين في علوم وعوائد وصنائع وأحوال قدماء المصريين " مطبعة: مدرسة الفنون والصنائع الخديوية ببولاق، القاهرة ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م، ص ١٨.
(٥٥٠) محرم كمال: " الآثار المصرية في الخارج " مجلة " تقويم الهلال " عدد سنة ١٩٣٨م، ص ١٢١.
(٥٥١) عدد مارس ١٨٩٥م. مجلد (١٩) جـ١، ص ٢٢٧.
(٥٥٢) سليم حسن: " مصر القديمة " جـ١٥، ص ٥٥٨.
(٥٥٣) أحمد نجيب: " الأثر الجليل ". ص ١٩٥.
(٥٥٤) المرجع السابق، ص ١٩٦.
(٥٥٥) المرجع السابق، ص ١٩٧.
(٥٥٦) المتر يعادل ثلاثة أقدام إنجليزية وثلاث بوصات وسبعة وثلاثين جزءاً من البوصة.
(٥٥٧) أحمد كمال: " ترويح النفس في مدينة الشمس المعروفة الآن بعين شمس " طبعة بولاق، الطبعة الأولى القاهرة ١٣١٤هـ/١٨٩٦م، ص ٢٨ وانظر كذلك: سليم حسن: " مصر القديمة " جـ٧، ص ٣٤٠، ٣٤١ باختصار.
(٥٥٨) سليم حسن: " مصر القديمة " جـ٨، ص ٣٧٩.
(٥٥٩) المرجع السابق، نفس الجزء، ص ٤٨٣.
(٥٦٠) المرجع السابق، جـ٢، ص ٣٥٧.
(٥٦١) المرجع السابق، جـ٨، ص ٣٢٥.
(٥٦٢) المرجع السابق، نفس الجزء، ص ٨٠.
(٥٦٣) ماريت: " تاريخ قدماء المصريين ". ص ١٣٦.
(٥٦٤) أحمد نجيب: " الأثر الجليل ". ص ١٩٧.
(٥٦٥) سليم حسن: " مصر القديمة " جـ١٥، ص ٥٦٥، ٥٦٦.
(٥٦٦) بريان فاجان: " نهب آثار وادي النيل ". ص ١٨٨، ١٨٩.
(٥٦٧) سليم حسن: " مصر القديمة " جـ١٣، ص ٣٥٤.
(٥٦٨) المرجع السابق، جـ١٥، ص ٥٧١.
(٥٦٩) سليم حسن: " مصر القديمة " جـ٥، ص ١٣٩.
(٥٧٠) أحمد كمال: " بغية الطالبين ". ص ١٨.
(٥٧١) أحمد نجيب: " الأثر الجليل ". ص ١٩٥.
(٥٧٢) جان لاكوتير: " شامبوليون ". ص ٤٥١.
(٥٧٣) جان لاكوتير: " شامبوليون ". ص ٤٥٧، ٤٥٨.
(٥٧٤) المرجع السابق، ص ٤٥٨.
(٥٧٥) المرجع السابق، ص ٥٢٥.
(٥٧٦) سليم حسن: " مصر القديمة " جـ١٣، ص ٣٥٤.
(٥٧٧) المرجع السابق، جـ١٥، ص ٥٧١.
(٥٧٨) المرجع السابق، جـ٥، ص ١٣٩.
(٥٧٩) جان لاكوتير: شامبليون ". ص ٤٥١ وانظر كذلك، ص ٥٢٥.
(٥٨٠) المرجع السابق، ص ٤٥١، ٤٥٢.
(٥٨١) سليم حسن: " مصر القديمة " جـ١٦، ص ٧٥٢.
(٥٨٢) المرجع السابق، جـ١٣، ص ٧٢١.
(٥٨٣) روبير سوليه: " مصر ولع فرنسي ". ص ٩٠ وانظر كذلك: جان لاكوتير: " شامبوليون ". ص ٦١٣
(٥٨٤) روبير سوليه: " مصر ولع فرنسي ". ص ٤١٣.
(٥٨٥) بريان فاجان: " نهب آثار وادي النيل ". ص ٢٣٢.

الفصل الثالث

تطور الأوامر واللوائح والقرارات والقوانين والتشريعات المتعلقة بالآثار المصرية في مصر في القرن التاسع عشر

أولاً: الآثار الثابتة والمنقولة:

أ – عصر محمد على:

كان لابد من إيجاد حلٍ لوقف هذه الهجمات الأوروبية الشرسة التى كانت تستهدف انتهاب ثروات مصر القديمة، ووضع حدٍ لهذه الفوضى العارمة التى اجتاحت عملية منح تصاريح الحفر والتنقيب عن الآثار المصرية القديمة خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر حيث كانت تمنح تلك التصاريح للمؤهلين ولغير المؤهلين للقيام بمثل تلك الأعمال، كلٌ على حدٍ سواء.

ولسنين عديدة لم تضع الحكومة المصرية أية عقبات فى وجه هؤلاء الأوروبيين الذين كانوا يفعلون ما يحلو لهم بهذه الآثار، بما فى ذلك حملها معهم إلى خارج القطر المصرى، بيد أن الالتماسات المتعددة والصرخات المتكررة من بعض علماء الآثار الذين ساءتهم عمليات التخريب التى كانت تلحق بالآثار المصرية القديمة قد أدت – على نحو ما – إلى الحد من تلك الفوضى التى كانت تميز تصاريح الآثار خلال الفترات الأولى من حكم محمد على، ولعل أقوى تلك الصيحات وأشدها تأثيراً إنما جاءت من العالم الفرنسى جان فرانسوا شامبليون الذى زار مصر خلال عامى ١٨٢٨ – ١٨٢٩ م (١٢٤٤ – ١٢٤٥ هـ) رفع فى نهايتها مذكرة إلى الحكومة المصرية يشجب فيها التخريب الواسع النطاق الذى كانت تتعرض له المواقع الأثرية ويطلب فيها ضرورة الحفاظ على آثار وادى النيل، وقد سُلِّمت هذه المذكرة " حول حفظ وصيانة الآثار المصرية القديمة " إلى محمد على خلال شهر أكتوبر من عام ١٨٢٩ م (جماد الآخر ١٢٤٥ هـ) حيث بدأها شامبليون بتملق واضح وصريح لمحمد على : " من بين الأوروبيين الذين يزورون مصر كل عام يوجد عدد غفير منهم لايأتون سعياً وراء أى مصلحة تجارية وإنما لمجرد الرغبة فى التعرف بأنفسهم على آثار الحضارة المصرية القديمة المتناثرة على ضفة النيل، والتى يستطيع المرء حالياً تأملها ودراستها فى أمان وسلام بفضل الإجراءات الحكيمة التى اتخذتها حكومة جلالة الملك "[1].

وإذ يدرك شامبليون أن لغة المادة هى اللغة الوحيدة التى يتقنها ويفهمها محمد على ؛ نجده ينتقل إلى معالجة الموضوع من هذه الزاوية : " إن فترة الإقامة الطويلة إلى حدٍ ما والتى يضطر

الرحالة لقضائها فى مختلف أقاليم مصر والنوبة، تعود بالنفع على العلم الذى يثرونه بملاحظاتهم، وكذلك على مصر نفسها نظراً لما ينفقونه من أموال لتنفيذ أعمالهم أو لإشباع فضولهم ولاقتناء مختلف منتجات الفن القديم ؛ لذلك يصبح من الأهمية بمكان أن تعنى حكومة سمو الملك بحفظ وصيانة الأبنية والآثار القديمة التى تمثل الهدف الرئيسى وراء قدوم أفواج الأوروبيين الذين ينتمون إلى أرفع وأغنى الطبقات الاجتماعية "(٢).

وأوضح شامبليون أن أوروبا التى تبدو فى نظره دائماً " متحضرة " : " تدين بشدة تدمير عدد كبير من الآثار العتيقة تدميراً تاماً وشاملاً منذ بضعة سنوات دون أن يبقى منها أدنى أثر "(٣) ولم ينس شامبليون وهو فى غمرة حماسه وتملقه لمحمد على أن ينفى عنه أية مسئوليات تتعلق بذلك التدمير الذى لحق بالآثار المصرية على عهده " ومن المعلوم جيداً أن تلك العمليات التخريبية الهمجية تتنافى مع نوايا سمو الملك وآرائه المستنيرة التى لا تخفى على أحد "(٤) فإذا لم تكن أوروبا المتحضرة مسئولة، وإذا لم يكن محمد على المستنير مسئولاً عما أصاب الآثار المصرية من خراب وتدمير فمن ذا الذى يُسأل عن ذلك إذن ؟ لابد أنه الشعب المصرى الهمجى المتخلف !!!.

وكان شامبليون قد عقد مقارنة بين الآثار المصرية التى كانت موجودة على عهد الحملة الفرنسية والتى تضمنها كتاب " وصف مصر " وبين الآثار التى ظلت باقية عندما قام برحلته الشهيرة إلى مصر سنتى ١٨٢٨، ١٨٢٩ م وانتهى من خلالها إلى وضع قائمة بأسماء ثلاثة عشر أو أربعة عشر موقعاً أثرياً مصرياً ثم تدميرها بالكامل وانمحت تقريباً من الوجود خلال تلك الفترة مع أنه " كان من بينها ثلاثة مواقع على وجه الخصوص كانت فى غاية الأهمية بالنسبة للرحالة والعلماء"(٥) وقد ضمت تلك القائمة للآثار المدمرة والمختفية كل آثار الشيخ عبادة ومعبد الأشمونين ومعبد قاو الكبير ومعبدين فى إتنا وثلاثة معابد فى الكاب ومعبدين فى أسوان.

وأوصى شامبليون بعدم اقتلاع أية أحجار - بأى حال من الأحوال - من الأبنية والآثار القديمة التى كانت لا تزال قائمة فيما يقرب من ثلاثة وأربعين موقعاً أثرياً حددها شامبلين فى مذكرته، وهذه المواقع تنتشر على طول الأراضى المصرية من الدلتا شمالاً وحتى حدود سنار جنوباً حيث لا توجد آثار مصرية فيما يلى ذلك نحو الجنوب.

وبعد أن أوضح شامبليون أن " الآثار العتيقة المنحوتة فى الجبال تضارع من حيث أهمية المحافظة عليها الآثار المشيدة من الأحجار التى تم اقتلاعها من نفس تلك الجبال "(٦) انبرى للدفاع عن حماية مقابر منف وبنى حسن والقرنة ووادى الملوك وغيرها من المقابر.

ثم ندد شامبليون بمن وصفهم " بالمضاربين الأوروبيين " الذين دمروا الأبنية أملاً فى اكتشاف بعض القطع الأثرية الفريدة فى أساساتها، كما ندَّد بجهل وطمع وشراهة المنقبين عن الآثار

والأشخاص الذين يستخدمونهم قبل أن يوصى فى النهاية بأن تخضع أعمال التنقيب عن الآثار للسيطرة الحكومية، وبضرورة تنظيم تصدير الآثار تنظيماً دقيقاً صارماً.

ويذكر جان مارى كاريه أنه : " تتملكنا الدهشة والأسف عند قراءة المذكرة التى سلمها شامبليون للباشا حول حماية الآثار المصرية للسرعة الفائقة التى تم بها تدمير وحدات معمارية ضخمة مثل الشيخ عبادة والأشمونين وقاو الكبير فى بداية عهد محمد على "(٧). ونحن بدورنا تتملكنا دهشة أكبر حين ندرك أن شامبليون وهو يدبج مذكرته السابقة هذه كان قد فرغ لتوه من الحصول على تأكيد من محمد على بإهداء مسلة الأقصر إلى فرنسا(٨). كما كان قد انتهى بالكاد من الإعداد لشحن عشرين صندوقاً ممتلئة بالآثار المصرية(٩) كان قد جمعها خلال رحلته، كان بعضها فى طريقه إلى متحف اللوفر، والبعض الآخر كان يعتبره ملكية شخصية له، وهو بذلك يقرر قاعدة انتشرت كثيراً بين الرحالة وعلماء الآثار الذين زاروا أرض وادى النيل خلال القرن التاسع عشر حتى غدت تلك القاعدة سمة مشتركة بين هؤلاء جميعاً، وتتلخص هذه القاعدة الغريبة فى أنه من الممكن – بعد أن تستوفى نصيبك من الآثار المصرية – أن تندد كما شئت بطمع وشراهة المنقبين عن الآثار، وأن تطالب بوقف عمليات السطو والتخريب التى تتعرض لها الآثار المصرية، وأن تطالب – كذلك – بمنع تصدير تلك الآثار فى المستقبل بعد أن تكون قد انتهيت من نقل ما يحلو لك منها، ولا بأس كذلك من التعريج على همجية الشعب المصرى الذى لا يفتأ يسئ إلى تلك الآثار بأعماله المخزية، وأن بلدك المتحضرة تدين بشدة مثل تلك الأعمال.

على أية حال فإنه على الرغم من تقدير واهتمام محمد على بأبحاث واكتشافات شامبليون الأثرية، وقيامه باستقباله فى عديد من المرات، واستمرار نقاشاتهما معاً لساعات طوال، وإهدائه لشامبليون سيفاً مُحلًّى بالذهب " دليلاً على الرضا والسرور الذى غمره [محمد على] عندما رأى الرسومات الرائعة الجميلة للنقوش القديمة التى كانت تملأ حافظاته "(١٠) وعلى الرغم من انه طلب من شامبليون أن يكتب له موجزاً عن تاريخ مصر القديمة أنجزه شامبليون بالفعل وسلَّمه لمحمد على فى ٢٩ نوفمبر ١٨٢٩ م / ٢ جماد الآخر ١٢٤٥ هـ) قبل مغادرته لمصر(١١)، وعلى الرغم مما يروى من أن محمد على قال لشامبليون ذات مرة : " من بين كل المذاهب الأوروبية لا أطالب لى ولشعبى إلا بمذهب فك الرموز الهيروغليفية "(١٢) وما يروى كذلك من أن محمد على قال عن الطبيب الفرنسى باريزيت Pariset وعن شامبليون " إن أحدهما قد بعث ابنى إلى الحياة من جديد، بينما قام الآخر بإحياء مجد وعزة بلادى الذى اندثر منذ زمن سحيق "(١٣) على الرغم من كل ذلك فإن محمد على لم يهتم بتنفيذ ما اقترحه عليه شامبليون فى مذكرته التى رفعها له عن حفظ وصيانة الآثار المصرية، مما يؤكد على غياب القناعة لدى محمد على بأهمية ما كان يوافق عليه فى حينه، وكأن موافقته هذه لا تخرج عن كونها مجاملات دبلوماسية(١٤).

وإن نظرة واحدة فى الأوامر التى تتعلق بالآثار المصرية والتى أصدرها محمد على خلال الفترة التى أعقبت تسلمه لمذكرة شامبليون تكفى للدلالة على أن تلك المذكرة لم تغير من الأمر شيئاً، وإن صيحات شامبليون – التى يجوز لنا أن نعتبرها زائفة – قد ذهبت كلها أدراج الرياح، ربما لأن صاحبها كان هو أول من قام بخرقها، وتدل المراجعة التى قمنا بها لأوامر محمد على فى الفترة المشار إليها آنفاً على أنه قد أصدر بعد أقل من شهرين من تاريخ تقديم المذكرة سالفة الذكر ستة أوامر [١٥] – فى مدة أقل من خمسة وعشرين يوماً – تقدم كلها تسهيلات للتنقيب عن الآثار القديمة وتسهيل إجراءات نقلها من مختلف أنحاء القطر المصرى إلى الإسكندرية تمهيداً لنقلها إلى الخارج، وقد خص القنصل البريطانى وحده منها خمسة تصاريح وقد ظهر من خلال تلك التصاريح أن هذا القنصل كان يستخدم المخازن الحكومية فى وادى حلفا كمكان أمين لحفظ الآثار التى يعثر عليها أثناء حفرياته المتكررة[١٦].

ولما كانت مذكرة شامبليون لم تؤد إلى نتيجة فقد تعالت مرة أخرى صيحات الأوروبيين مطالبة محمد على بحماية الآثار المصرية القديمة، وها هو ذا الفرنسى الآخر جان جاك ريفو يصرخ قائلاً : " لم يفهم بعد سادة الأرض المصرية أية فائدة تتعلق بالآثار القديمة وبالأنقاض التى تغطى الأرض المصرية، إن مصر المركزية، القاهرة أو الجيزة، قد حرمت من وجود الجمعيات العلمية " [١٧]، هذا على الرغم من أن ريفو نفسه كان غارقاً حتى أذنيه فى تجارة الآثار حتى كان محمد على يلقبه دائماً " أبو أنتيك "[١٨] أى المهتم بالآثار القديمة، ويحكى لينان دى بلفون إلى دى ستورميل D'Stourmel أنه حاول بلا جدوى الحصول من الباشا على ثلاث فرمانات تعمل على إيقاف الدمار العجيب والإبادة الشاملة للآثار الرائعة لمدينة الشيخ عبادة ولكنه فشل، ونفسه دى ستورمل اشتكى لمحمد على فى اجتماع له معه عام ١٨٣٣ م (١٢٤٨ / ١٢٤٩ هـ) من خراب الآثار القديمة، ووعده الباشا بأن سوف يشدد على تنفيذ تعليماته فى هذا الإطار[١٩].

كما جاء فى تقرير وضعه البارون الفرنسى شارل جوزيف إدمون دى بوالكمت – Charles Joseph Edmond De Boislecomte فى ٢٩ يونيو ١٨٣٣ م / ١٠ صفر ١٢٤٩ هـ) أنه قال لمحمد على : " إنه على الرغم من الأوامر التى أصدرتموها حضرتكم فإنه فى كل يوم تتعرض الآثار المصرية للتلف وتؤخذ منها الحجارة المغطاة بالنقوش والرخام الثمين لعمل الجير والرحى، وإن الدمار يسير بسرعة لدرجة أن أربعة عشر موقعاً من المواقع الأثرية الرئيسية الموصوفة فى (وصف مصر) قد اختفت، مع أنه كان من الواجب المحافظة عليها "، ولكن محمد على ردَّ عليه رداً مفحماً بقوله : " إن الأوروبيين أنفسهم هم الذين يعملون أكثر من أبناء البلد على تدمير وتخريب الآثار، لأنهم هم الذين يبيعون ويصدرون هذه الآثار "[٢٠].

كذلك قدم القنصل الفرنسي ميمو Mimou مذكرة إلى محمد على فى ٢٤ فبراير ١٨٣١ م (١٢ رمضان ١٢٤٦ هـ) يطالبه فيها بأن يأمر بمنع العمال من القيام بهدم معبد دندرة من أجل بناء مصنع لنسيج القطن فى قنا. وأكد ميمو فى هذه المذكرة أن " العمال الهمجيين المرسلين بواسطة بعض البكوات الجهلة والمأمور الغبى شرعوا فى هدم وتخريب معبد دندرة الذى كان يعد بحق أجمل آثار صعيد مصر " كما أكد ميمو أنه توسل لمحمد على لكى يعمل على إيقاف هذا التخريب الفظيع والتدمير الشامل للآثار، كما طالبه بسرعة تنفيذ التوصيات التى تضمنتها مذكرة مواطنه شامبليون بشأن حفظ وصيانة الآثار المصرية القديمة وأوضح ميمو أن محمد على قد أخذ المسألة هذه المرة باهتمام ورعاية زائدة، وأعرب ميمو عن أمله فى أن لا تنشأ مرة أخرى مصانع متواضعة باستخدام ما تبقى من روائع الفن المصرى[٢١].

ورغم هذه الغيرة التى أبداها ميمو على الآثار المصرية القديمة إلا أنه هو نفسه لم يكن بعيداً عن الإنغماس فى تجارتها غير المشروعة بعد أن نصحه شامبليون بممارسة تلك المهنة مع أنه كان ينوى حين وصوله إلى مصر فى ٢٣ يونيو ١٨٢٩ م (١٩ ذو الحجة ١٢٤٤هـ) أن يكتفى بمهام منصبه الدبلوماسى وألا يقوم بتقليد زملائه الذين كانوا يشتغلون أيضاً بالتنقيب عن الآثار، غير أنه بعد نصيحة شامبليون المخلصة له بدأ يحذو حذو الآخرين وأصبح منقباً شديد الحماسة[٢٢]، وكان ميمو قبل رفعه تلك المذكرة لمحمد على بفترة وجيزة قد حصل على وعد من محمد على – بناء على طلب منه – بالحصول على إحدى القطع الأثرية الضخمة التى كانت الحكومة المصرية قد عثرت عليها وأرسلتها إلى الترسانة وتركت فيها[٢٣] ويبدو أن ميمو كان يطالب بالمحافظة على الآثار المصرية لكى يستنزف منها هو وأمثاله بعد ذلك ما يشاءون، وكأن كل واحد من هؤلاء كان يريد أن يمنع الآخرين من إطلاق أيديهم فى آثار وادى النيل.

والحق - كما يقول جاستون فيت – إنه على الرغم من أن الهيئة القنصلية الأوروبية لم تكن لتكف عن الجهر بصوتها من أجل حماية الآثار القديمة، إلا إنها مع ذلك لم تكن تعطى المثل الجيد والقدوة الحسنة[٢٤]، على أية حال فإن ما يهمنا فى هذا المقام هو أن أوروبياً آخر هو الأمير الروسى بوكلر موسكو Puchler Moshou قد تضامن هو الآخر مع ميمو فى مطالبته لمحمد على بحماية الآثار القديمة باعتباره حامياً ومدافعاً عن العلوم والفنون، وأبدى الأمير الروسى رغبته فى أن يجعل محمد على من مصر متحفاً ضخماً وشاسعاً، إلا أنه فى إمبراطورية محمد على لا يوجد مكان يتسع لشىء آخر غير المعسكرات والمصانع والمدارس الفنية [٢٥].

وإذ أحسست منك تعاطفاً مع هذا الأمير الروسى الذى نصَّب من نفسه حامياً للآثار المصرية القديمة ؛ فإنى أجد لزاماً علىّ أن أذكر لك أن هذا الأمير نفسه قد قام بحفر اسمه بحروف ضخمة ومقروناً بصليب كبير على صدر أحد التماثيل الكبيرة التى تتصدر معبد " أبو سمبل " فى

تشويه واضح لأحد أكثر الآثار المصرية شهرة وذيوعاً على مستوى العالم، وقد علقت الرحالة البريطانية السيدة دف جوردون على ذلك بسخرية لاذعة قائلة : " كم أتمنى أن يركله بعضهم لهذا التدنيس الذى ارتكبه " (٢٦).

كان للنداءات المتكررة التى وجهها الأوروبيون المطالبون بحفظ وصيانة الآثار إلى الحكومة المصرية أثرها فى أن بدأ محمد على يولى بعضاً من اهتماماته لهذه المسألة، حيث نراه فى شهر أكتوبر من عام ١٨٣٣م (جماد الآخر ١٢٤٩ هـ) يأمر بعمل بعض الحفائر الأثرية له بصفة شخصية(٢٧)، وبطبيعة الحال لم تكن الرغبة فى خدمة العلم هى مقصده، ولا الكشف عن حضارة مصر القديمة هو مطلبه، ولكنه يبدو أن محمد على قد سال لعابه عندما رأى ما كان يستخرجه المنقبون عن الآثار من كنوز وثروات، فعنَّ له أن يجرب هو الآخر حظه فى هذا المجال، لا سيما وأنه كان يشعر فى قرارة نفسه بالضرورة أنه الأحق بهذه الثروات والكنوز من هؤلاء الغرباء، أو أن محمد على بعد ان فرغ من استنزاف ثروات مصر الظاهرة على سطح الأرض بدأ يفكر فى الاستيلاء على ما فى باطنها لاسيما وقد كان الطمع سجيته، والجشع أبرز خصاله، ولكن حظ محمد على فى مجال الاستكشافات الأثرية – ولحسن حظ العلم والمعرفة – كان أقل كثيراً من حظه فى مجال السياسة، حيث نجده يأمر بوقف هذه الحفائر بعد فترة تقترب من الشهرين لأنه : " لم يُعثر فى المنطقة التى جرى فيها الحفر إلا على بعض الأحجار الأثرية، ولم يعثر على شىء خلافها من الآثار القديمة "(٢٨) ومن المدهش أننا نجد محمد على يصر فى أمر الحفر على ضرورة تعيين أحد المعاونين لمراقبة عملية الحفر، والعمل على عدم تسرب الآثار من أيدى العمال إلى الإفرنج، وكأن العمال هم المسئولون وحدهم عن تسريب الآثار إلى الأجانب، أما المئات من تصاريح البحث عن الآثار والتى أعطاها هو للأجانب بدون قيد أو شرط لا تؤدى إلى ذلك، وكأنه :

حرام على بلابله الدوح حلال للطير من كل جنس (٢٩)

كذلك نراه فى شهر مارس من عام ١٨٣٤ م (ذو القعدة ١٢٤٩ هـ) يتشاور مع وزيره بوغوص بك بشأن بعض الآثار التى عُثر عليها فى مصر الوسطى(٣٠)، كما يبدى اهتماماً ببعض التوابيت الأثرية التى عثِر عليها فى سقارة فى مايو عام ١٨٣٥ م (المحرم ١٢٥١هـ)(٣١).

كانت هذه الإرهاصات بشيراً بالقانون الذى صدر فى ١٥ أغسطس ١٨٣٥ م (٢٠ ربيع الآخر ١٢٥١ هـ) ونشرته جريدة " الوقائع " الرسمية، والذى يعد أول تشريع خاص بالآثار صدر بالديار المصرية فى عصرها الحديث ويكتسب صفة القانون، ويعد هذا القانون – فى زمنه – طفرة حقيقية فى هذا المجال، ويقول أنصار رفاعة الطهطاوى ومؤيدوه(٣٢) : إن القانون قد خرج بدعوة وطلب وتأييد وصياغة منه. بينما يقول آخرون : إن خلافاً شخصياً نشب بين محمد على والقنصل الفرنسى ميمو كان هو السبب فى ظهوره ؛ ذلك أن محمد على كان يعرف عن القنصل الفرنسى

دأبه على جمع الآثار وتهريبها إلى فرنسا للاتجار فيها، وإذا أدرك محمد على أهمية هذه التجارة بالنسبة له فقد أخرج مذكرة شامبليون القديمة واتخذها ذريعة لوضع هذا القانون بينما كان غرضه الحقيقى هو وضع العراقيل الرسمية أمام ميمو[٣٣].

أما أن يكون رفاعة الطهطاوى معجباً بآثار مصر القديمة ومدافعاً عن هدمها وسرقتها وداعياً إلى صيانتها فذلك ليس ببعيد، فقد أقام الرجل فى فرنسا خمس سنوات، أيقظ فيه خلالها حنينه إلى وطنه واطلاعه على أوجه الحضارة الجديدة وعياً وطنياً متأججاً، كما اطلع على علم المصريات القديمة، واتصل بالمستشرقين، وكان يملؤه الزهو والفخر عندما يجد الأوربيين مهتمين بدراسة تاريخ بلاده القديم، وشاهد فى باريس مسلة الكونكورد التى أهداها محمد على لفرنسا فغاظه ذلك، وانتقد بشدة تفريط محمد على وتبديده لآثار مصر، إذ هى " زينة مصر، ولا يجوز تجريد مصر من حليتها التى تجلب إليها المتفرجين من سائر بلاد الدنيا "[٣٤] ومؤلفاته وكتبه شاهدة على موقفه هذا، وان يقوم رفاعه بصياغة القانون فذلك ليس ببعيد أيضاً، فقد كان رفاعه مؤهلاً للقيام بذلك بحكم صلاته الوثيقة وعلاقاته الطيبة بمحمد على، وبحكم أن الرجل كان يأتى على رأس الجيل الناشئ من المثقفين المصريين الجدد الذين كان يُنتظر منهم أن يقودوا مسيرة نهضة البلاد الشاملة التى كان الجميع يتوقون إلى تحقيقها، ثم بحكم إجادته التامة للغة الفرنسية التى صيغ بها القانون، ثم بحكم كونه على رأس ديوان المدارس الذى أسندت إليه – بمقتضى القانون الجديد – مهمة تجميع الآثار المصرية المتفرقة فى مختلف أنحاء مصر، والمصادرة من عمليات التهريب، والناتجة من حفائر التنقيب ووضعها فيه، فقد كان ديوان المدارس ديواناً عاماً وشاملاً لا يقتصر فقط على إدارة شئون الحركة التعليمية فى ذلك الوقت، بل كان يقوم كذلك بأعمال دواوين ونظارات مختلفة انفصلت عنه فيما بعد مثل الأوقاف والرى والزراعة والأشغال التى انضمت إليها مصلحة الآثار بعد ذلك، بحيث يمكن القول بأن ديوان المدارس كان مسئولاً عن تنظيم وإدارة حركة دولاب العمل الحكومى فى ذلك الوقت، أقول إن ذلك كله ليس ببعيد، ولكن الذى نستبعده أن يطلب رفاعه بشكل مباشر من محمد على حماية آثار مصر القديمة بصورة تتمخض عن إصدار قانون يكون رفاعه سبباً فى ظهوره، ذلك أن رفاعه لم يشر من قريب أو بعيد - فى كتبه - إلى أى دور له فى ذلك، ولو كان فضل إصدار القانون يرجع إليه حقيقة لكان قد ملأ الدنيا صراخاً وإشادة بمثل هذا العمل، أو حتى أشار إلى ذلك إشارة عابرة، فتلك طبيعة متأصلة فى النفس البشرية : أن تنزع دائماً إلى ذكر مآثرها وما تحمد به سيرتها بين الناس، بل إننا نجد أن رفاعة قد أعطى فى كتابه " أنوار توفيق الجليل " تاريخاً تقريبياً بل وخاطئاً لصدور هذا القانون : " كان صدر من المرحوم محمد على باشا أوامر سنية فى نحو سنة ١٢٥٢ هـ بحفظها [الآثار القديمة

] وأن ما يحتفر منها فى مواضعها يحفظ فى مخزن أنتيكات بالمحروسة، وأنه لا يسوغ إخراج شيء منها إلى البلاد الأجنبية "(٣٥).

هذا فضلاً عن أن رفاعة لا بد وأنه كان يعرف تماماً شخصية محمد على متقلبة الأهواء والأمزجة، كما كان يعرف كذلك أن قضية الآثار المصرية من القضايا الشائكة المحفوفة بالمخاطر بسبب مداخلة القناصل والدبلوماسيين الأجانب العاملين بمصر فى البحث عنها وتجارتها، ويدرك أن التدخل فى هذه القضية الشائكة على غير هوى من محمد على من شأنه أن يؤدى إلى عواقب وخيمة قد تكون نتيجتها الإساءة إلى العلاقة بينه وبين محمد على، ومما لا شك فيه أن رفاعة كان يحرص على استمرار هذه العلاقة وتوطيدها بقدر الإمكان، فقد كان فى ذهن رفاعة الكثير من المشروعات الإصلاحية التى كان يتطلع إلى تحقيقها، وهى مشروعات ما كان لها أن تصادف النجاح أو أن ترى النور ما لم تحظ بتأييدٍ ورعاية من محمد على، بحيث يبدو من غير المقبول أن يجازف رفاعة بتدخله فى قضايا ذات طبيعة خاصة كهذه تدخلاً قد يؤدى به إلى القضاء على مشروعاته وطموحاته بضربة واحدة فى ظل نظام حكم كل يوم هو فى شأن، تحركه الأهواء والأمزجة، وتحكمه المصالح والأطماع.

على أية حال فإن أحسن ما فى هذا القانون – أياً كان الباعث على نشره وإصداره – أنه أدرك منذ البداية المسئولين الحقيقيين عن نهب وتدمير الآثار المصرية : " الأجانب الذين يهدمون الأبنية القديمة ويأخذون منها الأحجار والأشياء الأخرى المصنوعة ويصدرونها إلى البلاد الأجنبية "(٣٦)، ويؤكد القانون أنه " لو استمرت هذه التصرفات فإنه مما لا شك فيه أنه فى زمن قصير جداً سوف لن يبقى فى مصر شيء من الآثار القديمة إذ أن كل شيء سوف ينقل إلى الخارج "(٣٧).

ويشير القانون فى ديباجته كذلك إلى أن " من المعروف أن الأوروبيين يمتلكون أبنية [متاحف] يخصصونها لحفظ وصيانة الآثار القديمة والأحجار المغطاة بالرسومات والنقوش والأشياء الأخرى الثمينة، حيث تحفظ بعناية وتعرض على سكان البلاد وعلى الرحالة والمسافرين الذين يرغبون فى رؤيتها ودراستها، وهذه المبانى تعطى البلاد التى تملكها شهرة عظيمة "(٣٨).

لذلك فقد قررت الحكومة اعتباراً من تاريخ نشر هذا القانون ما يلى :

١. منع تصدير الآثار المصرية التى توجد فى المبانى القديمة المصرية منعاً باتاً.

٢. إنشاء دار للآثار فى العاصمة تودع فيها الآثار التى عثر عليها، أو سيعثر عليها عقب التنقيبات التى تقوم بها الدولة فى المستقبل، وتعرض فيها على الزوار.

٣. منع هدم وتخريب وتدمير الأبنية القديمة التى توجد فى مصر العليا، واتخاذ الوسائل اللازمة والتدابير الكفيلة بالمحافظة عليها وصيانتها بكل العناية الممكنة(٣٩).

كان القانون خطوة هامة فى الاتجاه الصحيح، لاسيما وقد دعمته خلاصات عمومية صدرت من مجلس الأحكام الملكية تؤكد وتشدد على " عدم إخراج الأحجار القديمة وما يماثلها من الآثار وعدم هدم المبانى العتيقة الكائنة بالأقاليم الصعيدية من الآن فصاعداً، وإحالة دقة النظر والالتفات بهذا الخصوص على النظار والمديرين "(٤٠) كما تقرر تعيين أحد المفتشين وتزويده بذهبية للمرور بها على الآثار مرة فى كل سنة، والطواف بكل المواقع الهامة للإشراف على تنفيذ أحكام المجلس، بل إن محمد على الذى بارك قرارات مجلس الأحكام السابقة قد تشدد فى بعض بنودها ربما لقناعته أخيراً بخطورة الأمر، إذ رأى من جانبه : " أن التفتيش دفعة واحدة فى السنة لا يكفى، ولا سيما أن بعض الأهالى يستخرجون الأحجار القديمة والتوابيت وما يشابهها من المبانى العتيقة، وجارى إرسالها من قِبلهم إلى إسكندرية وبيعها على الإفرنج، وأنهم بذلك يتلفون الأشياء القديمة، وإن هذا الخصوص مما يجب الاعتناء به بمزيد الالتفات " ومن ثم فإنه يتعين على المفتش المذكور " المرور دائماً لحصول المنفعة " كما يتعين عليه كذلك ضرورة " السعى والاجتهاد فى منع إخراج تلك الأحجار وعدم هدم المبانى القديمة ". وأكد محمد على أنه لا يقصد بتعليماته هذه ضرب الحركة السياحية فى مصر، إذ " لا بأس من مرور السواحين فقط بدون مسّ شيء من ذلك "(٤١).

لقد كان تشريع عام ١٨٣٥ م والقرارات التالية له كافية – لو طُبِّقت بدقة وحزم ودون استثناءات – لوضع حد للصراع الدولى على سلب آثار وادى النيل، وقد أصبح ذلك مفهوماً لدى الأوروبيين الذين كانوا يظهرون أنفسهم بمظهر المدافعين عن الآثار المصرية القديمة وحامىّ حماها، ومن ثم فقد نال القانون الجديد استحسانهم وتقريظهم، ويأتى فى مقدمة هؤلاء كلوت بك – أحد أبرز حملة المباخر فى بطانة محمد على – الذى هاجم بشدة طمع وجشع بنى جلدته من الأوروبيين، وسعيهم إلى انتهاب كنوز مصر القديمة وثرواتها، وأشاد بقرار محمد على بمنع التصدير غير المنظم للآثار المصرية، كما أبدى كلوت بك رغبته فى أن يقيم محمد على فى مصر متحفاً للآثار القديمة تُجمع فيه بعناية وبأسلوب منظم كل آثار مصر القديمة، ولكن محمد على لم يكن بالرجل الذى يلتزم بتطبيق قوانين وتشريعات قد تحد بعض الشيء من سلطته المطلقة، وليس الأمر قاصراً على قانون الآثار الذى نحن بصدده، وإنما يشمل كذلك كافة القوانين والتشريعات والأوامر التى أصدرها محمد على خلال فترة حكمه، فقد لاحظ بريس دافين أن القوانين التى أذاعها محمد على، والتى أطنب المطنبون فى الإشادة بحكمتها، وتمشيها مع روح الحرية لم توضع يوماً موضع التنفيذ، ولذا سرعان ما أهملت هذه القوانين بعد تشريعها، وإذا كانت بعض اتجاهاتها قد طبقت فإن ذلك لم يكن إلا فى مناسبات نادرة، وفى الأحوال التى لم تكن فيها مصالح الباشا المباشرة أو غير المباشرة تقع طائلة نصوصها(٤٢).والمراجعة الشاملة لأوامر

محمد على الصادرة خلال الفترة التى أعقبت صدور قانون سنة ١٨٣٥م تثبت أن بريس دافين قد حالفه الصواب فيما ذهب إليه بخصوص قوانين محمد على وأن كلامه فى هذا الإطار إنما ينطوى على قدر كبير من الصدق والواقعية. ففيما يتعلق بقانون الآثار الذى نحن بصدده نجد ان محمد على قد أصدر بعد ثلاثة أيام فقط من صدور القانون – ولم يكن المداد الذى كتب به القانون قد جف بعد – أمراً بتسليم القنصل الفرنسى بمصر [ميمو] الآثار التى أودعها بالترسانة [٤٣]. مع أنه كان يعلم علم اليقين – كما مر بك سلفاً – أن ميمو كان من كبار المتورطين فى تجارة الآثار غير المشروعة. كذلك نجده بعد ذلك يأذن لأحد القناصل بتمرير عشرة صناديق من جمرك الإسكندرية. خمسة منها تحتوى على آثار قديمة بينما يضم السادس إحدى المومياوات[٤٤]. وعقب قيام الحكومة الفرنسية باستدعاء القنصل الفرنسى ميمو من مصر بعد عزله من منصبه : كافأه محمد على بأن أصدر أمراً إلى جمرك الإسكندرية بعدم التعرض لحقائبه وأمتعته ومتعلقات أتباعه وعدم فتحها بالجمرك [٤٥]. مع أنه لا يخفى على أحد أن تلك الحقائب كانت غاصة بما تنوء بحمله العصبة أولوا القوة من الآثار المصرية على حد قول بعضهم :

يمرون بالدهنا خفافاً عيابهم ويخرجن من دارين بجر الحقائب [٤٦]

ومن ناحيتهم لم يأل الأجانب جهداً فى ابتكار الأساليب والحيل التى تجعلهم لا يقعون تحت طائلة هذا القانون الجديد، كما تجعلهم يتخلصون من تطبيق بنوده عليهم، وكثيراً ما كانوا ينجحون فى ذلك كما هو الحال والشأن دائماً مع كل قانون وضعى مهما أوتى القائمون على تشريعه من حكمة وحصافة وموهبة فى سن وتشريع القوانين، ومهما تفنن واضعوه فى إحكام صياغة مواده وبنوده، ومما لاشك فيه أن فرص النجاح تزداد كثيراً إذا كان المكلفون بتنفيذ القوانين أشخاصاً على شاكلة محمد على يتمتعون بقسط وافر من المرونة التى تجعله يأمر بالإفراج عن صندوقين مليئين " بآثار كثيرة على أشكال مختلفة " تم ضبطها فى جمرك بولاق حال شروع أحد الإنجليز فى نقلها إلى الإسكندرية ومنها إلى الخارج بدعوى : " أن العاديات المذكورة كانت مشتراه قبل ستة أشهر، أى قبل صدور الأمر بمنع إخراجها "[٤٧].

كذلك لجأ بعض الأجانب إلى حيلة أخرى للتملص من القانون تتلخص فى عدم إدراج الآثار الثمينة التى كانوا يريدون نقلها خارج القطر المصرى ضمن قائمة الأشياء التى كانوا يتقدمون بها إلى محمد على للحصول على الإذن والموافقة بتصديرها، حيث كانوا يقصرون تلك القائمة عادة على أشياء أخرى تافهة وبسيطة لا يرى محمد على وحكومته بأساً من الموافقة على تصديرها، وبعد الحصول على تلك الموافقة كانوا يضيفون بعد ذلك إلى القائمة ما يحلو لهم من آثار ثمينة يريدون نقلها إلى الخارج، أو حتى ينقلونها دون إضافة مستترين وراء تلك الموافقة الرمزية التى حصلوا عليها، ومستغلين ضعف الضمائر وغياب الرقابة فى العديد من المنافذ الجمركية المصرية

فى ذلك الوقت، ومن ذلك ما فعله الكولونيل ريتشارد وليام هيوارد وايز Wyse Richard William Heward الذى قام بفتح الهرم الثالث (الأصغر) واستخرج منه تابوتاً بدون غطاء يزن ثلاثة أطنان، قام وايز بتغليفه فى خشب سميك وشحنه فى سفينة تجارية إلى لندن، ويذكر بيترفرانس أن العرض التفصيلى الذى نشره وايز بعد ذلك عن حفائره فى منطقة الأهرام لا يحوى أى ذكر لحصوله على إذن بتصدير التابوت، وانه أوضح فقط فى هذا العرض أن كل الآثار التى وجدت فى المنطقة مملوكة للباشا [محمد على]، وأن كل شيء قد أرسل إلى القنصلية البريطانية مع تعليمات إلى القنصل البريطانى كامبل بالتقدم بطلبات إلى بوغوص بك وزير محمد على للحصول على تصريح بنقل كل القطع التى يريد ويز أن يأخذها إلى إنجلترا، ويؤكد بيتر فرانس أن القائمة لم تتضمن التابوت، وإنما أشياء أخرى بسيطة مثل ثلاث أوانى فخارية مهشمة، وخمس زجاجات صغيرة، وثلاثة طيور خشبية، وتسع قطع مهشمة... إلخ[٤٨].

غير أنه – إحقاقاً للحق – ينبغى لنا أن نذكر أن المراجعة الشاملة الدقيقة التى قمنا بها لأوامر محمد على قد أدت إلى العثور على التصريح الذى منحه محمد على للقنصل البريطانى كامبل وللكولونيل ويز بنقل هذا التابوت إلى إنجلترا، ولكن بنية تقديمه كهدية إلى ملكة إنجلترا، وليس بقصد إرساله إلى المتحف البريطانى كما كان ينوى ويز وكامبل، وهذا التصريح مؤرخ بتاريخ ١٤ محرم ١٢٥٤ هـ (١٠ أبريل ١٨٣٨ م) ومضمونه : " قد تطلب صديقنا قونصل الإنكليز التصريح بإعطائه التابوت الذى أخرجه من تلول الجيزة القولونل ويز لإرساله برسم الملكة، ولكون من المعلوم أن إخراج مثل هذا والأثارات القديمة إلى بحربرا[٤٩] ممنوع، لكن من حيث إن هذا التابوت إرساله إلى إنكلتره يكون بصفة هدية إلى الملكة فلذلك يلزم عدم المعارضة إلى القولونيل فى نقل هذا التابوت "[٥٠] مما يدل دلالة قاطعة على أن الاثنين قد تقدما بالفعل بطلب لنيل التصريح بالحصول على ذلك التابوت وإرساله إلى إنجلترا وربما كان ذلك فى طلب مستقل عن الطلب الآخر الذى تقدموا به لنقل المجموعات الأخرى، وهو الأمر الذى لم يتنبه له بيتر فرانس.

على أنه لا المتحف البريطانى ولا ملكة إنجلترا ولا ويز ولا مصر قد استفادوا من التابوت، حيث تعرضت السفينة التى كانت تقله إلى إنجلترا للغرق، واستقرت بحملها الثمين فى قاع البحر إلى الأبد، بينما وصلت الآثار الأخرى التى جمعها ويز من تنقيباته فى مصر سالمة إلى إنجلترا بعد ان قام بشحنها فى سفينة أخرى، واستقرت فى المتحف البريطانى كذلك إلى الأبد.

بيد أن قانون سنة ١٨٣٥ م قد اكتسب قوة وأرضاً جديدتين بصدور خلاصة عمومية أخرى من مجلس الأحكام الملكية بتاريخ ١٠ رجب ١٢٥١ هـ (٢٦ أكتوبر ١٨٣٥ م) بناءً على تقرير مرفوع إلى المجلس من يوسف ضيا أفندى الذى كان قد تم تعيينه مأموراً ومفتشاً للآثار عقب صدور القانون المذكور، اشتكى فيه من تقصير المسئولين وعدم قيامهم بالتطبيق الكامل لأحكام قانون

الآثار، ولاحظ يوسف ضيا أن الحفائر الأثرية الفردية غير المصرح بها لاتزال منتشرة على نطاق واسع، وأن بعض الأهالى قد اتخذوا من البحث عن الآثار والتجارة فيها مهنة تدر عليهم مكسباً وربحاً وفيراً. وحذر يوسف ضيا فى تقريره من الاستمرار فى فوضى إعطاء تصاريح الحفر للبحث عن الآثار للقناصل الأوروبيين، وأوضح أن هؤلاء القناصل يستأجرون مندوبين من طرفهم ويزودونهم بتصاريح رسمية تخول لهم حق البحث عن الآثار ويرسلونهم إلى مختلف الجهات لأجل جمعها وجلبها إليهم. وأرفق يوسف ضيا بتقريره تصريحاً من هذا النوع كان القنصل الفرنسى بمصر قد أعطاه لأحد المصريين الذين كان قد استأجرهم خصيصاً لمهمة البحث عن الآثار ويدعى الحاج محمد هدية. وبعد بحث التقرير المذكور انتهى المجلس إلى إصدار خلاصة تتضمن التأكيد على منع إعطاء تصاريح الحفر الفردية فى المستقبل، وإلغاء كافة التصاريح التى تكون بيد القناصل وغيرهم الآن. وكذلك ضبط ومصادرة المكتشفات الأثرية التى فى حوزة هؤلاء وإرسالها إلى رفاعه الطهطاوى الذى كان قد تعين هو الآخر " مأموراً لمحافظة [حفظ] الأنتيقة بالمحروسة " أى مديراً للمتحف المصرى الناشئ، كما نصت الخلاصة على ضرورة معاقبة الباحثين عن الآثار بدون تصريح قانونى.

كما تطرق المجلس إلى مشكلة أخذ السباخ[٥١] حيث أوصى بعدم منع المزارعين من حفر الأراضى التى بجوار الأبنية القديمة لأخذ السباخ المستخدم فى تسميد الأراضى الزراعية. وإنما اشترط المجلس ألا يؤدى هذا الحفر إلى إحداث خلل بالأبنية القائمة، وأن يسلم الأهالى ما يعثرون عليه من الآثار أثناء الحفر إلى ناظر القسم التابعين له، والذى يقوم بدوره بإرسالها إلى المتحف لحفظها، وأن المخالفين لهذه التعليمات " يصير لهم التأديب والتعذير " كما أكد المجلس على ضرورة نشر هذه القرارات وإعلانها إلى مديرى ومفتشى الأقاليم ونظار المديريات وأقسامها بقصد إطلاع الأهالى عليها، كما أوصى المجلس بأن يقوم بوغوص بك بمخاطبة ممثلى وقناصل الدول الأوروبية فى مصر لكى يعمموا ذلك على رعاياهم، ويكفلوا تعاون دولهم فى هذا الخصوص.

وإدراكاً من المجلس لأهمية الدور الذى يمكن أن يلعبه المسئولون عن الموانئ المصرية فى الحد من ظاهرة تهريب الآثار، نبه المجلس على سرعة إرسال تعليمات إلى أمناء وملتزمى جمارك الإسكندرية ودمياط والسويس وبولاق ومصر القديمة والقصير بضرورة التفتيش الدقيق لكافة الأمتعة والمتعلقات لمنع تهريب الآثار، والقيام بمصادرة الآثار القديمة المهربة وإرسالها إلى المتحف، كما أمر المجلس يوسف ضيا بالقيام بجولة تفتيشية مفاجئة على آثار البهنسا والفيوم بالأقاليم الوسطى، وإعداد تقرير عن هذه الجولة تمهيداً لعرضه على المجلس.

وفى ختام قراراته تطرق المجلس إلى قضية تتسم بأهميتها البالغة : فقد لاحظ المجلس أن بلاد السودان تحتوى كذلك على آثار قديمة، ومن ثم فقد رأى المجلس أنه لابد من تطبيق أحكام

قانون سنة ١٨٣٥ م على السودان كذلك، وأن يتحرر إلى " مدير الممالك السودانية وإلى المأمورين والنظار الذين تحت إدارته بألا يصير هدم المحلات القديمة، ولا تُعْطَى رخصة بحفر محلٍ لإخراج الأنتيقة " والحق إن أعضاء المجلس بإدراكهم لأهمية هذه المسألة وكذلك لتصوراتهم السابقة التى وضعوها لضمان تنفيذ أحكام قانون الآثار على أكمل وجه قد أثبتوا أنهم يتمتعون بدرجة عالية من الكفاءة وسداد الرأى وبعد النظر. ولم ينس المجلس أخيراً أن يأمر بتجميع بعض الآثار التى نما علمه ومعرفته وجودها متفرقة فى بعض الأماكن، بما فيها تلك كانت بحوزة الحاج محمد هدية تابع القنصل الفرنسى وإرسال تلك الآثار إلى المتحف المصرى[٥٢].ثم صدرت خلاصة جديدة من مجلس ديوان خديوى بتاريخ ١٨ رجب ١٢٥١ هـ (٩ نوفمبر ١٨٣٥ م) تعد تأكيداً لما ورد فى خلاصة مجلس الأحكام السابقة، حيث نصت على أنه : " من الآن وصاعداً لا يصير إخراج الأصناف الأنتيقة التى هى الصور القديمة من الأحجار وخلافها التى توجد بالأقاليم القبلية إلى بحربرا، ولا يصير إعطاء رخصة إلى أحد بالبحث عن ذلك، وإذا وجد منها شيء فى يد أحد تضبط منه وترسل لطرف رفاعه أفندى المأمور لحفظ الأنتيقة لأجل حفظها بالمحل الذى تخصص لها "[٥٣].

ثم تبعتها خلاصة رابعة صدرت من مجلس الأحكام فى نفس العام كذلك، وكانت رداً على اقتراح عرضه على المجلس محرم أغا مدير نصف ثانى وجه قبلى، ويقضى هذا الاقتراح بتعيين اثنين من الحراس فى كل موقع من المواقع الأثرية فى مديريته، وقد حدد محرم أغا فى اقتراحه الذى تقدم به إلى المجلس هذه المواقع التى تحتاج إلى تعيين حراسة لها " لأجل المحافظة على الأنتيكات التى بداخل وخارج المحلات المذكورة وضبطها كلياً ومنع إرسالها إلى الخارج " وكان ذلك بعد أن لاحظ محرم أغا أن السائحين لازالوا يقومون – أثناء جولاتهم السياحية – بالتنقيب عن الآثار ويأخذون معهم ما يجدونه منها، واستفسر محرم أغا من المجلس أخيراً عما يجب عمله إزاء السائحين الذين يقومون برسم الآثار المصرية وأخذ أشكالها بالطرق المختلفة سواء بالرسم أو الشف أو البصم، هل يسمح لهم بذلك أم يتوجب عليه منعهم خشية إتلاف الآثار ؟.

وبعد أن بحث المجلس اقتراح محرم أغا وتساؤله أوضح له بأنه قد " صار الإعلان والإشاعة إلى الأوروباويين بمعرفة جناب بوغوص بك بأنه ممنوع إرسال الأنتيكات إلى بلاد أُخَر، وإذا وُجِد أن أحداً خالف ذلك ومتوجه بأنتيقة، لم يُعْط له رخصة بتوجهه من طرف المأمورين والمحافظين وأمناء الجمارك وليجرى أخذها للميرى " ونبه المجلس على ضرورة تعاون الدللاء [الأدلاء أو المرشدين السياحيين] وسائر الخدم الذين يصحبون السائحين وقيامهم بأداء واجبهم فى المحافظة على الآثار المصرية بمراقبة السائحين ومنعهم من التنقيب عن الآثار وسرقتها، ورأى المجلس أنه – بناء على ما تقدم – ليس هناك ما يدعو إلى ترتيب حراسة لمواقع الآثار، ويبدو أن المجلس لم يكن مستعداً بعد لتقبل فكرة تخصيص مبالغ كبيرة للمحافظة على الآثار القديمة

وصيانتها، وأنه كان يرى أن من الواجب أن يتحقق ذلك فى الفترة الحالية على الأقل عن طريق سن القوانين والتشريعات الكفيلة بتحقيق هذا الغرض، والالتزام الكامل بتطبيق هذه التشريعات والقوانين، ورداً على استفسار محرم أغا حول السماح للسائحين برسم الآثار فقد أوصاه المجلس بعدم الممانعة فى ذلك متى "لم يحصل مضرة فى أخذ أشكال الأبنية العتيقة وسائر أنواع الأنتيقة" حيث إن "أخذ الأشكال المذكورة يصير وسيلة لشأن وشهرة مصر نادرة العصر فى أوروبا "(٥٤).

بعد الخلاصات السابقة الصادرة من مجلس الأحكام ومجلس ديوان خديوى أخذت الأوامر التى كان يصدرها محمد على تلتزم إلى حد كبير بما جاء فى تلك الخلاصات، حيث أصبح يُنَصُّ فيها صراحة على ضرورة احترام قرارات المجلسين سالفى الذكر، كما جاء فى أمره الصادر إلى مديرية الجيزة بالسماح للقنصل البريطانى وأحد السائحين الإنجليز : " بفتح أحد الأهرام الواقعة بجوار قرية سقارة ومعاينته بدون أن يأخذ منه شئاً من الآثار، فيلزم مراعاة منطوق خلاصة المجلس الصادرة فى حق الأنتيقات وألا يؤخذ منه شىء "(٥٥) بل إن هذا القيد أصبح مرعياً كذلك أثناء إعطائه تصاريح التنقيب عن الآثار واستكشافها، بل إن محمد على صار يأمر – زيادة فى الحيطة والحذر – بإرسال من يرافق صاحب التصريح لمتابعة تنفيذ القوانين، كما جاء فى أمره الذى أصدره إلى محافظ دمياط والذى يقضى " بأن حامله المسيو لاف التمس إعطاءه أمراً بالتصريح له باستكشاف آثار قديمة بناحية مدينة صان بالقرب من ترعة موبس شرط ألا يستخرج منها شيئاً من موضعه، فيلزم بوصوله إرفاق شخص معه وإرساله للمدينة المذكورة للتجول فيها، والاستكشاف على وجه ما ذُكِر "(٥٦) وكذلك أمره إلى مدير القليوبية بخصوص نفس السائح وتمكينه من " معاينة الأراضى الواقعة بجوار قرية أتريب من ظاهرها بدون أن يخرج منها شيئاً من الآثار، وأن يُرْفِق به شخصاً ويرسلهما إلى المكان المذكور "(٥٧).

أصبح محمد على الآن أكثر اهتماماً بموضوع الآثار المصرية من ذى قبل، بل إن زيارة تلك الآثار أخذت تحتل موقعاً ضمن أولوياته أثناء جولاته الميدانية، فهاهو ذا يكتب إلى مدير قنا فى ٩ رجب ١٢٥٣ هـ (٩ أكتوبر ١٨٣٧ م) : " سبق أن نبهت عليك لما كنت بقنا فى العام الماضى بالمحافظة على المبانى القديمة الموجودة بدندرة تجاه قنا، وببناء سور بأطرافها والآن سمعت بإخراج أحجار من داخل البناء المذكور وجارى إعمالها جيراً، ومن الضرورى معرفة صحة ذلك وعدمه، فإن كان صحيحاً ينبغى إيضاح الأسباب المبنى عليها مخالفة التنبيهات " (٥٨) ويبدو أن حملة الاحتجاجات الضخمة التى قادها عدد من الأوروبيين بشأن معبد دندرة الذى استخدم كمحجر لبناء مصنع لنسيج القطن قد كان لها أثرها فى ذلك، ولكن أمره الصادر إلى مديرية بنى سويف فى ٢٣ صفر ١٢٥٨ هـ (٥ أبريل ١٨٤٢ م) بأنه سمع بوجود آثار قديمة داخل مغارة بالجبل تجاه قرية سمالوط، ووجود غيرها أيضاً بالجهة المذكورة بكثرة، وجارى هدمها بمعرفة الأهالى بمقولة البحث على

أحجار، وحيث إن التصريح بهدم ما ذكر لأجل لزوم الأحجار قد أوجب اضطرابه، فيقضى التنبيه والتأكيد على من يلزم بمنع المذكورين وعدم تخريب الآثار القديمة المماثلة لذلك بعد الآن "[٥٩] لا نلمح فيه أثراً لهؤلاء الأجانب، بل ربما كانت الرغبة فى المحافظة على الآثار وصيانتها هى الدافع الوحيد لمحمد على هذه المرة إلى إصدار مثل هذا الأمر المتشدد.

كان لا بد من سن تشريع جديد لمعاقبة أولئك الذين يسيئون إلى الآثار المصرية بالهدم والتخريب، كما حدث لمغارة سمالوط الأثرية هذه، وهو القانون الذى لم يظهر إلا فى عام ١٢٦١ هـ / ١٨٤٥ م والذى قضى بأن " كل من يحصل منه هدم وتخريب أو إتلاف وتشويه للأبنية العتيقة والتماثيل الموجبة لزينة البلاد وشهرتها، وساير المنافع العامة، والآثار القديمة والجديدة سواء عُملت من طرف الملة والحكومة أو حصل إيجادها بإذن من طرفهما فيجرى مجازاته بالحبس من شهر واحد إلى سنتين، وبالتغريم من أربعمائة قرش إلى ألفى قرش لأجل صرفه للاستبالية الملكية"[٦٠].

ورغم أن مصطلح " الآثار القديمة " الذى ورد فى هذا القانون والقوانين والقرارات والأوامر والخلاصات الأخرى السابقة له إنما يعنى كل ما أثر عن المصريين القدماء من ثابت أو منقول إلا أن محمد على قد رأى رأياً غريباً بهذا الخصوص، ويتلخص هذا الرأى فى أن المومياوات لا تدخل ضمن الآثار القديمة التى تنطبق عليها أحكام قانون سنة ١٨٣٥م والقوانين الأخرى المعدلة أو المكملة له مادام لم ينص عليها صراحة فى هذه القوانين، وكان محافظ القصير قد كتب إلى المعية السنية فى ٥ رجب ١٢٥١هـ (٢٧ أكتوبر ١٨٣٥م) يستعلم منها " عما يجب تدبيره إزاء ذلك الناووس [التابوت] الخشبى الذى يشتمل على جيفة (مومياء) من جثث الكفار الأقدمين، والذى حمله أحد جوابى الإنجليز... وأنزله فى سفينة راسية بميناء القصير ابتغاء نقله بجثته، وذلك لأن القرار الصادر بشأن العاديات لم يرد فيه قول عن جثث الكفرة " فأمر محمد على موظفى ديوانه " بأن يشعروا المحافظ المذكور بأن يتبع قرار المجلس فلا يمانع فى أمر هذه الجثث حيث منعها ليس ضرورياً، إذ أن الخلاصة السابق صدورها من المجلس لا تشتمل على ذكر شيء من الجثث المذكورة "[٦١] وهكذا قام محمد على بتغيير قرارات مجلس الأحكام والمجلس الخديوى وفقاً لميوله وأهوائه، وبما لا يتفق مع حقيقة هذه القرارات، غير أنه لا ينبغى أن يفوتنا أن نشيد هنا بيقظة محافظ القصير وأعوانه من الموظفين، وحرصهم على التطبيق التام والكامل لما تصدره إليهم حكومتهم من قرارات.

ومنذ هذا التاريخ لم تعد المومياوات من الآثار المحظور نقلها خارج القطر المصرى باعتبار أنها لا تنطبق عليها أحكام قانون سنة ١٨٣٥ م، وأصبحت أوامر محمد على الصادرة فى حقها تستند على هذا الأساس، فعندما طلب منه أحد السائحين الإنجليز السماح له بنقل بعض القطع

الأثرية بالإضافة إلى إحدى المومياوات التى يمتلكها خارج القطر المصرى أجاب محمد على بأنه قد " سبق صدور قرار من المجلس بشأن الأنتيقات ولا يجوز الخروج عنه فيلزم عدم معارضة المذكور فى نقل المومية فقط دون الأنتيقة لمنطوق القرار المحكى عنه فى حق الأنتيقات "[٦٢] وأنه " لا يريد فسخ القرار الصادر بخصوص الآثار "[٦٣] مع أن طلب هذا السائح كان مشفوعاً بتزكية من القنصل البريطانى. ومن ذلك أيضاً تصريحه لسائح إنجليزى آخر بنقل خمسة صناديق داخلها مومياوات وغيرها " متى لم يكن بها أنتيقة "[٦٤] وتصريحه لطبيب نمساوى : " باشترائه أربعة من المومياوات وإرسالها إلى بلاد الإفرنج "[٦٥] وذلك بناء على طلب من قنصل النمسا العام، وأمره لمدير قنا بالسماح لأحد السائحين " بمروره بالمومياوات التى معه "[٦٦] وهكذا فقدت مصر بسبب هذا الاستثناء الذى أدخله محمد على على قانون سنة ١٨٣٥م بدون مبرر عدداً كبيراً من المومياوات القديمة خلال أكثر من عقد كامل من السنوات. حيث إن إدراج المومياوات على قائمة الآثار المصرية الممنوع نقلها إلى خارج البلاد لم يحدث قبل سنة ١٢٦٢ هـ/ ١٨٤٦م حين بدأت الجمارك المصرية فى مصادرة المومياوات المهربة " لمخالفة ذلك للأمر الصادر بعدم تصدير الآثار المصرية إلى البلاد الأجنبية "[٦٧] والمثير أنه كان هناك تعاون تام بين الجمارك وبين مصلحة الآثار المصرية فى هذا الإطار. فقد حدث فى شهر ذى القعدة من عام ١٢٦٢هـ / أكتوبر ١٨٤٦م أن " حجزت الجمارك صندوقاً شكت أن تكون فيه أنتيكات. فطلبت رفاعه أفندى لمشاهدتها، فذهب وشاهدها وحجزت "[٦٨].ولكن محمد على سرعان ما آثر أن يتجاوز القوانين التى تمنعه من إرضاء نزوات أولئك الذين يسعى للسيطرة عليهم وكسب تأييدهم ومعاونتهم، وضمهم إلى جانبه فى صراعاته التى كانت لا تنتهى. ففى نفس العام الذى حظر فيه محمد على تصدير المومياوات إلى الخارج نجده يسمح لقنصل النمسا بإرسال عدد من المومياوات إلى أحد أصدقائه العظماء فى الخارج. ويؤكد محمد على أنه " لا بأس من ذلك فى هذه الدفعة فقط "[٦٩] ولكنها لم تكن المرة الوحيدة كما وعد محمد على، حيث نجده – فى نفس العام كذلك – يصدر أوامره إلى مدير الوجه القبلى بأنه قد صمم على " تقديم اثنين موميه هديه إلى حضرة ملك الإنكليز، فمقصودى أن ذلك يكون فى غاية الاعتناء، فيلزم بمجرد وصوله إلى مصر تدارك الهيكلين، ويكون توابيتهما بدون كسر، وإرسالهما لطرفى سريعاً "[٧٠].

والحق أن استثناءات محمد على فيما يتعلق بالسماح بتصدير الآثار المصرية إلى الخارج كانت متكررة، سواء بالنسبة للمومياوات أو لغيرها من الآثار، ويبدو أن محمد على قد حاول أن يستغل الآثار القديمة كما استغل كل الموارد المتاحة حتى يحقق بها أقصى ما يمكن تحقيقه من نتائج تصب جميعها فى تحقيق مآربه وأطماعه. كما يبدو انه كان للدواعى السياسية والدبلوماسية أثرها الكبير فى منح تلك الاستثناءات التى كانت تعطى فى الغالب لأشخاص يتمتعون – هم أو

دولهم التى ينتسبون إليها - بثقل سياسى يؤهلهم للقيام بدور فعال فى توجيه دفة السياسة الدولية فى ذلك الوقت، مثل قنصل إنجلترا الذى طلب " التصريح له بإرسال الحوضين الحجر من الآثار القديمة التى صار استخراجها من تلول أهرام الجيزة بمصاريف من طرفه لإرسالهما إلى لوندرة، وأنه لمناسبة صفاء المودة الحاصلة بيننا يلزم التصريح له بإرسال الحوضين المذكورين إلى لوندرة بدون معارضة "(٧١) ولعل صفاء المودة الذى يشير إليه محمد على لم يكن إلا القناع الذى يخفى أهمية إنجلترا على الساحة الدولية كدولة عظمى لخدمة مشاريع محمد على الشخصية (٧٢).

ومثلما حصلت إنجلترا على بعض الاستثناءات من قوانين منع تهريب الآثار؛ فقد حصل بابا الفاتيكان كذلك على استثناءات مماثلة تتضمن منحه أربعة مومياوات كاملة(٧٣)، ثم مُنح فى مرة أخرى ثمانية أعمدة من المرمر جُلبت له من آثار إسنا، وعندما تعرضت السفن التوسكانية التى كانت تحمل هذه الأعمدة للغرق عند رشيد أمر محمد على بانتشال الأعمدة الغارقة، وترميم سفن البابا التى تعرضت للتلف، وكل ذلك " بمصروفات على جانب الميرى "(٧٤).

كما اتبع ذات الإجراء لدواعٍ دبلوماسية مع الموسيو سيراوسون كاتب سر حكمدارية سيلان الذى " اشترى اثنين مومية، وقطعة حجر من الآثار القديمة فى أثناء سياحته بجهات الصعيد، وطلب التصريح له بمرور ذلك من الكمرك، فيلزم عدم المعارضة له فيما ذكر إجابة لالتماسه"(٧٥) كما اتبع كذلك مع جناب بورفاسترى " من العائلات الشهيرة الإنكليزية الذى التمس التوصية بعدم معارضته بالكمارك حال إمرار قطعة الأنتيقة الراغب إيصالها إلى لوندرة... فينبغى إفادة كمارك الإسكندرية ومصر بعدم معارضته حال تسفير الأنتيقة المذكورة "(٧٦) كذلك مُنح قنصل النمسا العام تصريحاً بإرسال خمس عشرة قطعة أثرية إلى بلاده(٧٧).

أدت هذه الاستثناءات التى كان يغدقها محمد على ذات اليمين وذات اليسار إلى عودة الاحتجاجات الأوروبية مرة أخرى منددة بأعمال التخريب واسعة النطاق التى تتعرض لها الآثار المصرية القديمة، وإن كانت هذه الاحتجاجات قد اتخذت فى هذه المرة شكلاً فردياً وباهتاً : ذلك أن المتاحف الأوروبية والقنصليات الأجنبية كانت ضالعة فى عمليات البحث المحمومة عن الآثار القديمة، وكان يهمها أن يظل قانون سنة ١٨٣٥ م معاملاً باعتباره حلية غير فعالة، وقد نجحوا فى ذلك إلى حد كبير، ففى سقارة وحدها كانت هناك حفائر موزعة بين عشرة من الأوروبيين كان على رأسهم قنصل النمسا العام، وما من أحد من هؤلاء قد حصل على تصريح بالحفر(٧٨)، ولعل من العجيب أن تأتى أولى هذه الاحتجاجات من جانب القنصل الفرنسى ميمو إبان مغادرته مصر بعد نقله منها عام ١٨٣٩ (٧٩) (١٢٥٥ هـ) على الرغم مما كان معروفاً عنه من أنه كان ضالعاً فى تجارة الآثار غير المشروعة فى ذلك الوقت، بل إن قانون سنة ١٨٣٥ م إنما صدر خصيصاً من أجله كما مر بك سلفاً.

وفى نفس العام انتقد نستورلوت Nestor L'Hote طمع وجشع العرب الذين يحطمون الآثار من أجل الحصول على قطعة صغيرة من النقش، كما هاجم الحكام الأتراك الذين تسببوا فى خراب الآثار المصرية خراباً يؤسف له، وأكد لوت أنه حتى المقابر المدفونة تحت الأرض لم تسلم من عمليات النهب من أجل الحصول على بعض القطع الفنية الصغيرة إرضاءً للغرور والجشع والأنانية، كما هاجم لوت ضعف قانون سنة ١٨٣٥ م وعجزه عن توفير الحماية الكافية للآثار المصرية[٨٠].

وفى نفس العام - كذلك – كتب القنصل البريطانى جون بورنج تقريراً رفعه إلى حكومته عن الحالة العامة فى مصر أوضح فيه أن " الاهتمام الذى تلقاه مصر حتى اليوم إنما يرجع فى جوهره إلى ما خلفته أقدم العصور من آثار رائعة ما برحت مصر مستودعاً لها، ولما كانت مصر قديمة حتى فى نظر القدماء أنفسهم وما تزال إلى وقتنا الحاضر تحوى آثاراً يعتبرها المؤرخون الأوائل أقدم ما بقى من تذكارات الجنس البشرى فقد هيأت مجالاً واسعاً للتساؤل واستحياء الخيال، كما قدمت من المواد ما يعوض جهود العلماء فى البحث، ويثير طليعة المولعين بالاستطلاع "[٨١] وانطلاقاً من هذا الأساس فقد قام بورنج بلفت نظر الحكومة المصرية إلى أن من المرغوب فيه أن تتخذ من الوسائل ما يحول دون هدم الآثار القديمة ويكفل المحافظة عليها واستنكر بورنج بشدة عمليات الهدم والنهب والتخريب التى تعرض لها عدد كبير من الآثار المصرية " بعد أن ظلت ردحاً طويلاً من الزمن معروضة لكل من يريد استكناه سرها واستطلاع خبرها "[٨٢]، وقد حمل بورنج مسئولية هذا التخريب للحكومة المصرية وللسائحين الأوروبيين معاً، وأكد فى تقريره أنه أوضح لمحمد على : " أن تلك الآثار من أنفس مقتنيات بلاده "[٨٣] التى تجب العناية بها، فكان أن كلفه هذا الأخير بوضع مشروع للمحافظة على الآثار المصرية بحالتها الراهنة قام بورنج بإعداده بالفعل وتقديمه لمحمد على فى فترة وجيزة.

طالب بورنج فى هذا المشروع الذى أعده بتكليف من محمد على بإنشاء هيئة تتعهد القديم من الآثار المصرية بحيث تؤلف هذه الهيئة " من افراد لهم من مركزهم الاجتماعى ومن غيرتهم واستنارتهم ما يكفل أداءهم هذه المهمة النبيلة التى وكلت إليهم أداء حسناً " واقترح بورنج أن تتألف هذه اللجنة من محافظ القاهرة، وناظر المعارف، وكبير المهندسين، والقناصل العاملين للدول الأربع العظمى، ومن رئيس الجمعية المصرية وسكرتيرها، ومدير الأشغال العمومية، وناظر مدرسة الفنون والصناعات، على أن يزاد فى عدد أعضائها بالقدر الذى تتطلبه الظروف، ويناط بهذه اللجنة مهمة المحافظة على الآثار القديمة الموجودة، والتنقيب والاستكشاف عن آثار أخرى جديدة، واتخاذ الوسائل الكفيلة بالمساعدة على تسهيل إجراء البحوث العلمية المتعلقة بالآثار[٨٤]، وقد وضع بورنج ميزانية سنوية لهذه اللجنة تتراوح بين أربعمائة وخمسمائة كيس[٨٥].

وجعل بورنج من اختصاصات اللجنة أن تعين مندوباً فطناً عنها للقيام بجولات سنوية تفقدية للآثار المصرية، وكتابة تقرير يرفعه للجنة عن هذه الجولات يتضمن معلومات عن حالة هذه الآثار ووسائل صيانتها، كذلك أوجب بورنج أن تمنع أعمال الحفر والتنقيب عن الآثار إلا بإذن خاص من هذه اللجنة، على أن يكون من حقها تعيين مندوبين خاصين عنها لمراقبة عمليات الحفر، وألا يحطم أى أثر من الآثار القديمة أو يهدم أو ينقل من مكانه إلا بعد الحصول على موافقة اللجنة المقترحة(٨٦).

وأوصى بورنج فى نهاية تقريره بضرورة إنشاء متحف وطنى تجمع فيه نفائس الآثار القديمة ويديره شخص براتب سنوى معلوم، كما أوصى بألا يسمح بتصدير العاديات إلا بعد استئذان محمد على مباشرة(٨٧).

ومما لاشك فيه أن توصيات بورنج هذه لو كانت قد طبقت بدقة وحزم لكانت قد أفلحت فى وضع حد للتخريب والإهمال الذى أصاب الآثار المصرية فى ذلك الوقت، ومما لا شك فيه كذلك أن جزءاً كبيراً من هذه التوصيات قد تضمنه قانون سنة ١٨٣٥ م السابق على تقرير بورنج، ولكن المشكلة ليست فى القانون، وإنما فى الالتزام بتطبيق القانون على نحو حازم حاسم لا يترك مدخلاً للاستثناءات وتحكم الأهواء والمصالح، وهو الأمر الذى كان يصعب وجوده فى ظل إدارة متذبذبة تجد من أشق الأمور على نفسها أن تلتزم بتطبيق القوانين والتشريعات التى سنتها بنفسها مثل إدارة محمد على. على أن أهم ما يلاحظ على هذا التقرير هو عدم مسارعته بإلقاء مسئولية تخريب الآثار على الشعب المصرى جرياً على عادة غيره من الأوروبيين فى ذلك الوقت، وإنما تعامل بورنج مع المسألة بصدق وواقعية حين أدان صراحة السلطة المصرية والسائحين الأوربيين. أما إن كان ثمة تحفظات على توصيات بورنج فإنها لن تخرج عن ذلك الجزء الذى أوصى فيه باختيار قناصل الدول الأربع العظمى الأوروبية ضمن أعضاء لجنة الآثار العامة التى كان قد اقترح تشكيلها لكى توكل إليها مهمة المحافظة على الآثار المصرية وصيانتها، مع أنه قد ثبت بالفعل أن نشاط هؤلاء القناصل فى مجال تجارة الآثار كان من أهم العوامل المؤدية إلى ذلك التخريب المأساوى للآثار المصرية.

واعتماداً على هذا التقرير الذى رفعه بورنج إلى حكومته قامت الحكومة البريطانية خلال سنتى ١٨٣٩، ١٨٤٠ م (١٢٥٥ – ١٢٥٦ هـ) بإعداد بيان عن عمليات التدمير والتخريب التى كانت تلحق بالآثار المصرية رفعته لمحمد على، وناشدت فيه الحكومة المصرية بالعمل بسرعة على معالجة هذا الوضع(٨٨).

كذلك حاول جورج جليدون - أول كاتب أمريكى عن مصر القديمة - أن يوقظ الرأى العام الأثرى؛ فنشر فى عام ١٨٤٤ م / ١٢٦٠ هـ رسالة بعنوان " نداء إلى الأثريين الأوروبيين حول تخريب

وتدمير آثار مصر " محَّص فيها المسألة بعناية وطلب من الجميع الاهتمام بالآثار المصرية وصونها من الهدم والسرقة، ولكن نداءاته لم تجد أذناً صاغية فى ذلك الوقت[٨٩].

كان نداء جليدون طويلاً ومفصلاً وموثقاً سجل فيه التخريب الذى حل بالآثار المصرية منذ حملة نابليون، ولكنه خص بالذكر دور محمد على باشا وحكومته فى هذا الخصوص، وأشار إلى أن معبد فيلة لم ينقذه من التدمير سوى دوامات الشلال الأول – يقصد صعوبة الوصول إليه – وأبدى عميق أسفه على انتزاع سلالم مقياس النيل لبناء أحد القصور، ثم بين أن طيبة قد تعرضت لعمليات تخريب شاملة حيث استخدم البارود داخل معبد الكرنك، وكانت أية رشوة مهما قل مقدارها كفيلة بحصول من يقدمها على أعمدة من بهو الأساطين، وأن الباب الخشبى لمقبرة سيتى الأول قد استولى عليه الجنود الألبان، وأن ربع معبد دندرة قد استخدمت حجارته فى بناء أحد المصانع عام ١٨٣٥ م[٩٠].

وفى نفس العام - ١٨٤٤ م – ندد أمريكى آخر يدعى كويل qu'il بالخراب الذى كان يحدثه الأجانب فى مصر تحت مسمى " الأبحاث العلمية " ويبدو أنه قد لاحظ هذا النشاط المشبوه الذى كانت تقوم به البعثات الأوروبية الموفدة من الخارج من قبل الملوك والمتاحف الأوروبية إلى مصر بقصد التنقيب عن الآثار المصرية وتهريبها تحت ستار " البعثات العلمية "[٩١].

ب – عصر عباس الأول :

كانت الأصوات قد علت، وأصبح الرأى العام العالمى مؤيداً لاتخاذ مزيد من الإجراءات لحماية الآثار المصرية، وإذا كانت فترة حكم إبراهيم من القصر [سبعة أشهر وثلاثة عشر يوماً] بحيث لم تسمح باتخاذ مثل هذه الإجراءات : فإن السنة الأولى من حكم عباس (٢٤ نوفمبر ١٨٤٨ – ١٣ يوليو ١٨٥٤ م / ٢٧ ذو الحجة ١٢٦٤ – ١٧ شوال ١٢٧٠ هـ) قد شهدت ظهور تشريعين جديدين متعلقين بالمحافظة على الآثار المصرية القديمة وصيانتها، أما التشريع الأول والذى ظهر فى عام ١٢٦٥ هـ / ١٨٤٩ م فقد تمثل فى استبدال وتغيير نوع عقوبة من يتسبب فى هدم وتخريب أو إتلاف وتشويه الآثار من عقوبتى الغرامة وتقييد الحرية اللتين نص عليهما قانون سنة ١٢٦١ هـ / ١٨٤٥ م " بالحبس من شهر واحد إلى سنتين، وبالتغريم من أربعمائة قرش إلى ألفى قرش " إلى العقوبة الجسدية فقد نص القانون الجديد على أنه : " إذا كان أحد الكبار يهدم أبنية عتيقة أو يخربها أو يتعرض لها بتعوير أو إتلاف، وكذا ما يماثل مما يستوجب زينة البلاد وشهرتها، وما يستوجب المنافع العامة، وكذا الآثار القديمة والجديدة المعمولة من طرف الحكومة والملة أو بإذن الحكومة : فيؤمر المتلف المذكور بإعمالها ثانياً بمعرفة المدير، وإن كان الفاعل من الصغار فيجازى بضربه من مائة قرباج إلى خمسمائة "[٩٢].والنظرة الفاحصة لهذا القانون تدل على أنه قد بنى على أسس خاطئة منذ البداية، فمنذ متى والتشريعات والقوانين العادلة تفرق فى أحكامها بين كبير وصغير،

وشريف وحقير، ورفيع ووضيع ؟ ولكنها مصر القرن التاسع عشر بغرائبها وعجائبها وتناقضاتها التى لا تنتهى، ثم كيف يمكن إعادة الأثر ثانية بعد إتلافه إلى حالته الأولى التى كان عليها من قبل ؟ اللهم إلا إذا كان المشرع يقصد بالآثار التى يتعين على متلفها إعادتها إلى حالتها الأصلية هى تلك " الجديدة المعمولة من طرف الحكومة والملة أو بإذن الحكومة " إذا كان كذلك فلا بأس إذن، غير أنها فى هذه الحالة لا ينطبق عليها حد الآثار، ولا تسمى آثاراً كما سماها بذلك هذا القانون الغريب.

كانت بدايته مهزوزة – إذن – قانون سنة ١٢٦٥ هـ/ ١٨٤٩ م سالف الذكر، غير أن خلاصة رائعة أخرى صدرت من مجلس الأحكام فى نفس العام وتحديداً فى ١٧ جماد الآخر (١٠ مايو) قد أزالت إلى حد كبير ما تركه هذا القانون البغيض فى الحلق من مرارة، وتبدأ تلك الخلاصة بمقدمة معتادة : " إن الآثار القديمة الموجودة بالأراضى المصرية توجب افتخار وتزيين البلاد، وسبباً للاستكشاف والاطلاع على الأحوال الماضية، ولزوماً حفظهم ووقايتهم " ثم تطرقت الخلاصة إلى الغرض الأصلى من إصدارها وهو أنه لما كانت الآثار المصرية القديمة تنتشر على مساحة شاسعة من أرض مصر، وتفصل بينها مسافات كبيرة بحيث لا يمكن لمفتش واحد أن يحيط بها جميعاً ويقف على أحوالها بمفرده، ولما كان بعض السائحين من معدومى الضمائر لا يزالون ينقبون بحثاً عن الآثار ويأخذون ما يجدونه منها إلى بلادهم، مع أن نفراً آخر من هؤلاء السائحين ممن كان هدفهم أكثر نبلاً بحيث لا يتطلعون إلا إلى التمتع بآثار مصر القديمة ومشاهدتها ونسخ النقوش واللوحات التى على جدران المعابد دون الالتفات إلى أى شيء آخر، وهم يتحملون فى سبيل ذلك مشقة بالغة، ويحضرون من بلاد بعيدة لهذا الغرض، ولما كان الأهالى مستمرين فى تخريبهم للآثار القديمة وهدمها بغية استخدام أحجارها فى منشآتهم الخاصة : فقد قرر المجلس " أن محافظة الآثار القديمة لا تكون بتفتيش رجل واحد " بعد الآن، وحسماً لهذه المشكلة فقد قرر المجلس إيفاد مهندسَيْن من ديوان المدارس للطواف بالأقاليم القبلية وضبط وقيد وإحصاء الآثار والأبنية القديمة فى قائمة من نسختين ترسل إحداهما إلى مجلس الأحكام بينما ترسل الأخرى إلى مدير الأقاليم القبلية الذى يقوم بدوره – بناء على هذا البيان – بإحالة : " حفظ وغفارة الآثار القديمة على عهدة مشايخ القرى الذين بالقرب منها "[93] على أن يرسل مهندس من ديوان المدارس سنوياً إلى الأقاليم القبلية فى جولة تفتيشية للتحقق من مدى قيام مديريها ومشايخ قراها بواجبهم فى المحافظة على تلك الآثار.

وبناء على هذه الخلاصة الصادرة من مجلس الأحكام قام ديوان المدارس بتكليف اثنين من مهندسيه بعمل إحصاء بالآثار والأبنية القديمة بالوجه القبلى، وتم ذلك تحت إشراف من لينان بك [٩٤] حيث استغرق عمل هذا الإحصاء ما يزيد على السنة قرر بعدها مجلس الأحكام " أن كل مدير ويلزم النواحى القريبة من الآثار الموجودة بمديريته بحفظ وصيانة الآثار المذكورة ويؤكد

ويشدد عليهم بذلك، وفي كل سنة يصير الاستكشاف عن ذلك بمعرفة المدارس بإرسال مهندس، ومن كون أنه إذا وجد قلق أو نقصان بذلك من نوع ما فالمسئولية عائدة على تلك المديرية "(٩٥).

ولا يسع المرء إلا أن يبدى إعجابه بين الحين والآخر بما كان عليه أعضاء هذا المجلس من حصافة رأي ودقة نظر رغم أن هؤلاء الأعضاء الذين أصدروا هذه الخلاصة لابد وأنهم قد تغيروا – أو تغير بعضهم على الأقل – عن الأعضاء الآخرين الذين أصدروا الخلاصات التى تبعت صدور قانون ١٢٥١ هـ / ١٨٣٥ م مما يدل دلالة قاطعة على سلامة المعايير التى كان ينبنى عليها اختيار هؤلاء الأعضاء بغض النظر عن طريقة هذا الاختيار.

ويذكر لعباس حرصه على دعم وتأكيد الدور الذى تلعبه الجمارك المصرية فى الحد من تهريب الآثار المصرية إلى الخارج، فقد كتب جمرك الإسكندرية إلى معيته السنية يستفسر منها عما يجب اتباعه إزاء صندوقين مرسلين إلى الخارج من طرف قنصل دولة بروسيا، وكان هذا القنصل قد أخبر موظفى الجمارك بأن الصندوقين يحتويان على كتب وأشياء أخرى تخص علم الطبيعة، وطلب عدم فتحهم وتفتيشهم بالجمرك، وكان أمين الجمرك قد أوضح لمعية عباس : " أن الأصول إجراء الكشف خصوصاً فى مثل هذا لئلا يكون به أشياء من الممنوع توجهها بحربرا مثل مومية وأنتيكة " وأنه يستعلم عما يجب فعله تجاه الصندوقين من ناحية تفتيشهما من عدمه، فما كان جواب عباس إلا أن قال : " مادام الأصول الجارية، والعادة بالكمارك هو إجراء الكشف على مثل هذا وخلافه فكالسابق إجراه، والجارى بالكمارك يكون الإجراء كالأصول "(٩٦).

ويذكر له كذلك إدراكه لأهمية السياحة كأحد أفضل وسائل الدعاية لمصر فى الخارج، وحرصه على اتخاذ الخطوات التى تساعد على تحقيق هذه الغاية، يقول فى أمر فريد له إلى سليم بك حمدى – قائد أحد ألوية الجيش المصرى – إنه : " بالنسبة لجسامة بندر السويس واتساعه يوماً فيوماً، وبالنسبة أيضاً لمرور السياح الإفرنج عليه وخصوصاً الإنجليز، فلهذا السبب صار من المحتم وجود أحد الذوات من الملمين باللغة بهذا البندر لمقابلة السياح الأجانب والترحيب بهم وتحيتهم بما يليق بهم أثناء مرورهم على تلك المدينة، وبالنسبة لمعرفتكم اللغة ولما هو مشهود فيكم من حسن الإدارة، وهمتكم فى إنفاذ كل ما عهد إليكم فقد عيناكم محافظاً للبندر المذكور"(٩٧).

ومع ذلك فقد كان عباس – كجده – كريماً وجواداً مع الأوروبيين عندما يتعلق الأمر بالآثار القديمة رغم كل ما يقال عن توتر العلاقات بينه وبين الأوروبيين وسوء ظنه بهم، حيث نجده يقوم بالإنعام على قنصل النمسا بمصر بسبع عشرة قطعة أثرية قام القنصل بنقل أربع عشرة منها، ويبدو أن القنصل المذكور أراد استبدال القطع الثلاث الباقية المسموح له بنقلها بثلاث قطع أخرى أكثر أهمية كعادتهم فى مثل ذلك، وهو الأمر الذى رفضه المسئولون عن جمرك الإسكندرية

على اعتبار أن القطع الأثرية الثلاثة التى يريد القنصل إخراجها من مصر ليست هى نفس القطع المسموح له بإخراجها مما جعل قنصل النمسا يستنجد ثانية بعباس ويرجوه السماح بإخراج القطع الباقية، فأصدر عباس أوامره إلى الجمرك المذكور بأنه : " إذا كانت القطع الثلاث المطلوب إخراجها هى من ضمن السبع عشرة قطعة التى صدر أمره بإخراجها... فأسرعوا بتنفيذ إرادتنا"(٩٨) وبطبيعة الحال فإن القنصل الإنجليزى ليس بأقل من قنصل النمسا، ومن ثم فإننا نجد عباس يسمح له – بناء على التماسه – بنقل مومياوتين مصريتين باسم أحد السائحين الإنجليز الأثرياء(٩٩).

أما فرنسا فنصيبها دائماً الأكبر، على الأقل بحكم العلاقات التاريخية بين جده محمد على وبين الفرنسيين، ومن ثم فإننا نجد عباس يسبغ علها بسخاء خمسمائة وخمس عشرة قطعة من الآثار المصرية(١٠٠)، ولا ينسى عباس فى غمرة نوبات الكرم الأثرى التى كانت تنتابه أحياناً قنصل بروسيا فيسمح له " بنقل عمود أثرى من الجرانيت منقوش عليه كتابات هيروغليفية " (١٠١) ومما لا شك فيه أن هذا الوصف لا ينطبق إلا على إحدى المسلات، كما نجده يتودد مرة اخرى إلى قنصل النمسا فيأمر جمرك الإسكندرية " بعدم التعرض لقطعة الأنتيكة المرسلة من جانب قنصل النمسا بمصر"(١٠٢) وعلى الرغم من كل ذلك يقوم عباس بالتشديد على المسئولين فى مديرية قنا وإسنا بضرورة العمل على " إزالة الموانع فى ضبط الأنتيكات وتوريدها لجانب الميرى"(١٠٣).

أما عن تصاريح الحفر والتنقيب التى أصدرها عباس فقد كانت قليلة جداً، بل تكاد تكون معدومة، حيث لم نعثر له إلا على تصريح واحد فقط كان عباس قد منحه لأحد الأمراء الألمان فى ١١ جمادى الأولى ١٢٦٩ هـ (٢٠ فبراير ١٨٥٣م) وكان هذا الأمير قد قدم مصر خصيصاً لأجل البحث عن الآثار كما يدعى، ولكنه لم يستفد من التصريح، فقد مرض هذا الأمير مرضاً اضطر معه إلى العودة إلى بلده بدون أن يظفر بأمنيته فى البحث عن الآثار القديمة، وبعد سنوات عاد هذا الأمير مرة أخرى إلى مصر بعد شفائه من مرضه، وكان ذلك فى سنة ١٢٧٣ هـ (١٨٥٥ – ١٨٥٦م) على عهد سعيد، وأراد أن يسمح له بالحفر والتنقيب عن الآثار اعتماداً على التصريح الذى سبق أن مُنِحه أيام عباس، أو حتى السماح له بتجديد هذا التصريح على نحو يمكنه من البحث عن الآثار المصرية كمرغوبه، ويستفاد من التصريح الذى أعطاه له عباس أنه كان مشروطاً " بإبقاء الآثار الكبيرة فى نفس المكان الذى يعثر عليه فيها ونقل الآثار الصغيرة إلى ديوان المدارس بمعرفة مأمور الآثار " (١٠٤) كما يفهم منه كذلك أن المناطق التى صُرِّح له بالبحث فيها هي سقارة وعين شمس وإدفو والأقصر، وهى – كما ترى – مناطق متباعدة، وتفصل بينها مسافات كبيرة مما يدل على أن هذا الأمير الألمانى كان لاينوى التنقيب عن الآثار القديمة لمجرد الرغبة فى

العلم والمعرفة، إذ لو كان ذلك هو مقصده لكان قد قصر حفائره على منطقة واحدة يقضى فيها فترة طويلة تمكنه من إجراء حفائره على أساس علمى منظم، وأكبر الظن أنه كان كإخوانه من بنى جلدته الأوربيين لا ينوى سوى القيام بحفائر سريعة على نطاق واسع تتيح له جمع أكبر قدر ممكن من الآثار المصرية القديمة دون توجيه أدنى اهتمام للدراسة أو التسجيل، مع أن الشروط الواردة فى تصريح الحفر الممنوح له لا تمكنه من الحصول على أى من الآثار الكبيرة أو الصغيرة حيث يتحتم عليه ترك الأولى فى مكانها ونقل الأخرى إلى المتحف المصرى، ولكن كان لهؤلاء الأوروبيين أساليبهم وحيلهم الملتوية للتملص من مثل هذه الشروط، وقد ألمحنا إلى بعض منها قبل ذلك.

عصر سعيد :

واستهل سعيد (١٣ يوليو ١٨٥٤ – ١٨ يناير ١٨٦٣ م / ١٧ شوال ١٢٧٠ – ٢٧ رجب ١٢٧٩ هـ) حكمه – كعباس – بسن قانون جديد للعقوبات ظهر فى عام ١٢٧١ هـ (١٨٥٤ – ١٨٥٥ م) وينص على أنه : " إذا تعرض شخص بهدم أو تخريب أو إتلاف لشىء من الآثار القديمة والجديدة أو من التماثيل الموجبة للمنافع العامة أو المستوجبة لزينة المملكة وشهرتها أو من ساير الأبنية العتيقة ؛ فإن كان ذلك الشخص من الأكابر لزم عمل ذلك الشىء الذى أتلفه بمعرفته مع اطلاع المدير، وإن كان من الأصاغر لزم بمقتضى النظام ضربه من خمسين جلدة إلى مائة وخمسين "[١٠٥].

وينبنى هذا التشريع الجديد على نفس الأسس التى بنى عليها قانون عباس الصادر سنة ١٢٦٥ هـ (١٨٤٩ م) والتى سبق لنا انتقاده بسببها مما يغنى عن إعادتها هنا، وواضح أن هذا القانون إنما هو صورة طبق الأصل من المادة الثانية من الفصل الخامس من قانون نامه السلطانى[١٠٦] الذى كان سارياً فى الدولة العثمانية ذاتها، وأن المشرعين المصريين قد أخذوا هذا القانون بنصه من القانون السلطانى وأرادوا تطبيقه فى مصر غير ناظرين إلى الطفرة التشريعية التى تحققت فى مصر فى مجال التشريعات المتعلقة بالآثار قبل صدور هذا القانون، بحيث بدا قانون سعيد الصادر سنة ١٢٧١ هـ وكأنه نكوص وارتداد لا مبرر له عن الذى تحقق فى قانون سنة ١٢٦٥ هـ (١٨٤٩ م) فبينما كانت العقوبة فى هذا القانون الأخير من مائة جلدة إلى خمسمائة، أصبحت فى القانون الجديد من خمسين إلى مائة وخمسين جلدة دون سبب يدعو إلى هذا التخفيف، إذ لم يكن نشاط الأهالى فى السطو على الأبنية الأثرية القديمة وإتلافها من أجل البحث عن الآثار قد توقف بعد، كذلك كانت تجارة الآثار المسروقة لا تزال تجد سوقاً رائجة فى مصر، وها هو ذا سعيد نفسه يأمر موظفيه : " بالتنبيه على الأهالى بعدم سرقة الآثار من أماكنها وتحريم بيعها فى أسواق المحروسة "[١٠٧] ثم يؤكد عليهم مرة أخرى : " باتخاذ الشدة والعنف مع الأهالى حيث إنهم مازالوا يسرقون الآثار من أماكنها "[١٠٨].

ومما لاشك فيه أن الحكومة المصرية قد أخطأت بمحاولتها تطبيق قوانين الدولة العثمانية فى مصر لأنها لم تراع ظروف تطبيق القانون على أرض الواقع، إذ من المعلوم أن الدولة العثمانية ليست كمصر فى غزارة الآثار القديمة على أرضها، وازدهار تجارة الآثار غير المشروعة بها، وكثرة تعدى الأهالى على أبنيتها ومنشآتها القديمة وهو الأمر الذى يستلزم مزيداً من التشدد فى العقوبة وليس تخفيفها، بحيث إذا كان يمكن قبول الظروف المخففة للعقوبة فى الدولة العثمانية فلا يمكن قبولها فى مصر مادامت الجرائم والعلات التى وضع القانون لمواجهتها ومجابهتها لم تختف بعد من على أرض الواقع، بل لاتزال موجودة بل وآخذة فى الازدياد، بحيث يبدو تشديد عقوبة هذه المخالفات أدعى من تخفيفها، ونحن حين ننتقل إلى التطبيق العملى لهذا القانون الجديد على عهد سعيد نجد أنه قد تشدد أحياناً فى معاقبة المتلفين للآثار المصرية تشدداً فاق به العقوبة الواردة فى هذا القانون بل والواردة فى قانون سنة ١٢٦٥ هـ (١٨٤٩م) بمراحل كثيرة، حيث نجده يأمر مدير الجيزة : " بأن يصير تحقيق تهمة سرقة سيد أحمد الحمزاوى عمدة سقارة مقداراً من الأحجار الأثرية وبنائه بها حائطاً فى منزله، فإذا تحقق ذلك يهدم الحائط وتؤخذ الأحجار ويؤخذ منه مبلغ خمسة عشر ألف قرش جزاء له "[(١٠٩)] وهكذا رجعنا مرة أخرى إلى عقوبة الغرامة، مما يدل على أننا فى بلد لا يأبه كثيراً بتطبيق القوانين التى يشرعها، سواء تلك التى تفنن مشرعوه فى وضعها مطابقة وملائمة لأحوال وظروف بلادهم، أو حتى تلك التى أحضرها جاهزة من الخارج.

أما عن تصاريح الحفر والتنقيب التى أصدرها سعيد فإنه يمكن تقسيم مدة حكمه باعتبار هذه الناحية إلى مرحلتين متميزتين : المرحلة الأولى : هى التى سبقت تعيين ماريت مديراً لمصلحة الآثار المصرية والمتحف المصرى فى يونيو من عام ١٨٥٨ م (ذو القعدة ١٢٧٤ هـ) وتفعيل دور المصلحة والمتحف فى خدمة قضية الآثار المصرية القديمة، والمرحلة الثانية : وهى التى أعقبت ذلك الحدث وحتى نهاية حكم سعيد.

أما المرحلة الأولى فقد اتسمت بالتساهل التام فى إعطاء تلك التصاريح، حيث كانت تمنح حتى لوكلاء القناصل الأوروبيين من المصريين وغيرهم مثل تصريحه لعريان بن حنا الطويل وكيل قنصل النمسا " بالبحث والتنقيب عن الآثار القديمة بعد إثبات تبعيته للدولة المذكورة "[(١١٠)] كما كانت تلك التصاريح تصدر مطلقة بدون شروط ولا تتقيد بفترة زمنية معينة[(١١١)]، كما كانت تشمل مناطق متعددة مثل تصريحه لقنصل بروسيا " بإجراء الحفريات فى جهات إدفو والكرنك وجرنة [القرنة] وخرابة مدفونة [العرابة المدفونة] فى الوجه القبلى للبحث عن الآثار القديمة واستخراجها "[(١١٢)] بل وربما شملت كذلك مناطق سودانية، مثل تصريحه لوكيل قنصل النمسا بالخرطوم " بالتنقيب فى جهات النوبة والسودان لكشف الآثار القديمة "[(١١٣)]. بل وكانت هناك إمكانية لتنازل صاحب التصريح عن تصريحه لأى شخص يختاره، أو حتى توريثه بعد وفاته،

مثلما طالب القنصل الأمريكى بأن يسمح له بما كان يسمح لأحد رعاياه المتوفين من " الحفر فى أراضى الصعيد بقصد البحث عن آثار قديمة "(١١٤) غير أنه ينبغى الإشارة إلى أن الجمارك المصرية كانت فى تلك الفترة لا تزال تواصل عملها بدقة فى ضبط الآثار المهربة وعرض أمرها على المسئولين لاتخاذ ما يرونه بشأنها(١١٥).

أما المرحلة الثانية التى أعقبت تعيين ماربت مديراً لمصلحة الآثار المصرية والمتحف المصرى، وتخويله سلطات واسعة لتنظيم أعمال هاتين المؤسستين على نحو ملائم، فقد شهدت تلك المرحلة انضباطاً تاماً فى عمليات إعطاء تصاريح التنقيب بعد أن قرر ماربت وضع مسألة منح التصاريح تحت إدارته المباشرة ومراقبته الشخصية، فكان أن طلب من سعيد بعد تعيينه فى وظيفته أن يصدر أمراً : " بإلغاء عمليات البحث والتنقيب عن الآثار القديمة بالجهات "(١١٦) تمهيداً لتنظيم هذه العمليات تنظيماً دقيقاً، وبعد هذا الأمر أصبح الحصول على موافقة ماربت شرطاً أساسياً لمنح تصاريح الحفر والتنقيب عن الآثار (١١٧) حيث باتت الأولوية الكاملة للحفائر الرسمية التى تجريها الحكومة المصرية على غيرها من الحفائر الخاصة، وبات من المحظور تماماً منح التصاريح للتنقيبات الأثرية الخاصة فى الأماكن التى تجرى فيها حفائر حكومية(١١٨)، وأكثر من ذلك أن تصاريح الحفر الخاصة لم تعد مطلقة كما كانت من قبل ذلك، فالتصريح الذى أعطى لقنصل دولة روسيا بالإسكندرية قد حُدِّد " بمدة سنتين فقط بحيث بعد مضى هذه المدة يبطل عمل هذه الرخصة "(١١٩)، كذلك قيد التصريح الذى أعطى لقنصل اليونان " بشرط عدم التنقيب بأراضى المزارع "(١٢٠) حقاً إنه قيد قديم، ولكنه كان مختفياً من تصاريح الحفر التى كانت تعطى قبل ذلك.

كما نشطت الأجهزة المعنية بمتابعة وضبط المنقبين عن الآثار بدون تصريح(١٢١)، وأصدر سعيد إرادة سنية تقضى بضرورة اتخاذ كافة الضوابط والاجراءات التى تؤدى إلى : " عدم تمكين الغير من الاستفادة من تراخيص الحفر فيما لو تنازل عنها أصحابها للغير كمضمون الإرادة الصادرة فى هذا الخصوص "(١٢٢).

كذلك حظيت المناطق السياحية الأثرية بعناية واهتمام سعيد – وقد كان ذلك بتوجيه من ماربت بطبيعة الحال – حيث نجده مثلاً يأمر المسئولين بمحافظة الإسكندرية : " بنقل المهمات والأخشاب الموضوعة أمام المسلة نظراً لأنها من الآثار القديمة، ومنعاً من مضايقة زوارها "(١٢٣).

وفى عهد سعيد اعتبر العمل فى أعمال الحفر والتنقيب عن الآثار من الأشغال العامة التى يجوز قانوناً جمع الناس لها بطريق السخرة(١٢٤)، وقد كان ذلك فى إطار الامتيازات المتعددة والصلاحيات واسعة النطاق التى حصل عليها ماربت عند تعيينه. ولكن الأهالى لم يكونوا مؤهلين بعد فكرياً وثقافياً للقيام بمثل هذه الأعمال، ومن ثم فقد كثر هروبهم من مواقع العمل، وهو

الأمر الذى اضطر معه سعيد إلى إصدار أوامره إلى مدير الجيزة " بالبحث عن الأنفار الهاربين من أشغال الآثار وردهم ثانياً إلى عملهم "[١٢٥] هذا على الرغم من أن العمل فى الحفائر الأثرية كان أخف وطأة على الأهالى من العمل فى أشغال أخرى مرهقة مثل أعمال التطهير وأشغال حفظ النيل وشق الترع والقنوات وبناء القناطر ومد الجسور وغيرها، ولكن الأهالى كانوا يعلمون جيداً أن هذا النوع الأخير من الأعمال رغم مشقتها وصعوبتها إلا إنها تعود عليهم بالنفع المباشر بحيث يسهم ذلك فى تحسين أحوالهم الاقتصادية، وذلك بخلاف العمل فى الحفائر الأثرية الذى لابد وأن الأهالى كانوا ينظرون إليه باعتباره مضيعة للوقت والجهد.

عصر إسماعيل :

واختار إسماعيل أن يبدأ فترة حكمه (٢٧ رجب ١٢٧٩ – ٦ رجب ١٢٩٦ / ١٨ يناير ١٨٦٣ – ٢٦ يونيو ١٨٧٩ م) من الناحية الأثرية بالقيام بمراجعة شاملة لكافة تصاريح الحفر والتنقيب التى صدرت فى عهد سابقيه من الحكام، حيث أصدر إسماعيل فى ٢٠ ذو القعدة ١٢٧٩ هـ/ ٢١ أبريل ١٨٦٣ م عدة أوامر وقرارات تتعلق بقضية الآثار المصرية، وقد كانت هذه الأوامر على جانب كبير من الأهمية، وقد وجه الأمر الأول منها إلى مفتشى أقاليم الوجه القبلى وجاء فيه : " حيث إن أهالى بلاد الأقصر والكرنك والقورنه ميالون للتحرى والعثور على الآثار القديمة ولاستخدام حجارة الآثار فى بناء منازلهم وسائر الأبنية فبناء عليه يجب منعهم فيما بعد، وبذل الدقة والعناية لعدم حصول شيء من هذا القبيل، وحيث أعطى فى عهد أسلافنا لهذا وذاك رخص شاملة للتنقيب عن الآثار، فبناء عليه يجب أن تبلغوا المديرين مع التأكيد من طرفكم أنه إذا طلب أحد من هؤلاء الأشخاص التنقيب والتحرى عن آثار بموجب الرخصة الموجودة فى يده يجب أن يكلفوا بالانتظار، وأن تؤخذ صورة الأمر الشامل على الرخصة حرفياً، وترسل إلى طرفنا لنبدى رأينا فى هذا الباب، وقد حررنا أمرنا هذا وأرسلناه إليكم " ويبدو أن إسماعيل قد استشعر فى قرارة نفسه ما سوف يثيره هذا القرار من غضب واحتجاجات المنقبين وتجار الآثار الذين كانوا يعتمدون على هذه التجارة فى تحقيق أرباح طائلة : حيث نجده يعقب على هذا القرار بحاشية تنص على أنه " تجب الدقة والعناية بدرجة بالغة فى أثناء هذه الإجراءات لئلا تحصل مشاكل وعقبات "[١٢٦].

ويوضح إسماعيل للكافة سياسته التى سوف يسير عليها فى معالجته لقضية نهب وإتلاف الآثار المصرية القديمة، وأنه لن يسمح لأحد بالإساءة لهذه الآثار : " بما أن الآثار الموجودة فى القطر المصرى تساعد على تنوير تاريخ البلاد العام وتخليد ذكرها، بحيث إن رغبتنا العمل على أن تكون جميع هذه الآثار محفوظة فى عهدنا، فإن من مقتضى إرادتنا أن تكتبوا بدوركم إلى المديرين وتنبهوا عليهم تنبيهات مؤكدة لمنع أى شخص منعاً باتاً من تحطيم هذه الآثار أو أخذ أحجار منها، سواء لاستعمالها فى منشآتهم الخاصة، أم فى المبانى الأميرية، ولترتيب الغفراء اللازمين بالأجرة فى

حالة طلب مصلحة الآثار ذلك "(١٢٧)، كذلك يشدد إسماعيل على ضرورة مراقبة الأهالى ومنعهم من التصرف فى القطع الأثرية التى يعثرون عليها بطريق المصادفة " ووجوب إبلاغ مصلحة الآثار عن كل ما يعثر عليه من بعد الآن للنظر فيما يستلزمه الأمر، على أن يترك الأثر فى مكانه إن كان ضخماً، أو يرسل إلى المصلحة فى بولاق إن كان صغيراً "(١٢٨)، ثم يؤكد مرة أخرى على رغبته فى المحافظة على الآثار المصرية التى " هى الواسطة لدوام السيرة والتاريخ " ومن ثم فإنه " يجب منع الأشخاص من التجارى(١٢٩) على الأنتيكات، وإرسال التى يعثر عليها من ذلك إلى دار الآثار " كما يؤكد عزمه على القيام بما نواه سابقاً من إعادة النظر فى تراخيص الحفر الممنوحة قبل عهده، حيث يأمر موظفيه : " بإرسال ما يكون موجوداً من الرخص بيد البعض لاستخراج الأنتيكات لأجل إصدار التعليمات اللازمة بشأنها فيما بعد "(١٣٠).

على أن قرارات إسماعيل العديدة هذه لم تفلح فى وضع حد لموجة نهب وتخريب الآثار المصرية التى كانت تجتاح مصر فى القرن التاسع عشر بقوة عاتية، وقد لخص المستشرق الفرنسى أرنست رينان Ernest Renan الوضع فى سنة ١٨٦٥ م (١٢٨٢ هـ) بقوله : " أخذ متعهدو تزويد المتاحف بالآثار يجتاحون البلاد كالواندال للحصول على بقية رأس أو قطعة من نقش، وعمد البعض إلى فك الآثار الثمينة إلى أجزاء صغيرة، وكان هؤلاء المخربون الجشعون الذين كانوا يحصلون بصفة دائمة تقريباً على تأييد قناصلهم يعاملون مصر كما لو كانت ملكيتهم الخاصة "(١٣١) وأمام هذا الوضع المأساوى والغريب اضطر إسماعيل – بناء على طلب من ماريت – إلى تعيين ضباط لحراسة الآثار الموجودة فى بعض الجهات التى كانت تتعرض للخراب والتدمير أكثر من غيرها مثل القرنة وجزيرة فيلة التى قام سكانها بهدم حائط من معبدها الشهير لاستخدام أحجاره فى منشآت خاصة، بل إن إسماعيل أصدر أمراً " بالتنبيه على أهالى قرنة بعدم سكنهم فى المغارات الموجود بها آثار توجد عليها كتابة أو نقش، ونقلهم إلى جهات أخرى "(١٣٢)، وذلك بعد أن نما إلى علمه ما كان يحدثه هؤلاء السكان المتطفلون من آثار سيئة فى المقابر الأثرية التى يتخذونها مسكناً ومأوى لهم، كما أمر إسماعيل باتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على المواقع الأثرية الكبيرة منعاً من إتلافها بواسطة الأهالى مثل صا الحجر وغيرها من المدن ذات الآثار القديمة "(١٣٣) كما أصدر فى ٩ ربيع الثانى من سنة ١٢٨٨ هـ (٢٨ يونيو ١٨٧١ م) أوامر عالية إلى جميع مديرى عموم الوجهين : القبلى، والبحرى، وإلى مديرى مديريات الدقهلية والمنوفية والغربية والشرقية والبحيرة والقليوبية والجيزة وأطفيح والفيوم وبنى سويف وأسيوط وقنا يؤكد عليهم بضرورة إرسال القطع الأثرية التى يعثر عليها الأهالى، والتى توجد فى الحفائر والتلول والكيمان فى المديريات المختلفة إلى المتحف المصرى(١٣٤).

كما اهتم إسماعيل بإصلاح المزارات السياحية الشهيرة، وتحسين أوضاعاها بكيفية تجعلها مهيأة لاستقبال أفواج السائحين، فأصدر إلى ماريت بك أمراً " بتصليح المقبرة الموجودة بسقارة المعدة لزيارة السياح "(١٣٥) كما حاول إسماعيل وضع حلول جذرية لمسألة تهرب الأهالى من العمل فى الحفائر الأثرية التى يقوم بها ماريت عن طريق " النظر فى تغييرهم شهرياً "(١٣٦).

وتشير الوثائق الخاصة بعصر إسماعيل إلى وجود تشريع يشترط فى الأراضى الحكومية المباعة من طرف الحكومة إلى الأفراد ألا تكون تلك الأراضى " من الكيمان الكفرى الممنوع بيعها "(١٣٧) وقد كان العالم الأثرى محمود باشا الفلكى – رحمه الله – أول من لفت الأنظار إلى مسألة وجوب امتناع الحكومة عن القيام ببيع الأراضى الأثرية، فقد لاحظ – رحمه الله – عندما كان يقوم بحفائره فى مدينة الإسكندرية تمهيداً لوضع خريطة عن مدينة الإسكندرية القديمة أن كثيراً من الأماكن التى بدا له أن يقوم بالحفر فيها قد أصبحت ممتلكات خاصة، وأنه لم يستطع فى بعض الأحيان أن يتابع بحوثه إلا بعد القيام بإجراءات عديدة (١٣٨).

وتشير وثائق عصر إسماعيل كذلك إلى أن الحكومة كانت تشترط حصول الدولة على كافة الآثار المصرية المكتشفة بطريق المصادفة أثناء القيام بتنفيذ المشروعات القومية الكبيرة مثل حفر الترع وشق القنوات ومد خطوط السكك الحديدية وما إلى ذلك، فقد تضمن عقد الحكومة مع المقاولين الأوروبيين المكلفين بحفر ترعة الإسماعيلية بنداً ينص على أن : " كل ما صار وجوده واستخراجه من الأصناف ذات القيمة أو المواد والأصناف الصناعية مهما كانت قيمته فإنه يكون من تعلقات الحكومة، وعلى المقاول تسليمه إلى المأمور المندوب من طرف الديوان "(١٣٩) واعتبرت الحكومة أن الآثار القديمة تأتى على رأس قائمة المكتشفات ذات القيمة التى تعد ملكاً للحكومة المصرية، وأن من حقها مصادرتها والاستيلاء عليها، وقد تمسكت الحكومة بتنفيذ هذا البند من العقد خلال جميع مراحل تنفيذ المشروع المذكور.

على أن السياسة الحازمة التى اتبعها إسماعيل فى سبيل الحفاظ على الآثار المصرية القديمة وصيانتها لم تلبث أن اصطدمت بنظام الاستثناءات الذى سار عليه أسلافه من قبل، حيث لم يجد إسماعيل مفراً من الاستنان بسنة أجداده فى هذا الإطار، فنجده يسمح لمدير الإسطبلات الخديوية الموسيو سنموريس باقتلاع عامودين من الآثار المصرية القديمة من رشيد وإحضارهما إلى مصر واستعماله لهما فى تشييد منزله، ولعل إسماعيل قد شعر بالتناقض بين ما ينطوى عليه هذا الإذن من تغاض ومسامحة وبين أوامره المشددة السابقة بخصوص صون الآثار المصرية وعدم إتلافها، ولكنه مع ذلك يعجز عن إيجاد تبرير مقنع لدفع هذا التناقض، فلا يجد أمامه مفراً سوى الاعتراف بسياسة الاستثناء : " إنه وإن كان مسبوق ممنوعية إخراج شىء من مخلفات أماكن جهة رشيد بمقتضى الأمر العالى الصادر قبلاً : لكن الآن تعلقت الإرادة السنية بإجابة

التماس المومى إليه والتسليم فى إحضار العامودين لوضعهم بمنزله بحيث يكون هذا بنوع الاستثناء فى حقه "[١٤٠]. كذلك نجده يسمح لأحد الأشخاص بإخراج خمسة صناديق تحتوى على جماجم رءوس بشرية وأشياء أخرى من بقايا المومياوات المصرية القديمة[١٤١]، كما ينعم على قنصل النمسا والمجر بأربعة من الأعمدة الأثرية المنحوتة من الجرانيت لكى توضع فى متحف مدينة فينا بالنمسا[١٤٢].

ومن ناحيتهم لم يكف الأجانب عن التفنن فى ابتكار الأساليب والحيل التى يستطيعون بواسطتها تهريب ما يشاءون من آثار مصر إلى بلادهم فى غفلة من أعين رجال مصلحة الآثار المصرية، وكان يعاونهم فى ذلك موظفون إما مرتشون ومعدومو الضمير وإما غافلون عن آداء أعمالهم بيقظة ودقة، وإما جاهلون لا يقدرون الآثار المصرية القديمة حق قدرها، وأقل ما يمكن أن توصف به تلك الأساليب والحيل بأنها خادعة ودنيئة، وقد ضرب لنا إلياس الأيوبى[١٤٣] مثالاً صارخاً لهذه الألاعيب القذرة عندما قام أحد الفرنسيين بشراء مومياء كاملة

بتابوتها من أحد المصريين العاملين فى تجارة الآثار بالأقصر بمبلغ عشرين ألف فرنك، وكان أن نما خبر هذه الصفقة المشبوهة إلى علم رجال مصلحة الآثار فى مصر، فأصدر ماريت أوامره إلى المسئولين فى مديرية قنا بسرعة ضبط المومياء مع تابوتها وإرسالها إلى المتحف المصرى مع إعادة العشرين ألف فرنك التى دفعها الأجنبى له، وقد تظاهر هذا الرجل بالامتثال، ولكنه عمد سراً إلى من صنع له تابوتاً خشبياً مماثلاً لتابوت المومياء ووضع فيه جذع شجرة وأحكم إغلاقه ثم سلمه إلى المسئولين على أنه هو التابوت المنشود، ولما كان هؤلاء المسئولون على قدر كبير من الجهل والغفلة فقد انطلت عليهم الحيلة، وكان الرجل الفرنسى قد طلب منهم ألا يقوموا بإرسال التابوت المزيف إلى القاهرة إلا فى صحبته لأن فى نيته أن يبذل محاولاته لدى الحكومة المصرية عساه أن يتمكن من نيل تصريح منها بتصدير التابوت إلى فرنسا فوعدوه بذلك، أما هو فقد قام بنقل التابوت الأصلى بموميائه سراً إلى القصير عن طريق البر ومنها إلى السويس عن طريق البحر ثم إلى بورسعيد ومنها إلى فرنسا، ولما تأكد من أن غنيمته قد وصلت سالمة إلى فرنسا سافر من الأقصر ومعه التابوت المزيف، وما إن وقعت عليه عينا ماريت حتى أدرك فى الحال أنه وقع ضحية لعبة حقيرة، ولما كان يدرك جيداً أنه فى بلاد يتمتع فيها الأجانب بوضعية خاصة، وأن أية إجراءات عقابية ستتخذ فى هذا الشأن سوف لا تنفذ ولن تؤدى إلى نتيجة بل وستزيد الأمور تعقيداً فقد آثر الصمت والتسليم بالأمر الواقع. ويلاحظ أن إسماعيل قد تسامح فى مسألة امتلاك الأجانب لبعض القطع الأثرية المصرية كالمومياوات وغيرها مادامت هذه القطع " غير مزمع تسفيرها خارج القطر المصرى "[١٤٤] كذلك توسع إسماعيل فى منح تصاريح الحفر والتنقيب لمن كانوا يرغبون فى البحث عن الآثار فى مناطق تقع خارج الحدود المصرية، ولكنها تخضع من الناحية الإدارية لسيطرة

الحكومة المصرية، كما فى الأمر الذى أصدره لمحمد باشا مدير جزيرة طاشيوز والذى يتضمن " إجراء التسهيلات اللازمة فى إنهاء مأمورية المسيو بلير... المنتدب من طرف إمبراطور فرنسا للبحث عن الأنتيكات بالجزيرة... وأن يوافق المدير على الحفريات التى يقوم بها الخواجة المذكور بالمحلات التى يريدها وبأن لا يعارضه فى أخذ الأنتيكات التى يستخرجها مع مداركة الأنفار الشغالة له والقيام بالمساعدات اللازمة "(١٤٥).

ومن ناحية أخرى فقد حاولت الإدارة المصرية فى عهد إسماعيل أن تجد حلاً لمشكلة أخذ السباخ على نحو يسمح بتمكين الأهالى من الحصول على اللازم منه لزراعتهم، ويحفظ للحكومة حقها فى الاستحواذ على الآثار المكتشفة فى السباخ، فقضت فى عام ١٢٨٩ هـ (١٨٧٢م) بعدم منع الأهالى من أخذ السباخ من المكان الذى يريدون أخذه منه، وأن يصرح لهم بذلك ولكن بعد أن ينبه عليهم بأنه : " كلما وجد شيء من اللقايا سواء أكان سكة ذهب [نقود أثرية] أو أنتيقات أخر يجرى توريدها لمجل الحكومة التابع إليه بلد من يوجد على يده أشياء من هذا القبيل حسب المنشورات السابق صدورها فى هذا الخصوص "(١٤٦).

وقبل عزل إسماعيل بشهور اشتكى ماريت فى مذكرة رفعها إلى نظارة الأشغال العمومية التى كانت تتبعها مصلحة الآثار المصرية فى ذلك الوقت، والتى رفعتها بدورها إلى نظارة الداخلية بتاريخ ١٥ ربيع الأول ١٢٩٦ هـ (٩ مارس ١٨٧٩ م) لاتخاذ القرار المناسب، اشتكى " من حصول مخالفات عديدة للوايح الجارى عليها العمل بخصوص الحفر على الآثار القديمة بقصد التجارة، وأن من الضرورى لمنفعة ذلك للعلم وللتاريخ المصرى أن يجرى اتباع تلك اللوايح مع الدقة " وأهاب ماريت والأشغال بنظارة الداخلية سرعة " تحرير الأوامر اللازمة للمديرين ليتذكروا أنه غير مباح لأحد مطلقاً الحفر عن تلك الآثار إلا لمن يكون بيده فرمان مخصوص لذلك، وأن الأنتيقات التى تظهر بالدقة من الحفر يلزم إرسالها إلى أنتيقخانة بولاق وعند ظهور شيء منها لابد من تبليغه إلى المديرية، والمديرية تفيد الأشغال سريعاً " وحثَّ الداخلية كذلك على لزوم إصدار الأوامر لهؤلاء المديرين " بأن يجروا الملاحظة على الآثار القديمة مهما كانت حتى يقوموا بمنع ما يوجب إتلافها، وكذلك منع ما يحصل منه الضرر فى هذا الخصوص " وطالب ماريت فى مذكرته بضرورة تركيز الاهتمام بصفة خاصة " والالتفات كل الالتفات إلى مدينة منف القديمة التى بمديرية الجيزة ومدينة الكرنك التى بمديرية قنا "(١٤٧)، وذلك على وجه الخصوص نظراً لأهميتهما التاريخية ولأن الدمار الذى لحق بهما كان أكبر مما لحق بغيرهما من المناطق الأثرية الأخرى.

استجابت الداخلية لما ورد فى مذكرتى ماريت والأشغال، فقامت بتحرير مكاتبات إلى جهات الاقتضاء فى ١٦ مارس ١٨٧٩ م (٢٢ ربيع الأول ١٢٩٦ هـ) جاء فيها : " حيث إن المحافظة على الآثار القديمة وصيانتها من التلف والضياع هو من الأمور الضرورى مراعاتها والاعتناء بها : اقتضى

تحريره ليتأكد بدقة الملاحظة لذلك بكمال الدقة التامة والإجراء فيها حسب طلب ديوان الأشغال كما هو من مقتضى المنشورات السابق صدورها "[١٤٨].

جـ- عصر توفيق :

ويبدو أن الأزمة السياسية التى واكبت نهاية عصر الخديوى إسماعيل والتى انتهت بعزله ثم نفيه قد ألقت بظلالها على قضية الآثار المصرية القديمة، حيث لا نجد أثراً لتلك القضية بين أولويات الحكومة المصرية لمدة عام كامل من تاريخ مذكرتى ماريت والأشغال سالفتى الذكر. وأول ما وصلنا بهذا الخصوص من عهد الخديوى توفيق (١٢٩٦ – ١٣٠٩ هـ/ ١٨٧٩ – ١٨٩٢ م) صورة محضر لجلسة من جلسات مجلس النظار عقدت بتاريخ الثلاثاء ٢٠ أبريل ١٨٨٠ م (١١ جمادى الأولى ١٢٩٧م) وتم خلالها بحث مسألة تصدير الآثار والمصنوعات المصرية القديمة بناء على مذكرة من مدير عموم الجمارك المصرية مدعمة بطلب من نظارة المالية التى كانت الجمارك المصرية تابعة لها من الناحية الإدارية، وذلك بقصد وضع ضوابط عامة تحكم عملية تصدير الآثار، ويمكن لموظفى الجمارك الاسترشاد بها خلال قيامهم بأداء أعمالهم الجمركية.

وقد شاء الحظ الحسن ودقة العاملين بديوان نظارة الأشغال أن يصل إلينا ملخص لوقائع هذه الجلسة التى تكمن أهميتها الرئيسية فى أنها تتيح الفرصة لإلقاء الضوء على طبيعة الوعى الأثرى عند طائفة هى خلاصة المجتمع المصرى فى ذلك الوقت.

وأول ما يلاحظ على محضر هذا الاجتماع هو حرص إيفلين بارنج[١٤٩] الشديد على تأكيد استقلالية مصر عن الدولة العثمانية فيما يتم اتخاذه من إجراءات وتشرعه من قوانين تتعلق بمسألة الآثار المصرية القديمة، وكان مدير عموم الجمارك المصرية قد أرفق بمذكرته التى رفعها إلى نظارة المالية – ضمن ما أرفقه من أوراق – منشوراً عمومياً صادراً من أمانة الرسومات الجليلة بالأستانة[١٥٠] بخصوص تصدير الآثار، وقد عرض هذا المنشور مع المذكرة وبقية الأوراق على المجلس، ولكن بارنج أكد أنه " لا يرى مدخلاً للأمانة المشار إليها، ولا حاجة لإخطارها بما يصير توقيفه فى الكمارك المصرية عن التصدير من مصر " وهو رأى له مغزاه السياسى كما هو واضح، والذى يتمثل فى عزل مصر عن الدولة العثمانية بقدر الإمكان، وإعطائها وضعية استقلالية خاصة من دون سائر الولايات العثمانية الأخرى، مما يتيح الفرصة للتدخل الأجنبى فى شئونها ثم احتلالها بعد ذلك وهو ما تحقق بالفعل.

وقد رد مصطفى رياض[١٥١] على بارنج بأن " هذا كان منشوراً عمومياً صادراً لكافة جمارك الدولة العلية : فاتخذته الحكومة المصرية أيضاً لموافقته مصلحتها " ولكن رياض لم يشأ أن يخالف بارنج الرأى فأضاف قائلاً : " الواقع أنه لا حاجة لإخطار أمانة الرسومات الجليلة بما يصير توقيفه فى الجمارك المصرية من الأنتيكات ".

عاد بارنج إلى الحديث عارضاً رأيه فى مسألة منع تصدير الآثار حيث رأى : " أن يكون المنع والحجز قاصراً على الأشياء المعروفة عند أهل العلم أنها أنتيقة " وأنه لا مانع من تصدير الأشياء غير المتعلقة بالأبنية الأثرية مثل المشربيات والأبواب ونحوها من الأشياء التى صنعت حديثاً والتى يجرى تداولها وبيعها بين الناس بكثرة، وأضاف بارنج أنه إذا شكّت الجمارك المصرية والتبست فى بعض الأشياء المرغوب تصديرها " تصير المخابرة عن هذه الأشياء من الكمرك لنظارة الداخلية، وبطلب الإذن من هذه النظارة عما يصير إجراؤه " وذلك نظراً لاستحالة وضع قائمة محصورة بجميع الآثار المصرية القديمة التى يحظر نقلها إلى الخارج.

وإذا كان بارنج لم ير – قبلاً – مدخلاً لأمانة الرسومات الجليلة بالأستانة ولم ير حاجة لإخطارها بما يصير توقيفه فى الجمارك المصرية من الأنتيكات ؛ فنحن بدورنا لا نرى هنا مدخلاً لنظارة الداخلية المصرية، ولا نرى حاجة لإخطارها أو أخذ رأيها فيما تلتبس فيه الجمارك من الأشياء التى تشك فى طبيعتها الأثرية، وأن الجهة الوحيدة التى ينبغى الرجوع إلى رأيها والنزول عنه فى مثل هذه الأمور إنما هى مصلحة الآثار المصرية والمتحف المصرى، وهو الأمر الذى تنبه له على مبارك [١٥٢] : " الأوفق عند توقيف أى شىء أن تصير المخابرة عنه من الكمارك للأنتيقخانة فإذا أعطى القول منها أن الشىء الموقوف هو من ضمن الأنتيكات يصير ضبطه " وقد أيده فى ذلك مصطفى فهمى[١٥٣] : " رأيى كرأى سعادة ناظر الأشغال العمومية أى أنه لا يتصرح بخروج شىء إلا بعد أخذ رأى الأنتيكخانة ".

ولكن الإنجليز لم يكونوا راضين عن السيطرة الفرنسية الكاملة على مصلحة الآثار المصرية والمتحف المصرى، واللذين كانا يمثلان القلعة الأخيرة للنفوذ الفرنسى فى مصر، ومن ثم فقد كانوا يعمدون دائماً إلى تهميش دور القائمين على تلك المصلحة من الفرنسيين، ووضع العراقيل أمامهم حتى تظهر تلك المصلحة بمظهر العاجز عن حماية آثار مصر القديمة وصيانتها، متخذين من هذا العجز والفشل مبرراً وذريعة لتدخلهم فى شئون المصلحة، وكانت الصحف الإنجليزية من جانبها لا تكف عن مهاجمة طريقة سير العمل فى مصلحة الآثار والمتحف المصرى، واتهام الفرنسيين القائمين على إدارة هاتين المؤسستين بالجهل وسوء الإدارة، ولطالما حاولت الحكومة الإنجليزية خلق مكان لها فى مصلحة الآثار عن طريق تعيين أحد الموظفين الإنجليز بها، ولكن محاولاتهم هذه قد باءت جميعها بالفشل بعد أن قوبلت بمواقف متشددة وصارمة من الجانب الفرنسى، وفضلاً عن ذلك فإن تفعيل دور المتحف المصرى فى الرقابة على الجمارك كإحدى أهم المنافذ التى يجرى عن طريقها تهريب الآثار المصرية من شأنه أن يقلل من فرص الإنجليز فى إثراء متحفهم على حساب الآثار المصرية القديمة، ولعل هذا هو الذى حدا ببارنج إلى تحبيذ فكرة عدم الاستعانة بالمتحف المصرى وعدم الرجوع إليه كحكم يمكن استشارته ويوثق برأيه فيما يتم ضبطه وتلتبس

فيه الجمارك المصرية من الآثار المهربة، وتفضيل نظارة الداخلية عليه فى هذا الإطار مع أن المتحف هو جهة الاختصاص الوحيدة فى هذه المسألة، وقد علل بارنج رأيه هذا بعلة واهية وهى أنه : " إذا تسلم الأمر لمسيو ماريت مدير الأنتيكخانة فهو كجميع أهل العلم ذوى الولع بتاريخ مصر القديم يميل لمنع خروج كل شيء مصنوع بمصر ولو لم يكن حقيقة من الأنتيكات التاريخية، مع أن القصد هو حفظ الأنتيكات فقط " ومن الغريب أنه ما من أحد من أعضاء المجلس الموقر قد عقّب على كلام بارنج بعد ذلك، وكان رأى بارنج هذا – على خطئه – هو الذى اعتمده أعضاء المجلس كما سيتضح لك بعد قليل.

ثم انتقل المجلس بعد ذلك إلى قضية أخرى وهى قضية الآثار الإسلامية التى يستخرجها بعض الناس سرقة من المساجد وهذه – كما قال مصطفى فهمى – " لا يصح التسليم فى تصديرها " وقد وافقه على ذلك بارنج.

ثم عرض المجلس لاستفسار إدارة عموم الجمارك المصرية والذى تسأل فيه " عما يُعمَل فى الأشياء التى تضبط بالكمارك هل تصادر أو ترد لأربابها ؟ " فرد بارنج بأنها " تصادر متى كانت بلا شبهة من الآثار القديمة المتعلقة بتاريخ المصريين الأقدمين، أى بمدة الفراعنة والبطالسة، فإنها ملك للحكومة، وإذا باعها أحد فهو بائع لما لا يملكه " وزاد على مبارك الأمر توضيحاً فقال : " كل ما كان أنتيقة قديمة أعنى كل ما كان مختصاً بالمدد السابقة لحد مبدأ الإسلام بمصر يمنع بالكلية ويضبط للميرى، ما لم يكن التصدير بإذن خصوصى من طرف الحكومة، وما يتعلق بالمدة الإسلامية لا يصير تصديره إلا بإذن من محافظة الثغر وتعطى تعليمات للمحافظة بعدم التصريح بتصدير الأشياء التى لا يصح أن تكون ملكاً لأحد من الناس مثل المأخوذ من الأضرحة والمساجد، وإلا إذا أعطيت تسهيلات فيضيع الباقى فى المساجد ".

وأشار مصطفى فهمى إلى مسألة لم يكن موفقاً فى إثارتها وعرضها، وحاصل هذه المسألة " أن الأشياء الصغيرة إذا منعت ربما يحصل بشأنها تشكيات، فهذه لا بأس من التصريح بتصديرها " وقد رد عليه على مبارك بأن " قيمة الأنتيكات ليست بنسبة الحجم، ويتفق أن أنتيكة صغيرة ذات قيمة جسيمة بالنسبة للتاريخ، فيلزم المنع مطلقاً " بغض النظر عن حجم الآثار المراد تصديرها.

وقد انتهى المجلس بعد هذه المداولات والمفاوضات إلى اتخاذ القرار التالى :" كل شيء يتعلق بعلم الآثارالقديمة مثل المومية والحفر والنقش القديم وبوجه الإجمال كافة الأشياء التى نوعها من نوع المحفوظات بالأنتيكخانة ببولاق ممنوع تصديرها بالكلية، وكذلك الأشياء التى للمساجد والمعابد والأضرحة، أو المأخوذة منها، ممنوع تصديرها بالكلية، فجميع ما ذكر من هذه الأنواع يصير ضبطه ومصادرته لجهة الميرى، وأما الأشياء الصناعية مثل الأبواب والأسلحة والمصابيح وآلات الموسيقى، وبالإجمال جميع الأشياء التى يتيسر للأجانب مشتراها من أفراد الناس بمصر

فهذه لا يمنع تصديرها للخارج، وحيث إنه يتعذر الحصر بزيادة الدقة فإذا طرأ التباس فى حالة من الأحوال على مصلحة الكمرك فى النوع الذى تدخل فيه الأشياء المتقدمة للكمرك بقصد التصدير ؛ يجب عند ذلك على مصلحة الكمرك المخابرة عنه مع نظارة الداخلية [طبقاً لرأى بارنج] واستحصال أوامر مخصوصة عما يلزم إجراؤه "[١٥١]. وقد نشر هذا القرار فى الجرائد الرسمية باللغتين العربية والفرنسية.

كان ماريت قد توفى فى ١٨ يناير ١٨٨١م (١٦ صفر ١٢٩٨ هـ) وخلفه فى إدارة مصلحة الآثار المصرية والمتحف المصرى مواطنه جاستون ماسبيرو Gaston Maspero ومن المعروف عن هذا الأخير أنه كان متحمساً لفكرة تشجيع التنقيب عن الآثار المصرية والبحث عنها، وأنه كان متساهلاً فى مسألة قيام الأجانب بالاشتراك فى عمليات البحث والتنقيب، فقد كان يرى أنهم يقومون بعمل لا تستطيع المصلحة القيام به، ومن ثم فمن غير المقبول حرمان البلاد من جهود هؤلاء الأجانب فى مجال التنقيبات الأثرية، بل إن ماسبيرو قد تمادى فى تيسيراته لهؤلاء الأجانب فسمح لهم بالاحتفاظ بنصف الآثار المكتشفة والناتجة من عمليات التنقيب التى كانوا يقومون بها، وقد كانت هذه بداية سرقة آثار مصر تحت مظلة قانونية، وتصريح التنقيب الذى منحه ماسبيرو لأحد المنقبين السويسريين ولم يكن قد استكمل بعد عامه الأول فى منصبه الجديد كمدير للمتحف المصرى ومصلحة الآثار المصرية يلقى الضوء على هذه السياسة الأثرية الجديدة التى ابتدعها ماسبيرو وسار عليها، وقد شرح ماسبيرو فى مذكرته التى رفعها إلى نظارة الأشغال وأرفق بها التصريح المذكور الأسباب التى دعته إلى منح هذا الترخيص، والتى يأتى فى مقدمتها أنه لم يكن فى نية ماسبيرو ولا بإمكانه التنقيب فى تلك المنطقة التى منح لهذا الأجنبى حق التنقيب فيها ومن ثم فإن السماح له بالتنقيب فى هذه المنطقة مما يعود بالفائدة على مصلحة الآثار المصرية وقد شدد ماسبيرو على أن أعمال الحفر والتنقيب سوف تجرى تحت ملاحظة موظفى مصلحة الآثار، وأن صاحب التصريح سوف يترك للمصلحة نصف ما يجده من الآثار بدون تحمل أية مصروفات من جهتها [لاحِظ أن صاحب التصريح هو الذى سوف يترك النصف للمصلحة وليس العكس مما يعنى أن ماسبيرو كان يعتقد فى قرارة نفسه أن المنقبين هم الملاك الفعليون للآثار التى يكتشفونها، وأن تنازلهم عن نصفها للمصلحة يعد كرماً وتفضلاً منهم] وفضلاً عن ذلك سوف يكون للمصلحة الحق فى اختيار ما تريد الحصول عليه من الآثار المكتشفة.

وقد جاء هذا التصريح الذى صادق عليه مجلس النظار فى جلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٨٨١ م (٢٢ ذو الحجة ١٢٩٩ هـ) فى صورة عقد يتضمن عشرة بنود عدا ديباجة وخاتمة : أما الديباجة فقد أشير فيها إلى أن طرفى العقد هما : الحكومة المصرية وينوب عنها ماسبيرو، والطرف الثانى هو السيد وبلد وهو سويسرى الأصل تحت حماية ألمانية حسب تعبير وثائق العصر.

ونص فى البند الأول من العقد على حدود المنطقة التى يسمح للطرف الثانى بالتنقيب فيها وهى : " ضواحى العاصمة، والجزء الموجود بالقرب من مدينة قليوب[١٥٥] على الشاطئ اليمين من قنال الإسماعيلية لغاية الخط المتجه من قرية المطرية لغاية حلوان " واشترط فى الأماكن التى يجوز للطرف الثانى التنقيب فيها من هذه المنطقة أن تكون غير مبنية ولا مزروعة ولا داخلة ضمن دائرة الأراضى العسكرية ولا تحتوى على مدافن أو محاجر.

وأشير فى البند الثانى إلى أن هذا التصريح إنما هو ممنوح للسيد ويلد بصفة شخصية فلا يجوز له أن يتنازل عنه لأحد أو أن يورثه لغيره بعد وفاته.

ونُصَّ فى البند الثالث على أن يقوم المستر ويلد بدفع جميع النفقات اللازمة لأعمال الحفر والتنقيب، وأن تتم جميع هذه الأعمال تحت ملاحظة ماسبيرو أو من ينوب عنه.

أما البند الرابع فقد نُصَّ فيه على الحدود الزمنية لفترة التصريح، وقد قسمت تلك الفترة إلى ثلاث مراحل زمنية :المرحلة الأولى : من ابتداء تاريخ هذا الاتفاق لغاية ٣٠ ديسمبر ١٨٨١ م.

المرحلة الثانية : من يناير ١٨٨٢ م إلى ٣١ مارس ١٨٨٢ م.

المرحلة الثالثة : من أبريل ١٨٨٢ م إلى ٣٠ يونيو ١٨٨٢ م.

بينما تضمن البند الخامس أن المسيو ويلد له مطلق الحرية فى مباشرة أو ترك أو استمرار أو انقطاع أعمال التنقيب.

ويعتبر البند السادس أهم بنود هذا العقد، حيث قضى بأن جميع الآثار المكتشفة تقسم بالمناصفة بين ماسبيرو باسم الحكومة والمسيو ويلد على أن يكون للمتحف المصرى الأحقية فى شراء أى قطعة أثرية يريد الحصول عليها من تصيب المستر ويلد، وذلك بطريق الاستبدال أو بأى طريق آخر حسب القيمة المعطاة لهذه القطعة الأثرية فى السجلات التى تم فيها تدوين الآثار المكتشفة.

ونُصَّ فى البند السابع على أن قيمة الأشياء التى اختارها المتحف المصرى بموجب البند السابق يصير تثمينها باتفاق يحصل بين ويلد وماسبيرو أو من ينوب عنه، وإذا حدث خلاف بينهما فإن كلاً من الطرفين يعين من جهته من يشاء لتثمينها، وما يصير الاتفاق عليه يجرى تنفيذه.

أما البند الثامن فقد أشير فيه إلى أن : " جميع الأشياء التى تستكشف يصير نقلها أولاً بأول بمصاريف من طرف المستر ويلد إلى الأنتيكخانة، أو إلى أى محل كان يختارونه المتعاقدين[١٥٦] لأجل تخزينها لحين التقسيم، وهذه الأشياء يكون مسئولية حفظها عائدة على المستر ويلد إلى ان يستولى كلاً[١٥٧] منهما على ما يخصه ".

واتفق الطرفان فى البند التاسع على أن تكون قسمة الأشياء المكتشفة فى آخر شهر ديسمبر[١٥٨] من عام ١٨٨٢م.

واختار الطرفان فى البند العاشر قنصل بلجيكا فى القاهرة ليكون حكماً إذا حدث خلاف بين المثمنين اللذين أشير إليهما فى البند السابع، وفى حالة غياب القنصل المذكور يقوم المجمع العلمى المصرى بتعيين أحد القناصل الآخرين ليتولى الفصل فى المسائل موضع الخلاف بين الطرفين.

ونُص فى الخاتمة على أن هذا الاتفاق لا يكون سبباً فى التعدى على منطوق القوانين والأوامر واللوائح الصادرة بخصوص منع تصدير الأنتيكات المصرية إلى الخارج "[١٥٩].

هذا وقد عثرنا على نموذج آخر باللغة الفرنسية [١٦٠] لتصريح خاص بالتنقيب عن الآثار كان معداً سلفاً ليكون بمثابة نموذج عقد جاهز للاعتماد بين مصلحة الآثار المصرية وبين من يرغبون من الأجانب فى البحث والتنقيب عن الآثار المصرية، ولا تختلف بنود هذا العقد فى مضمونها عن بنود عقد السيد ويلد سالف الذكر إلا فى أمرين : أولهما : أن مدة التصريح فى هذا النموذج الذى يرجع تاريخه إلى نهاية سنة ١٨٨٤ م (١٣٠١ هـ) تبلغ خمس سنوات، والثانى : أنه نُص فى البند الثالث من هذا النموذج على تحديد مصروفات ونفقات من يتعين من مصلحة الآثار المصرية لمراقبة عمليات الحفر والتنقيب بواقع عشرة جنيهات مصرية يومياً يتحملها طالب التصريح، وفيما عدا ذلك فالشروط الواردة فى كلا العقدين تكاد تكون متطابقة[١٦١].

على أن أقوى التشريعات المتعلقة بالآثار المصرية والتى ظهرت خلال الفترة التى تولى فيها جاستون ماسبيرو إدارة مصلحة الآثار والمتحف المصرى للمرة الأولى، فقد كان هذا التشريع الذى صدر فى صورة أمر عال بتاريخ ١٦ مايو ١٨٨٣ م (٩ رجب ١٣٠٠ هـ) والذى قضى فى مادته الأولى بأن " دار الأنتيكات المصرية السابقة على الفتوح الإسلامى، وهى الدار المعروفة بأنتيقخانة بولاق وجميع الأشياء الموجودة فيها أو التى توجد فيها فى المستقبل تعد من أملاك الحكومة ذات المنفعة العمومية وبناء على ذلك لا يجوز بيعها ولا حجزها ولا امتلاكها بوضع اليد عليها المدة الطويلة "، كما قضى فى مادته الثانية بأن " جميع ما ينشأ فى المستقبل من دور الأنتيقات والمخازن وجميع الأشياء التى توضع فيها تعد أيضاً من أملاك الحكومة ذات المنفعة العمومية " أما مادته الثالثة فقد نصت على أن " جميع الآثار القديمة والأنتيكات التى تعتبر بهذه الصفة بمقتضى اللايحة التى ستعمل عن هذا الشأن تعد كذلك من أملاك المنفعة العمومية "[١٦٢] وهكذا نجح ماسبيرو فى أن يجعل المتحف المصرى بمنأى عن القرارات الانفعالية والتصرفات غير المبررة التى كانت تصدر أحياناً عن حكام مصر خلال القرن التاسع عشر.

وعلى عهد ماسبيرو ظلت موافقة مصلحة الآثار شرطاً أساسياً لسريان عقود بيع الأراضى الحكومية التى يُشَكُّ فى أنها تحوى آثار قديمة ففى ٢٥ يناير ١٨٨٦ م (١٩ ربيع آخر ١٣٠٣ هـ) بحث مجلس النظار ووافق على مذكرة رفعها إليه ماسبيرو عن طريق نظارة الأشغال يبدى فيها اعتراضه وعدم موافقته على الطلب الذى أحالته إليه الحكومة عن طريق نظارته، وتستعلم منه الرأى

حول نية الحكومة فى بيع قطعة أرض بمنطقة أهرام الجيزة تبلغ مساحتها سبعة أفدنة ونصف فدان بسعر يبلغ عشرة فرنكات للفدان الواحد وذلك لأحد المستثمرين الإنجليز، وأوضح ماسبيرو للحكومة أن الأرض المرغوب بيعها داخلة فى سطح الهضبة القائم عليها الهرم الأكبر بل هى قريبة جداً منه حيث لاتبعد عن إحدى زوايا الهرم إلا بمسافة سبعين متراً فقط، كما أوضح أنها تحتوى على مسطبة كبيرة لم تكتشف للآن وعدة مساطب أخرى لبعض الملوك الفراعنة كانت مصلحة الآثار قد كشفتها قبل ذلك، هذا بالإضافة إلى عدد كبير من المقابر الظاهرة، مما يدل على وجود مقابر أخرى مجهولة لم تكشف حتى الآن، ولفت ماسبيرو نظر الحكومة إلى مسألة هامة حيث ذكرها بأن قيمة هذه الآثار التى تحتوى عليها هذه الأراضى بالنسبة للثمن المقدر للأرض " يكفى للبرهان على مغدورية الحكومة فى هذا الثمن، فضلاً عن أنه لا يجوز لأحد الأفراد أن يشترى من الحكومة كلاً أو بعضاً من أرض تاريخية مشحونة بالآثار التاريخية كأرض الأهرام " وحذر ماسبيرو الحكومة من العواقب التى يمكن أن يتسبب فيها عمل كهذا من شأنه أن يثير احتجاجات الجمعيات العلمية الأوروبية المعنية بالآثار القديمة. وفى نهاية مذكرته حدد ماسبيرو مطالبه التى وافق عليها المجلس بأمرين :

الأول : عدم إجابة طلب هذا المستثمر الإنجليزى أو خلافه من الطلبات التى تكون من هذا القبيل عن أراضٍ يكون موقعها مشابهاً لموقع قطعة الأرض هذه.

الثانى : أن تبحث الحكومة عما إذا كانت إحدى قطع الأراضى السابق بيعها لهذا الرجل بدون معلومية مصلحة الآثار تتضمن قبوراً ذات أهمية، وإذا تحققت ذلك فعليها أن تنظر فى استبدالها بغيرها من الأراضى المساوية لها فى القيمة(١٦٣).

ويفهم من قول ماسبيرو " بدون معلومية مصلحة الآثار أن الحكومة كانت تتغاضى أحياناً عن الرجوع لرأى المصلحة فى مثل هذه الأمور، وأنها كانت لا ترجع إليها إلا حينما يغلب على الظن بشدة أن الأراضى التى تنوى بيعها قد تضم آثاراً قديمة، كما فى مثل هذه الحالة التى بين أيدينا، غير أنه بمضى الزمن تنومى هذا التشريع الذى كان قد ظهر فى عهد الخديوى إسماعيل، وأضحت الحكومات المتعاقبة تقوم ببيع الأراضى الأثرية بدون أخذ رأى مصلحة الآثار فى ذلك، فقد اشتكى الأثرى أحمد كمال قرب نهاية القرن التاسع عشر الميلادى من الإهمال الجسيم الذى نال خرائب مدينة عين شمس القديمة (هليوبوليس) حيث أدى عدم الاهتمام بأطلال هذه المدينة القديمة إلى حصول " التساهل فى بيع أرضها القديمة، فانتقلت ملكية بعض تلك الأراضى إلى كثير من الخلق فابتنوها وغرسوها أشجاراً وبساتين وهى غاصة بمقابر لسنا بها الآن عالمين، وبذلك ضاعت فوائد تاريخها، ومرقت منا منافع آثارها مما كان موجوداً فى سهولها زمن الملوك الصاويين، وفى عهد البطالسة واليونان والرومانيين، وما كان فى جنوبها من مقابر العائلة السادسة، أصبح داخلاً عند

الأفراد فى أملاكهم المستحدثة " وأهاب كمال بالحكومة المصرية أن تهتم بهذا المكان " وألا تبيع من أرضه إلا على شرط الاختبار بحيث أن كل ما يوجد فيه من الآثار يكون حقاً خالصاً لها، لتبقيه وتحفظه فى متحفها، فإن استصوبت ذلك وأنفذته بالأوامر، لعاد منه النفع على التاريخ بل واكتسب منه المتحف كل أثر سليم أو دامر[١٦٤]، تكون فائدته بنسبة ما بلغت إليه المدنية والعرفان، فى قديم العصر وسالف الزمان "[١٦٥].

استقال ماسبيرو من منصبه كمدير لمصلحة الآثار المصرية والمتحف المصرى لأسباب شخصية، وخلفه فى هذا المنصب فرنسى آخر هو إيوجين جريبو Eugne Grebaut فى ١٣ يوليو ١٨٨٦م (١٦ شوال ١٣٠٣ م)، ولم يكن جريبو راضياً عن سياسة التسامح والتساهل التى كان ينتهجها سلفه فى مجال التنقيب عن الآثار المصرية ونقلها إلى الخارج، ومن ثم فقد قرر جريبو إصلاح حال مصلحة الآثار المصرية لتصبح هيئة تلتزم بقانون تأسيسها بدقة أكبر. ولطالما شكا جريبو فى مرارٍ عديدة إلى نظارة الأشغال حالة مصلحة الآثار التاريخية، وطلب منها ان ترى لتلك المصلحة تدبيراً حسناً وإصلاحاً مفيداً، ومن ثم فقد قررت النظارة المذكورة تشكيل لجنة خاصة من كبار موظفى الحكومة للنظر فى هذه المسألة، وقد شُكلت هذه اللجنة من ستة أعضاء : إيوجين جريبو، والكولونيل سكوت منكريف وكيل نظارة الأشغال، وجول بارو سكرتير عموم النظارة، والجنرال جرينفل، ويعقوب أرتين، وتيجران باشا.

عقدت اللجنة المُشكَّلة أولى اجتماعاتها فى ٢٩ أبريل ١٨٨٧ م (٥ شعبان ١٣٠٤ هـ) وتباحث أعضاؤها طويلاً فى كثير من المسائل المتعلقة بالآثار المصرية القديمة، وعمد جريبو إلى التركيز – بصفة خاصة – على شرح سياسة سابقه ماسبيرو فى إدارة مصلحة الآثار المصرية، منبهاً على أن تلك السياسة قد أدت إلى نتائج خاطئة وثبت فشلها، فقال : " إنه قد مضى على مصلحة الآثار التاريخية زمن مديد وميزانيتها ضيقة لا يُتمكن بالمبالغ المندرجة فيها من توسيع نطاق الحفر والبحث على أنتيكات وآثار تاريخية ذات أهمية، وتعسر عليها منع الأفراد من احتفارها لأنفسهم والإتجار بها، فرأت لذلك أن من الأولى التصريح لهم بالحفر بشرط اقتسام ما يصيبونه من تلك الآثار مع تلك المصلحة مناصفة، آملة بذلك عدم انخرام[١٦٦] الأنتيكخانة المصرية من جميع الآثار المحتفرة، ومتوقعة الاكتشاف على كثير منها فى أنحاء القطر المصرى يكون ذا فائدة وأهمية عظمى، لكن لسوء الحظ قد مضى على ذلك عدة سنين ولم تتحقق آمالها من هذا القبيل، فإن من يُصرَّح لهم بإجراء الحفر من الأفراد طالما مكروا بالمصلحة وخانوها حقاً فى تلك الآثار، فلم يسلموا منها إلا ما قلت قيمته وغابت أهميته، واتجروا بالجزء الثمين منها مع الأجانب والغرباء "

وقد أوضح جريبو للجنة أن تقديراته لقيمة ما يخرج من تلك الآثار من مدينة الأقصر سنوياً تبلغ نحو عشرين ألف جنيه مصرى[١٦٧] تغلها تجارة الآثار فى تلك المدينة، وواصل جريبو حديثه

أمام أعضاء اللجنة شارحاً الأسباب التى أدت إلى فشل سياسة ماسبيرو والتى من أجلها يرفض انتهاج هذه السياسة : " إن المحتفرين عند مباشرتهم أعمال الحفر يتلفون الكتابات القديمة، ويحطمون القبور، ويهدمون البنايات التاريخية العظيمة الأهمية حتى يستخرجوا منها بعض الحلى والأمتعة البرونزية ولو تكن لا قيمة لها حتى ظن القوم أجمع - لا بل موظفو الحكومة أيضاً - أن الحفر مباح أمره لكل فرد من الأفراد، فتغاضت السلطة المحلية عن أولئك المحتفرين فصاروا يحفرون حيثما شاءوا، مع أنه ليس فى أيديهم تصريح رسمى، ونخص بذلك صغار وكلاء القناصل فى الأقاليم القصوى، فإن وظائفهم هذه تجرئهم وتسهل لهم إخفاء الأنتيكات الثمينة والتوسط فى مبيعها مع أنها تكون قد احتفرت اختلاساً ".

وبعد مباحثات ومداولات طويلة قامت بها اللجنة فى سبيل التوصل إلى الوسائل المؤدية إلى إصلاح الخلل القائم بمصلحة الآثار المصرية والمتحف المصرى، والذى يضر بمصالح هذه الهيئة ويمنع تقدمها ويبعث على التفريط فى الآثار القديمة، رأت اللجنة أنه يجب على الحكومة المصرية – التى طالما اهتمت منذ زمن مديد إلى الآن بهذه المسألة فأصدرت عنها قرارات عديدة منذ زمن محمد على باشا – أن تساير بقية البلدان المماثلة لها من الدول ذوات الحضارات العتيقة والآثار القديمة الكثيرة فى اتخاذ الاحتياطات الفعالة للمحافظة على ما تنطوى عليه أرضها من آثار تاريخية، وأوصت اللجنة – فى هذا الإطار – بسرعة اتخاذ القرارات التالية :

أولاً : منع الأفراد منعاً حتمياً من احتفار الأنتيكات فى كامل القطر المصرى، وإصدار الأوامر المشددة إلى المديريات والبوليس بمراقبة ذلك وتنفيذه بغاية الدقة.

ثانياً : منع جميع خدمة إدارة عموم الأنتيكخانة والحفر من مشترى الأنتيكات لأنفسهم، وبيعها لمنفعتهم الخاصة، أو التوسط للغير فى ذلك.

ثالثاً : الاتفاق مع الدول الأجنبية على منع وكلاء قناصلها فى القطر المصرى من الاتجار بالأنتيكات.

رابعاً : امتياز الحكومة المصرية فقط ببيع الأنتيكات فتتمكن بذلك من بيع ما يكون لها غنى عنه منها، وتخصيص مدخوله لأعمال الحفر للبحث عن الآثار التاريخية.

وافقت نظارة الأشغال العمومية على توصيات اللجنة ورفعتها إلى مجلس النظار للمصادقة عليها وسرعة اعتماد الاقتراحين الأول والثانى لإجراء العمل بموجبهما حالاً، ومخابرة نظارة الخارجية لتتفق مع نظارة الأشغال العمومية على طريقة حسنى لتنفيذ الاقتراحين الثالث والرابع إن لم يكن عاجلاً ففى زمن قريب المدى[١٦٨].

عرضت هذه التوصيات على مجلس النظار فى جلسته المنعقدة بتاريخ ٩ يونيو ١٨٨٧ م / ١٨ رمضان ١٣٠٤ هـ تحت رئاسة الخديوى محمد توفيق، وذلك لدراستها واتخاذ ما يراه المجلس

وأوضح القانون فى مادته الثالثة أن " كل فرد غير المندوبين المذكورين اتضح أنه قد أمر بالحفر على أنتيكات أو اشترك بذلك مأجوراً، وكل من توسط بالحفر للغير، أو أخفى شيئاً من الأنتيكات التى وجدت فى المحل الذى حفر فيه يعاقب بالسجن من شهر إلى سنة وبغرامة من ألف إلى ألفى قرش، وتؤخذ منه الأنتيكات التى يكون قد التقاها "(١٧٢).

وتناول القانون فى مادته الرابعة التجارة غيرالمشروعة فى الآثار : " كل من يطف البلاد لمشترى الأنتيكات المخبأة عند الأفراد والإتجار فيها يعاقب بالسجن من ثلاثة [شهور] إلى خمسة عشر شهراً، وبغرامة من ثلثمائة إلى ألف وخمسمائة قرش، وتؤخذ منه الأنتيكات التى يكون قد اشتراها".

وتحدثت المادة الخامسة عن ذات الموضوع : " كل فرد تجارى على شراء أنتيكات مع علمه أن البائع لها قد حصلها بالوسائل المعاقب عليها فى أمرنا هذا يعاقب هو أيضاً بدفع غرامة من مائة إلى ألف قرش، وتؤخذ منه الأنتيكات التى يكون قد اشتراها ".

وعالج القانون فى مواده السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة والحادية عشرة مسألة أخذ السباخ، حيث أكدت المادة السادسة على أن : " البحث عن السباخ لا يعد بحثاً عن الأنتيكات متى كان بعد الشروق وقبل الغروب بحسب الأوقات المعتاد استعماله فيها فى كل جهة، وكان منطبقاً على الأحكام الآتية :

- " لمدير عموم الأنتيقخانة ومصلحة الحفر الحق بمنع أخذ السباخ من أى جهة يعينها، وله الحق أيضاً أن يعين بنفسه أو بواسطة مندوبيه النقط التى يلزم أن يجتمع فيها الباحثون على السباخ تسهيلاً لمراقبتهم " وذلك طبقاً لنص المادة السابعة من القانون المذكور.
- " يتوجب على الباحثين على السباخ أن يسلموا إلى مندوبى الأنتيقخانة ومصلحة الحفر جميع الأنتيكات التى تفصل من محلها مع السباخ، ولا يجوز لهم إخراج الأنتيكات التى تبقى فى أماكنها، ولا نقلها من موضع لآخر، ولا إتلاف أى أثر من آثار الأبنية، فإن لم يكن للأنتيقخانة مندوب فى الجهة فتسلم تلك الأنتيكات إلى شيخ البلد، وهو يخبر إدارة عموم الآثار فى مصر لتتخذ الوسائط اللازمة لنقلها، ويجوز لمدير عموم الأنتيقخانة أن يعطى من المبالغ المقررة فى ميزانيته لمن يكون قد عثر على أنتيكات مكافأة بحسب أهمية تلك الأنتيكات " وذلك وفق نص المادة الثامنة من القانون.
- " أما المادة التاسعة فقد نصت على أن " السَّبَّاخ الذى يكون قد أخفى أنتيكات استخرجت مع السباخ، وشيخ البلد أو مندوب الأنتيقخانة الذى يكون قد حفظ هذه الأنتيكات ولم يبلغ عنها إدارة عموم الآثار، يعاقبون بالسجن من ثمانية أيام إلى شهر،

وبغرامة من خمسة وعشرين إلى مائة قرش إذا كانت الأنتيكات التى وجدت ذات قيمة طفيفة وبالسجن من ثلاثة إلى ستة أشهر، وبغرامة من ثلاثمائة إلى ستمائة قرش إذا كانت قيمتها فوق المائتين قرشاً ودون الألف قرش، وبالسجن من ستة أشهر إلى سنة، وبغرامة من ستمائة إلى ألف قرش إذا كانت قيمتها فوق الألف قرش ودون الأربعة آلاف قرش، وبالسجن من سنة إلى خمسة عشر شهراً، وبغرامة من ألف إلى ألفى قرش إذا كانت قيمتها أكثر من الأربعين جنيهاً، وإذا باع الأشخاص ذاتهم تلك الأنتيكات فيعاقبون بأكبر عقوبة من العقوبات المار ذكرها آنفاً، وأما مندوبو الأنتيقخانة ومصلحة الحفر فمعاقبتهم يكون بأكبر عقوبة من تلك العقوبات إذا ارتكبوا أمراً من الأمور المذكورة، والقيمة التى يقدرها لتلك الأنتيقات مدير الأنتيقخانة ومصلحة الحفر يعتمد عليها إلى أن يثبت عدم صحتها ".

- " ونصت المادة العاشرة على أن " البحث عن السباخ فى غير الأوقات المعتاد استعماله فيها فى كل جهة أو قبل الشروق أو بعد الغروب، أو فى غير النقط المعينة لسهولة المراقبة يعاقب عليه بالسجن من ثمانية أيام إلى شهر، وبغرامة من عشرين إلى مائة قرش إذا لم يخف الباحث شيئاً من الأنتيكات، وأما إذا أخفى فيعاقب بأكبر عقوبة من العقوبات المبينة فى المادة التاسعة "
- " بينما نصت المادة الأخيرة التى عالجت هذه المسألة من مواد القانون وهى المادة الحادية عشرة على أن " البحث على السباخ فى المحلات المنهى عنها يعاقب عليه بالسجن من خمسة عشر يوماً إلى ثلاثة أشهر، وبغرامة من مائة إلى مائتين قرشاً، فإن أخفى الباحث أنتيكات فيعاقب بأكبر عقوبة بحسب أحكام المادة التاسعة ".
- " ثم انتقل القانون إلى الحديث عن عقوبة من يتسببون فى هدم وإتلاف وتخريب الآثار القديمة حيث عالج هذه المسألة فى مادتيه الثانية عشرة والثالثة عشرة، وقد نصت الأولى منهما على أن " كل من تجارى على إتلاف شىء من الأبنية القديمة، أو على تشويه النقوش والتماثيل والخطوط، أو على كتابة أسماء أو غيرها على تلك الأبنية يعاقب بغرامة من مائة إلى ألفى قرش، وبالسجن من شهر إلى سنة، فضلاً عن محاكمته بطلب العطل والإضرار "[١٧٣]، بينما نصت المادة الأخرى على أن " هدم الأبنية العتيقة للحصول على أنقاضها أو لأجل عمل الجير أو الحمرة يعاقب عليه بالسجن من ثلاثة أشهر إلى سنتين وبغرامة من ألف إلى ألفى قرش، فضلاً عن محاكمة الفاعل بطلب العطب والإضرار، وإذا أنشئت مبان مثل قُمُن لحرق الجير أو غير ذلك بالقرب من الخرائب التاريخية بقصد استخراج ما يكون موجوداً فيها يؤمر بهدمها ويضبط ما يوجد فيها من

- " وأخيراً فقد نصت المادة العشرون من مشروع هذا القانون على أنه " إذا ظهر ما يوجب رأفة القضاة يجوز تخفيض العقوبات الموضحة آنفاً بالتطبيق للمادة ٣٥٢ من قانون العقوبات الأهلى "(١٧٥). ولا تشير الوثائق إلى أن هذا القانون قد حظى بموافقة مجلس النظار، ومن ثم فلم يصدر به أمرٌ عالٍ يخرجه إلى حيز التنفيذ، وربما وقفت بنوده وعقوباته المتشددة حائلاً دون اعتماده، ومن ثم فقد قدر له أن يبقى مشروع قانون على الأبد، ويبدو ان الوقت كان لا يزال مبكراً جداً لسن تشريعات وفرض عقوبات بمثل تلك الدرجة من الصرامة والشدة بشأن مسألة ربما كانت لا تزال تحتل مرتبة ثانوية ضمن أولويات الحكومة المصرية والشعب المصرى.

ومما يؤكد عدم اعتماد مشروع قانون ١٨٨٨ م ونفاذه أن الإدارات المصرية المختلفة قد ظلت – خلال الفترة التى أعقبت اقتراح سن هذا القانون – تستند فى إجراءاتها إلى تشريعات قديمة ومتقدمة عليه زمنياً، فقد حدث فى شهر مارس من نفس العام أن قامت مديرية قنا بالقبض على شخصين من مدينة الأقصر – أحدهما يدعى محمد محسب، والآخر يدعى عبد المجيد حسنين – بعد ان كان قد نما إلى علمها " نتيجة التحريات السرية " – كما تقول الوثائق – أنهما يقومان بالإتجار فى الآثار المصرية القديمة سواء تلك التى يقومان بالاحتفار عنها لأنفسهما أو تلك الأخرى التى يقومان فيها بدور الوساطة بين تجار آخرين وبين راغبى الشراء من مندوبى المتاحف الأوروبية والسائحين الأجانب، ويبدو أن المسئولين عن أعمال الأمن بالمديرية المذكورة قد سلكوا مع الرجلين – كما هى العادة – حين داهموا منزليهما لضبط الآثار التى يقومان بالإتجار فيها، مسلك الشدة والعنف، حتى لتقول الوثائق إنهما قد أُخرجا من منزليهما " بدون أن يأخذوا معهم أشياء لا للملبوس ولا للقوت " وقد ترامت هذه التفصيلات كلها – بطريقة أو بأخرى – إلى أسماع أعضاء مجلس النظار الذين أزعجتهم هذه الطريقة فى معالجة القضية، مما دفع رئيس المجلس إلى القيام بتحرير إفادة إلى الداخلية يحذرها فيها من الإجراءات التى اتخذت ضد الرجلين من حيث إخراجهما من منزليهما على هذه الصورة وهى " غير مناسبة " وأن الواجب كان يقتضى فقط " وضع الأشياء [الآثار المضبوطة] فى محل لائق والتحفظ عليها لحين تسليمها بدون احتياج لإخراج المذكورين من منازلهم " كما طلب المجلس من الداخلية سرعة موافاته عن الأسباب التى دعت إلى ذلك، وإرسال صورة من القانون الذى كانت الداخلية قد أرسلته إلى مديرية قنا والذى عاملت المديرية المتهمَيْن بمقتضاه.

واعترفت الداخلية فى ردها على إفادة مجلس النظار بأن أوامرها الصادرة لمديرية قنا بشأن الحيازة غير القانونية للآثار القديمة ليس فيها ما يشير إلى أية إجراءات من هذا النوع، باستثناء التأكيد على مراعاة ما هو موجود بالمديرية من الأوامر والمنشورات المختصة بذلك والمنحصرة فى

لفظة " الضبط قانوناً " وأوضحت الداخلية للمجلس بأنها قد حررت بالفعل إلى مديرية قنا تطلب منها " الإفادة عن الأسباب التى انبنى عليها الضبط بالكيفية السابقة " وأنها ستوافى المجلس برد مديرية قنا حالما يصل إليها من المديرية المذكورة، غير أن الداخلية قد شددت على أنه كان لا بد من اتخاذ إجراء قانونى ما ضد هذين الرجلين نظراً " لأن حصولهم على ما وجد بطرفهم كان بغير رخصة تمنحهم الحصول على هذه الأنتيقات " ومن ثم فإن المذكورين قد " تجاروا على مخالفة ما نص عليه بالأوامر والمنشورات المتعلقة بذلك، وهذه المخالفة موجود لها نصوص قانونية بمعاقبة من يتركها " وإن كان تنفيذ هذه النصوص القانونية قد شابه بعض تجاوزات. وأرفقت الداخلية مع ردها على إفادة المجلس صورة من القرارات والأوامر والمنشورات التى أرسلتها إلى مديرية قنا لتسير على هديها المديرية المذكورة فيما يختص بمسائل الأنتيكات ومنع حيازتها والتصرف فيها بدون رخصة، وضبط ما يوجد منها لصالح الميرى، وآخر هذه القرارات جميعاً هو ذلك القرار الصادر من مجلس النظار بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠ أبريل ١٨٨٠ م (١١ جماد الأول ١٢٩٧ هـ) والذى قامت الداخلية بإبلاغه إلى مديرية قنا بتاريخ ٨ مايو ١٨٨٠ م (٢٨ جماد الأول ١٢٩٧ هـ) وكذلك ما تزامن مع هذا القرار من تعليمات أصدرتها نظارة الأشغال إلى الجهات والمديريات المختلفة – ومن بينها المديرية المذكورة – والتى تنص على " تكليف من يعثر على شىء من الآثار القديمة بإخطار الحكومة فى زمن لا يتجاوز الثمانية وأربعين ساعة، والتحفظ على ما يوجد لحين تسليمه لوكلاء الحكومة بالإيصالات اللازمة "[١٧٦] هذا بينما لم تشر إفادة الداخلية من قريب أو بعيد إلى أية تشريعات أخرى مستحدثة بخلاف قرار مجلس النظار سالف الذكر مما يدل دلالة قاطعة على أن مشروع قانون سنة ١٨٨٨ م لم يقدر له أن يصبح قانوناً.

رأى جريبو بعد أن تمكن من تثبيت أقدامه فى منصبه أن يكون أكثر تشدداً فى مسألة منح تصاريح الحفر والتنقيب، بحيث لا تمنح تلك التصاريح إلا للعلماء والمختصين فقط، وقدم بذلك المضمون مذكرة عن طريق نظارة الأشغال إلى مجلس النظار بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٨٩٠ (٣ جماد الأول ١٣٠٨ هـ) ثم ما لبث أن عززها بمذكرة أخرى معدلة للأولى بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٨٩٠ م (١٧ جماد الأول ١٣٠٨ هـ).

وقد تضمنت المذكرة الأولى المعدَّلة أنه لا يجوز قط لفرد من الأفراد الحفر على أنتيقات إلا للعلماء فقط، فقد يجوز لهم التصريح بذلك ولكن بشرطين :

الأول : أن كافة الأشياء التى يحكم مدير عموم الأنتيقخانة أنها فردة[١٧٧] عديمة المثل تكون حقاً لتلك الأنتيقخانة.

الثانى : أن باقى تلك الأشياء تقسم مناصفة بين الأنتيقخانة ومباشر الحفر، على أن النصف الآيل إلى مباشر الحفر لا يسلم به إليه إلا بعد مصادقة لجنة الآثار التاريخية على ذلك.

أما التعديلات التى أدخلت عليها بمقتضى المذكرة الثانية المعدَّلة فهى :

أولاً : يجب على الأفراد والجمعيات العلمية الذين يريدون الحفر على أنتيكات فى القطر المصرى أن يقدموا طلباتهم عن ذلك إلى نظارة الأشغال العمومية، وهى تقرر إذا اقتضت الحال الترخيص بذلك بعد النظر فى المسألة بحسب اللوائح المتبعة.

ثانياً : الأشياء التى يعثر عليها فى الحفر تكون من حقوق الحكومة، وهى تقرر كيفية قسمة تلك الأشياء بين الأنتيقخانة المصرية ومباشر الحفر، وتُتَّخذ الطريقة الآتية أساساً لإجراء هذه القسمة، وهى أن نصف الأشياء المحتفرة يكون للأنتيقخانة المصرية، والنصف الآخر لمباشر الحفر بقدر الإمكان، وبقدر ما يرى موافقاً لمصلحة الأنتيقخانة ومرجع الحكم فى ذلك يكون للحكومة وحدها، فإذا أرادت الحكومة بناء على رأى مدير عموم الأنتيقخانة عدم إمكان القسمة مناصفة فلها وحدها الحكم فى أمر تعيين الحصة التى تعطى لمباشر الحفر(١٧٨).

قام مجلس النظار ببحث هاتين المذكرتين : الأولى المعدَّلة، والثانية المعدَّلة بحثاً دقيقاً متأنياً، وتبين لأعضائه أثناء المداولة أن الشروط المطلوبة والواردة فى المذكرتين ليست شروطاً يميل مباشرو الحفر إلى القبول بها ولا تشجعهم على مباشرة أشغال من هذا القبيل، ومن ثم فقد قرر المجلس بجلسته المنعقدة بتاريخ ٥ يناير ١٨٩١ م (٢٤ جماد الأول ١٣٠٨ هـ) شروطاً أخرى جديدة يمكن بموجبها التصريح بالحفر للبحث عن الآثار، مراعياً فى ذلك الصالح العلمى والفائدة التى تتحصل من الكشف عن الآثار المدفونة فى الأراضى المصرية.

أما الشروط التى أقرها المجلس بجلسته سالفة الذكر فتتلخص فيما يلى :

المادة الأولى : يجب على الأفراد والجمعيات العلمية الذين يريدون الحفر على أنتيكات فى القطر المصرى أن يقدموا طلباتهم عن ذلك إلى نظارة الأشغال العمومية، وهى تقرر إذا اقتضت الحال الترخيص بذلك بعد النظر فى الطلب بحسب اللوائح المتبعة.

المادة الثانية : الأشياء التى يُعْثر عليها فى الحفر تكون من حقوق الحكومة ويجب أن توضع فى الأنتيقخانة.

المادة الثالثة : يحق للحكومة أن تأخذ من هذه الأشياء ما كان منها عديم المثل فى الأنتيقخانة وكل نزاع فى ذلك يحكم فيه قطعياً قومسيون [لجنة] مشكل من ثلاثة أشخاص يعين أحدهم مباشر الحفر، والثانى يعينه مدير عموم الأنتيقخانة، والثالث ناظر الأشغال العمومية، ويكون الحكم فى ذلك بأغلبية الآراء.

المادة الرابعة : إذا تبقى شىء من بعد أخذ ما يلزم أخذه كما توضح آنفاً يترك ذلك الباقى لمباشر الحفر بشرط أن يتخلى عن معظمه للمتاحف العمومية فى البلاد الأجنبية، وأن ينشر أوصاف هذه الأشياء فى ميعاد قدره سنتان على الأكثر،فإن أبى مباشر الحفر القبول بهذا الشرط،

فيقسم مدير عموم الأنتيقخانة الأشياء الزائدة إلى قسمين متساويين فى القيمة بقدر ما يمكن ويقترع عليهما فيكون أحدهما لمباشر الحفر والثانى للحكومة.

المادة الخامسة:لا تسرى أحكام هذا القرار على الأشياء الذهبية والفضية، فهذه يحق للحكومة أخذ نصفها، وإعطاء النصف الآخر لمباشر الحفر، أما قسمة هذه الأشياء مناصفة فتكون على حسب القيمة الأصلية للذهب والفضة(١٧٩).

هذا وقد كانت نظارة الأشغال قد اقترحت على المجلس إضافة مادة سادسة إلى هذه المواد الخمس، وتقضى هذه المادة بأن " يمتنع مباشر البحث امتناعاً كلياً عن التظلم لجهات القضاء لأى سبب كان " ولكن مجلس النظار رفض اعتماد هذه المادة السادسة الأخيرة، فصدرت اللائحة الجديدة بدونها(١٨٠).

وقرر المجلس أن يعمل بهذ اللائحة الجديدة مدة سنتين على سبيل التجربة تستطيع خلالهما الحكومة أن تقف على الفوائد التى يجنيها المتحف المصرى من جراء تطبيق هذه اللائحة، ومن ثم تتمكن الحكومة من إصدار حكم بنجاح اللائحة أو فشلها بحيث تعدل من تلك اللائحة متى اقتضت الحال ذلك.

ومما هو جدير بالذكر أن عدداً كبيراً من المتاحف الأجنبية، الأوروبية منها والأمريكية، قد استفادت من أحكام المادة الرابعة من هذه اللائحة استفادة كبيرة، حيث تحصلت هذه المتاحف على الكثير من الآثار المصرية بمقتضى أحكام هذه المادة، سواء بواسطة انتمائها إلى بعض الجمعيات العلمية الأجنبية العاملة فى مجال التنقيب عن الآثار، أو حتى من خلال المنقبين الأفراد الذين حتم عليهم القانون أن يتخلوا عن معظم نصيبهم من نتاج الحفر لصالح المتاحف العمومية فى البلاد الأجنبية.

ولكن لائحة ٥ يناير ١٨٩١ م لم يقدر لها أن تستمر طويلاً ؛ إذ لم تصل حتى إلى منتصف المدة التى كانت محددة لسريانها، فقد نجح جريبو فى أن يخطو بالتشريعات الأثرية المصرية خطوة أبعد نحو تشديد الرقابة وإحكام السيطرة على عمليات الحفر والتنقيب عن الآثار المصرية، وذلك بفرض قانون جديد للحفائر الأثرية من خلال مجلس الوزراء، وقد احتوى التشريع الجديد الذى صدر بمرسوم خديوى فى ١٧ نوفمبر ١٨٩١ م (١٥ ربيع الثانى ١٣٠٩ هـ) على سبع مواد عدا أخرى ثامنة ذات صفة إجرائية.

وقد نصت المادة الأولى من هذا القانون على أنه " لا يجوز للأفراد الحفر إلا بمقتضى رخصة تعطى بناء على طلب مدير عموم دار التحف والحفر (الأنتيقخانة) بعد النظر فى ذلك بمعرفة اللجنة المستديمة المختصة بالآثار المصرية طبقاً للمادة السادسة من لائحة إجراءاتها الداخلية

الصادرة فى ٩ مارس ١٨٨٩ م (٧ رجب ١٣٠٦) ولا تكون الرخصة صحيحة إلا بعد الإقرار عليها من ناظر الأشغال العمومية، ويكون إعطاؤها من مدير عموم دار التحف والحفر ".

ونصت المادة الثانية على أن " جميع الأشياء التى يصير العثور عليها بواسطة الحفر تكون ملكاً للحكومة بقوة القانون، وينبغى حفظها بدار التحف (الأنتيقخانة) بالجيزة "[١٨١].

ثم جاءت المادة الثالثة لتكافئ القائمين بعملية التنقيب : " ومع ذلك فبالنظر للمصاريف التى يتكبدها مباشر الحفر : تتنازل له الحكومة عن جزء من الآثار التى يصير العثور عليها مع مراعاة القواعد الآتية :

هذه القواعد نُص عليها فى مادتى القانون : الرابعة، والخامسة، حيث قضت أولاهما [الرابعة] بأن " مصلحة الآثار ومباشر الحفر يقسمان هذه الأشياء إلى قسمين متساويين فى القيمة، ثم يقترعان عليهما إلا إذا فضلا اقتسام هذه الأشياء مع بعضهما "، بينما قضت المادة الأخرى [الخامسة] بأن : " للمصلحة الحق فى شراء أى قطعة من القسم الذى يخص مباشر الحفر، فتقدم المصلحة عطاءها، وإذا لم يقبله مباشر الحفر فيوضح الثمن الذى يرغبه، وللمصلحة حينئذٍ الخيار فى أخذ القطعة بالثمن الذى قدره مباشر الحفر أو ترك القطعة المذكورة له بعد أن تحصل منه الفرق بين الثمن المعطى منها، والثمن الذى يطلبه، وعلى كل حال يجوز للمصلحة أن تستولى على الأشياء التى تريد شراءها بعد مكافأة مباشر الحفر بمبلغ لا يجوز أن يتجاوز قط مصاريف الحفر التى صرفت لأجل العثور على هذه الأشياء ".

وتنص المادة السادسة من قانون ١٧ نوفمبر ١٨٩١ م والذى صدر مُمَهَراً بتوقيع الخديوى محمد توفيق على الآتى : " لا تسرى المواد الثالثة والرابعة والخامسة من أمرنا هذا على ما يلى :

أولاً : الآثار الثابتة على الأرض التى تحكم المصلحة بوجوب حفظها فى محلها مهما كانت حالتها، وكذلك الأجزاء المفصولة التى ترغب إعادتها إلى موضعها.

ثانياً : الآثار المنقلبة انقلاباً تاماً والتى ترى المصلحة وجوب إقامتها أو حفظها فى محلها.

ثالثاً : القطع الزائدة الثقل التى لا يرضى مباشر الحفر بنقلها على نفقته ".

أما المادة السابعة فقد تضمنت أمراً على درجة كبيرة من الأهمية : " يلغى ما كان مخالفاً لأمرنا هذا "[١٨٢]، وبذلك يكون قانون١٧ نوفمبر ١٨٩١ م قد نسخ كل ما سبقه من قوانين وتشريعات تتعلق بالحفر والتنقيب عن الآثار المصرية.

واجه جريبو بسبب مسلكه المتشدد هذا صعوبات جمة، وكان أكثر هذه الصعوبات يأتيه من ناحية الإنجليز الذين كانوا لا يكفون عن الضغط عليه من أجل تغيير هذه السياسة المتشددة وهو الأمر الذى دفعه إلى تقديم استقالته والرحيل عن مصر فى ٢٨ أغسطس ١٨٩٢ م (٤ صفر ١٣١٠ هـ) وإن كان قد تمكن قبل رحيله من فرض تشريع جديد يخول بعض موظفى مصلحة

الآثار المصرية سلطات واسعة فى ضبط وملاحقة الذين يقومون بسرقة وتخريب وتهريب الآثار المصرية قضائياً.

ويقضى التشريع الجديد الذى وافق عليه مجلس النظار بتاريخ ٢٧ يوليو ١٨٩٢ م (٢ المحرم ١٣١٠ هـ) وصدر به أمر عال فى أول أغسطس ١٨٩٢ م (٧ المحرم ١٣١٠ هـ) بأنه : " يعتبر من مأمورى الضبطية القضائية مأمورو حفظ الآثار القديمة المكلفون بالتفتيش، وكذلك المفتشون الثوانى بالمصلحة المذكورة "[١٨٣].

ويستفاد من وثائق هذه الفترة أن الدولة كانت لا تزال تشترط - على عهد إدارة جريبو لمصلحة الآثار – حصول المصلحة المذكورة على ما قد يكتشف بالمصادفة من آثار قديمة أثناء قيام الأفراد والشركات الخاصة بتنفيذ مشروعاتهم الاستثمارية فى مصر، فقد تضمن العقد الذى وقعته الحكومة المصرية بتاريخ ٢٦ أبريل ١٨٩١ م (٢٨ رمضان ١٣٠٩ هـ) مع أحد الأجانب الباحثين عن المعادن النفيسة والأحجار الكريمة فى منطقة قريبة من أسوان شرطاً ينص على أن " جميع الأشياء التى من قبيل الآثار القديمة أو اللازمة للأنتيقخانة يجب تسليمها بدون أدنى تعويض إلى الحكومة التى هى لازالت مالكة لها، وعلى ذلك فلا يصير إجراء الحفر إلا تحت ملاحظة مندوب من الأنتيقخانة تكون ماهيته على طرفكم "[١٨٤].

وهكذا نجح جريبو – خلال السنوات الست التى قضاها فى إدارة مصلحة الآثار المصرية والمتحف المصرى – فى أن يضيف الكثير إلى رصيد اللوائح والقوانين والتشريعات المتعلقة بالآثار المصرية فى مصر فى القرن التاسع عشر، ولعل هذا يفسر ذلك العداء الشديد من جانب الإنجليز للرجل، فقد اعتبر الإنجليز أن نجاح جريبو فى فرض لائحة ١٧ نوفمبر ١٨٨٩ م يعد عجزاً من الدبلوماسية الإنجليزية عن حماية المصالح البريطانية[١٨٥]، وقد أدى ذلك النجاح إلى اشتعال الموقف فى إنجلترا، فتعالت صيحات المعارضين، وانهالت رسائل الاحتجاج على الصحف، كما قدمت العديد من الاستجوابات إلى البرلمان البريطانى[١٨٦]، ويروى عالم المصريات البريطانى ويليام فلندرز بيترى أنه توجه فى إحدى المرات إلى السير إيفلين بارنج المعتمد البريطانى فى مصر شاكياً تشدد جريبو، ويقول بيترى إنه وجد بارنج متعاطفاً وأنه كان يقول وهو يضرب المائدة بقبضته مرة بعد الأخرى : " إن الصعوبة كلها تكمن فى هذا الرجل جريبو "[١٨٧].

د – عصر عباس حلمى (حتى نهاية القرن التاسع عشر)

بعد جريبو جاء جان جاك دى مورجان الذى طالب فى العام التالى لوصوله إلى مصر بسن قانون صارم لمعاقبة الذين يشوهون أو يدمرون الآثار التاريخية، وقد دفعته إلى هذه المطالبة واقعة غريبة وطريفة حدثت خلال الأيام الأولى من شهر ديسمبر عام ١٨٩٣ م، ولم يكن الرجل قد اعتاد على مثلها فى بلاده.

كانت مصلحة الآثار التاريخية قد انتهت لتوها من استكشاف مسطبتين[١٨٨] قديمتين فى سقارة، وشرعت فى ترميمها، ولما لم تكن المصلحة قد فرغت بعد من بناء سور يحيط بهاتين المسطبتين لحمايتهما من المخربين، فقد قامت بتعيين اثنين من الخفراء يقيمان فيهما ليلاً ونهاراً لحراستهما، على أن يبيت كل واحد منهما فى إحدى المسطبتين، ولكن هذين الرجلين – طلباً للأمن والسلامة والتسلية ومضيّ الوقت – كانا يقضيان الليلة فى واحدة منهما ويتركان الأخرى خالية من الحراسة، مما أتاح الفرصة لبعض المخربين الأشقياء لكى يتسللوا إلى داخل المقبرة الخالية من الحراسة، وكانت النتيجة الحتمية أن تلك المقبرة " قد وقعت عليها أشد الأفعال استنكاراً وشناعة " حيث إن " النقوش البارزة والكتابة الهيروغليفية قد خربت وقشطت[١٨٩] بآلة حادة فى غرفتين من الغرف التى وجدت محفوظة أكثر من غيرها " مما يعنى أن المخربين كانوا يعرفون جيداً ماذا يفعلون، ولأشد ما كانت دهشة دى مورجان حين أدرك أن الغرض من هذا التشويه لم يكن " سوى محبة الإتلاف والتخريب ليس إلا، لأنه فى الحقيقة لا منفعة للفاعل فى ذلك، إذ أن النقوش البارزة التى اقتلعت لا تباع " ومن ثم " فإن قصد التخريب بدون الحصول على فائدة منه أمر ظاهر لا ريبة فيه " ويضيف دى مورجان باستغراب ومرارة بالغين : " إن مخربى الآثار يترقبون حركات الخفراء ترقباً دقيقاً فينتهزون الفرصة عند أقل تهاون يحصل من هؤلاء الخفراء " للقيام بأعمالهم التخريبية، وأنهم فى هذه المرة " قد شوهوا أثراً من أجمل آثار المملكة القديمة حال اكتشافه " ومما لا شك فيه أن " سخط أرباب العلم سيكون شديداً " بسبب هذه الأفعال الهمجية، وأكد دى مورجان أنه قد استنفد كل الوسائل الممكنة، وأنه قد فعل ما بوسعه فى سبيل تخويف هؤلاء المخربين حتى إنه قد اضطر فى إحدى المرات إلى إطلاق الأعيرة عليهم لطردهم وإبعادهم عن المواقع الأثرية، ولذلك فإنه يعتبر نفسه منذ الآن غير مسئول عن حماية الآثار لأن المصلحة ليس فيها العدد الكافى من الخفراء حتى تتمكن من مقاومة الأشقياء والمخربين، وأهاب دى مورجان بالمسئولين سرعة ضبط هؤلاء الجناة ومعاقبتهم بأشد عقوبة على هذا الفعل، لأن ذلك سيكون – من غير شك – " مفيداً بالنظر إلى حفظ باقى الآثار ".

ثم انتقل دى مورجان إلى معالجة المسألة من وجهة نظر أعم وأشمل، فأكد على أنه " من الضرورى أن تكون مصلحة الآثار مستندة إلى قانون صريح صارم " لأن المحاكم لم تنجح حتى الآن فى منع وقوع مثل هذه الحوادث، بل إنها فشلت كذلك فى منع أمور أقل خطورة من ذلك مثل عمليات الحفر والتنقيب الفردية وغير القانونية، وذلك لأن المحاكم لا تحكم على الجناة عادة إلا بغرامة بسيطة لا تتعدى بضعة قروش، وحتى هذه الغرامة لا تكون إلا فى حالات نادرة، ومن ثم فإنه لا بد من تصنيف هذه المخالفات فى عداد الجنايات حتى يمكن بذلك وضع حد لها والقضاء عليها، وذلك لأن العقوبات المقررة للجنح بسيطة جداً ولا تكفى لمعاقبة هؤلاء الأشقياء، وختم دى

مورجان كلامه فى إفادته التى بعث بها إلى نظارة الأشغال يطالبها فيها بوضع قانون صارم يعاقب بموجبه من يخربون الآثار، ختمها بالقول بأن سن هذا القانون " هو من أشد الضروريات ".

ثم بعث دى مورجان بإفادة أخرى إلى نظارة الأشغال العمومية بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٨٩٣ م (٥ جماد الآخر ١٣١١ هـ) لكى تقوم بعرضها على مجلس النظار مع الإفادة الأولى، وقد ذكر دى مورجان فى هذه الإفادة الأخيرة أن الخديوى عباس حلمى الثانى (٨ يناير ١٨٩٢ – ١٨ ديسمبر ١٩١٤ م / ٧ جماد الآخر ١٣٠٩ – ٣٠ المحرم ١٣٣٣ هـ) لما بلغ إلى مسامعه أنباء حادثة تخريب مسطبة سقارة استدعى دى مورجان لمقابلته، وأظهر له الخديوى أثناء المقابلة " ميله إلى سن قانون تؤدى أحكامه إلى وقاية الآثار التاريخية " ومن ثم فإنه – أى دى مورجان – يلتمس من أعضاء المجلس إجراء ما يلزم لتنفيذ هذه الإرادة السامية وذكَّر دى مورجان مجلس النظار بالمحاولات التى بذلها سلفه جريبو فى سبيل تشريع مثل هذا القانون، ولعله يشير بذلك إلى مشروع قانون ٤ فبراير ١٨٨٨ م والذى عالج فى مادتيه : الثانية عشرة، والثالثة عشرة مسألة معاقبة من يخربون أو يتلفون الآثار القديمة، وقد ذكرنا قبلاً أن مشروع هذا القانون لم يحظ بموافقة مجلس النظار ربما بسبب بنوده المتشددة وأكد دى مورجان أنه قد وجه اهتمامه إلى هذا الموضوع بصفة شخصية، ولكن نظراً لأنه لم يكن من الأكفاء فى التشريعات القضائية فقد قابل بنفسه مستشار الخديوى للشئون القضائية وسلمه بياناً بجميع الحالات التى حدثت من هذا النوع منذ توليه إدارة مصلحة الآثار التاريخية لعلها تساعد فى سن مشروع القانون المنتظر.

ولفت دى مورجان أنظار المجلس إلى مسألة هامة وهى أنه من الواجب " ألا يقتصر القانون المنوه عنه على الآثار التاريخية فقط [يقصد القديمة] بل يجب أن يتناول أيضاً الآثار العربية، وعلى ذلك يُقتضى أن توضع فى هذا القانون أحكام عمومية شاملة لجميع المبانى والمحلات التى يقصدها المتفرجون... إذ أنه يخشى على المساجد والمبانى التى لا تقام فيها الشعائر الدينية من الاعتداء، كما يخشى على الهياكل والآثار التاريخية "(١٩٠)، وأوضح دى مورجان أنه قد كان كاشف بذلك لجنة حفظ الآثار العربية، وأنهم قد شاركوه الرأى بوجوب سن مثل هذا القانون.

قامت نظارة الأشغال بعرض هاتين المذكرتين على مجلس النظار بعد أن شفعتهما بمذكرة ثالثة من طرفها تعضد فيها طلب دى مورجان بسرعة " اتخاذ الوسائل الفعالة لمنع وقوع حوادث مثل هذه فى المستقبل، ووقاية الآثار التاريخية بكيفية بالغة حد الشدة، وذلك بسن قانون خصوصى صريح شديد العقوبة " وقام مجلس النظار من ناحيته بدراسة هذه المذكرات جميعاً فى جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦ ديسمبر ١٨٩٣ م (١٧ جماد الآخر ١٣١١ هـ) حيث انتهى إلى القرار التالى : " يصير تحضير مشروع القانون بواسطة مسيو دى مورجان مع قلم قضايا نظارة الأشغال ثم يعرض على المجلس"(١٩١).

ولأمرٍ ما لم نقف عليه لم يصدر هذا القانون، بل وربما حتى لم يتم وضع مشروعه من الأساس، وفيما عدا هذه المحاولة لم يُعِر دى مورجان خلال السنوات الخمس التى أقامها فى مصر مديراً لمصلحة الآثار المصرية والمتحف المصرى أدنى اهتمام لمسألة سن تشريعات أو قوانين تتعلق بالمحافظة على الآثار المصرية أو التنقيب عنها تضاف إلى حصيلة القوانين والتشريعات التى كانت موجودة بالفعل، بل على العكس من سلفه (جريبو) تماماً فقد انتهج دى مورجان سياسة متسامحة إزاء منح تصاريح الحفر والتنقيب لمن يستحق ولمن لا يستحق، حتى إن جريدة " المقتطف " قد نشرت فى عددها الصادر فى شهر أكتوبر من عام ٨٩٥ م (ربيع الآخر١٣١٣هـ) رأياً لعالم المصريات الألمانى شفينفرث قال فيه : " كنا نشكو قبلاً من صعوبة نيل الرخصة للتنقيب، أما الآن فصارت الشكوى من سهولة نيلها وكثرة الناقبين ووفرة الآثار المكتشفة، وصار النقب يباح لأناس لا يعلمون شيئاً من أمر الآثار وقيمتها "(١٩٢)

بعد رحيل دى مورجان خلفه مواطنه فيكتور لوريه (يونيو ١٨٩٧ م / المحرم ١٣١٥هـ) الذى أحيا من جديد فكرة تشريع قانون بعقوبات يسرى على الوطنيين والأجانب الذين يحفرون فى المحلات الأثرية الممنوع الحفر فيها قانوناً، أو يتلفون المبانى التاريخية أو يختلسون أنتيكات من أراضى الحكومة، وقالت نظارة الأشغال فى مذكرتها التى رفعتها إلى مجلس النظار بهذا الصدد : إنها " قد صادفت حتى الآن صعوبات كلية، ولم تتحصل على منع ارتكاب الجنح فيما يختص بالحفر الممنوع قانوناً فى المحلات الأثرية، وإتلاف المبانى التاريخية، واختلاس الأنتيقات من أراضى الحكومة، فإن هذه الجنح لم تعين بالحقيقة تعييناً صريحاً فى نص من النصوص القانونية " ولمعالجة هذه المسألة أرفقت النظارة بمذكرتها مشروع أمر عالٍ بعقوبات مقررة لهذه المخالفات مصدق عليه من اللجنة التشريعية ومحكمة الاستئناف المختلطة، والتمست النظارة من المجلس عرض القانون – بعد اعتماده – على الحضرة الخديوية للتوقيع عليه، وأعرب وكيل نظارة الأشغال للمجلس عن انه يود حضور الجلسة التى يتداول فيها المجلس فى هذه المسألة. وقد تضمن مشروع الأمر العالى المقترح ثلاث مواد، الثالثة منها ذات صفة إجرائية :

المادة الأولى : يعاقب بغرامة من خمسين قرشاً إلى ماية قرش، وبالسجن من ثلاثة أيام إلى أسبوع :

أولاً : من باشر حفراً فى أرض للحكومة بلا رخصة.

ثانياً : من استولى على شيء من الأشياء الأثرية (الأنتيقات) التى تمتلكها الحكومة خلاف ما هو محفوظ فى المتاحف والمبانى الأميرية أو نقل تلك الأشياء بقصد امتلاكها.

ثالثاً : من تسبب فى إتلاف أو تخريب أثر من الآثار القديمة أو تدمير بناء من الأبنية القديمة تدميراً جزئياً أو كلياً، أو تسبب فى تشويه ما فى ذلك البناء من النقوش البارزة والتماثيل والكتابات أو كتب عليها أسماء وكتابات.

رابعاً : من أخذ سباخاً من مكان ممنوع أخذه منه. ويجوز قبول الظروف المخففة للعقوبة.

المادة الثانية : يحكم القاضى زيادة على هذه العقوبة بأن تعاد للحكومة جميع الأشياء الأثرية التى أوجبت حصول المخالفة.

المادة الثالثة [الإجرائية] : على ناظر الأشغال العمومية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه [١٩٣].

بحث مجلس النظار مذكرة الأشغال فى جلسته التى عقدها بتاريخ ٨ يوليو ١٨٩٧ م (٧ صفر ١٣١٥ هـ) وقرر إحالة مشروع الأمر العالى المرفق بها إلى مجلس شورى القوانين لإبداء الرأى.

عرض مشروع الأمر العالى على مجلس شورى القوانين فى جلسته المنعقدة فى اليوم الأول من أغسطس عام ١٨٩٧ م (٢ ربيع الأول ١٣١٥ هـ) فوافق عليه، غير أن أحد أعضائه – ويدعى إبراهيم بك سعيد – قد اقترح إدخال تعديل على الفقرة الأولى من المادة الأولى ليكون منطوقها كما يلى : " أولاً : من باشر حفراً فى أرض للحكومة ممنوع الحفر فيها بلا رخصة " وقد قوبل هذا التعديل من جانب الأعضاء " باستحسان عام "[١٩٤].

أعيد مشروع القانون مرة أخرى مع التعديل المقترح إلى مجلس النظار لإقراره بصفة نهائية، غير أن أعضاء المجلس قد رأوا أن التعديل الذى اقترحه مجلس شورى القوانين " لا حاجة له اكتفاء بنص الفقرة الرابعة من المادة المذكورة القاضية بعدم أخذ السباخ من مكان ممنوع أخذه منه، إذ لا عذر سوى أخذ السباخ يعفى أحداً من العقاب إذا باشر حفراً فى أرض للحكومة بلا رخصة "[١٩٥] ومن ثم فقد أقر مجلس النظار صدور القانون كما هو بدون تعديل، وقد كان ذلك بتاريخ ١٢ أغسطس ١٨٩٧ م (١٣ ربيع الأول ١٣١٥ هـ).وهكذا ظهر القانون الذى جاهد جريبو ودى مورجان ولوريه سنين طوالاً من أجل إصداره، وإن كان يمكن القول – بدون مبالغة – بأنه قد ولد هزيلاً بل ولد ميتاً، فإن عقوباته

التى تقررت لمواجهة المخالفات التى وُضِع القانون من أجل وضع حد لها والقضاء عليها ليست رادعة على الإطلاق، وعقوبته المالية – بصفة خاصة – جد بسيطة، ولايعترض علينا فى ذلك باختلاف القيمة النقدية زمن تشريع القانون عما هى عليه الآن، فنحن حين أصدرنا حكمنا هذا إنما نظرنا إليها فى هذا الإطار، أعنى قيمتها فى عصرها، وتفصيل ذلك أنه لدينا ما يؤكد أن عدد العمالة العادية – وأعنى بها الوظائف غير الفنية - العاملة فى مصلحة الآثار المصرية والمتحف المصرى كان يبلغ سنة ١٨٨٧ م تسعة وستين عاملاً ما بين مشرفى حفائر ونجارين ومرخمين

وفراشين وسعاة وعتالين وبوابين وخفراء ونحو ذلك من العمال الذين ينتمون إلى الفئة الاجتماعية التى يتوقع منها – عادة – القيام بمثل هذه المخالفات التى وضع من أجلها القانون، ولا سيما مخالفتى إتلاف وتخريب الآثار، وأخذ السباخ من التلول القديمة، فضلاً عن أن هذه الفئة هى الأقل دخولاً من بين فئات المجتمع المصرى من ذوات الدخل الثابت مما يجعل من أخذها فى الاعتبار عند القيام بإجراء مقارنات من هذا النوع ضرورة ملحة وأمراً لا بد منه. هذه العصبة من العمال ذات التسعة وستين عاملاً كانت تتقاضى مرتباً شهرياً يبلغ مجموعه مائة وسبعة جنيهات مصرية بمتوسط مقداره (١,٥٥) جنيهاً للعامل الواحد شهرياً[١٩٦]. فإذا أخذنا فى الاعتبار الزيادة التى طرأت على الدخول طوال عقد كامل – منذ ذلك الوقت (١٨٨٧ م) وحتى صدور القانون (١٨٩٧ م) – وإذا أخذنا فى الاعتبار كذلك مسألة قبول الظروف المخففة للعقوبة والتى نص عليها القانون، ثم إذا أخذنا فى الاعتبار – أخيراً – ما يمكن أن يحققه المخالفون من مكاسب مادية ضخمة من جراء بيع ما قد يعثرون عليه من آثار قديمة، وذلك بالنسبة لمخالفة الحفر بدون رخصة ؛ أقول : إذا أخذنا كل ذلك فى الاعتبار فإننا لا نكون قد حِدنا عن جادة الصواب كثيراً إذا حكمنا على العقوبة المالية التى نص عليها قانون سنة ١٨٩٧ م بأنها غير رادعة، إذ أن هذه العقوبة فى حدها الأدنى تقل كثيراً عن ثلث الدخل الشهرى الثابت لموظف بسيط، ومما لاشك فيه أن قوة الردع لهذه العقوبة المالية تخف حدتها كثيراً متى كان المخالفون من ذوى النزعات الغريبة والهوايات العجيبة مثل نزعة إتلاف وتحطيم الآثار القديمة دون مبرر، وذلك على النحو الذى كان عليه الأشقياء الذين خربوا مسطبتى سقارة من غير نفع يرجونه.

باستثناء هذا القانون لم يقدم لوريه شيئاً آخر فى مجال التشريعات الأثرية خلال السنتين اللتين قضاهما مديراً لمصلحة الآثار المصرية والمتحف المصرى إلى أن اضطر إلى الاستقالة فى ديسمبر عام ١٨٩٩ م (شعبان ١٣١٧ هـ) بسبب خلافاته مع الإنجليز، ولكن لوريه – رغم استقالته من مصلحة الآثار – ظل على حبه للآثار المصرية، فقد أسس بعد عودته إلى فرنسا معهداً لدراسة الآثارالمصرية القديمة بمدينة ليون عرف باسم " معهد فيكتور لوريه للمصريات "[١٩٧].

عاد ماسبيرو مرة أخرى إلى إدارة مصلحة الآثار المصرية فى ديسمبر عام ١٨٩٩ م، وتمكن بعد عودته مباشرة من أن يستخلص أمراً عالياً باعتبار عدد من مفتشى مصلحة الآثار - الذين كانت المصلحة قد قامت بتعيينهم مؤخراً فى وظائف جديدة استحدثتها – من مأمورى الضبطية القضائية، وذلك أسوة بزملائهم الذين كانوا قد اكتسبوا هذه الصفة بمقتضى الأمر العالى الصادر فى أول أغسطس ١٨٩٢ م[١٩٨].

وفى ١٠ مايو ١٩٠١ م (٢١ محرم ١٣١٩ هـ) نجح ماسبيرو – عن طريق مجلس النظار – فى فرض لائحة جديدة لأخذ السباخ وافق عليها المجلس بالتاريخ المذكور، وهى لائحة مفصلة تفصيلاً

دقيقاً. وتدل الدقة التى صيغت بها تلك اللائحة على مدى عمق المشكلة التى كانت تمثلها عملية أخذ السباخ - وما يتبعها من تسرب كثير من الآثار القديمة إلى أيدى التجار والمهربين – بالنسبة لمصلحة الآثار المصرية. وعلى أية حال فهاك مواد اللائحة :

المادة الأولى :

لا يباع السباخ الذى على التلال والأراضى الأثرية (الكفرية) الخاصة بالحكومة. وهى تابعة لمصلحة الآثار التاريخية. بل يباح للناس أخذه مجاناً لكن برضى المصلحة ومراقبة عمالها.

المادة الثانية :

لا يسوغ أخذ السباخ من كامل سطح تل من تلك التلال. أو أرض من تلك الأراضى الأثرية فى آن واحد إلا متى كانت مساحة ذلك السطح قليلة. وشكله يمكن الخفراء المعنيين فى الجهة من مراقبة ذلك مراقبة صحيحة. أما إذا كان الأمر بخلاف ذلك فلكى تكون المراقبة صحيحة لا يؤخذ السباخ إلا من نقط معلومة يتفق مفتشو المصلحة والسلطة المحلية معاً على تعيينها من قبل. فمتى بوشر العمل فى تلك النقط لا يجوز الانقطاع عنه إلا متى نفد جميع السباخ الذى فيها. فإذا وجد أحد يأخذ سباخاً فى غير حدود النقط المذكورة يعد مخالفاً ويعاقب بالعقوبات المفروضة لمثل هذا الارتكاب.

المادة الثالثة :

فى الجهات التى للمصلحة فيها خفراء تمليون (مقيمون) يترتب على هؤلاء الخفراء بحكم وظيفتهم نفسها أن يراقبوا أخذة السباخ. وليس لهم حق ما بمكافأة إضافية لا من قبل المصلحة ولا من قبل أخذه السباخ.

المادة الرابعة :

فى الجهات التى ليس فيها خفراء على الإطلاق. والجهات التى يكون عدد الخفراء التمليين فيها غير كاف لمراقبة أخذة السباخ مراقبة وافية. فالمصلحة توعز إلى مفتشيها فى تلك الجهة بإقامة خفراء على نفقتهم خاصة. ويكون تعيين هؤلاء الخفراء مؤقتاً فى كل مدة الأخذ. وعددهم بنسبة مساحة السطح الذى يراد استخراج السباخ منه. وموقع البلاد التى تستخرجه. وعدد الأشخاص الذين يريدون استخراجه.

المادة الخامسة :

على الخفراء الوقتيين أن يقدموا عين الضمانة التى يقدمها الخفراء التمليون. وتكون أجرة الخفير الواحد منهم خمسين مليماً فى اليوم. وللقيام بهذه الأجرة تفرض على أخذة السباخ فريضة تقدر السلطة المحلية ما يخص النفر الواحد منها. ثم يسلم ما يُحصلُ منها للمركز وهو يسلمه

لمفتش المصلحة، وهذا يدفع أجرة كل خفير على قدر الأيام التى يكون قد أقامها فى الملاحظة، ويبعث بالوصولات إلى الإدارة العمومية لمراجعتها ثم حفظها.

المادة السادسة :

على أخذة السباخ قبل أخذه بأسبوع واحد على الأقل إخطار مفتش الجهة بعزمهم على الأخذ من النقطة التى يريدونها لكى يكون للمفتش الزمن الوافى لانتقاء الخفراء لتدبير أمر الملاحظة على ما تقتضيه أحكام هذه اللائحة.

المادة السابعة :

القاعدة فى أخذ السباخ أن يكون أخذه فى النهار لتيسير ملاحظة آخذيه ملاحظة صحيحة، ويبتدئ ذلك بعد الشروق بساعة واحدة، وينتهى قبل الغروب بساعة واحدة أيضاً، على أنه إذا تعذر الأخذ فى النهار فى أية جهة من الجهات أو فصل من الفصول فيجوز استثناء مباشرته بالليل، على شرط أن يدفع أخذة السباخ أجرة ضعف عدد الخفراء الذين يقتضى استخدامهم فيما لو كان الأخذ بالنهار.

المادة الثامنة :

كل ما يظهره أخذة السباخ من خرايب المبانى – سواء كانت من الحجر أو الطوب – والأعمدة والمسلات والنقوش والتماثيل والمساخيط والعوز[١٩٩] والتمايم وخرز القلايد والحلى والمسكوكات النحاسية والذهبية والفضية والبردى والرق والنواويس والتوابيت والمومياء الإنسانية والحيوانية وكل متاع أثرى مهما كانت قيمته وزمنه يكون كله ملكاً صحيحاً شرعياً للحكومة المصرية، ويجب إبلاغ الخفير القائم على العمل به أو تسليمه إليه وهو يسلمه إلى مفتش الجهة فيأخذه بالنيابة عن مصلحة الآثار التاريخية، أما الطوب الأحمر والشقف وكسر الزجاج وحطام الحجر النحت وبقايا السيمنتو والحمرة وبالجملة كل ما يوجد فى السباخ من المهمات الأثرية فيجب تركه فى مكانه والمصلحة تبيعه لنفسها عندما يتسنى لها بيعه.

المادة التاسعة :

كل من يعثر فى أثناء أخذه السباخ على شىء من الأمتعة الأثرية مما هو مذكور فى المادة السابقة ويبلغ به الخفير يكافأ مكافأة يعين المفتش مقدارها، وإذا اختلف فيها فتعينها إدارة العموم بحسب أهمية الشىء المعثور عليه، ومن يقبل على إتلاف شىء من هذه الأمتعة أو يقدم على استملاكه يعاقب بعقوبة الاختلاس الواردة فى القانون المصرى، وكل خفير يبلغ بأشياء أثرية مكشوف عنها أو يضبطها يعطى (تنشيطاً له) ما كان يستحقه آخذ السباخ من المكافأة فيما لو أبلغ هو بتلك الأشياء.

المادة العاشرة :

لا يسوغ لتاجر من تجار الأنتيكات أو وكيل تاجر من هؤلاء التجار مخالطة أخذة السباخ أو الدنو منهم أثناء مباشرة عملهم، ومن يرى فى محل العمل فهو مخالف لهذا الحكم فيضبطه الخفير ويسلمه لبوليس الجهة بمثابة مرتكب جنحة التحريض على السرقة(٢٠٠).

وأخيراً فإنه بصدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ (١٣٣٠ هـ) الخاص بالآثار المصرية (٢٠١) -وقد كان ذلك فى عهد ماسبيرو أيضاً - تكون قد اكتملت بذلك منظومة التشريعات واللوائح والأوامر والقوانين المتعلقة بالآثار المصرية فى القرن التاسع عشر، فقد نظم هذا القانون جميع المسائل ذات الصلة بالآثار القديمة من الحفر عنها والتنقيب عليها والمتاجرة بها وإتلافها وامتلاكها ونقلها إلى الخارج تنظيماً دقيقاً بحيث أصبح هذا القانون والقرارات المفسرة والمكملة له هو المعول عليه فى هذا الإطار وذلك لعدة عقود من الزمان حتى قال عنه الدكتور كاريه Carre مدير متحف بروكسل وأحد أكبر علماء المصريات فى النصف الأول من القرن العشرين : " إن فى مصر قانوناً للعاديات (الحفريات)، ومصلحة الآثار والحكومة تمنح حق التنقيب فى الأطلال القديمة بشروط دقيقة جداً حبذا لو طبقت فى جميع البلدان الأوروبية التى كثيراً ما تترك آثارها لأيدى السلب والنهب "(٢٠٢).

وإذا كنا بصدد المقارنة بين تشريعات الآثار الصادرة فى مصر، ومثيلتها الصادرة فى الدولة العثمانية صاحبة السياسة الإسمية على مصر ؛ فإننا كنا قد أشرنا قبلاً إلى القانون السلطانى الصادر فى سنة ١٢٧١ هـ / ١٨٥٥ م والقاضى بتطبيق عقوبات على المتسببين فى هدم وتخريب وإتلاف الآثار القديمة، والذى قام سعيد باقتباس نصه وتطبيقه فى مصر، ثم أصدر الأتراك فى مارس من سنة ١٨٦٩ م (ذى القعدة ١٢٨٥ هـ) قانوناً آخر للآثار القديمة يضم سبع مواد، وأول ما يلاحظ على هذا القانون أن إدارة الآثار فى كلا البلدين كانت تتبع – عند نشأتها – الجهة المسئولة عن التعليم (ديوان المدارس فى مصر ونظارة المعارف فى تركيا) حيث نصت المادة الأولى من القانون المذكور على أن " كل رخصة للتفتيش على الآثار فى بلاد عظمة السلطان يجب أن تقدم من الآن فصاعداً إلى وزارة المعارف، ولا يمكن حفر الأراضى فى أية جهة بدون الحصول على رخصة رسمية".

بينما عالجت المادة الثانية مسألة منع تصدير الآثار القديمة إلى الخارج : " ممنوع حتماً على الأشخاص الذين يفتشون فى السلطنة على الآثار القديمة برخصة الحكومة أن ينقلوا هذه الآثار إلى البلاد الخارجية ولكن لهم الخيار فى بيعها داخل المملكة إلى الأفراد أو إلى الحكومة إذا طلب منهم ذلك ".

ونصت المادة الثالثة على أن : " كل أثر قديم يكشف عنها فى الأطلال المختصة بالأفراد يكون ملكاً لصاحب تلك الأملاك " وهو مبدأ لم تعرفه قوانين الآثار المصرية قديماً أو حديثاً.

واستثنت المادة الرابعة من القانون النقود القديمة بأنواعها من حكم " منع التصدير الوارد فى المادة الثانية " منه. وقضت المادة الخامسة بأن " كل رخصة تعطى للبحث عن الآثار تقتصر على الآثار المدفونة فى باطن الأرض، ولا يسمح لأي من كان بأن يمس أو يتلف الآثار القديمة ومتعلقاتها الكائنة على وجه الأرض، وكل من يتعدى ذلك يجازى بحسب القانون ".

وفى تركيا – كما فى مصر – يظل الباب مفتوحاً دائما لاستثناءات ومجاملات محتملة : " قبول طلب إحدى الدول الأجنبية مما يتعلق بالأنتيكات يتوقف على إرادة سلطانية تصدر خصوصياً لذلك " طبقاً لمنطوق المادة السادسة من القانون.

بينما أعطت المادة السابعة والأخيرة من القانون ميزة لعلماء الآثار وللجمعيات العلمية المتخصصة فى الدراسات الأثرية، والعاملة فى مجالات التنقيب عن الآثار : " الأشخاص الحاصلين على معارف خصوصية للتفتيش على الآثار القديمة ويمكنهم إثبات ذلك أمام نظارة المعارف العمومية، يعهد إليهم من قِبَل الحكومة السنية بإجراء البحث على نفقاتها، وينالون من الحكومة السلطانية مأموريات خصوصية لنفس الغاية، وعلى الأشخاص المذكورين الراغبين فى ذلك أن يصدروا طلباتهم إلى نظارة المعارف العمومية "(٢٠٢).

على أن الأتراك قد سبقوا المصريين بعقود كثيرة فى سن تشريع متكامل يجمع كافة النواحى المتعلقة بالآثار القديمة بحيث جاء التشريع جامعاً مانعاً لم يترك صغيرة ولا كبيرة من شئون الآثار القديمة – تنقيباً وحيازة وتجارة وتصديراً وعقوبة على إتلافها – إلا وقام بتقنينها ووضعها فى إطارها الملائم حتى خرج القانون على أحسن ما يتوقع وينتظر من قانون وضعى يشرع لمعالجة مسألة من هذا النوع، ولا غرو فى ذلك : فإن الأتراك ينحدرون من سلالة مشرعين عظام، ولهم خبرة طويلة بسن وتشريع القوانين.

ويتألف هذا القانون الذى صدر فى ٢٤ مارس ١٨٧٤ م (٣٠ صفر ١٢٩١ هـ) من أربعة فصول تضم ستاً وثلاثين مادة يهمنا منها خمساً :

المادة الأولى التى تلقى الضوء على نظرة الأتراك وتفهمهم لطبيعة الأثر القديم " كل صنف من الأشغال الفنية قديم التاريخ يعتبر أثراً قديماً " وهو تعريف عام للأثر القديم لا يحدده بفترة زمنية معينة تبين نوعه كما هو الحال فى مصر القرن التاسع عشر من تقسيم الأثر إلى قديم (ما قبل الإسلام)، ثم إسلامى أو عربى.

والمادة الثانية التى تنص على أن " الآثار القديمة نوعان : أولهما النقود، والثانى كل شىء يمكن نقله أو لا ".

والمادة الثالثة التى تنص على أن " الأنتيكات التى يكتشفها أولئك الذين فى يدهم رخصة من الحكومة يكون ثلثها للحكومة والثلث الثانى لمن وجدها والثلث الأخير لصاحب الأرض، وإذا كان صاحب الأرض هو الذى وجد الآثار فى أرضه فالثلثان له والثلث الثالث للحكومة " وذلك بخلاف الطريقة المصرية فى التقسيم، وهى طريقة التقسيم مناصفة أو ما تطور عنها.

ثم المادة السابعة عشرة التى شرعت للحد من مشاركة القناصل والدبلوماسيين – أتراكاً وأجانب – فى عمليات التنقيب عن الآثار القديمة، ومنعهم فى استغلال نفوذهم ومكانتهم للتربح من التجارة غير المشروعة فى الآثار القديمة، حيث نصت المادة على أنه " لا يجوز إعطاء الرخصة لكائن من كان من مأمورى الحكومة السلطانية أو مأمورى الدول الأجنبية للبحث عن الآثار لحسابهم فى الجهة التى تكون فيها مأمورياتهم ".

وأخيراً المادة الخامسة والثلاثون القاضية بأن " من يتجاسر على هدم أو إتلاف الآثار القديمة المنصوبة فى المحلات العمومية يجازى بحسب نص المادة ١٣١ من قانون الجزاءات " العقوبات " الهمايونى بأن يدفع تعويضاً وجزاءً نقدياً ويسجن من شهر إلى سنة "[٢٠٤] والمقارنة بين قوة الردع والجزاء فى هذه المادة وبين قوته فى القانون المصرى الهزيل الذى صدر عام ١٨٩٧ م تغنى عن الكلام.

ولكنه وفى الدولة العثمانية – كما فى مصر – يؤدى الإهمال واللامبالاة وغياب الرقابة وانعدام الإحساس بالمسئولية وخراب الذمم وفساد الضمائر إلى غلّ القوانين المفروضة عن مواجهة السلبيات التى شرعت تلك القوانين لمجابهتها والقضاء عليها. فالوثائق التركية تتحدث هى الأخرى عن : " إخراج وتهريب جملة آثار عتيقة ذات قيمة بناء على مسامحة مأمورية الرسومات حالة عدم وجود رخصتنا منه رسمية بيدهم " وتطالب " بالتنبيه على من يلزم بإجراء التقييدات الكاملة بالنسبة لمأمورية الرسومات لأجل عدم تهريب آثار عتيقة بعد الآن "[٢٠٥] فالخلل – إذن – ليس فى القوانين، وإنما فى تطبيق القوانين.

على أية حال فإننا إذا سرنا على نهج التقسيم التركى للآثار القديمة إلى ثابتة أو منقولة ونقود، فإننا نكون بذلك قد انتهينا لتونا من عرض كافة القوانين والتشريعات المتعلقة بالقسم الأول من الآثار القديمة، وأعنى به الآثار التى يمكن نقلها أو لا، ويتبقى لنا الآن أن نعرض للتشريعات المتعلقة بالقسم الثانى منها وهو النقود الأثرية.

ثانياً : النقود الأثرية :

والحق أنه لم تكن هناك تشريعات وقوانين ثابتة تقرر كيفية التعامل مع النقود الأثرية المكتشفة وإنما كانت الحكومة المصرية تتعامل مع كل حالة من هذا النوع على حدة، وذلك حسبما يتراءى لها اتخاذه من قرارات، وربما كان فلاح شبين القناطر[٢٠٦] الذى عثر فى السباخ بطريق

المصادفة على قدر كبير من النقود الأثرية النحاسية خلال صيف عام ١٨٣٤ م (١٢٥٠ هـ) هو أول من لفت أنظار الإدارة المصرية إلى قيمة هذه اللقايا، ومن ثم فقد أصدر محمد على أمراً إلى مرءوسيه يقول لهم فيه : " إنه أحياناً توجد نقود أثرية مثل هذه النقود يكون لها قيمة عظيمة، وبناء عليه : ففى مثل هذه المواد يجب أولاً عرض الكيفية على الأعتاب السنية للنظر فيما يجب إقراره "[٢٠٧] ولكن موظفى محمد على قد حملوا هذا الأمر على محمل التشديد على الأهالى الذين يعثرون على أشياء من هذا النوع، وضبط تلك الأشياء وتوريدها لحساب الخزينة، لما رأوا من محمد على رغبته المطلقة فى الاستحواذ على كل ما تغله الأراضى المصرية ظاهرها وباطنها وذلك طمعاً فى كسب تأييده ونيل رضاه، حتى تعرض كثير من الأهالى للعقوبة والسجن بسبب عثورهم على الأشياء، وهو الأمر الذى أدى إلى تدخل مجلس الأحكام ومطالبته لديوان الخديوى بسرعة إصدار الأوامر اللازمة إلى هؤلاء المسئولين بإطلاق صراح المحبوسين فى أمثال هذه القضايا[٢٠٨]، بل وكذلك مطالبته بدفع ما يوازى قيمة هذه العملات الأثرية التى يعثر عليها الأهالى من العملة الدارجة للذين يجدون شيئاً من ذلك بعد مصادرة العملات الأثرية المكتشفة وتوريدها لجانب الميرى " حتى إذا أحداً وجد شىء[٢٠٩] لا يخفيه ويخبر عنه ".

وشدد مجلس الأحكام على أنه من الضرورى : " إذا كان يوجد أوادم مثل هولاى ويوجدوا شيئاً مثل ذلك[٢١٠] بالأرض فليس من الواجب إهانتهم ولا سجنهم، بل إنه يصير ملاطفتهم ويتعاملون بالتى هى أحسن، ويتخصص لهم شىء معلوم فيما يوجدوه، حتى يصير لهم الطمأنينة، وفيما بعد إذا وجد شىء[٢١١] يحضر يعرض عنه إلى الديوان الخديوى بقلب غير مرتاب "[٢١٢].

ومنذ الإفادة السابقة التى حررها مجلس الأحكام إلى مأمورى الضبطية فى منتصف عام ١٢٥٦ هـ (١٨٤٠ م) بخصوص " ما يوجد فى الخبايا من اللقايا " صار ما ارتآه المجلس المذكور من مصادرة العملات الأثرية المكتشفة لصالح الخزينة وصرف قيمتها من العملة الجارية لمن عثر عليها هو القاعدة المتبعة التى يجرى العمل بها والسير عليها عند معالجة هذه القضايا، فقد حدث فى سنة ١٢٦٩ هـ (١٨٥٢م) أن أرسلت مديرية الغربية إلى المعية السنية عدة عملات ذهبية قديمة كان قد عثر عليها رجلان من هذه المديرية أثناء أخذ السباخ، وكان قرار المعية السنية " أنه يجرى إرسالها إلى الضربخانة [٢١٣] ويعطيان بدلها عملة من الجارى استعمالها " [٢١٤] كما حدث فى سنة ١٢٧٧هـ (١٨٦٠م) أن بعض أهالى قرية ششت الأنعام[٢١٥] بمديرية البحيرة قد عثروا على بعض عملات أثرية ذهبية وفضية فصدر النطق السامى " باستلامها منهم وصرف قيمة أثمانهم لأربابهم "[٢١٦].

وفى مقابل ذلك كانت هناك إجراءات عقابية لمن يعثر على عملات من هذا النوع ولا يقوم بإبلاغ السلطات عنها، مثلما عوقب هؤلاء الأربعة من ناحية أشمون الرمان[٢١٧] بمديرية القليوبية

والذين " كانوا يحفرون فى رابية قديمة بهذه الناحية فعثروا على مسكوكات من الزمن القديم وتقاسموها فيما بينهم، ولما نما الخبر إلى الحكومة صار التحقيق فى ذلك فتبين أن كل واحد أخذ ما قيمته ستة آلاف [قرش] وكسر، فصار تحصيله منه وإضافته لجانب الديوان، وصار إعطاء المخبر تلك القطعة الذهبية التى أتى بها "[٢١٨].

على أنه كان من الصعب على حكومة متقلبة الأحوال وغريبة الأطوار مثل حكومات مصر فى القرن التاسع عشر أن تسير على منوال واحد لمدة طويلة من الزمن، ومن ثم فقد كانت الحكومة تأمر – فى بعض الأحوال – بترك النقود المكتشفة كاملة لمن وجدها، وذلك كما فى حالة الكنز الثمين الذى عثر عليه رجلان من ناحية بلبيس[٢١٩] فى سنة ١٢٧٥ هـ (١٨٥٧ م) والذى بلغ ثلاثمائة وسبعاً وستين عملة فضية، وكان من حسن حظ واجديه أنهم عوملوا بكرم وافر من حكومة سعيد التى قضت بمنحهم النقود التى عثروا عليها كاملة[٢٢٠].

ويبدو أن سعيداً وحكومته قد كانا متسامحين إزاء الأهالى الذين يعثرون على شيء من ذلك، فقد أصدر سعيد أمراً فى حالة مماثلة للواقعة السابقة يقضى كذلك برد النقود المكتشفة إلى أصحابها، وكانت تسعاً فى هذه المرة[٢٢١]، كما قضى سعيد فى سنة ١٢٧٧ هـ (١٨٦٠ م) بالعفو عن ثلاثة أشخاص من أهالى قرية الصوامعة[٢٢٢] بمديرية جرجا كانت الحكومة قد سجنتهم لمدة من الزمن بسبب عثورهم على عملات ذهبية قديمة ولم يقوموا بالإبلاغ عنها[٢٢٣] وشدد سعيد فى عفوه الذى أصدره على أنه " من الآن فصاعداً لا يحصل مثل ما حصل مع الثلاثة أشخاص المار ذكرهم من أنواع التهديد والتشديد ونحوه، مادام أن كل من وجد شيئاً فهو له " وأمر سعيد بأن " يصير فرز الذى وجد جميعه، وما يوجد منقوشاً باللغة العربية يعطى لأربابه كل بقدر ما أخذ منه، وأما ما يكون منقوشاً بلغة خلاف العربية فجميعه يرسل إلى مخزن أنتيقات الميرى الموجود بالمحروسة[٢٢٤] لتسليمه هناك بالسند اللازم، وقيمة ذلك تصرف نقدية لأربابه من خزينة المديرية ويخصم بالأبعادية "[٢٢٥]

وهكذا كان سعيد والقائمون على إدارة المتحف المصرى ينظرون إلى النقود القديمة نظرتهم إلى الآثار القديمة، والتى تتلخص فى أن كل ما كان سابقاً على الفتح العربى لمصر يعتبر نقوداً أثرية قديمة ينبغى مصادرتها وحفظها بالمتحف المصرى بعد أن يصرف لأربابها قيمتها من العملة الدارجة، أما ما كان بخلاف ذلك من النقود مما ضرب فى عصور زمنية تالية للفتح الإسلامى لمصر فهذه لا تعتبر نقوداً قديمة، ومن ثم فإنها ترد للذين عثروا عليها، وذلك عملاً بقاعدة " أن كل من وجد شيئاً فهو له " إذ لم يكن الاهتمام بحفظ الآثار الإسلامية والعربية قد ظهر بعد.

وكان طبيعياً أن يكون المتحف المصرى هو جهة الاختصاص التى يرجع إليها لمعرفة ما إذا كانت العملات المكتشفة ينطبق عليها حد الآثار القديمة أم لا، فقد كانت ترسل إليه النقود التى يعثر

عليها ليرى مسئولو المتحف رأيهم فى مسألة قدم تلك النقود من عدمه، بحيث تحفظ النقود المكتشفة فى المتحف متى كانت أثرية مع صرف تعويض ملائم لصاحب الحظ الذى وجدها، أو ترد إليه بذاتها إن لم تكن كذلك، وهو عين ما حدث فى شهر شعبان من عام ١٢٧٧ هـ حين أرسلت المعية السنية إلى ماريت خمس عشرة قطعة نقود أثرية عثر عليها أحد الأهالى أثناء التنقيب عن السباخ " ليرى أهميتها الأثرية للتنقيب عن مثلها، وحفظها بمخزن الآثار "[٢٢٦] غير أنه لما كانت تلك القطع التى وجدت بالسباخ غير أثرية فقد سلمت للشخص الذى عثر عليها[٢٢٧]. وذلك بخلاف القطع الذهبية الأخرى التى عثر عليها شرقى دير بصرة[٢٢٨] بمديرية أسيوط، فهذه الأخيرة قد اتضح أنها أثرية بالفعل، ومن ثم فقد صرف ثمنها للذين عثروا عليها بينما أرسلت النقود نفسها إلى مأمور الآثار[٢٢٩].

كذلك أرسلت المالية إلى مصلحة الآثار المصرية فى ١٥ جماد الأول ١٢٩٠ هـ (١١ يوليو ١٨٧٣م) عدة عملات ذهبية وفضية عثر عليها بعض الأهالى من مديرية الدقهلية وذلك " حتى من بعد مناظرتهم فما يكون منهم أنتيكات يجرى حجزه بالمصلحة... وما يكون ليس أنتيكات يتوضح عنه لأجل التحرير للضربخانة باستلامه "[٢٣٠] كما أرسلت إلى المصلحة مرة أخرى فى ٧ شعبان ١٢٩٠ هـ (٣٠ سبتمبر ١٨٧٣م) نقوداً فضية كان قد عثر عليها بتل قديم بناحية قرية زاوية صقر[٢٣١] بمديرية البحيرة " بالنسبة لما تلاحظ من أن تلك الأصناف أنتيكة بالنسبة لقدمها، وعلى هذا يكون حفظها بالمصلحة أوفق بما أنها معدة لذلك "[٢٣٢] ومفهوم أن مصلحة الآثار التاريخية كانت تعيد تلك النقود المكتشفة إلى المالية ثانية متى اتضح " عدم لزومها لكونهم ليسوا من الأشياء الأنتيكة"[٢٣٣].

وهذا كله فى حالة ما إذا نجت هذه المكتشفات من طمع الطامعين، فقد كان يحدث فى بعض الأحيان أن تذهب هذه اللقايا فى سبيل إرضاء نزعة الجشع وحب التملك لدى بعض حكام مصر، مثلما حدث مع تسع الأربعين عملة ذهبية التى عثر عليها أشخاص من قرية صا الحجر فى تل كفرى قديم " حيث إنه بالعرض عن هذه المادة للأعتاب السنية صدر النطق العالى بحفظ القطع المحكى عنها بخزينة جيب مكارم[٢٣٤]، ويكتب إلى [مفتش عموم الأقاليم] عن حصول الممنونية للحضرة الخديوية فيما حصل من ضبط تلك القطع وإرسالها، وإن كل ما يوجد من هذا القبيل يبعث لهذا الطرف "[٢٣٥].

ويبدو أن حكام الأقاليم المصرية المختلفة قد تشددوا فى تنفيذ إرادة الخديوى هذه، ومن ناحيتهم شعر الأهالى الذين قادتهم الظروف إلى العثور على مثل هذه اللقايا أن مكتشفاتهم التى عثروا عليها بأنفسهم سوف تذهب لمن لا يستحقونها، وأنهم لن ينالوا منها شيئاً ولو جزءاً يسيراً مكافأة لهم على عثورهم عليها، ومن ثم فقد عمدوا إلى إخفاء ما يعثرون عليه من هذه النقود

والتصرف فيها لمصلحتهم الشخصية، إما بصهرها وإعادة ضربها من جديد عملة دارجة، وإما ببيعها إلى تجار الآثار أو إلى هواة جمع النقود والعملات القديمة من السائحين الأجانب والأثرياء، وكانت هذه السياسة من جانب الإدارة المصرية مثار انتقادٍ شديد من جانب جريدة " المقتطف " التى كانت قد طرحت المسألة على مائدة البحث فى نهاية القرن التاسع عشر بعد أن قام سائح إنجليزى يدعى جون أفانس بزيارة مصر فى هذا الوقت للاستشفاء من مرض أصابه، وكان هذا السائح قد اشترى وهو فى القاهرة نقوداً رومانية ذهبية كان قد عُثِر عليها حديثاً فى مصر، ومن بينها دينار وصف بأنه " لم يكتشف مثله حتى الآن " وكان تجار الآثار قد ابتاعوا هذه النقود الأثرية من الفلاحين الذين عثروا عليها بنحو خمسة آلاف جنيه مصرى، ثم باعها هؤلاء بدورهم إلى السائحين الأجانب، ومن ثم فقد عرفت هذه النقود الأثرية طريقها إلى أوروبا وقد علقت " المقتطف " على هذا النبأ بقولها " والظاهر أن الحكومة المصرية لم تدر بذلك، فخرجت هذه الدنانير من بلادها، ولو أباحت للناس أن يمتلكوا ما يكتشفون من هذه التحف القديمة واشترتها منهم بالثمن الذى يشتريها به غيرها لبقيت فى البلاد ولم تخرج منها إلا ما يوجد مثله فى دار التحف المصرية، أما مصادرة المكتشفات على الوجه المتبع الآن فيدعوا المكتشفين إلى إخفائها وبيعها للأجانب فتخرج من البلاد، وفى ذلك من الخسارة المادية قدر ما فيه من الخسارة الأدبية، لأن بقاء التحف النادرة فى هذا القطر يغرى كثيرين بزيارته، وهم ينفقون الأموال الطائلة فى هذه الزيارة فتربح البلاد منهم أكثر مما تنفق حكومتها على ابتياع هذه التحف "[٢٣٦]، وأنت ترى أن هذا الرأى السديد الذى ارتآه محررو جريدة " المقتطف " لا يختلف فى جوهره كثيراً عما رآه أعضاء مجلس الأحكام الملكية فى مداولاتهم التى أجروها حول هذا الموضوع منذ ما يزيد على ستة عقود من الزمان، مما يؤكد أن إعجابنا بحصافة رأى أعضاء هذا المجلس لم يأت من فراغ.

وباستثناء هذه الأوامر العلية والإفادات الصادرة من المجالس المختلفة والآراء الفردية الخاصة بمسألة النقود الأثرية المكتشفة لم تضع الحكومة المصرية تشريعاً مستقلاً مفصلاً يعالج هذه القضية، اللهم إلا ما ورد ذكره عرضاً عن هذه المسألة بين ثنايا بنود اللوائح المختلفة التى أصدرتها الإدارة المصرية طوال القرن التاسع عشر لتقنن وتنظم بها عملية أخذ السباخ من تلول المدن القديمة، وتحتم فيها ضرورة تسليم ما يعثر عليه من هذه النقود إلى الجهات المختصة – على ما مر بك سلفاً – ويبدو أن الإدارة فى مصر لم تر ما يدعو إلى إفراد هذه المسألة بتشريع خاص، وأن النقود الأثرية تخضع – كغيرها من سائر أنواع الآثار القديمة - لما هو موجود بالفعل من التشريعات والقوانين التى تعالج شئون الآثار بشكل عام.

ها نحن أولاء قد انتهينا من عرض كافة الأوامر واللوائح والقرارات والقوانين والتشريعات المتعلقة بالآثار المصرية فى مصر فى القرن التاسع عشر، على أننا لم نكتف بعرضها فقط، وإنما

حاولنا – بالإضافة إلى هذا العرض – أن نلقى الضوء على مدى التزام كل حكومة من الحكومات المصرية المختلفة بما أصدرته من تشريعات وقوانين تعالج المسألة التى نحن بصددها، وأن نلقى الضوء كذلك على الأسباب التى أدت إلى صدور هذه التشريعات، وكذلك الأسباب الأخرى التى أدت إلى نجاح أو فشل تلك التشريعات فى معالجة السلبيات التى وضعت التشريعات خصيصاً من أجل القضاء عليها، ثم حاولنا أن نلقى الضوء – أخيراً - على مواطن الضعف والقصور والخلل التى شابت بعض هذه القوانين مما جعل من المحتم على القائمين على أمور التشريع وسن القوانين فى مصر أن يعملوا على تعديل تلك القوانين أو استبدال غيرها بها أكثر منها سداداً وأشد أحكاماً، ونحن نأمل فى أن نكون قد نجحنا بذلك فى تقديم فكرة عامة عن منظومة القوانين والتشريعات التى كانت تحكم كافة المسائل المتعلقة بشئون الآثار المصرية القديمة فى مصر فى القرن التاسع عشر.

الهوامش

(١) عماد عدلى : " شامبليون فى مصر " ، ص ٤١٦.
(٢) عماد عدلى : " شامبليون فى مصر " ، ص ٤١٦، ٤١٧.
(٣) المرجع السابق، نفس الصفحة.
(٤) المرجع السابق، نفس الصفحة.
(٥) المرجع السابق، نفس الصفحة.
(٦) عماد عدلى : " شامبليون فى مصر " ، ص ٤١٩.
(٧) نقلاً عن المرجع السابق. ، ص ٢٧.
(٨) المرجع السابق. ، ص ٣٩٩.
(٩) المرجع السابق. ، ص ٣٩٣.
(١٠) مجدى عبد الحافظ : " محمد على والحضارة القديمة " بحث منشور ضمن كتاب " إصلاح أم تحديث ؟ مصر فى عهد محمد على " ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بمناسبة مرور ١٥٠ عاماً على رحيل محمد على باشا الكبير (٩ – ١١ مارس ١٩٩٩ م) تحرير : رءوف عباس حامد. طبعة المجلس الأعلى للثقافة. القاهرة ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠ ، ص ٤٧٨.
(١١) Wiet : op. Cit., P: 22
(١٢) انظر نصاً لهذه المذكرة فى عماد عدلى : " شامبليون فى مصر " ، ص ٤٠٢ – ٤١٦ وهى تتضمن استعراضاً للتاريخ المصرى القديم منذ بداية ظهور المصريين كأمة على مسرح التاريخ وحتى الفتح الإسلامى لمصر.
(١٣) المرجع السابق. ، ص ٣٧٩.
(١٤) كان إبراهيم بن محمد على قد دعا كلاً من شامبليون وباريزيت للذهاب معه لمقابلة والده، وأثناء تناول وجبة العشاء أصيب إبراهيم بأزمة قلبية فسقط على الأرض مغشياً عليه، فقام باريزيت بمداواته بفعالية وأنقذه من الموت المحدق به، ثم اضطر لإرجاء سفره أسبوعاً لعلاج إبراهيم من وعكته تماماً، وقد سُرَّ محمد على لذلك كثيراً وردد مقولته الآنفة الذكر. انظر : المرجع السابق ، ص ٣٩٥.
(١٥) مجدى عبد الحافظ : " محمد على والحضارة القديمة " ، ص ٤٧٦، ٤٧٧.
(١٦) " الأوامر والمكاتبات " جـ ١ ، ص ٣٤٨، ٣٤٩. وانظر كذلك : فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية درج رقم (١) أثار، سجلات معية سنية (تركى) سجل رقم (٣٨) وثائق رقم (٥٦٧)، (٥٦٨)، (٥٦٩) وكلها بتاريخ ١٩ رمضان ١٢٤٥ هـ (١٤ مارس ١٨٣٠ م)، وانظر كذلك : نفس السجل وثيقة رقم (٥٩) ٣ بتاريخ ٢٨ رمضان ١٢٤٥ هـ (٢٣ مارس ١٨٣٠ م).
(١٧) Wiet : op. Cit., p : 21
(١٨) إلهام ذهنى : " مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرن التاسع عشر " ، ص ٧٦.
(١٩) Wiet : op. Cit., p : 22.
(٢٠) Ibid p: 23
(٢١) Wiet : op. Cit., P : 24.
(٢٢) عماد عدلى : " شامبليون فى مصر " ، ص ٣٩٩، ٤٠٠.
(٢٣) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم(١) أثار، سجلات معية سنية (تركى) سجل رقم ٤٢ وثيقة رقم (٤١) بتاريخ ٩ شعبان ١٢٤٦ هـ (٢٣ يناير ١٨٣١ م).
(٢٤) Wiet : op. Cit., p : 24.
(٢٥) .Wiet : op. Cit., p : 25
(٢٦) " رسائل من مصر " ، ص ٢٠.
(٢٧) Tager : " orders superieurs " p: 17
(٢٨) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) أثار، سجلات معية سينة (تركى) سجل (٥٨) وثيقة رقم (٣٩٠) بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٤٩ (٢ يناير ١٨٣٤ م).
(٢٩) البيت من بحر " الخفيف " وهو لأحمد شوقى. انظر : أحمد محمد الحوفى : " ديوان شوقى " جـ ١ ، ص ٢٠٥.
(٣٠) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) أثار، سجلات معية سينة (تركى) سجل رقم (٥٣) وثيقة رقم (٧٩٥) بتاريخ ١٦ ذو القعدة ١٢٤٩ هـ (٢٧ مارس ١٨٣٤ م)

(٣١) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية. درج رقم (١) آثار. سجلات معية سينة (تركى) سجل رقم (٦٠) وثيقة رقم (٣٦٤) بتاريخ ٧ صفر ١٢٥١ هـ (٤ يونيو ١٨٣٥ م).
(٣٢) انظر : أنور لوقا غبريال " ربع قرن مع رفاعة الطهطاوى " سلسلة " اقرأ " عدد رقم ٥١٠ أبريل ١٩٨٥ م / شعبان ١٤٠٥ هـ، ص ١٥٧. وانظر كذلك له : " رفاعة بين القاهرة وباريس " بحث منشور ضمن كتاب " مهرجان رفاعة رافع الطهطاوى " طبعة المجلس الأعلى لرعاية الفنون والأداب. القاهرة ١٣٧٩ هـ / ١٩٥٨ م ، ص ١٣٩. ثم انظر : محمد عمارة : " رفاعة الطهطاوى رائد التنوير فى العصر الحديث " طبعة دار الشروق. الطبعة الثانية. القاهرة ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م ، ص ٧٤.
(٣٣) عبد المنعم أبو بكر : " مساهمة العلماء الإيطاليين فى الدراسات المصرية " ، ص ١٩.
(٣٤) رفاعة رافع الطهطاوى : " أنوار توفيق الجليل فى أخبار مصر وتوثيق بنى إسماعيل " طبعة : بولاق، القاهرة ١٢٨٥ هـ / ١٨٦٨ م جـ ١ ، ص ٤٩.
(٣٥) جـ ١ ، ص ٤٩.
(٣٦) Tagher : op. cit., p: 21
(٣٧) Ibid p: 21
(٣٨) Ibid p: 21
(٣٩) Ibid p:21 Also wiet : op. cit., p: 28
(٤٠) " الأوامر والمكاتبات " جـ ٢ ، ص ٦.
(٤١) المصدر السابق. نفس الجزء ورقم الصفحة.
(٤٢) بريس دافين : " إدريس أفندى فى مصر " ، ص ٨١ بتصرف.
(٤٣) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية درج رقم ١ آثار، سجلات معية سنية (تركى) سجل رقم (٦٦) ، ص ٦٦ وثيقة رقم (٣٠٠) بتاريخ ٢٣ ربيع الأخر ١٢٥١ هـ (١٨ أغسطس ١٨٣٥ م).
(٤٤) محافظ الأبحاث. محفظة رقم (١٢٧) موضوعات مختلفة. ملف الأوراق الخاصة بإنشاء دار للآثار ومنع خروجها من القطر المصرى بتاريخ ٥ جمادى الأولى ١٢٥١ هـ (٢٩ أغسطس ١٨٣٥ م).
(٤٥) " الأوامر والمكتبات " جـ ٢ ، ص ١٤٩.
(٤٦) البيت من بحر " الطويل " وقد اختلف فى قائله. فقيل : جرير. وقيل : الأعشى. وقيل : الأحوص. انظر محمد أمين طه : " ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب " طبعة دار المعارف. القاهرة ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م جـ ٢ ، ص ١٠٢١. وانظر : البصرى : " الحماسة البصرية " طبعة عالم الكتب. بيروت. بدون تاريخ. جـ ٢ ، ص ٢٦٢. وهو فيه لأعشى همذان يهجو لصوصاً. فما أشبه الليلة بالبارحة.
(٤٧) محافظ معية سنية (تركى) ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر. محفظة رقم (٣) كراسة رقم (٢١) ، ص ١١ بتاريخ ٧ رمضان ١٢٥١ هـ / ٢٧ ديسمبر ١٨٣٥ م. وانظر كذلك : محافظ الأبحاث. محفظة رقم (١٢٧) موضوعات مختلفة. ملف الأوراق الخاصة بإنشاء دار للآثار ومنع خروجها من القطر المصرى.
(٤٨) " اغتصاب مصر " ، ص ١٠٦
(٤٩) يقصد إلى الخارج.
(٥٠) " الأوامر والمكتبات " جـ ٢ ، ص ٣٧٧. وانظر كذلك : محافظ معية سنية (تركى) ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر، محفظة رقم (٤) كراسة رقم (٣٢) ، ص ٦ بتاريخ ١٤ المحرم ١٢٥٤ هـ (١٠ أبريل ١٨٣٨ م).
(٥١) السباخ : نوع من السماد، وهو عبارة عن الرماد والأتربة التى تستخرج من أنقاض المبانى القديمة، وهو يحتوى على نسبة كبيرة من نترات الصوديوم التى تساعد على تسميد التربة الزراعية. وكان الأهالى يعثرون فى هذا السباخ على العديد من قطع العملة والعاديات القديمة من كل نوع ويبيعونها إلى الأجانب، وقد تسرب بهذه الطريقة الكثير من الآثار المصرية إلى المتاحف الأوروبية حتى غدت مشكلة السباخ من أكبر المشاكل التى واجهت الآثار المصرية فى القرن التاسع عشر، وسوف نتعرض لها بالتفصيل فى حينها. انظر : علماء الحملة الفرنسية : " وصف مصر " جـ ٢، ص ٢٠٤.
(٥٢) سجلات ديوان مجلس أحكام مصر. س ٧ / ٣٣، دفتر مجموع إدارة وإجراءات، سجل رقم (١) حديث (١٧٨) قديم، ص ٢٧٥ بتاريخ ١ رجب ١٢٥١ هـ (٢٦ أكتوبر ١٨٣٥ م).
(٥٣) وزارة الأشغال العمومية : " مجموعة الأوامر المختصة باللقايا والأنتيقات " ، ص ٤.
(٥٤) سجلات ديوان مجلس أحكام مصر، س ٧ / ٣٣. دفتر مجموع إدارة وإجراءات، سجل رقم (١) حديث (١٧٨) قديم ، ص ٢٨٠ خلاصة صادرة سنة ١٢٥١ هـ / ١٨٣٥ م.

(٥٥) محافظ معية سنية (تركى) ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر، محفظة رقم (٣) كراسة رقم (٢٦)، ص ١٩ بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٥٢ هـ (٢٣ نوفمبر ١٨٣٦ م م).

(٥٦) " الأوامر والكتبات " جـ ٢، ص ١٤٦.

(٥٧) محافظ معنية (تركى) تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة رقم (٧٨) وثيقة رقم (٦٢٠) بتاريخ ١٣ ربيع الآخر ١٢٥٢ هـ (٢٨ يوليو ١٨٣٦ م).

(٥٨) " الأوامر والمكتبات " جـ ٢، ص ٣٥٢.

(٥٩) محافظ معية سنية (تركى) ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر، محفظة رقم (٤) كراسة رقم (٣٥)، ص ٤ بتاريخ ٢٣ صفر ١٢٥٨ هـ (٥ أبريل ١٨٤٢).

(٦٠) سجل مجموع أمور جنائية س / ٨ / ٦١ / ١، ص ٥ فيمن يهدم الآثار القديمة، هذا ولم نستطع الاستدلال على التاريخ التفصيلى لصدور هذا القانون، حيث لم ينص عليه تفصيلاً لا فى هذه الوثيقة ولا فى الوثائق الأخرى المشابهة.

(٦١) محافظ الأبحاث، محفظة رقم (١٢٧) موضوعات مختلفة. ملف الأوراق الخاصة بإنشاء دار للآثار ومنع خروجها من القطر المصرى بتاريخ ٥ رجب ١٢٥١ هـ (٢٧ أكتوبر ١٨٣٥ م).

(٦٢) " الأوامر والمكاتبات " جـ ٢، ص ٧٨.

(٦٣) محافظ معية سنية (تركى) تراجم ملخصات الدفاتر. محفظة رقم (٨٤) دفتر رقم (٧٥) وثيقة رقم (٨٠) بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٥١ هـ (١٧ فبراير ١٨٣٦ م).

(٦٤) محافظ معية سنية (تركى) ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر، محفظة رقم (٣) كراسة رقم (٢٥)، ص ٨ بتاريخ ٢٥ جماد الأول ١٢٥٢ هـ (٧ سبتمبر ١٨٣٦ م)

(٦٥) محافظ معية سنية (تركى) تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة رقم (٧٨) وثيقة رقم (٥٥) بتاريخ ٩ ربيع الأول ١٢٥٢ هـ (٢٤ يونيو ١٨٣٦ م).

(٦٦) محافظ معية سنية (تركى) تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة رقم (٩٠) وثيقة رقم (١٠٧) بتاريخ ١٨ رجب ١٢٥٢ هـ (١٠نوفمبر ١٨٣٦ م).

(٦٧) محافظ الأبحاث، محفظة رقم (٦١) موضوع التعليم، دفتر رقم (٤٤) مكاتبة رقم (٤٢٠) بتاريخ ٢ جماد أول ١٢٦٤ هـ (٦ أبريل ١٨٤٨ م)

(٦٨) محافظ الأبحاث محفظة رقم (٦١) موضوع التعليم. دفتر رقم (٤٤) مكاتبة رقم (٢٠) بتاريخ ٩ ذو القعدة ١٢٦٢ هـ / ٢٩ أكتوبر ١٨٤٦ م).

(٦٩) " الأوامر والمكتبات " جـ ٢، ص ٥٥٦.

(٧٠) محافظ معية سنية (تركى) ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر. محفظة رقم (٤) كراسة رقم (٣٦)، ص ٥ بتاريخ ٤ صفر ١٢٦٢ هـ (١ فبراير ١٨٤٦ م).

(٧١) " الأوامر والمكتبات " جـ ٢، ص ٣٨٨.

(٧٢) مجدى عبد الحافظ : " محمد على والحضارة القديمة "، ص ٤٩٤.

(٧٣) " الأوامر والمكتبات " جـ ٢، ص ٥٣٢.

(٧٤) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، سجلات مجلس شورى المعاونة (تركى) سجل رقم (٢٨٢)، ص ٧٧ وثيقة رقم (١٢٣٢) بتاريخ ٢١ شوال ١٢٥٦ هـ (١٥ نوفمبر ١٨٤٠ م)، انظر كذلك، ص ١٨٧ وثيقة رقم ١٣١٧ بتاريخ ٧ ذو القعدة ١٢٥٦ هـ (٣١ ديسمبر ١٨٤٠ م).

(٧٥) محافظ معية سنية (تركى) ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر. محفظة رقم ٤ كراسة رقم ٣٥، ص ٥ بتاريخ ١٤ ربيع الأول ١٢٥٨ هـ (٢٥ أبريل ١٨٤٢ م).

(٧٦) " الأوامر والمكتبات " جـ ٢، ص ٤٦٤.

(٧٧) محافظ معية سنية (تركى) ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر، محفظة رقم (٤) كراسة رقم ٣٧، ص ١١ بتاريخ ١٤ شعبان ١٢٦١ هـ (١٨ أغسطس ١٨٤٥ م).

(٧٨) بيتر فرانس : " اغتصاب مصر "، ص ١٣١.

(٧٩) بريان فاجان : " نهب آثار وادى النيل "، ص ١٦٧.

(٨٠) Wiet : op. cit., p: 29.

(٨١) محمد فؤاد شكرى وآخرون : " بناء دولة مصر محمد على. السياسة الداخلية "، ص ٣٧٧.

(٨٢) محمد فؤاد شكرى وآخرون : " بناء دولة مصر محمد على. السياسة الداخلية "، ص ٤٩٣، ٤٩٤.

(٨٣) المرجع السابق. ، ص ٤٩٤.
(٨٤) المرجع السابق، نفس الصفحة.
(٨٥) المرجع السابق، ص ٧٠٣، والكيس حافظة نقود تحتوى على ٥٠٠ قرش. انظر : هيلين آن ريفلين : " الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر " ، ص ٤٣٢.
(٨٦) محمد فؤاد شكرى وآخرون : " بناء دولة مصر محمد على. السياسة الداخلية " ، ص ٤٩٤.
(٨٧) محمد فؤاد شكرى وآخرون : " بناء دولة مصر محمد على. السياسة الداخلية " ، ص ٤٩٤.
(٨٨) بريان فاجان : " نهب آثار وادى النيل " ، ص ١٦٧.
(٨٩) Wiet : op. cit., p: 30.
(٩٠) بريان فاجان : " نهب آثار وادى النيل " ، ص ١٦٦، ١٦٧ باختصار.
(٩١) Wiet : op. cit., p: 30.
(٩٢) سجل مجموع أمور جنائية، س / ٨ / ٦١ / ١ ، ص ٥٠ فيمن يهدم الآثار القديمة، قانون سنة ١٢٦٥ هـ/ ١٨٤٩ م.
(٩٣) ديوان مجلس أحكام مصر، س ٧ / ٣٣ دفتر مجموع إدارة وإجراءات، سجل رقم (١) حديث (١٧٨) قديم ، ص ٢٧٥.
(٩٤) عمر الإسكندرى، سليم حسن : " تاريخ مصر من الفتح العثمانى إلى قبيل الوقت الحاضر " مراجعة : أ. ج سفدج، سلسلة : " صفحات من تاريخ مصر " عدد رقم (٦) طبعة : مكتبة مدبولى. القاهرة ٤١٦ هـ/ ١٩٩٦ م ، ص ٢٢٩.
(٩٥) وزارة الأشغال : " مجموعة الأوامر المختصة باللقايا والأنتيقات " ، ص ٤ بتاريخ ٢٦ شوال ١٢٦٦ هـ(٤ سبتمبر ١٨٥٠ م).
(٩٦) سجلات معية سنية (عربى) دفتر قيد الصادر بالمعية والدواوين والأقاليم والمحافظات. سجل رقم (٣٥) جـ ٢ ص ٣٤٤ وثيقة رقم (١٠٩) بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٦٥ هـ(١٥ مايو ١٨٤٩ م) ضمن ميكروفيلم رقم (١) معية سنية (عربى).
(٩٧) الأمير محمد على : " مجموعة خطابات وأوامر خاصة بالمغفور له عباس باشا الأول " بدون ذكر دار النشر أو مكان أو زمان الطبع ، ص ٧٣ بتاريخ ١٧ محرم ١٢٦٥ هـ(١٣ ديسمبر ١٨٤٨ م).
(٩٨) أمين سامى : " تقويم النيل " المجلد الأول من الجزء الثالث " عصر عباس وسعيد " ، ص ١٥.
(٩٩) المرجع السابق. نفس الجزء. ، ص ٢٣.
(١٠٠) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، دفتر رقم (٤٨٠)، ص ٧٦ بتاريخ سنة ١٢٦٨ هـ / ١٨٥٠ م بدون ذكر رقم الوثيقة أو التاريخ التفصيلى لها.
(١٠١) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم ١ آثار، محفظة رقم ١ معية سنية (تركى) ورقة رقم (١٥) وثيقة رقم (٢٩٠) بتاريخ ٢ ربيع الثانى ١٢٧٠ هـ(٢ يناير ١٨٥٤ م)
(١٠٢) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١٤٠) جمارك، دفتر رقم (٨٢) معية سنية (عربى) ، ص ٦٧٧ وثيقة رقم (٢٧٤) بتاريخ ٢٥ شعبان ١٢٦٨ هـ(١٥ يونيو ١٨٥٢ م)
(١٠٣) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (٥١٦) مدارس، دفتر رقم (١١٠) صادر معية (عربى) ، ص ٩١ وثيقة رقم (١٠) بتاريخ ٢٩ ذو الحجة ١٢٦٩ هـ(٣ أكتوبر ١٨٥٣ م)
(١٠٤) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، محفظة رقم ١٤ معية سنية (تركى) ورقة رقم (١١٥) وثيقة رقم (٢٩٣) بتاريخ ٢٤ ذو القعدة ١٢٧٣ هـ(١٧ يوليو ١٨٥٧ م)
(١٠٥) سجل مجموع أمور جنائية س / ٨ / ٦١ / ١ ، ص ٥٠ فيمن يهدم الآثار القديمة.
(١٠٦) " قانون نامة السلطانى " طبعة : بولاق ١٢٧١ هـ/ ١٨٥٤ م. ، ص ٢٥ ضمن محفظة رقم ١٦٩ لوائح وقوانين.
(١٠٧) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، سجل رقم (١٦٥٨) معية سنية (عربى) ص (١٠٤). وثيقة رقم ٤٩ بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٧٧ هـ(٩ مايو ١٨٦١ م).
(١٠٨) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية درج رقم (١) آثار، سجل رقم (١٦٥٨) معية سنية (عربى) ، ص (١٥٦). وثيقة رقم (٦٤) بتاريخ ٢١ محرم ١٢٧٨ هـ(٢٩ يوليو ١٨٦١ م).
(١٠٩) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، سجل رقم (١٨٩٨) أوامر، ص (١١٤) وثيقة رقم (١٦) بتاريخ ٨ جماد الأول ١٢٧٨ هـ(١١ نوفمبر ١٨٦١ م).
(١١٠) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، سجل رقم (١٦١٦) صادر معية سنية (عربى) ، ص ٤١٢ وثيقة رقم (١٦٦) بتاريخ ٢٦ جماد أول ١٢٧٢ هـ(٣فبراير ١٨٥٦ م)
(١١١) أمين سامى : " تقويم النيل " المجلد الأول من الجزء الثالث " عصر عباس وسعيد " ، ص ٢٥٠ بتاريخ ٢٨ ربيع الأول ١٢٧٤ هـ(١٦ نوفمبر ١٨٥٧ م).

(١١٢) محافظ معية سنية (تركي) تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة رقم (٤٥) وثيقة رقم (١٤٧) ورقة (١٣) بتاريخ ١٩ رجب ١٢٧٣ هـ (١٥ مارس ١٨٥٧ م).

(١١٣) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) أثار، دفتر رقم (١٨٨٥) أوامر، ص ٣٥ وثيقة رقم (٤٩) بتاريخ ٧ ذو الحجة ١٢٧٢ هـ (٩ أغسطس ١٨٥٦ م).

(١١٤) محافظ معية سنية (تركي) تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة رقم (١٥) وثيقة رقم (١٤٦) ورقة (٣) بتاريخ ٢٣ محرم ١٢٧٤ هـ (١٣ سبتمبر ١٨٥٧ م).

(١١٥) محافظ معية سنية (تركي) تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة رقم (٤٥) وثيقة رقم (١٠٢) ورقة (٣) بتاريخ ١١ رجب ١٢٧٣ هـ (٧ مارس ١٨٥٧ م).

(١١٦) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) أثار، دفتر (١٦٤٦) صادر معية سنية (عربي) ، ص ٥٨ وثيقة رقم (٥٣) بتاريخ ٢٧ ذو القعدة ١٢٧٦ هـ (١٦ يونيو ١٨٦٠ م).

(١١٧) فهارس بطاقات الدار الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، دفتر رقم ١٦٤٦ صادر معية سنية (عربي) ، ص ٥٥ وثيقة رقم ٨٤ بتاريخ ٢٧ ذو القعدة ١٢٧٦ هـ

(١١٨) سجلات معية سنية (عربي) سجل رقم (١٨٩٨) جـ ١ صادر الأوامر العليا، ص ١٣ وثيقة رقم(٦) بتاريخ ٢٦ ربيع الأول ١٢٧٨ هـ (١ أكتوبر ١٨٦١ م)، وانظر كذلك نفس السجل ، ص ٥٧ وثيقة (١٠) بتاريخ ٨ جماد الأول ١٢٧٨ هـ (١١ نوفمبر ١٨٦١ م)، وانظر ، ص ٧٦ وثيقة رقم ١٢ بتاريخ ٨ جماد الأول ١٢٧٨هـ وكذلك ، ص ١١٤ وثيقة رقم (١٨) بتاريخ ٨ جماد الأول ١٢٧٨ هـ وكلها ضمن ميكروفيلم رقم (٢٦) معية سنية (عربي).

(١١٩) سجلات معية سنية (عربي) سجل رقم (١٨٩٨) جـ ١ صادر الأوامر العليا، ص ١٠٧ وثيقة رقم (٦٠) بتاريخ ٨ جماد الأول ١٢٧٨ هـ.

(١٢٠) سجلات معية سنية (عربي) سجل رقم (١٨٩٤) جـ ١ صادر الأوامر العليا، ص ٣١ وثيقة رقم(٦) بتاريخ ١١ ربيع الأول ١٢٧٧ هـ (٢٧ سبتمبر ١٨٦٠ م) ضمن ميكروفيلم رقم (٢٥) معية سنية(عربي).

(١٢١) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، سجل رقم (٥٣٤) معية سنية (تركي) ، ص ٢٧ وثيقة رقم (٢٣) بتاريخ ٢٧ جماد الأول ١٢٧٩ هـ (٢٠ نوفمبر ١٨٦٢ م).

(١٢٢) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، سجل رقم (٥٣٠) معية سنية (تركي) ، ص ٥٥ وثيقة بدون رقم، بتاريخ ٢٩ جماد الآخر ١٢٧٩ هـ (٢٢ ديسمبر ١٨٦٢ م).

(١٢٣) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، سجل رقم (١٦٤٦) صادر معية (عربي) ، ص ١٣ وثيقة رقم (٥٩) بتاريخ ٢٠ ذو القعدة ١٢٧٦ هـ (٩ يونيو ١٨٦٠ م).

(١٢٤) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر " ، ص ١٤٠.

(١٢٥) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، سجل رقم (١٦٥٥) صادر معية سنية (عربي) ، ص ٨٠ وثيقة رقم (٢٦٤) بتاريخ ١٦ رمضان ١٢٧٧ هـ (٢٨ مارس ١٨٦١ م)

(١٢٦) أمين سامي : " تقويم النيل " المجلد الثاني من الجزء الثالث " عصر إسماعيل " ، ص ٤٧٣.

(١٢٧) جاك تاجر، جورج جندي : " إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية " طبعة : دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة ١٣٦٦ هـ/ ١٩٤٧ م ، ص ١٣٨، ١٣٩.

(١٢٨) المرجع السابق، ص ١٣٩.

(١٢٩) بقصد " الجرأة والتجني ".

(١٣٠) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١)أثار، سجل رقم (٥٢٦) معية سنية (تركي) ، ص ٧٢ وثيقة بدون رقم، بتاريخ ١٠ ذو القعدة ١٢٧٩ هـ (٢٩ أبريل ١٨٦٣ م).

(١٣١) جون مارلو : " تاريخ النهب الاستعماري لمصر " ، ص ١٩.

(١٣٢) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، دفتر رقم (١٨٠٨) صادر معية (عربي) ، ص ٥ وثيقة رقم (٣) بتاريخ ١ شعبان ١٧٨٣ هـ (٩ ديسمبر ١٨٦٦ م).

(١٣٣) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، دفتر رقم (١٨٣٣) صادر معية (عربي) ، ص ١٣ وثيقة رقم (١) بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٨٦ هـ (١فبراير ١٨٧٠ م).

(١٣٤) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، دفتر رقم (١٩٣٨) أوامر ، ص ٣٠ وثيقة رقم (٢٥) ، ص ٢٦، وثيقة رقم (١١) ، ص ٥ وثيقة رقم (٦) ، ص ٩، وثيقة رقم (٤)، ص ١٤ وثيقة رقم (٥) ، ص ١٢ وثيقة رقم (٦).

ص ١٦ وثيقة رقم (٤) ، ص ١٧ وثيقة رقم (٦)، ص ١٠ وثيقة رقم (٥) ، ص ٢٧ وثيقة رقم (٢) ، ص ١٥ وثيقة رقم (٥)، ص ١١، وثيقة رقم (٥) ، ص ١٣ وثيقة رقم (٤)، وكلها بتاريخ ٦ ربيع الثانى ١٢٨٨ هـ

(١٣٥) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، دفتر رقم (١٧) مجلس خصوصى، ص ١٧ وثيقة رقم (١٧٢) بتاريخ ١٥ صفر ١٢٩٠ هـ (١٤ أبريل ١٨٧٣ م).

(١٣٦) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، دفتر رقم (١٩٥٠) صادر غير رسمى، ص ٢٨ وثيقة رقم (٩٣) بتاريخ ١١ ربيع الثانى ١٢٩١ هـ (٢٨ مايو ١٨٧٤ م)

(١٣٧) سجلات معية سنية (عربى) الأوامر العلية الصادرة للدواوين والمجالس، سجل رقم (١) قديم ، ص ٦٤ وثيقة رقم (٣٩) بتاريخ ٦ صفر ١٢٩٣ هـ (٣ مارس ١٨٧٦ م) ضمن ميكروفيلم رقم (٢٦) معية سنية (عربى).

(١٣٨) محمود الفلكى : " رسالة عن الإسكندرية القديمة وضواحيها والجهات القريبة منها التى اكتشفت بالحفريات وأعمال سبرالغور والمسح وطرق البحث الأخرى " ترجمة : محمود صالح الفلكى، مراجعة : محمود عواد حسين، طبعة : دار الثقافة، الإسكندرية ١٣٨٦ هـ/١٩٦٦ م ص ٥٢.

(١٣٩) سجلات ديوان الأشغال، صادر عربى، صادر المحافظات والضبطيات والمجالس م ١ / ١٠ سجل رقم(٣) حديث ، ص ٥٠ وثيقة رقم (١٠) بتاريخ ١٨ ربيع أول ١٢٩٢ هـ (٦ مايو ١٨٧٤ م).

(١٤٠) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، دفتر رقم (١٣) صادر معية (عربى) ، ص ٢٨ وثيقة رقم (٣٩) بتاريخ ١٧ رمضان ١٢٩٣ هـ (٧ أكتوبر ١٨٧٦ م)

(١٤١) سجلات معية سنية (عربى) دفتر قيد الصادر الغير رسمى، سجل رقم (٥) قديم، ص ٦٧ وثيقة رقم (٣٣٩) بتاريخ ١ جماد الثانى ١٢٩٢ هـ (٥ يوليو ١٨٧٥ م) ضمن ميكروفيلم رقم ٢٠ معية سنية (عربى).

(١٤٢) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، محفظة رقم (٤٧) معية سنية (تركى) وثيقة رقم (٤٧) مرفق نمرة (٢) بتاريخ ٦ محرم ١٢٨٦ هـ (١٨ أبريل ١٨٦٩ م).

(١٤٣) " تاريخ مصر فى عهد الخديوى إسماعيل باشا من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩ م " طبعة : مكتبة مدبولى، سلسلة : " صفحات من تاريخ مصر " عدد رقم ٨، ٩ الطبعة الثانية، القاهرة ١٤١٦ هـ/١٩٩٦ م، جـ ١ ، ص ٢٤٠، ٢٤١.

(١٤٤) سجلات محافظة مصر، صادر عربى، صادر الدواوين، سجل رقم (١٢٢٣) قديم ، ص ٨٣ وثيقة رقم (٤٧) بتاريخ ٧ رجب ١٢٨١ هـ (٦ ديسمبر ١٨٦٤ م)، وانظر كذلك : سجلات محافظة مصر، وارد عربى، وارد الدواوين ل ١ / ٢٨ سجل رقم (٤٥) حديث ، ص ١٧٧ وثيقة رقم (٥٩) بتاريخ ١٢ رجب ١٢٨١ هـ (١١ ديسمبر ١٨٦٤ م).

(١٤٥) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، دفتر رقم (٥٣٧) معية سنية (تركى) ، ص ٥١ وثيقة رقم (٥٩) بتاريخ ٢١ صفر ١٢٨١ هـ (٢٦ يوليو ١٨٦٤ م).

(١٤٦) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، دفتر رقم (١٨٥٣) صادر معية سنية (عربى) ، ص ٦٩ وثيقة رقم (١٠) بتاريخ ١ رجب ١٢٨٩ هـ (٤ سبتمبر ١٨٧٢ م)

(١٤٧) وزارة الأشغال العمومية : " مجموعة الأوامر المختصة باللقايا والأنتيقات " ، ص ٨.

(١٤٨) المصدر السابق : نفس الصفحة.

(١٤٩) هو لورد كرومر الذى شغل منصب المعتمد البريطانى فى مصر بعد ذلك.

(١٥٠) يفهم من السياق أن هذه الأمانة يقصد بها مصلحة الجمارك فى الدولة العثمانية.

(١٥١) مصطفى رياض : (١٢٥٠ – ١٣٢٩ هـ / ١٨٣٤ – ١٩١١ م) سياسى مشهور، تدرج من كاتب بديوان المالية إلى رئيس للوزارة، وشغل هذا المنصب ثلاث مرات، واشتهر بمناصرته للصحافة، توفى بالإسكندرية. انظر : الزركلى " الأعلام " جـ ٧ ، ص ٢٢٣.

(١٥٢) على مبارك بن سليمان الروجى (١٢٣٩ – ١٣١١ هـ / ١٨٢٤ – ١٨٩٣ م) من المؤرخين العلماء، تولى نظارة الأوقاف والمعارف والأشغال العمومية، له : " الخطط التوفيقية " فى ٢٠ جزءاً. انظر ترجمته لنفسه فى خططه : جـ ٩ ، ص ٣٧ وما بعدها، وانظر : الزركلى : " الأعلام " جـ ٤ ، ص ٣٢٢.

(١٥٣) مصطفى فهمى : وزير مصرى ورئيس للوزراء، توفى فى ١٤ سبتمبر ١٩١٤ م، قال عنه الرافعى : إنه " الرجل الذى لم يجد الإنجليز أطوع ولا أخلص منه بين رجالات مصر، وكان عهد وزارته هو أوج السلطة للاحتلال البريطانى. انظر عبد الرحمن الرافعى : " مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال " طبعة : دار المعارف، الطبعة الرابعة، القاهرة ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٣ م ، ص ١٧٨.

(١٥٤) نظارة الأشغال : " مجموعة الأوامر المختصة باللقايا والأنتيقات " ، ص ٥ – ٨.

(١٥٥) قليوب : مدينة قديمة، وهى قاعدة مركز قليوب - محافظة القليوبية، والمطرية وحلوان ضاحيتان من ضواحى مدينة القاهرة، اشتهرت الأولى منهما قديماً بشجر البلسان الذى يخرج منه نوع من الدهن. انظر : محمد رمزى : " القاموس الجغرافى " قسم ٢ جـ١ ، ص ٥٧، ٥٨، وانظر نفس الجزء ، ص ١١، ١٢.

(١٥٦) خطأ لغوى، صوابه : المتعاقدان.

(١٥٧) خطأ لغوى صوابه : " إلى أن يستولى كل منهما ".

(١٥٨) كذا فى الأصل، ولعل صوابه : " فى آخر شهر يونيو " وليس ديسمبر إذ أن يونيو هو الشهر الذى تنتهى بانتهائه مدة التصريح الزمنية.

(١٥٩) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، مصلحة الآثار، محفظة رقم (٤ / ٢ أ) مجموعة (٤٩) أشغال ترجمة مذكرة من نظارة الأشغال إلى مجلس النظار بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٨٨١ م (٢ ذو الحجة ١٢٩٩ هـ) بشأن طلب التصريح لمستر ويلد بالحفر والتنقيب فى جبل المقطم والأراضى المجاورة له عن الآثار القديمة.

(١٦٠) محافظ مجلس الوزراء ، نظارة الأشغال ، مصلحة الآثار ، محفظة رقم (٤/٢أ).

(١٦١) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، محفظة رقم (٤ / ٢ أ) مجموعة ٤٩ أشغال، ترجمة صورة باللغة الفرنسية من تصريح خاص بالتنقيب عن الآثار.

(١٦٢) وزارة الأشغال العمومية : " مجموعة الأوامر المختصة باللقايا والأنتيقات " ، ص ١٤.

(١٦٣) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، مصلحة الآثار، محفظة رقم (٤ / ١) مجموعة ٤٩ أشغال، مذكرة من نظارة الأشغال العمومية بشأن عدم التصريح ببيع سبعة أفدنة ونصف كائنة بجوار الهرم الأكبر.

(١٦٤) دامر : يقال : دمر القوم يدمرون دماراً أى هلكوا، ودامر أى هالك. انظر : ابن منظور : " لسان العرب " مادة " د. م. ر " ج ٢ ، ص ١٤٢٠.

(١٦٥) ترويح النفس فى مدينة الشمس " ، ص ٧، ٨.

(١٦٦) يقصد " عدم خلوها " كما هو ظاهر من السياق.

(١٦٧) جدير بالذكر أن هذا المبلغ كان يعادل أكثر من ثلاثة أمثال ميزانية مصلحة الآثار المصرية والمتحف المصرى آنذاك، فقد كانت ميزانيتها فى ذلك الوقت لا تتجاوز ستة آلاف جنيه مصرى.

(١٦٨) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، مصلحة الآثار، محفظة رقم (٤، ٢ أ) مجموعة ٤٩ أشغال، مذكرة من نظارة الأشغال العمومية إلى رياسة مجلس النظار بتاريخ ٢٦ مايو ١٨٨٧ م (٣ رمضان ١٣٠٤ هـ) تحت رقم (٥٣٢) بخصوص إصلاح مصلحة الآثار التاريخية.

(١٦٩) وزراء الأشغال العمومية : " مجموعة الأوامر المختصة باللقايا والأنتيقات " ، ص ١٥، ١٦.

(١٧٠) يقصد : " موقعة ".

(١٧١) أى : المشار إليه.

(١٧٢) التقاها : أى عثر عليها.

(١٧٣) ما تحته خط هو صورة مطابقة لما فى الأصل، وهو تعبير غامض وغير مفهوم، وربما كان اصطلاحاً قانونياً مفهوماً أيام تشريع هذا القانون، ثم حل محله اصطلاح قانونى آخر فى أيامنا هذه، مما ألبسه – بتقادم العهد به – ثوباً من الخفاء والغموض.

(١٧٤) خطأ لغوى، صوابه " يرشو ".

(١٧٥) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، مصلحة الآثار مجموعة (٤٩) أشغال، محفظة رقم (٤، ٢ أ) ترجمة مذكرة من نظارة الأشغال العمومية إلى رياسة مجلس النظار بتاريخ ٤ فبراير ١٨٨٨ م رقم ٦٣١ تتعلق بالبحث على الأنتيكات ونقلها وتصديرها إلى الخارج.

(١٧٦) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، مصلحة الآثار مجموعة (٤٩) أشغال، محفظة رقم (٤، ٢ ب) صورة إفادة من ناظر الداخلية إلى مجلس النظار بتاريخ ١٧ مارس ١٨٨٨ م (٥ رجب ١٣٠٥ هـ).

(١٧٧) يبدو أنها تعنى " فريدة من نوعها ".

(١٧٨) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، مصلحة الآثار مجموعة (٤٩) أشغال، محفظة رقم (٤ / ٢ أ) ترجمة مذكرتين من نظارة الأشغال العمومية إلى مجلس النظار بطلب اعتماد رأى لجنة الآثار التاريخية فيما يختص بالحفر على الأنتيقات.

(١٧٩) وزارة الأشغال العمومية : " مجموعة الأوامر المختصة باللقايا والأنتيقات " ، ص ١٨، ١٩.

(١٨٠) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، مصلحة الآثار مجموعة (٤٩) أشغال، محفظة رقم (٤ / ٢ أ) ترجمة مشروع لائحة خاصة بالحفر على الأنتيقات.

(١٨١) وذلك بعد نقلها إليها من بولاق سنة ١٨٩٠ م على ما سيأتي تفصيله.

(١٨٢) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، مصلحة الآثار، مجموعة ٤٩ أشغال، محفظة رقم (٤ / ٢ أ) ترجمة مشروع لائحة مختصة بإعطاء الرخص بالحفر على الأنتيقات، وانظر كذلك : وزارة الأشغال العمومية : " مجموعة الأوامر باللقايا والأنتيقات " ، ص ٣٠، ٣١.

(١٨٣) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، مصلحة الآثار، مجموعة (٤٩) أشغال، محفظة رقم (٤ / ٢ ب) ترجمة مذكرة من الحقانية إلى مجلس النظار بتاريخ ١٨ يونيو ١٨٩٢ م (٢٤ ذو الحجة ١٣٠٩ هـ) ومشروعا أمرين عاليين باعتبار مفتشى ومأمورى الدخوليات بمدينة مصر ومأمورى حفظ الآثار من مأمورى الضبطية القضائية.

(١٨٤) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، مصلحة الآثار، مجموعة ٤٩ أشغال، محفظة رقم (٤ / ٢ ب) ترجمة إفادة من لجنة قضايا الحكومة بتاريخ ٢٦ أبريل ١٨٩١ م إلى بروجش باشا رداً على طلبه التصريح له بالبحث عن المعادن بالقرب من أسوان.

(١٨٥) بيتر فرانس : " اغتصاب مصر " ، ص ١٩٧.

(١٨٦) بريان فاجان : " نهب آثار وادى النيل " ، ص ٢١٦.

(١٨٧) بيتر فرانس : " اغتصاب مصر " ، ص ١٩٦.

(١٨٨) المسطبة والمصطبة : قبور خاصة من عهد الدولة القديمة بنيت في الجيزة وسقارة وبعض جهات أخرى، وكانت المسطبة عادة تبنى على هيئة متوازى مستطيلات ذى حوائط مائلة قليلاً، ومن هنا اتخذت الاسم العربى " مسطبة " وقد اهتم قدماء المصريين بالإفراط في زخرفة هذه المصاطب من الداخل، إما بالنقوش البارزة أو بالمناظر التى تمثل حياتهم على الأرض. انظر : جورج بوزنر وآخرين " معجم الحضارة المصرية القديمة " ، ص ٣٠٨.

(١٨٩) كذا في الأصل، وصوابها " كشطت ".

(١٩٠) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، مصلحة الآثار، مجموعة (٤٩) أشغال، محفظة رقم (٤ / ٢ ب) إفادتان من موسيو دى مورجان مدير عموم الآثار التاريخية إلى نظارة الأشغال بتاريخ ٩، ١٤ ديسمبر ١٨٩٣ م (٣٠ جماد الأول، ٥ جماد الآخر ١٣١١ هـ) بشأن طلب سن قانون صارم لمعاقبة الذين يشوهون أو يدمرون الآثار التاريخية.

(١٩١) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، مصلحة الآثار، مجموعة (٤٩) أشغال، محفظة رقم (٤ / ٢ ب) ترجمة مذكرة من نظارة الأشغال العمومية إلى مجلس النظار بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٨٩٣ م (١١ جماد الآخر ١٣١١ هـ) بخصوص ذات الموضوع.

(١٩٢) جريدة " المقتطف " مجلد ١٩ جـ ٢ ، ص ٧٨٣.

(١٩٣) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، مصلحة الآثار، مجموعة (٤٩) أشغال، محفظة رقم (٤ / ٢ ب) مذكرة من نظارة الأشغال العمومية إلى مجلس النظار بتاريخ ٢ يوليو ١٨٩٧ م (١ صفر ١٣١٥ هـ) ومعها مشروع أمر عال بتقدير عقوبات تسرى على الأجانب والوطنيين الذين يحفرون في المحلات الأثرية الممنوع الحفرَ فيها قانوناً، او يتلفون المبانى التاريخية، أو يختلسون أنتيكات من أراضى الحكومة.

(١٩٤) مجلس شورى القوانين : " مجموعة محاضر المجلس " المجلد الرابع " مجموعة محاضر جلسات سنة ١٨٩٧ م (١ فبراير – ٢٧ ديسمبر) " مطبعة : فتح الله إلياس، القاهرة، بدون تاريخ، ، ص ٥٣ محضر جلسة الأحد أول أغسطس ١٨٩٧ م / ٢ ربيع الأول ١٣١٥ هـ.

(١٩٥) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٦٢ محضر جلسة الخميس ٢٦ أغسطس ١٨٩٧ م / ٢٧ ربيع الأول ١٣١٥ هـ.

(١٩٦) سجلات ديوان الأشغال، استحقاقات م ٦ / ١ / ١ استحقاقات مستخدمين ديوان الأشغال، سجل رقم (٣٥) حديث، ٢٣٢ قديم لسنة ١٣٠٤ هـ / ١٨٨٧ م، ، ص ٢٠ المستخدمين سايرة بالأثارات التاريخية.

(١٩٧) روبير سوليه : " مصر ولع فرنسى " ، ص ٣٧٢، ٣٧٣.

(١٩٨) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، مصلحة الآثار، مجموعة (٤٩) أشغال، محفظة رقم (٤ / ٣ ب) مذكرة نظارة الحقانية ومشروع أمر عال باعتبار مفتشى الآثار القديمة من مأمورى الضبطية القضائية بتاريخ ٥ مارس ١٩٠٠ م (٣ ذو القعدة ١٣١٧ هـ).

(١٩٩) لعله يقصد " النعاوند ".

(٢٠٠) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، مصلحة الآثار، مجموعة (٤٩) أشغال، محفظة رقم(٤ / ٢ أ) ترجمة مذكرة من نظارة الأشغال ومعها مشروع لائحة وضعتها مصلحة الآثار التاريخية عن أخذ السباخ بتاريخ ١ مايو ١٩٠١ م (١٢ المحرم ١٣١٩ هـ).

(٢٠١) كنا نميل إلى إيراد نصوص هذا القانون هنا ثم بدا لنا ألا نفعل بعد ان وجدنا أن طول بنوده المفرط يحول دون ذلك، ثم إن هذه البنود فى أغلبها نصوص ذات صبغة قانونية بحتة مما يقلل من فرص تدخلنا أثناء عرضها، إما لصياغتها القانونية المحكمة والصارمة التى لا تساعد على هذا التدخل، وإما لأننا لا نملك الثقافة القانونية التى تسمح لنا بمثل هذا التدخل، فضلاً عن أن هذا القانون يعتبر - إلى حد ما - خارجاً عن الحدود الزمنية لفترة البحث، رغم انه وثيق الصلة بها إلى حد بعيد : إذ يعتبر مكملاً لها، مما يجعل من غير المقبول إغفاله كلية، وكل ذلك قد جعل من مسألة إيراد بنود هذا القانون هنا أمراً غير ذى جدوى.

(٢٠٢) مجلة " المقتطف " عدد أبريل ١٩٢٣ م / شعبان ١٣٤١ هـ مجلد ٦٢ ، ص ٣٧٢.

(٢٠٣) فيليب جلاد : " قاموس الإدارة والقضاء " المطبعة التجارية، الإسكندرية ١٣٠٨ هـ / ١٨٩٠ م ج ١ ، ص ٧٧، ٧٨ آثار قديمة (دولة علية).

(٢٠٤) انظر النص الكامل لهذا القانون فى : فيليب جلاد : " قاموس الإدارة والقضاء " ج ١ ، ص ٧٨ – ٨٠.

(٢٠٥) المصدر السابق، نفس الجزء، ، ص ٨٥ بتاريخ ٤ ذو الحجة ١٢٩٤ هـ/تشرين ثان [نوفمبر] ١٨٩٣ م.

(٢٠٦) شبين القناطر : بلدة قديمة كانت تعرف باسم " شيبين " ثم عرفت باسم " شبين القناطر " نسبة إلى القناطر التى أنشأها الملك الناصر محمد بن قلاوون على بحر أبى المنجا سنة ٧٣٥ هـ / ١٣٣٣ م، وهى الآن قاعدة مركز شبين القناطر محافظة القليوبية. انظر : محمد رمزى " القاموس الجغرافى " قسم ٢ ج ١ ، ص ٣٥ – ٣٦

(٢٠٧). Tagher : " orders superieurs ". p: 17

(٢٠٨) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، دفتر رقم (٢٧٨) شورى المعاونة (تركى) وثيقة رقم (١١٤٢) بتاريخ ١٤ جماد الأخر ١٢٥٤ هـ (١٤ سبتمبر ١٨٣٨ م).

(٢٠٩) خطأ لغوى، صوابه " إذا أحدٌ وجد شيئاً ".

(٢١٠) ما تحته خط تعبير ركيك يقصد به " إذا وُجِد أناس مثل هؤلاء قد عثروا على شيء من ذلك "

(٢١١) خطأ لغوى، سبق أن نبهنا على مثله فى هامش رقم (٤).

(٢١٢) ديوان مجلس أحكام مصر، س ٧ / ٣٣ دفتر مجموع إدارة وإجراءات، سجل رقم (١) حديث (١٧٨) قديم ، ص ٢٣١ إفادة فى سنة ١٢٥٦ هـ / ١٨٤٠ م.

(٢١٣) الضربخانة : دار سك العملة.

(٢١٤) ديوان مجلس أحكام مصر، س ٧ / ٣٣ دفتر مجموع إدارة وإجراءات، سجل رقم (١) حديث (١٧٨) قديم ص ٢٣١ إفادة فى سنة ١٢٦٩ هـ / ١٨٥٢ م.

(٢١٥) شِشت الأنعام : قرية قديمة تابعة لمركز إيتاى البارود – محافظة البحيرة، انظر : محمد رمزى : " القاموس الجغرافى " قسم ٢ ج ٢ ، ص ٢٥٠.

(٢١٦) ديوان مجلس أحكام مصر، س ٧ / ٣٣ دفتر مجموع إدارة وإجراءات، سجل رقم (١) حديث (١٧٨) قديم ، ص ٢٣١ إفادة فى سنة ١٢٧٧ هـ / ١٨٦٠ م.

(٢١٧) أشمون الرمان : قرية قديمة تابعة لمركز دكرنس – محافظة الدقهلية، انظر : محمد رمزى : " القاموس الجغرافى " قسم ٢ ج ١ ، ص ٢٢٩ .

(٢١٨) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، محفظة رقم (٥) معية سنية (تركى) ورقة رقم (٢٧) وثيقة رقم (٥٣١) بتاريخ ٢١ ربيع الثانى ١٢٧١ هـ / ١١ يناير ١٨٥٥ م.

(٢١٩) بلبيس : إحدى مراكز محافظة الشرقية، وقد أنشئ هذا المركز سنة ١٨٧١ م (١٢٨٨ هـ)، انظر : محمد رمزى : " القاموس الجغرافى " قسم ٢ ج ١ ، ص ١٠٠

(٢٢٠) ديوان مجلس أحكام مصر، س ٧ / ٣٣ دفتر مجموع إدارة وإجراءات، سجل رقم (١) حديث (١٧٨) قديم ، ص ٢٣١ إفادة فى سنة ١٢٧٥ هـ ١٨٥٧ م.

(٢٢١) المرجع السابق، نفس السجل والصفحة.

(٢٢٢) الصوامعة : ذكر محمد رمزى قريتين بهذا الاسم : الصوامعة غرب التى تقع على الشاطئ الغربى للنيل، وهذه تتبع مركز طهطا محافظة سوهاج، والصوامعة شرق الواقعة على الشاطئ الشرقى للنيل، وهى تتبع مركز أخميم بذات المحافظة. انظر " القاموس الجغرافى " قسم ٢ ج ٤ ، ص ٩٢، ١٤١.

(٢٢٣) على مبارك : " الخطط التوفيقية " جـ ١٧ ، ص ١٧ طبعة بولاق، الطبعة الأولى. القاهرة ١٣٠٦ هـ/ ١٨٨٧ م.

(٢٢٤) يقصد به المتحف المصرى الذى كان يديره ماريت.

(٢٢٥) وزارة الأشغال العمومية : " مجموعة الأوامر المختصة باللقايا والأنتيقات " ، ص ٥.

(٢٢٦) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، سجل رقم (١٦٥٥) صادر معية سنية (عربى) ، ص ٦٣ وثيقة رقم (٢٤٤) بتاريخ ٢١ شعبان ١٢٧٧ هـ (١٤ مارس ١٨٦٠ م)

(٢٢٧) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، سجل رقم (١٦٥٨) صادر معية سنية (عربى) ، ص ٧٦ وثيقة رقم (٨٩) بتاريخ ٨ رمضان ١٢٧٧ هـ (٢١ مارس ١٨٦١ م)

(٢٢٨) بصرة : قرية قديمة واقعة على الشاطئ الشرق للنيل، وتتبع مركز أبنوب – محافظة أسيوط. انظر محمد رمزى : " القاموس الجغرافى " قسم ٢ جـ ٤ ، ص ٥، ٦.

(٢٢٩) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، سجل رقم (١٦٧٧) صادر معية سنية (عربى) ، ص ٤٧ وثيقة رقم (٧٥) بتاريخ ١٩ ذو الحجة ١٢٧٨ هـ (١٧ يونيو ١٨٦٢ م)

(٢٣٠) سجلات ديوان المالية، صادر عربى، صادر دواوين وفروع وسايرة، سجل رقم (٥٥١) نقل (٢٣٥) حديث (١٩٧٤) قديم، ص ١٨١ وثيقة رقم (٢٠٧٢) بتاريخ ١٥ جماد الأول ١٢٩٠ هـ (١١ يوليو ١٨٧٣ م).

(٢٣١) زاوية صقر : قرية كانت تابعة قديماً لمركز أبو حمص محافظة الشرقية، ثم ألحقت منذ عام ١٩٣٠ م بمركز أبو المطامير بذات المحافظة. انظر محمد رمزى: " القاموس الجغرافى " قسم ٢ جـ ٢ ، ص ٢٣٤.

(٢٣٢) سجلات ديوان المالية، صادر عربى، صادر دواوين وفروع وسايرة، سجل رقم (٥٥٤) نقل (٣٧٨) حديث (٢٠٥٦) قديم ، ص ١١٥ وثيقة رقم (١١٢) بتاريخ ٧ شعبان ١٢٩٠ (٣٠ سبتمبر ١٨٧٣ م)

(٢٣٣) سجلات محافظة مصر، صادر عربى، صادر الدواوين، سجل رقم (١٨٠٦) قديم ، ص ١٧ وثيقة رقم (٩٩٤) بتاريخ ١٢ شوال ١٢٩٥ هـ ٩ أكتوبر ١٨٧٨ م.

(٢٣٤) مصطلح يقصد به : " نفقات الخديوى الشخصية ".

(٢٣٥) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، دفتر رقم (١٨٥٣) صادر معية سنية (عربى) ، ص ٦٩ وثيقة رقم (١١) بتاريخ غرة رجب ١٢٨٩ هـ

(٢٣٦) عدد أبريل ١٩٠٢ م (المحرم ١٣٢٠ هـ) مجلد ٢٤ ، ص ٤٠٢، ٤٠٣.

الفصل الرابع

المشكلات البشرية والأخطار الطبيعية التى واجهت الآثار المصرية فى القرن التاسع عشر وموقف الإدارة المصرية منها

واجهت الآثار المصرية القديمة خلال القرن التاسع عشر عدداً من المشكلات التى صنعتها يد البشر، كما مرت ببعض الأخطار التى فرضتها ظروف الطبيعة والمناخ فى مصر، وقد كان لهذه المشكلات وتلك الأخطار أثرها الواضح على الآثار القديمة المصرية، إيجاباً أو سلباً، غير أن تأثيرها السلبى كان أكبر بكثير من تأثيرها الإيجابى، وسوف نتحدث فيما يلى عن هذه المشكلات وتلك الأخطار مع بيان تأثيراتها - السلبية منها والإيجابية – على وضعية الآثار القديمة فى مصر فى القرن التاسع عشر[1] وسوف نبدأ بالحديث عن المشكلات البشرية.

أولاً: المشكلات البشرية :

١- نقل المسلات :

ويأتى فى مقدمة المشكلات البشرية قيام الحكومة المصرية بالتفريط فى عددٍ من أروع ما أخرجته يد الصناعة المصرية وفن النحت المصرى عبر تاريخه الطويل من آثار، ومن أهم ما انفردت به حضارة مصر القديمة عن غيرها من حضارات العالم القديم الأخرى المماثلة، ونعنى بذلك " المسلات المصرية ". فقد تسامحت الإدارة فى مصر فى خروج عدد من تلك المسلات من وطنها الأصلى إلى أماكن أخرى تبعد عنها بآلاف الأميال وتختلف فى ظروفها الطبيعية وأحوالها المناخية، مما ألحق بها أضراراً جسيمة حتى كادت أن تفقد رونقها وبهاءها وتذهب عنها نقوشها الرائعة. وقد كان الباعث الأساسى على التفريط فى هذه الآثار الفريدة هو اتخاذها – فى أكثر الأحوال – وسيلة من وسائل الدعاية السياسية وكسب تأييد الرأى العام الدولى، ولا سيما الدول الكبرى التى يمكن لحكوماتها أن تلعب دوراً ذا شأن فى توجيه دفة السياسة العالمية. هذا وقد بالغت الإدارة المصرية فى هذا الكرم الأثرى حتى كادت مصر أن تصبح خلواً من هذا النوع من الآثار القديمة، وحتى غدا ذلك من أهم المشكلات التى واجهت الآثار المصرية فى القرن التاسع عشر وسببتها يد الإنسان، وسوف نتحدث الآن عن أشهر المسلات المصرية التى خرجت من مصر

فى القرن التاسع عشر من حيث كيفية هذا الخروج وظروفه وأهدافه وبواعثه وموقف الإدارة منه وسوف نبدأ بالحديث عن مسلة فيلة.

أ- مسلة فيله :

هى إحدى مسلتين صغيرتين من الجرانيت الوردى أقامهما بطليموس السابع أمام معبد إيزيس بجزيرة فيله، ويبلغ طول هذه المسلة اثنتين وعشرين قدماً - حوالى ٦،٧ متراً - كما يبلغ عرضها قدمين عند القاعدة، وتزن حوالى ستة أطنان، ولهذه المسلة أهمية كبيرة لأنها تحمل نصاً ذا كتابات ثلاث : هيروغليفية وديموطيقية وإغريقية - شأنها فى ذلك شأن حجر رشيد - إذ تعتبر المخطوطات اليونانية والكتابات المنقوشة على قاعدتها بمثابة ترجمة للنص الهيروغليفى المنقوش على أحد جوانبها، وبذلك أتاحت للسيد وليام جوزيف بانكس فى عام ١٨١٦م (١٢٣١هـ) قبل نقلها من مكانها فرصة إجراء دراسات مقارنة على النصوص الثلاثة ذات المعنى الواحد، تمكن خلالها من التعرف على اسم " كيلوباترا " وقد أسهم ذلك فى الإسراع بحل رموز اللغة الهيروغليفية[٢].

وكان بلزونى قد رأى هذه المسلة أثناء زيارته الأولى للجزيرة عام ١٨١٥م، وأعجب بها، ولاحظ أنها قريبة من المياه بما يسمح بنقلها، فطمع فى الاستيلاء عليها، وبدا له أن من السهل نقلها إلى القاهرة عبر النيل متى توفر له قارب كبير فى وقت ارتفاع الماء عند الشلال الأول فى زمن الفيضان، فاستولى عليها بلزونى باسم " ممثل بريطانيا وقنصلها العام فى القاهرة "[٣] هنرى سولت والذى كان بلزونى يعمل تحت إمرته، وأعطى بلزونى حاكم أسوان نقوداً ليضع عليها حارساً ريثما تسمح الظروف بنقل المسلة، وسأله حاكم أسوان صراحة عما سيدفعه له مقابل إذنه بنقل المسلة، ورغم أن تصريح التنقيب الذى منحه محمد على لبلزونى كان يرخص له الاستيلاء على كل ما يريد من التماثيل والأحجار الأثرية، إلا أن بلزونى كان يدرك أن حاكم أسوان وغيره من حكام الأقاليم كانوا يعتقدون أن من حقهم المطالبة بشئ، وأنهم إن لم يكونوا يستطيعون الاعتراض أو الرفض صراحة فإن فى وسعهم أن يضعوا أمامه من العقبات ما يحبط مشروعه تماماً، وهكذا وعد الأغا بأنه سيحصل على ثلاثمائة قرش حال ما تشحن المسلة بنجاح[٤].

تنازل هنرى سولت عن حقوقه فى المسلة لصالح وليام جوزيف بانكس الذى كان أحد رعاة سولت، وكانت وساطته وتزكيته لهذا الأخير سبباً فى تعيينه فى وظيفة قنصل بريطانيا فى مصر ؛ بحيث ظهر هذا الإهداء وكأنه نوع من الاعتراف بالجميل لأولياء نعمته. وفى عام ١٨١٨م زار بانكس مصر، وقام برحلة نيلية إلى الشلال الأول صحبه فيها سولت، وهناك تقابلا مع بلزونى الذى كان يواصل جمع الآثار لحساب سولت، وسعد بانكس كثيراً عندما علم بأنه أصبح يمتلك مسلة

صغيرة رائعة، وسعد أكثر عندما قبل بلزونى أن يتولى بنفسه نقل المسلة إلى القاهرة ومنها إلى الإسكندرية[٥].

التقى الفريق الإنجليزى أثناء رحلته إلى صعيد مصر بنظير له من الفرنسيين كان يضم القنصل الفرنسى دروفيتى ووكلاءه الذين يقومون بجمع الآثار لحسابه، ودهش القنصل الفرنسى كثيراً عندما علم بعزم بلزونى على نقل مسلة فيله لصالح بانكس، وادعى أنه تلقى من الأتراك فى أسوان وعوداً فى مناسبات عديدة بأنهم سينقلون المسلة لحسابه هو، فهم بذلك قد خدعوه، ولكن بلزونى أوضح له أن المسلة ملك له منذ أول رحلة قام بها إلى فيلة عام ١٨١٥م، وأنه قد أهداها للقنصل البريطانى، وأنه هو الذى دفع تكاليف حراستها كل ذلك الوقت، ثم أوضح بلزونى للقنصل الفرنسى أن سولت نفسه قد تنازل على المسلة للسيد بانكس وعلى ذلك فإن بلزونى سوف ينقلها بنفسه لحساب بانكس إلى الإسكندرية [٦]. والواقع أن دروفيتى كان يطمع فى الاستيلاء على هذه المسلة وإهدائها إلى مليكه العاهل الفرنسى[٧].

أظهر دروفيتى عدم اكتراثه بالأمر، ولكنه أوحى سراً إلى وكيله الإيطالى أنطونيو ليبولو بأن يسبق بلزونى إلى أسوان ويحرض الأهالى على منع بلزونى من أخذ المسلة، ولكن حاكم أسوان الذى لم ينس لبلزونى هداياه ووعوده بمنحه الثلاثمائة قرش عند نجاحه فى نقل المسلة، صرح للوكيل الإيطالى بأن المسلة يملكها الإنجليز، وأنهم يدفعون أجور حراستها منذ ثلاث سنوات، فلجأ ليبولو إلى المراوغة، فذهب إلى فيله وتظاهر بأنه يقرأ المكتوب عليها بالهيروغليفية، وأمام جمع المواطنين البسطاء، ادَّعَى ليبولو أن النصوص تقول أن المسلة ملك لأسلاف دروفيتى، ومن ثمَّ فهو وارثها، ثم رفع الأمر إلى قاضى المنطقة، وقدم له رشوة، فحقق له مأربه ثم اختفى عن الأنظار[٨].

وفى نفس الوقت كان دروفيتى قد سعى سعيه لدى الحكومة المصرية فى القاهرة وحصل منها على خطاب موجه إلى حاكم أسوان بدا أنه يدعم موقفه : " إنه بموجب انضمام رأى صاحب السعادة ولدنا الدفترداربك وسندات مشايخ جزيرة الفيلوية[٩] وإن يكن قد اشترى صديقنا الخواجة دوروتى قنصل فرانسه سابقاً عامود حجرى[١٠] بماله من ذاك الطرف إلا أن الإفرنجى المدعو بلزونى قد ادعى قائلاً إن ذاك العامود الحجرى هو لى، فإذا كان ذاك العامود الحجرى قد أخذه الخواجة دوروتى من مشايخ الجزيرة بماله، وبيده أيضاً مستند، فلا تدع أحداً ما يتداخل فى خصوص نقله إلى هذا الطرف "[١١].

عندما وصل بلزونى إلى أسوان كان الأمر قد قضى، ولكنه اتصل بحاكم أسوان لإقناعه بمشروعية دعواه، وكان الوقت ضيقاً، فالمسلة يجب أن تنقل فوراً وإلا أدى انخفاض منسوب المياه – فى حالة التأخير – إلى استحالة نقلها عبر الشلال، وانتظار حلول موسم الفيضان القادم، وهو ما يعنى تأخير نقل المسلة عاماً كاملاً، لذلك قرر بلزونى تجاهل كل ما فعله دروفيتى وأعوانه

اعتماداً على أن وضع اليد على المسلة سوف يضع الجميع أمام الأمر الواقع، وقد كان لحسن علاقته مع الأهالى عن طريق اتباع سياسة اليد المبسوطة معهم ومع المسئولين المحليين أثره فى نجاح خطته، وذلك بعكس وكلاء دروفيتى المتغطرسين. فأهدى بلزونى حاكم أسوان ساعة، كما دفع لصاحب القارب نصف الأجر مقدماً، فَقَبِل نقل المسلة، مع أن هذا الرجل نفسه كان قد رفض القيام بنفس المهمة لدروفيتى قبل ذلك بشهرين تحت زعم أن المياه قد انحسرت بالفعل ولا يمكن نقل المسلة[١٢]، والواقع أن الأهالى والمسئولين جميعاً لم يكونوا متحمسين للوقوف فى وجه بلزونى، فالأمر عندهم سيان، والمسألة برمتها لم تخرج فى نظرهم عن كونها مجرد سوء تفاهم بين الإنجليز والفرنسيين.

وعندما بدأت عملية النقل حضر حاكم أسوان ومعه الخطاب الذى حصل عليه دروفيتى من الإدارة المصرية، والذى تطلب فيه من حاكم أسوان عدم السماح بنقل المسلة إلا لصالح دروفيتى وحده، فتدخل القنصل البريطانى سولت ومعه بانكس وطلبا من الحاكم إبلاغ دروفيتى أن الإنجليز قد أخذوها بالفعل وقضى الأمر[١٣].

ويعتبر التقرير الذى وضعه بلزونى عن مراحل إنزال هذه المسلة ووضعها فى القارب الذى قام بنقلها ممتعاً ومسلياً وشيقاً[١٤]، ولا سيما عندما يتحدث عن انزلاق المسلة وسقوطها فى النيل نتيجة لهبوط الرصيف الذى عهد إلى الأهالى بإقامته لتستند عليه المسلة حين إنزالها إلى القارب، وكذلك عندما يتحدث عن العقبات والصعوبات التى واجهت القارب الذى كان يحمل الشحنة الثمينة أثناء اجتيازه لصخور وجنادل الشلال الأول وحتى وصوله إلى أسوان، والواقع أنه كان لجهود أهالى جزيرة فيله، كما كان لمهارة طاقم القارب من البحارة دورٌ كبير فى نجاح عملية نقل هذه المسلة، إذ قدم أولئك وهؤلاء لبلزونى معونة صادقة، وآزروه فى مهمته، وكانوا حقاً على مستوى الموقف، ولا غرو فى ذلك فإن للملاحين من أهالى النوبة خبرة واسعة، وباع طويل بشئون الملاحة النهرية عبر شلالات نهر النيل صعوداً أو هبوطاً وذلك منذ قديم الأزل.

حرص بلزونى على مكافأة حاكم أسوان وأهالى فيله وإرضائهم قبل أن يغادر المنطقة، وعندما وصل القارب إلى قبالة الأقصر وقع شجار عنيف بين بلزونى وأعوانه من ناحية ودروفيتى وأنصاره من ناحية أخرى، ويعتقد أن بلزونى أن الفرنسيين قد دبروا لهذا الشجار بدافع الرغبة فى الانتقام، وعلى أية حال فإن المعركة قد انفضت دون سقوط ضحايا من الجانبين، وواصل القارب رحلته إلى القاهرة ومنها إلى الإسكندرية حيث شحنت المسلة إلى لندن، وهناك قام وبليام بانكس بنصب المسلة بنفسه فى ضيعة العائلة فى كنجستون لاسى دورسيت بحضور دوق وبلنجتون وذلك فى عام ١٨٣٩م (١٢٥٥هـ).

٢- مسلة باريس[١٥] :

سبق الإلماع إلى أن فكرة نقل مسلة من مصر إلى فرنسا إنما تنسب إلى نابليون بونابرت، فقد كانت حملته هى التى أثارت فى كل من فرنسا وإنجلترا رغبة جارفة فى الحصول على مسلات مصرية : أما الإنجليز فلتخليد نصرهم، وأما الفرنسيون فلتخليد منجزاتهم العلمية، وكان مع ازدياد الاهتمام بمصر أن قررت حكومة كل من إنجلترا وفرنسا أن تكون لها مسلة أو أكثر من المسلات المصرية، ليس لتخليد النصر أو المنجزات العلمية هذه المرة وإنما لتزيين عاصمة كلٍ من الدولتين، ولم يكن عسيراً على هاتين الدولتين الحصول على إذن بنقل المسلات، ذلك أن محمد على كان حريصاً على كفايتهما ما يطلبان ولو عنى ذلك تجريد مصر مما يوشك أن يكون كل مسلاتها الباقية، ولما كان عدد المسلات محدوداً فقد قاما بالمطالبة بأحسنها، وكانت هذه المطالبات تتعارض فى كثير من الأحيان[١٦].

أما فرنسا فقد قرر مليكها لويس الثامن عشر على أثر عودة الملكية الفرنسية عام ١٨١٤م إحضار مسلة من فرنسا لتزيين عاصمته، فأمر الملك قنصله العام فى مصر برناردينو دروفيتى بالتقدم إلى محمد على ليرى إن كانت فرنسا تستطيع الحصول على واحدة.

وإلى دروفيتى يرجع الفضل فى أن أصبح لويس الثامن عشر فى أواخر عهده مالكاً لمسلة هى واحدة من اثنتين موجودتين بالإسكندرية كانتا قد نقلتا إليها قديماً من هليوبوليس وترجعان إلى عصر تحتمس الثالث، وما دامت إحداهما – القائمة – قد أهديت إلى فرنسا، فقد بدا أنه لا مناص من إهداء الأخرى – الساقطة – إلى إنجلترا، وذلك كنوع من الحفاظ على التوازن الدبلوماسى بين الدولتين العظميين[١٧].

مرت الأعوام دون أن يفكر الملاك الجدد للمسلتين فى الحضور لأخذهما، ونسى شارل العاشر ووزراؤه وجودهما، ونسيهما الإنجليز كذلك، إلى أن ذكرهما شامبليون أثناء رحلته إلى مصر، فهو ينصح فى إحدى رسائله لأخيه بعدم التأخير فى أخذ تلك التى تخص فرنسا خشية أن يستولى غيرها على المسلة[١٨]، وقد أحيا هذا الخطاب من جديد فكرة نقل المسلة، وعاد ملف المسلة إلى الظهور مرة أخرى على السطح، وتملكت شارل العاشر رغبة فى أن يراها منقولة إلى عاصمته، ومنذ ذلك الوقت وشامبليون لا يتوانى عن شحذ همم مواطنيه ومسئولى حكومته، ودفعهم إلى المضى قدماً فى سبيل اتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل المسلة إلى فرنسا والعمل على توفير الأموال التى يتطلبها مثل هذا المشروع الضخم، فنراه يتسأل فى رسالة إلى أخيه [فى ١٠ فبراير ١٨٢٩م] : " ترى هل حان الوقت الذى نرى فيه أخيراً مسلة فرعونية تزين أحد ميادين باريس ؟ إن ذلك سيكون مدهشاً، وإننى مغتبط لعدم تراجعنا أمام ذلك المشروع الذى يمكن تنفيذه " ثم يعرب شامبليون

عن نفقته فى " إمكانية تحقيق ذلك بالتعاون مع سمو محمد على باشا الذى لا ينكص أبداً عن تحقيق الأشياء النافعة والمفيدة "(١٩).

وعندما زار شامبليون الأقصر فى ٢٣ نوفمبر ١٨٢٨م عندما كان مصعداً فى النيل فى طريقه إلى بلاد النوبه نزل شامبليون إلى الضفة الشرقية ليزور القسم الشرق من طيبه، وفى معبد الأقصر توقف شامبليون طويلاً أمام المسلتين المنحوتتين من قطعة واحدة من الجرانيت الوردى والمنتصبتين أمام المعبد المذكور مبدياً إعجابه الشديد بهما، وبعد رجوعه إلى طيبه مرة أخرى فى طريق العودة فى بداية مارس ١٨٢٩م راجع شامبليون من جديد المسلتين، وتأكد له أن مسلات الإسكندرية المتواضعة ليست شيئاً مذكوراً بالقياس إلى مسلات طيبه الرائعة، وأنه إن كان لمسلة أن تنقل إلى باريس فلتكن واحدة مما فى الأقصر، وكانت أولى رسائله موجهة إلى دروفيتى الذى كان يستعد لمغادرة مصر : " أود أن تصلكم هذه الرسالة فى الوقت المناسب حتى تقدموا فى باريس اقتراح فكرة الحصول على إحدى مسلتى الأقصر بدلاً من تلك المسكينة المطموسة القائمة عند الميناء القديم، وسيكون ذلك أجدر بالأمة وبالوزارة وبكم "(٢٠).

كما نراه يكتب لأخيه فى ١٢ مارس ١٨٢٩م قائلاً : " قد رأيت المسلتين الرائعتين من جديد، وقل لى بالله عليك، لماذا ننقل إلى فرنسا مسلة الإسكندرية فى حين أن يمكننا نقل إحدى هاتين المسلتين دون أن يكلفنا ذلك أكثر من أربعمائة ألف فرنك ؟ إن الوزير الذى سينجح فى نصب إحداهما فى أحد ميادين باريس سيخلد اسمه دون جهد أو مشقة "(٢١) ثم يؤكد عليه مرة أخرى فى ٢٥ مارس ١٨٢٩م : " إن الحكومة الفرنسية إذا كانت ترغب فى تزيين باريس بمسلة مصرية فإن شرف الوطن وعزته تحتم علينا اختيار إحدى مسلتى الأقصر... أوصيك بالإلحاح فى هذا الأمر والعثور على وزير يرغب فى تخليد اسمه عن طريق تزيين باريس بمثل هذه الجوهرة "(٢٢).

وفى ٤ يوليو ١٨٢٩م يعود شامبليون إلى بسط المسألة من جديد : " إن كان محتماً أن تنقل مسلة مصرية إلى باريس فلتكن إحدى مسلتى معبد الأقصر، وستجد مدينة طيبه عزاءها فى الاحتفاظ بمسلة الكرنك التى تعد من أروع المسلات جميعاً، بيد أنى لن أوافق بتاتاً... على المشروع الذى يهدف إلى نشر إحدى المسلات المنحوتة من كتلة حجرية واحدة إلى ثلاثة أجزاء لتسهيل عملية نقلها : إذ أن ذلك سيعد تدنيساً وانتهاكاً للحرمات "(٢٣).

أدت رسائل شامبليون إلى تحويل أنظار الفرنسيين عن مسلة الإسكندرية إلى مسلتى الأقصر، فما كان لرأى خبير قدير مثل شامبليون أن يتم تجاهله، وبدأت الاستعدادات للقيام بنقل إحدى هاتين المسلتين الجديدتين – أوهما معاً إن أمكن – بدلاً من مسلة الإسكندرية حتى قبل أن يوافق محمد على على المشروع، إذ كانت الحكومة الفرنسية تنوى الاعتماد على مساندة الفرنسين العاملين فى خدمة الإدارة المصرية لمعاونتها فى الحصول على هذه الموافقة، وكان هؤلاء الفرنسيين

من الكثرة بحيث يمكن أن يشكلوا ضغطاً مؤثراً وفعالاً على محمد على وحكومته، ومع الأخذ فى الاعتبار قلة اهتمام محمد على بتاريخ البلاد وآثارها، وحرصه على إرضاء الأجانب فقد صار من المسلمات أنه لن يثور أى اعتراض من جانبه.

ويُعتقد أن شامبليون قد تمكن خلال الفترة التى قضاها بالإسكندرية انتظاراً لوصول السفينة التى أقلته إلى فرنسا، تلك الفترة التى امتدت قرابة الشهرين منذ نهاية شهر سبتمبر ١٨٢٩م، يعتقد أنه قد تمكن خلال الفترة التى أشرنا إليها من إنهاء مسألة نقل مسلة الأقصر إلى فرنسا بعد إهدائها إليها من قبل محمد على، ويعتقد كذلك أن القنصل الفرنسى ميمو – والذى خلف دروفيتى – قد لعب دوراً بارزاً من خلال مهارته الدبلوماسية فى إنهاء هذه المسألة تلك النهاية السعيدة التى انتهت إليها[٢٤].

قامت الحكومة الفرنسية بتخصيص ثلاثمائة ألف فرنك للإنفاق على عملية نقل مسلة الأقصر – أو كليهما معاً متى أمكن ذلك – وأمرت ببناء مركب صمم خصيصاً لينقل المسلة من طيبة إلى باريس، وهو الحوض العائم الذى سمى " الأقصر " والذى تم إنشاؤه فى مدينة طولون الفرنسية كما قامت الحكومة الفرنسية بتكليف البارون تايلور – وهو فرنسى من أصل إنجليزى كان كاتباً ورحالة ورساماً ومهتماً بالمصريات – بالذهاب إلى مصر على ظهر الباخرة " درومادير " بقصد حث محمد على على المضى قدماً فى تنفيذ وعوده، والحصول منه مرة أخرى على موافقته الفعلية بالإفراج عن مسلتى الأقصر، وفى سبيل إعانته على إنجاز مهمته زُوِّد تيلور بمرسوم ملكى وبهدايا قيمة لمحمد على وبمبلغ كبير مقداره مائة ألف فرنك لتغطية نفقات مهمته الرسمية وللقيام باقتناء عاديات لمتحف اللوفر ولإجراء حفائر أثرية على نطاق واسع بهدف إثراء المجموعة المصرية فى المتحف الشهير، كما صدرت التعليمات إلى القنصل الفرنسى لبذل كل عون ممكن[٢٥].

وعندما وصل تايلور إلى مصر فوجئ بما لم يكن يتوقعه، وذلك أن القنصل البريطانى باركر عندما علم أن محمد على ينوى إهداء مسلتى الأقصر إلى فرنسا طالبه بهما من أجل بلاده، وإذ فات محمد على أنه سبق وأن وعد آخرين بهما فقد تعهد بمنحهما إياه[٢٦]. والحقيقة أن محمد على كان كثير السهو والنسيان فيما يتعلق بعطاياه الأثرية، فمن قبل مطالبة باركر بالمسلتين كان محمد على قد وعد القنصل البريطانى سولت – سلف باركر – بإعطاء المسلتين للحكومة الإنجليزية. أى أن ما فعله باركر لم يكن إلا تجديداً للهبة العلوية، وبذلك يكون محمد على قد وهب المسلتين أولاً لإنجلترا بوساطة سولت ثم منحهما لفرنسا بوساطة شامبليون، ثم منحهما مرة أخرى للإنجليز عن طريق باركر. وبوصول البارون تايلور مطالباً بمسلتى بلاده وقع محمد على فى حيرة شديدة، وأخذ يفكر فى طريقة للخلاص من هذا المأزق، فميوله الفرنسية ليست محل شك، ولكنه مع ذلك لا يريد إغضاب الحكومة الإنجليزية، فعرض على الفريقين اقتسام مسلتى الأقصر

أو استبدالهما بمسلات أخرى غيرهما من المسلات الموجودة بالقطر المصرى[٢٧]. ولكن يبدو أن العزة الوطنية قد وقفت حائلاً دون قبول تلك الحلول جميعاً. هناك دعى ميمو لممارسة مواهبه الدبلوماسية مرة أخرى، وتم ترتيب الأمر بلباقة شديدة على أن يُمنّح الإنجليز مسلة حتشبسوت القائمة بالكرنك، والتى تعد أروع المسلات المصرية على الإطلاق وذلك كبديل معقول وملائم لمسلتى الأقصر اللتين تقرر إعطاؤهما للفرنسيين[٢٨]، وهو بدلٌ بدا فى الظاهر أنه يحفظ عزة وكرامة الحكومة الإنجليزية، ولكن المدقق فى الأمر يلاحظ أنه بدل يوشك ألا يكون صفقة عادلة، وذلك بحكم الصعاب التى تكتنف نقل مسلة الكرنك، والتى كانت تستلزم إزالة الكثير من المبانى الأثرية من أجل إيجاد مخرج لتقل المسلة المذكورة حتى شاطئ النهر، وقد كان كل من شامبليون وميمو يدركان ذلك جيداً، بدليل أن الإنجليز لم يقدموا على نقل مسلة الكرنك واستعاضوا عنها بمسلة الإسكندرية الأيسر حملاً. ومن ناحية أخرى فإن ميمو بهذه الحيلة الشيطانية يكون قد حرم إنجلترا من مسلتين وأعطاهما واحدة، وبذا تكون المحصلة النهاية ثلاث مسلات لفرنسا (مسلة الإسكندرية القائمة ومسلتى الأقصر) واثنتين لإنجلترا (مسلة الإسكندرية الساقطة ومسلة الكرنك) مع أن الأمر قد كان على العكس من ذلك قبل اقتراح ميمو الماكر.

لم يعد هناك مناص من تعجيل تدابير نقل المسلات الممنوحة لفرنسا قبل أن يرى محمد على رأياً آخر، فيهب واحدة منهن لهذه أو تلك من الدول تحت ستار السهو والنسيان، وكان تايلور مصمماً على أخذ المسلات جميعاً إلى باريس، ولكن الأمر قد بدا يوم يومئذ صعب التنفيذ، وكان شامبليون قد رأى أن المسلة القائمة إلى الغرب من مدخل معبد الأقصر هى أجمل ما متحت فرنسا، وينبغى أن تكون أول ما ينقل، فإذا بقى من الوقت والاهتمام والمال ما يكفى لنقل المسلتين الأخريين أمكن أداء ذلك فيما بعد[٢٩]. أما لماذا اختار شامبليون تلك المسلة الغربية الواقعة على يمين الداخل[٣٠] بالذات ؟ الواقع أن شامبليون يعزى ذلك إلى " أسباب وجيهة لا يعلمها أحد سواى"[٣١] كما يقول فى رسالة له إلى أخيه فى ٤ يوليو ١٨٢٩م. على أن أحد أقوى هذه الأسباب قد تضمنه تقرير رفعه شامبليون إلى حكومته وصف فيه المسلة التى على اليمين بأنها " أفضل كثيراً من التى على اليسار، لأن الجزء الأسفل لهذه الأخيرة مصاب حتى ارتفاع قاعدتها بأضرار جسيمة"[٣٢].

بدا أن المسألة فى طريقها إلى الحسم، وتعهد محمد على من ناحيته بتوفير جميع الوسائل الممكنة لنقل المسلة إلى الإسكندرية، وتسهيل شحنها على إحدى البواخر، بل تراءى له أن بإمكانه أن يكفى أصدقاؤه الفرنسيين مؤونة نقل المسلة من الأقصر إلى الإسكندرية. فأوفد فى الحال رسولاً من قبله إلى الأقصر ومعه حبال وقطع عديدة من الخشب وفرقة من الرجال، وأبحر الجميع على ظهر سفينة صغيرة إلى الأقصر لأخذ المسلة ونقلها إلى الإسكندرية، ولما لم يكن قد

اجتمع لديهم من الأيدى العاملة أو المهمات اللازمة ما يكفى لإنجاز العمل فقد خشى ميمو أن ترتكب بعض الأخطاء، ولهذا طلب من المهندس الفرنسى لهنان دى بلفون أن يرحل فى الحال لا للشروع فى العمل وإنما لملاحظة ما سَيُعمل وللحيلولة دون وقوع خطأ ما قد يؤدى إلى تحطيم المسلة. ووجد لينان الرجل الذى أرسله محمد على يسأل فى كل مكان يصل إليه عن قطعة الحجر – المسلة – التى سيحملها إلى ملك فرنسا، ولعله كان بعيداً أن يخطر بباله حينئذ أنها هى تلك القطعة الهائلة من الجرانيت والتى تعادل المئذنة طولاً، والتى كانت موجودة أمامه فى الأقصر، وأكبر الظن أنه تخيلها تمثالاً يشبه تلك التماثيل التى سبق له أن رآها، ولما عرف أنه يجب عليه انتزاعها ونقلها إلى الإسكندرية وأنه لا توجد لديه الأدوات اللازمة، عجز عن التصرف، ورحل فى الحال إلى الإسكندرية وكذلك فعل لينان ليلتقى هناك بكل من ميمو وتايلور، حيث علم الجميع عند وصولهما بنبأ نشوب ثورة يوليو ١٨٣٠م فى فرنسا، وكان ذلك باعثاً على تأجيل نقل المسلة إلى أجل غير مسمى[٣٣].

أعادت ثورة يوليو ١٨٣٠م الأمور كلها إلى نقطة البداية، إذ أن المسلات كانت مهداة إلى شارل العاشر، فلما تم عزله عاد القنصل الإنجليزى من جديد – ويبدو أنه قد شعر أخيراً بغبن الصفقة – يصر على الحصول عليهما، ولكن تايلور وميمو نجحا فى إقناع محمد على بعدم إمكانية الرجوع فى قراره، لأن الهدية كانت مقدمة إلى ملك فرنسا : لا إلى الملك ولكن إلى الأمة الفرنسية بأسرها[٣٤].

كان مبلغ الثلاثمائة ألف فرنك الذى تم تخصيصه لتغطية نفقات النقل قد أنفق فى تشييد مركب " الأقصر " وعلى مهمة تايلور، فوافق البرلمان الفرنسى على اعتماد آخر جديد قيمته مائتا ألف فرنك، تبعه بعد ذلك العديد من المبالغ الأخرى، سمحت بوضع المشروع حيز التنفيذ، وتحدد ربيع سنة ١٨٣١م موعداً لسفر البعثة المكلفة بإحضار ما تستطيع نقله من المسلات الثلاث الممنوحة لفرنسا، مع إعطاء أولوية لمسلة الأقصر الغربية " التى على اليمين " تنفيذاً لنصائح شامبليون، وفى غضون ذلك تلقت الحكومة الفرنسية خطاباً من بوغوص بك وزير خارجية محمد على يعتمد فيه التنازل عن المسلتين لفرنسا، وبهذا الخطاب المؤرخ فى ٢٩ نوفمبر ١٨٣٠م وضع محمد على تحت تصرف صاحب الجلالة لويس – فيليب ملك فرنسا الجديد مسلة كليو باترا الموجودة بالإسكندرية، ومسلتى الأقصر الموجودتين ضمن آثار طيبه[٣٥]. ثلاث مسلات دفعة واحدة فى حين أنه لم يكن يتبقى على أرض الفراعنة سوى ست منها فقط كانت اثنتان أخريان منهما قد وهبتا لإنجلترا بالفعل، وإذا وضعنا فى الاعتبار المسلة الأخرى التى منحها إسماعيل لمدينة نيويورك فى سبعينات القرن التاسع عشر، فإن ذلك يعنى بكل بساطة أنه لو أخذ كل ما وهبه محمد على وخلفاؤه من بعده من مسلات للدول الأجنبية لكانت مصر – مهد المسلات – قد أصبحت خلواً من هذا النوع من الآثار، ولكن كان من حسن حظ مصر أن عجزت بريطانيا

وفرنسا عن قبول تلك المسلات جميعاً، ولم يكن ذلك عن مقصد نبيل أن تترك المسلات حيث تقوم، بل الأرجح أن ذلك كان لضخامة النفقات وما يعتور نقل حتى مسلة واحدة من متاعب وصعوبات، فكان أن رضيت كل من الدولتين فى آخر الأمر بحمل فضلى المسلات الممنوحة أو أيسرها حملاً، موافقة فى كرم على ترك الأخريات لمصر(٣٦) فكانت المسلات التى هى اليوم فى باريس ولندن ونيويورك نتاج تلك السياسة الدبلوماسية الكريمة والمتسامحة للغاية من جانب محمد على وخلفائه.

المهم أنه بعد تدبير الأموال اللازمة قامت الحكومة الفرنسية بتكليف مهندس بحرى يدعى أبو للينير لوبا Apollinaire Lebas بأخذ السفينة " الأقصر " التى كان قد تم الانتهاء من بنائها فى ترسانة ميناء طولون والتوجه بها إلى الإسكندرية ومنها إلى الأقصر لإحضار المسلة المنشودة، وزُوِّد لوبا برسائل تقديم لمن عسى أن يكون ذا نفع له من الناس، مع نسخة من تقرير شامبليون فى شأن مسلتى الأقصر(٣٧).

غادرت السفينة الأقصر فرنسا فى ١٥ أبريل ١٨٣١م وعلى متنها مائة وخمسون شخصاً ما بين نجارين وحدادين ونحاتى حجر وميكانيكيين(٣٨)، ووصلت إلى الإسكندرية فى الثالث من مايو نفس العام، ونتيجة لغياب قنصل فرنسا العام تأخر لقاء لوبا بمحمد على إلى الثامن يونيو، ويذكر لوبا أن اللقاء بينهما كان ناجحاً، وأن محمد على قد وعده كل عونٍ مشجعاً إياه فى عمله الكبير قائلاً : " إننى مهتم بها كأنما تُصنَع باسمى ولمجدى الشخصى، وقد أصدرت الأوامر من قبل بألا يرفض شئ مهم فى سبيل إنجاز ذلك العمل الهائل "(٣٩) وصدرت الأوامر إلى الكتخدا بك فى ٤ محرم ١٢٤٧م (١٥ يونيو ١٨٣١م) : " بأنه لا يخفى عليه رغبة دولة فرنسا أخذ الأعمدة الكفرية الموجودة بالأقصر " ومن ثم فإنه لابد من " إخراج الأحجار المذكورة من محلها وإنزالها بتلك السفينة، وبناء عليه يشير بالتنبيه على ناظر القسم الموجودة به تلك الأحجار بوجوده أثناء ذلك لإعطاهم الأنفار والفعلة التى تلزم، ومهما فعلنا مع هذه الدولة لا يعادل جميلها ومراعاتها السابقة لى، وبانه لزم وجوده فى محل العمل لنهو هذه المادة وتنزيل الأحجار بالمركب... حتى يقال إنه أدى خدمة مقابل معروفهم وصنعهم الجميل معه "(٤٠) ثم صدر أمر آخر " بجعل المصاريف اللازمة لنقل الأحجار الأثرية المطلوبة لفرنسا على حسابنا [على طرف الميرى] نظراً للخدمات الجليلة التى أسدتها فرنسا ورجالها"(٤١) كما تم تكليف المهندس لينان الذى كان حينئذٍ موظفاً فى الحكومة المصرية باعتباره رئيساً لمهندسى الوجه القبلى بتقديم كل المساعدات الممكنة للسفينة الأقصر(٤٢).

انطلقت السفينة الأقصر فى طريقها من الإسكندرية إلى القاهرة عبر رشيد، وفى القاهرة استقبل قرالى بك مدير الملاحة المهندس الفرنسى لوبا، وحذره قرالى بك من أن مهمته قد تبدو مستحيلة، وأنه وإن كان محمد على قد منح لوبا إذناً بنقل المسلتين إلا أنه لن يستطيع نقلهما نظراً

لحجمها الهائل، كما أكد له قرالى بك أن شرخاً كبيراً قد انبعث من أسفل المسلة الغربية التى كان لوبا ينوى نقلها أولاً وامتدَّ بما يقارب الثلث إلى أعلى بدن المسلة المذكورة، وكان هذا خبراً مزعجاً، وعاد لوبا إلى سفينته مأخوذاً بأن يكون الشرخ الذى لم ترد عنه إشارة فى أى كتاب علمى معروفاً لدى قرالى بك[٤٣].

واصل لوبا رحلته جنوباً حتى وصل إلى الأقصر، وفور وصوله أسرع إلى فحص المسلة الغربية، ووجد أن الشرخ الذى حدثه عنه قرالى بك ليس خطيراً بالدرجة التى تمنع من نقل المسلة متى اتُّخِذَت الاحتياطات اللازمة، ومتى تمت إزاحة المسلة ببطء شديد. كما كانت هناك عقبة أخرى واجهت لوبا ورفاقه وتتمثل فى تلك المنشآت الحديثة التى انتشرت فوق المعبد المردوم وملأت طوله بأسره، إذ كان هناك أكثر من ثلاثين بيتاً قائمة حول المسلة وعلى الطريق المنتوى حمل المسلة إلى النيل عليها، وكان ينبغى تشكيل لجنة للتفاوض مع أصحاب هذه البيوت حتى تزال، وتوصلت اللجنة بعد اجتماعات كثيرة إلى اتفاق مرضٍ للطرفين فى آخر الأمر[٤٤].

بدأ العمل فى ظروف صعبة ومرهقة، حيث كانت درجة الحرارة ترتفع أثناء الصيف إلى معدلات عالية، كما ضرب وباء الكوليرا مدينة الأقصر، وفقد كثير من الناس ومنهم بعض العاملين فى نقل المسلة حياتهم، وظلت البعثة الفرنسية تواجه مشكلة بعد أخرى من المشاكل التى ينبغى عليها مجابهتها ووضع الحلول الملائمة لها، حتى تحدد الثالث والعشرون من أكتوبر ١٨٣١م يوماً لإنزال المسلة على الأرض، ثم صار سحبها إلى الأقصر، وقد استغرق ذلك وقتاً طويلاً، إذ لم يتم الانتهاء منه حتى التاسع من ديسمبر ١٨٣١م حتى ليقول لوبا : " أربعة أشهر ونصف من المخاوف والقلق.... وقد احتاج الأمر جمع أكثر من تسعين ألف متر مكعب من الرمل، والحفر فى تلال كبيرة من التربة، وهدم ثلاثين بيتاً، وإقامة بيوت أكثر فوق سطح المعبد، وأخيراً بناء ما ينبغى من أحياء لإيواء مائة وأربعين عاملاً، وذلك كله فى بلد لا موارد له، وسط رمال الصحراء، وفى قلب ألوان من عذاب عنيف من أرض تغلى وتحت شمس تجعل مقياس الحرارة يرتفع إلى خمسين درجة مئوية "[٤٥].

والواقع أن مثل هذا العمل الجبار لم يكن ليكتمل على هذه الصورة المثلى لولا المساعدات الضخمة التى تلقتها البعثة الفرنسية من محمد على باشا، فقد قدم محمد على بمعاونة موظفيه كافة التسهيلات اللازمة لهذه العملية، وكان يتابع بنفسه مراحل اقتلاع المسلة ونقلها إلى الإسكندرية خطوة بخطوة مع توفير الأدوات والمواد اللازمة لهذا المشروع، فنراه مثلاً يوافق فى ١٥ جمادى الأول ١٢٤٧هـ (٢٢ أكتوبر ١٨٣١م) على " صرفماية وخمسين قنطاراً من الحطب إلى السفينة الحربية الفرنسية التى مستقل الحجر الكفرى بالأقاليم الصعيدية بناء على التماس قنصل فرنسا "[٤٦] كما نراه يصدر أمراً إلى البك الكتخدا فى ١٠ ربيع الآخر ١٢٤٨هـ (٦ سبتمبر

١٨٣٢م) يقول له فيه : " إذا قمتم من محل إقامتكم بالوجه القبلى فعرجوا إلى لوقسر حجاج [يقصد الأقصر] وساعدوا الفرنسيين الذين يريدون نقل الحجر بإعطائهم رئيسين من رؤساء القوارب الألفية ليسهل لهم نقله، وأجروا اللازمة فى نقله بدون أن يصيبهم تعب "[٤٧] وبهذا يرجع الفضل العظيم لمحمد على فى أن امتلكت مدينة باريس مسلة فرعونية رائعة، أولاً لأنه وهب هذا الأثر الفخم، وثانياً لجميع المساعدات التى أمر بها للقيام بشحنها إلى فرنسا.

كان شامبليون قد أوصى لوبا بأن يحضر المسلة مع قاعدتها، ولكن لوبا وجد أن هذه القاعدة قد تآكلت تماماً بفعل أملاح التربة لدرجة أن لوبا قد تخلى عن فكرة إحضارها معه[٤٨] وإذا كان قد أخذ – عوضاً عن ذلك – عدة تماثيل عثر عليها عند الحفر تحت قاعدة المسلة الأخرى الباقية وهى المسلة الشرقية[٤٩].

ظلت السفينة الأقصر قابعة على الأرض لا تنتظر سوى مياه الفيضان لرفعها، وفى ٢٥ أغسطس ١٨٣٢م وقع ذلك، وتُركت السفينة هابطة النهر حيث وصلت خاتمة المطاف إلى الإسكندرية، ثم بعد ثلاثة أشهر قضتها فى الإسكندرية رحلت الأقصر إلى فرنسا، ورست فى ميناء طولون فى ١١ مايو ١٨٣٣م. واعتقد لوبا أن مهمته قد انتهت، إلا إنه سرعان ما تلقى رسالة تخبره بأن عليه إقامة المسلة فى باريس " فإن المهارة التى أقمت عليها الكثير من الأدلة فى إحضار ذات الحجر الواحد إلى قلب فرنسا لتؤكد النجاح الكامل للعملية الجديدة التى سوف تتولاها "[٥٠] وإذ تقرر أن تنصب المسلة الفرعونية فى ميدان الكونكورد Concorde (الوفاق) فقد اتجهت السفينة الأقصر صعوداً فى نهر السين بحملها الثمين حتى وصلت إلى أقرب نقطة إلى ميدان الكونكورد فى ١٥ ديسمبر ١٨٣٢م.

وبعد الانتهاء من إعداد قاعدة المسلة الجديدة فى ٢٥ أكتوبر ١٨٣٣م كان خمسمائة وثلاثون رجلاً من رجال سلاح المدفعية الفرنسى على استعداد للعون فى المرحلة الأخيرة من العمليات، وفى هذا اليوم احتشد أكثر من مائتى ألف مشاهد فى ميدان الكونكورد والطرق المتفرعة منه، وعند الظهر اتخذ الملك والملكة أماكنهم فى شرفة وزارة البحرية المطلة على الميدان، وبعد ثلاث ساعات انتصبت المسلة وسط تهليل الجمهور المحتشد، بعد رحلة مضنية وجهود شاقة استمرت ما يقرب من ثلاثة أعوام [٥١].

وعلى القاعدة التى ترتفع فوقها المسلة نقشوا السطور التالية : " فى حضور الملك لوى – فيليب الأول، تم نقل هذه المسلة من الأقصر إلى فرنسا، ونصبت فوق هذه القاعدة بواسطة المهندس لوبا وسط تصفيق جمهور غفير، ٢٥ أكتوبر ١٨٣٣م "[٥٢] ويشرف لوبا بظهور اسمه على ثلاث من واجهات القاعدة الأربع، وكان اسمه سيظل وحده مع اسم الملك مذكوراً على الصرح، لولا أن أضيف إليه اسم فرنيناك قبطان السفينة " الأقصر " بينما اختفى تماماً كل من رمسيس

الثانى صاحب المسلة الحقيقى، وشامبليون صاحب الفكرة ومحركها الأسامى – كما يذكر ميمو – وهكذا اضطر شامبليون المكتشف أن يتنحى أمام لوبا الشبال[٥٣]. وقد تلقى لوبا مقداراً كبيراً من المال، كما كوفئ من عاونه من الرجال فى عمله[٥٤]. أما شامبليون الذى ظل حتى اللحظات الأخيرة من حياته يستعلم من المقربين له عن مراحل نقل المسلة كلما سمحت ظروفه الصحية بذلك، فلم يتذكره أحد[٥٥].

وهكذا أصبح لباريس مسلتها أخيراً، وأوضحت الحسابات التى تم إجراؤها أن هدية محمد على قد تكلفت أكثر من ١٥٠٠٠٠٠ فرنكاً[٥٦]، وهو أمر تعرضت الحكومة الفرنسية من أجله لكثير من الانتقادات. كانت التجربة قاسية، والانتقادات لاذعة لدرجة أن أياً من الحكومات والدول الأخرى لم تفكر فى تكرار التجربة إلا بعد مضى وقت طويل.

٣- مسلة لندن[٥٧] :

أما قصة نقل مسلة لندن فتستغرق من الزمان وقتاً أطول من الوقت الذى استغرقته قصة نقل أختها مسلة باريس، وتبدأ القصة بعد جلاء الحملة الفرنسية عن مصر عندما قرر القائد الإنجليزى إيرل كافان – وكان قائداً لفصيلة من الجيش الإنجليزى فى مصر أن يسجل انتصارات الإنجليز على الفرنسيين، فأمال الكتلة العليا من قاعدة مسلة الإسكندرية الساقطة على جانبها وحفر نقشاً ًيصف انتصارات الجيش الإنجليزى على لوح من الرخام أو النحاس وادخله أسفل الكتلة لدوام حفظه[٥٨]. غير أن كافان كان يرنو إلى تذكار أبرز لها الانتصار : إذ كان ينوى نقل المسلة الساقطة ذاتها إلى لندن، ولما كان الأتراك ينظرون بعين العرفان والتقدير للمعونة البريطانية فى سبيل إجلاء الفرنسيين عن مصر فقد استجابوا بسرعة لطلب كافان بالسماح له بنقل المسلة، ورجا كافان من قواته الإسهام فى نفقات المشروع بأن يتبرع كل منهم بأجر بضعة أيام فوافقوا على ذلك، وعندما تجمع بعض المال بهذه الطريقة قرر كافان استئجار سفينة لنقل المسلة، كما بدأ فى إنشاء جسر يعين على تحريك المسلة نحو السفينة التى تحملها إلى إنجلترا، وأبدى الجنود استعدادهم لشحن المسلة على ظهر السفينة[٥٩]. وكان العمل قد تقدم تقدماً حسناً حين توقف فجأة لسبب مجهول، ويعتقد البعض أن أوامر صدرت بذلك من سلطات بحرية عليا، على حين يرجع آخرون السبب إلى عاصفة عاتية أطاحت بالجسر، وعلى أية حال فإنه سرعان ما جلا الجيش البريطانى عن مصر وبقيت المسلة من ورائهم[٦٠].

ظلت المسلة قابعة فى مرقدها سنين طوالاً حيث جرت أثناء ذلك محاولات لحث الحكومة الإنجليزية على القيام بنقلها غير أنه لم يكتب لأى من هذه المحاولات أن تصادف نجاحاً، وكان من بينها محاولة القنصل البريطانى – صمويل بريجز – الذى كان قنصلاً لبريطانيا فى الإسكندرية من عام ١٨٠٣م إلى عام ١٨٠٩م (١٢٢٤-١٢١٨هـ) – فقد وجد هذا القنصل أثناء عودته إلى مصر مرة

أخرى عام ١٨٢٠م (١٢٣٥هـ) فى زيارة خاصة له أن الظروف مواتيه لنقل المسلة، إذ وافق محمد على الإفراج عنها، على حين كان بلزونى مستعداً لتدبير أمر نقلها إلى إنجلترا، وكتب بريجز بذلك إلى أحد وزراء الملك جورج الرابع، ورغم أن الملك قد أمر ببحث المسألة فى وزراة الخارجية إلا أن البرلمان الإنجليزى لم يقرر المال اللازم نقلها، ومن ثم فلم تقترب المسلة من إنجلترا[٦١]. ويبدو أن الإنجليز

كانوا يرون أن المسلة على حالة من السوء تجعلها غير جديرة بالنقل، كما يبدو كذلك أن الصعوبات الفنية والتكلفة المادية المرتفعة المطلوبة للقيام بمشروع ضخم كهذا قد جعل الحكومة الإنجليزية تحجم عن نقل المسلة خوفاً من المساءلة والنقد، ولاسيما وقد وضع أحد المهندسين الإنجليز دراسة أكد من خلالها أنه يلزم لنقل مسلة الإسكندرية عمل طريق معبدة تتكلف وحدها ثلاثمائة ألف فرنك[٦٢]، وهذا عدا تكاليف النقل الأخرى.

وكأنما كان محمد على حريصاً على التخلص من المسلة فعرضها مرة أخرى على الملك جورج الرابع عام ١٨٢١م[٦٣] ثم وهبها مرة أخرى للأمة الإنجليزية عام ١٨٢٣م عن طريق القنصل البريطانى سولت الذى طلب من صديقه الفرنسى لينان أن يضع مشروعاً لنقلها، فوضع هذا الأخير مشروعاً يتلخص – على وجه التقريب – فى استخدام نفس الوسائل التى اتبعها الرومان قديماً عند نقل المسلات المصرية إلى عاصمة بلادهم، وقد بقى هذا المشروع مجرد حبر على ورق نظراً لعدم إقدام الحكومة الإنجليزية على اتخاذ خطوات فعالة لنقل المسلة[٦٤]. وفى عام ١٨٣١م كرّر محمد على عرضه مرة أخرى، بل ووعد بنقل المسلة على نفقته إلى السفينة التى سوف تحملها إلى إنجلترا غير أن ذلك العرض السخىّ لم يحرك السلطات فى بريطانيا ولم يدفعها إلى عمل شئ جاد، ولا كذلك الشائعات التى سرت عام ١٨٤٧م (١٢٦٣هـ) بأن عيون الفرنسيين على المسلة[٦٥].

ومع ذلك فقد كان هناك بعض المثقفين الإنجليز الذين كانوا يتحمسون لفكرة نقل المسلة، ومن بينهم الرحالة وليام ثاكراى William Thacheray الذى زار مصر عام ١٨٤٦م وانتقد الحكومة الإنجليزية لأنها أبدت فتورها ولم تتحمس لتقبل المسلة المصرية التى أهداها لها محمد على، والتى كان إهداؤها رمزاً لانتصار الإنجليز على الفرنسيين فى مصر عام ١٨٠١م[٦٦] كما كان من بينهم كذلك الفليسوف الإنجليزى جوزيف هيوم والذى ما انفك يحث الحكومة على ذلك حتى بدأت المناقشات الجادة فى تكاليف ووسائل النقل ونحو ذلك[٦٧]، ويبدو أنه كان للغيرة والمنافسة الوطنية بين إنجلترا وفرنسا أثرها فى ذلك، فقد لاحظ أمبير أن أصوات الإنجليز المطالبين بنقل مسلة الإسكندرية إلى لندن قد ارتفعت اكثر من ذى قبل عقب قيام الفرنسيين بنقل مسلة الأقصر إلى باريس، بيد أن اعتراض جماعة من مشاهير علماء المصريات الإنجليز بسبب رداءة النقوش الهيروغليفية التى تكسو المسلة المذكورة قد وضع نهاية لهذه المحاولات[٦٨].

وفى عام ١٨٥١م (١٢٦٧هـ) طلبت شركة إنجليزية خاصة من الحكومة البريطانية الإذن بتحمل المسئولية فى القيام بنقل المسلة، وذلك بعد أن رأت هذه الشركة عجز الحكومة عن نقل المسلة على مدى نصف قرن من الزمان، ولكن هذا العرض قد قوبل بالرفض من جانب الحكومة، إذ عُدَّ ضرورياً أن المسلة إن كان لها أن يؤتى بها إلى إنجلترا فلتكن أثراً قومياً ولا تكن ملكاً لشركة خاصة(٦٩).

وفى عام ١٨٦٧م (١٢٨٤-١٢٨٣هـ) قام الجنرال جيمس ألكسندر – وهو رجل عسكرى ورحالة إنجليزى – بزيارة باريس، وأعجب بالمسلة المصرية المنتصبة فى ميدان الكونكورد، فعزم على بذل أقصى جهده لنقل مسلة الإسكندرية إلى لندن، وقد استغرق منه هذا الجهد ما يقرب من عشر سنين واصل خلالها جيمس ألكسندر حملته قارناً أوراقاً للجمعيات العلمية مبيناً جدوى إحضار مسلة إلى لندن مجادلاً بأن المسلة خليقة بأن تضيف الكثير إلى جمال إنجلترا، وإن فى إحضارها إلى الوطن الإنجليزى إنقاذ لكرامة البلاد، وقرر ألكسندر الذهاب إلى مصر لتفقد المسلة ودراسة ما هو مطلوب لتنفيذ المشروع(٧٠).

وصل جيمس ألكسندر إلى مصر فى مطلع ربيع عام ١٨٧٥م (١٢٩٢هـ) وذكرت جريدة " الوقائع " الرسمية المصرية أن حضوره " من لندره إلى الإسكندرية بقصد إخراج السارية المركوزة تحت التراب بالقرب من السارية الأخرى التى فيها [الإسكندرية] المعروفة بمسلة (قليوباتره) التى يقال إنها متوارية من أجل التدبر فى طريقة نقلها إلى أنكلتره "(٧١) وفى سبيل تحقيق هذه الغاية قام ألكسندر بتدبير لقاء له مع الخديوى إسماعيل أوضح خلاله الجنرال للخديوى أنه من هواة الآثار المتحمسين، وأنه أقبل من إنجلترا فى شأن المسلة الطريحة فى الإسكندرية لفحص حالتها والاستئذان فى نقلها، فأجابه الخديوى بقوله : " لقد أُهدِيَت هذه المسلة إلى الأمة البريطانية من لدى جدى محمد على باشا عن خدمات أديت لمصر وهى مِلكُ بريطانيا ، وأنا أقدمها طواعية، ولكن كيف يكون نقلها ؟ " فرد الجنرال بتقديم كافة التفاصيل التى سوف تنقل المسلة بمقتضاها إلى إنجلترا(٧٢). وإذ نجح ألكسندر فى مسعاه فقد نشرت جريدة " الوقائع " أنه قد رخص الآن إلى موسيو (جيمس ألكساندر) المهندس باستخراج الأثر المدفون المعروف بالمسلة، الذى بجوار مسلة (قليوبتره) ونقله إلى إنجلترا، وهاهو جارٍ البحث عن أنسب الطرق والوسائل اللازمة لنقل هذا الأثر إليها بدون حصول أدنى خلل فيه "(٧٣).

استعان جيمس ألكسندر بخدمات مهندس إنجليزى يدعى وايتمان ديكسون وافق على العمل فى نقل المسلة، فأزال كل ما حولها لتحديد حالتها التى دلت على أنها مرضية، وكانت الخطوة التالية تتمثل فى الحصول على موافقة مالك الأرض التى كانت تقبع فيها المسلة يومئذ وكان هذا المالك تاجراً ثرياً يدعى ديمتريو، وكان ديمتريو هذا قد اشتكى مراراً إلى السلطات الرسمية من وجود

المسلة فى أرضه، وكان يتوسل إلى المسئولين فى محافظة الإسكندرية والخارجية المصرية من أجل العمل على نقل المسلة من ممتلكاته، حتى إن محافظ الإسكندرية قد أبلغ المعية السنية ذات مرة " بأنه كتب للخارجية بأن الأرض الكاينة بها المسلة السابق التسليم فيها لدولة الإنجليز بنقلها إلى إنكلترا، فإنها تعلق(٧٤) واحد رومى، والمذكور متضرر من ذلك، ولما كتب من المحافظة للخارجية بأن هذه المسلة تتعلق بدولة الإنكليز، أعيدت منها المكاتبة بأنه صرف النظر عن مادة المسلة المذكورة من طرف دولة الإنكليز، وأنه صار تركها، وحيث المعلوم أن المسلة المذكورة حضر فى شأنها واحد مهندس مخصوص من إنكلترا... وجارى إعمال المطالعات اللازمة لنقلها إلى إنكلترا، ولم تترك هذه المسلة كما تحرر من الخارجية للمحافظة، وبهذه الكيفية فإن هذه المسلة لا تختص بالحكومة بل تتعلق بالدولة الإنكليزية "(٧٥) وإذا أدرك ديمتريو قيمة ذات الحجر الواحد الموجودة فى أرضه والتى اشتكى كثيراً من وجودها حتى إنه هدد بتقطيعها واتخاذها مادة للبناء – إلا وأسرع بتعزيز مطالبه فطلب مبلغاً من الحكومة المصرية على سبيل التعويض لسماحها بتعطيل أرضه بوجود المسلة فيها، ولعل هذا ما يثير الدهشة، فقد كان الأحرى بديمتريو هذا أن يطالب بالتعويض من الحكومة الإنجليزية وليس من الحكومة المصرية، وذلك لأن الأولى هى التى كانت تملك المسلة بحكم إهدائها لها منذ عهد محمد على، وبقاء المسلة المذكورة فى أرض هذا اليونانى إنما كان نتيجة لتقاعس الحكومة الإنجليزية عن نقلها، ومن ثمّ فهى المسئولة عن تعطيل أرضه وليست الحكومة المصرية. وعلى أية حال فقد أمكن التغلب على هذه الصعوبات بطريقة ما، وإن كانت الرواية الرسمية تقول إن هذه المشكلة قد حلت عن طريق توقيع وثيقة تشير إلى أن مالك المسلة [كذا] قد أعطاها هدية إلى إنجلترا(٧٦) !!.

عاد الجنرال ألكسندر إلى إنجلترا للحصول على المال اللازم لنقل المسلة، ولكنه وجد تجاهلاً من جانب الحكومة بحجة ضيق ذات اليد، فكان أن تحول إلى المصادر الأهلية حيث وجد المساندة والتأييد من السير إيراسموس ويلسون الذى كان طبيباً مسناً جمع ثروة كبيرة من مهنته، وقد وافق ويلسون بعد لقاءٍ بينه وبين ألكسندر وديكسون على تقديم عشرة آلاف جنية لاستحضار المسلة إلى لندن ونصبها على ضفة نهر التايمز، وقد وقع العقد فى أواخر عام ١٨٧٦م(٧٧).

ابتنى ديكسون سفينة خاصة قسمت إلى عشر غرف محكمة لا يتسرب إليها الماء، ثم شحنها إلى الإسكندرية مفككة إلى أجزاء لتبنى من حول المسلة. وفى الإسكندرية كان ينبغى قبل حمل المسلة تطهير المنطقة من حولها، حيث عثر أثناء ذلك على كثير من الآثار، ثم فجرت البيوت وكتل الأحجار الكبيرة فى الطريق إلى البحر، كما حفرت قناة من المسلة إلى المياه العميقة، ثم وضعت المسلة داخل سيفنتها الخاصة التى سميت (كيلوباترا) وقطرتها باخرة تدعى أولجا، وفى ٢١ سبتمبر ١٨٧٧م انبعثت أولجا قاطرة كليوباترا بمسلتها وهى فى طريقها إلى إنجلترا(٧٨).

وبعد مسيرة عدة أيام وأثناء عبور السفينة كليوباترا وقاطرتها خليج بسكاى تعرضت الرحلة لريح عاصف يتبعها موج عاتٍ قلبت الكيلوباترا على جانبها الأيمن، فعمد البحارة إلى قطع الحبال التى تربطها بالباخرة خوفاً على حياتهم، وكانت العواصف والأمواج من الشدة بحيث تعرض بعض بحارة السفينة للغرق، وضلت كيلوباترا طريقها بينما عادت الباخرة أولجا إلى إنجلترا، وأصر ديكسون على أن كيلوباترا بوسقها الثمين ما زالت آمنة، وأنها سوف تظل طافية حتى تلتقطها سفينة أخرى، وقد حدث ذلك بالفعل، فقد عثرت عليها إحدى البواخر الأسبانية وأعادتها إلى إنجلترا سالمة[٧٩].

قوبل وصول المسلة إلى إنجلترا بسرورٍ عظيم، ورحبت جريدة " التايمز " بوصولها فى مقالٍ طويل[٨٠]. وإن كان فقدان البحارة قد أثقل ضمير إنجلترا، وتلقى ديكسون برقية تقول إن الملكة قد سمعت بسرور نبأ إنقاذ المسلة، وتأمل فى أن يكون البحارة المفقودين قد أنقذوا، فلما أتضح أن لا أمل فى نجاتهم ارتدت الاتهامات المريرة إلى توقيت الرحلة، فقد كان معروفاً أن العواصف كثيرة فى خليج بسكاى فى هذا الوقت من السنة، وأن عاصفة كبرى قد كان متوقعاً لها أن تصل إلى الخليج فى ذات اللحظة التى كانت أولجا وكيلوباترا تمران فيها، وَوُجِّه النقد بعد النقد لتخطيط الرحلة[٨١].

قامت الملكة فيكتوريا بمنح أرامل البحارة المفقودين قدراً كبيراً من المال، وتقرر حفر أسمائهم على قاعدة المسلة[٨٢]، وكانت قاعدة المسلة الأصلية ملقاة بالقرب منها فى أوائل القرن التاسع عشر حيث وضع الإيرل كافان فى أسفلها اللوح المنقوش الذى يتحدث فيه عن انتصار الإنجليز على القوات الفرنسية على أرض مصر، فلما كان أوان نقل المسلة إلى إنجلترا كانت كل من القاعدة واللوح الذى أسفلها قد اختفيا ولم يعثر عليهما فى مكان، ومما لا شك فيه أنهما قد وقعا فى أيدى البنائين السكندريين[٨٣]. وقد حدا فقدان القاعدة الأصلية بالحكومة الإنجليزية إلى أن تصنع للمسلة قاعدة جديدة زينت بأربعة ألواح من البرونز تروى تاريخ المسلة، وتذكر أسماء الذين اتصلوا بها على مدى سياحاتها الكثيرة. ولعل من الغريب أن يلاقى الجنرال جيمس ألكسندر نفس المصير الذى لاقاه شامبليون، فقد حذف اسمه دون سواه من ألواح البرونز رغم أنه كان واحداً من أبرز الذين عملوا طويلاً فى سبيل الإتيان بهذه المسلة[٨٤].

جعل اليوم الثالث عشر من سبتمبر عام ١٨٧٨م يوم إقامة المسلة، وقد حدث ذلك بغير احتفال رسمى، ومع ذلك، وعلى الرغم من الطقس السيئ فى ذلك اليوم فقد تجمع آلاف الناس ليشهدوا المسلة وهى ترتفع على ضفاف نهر التايمز[٨٥]، ومن الغريب أن الإنجليز يسمونها هناك خطأ بمسلة كليوباترا، مع أنه سبق القول إنها لتحوتمس الثالث[٨٦].

٤- مسلة نيويورك :

أما مسلة نيويورك فهى عبارة عن عامود من حجر واحد من جرانيت أسوان الأحمر. ويبلغ ارتفاع المسلة ثمانياً وعشرين قدماً وعشر بوصات، وتزن حوالى مائتين وعشرين طناً. وقد شيدت هذه المسلة فى الأصل كجزء من معبد الشمس فى مدينة هليوبوليس خلال حكم الفرعون تحوتمس الثالث، ثم نقلها الرومان إلى الإسكندرية مع شقيقتها التى نقلت إلى لندن[٨٧].

وترجع فكرة الحصول على مسلة لمدينة نيويورك إلى عام ١٨٧٧م (١٢٩٤هـ)، وقد نشأت هذه الفكرة عن الأنباء الواردة فى الصحف بشأن العمل الجارى فى نقل مسلة الإسكندرية إلى لندن. أما باريس، فقد كان لديها مسلة سلفاً، وكانت لندن على وشك أن تحصل على واحدة، فلم لا تجامل نيويورك تلك المدينة العظيمة فى العالم الجديد بنفس الطريقة ؟ ولذا فقد بدأت فى مدينة نيويورك حملة للحصول على تلك المسلة، قام بشنها كل من هنرى ستيبنز Henry Stebbins عضو لجنة الميادين الشعبية ومدير مصلحة المتنزهات العامة لمدينة نيويورك، ووليام فاندر بيلت William Vanderbilt الذى تطوع بمحض إرادته وعرض أن يقوم بكافة النفقات اللازمة للقيام بهذا العمل، وكان أن أصدرت الإدارة الأمريكية تعليماتها إلى قنصلها العام فى القاهرة ألبرت فارمان باستخدام كل الوسائل الممكنة لتحقيق هذه الرغبة[٨٨].

وكان قد نشر خطأ فى إحدى صحف نيويورك أن خديوى مصر – الخديوى اسماعيل – قد أبدى رغبته فى إهداء مدينة نيويورك المسلة الباقية بالإسكندرية عند التقدم بطلب مناسب للحصول عليها. وكان جون وايتمان ديكسون الذى أشرف على نقل مسلة لندن هو الشخص الذى قيل إن الخديوى قد أدلى أمامه بهذا التصريح، ولم تمض ثمانية أيام على نشر هذا التصريح الخاطئ حتى أرسل المستر ستيبنز إلى الخارجية الأمريكية خطاباً اقترح إرساله إلى خديوى مصر، وقد أوضح ستيبنز فى هذا الخطاب " أن السرور العظيم الذى عمَّ العالم المتمدين إزاء خبر انتقال المسلة المعروفة باسم (مسلة كيلوباترا) إلى إنجلترا تحت رعاية حكومة سموكم قد أثار فى الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الأخص لدى أهالى مدينة نيويورك شغفاً عميقاً زاد منه التلميح لشعب مدينة نيويورك عن طريق مستر ديكسون... بأن سموكم سوف تنظرون بعين العطف إذا قُدِّم طلب خاص... بإهداء مدينة نيويورك المسلة المناظرة لها القائمة الآن بالإسكندرية لإقامتها فى أحد الميادين العامة العظيمة... وذلك لتبقى شاهداً ينطق بلسان روحكم الحرة المستنيرة التى أشرفتم بها على أعمال المملكة الجليلة القديمة التى استؤمنتم عليها بما أوتيتم من سطوة ونية صادقة نحو أحدث الدول العظيمة " وأكد ستيبنز فى خطابه : " أن إنجاز مثل هذا العمل سيحييه كل فرد من أفراد نيويورك بل كل شعب الولايات المتحدة كدليل جديد على الحكمة والكياسة التى تبديها

سموكم فى رعاية هذا المشروع... وكرابطة جديدة تثير الاهتمام، وتربط جمهورية الولايات المتحدة بحكومة سموكم وبالشعب المصرى "[٨٩].

أحالت الخارجية الأمريكية خطاب ستيبنز المقترح إلى قنصلها العام فى القاهرة ألبرت فارمان للنظر فى إمكانية تقديمه إلى الخديو اسماعيل، ووعد فارمان بأنه سوف يستخدم كل الوسائل الممكنة لتحقيق رغبات المستر ستيبنز، وإن كان قد أبدى تخوفه من أن تكون هناك معارضة جدية إزاء نقل هذه المسلة من الإسكندرية، خاصة وأن الحصول على هذه المسلة سوف يحرم المدينة من أحد الأثرين الكبيرين الباقيين فى هذه المدينة وهما المسلة القائمة الآن والأثر المعروف باسم " عمود بومبى " وقد كان لهذين الأثرين أهمية كبرى لدى السائحين. ولفت فارمان أنظار المسئولين الأمريكيين إلى أنه إذا كان من العسير الحصول على مسلة الإسكندرية فإن من الممكن الاستعاضة عنها بإحدى المسلات الموجودة بالأقصر أو الكرنك، ونصح فارمان المهتمين بالأمر فى نيويورك بأن يأخذوا هذه المسألة فى اعتبارهم، وواقع الأمر أن فارمان لم يكن متفائلاً فى البداية، إذا كان يتوقع معارضة إنجليزية فرنسية للمشروع الأمريكى، على اعتبار أنهم هم الذين يمتلكون مسلات الأقصر والكرنك، وسرعان ما تأكدت مخاوفه عندما نشبت معارضة عنيفة آثارها الفرنسيون والبريطانيون المقيمون فى مصر. وفى نفس الوقت كان المستر ديكسون قد أحيط علماً بالخطوات التى تقوم بها الأطراف المعنية فى نيويورك من أجل الحصول على إحدى المسلات المصرية، وأدهشته الكيفية التى استخدم بها اسمه فى هذه المسألة، فبعث برسالة إلى القنصل العام الأمريكى بالقاهرة يعرب له فيها عن غضبه إزاء الزجّ باسمه فى قضية لا علاقة له بها، ونفى ديكسون تماماً النبأ القائل بأن الخديوى اسماعيل قد تحدث إليه بشأن مسلة الإسكندرية، أو أنه ألمح إليه بتقديم مسلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو إلى مدينة نيويورك، وأكد ديكسون أنه لم يحدث شئ من هذا القبيل، وأن النبأ كاذب من الأساس، وأعرب ديكسون عن حزنه الشديد لأن اسمه " قد اقترن بهذه المسألة كما لو كنت متعهداً لتوريد المسلات لدى سموه !! " وإن كان ديكسون لم يستبعد فى نهاية خطابه إمكانية حصول المدينة الشهيرة على إحدى المسلات فيما لو دبر الأمر بطريقة ملائمة، وألمح ديكسون إلى أن تدخل وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية فى المسألة قد يفى بالغرض، ورجا ديكسون القنصل الأمريكى ألا يذكر اسمه على أنه هو صاحب هذه الفكرة، وإن كان قد أبدى استعداده لتقديم العون – بما لديه من خبرة – فى نقل المسلة إلى مدينة نيويورك، وذلك فى حالة ما إذا تمكن المسئولون الأمريكيون من الحصول عليها[٩٠].

أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تعطيل المسألة برمتها لفترة من الوقت، ولكن فارمان كان لا يزال يعتقد فى قرارة نفسه بأن بإمكانه أن ينجح – بقليل من الصبر والحكمة والتروى – فى مسعاه فى الظفر بإحدى المسلات، ومن ثمّ فقد كان حريصاً على أن يفحص فى أثناء رحلة له إلى الوجه

القبلى تلك المسلة القائمة بالأقصر بالإضافة إلى مسلتى الكرنك وذلك لبحث إمكانية نقل واحدة منها. وفى ٤ مارس ١٨٧٨م (٢٩ صفر ١٢٩٥هـ) قابل فارمان الخديوى اسماعيل فى قصر عابدين وأحاطه علماً برغبة شعب الولايات المتحدة فى الحصول على إحدى المسلات القديمة من مصر، وأن رجلاً ثرياً فى نيويورك على استعدادٍ تام للقيام بكافة مصاريف نقلها وإقامتها فى تلك المدينة. وأوضح فارمان للخديوى اسماعيل أن الأمة الأمريكية حديثة العهد ؛ ولذا فإن أثراً واحداً من الآثار المصرية سوف يكون له قيمة أكبر فى الولايات المتحدة عنها فى إنجلترا وفرنسا. وأضاف فارمان قائلاً إنه إذا كان سموه سيطوق عنقنا بمثل هذه الهدية فإنه ليسرنا أن نتقبل أية مسلة يقع اختيار سموه عليها. ويقول فارمان إن المسألة بدت جديدة وحديثة العهد بالنسبة للخديوى اسماعيل ؛ إذ اعترته الدهشة عند سماعه الاقتراح لأول مرة. وإن كان قد أكد بأنه يسره كثيراً أن يحقق رغبات فارمان، وأن يعمل ما فى طاقته لإرضاء شعب الولايات المتحدة. ثم طلب منه الخديوى أن يلفت نظره إلى الموضوع فى وقت آخر مقبل[٩١].

بعد فترة وجيزة أتيحت لفارمان فرصة مقابلة الخديوى مرة أخرى، وذكَّره فارمان بأمر المسلة. فأجاب الخديوى بأنه لا يرى مانعاً من إعطائهم واحدة وأن ذلك " لا يضرنا فى شئ. ولسوف يكون شيئاً عظيم القيمة لديهم " وفى مناسبة ثالثة أكد الخديوى اسماعيل لفارمان أنه قد عزم على منح الأمريكيين إحدى المسلات. ودعا الخديوى سكرتيره الخاص، وكلفه بكتابة مذكرة إلى هنرى بروجش يطلب منه فيها قائمة ببيان جميع المسلات الباقية فى مصر مع إبداء الرأى فى أى المسلات يمكن الاستغناء عنها. ولكن بروجش أكد للقنصل الأمريكى فى مقابلة له معه أنه سوف يعارض بشدة فكرة نقل أية واحدة من المسلات المصرية المتبقية، لأن ذلك سوف يخلق شعوراً عدائياً ضخماً ؛ إذ أن كل علماء أوروبا سوف يدينون مثل هذا التصرف. وأوضح بروجش أنه سوف يعمل جاهداً على إقناع الخديوى بذلك[٩٢].

فى هذه الأثناء كان ماريت بك مدير مصلحة الآثار المصرية والمتحف المصرى قد عاد من بلاده إلى القاهرة بعد قضاء أجازته الصيفية، وكان ماريت يعارض هو الاخر بشدة إهداء المسلة إلى الولايات المتحدة، وقدم بذلك مذكرة إلى مجلس النظار المصرى أكد فيها معارضته المطلقة لنقل أية مسلة من مصر، وقال ماريت : " هناك متحفان فى مصر : أحدهما هو متحف بولاق، والآخر هو مصر بأسرها التى تمثل بكل خرائبها المنتشرة على كلتا ضفتى النيل من الدلتا حتى الشلال أجمل متحف فى العالم بأسره... فلماذا نقلل من أهمية هذا المتحف الثانى الذى يأتى العالم كله — كل شتاء — لتأمله ؟ إن هناك مبدأ عاماً سارياً فى كل المتاحف، وهو أن المتحف يمكنه أن يتلقى، ولكنه يجب أن ألا يعطى فماذا لو طلبت مصر فينوس ميلو من اللوفر أو حجر رشيد من لندن أو أى أثر من مجموعة أبوت فى نيويورك ؟ إن أحداً لن يعيطها هذه الهدية. فلماذا تعامل مصر

بطريقة تختلف عن المتاحف الأخرى "[٩٣] وأشار ماريت إلى حقيقة " أنه لم يبق فى القطر المصرى سوى خمس مسلات، فإذا تلبىَ – والحالة هذه – التماس أمريكا بهذا الشأن لم يبق مسوغ للامتناع عن إيهاب سائر الآثار لمن يروق له من الدول أن يطلبها " وأوضح ماريت لمجلس النظار أنه يتاوم إعطاء المسلة المذكورة للولايات المتحدة بمقدار اختصاص ذلك به، وأضاف قائلاً إنه أبلغ القنصل الأمريكى بذلك [٩٤].

والواقع أن كلام ماريت منطقى تماماً وحجته دامغة، ومن ثمَّ فقد كان فى وسع معارضته – هو وبروجش وسائر الأنجليز والفرنسيين المقميمين فى مصر – أن تعوق وتؤخر المفاوضات الجارية للحصول على المسلة، حتى تسبب ذلك فى تأخير الوفاء بالهدية التى استقر عليها رأى الخديوى عاماً كاملاً. أما فارمان فقد كان يعتقد أنه مهما كانت آراء واستنتاجات هؤلاء الأوروبيين المقيمين بمصر مقنعة ومبنية على أسس سليمة، إلا إن هؤلاء لم يكن لهم أى حق فى حماية مصر ضد الولايات المتحدة، ولذا لم يكن لآرائهم فى نظره أى اعتبار، فمادامت لم توجد هناك معارضة من جانب المصريين فإن فارمان لا يشعر بأى التزام نحو هذه المعارضة الأجنبية، ولن يتورع عن استخدام كافة الوسائل للتغلب عليها[٩٥]، وفى حقيقة الأمر فإن الإدارة المصرية كان يسودها – فى هذا الوقت – شعور طيب نحو الولايات المتحدة الأمريكية والشعب الأمريكى، إذ لم يكن للحكومة الأمريكية أية أغراض سياسية تسعى وراء تحقيقها فى القطر المصرى، ولذا لم يكن غريباً أن توافق الإدارة المصرية فى النهاية على منح مدينة نيويورك مسلة الإسكندرية القائمة، ولعل السر فى تخصيص هذه المسلة بالإهداء إنما يرجع إلى أن مسلات الأقصر والكرنك كانت ممنوحة بالفعل ومقسمة بين الإنجليز والفرنسيين منذ أيام محمد على – كما سبق القول – هذا فى الوقت الذى كانت فيه مسلة هليوبوليس تتمتع بوضعية خاصة باعتبار أنها تدل على موقع تلك المدينة الشهيرة فى الأيام الخالية بحيث لم يكن ليفكر أحد فى نقلها من مكانها، وبذا لم يعد متبقياً من المسلات الصالحة للاستغناء عنها سوى مسلة الإسكندرية القائمة، وقد كان لقرب هذه المسلة الأخيرة من الشاطئ وسهوله نقلها عن المسلات الأخرى أثره فى أن رحب فارمان بقبول تلك الهدية غير المتوقعة[٩٦].

بعث محمد شريف ناظر الخارجية ورئيس مجلس النظار المصرى خطاباً بهذا المضمون إلى القنصل العام الأمريكى بالقاهرة ألبرت فارمان، وذلك بتاريخ ١٨ مايو ١٨٧٩م (٢٦ جمادى الأول ١٢٩٦هـ) وقال شريف للقنصل الأمريكى فى هذا الخطاب : " إنه نظراً لما اتخذتم من الوسائل، ومراعاة لما أبنتم من الرغبة نيابة عن حكومة الأقاليم المتحدة الأمريكانية، قد ارتضت الحضرة الخديوية أن تهب مدينة نيويورك الأثر المعروف بمسلة كليوباترا الموجودة على شاطئ البحر فى الإسكندرية، وبناء على ذلك ستصدر الأوامر للحكومة المحلية لكى تسلمه إلى وكيل الدولة المشار

إليها، وتسهل – فيما هو متعلق بها – ما يقتضى إجراؤه لرفع الأثر المذكور الذى يجرى نقله على نفقة مدينة نيويورك.... هذا وإننى بمسرة لا مزيد عليها أعلن لحضرتكم هذا القرار الذى تكون نتيجته تزيين تلك المدينة العظيمة بأحد الآثار المصرية المعلومة أهميته فى التواريخ القديمة، وإننى لمقتنع أن يكون تذكاراً مديداً، وعربوناً جديداً، يؤكد المودة المستديمة الكائنة بين دولة أمريكا الفخيمة وبين حكومة الحضرة الخديوية السنية "[٩٧].

وعلى أثر ذلك قام فارمان بإبلاغ المسئولين فى وزارة الخارجية الأمريكية بانتهاء المفاوضات مع الحكومة المصرية من أجل الحصول على مسلة لمدينة نيويورك بنجاح تام، فكتب إليه المستر أفارتس وزير الخارجية الأمريكى رسالة أوضح له فيها : " أنه لمبعث سرور عظيم لهذه الحكومة أن تحوز فى القريب العاجل مثل هذا الأثر التذكارى بفضل كرم الخديوى... وإننا نشعر بأن عملاً ودياً كهذا لا يسعه إلا أن يقوى من أواصر الصداقة التى تقوم بين البلدين، وأن يجعل ذكرى الخديوى دائمة يقدرها الشعب الأمريكى كل تقدير "[٩٨] ولعل من الغريب أن الصحافة المحلية المصرية لم تذكر شيئاً عن هذا الموضوع بحيث أن أول نبأ يذاع على الجمهور فى مصر بشان المنحة المصرية للولايات المتحدة إنما ورد من نيويورك عن طريق الصحافة الإنجليزية، ويبدو أن نشر هذا الخبر قد أثار انزعاجاً كبيراً بين أوساط المثقفين المصريين وبين الأجانب المقيمين فى مصر، حتى لقد تم بحث المسألة أكثر من مرة فى مجلس النظار المصرى، بل حاولت الحكومة المصرية إلغاء قرارها عندما تولى محمد توفيق منصب خديوى مصر فى يونيو عام ١٨٧٩م إلا أنها توقفت عن محاولتها عندما تحقق لها أن الهدية قد تأكدت بناءاً على مذكرات رسمية[٩٩]، وقررت الحكومة أن الوقت قد فات بالنسبة لإتخاذ أية إجراءات فى هذا الموضوع. وفى محاولة من الإدارة المصرية الجديدة لتبرئة نفسها من تهمة التفريط فى الآثار المصرية القديمة – ولاسيما بعد أن زادت حدة الإعتراضات على هذا العمل – رأت الحكومة المصرية وجوب نشر جميع الحقائق المتعلقة بإهداء مسلة الإسكندرية لمدينة نيويورك وذلك " من أجل إيقاف العامة على حقيقة الوقائع المتعلقة بهذا الإهداء "[١٠٠].

عهد بالعمل على نقل المسلة إلى ملازم من بحرية الولايات المتحدة يدعى هنرى جورنج، وقد وصل جورنج هذا إلى مصر فى أكتوبر عام ١٨٧٩م لكى ينفذ عملية نقل المسلة، وفوجئ جورنج عند وصوله بمشكلات وعقبات كثيرة كان عليه أن يجابهها قبل أن يتمكن من نقل المسلة بنجاح، وتبدأ تلك المشكلات حين ادعى قنصل إيطاليا بالإسكندرية أن الأرض التى تقوم عليها المسلة ملك له، ومنع العمل على نقل المسلة، ودارت المفاوضات بين القنصلين الإيطالى والأمريكى، وانتهت المفاوضات إلى تسوية مرضية للطرفين، وبدأ العمل يجرى فى تنظيف ما حول قاعدة المسلة، وإذا بدائن للحكومة المصرية يلجأ إلى المحكمة الدولية لمنع نقل المسلة حتى يجاب مطلبه، فكان ذلك

سبباً فى مزيدٍ من التأخير، ثم كان أن رفع علم أمريكى على قمة المسلة، فكان فى هذا الفعل دلالة على أن المسلة رسمياً ملك للولايات المتحدة، واستؤنف العمل من جديد(١٠١).

كان لابد من تطهير ما حول المسلة لكشف أساساتها، وفى أثناء ذلك عثر على كثير من الآثار وضع بعضها فى متحف المتروبوليتان بنيويورك، فلما أن خلص الموقع أنزلت المسلة بنجاح على ملأ من محافظ الإسكندرية وبضعة مئات من المصريين والأجانب(١٠٢).

لم يكن من الممكن نقل المسلة بالطريقة التى نقلت بها مسلة لندن لتعذر ذلك فى المحيط الأطلنطى، فاشترى جورنج الباخرة " دسوق "(١٠٣) التى بنيت فى إنجلترا من أجل مصلحة بريد الحكومة المصرية، ثم أدخل عليها تعديلات لتقوية الباخرة بحيث تستطيع حمل المسلة وقاعدتها، ثم أحدِثَ ثقب فى جسم الباخرة حيث جئ بالمسلة ثم دفعت إلى قلب السفينة على منصة من خشب بحيث تظل على توازنها أثناء الرحلة(١٠٤)، ولم تبحر الباخرة من الإسكندرية إلا فى يوم ١٢ يونيو عام ١٨٨٠م حيث استغرقت عملية إنزال المسلة وشحنها حوالى ثمانية شهور بمساعدة مختلف الوسائل الحديثة التى أعدت سلفاً لهذا الغرض، وقد أحتيج إلى ستة شهور أخرى بعد وصول المسلة إلى نيويورك لإنزالها إلى البر وإقامتها هناك(١٠٥).

كان على القاعدة التى تزن خمسين طناً أن تنقل أولاً إلى الموقع الذى اختير لنصب المسلة فى سنترال بارك أمام تمثال لينكولن تجاه متحف المتروبوليتان (١٠٦)، وقد أثار نقل هذه القاعدة الضخمة مشكلة كبيرة، ففى الرابع من أغسطس عام ١٨٨٠م دفع هذا الحجر الهائل عن الباخرة ثم وضع على الحوض، ثم حُرك عندئذ على عجل، ثم سُحِب خلال طرق المدينة تجره اثنان وثلاثون حصاناً مقرنين فى ستة عشر زوجاً. وقد كتب جورنج : " إن ذلك الحجر هو أكبر وأثقل ما حرك على عجل لدينا عنه سجل مكتوب، وهو باستثناء المسلة أكبر ما نقل خلال نيويورك "(١٠٧).

وبعد ذلك جئ بالمسلة نفسها إلى الموقع فى سنترال بارك حيث وصلت المسلة فى الخامس من يناير عام ١٨٨١م، وفى ما يزيد قليلاً على أسبوعين رفعت المسلة وسط تهليل أكثر من عشرة آلاف من المتفرجين، ولم يتبق سوى تقديم الأمة الأمريكية الرسمى للمسلة إلى مدينة نيويورك، وقد وقع ذلك فى الثانى والعشرين من فبراير على ملأ من علية القوم وعشرين ألفاً من الجمهور، وألقى المستر أفارتس وزير الخارجية الأمريكى خطاباً مطولاً شكر فيها مصر على هديتها السخية، وحيا جورنج على جليل عمله بإحضار المسلة آمنة إلى الولايات المتحدة، وتحدث أفارتس كذلك عن الإمبراطوريات الأشورية والرومانية والبيزنطية التى أخذت كذلك مسلات من مصر، وقد بلغت حضارتهم كحضارة مصر نهايتها، ثم تساءل عما عسى أن تصير إليه حضارات إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة وقد حصلت كذلك على مسلات ؟ " من ذا الذى يستطيع القول بما سوف تفعل أمتنا إذا كان ممكنا لأى تحول أن يتحقق، ومع ذلك فقد تساءلنا هذه المسلة : أتتوقعون الازدهار

أبداً ؟ أتتوقعون تراكم الثروة ولا يفنى الإنسان... تلك أسئلة قد تجد الإجابة فى عصر المسلة لا فى عصرنا "(١٠٨).

آراء المؤرخين والكتاب فى نقل المسلات من أماكنها الأصلية :

وهكذا يستبين لك أن أشهر ما أقامه فراعنة مصر العظام من المسلات قد نقل لتزين ميادين العواصم الأجنبية الكبرى مثل روما ولندن وباريس ونيويورك، على حين أن مصر موطن المسلات الأصلى لا تملك إلا خمسة أمثلة منها، من بينها واحدة حقيرة قطعت من الحجر الخشن وأقامها سيتى الثانى(١٠٩)، فى حين أن أعظم هذه المسلات وأكثرها شهرة وجمالاً منصوبة الآن فى ممالك أجنبية متحضرة، وقد لاحظ عالم المصريات الأمريكى جيمس هنرى برستيد أن فرعون مصر العظيم تحتمس الثالث قد " أقام مجموعة لا تقل عن سبع مسلات، منهن خمس فى طيبه واثنتان فى هليوبوليس، وتقوم الأخيرتان وجهاً لوجه على جانبى الأطلسى كما كانتا قائمتين جنباً لجنب عند باب معبد هليوبوليس، ومن الخمس اللاتى فى طيبه بقيت واحدة فى مصر، وقد فنيت كلها إلا اثنتين هما اليوم فى أوروبا : واحدة فى بيازالاتران فى روما والأخرى فى القسطنطنية، وبذلك يتمثل أمامنا ذلك المنظر العجيب أن يكون أعظم الفراعين بغير مسلة وحيدة باقية فى الأرض التى حكمها، على حين يمتلك العالم الحديث صفاً منها يتصل من القسطنطنية إلى نيويورك "(١١٠) وقد شارك برستيد فى هذه الملاحظة المهندس الإنجليزى إنجلباخ فى الذى تساءل بدوره " ماذا عساه يكون شعور تحتمس الثالث عندما أمر بقطع هذه المسلات للإله رع لو أدرك أن واحدة منها ستنقل إلى أرض لم يكن يحلم بوجودها فى العالم، وأن الثانية ستقع فى يد قوم كانوا وقتئذٍ شعبا يهيم على وجهه فى الأحراج ؟ ومع ذلك فإن هذه المسلات بعد أن تقلبت عليها غير الزمن ، وخيف عليها الغرق وأخطار القنابل لا تزال باقية منتصبة فى مكانها بعد أن مضى على صنعها حقبة من الزمن تربى على ٣٤٠٠عام "(١١١).

وفى فرنسا اعترض بيتروس بوريل Petrus Borel على نقل المسلات المصرية من موطنها الأصلى إلى الخارج، وقال ساخطاً : " ألا يمكنكم ترك كل منطقة وكل مناخ محتفظاً بمفاخرة وزخارفة ؟ ليس لأى شئ قيمة إلا حينما يكون فى موضعه الخاص، ووسط أرضه ومسقط رأسه وتحت ظل سمائه، يوجد ارتباط متبادل وتآلف حميم بين الصروح والبلاد التى أقامتها ؛ يجب أن تتجاور المسلات المصرية مع أعمدة المعبد وعبادة الشمس، ويجب أن تكون وسط الصحراء "(١١٢)

وأبدى دافيد روبرتس أسفه لغياب مسلة الأقصر التى انتزعت من مكانها أمام معبد الأقصر بعد ثلاثة وثلاثين قرناً، ونقلت إلى فرنسا لتزين " بقعة دنستها ألف جريمة "(١١٣) وقال عالم المصريات لزلى جرينر عن معبد الأقصر : " لسوف يظل للصرح بمدخله الرائع مظهر المحروم كفيل له سن واحدة"(١١٤).

وقد نعى المؤرخ الإنجليزى وبجل على مواطنيه عدم اهتمامهم بالمسلة التى منحتها لهم الحكومة المصرية وقال : " إذا كان غرور جيل مضى من الإنجليز قد استحل لنفسه إقامة مسلة فى بلادهم قطعت من أفخر أحجار الجرانيت الأحمر لا يمكن أن تحفظ قيمتها وما تنطوى عليه من معانٍ إلا إذا كانت قد بقيت فى التربة التى نشأت فيها، كما أن جمالها كان فى حفظ لونها الرشيق الأصلى، فإن أقل ما يمكن أن يقوم به أهالى لندن فى أيامنا هذه من الاحترام والتقدير لهذا الجندى القديم الذى لابد أنه يحتدم غيظاً وحنقاً [يعنى رمسيس الثالث] هو أن يحافظوا على نظافة أثره الذى أقامه لعيده الثلاثينى المقدس، فيميطوا عنه ما لحق به من أذى، وألا يسموه بالاسم المفجع الخاطئ : مسلة كيلوباترا "(١١٥).

وقد لاحظ الأثرى المصرى سليم حسن – رحمه الله – أن المسلات المصرية التى نقلت إلى البلاد الأجنبية قد أخذت تفقد قدراً كبيراً من رونقها وبهائها إلى درجة أن نقوشها قد بدأت تتلاشى ويذهب عنها بريقها(١١٦)، وكانت جريدة " المقتطف " قد عرضت لهذه المسألة فى عددين لها خلال السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، فقد نشرت المجلة فى عددها الصادر فى شهر ديسمبر عام ١٨٨٦م مقالاً بعنوان : " المسلات المصرية فى البلاد الأجنبية " قالت فيه إن المسلات قد صنعت لمصر، ثم " طمحت إليها أبصار الأجانب فنقلوها إلى بلادهم، ولكن أبت الطبيعة إلا حرمانها منها، ولو أطاعوها لردوا المسلات إلى بلادها حفظاً لها من الانحلال والاضمحلال، فالمسلة التى فى باريز والتى فى لندن قد شققتهما العوامل الجوية حتى صار يخشى عليهما من التحات والاضمحلال فى أقل من مائة سنة من الزمان " ثم لاحظت المجلة أن مسلة نيويورك قد أصابها التدهور أكثر مما أصاب غيرها من المسلات التى نقلت إلى البلاد الأجنبية بسبب تأثير البيئة فى وطنها الجديد، فقد " ضرستها نواجذ الأيام حتى التزموا أن يطلوها بالطلاء، ليدفعوا عنها رطوبة الهواء، ويقوها من نائبات الحر والقرّ، ومن بعد ما تجشموا النفقات الطائلة على طليها بأنواع الطلاء أنكر مهندسوهم نفع ما فعلوا، وقالوا إن المسلة لا تصان عندهم إلا إذا بنى عليها بناء لا تنفذه رطوبة الهواء، ولا تتطرق منه إليها غوائل الحرّ والبرد "(١١٧).

عادت المجلة مرة أخرى إلى فتح ملف المسلة المصرية المنقولة إلى نيويورك، والأضرار التى أصابتها من جراء الظروف المناخية القاسية، وذلك فى عددها الصادر فى يناير من عام ١٩٠٠م بعد أن اعترفت المجلات العلمية الأمريكية المتخصصة أن المسلة المذكورة قد عادت إلى التفتت من جديد، وأن الطلاء الذى طليت به لم ينجح فى وقايتها من التلف، وأسفت " المقتطف " لأن هذه المسلة قد " نصبت معرضة للحر والبرد والرياح " ولم تنصب فى دار المتحف [المتروبوليتان] الداخلية " وأهابت المجلة بالمسئولين الأمريكين أن ينقلوها إلى مكان يمكن فيه الحفاظ عليها

وحمايتها من الأضرار ووقايتها من التلف " حتى لا يقال إنهم أخذوا كنزاً من كنوز مصر فأتلفوه"(١١٨).

أما المؤرخ الأمريكى جيمس بيكى فقد خطا خطوات أبعد مما طلبته " المقتطف " من المسئولين الأمريكيين من نقل المسلة إلى مكان آمن، فقد راود بيكى الأمل فى أنه : " من قبيل المجاملة، أو بسبب عدم إمكان المحافظة على آثار الماضى فى ظروف مغايرة تؤدى إلى زوال ما عليها من نقوش بسرعة، سوف يعجِّل فى إعادة هذه المسلات إلى الأماكن الأصلية التى أقيمت فيها " واعترف بيكى بأنه يجب الإقرار بالندم " على ما أصاب مصر من ضرر بسبب نقلها "(١١٩).

وهكذا كانت مشكلة نقل المسلات من أعقد المشكلات التى واجهتها الآثار المصرية القديمة فى القرن التاسع عشر، وليس أدل على ذلك من اتفاق عدد كبير من المؤرخين والكتاب – على اختلاف جنسياتهم وانتماءاتهم – على خطورة هذه المشكلة التى خلقتها إدارات مصرية غير واعية بقيمة هذه الآثار.

ب – مشكلة صناعة ملح البارود :

من المعلوم كيمائياً أن ملح البارود يتكون فى الأرض من انحلال الأمونيا واتحاد نيتروجينها بأملاح البوتاسا والصودا لتكوين ملح البارود(١٢٠)، ويدخل ملح البارود – كما هو واضح من اسمه – فى صناعة البارود والذخائر، ويوجد هذا النوع من الملح – والذى يعرف كذلك باسم (النتر) – بمقادير وافرة فى الأطلال المتراكمة حول المدن، ويعتبر النتر أو ملح البارود من المواد الملحية التى تحتويها أراضى القطر المصرى بكميات عظيمة حتى أصبح ذلك من الخواص البارزة التى تميز القطر على غيره من الأقطار(١٢١).

وقد كانت صناعة البارود قبل عصر محمد على " صناعة قذرة ممتهنة " كما يقول الجبرتى(١٢٢)، ولكن نظراً لما لهذه الصناعة من استراتيجية خطيرة من الناحية العسكرية فقد اهتم بها محمد على اهتماماً كبيراً حتى غدت على عهده صناعة واسعة النطاق، إذ كان محمد على فى حاجة شديدة ودائمة لهذا النوع من الملح لتلبية احتياجات جيشه من الذخائر والبارود والتى كان الجيش المصرى يستنفد كميات ضخمة منها خلال حروبه المتعددة التى خاضها فى شتى بقاع الأرض أثناء حكم محمد على.

ولما كان الاحتكار هو لغة العصر فقد أصبحت هذه الصناعة كذلك مقصورة على أحد الملتزمين، إذ يقول الجبرتى فى ملخص حوادث سنة ١٢٢٧هـ (١٨١٢م) : " إن الذى التزم بعمل البارود قرر على نفسه مائة كيس، واحتكر جميع لوازمه مثل الفحم وحطب الترمس والذرة والكبريت، فقرر على كل صنف من ذلك قدراً من الأكياس، وأبطل الذين كانوا يعملون فى السباخ بالكيمان ويستخرجون منه ملح البارود، ثم يؤخذ منهم إلى المعمل فيكرورنه حتى يخرج ملحاً

أبيض يصلح للعمل "[١٢٣] ويقول كذلك فى ملخص حوادث سنة ١٢٣١هـ(١٨١٦م) : " ومنها... شغل البارود وصناعته بالمكان والصناع المعدة لذلك بجزيرة الروضة بالقرب من المقياس بعد أن يستخرجوه من كميان الأسباخ فى أحواض مبنية ومخفقة[١٢٤]، ثم يكرورنه بالطبخ حتى يكون ملحه فى غاية البياض والحدة كالذى يجلب من بلاد الإنكليز، والمتقيد كبيراً على صناعته شخص أفرنكى، ولهم معالم تصرف فى كل شهر "[١٢٥].

وهذا الشخص الأفرنكى الذى يشير إليه الجبرتى هو السنيور راقى الكيميائى الإيطالى الذى أذاع طريقة مبتكرة لاستخراج ملح البارود تتمثل فى إلقاء ما يجمع من أنقاض المبانى القديمة فى أحواض عريضة قليلة العمق، فيتحلل النتر بواسطة الغسل بالماء، فإذا تمت هذه العملية سيق الماء إلى أحواض أخر أقل عمقاً من السابقة، فيتبخر بتأثير حرارة الشمس فى درجة ٤٠ إلى ٥٠ درجة مئوية، ويبقى النتر متبلوراً[١٢٦]. ولما كانت هذه الصناعة قائمة على أنقاض ومخلفات المبانى القديمة فقد تركزت مصانعها ومعاملها قرب المناطق التى تكثر فيها أطلال المبانى القديمة وأنقاضها مثل سقارة والبدرشين وإهناسيا والأشمونين ودندره وأرمنت وكوم أمبو وغيرها، حيث استعيض عن إقامة الأحواض بإطلاق المياه فى الأنقاض ذاتها مباشرة، وذلك طلباً لسرعة نجاز الأعمال، إذ أنه بعد استخراج ملح البارود من الأنقاض لا تلبث تلك الأنقاض أن تتشبع من جديد بعد سنوات قلائل، وقد يتخلف عنها من ملح البارود ما يكاد يعادل المقدار الأول[١٢٧].

وفى عام ١٨٢٣م (١٢٩٣هـ) وصل عدد معامل ملح البارود فى مصر – والتى كانت تسمى كهرجلات أو كهرجالات - إلى ستة معامل كانت تنتج ما مجموعة خمسة عشر ألفاً وسبعمائة وأربعة وثمانون قنطاراً من ملح البارود، هذه المعامل هى : معامل القاهرة والبدرشين والأشمونين والفيوم وإهناسيا والطرانة[١٢٨]، وقد ظلت هذه المعامل على إنتاجها هذا فترة طويلة، إذ يذكر القنصل الرومى دوهاميل أنه فى سنة ١٨٣٧م كانت معامل ملح البارود تنتج ستة عشر ألف قنطار[١٢٩]. ويذكر القنصل الإنجليزى جون بورنج أنه كان يستخرج من خرائب هرموبوليس كل عام نحو ألفين وسبعمائة قنطار من ملح البارود[١٣٠]، وكان علماء الحملة الفرنسية قد ذكروا أن العربان كانوا يتزودون بالذخيرة التى يحتاجونها من قرى كانت تصنع فيها بشكل سرى، وأن قرية الأشمونين الكبيرة كانت تمدهم بالكثير منها، إذ يوجد هناك من البارود أكثر مما يوجد فى أى مكان آخر بفضل اتساع أطلال هرموبوليس الكبرى التى بنيت فوقها المدينة الحديثة، إذ تهئ هذه الخرائب تراباً يحتوى على الكثير من ملح البارود[١٣١].

وفى عام ١٨٣٥م (١٢٥٠/١٢٥١هـ) رأى محمد على ضرورة التوسع فى إنشاء معامل ملح البارود حيث نراه يصدر فى ٤ ربيع الآخر ١٢٥١هـ (٣٠ يوليو ١٨٣٥م) أمراً إلى عموم المديرين يقول فيه : " إنه بالنسبة لما تعود عليه من التفكر فى الطرق المؤدية لنفع الأهالى وتقدم القطر، ولكثرة وجود

السباخ فى الأقاليم المصرية قد أحدث معامل البارود، ويتعشم أنه بتعددها تحصل الفائدة للميرى والأهالى معاً، بناء عليه يشير بوصول حامله الأسطى الأوروباوى يلزم إرفاقه بأحد المعاونين ومروره بالمديريات لمعاينة المحلات التى يمكن إخراج ملح البارود منها، ولكون أن إظهار تلك المحلات لا يمكن إلا بواسطة مشايخ البلاد فيلزم وعدهم وتفهيمهم بأن من يتعهد بإظهار محلات السباخ ببلدته ستعطى له إدارة القرية شياخته بدون تعرض ناظر القسم له، ويتخلص من تسلطه عليه[١٣٢] بشرط ألا يكون عليه متأخرات[١٣٣]، ولاح بفكره أنه بهذه الكيفية يمكن إظهار هذه المصلحة الخيرية من العدم إلى الوجود، مع عدم ذكر هذه المادة أمام الأوسطى، وأنه بمجرد العثور على محل السباخ بأى قرية كان، يعمل كشف له بما يلزم من الأدوات مبيناً به اسم شيخ القرية، وتفهيم المشايخ أيضاً بأن الميرى يشترى منهم القنطار الواحد من ذلك بقيمة ٢٠٢٢ وأنه باجتهادهم فى عمل وتشغيل كثيرٍ من ذلك سينالوا الفائدة العظيمة كما ليس خافٍ، ويؤكد عليهم الاهتمام فى إيجاد هذه المصلحة الخيرية، وتشويق هؤلاء المشايخ لذلك كما يجب "[١٣٤].

ونتيجة لهذه السياسة الجديدة فقد زاد عدد الكوهرجلات أو معامل إنتاج ملح البارود فى القطر المصرى، إذ ظهر مثلاً من المعامل الجديدة مصنع المنشية الذى بلغ إنتاجه اليومى نحو قنطارين من ملح البارود ناتجة من إمرار الماء فى خرائب المدن القديمة – وهى مدن من عهد البطالمة فى حالتنا هذه – فى سلسلة من الحُفَر قريبة الغور قليلة الانتظام[١٣٥]. وقد سار خلفاء محمد على على سيرته فى الاهتمام بإنشاء معامل ملح البارود بحيث إن الكوهرجلات المعدة لتشغيل البارود قد وصل عددها فى سنة ١٨٦٦ (١٢٨٢هـ) إلى إحدى عشرة كوهرجلة تقوم على أنقاض المبانى القديمة، وقد أدى وجود هذا العدد الكبير من معامل ملح البارود إلى زيادة الناتج المحلى عن احتياجات الحكومة المصرية بحيث صار معتاداً " تصريف الزيادة بأثمان أقل من التكاليف " ومن ثمَّ فقد أهملت الحكومة الاعتناء بأمر هذه المعامل حتى ساءت حالتها وأصابتها أضرار كبيرة وتعطل بعضها عن العمل، ولذا رأت الحكومة فى العام المذكور – ١٨٦٦م – " الاكتنى بإبقى ثلاث كوهرجلات، والثمانية الباقية يصير إبطالهم "[١٣٦] والكوهرجلات الثلاث التى قررت الحكومة المصرية الإبقاء عليها كانت واحدة منها بالبدرشين واثنتان بإهناسيا، وجدير بالذكر أن معمل بارود البدرشين قد ظل مستعملاً منذ عصر محمد على وحتى قبيل تولية الخديوى توفيق حيث كانت تجلب له الأسباخ من تلول ميت رهينة وتلول مصر العتيقة[١٣٧].

ولكن يبدو أن الإدارة المصرية لم تلتزم طويلاً بقرارها القاضى بتخفيض عدد معامل ملح البارود التابعة لها، فقد ظهرت خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر كوهرجلات أخرى جديدة مثل كوهرجلة أنصنا - الشيخ عباده – التى كانت تقوم على خرائب أنصنا القديمة والتى

يقول على مبارك إنها كانت مستعملة إلى عهده وأن موقعها كان بحرى الشيخ عباده[١٣٨]. وهناك أيضاً كوهرجلة قرية بنويط التى كانت تبتع مديرية جرجا بقسم سوهاج[١٣٩].

وجدير بالذكر أن الحكومة المصرية كان تقوم باستغلال مزدوج لأنقاض المبانى القديمة فى صناعة ملح البارود، إذ كانت تستخدم تلك الأنقاض فى إنتاج الملح المذكور، بينما كانت تستعمل ما يخرج من تلك الأنقاض من طوب وحجارة فى بناء مزيدٍ من الكوهرجلات[١٤٠].

ومما لاشك فيه أن مشكلة صناعة ملح البارود تعد من المشاكل الخطيرة التى واجهت الآثار المصرية فى القرن التاسع عشر، إذ أن غمر أنقاض المبانى القديمة بالمياه من شأنه أن يضر بما بقى من تلك الأنقاض، هذا فضلاً عن تسرب العديد من القطع الأثرية الصغيرة من أيدى العمال الذين كانوا يعثرون عليها أثناء قيامهم بجمع الأنقاض القديمة اللازمة لمعامل صناعة ملح البارود، فقد كان هؤلاء العمال يبيعون ما يعثرون عليه من هذه الآثار للسائحين وتجار الآثار من الأجانب والمصريين، وذلك فى ظل غياب الرقابة الصارمة على العاملين فى هذه الصناعة، وقد نتج عن ذلك تسرب الآلاف من القطع الأثرية القديمة إلى خارج القطر المصرى، وقد أكد القنصل الإنجليزى بورنج فى تقريره الذى رفعته إلى حكومته أنه قد لفت نظر الحكومة المصرية إلى أن من المرغوب فيه أن تتخذ من الوسائل ما يحول دون هدم الآثار القديمة، ويكفل المحافظة على ما يعثر عليه منها فى أثناء جمع الأنقاض لمصانع ملح البارود[١٤١]. ومما لا شك فيه أن التشريعات واللوائح التى وضعتها الحكومة المصرية لتنظم بها عملية أخذ السباخ من خرائب وأطلال المدن القديمة تنطبق كذلك على عملية جمع الأنقاض لمصانع ملح البارود، وقد أسهم فرض هذه اللوائح والتشريعات من جانب الإدارة المصرية فى الحد من خطورة هذه المشكلة على نحوٍ كبير.

حـ- مشكلة التسميد أو أخذ السباخ :

يطلق الأهالى كلمة " السباخ " أو " السماد الكفرى " على بقايا جدران اللبن المتخلف مما كان منازل لقدماء المصريين، وهو يكوّن نواة الأكوام التى تجمعت على أطلال تلك المدن الدارسة، ويحوى هذا السباخ عناصر مخصبة[١٤٢] وهو مؤلف من ردم الخرائب القديمة ممزوجاً بمواد أولية وبقايا مواد مختلفة، وهو يختلف كثيراً فى تركيبه، فمنه ما ينفع كثيراً ومنه لا ينفع شيئاً[١٤٣]، غير أن النافع منه فعال جداً أو حار جداً، لدرجة أنه إذا لم تغسل منه جميع الأرض بالمياه الكثيرة بعد شهر من جمع المحصول منها فإن الأرض لا تخرج شيئاً بعد ذلك مطلقاً، ويستخدم هذا السماد العضوى فى إخصاب الذرة بنوعيها لتقوية إنباتها[١٤٤]. وقد كان يسمح للفلاحين بالحفر عن هذا السماد واستعماله بدون قيد أو شرط، غير أنه لما كانت هذه الخرائب تحتوى على كثير من بقايا الآثار القديمة فقد أصبح استخراجه يستلزم ترخيصاً يشترط فيه أن يسلم السباخون ما يعثرون عليه من آثار أثناء حفرهم إلى مصلحة الآثار المصرية، على أن ضمان

تنفيذ هذا الشرط كان يعد أمراً مستحيلاً، وذلك على الرغم من تعدد الأوامر واللوائح والتشريعات التى فرضت لتنظيم عملية أخذ السباخ ووضع ضوابط مقننه لهذه العملية[١٤٥]، ولعل هذا هو السر فى ضياع الكثير من الآثار الهامة التى كانت تهرب سنوياً إلى الخارج دون تقييم أو تسجيل لها، ولو أنها استخرجت بطريقة علمية منظمة لأصبحت لها قيمتها العلمية الكبيرة[١٤٦].

هذا وقد حرص على مبارك أثناء حديثه فى خططه عن المدن والقرى المصرية التى كانت تقوم على خرائب وأطلال مدن أخرى أقدم منها عهداً أن يشير إلى المواضع التى اعتاد الأهالى على أن ينقلوا منها السباخ الذى يحتاجونه لزراعاتهم، فذكر من ذلك ما يربو على خمسة وعشرين موضعاً[١٤٧]، ونص صراحة على أن بعض هذه التلول والخرائب القديمة كانت تحتوى على آثار كثيرة كانت لا تزال تستخرج منها حتى عهده بواسطة الأهالى الباحثين عن السباخ، فهو يقول مثلاً أثناء حديثه عن " دندره " : " وأهل هذه البلدة يستعملون أتربة تلوله [تل دندره المعروف بقصر الصياد] فى تسبيخ الزرع ككثير من القرى، وكثيراً ما يجدون أشياء قديمة فيبيعونها للسياح من الأفرنج "[١٤٨] ويقول عن قرية " مرصفى " : " فى شرق هذه المدينة تل مرتفع يسمى تل اليهودية يذهب إليه السياحون وغيرهم فيجدون به من الآثار القديمة وصور الحيوان شيئاً كثيراً، وربما يجدون قطعاً من الذهب أو الفضة "[١٤٩] وكان لينان دى بلفون قد لاحظ أن السباخين قد أخذوا جزءاً كبيراً من هذا التل الكبير – تل اليهودية – لاستخدامه كسماد لجميع أراضى المنطقة، وأن هذا التل قد كان منذ أربعين سنة أكثر ارتفاعاً، وتوقع بلفون أن يختفى تل اليهودية فى بضع سنين بسبب كثرة ما يؤخذ منه، حيث يرى دائماً جماهير غفيرة تحفر بقاياه ثم تغربل ما يستخرج منه ثم ينقلونه على ظهور الحمير والجمال إلى مسافات بعيدة، وهذا هو ما يحدث فى كل البقاع التى فيها آثار مصرية قديمة [١٥٠]. وإذا كان بلفون قد لاحظ أن تل اليهودية قد كان منذ أربعين سنة أكثر ارتفاعاً مما صار إليه حاله على أيامه، فإن جريدة " المقتطف " قد لاحظت بدورها سنة ١٨٨٧م (١٣٠٤هـ) – بناء على رسالة وصلتها من سيدة وصفتها بأنها من العالمات بالآثار المصرية، ونحن نظن أنها لن تكون سوى الإنجليزية إميليا إدواردز – لاحظت أن تل اليهودية قد كان منذ ثلاثين أو أربعين سنة أكثر ارتفاعاً مما هو الآن كثيراً، كما كان فيه خرائب كثيرة، ولكن الفلاحين قد احتفروه كله وأخذوا أتربته لتسبيخ أراضيهم، وهذا مما يدلل على صحة نبوءة بلفون، واعتبرت المجلة أن هذه " بلية كبيرة على علماء الآثار، لأن فى تلول مصر كثيراً من المعارف لا تقدر قيمتها، ولكن الفلاحين دَرُوا بمنفعة ترابها لأراضيهم، فلا ينفكون عنها حتى يحتفروها كلها "[١٥١].

هذا وقد كان على مبارك قد أشار إلى بعض حالات بعينها قد عثر فيها على آثار قديمة فى بعض هذه الخرائب فهو يقول عن بلدة " صا الحجر " : " فيها تل متسع هو أصل المدينة القديمة... وبه آثار من الأبنية القديمة تظهر بالحفر لنحو أخذ السباخ مبنية بالآجر واللبن... ويقال إنه وجد

بالحفر فى تلولها فى سنة ٨٦ من هذا القرن [يقصد سنة ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م] نعاين من الذهب الأحمر ونقود كثيرة عليها اسم بعض ملوكها باللغة المصرية القديمة "[١٥٢] ويقول عن مدينة " رشيد " : " وفى جنوب المدينة على الشاطئ الغربى تل مرتفع..... وقد حفر بعض الناس سابقاً فى هذا الموضع فوجد عشرين عموداً من الرخام فترتب على ذلك سجنه ومضايقته وسلب أمواله "[١٥٣] ويقول عن قرية " مرصفى " : " بها آثار تدل على أنها من المدن القديمة التى كانت عامرة قبل الإسلام، فمن ذلك أنه وجد بها وقت أخذ السباخ بعد حفر نحو خمس قامات خندق يشقها من المشرق إلى المغرب...... ووجد بها مصانع ممتلئة فخاراً أو خزفاً، ولم يزل يظهر بها أمثال ذلك إلى الآن.... ولكثرة الحفر فيها بنى أهلها منازل خارجها، وتركوا منازلهم الأصلية يأخذون منها السباخ"[١٥٤].

وجدير بالذكر أن بعض هذه الخرائب والتلول القديمة قد كانت تنتشر على مساحات شاسعة من الأرض، كما كانت تصل إلى ارتفاعات كبيرة حتى لتبلغ مبلغاً عظيماً، فخرائب تل بسطة – على سبيل المثال – كانت تنتشر على مساحة أربعة آلاف فدان فى بداية القرن التاسع عشر، ثم تسلط عليها الأهالى وأخذة السباخ حتى لم يبق منها على نهاية القرن المذكور سوى ثمانمائة فدان كانت مساحتها تقل يوماً فيوماً[١٥٥]، ولعل هذا هو ما دفع الأثرى السويسرى إدوارد نافيل إلى توجيه نشاطه الأثرى فى مدينة تل بسطة إلى تلك المنطقة فقام بحفائر منظمة هناك عام ١٨٨٧ م بعد أن لاحظ تزايد نشاط تجار الآثار فى السنوات الأخيرة وكذلك كثرة تعدى الأهالى على خرائب المدينة القديمة بنقل الأتربة لاستعمالها كسماد للزراعة وصناعة الفخار، واستغلال الأراضى فى البناء وغير ذلك، والاستفادة من كل قطعة حجر جيرى بحرقها وتحويلها إلى جير حىّ أو لإعادة استعمالها فى مبانيهم[١٥٦].

وهناك أيضاً تل صا الحجر وهى مدينة سايس القديمة المشهورة. وكان مسطح هذا التل يبلغ نحو أربعة آلاف وتسعمائة متر[١٥٧]، وهناك تلول الفيوم القديمة، وكانت مساحتها تبلغ نحو ألف فدان، وأغلب مهمات المدينة الجديدة مستخرجة منها[١٥٨]. وهناك كذلك تلول قرية الكوم الأخضر التى كانت تتبع قسم الدلنجات بمديرية البحيرة، وكانت هذه التلول تمتد من الشرق إلى الغرب نحو ثلثمائة متر فى عرض مائة وخمسين متراً وارتفاع اثنى عشر متراً[١٥٩].

مما لا شك فيه أن مشكلة البحث عن السماد كانت من أكبر المشكلات التى واجهت الآثار المصرية فى القرن التاسع عشر، حقاً إن نشاط السباخين قد تمخض فى بعض الأحيان عن كشوف أثرية قيمة إلا أنه فى معظم الأحيان كان حجر عثرة فى طريق البحث العلمى بسبب انعدام الوعى الأثرى لدى الباحثين عن السباخ، وكذلك بسبب افتقارهم إلى الخبرة اللازمة للتعامل مع الآثار المكتشفة، ومن ثمّ فإن ما عثر عليه هؤلاء من الآثار القديمة لم يلق العناية الكافية،

فأصابه الكثير من التلف، كما تم تهريب أكثره إلى المتاحف الأوروبية. ففي عام ١٨٨٧م عثرت امرأة من قرية تل العمارنة في خرائب التل الأثرى المجاور لهذه القرية على حجرة صغيرة كانت فيما مضى تستعمل كمخزن[١٦٠]، وقد اتضح فيما بعد أن هذا هو المكان الذى كانت تحفظ فيه سجلات الفرعون، او ما كان يقوم مقام " الأرشيف " أو " دار الوثائق " فى عصرنا الحالى.

وكان أهل هذه القرية وأهل القرى المجاورة لها قد اعتادوا من أزمنة بعيدة أن يلتمسوا فى تل العمارنة هذا ما يريدون من سماد لحقولهم أو أدوات لمبانيهم. ولقد شاء حظ تلك

المرأة أن تعثر على عدد عظيم من الألواح المصنوعة من الآجر المحروق مكتوبة بالخط المسمارى البابلى، فنقلت غنيمتها على ظهر حمارها، وباعتها لجار لها بمبلغ بدا ثمناً رابحاً فى نظرها وهو عشرة قروش، بل لعلها كانت تشعر فى قرارة نفسها أنها قد غبنت المشترى فى هذه الصفقة الخاسرة فى رأيها، ولاغرو فى ذلك فإن هذه الألواح لم يكن فى شكلها أو هيئتها ما يغرى جامعى الآثار.

جمع هذا الجار بعضاً من أهل عشيرته وذهب إلى نفس المكان للبحث عما عساه يكون منسياً من هذه الألواح، وراحوا يهدمون جدار الحجرة السميك وينقضونه حجراً حجراً، فوجدوا حجرتين عميقتين صفت فيهما قوالب من الطوب الملون منقوشة بنقوش تملأ جوانبها وتنتظمها صفوفاً لا عوج فيها ولا انقطاع، بحيث أشبهت الألواح المكتوبة. فلم يبق لديهم شك فى أنهم عثروا على لقية من اللقايا الأثرية التى يمتلئ بها جوف الأرض فى مصر، فحملوا تلك القوالب وعادوا إلى قريتهم غانمين فرحين[١٦١].

عرضت هذه الألواح على تجار الآثار فقاموا بدورهم بإرسالها إلى أحد المتخصصين فى الآثار المصرية القديمة فى باريس، ولم يمض زمن طويل حتى جاءهم الجواب بأنها من صنع يد حديثة !!! ؟ ثم أرسلوا بعضها إلى جريبو مدير مصلحة الآثار المصرية وقتئذ فلم يبد رأيا فى المسألة، ولما شاع الخبر فى نهاية الأمر بأن هذه الألواح قليلة الأهمية والقيمة حملت فى غرائر إلى إخميم والأقصر حيث كان ينادى على بيعها بثمن بخس[١٦٢].

اتضح فيما بعد أن هذه الألواح كانت المراسلات السياسية للشئون الخارجية المصرية على عهد الملك أمنحوتب الثالث ثم عهد الملك أمنحتب الرابع، وتعد مدة حكميهما من أزهى عصور التاريخ المصرى القديم، وأسفر حل الرموز التى كانت مدونة على هذه الألواح عن أن المعلومات التى تمخضت عنها تلك الرسائل قد كانت قبساً من نور أضاء لنا فترة هامة لا فى تاريخ مصر فحسب بل فى كل تاريخ العالم المتحضر فى ذلك الوقت، بحيث عدَّ هذا الكشف الأثرى بحق أهم كشف حدث فى وقته فى مصر وفى كل بلدان الشرق القديم[١٦٣].

غير أن مما يؤسف له جد الأسف أن معظم هذه الألواح قد تحطم أثناء نقله، وما بقى منها مما لم تنله يد التحطيم لا يعد إلا جزءاً ضئيلاً مما كانت تتألف منه هذه المجموعة فى الأصل، ولو قد أتيح لها فى هذه الفترة عالم يقدر قيمتها لكان لها شأن آخر، كما أن ما بقى سليماً من الألواح التى كانت محفوظة فى هذا المخزن الثمين قد تفرق شملها بين المتاحف الأوروبية المختلفة[١٦٤]، وفاز متحف برلين بالنصيب الأوفر من هذه الألواح فقد استحوذ على مائة وأربع وستين لوحاً منها[١٦٥]، اشتراها المتحف المذكور من طبيب كان مشهوراً فى الإسكندرية يسمى دانينوس باشا، ومن جامع آثار قديمة يدعى جراف[١٦٦]. أما المتحف البريطانى فقد أمتلك اثنين وثمانين لوحاً منها، بينما اشترى متحف اللوفر سبعة ألواح، ومتحف المتروبوليتان لوحين، ومتحف بروكسل لوحاً واحداً . هذا فضلاً عن بعض الألواح القليلة التى عرفت طريقها إلى المجموعات الخاصة التى كانت فى حيازة بعض الأفراد من هواة جمع الآثار، وكذلك ما تسرب إلى الجمعيات العلمية مثل جمعية الحفر الإنجليزية التى قامت بشراء ثمانية ألواح منها، أما المتحف المصرى فلم ينل منها إلا جزءاً صغيراً لا يتجاوز خمسين لوحاً، وهو نصيب ضئيل بالنسبة لما كان يجب أن يستولى عليه[١٦٧].

هذا مثال لما كان يلحقه الحفارون والباحثون عن السماد من دمار بما كانوا يعثرون عليه أحياناً من آثار قديمة قيمة، وقديماً لاحظ على مبارك أن أهالى قرية " أتريب " كانوا " يحفرون فى تلالها فإذا وجدوا رخامها أو أحجاراً أحرقوها وعملوها جيراً فأتلفوا بذلك أشياء عتيقة كثيرة "[١٦٨] كما ذكر أثناء حديثه عن قرية " بنجا " التى كانت تابعة لمديرية جرجا أن " فى بحريها تل مرتفع... وقد كان ذلك التل مقبرة يظهر أنها من قبل الإسلام ذهبت أمواتها فى أخذ السباخ "[١٦٩] ولفتت السيدة إميليا إدواردز نظر علماء الآثار المصرية – أثناء حديثها عن قلعة كوبان الواقعة فى منطقة النوبة – إلى أن هذا الصرح قد أصبح " كالفريسة حيث ينقل على شكل قطع صغيرة بعيداً، ويتحول إلى بودرة [مسحوق] وينثر على صفحة الأرض كسماد، وقد استُنزِف بالفعل حتى أساساته، ولم يتبق إلا البئر التى فى الوسط، وحائط الدائرة الضخم، وهذا الحائط يمضى الآن إلى حتفه، وسيلاقى تدريجياً نفس مصير بقية الصرح "[١٧٠].

وهناك قصة محزنة حقاً هى قصة مدينة " الأشمونين " القديمة التى عاصرت الحضارة المصرية فى كافة مراحلها، والتى كانت من أزهى وأغنى المدن المصرية القديمة، فأطلال هذه المدينة وقعت فريسة فى أيدى السباخين الذين استغلوا هذه المنطقة سنين طوالاً لتموين جميع مناطق مصر الوسطى بالسماد الكفرى، وقد كانت كميات البردى الضخمة التى تظهر أثناء أخذ السباخ تستعمل كوقود لأهل هذه المنطقة، وبذلك ضاعت على العلم ذخيرة لا حد لها من الوثائق التى لو بقيت لأمدتنا بمعلومات كثيرة، ولألقت ضوءاً على تاريخ الحضارة المصرية القديمة فى عصرها المتأخر[١٧١]. ويشبه الأشمونين فى ذلك إقليم الفيوم الذى يتميز بغناه الشديد بأوراق البردى

القديمة، فهو يضم عدداً من أشهر المواقع المنتجة للبردى : إذ كانت خرائب " أرسينوى " القديمة هى المصدر الأول لإمداد الباحثين بالبردى فى الأزمنة الحديثة، ولكن مما يؤسف له أن خرائب أرسينوى قد كانت من أهم المواقع التى يباشر فيها السباخون نشاطهم، ومن ثمَّ فإن ما عثر عليه هؤلاء من هذه الأوراق قد تعرض للتلف، ووجد طريقه إلى المواقد والأفران، ومع ذلك فإن ما نجا من أوراق البردى من عبث حفارى المنطقة يتمتع بأهمية كبرى، وإن كان قد استقر به المطاف فى المتاحف الأوروبية المختلفة، وذلك مثل مجموعة رينر الموجودة حالياً فى متحف فينا(١٧٢). ومجموعة جرينفل وهنت اللذين عثرا فى أطلال البهنسا على دروج من ورق البردى ملأت أربعة وعشرين صندوقاً، وهى تمتد فى تاريخ كتابتها من العصر الرومانى إلى الفتح الإسلامى، مكتوبة بلغات مختلفة، وقد احتفظت دار التحف المصرية بمائة وخمسين درجاً فقط من هذه الدروج لنفسها، وأعطت ما بقى للذين وجدوها(١٧٣). وهكذا أساء السباخون كثيراً إلى مصدر " يعد من أهم المصادر فى دراسة تاريخ مصر القديم وأعنى به أوراق البردى.

ومما هو جدير بالذكر أن السباخين كانوا لا يقتصرون على التسميد بخرائب المبانى القديمة، بل كانوا يعتقدون كذلك أن بقايا عظام المومياوات القديمة المحنطة – آدميه كانت أم حيوانية – تصلح هى الأخرى لتسميد التربة الزراعية، ومن هنا فقد كانوا يحتفرون التلول القديمة بحثاً عن تلك العظام، وفى ذلك تقول جريدة " المقتطف " : " وفى بعض جهات القطر المصرى كجهات الزقازيق مثلاً [وذلك فى إشارة واضحة إلى خرائب تل بسطة] مواد مؤلفة من عظام منحلة تستعمل أحياناً للتسميد "(١٧٤) وقد بلغ من حرص الأهالى على البحث عن تلك العظام مبلغاً جعلهم لا يراعون الطريقة المثلى فى القيام بالحفر بما يضمن سلامتهم، وعلى حد تعبير الوثائق : لا يقومون " بإجراء الحفر بالميل الطبيعى "(١٧٥) بل يحفرون بطريقة رأسية.

وهذا موجب لوقوع الخطر حتى ان بعض السباخين قد قضوا نحبهم دفناً تحت الانقاض وهم يحفرون لاستخراج العظام القديمة مما دفع ضبطية مصر إلى أن " تأمر بالتاكيد على من يلزم باجرى الحفر بالميل الطبيعى وقاية من الخطر "(١٧٦).

والغريب أن البحث عن بقايا المومياوات والعظام القديمة قد تحول الى تجارة مربحة يشتغل بها عدد من الاوربيين المقيمين بمصر اذ كانوا يجمعون هذه العظام ثم يسحقونها ويقومون بتصديرها الى الخارج كسماد عضوى ولم يكن قبل عام١٨٧١م (١٢٨٧/ ١٢٨٨ هـ) حين طرحت مسألة تصدير بقايا المومياوات المصرية القديمة على مائدة البحث امام المجلس الخصوصى وأوصى المجلس بضرورة عدم اخراج تلك العظام الى خارج القطر المصرى ومنع الاوروبيين من الاشتغال بهذه التجارة وابلاغ هذا القرار الى كافة قناصل الدول الاجنبية التى لها رعايا فى مصر. وصدق الخديوى اسماعيل على هذه التوصيات وصدر عليها امر المعية السنية بتاريخ ٨ جماد

الثانى ١٢٨٨ هـ (٢٥ اغسطس ١٨٧١م) " بشأن المحلات الجارى حفرها بمعرفة بعض الاوروبيين واستخراج العظام منها وإرسالها الى بحر برا على سبيل التجارة وما استُنسِب بالمجلس الخصوصى فى تحديد ميعاد لذلك غايته ١٩ شوال ١٢٨٨هـ (٣١ ديسمبر ١٨٧١م) بحيث بعد هذا الميعاد يصير منع سفرية وإرسال العظام المذكورة لبحر برا منعا كلياً "(١٧٧).

وفى ٧ أكتوبر ١٨٧١م اصدرت نظارة الخارجية المصرية تحريرات عمومية الى كافة قناصل الدول الاجنبية العاملين بمصر توضح لهم فيها " أن إخراج العظام الى الخارج لما كان مفضيا الى بعض تشكيات من جهة حفظ الصحة العمومية واللوازم الزراعية حُرِّر الان من المجلس الخصوصى منع ذلك " وأوضحت الخارجية المصرية فى تحريراتها لهؤلاء القناصل انه قد تقرر أعطاء مهلة للمشتغلين بتجارة بقايا المومياوات حتى الحادى والثلاثين من شهر ديسمبر عام ١٨٧١م وأنه ابتداء من أول يناير ١٨٧٢م سوف " يمنع اخراج تلك العظام منعا كلياً " وحذرت الخارجية المصرية الرعايا الاجانب من الباحثين عن العظام القديمة من أنه لا يحق لهم التصرف بوجه من الوجوه فى أصل الأراضى التى كانوا يقومون بالحفر فيها لاستخراج العظام المذكورة وأنه لا يجوز لهم أن يمنعوا الأهالى إذا حضروا لاستخراج ما ينفع للزراعة منها كالسباخ وغيره، وأوضحت الخارجية أن الحكومة المصرية قد أجازت استخراج العظام من خرائب المدن القديمة بعدة شروط :

١. ضرورة استعمالها داخل حدود المملكة المصرية وعدم السماح بتصديرها إلى الخارج.

٢. ضرورة الحصول على تصريح بذلك من الحكومة المصرية.

٣. وجرت موافقة مأمورى المتحف المصرى وغيرهم من أصحاب الدراية على استخراج تلك العظام.

٤. أن يتم ذلك تحت رقابة مفتشى ومأمورى الصحة والأنتيقخانة طبقا للوائح والإجراءات المتبعة فى ذلك.

٥. عدم المساس بالمقابر الاثرية والأماكن المشتملة على المبانى والآثار القديمة.

وطلبت الخارجية المصرية من القناصل ضرورة " بذل الهمة فى إبلاغ الأمر إلى الرعايا الذين تحت إدارة حضراتكم "(١٧٨)

أدت هذه القرارات إلى الحد من عملية تصدير بقايا المومياوات المصرية إلى الخارج بصورة كبيرة وإن كان ذلك لم يمنع من ظهور محاولات لتهريب هذه السلعة الثمينة الى الخارج ففى ٥ صفر ١٢٩٨هـ / ٧ يناير ١٨٨١م قام جمرك بور سعيد " بضبط عشرة براميل كان مرغوبا بتصديرها للخارج واتضح أن داخلها تراب مومياء مستخرجة من قبور قدماء المصريين بدليل وجود بعض اعضاء الجسم الإنسانى فيها، ولممنوعية ذلك تحررت المضبطة اللازمة وحكم فيها

بمصادرتها لجانب الميرى وقد كان، وصار توريد هذا القدر بالأنتيقخانة وقد دفعت هذه الحادثة نظارة الأشغال العمومية إلى القيام بتحرير إفادات الى سائر الجهات التى بها الآثارات التاريخية بشدة المحافظة عليها والمراقبة لمن يتجرأ على استخراجها "(١٧٩) كما ذكر أحمد نجيب أن عمدة قرية البهنسا قد أخبره أن إحدى الشركات قد نقلت من مقبرة هناك آلافاً مؤلفة من بقايا المومياءات القديمة وملأت بها عدة سفن لتحويلها إلى سماد(١٨٠).

المدهش فى الأمر ان مجلة المقتطف كانت قد تناولت فى أعدادها الصادرة عامى ١٨٩٦م، ١٨٩٧م مسألة استخدام العظام فى تسميد التربة الزراعية وذلك فى مقالات نشرت منجمة(١٨١) وكتبها المستر ماكنزى ناظر المدرسة الزراعية فى ذلك الوقت وقد قلل الرجل فى مقالاته من فائدة العظام القديمة كسماد للأراضى الزراعية وأوضح أن العظام العادية تفوق مثيلاتها القديمة فى هذا المجال حيث إن فى العظام العادية ٣٠ % من المواد الأولية ومن ٣,٥ إلى ٤ % من النيتروجين أما العظام القديمة التى تحضر من الأكام المصرية فليس فيها سوى ٢% من المواد الأولية وخمسة من عشرة آلاف من النيتروجين لأن البلى الذى حل بها أزال منها أكثر المواد النيتروجينية وأزال جانبا من المواد الفسفورية وما بقى منه لا ينحل بسهولة فى التربة مالم يمزج بطين رطب أو يعالج بحامض الكبريتيك(١٨٢).

مما لا شك فيه أنه كان ينبغى على الحكومة المصرية متمثلة فى مصلحة الآثار ان تقوم بتنظيم عملية اخذ السباخ من التلول والروابى والخرائب القديمة، وأن تقوم بإخضاع هذه العملية لإشرافها الكامل ووضعها تحت مراقبتها الدقيقة، ولكن تقاعس مصلحة الآثار عن أداء هذا الواجب أو بالأحرى عجزها عن القيام به نتيجة لقصور الموارد وضعف الامكانات قد نتج عنه فقدان مواد وأدوات كثيرة الآثار القديمة سنة بعد أخرى وإن كثيراً من الآثار التى عثر عليها الحفارون أثناء أخذ السماد كانت لاتزيد عن اعتبارها آثاراً مفقودة لأنها كانت إما أن تتحطم أثناء اكتشافها نتيجة لانعدام الخبرة فى التعامل معها فتصبح أنقاضا ونفايات، وإما أن تستعمل فى أغراض أخرى كما فى أوراق البردى وأخشاب توابيت المومياء التى كان يتم استعمالها كوقود، وإما أن تنتقل لأيدى التجار والمهربين ولصوص الآثار لكى تأخذ طريقها بعد ذلك إلى المتاحف الأوروبية أو المجموعات الخاصة لدى هواة جمع الآثار ومن هنا كانت مشكلة أخذ السباخ أو التسميد من أكبر المشكلات التى واجهت الآثار المصرية فى القرن التاسع عشر.

د – مشكلة السلوكيات الخاطئة للزائرين :

تسببت بعض التصرفات والسلوكيات السيئة من جانب بعض الزائرين فى إلحاق أضرار جسيمة بالآثار القديمة، ولعل من أبرز هذه العادات المرزولة عادة كتابة الأسماء والتعليقات على الآثار القديمة مما يؤدى فى بعض الأحيان إلى طمس النقوش التى تكتنف تلك الآثار، ومن ثم

الإساءة إلى الشكل العام للأثر، وهذا سلوك قديم سار عليه الرحالة والسائحون الأجانب من قديم الزمان حيث كانوا يتركون توقيعاتهم وذكرياتهم على جدران الآثار القديمة الهامة التى قاموا بزيارتها، فهذا بول لوكا يعترف بأنه قام بحفر اسمه على أحد الأعمدة الرخامية التى كانت باقية من بعض القصور المهدمة واعتقد لوكا أنها كانت تمثل بقايا قصور التيه أو اللابرنس القديمة(١٨٣).

وقد كان تمثال ممنون الشهير - منذ الأزمنة القديمة - هو أكثر الآثار جاذبية وإغراء لدى السائحين الأجانب الذين كانوا يطمعون فى تخليد زياراتهم له لتدوين أسمائهم على جسد التمثال وقاعدته، فقد كانت أفواج السائحين تفد إليه بانتظام لتسمع أنينه الذى كان يصدره عند شروق كل شمس، وكان هؤلاء السائحون ينقشون على قاعدة التمثال آراءهم فى هذا الصوت الصادر عنه، بالنثر تارة وبالشعر تارة أخرى، وكان أول من كتب اسمه رجل من عصر نيرون، ومن بعده أصبح من المألوف ان يترك الزائر على قاعدته تعليقاً أو مقطعاً شعرياً أو شيئاً قريبا من ذلك (١٨٤). وهذا هو ما فعله الرحالة الانجليزى ريتشارد بوكوك حين نقش على قاعدة التمثال قصيدة باللغة اليونانية من ثمانية أسطر (١٨٥). وفى القرن التاسع عشر لاحظ الرحالة الفرنسى جوستاف فلوبير أن النقوش قد تكاثرت على جسد هذا التمثال العجوز بصورة تدعو إلى الدهشة(١٨٦).

كما أغرت الكسوة الهرمية التى كانت سليمة فى الأزمنة القديمة الكثير من السائحين بتسجيل أسمائهم عليها فأتلفوها، وأقدم هذه التوقيعات يرجع تاريخه إلى سنة ١٤٧٥م (٨٧٩ / ٨٨٠ هـ) بل ربما كانت هناك نقوش أقدم عهداً كانت موجودة على كسوة الأهرام(١٨٧). كذلك كان عمود بومبى أو عامود السوارى مكاناً مغرياً للسائحين لتسجيل اسمائهم، وفى ذلك يقول الرحالة الفرنسى لامبير : " وأول شيء يلوح للمقترب من الأثر [عامود السوارى] هى تلك الأسماء المخطوطة بأحرف هائلة، قد كتبها سائحون جاءوا يرسمون بوقاحة ذكرى ظلمتهم على عامود القرون، ولا غفلة أكبر من تلك العادة التى جددها اليونان فى عبثهم بالآثار إن لم يتلفوها أو يخربوها فى أغلب الأحيان، فستلزم جملة ساعات صبرا لخط تلك الأحرف الكبيرة (أو الأوائل من الأسماء) على صوان تشينه، فكيف الجهد والنصب إلى ذلك الحد لإعلان الكون أن رجلا مجهولا تماما قد زار أثرا، إن ذلك الرجل قد قصمه وشوهه وبتره !!! "(١٨٨).

والعجيب أن هذه النقوش كانت تتخذ فى بعض الأحيان صورة محاورة بين السائحين الذين تعاقبوا على زيارة الأثر الواحد بحيث لا يخلو ذلك من طرافة، وإن كانت طرافة مخربة فى حقيقة الحال، فقد وُجِد مثلاً على جدران معبد عَمَدَا ببلاد النوبة مخطوط يونانى ينطوى على رواية زائفة ومعلومة خاطئة سرعان ما صححها زائر آخر، حيث تقول الرواية إن هيرودوتس هاليكارناسوس ينظر اليه [أى إلى المعبد] بالاحترام والإعجاب " بينما يقول التصحيح : " لا، لم يرولم يعجب " والحقيقة أن هيرودوت لم يقترب من معبد عمدا على الاطلاق.(١٨٩)

وقد انتشرت هذه الظاهرة بشكل كبير بين الرحالة والسائحين الذين زاروا مصر خلال القرن التاسع عشر، حتى إن دافيد روبرتس عندما رأى التماثيل الأربعة الكبرى الضخمة التى تزين مدخل معبد " أبو سنبل " قد أبدى تخوفه : " لا من أن يحطمها صائدو الآثار فحسب، بل من أن تغطيها أسماء مثل توبكينز وسميث وهوبكينز وغيرهم ممن بلغت بهم الوقاحة أن يلطخوا بأسمائهم الغبية حتى جبهة الآلهة "[١٩٠] وقد رأينا الأمير بوكلر موسكو وقد حفر اسمه مقرونا بوسام الصليب على صدر أحد هذه التماثيل[١٩١]. واعترفت إميليا إدواردوز بأنها قد قامت هى ورفاقها بنقش أسمائهم داخل بوابة معبد " أبو سنبل " لكنها شعرت بالخزى لهذا الخطأ وأسفت لما سببته من ضرر، وإن كانت قد تعللت بأن هذا العمل إنما تم " فى مساحة خالية من النقوش "[١٩٢] أما الأمير الفرنسى نابليون فقد أثار ضيقه وحنقه ما علمه من أحد السياح قد أتلف النقش الفرنسى الذى وضعه الجنرال ديزيه على بوابة معبد " إيزيس " بجزيرة فيلة ليمجد به انتصارات قوات الحملة هناك، فأمر الأمير الفرنسى بأن تحفر الكلمات مرة أخرى، بل أضاف إليها تعليقا من عنده يقول فيه : " إن أحداً لا يلوث صفحة من صفحات التاريخ "[١٩٣]. أما أمر ذلك السائح الأمريكى الذى زار آثار الصعيد سنة ١٨٧٠م (١٢٨٦ / ١٢٨٧هـ) فغريب حقا، كان هذا الرجل يجرى متنقلا من معبد إلى آخر - كأنما يسارع إلى فعل الخيرات - حاملاً فى يده فرشاة وفى الأخرى وعاء من القطران وأثبت اسمه فى عديد من المعابد بطمس كثيرٍ من النقوش والنصوص القديمة بحيث لا يرجى لها إصلاح، ثم ذهب وترك الآثار ملوثة باسمه، وعندما قام أحمد نجيب برحلته إلى الصعيد عام ١٨٩٢م رأى اسم هذا السائح فى جملة معابد مكتوبا بالخط الكبير وباقيا على حالته، وأخبره خفراء مصلحة الآثار انهم بذلوا الجهد فى إزالته ولم ينجحوا فى ذلك، لأن الجدران قد امتصت القطران وتفحمت واسودت حتى تلف كثير من الرسوم والنقوش، وقد أكد أحمد نجيب انه رأى فى معبد إيزيس وغيرة من المعابد خطوطاً من كل نوع محفورة بين أسماء الملوك، تدل على جماعة من حرافيش الناس وهمجهم وبعض أهل الخلاعة وتاريخ مجيئهم، وإن هذه الخطوط قد أتلفت بهجة الألوان وشوهت الرسوم[١٩٤]

هذا وقد انتقد شامبليون من أسماهم بالفضوليين المعاصرين الذين كانوا يعتقدون - مثل أسلافهم من الفضوليين القدماء - أن أفضل طريقة لتخليد أسمائهم إلى الأبد تتمثل فى كتابتهاعلى النقوش واللوحات التى يشوهونها بهذه الطريقة[١٩٥]. أما ماريت فقد أهاب بالسائحين الأجانب " أن يمتنعوا عن الأسلوب الطفولى فى كتابة أسمائهم على الآثار "[١٩٦]

ومن الكتاب المصريين الذين عالجوا هذه المشكلة فى القرن التاسع عشر محمد مجدى بك الذى كان مستشارا بمحكمة الاستئناف، وقام فى شهر نوفمبر من عام ١٨٩٢م (ربيع الثانى ١٣١٠هـ) برحلة قصيرة الى صعيد مصر استغرقت ثمانية عشر يوما راعه خلالها ما كان

يلحقه المستهترون من السائحين الاجانب من إفساد وتخريب للاثار المصرية حتى إنه تمنى " أن يكون بتلك المحلات آلات تضرب أيدى من يتطاول بالإفساد والتلف على صنع قوم قد بلغوا بالجد زروة المجد " ورجا محمد مجدى من " كل فاضلٍ محبٍ للعلم، وعادل منصفٍ فى الحكم، ألا يقرب للآثار بشيء ما، وألا يحدث بها مثل ما فعل كثير من أوروبيين وأمريكيين قد أخذتهم الغفلة مأخذاً عظيما فتهافتوا على تخريب شيء عظيم من أهم الآثار نقشاً وكتابة بوضعهم أسماءهم عليها حتى سودوا بها صحيفتهم، إذ طمسوا بها نقوشا بديعة، وأتلفوا كتابات مفيدة، وأزالوا بفعلتهم الشنعاء أثر تاريخ ربما لايوجد له ذكر فى موضعٍ آخر ". ثم تساءل متعجبا : " أما يعاد برجالٍ يدعون الفطانة، ويزعمون النهاية فى الذكاء والعلم أنهم إذا دخلوا أثراً فاخراً عبثوا بكتابة أسماء لهم!!؟ وأى أسماء مهما كثرت متحركاتها وتعددت سواكنها، وطالت مقاطعها، لامحل لها بجانب طغراء ملوكانية، أو مع خاتم فرعونى يشير إلى شوكة سيتى الاول، وعظمة رمسيس الثانى، ويشهد بمجد أمة من زمن أقله ستة آلاف سنة، أى يوم أن كان ابن اليوم، صاحب الاسم اللطيف بين الطين والماء "(١٩٧)

واعترف محمد مجدى صراحة بأن الإساءة إلى الآثار القديمة بطمس نقوشها برسوم رديئة وساذجة هى ظاهرة عامة يشترك فيها المصريون والسائحون الأجانب كل على حد سواء، ولكنه راح يعقد مقارنة بين دوافع كل من الطرفين للقيام بمثل هذه الأعمال، حيث إن الأهالى من المصريين " لايؤاخذون بمقدار ما يؤخذ به العالم الغربى الذى يصرف درهمه ووقته لزيارة الآثار حصولاً للفائدة منها على شيء ينتفع به بنو الإنسان... أما الفلاح الجاهل الغشوم فإن تعلم شيئا جارى الأجنبى فيه، وصار على تقليده فى غالب أحواله، فتراه إذا زار أثراً وكان كاتباً أودع اسمه البالى كالأوروبى بالمكان، وإلا فهو غالبا إما مأجور من عالم أو غنى لاستخراج جزء من حائط أو عضو من صورة، أو مدفوعاً برغبة الكسب الناشئة من رواج سوق المنبوشات والأدوات العتيقة بالبلاد المتمدينة " ثم خلص محمد مجدى إلى القول بأنه " إن كان جهل الشرق بالأثر ليس بعذر يخليه من اللوم، فعلم الأوروبى والأمريكى لا يحط من عظم وفظاعة طمس النقوش وأخذ بعض الأجزاء القديمة بمعرفة بعض هواة تلك الأشياء "(١٩٨).

وأكد محمد مجدى أن الذى دفعه إلى بسط القول وإطالة الحديث فى هذا الموضوع هو ماشاهده من شدة التخريب وتعمد الإساءة إلى الآثار القديمة بالهدم والتكسير وطمس النقوش حتى إنه لم يستطع أن يحصى ما وجده مسجلا من الأسماء على الآثار القديمة، لأن هذه الأسماء كثيرة ومتزاحمة حتى فى الاماكن المهمة، بل إنه لاحظ أن أسماء السائحين فى بعض الاحيان قد تكاثفت بجانب بعضها وفوق بعضها بحيث أدت إلى زوال النقوش الأصلية ومحو الصور الجميلة، وطمس الخانات الملوكية، وحلت محلها ألقاب عامية وأسماء اخرى(١٩٩).

والواقع أن استهتار السائحين قد كان يمثل شوكة فى جنب المسئولين عن مصلحة الآثار المصرية بحيث غدا ذلك مشكلة لا تقل فى فداحتها وخطورتها عن المشكلات الأخرى التى واجهت الآثار المصرية فى القرن التاسع عشر، ومن أبرز الأمثلة الصارخة على عبث بعض السياح ما يحكى من أن سائحا إنجليزيا زار مقبرة سيتى الأول الرائعة التى اكتشفها بلزونى، وبعد أن شاهد ما بها من اللوحات والرسوم الرائعة بال على وجه أحد الصور المرسومة ثم خرج وترك الأثر منجسا(٢٠٠). وقد لاحظ ماريت أن عدداً كبيراً من المقابر والتى كانت تمتاز بروعة نقوشها وجمال مناظرها قد تعرضت للتلف والتشويه من جانب بعض الزائرين من السائحين والأهالى، وضرب ماريت مثلا بمقبرة الملك (تى) فى سقارة والتى لحقها التخريب على أيدى السياح فى العشرة أعوام التى انقضت منذ اكتشافها أضعاف ما لحقها خلال الستة آلاف سنة الماضية (٢٠١). ومقبرة سيتى الأول التى أشرنا إليها سابقا قد تسلط عليها أهل القرية والزائرون من الإفرنج بالتلف والإفساد حتى أتلفوا محاسنها وألبسوها ثوب البلى وحفر الزائرون أسماءهم على نقوشها مما أدى إلى زوال تلك النقوش ومحو ألوانها بعد أن كانت تامة عند اكتشافها وذات ألوان زاهية(٢٠٢) كما أن معبد بيت الوالى بمنطقة النوبة قد تعرض لمعاملة سيئة من جانب الزوار الذين قاموا بنزع أجزاء عديدة من نقوشه الجميلة(٢٠٣). وقد دفعت هذه التصرفات غير المسئولة ماريت بك إلى أن يأمر بإغلاق معبد وادى السبوع عن طريق سد مدخله بالرمال عقب قيام مجموعة من السائحين الألمان بنزع بعض اللوحات المنحوتة ذات الأهمية العظيمة من حجرات المعبد، وإزاء عملية النهب العجيبة هذه لم يجد ماريت بدأ من إغلاق مدخل المعبد بالرمال حتى يمنع وصول السائحين إلى حجراته الداخلية(٢٠٤).

ومن العادات السيئة كذلك أن السائحين الأوروبيين عند مشاهدتهم للأهرام كانوا يتسلون أحيانا بخلع حجر يكسرونه من قمتها ثم يتركونه يتدحرج إلى أسفله(٢٠٥)، بل إن الكاتب الأمريكى مارك توين يذكر أن أحد مرافقيه حاول كسر شظية من وجه تمثال أبى الهول على سبيل التذكرة(٢٠٦)، ومما لاشك فيه أن هذه الآثار الخالدة قد عانت طويلا من إساءة السائحين الأجانب حتى إن الأمير رودلف النمساوى يعترف صراحة بأن السائح الأوروبى يسىء كثيراً إلى هذه الآثار الجليلة : إذ إنه لا يدرك كنه دلالاتها(٢٠٧).

على أن هذه السلوكيات الخاطئة والعادات المذمومة حيث يتأتى صدورها من علماء أو منقبين يفترض فيهم أنهم على دراية كاملة ووعى تام بقيمة هذه الآثار فان وقعها على النفس يكون أشد إيلاما عن صدورها من غيرهم من السائحين العابرين، فقد درج علماء الآثار الذين زاروا مصر فى القرن التاسع عشر على استخدام العديد من المقابر القديمة للإقامة وتخزين معداتهم فيها حتى إن شمبليون قد أحال مقبرة رمسيس الرابع التى كان يسكن فيها خلال إقامته فى وادى

الملوك بطيبة إلى حديقة للحيوان، إذ أسكن معه فيها غزالاً وقطاً من كردفان وبعض فهود صغيرة[٢٠٨] كما اتخذ روبرت هاى من إحدى مقابر طيبة لنفسه ولزوجته ولأعضاء بعثته مستقراً، فوضع بها رفوفاً تصطف عليها الكتب والمعاجم، وزودها بالأرائك والنرجيلات، وكان يستضيف بها زواره حتى قال أحد زائريه من الرحالة : " ما علمت فيما مضى أن مقابر الموتى تشهد مثل هذه الجلسات المرحة الصاخبة "[٢٠٩] كما كان الكونت فرسنيل fresnel يسكن فى مقبرة قديمة حيث كان يعيش وسط كتبه[٢١٠]، على حين كان جوزيف بونومى يقطن فى مقبرة أخرى مجاورة حيث عاش فيها لبضع سنين[٢١١]، كما حول كافيجليا إحدى المقابر التى اكتشفها فى منطقة سقارة إلى مسكن خاص به[٢١٢]، كذلك أقام بيترى فى مقبرة قريبة من الهرم الأكبر[٢١٣]، ومما لاشك فيه أن الإقامة فى المقابر واتخاذها مسكنا من شأنه أن يؤدى إلى إتلاف النقوش التى تزين تلك المقابر، والإسراع بزوال بهجتها ونضارتها ومحو ألوانها.

كذلك كان بعض المنقبين لا يراعون الأصول والقواعد العلمية المقررة لدى قيامهم بعمليات التنقيب عن الآثار القديمة المصرية، وكانوا كثيراً ما ينزلقون إلى سلوكيات خاطئة من شأنها أن تلحق أضرارا بالآثار المكتشفة، فيحدثنا بيترى عن أحد الباحثين الفرنسيين قام بكشوف فى مقبرة أبيدوس الملكية ولم ينشر دراسة عنها، والأدهى من ذلك أنه استعمل ما وجده من الأعمال الخشبية الخاصة بالأسرة الأولى كوقود فى مطبخه، أما ما اقتناه فقد تبعثر بين شركائه الذين تولوا الكشف حتى بيعت تلك الآثار فى مزاد علنى بباريس[٢١٤]. أما روبرت هاى فقد عنَّ له أن يصنع قالبا جصياً لوجه أحد التماثيل العملاقة التى تزين مدخل معبد " أبو سمبل " وبعد أن قام بهذه العملية ترك التمثال ملطخاً بالجص دون أن يكلف نفسه إزاله ما كان ملتصقا بجسم التمثال من بقايا الجص الذى استعان به فى صنع القالب، وهى العملية التى حاولت القيام بها السيدة إميليا إدواردز ومرافقها بعد مرور أكثر من نصف قرن على عمل هاى : إذ عمدت السيدة إدواردز والفريق المصاحب لها إلى طلاء وجه التمثال باللون البنى لإعادة لونه إلى جماله الأصلى، غير أن التمثال ارتد إلى لونه مرة أخرى ولم تؤثر فيه الألوان الجديدة.[٢١٥]

مثل هذه السلوكيات من جانب الزائرين من الرحالة والسائحين والمنقبين الأجانب ألحقت أضراراً كبيرة بالآثار المصرية القديمة، وشكلت عقبة أمام المسئولين عن حفظ وصيانة الآثار القديمة، ومما زاد من صعوبة هذه المشكلة أن رجال مصلحة الآثار كانوا يشعرون كما لو أن يدهم قد باتت مغلولة عن مواجهة المستهترين المتسببن فى هذه الأفعال، وذلك بسبب الوضعية الخاصة التى كان يتمتع بها الأجانب الزائرون لمصر والمقيمون فيها ولاسيما خلال السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، والتى بلغ فيها النفوذ الأجنبى فى مصر غايته وأقصى مداه.

هـ- مشكلة الاستغلال :

سبق الإلماع إلى أن العادة قد جرت منذ أقدم العصور على أن يتم الاعتماد فى إقامة المنشآت والمبانى العامة على الحجارة المنتزعة من المعابد والآثار القديمة، إذ لم تكن توجد لوائح أو قوانين تجرم مثل هذا العمل، والتاريخ ملىء بالأمثلة التى تم فيها السطو على منشآت قديمة من أجل تشييد منشآت أخرى حديثة بدلا منها، ومن هنا لم تكن مشكلة استغلال الآثار القديمة فى القرن التاسع عشر تمثل وضعاً استثنائياً أو مخالفة لما كانت تقضى به الأعراف أو عادات وتقاليد العصور السابقة عليه، وهذا كله على الرغم من صدور العديد من القوانين والتشريعات فى مختلف عقود هذا القرن ترمى إلى ضرورة المحافظة على المبانى الأثرية القديمة وعدم المساس بها سواء من جانب الأهالى أو الجهات الحكومى كل على حد سواء.

وطبيعى أن تظهر هذه المشكلة بصورة أكثر حدة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر حين دفعت الحاجة المسئولين المصريين إلى استخدام الأهرامات والمعابد والمقابر الفرعونية القديمة كمحاجر يستفاد منها فى بناء المعسكرات الخاصة بالجيش، إضافة إلى المصانع والمعامل والجسور التى شهدت طفرة كبيرة فى هذه الحقبة التاريخية، تلك الحقبة التى شهدت أيضاً تصاعداً خطيراً على صعيد التدمير الذى لحق بالآثار المصرية القديمة[٢١٦].

يضاف إلى ذلك أن محمد على وإدارته قد اشتدت حاجتهما إلى أحجار لبناء معامل السكر من ناحية، ولتمويل معامل البارود من ناحية أخرى، وقد دفعه ذلك إلى أن يفرض على الفلاحين أن يقدموا له عن كل فدان مزروع قنطاراً من الأحجار، ولا بأس على فلاحى الصعيد من أن يقتطعوا له هذه الأحجار من تلك الأعمدة الضخمة والتماثيل الكبيرة التى تملأ منطقتهم : فتلك أحجار مشذبة أصلح للبناء وأقرب منالاً من غيرها، بل كان رجال الإدارة فى الحالات العاجلة يسوقون الفلاحين إليها لتكسير ما تحتاج إليه معامل محمد على ومصانعه[٢١٧].

وهكذا اشترك الجهاز الحكومى فى ذلك العهد بماله من قوة وسلطان فى تدمير الآثار المصرية القائمة دون حساب، ويؤكد فيت أن العديد من الأعمدة الأثرية والكتل الحجرية قد تم اختفاؤها من الإسكندرية لاستخدامها فى بناء المعسكرات، وفى الأعمال البحرية التى أدارها دى سريزى De Cerisy[٢١٨]، ويرتاع لذلك علماء الآثار فى أوروبا، فيكتب ويلكنسون فى لهفة إلى بريس دافين يسأله معلومات عن التهديم الذى حدث فى الكرنك ويرجوه أن يبادر ليرسم إن لم يكن قد فات الأوان أساطير الفراعنة القدماء التى يقال إنها تكسو الأحجار المستخدمة فى بناء هذه الأماكن، وكان بريس دافين قد شاهد ذات يوم موظفى الحكومة المصرية وهم يقتطعون الأحجار الضخمة القائمة فى جنوب معبد الكرنك والمعروفة بأعمدة "حور محب " وذلك لسد حاجة طرأت على معامل البارود بالكرنك، وكان بريس دافين أول من لاحظ النقوش الممتازة الفريدة المنحوتة عليها،

ووجه إليها بالفعل نظر الرسام نستورلوت، وهو يكتب إلى ويلكنسون عما حل بها فيقول : " كانت الأحجار المستخدمة فى ذلك الجزء من العمود ضخمة الحجم، فلاختصار العمل عمدوا فى تكسيرها إلى استعمال البارود، وحين وصلت إلى المكان كانوا يتاهبون لإشعال بعض الذبالات فاستمهلتهم لحظات ريثما أرسم أبا الهول منحوتا على كتلة طولها متران تقريباً... ولم أكد أتم رسمى حتى تطاير الحجر شظايا، ولكن لحسن الحظ بقى رأس ذلك الفرعون - وإن كان قد تشقق - على قدر من السلامة أتاح لى أن أطبعه على عجينة من الورق استعنت بها بعد ذلك فى تهذيب رسمى على مهل "[٢١٩] وأكد بريس دافين لو يلكنسون بأنه يعمل على " حماية الاثار المصرية من تلك الأعمال المدمرة "[٢٢٠]، ورغم ذلك فان ما نجا من هذه الاعمدة من بطش عمال حكومة محمد على صارت تخشى عليه من أيدى الاهالى الذين كانوا يرون أن أخذ الأحجار منها أهون عليهم من قطعها من الجبل[٢٢١].

ومن الأمثلة الصارخة على استغلال الآثار القديمة فى بناء المنشآت العامة الحديثة ما وقع لمعبد الملك أمنحوتب الثالث من الأسرة الثامنة عشرة والذى كان يقوم على جزيرة الفنتين بأسوان، وكان هذا المعبد من أتم المعابد وأجملها، وكان لايزال محتفظاً بجزء من ألوانه فى باكورة القرن التاسع عشر، وقد صوره علماء الحملة الفرنسية تصويراً مبدعاً وضمنوه لوحات كتابهم "وصف مصر"[٢٢٢]، وكان لايزال محتفظاً بكيانه كاملا على أيامهم[٢٢٣]، إلا إنه لم يسلم بعد ذلك بقليل من طغيان أصحاب السلطان، فهدموه عن آخره فى نوفمبر عام ١٨٢٢م واستعمل مدير أسوان أحجاره لإقامة معسكر ليسكن فيه الجنود السودانيون الذين كون منهم محمد على جيشاً، ويقول لينان دى بلفون إن المسئولين عن تأليف هذا الجيش قد هدموا هذا المعبد لا جهلا منهم بقيمته بل عن قصد ليمنعوا زيارة الأجانب لأسوان، وذلك حتى يحققوا لأعمالهم العسكرية هذه قدراً من التكتم والسرية، ولولا ان هذا المعبد قد رسم فى "وصف مصر " كما وجد فى مخطوطات الرحالة الذين زاروه قبل هدمه مثل بانكس وغيره لما عرف أحد عنه شيئاً[٢٢٤].

وكان بلزونى قد شاهد هذا المعبد أثناء زيارته للمنطقة عام ١٨١٥م (١٢٣٠ هـ)[٢٢٥] وعندما زار شامبليون الجزيرة عام ١٨٢٨ هـ (١٢٤٣/ ١٢٤٤ هـ) حزن بشده على هذا المعبد " الذى دمرته مؤخرا يد الجهل والهمجية التركية "[٢٢٦].

ويروى ماكسيم دوكان أن مدينة أنتينوبوليس القديمة قد كانت ماتزال قائمة حتى عشرين سنة قبل وصوله إلى مصر، إلى أن رأى إبراهيم باشا أن يقيم مصنعاً لتكرير السكر بجوار جزيرة الروضة، فهدم المبانى الرومانية الجميلة، وشيد مصنعه الدميم[٢٢٧].

وإذا كان بعض المثقفين من الموظفين المصريين لم يكن ليأبه كثيرا بمسألة استغلال الآثار القديمة المصرية فى تنفيذ المشروعات التى تسند إليهم الحكومة مهام تنفيذها، بل كان يصرف

همته فى سرعة نجاز هذه المشروعات بقطع النظر عن أن يكون ذلك العمل بالسطو على بقايا منشات السلف أم بخلاف فى ذلك : فإن نفراً آخر من هؤلاء الموظفين قد تورع عن ذلك تماما، ولعل من الفريق الأول كان أحمد أفندى البارودى الذى كان باشمهندساً بالمديرية الشرقية وأسندت إليه الحكومة سنة١٢٤٢هـ (١٨٢٥ / ١٨٢٦م) مهمة بناء قنطرة الزقازيق وبحيرة موبس ذات العيون التسع، فبناها " بالحجر والطوب الأحمر المجلوب جميعه من تل بسطه، وكان يستخرج بواسطة لغمجية لفكه من المبانى القديمة "[٢٢٨] وربما كان من الفريق الثانى محو بك الذى استجاب لتوسلات بريس دافين من أجل ترك مدخل معبد الكرنك الذى كان الباشا قد أمر باستغلاله فى تشييد معامل البارود بالمنطقة، وأمر محو بك – بناء على رجاء بريس دافين - بالبحث عن مواد تصلح للبناء فى غير ذلك المكان وهكذا أنقذ الكرنك من تحطيم وشيك[٢٢٩].

ومما هو جدير بالذكر أن استغلال أنقاض الآثار القديمة فى تشييد المنشآت الحديثة لم يكن مقصوراً على المنشآت العامة منها فقط، بل إنه كثيراً ما استعيرت بقايا هذه الأنقاض لتزيين منازل وقصور علية القوم من رجال الإدارة المصرية، فقد لاحظ مونتوليه أن منازل الأتراك تحتوى على العديد من الأعمدة الأثرية التى انتزع معظمها من الآثار القديمة خاصة من أطلال منف، وعبر مونتوليه عن أسفه لهذه الظاهرة بعد أن لاحظ أن محمد على وأولاده قد انتزعوا الأعمدة الأثرية لتزيين قصورهم[٢٣٠]. كما أخرج رستم باشا الذى كان ناظرا للجفالك على عهد محمد على عدة أعمدة من الرخام الأبيض من أنقاض الفيوم وجعلها فى منزله الذى بناه هناك سنة ١٢٦٢هـ (١٨٤٦م)[٢٣١] كما بنى محمد بك الدفتردار – زوج ابنة محمد على - منزلاً جميلاً فى مدينة أسيوط على الطراز الأوروبى وتم إحضار أعمدته الداخلية من معبد دندرة[٢٣٢].

على أن القائمين على ملاحظة تنفيذ المنشآت الحكومية لما كانوا من الجهل بمكان باللغة الهيروغليفية القديمة فقد نتج عن استغلالهم لأنقاض المبانى القديمة فى تنفيذ تلك المنشآت بعضاً من المفارقات الطريفة، ومن ذلك ما أورده بريس دافين من أن عاملا أوروبياً قد أخبره أنه أثناء تنقيبهم فى تلال مدينة (أتريب) القديمة بحثاً عن أحجار وجدوا أسدا من الجرانيت الوردى وعدة أعمدة من المرمر الأبيض وقد استخدمت هذه الأعمدة فى بناء مصنع غزل القطن بمدينة بنها العسل، أما الأسد فقد أصبح يزين مدخل ذلك المصنع حاملاً خرطوشة رمسيس الأكبر الذى ورد بين ألقابه على هذا التمثال لقب " منظم مصر ومروض البلاد الأجنبية "[٢٣٣].

أما ما بقى من الأبنية الأثرية القديمة صالحاً للاستخدام على هيئته التى كان عليها فقد أعادت الحكومة المصرية استعماله فى أغراض أخرى بدا لها أنها نافعة، فقد لاحظ شامبليون أن معبد إسنا الكبير قد تحول إلى مخزن عام لتشوين محصول القطن فغطيت واجهته الخارجية كلها بملاط من طمى النيل كما شيدت جدران من الطين لسد المسافة التى تفصل بين صف الأعمدة

الأول[٢٣٤] وقد أبدى الرحالة الفرنسى كادلفين أسفه لذلك لأنه لمس بنفسه أهمية المعبد وجمال نقوشه وروعتها وأنها تشبه إلى حد كبير نقوش معبد دندرة[٢٣٥] وفى عام ١٨٤٢ م (١٢٥٨هـ) تفتق ذهن محمد على عن استغلال آخر لمعبد إسنا فقام باستكمال الكشف عنه ليس تعبيراً عن الاهتمام بالآثار ولكن لاستخدامه كمستودع سفلى لتخزين إنتاجه من ملح البارود فقد كانت عادة الإدارة المصرية فى ذلك الوقت أن تجعل هذه المخازن فى الخفاء حتى لا تجذب مخازن ملح البارود إليها الأنظار[٢٣٦] أما معبد مدينة أرمنت فقد استُغِل لتقام فيه آلات أول مصنع لتكرير السكر، ومن البديهى أنه قد تمت إعادة تنظيم المعبد القديم بحيث يتلائم مع وظيفته الجديدة مما أدى إلى ضياع نقوشه المهمة وفقدان أثر جميل يرجع إلى العصر الرومانى القديم[٢٣٧]. أما معبد مدينة طافا ببلاد النوبة فقد رأته السيدة إميليا إدواردز وهو يستخدم كأسطبل للخيول[٢٣٨]. ولم يمنع ذلك التطور الكبير الذى طرأ على طبيعة الوعى الأثرى بين أفراد المجتمع المصرى خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر لم يمنع ذلك المسئولين فى مديرية قنا من الإقدام على عمل غريب وعجيب حيث عرضوا معبد الأقصر للبيع فى مزاد فى تصرف لعله هو الأغرب من نوعه وبطبيعة الحال فان ذلك قد تم من دون علم رجال مصلحة الآثار، فانتهز أحد الأجانب هذه الفرصة وقام بشراء المعبد عازماً إلى تحويله إلى فندق وتراءى للمالك الجديد أن يهدم من معبده الذى اشتراه اثنى عشر عموداً من أعمدته ليبنى بأحجارها طابقين آخرين جديدين وعندما شرع فى العمل أخبر أحد السائحين ماريت بك بذلك فبادر إلى فسخ البيع على الفور[٢٣٩].

أما المأساه الكبرى بالنسبة لمسألة استغلال الآثار القديمة المصرية فى عمليات التشييد والبناء فى القرن التاسع عشر فقد تمثلت فى محاولة بعض حكامها فى هذا القرن هدم الأهرامات الكبرى للاستفادة من أحجارها فى بناء القناطر الخيرية، هذا وقد برزت فكرة هدم الأهرامات ثلاث مرات خلال القرن التاسع عشر كانت الأولى منها عام ١٨٣٦م (١٢٥١، ١٢٥٢هـ) عندما قرر محمد على الكبير إنشاء القناطر الخيرية عند رأس الدلتا، وبدأ الاستعداد للمشروع، وأُخِذ فى إعداد المهمات والأدوات اللازمة لهذا الغرض وعلى الأخص توفير الأحجار اللازمة التى سوف يتطلبها عمل كبير وضخم مثل هذا العمل.

كان محمد على يولى قسطاً كبيراً من اهتمامه لهذه القناطر، وكانت تعتبر شغله الشاغل إذ كان يتلهف ويتوق إلى عملها حتى إنه قال للينان دى بلفون إنه ينبغى هدم أهرامات الجيزة لأخذ أحجارها واستعمالها فى إقامة هذه القناطر[٢٤٠].

ولا يمكن الجزم بما إذا كان محمد على هو صاحب فكرة هدم الأهرام أم أن أحد بطانته قد أوحى إليه بها، غير أن ما يهمنا هنا أن لينان قد أمعن النظر فى هذا الطلب الباعث للأسف، وأدرك لينان بثاقب نظرة وبخبرته الطويلة بحالة البلاد والرجال القائمين على الأمور فيها أنه إذا أبدى

ملاحظة أو رفض ما رآه عملاً همجياً مخرباً للآثار كهذا، فقد يتقدم غيره فى الحال لا يحجم عن إخراج هذه الفكرة الخاطئة إلى حيز التنفيذ، كما كان من الممكن أيضا أن يقدم محمد على .بدافع الرغبة فى التعجيل بتنفيذ العمل . على ملء أحد الأهرامات بالبارود ونسفه، ومن هنا فقد آثر لينان ألا يبدى أى اعتراض، إنما طلب فقط السماح له بالتوجه إلى موقع العمل ومعاينته ووضع مشروع عن هدم الأهرام[٢٤١].

تألفت لجنة من نظار الخارجية والأشغال العمومية والمعارف العمومية، وتوجهت مع لينان إلى الأهرام، ووضع لينان بذمة وإخلاص مشروعاً لهدم الأهرام وصلت تكاليفه إلى مبالغ ضخمة[٢٤٢]، وكان واثقاً كل الثقة بأنه عندما يحين وقت المقارنة بين ما تتطلبه هذه العملية من نفقات، وبين ما سينفق على استغلال المحاجر لابد من الرجوع فى النهاية إلى مزايا هذه الوسيلة الأخيرة فيؤثرونها على هدم الأهرام.

ويستفاد من المشروع المفصل الذى وضعه لينان دى بلفون أن متوسط قيمة استخراج المتر المكعب الواحد من الأحجار فى حالة توفيره عن طريق هدم الأهرام يبلغ عشرة قروش وعشرين بارة، أما إذا استغلت المحاجر بطريقة حسنة منتظمة فإنه يستطيع الحصول منها على الأحجار اللازمة بالأسعار التى كان المقاولون فى ذلك الوقت يتقاضونها عن توريد الحجر أى بثمانية قروش وخمس وثلاثين بارة للمتر المكعب الواحد[٢٤٣].

ولما عرض ملخص مشروع هدم الأهرام على محمد على الكبير لم يُذكر له شىء عن المحاجر واستغلالها، إلا أنه قد استعلم بطبيعة الحال عن قيمة ما تتكلفه أحجار المحاجر، ولما وقف على حقيقة الأمر قال من تلقاء نفسه : " إذا يستحسن أخذ الأحجار من المحاجر بدلاً من الأهرامات، لا سيما أننى لن أضطر إلى استحضار عدد كبير من الرجال لتشغيلهم عند هذه الأهرامات، وهؤلاء يمكن تشغيلهم فى مكان آخر "[٢٤٤] وهكذا أسدل الستار على هذه المسالة.

ومما هو جدير بالذكر أن القنصل الفرنسى ميمو عندما اتصل بمسامعه - وكان إذ ذاك بالإسكندرية - أن محمد على قرر هدم أكبر الأهرامات ابتغاء الحصول على الأحجار اللازمة لإقامة القناطر، كتب فى هذا الموضوع مقالا بديعا نشر فى الصحف فى مارس عام ١٨٣٦م (ذى الحجه ١٢٥١هـ) ضد أعمال الهمجية وتخريب الآثار، وجاء هذا المقال فى صورة خطاب[٢٤٥] موجه إلى محمد على بدأه بالإشادة بقراره الحكيم بضرورة تشكيل لجنة لدراسة المسألة، وعدم تسرعه فى اتخاذ قرار يقضى بهدم الأهرامات، وإن كان قد ندد بمن وصفهم " بالمنافقين " الذين أوحوا لمحمد على هذه الفكرة المؤسفة، وأوضح ميمو لمحمد على أن هذا العمل المخرب من شأنه أن يثير ضده حفيظة الرأى العام الأوروبى، هذا الرأى الذى يمثل قوة كبيرة فى البلاد المتحضرة.

وأكد ميمو أن هذه الأهرمات إنما ينظر إليها فى أوروبا على أنها أثر جليل من أعمال الجنس البشرى القديم، وأنها تمثل واحدة من عجائب الدنيا السبع القديمة، وأن نابليون قد ردَّدَ أمامها مقالته الشهيره التى يبدى فيها إعجابه بالحضارة المصرية القديمة صاحبة الأربعين قرناً عمراً، وذكَّر ميمو محمد على بالمحاولات السابقة لهدم الأهرام والتى قام بها ملوك وأمراء سابقون دفعهم الجهل والغرور إلى التفكير فى هذا العمل المخزى ، فذكره بمحاولة الخليفه المأمون الفاشله لفتح الهرم الأكبر لأنه كان يعتقد أن هذا الهرم يحوى بداخله كنوزاً، وكيف أن هذا الخليفه قد تعرض لاستهزاء معاصريه بسبب ذلك، كما ذكره بما أورده الرحالة عبد اللطيف البغدادى عن محاولة الملك العزيز عثمان بن يوسف هدم الأهرام، وكيف أنه جمع لذلك جيشاً عظيماً من العمال والحجارين والنقابين والحدادين، وكيف أنهم أقاموا فى هذا العمل نحواً من ثمانية أشهر بذلوا فيها مجهودات كبيرة ونفقات طائلة وكيف أن محاولاتهم هذه قد باءت بالفشل وأبانت فى وضوح عن عجزهم وضعفهم(٢٤٦).

وأوضح ميمو لمحمد على أن هذه الأهرامات تعتبر أمانة تركها العالم القديم على أرض مصر، وأنه يجب على حكام مصر أن يحافظوا عليها كما فعل أسلافهم من قبل منذ عهد الفراعنة وحتى عصر الخلفاء، وأنه لا يصح أن يكون محمد على أقل من الحكام السابقين عليه اهتماما بأمر هذه الأهرامات، ثم ذكَّره بوعوده السابقة لشامبليون بضرورة المحافظة على القليل الذى ما زال باقياً من الآثار المصرية القديمة وصيانتها من التخريب والتدمير، وأهاب به .أخيراً .أن يصرف النظر عن مسألة هدم الأهرامات محذراً إياه من أن هذا العمل من شأنه أن يجلب عليه نقمة الأوساط العلمية فى أوروبا وستكون له عواقب وخيمة.

وفى عام ١٨٤٥م (١٢٦١هـ) ظهرت محاولة أخرى لهدم الهرم الأكبر عندما فكر إبراهيم باشا ابن محمد على فى ملء بئر الهرم بالبارود ونسفه بعد أن أقنعه أحد السحرة الأفريقيين بأن الهرم يحوى كنوزا ضخمة، ولكن قنصل فينيسيا ثناه عن ذلك حين أقنعه بأن الانفجار قد يعرض القاهرة للخطر(٢٤٧). ومن ثم فإننا نجد محمد عارف باشا يقول فى ترجمته لإبراهيم إنه " هو الذى كف يده عن هدم الأهرام "(٢٤٨).

وفى عهد عباس عادت فكرة استخدام أحجار الهرم الأكبر فى بناء القناطر الخيرية الى الظهور مرة أخرى رغم ما أثاره هذا المطلب من ردود فعل عنيفة ورافضة قبل سنوات حتى إن الرحالة الفرنسى بارديو قد انتقد فكرة عباس ووصفه بالجهل لأنه لم يدرك قيمة الأهرامات(٢٤٩) ويبدو أن الخوف من إثارة مشاعر الرأى العام الأوروبى فضلا عن عدم جدوى الفكرة من الناحية الاقتصادية كان كذلك هو السبب فى هذه المرة أيضا فى وأد هذه الفكرة فى مهدها وعدم خروجها إلى حيز التنفيذ منذ ذلك الحين وحتى وقتنا هذا.

هذا عن دور الجهاز الحكومى فى استغلال الآثار القديمة فى إقامة منشآت حديثة عامة أو خاصة، أما الأهالى فقد درجوا بدورهم على أن ينقلوا من الآثار القديمة كل ما فيه منفعة لهم، إذ كانوا يتصورون أن هذه الآثار ليست ملكاً لأحد، بل هى ملك لمن يجدها، ولم يكن هذا مستهجنا على الإطلاق، وربما كان مرد ذلك لاعتبارات دينية فى الأساس اعتبرت هذه الآثار أطلالاً وخرائب لأمم سالفة وأقوام سابقين عاثوا فى الأرض فساداً، فكان جزاؤهم الهلاك والخراب، ومن ثم فهى آثار الكفرة والمفسدين[٢٥٠]، فلا ضير إذن من الاستفادة منها حتى فى إقامة المنشآت الدينية، بل وحتى فى المناطق التى تتوفر فيها مواد البناء لدرجة أن رتشارد وايز قد اشتكى من أن الناس فى مصر يهدمون الآثار للحصول على الأحجار حتى فى المناطق التى توجد فيها وفرة فى مواد البناء الميسورة، وأسف كثيراً لأن عدداً كبيراً من الآثار التى وصفها الرحالة السابقون قد دمرت[٢٥١]، ولعل هذا هو مادفع على مبارك إلى أن يقول عن المصريين : " إن أخذ الحجارة من الآثار القديمة هو دأبهم فى كل زمن، وهذا هو السبب فى عدم العثور على ما يكمل به تاريخ الديار المصرية "[٢٥٢]

كان الأهالى يقومون بالحفر فى خرائب المدن القديمة، ويجمعون منها مواداً يستخدمونها فى إقامة مساكنهم، كما كانوا يغيرون على أنقاض المبانى الأثرية، ينتزعون منها ماكان صالحا للبناء من الأحجار المنحوته، وكانوا يفضلون فى ذلك أنواعاً بعينها من الأحجار مثل الحجر الجيرى الذى كانوا يقومون بحرقه وتحويله إلى جير حى لإعادة استعمالها فى بناء مساكنهم، حتى إن طائفة من أبدع المعابد المصرية قد ظلت أحجارها تستغل فى صناعة الجير لسنوات طويله مما أدى إلى تدميرها تدميراً تاماً، ولعل ذلك يفسر لنا السر فى اختفاء آثار عصور بعينها مثل عصر الدولة الوسطى، فقد لاحظ الأهالى أن الحجر الجيرى الأبيض الذى كان يستخرج من محاجر طرة – وهو الحجر الذى كان شائع الاستعمال فى عهد الدولة الوسطى – يخرج نوعا من أحسن أنواع الجير، ومن ثم فقد كان القوم يحصلون عليه لاستخدامه بمثابة جير ليحرق ويستعمل فى مبانيهم[٢٥٣]، وكانت من نتيجة ذلك كله أنه لم يبق من آثار هذه الدولة شيىء يذكر ويؤكد روزيير – من علماء الحملة الفرنسية – أنه من السهل تخمين الطريقة التى اختفت بها الآثار المشيدة من الحجر الجيرى طالما نرى فى كل مكان أفراناً جيرية على أطلالها ؛ إذ أن هذه الآثار قد استعملت منذ عدد من السنين كما لو كانت محاجر[٢٥٤]. وقد لاحظ علماء الحملة أن الأفران التى تستخدم فى تكليس الحجر الجيرى وعمل الجير تنتشر فى طول البلاد وعرضها، كما لاحظوا حجم التخريب والدمار الذى أصاب الأماكن الأثرية التى ارتفعت فيها آثار من الحجر الجيرى، وافترضوا جدلاً أن المصريين لو كانوا لم يستخدموا فى بناء منشآتهم إلا هذا النوع من الحجارة فقط فربما يكون من العبث أن نذهب لنبحث اليوم على ضفاف النيل عن بعض آثار عاصمتهم القديمة[٢٥٥].

وينطبق هذا الكلام بصفة اساسية على أطلال قصر اللابرنس ذى الشهرة التاريخية العريقة، فقد استخدم القرويون اطلال المبنى فى صنع الجير لعدة قرون[٢٥٦]، وبقيت أطلاله تستعمل بمثابة محجر حتى قضى على البقية الباقية فى بناء خط حديد الفيوم خلال القرن التاسع عشر، وحينما كشف بيترى عن موقع هذا المبنى فى عام ١٨٨٩ م (١٣٠٦/١٣٠٧ هـ) لم يكن قد بقى منه إلا أكواما من شظيات الاحجار[٢٥٧].

هذا وقد لاقت الأهرام التى بنيت من هذا النوع من الحجر نفس مصير اللابرنس، فقد لاحظ علماء الآثار أن الجدران المغطاة بالنقوش البارزة فى مجموعة ساحو رع الهرمية - والتى تتكون من ثلاثة أهرام صغار مكسوة كلها بأحجار طرة الجيرية - تبلغ نحو عشرة آلاف متر مربع، ولما كان حجر طرة الجيرى يخرج أحسن أنواع الجير – كما سبق القول – فقد ترتب على ذلك أنه لم يبق من هذه المساحة حين كشف عن هذه المجموعة عام ١٩٠٢م (١٣١٩/ ١٣٢٠هـ) سوى حوالى مائة وخمسين متراً مربعاً فقط هى التى نجت من المخربين وكانت مهشمة إلى قطع صغيرة، وقد قدر علماء الآثار أن بعض هذه الأحجار كان من الضخامة بحيث بلغت أبعاده ٣٥ قدما × ٩ أقدام × ١٢ قدما طولاً وعرضاً وسمكاً على التوالى، ولكن على الرغم من حجمها الهائل وثقلها لم يبق منها سليماً دون تكسير سوى اثنين فقط[٢٥٨]

كما نجد أن أهرامات أبو رواش قد استعملت منذ أيام محمد على محجراً، ويروى بيترى أنه قيل له عام ١٨٨١م (١٢٩٨هـ) إنه فى وقت الفيضان كانت الأحجار تنقل منها بمعدل ٣٠٠ جمل يومياً[٢٥٩].

ولما كانت حيشان معبد الدير البحرى مبنية كلها بالحجر الجيرى فإنه لم يتبق منها على نهاية القرن التاسع عشر الا بعض جدر، والسبب فى ذلك ان الحجَّارة والجيَّارة قد تعودوا من قديم الزمان على أخذ احجارهم من مبانى العساسيف لقربها منهم فإن لم يجدوا مطلوبهم تحولوا الى معبد الدير البحرى[٢٦٠].

كذلك كان الأهالى يرغبون فى الحصول على حجر الكوارتزيت الأحمر لأن هذا النوع من الأحجار هو أصلحها لعمل الطواحين والمعاصر[٢٦١]، فى حين كانوا لا يرغبون كثيراً فى أحجار الجرانيت أو الحجر الرملى، هذا لهشاشته وذاك لصلابته، وقد لاحظ علماء الحملة الفرنسية أن المصريين المحدثين لم يقوموا باستغلال الحجر الرملى على أى شكل، كما لم يقوموا بتخريب المبانى القديمة المقامة به[٢٦٢].

وهكذا تعرضت المبانى الأثرية وأطلال المدن القديمة لهجمات شرسة من الباحثين عن الأحجار الذين لم يتركوا حجراً صالحاً لأغراضهم إلا نقلوه، وقاموا باستغلال الآثار القديمة فى استخدامات أخرى جديدة لم تكن قد وضعت لها، فيذكر ماسبيرو أنه رأى فى بعض منازل

الفلاحين كثيراً من الأشياء القديمة العديمة المثال وقد استعملوها فى غير ما وضعت له، ومن ذلك طاسات ظريفة صنعت من المرمر جعلوها أوعية وعلباً يضعون فيها التبغ، ومنها آنية من البرونز كأجمل مايرى بالمتحف المصرى رآها ماسبيرو على النار وهى مملوءة بالطعام[٢٦٣]. كما رأى مالو فى تل بسطه قطعاً عديدة من الأحجار الأثرية القديمة تم اتخاذها كأساسات للمنازل[٢٦٤]. منها حجر أثرى رآه ديبوا - إيميه، وهو يستخدم كمقعد بينما يمكن أن يدفع فيه تجار العاديات أغلى الأثمان، إذ يوجد على أحد جوانبه آثار نقشين واحد بالهيروغليفية والآخر باليونانية، وهذه النقوش إذا ما حكم عليها من ناحية الحجم تكون أكثر أهمية من حجر رشيد[٢٦٥]، وشاهد شابرول ولانكريه باباً لإحدى الطواحين وقد ازدان فى تناسق بثلاثة أحجار منحوتة[٢٦٦]، بينما لاحظ أندربومى أن عتبة تكنة دمياط – على سبيل المثال – إنما هى قطعة من مسلة رائعة الجمال تملؤها النقوش الهيروغليفية[٢٦٧]، وشاهدت السيدة دف جوردن تمثالاً أثرياً على شكل أسد كان القرويون يستخدمونه موطئا لأقدامهم كى يعتلو ظهور حميرهم[٢٦٨]، بينما رأت إميليا إدواردز فى القرنة تابوتاً أثرياً جميلاً كان يستخدم كحوض مخصص لسقى الماشية[٢٦٩].

هذا ولم يتورع المصريون على اختلاف دياناتهم فى استغلال المبانى الأثرية القديمة فى إقامة المنشآت الدينية ودور العبادة، ولم يجدوا حرجاً فى ذلك، وربما كان ذلك راجعاً إلى نظرة الازدراء التى كان ينظر بها العامة من الشعب المصرى إلى من شيدوا هذه الآثار على اعتبار أن هؤلاء الأخيرين كفارٌ وملاعين، أو على حد تعبيرهم " مساخيط " لا بأس من الاستفادة من منشآتهم وآثارهم بما يحقق المصلحة العامة، ولم يختلف المصريون – مسلمون ومسيحيون – على هذه الحقيقة، فقد لاحظ بريس دافين أن أكبر مساجد دمياط يقوم على نيف ومائة عمود مختلفة المواد بعضها من المرمر، وبعضها من الجرانيت، وهى آثار عتيقة منتزعة من معابد الدولة الرومانية القديمة[٢٧٠]. كما استعين ببعض الأعمدة من معبد الأقصر لبناء مسجد أبى الحجاج الأقصرى[٢٧١]. ولاحظ ديبوا - إيميه أن فى بعض مساجد منوف أعمدة من الجرانيت جلبت من مبانٍ قديمة[٢٧٢]. أما مدينة الإسكندرية فقد كانت مساجدها الرئيسية تمتلىء بكثير من الأعمدة المزدانة بالنقوش القديمة والمأخوذة من المبانى الأثرية القديمة الخربة[٢٧٣]. كما لاحظ ريفو أن أعمدة مسجد السيد أحمد البدوى بطنطا قد أخذت من بعض الآثار الإغريقية[٢٧٤].

كذلك قام الأقباط باستغلال المبانى الأثرية القديمة فى بناء مساكنهم، وعندما زار شامبليون مصر أعرب عن أسفه لأن أقباط مدينة قفط قاموا بهدم المعابد القديمة لاستخدام أحجارها فى بناء كنيسة كبيرة يرى فى جدرانها العديد من الأحجار الفرعونية، ولذلك فإن قفط لاتحتوى الآن إلا على القدر اليسير من عمائر العصور الفرعونية القديمة[٢٧٥] كما قدم الخديوى إسماعيل

أعمدة أثرية منتزعة من أطلال معبد الكرنك كهدية إلى كنيسة الأقصر حيث استخدمت فى بناء هذه الكنيسة(٢٧٦).

هذا ومن مظاهر استغلال المصريين للآثار القديمة اتخاذ المعابد والمقابر الفرعونية مسكناً ومأوىً لهم، فقد عرف عن أهل القرنة أنهم كانوا يستخدمون مقابرها القديمة كمحالٍ للسكن(٢٧٧) ، كما يذكر جيمس بيكى أن الرسوم الملونة بمقبرة (رخميرع) وزير تحتمس الثالث قد اسودت كثيرا بفعل دخان النيران التى كان يشعلها الفلاحون الذين اتخذوا من المقبرة سكنا لهم(٢٧٨) . وشاهد جوستاف فلوبير أسراً مصرية باكملها تسكن فى المقابر ومعهم أطفالهم العراة ودواجنهم، وقد اتخذ البعض منهم من أخشاب التوابيت المنقوشة أبواباً لمأواهم(٢٧٩). أما معبد أرمنت فقد وجده حارس مصرى مكاناً مناسباً لبناءِ بيتٍ له وفناء لتربية الدواجن وبرج للحمام فقام بحجب المعبد وتقسيمه عن طريق تشييد جدران مشيدة بطمى النيل(٢٨٠) كذلك قام سكان الأقصر بتقسيم الفراغات الموجودة بين أعمدة معبد الأقصر لكى يستخدموها كاسطبلات ومساكن ومدرسة عمومية ومسجد(٢٨١). أما معبد إدفو فقد رآه فلوبير وقد تحول إلى مبولةٍ عامةٍ لسكان القرية جميعاً(٢٨٢).

وهكذا شهد القرن التاسع عشر استغلالاً من كل نوع للآثار القديمة المصرية، بحيث عُدَّت مشكلة استغلال الآثار فى أعمال المنافع العامة والخاصة من أعقد المشكلات التى واجهت الآثار المصرية فى القرن التاسع عشر.

و- مشكلة الإهمال والتخريب :

عانت الآثار القديمة المصرية خلال القرن التاسع عشر من التخريب المتعمد والإهمال الشديد، إما من جانب المخربين من الباحثين عن الكنوز، وإما من جانب الأهالى الذين كانوا ينظرون إلى تلك الآثار بنوع من اللامبالاة والازدراء، فهم لا يقدرونها إلا من أجل ما يعود عليهم منها من نفع، عندما يحصلون منها على مواد مواد تصلح لاحتياجاتهم اليومية، وقد لاحظ الرحالة الذين زاروا مصر خلال القرن التاسع عشر الأوضاع المتردية التى كانت عليها المعالم الأثرية القديمة سواء مواقع المدن البائدة، أو المعابد الأثرية الشهيرة، أو المقابر الفرعونية، فقد عانت جبانة صا الحجر معاناة شديدة من جانب المنقبين الذين قاموا بتنقيب هذه المقابر تنقيبا دقيقا فبعثرت محتوياتها إلى درجة تحول دون الوقوف على شكلها العام(٢٨٣).

كما لقيت مقابر سقارة المصير نفسه على أيدى الباحثين عن الكنوز، ومن المحقق أنه لم توجد فيها بقعة إلا وقد قلبتها أيدى الناس مراراً ، قديماً وحديثًا، حتى انتهى بها الحال فى نهاية القرن التاسع عشر إلى أن صارت عبارة عن أنقاض ورمال بعضها فوق بعض، مهما سار فيها

الإنسان لا يطأ غير آبار مهدومة ومطمورة بالتراب، وأسوار من الحجر أخنت عليها الأيام، ولا يقع بصره إلا على عظام نخرة وأكفان بالية[٢٨٤].

أما مقابر منف فقد تسبب جشع وشراهة تجار الآثار فى القضاء تماما على أهمية تلك المنطقة للدراسة، إذ دمرت أغلب المقابر المزدانة بالنقوش، وردمت بعد سرقة محتوياتها حتى أصبحت سهلاً شاسعاً تتخلله الأهرامات، وتحفه الكثبان الرملية الصغيرة المغطاة بأنقاض الفخار العتيق، ولفافات المومياوات وعظام الرفات والجماجم، وبقايا الأجيال السحيقة، وذلك من جراء عمليات التنقيب بحثاً عن المومياوات والآثار[٢٨٥].

وفى تل العمارنة عانت بعض المقابر هناك كثيراً على أيدى المخربين الذين يبحثون عن الغريب، والذين يخربون بلا ترو، فقد قُطِعت منها نقوش كثيرة كما هشمت أجزاء أخرى كبيرة من المقابر، وذلك خلال السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر[٢٨٦].

واذا ما انتقلنا إلى الجنوب قليلاً حيث مقابر أسيوط أو " كهوف ليكونوبوليس " كما كانت تسمى قديما والتى كان العالمان الفرنسيان جولوا وديفيليه قد قدما عنها وصفاً شاملاً فى "وصف مصر "[٢٨٧] نجد أن هذه المقابر والكهوف المنحوتة فى منحدر الجبل قد أصابها التلف وبلغ بها التخريب شأواً بعيدا منذ ذلك الحين، وكان كلوت بك قد قال عنها إنها كل ما يستحق المشاهدة فى أسيوط من الآثار غير أنه لاحظ أن بعضها قد ناله التلف والاندثار[٢٨٨]، وعندما جاء شامبليون إلى مصر وجد العديد منها قد دمر بالفعل، فاكتفى بنسخ ما وجده من رسوم على الجدران ثم قال " يبدو أن كهوف ليكونوبوليس كانت عظيمة الروعة، وضخمة الأبعاد إلا أن كل ذلك قد أصبح فى خبر كان، لدرجة لا تسمح لنا بالتعرف حالياً إلا على هياكل مقابر نهبت، ودمرت جميع نقوشها "[٢٨٩] ولما زارتها إميليا إدواردز فى نهاية الربع الثالث من القرن التاسع عشر رأت أشهر هذه المقابر- وقد تشوهت كثيراً كما تحول سقفها إلى اللون الأسود بسبب الدخان مع التشويه الشديد. أما النقوش الحائطية فقد كانت مهشمة، بينما اقتلعت الأعمدة الضخمة من أماكنها فى حين سد المدخل بأكوام من الأنقاض[٢٩٠]. وقال محمد مجدى الذى زارها عام ١٨٩٢م (١٣٠٩/ ١٣١٠ هـ) : " إن أغلب تلك المقابر قد هشمتها أيدى الحجارة والجبارة والجهلاء وغيرهم من السائحين والبائعين الطماعين عبدة الدرهم والدينار " وإن كان قد أشار إلى أن الحكومة المصرية قد اهتمت أخيراً بأمر تلك المقابر واعتنت بشأنها، فعهدت إلى مصلحة الآثار بملاحظتها، وقامت المصلحة المذكورة بترتيب الخفراء لها، كما جعلت على أهمها أبواباً من حديد[٢٩١]

أما عن المعابد فقد تعرضت طائفة من أروع وأشهر المعابد المصرية لألوان من التخريب والإهمال خلال القرن التاسع عشر، فمعبد دندرة على سبيل المثال رآه بلزونى فى مطلع القرن وقد بنى السكان قرية كاملة فوق سطحه[٢٩٢]. أما مدخل معبد الأقصر فقد شوهه تراكم الغبار

والقذارة وضياع المسلة التى أخذت إلى باريس مما أضاع أثر المسلة الباقية كما يقول ريتشارد وايز[٢٩٣] ومعبد إسنا كان مدفوناً فى القمامة عن آخره فى ثلاثة أرباع القرن التاسع عشر[٢٩٤]. وفى مدينة الكاب قام الهمجيون بتدمير ثلاثة معابد دفعة واحدة وعندما زارها شامبليون لم يجد عمودا واحداً منتصباً فى مكانه[٢٩٥]. أما معبد أرمنت فقد لحقه فى السنوات الأخيرة من القرن التاسع " عشر من الانهدام مابلغ به غاية التمام "[٢٩٦]

ومما لا جدال فيه أن الإدارة المصرية فى القرن التاسع عشر تحتمل وزر بعض هذا التخريب والإهمال نتيجة لعدم اكتراثها أو نتيجة لسياستها الخاطئة فى معالجة بعض الأمور ففى عام ١٨٩١م (١٣٠٨/ ١٣٠٩ هـ) اكتشف بيترى فى تل العمارنة ما وصف بأنه من الناحية الفنية أهم اكتشاف بعد تماثيل الدولة المصرية القديمة التى اكتشفها ماريت، وهذا الاكتشاف هو رصيف القصر الملون الذى تبلغ مساحته ٢٥٠ قدما مربعاً حليت حافتاه بباقات من الزهور وأطباق الطعام، وكان هناك ممر يعبر الرصيف رسمت على كل من جانبيه بحيرة تحوى أسماكاً ونباتات، وصمَّم بيترى وأقام ممشى يعلو الرصيف بمقدار تسع بوصات حتى يستطيع الزوار المرور عليه دون أن يتلفوا الرصيف، وغطى السطح كله بغطاء رقيق ليصبح غلافاً واقياً. وأصبح الرصيف مزاراً سياحياً كبيراً ظلت بواخر شركة كوك تدرجه فى جولاتها السياحية فى النيل لعدة سنوات، ومن المؤسف أنه على الرغم من أن جمعية المحافظة على الآثار المصرية قد وفرت مظلة لحماية الرصيف فإن الإدارة المصرية لم توفر شيئاً للمرور من منطقة رسو السفن إلى مكان الرصيف، فكان السياح يطأون الحقول المزروعة وهم فى طريقهم إلى الموقع، وذات ليلة حطم الفلاح مالك الحقول الرصيف الأثرى إذ كانت هذه هي الطريقة الوحيدة لإنقاذ محصوله[٢٩٧].

كان يمكن - بقليل من الوعى والتبصر بالأمور - وضع حلول ملائمة وغير مكلفة لمثل هذه المشكلات البسيطة دون أن يكلف ذلك الإدارة المصرية شيئا مذكورا. والحق أنه يمكن التماس بعض العذر لمصلحة الآثار المصرية فى ذلك، فإمكانياتها قاصرة، ومخصصاتها محدودة، وعدد موظفيها قليل، فى حين أن المناطق الأثرية التى كانت تتولى مسئوليتها والإشراف عليها عديدة ومتسعة، فهى تشمل كافة أنحاء القطر المصرى تقريبا، فضلا عن أنها كانت لا تجد المعاونة والمؤازرة من جانب عامة المصريين، بل حتى المثقفين منهم، بل ربما كان أولئك وهؤلاء يناصبونها العداء نتيجة لضعف الوعى الأثرى فى ذلك القرن، أو حتى على الأقل فى الجزء الأعظم منه، ولا يجب أن ننسى أن مصلحة الآثار المصرية قد قامت بجهود مشكورة فى سبيل صيانة بعض المعالم الأثرية ذات الأهمية التاريخية الكبرى مثل معبد إدفو الذى كان مدفونا تحت التراب ومغطى بقرية كاملة من المنازل والمخازن وإسطبلات الماشية، فأزالت مصلحة الآثار المصرية جميع ما عليه وما به وأجرت شروط المحافظة عليه كى لا يتلف كما تلف غيره.[٢٩٨]

ز- مشكلة تجارة المومياوات :

ذكرنا أن تجارة المومياوات كانت رائجة في القرون السابقة للقرن التاسع عشر، وقد ظلت هذه التجارة على رواجها - كذلك - خلال هذا القرن فعلى الرغم من تقدم العلوم فقد استمرت المومياوات المصرية تستخدم فى علاج الأمراض خلال القرن التاسع عشر أيضا، وإن كان ذلك على نطاق محدود، وفى ذلك يقول الفيلسوف الإنجليزى توماس براون : " أصبحت المومياء سلعة تشفى الجروح، وصار الفرعون يباع للحصول على البلسم "[٢٩٩].

ثم أخذت فكرة العلاج بمسحوق المومياوات تختفى تدريجيا ليحل محلها استعمال المومياوات كسماد لخصوبة الأرض، وقد ذكر ماك ما كون فى كتابه " مصر كما هى " الصادر عام ١٨٧٧ م أنه منذ عدة سنوات كانت المومياوات أولى الصادرات المصرية، إذا كان يصدر منها سنويا ما يقرب من عشرة آلاف طن تذهب أكثرها إلى بريطانيا. وفى الولايات المتحدة الأمريكية كانوا يستخدمون الأكفان الكتانية التى كانت تلف بها المومياوات فى صنع الورق وفى عام ١٨٥٦م نشرت الصحف الأمريكية إعلانات لمصانع إنتاج الورق تفاخر فيها بأن ورقها قد صنع من أكفان المومياوات المصرية، وهكذا كانت المومياوات تستعمل سماداً والأكفان تصنع ورقاً[٣٠٠]، وفى مصر كانت المومياوات القديمة تستخدم كوقود للقطارات، وفى ذلك يقول الكاتب الأمريكى المعروف بأسلوبه الهزلى مارك توين : " تستخدم القطارات المصرية مومياوات عمرها ثلاثة آلاف سنة كوقود يشترى بالطن، وربما بمحتويات المقابر كاملة، وربما يصيح قائد القطار : رفات السوقة لا تحترق ولا تساوى مليما ابغ لنا ملكا "[٣٠١].

أما فى قرية أبيدوس فقد كان الأهالى يعمدون إلى فتح الجثث المحنطة ثم يستخرجون أحشاءها وينقعون تلك الأحشاء فى الماء ظانين أنهم يحصلون من وراء ذلك على ملح من أجود الأنواع، وقد يلجأون أحياناً إلى استخراج الملح من الرمال التى دفنت فيها الجثث المحنطة، ولكن استخراجه من الجثث نفسها كان أكثر شيوعاً[٣٠٢].

وبعد صدور القوانين التى تحد من تهريب المومياوات إلى الخارج، أصبح امتلاك مومياء مصرية أمراً بالغ الصعوبة، وبات سعر المومياوات مرتفعاً مع زيادة الطلب عليها، وتذكر السيدة إميليا إدواردز أن حيازة مومياء فى هذه الأيام (١٨٧٤م) ليست ممنوعة فقط ولكنها أيضا رفاهية مكلفة، ومع ذلك تعترف الكاتبة بأنه قد سرت هناك شائعات حول وجود مومياء قديمة فوق سطح دهبية أمريكية كانت ترسو بالقرب من معبد الكرنك، كما تشير إلى أنها قد قامت هى ورفاقها بزيارة إحدى الأماكن السرية التى كانت تباع فيها البضائع المهربة من الآثار المصرية القديمة فى الأقصر، وأنهم وجدوا أنفسهم ذات مرة فى حضرة إحدى المومياوات، كما تذكر السيدة إدواردز أن أحد الأعراب من لصوص المقابر من أهالى الأقصر قد عرض عليهم فى إحدى المرات شراء بردية قديمة ومومياء

مصرية لقاء مبلغ مائة جنيه إسترليني. وذكرت أن اثنين من رفاقها فى الرحلة قد اشتريا البردية والمومياء معا، ولكنهما لم يستطيعا احتمال رائحة العطر المنبعث من المومياء القديمة فأغرقاها فى نهر النيل. وأشارت الكاتبة إلى أنها قد سمعت أن خمس عشرة مومياء قد هربت خلال هذا الشتاء (شتاء ١٨٧٣ - ١٨٧٤ م) من جمارك الإسكندرية عن طريق وكيل واحد، واعترفت بأن السائحين الأجانب كانت لديهم رغبة متزايدة فى حيازة المومياوات[٣٠٣]. وقد أوجد ذلك خطراً هو من أكبر الأخطار التى واجهت الآثار المصرية القديمة فى القرن التاسع عشر، إذ لم تفلح التشريعات العديدة التى سنتها الحكومة المصرية فى مواجهة هذه الظاهرة المشينة وهى ظاهرة تهريب المومياوات القديمة الى الخارج.

ثانيا :- المشكلات والاخطار الطبيعية

واجهت الآثار المصرية فى القرن التاسع عشر عدداً من المشكلات والأخطار التى سببتها طبيعة المناخ والأرض فى تلك البقعة من الكرة الأرضية، وقد تمثلت أهم تلك الأخطار فى عاملين اثنين هما : تأثير الرمال، وتأثير المياه.

أ – تأثير الرمال :

إن مصر بلد ذو طبيعة صحراوية، تهب عليها رياح شديدة خلال فترات طويلة من العام، هذه الرياح تسفى كميات كبيرة من الرمال تؤدى إلى طمر الآثار القديمة ودفنها تحت سطح الأرض، ويساعد على ذلك أن هذه الآثار يقع معظمها فى مناطق صحراوية تنتشر فيها الرمال الناعمة بكثرة مما يضاعف من تأثير سافيات الرمال، وقد رصد هذه الظاهرة واهتم بها عدد كبير من الكتاب والرحالة الذين زاروا مصر أو كتبوا عنها خلال القرن التاسع عشر فقد ورد فى تقرير البارون دى بوالكمت الفرنسى أن أرض مدينة منف القديمة بما فيها من بقايا الآثار والتماثيل قد كستها طبقة من الرمال تضاهى فى سمكها طبقة الرماد التى فى مدينة بومبى فى إيطاليا[٣٠٤]. ورغم أن الكشف عن السيرابيوم قد استغرق من ماريت مايقرب من أربع سنوات إلا أنه أضحى مطموراً بكامله فى الرمال كما لوكان لم ينكشف من قبل وذلك عندما زارته السيدة إميليا إدواردز فى عام ١٨٧٣م حتى إنه ليصعب على الأنسان الاعتقاد بأن المكان كله قد كشف عنه تماما بتكلفة ضخمة فى الوقت والعمل منذ عشرين سنة مضت[٣٠٥]. وفى الوقت نفسه كان معبد " عمدا " نصف مدفون فى الرمال حتى إن الزائر له كان يجد نفسه مضطراً للزحف على يديه وركبتيه داخل المعبد، وتوقعت إميليا إدواردز أنه إذا لم يتم عمل شيء لإنقاذ المبنى خلال جيل أو جيلين قادمين، فإن الرمال ستبتلعه جميعه ويضيع مكانه[٣٠٦] وهو نفس الوضع الذى كان عليه معبد كورسكو الذى هجم عليه الرمل فغطى نحو نصفه[٣٠٧]. كذلك كان معبد " وادى السبوع " غارقاً فى الرمال، وجميع قاعاته الداخلية غاصة بالرمال، ومن الصعب عبورها[٣٠٨].

وتظهر مشكلة الرمال بصورة أكثر وضوحاً فى حالة معبدى " أبو سمبل " الكبير والصغير، فقد نحت هذان المعبدان فى جبلين متجاورين يفصل بينهما جرف رملى، هذا الجرف كان يشن على المعبد حرباً خفية بلا هوادة هابطاً ومكتسحا ومتراكما، ويعمل فى هدوء وبلا كلل على ملء القاعات ودفن التماثيل الضخمة، وإحاطة المعبد كله بالرمال حتى تخفيه عن الأنظار تماما، وكان قد اقترب من هذه الحالة حين زاره بوركهارت عام ١٨١٣ م (١٢٢٨هـ)[٣٠٩].

وحينما رآهما بلزونى لأول مرة عند زيارته الأولى لهذه المنطقة كان المعبد الكبير مطموراً فى الرمال إلى حد أنه لم يكن يظهر منه سوى رأس أحد التماثيل الضخمة، بينما كانت الرمال تغطى البوابة والواجهة التى فوقها، غير أن بلزونى قد نجح فى رحلته الثانية التى قام بها فى عام ١٨١٧م، (١٢٣٢هـ) فى تطهير واجهة المعبد بحيث سهل دخوله إلى الغرف الداخلية، وبذا كان أول الأوروبيين الذين دخلوا إلى المعبد فى القرن التاسع عشر[٣١٠] وعندما زاره شامبليون فى ديسمبر عام ١٨٢٨م كانت الرمال قد سدت مدخله تماماً، مما اضطره إلى أن يدلف للداخل وهو يزحف على بطنه من خلال الفتحة الصغيرة التى حفرها فى الرمال[٣١١].

ومنذ أيام بلزونى جرى تطهير المعبد الكبير عدة مرات بصورة حاسمة، مرة أولى على يد لبسيوس أثناء بعثته الكبيرة التى قام بها فى السنوات ١٨٤٢، ١٨٤٥ ثم مرة ثانية على يد ماريت فى عام ١٨٦٩م عند افتتاح قناة السويس عندما أبحرت الإمبراطورة الفرنسية أوجينى فى نهر النيل حتى الشلال الثانى، حيث أُخليت الواجهة كلها من الرمال حتى أصبحت مكشوفة تماماً، كما جرى كنس وتنظيف قاعات المعبد الداخلية، ومنذ ذلك الوقت وحتى عام ١٨٧٣م عادت الرمال مرة أخرى لغزو المعبد والهجوم عليه، فقد كان الرمل المتراكم قد وصل إلى قمة التمثال الذى فى أقصى الشمال وإلى منتصف ساق التمثال الثانى، وعادت السجادة الرملية تفترش قاعات المعبد الداخلية، وسرعان ماسدت الرمال مدخل المعبد مرة أخرى، ورأت إميليا إدواردز أنه من المستحيل تفادى الرمال وأنه لابد من إزاحتها كلما زاد تراكمها[٣١٢].

وفى عام ١٩١٠م ١٣٢٨هـ جرى تطهير المعبد وتنظيفه لمرة ثالثة وأخيرة على يد الإيطالى أليساندرو بارسانتى Alessandro Barsanti أحد رجال مصلحة الآثار المصرية، وكانت عملية التطهير هذه المرة هى أكمل العمليات الثلاث، فقد قام بارسانتى بحماية المعبد مما كان يتهدده من سيل الرمال المستمر الذى لا يهدأ وذلك بأن قام ببناء أسوار عالية فوق الهضبة المرتفعة التى يبدأ منها تدفق الرمال بغية حجز التيار الرملى وتحويل مجراه[٣١٣].

ب- تأثير المياه.

كذلك تضررت الآثار المصرية القديمة من طغيان ماء البحر أو النهر أو المياه الجوفية عليها مما الحق بتلك الآثار أضراراً بالغة مع توالى الأيام والأعوام. أما بالنسبة لماء البحر – ونعنى به هنا

البحر المتوسط - فقد لوحظ أن عدة مدن قديمة على السواحل كانت مغمورة بمياه البحر، ففى غرب الإسكندرية كان يرى على الساحل خرائب كثيرة تغطيها مياه البحر، كما يرى فى الإسكندرية ذاتها فى مينائها الجديد خرائب لآثار تحت سطح الماء ببضعة أمتار على الساحل كله لغاية " ابو قير" كما ترى أيضا مبانى كثيرة وأعمدة تحت الماء[٣١٤] وفى الإسكنرية أيضا لاحظ شامبليون أن خرائبها تغرقها المياه الكريهة المتسربة من خزان قريب طوال ثمانية أشهر فى السنة[٣١٥]، كذلك تعدى أثر البحر إلى مسلتى الإسكندرية اللتين كانتا موجودتين بالقرب منه، فقد شعر الرحالة الفرنسى شولشيه بالأسف لأن هواء البحر يضربهما يوميا ليفسد كل يوم جزء من الجرانيت الذى يزينهما[٣١٦].

أما بالنسبة للمياه الجوفية فقد تعرضت المبانى الأثرية القديمة على طول مصر وعرضها للضرر من تأثير ارتفاع مستوى الماء الجوفى في المناطق المحيطة بها، وارتفاع تركيز الأملاح على سطح التربة حولها، حيث يؤدى التلامس المباشر للمياه والأملاح مع قواعد هذه الآثار لفترات طويلة إلى إحداث أضرار بنائية للقواعد والأعمدة والجدران وإلى تدهور ظاهر فى الملامح الفنية لتلك الآثار، وفى المواقع التى تكون الآثار فيها على مقربة من مستوى الماء الجوفى المرتفع تكون قواعدها محاطة بالمياه، كما تكون أجزاؤها السفلى مبللة بالرطوبة التى ترتفع بالخاصية الشعرية، وبتبخر هذه المياه يتراكم الملح فى صورة بقع بيضاء أو داكنة يعرفها الجميع فى المواقع الأثرية المعرضة للتأثير الضار، ويعزى ذلك التأثير لارتفاع مستوى الماء الجوفى[٣١٧].

وقد بدأ ذلك منذ بداية القرن التاسع عشر حيث كان رى الحياض هو الأسلوب السائد للرى فى مصر حتى عام ١٨٢٠م، وعندما أدخل محمد على زراعة القطن وقصب السكر فى مصر تم تحويل بعض أراضى الحياض إلى الرى الدائم[٣١٨]، ثم كانت أعمال الرى الكبرى على النيل والتى تم تنفيذها بصورة سريعة ومتلاحقة خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وشملت تلك الأعمال شق مزيد من الترع، وتطهير ماكان موجوداً منها بالفعل، بالإضافة إلى التوسع فى إقامة الجسور وبناء السدود بهدف زيادة مساحة الأراضى الزراعية التى يتم ريها دائما. وقد أدى ذلك كله إلى زيادة تأثير عمل المياه الجوفية فى الآثار القديمة.

وقد لاحظ علماء الحملة الفرنسية أثناء فحصهم لأعمدة الكرنك تكون بلورات ملحية فى أساسات الأعمدة مما يؤدى إلى تحطم الأحجار لدرجة أن الأعمدة التى لم يعد لها ما يدعمها قد انهارت كلها تحت تأثير ثقلها، وقد نتجت هذه البلورات الملحية بفعل الرطوبة الناجمة عن ارتشاح المياه عبر الأنقاض لأن تربة المعبد التى كانت تعلو بلا شك مستوى الفيضان وقت بناء المعبد أصبحت الآن أدنى منه، بل وأصبحت أيضا أدنى من المستوى العام للوادى المحيط بها وهو الأمر الذى كان يؤدى إلى تسرب المياه إلى المعبد مالم تمنعها جبال الأنقاض التى تحيط بها من الاقتراب،

وهكذا ندرك ببساطة أن مثل ذلك الأمر له عظيم الأثر فى ارتشاح المياه شيئاً فشيئاً فى بلد يعمل مناخه بقوة على الحفاظ على آثاره[٣١٩].

ظل ارتشاح المياه يعمل شيئاً فشيئاً فى أساسات أعمدة الكرنك كما توقع علماء الحملة الفرنسية[٣٢٠] وذلك على مدار القرن التاسع عشر بأكمله، وفى شهر أكتوبر ١٨٩٩ م (جمادى الآخر ١٣١٧هـ) بلغ تأثير المياه المرتشحة على تلك الأعمدة مداه فسقط أحد عشر عموداً من أعمدة الكرنك وتزعزعت ثلاثة أعمدة أخرى فيما وصف بأنه كارثة كبرى " ومصاب اضطرب له علماء الآثار فى كل الأقطار "[٣٢١] وفى تقريرها الذى رفعته إلى نظارة الأشغال رأت اللجنة المشكلة لبحث أسباب هذه الكارثة أن الأسباب التى أوجبت سقوط الأعمدة تكمن فى تفتت الأحجار الموضوعة فى الأساس لتأثير ملح البارود عليها حتى أصبحت هشة يستطاع تفتيتها بين الأصابع، وأن التحاليل الكيميائية قد أثبتت وجود كميات كبيرة من ملح البارود فى هذه الأساسات. وقد نشأ وجود ملح البارود عن سببين : أولهما ارتفاع رشح مياه النيل ووصول هذا الرشح إلى طبقة عالية من الأرض حتى إن اللجنة لم تتمكن من الاستمرار فى القيام بأعمال سبر الغور لكشف الأساسات نتيجة لكثرة مياه الرشح، وثانيهما وجود بقايا المساكن الكثيرة ووجود السباخ بكمية وافرة فى قاعات المعبد منذ قرون طويلة، ولفتت اللجنة الانظار إلى أن رشح المياه ممتزجة بملح البارود قد كان له تأثير سيئ وبالغ الخطورة على الجهات السفلى من الأساسات. ومما لاشك فيه أن هذا هو عين ما فطن إليه ونبه عليه وحذر منه علماء الحملة الفرنسية[٣٢٢].

ورأت اللجنة أنه لابد من إعداد دراسة متكاملة ومستفيضة عن حالة معبد الكرنك. وأنها ستكفى الآن بالإشارة إلى أعمال الإصلاح والصيانة الضرورية والعاجلة، وأنه لابد من البحث فيما بعد في الوسائل اللازمة لوقاية معبد الكرنك فى المستقبل، وقد قدرت اللجنة تكلفة هذه الإصلاحات بمبلغ ثمانية وأربعين ألف جنيه تقريبا.

أما بالنسبة لنهر النيل فقد كان تأثيره على الآثار المصرية القديمة ذا أبعاد متعددة، فمن ناحية كانت الفيضانات السنوية المتعاقبة تجتاح أنقاض المدن القديمة الواقعة على مقربة منه، فتغمر مياهه هذه الأنقاض بما فيها من آثار، وهذا يعرضها للتلف الشديد. وهذه الحقيقة تظهر بصورة جلية فى حالة مدينة صا الحجر القديمة. فإن معظم آثارها كانت تغمرها مياه النيل سنويا، ولذلك فإن الأماكن البعيدة بعض الشيء عن رشح مياه النهر هى التى كان لايزال يؤمل أن يوجد فيها بعض الآثار، ولعل هذا مادفع الأثرى المصرى أحمد كمال إلى أن يقوم فى عام ١٨٩٩ م بحفائر على نطاق واسع فى المناطق التى لاتصل إليها مياه الفيضان دون غيرها من المناطق، وقد أسفرت حفائره عن نتائج مثمرة[٣٢٣].

ومن ناحية ثانية، أدى تغيير نهر النيل لمجراه من وقت لآخر – طبقاً لقاعدة النحت والإرساب المعروفة جغرافياً – إلى ابتلاع النهر لبعض المنشآت الأثرية الواقعة على شاطئه الشرقى، ومن الأمثلة على ذلك معبد قاو الكبير الذى وصفه علماء الحملة الفرنسية، ورسموه فى موسوعتهم الشاملة " وصف مصر "[٣٢٤]. إلا أن شمبليون عندما زار هذا المعبد فى نوفمبر عام ١٨٢٨م (جماد الأول ١٢٤٤هـ) أدرك بسهولة عدم بقاء أى أثر للرواق الرائع الذى قام علماء الحملة الفرنسية بوصفه فقد طواه النيل فى جوفه منذ ثلاث سنوات[٣٢٥]. وكان علماء الحملة قد لاحظوا أن النهر قد اقترب بشكل كبير من المعبد بحيث لم يعد يفصله عنه سوى خمسة عشر أو ستة عشر متراً وأضافوا " أن من المحتمل أن يستمر اقتراب النهر من المعبد وأن ينتهى الأمر بأن تغمر المياه الرواق إذا ما ارتفع منسوب المياه فى النهر بشكل كافٍ بل إننا لا نشك فى حدوث ذلك بالفعل "[٣٢٦].

ومن ناحيه ثالثه فإن الرواسب التى كانت تحملها مياه النيل أثناء فيضانها كل عام كانت تؤدى إلى ردم المواقع الأثرية القديمة وتغطيتها بطبقة غرينية حتى تختفى تماماً عن الأنظار، ولعل حالة معبد رمسيس الثانى أو قصر ممنون أو الممنيوم - كما كان يسمى - تؤكد هذه الحقيقة : فخلال الفترة ما بين الحملة الفرنسية ورحلة شامبليون كان ذلك الأثر قد اختفى تماماً إذ لم يعد يتبقى منه سوى بضعة أنقاض تعلو بالكاد فوق مستوى سطح الوادى الذى تغطيه ترسيبات الفيضانات المتعاقبة التى تتوارى من تحتها كتل الجرانيت والرخام وباقى الأحجار الصلدة المستخدمة فى زخرفة ذلك القصر... ولنا أن نتخيل بالفعل مساحة يبلغ طولها نحو ألف وثمانمائة قدم تغطيها ترسيبات الفيضانات المتلاحقة التى أدت إلى تسوية سطحها وتتناثر فى العديد من نقاطها أنقاض عتبات وأجزاء تماثيل عملاقة وجذوع أعمدة وأجزاء نقوش ضخمة لم يغمرها غرين النهر بعد ليواريها إلى الأبد عن أنظار الرحالة[٣٢٧]. كذلك تأثرت الآثارالقديمة بمشروعات الرى الكبرى التى تم تنفيذهاعلى مجرى النيل بقصد ضبط مياهه والتحكم فيها، وذلك مثل مشروع سد أسوان الذى بدأ التفكير فى بنائه منذ مطلع العقد الأخير من القرن التاسع عشر وهو المشروع الذى أثار مجرد التفكير فى تنفيذه ذوبعة كبيرة وجدلاً واسع النطاق فى الأوساط المهتمة بالآثار القديمة المصرية فى مصر ومختلف أنحاء العالم، وانقسم الرأى العام فى مصر مابين مؤيد للمشروع بمزاياه وبمكاسبه الاقتصادية ومابين معارض له بسبب ماكان ينتظر أن يلحقه من أضرار بالمبانى والمنشآت المصرية القديمة التى تقع فى نطاق المستويات التى كان من المتوقع أن يصل إليها منسوب ومستوى المياه المحتجزة حينما يمتلىء الخزان بالماء، وكانوا يشيرون بصفة عامة إلى معابد جزيرة فيلة[٣٢٨]، ولا سيما المعبد المعروف بقصر أنس الوجود.

كان الجدال بين الفريقين شديداً وحامى الوطيس حتى إن جريدة " المقتطف " قد فتحت صفحاتها أمام القراء طوال عقد كامل للإدلاء بآرائهم فى هذه المسألة[٣٢٩]، وكان أول من أدلى بدلوه

فى هذا الموضوع السير كولن سكوت منكريف أحد مسئولى نظارة الأشغال المصرية والذى أشار فى مقاله الذى نشرته له " المقتطف " فى ديسمبر عام ١٨٩١ م إلى مخاوف علماء الآثار من تعرض معبد أنس الوجود بالغمر بالمياه زهاء ستة أشهر فى السنة مع ماله من الرونق والبهجة، وما به من الفوائد العلمية والتاريخية وأن ذلك من شأنه " أن يثير علماء العالم وأصحاب الفنون لوماً وتعنيفاً، وأنه يسوؤه بصفة شخصية أن يتعرض هذا المعبد للغرق. على أن منكريف لم يلبث أن عاد إلى القول بأن كل ذلك لايعنى إلغاء مشروع الخزان بل من الواجب أن يبحث بحثاً دقيقاً عما إذا كان من الممكن اتخاذ التدابير الكفيلة والمحافظة على الأثر المذكور والآثار الأخرى المماثلة له، والتى تحقق الغرض المقصود من حيث صيانة تلك الآثار مع إقامة الخزان فى وقت واحد، ودون العدول عن تنفيذ مشروع الخزان لما فى ذلك المشروع الأخير من فوائد اقتصادية جمة(٣٣٠).

وفى مايو من عام ١٨٩٤ م كتب إنجليزى آخر يدعى " بنيامين باكر" مقالاً آخر فى ذات الموضوع، وجاء المقال أشبه بخطاب وجهه إلى بنى وطنه من الإنجليز المسئولين الفعليين عن إدارة دفة الأمور فى مصر، طالبهم فيه ألا يأبهوا كثيراً لما يثار عن غرق جزيرة فيلة وقصر أنس الوجود، لأن تلك المسائل لا يعتد بها فى مقابل المنافع العميمة التى يعلم الجميع أنها سوف تعود على البلاد من هذا الخزان، ولا ندرى أى بلد يقصد، وأضاف " غنى عن البيان أن كل إنجليزى صادق الوطنية يفضل أن تشوى حجارة هيكل أنس الوجود بالنار على أن يورد مصر حتفها المالى بتكليفها تحمل النفقات الزائدة على إنشاء الخزان، أوبناء سد متانته غير ثابتة، وذلك مادام الإنجليز هم أصحاب الشأن العظيم فى تدبير أمور مصر وأحوالها " ونصح المسئولين الإنجليز بألا يكثروا الكلام عن الأموال المخصصة لصيانة المعابد المصرية المعرضة للغرق والمحسوبة ضمن النفقات العامة المقدرة لإنشاء الخزان، خوفا من أن يقول المصريون الذين رأى أنهم لا يعدون لتلك الخرائب قيمة : " دع الذين يهمهم أمرها يدفعون مبلغ مائتى ألف جنيه لرفعها، ولماذا ندفعها نحن عنهم ولا يهمنا بل يهمهم المحافظة عليها "(٣٣١).

وفى عدد يوليو ١٨٩٤ م نشرت " المقتطف " رأيا خاصا بها، وكانت الحكومة المصرية فى ذلك الوقت قد اتخذت بالفعل قرارها بإنشاء الخزان، ودبرت الأموال اللازمة لذلك.وهو الأمر الذى أغضب علماء الآثار فى أوروبا، وكان قد ظهر حينئذٍ رأى ينادى بتفكيك معبد أنس الوجود ونقله ألى مكان آخر بعيداً عن مياه الخزان وهو مالم يقبله نفر من العلماء واعتبروه ضرباً من الهزيان أو الجنون نظراً لضعف الإمكانات وقلة الموارد فى ذلك الوقت، وهذا الموقف من جانب هؤلاء النفر من العلماء لم يعجب بدوره جريدة " المقتطف " التى علقت قائلة " ويضحكنا سخطهم على من أشار بنقل هيكل أنس الوجود من مكانه إلى مكان آخر بقرب مكانه، كأنهم لم يفعلوا شيئاً من ذلك قط، ولم ينقلوا كل مرتخصٍ وغالٍ من الآثار المصرية إلى بلادهم، بل إلى كل معارض المسكونة "

وشاركت المجلة محرر جريدة " الطبيعة الإنجليزية " رأيه حين اقترح : " أن يشرع العلماء الآن بتفحص هيكل أنس الوجود، وجميع الآثار التى سيغمرها ماء الخزان، حتى إذا رأوا كل أثر وكل كتابة وكل نقش ورسموا ذلك كله وشرحوه وأثبتوه فى بطون الكتب والدفاتر لم تبق لنا حاجة إلى حفظ هذه الآثار سواء غمرها ماء الخزان أو لم يغمرها، أما الخزان فلا يجوز منع إنشائه بوجه من الوجوه لأن نفعه للقطر المصرى يساوى خمسة عشر مليوناً من الجنيهات كل سنة، والأرض التى يمكن إحياؤها به تساوى ستة وأربعين مليوناً من الجنيهات "(٣٣٢).

كانت ضغوط المهتمين بالآثار من أجل منع إنشاء الخزان فى المكان الذى استقر الرأى على بنائه فيه عميقة ومؤثرة، واتخذت هذه الضغوط شكلاً رسمياً عندما طلبت الحكومتان الإنجليزية والألمانية من الإدارة المصرية أن تستجيب لرغائب هؤلاء القوم قياماً لخدمة العلم والتاريخ. فأرسل نوبار باشا مذكرة إلى المعتمد الإنجليزى بمصر والقنصل العام الألمانى بالقاهرة قال فيها " إن حكومة الأمير [عباس حلمى] مهتمة بالاعتراضات التى أبداها رجال العلم البريطانيون والألمانيون على إنشاء الخزان فى أسوان، وأنها ستبذل جهد المستطيع فى التوفيق بين ماتقتضيه مصلحة البلاد وما تحفظ به آثاره الجميلة "(٣٣٣) وأمام هذه الضغوط المتزايدة اضطرت الحكومة المصرية أن تجعل ارتفاع الخزان أقل مما كان مقدرا له، وبذلك تقل سعته التخزينية وتنخفض كمية المياة المحجوزة أمامه فلا تتلف معابد فيلة، فبدلا من أن يكون ارتفاع الماء المخزون أمام السد مائة وأربعة عشر متراً أصبح الارتفاع الجديد مائة وستة أمتار وذلك حتى تبقى المعابد المذكورة فوق سطح الماء(٣٣٤). وقد كان هذا مثار اعتراض شديد من جانب جريدة " المقتطف " التى ذهبت إلى حد التشكيك فى مصرية معبد أنس الوجود – الذى جاء قرار تخفيض سعة خزان أسوان وقاية وصيانة له – بدعوى أنه لا يشبه المبانى المصرية على اعتبار أنه بنى فى عصر البطالمة، ومن ثم لا يحسب أثراً مصرياً، وتساءلت الصحيفة باستنكار : ولا ندرى ماذا يخسر العلم والعمران لو زال هيكل أنس الوجود من الوجود فإنه من حيث الصناعة لا يقابل بالمبانى المصرية الأصيلة ولا بالمبانى اليونانية، ومن حيث التاريخ ليس فيه شيء يستحق الذكر إلا وقد استنسخه الباحثون مراراً، ويسهل استنساخه ورسمه بالفوتوغراف رسماً محكماً، وحفظه فى بطون الكتب والدفاتر إلى ما شاء الله حيث تحفظ آيات الوحى وأسرار الحكمة وقواعد العلم والفلسفة "(٣٣٥).

وهكذا لم يتم بناء سد أسوان إلا بعد أن رضخت الحكومة المصرية لمطالب علماء الآثار فى تقليل ارتفاع السد وبعد إلزام الحكومة بترميم معابد فيلة وتقوية أساساتها حفاظا عليها من تأثير مياه النيل.

وعندما زادت حاجة البلاد إلى الأراضى الزراعية تقرر تعلية خزان أسوان مرتين، فتمت التعلية الأولى منهما بين عامى ١٩٠٧ م، ١٩١٢م وقد تكلفت هذه التعلية ١٥٠٠٠٠٠جنيه أنفق منها ٦٠٠٠٠ جنيه لتقوية هياكل النوبة وعمل مسح أثرى للمنطقة الواقعة بين وادى حلفا وأسوان[٣٣٦]. أما التعلية الثانية فقد تمت بين عامى ١٩٢٨ م، ١٩٣٤م وكان من نتيجة ذلك أن أصبحت معابد فيلة تغطيها المياه عشرة أشهر فى السنه وتنحصر عنها شهرين فقط خلال يوليو وأغسطس من كل عام، وبهذا أتاح الفرصة لتنظيف المعابد من الطمى الذى يتراكم فيها، وفى الوقت نفسه تتاح الفرصة للزائرين لمشاهدة هذه المعابد ويتاح للعلماء مواصلة أبحاثهم ودراساتهم للنصوص والنقوش التى تملأ صروحها وجدرانها[٣٣٧].

لقد كان بناء سد أسوان - من ناحية - فاتحة خير كبير للدراسات الأثرية بالنسبة لبلاد النوبة السفلى إذ تحرك العلماء وتسابقوا للكشف عن آثار هذه المنطقة[٣٣٨]، كما أن أعمال التقوية والصيانة التى عولجت بها تلك الآثار قد جعلتها أقوى منها فى أى وقت مضى ولكن بناء السد من ناحية أخرى قد أضر بالآثار القديمة، وأحدث بها آثاراً سيئة : ذلك أن الأعمدة الجرانيتية المطمورة بالماء سرعان ماكسيت بطبقة رمادية شوهت لونها الوردى الجميل الأصلى، وذلك بسبب الألياف الدقيقة والطحالب والنباتات المائية والتى تعطى مظهراً سيئاً للأحجار التى كانت فى الماضى جميلة ورائعة، وبالإضافة إلى ذلك أخذت النقوش الغائرة والزخارف والمخطوطات المنقوشة تتعرض للبلى ويصيبها التلف والدمار، وأصبحت مهددة بالاختفاء بالفعل[٣٣٩].

وكان بارسانتى قد حذر رؤساءه فى مصلحة الاثار المصرية بأنه إذا لم تقم المصلحة بعمل ما تجاهها، واتخاذ الاجراءات السريعة لانقاذها فإنها ستتلاشى فى الماء تدريجيا ويصيبها الدمار والتلف وأن عليهم أن يسلموا بمصير هذه الاثار ويتوقعوا اختفاءها رويدا رويدا[٣٤٠].

وهكذا كانت مشكلة الرمال ومشكلة المياه من أهم الأخطار الطبيعية التى واجهت الآثار المصرية القديمة فى القرن التاسع عشر، وألحقت بتلك الآثار أضراراً فادحة ومما زاد من خطورة هذا الأمر أن بعض المعالم الأثرية القديمة كانت معرضة لتأثير الخطرين – خطر الرمال وخطر المياه فى وقت واحد وبذلك تصبح الأضرار مضاعفة ويدركها التلف سريعاً، فقد لاحظ لانكريه أن منطقة غرب الدلتا عانت كثيراً من التغييرات الفيزيقية فى السنوات الأخيرة ، وأن طول مكث المياه وكذلك غزو رمال الصحراء لأراضى هذه المنطقة قد أدى إلى اختفاء آثار العصور السابقة بحيث لم يعد يوجد سوى القليل من الآثار فى كل هذه المنطقة[٣٤١]. كذلك تعرض معبد كوم امبو لخطر مماثل، ذلك أن موقع المعبد كان يضعه بين خطر اعتداء الرمال المتحركة والزاحفة من ناحية البر وخطر ارتفاع منسوب مياه النيل من الجانب الآخر، وقد سجل كل من علماء الحملة الفرنسية[٣٤٢] وشامبليون[٣٤٣] وعلى مبارك[٣٤٤] ظاهرة طغيان نهر النيل على معبد كوم امبو

مسبباً تآكل أساسات المعبد سواء من جراء حفر المياه وإفسادها للأساسات أو تغلغل الفيضانات الزائدة فى أرض المعبد، وتوقعوا أن النيل سيطوى المعبد فى جوفه قريباً. كذلك شاهدت السيدة إميليا إدواردز فى عام ١٨٧٣م أعمدة المعبد وهى مطمورة فى الرمال، ولم يعد يبقى منها سوى ثمانية أو عشرة أقدام من تيجانها الفخمة، وتنبأت بأنه لايمكن إزالة الرمال وأن المعبد أخذ فى الغوص رويداً رويدا فى النهر، وأنه سيأتى اليوم الذى سيتقوض فيه المعبد ويتحول إلى أنقاض، وأن من المستحيل إزالة كمية الرمال التى أحاطت به خصوصاً وأن المعبد كان يقع بالتدريج لقمة سائغة للنهر[٣٤٥] وكان ماريت قد سبقها إلى هذه النبوءة عام ١٨٦٩م وقال : " إنه ليس هناك ما يقال عن هذا المعبد الذى سيصبح إن عاجلاً أو آجلاً فريسة لنهر النيل مهما بلغت الوسائل الكافية لحمايته "[٣٤٦].

ولكن لحسن الحظ أنه لم تتحقق نبوءة هؤلاء القوم، بل خابت توقعاتهم جميعا ؛ وذلك أن مصلحة الاثار المصرية قد أخذت على عاتقها فى عام ١٨٩٣م حماية هذا الاثر العظيم، فقامت ببناء رصيف له ليقيه من غائلة النيل، كما رممت ماكان منه على وشك السقوط، وأزالت منه الاتربة وأزاحت عنه كتل الرمال الهائلة حتى أصبح نظيفا تماما بعد ان أنفقت على هذا العمل مبالغ جسيمة[٣٤٧].

وهكذا عانت الآثار خلال القرن التاسع عشر من مشكلات وأخطار من كل نوع : فأحجارها قد استخدمت فى أعمال البناء باعتبارها أقل كلفة من تقطيع أحجار جديدة من المحاجر البعيدة ، كما كان الأهالى - حرصاً منهم على المحافظة على الأراضى الزراعية، وطلباً للسهولة واقتصاداً فى النفقات – يستخدمون المعابد والمقابر كمحال للسكن، كما بنى المقتدرون منهم فوق الصروح المدفونة قرى بأكملها، وهم يجهلون على أى كنز يبنون، والمستهترون من السائحين لا يراعون للآثار حرمة فيتلفونها بسلوكياتهم الخاطئة ويشوهونها، برسومهم الساذجة. أما الآثار التى لم تمسها يد البشر فقد تكفلت الطبيعة وعوامل التعرية بدفنها وإتلافها، ومما زاد الأمر سوءاً أن حكام مصر لم يعيروا - فى كثير من الأوقات – ماضى مصر وتاريخها القديم أهمية تذكر، وكثيراً ماكانت الآثار فى ذلك الوقت تستخدم كوسيلة من وسائل التأثير السياسى. أما الأهالى فقد درجوا على استغلالها أسوأ استغلال، وقد لخصت السيدة إميليا إدواردز هذه المأساة بقولها " وهذا هو قدر كل أثر مصرى سواء كان كبيراً أم صغيراً. فالسائح يشغل الآثار كلها بالأسماء والتواريخ وأحيانا بالرسوم الهزلية، وكذلك فإن دارس علم المصريات يبلل ورقة يشفّ بها كل أثر باق من اللون الأصلى، أما جامع التحف فإنه يشترى وينقل كل شيء له قيمة يستطيع أن يتوصل إليه، ويقوم الأعرابى بسرقة الآثار لحسابه، وفى نفس الوقت تستمر أعمال التخريب على قدم وساق، ولا يعمل أحدٌ على وقف هذا التخريب أو عدم التشجيع على المضى فيه... أليس من الغريب حقا

أنه فى نفس الوقت الذى يدخل فيه العلم إلى مكان يدخل خلفه الجهل أيضا إلى نفس المكان !!!؟"[٣٤٨]

إنها حقا لمعجزة أن يكون قد بقى شيء حتى الآن نستمتع به من ذلك التراث.

الهوامش

(١) سبق أن ذكرنا فى التمهيد أن كثيراً من هذه المشكلات إنما ترجع أصولها إلى فترات زمنية سابقة على القرن التاسع عشر، غير أنه يمكن القول بأن هذه المشكلات قد استفحل خطرها بصورة كبيرة خلال هذا القرن.

(٢) جيمس بيكى : " الآثار المصرية فى وادى النيل " جـ٥ ، ص ٥٢، ٥٣ وانظر كذلك : لبيب حبشى : " مسلات مصر " ، ص ١٢٨.

(٣) بريان فاجان : " نهب آثار وادى النيل ، ص ٨٦.

(٤) بيتر فرانس : " اغتصاب مصر " ، ص ٤٩.

(٥) بريان فاجان : " نهب آثار وادى النيل ، ص ١٢٨.

(٦) بريان فاجان : " نهب آثار وادى النيل ، ص ١٢٩.

(٧) جان فيدال : " الغائب عن المسلة " ضمن كتاب جان لاكوتر : " شامبليون " ، ص ٦٤٢.

(٨) بريان فاجان : " نهب آثار وادى النيل ، ص ١٢٩، ١٣٠.

(٩) يقصد جزيرة فيلة.

(١٠) خطأ صوابه : " عاموداً حجرياً " على ما هو ظاهر.

(١١) محافظ معية سينة (تركى) تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة رقم (٢) وثيقة رقم (٢٠٦) بتاريخ ٢٤ ربيع أول ١٢٣٤هـ (٢١ يناير ١٨١٩م).

(١٢) بريان فاجان : " نهب آثار وادى النيل ، ص ١٣٠.

(١٣) . Tagher : " fouilleurs et antiquaires en Egypte " P : 78

(١٤) انظر سرداً لبعض هذه الوقائع والأحداث فى بريان فاجان : " نهب آثار وادى النيل " ، ص ١٣٠-١٣٣.

(١٥) هى مسلة ضخمة عبارة عن حجر واحد من الجرانيت الأحمر، تزن ٢٢٧ طناً، ويبلغ ارتفاعها ٢٢,٥٥ متراً. انظر : لبيب حبشى : " مسلات مصر " ، ص ١٨٢.

(١٦) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(١٧) جان فيدال : " الغائب عن المسلة " ، ص٦٤٣.

(١٨) جان لاكوتر : " شامبليون " ، ص ٥٥١.

(١٩) عماد عدلى : " شامبليون فى مصر " ، ص ٢٢٤.

(٢٠) جان فيدال : " الغائب عن المسلة " ، ص ٦٤٤.

(٢١) عماد عدلى : " شامبليون فى مصر " ، ص ٢٤٦.

(٢٢) عماد عدلى : " شامبليون فى مصر " ، ص ٢٤٩.

(٢٣) المرجع السابق، ص ٣٦٥.

(٢٤) جان فيدال : " الغائب عن المسلة " ، ص ٦٤٦، ٦٤٧.

(٢٥) لبيب حبشى : " مسلات مصر " ، ص ١٨٥، ١٨٦.

(٢٦) جان فيدال : " الغائب عن المسلة " ، ص ٦٤٩.

(٢٧) Wiet : op. cit. , P : 34 , 35.

(٢٨) Ibid , pp : 35,36.

(٢٩) لبيب حبشى : " مسلات مصر " ، ص ١٨٦.

(٣٠) يذكر أن مدخل معبد الأقصر باتجاه الشمال.

(٣١) عماد عدلى : " شامبليون فى مصر " ، ص ٣٦٥.

(٣٢) جان فيدال : " الغائب عن المسلة " ، ص ٦٤٥.

(٣٣) لينان دى بلفون : " مذكرات عن أعمال المنافع العامة الكبرى التى تمت بمصر منذ أقدم العصور حتى عام ١٨٧٢م " ترجمة إدارة الترجمة بوزارة الأشغال العمومية، إشراف : على بك شافعى، مراجعة : محمد بك فخر الدين، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٣٦٨هـ/١٩٤٩م. ، ص ٢٣٥، ٢٣٦.

(٣٤) جان فيدال : " الغائب عن المسلة " ، ص ٦٤٩، ٦٥٠.

(٣٥) المرجع السابق، ص ٦٥٠.

(٣٦) لبيب حبشى : " مسلات مصر " ، ص ١٨٢ بتصرف.

(٣٧) المرجع السابق، ص ١٨٦، ١٨٧.

(٣٨) روبير سوليه : " مصر ولع فرنسي " ، ص ٩٢.
(٣٩) لبيب حبشي : " مسلات مصر " ، ص ١٨٧.
(٤٠) " الأوامر والمكاتبات " جـ١ ، ص ٤٠٠ وانظر كذلك : أمين سامي : " تقويم النيل " المجلد الثاني " عصر محمد على " ، ص ٣٨٢.
(٤١) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) أثار سجلات معية سينة (تركى) سجل رقم (٤٢) وثيقة رقم (٦٦٢) بتاريخ ٧ صفر ١٢٤٧هـ (١٨ يوليو ١٨٣١م).
(٤٢) لينان دى بلفون : " مذكرات عن أعمال المنافع العامة الكبرى التى تمت بمصر " ، ص ٢٣٦.
(٤٣) لبيب حبشي : " مسلات مصر " ، ص ١٨٧.
(٤٤) المرجع السابق، ص ١٨٨، ١٨٩.
(٤٥) المرجع السابق، ص ١٩٠، ١٩١.
(٤٦) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار سجلات معية سينة (تركى) سجل رقم (٤١) وثيقة رقم (٤٠٣) بتاريخ ١٥ جماد الأول ١٢٤٧هـ
(٤٧) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار سجلات معية سينة (تركى) سجل رقم (٤٤) وثيقة رقم (٣٢٧) بتاريخ ١٠ ربيع الآخر ١٢٤٨هـ
(٤٨) جان فيدال : " الغائب عن المسلة " ، ص ٦٥٧.
(٤٩) أحمد نجيب : " الأثر الجليل " ، ص ١٦١.
(٥٠) لبيب حبشي : " مسلات مصر " ، ص ١٩١.
(٥١) المرجع السابق، ص ١٩٢ باختصار.
(٥٢) روبيرسوليه : " مصر ولع فرنسي " ، ص ٩٥.
(٥٣) جان فيدال : " الغائب عن المسلة " ، ص ٦٦١-٦٦٣ باختصار.
(٥٤) لبيب حبشي : " مسلات مصر " ، ص ١٩٢.
(٥٥) جان لاكوتير : " شامبليون " ، ص ٦٣٣ وجدير بالذكر أن شامبليون قد توفى فى ٤ مارس ١٨٣٢م قبل الانتهاء من عملية نقل المسلة ونصبها وسط الميدان الشهير.
(٥٦) جان فيدال : " الغائب عن المسلة " ، ص ٦٦٠.
(٥٧) هى مسلة من الجرانيت الأحمر تزن مائة وسبعة وثمانين طناً، ويصل ارتفاعها إلى ٢٠,٨٧ متراً. انظر : لبيب حبشي : "مسلات مصر " ، ص ١٩٣.
(٥٨) جيمس بيكى : " الآثار المصرية فى وادى النيل " جـ١ ، ص ٤٠.
(٥٩) بريان فاجان : " نهب آثار وادى النيل " ، ص ٥٥.
(٦٠) لبيب حبشي : " مسلات مصر " ، ص ١٩٧.
(٦١) المرجع السابق، نفس الصفحة.
(٦٢) عماد عدلى : " شامبليون فى مصر " ، ص ٣٦٤.
(٦٣) محسن محمد : " سرقة ملك مصر " ، ص ٤٣.
(٦٤) لينان دى بلفون : " مذكرات عن أعمال المنافع العامة الكبرى التى تمت بمصر " ، ص ٢٣٣.
(٦٥) لبيب حبشي : " مسلات مصر " ، ص ١٩٧، ١٩٨.
(٦٦) ثروت عكاشة : " مصر فى عيون الغرباء " جـ٢ ، ص ٣٦٧.
(٦٧) لبيب حبشي : " مسلات مصر " ، ص ١٩٨.
(٦٨) Weit : op. cit., pp : 37,38.
(٦٩) لبيب حبشي : " مسلات مصر " ، ص ١٩٨.
(٧٠) المرجع السابق، نفس الصفحة.
(٧١) عدد رقم (٦٠١) بتاريخ الأحد ٥ ربيع الأول ١٢٩٢هـ/١١ أبريل ١٨٧٥م. وانظر كذلك : أمين سامي : " تقويم النيل " المجلد الثالث من الجزء الثالث " عصر إسماعيل " ، ص ١٢٢١.
(٧٢) لبيب حبشي : " مسلات مصر " ، ص ١٩٩.
(٧٣) عدد رقم (٦٠٥) بتاريخ الأحد ٤ ربيع الثانى ١٢٩٢هـ/٦ مايو ١٨٧٥م. وانظر كذلك : أمين سامي : " تقويم النيل " المجلد الثالث من الجزء الثالث " عصر إسماعيل " ، ص ١٢٢٥.

(٧٤) يقصد أنها ملك له.
(٧٥) سجلات معية سنية (عربي) دفتر المرور – أوامر كريمة – صادر غير رسمى م/٢٠ سجل رقم (١٩٣٢) قديم ص (٦٩) وثيقة رقم (٣٤٨) بتاريخ ٦ جمادى الثانى ١٢٩٢هـ (١٠ يوليو ١٨٧٥م) ضمن ميكروفيلم رقم (٢٠) معية سنية (عربي).
(٧٦) لبيب حبشى : " مسلات مصر " ، ص ١٩٩ -٢٠٠ باختصار.
(٧٧) المرجع السابق، ص ٢٠٠.
(٧٨) المرجع السابق، ص ٢٠٠-٢٠١ باختصار.
(٧٩) راغب عباد : " المسلات المصرية وروما مدينة المسلات " ، ص ١٣٤.
(٨٠) محسن محمد : " سرقة ملك مصر " ، ص ٤٣.
(٨١) لبيب حبشى : " مسلات مصر " ، ص ٢٠٢.
(٨٢) المرجع السابق، نفس الصفحة.
(٨٣) جيمس بيكى : " الآثار المصرية فى وادى النيل " جـ١ ، ص ٤٠.
(٨٤) لبيب حبشى : " مسلات مصر " ، ص ٢٠٣، ٢٠٤ باختصار.
(٨٥) المرجع السابق، ص ٢٠٤.
(٨٦) سليم حسن : " مصر القديمة " جـ٤ ، ص ٤٦٢.
(٨٧) لينوار تشامبرز رايت : " سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر " ، ص ١٩٢ هامش رقم (٣١).
(٨٨) ألبرت فارمان : " مصر وكيف غدر بها " ، ص ١٦١، ١٦٢ وانظر كذلك : لينوار تشامبرز رايت : " سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر " ، ص ١٩١.
(٨٩) ألبرت فارمان : " مصر وكيف غدر بها " ، ص ١٦١ – ١٦٤ باختصار.
(٩٠) ألبرت فارمان : " مصر وكيف غدر بها " ، ص ١٦٥، ١٦٨ باختصار.
(٩١) ألبرت فارمان : " مصر وكيف غدر بها " ، ص ١٦٨ – ١٧٠ باختصار.
(٩٢) المرجع السابق، ص ١٧١، ١٧٢ باختصار.
(٩٣) بيتر فرانس : " اغتصاب مصر " ، ص ١٤٨.
(٩٤) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، مصلحة الآثار، مجموعة ٤٩ أشغال : محفظة رقم (١/٤) طلب دولة أمريكا المسلة، مستخرج من محضر الجلسة المنعقدة فى ٢٥ مارس ١٨٧٩م.
(٩٥) ألبرت فارمان : " مصر وكيف غدر بها " ، ص ١٧٢، ١٧٣.
(٩٦) المرجع السابق، ص ١٨٢.
(٩٧) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، مصلحة الآثار، مجموعة ٤٩ أشغال، محفظة رقم (١/٤) إفادة صادرة من نظارة الخارجية لقنصلاتو جنرالية أمريكا بتاريخ ١٨ مايو ١٨٧٩م.
(٩٨) ألبرت فارمان : " مصر وكيف غدر بها " ، ص ١٨٦.
(٩٩) لينوار تشامبرز رايت : " سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر " ، ص ١٩١.
(١٠٠) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، مصلحة الآثار، مجموعة ٤٩ أشغال : محفظة رقم (١/٤) تعقيب لمجلس النظار على الإفادة الصادرة من نظارة الخارجية لقنصلاتو جنرالية أمريكا بتاريخ ١٨ مايو ١٨٧٩م.
(١٠١) لبيب حبشى : " مسلات مصر " ، ص ٢٠٤.
(١٠٢) المرجع السابق، ص ٢٠٤، ٢٠٥.
(١٠٣) راغب عباد : " المسلات المصرية وروما مدينة المسلات " ، ص ١٣٤.
(١٠٤) لبيب حبشى : " مسلات مصر " ، ص ٢٠٦.
(١٠٥) ألبرت فارمان : " مصر وكيف غدر بها " ، ص ١٩٢.
(١٠٦) راغب عباد : " المسلات المصرية وروما مدينة المسلات " ، ص ١٣٤.
(١٠٧) لبيب حبشى : " مسلات مصر " ، ص ٢٠٦.
(١٠٨) المرجع السابق، ص ٢٠٧ – ٢١٠ باختصار.
(١٠٩) سليم حسن : " مصر القديمة " جـ٤ ، ص ٤٦٣.
(١١٠) لبيب حبشى : " مسلات مصر " ، ص ١٩٣.
(١١١) سليم حسن : " مصر القديمة " جـ٤ ، ص ٤٦٣، ٤٦٤.
(١١٢) روبيرسوليه : " مصر ولع فرنسى " ، ص ٩٣ وانظر كذلك : جان فيدال : "الغائب عن المسلة " ، ص٦٥٤

(١١٣) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر "، ص ١٢١.
(١١٤) لبيب حبشى: " مسلات مصر "، ص ١٩٢.
(١١٥) سليم حسن: " مصر القديمة " جـ٤، ص ٤٦٤.
(١١٦) المرجع السابق، نفس الجزء، ص ٤٦٣.
(١١٧) مجلد (١١)، ص ١٨٤.
(١١٨) مجلد (٢٤)، ص ٧٧.
(١١٩) " الآثار المصرية في وادي النيل " جـ١، ص ٤١.
(١٢٠) مجلة " المقتطف " عدد يونيو ١٨٩٠م. مجلد (١٤)، ص ٦٤٦.
(١٢١) كلوت بك: " لمحة عامة إلى مصر "، ص ١٢٧.
(١٢٢) " عجائب الآثار " جـ٣ ص ٣٧٤.
(١٢٣) " عجائب الآثار " جـ٣ ص ٣٧٤.
(١٢٤) مخفقة: مطلية بالخافقى، والخافقى: كلمة ليست عربية وإنما هى مصرية قديمة، وهى باللسان المصرى القديم " خابق " ومعناها: البياض القشرة المركب من جير وحمرة ورمل، يمزج بالماء ويوضع فى جدران الحيطان الملاصقة للمياه أو الرطوبة لحفظها من تأثير المياة فيها، وقد حرفت الكلمة على توالى الأعوام إلى خافقى، وصارت معلومة عند المتخصصين والعوام بأن معناها البياض الذى يوضع على الحيطان ليقيها من تأثير المياه. انظر: " المقتطف " عدد فبراير ١٩٠٢م. مجلد (٢٤)، ص ١٦٤.
(١٢٥) " عجائب الآثار " جـ٣، ص ٥٢٥.
(١٢٦) كلوت بك: " لمحة عامة إلى مصر "، ص ١٢٧.
(١٢٧) محمد فؤاد شكرى وآخرون: " بناء دولة محمد على، السياسة الداخلية "، ص ٤٣١.
(١٢٨) عبد الرحمن الرافعى: " عصر محمد على "، ص ٣٤٢.
(١٢٩) محمد فؤاد شكرى وآخرون: " بناء دولة محمد على، السياسة الداخلية "، ص ٣١٧.
(١٣٠) المرجع السابق، ص ٤٣١.
(١٣١) " وصف مصر " جـ٢، ص ٢٣٩.
(١٣٢) مما لا شك فيه أن محمد على كان يشعر بالفساد الذى كان مستشرياً فى نظامه الإدارى، ولعل هذه الجملة توحى بذلك، ومما لا شك فيه كذلك أن المشايخ كانوا بدورهم يتسلطون على الأهالى.
(١٣٣) انظر كيف كان جمع الأموال وجباية الضرائب من أهم الأولويات لدى محمد على، وذلك بغض النظر عن أى شئ آخر.
(١٣٤) " الأوامر والمكاتبات " جـ١، ص ٥٦٠.
(١٣٥) محمد فؤاد شكرى وآخرون: " بناء دولة محمد على، السياسة الداخلية "، ص ٤٣١.
(١٣٦) سجلات ديون المالية، قيد الأوامر العربى الصادر للمالية ح٤٢/١ سجل رقم (٧) حديث (١٢٠٠) قديم(٣٢٢٧) نقل ص (٩١) وثيقة رقم (١٦٩) بتاريخ ٥ ذو الحجة ١٢٨٢هـ (٢١ أبريل ١٨٦٦م).
(١٣٧) على مبارك: " الخطط التوفيقية " جـ٩، ص ٣٥.
(١٣٨) المرجع السابق، جـ٨، ص ٣٢٦.
(١٣٩) المرجع السابق، جـ٩، ص ٢٤٠.
(١٤٠) المرجع السابق، جـ٨، ص ٣٢٩.
(١٤١) محمد فؤاد شكرى وآخرون: " بناء دولة محمد على، السياسة الداخلية "، ص ٤٣١.
(١٤٢) جيمس بيكى: " الآثار المصرية فى وادى النيل " جـ٢، ص ٣٣.
(١٤٣) مجلة " المقتطف " عدد مايو ١٨٩٧م. مجلد (٢١)، ص ٣٧٥.
(١٤٤) لينان دى بلفون: " مذكرات عن أعمال المنافع العامة الكبرى التى تمت فى مصر "، ص ٨٧.
(١٤٥) انظر تفصيلاً لهذه الأوامر واللوائح والتشريعات فى الفصل الخاص بذلك من هذا البحث وهو الفصل الثالث
(١٤٦) جيمس بيكى: " الآثار المصرية فى وادى النيل " جـ٢، ص ٣٣.
(١٤٧) انظر فى ذلك: جـ٨، ص ٤٦ " أبشادة "، ص ٥٤ " أبو نبج "، ص ١٩٧ " أتريب "، ص ١٤٤ " إدفا "، ص ٢٤٩ " الأشمونين " وانظر: جـ٩، ص ١٧٢ " بسطة "، ص ٢٢٤ " بنجا "، ص ٢٤٠ " بنويط " وانظر: جـ١٠، ص ١٤٥ " شندويل "، ص ٢١١ " خربتا " وانظر جـ١١، ص ١٥٣ " دندره "، ص ١٩٧ " رشيد "، ص ٢٤٥ " الزقازيق " طبعة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية: القاهرة ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م عن طبعة بولاق ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م. وانظر: جـ١٢، ص ٦ " سبك

الضحاك "، ص ٤٣ " سلمون الصعيد "، ص ٥٠ " سمنود "، ص ١٣٣ " شكينة "، ص ١٣٤ " شلشلمون "، ص ١٣٧ " شندويل " طبعة بولاق ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م. وانظر : جـ١٣ ، ص ٢ " صا الحجر " طبعة : بولاق ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م. وانظر جـ١٤ ، ص ٢٨٣ " الفيوم " طبعة : دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، القاهرة ١٤١٧هـ/١٩٩٧م عن طبعة بولاق ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م. وانظر : جـ١٥ ، ص ١٠ " كفر عزاز "، ص ١٢ " الكوم الأخضر "، ص ١٨ " مجدول "، ص ٣٩ " مرصفى "، ص ٤١ " تل اليهودية "، ص ٧٢ " مليج " طبعة بولاق، ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م.

(١٤٨) جـ١١ ، ص ١٥٣.

(١٤٩) جـ١٥ ، ص ٤١.

(١٥٠) " مذكرات عن أعمال المنافع العامة الكبرى التى تمت بمصر "، ص ٨٧.

(١٥١) عدد نوفمبر ١٨٨٧م. مجلد (١٢) ، ص ٨٣.

(١٥٢) " الخطط التوفيقية " جـ١٣ ، ص ٢.

(١٥٣) المرجع السابق، جـ١١ ، ص ١٩٧.

(١٥٤) المرجع السابق، جـ١٥ ، ص ٣٩.

(١٥٥) مجلة " المقتطف " عدد فبراير ١٨٩٠م مجلد (١٤) ، ص ٣٠٢.

(١٥٦) محمد إبراهيم بكر : " صفحات مشرقة من تاريخ مصر القديم " طبعة : دار المعارف، الطبعة الثانية، القاهرة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٧م. ، ص ٢٣٢.

(١٥٧) على مبارك : " الخطط التوفيقية " جـ١٣ ، ص ٢.

(١٥٨) المرجع السابق، جـ١٤ ، ص ٢٨٣.

(١٥٩) المرجع السابق، جـ١٥ ، ص ١٢.

(١٦٠) سليم حسن : " مصر القديمة " جـ٥ ، ص ٣٤٦.

(١٦١) عبد القادر حمزة : " على هامش التاريخ المصرى القديم " جـ١ ، ص ١٧٥.

(١٦٢) سليم حسن : " مصر القديمة " جـ٥ ، ص ٣٤٦، ٣٤٧.

(١٦٣) المرجع السابق، نفس الجزء، ص: ٣٤٨.

(١٦٤) جيمس بيكى : " الآثار المصرية فى وادى النيل " جـ٢ ، ص ٩٥.

(١٦٥) سليم حسن : " مصر القديمة " جـ٥ ، ص ٣٤٧.

(١٦٦) عبد القادر حمزة : " على هامش التاريخ المصرى القديم " جـ١ ص: ١٧٦.

(١٦٧) سليم حسن : " مصر القديمة " جـ٥ ، ص ٣٤٧.

(١٦٨) " الخطط التوفيقية " جـ٨ ، ص ٩٧.

(١٦٩) المرجع السابق، جـ٩ ، ص ٢٢٤، ٢٢٥.

(١٧٠) " رحلة الألف ميل " ، ص ٣٩٩، ٤٠٠.

(١٧١) عبد المنعم أبو بكر : " قصة المتحف المصرى بمناسبة مرور مائة عام على تأسيسه " مجلة " المجلة " عدد رقم (٢٤) جمادى الأول ١٣٧٨هـ/ ديسمبر ١٩٥٨م. ، ص ٢٥.

(١٧٢) جيمس بيكى : " الآثار المصرية فى وادى النيل " جـ٢ ، ص ٣٢.

(١٧٣) مجلة " المقتطف " عدد أغسطس ١٨٩٧م. مجلد (٢١) ، ص ٥٩٠.

(١٧٤) عدد مايو ١٨٩٧م. مجلد (٢١) ، ص ٣٧٦.

(١٧٥) سجلات ديوان الأشغال، صادر عربى، صادر الدواوين م ٣/١ سجل رقم (٣٨) ص (٥٥) وثيقة رقم (٧٩) بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٨٧هـ (٢٤ نوفمبر ١٨٧٠م) .

(١٧٦) سجلات ديوان الأشغال صادر عربى، صادر الدواوين م١ / ٣ سجل رقم (٣٥) صـ (١٠) وثيقة رقم (٤١٣) بتاريخ ١٠ ربيع الثانى ١٢٨٧هـ (١٠ يوليو ١٨٧٠م)

(١٧٧) سجلات معية سنية (عربى) الأوامر العليا الصادرة للدواوين والضبطيات والمجالس والمحافظات، سجل رقم (١٩٣٦ جـ٢) قديم، ص (٤٣) وثيقة رقم (١٣٣) بتاريخ ٨ جماد الثانى ١٢٨٨هـ ضمن ميكرو فيلم رقم (٢٧) معية سنية (عربى).

(١٧٨) جريدة الوقائع المصرية عدد رقم (٤٢٩) بتاريخ الثلاثاء ١٠ شعبان ١٢٨٨هـ – ٢٤ اكتوبر ١٨٧١م

(١٧٩) فيليب جلاد : قاموس الادارة والقضاء جـ١ ، ص ٨٩

(١٨٠) الاثر الجليل ، ص ٨٠

(١٨١) انظر أعداد نوفمبر ١٨٩٦م. مجلد (٢٠) ، ص ٦٤٨، مايو ١٨٩٧م. مجلد (٢١) ، ص ٣٧٤ – ٣٧٧ يوليو ١٨٩٧م مجلد (٢١) ، ص ٥٣٣ – ٥٣٨

(١٨٢) عدد يوليو ١٨٩٧م مجلد (٢١) ، ص ٥٣٣.

(١٨٣) إلهام ذهنى : مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين فى القرن الثامن عشر ، ص ٢٤٩.

(١٨٤) جيمس بيكى : " الآثار المصرية فى وادى النيل " جـ٣ ، ص ١٢٨.

(١٨٥) علماء الحملة الفرنسية : " وصف مصر " جـ ٢١ ، ص١٢٦.

(١٨٦) ثروت عكاشة : " مصر فى عيون الغرباء " جـ١ ، ص ٢٤٤.

(١٨٧) بريان فاجان : " نهب آثار وادى النيل " ، ص ٢٨.

(١٨٨) محمد مجدى بك : " ثمانية عشر يوما بصعيد مصر " ، ص ٨٥.

(١٨٩) جيمس بيكى : " الآثار المصرسية فى وادى النيل " جـ ٥ ، ص ١٤٤.

(١٩٠) بيتر فرانس : " اغتصاب مصر " ص:١٢١. وانظر : ثروت عكاشة : " مصر فى عيون الغرباء " جـ٢ ، ص ٤٤١

(١٩١) انظر ص ٢٣٠ من هذا البحث .

(١٩٢) " رحلة الألف ميل " ، ص ٣٨٣.

(١٩٣) بيتر فرانس : " اغتصاب مصر " ، ص ١٤٤.

(١٩٤) " الأثر الجليل " ، ص٥٨.

(١٩٥) عماد عدلى : " شامبليون فى مصر " ، ص ٢٩٦ .

(١٩٦) بيتر فرانس : " اغتصاب مصر " ، ص١٦٠.

(١٩٧) محمد مجدى بك : " ثمانية عشر يوما بصعيد مصر " ، ص ٨٣، ٨٤.

(١٩٨) المرجع السابق، ص ٨٤.

(١٩٩) محمد مجدى بك : " ثمانية عشر يوما بصعيد مصر " ص ٨٤، ٨٥.

(٢٠٠) أحمد نجيب " الاثر الجليل " ، ص ١٣٩.

(٢٠١) بريان فاجان : " نهب اثار وادى النيل " ، ص ١٧٧.

(٢٠٢) احمد نجيب : " الاثر الجليل " ، ص ٣٠٨

(٢٠٣) اميليا ادواردز : " رحلة الالف ميل " ، ص ٤٠٤، ٤٠٥

(٢٠٤) المرجع السابق ، ص ٣٨٩.

(٢٠٥) محمد مجدى : " ثمانية عشر يوما بصعيد مصر " ، ص ٥٦

(٢٠٦) بريان فاجان : " نهب اثار وادى النيل " ، ص ١٩٢.

(٢٠٧) " رحلة الامير رودلف " جـ ١: ، ص ٨٨.

(٢٠٨) ثروت عكاشة : " مصر فى عيون الغرباء " جـ١: ، ص ١٧٨.

(٢٠٩) المرجع السابق جـ ٢ ، ص ٣٠١.

(٢١٠) Tagher : " fouilleurs et antiquaires en Egypte " p : 82

(٢١١) ثروت عكاشة : " مص فى عيون الغرباء " جـ٢ص:٣٠١

(٢١٢) عماد عدلى : " شامبليون فى مصر " ، ص١٤٠

(٢١٣) بريان فاجان " نهب آثار وادى النيل " ، ص ٢٠٧

(٢١٤) بريان فاجان " نهب آثار وادى النيل " ، ص٢١٩.

(٢١٥) إميليا ادواردز : رحلة الالف ميل " ص ٣٦٦ وانظر كذلك جيمس بيكى : الآثار المصرية فى وادى النيل " جـ ٥ ص"١٩٩، ٢٠٠ وجدير بالذكر ان القالب الجصى الذى صنعه هاى لوجه التمثال قد استقر اخيرا فى المتحف البريطانى.

(٢١٦) مجدى عبد الحافظ : محمد على والحضارة القديمة " ص ٤٧٤

(٢١٧) أنورلوقا : " إدريس افندى، مؤرخ اهمله التاريخ " مجلة "المجلة " عدد رقم(١٥) شعبان ١٣٧٧هـ / مارس ١٩٥٨م ، ص ٥١

(٢١٨) مجدى عبد الحافظ : " محمد على والحضارة القديمة " ، ص ٤٧٥

(٢١٩) انور لوقا " إدريس افندى مؤرخ اهمله التاريخ " ، ص٥١.

(٢٢٠) الهام ذهنى :مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرن التاسع عشر ، ص ٨٤.

(٢٢١) على مبارك " الخطط التوفيقية " جـ ١٣ ، ص ٧٨.

(٢٢٢) انظر جـ١٥ وصف اللوحات رقم٣٤-٣٨.
(٢٢٣) عبد المنعم ابو بكر " مساهمة العلماء الايطاليين فى الدراسات المصرية " ، ص١٥، ١٦.
(٢٢٤) سليم حسن : " مصر القديمة " جـ٥، ص ١٠٢.
(٢٢٥) إميليا ادواردز " رحلة الالف ميل " ، ص ٢٠٧.
(٢٢٦) عماد عدلى " شامبليون فى مصر " ، ص ٣٦٨.
(٢٢٧) ثروت عكاشة : مصر فى عيون الغرباء جـ١، ص ٢٣٩.
(٢٢٨) على مبارك : " الخطط التوفيقية " جـ ١٩ ، ص ٥٣ طبعة : بولاق القاهرة ١٣٠٦ هـ/ ١٨٨٧م.
(٢٢٩) بريس دافين :" ادريس افندى فى مصر " ، ص ٦٦.
(٢٣٠) إلهام ذهنى : " مصر فى كتابات الرحالة الفرنسين فى القرن التاسع عشر " ، ص ٣٢٦.
(٢٣١) على مبارك : " الخطط التوفيقية " جـ١٤ ، ص ٢٨٣.
(٢٣٢) إلهام ذهنى : " مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرن التاسع عشر " ، ص ٣٨.
(٢٣٣) بريس دافين : " إدريس أفندى فى مصر " ، ص ٥٣.
(٢٣٤) عماد عدلى : " شامبليون فى مصر " ، ص ٢٦.
(٢٣٥) إلهام ذهنى : " مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرن التاسع عشر " ، ص ٤٠٣.
(٢٣٦) إميليا ادواردز : " رحلة الالف ميل " ، ص ١٤٦، ص ١٨٨.
(٢٣٧) عبد المنعم ابو بكر : " قصة المتحف المصرى " ، ص ٢٤.
(٢٣٨) إميليا إدواردز : " رحلة الالف ميل " ، ص ٤١٠.
(٢٣٩) أحمد بخيت : " الأثر الجليل " ، ص ١٤١.
(٢٤٠) لينان دى بلفون : " مذكرات عن أعمال المنافع العامة الكبرى التى تمت بمصر " ، ص ٢٦٤.
(٢٤١) المرجع السابق، نفس الصفحة.
(٢٤٢) Wiet : op. cit., P : 31
(٢٤٣) انظر تفصيلات هذا المشروع فى لينان دى بلفون : مذكرات عن اعمال المنافع العامة الكبرى التى تمت فى مصر ، ص٢٦٤ – ٢٦٦.
(٢٤٤) Wiet : op. cite., p : 31
(٢٤٥) راجع نص هذا الخطاب فى المرجع السابق p-p : 32-34
(٢٤٦) انظر فى ذلك : عبد اللطيف البغدادى : " الإفادة والاعتبار " ، ص ٩٤،٩٥.
(٢٤٧) بيتر فرانس " اغتصاب مصر " ، ص١٠٠.
(٢٤٨) محمد عارف باشا عبر البشر فى القرن التاسع عشر " نسخة خطية مودعة بدار الوثائق القومية ضمن حفظة رقم (١٤٩) ابحاث، موضوعات مختلفة جـ١ ، ص ٢٢.
(٢٤٩) إلهام ذهنى " مصر فى كتابة الرحالة الفرنسيين فى القرن التاسع عشر " ، ص ٢٠٠
(٢٥٠) مجدى عبد الحافظ " محمد على والحضارة القديمة " ، ص ٤٨٢.
(٢٥١) بيتر فرانس" اغتصاب مصر " ، ص ١٠٢.
(٢٥٢) الخطط التوفيقية " جـ١٣ ، ص ٧٨.
(٢٥٣) سليم حسن " مصر القديمة جـ٣ ، ص ٤٤١.
(٢٥٤) علماء الحملة الفرنسية : "وصف مصر " جـ ٢٠، ص ٢٠١.
(٢٥٥) علماء الحملة الفرنسية : "وصف مصر " جـ ٢١ ص ٢٣ وهم يقصدون هنا " طيبة " العاصمة المصرية القديمة.
(٢٥٦) بريان فاجان " نهب آثار وادى النيل " ، ص ٢٨.
(٢٥٧) سليم حسن " مصر القديمة " جـ٣ ، ص ٣٣١.
(٢٥٨) إدواردز : " أهرام مصر " ترجمة : مصطفى أحمد عثمان، مراجعة : أحمد فخرى، طبعة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة الالف كتاب (الثانى) عدد رقم(٢٧٢) الطبعة الثانية، القاهرة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م ص ١٣٤، ١٣٥
(٢٥٩) جيمس بيكى : " الاثار المصرية فى وادى النيل " جـ١ ص ١٥٨، ١٥٩
(٢٦٠) أحمد نجيب : " الاثر الجليل " ، ص ٢٧٢، ص ٣٠٥.
(٢٦١) جيمس بيكى : " الاثار المصرية فى وادى النيل " جـ١ ، ص ٥٥.
(٢٦٢) علماء الحملة الفرنسية " وصف مصر " جـ ٢٠ ، ص ٢٠١.

(٢٦٣) احمد نجيب : " الاثر الجليل . ص ٥٣،٥٢.
(٢٦٤) علماء الحملة الفرنسية : " وصف مصر " جـ٣ ، ص ٦ .
(٢٦٥) المصدر السابق، نفس الجزء ، ص ٧٦، ٧٧ .
(٢٦٦) المصدر السابق، نفس الجزء ، ص ٢٧٨.
(٢٦٧) المصدر السابق، نفس الجزء ورقم الصفحة.
(٢٦٨) بريان فاجان :" نهب اثار وادى النيل " ، ص ١٩٢ .
(٢٦٩) إميليا إدواردز : " رحلة الألف ميل " ، ص ٤٧٣.
(٢٧٠) بريس دافين : " إدريس أفندى فى مصر " ، ص ٥٦.
(٢٧١) أحمد نجيب : " القول المفيد فى آثار الصعيد " طبعة بولاق ، القاهرة ١٣١٠هـ/ ١٨٩٣م ، ص ٧٢.
(٢٧٢) علماء الحملة الفرنسية : " وصف مصر " جـ٣ ، ص ٧٦.
(٢٧٣) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٣٠٩.
(٢٧٤) إلهام ذهنى : " مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرن التاسع عشر " ، ص ٣٥٤ .
(٢٧٥) عماد عدلى : " شامبليون فى مصر " ص ٧٢ وانظر كذلك : إلهام ذهنى " مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرن التاسع عشر " ، ص ٣٩٠.
(٢٧٦) إميليا إدواردز : " رحلة الالف ميل " ، ص ٤٩٢.
(٢٧٧) تشارلز نيمس :" طيبة "، ص ٦٤
(٢٧٨) الآثار المصرية فى وادى النيل " جـ٣ ، ص ٣٣٥.
(٢٧٩) ثروت عكاشة " مصر فى عيون الغرباء " جـ١ ، ص ٢٤٤.
(٢٨٠) عماد عدلى : " شامبليون فى مصر " ، ص ١٨١.
(٢٨١) علماء الحملة الفرنسية " وصف مصر " جـ ٢١ ، ص ٢٨٦.
(٢٨٢) ثروت عكاشة " مصر فى عيون الغرباء " جـ١ ، ص ٢٤٢.
(٢٨٣) عماد عدلى : " شامبليون فى مصر " ، ص ٣٧.
(٢٨٤) أحمد نجيب : " الأثر الجليل " ، ص ٣٧.
(٢٨٥) عماد عدلى : " شامبليون فى مصر " ص ١٢٨، ص ١٣٤.
(٢٨٦) جيمس بيكى : " الآثار المصرية فى وادى النيل " جـ٢ ، ص ٨٧.
(٢٨٧) انظر دراسة جولوا وديفيليه عن هذه المقابر فى جـ٢٢ ص ١٢١- ١٣٩، ثم انظر اللوحات وشرحها فى جـ١٨ لوحات رقم ٤٣ :٤٩.
(٢٨٨) إلهام ذهنى : " مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرن التاسع عشر " ٣٨٢.
(٢٨٩) عماد عدلى : " شامبليون فى مصر " ، ص١٦٠.
(٢٩٠) إميليا إدواردز : " رحلة الالف ميل " ، ص ١٢٨.
(٢٩١) محمد مجدى : " ثمانية عشر يوما بصعيد مصر " ، ص ٩٨.
(٢٩٢) بريان فاجان : " نهب اثار وادى النيل " ، ص ٧٧.
(٢٩٣) بيتر فرانس " اغتصاب مصر " ، ص ١٠٢.
(٢٩٤) إميليا إدواردز : " رحلة الالف ميل" ، ص ١٨٥ .
(٢٩٥) عماد عدلى : " شامبليون فى مصر " ، ص ٢٥٧ ، ٢٥٨.
(٢٩٦) أحمد نجيب : " الأثر الجليل " ، ص ٦٤.
(٢٩٧) بيتر فرانس " اغتصاب مصر " ، ص ١٩٧ ، ١٩٨.
(٢٩٨) على مبارك : " الخطط التوفيقية " جـ٨ ، ص ١٤٧ وانظر كذلك : أحمد نجيب " الأثر الجليل " ، ص ٣٣٥.
(٢٩٩) بريان فاجان : " نهب أثار وادى النيل " ، ص ٣٧.
(٣٠٠) محسن محمد : " سرقة ملك مصر " ، ص ٢٤ .
(٣٠١) بريان فاجان " نهب أثار وادى النيل " ، ص ٣٧،٣٨ .
(٣٠٢) محمد فؤاد شكرى وآخرون : " بناء دولة مصر محمد على، السياسة الداخلية " ، ص ٤٣٢ من تقرير لقنصل الإنجليزى بورنج
(٣٠٣) " رحلة الألف ميل " ص ٤٨٣،٤٨٥ باختصار. وانظر كذلك بيتر فرانس : " اغتصاب مصر " ، ص ١٦٠

(٣٠٤) محمد فؤاد شكرى وآخرون : " بناء دولة مصر محمد على، السياسة الداخلية " ، ص ٢٢٠.
(٣٠٥) إميليا إدواردز " رحلة الالف ميل " ص ٧٨، ٧٩.
(٣٠٦) المرجع السابق ص ٢٧٢، ٢٧٣.
(٣٠٧) على مبارك " الخطط التوفيقية " جـ١٧ ص ٤٠.
(٣٠٨) إميليا إدواردز " رحلة الألف ميل " ص ٣٨٨.
(٣٠٩) إميليا إدواردز " رحلة الألف ميل " ، ص ٣٢١.
(٣١٠) جيمس بيكى : " الآثار المصرية فى وادى النيل " جـ٥، ص ١٧١
(٣١١) جان لاكوتير " شامبوليون " ص ٥٦٦
(٣١٢) إميليا إدواردز " رحلة الألف ميل " ، ص ٣٢١،٣٢٢
(٣١٣) جيمس بيكى : " الاثار المصرية فى وادى النيل " جـ ٥ ص١٧٢.
(٣١٤) لينان دي بلفون " مذكرات عن اعمال المنافع العامة الكبرى التى تمت بمصر " ص ٧٥
(٣١٥) عماد عدلى " شامبليون فى مصر " ص٦٣
(٣١٦) الهام ذهنى " مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرن التاسع عشر " ٣٤٢
(٣١٧) عبد الوهاب علام : " الاثار المصرية والمياة الجوفية " جريدة الاخبار عدد ٢٠٠١/٧/٢٩ م، ص ٧
(٣١٨) المرجع السابق، نفس العدد والصفحة
(٣١٩)علماء الحملة الفرنسية : " وصف مصر " جـ ٢١ ص ٣١٦.
(٣٢٠) انظر بحثنا هذا ، ص ٧٨،٧٩
(٣٢١) مجلة " المقتطف " عدد نوفمبر ١٨٩٩ مجلد ٢٣ ص ٨٧٣.
(٣٢٢) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، مصلحة الآثار، محفظة رقم (٤ / ٤) مجموعة ٤٩ أشغال، قرير عن سقوط الأحد عشر عاموداً بهيكل الكرنك، وتزعزع ثلاثة أعمدة أخرى، بتاريخ ١٨٩٩/١٠/٢٨ م وجدير بالذكر أن إعادة نصب هذه الأعمدة الساقطة قد استغرقت عشرة أعوام كاملة تحت إشراف المهندس الفرنسى جورج لبجران.انظر : روبير سوليه " مصر ولع فرنسى" ص ٢٤٠، ٢٤١.
(٣٢٣) سليم حسن : " مصر القديمة " جـ٢ ، ص ٢٨٢.
(٣٢٤) انظر وصفاً للمعبد فى جـ٢٣، ص ٨٥ – ١١١، ثم انظر لوحاته وشرحها فى جـ١٨ لوحات رقم ٣٨ – ٢.
(٣٢٥) عماد عدلى : " شامبليون فى مصر " ، ص ١٦١.
(٣٢٦) وصف مصر " جـ٢٣ ، ص ٨٥.
(٣٢٧) عماد عدلى : " شامبليون فى مصر " ، ص ٣٢١.
(٣٢٨) كانت جزيرة فيلة فى ذلك الوقت من أجمل جزر هذه المنطقة، بحيث تكثر فيها الاشجار الجميلة والورود، وتزدان باعداد كبيرة من أشجار النخيل، وكان الناظر إليها يراها وكأنها بقعه من الجمال فى مصر العليا، تزينها مجموعة من المعابد الفخمة المعمارية المصرية القديمة وتعتبر معابد فيلة بأثارها التى تمتد من عهد الفراعنة إلى عهود الاغريق والرومان سجلاً غنياً بالنصوص القديمة، ومثلاً رائعاً للعمارة المصرية القديمة فى صورتها الفرعونية وقد مستها مسحة من الطابع الاغريقى زادتها جمالا، ولذا كان يخشى عليها من ان تغرقها مياه الخزان الجديد فتؤثر على مظاهر الحياة الطبيعية على سطح هذه الجزيرة وتتلف أثارها الرائعة، انظر "جيمس بيكى " " الاثار المصرية فى وادى النيل " جـ٥ صـ ٢٩ وانظر" شحاتة ادم" " فيلة " لؤلؤة مصر مجلة "المجلة " عدد رقم ٧٥ جماد الاول ١٣٨١ هـ – اكتوبر ١٩٦١م ص ٦٤.
(٣٢٩) انظر أعداد : ديسمبر ١٨٩١، مايو ١٨٩٤ م، يوليو ١٨٩٤ م، مايو ١٩٩٥ م، يوليو ١٩٩٨ م.
(٣٣٠) مجلد (١٦) ص ١٦٨، ١٦٩.
(٣٣١) مجلد (١٨) ، ص ٥٤٤.
(٣٣٢) مجلد (١٨) ص٧١٩.
(٣٣٣) ميخائيل شارديم : "الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث " تحقيق عبد الوهاب بكر طبعة دار الكتب المصرية الطبعة الاولى القاهرة ١٤١٨ هـ ١٩٩٨م الجزء الخامس المجلد الاول القسم الاول صـ ٣٩٢ هذا ولم ينس شارديم ان يسجل هو الاخر رايه فى الموضوع فابدى دهشته من قيام بالحكومة بإنفاق الاموال على حفظ وصيانة تلك الاثار مع اعتقاده انها لا تملك الان لبناء ما يكفى لبناء الخزان.
(٣٣٤) مجلة المقتطف عدد يناير ١٨٩٥ م مجلد ١٩ جـ١ ص٧٩.

(٣٣٥) عدد مايو ١٨٩٥م مجلد ١٩ جـ١ صـ٣٢٤،٣٢٥.

(٣٣٦) محافظ على الوزراء، نظارة الاشغال ميزانية محفظة رقم (٥ / د). ميزانية مجموعة ٤٩ اشغال مذكرة المالية بتاريخ ٢ يونيو ١٩٠٧ بالموافقة على طلب نظارة الاشغال فتح اعتماد لها لاجل تعلية خزان اسوان

(٣٣٧) شحاتة آدم " فيلة "، لؤلؤة مصر ص ٦٤ .

(٣٣٨) عبد المنعم ابو بكر :- " بلاد النوبة تاريخها واثارها " مجلة " المجلة " عدد رمضان ١٣٧٨هـ / ابريل ١٩٥٩م ، ص٣٣.

(٣٣٩) جيمس بيكى : " الاثار المصرية فى وادى النيل " جـ٥ ، ص٢٩.

(٣٤٠) المرجع السابق نفسه الجزء ، ، ص٤٢٩،٣٠.

(٣٤١) علماء الحملة الفرنسية : " وصف مصر " جـ٣ ، ص٤٩.

(٣٤٢) المصدر السابق، جـ٢٠ ، ص١٨٩

(٣٤٣) عماد عدلى : " شامبليون فى مصر " ، ص٢٤٤.

(٣٤٤) " الخطط التوفيقيه " جـ٨ ، ص ٣٠٣.

(٣٤٥) " رحلة الألف ميل " ، ص ٤٢٦، ٤٢٧.

(٣٤٦) جيمس بيكى : " الاثار المصرية فى وادى النيل جـ١ ، ص١٢٥

(٣٤٧) أحمد نجيب : " الاثر الجليل " ، ص ٣٤٠ وانظر كذلك : " جيمس بيكى : " الآثار المصرية فى وادى النيل " ١، ص١٢٥

(٣٤٨) رحلة الألف ميل ، ص ٣٨٣ .

الفصل الخامس

المؤسسات الخاصة بالآثار

فى مصر فى القرن التاسع عشر

لقد تعددت المؤسسات الأثرية العاملة فى مجال البحث والتنقيب عن الآثار المصرية القديمة ودراستها فى مصر فى القرن التاسع عشر. وكان بعض هذه المؤسسات مصرياً يعتمد فى تمويله على الحكومة المصرية، وإن كان يقوم على إدارته موظفون أجانب، كما كان بعضها الآخر أجنبياً خالصاً سواء من ناحية الإدارة أو التمويل، وقد كانت هذه المؤسسات الأجنبية وهى تعمل فى مجال خدمة الآثار المصرية مدفوعة إلى ذلك بدوافع مختلفة، إما بدافع العلم والبحث عن المعرفة، وإما بقصد تحقيق أغراض سياسية أو دينية أو غير ذلك – كما سيتضح لك بعد قليل – وسوف نبدأ بالحديث عن المؤسسات المصرية.

أولاً: المؤسسات الأثرية المصرية.

أ – المتاحف.

١ – المتحف المصرى :

يعد المتحف المصرى من أكبر متاحف الآثار فى العالم، وهو أول متحف للآثار ظهر فى منطقة الشرق الأوسط، ولإنشاء هذا المتحف تاريخ طويل تبدأ قصته عندما أدرك محمد على ما تمثله الآثار المصرية القديمة من ثروة عظيمة نتيجة للنتائج المشجعة التى حققها الأوروبيون الباحثون عن الآثار والمنقبون عنها، فأصدر أوامره فى عام ١٨٣٥ م بإنشاء مصلحة للآثار تكون مهمتها التنقيب عن الآثار والعمل على صيانتها وحفظها ومنع تصديرها إلى الخارج، كما أمر بإنشاء متحف فى مدرسة الألسن التى كانت تشغل جزءاً من سراى الدفتردار بالأزبكية، وقام بتكليف لينان بك بوضع تصميم " للمحل الذى ستوضع فيه الأنتيكات "[١]، ثم أمر بتعيين الشيخ رفاعة مديراً للمصلحة والمتحف. ولما كانت سراى الدفتردار ملكاً لرفاعة الطهطاوى فقد اشتهر هذا المتحف باسم " متحف الشيخ رفاعة " ووضع محمد على تحت إمرة رفاعة عدداً من المفتشين جعل من اختصاصهم أن يحصلوا من المديريات على ما يعثر عليه من القطع الأثرية أثناء أخذ السماد، وأن يقوموا بإرسالها إلى متحف الأزبكية[٢].

وأثناء الشروع فى بناء المتحف، وبعد الفراغ من جزء منه، بعث مختار بك ناظر مجلس الملكية إلى محمد على يستأذنه فى نقل مائة وثمانين قطعة أثرية ما بين كبيرة وصغيرة محفوظة فى خزينة الأمتعة " إلى الأماكن الجارى إنشاؤها فى مدرسة المترجمين [الألسن] " فسمح له محمد على بذلك مؤكداً فى نفس الوقت على ضرورة " مضاعفة الهمة والنشاط فى إتمام المبانى المقرر وضع هذه الآثار ونقلها إليها، والتنبيه مجدداً على المختصين ليقوموا بإتمام المنشآت عاجلاً "[٣].

ولم تستمر هذه الصحوة طويلاً، فسرعان ما ثبت عدم قدرة هذه المصلحة على أداء عملها على نحوٍ ملائم، خاصة بعد أن فشلت فى منع يد السرقة والنهب من أن تمتد إلى الآثار، وبعد أن نقل الأوروبيون كل ما تصل إليه أيديهم من آثار إلى متاحف بلادهم، كما أن معظم القطع التى كانت ترسل إلى المتحف كانت تُفقد فى الطريق، وما كان يصل إليه منها كانوا يعاملونها باعتبارها مخزوناً يتخيرون منه الهدايا التى كان والى مصر يطلبها من حين لآخر ليقدمها إلى زواره من الأجانب الذين لم يستحقوا فى نظره الفوز بهدية ذات قيمة مادية ثمينة[٤].

وفى عام ١٨٤٥ م اجتهد لينان فى حمل الحكومة المصرية على إصلاح المتحف وتوسيعه، ولكن الإهمال عاد مرة أخرى ليضرب متحف رفاعة[٥]، وفى عام ١٨٤٩ م تقرر نقل مدرسة الألسن من سراى الدفتردار بالأزبكية إلى مدرسة المبتديان بالناصرية، غير أنه لما كانت هذه المدرسة الأخيرة لايوجد بها " محل موافق لوضع كتبخانة الألسن فيه مع الأنتيكات الموجودة فى المدرسة المذكورة فقد استُصوب أن يصير نقل الكتبخانة مع الأنتيكات إلى مدرسة المهندسخانة "[٦]، ثم نقلت الآثار مرة أخرى فى عهد عباس إلى القلعة حيث وضعت فى حجرة مظلمة تابعة لديوان المعارف، فقد نال الآثار المصرية فى عهد عباس من الإهمال مثلما نال المظاهر العمرانية الأخرى، فأغفل أوامر جده بمنع الأوروبيين من الحفر والتنقيب عن الآثار إلا بأمر من الحكومة، وعدم نقل الآثار إلى الخارج إلا بموافقتها، ثم أمر عباس بإهداء مجموعة الآثار التى كانت محفوظة بالقلعة إلى الأمراء وكبراء الزائرين الأوروبيين بغير حساب، وعندما زار الأرشيدوق النمساوى ماكسيمليان Maxmillian مصر عام ١٨٥٥ م ورأى هذه الآثار طلب من سعيد أن يهديه شيئاً منها، ولما كان سعيد لايقدر – هو الآخر – قيمتها الفنية أو التاريخية فقد وهبها كلها إياه، وسمح له بأن ينقلها معه إلى فينا، فنقلت إليها حيث كونت النواة الأولى للجناح المصرى بالمتحف النمساوى الشهير[٧].

كان استيلاء الأرشيدوق ماكسيمليان على البقية الباقية فى حوزة الحكومة المصرية من التحف والآثار ضربة قاصمة أغاظت الفرنسيين الذين كانوا يمنون النفس بالحصول عليها لبلادهم، ولكن الفرصة سنحت لهم لتعويض فقدان هذه المجموعة فى عام ١٨٥٧ م، فقد كان الأمير نابليون ابن عم الإمبراطور الفرنسى نابليون الثالث يشكل نوعاً من القلق للحكومة الفرنسية، فهو مستخف ناقم على وصول نابليون الثالث إلى السلطة، على أنه كان من حسن

حظ الإمبراطور الفرنسى أن الأمير كان يهوى السفر والترحال، وكان الإمبراطور على استعداد دائماً لأن يشجعه على السفر إلى الخارج بأية ذريعة، وحين أعرب الأمير عن اهتمامه بمصر ذُلِّلت كل العقبات لتحقيق رغبته فى القيام برحلة قد تبعده عن فرنسا خمسة أو ستة أشهر[٨].

ولما كان من المعروف عن سعيد ضعف إرادته وقلة حظه من الحزم والعزم : وثقته بالأجانب ثقة مطلقة حتى إنه لم يكن يقوى أن يخالف لهم رأياً أو يرد لهم طلباً : ولما كان من المعروف أيضاً أنه كان يسعى فى ذلك الوقت إلى أن يكفل تأييد فرنسا له ضد تركيا من ناحية وضد إنجلترا من ناحية أخرى : فضلاً عن صداقته لديليسبس ووقوعه تحت تأثيره الشخصى فلا غرابة إذن فى أن تلقى زيارة ابن عم الإمبراطور الفرنسى لمصر كل ترحيب[٩].

وتدخَّل كل من نوبار وديليسبس فى المسألة، وأخبر ديليسبس سعيد باشا أن الأمير عاشق للأشياء الجميلة والتاريخ القديم، ومن ثم فإنه ينتظر أن يطوِّف به مواقع الآثار فى صعيد مصر شخص قادر على أن يشرح له دلالاتها، وأن يغادر مصر بمجموعة من الآثار تليق به، وإن لم تكن تفوق المجموعة التى حصل عليها الأرشيدوق ماكسيمليان فلا أقل من أن تكون مماثلة لها، ونظراً لأن رصيد مصر من التحف المكتشفة فقد نفد تماماً : فيجب البدء فوراً بعمل حفائر واسعة النطاق على نفقة الدولة، على أن يختار للقيام بها أحد العلماء المتضلعين فى علم الآثار، وتظل هذه الحفائر قائمة حتى العثور على تحف تليق بمقام الزائر الكبير، ثم تهال عليها الرمال مرة أخرى، ويكشف عنها ثانياً فى حضور الأمير نابليون نفسه وكان الرجل الوحيد الذى يمكن أن يصحب الأمير فى جولته، والذى يمتلك الخبرة لتكوين مجموعة جديرة بأن يأخذها الأمير، هو ماريت، فطلب سعيد باشا من ديليسبس أن يقنع ماريت بالعودة إلى مصر[١٠].

رغب سعيد فى أن تكون كل خطوة يخطوها الأمير الفرنسى فى زيارته لجهات القطر المصرى يثبت فيها من الآثار ما يسر عين الأمير ويملأ قلبه غبطة وحبوراً، ولذلك أحضر ماريت فى الحال إلى مصر، فوصلها فى أكتوبر من عام ١٨٥٧ م فى إرسالية مدتها ثمانية أشهر، وخصص له سعيد قارباً بخارياً وأصدر أوامره إلى المديرين بتوفير ما يلزم له من الأيدى العاملة، وفى هذه اللحظة كان هنرى بروجش قد وصل إلى مصر فكلفه ماريت بالاستعداد للقيام معه بأعمال الحفر[١١]، وبدأ ماريت كشوفه الأثرية التى استمرت قائمة على قدم وساق فى الجيزة وسقارة والعرابة المدفونة ومدينة هابو وأسوان[١٢]، وقد كَشف بالفعل عن مجموعة كبيرة من الآثار الهامة حتى إنه قد استخرج من مدينة هابو وجزيرة إلفنتين بأسوان وحدهما ما يقرب من خمسمائة وخمسين قطعة أثرية[١٣]، بل إن ماريت لم يقتصر على جمع الآثار من الحفائر الأثرية التى كان يجريها وإنما قام إلى جانب ذلك بشراء مجموعات أثرية أخرى من تجار الآثار بهدف مضاعفة المجموعة الأثرية المهداة إلى الأمير الفرنسى، فقد صدر أمر المعية السنية فى ٢٩ شوال ١٢٧٦ هـ (٢٠ مايو ١٨٦٠م) "

بالموافقة على قيد مبلغ ١٠ – ٤٨١٠٩ جنيه بحسابات الخواجة رزنز وإخوته، وهو قيمة ما صرف للخواجة أوجست ماريت مأمور الأنتيقات ثمن ماصرف من الأنتيقات للبرنس نابليون "[١٤]، وجدير بالذكر أن جميع هذه النفقات كانت " تسدد من جانب الميرى "[١٥].

أخذ ماريت ينقب وينقب سعياً وراء الآثار التى تليق بمقام الأمير نابليون وتصلح كهدية له، ثم وردت فجأة أبناء عن اعتذار الأمير عن رحلته إلى مصر وإلغاء الرحلة، وكانت صدمة قاسية لسعيد وكذلك لماريت الذى أصبح لزاماً عليه أن يوقف نشاطه فى البحث عن الآثار، بل كان من المفروض عليه أيضاً أن يعود إلى وظيفته فى متحف اللوفر، فقد وصله خطاب من المتحف الشهير يبلغه بأن مهمته مادامت قد انتهت، وإذ لم يعد مطلوباً منه الإعداد للزيارة الملكية فقد ألغيت أجازته وعليه أن يعود فوراً إلى المتحف[١٦].

غير أن ماريت كان قد رسم لنفسه خطة البقاء فى مصر ليبنى مستقبله العلمى بها، وقد اتخذ فعلاً الخطوات الأولى المؤدية إلى ذلك، فقد بعث ماريت إلى سكرتير الأمير نابليون الخاص باقتراح يسمح لماريت بالبقاء فى مصر لفترة أطول، ويقضى هذا الاقتراح بأنه لما كان تطلع الأمير لزيارة مصر ناشئاً عن حبه للأشياء الجميلة واهتمامه بتاريخ الإنسان الأول أفلا يود الأمير أن يمتلك مجموعة من أجمل آثار البلاد كذكرى لرحلة لم تتم وإن تعلقت بها كل هذه الآمال المشرقة ؟ ورد السكرتير الخاص معرباً عن سرور صاحب السمو الملكى باقتراح ماريت، وطلب قائمة بالمجوهرات والتماثيل الصغيرة وعينات الفن المصرى التى يمكن – دون أن يثير ذلك استهجاناً – إضافتها إلى مجموعة الأمير نابليون الباهرة أصلاً، وذلك مع إيضاحات عن كيفية الكشف عنها والعثور عليها، كما يفضل كذلك ألا تكون نفاسة هذه المجموعة الأثرية المختارة من ناحية قيمتها العلمية، بل إن الأمير يرغب فى بعض مجوهرات وحلى وتماثيل صغيرة[١٧].

اختار ماريت ما يراه موافقاً لذوق الأمير الفرنسى، وقام بإرساله إليه مع اقتراح بخدمة صغيرة قد يود الأمير تقديمها بشأن الوصاية على مثل هذه الكنوز فى مصر فى المستقبل، ورد الأمير برسالة رقيقة إلى ماريت يشكره فيها على مشاعره الطيبة وقيامه بإرسال الهدية الثمينة، ثم أضاف : " إن الحكومة الفرنسية يسرها تبليغ والى مصر أنه إذا فكر فى طلب أحد علماء الآثار الفرنسيين ليشرف على إنشاء متحف للآثار المصرية فهى ولاشك لن تختار شخصاً لهذه المهمة غيرك "[١٨].

كان هذا هو كل ما يأمله ماريت حتى إنه أسرع بمجرد وصول هذه الرسالة إليه وعرضها على سعيد، ولم يكتف ماريت بذلك بل إنه أخذ يقنع سعيداً بضرورة إنشاء متحف للآثار المصرية ومصلحة للحفاظ على تراث مصر القديم، واستعان على ذلك بنفوذ ديليسبس حتى استطاع فى آخر الأمر أن ينجح فى مسعاه، فأصدر سعيد فى الأول من يونيو عام ١٨٥٨ م أمراً بتعيين ماريت فى

وظيفة " مأمور أشغال العاديات " وبدأ ماريت بتشييد متحف للآثار على وجه السرعة لينقل إليه الآثار التى تراكمت فى مختلف المناطق الأثرية على طول البلاد نتيجة لحفائره الواسعة، ولما لم يكن يستطيع إقناع سعيد بتأسيس متحف يليق بهذا الغرض فقد اختار مكاناً قصياً بعيداً عن مؤامرات حاسديه ودسائس الحاقدين عليه ومكائدهم، حيث كان يفصله عن القاهرة طريق سيئ طوله كيلو مترين يمتد وسط المقابر والأنقاض، ويقع هذا المكان فى ضاحية بولاق على الضفة الشرقية للنيل حيث كانت تقوم مخازن مهملة ومهجورة كانت مملوكة لمصلحة النقل القديمة أو شركة الدلتا للملاحة التى كانت تعمل بين القاهرة والإسكندرية، ثم توقفت بعد تشغيل السكك الحديدية، وقد تنازلت له الشركة عن هذه المكاتب بقصد استعمالها كمخازن للآثار، توضع فيها المجموعات الحالية أو التى سيتم اكتشافها فى المستقبل[١٩].

وفى عام ١٨٦١ م حدث أن طلب سعيد باشا من ماريت أن يرتب له زيارة رسمية لفرنسا كان سعيد يأمل فى أن يتمكن من خلالها من عقد صفقة للحصول على قرض مالى، ونجح ماريت فى مسعاه، ففى يناير ١٨٦٢ م حمل ماريت دعوة رسمية بخط الإمبراطور الفرنسى لسعيد باشا، وبلغ من انفعال سعيد بهذا الشرف أنه قبل الرسول بحرارة وعرض أن يحقق له أغلى أمانيه، ورد ماريت بأن كل ما يطلبه هو إنهاء بناء متحفه الجديد، فأصدر سعيد أوامره بتنفيذ ذلك[٢٠]، وسافر ماريت فى معية سعيد عند زيارته لباريس، وزارا فى طريق عودتهما مدينة بولونى سان - مير مسقط رأس ماريت، وكان الاستقبال من الحرارة والروعة إلى حد دفع سعيد لأن ينعم على ماريت بلقب " بك " ويمنحه معاشاً ثابتاً، كما صرح سعيد بأنه مسئول بصفة شخصية عن تعليم أولاد ماريت[٢١].

غير أن سعيد توفى فجأة بعد عدة أشهر من عودته إلى مصر، وتعرض وضع ماريت فى مصر للخطر، ولحسن حظ ماريت أن إسماعيل الذى خلف سعيداً كان حريصاً على التحديث وعلى إقامة علاقات طيبة مع الدول الأوروبية، وهكذا أخبر ماريت أن شيئاً لن يتغير، وأن الأموال ستُوفَّر لضمان استمرار العمل فى مصلحة الآثار المصرية، بل وأمره إسماعيل بالشروع فى بناء متحف جديد بجوار حديقة الأزبكية التى تقع فى وسط القاهرة ليسهل تردد الناس عليه، على أن يضم هذا المتحف إلى جانب الآثار المصرية القديمة متحفاً للفن اليونانى والرومانى وآخر للفن العربى ومعهداً علمياً ومكتبة [٢٢]، فَسُرَّ ماريت بذلك، ولكنه لم يكد يشرع فى ذلك حتى ورد على إسماعيل نبأ من الأستانة مفاده أن السلطان عبدالعزيز بن محمود عازم على زيارة القطر المصرى قريباً، فانشغل إسماعيل عن بناء المتحف بالإعداد لاستقبال السلطان، وأمر إسماعيل بأن توضع الآثار المصرية فى مكان ملائم ليتمكن السلطان من مشاهدتها ريثما يتيسر بناء المتحف المنشود فى فرصة أخرى[٢٣]، ومن ثم فقد قاموا بتطوير متحف بولاق، وافتتحه الخديوى فى حفل

رسمى فى الثامن عشر من أكتوبر عام ١٨٦٣ م بعد أن واجه ماريت صعوبات كبيرة فى إقناع إسماعيل بافتتاح المتحف، إذ كان إسماعيل لايتحمس كثيراً لدخول المتحف ومشاهدة المومياوات، لأن المومياوات – أياً كانت قيمتها التاريخية – ليست فى نهاية الأمر سوى جثث، ولم يكن إسماعيل يحس بالراحة فى حضورها، ومن ثم فقد حرص إسماعيل على ألا يجتاز عتبة المتحف الداخلية، وأصبح من عاداته أن يصطحب كبار الضيوف حتى الأبواب، ثم ينتظرهم فى الفناء بينما ماريت يطوف بهم فى أرجاء المبنى[٢٤].

وفى أول نوفمبر عام ١٨٦٣ م (٥ جماد الأول ١٢٨٠ هـ) تم افتتاح المتحف للجمهور بعد أن تكلف إنشاؤه خمسة وخمسين ألفاً وثلاثمائة وخمسة وسبعين فرنكاً[٢٥].

بذل ماريت جهداً خارقاً فى تحويل المخازن القديمة المهملة إلى سرادق فرعونية جميلة، وفى البداية كان المتحف يتكون من فناء خارجى يؤدى مدخله إلى دهليز صغير يتبعه دهليز كبير يوصل إلى ثلاث قاعات متوسطة الاتساع[٢٦]، ارتفع عددها فيما بعد إلى أربعة[٢٧]، ثم إلى عشرة[٢٨] بعد أن ضمت إلى المتحف " الشونة الأميرية المعدة لوضع العربات وغيرها من الأشياء المتعلقة فى الأصل بمصلحة المرور نظراً لعدم كفاية محلات الأنتيكخانة لوضع الآثار العتيقة بها "[٢٩] وذلك بناء على طلب من ماريت بك، وفى عام ١٢٨١هـ (١٨٦٤م) تم بناء طابق ثانٍ للمتحف تكلف ثلاثة وستين ألفاً وخمسمائة وثمانية وثلاثين فرنكاً[٣٠].

هذا وقد احتوى متحف بولاق على ستة آلاف وخمسمائة قطعة أثرية ناتجة عن الحفائر الأثرية التى قام بها ماريت[٣١]، وكذلك مما قام بشرائه من هواة وتجار الآثار مثلما حدث عندما قام بشراء مجموعة أثرية من قنصل النمسا العام المستر هوبر، وذلك فى سنة ١٢٧٥ هـ (١٨٥٩ م)[٣٢]. وقد خرج أول دليل لشرح الآثار الموجودة فى متحف بولاق باللغة الفرنسية فى عام ١٨٦٤ م، ويقع هذا الدليل الذى وضعه ماريت فى مجلد واحد مختصر يحتوى على ثلاثمائة وخمسين صفحة فى قطع الثمن، تتضمن وصفاً لتسعمائة وست وثمانين قطعة أثرية تشمل توابيت وتماثيل ومسلات صغيرة وموائد قربان وأشياء أخرى متنوعة[٣٣]، وقد ترجم هذا الدليل بعنوان " فرجة المتفرج على الأنتيقة خانة الخديوية الكائنة ببولاق مصر المحمية، وصف نخبة الآثار القديمة المصرية الموجودة فى خزينة التحف العلمية المصرية "[٣٤] وطبع بالقاهرة عام ١٢٨٦هـ (١٨٦٩م) فى مائة وست وسبعين صفحة من القطع الصغير، أما عدد التحف الموصوفة فيه فقد بلغت مائة وسبعاً وعشرين قطعة أثرية بعضها مفرد وبعضها الآخر يضم عدة قطع ذات صلة معينة بحيث توصف جميعها جملة واحدة، ويقول مترجمه أبو السعود أفندى إن الذى دفعه للإقدام على ترجمة هذا الدليل : " تفقيه أبناء مصر، وتنبيه أهل هذا العصر، إلى ما كانت عليه أحوال آبائهم السالفين، ولماذا صارت إليه أحوال أبنائهم المستأنفين، حتى يقتدوا فى اجتناب

الرذائل بقدوتهم، ويهتدوا فى اكتساب الفضائل بأسوتهم "(٣٥) وأكد أبو السعود أن معظم الآثار الموجودة بالمتحف هى من نتائج الحفائر الأثرية التى أجريت فى مناطق : طيبة، والعرابة المدفونة، ومنف، ومدينة صان، بل إن بعضها قد أحضر من جبل برقل ببلاد الحبشة حيث كان ماريت قد أجرى عدة حفائر هناك أسفرت عن العثور على بعض الآثار الهامة(٣٦).

ويفهم من هذا الدليل أن ترتيب قاعات العرض فى متحف بولاق فى ذلك الوقت كان على النحو التالى :

أ – الحوش أو فناء المتحف : وقد وضعت به بعض آثار قديمة لايلحقها الضرر إذا بقيت معرضة للشمس أو الهواء أو تلك التى تعذر إدخالها إلى المتحف لعظم حجمها.(٣٧)

ب – الدهليز الصغير : ووضعت فيه بعض آثار كان يصعب ترتيبها فى مكان آخر لعدم وجود رابطة تجمع بينها.(٣٨).

جـ- الدهليز الكبير : وهو مدخل المتحف، وقد وضعت فيه بعض الآثار الثقيلة الوزن، الكبيرة الحجم. (٣٩)

د – قاعة الوسط : وهى القاعة الرئيسية، وقد وضع فيها " من الآثار العديدة والمواد القديمة المفيدة مالابد معه من إيقاف النظر واحتباس الفكر ".(٤٠)

هـ - القاعة البحرية : وتضم آثاراً كان المصريون القدماء يستخدمونها فى حياتهم اليومية (٤١)

و – القاعة القبلية : وجميع الأشياء المعروضة فى هذه القاعة " تختص بمناقب أناس من أعيان الرجال المصريين المستحقين للتسجيل فى دفاتر التواريخ "(٤٢).

ز – القاعة الغربية : وتضم آثاراً متنوعة من تماثيل ومومياوات وأوانى فخارية وأسلحة وغير ذلك(٤٣).

ح – القاعة الشرقية : وتضم آثاراً متنوعة كالسابقة(٤٤).

ط – قاعة الحلى والمجوهرات : وهى أكثر هذه القاعات أهمية وأعلاها قيمة، وقد وضع فى هذه القاعة جميع المصنوعات والمشغولات الذهبية التى تم العثور عليها أثناء الحفائر الأثرية التى قام بها ماريت لصالح المتحف(٤٥)، وكان بلان قد ذكر عن هذه القاعة أنها تمثل فى حد ذاتها متحفاً متكاملاً(٤٦).

وبالإضافة إلى هذا الدليل وضع ماريت فى عام ١٨٧١ م كتالوجاً رائعاً لبعض الآثار الموجودة فى متحف بولاق(٤٧)، كما نشر فى عام ١٨٧٢ م كتاباً بعنوان : " نشرة عن الآثار الهامة فى متحف بولاق " والذى أعيد طبعه عدة مرات، وخلال الفترة مابين عامى ١٨٧٠، ١٨٧٦ م أصدر ماريت ثلاث مجلدات من عمله العظيم " النقوش المصرية بمتحف بولاق " كما وضع ماسبيرو فى عام

١٨٨٣ م دليله الشهير بعنوان : " دليل الزائر لمتحف بولاق Guide du visiteure du musée de Boulac " والذى تكرر طبعه بزيادة ما اكتشف من الآثار سنة بعد سنة، وكانت آخر طبعة له عام ١٩١٤ م، والمتحف يومئذٍ بقصر النيل، وفى هذه الطبعة مقدمة من أنفس ما كتب عن إنشاء المتحف وسبب تأسيسه والأدوار التى تقلب عليها حتى وصل إلى ما كان عليه(٤٨).

كذلك كان المسئولون فى متحف بولاق يفكرون فى إنشاء حولية للمتحف المصرى، وقد ظهرت هذه الفكرة عام ١٨٨٧ م(٤٩)، ولكنها لم تخرج إلى حيز التنفيذ الفعلى إلا فى عام ١٩٠٠ م عندما صدرت حوليات مصلحة الآثار المصرية "(٥٠).

هذا ولقد كان فى نية إسماعيل – بالفعل – أن يقوم بناء متحف جديد للآثار القديمة بدلاً من متحف بولاق الذى أخذ يضيق بما فيه من الآثار نتيجة لتزايد الاكتشافات الأثرية بصورة مستمرة، ويبدو أن النية كانت تتجه إلى إقامة المتحف الجديد فى منطقة الإسماعيلية الحديثة التخطيط(٥١)، فوثائق ديوان الأشغال تشير إلى قطعة أرض " تعلُق الميرى [من أملاكه] وكان قيل على أنه سابق يصير بناء أنتيقخانة بها، وللآن لم يصدر فيها صنف أمر، وهى من ضمن أراضى الإسماعيلية "(٥٢) وفى مايو عام ١٨٧٢ م خطت الإدارة المصرية خطوات أبعد على طريق إنشاء المتحف الجديد، فقد طلب ماريت فى الخامس من هذا الشهر إجراء تعديلات طفيفة بمتحف بولاق، لأجل " حفظ وصيانة الآثارات الموجودة بالأنتيكخانة لحين نهو الأنتيكخانة الجديدة "(٥٣)، وبعد نحو عام بدا أن الإدارة المصرية قد شرعت بالفعل فى بناء المتحف حسبما تؤكده الوثائق، ففى هذا الوقت " قدم الخواجة دينير بوشار لاندا لديوان الأشغال إفادة فى ٢٣ أغسطس ١٨٧٣ م بالتشكى والطعن فى حق كل من الخواجة منتوريل مقاول أساسات الأنتيكخانة المستجدة بالجزيرة، والخواجة نوف المعمارجى المعين من طرف الدايرة لإدارة ملاحظة الأشغال بتلك الجهة بقوله إنهم أغروا الأنفار الصنايعية أولاد العرب المستخدمين بورشة الأنتيكخانة المذكورة على ضربه فى يوم ٢٤ يوليو ١٨٧٣ م(٥٤) " وبعد عدة شهور أخرى كان بناء المتحف الجديد قد أوشك على الانتهاء حتى إن وكيل المتحف إميل بروجش طلب من ديوان الأشغال صرف النظر عن استكمال بعض تعديلات بسيطة كانت إدارة متحف بولاق تنوى إجراءها بالمتحف المذكور بدعوى " أنه لا لزوم للعملية الآن حيث الأنتيكخانة مزمع مقلها إلى البر الغربى "(٥٥).

على أنه لم يحدث أن نقل المتحف إلى البر الغربى خلال الخمس عشرة سنة التالية، ولايعرف على وجه التأكيد ماذا فعلت الإدارة المصرية بالمبنى الذى كان مخصصاً للمتحف، والذى كان قد أوشك على الانتهاء فى ذلك الوقت، وأغلب الظن أن الحكومة قد قامت باستغلاله فى أغراض أخرى ملائمة بخلاف نقل الأنتيكخانة إليه كما كان مقرراً، وربما كان ذلك بدافع الضرورة الملحة، المهم

لدينا أن متحف بولاق قد استمر يؤدى رسالته فى حفظ الآثار القديمة المكتشفة، وعرض ما يستحق العرض منها لمدة تزيد على عقد ونصف عقد آخرين.

والحق أنه قد كانت هناك ضرورة لبناء متحف بديل لمتحف بولاق، فقد كثرت اكتشافات ماريت الأثرية، وتراكم ما عثر عليه من كنوز، حتى إن مجموعة المتحف قد تضاعفت عدة مرات فى الفترة ما بين عامى ١٨٥٨، ١٨٨١م مما اضطر ماريت إلى إبقاء كثير من الآثار التى اكتشفها فى أماكنها لضيق المكان، هذا فضلاً عن عدم صلاحية معظم قاعاته للعرض، ومن ثم فقد أصبحت فكرة إنشاء متحف جديد فكرة ملحة بصورة أكيدة حتى يمكن عرض كل مقتنيات المتحف بشكل يتناسب مع أهميتها الأثرية والفنية، ولتكون بمأمن من الأخطار التى تحيط بمتحف بولاق، فقد كانت هناك خشية على موجوداته من حدوث حرائق من جراء ما يحيط بالمكان من شون الغلال، كما كانت بجواره مخازن كبيرة مملوءة بأدوات البناء من خشب وجير ومركبات كيماوية يتصاعد منها الدخان، فكانت تنذره بالحريق من جهة اليمين، كما كان النيل يهدده بالخطر من جهة الشمال، فقد كانت موجودات المتحف فى خطر دائم من ارتفاع النيل وجرفه إياها مع البناء الذى هى فيه، مثلما حدث فى عام ١٨٧٨م عندما تسبب ارتفاع النيل ارتفاعاً غير عادى أثناء الفيضان فى إغراق صالات العرض بمتحف بولاق، كما ألحق بالمتحف أضراراً جسيمة، وفى محاولة لإنقاذ الآثار تم تخزينها لحين الانتهاء من ترميم وإصلاح المتحف، وقد تكلف ذلك مبالغ باهظة، إذ أنفق على ترميم إحدى الغرف التى حدث هبوط بأرضيتها مبلغ ١٢٨٨٢,٢٧ قرشاً [٥٦]، بل إن المسئولين فى نظارة الأشغال العمومية قد اقترحوا فى وقتها إصلاح أحد المبانى التابعة لمدرسة البنات بالسيوفية، ونقل الآثار الموجودة بمتحف بولاق إليه[٥٧]، ويبدو أن هذا الاقتراح لم يقنع مسئولى متحف بولاق فاستمرت أعمال الترميم بالمتحف، وأعيد تأسيسه من جديد ليفتتح مرة أخرى على يد محمد توفيق عام ١٨٨٠م[٥٨].

ورغم ذلك فقد ظل الخطر ماثلاً، ففى تقريرها الذى رفعته إلى مجلس النظار فى ٧ يوليو ١٨٨٥م ذكرت نظارة الأشغال أن المتتبع لمجرى نهر النيل من جبل السلسة إلى البحر المتوسط يرى أن أضيق مجرى له يقع خلف كوبرى قصر النيل وتحت مدينة بولاق، فإن عرضه عند الكوبرى المذكور يبلغ أربعمائة وستة أمتار فقط، بل إنه ليقل عن ذلك أمام بولاق حتى يبلغ مائتين وأربعين متراً، وهذا ناشئ عن اندفاع سراى الجزيرة فى مجرى النهر، وذكرت النظارة أن مهندسيها قد قاموا بسبر غور مجرى نهر النيل فى العام السابق أثناء الفيضان فوجدوه أن عمقه ينقص عن ثمانية عشر متراً فى المسافة الواقعة بين قشلاق قصر النيل والجزء الشمالى المواجه لبولاق، وعلى ذلك يكون متحف بولاق وما يحتويه من التحف الثمينة، وعدد عظيم من منازل بولاق راسية على شفا جرف خطر، أى على أرض رخوة من طمى النيل وليس على أساس صخرى متين، وهو ما

يجعل هذه المنشآت عرضة لخطر كبير، بحيث إن مياه النيل لو ارتفعت ارتفاعاً كبيراً مثلما حدث فى عام ١٨٧٨ م لأطاحت بكافة المبانى الواقعة على ضفة النيل الشرقية ومن بينها متحف بولاق، وأهابت نظارة الأشغال بأعضاء مجلس النظار أن يقوموا بعرض هذه المسألة على بساط البحث طالبة سرعة اتخاذ ما يلزم من التدابير لتفادى وقوع هذه الكارثة[٥٩].

أصبح لا مفر إذن من الاستغناء عن متحف بولاق، وقرَّ قرار الإدارة المصرية أخيراً على نقل الآثار الموجودة به إلى سراى الخديوى إسماعيل بالجيزة، وتقع هذه السراى على الضفة الغربية للنيل فى مواجهة جزيرة الروضة، وقد كان من المقرر أولاً أن تكون هذه السراى ملحقاً لمتحف بولاق، فقد ذكرت نظارة الأشغال فى مذكرة رفعتها إلى مجلس النظار بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٨٨٨ م " أن متحف بولاق غاص الآن بالأنتيقات، ولامحل فيه مطلقاً لكثير من الأنتيقات الأخرى ذات القيمة والأهمية للعلم، ولذلك استدعت الحال إلى وضعها فى أشوان لا تليق لذلك، حتى إن بعض تلك الأنتيقات قد لحق بها الفساد والتشوه " ولما رأت النظارة أن الآثار الموجودة فى مخازن متحف بولاق كثيرة جداً بحيث يمكن أن يتألف منها وحدها متحف متكامل يكون ملحقاً بمتحف بولاق فى حالة ما إذا تم نقل هذه الآثار من مخازن المتحف ووضعها وترتيبها فى مكان ملائم، فقد اقترحت النظارة أن تنقل تلك الآثار إلى سراى الجيزة ويؤلف منها الملحق المذكور[٦٠]. على أنه يبدو أن الإدارة المصرية قد عَنَّ لها بعد ذلك أن تنقل متحف بولاق بكامله إلى سراى الجيزة بعد ما لمسته بنفسها من ضيق جنبات متحف بولاق بآثاره حتى لم يبق فيه موضع لقدم، وكذلك لباقى الأسباب الأخرى التى تحدثنا عنها منذ قليل. فبدأ النقل فى آثار متحف بولاق إلى سراى إسماعيل بالجيزة اعتباراً من عام ١٨٨٩ م تحت إشراف جريبو مدير مصلحة الآثار وقتئذٍ، وقد تكلف نقل الآثار وعرضها فى المتحف الجديد مبلغ تسعة آلاف جنيه[٦١]. وافتُتِح هذا المتحف بحضرة الخديوى محمد توفيق فى يناير من عام ١٨٩٠ م، ويبدو أن هذا الافتتاح قد تم بسرعة حتى إن جريبو لم يستطع أن يعرض التحف إلا فى خمس وأربعين قاعة فقط من قاعاته التى بلغت إحدى وتسعين قاعة والتى كان يحويها القصر المنيف، أما القاعات الأخرى فقد تمكن دى مورجان الذى خلف جريبو من أن يملأها بالآثار ويقوم بترتيبها وتنسيقها فى فترة وجيزة[٦٢]، وافتتحت تلك القاعات الجديدة بحضور الخديوى عباس حلمى فى ٢٠ نوفمبر ١٨٩٢م[٦٣].

كان متحف الجيزة يتكون من طابقين خصص الأول منهما لعرض الآثار الكبيرة الحجم الثقيلة الوزن، ورتبت فيه الآثار بحسب فترتها الزمنية، بينما خصص الطابق الثانى لعرض الآثار الصغيرة، ورتبت فيه الآثار بحسب طبيعتها لأنه كان يتعذر – إن لم يكن يستحيل – ترتيب الأشياء الصغيرة بحسب تواريخها لعدم معرفتها بالضبط، ولأن ذلك كان يستلزم وضع آثار ضخمة بجانب آثار صغيرة لكونهما من عصر واحد أو عليهما اسم ملك واحد، ومن ثم فقد كان لامناص

من ترتيب هذه الآثار ترتيباً موضوعياً، وقد خصصت ثلاث عشرة قاعة من قاعات المتحف لعرض آثار الدولة المصرية القديمة، كما خصصت ست قاعات لآثار الدولة الوسطى، وسبع عشرة قاعة لآثار الدولة المصرية الحديثة، هذا بالإضافة إلى قاعة للآثار اليونانية والرومانية، وقاعتين للآثار القبطية، وقاعة للتوابيت، وقاعة أخرى لعرض آثار غير مصرية ولكن عثر عليها فى مصر، وجدير بالذكر أن الآثار اليونانية والرومانية والقبطية لم تعرض فى المتحف إلا بقصد إظهار عظمة الآثار المصرية إلى جانبها ولأنه قد أنشئ متحف خاص بها فى مدينة الإسكندرية منذ عام ١٨٩٢ م[٦٤].

ورغم بعد متحف الجيزة عن مركز العاصمة إلا أن الإقبال عليه كان شديداً، فتذكر صحيفة " الأهرام " القاهرية أن عدد الزائرين لمتحف الجيزة قد بلغ أحد أيام شهر يناير من عام ١٨٩٠ م (الأربعاء ٢٢) بلغ ما يقرب من ثلاثمائة شخص نصفهم من المصريين، وأعطت الصحيفة متوسطاً مقداره ستون زائراً لرواد المتحف يومياً[٦٥]، والذى كان يفتح أبوابه لاستقبال الزائرين كل يوم من الساعة التاسعة والنصف صباحاً حتى الرابعة والنصف ظهراً عدا يوم الاثنين من كل أسبوع[٦٦].

غير أن متحف الجيزة كان يحتاج باستمرار إلى الكثير من أعمال التعديل والترميم، كما إنه لم يكن صالحاً كل الصلاحية للوفاء بالأغراض التى خصص من أجلها، فقد كانت أكثر أجزائه آيلة للسقوط، كما أن قاعاته قد اكتظت بالآثار المتكشفة حتى ضاقت بها، هذا فضلاً عن رطوبتها وسوء تقسيمها وبعدها عن مركز العاصمة، مع أن متاحف الآثار ومدارس العلم يجب أن تكون قريبة من قاصديها، وبالإضافة إلى ذلك فإن في جدرانها وسقفها كثيراً من الخشب الداخل فى بنائها وهذا يجعلها عرضة لخطر الحريق " فإذا اضطرمت النار فى غرفة منها امتدت إلى بقية الغرف بأسرع من لمح البصر، ولا تمضى ساعات كثيرة حتى تمسى الدار وما فيها من الآثار رماداً وأنقاضاً، وتضمحل تلك الكنوز الثمينة التى صبرت على أنياب الزمان وتقلبات الأيام ألوفاً من الأعوام "[٦٧]، وقد كاد ذلك أن يحدث بالفعل فى إحدى المرات لولا يقظة القائمين على حراسة المتحف[٦٨]، وهذا ما دفع نظارة الأشغال إلى إعداد ثلاث مقايسات مقترحة لتأمين متحف الجيزة ضد الحريق، وكانت تكلفة المقايسة الأولى اثنين وأربعين ألف جنيه، وتكلفة المقايسة الثانية أربعة وخمسين ألف جنيه، وتكلفة المقايسة الثالثة ستين ألف جنيه[٦٩]، وقد اختار منها مجلس النظار هذه المقايسة الأخيرة ذات الستين ألف جنيه تكلفة، وهو الأمر الذى لم يعجب دى مورجان مدير عموم مصلحة الآثار المصرية وقتئذٍ بدعوى " أن المجاميع الأثرية المصرية لا تكون قط بالتعديل المذكور معروضة فى الأنتيكخانة بكيفية مناسبة كما يجب " واقترح دى مورجان – وأيدته فى ذلك نظارة الأشغال – إنشاء متحف جديد بدلاً من تعديل وترميم المبنى الحالى، ورأى دى مورجان أن هذا أفضل من إنفاق مبالغ جسيمة على إصلاح متحف الجيزة[٧٠].

واستجابة لمذكرة دى مورجان وافق مجلس النظار فى جلسته المنعقدة بتاريخ ٦ مايو ١٨٩٤ م على بناء متحفٍ جديدٍ يليق فعلاً بمحتويات متحف الجيزة الرائعة[٧١]، واستطاعت الحكومة أن تحصل آنذاك على الموافقة بأخذ المال اللازم لذلك من صندوق الدين العمومى، وتم الإعلان عن ذلك فى مسابقة دولية لوضع أفضل تصميم لبناء المتحف الجديد الذى حدد موقعه فى ميدان الإسماعيلية (ميدان التحرير حالياً) فيما بين النيل وقشلاق قصر النيل، واشترط أن يضع المهندس المعمارى فى اعتباره عند التصميم أن المتحف الجديد يجب أن يحتوى على مساحة ٥٤٠٠ متراً مربعاً للعرض وقاعات التخزين فى الدور الأرضى، ومساحة ٣٥٠٠ متراً مربعاً للعرض وقاعات التخزين فى الدور الأول، بالإضافة إلى مساحات للمكاتب، وثلاث قاعات مساحة كل منها ١٥٠ متراً مربعاً، واحدة للعملة، والثانية مكتبة، والثالثة بيتٌ للهدايا، على أن يضاف فى التخطيط المقدم مساحة تسمح بتوسيع المتحف فيما بعد[٧٢]، واشترطت الحكومة أن تقدم تلك التصميمات فى مدة زمنية لاتتجاوز ستة أشهر من تاريخ نشر الإعلان، وألا تزيد نفقات إنشاء المتحف على مائة وثلاثين ألف جنيه، وسمحت الحكومة للمهندسين المعماريين المصريين بالاشتراك فى المسابقة[٧٣]، كما رصدت جوائز قيمتها ألف جنيه للتصميمات الخمس الأولى الفائزة فى المسابقة[٧٤].

وقد تقدم للمسابقة سبعة وثمانون تصميماً استُبعد أربعة عشر تصميماً منهم منذ البداية لأن نفقات كل منها تزيد على مائة وثلاثين ألف جنيه فيما لو بُنِى المتحف على نظامها، أما التصميمات الباقية فقد كان من بينها ستة عشر تصميماً من كل من فرنسا وإنجلترا، وثلاثة وعشرون تصميماً من إيطاليا، وستة من النمسا / المجر، واثنان من كل من مصر وألمانيا والولايات المتحدة، وواحد من كل من اليونان ومالطة وسوريا[٧٥]، وبعد فحص التصميمات المتقدمة قررت اللجنة المُحَكِّمة برئاسة ناظر الأشغال العمومية إعطاء جائزة قدرها مائتان وخمسة وعشرون جنيهاً لأربعة تصميمات، وإعطاء مائة جنيه لتصميم آخر، وإعطاء شهادة شرف لأربعة تصميمات أخرى[٧٦]، وجدير بالذكر أن التصميمات الأربع الفائزة تقدم بها مهندسون معماريون فرنسيون، كان من بينهم مارسيل دورينون Marcel Dourgnon الذى وقع الاختيار على تصميمه بعد أن أدخلت عليه عدة تعديلات طلبها دى مورجان[٧٧].

وفى أول أبريل ١٨٩٧ م (٢٩ شوال ١٣١٣ هـ) احتُفِل بوضع حجر الأساس لبناء المتحف الجديد الذى صار يعرف بمتحف قصر النيل[٧٨]، وقد وقع الاحتفال بحضور الخديوى عباس حلمى الثانى الذى خاطبه فخرى باشا ناظر الأشغال العمومية بقوله : " إن ملوك مصر الذين أُتلِفوا بعد رقادهم مدة أربعين قرناً، وأُخرجوا من مدائنهم المحفورة فى الجرانيت والأحجار الصلدة ليُعرضوا تارة على ضفاف النيل فى غرفة رطبة تتفتت فيها جثثهم المصبَّرة [المحنطة]، وتارة فى

قصر من الخشب معرضة لخطر الحريق، سيشيِّد لهم قريباً مكان مأمون كافل لحفظ بقاياهم الثمينة، فعلم الآثار المصرية وعلم مصر الحديثة كلاهما يشكران سموكم على ذلك، ويذكران لكم هذا الجميل "، فأجابه الخديوى قائلاً : "... لاريب أن هذا الأثر الذى نقوم بتشييده الآن يخفف عنا كثيراً من التعب مدة قرن كامل، وما ذلك إلا بهمة أولئك الذين أفسحوا لنا الطريق ورسموا لنا هذه الخطة التى أؤمل أن تواصل مصر السير فيها "(٧٩).

عُرِض بناء المتحف على المقاولين، فقبل المقاولان الإيطاليان جارسو و زافرانى أن يبنياه بثلاثة وتسعين ألفاً وخمسمائة وجنيهين، ويتماه فى ستة وعشرين شهراً، وشرعا فى البناء فى أوائل سنة ١٨٩٧ م فلم يتماه إلا فى أربع سنوات(٨٠)، ورغم أن الحكومة المصرية قد اعتمدت مبلغ مائة وخمسين ألف جنيه تصرف من صندوق الدين لبناء المتحف الجديد – وذلك تحسباً لأية مصروفات إضافية وكذلك مصروفات النقل والتجهيز – إلا أن تكلفة المتحف الحقيقية بعد الفراغ من بنائه وصلت إلى مائتين وأربعين ألف جنيه، أى ما يقرب من ربع مليون جنيه مصرى(٨١)، ومع ذلك يصر لورد كرومر على أن هذه النفقات ليست زائدة بالنظر إلى حجم البناء وأهميته(٨).

شرع المسئولون فى المتحف المصرى فى نقل الآثار من متحف الجيزة إلى متحف قصر النيل، وانتهوا من هذا العمل فى ١٣ يوليو ١٩٠٢ م حتى إذا ما استهل شهر أغسطس صار المتحف الجديد معداً للافتتاح، إلا أن إصلاح الحوائط والقواعد عقب ما أصابها من الخدوش الناتجة عن عملية نقل الآثار كان مانعاً من ذلك، فلما تم الانتهاء من هذه الإصلاحات افتتح المتحف رسمياً فى ١٥ نوفمبر ١٩٠٢ م (١٤ شعبان ١٣٢٠ هـ)(٨٣) وقال فخرى باشا فى كلمة الافتتاح مخاطباً الخديوى عباس حلمى : " فى أول أبريل من عام ١٨٩٧ م تفضل جنابكم العظيم فوضعتم بيمينكم الكريمة الحجر الأول من دار الآثار المصرية وفى يومنا هذا أقدم لمقامكم السامى بمزيد الابتهاج هذه العمارة، وقد كمل بناؤها وترتبت أوضاعها، ولقد بذل المهندسون بنظارة الأشغال وعمال دار الآثار منتهى العناية والاهتمام فكان تشييد البنيان وتنسيق الآثار على غاية ما يرام " وأضاف ناظر الأشغال : " هذه الكنوز الثمينة التى تدلنا على تفنن الأقدمين فى الصنائع والمعارف، وتخبرنا بحضارتهم الزاهرة على ضفاف النيل فى الزمان العتيق قد أصبحت اليوم فى هذه الدار وهى فى أمان من الضياع والدمار، بل فى حرز حريز يليق بقيمتها العالية، فكيف لا تتباهى مصر وقد صار فى وسعها أن تجلو أمام أبصار العلماء والمتفننين والسائحين والمولعين بطرائف الأقدمين ما حوته عاصمتها المحروسة فى هذه الدار من بدائع المجاميع وعجائب الآثار "(٨٤)

وقد أجابه عباس حلمى بقوله : " يا سعادة الناظر : أفتح دار التحف المصرية الجديدة بصدر ملؤه الانشراح، وهى التى سبق أن وضعت أول حجر من أساسها، وأشكر لسعادتكم ولكبار الموظفين الذين اشتركوا معكم فى العمل مسعاكم الذى اقترن بالنجاح فى إتمام هذا البناء... وإن

مصر لتذكر الجميل لجماعة المشتغلين بآثارها القديمة من رجال العلم... وتعترف لهم باليد الطولى فى اجتماع هذه الكنوز التى تزداد ظهوراً وكثرة على الأيام "[٨٥] وعقب الاحتفال قدّمت رتب ونياشين لمن اشتركوا فى تصميم وبناء المتحف المصرى الجديد[٨٦].

وقد بنى المتحف الجديد بالحجر الأبيض، واستخدم الأسمنت للمرة الأولى فى مصر فى بنائه، وطليت حوائطه بالجير والجص، ووضع فى واجهته صفائح من الرخام، ورصفت أرضه بالفسيفساء بمعرفة عمال أحضروا خصيصاً من البندقية لهذا الغرض، وبلغت مساحته ٣٠٦٢٥ متراً مربعاً، وأقيم على طابقين يضمن ما مساحته ١٥٠٥٠ متراً مربعاً صالحة لعرض الآثار، بينما لم يكن فى متحف الجيزة سوى ٩٧٠٠ متراً مربعاً فقط، وهناك إمكانية للتوسع فى بناء المتحف بإضافة جناحين إليه[٨٧].

على أن جريدة " المقتطف " لم تقنع بكل هذه المزايا التى تمتع بها متحف قصر النيل الجديد والتى جعلت المادحين يطنبون فى وصف روعته والإشادة بمتانته، فقال محرر الجريدة بعد أن شاهد التصميمات التى اشتركت فى المسابقة التى عملت لوضع تصميم المتحف الجديد : " والذين شاهدوا تلك الرسوم البديعة وشاهدوا المتحف فى حالته الحاضرة ورأوا المبانى المصرية القديمة وحجارتها الصلبة يقولون معنا إنه لو عينت الحكومة المصرية الجوائز لمن يرسم لها أبعد الرسوم عن جمال البناء وأقربها إلى التلف المستمر لنال الجائزة الأولى الرسم الذى جرت عليه [يعنى الذى اختارته الحكومة لبناء المتحف على مثاله] "[٨٨] والحق إن محرر " المقتطف " قد حالفه التوفيق فيما ذهب إليه، ولم تلبث الأيام أن أثبتت صحة فكرته وسلامة رؤيته، ذلك أنه على الرغم من تكلفة المتحف الضخمة التى جاوزت كل تقدير، ورغم توقع الخديوى عباس حلمى الثانى بأن يخفف تشييد هذا المتحف عن الحكومة المصرية العناء لمدة قرن كامل، ورغم ما قيل عن متانة بنيان المتحف، فإنه لم يكد يمضى على بناء المتحف سوى ست سنوات فقط حتى أقر مجلس النظار فى جلسته المنعقدة بتاريخ ١٨ أبريل ١٩٠٨ م فتح اعتماد لنظارة الأشغال العمومية بمبلغ تسعة آلاف جنيه " لهدم منورين آيلين للسقوط بدار الآثار المصرية وإعادة بنائهما من جديد قبل مجئ الموسم السياحى ووفود السائحين "[٨٩] ثم ظهر بعد ذلك أن هذا المبلغ لا يكفى فزيد إلى ثلاثة عشر ألفاً ورغم ذلك فقد توقعت جريدة " الأهرام " ألا يكفى هذا المبلغ أيضاً، إذ أن الترميم سوف يتطلب عملاً كبيراً ولن يتم قبل ثلاث سنوات[٩٠]، وفى نفس العام (١٩٠٨ م) ناقشت لجنة الآثار التاريخية فى اجتماعها المنعقد بتاريخ ٦ مايو عملية صيانة وترميم مبنى المتحف المصرى " حيث إن الجزء الشمالى للمتحف صلاحيته لا تزيد على خمس أو ست سنوات وفى حاجة إلى الترميم، وأن الأروقة الشرقية والغربية تحتاج إلى التغطية بالسقوف "[٩١] وفى يناير عام ١٩٢٥ م أعلنها عالم الآثار الأمريكى جيمس هنرى برستيد صريحة مدوية فى مذكرته الطويلة التى رفعها إلى

الملك أحمد فؤاد الأول عن الحالة المؤسفة للمتحف المصرى بالقاهرة، قال : " المتحف ليس مكاناً آمناً لهذه المجموعة الضخمة من الآثار... أنشئ على أسس خاطئة... سقفه يسمح بتسلل مياه الأمطار، البدروم تحت مستوى مياه نهر النيل، وتدخله مياه الفيضان... مما أتلف كثيراً من الآثار"[٩٢] فهل كانت الآثار المصرية القديمة فى متحف قصر النيل " فى حرز حريز يليق بقيمتها العالية " حقاً كما ادعى فخرى باشا ناظر الأشغال العمومية فى خطبته التى ألقاها بمناسبة افتتاح المتحف!! ؟.

وبعد مرور ما يزيد قليلاً على نصف قرن على بناء متحف قصر النيل تأتى مجلة " المجلة " لتؤكد : " لقد ضاقت دار التحف بتحفها وآثارها، وكادت تنشق مرارتها – ومرارتنا – حزناً على التراث المكدس فى أقبية المتحف الفسيحة ولاتراه العين "[٩٣] وهكذا ظهرت مرة أخرى الدعوة إلى بناء متحف جديد للآثار القديمة المصرية.

٢ – متحف الإسكندرية اليونانى الرومانى :

كان مجلس المعارف المصرى[٩٤] هو أول من اهتم بجمع الآثار اليونانية والرومانية فى مدينة الإسكندرية، وألف منها المجموعة الأولى سنة ١٨٧٨ م (١٢٩٥ هـ) عندما كان مقره بتلك المدينة، حيث جمعها من الهبات والهدايا التى تنازل له عنها وتبرع له بها ذوو المكارم من أصحاب المجموعات الأثرية الخاصة رغبة منهم فى إعلاء شأن تلك المدينة الزاهرة وإظهار ما كان لها من مآثر باهرة ومجد طارف وتليد، وكان أغلب هؤلاء المتبرعين من الأجانب المقيمين بالإسكندرية أو الزائرين لها من أمثال باسا لاكوا و أنستازى وهاريس وغيرهم، وكانت مجموعاتهم تشتمل على عملات أثرية قديمة ولوحات حجرية ذات نقوش يونانية ولاتينية وتماثيل جنائزية ونحو ذلك، ولكنها كانت قليلة لا تكفى لإنشاء متحف وافٍ[٩٥].

وعندما نقل مجلس المعارف المصرى من الإسكندرية إلى القاهرة عام ١٨٨٠ م (١٢٩٧ هـ) حُرمت مدينة الإسكندرية من هذه المجموعة النفيسة، لأن الجمعية التى كانت مناطة بملاحظة الآثار وجمعها كفت عن هذا العمل، فتبددت من بعدها تلك المجموعة وتفرقت بين متاحف أثينا وفينا وبولونيا ونيويورك وغيرها من المتاحف، وعندما أنشأ ماريت متحف بولاق لم يخصص للآثار اليونانية والرومانية إلا قاعة واحدة لم يوجه إليها كثيراً من اهتمامه بسبب كثرة مشاغله، ولكن خليفته ماسبيرو بذل قصارى جهده فى توسيع القسم اليونانى الرومانى فى متحف بولاق، والإكثار من آثار هذا العصر، حيث أضاف إليها ما عثر عليه منها فى الإسكندرية ونقراطيس المعروفة بكوم جِعيف[٩٦] وفى دفنة[٩٧] وأنتينويه وغيرها من المناطق، ثم سار جربيو على نهج سلفه ماسبيرو فى الاهتمام بالآثار اليونانية والرومانية وإن كان قد تراءى له أن ما جمعه هو وماسبيرو من آثار اليونان والرومان لا يحسن وضعه بجانب الآثار المصرية فى متحف الجيزة، لأن الآثار

اليونانية والرومانية كانت متزوية لا رونق لها ولا بهاء بخلاف المصرية. أما إذا وضعت فى مكان منفرد يليق بها فإن جمالها سوف يظهر للعيان. ولم يكن هناك أصلح من مدينة الإسكندرية – حاضرة مصر فى العصر اليونانى والرومانى – لكى تكون مركزاً لمتحف يحفظ شتات الآثار اليونانية والرومانية، ويجمع طارفها وتليدها من كافة أنحاء البقاع المصرية. فتشكلت حينئذٍ فى مدينة الإسكندرية جمعية صغيرة عرفت باسم أثنيوم Athenaeum أخذت على عاتقها بناء محل لهذا المتحف[٩٨].

ويمكن القول بأن الفضل فى إنشاء متحف الإسكندرية للآثار اليونانية والرومانية إنما يرجع إلى هذه الجمعية التى لفتت أنظار مجلس الإسكندرية البلدى إلى ضرورة السعى لدى الحكومة المصرية من أجل إنشاء هذا المتحف[٩٩].

وترجع أولى المحاولات الجادة فى هذا السبيل إلى عام ١٨٨٤ م (١٣٠١ هـ) حين طالب مجلس بلدية الإسكندرية على لسان محافظ الإسكندرية من مجلس النظار المصرى الموافقة على إنشاء متحف ومكتبة فى تلك المدينة العريقة[١٠٠]. ولكن يبدو أن هناك أموراً حالت دون تنفيذ هذا المشروع فى ذلك الوقت. وفى عام ١٨٩٢ م (١٣٠٩ هـ) تجدد الاقتراح مرة أخرى. واتخذ المجلس البلدى هذه المرة خطوة عملية بالتفاوض مع إدارة المتحف المصرى – الذى كان يديره دى مورجان وقتئذٍ – ومطالبته بالتنازل عن جانب من الآثار الموجودة بالقسم اليونانى الرومانى لصالح بلدية مدينة الإسكندرية. فوافق دى مورجان على هذا الطلب مشترطاً فحسب إنشاء متحف خصوصى يكون تابعاً لإدارة المتحف المصرى من حيث حفظ الآثار ونظامها، وللمجلس البلدى من حيث النفقات ولوازمها. وعلى هذا الأساس تم توقيع الاتفاقية فى أول يونيو سنة ١٨٩٢ م[١٠١].

وتتألف هذه الاتفاقية التى عقدت بين مدير مصلحة الأنتيكخانة والحفر المصرية وبين مجلس بلدية الإسكندرية – والتى وافق عليها ناظر الأشغال والداخلية – من عشرين بنداً.

- نُص فى البند الأول منها على أن المتحف المزمع إنشاؤه بمدينة الإسكندرية سوف يكون خاضعاً للوائح والقوانين المنظمة للعمل فى مصلحة الآثار القديمة المصرية.
- ونُص فى البند الثانى على أن كافة الآثار التى سيضمها المتحف تكون ملكاً للدولة ولايجوز التصرف فيها بأى حال من الأحوال.
- ونُص فى البند الثالث من الاتفاقية على أن يعين مجلس بلدية الإسكندرية مجلساً لإدارة المتحف الناشئ على أن يقسم هذا المجلس الأخير إلى قسمين : القسم الأول يعرف بـ " المجلس الدائم " ويتكون من خمسة أعضاء منتخبين بواسطة المجلس البلدى، بحيث ينوب هذا المجلس العام عن مصلحة الآثار المصرية وعن البلدية السكندرية فى إدارة المتحف.

- ونُص فى البند الرابع على أن القسم الثانى من مجلس إدارة المتحف يسمى بـ " المجلس العام " ويتكون من أعضاء تتم تسميتهم واختيارهم بواسطة أعضاء المجلس الدائم، على أن يعمل أعضاء المجلس الدائم بصفة مستشارين أو مساعدين للمجلس الدائم فى إدارة شئون المتحف، ويراعى فى اختيارهم أن يكونوا على حظ وافر من الكفاءة الإدارية والنبوغ العلمى بحيث يسهموا فى رخاء متحف الإسكندرية وازدهاره.
- ونُص فى البند الخامس على أن المجلس العام يكون مختصاً بكافة المسائل المتعلقة بجمع الهبات والعطايا المالية والأثرية لصالح المتحف، وأن يناقش كل اقتراح قد يبدو له أن من الممكن أن يسهم فى تطوير المتحف.
- وتقرر فى البند السادس تكليف المجلس البلدى السكندرى بوضع كافة اللوائح والقوانين المنظمة للعمل داخل متحف الإسكندرية، على أن يكون وضع تلك القوانين واللوائح بناء على اقتراحات وتوصيات من المجلس الدائم.
- وتقرر فى البند السابع أن يكون لمدير مصلحة الآثار المصرية سلطة الإشراف الكامل على جميع المسائل المتعلقة بأعمال الحفر والتنقيب عن الآثار فى مدينة الإسكندرية، وكذلك أعمال حفظ وصيانة الآثار المصرية الموجودة هناك، وكذلك سلطة تعيين موظفى المتحف أو عزلهم، على أن يكون متصرفاً فى ذلك باسم نظارة الأشغال العامة، وبناء على توكيل من مجلس بلدية الإسكندرية.
- وتقرر فى البند الثامن أن يصبح من حق مدير مصلحة الآثار المصرية فرض عقوبات تأديبية على موظفى المتحف فى حدود سلطاته المخولة له على جميع موظفى مصلحة الآثار المصرية فى كافة أنحاء القطر المصرى.
- ونُص فى البند التاسع على أن يتولى محافظ المتحف أمور الحراسة والحفظ والحماية لكل الآثار الموجودة بالمتحف تحت إشراف المدير العام لمصلحة الآثار المصرية.
- ونُص فى البند العاشر على أنه يجوز لمدير مصلحة الآثار المصرية أن يمنح مجلس بلدية الإسكندرية تصريحاً خاصاً بالتنقيب عن الآثار القديمة بالمدينة، وذلك لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد.
- ونُص فى البند الحادى عشر على أن كل الآثار اليونانية والرومانية المكتشفة فى عمليات التنقيب التى سيجريها مجلس بلدية الإسكندرية سوف تودع فى متحف الإسكندرية، أما الآثار الفرعونية فإنه يحق لمدير عموم مصلحة الآثار أن يستولى عليها لصالح المتحف المصرى بدون أى تعويض للمجلس البلدى.

- ونُص فى البند الثانى عشر على أن يقوم مجلس بلدية الإسكندرية بتعيين موظف لمراقبة أعمال البحث والتنقيب عن الآثار القديمة التى ستجرى فى مدينة الإسكندرية
- ومنع المجلس البلدى السكندرى – وذلك طبقاً لمنطوق البند الثالث عشر – من التنازل عن تصريح التنقيب الممنوح له لأى جهة كانت إلا بعد موافقة صريحة من مدير مصلحة الآثار المصرية.
- ونُص فى البند الرابع عشر من الاتفاقية على أن القطع الأثرية المكتشفة التى يتفق مدير مصلحة الآثار المصرية ومجلس متحف الإسكندرية على أنها غير جديرة بأن تُضَم إلى المجموعة الأثرية الموجودة فى متحف الإسكندرية، أو يتفق الطرفان على أنها غير صالحة للعرض فى المتحف المذكور، فإن هذه القطع سوف تباع فى متجر الآثار التابع للمتحف المصرى على أن توجه حصيلة بيعها لصالح متحف الإسكندرية.
- ونُص فى البند الخامس عشر على أن قبول المنح والهبات والعطايا الأثرية إنما يتوقف على موافقة وتصديق من المجلس البلدى.
- وتقرر فى البند السادس عشر أن إيراد متحف الإسكندرية حَقٌ له.
- كما تقرر فى البند السابع عشر أن يتنازل مدير مصلحة الآثار المصرية لمتحف الإسكندرية عن الآثار اليونانية والرومانية الموجودة بمتحف الجيزة، والتى يبدو أن من الملائم والمفيد أن تعرض فى المتحف المذكور.
- وتقرر فى البند الثامن عشر أن يتحمل مجلس بلدية الإسكندرية كافة المصروفات والنفقات لعمليات الحماية والحراسة وحفظ الآثار وصيانتها وتنظيمها فى المتحف السكندرى، وكذلك نفقات عمليات التنقيب عن الآثار القديمة، وذلك فى حدود المخصص لذلك فى ميزانية المجلس.
- ونُص فى البند التاسع عشر على ان يقدم المجلس الدائم لمتحف الإسكندرية إلى مدير مصلحة الآثار تقريراً سنوياً عن سير العمل بالمتحف، ونتائج أعمال التنقيب والاقتناءات الأثرية، ومشروعات المتحف المقبلة وما إلى ذلك، على أن يقوم المدير المذكور بدوره برفع هذا التقرير إلى نظارة الأشغال العمومية لدراسته وإبداء ملاحظاتها عليه.
- وتقرر في المادة الأخيرة أن يكون ناظر الأشغال العمومية هو الحكم فيما ينشب بين مدير مصلحة الآثار وبين المجلس البلدى لمدينة الإسكندرية من خلاف حول بنود هذه الاتفاقية[١٠٢].

بعد توقيع هذا الاتفاق أرسل المتحف المصرى كمًّا كبيراً من الآثار اليونانية والرومانية إلى المتحف السكندرى، وقام مجلس البلدية باستئجار خمس غرف فى مبنى بشارع رشيد لتكون مقراً

للمتحف[١٠٣]، ووضع فيها المجموعة الأولى من الآثار، وهيأت الظروف للمجلس أحد العلماء المتعمقين فى الآثار القديمة عامة، وفى الآثار اليونانية والرومانية خاصة ويدعى جيوسبى بوتى، فولاه المجلس أمر ترتيب ما جمعه من الآثار وتبويبه[١٠٤]، وفى ١٧ أكتوبر ١٨٩٢ م (٢٥ ربيع الأول ١٣١٠ هـ) قام الخديوى عباس حلمى بافتتاح متحف الإسكندرية، وتنقل فى قاعاته مشاهداً ما به من الآثار، وفى نهاية زيارته أبدى لأعضاء لجنة المتحف الإدارية عظيم سروره وارتياحه لما شاهده بالمتحف[١٠٥]، ثم افتتح المتحف للجمهور فى أول نوفمبر من عام ١٨٩٢ م[١٠٦].

بعد سنتين لاحظ أعضاء المجلس البلدى أن مقر المتحف أخذ يضيق بما يرد إليه من التحف سواء منها ما يقدم إليه كهدايا وهبات، أو ما يعثر عليه المنقبون فى المدينة وضواحيها فقرروا الشروع فى إنشاء دار جديدة لهذه المقتنيات الأثرية المتزايدة، وبدأوا فى بناء داره الحاضرة التى وضع تصميمها ديتريتش Dietriche وستينون Stienon حيث انتهى العمل فيه بصورة متكاملة فى شهر يوليو من عام ١٨٩٥م[١٠٧]، وقام الخديوى عباس حلمى بافتتاحه فى الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس ٢٦ سبتمبر ١٨٩٥ م (٧ ربيع الأخر ١٣١٣ هـ) فى احتفال شائق حضره نظار الحكومة وقناصل الدول الأجنبية وجميع أعيان الثغر ووجهائه وكبار موظفيه من الوطنيين والأجانب[١٠٨]، وبدأ محافظ الإسكندرية الاحتفال بخطبة بديعة رفع فيها واجب الشكر لخديوى مصر على تفضله بتشريف افتتاح هذا المتحف الذى جعل مدينة الإسكندرية تسابق مدائن أوروبا العظيمة بإنشائها داراً للآثار والتحف لتكون مدرسة ومتنزهاً لأهاليها وللغرباء القادمين إليها، فأجابه الخديوى عباس حلمى بقوله : " إنى بكمال الارتياح جئت اليوم أحتفل بافتتاح هذا المتحف الجديد الضئيل المنزلة فى الحال، الكبير المقدار فى الاستقبال، هذا المتحف الذى تقيمه مدينة الإسكندرية إعلاءً لشأن الفنون وتخليداً لمجدها القديم، وإنى لأمل بما يتجلى فى بحبوحته من آثار الأدهار الخالية سيكون خير معوان لتثقيف الأجيال الحاضرة والجائية الذين يريدون أن يبنوا كما كانت أوائلهم تبنى، فيعملون لارتقاء وطننا العزيز علينا وللرفع من رايته، وإن إنشاء هذا المتحف لفضل أوتيته مدينة الإسكندرية يجمل بغيرها أن تحمدها عليه وتحذو حذوها فيه، فليعتمد مديروه على عنايتى وليعتقدوا أنى له نعم المعضد المعين، فإلى حضراتكم جليل شكرى... لما بذلتموه من المساعى فى سبيل إيجاد هذا المشيد الجديد الذى أعلن افتتاحه اليوم للعموم"[١٠٩].

بدأ متحف الإسكندرية بعشر قاعات للعرض، ثم شيدت قاعتان أخريان عام ١٨٩٦ م وفى سنة ١٨٩٩ م شيدت أربع قاعات أخرى تذكاراً لمولد الأمير عبد المنعم أول أنجال الخديوى عباس حلمى حيث أطلق اسم هذا الأمير على إحدى هذه القاعات [١١٠]، وفى سنة ١٩٠٤ م شيدت ست قاعات أخرى، وقد تمت هذه الأعمال كلها فى مدة تولى جيوسبى بوتى لأمانة المتحف قبل وفاته فى

نفس العام (١٩٠٤ م) كما عُنِى بوتى بوضع كتالوج للمتحف فى قسمين نشر أولهما فى سنة ١٨٩٣م ونشر الآخر فى سنة ١٩٠٠م [١١١].

ويحتوى متحف الإسكندرية على مجموعة قيمة من آثار العصرين اليونانى والرومانى وهى الفترة التى ازدهرت فيها الإسكندرية وأصبحت عاصمة البلاد. كما يحتوى كذلك على آثار من نفس الفترة عثِر عليها فى بلاد أخرى غير الإسكندرية كالفيوم والبهنسا ووادى النطرون والمنيا وأسيوط وأخميم والأقصر وأسوان وغيرها، وهى تكمل مجموعة الآثار المكتشفة بالإسكندرية وضواحيها، وتعطى فكرة واضحة عن آثار هذا العصر [١١٢].

وقد تشكلت مجموعة متحف الإسكندرية الأثرية مما أرسل إليه من إدارة مصلحة الآثار المصرية ومما وجد فى الحفائر التى أجراها بوتى أمين المتحف، ومما آل إليه بطريق الشراء والهدايا من بعض الأشخاص مثل جليمو نوبولو الذى تبرع للمتحف بكثير من العملات الأثرية القديمة وبعض أوراق البردى التى كتبت فى العصرين اليونانى والرومانى حتى إن إدارة المتحف قد خصصت له إحدى القاعات باسمه لاستعراض تبرعاته فيها اعترافاً بحسن صنيعه [١١٣]، كذلك أهدى جون أنطونيادس لمتحف الإسكندرية قسماً كبيراً من مجموعته [١١٤]، كما أهدى المتحف البريطانى نظيره السكندرى نسخة جصية من حجر رشيد الشهير [١١٥].

ويرجع الفضل فى تنظيم شئون متحف الإسكندرية وازدهاره واتساعه على النحو الذى كان عليه فى نهاية القرن التاسع عشر إلى رؤساء لجنته الإدارية الذين تولوا أموره فى تلك الفترة وهم :

سنة ١٨٩٢ — ١٨٩٥ م هنرى جبريل ونائبه جورج جوسيو.

سنة ١٨٩٦ م جون ستانى.

سنة ١٨٩٧ عمانويل سباكى.

سنة ١٨٩٨ — ١٨٩٩ م الدكتور شيث بك.

سنة ١٩٠٠ — ١٩٠١ م حسن بك محسن.

وقد اهتم الأخيران منهم على الأخص بالمتحف السكندرى اهتماماً بالغاً، ولاسيما حسن بك محسن الذى اتسع فى مدته نطاق المتحف مادياً وأدبياً حتى أوشك أن يضارع أمثاله من المتاحف الأوروبية، كذلك لا ينكر فضل أمين المتحف بوتى فى ترتيب آثاره والعناية بها عناية فائقة [١١٦].

ب — مدارس الآثار.

١ — مدرسة اللسان المصرى القديم ولسان الحبش.

كان الأوروبيون يعتبرون علم الآثار المصرية القديمة حكراً عليهم دون سواهم، فأوصدوا الباب فى وجه المصريين الذين كانوا فى غفلة عن تراث أجدادهم، ولما كان قد عرف عن الخديوى إسماعيل عنايته الشديدة بالتنقيب عن الآثار القديمة المصرية وصيانتها، وإليه يرجع الفضل فى

إنشاء المتحف المصرى وتشجيع الحفر والتنقيب : فإن إسماعيل قد فكر فى تأسيس مدرسة لتعليم اللغة المصرية القديمة للمصريين، وتكوين نخبة من الشبان المصريين الدارسين للغات القديمة ليساهموا مع العلماء الأجانب فى خدمة التاريخ المصرى القديم والتنقيب عن الآثار المصرية القديمة وحفظها، فأمر بتأسيس مدرسة اللسان المصرى القديم ولسان الحبش، كما أمر بأن تكون نفقات تلك المدرسة من نظارة المالية[١١٧].

ويشير الأمر العالى الصادر بتأسيس هذه المدرسة فى ١٣ رجب ١٢٨٥ هـ (٣٠ أكتوبر ١٨٦٨ م) إلى أنه قد تقرر أن يبدأ " بمدرسة التجهيزية تعليم لسان الحبش، وتعليم خط هورجليف – أى الخط المصرى القديم - وأن التلامذة الذين الذين يتعلمون ذلك يكونوا[١١٨] من الغلمان التلامذة السمر الذين يشبهون غلمان أقصى الصعيد، ومن الغلمان الزنجية أيضاً الذين يكونوا[١١٩] موجودين بالمدرسة " كما أوصى الأمر العالى بضرورة الاستعانة ببطريكخانة الأقباط من أجل توفير مدرسى اللغة الحبشية اللازمين للتدريس بالمدرسة المستجدة حيث يقول : " والخوجات التى تلزم لتعليم لسان الحبش ضرورةً يوجدوا ببطريكخانة الأقباط، فيجرى تعينهم منها بحسب ما يلزم "[١٢٠].

ثم تنوسى أمر هذه المدرسة لمدة تقرب من عام كامل، وربما كان البحث عن ناظر ملائم للمدرسة من العلماء الأوروبيين المتعمقين فى الدراسات المصرية القديمة هو سبب هذا التأخير، على أية حال فقد قرَّ قرار الإدارة المصرية أخيراً على الاستعانة بخدمات عالم الآثار البروسى [الألمانى] هنرى بروجش الأمين الأول لقسم الآثار المصرية بمتحف برلين[١٢١] ليتولى الإشراف على شئون هذه المدرسة الناشئة، وفى جماد الثانى من عام ١٢٨٦ هـ (سبتمبر ١٨٦٩ م) حضر بروجش من بلاده إلى مصر – بعد التعاقد معه بمعرفة ديوان المدارس فى أغسطس من نفس العام – من أجل مباشرة مهام منصبه، وها هى ذى الإدارة المصرية تأمر كلاً من جمرك الإسكندرية وديوان المرور والسكة الحديد بتسهيل نقل مهمات هنرى بروجش : " المحضر من بلاد برا[١٢٢] لأجل تعليم تلامذة المدارس لسان الحبش وخط الهورجليف "[١٢٣] وبعد وصوله أعدت له الحكومة منزلاً يعرف بمنزل الشيخ الشرقاوى بطريق بولاق تجاه القللى[١٢٤]، واستقر الرأى على أن يكون هذا المنزل سكناً لبروجش ومدرسة لتعليم اللغات القديمة[١٢٥]، وقامت الإدارة المصرية من ناحيتها بإجراء الإصلاحات والتعديلات اللازمة للمنزل ليصبح صالحاً للاستخدام الجديد[١٢٦].

وحينئذٍ بدأ الإعداد لاختيار نخبة من تلامذة المدارس الأميرية لإلحاقهم بمدرسة اللسان القديم، وهنا يثور تساؤل : لماذا اشترط الأمر العالى الخاص بإنشاء هذه المدرسة فى التلاميذ الذين يلتحقون بها أن يكونوا سمراً أو زنوجاً، ثم لماذا تقرر دراسة اللغة الحبشية إلى جانب اللغة المصرية القديمة ؟ وما فائدة هذه اللغة [الحبشية] بالنسبة لدراسة الآثار ؟ الواقع أن جاك تاجر يرى فى

ذلك مغزى سياسياً يتعلق بمشروعات الخديوى إسماعيل التوسعية. ويتمثل هذا المغزى فى إصرار إسماعيل على تكوين طبقة من المترجمين يستخدمهم فى بلاد الحبشة بعد فتحها. وبدعى تاجر أن مما يؤيد وجهة نظره هذه إلغاء هذه المدرسة بعد فشل الحملة المصرية على الحبشة بسنة واحدة[١٢٧]. وعندنا أن تاجر - باستنتاجاته هذه – قد حمل الأحداث التاريخية أكثر مما تحتمل، إذ لم يكن هناك مغزىً سياسى أو غيره وراء تعليم اللغة الحبشية فى مدرسة اللسان القديم، وكذلك وراء اشتراط لون محدد لبشرة التلاميذ الذين يُنتوى إلحاقهم بتلك المدرسة. كما لم تكن هناك أدنى علاقة من قريب أو بعيد بين إنشاء تلك المدرسة وبين أطماع الخديوى إسماعيل فى الحبشة. وأكبر الظن أن فكرة إنشاء مدرسة لدراسة الآثار واللغة المصرية القديمة إنما نبتت لدى المسئولين المثقفين المستنيرين فى ديوان المدارس المصرية من أمثال على مبارك وغيره ممن تلقوا تعليماً خارجياً يعطى أهمية لدراسة الآثار القديمة وحضارات الأمم السالفة. وهؤلاء لا علاقة لهم بالحبشة وأطماع مصر السياسية فيها وربما يكمن فضل الخديوى إسماعيل على هذه المدرسة فى موافقته على إنشائها حين عرضت عليه فكرتها. ولكن نسب كل الفضل إليه بطبيعة الحال.

أما بخصوص سمرة التلاميذ فقد كان هناك اعتقاد سائد بين الباحثين فى ذلك الوقت أن الأحباش وأهالى بلاد النوبة بالذات هم الذين ينحدرون من سلالة المصريين القدماء أكثر من غيرهم من سكان مصر الآخرين الذين اختلطت دماؤهم بدماء غيرهم من الأجناس الأخرى التى تعاقبت على حكم مصر عبر العصور المختلفة. وفى ذلك يقول القنصل الفرنسى دى بوالكمت : "ربما كان من المستطاع أن نعثر على النموذج المصرى الأصيل فى الحبشة أو بلاد النوبة أكثر مما نستطيع العثور عليه فى مصر ذاتها. ومع هذا فقد نصادف بين الأقباط من يشبه المصريين القدماء إلى حد يستوقف النظر. على أن ما بينهم وبين النوبيين الحاليين من تشابه يعيد إلى أذهاننا كيف انحدر سكان مصر الأوائل من أعالى وادى النيل. أما التشابه بينهم وبين الزنوج فيبين إلى أى حد كان مهدهم الأصلى قريباً من مواطن الجنس الأسود. وفضلاً عن ذلك فإن التشابه الملحوظ بين ملامح الأقباط والصور المنقوشة على التوابيت. وبين تلك الملامح وتماثيل منف وطيبة بل والمومياوات نفسها يدل على أن الدم المصرى مازال يجرى فى عروقهم. فهم متوسطو القامة. سمر البشرة... أما شعرهم فأسود... كشعر الزنوج "[١٢٨].

وأما بخصوص تدريس اللغة الحبشية فقد كان يعتقد أن دراستها ضرورية لدراسة اللغة المصرية القديمة. فالمستشرق الفرنسى مارسيل يذكر أن دراسة اللغة الأثيوبية بالغة الأهمية للأبحاث التى تجرى عن اللغة التى تحدث بها المصريون القدماء[١٢٩]. وإذا كان على مبارك يحدثنا فى خططه عن صحراء فى جنوب الديار المصرية تمتد إلى سواكن تسمى " البُجَاوة " يسكنها قوم

يقال لهم " البُجَه " وينقل عن بروس قوله إن لغتهم التى يتكلمون بها هى لغة الحبش القديم[١٣٠] ؛ أفلا يكون من المنطقى إذن أنه كلما كان التلاميذ المختارون لمدرسة اللسان القديم من مناطق موغلة فى جنوب مصر كلما زادت قابليتهم لدراسة اللغة الحبشية وبالتالى اللغة المصرية القديمة؟.

وأما بخصوص إلغاء المدرسة بعد فشل حملة الحبشة بسنة واحدة فهذه مصادفة محضة، إذ الواقع أنه قد تجمعت عدة عوامل جعلت من إغلاق هذه المدرسة أمراً محتماً، وربما يأتى فى مقدمة هذه العوامل ذلك الغياب المستمر لناظرها خارج مصر، وذلك نظراً لقيام الحكومة المصرية بتكليفه بأداء مأموريات لها فى الدول الأوروبية مثل تمثيلها فى المعارض الدولية وغير ذلك، على أية حال فإننا سوف نعرض لهذه الأسباب فى حينها.

كذلك يُرجع جاك تاجر جَعْل اللغة الألمانية هى لغة التعليم بالمدرسة، وأيضاً إقدام الخديوى إسماعيل على إدخال تعليم اللغة الألمانية إلى مناهج الدراسة بالمدارس فى عام ١٢٨٩ هـ(١٨٧٢ م) إلى ازدياد النفوذ الألمانى بعد هزيمة فرنسا فى الحرب الفرنسية الألمانية [١٣١]، والواقع أنه لا علاقة بين تزايد النفوذ الألمانى وبين جعل التعليم فى مدرسة اللسان القديم باللغة الألمانية، بل لا علاقة فى الأصل بين هذه المسألة وبين اختيار الألمانى بروجش ناظراً للمدرسة الجديدة، أما اختيار بروجش فإنه لم يخرج عن كونه اختياراً للمتاح أو المعروف، ولا يمنع ذلك من أن يكون اختياراً للأفضل، فالرجل كان معروفاً جيداً للإدارة المصرية، وزار مصر أكثر من مرة، وشارك مع ماريت فى حفائره للكشف عن " السيرابيوم " كما اشترك معه فى الإعداد لرحلة الأمير نابليون التى لم تتم، كما طبعت له حكومة سعيد من قبل كتاباً فى تاريخ مصر فى ثلاثة أجزاء[١٣٢]، كما تعين لفترة من الوقت قنصلاً لبروسيا فى مصر منذ عام ١٢٨١ هـ (١٨٦٤ م)[١٣٣] فضلاً عن إن تضلعه فى الدراسات المصرية القديمة – ولاسيما اللغة الهيروغليفية – أمر لا يقبل الشك، فلا غرو إذن أن اختارته الحكومة المصرية لإدارة المدرسة الأثرية التى قررت إنشاءها، ومادام المسئول عن الحركة التعليمية بهذه المدرسة قد أصبح ألمانيا فإن من المستحسن – والحالة هذه – أن تكون لغة التعليم بها هى اللغة الألمانية، ولاسيما أنه كان هناك اتجاه للتفكير فى إدخال هذه اللغة إلى مناهج التدريس بالمدارس الحكومية المصرية.

نعود إلى مراحل تأسيس المدرسة فنذكر أنه فى ١٤ شوال ١٢٨٦ هـ أعلن ديوان المدارس : " أن مدرسة اللسان القديم الصادر الأمر الكريم رقيم ١٣ رجب ١٢٨٥ هـ باستجدادها من ضمن المدارس الملكية وحضر من أجلها مسيو بروجش قد صار فتحها بالمنزل المعد لسكنه الكاين بطريق بولاق تجاه القللى... ومن اللزوم انتخاب التلامذة اللازمين لأجل تعليمهم اللسان المذكور وخط الهيروجليف وباقى العلوم "[١٣٤] ذات الصلة، ولتحقيق هذه الغاية اختار ديوان المدارس

عشرة طلاب كنواة لهذه المدرسة من الطلاب النابهين والمتفوقين من المدارس الحكومية الأخرى، وعلل ديوان المدارس اختيار هؤلاء العشرة بالذات بأنه " فضلاً عن رغبتهم فى تعلم العلوم المحكى عنها وجد فيهم استعداد ولياقة لإلحاقهم بالمدرسة المذكورة "[١٣٥] وهكذا تنوسيت تماماً مسألة سمرة بشرة التلاميذ المختارين بدليل ما وصلنا من صور فوتوغرافية لأحمد كمال أحمد أشهر خريجى هذه المدرسة، وعموماً فإن هؤلاء العشرة هم :

(١) محمد توفيق : من مدرسة الإدارة.

(٢) أحمد نجيب : من مدرسة الإدارة.

(٣) على حيدر[١٣٦] : من مدرسة المساحة والمحاسبة.

(٤) محمد فخرى : من مدرسة المساحة والمحاسبة.

(٥) محمد عصمت : من مدرسة المساحة والمحاسبة.

(٦) محمد وصفى : من مدرسة التجهيزية (الفرقة الثانية)

(٧) إبراهيم نجيب : من مدرسة التجهيزية (الفرقة الثانية)

(٨) أحمد حسن : من مدرسة التجهيزية (الفرقة الثانية)

(٩) حسين زكى : من مدرسة التجهيزية (الفرقة الثانية)

(١٠) أحمد كمال : من مدرسة التجهيزية (الفرقة الثانية)

وصدرت الأوامر إلى حسابات ديوان المدارس بـ " صرف ما يلزم لهم من أدوات التعليم والكساوى كما هو مرتب للمدارس الخصوصية، وتحرر للاستحقاقات عن قيد كل منهم بماهية شهرى خمسين قرش من ضمن وفورات المدارس، ويصرف لكل منهم بدل تعيين يومى ٤ قروش "[١٣٧] وفى إطار توفير هيئة التدريس اللازمة للعمل بالمدرسة تمت الاستعانة بمدرسين للغة الحبشية من بطريكخانة الأقباط كما سبق القول، كما تم ترتيب دروس فى اللغة العربية للطلاب رغم أنهم " كانوا قد تحصلوا على علوم العربى منذ كانوا بالمدارس [الأخرى] قبل الانتقال لمدرسة اللسان القديم، إلا أنهم لم يكونوا متمكنين فى تعلم هذا الفن ولم يصلوا فيه إلى الدرجة المقصودة "[١٣٨].

وهكذا تحدد نظام المدرسة على النحو التالى : مدرسة ملكية بدرجة تعليم " خصوصى " معدة لتربية رجال يكون لهم دراية باللسان المصرى القديم واللغة الحبشية، بمصروفات على المالية ذات نظام إقامة داخلية، دروسها باللغة الألمانية، كما تدرس فيها كذلك العربية والفرنسية والإنجليزية بالإضافة إلى الحبشية والهيروغليفية، فضلاً عن مبادئ وأصول علم المصريات.

كان بروجش يأمل فى أن يجعل من هؤلاء الطلاب العشرة علماء آثار، ولم يدخر جهداً لتحقيق هذه الغاية، حتى إنه أثقل كاهل الإدارة المصرية بمطالبه التى لا تنتهى، ها هو ذا يطلب أن تُصنَع

له خريطة كبرى للقطر المصرى[١٣٩]، ثم يطلب " مداركة ثلاثة قواميس بقطر[١٤٠] وثلاثة قواميس نمساوى فرنساوى، و فرنساوى نمساوى معاً "[١٤١] بل ويطلب جلب كتب متخصصة فى التاريخ القديم من خارج القطر المصرى، وإن كان تخليص هذه الكتب من جمرك الإسكندرية قد استغرق من بروجش ستة شهور كاملة[١٤٢].

واجه بروجش مع تلاميذه عديداً من المشاكل التربوية التى يواجهها عادة أولياء الأمور المتعاملون مع طلاب فى ميعة الصبا وشرخ الشباب من أمثال طلاب مدرسة اللسان القديم هؤلاء، ومما زاد من تفاقم وخطورة هذه المشكلات أن المسئولين فى ديوان المدارس قد جانبهم التوفيق فى اختيار مكان إقامة هذه المدرسة، فاختاروا لها - خطأ – منطقة سكنية لم تكن أبداً فوق مستوى الشبهات مما دفع بروجش إلى رفع شكواه إلى إدارة المدارس الملكية " بخصوص الدكاكين المجاورين للمدرسة الجارى فيهم مبيع الحشيش وما هو موجود فيهم من النساء الفاحشات واللصوص، وحيث إن ذلك مما لا ينبغى حصوله خصوصاً المواد المحكى عنها فلزم شرحه لإجرى ما يقتضى لذلك منعاً للضرر وحصول مواد غير مرضية ".[١٤٣]

بيد أن تدخل ضبطية مصر قد وضع حداً لتدهور الأمور[١٤٤]، وبات مفهوماً أن بعض تلاميذ مدرسة اللسان القديم كانوا منخرطين فى هذه الأحداث بحيث أوجب ذلك فصل بواب المدرسة وغفيرها واستبدال غيرهم بهم نظراً لتساهلهم فى مسألة خروج ودخول طلاب المدرسة بغير إذن[١٤٥]، ويبدو أن بروجش لم يكن هو المتضرر الوحيد من تدنى المستوى الاجتماعى لهذه المنطقة، بل إن وكيل ديوان المدارس نفسه قد شكا إلى الضبطية ذات مرة من تعرض منزل له كان يقع فى نفس المنطقة للسرقة[١٤٦].

يبدو لى أن اختيار على حيدر من جملة التلاميذ النابهين ممن لديهم رغبة لدراسة اللسان المصرى القديم قد قام على أسس خاطئة، ذلك أن سلوكه فى مدرسته أو منزله لم يكن يبشر بمستقبل واعد، أرسل والده حسن رجائى الذى كان معاوناً بديوان الأوقاف إلى إدارة المدارس الملكية يطلب منها حجز ابنه بالمدرسة " وعدم التصريح له بالخروج منها مطلقاً، لا فى أيام المواسم والأعياد ولا خلافها ولا خروجه منها مطلقاً... حتى تنصلح أحواله "[١٤٧] ثم تكررت الشكوى من على حيدر من ناحية ناظره بروجش الذى أوضح أنه " كان دائماً فى غياب الناظر يخرج من المدرسة ويعود سكراناً ويفعل أموراً شرسة، ولا يدخل المكتب[١٤٨] قط، ولا يعتبر بتهديد ولا بكلام سديد، وقد أيست منه كل الخوجات، ولاسيما وقد تبرأ عنه والده مع أن ناظر المدرسة قد عفا عنه مرات عديدة "[١٤٩] وإذ بدا أنه لا أمل فى صلاح أمر على حيدر فقد باتت مسألة فصله من المدرسة أمراً حتمياً لا مفر منه، وهكذا انخفض عدد طلاب مدرسة اللسان القديم من عشرة طلاب إلى تسعة فقط.

على العكس تماماً من على حيدر كان كل من محمد توفيق وأحمد نجيب فى الاجتهاد والتفوق الدراسى والقدرة على تحصيل العلوم، وإذ كان التعليم الحكومى فى عصر إسماعيل ذا صبغة عسكرية فقد رفع كل من توفيق ونجيب إلى رتبة باش جاويش[١٥٠] وصارت لهما الريادة على أقرانهما فى المدرسة، كما زيد لهما فى مخصصهما الشهرى، وكان يقترب منهما كثيراً محمد وصفى حتى إنه حل محل أحمد نجيب بعد تنزيل هذا الأخير إلى رتبة نفر[١٥١]، بينما لا أثر لكمال حتى الآن.

وفى صفر من عام ١٢٨٧ هـ أحس بروجش بمرض فى كبده فطلب التصريح له بتوجهه إلى مدينة كارلسباد الألمانية مدة شهرين ونصف لأجل التداوى بالمياه المعدنية الموجودة هناك وأرفق بطلبه هذا شهادة من الأطباء تؤكد صحة دعواه، وأكد بروجش أنه حريص على عدم تعطيل سير الدراسة بالمدرسة فى مدة غيابه، وأنه سيعطى الطلاب دروساً يقرءونها طوال مدة الأجازة[١٥٢]. ووافقت المعية السنية على قيامه بتلك الأجازة " ومعاملته فيها حسب الأصول المتبعة فى ذلك "، وذلك بشرط " عدم تجاوز أيام زيادة عن المدة المصرح له بها ". ولما كان " الجارى فى معاملة من يتوجهوا للأجازة هو احتساب نصف ماهيته مدة الأجازة "[١٥٣] فقد طمع بروجش فى أن " تُعطى له الماهية كاملة لإعانته على السفرية، وأنه إذا لم يصرح له بذلك فسيبقى بمعاناة المرض ولو يحصل له التلف "، وأشار بروجش إلى أنه " مجتهد فى عمله، وأن مكارم الساحة الخديوية قد جبلت على إكرام مثله ". كما التمس بروجش أن يسمح له " باستصحاب تلميذين معه فى مدة السفرية لتعليمهم حتى يزدادوا علماً فى المعارف والفنون مدة السياحة "[١٥٤]، وبطبيعة الحال لم يكن هذان التلميذان سوى محمد توفيق وأحمد نجيب، وعلى أية حال فإن إسماعيل قد كان من الكرم بحيث وافق على جميع ما طلبه بروجش كما أمر بصرف مبلغ ثلاثة آلاف فرنك "لأجل مصروفات التلميذين مدة سفرهما"[١٥٥]

ولعل أكثر ما يثير الدهشة والاستغراب هو عدم تفهم كثير من المسئولين فى الإدارة المصرية لطبيعة الدراسة فى تلك المدرسة غير المألوفة والدخيلة على الحقل التعليمى فى مصر فى الربع الثالث من القرن التاسع عشر، طلبوا من إدارة المدرسة ذات مرة – فى غياب بروجش - : " تعيين من يلزم من تلامذة مدرسة اللسان القديم لتلاوة (قراءة) التاريخ المكتوب على السبيل المجاور لمنزل محمد سلام ببولاق " وأكبر الظن أن التلميذين محمد وصفى ومحمد فخرى اللذين اختيرا للقيام بهذه المهمة الغريبة كانا يسخران أثناء الطريق عند توجههما إلى السبيل المذكور بصحبة مندوب الأوقاف من العقلية الخارقة التى تتمتع بها الإدارة المصرية، والتى دفعتهم إلى الاستعانة بدارسين متخصصين فى اللغات القديمة من أجل قراءة نص لن يخرج عن كونه خطاً كوفياً – فى الأعم الأغلب – ولن يزيد عمره عن قرن أو قرنين من الزمان باستطاعة أى مجيد للخط العربى أن

يقرأه لأول وهلة، على أية حال فإن التلميذين قد أديا مهمتهما على أكمل وجه، وأوضحا " ما يفيد بأن السبيل المذكور وقف زينب بنت الخضرى فى سنة ١١٤٤ هـ "[١٥٦] وانتهى الأمر.

عاد بروجش من أجازته واستأنف عمله، ومع اقتراب العام الدرامى من نهايته أرسلت إليه إدارة المدارس تخبره بأنه " قد صُمِّم على امتحان تلامذة مدرسة اللسان القديم الميرية من ابتداء يوم السبت ١١ شعبان ١٢٨٧ هـ بسراى الجماميز... ومن اللزوم حضور جنابكم وصحبتكم التلامذة فى صباح يوم السبت الساعة الواحدة من النهار ولابسين الكساوى البيض... لأجل امتحان التلامذة الأنجاب ومعرفة ما تحصلوا عليه من العلوم والفنون فى ظل الساحة الخديوية "[١٥٧] كما أرسلت إفادات بهذا المضمون إلى كل من " جناب المحب المحتشم بطريرك طائفة الأقباط " تطلب منه تعيين شخص من طرفه لامتحان الطلاب فى اللغة الهيروغليفية والخط القديم[١٥٨] !!! وإلى حضرة سالم بك الحكيم[١٥٩] الذى وقع عليه الاختيار لامتحان الطلاب فى اللغة الألمانية[١٦٠]. وبعد الامتحان صُرِّح للطلاب بالقيام بأجازة نهاية العام الدرامى " لأجل ترويق أذهانهم واتساع قوتهم العقلية "[١٦١] وهكذا انتهى العام الدرامى الأول من عمر مدرسة اللسان المصرى القديم.

ومما يؤسف له أنه ليست لدينا سجلات أو تقارير عن أداء طلاب مدرسة اللسان القديم فى الامتحان الذى أعقب عامهم الدرامى الأول، ولا عن درجة تحصيلهم الدرامى ومدى تقدمهم فى العلوم، ولا كذلك عن العام الدرامى الثانى، على أية حال فقد شهدت بداية العام الدرامى الثالث انتقال مدرسة اللسان المصرى القديم إلى سراى درب الجماميز بعد أن شكا بروجش من أن منزل الشرقاوى مقر المدرسة " قد صار رطباً ويخشى على صحة من فيه "[١٦٢] كما تقرر البحث عن مسكن بديل ملائم لناظر المدرسة.

كان بروجش يوقن أن الدراسة العملية لا تقل أهمية عن الدراسة النظرية، فكان يخرج بتلاميذه من وقت لآخر مرتحلاً إلى الصعيد لمشاهدة الآثار القديمة ودراستها على الطبيعة، وكانت الإدارة المصرية توفر له من جانبها دهبيتين : إحداهما لهيئة التدريس بالمدرسة، والأخرى للتلاميذ، كما كانت تصرف لهم مقدماً استحقاقاتهم الشهرية طوال مدة الرحلة[١٦٣].

ويبدو أنه لم تكن هناك سنوات محددة يتحتم على التلميذ قضاؤها فى المدرسة حتى يمنح إجازة التخصص فى المواد التى درسها، فقد تخرج كل من محمد توفيق، وأحمد نجيب التلميذين النابهين بعد سنتين فقط من الدراسة بالمدرسة، فقد نُشِرت مجلة " روضة المدارس " فى عددها الصادر فى غاية محرم ١٢٨٩ هـ الملزمة الأولى والثانية من كتاب " العقد النظيم فى مآخذ جميع الحروف من اللسان المصرى القديم " الذى ألفه بالألمانية هنرى بروجش وترجمه إلى العربية " راجى مولاه المجيب، عبده المفتقر إليه أحمد نجيب أحد مترجمى ديوان المكاتب الأهلية المتخرج

على مدرسة اللسان القديم "(١٦٤) كما ذكرت المجلة فى عددها الصادر فى ١٥ جماد الأول ١٢٨٩ هـ أنها تلقت من " محمد أفندى توفيق المتخرج على مدرسة اللسان المصرى القديم رسالة وجيزة فى تاريخ قدماء اليونان... عربها من اللغة النمساوية التى له فيها معرفة وفيّة "(١٦٥) وقد نشرت الرسالة منجمة على عدة أعداد تلت هذا العدد، ومما يؤكد ذلك أن إحصائية المدارس الملكية والمكاتب الأهلية المنشورة فى نفس المجلة فى عدد غاية شوال ١٢٨٩ هـ قد ذكرت أن عدد التلاميذ المقيدين بمدرسة اللسان القديم والجارى ترتيبهم وتعليمهم على طرف الحكومة يبلغ سبعة تلاميذ، وتقول الإحصائية عن هذه المدرسة إنها معدة لتربية رجال يكون لهم دراية باللسان المصرى القديم واللغة الحبشية، وتضيف : " وليس بها الآن بعد الذى خرج منها سوى هذا القدر "(١٦٦) ويؤكد ذلك أيضاً أن الرحلة العلمية التى نظمها بروجش لتلاميذه فى شوال عام ١٢٨٨ هـ والتى أشرنا إليها سابقاً لم تضم سوى سبعة تلاميذ ليس من بينهم محمد توفيق ولا أحمد نجيب.

وقد علمنا من ملحق لطيف نشرته مجلة " روضة المدارس " كذلك فى صورة إحصائية بأسماء تلاميذ المدارس الميرية الملكية الذين تخرجوا منها وتعينوا للعمل فى دواوين الحكومة وترقوا فيها فى مدة ست سنوات من ابتداء سنة ١٢٨٤هـ إلى غاية سنة ١٢٨٩هـ أن محمد توفيق قد عين فى عام ١٢٨٨هـ معاوناً بالمكاتب الأهلية ثم نقل مدرساً للغة الألمانية بالإسكندرية، كما علمنا أيضاً أن زميله أحمد نجيب قد عين معه فى نفس العام وفى نفس الوظيفة، ثم نقل مدرساً للغة الفرنسية والألمانية بمدرسة المبتديان، ثم معيداً للغة الألمانية بمدرسة المهندسخانة(١٦٧).

بعد تخرج محمد توفيق وأحمد نجيب طرأت لبروجش فكرة اختيار خمسة تلاميذ من السبعة الباقين بمدرسة اللسان القديم والسفر بهم إلى ألمانيا وإلحاقهم بإحدى المدارس هناك ليتمكنوا من إتقان هذه اللغة، وقد كان هذا الاقتراح من بروجش بعد أن قرر الخديوى إسماعيل إدخال تدريس اللغة الألمانية إلى مناهج الدراسة بالمدارس الملكية وظهور حاجة ملحة إلى مدرسين لتعليم هذه اللغة، ورأى بروجش أنه إذا تم استحضار مدرسين لذلك الخارج فسوف يكلفون خزينة الدولة مبالغ طائلة، فضلاً عن أنه لن يحقق النتائج المرجوة على اعتبار أن اكتساب التلاميذ من هؤلاء المدرسين الأجانب وفهمهم عنهم لن يكون مثل اكتسابهم من معلمين من بنى جلدتهم عارفين بلغتهم الأصلية، واقترح بروجش أن تستمر هذه البعثة لمدة عام ونصف العام بتكلفة تبلغ ثلاثمائة فرنك للتلميذ الواحد(١٦٨). وإن المرء ليدهش من تخلى بروجش بهذه السهولة عن مسؤلياته تجاه هذه المدرسة ومحاولته القضاء عليها بهذه الصورة، ويبدو أن بروجش كان مغرماً بالعودة إلى أوطانه أكثر من أى شىء آخر، فقد كان يعلم جيداً أنه لن يرافق هؤلاء التلاميذ – فى حالة العمل باقتراحه – أثناء بعثتهم إلى بلاده أحد سواه.

مهما يك من امر فقد صرف النظر عن هذا الاقتراح، ودخل الطلاب امتحان السنة الدراسية الثالثة من عمر مدرسة اللسان المصرى القديم، وفى هذا الامتحان حصل اثنان من التلاميذ على تقدير " أعلى الأعلى " الأول منهما محمد وصفى ثالث النابهين بالمدرسة، والثانى أحمد كمال الذى نبغ أخيراً وظهر اسمه بعد طول غياب، وقد حصل محمد وصفى نظير تفوقه على جائزة من الدرجة الأولى هى كتاب " مجمع الأمثال " للميدانى فى مجلدين، كما حصل كمال على جائزة من الدرجة الثانية هى كتاب " مروج الذهب " للمسعودى فى مجلدين كذلك، أما الخمسة الباقون فقد حصل ثلاثة منهم على تقدير " أعلى " واثنان على تقدير " عال " بينما لم يحصل أحد – بطبيعة الحال – على تقدير " وسط " أو " دون " أو " أدنى " أو " لم يمتحن "[١٦٩].

وفى أواخر عام ١٢٨٩ هـ (١٨٧٢ م) عُيّن هؤلاء السبعة معاونين ومترجمين بديوان المكاتب الأهلية، وكان على مبارك يعلق على نشاطهم فى ترجمة الكتب آمالاً كبيرة[١٧٠]، نظراً لما لهم من معرفة باللغة الحبشية والفرنسية والألمانية، فتقرر نقلهم من على طرف ديوان المدارس وقيدهم مترجمين ومعاونين بالمكاتب الأهلية بعد زيادة رواتبهم الشهرية [١٧١] :

وقد عمل أكثرهم بعد التحاقهم بديوان المكاتب الأهلية معلمين بالمدارس الابتدائية والتجهيزية للغات الأجنبية – وخاصة الألمانية – وللحساب، فنحن نعلم أن حسين زكى تعين مدرساً للغة الفرنسية والحساب بمدرسة المبتديان، ثم مدرساً للغة الألمانية بمدرسة اللسان المصرى القديم ومحمد وصفى تعين مدرساً للغة التركية بمدرسة المبتديان ثم معيداً للغة الألمانية بمدرسة التجهيزية، كما تعين أحمد كمال مدرساً للفرنسية والألمانية والحساب بمدرسة المبتديان قبل أن يلتحق بالأنتيكخانة للعمل بها، وتعين محمد فخرى مدرساً للألمانية والحساب بمدرسة المبتديان، ثم مدرساً للهيروغليفية بمدرسة اللسان القديم، أما إبراهيم نجيب فقد تعين مدرساً للفرنسية والحساب بالمبتديان، وأما محمد عصمت فقد تعين معيداً للفرنسية بمدرسة التجهيزية، بينما تعين محمد حسن مدرساً للفرنسية بمدرسة اللسان القديم[١٧٢].

وفى السنة الرابعة من عمر مدرسة اللسان القديم التحق بها خمسة تلاميذ آخرين جدد درسوا بها حولين كاملين هم : محمد لطفى الذى نشرت له مجلة " روضة المدارس " فى عددها الصادر فى غاية رجب ١٢٩١ هـ : " ترجمة لما وجد على بعض الآثار من اللغة القديمة إلى اللغة العربية تتضمن الحرب الذى وقع[١٧٣] بين الملك رمسيس الثانى وأهل خيتا، وهى مدينة قديمة بالشام فى شمال أورشليم "[١٧٤] ثم نشرت له أيضاً فى عددها الصادر فى غاية شوال ١٢٩١ هـ : " حكاية مترجمة من اللسان المصرى القديم إلى اللغة العربية[١٧٥]، وقالت عنه المجلة فى المرتين إنه أحد تلامذة مدرسة اللسان القديم، والثانى هو محمد على ابن الشيخ على الذى نشرت له نفس المجلة فى عددها الصادر بتاريخ ١٥ رجب ١٢٩١ هـ : " ترجمة لما وجد على بعض الأحجار القديمة

باللغة الهيروغليفية "(١٧٦) وقالت عنه كذلك إنه أحد تلامذة مدرسة اللسان القديم، والثالث هو محمود طلعت الذى نشرت له نفس المجلة فى عددها الصادر بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٩١ هـ: " حكاية ظريفة وعبارة لطيفة مترجمة من اللغة الألمانية إلى اللغة العربية "(١٧٧) وقالت عنه مثل ما قالت عن زميليه. أما الرابع والخامس فهما مصطفى راسخ وأحمد قاسم. وهذان الأخيران لم تنشر لهما روضة المدارس شيئاً وإنما عرفنا اسمهما من سجلات ديوان المدارس(١٧٨).

ومما هو جدير بالذكر أن جاك تاجر حين تحدث عن أشهر مترجمى القرن التاسع عشر أورد شخصاً يدعى إبراهيم متى، وقال عنه : " مترجم ومتخرج من مدرسة اللسان القديم "(١٧٩) وهذا خطأ دون شك، إذ أن من الثابت من الوثائق التى اطلعنا عليها أن مدرسة اللسان القديم لم يلتحق بها سوى العشرة تلاميذ الذين يمثلون دفعتها الأولى وقد أوردنا لك أسماءهم، ثم الخمسة الآخرون الذين يمثلون دفعتها الثانية وقد ذكرت لك أسماءهم منذ قليل. ومما يؤكد ذلك أن إحصاء المدارس الملكية عن سنة ١٢٩٠ هـ لا يثبت لمدرسة اللسان القديم سوى خمسة تلاميذ فقط (١٨٠) هم ذاتهم الذين كانوا بها وقت إغلاق المدرسة خلال العام التالى ١٢٩١ هـ كما سيتضح لك بعد قليل.

والحق أننا قد استفدنا كثيراً من معلوماتنا عن مدرسة اللسان المصرى القديم مما ورد عرضاً فى مجلة " روضة المدارس المصرية " ذلك أن بروجش الذى كان واحداً من كبار محرريها حيث أسندت إليه مهمة الإشراف على ما ينشر بالمجلة " من التواريخ العمومية المقررة فيما يختص بالأعصر القديمة والحاضرة "(١٨١) قد فتح باب المجلة على مصراعيه أما تلاميذه لكى ينشروا فيها ما يدبجونه بيراعهم أو يترجمونه بألبابهم من مقالات تتناول تاريخ مصر القديم وحضارتها وآثارها، كما أتاح بروجش لتلاميذه فرصة الاشتراك فى المعارض الدولية الخارجية بأعمال يدوية ومصنوعات فنية من إنشائهم، حتى إنهم قد فازوا بـ " نيشان تقدم " عن أعمال اشتركوا بها فى معرض فينا الدولى بالنمسا الذى أقيم عام ١٨٧٣ م(١٨٢).

نعود إلى الحديث عن سير العمل الدراسى فى مدرسة اللسان القديم، فنذكر أن بروجش كان خلال الفترة الأخيرة من عمر المدرسة كثير الانشغال عن التدريس بالمدرسة بالقيام بالمأموريات التى تكلفه بها الحكومة المصرية خارج القطر المصرى، تلك المأموريات التى كانت تمتد لفترات طويلة فى كثير من الأحيان مما تعذر عليه أن يكرس كل وقته لتعليم تلاميذه، ففى سنة ١٢٨٩ هـ (١٨٧٢ م) عينته الحكومة مأموراً أولاً للبعثة المصرية لمعرض فيينا(١٨٣)، وفى منتصف عام ١٢٩١ هـ (١٨٧٤ م) عينته الحكومة مأموراً للجناح المصرى بمعرض فيلادلفيا بالولايات المتحدة الأمريكية فى مهمة استغرقت ما يقرب من أربعة أشهر " ولأجل أن يكون تلامذة مدرسة اللسان القديم متجهزين فى المعارف التى يمكن بواسطتها إلقاء الدروس عليهم بنوع مفيد " فقد رغب

بروجش فى تكليف مواطنه الألمانى بهمر ناظر الكتبخانة الخديوية المصرية بالتدريس لطلاب هذه المدرسة لحين عودته[١٨٤]، وفى رجب عام ١٢٩١ هـ لاحظ المسئولون بديوان المدارس أن مدة العقد المبرم مع بروجش لإدارة مدرسة اللسان القديم - وهى خمس سنوات - قد انتهت " ونظراً لعدم إعطاء دروس لتلامذة مدرسة اللسان القديم هذا العام وتأخرهم عن التقدم " فقد بعثت إدارة المدارس الملكية إلى المعية السنية تستعلم منها عما إذا كان ينبغى تجديد العقد مع بروجش وادراج مخصصه السنوى ضمن ميزانية ديوان المدارس عن السنة التالية التى كان يجرى إعدادها أو يتم نقله إلى جهة أخرى، وألمح ديوان المدارس إلى إمكانية قيد مخصصه على ديوان المالية[١٨٥].

على أن اقتراح المسئولين بديوان المدارس بنقل استحقاق بروجش على ذمة ديوان المالية لم يرض مسئولى ديوان المالية الذين رأوا أنه مادام أن " تعيينه [بروجش] بتلك المأمورية كان بالأمر [العالى] واستحقاقه مقيد بالمدارس فصار هذا لا يختص بالمالية "[١٨٦] ولم ينه هذا النزاع بين المصلحتين الحكوميتين سوى صدور نطق كريم " بقيد استحقاق المسيو بروجش بالمالية من أول ديسمبر ١٨٧٤ م "[١٨٧] وهكذا انقطعت صلة بروجش بديوان المدارس بصفة نهائية.

أما طلاب المدرسة فقد تم توزيعهم على المصالح الحكومية المختلفة للعمل بها، فذهب كل من أحمد قاسم ومحمود طلعت ومحمد لطفى للعمل بأشغال التلغراف بالسكة الحديد، بينما ذهب مصطفى راسخ ومحمد على ابن الشيخ على للعمل بديوان الجهادية، وقال ديوان المدارس فى إطار تزكيته لهؤلاء التلاميذ لدى الجهات الحكومية التى أرسلهم للعمل بها : إن لديهم " معرفة باللغة الإنكليزية وبعض لغات أخر "[١٨٨] وكان المسئولون بإدارة عموم السكة الحديد قد عرضوا على أحمد قاسم وصاحبيه العمل لديهم بمرتب شهرى يبلغ مائتين وخمسين قرشاً، ولكنهم اعترضوا على ضعف المخصص لهم من وجهة نظرهم، فاستشارت الإدارة ديوان المدارس والذى أوصاها بمعاملة هؤلاء الثلاثة معاملة خاصة " بالنسبة لما كابدوه فى التعليم والاجتهاد فى معرفة اللغة الإنكليزية وطرفاً من بعض لغات أجنبية، ويستحقوا أن يكونوا مميزين عن خلافهم ليكونوا مستمرين على حصول الاجتهاد فى أشغالهم على الوجه الأتم " واقترح ديوان المدارس مبلغ ثلاثمائة قرش كراتب شهرى عادل ومجزٍ لهؤلاء الثلاثة نفر[١٨٩].

وبعد التخلص من تلاميذ مدرسة اللسان القديم لم يبق سوى الاستغناء عن ميخائيل جرجس مدرس اللغة الحبشية، فتم فصله فى ٥ محرم ١٢٩٢ هـ (١١ فبراير ١٨٧٥ م)[١٩٠].

وهكذا اختفت مدرسة اللسان المصرى القديم ولسان الحبش بعد حياة قصيرة لم تتجاوز خمس سنوات، حيث تم إلغاؤها فى أخريات عام ١٢٩١ هـ (أواخر عام ١٨٧٤ م) وليس صحيحاً أبداً ما ذكره أمين سامى من ان المدرسة قد ظلت مفتوحة حتى عام ١٨٧٦ م[١٩١]، وفى إطار حكمنا على هذه التجربة الفريدة ينبغى أن نذكر أن إنشاء مدرسة اللسان المصرى القديم كان خطوة

رائدة فى وقتها على طريق الاهتمام بالدراسات المصرية القديمة، ومحاولة تدريسها لأبناء الشعب المصرى لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث، ورغم الحياة القصيرة لهذه المدرسة فقد استطاعت أن تخرج عدداً من أوائل الأثريين المصريين الذين ساهموا فى النهوض بعلم الآثار المصرية القديمة فى مصر فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين من أمثال أحمد نجيب وأحمد كمال أول من نبغ من المصريين فى هذا المجال، كما أنجبت عدداً آخر من أعيان مترجمى هذا العصر من أمثال محمد وصفى وأحمد فخرى وأحمد حسن وحسين زكى الذين لعبوا دوراً كبيراً فى النهوض بحركة الترجمة فى مصر خلال الفترة السابقة[١٩٢]، كما أسهمت هذه المدرسة إلى حد كبير فى تطور الوعى

الأثرى لدى عامة المصريين وزيادة إقبالهم شيئاً فشيئاً على مطالعة تاريخ مصر القديم والاهتمام بآثارها القديمة، وفى ذلك يقول إلياس الأيوبى عن بروجش وتلاميذه : " فمازال بالطلبة المتعلمين على يديه حتى أوجد فيهم روح الاهتمام بالماضى المصرى السحيق بالرغم من الهاوية التى حفرتها العقائد بين عقليتهم وعقلية أجدادهم البعيدين، وحتى تمكن من إنشاء قنطرة على تلك الهاوية بين عصر الفراعنة وعصر إسماعيل "[١٩٣].

وفى إطار تقييمنا لأداء هذه المدرسة ينبغى أن نشير إلى آراء المعارضين لها. ويأتى فى مقدمة هؤلاء السويسرى دوربك الذى وضع تقريراً عن سير العمل الدراسى فى المدارس الحكومية المختلفة فى مصر عام ١٨٧٢ م ومن بينها مدرسة اللسان المصرى القديم، وقد جاء تقريره – فيما يتعلق بهذه المدرسة – قاسياً ويحمل قدراً كبيراً من التجنى، فقد انتقد دوربك المستوى العلمى للتلاميذ، وزعم أنهم لا يستطيعون أن يحصلوا المعارف الفيلولوجية[١٩٤] والتاريخية، ووصفهم بأنهم ليست لديهم القدرة على إدراك الأفكار المجردة ويفتقرون إلى التفكير اللازم لهذه الدراسة الشاقة، كما نصح الحكومة المصرية بأن تكتفى بتعيينهم كمشرفين على الحفائر وأمناء للمتاحف لأنها لن تستطيع أن تجعل منهم علماء آثار[١٩٥]، وقد أثبتت الأيام خطأ حسابات دوربك بدليل نبوغ كمال ونجيب.

أما ماريت فقد كان معارضاً للمدرسة منذ بدايتها، بل ربما لعب دوراً خفياً فى حث الحكومة على القيام بإغلاقها، كما عارض بشدة إلحاق خريجها للعمل بالأنتيكخانة المصرية حين حاول بروجش ذلك، وواضح أن السبب فى ذلك يرجع إلى خشية ماريت من زوال السيطرة الفرنسية على مصلحة الآثار المصرية، إذا ظهر من المصريين جيل يهتم بماضى مصر القديمة وتراثها العريق، ويرى أنه الأحق بذلك الاهتمام من الأجانب، وقد تنبهت جريدة " المقتطف " لهذه المسألة فى إحدى مقالاتها، فعلّلت سبب معارضة الأجانب لإشتغال المصريين بالآثار بالخوف " من أن ينشأ من المصريين رجال يعرفون قيمة آثار أجدادهم وأهميتها لبلادهم فيصعب نقل الآثار المصرية إلى

أوروبا "(١٩٦). وقد أغضب ذلك التصرف من جانب ماريت صديقه القديم بروجش الذى أفصح بصراحة عما كان يضمره ماريت نحو المدرسة من نوايا سيئة فقال : " إن الخديوى كان راضياً تماماً عن عملى، وكذلك وزير التعليم [على مبارك] لكن صديقى القديم ماريت كان قلقاً من أن يؤدى هذا [الرضا] إلى أن يستخدم الخديوى ذلك كورقة جاهزة، فيعين هؤلاء الذين درسوا الهيروغليفية كموظفين فى متحفه، ولم آل جهداً فى محاولة تليين عريكته لكنه بقى على شكوكه لدرجة أنه أعطى الأوامر لموظفى المتحف بألا يسمحوا لأحد من أهل البلد بأن ينسخ الكتابات الهيروغليفية، وبهذا استطاع أن يقصى المعنيين من الطلاب "(١٩٧).

تلك كانت قصة مدرسة اللسان المصرى القديم ولسان الحبش.

٢ – مدرسة الآثار التابعة لمتحف بولاق.

ترجع فكرة إنشاء هذه المدرسة إلى شهر إكتوبر من عام ١٨٨١م عندما اقترح ماسبيرو مدير عموم مصلحة الأنتيقخانة والحفر المصرية على نظارة الأشغال مشروعاً " بخصوص " إنشاء مدرسة للآثار المصرية لكى يتعلم فيها عدد كاف من الوطنيين علم الآثار واللغة الهيروغليفية، إذ أن من ذلك ينتج للأنتيقخانة فى المستقبل فائدة عظيمة ".

اقتنعت نظارة الأشغال بفكرة ماسبيرو الرائعة وطلبت منه وضع تصور كامل لهذه المدرسة المقترحة من حيث كيفية إدارتها وعدد طلابها ومدرسيها وكافة المصروفات اللازمة لها، فوضع ماسبيرو مشروعاً تفصيلياً لهذه المدرسة وضح من خلاله أن المصروفات اللازمة للمدرسة المذكورة سوف لن تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى، على أساس أن المدرسة لن تبدأ الدراسة إلا بعدد قليل من التلاميذ ربما لا يزيد عن خمسة، وقد شملت هذه المصروفات مرتبات ثلاثة مدرسين، أحدهم للآثار المصرية واللغة الفرنسية والتاريخ القديم ويتقاضى ثمانمائة قرش شهرياً، والثانى للحساب والجغرافيا ويتقاضى خمسمائة قرش شهرياً والثالث للغة العربية والكتابة ويتقاضى أربعمائة قرش شهرياً، هذا بالإضافة إلى مرتبات خدمة المدرسة ومرتبات التلامذة الخمسة (بواقع خمسة عشر قرشاً لكل تلميذ شهرياً) ومؤونة التلامذة وملبوساتهم وكافة وسائل إعاشتهم، وكذلك الأدوات والكتب اللازمة لعملية التعليم بالمدرسة، وقد قُدِّرت هذه وتلك جميعاً بمبلغ خمسمائة جنيه مصرى كما سبق القول.

وافقت نظارة الأشغال على كامل ما جاء بمشروع ماسبيرو فرفعته إلى مجلس النظار " أملاً بصدور أمر المجلس بالترخيص بإنشاء المدرسة المحكى عنها ابتداء من أول سنة ١٨٨٢م على أن تكون تابعة لأنتيقخانة بولاق وتحت ملاحظة مدير عموم الأنتيقخانة " كما طلبت الأشغال من مجلس النظار – فى حالة موافقته على إنشاء مدرسة الآثار المصرية المذكورة – أن يقوم بإدراج

مبلغ الخمسمائة جنيه اللازمة لمصروفات المدرسة فى ميزانية مصلحة عموم الأنتيقخانة عن سنة ١٨٨٢م، وقد وافق مجلس النظار على جميع ذلك فى ١٦ أكتوبر ١٨٨١م[١٩٨].

بدأت المدرسة بخمسة تلاميذ هم : محمد شعبان[١٩٩]، وأحمد نجيب[٢٠٠]، ومسعود حمدى، وعبدالرحمن فهمى، وحسن حسنى[٢٠١]. أما بالنسبة للمدرسين فقد اختير أحمد كمال المترجم بالمتحف ليتولى نظارة المدرسة وتدريس اللغة الهيروغليفية واللغة الفرنسية وتاريخ مصر القديم لطلابها، ولما كان كمال يتقاضى راتباً شهرياً قدره ألف ومائتا قرش عن عمله الأصلى كمترجم بالأنتيقخانة فقد رأى ماسبيرو أن يضاف له مبلغ ثلاثمائة قرش شهرياً نظير قيامه بالمهام الجديدة التى أسندت إليه، وبذلك يرتفع راتبه إلى ألف وخمسمائة قرش على أن يحال عليه تأدية الوظيفتين معاً. كما اختير الشيخ محمد دياب المدرس بديوان المدارس لتدريس اللغة العربية بالمدرسة، وخصص له راتب شهرى يبلغ ثلاثمائة قرش زيادة على راتبه الأصلى بالمدارس والبالغ خمسمائة قرش شهرياً. واختير إبراهيم حسين المدرس بالمدارس أيضاً لتدريس الخط العربى، وخصص له راتب شهرى يبلغ مائتى قرش فوق راتبه الأصلى بديوان المدارس والذى يبلغ سبعمائة وخمسين قرشاً. واختير خليفة حسن الموظف بالروزنامة لتدريس مادة " الحساب " بالمدرسة، وربط له مرتب شهرى يبلغ خمسمائة قرش علاوة على راتبه الأصلى بالروزنامة والبالغ ثمانمائة قرش شهرياً[٢٠٢]، وكان ذلك إيذاناً ببدء الدراسة بالمدرسة منذ شهر يناير عام ١٨٨٢ م، وكان افتتاح المدرسة حدثاً فريداً سجله مؤرخو العصر حيث يذكر محمود فهمى : " وفتحوا مدرسة فى دار العجائب بمصر القاهرة لأجل تعليم اللغة المصرية القديمة "[٢٠٣].

وفى أبريل ١٨٨٢ م رأى ماسبيرو ضم عشرة تلاميذ آخرين إلى المدرسة بجانب الخمسة الموجودين بها منذ افتتاحها، وقالت ديباجة مذكرته التى رفعها إلى نظارة الأشغال بهذا الصدد : " لما كانت مصر قديمة العهد، وكان لسان سكانها قديماً جداً واندثر، ثم تحصلت الأجانب على هذا اللسان من الكتابة القديمة الموجودة على أحجار البرابى والمعابد القديمة الموجودة فى الجبال المصرية، وكان من الضرورى أن أبناء المصريين هم الأولى بتعلم هذا اللسان بما أنه لسان أجدادهم فقد رأت نظارة الأشغال ضرورة لزوم إنشاء مدرسة بالأنتيقخانة لكى يتعلم فيها عدد كاف من الوطنيين هذه اللغة الهيروغليفية والآثار، وقد تصرح لها من مجلس النظار بزيادة مبلغ خمسمائة جنيه على ميزانية الأنتيقخانة لتعليم خمسة تلامذة، وصدر قراره رقيم ٢٠ أكتوبر ١٨٨١م بذلك، وبمقتضاه جرى العمل، ولما رأينا أن هذا العدد غير كاف فقد استُصوِب ضم عشرة تلامذة على الخمسة الموجودين الآن، منهم أربعة من أولاد معتبرى الطائفة القبطية[٢٠٤] حيث كان هذا اللسان هو لسان أسلافهم، ويوجد معهم بعض كلمات تُسهّل عليهم تعلُّم هذا اللسان "[٢٠٥] وأرفق ماسبيرو بمذكرته هذه حساباً بالمصروفات اللازمة سنوياً لتعليم هؤلاء

التلاميذ العشرة المستجدين، ويتضح من هذا الحساب أن المبلغ الإضافى اللازم لذلك سنوياً يبلغ خمسمائة وستة وأربعين جنيهاً، وأوضح ماسبيرو أن هذا المبلغ مع أنه مطلوب لتغطية مصروفات التلاميذ العشرة فإنه لايزيد كثيراً عن مصروفات الخمسة تلاميذ القدامى، على اعتبار أن الهيكل الأساسى للمدرسة من مدرسين وعمال وأدوات تعليم وغير ذلك موجود بالفعل، وأن الذى سوف يستجد هو فقط نفقات هؤلاء التلاميذ العشرة الجدد، وطالب ماسبيرو نظارة الأشغال حث مجلس النظار على إصدار قراره باعتماد هذا المبلغ – خمسمائة وأربعين جنيهاً – وإضافته إلى ميزانية الأنتيقخانة على أن يحتسب من عموم وفر ميزانية نظارة الأشغال عن سنة ١٨٨٢م، ولاتتضمن الوثيقة ما يشير إلى قبول النظار مجلس لاقتراحات ماسبيرو التى تضمنتها مذكرته أو رفضها، بيد أن كل الدلائل تشير إلى أن ما طلبه ماسبيرو لم يحظ بموافقة أعضاء مجلس النظار، فجريدة استحقاقات خدمة الأنتيقخانة عن سنتى ١٨٨٢، ١٨٨٣ م لا تتضمن أية إشارة إلى تلاميذ جدد ألحقوا بمدرستها، غير أنه أشير فقط فى استحقاقات سنة ١٨٨٣ م إلى رفع المخصص الشهرى لكل تلميذ من التلاميذ الخمسة من خمسة عشر قرشاً فى السنة الماضية إلى خمسة وعشرين قرشاً فى الحالية(٢٠٦) كما ذكر أيضاً أن خليفة حسن مدرس الحساب بالمدرسة قد تم الاستغناء عنه فى شهر أكتوبر ١٨٨٣ م وذلك نظراً لضعف مستوى التلاميذ فى الحساب والهندسة(٢٠٧) وأن تدريس المادة المذكورة قد أسند بصفة مؤقتة إلى محمد دياب مدرس اللغة العربية(٢٠٨) قبل أن يستعفى هذا الأخير من وظيفته ليحل محله مدرس آخر يدعى محمد حسين(٢٠٩).

استمرت الدراسة بمدرسة الآثار لمدة أربع سنوات، وفى ٢٩ ديسمبر ١٨٨٥ م طالب ماسبيرو بإلغاء مدرسة الآثار التاريخية التابعة للأنتيقخانة بحجة أن إنشاء المدرسة كان مؤقتاً وأنها قد أصبحت الآن عديمة الجدوى بعد أن أتم تلاميذها دراستهم وجاء زمن الانتفاع بخدماتهم بتعيينهم مفتشى حفر فى المناطق الأثرية الخالية من المفتشين، ولكن لما كان ترتيب خدمة الأنتيقخانة عن سنة ١٨٨٦ م قد تقرر وصودق عليه من مجلس النظار ؛ ولما كانت المبالغ الواردة بميزانية هذا العام لا تسمح بزيادة عدد المفتشين فقد اقترح ماسبيرو حلاً لتعيين هؤلاء المفتشين بدون الحاجة إلى زيادة مربوط الميزانية، ويكمن هذا الحل فى إلغاء مدرسة الآثار على أساس أن إنشاءها كان بصفة مؤقتة، وأن ميزانيتها قد عملت على تقدير أن التلاميذ متى أتموا دروسهم وألغيت المدرسة بمصروفاتها التى كانت قد قدرت لها وتوفرت بالإلغاء فإن هذه المصروفات تكفى للوفاء برواتب الوظائف التى تستجد، ومن هنا فقد طالب ماسبيرو بزيادة عدد مفتشى الحفر من ستة مفتشين إلى أحد عشر مفتشاً، وألمح ماسبيرو إلى حقيقة أنه على الرغم من أن التعيينات الجديدة قد أحدثت زيادة قدرها مائة وثمانون جنيهاً فى المخصص السنوى لرواتب خدمة الأنتيقخانة إلا إنها

لم تُحدث أية زيادة فى الإجمالى العام لميزانية مصلحة الأنتيقخانة السنوية على أساس أنه قد تم توفير مصروفات مدرسة الآثار بالكامل، وطالب ماسبيرو من نظارة الأشغال بضرورة العمل على محاولة إقناع مجلس النظار بإصدار قراره باعتماد التعديلات المطلوب إجراؤها فى ترتيب خدمة الأنتيقخانة وإلغاء مدرسة الآثار وهو ما وافق عليه مجلس النظار فى جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٨ يناير ١٨٨٦ م[٢١٠].

ولا يسع المرء إبان انتقاده لهذا القرار المتسرع من جانب ماسبيرو بإلغاء المدرسة إلا أن يلتمس له بعضاً من العذر فى ذلك، إذ أن وجود مدرسة بصفة دائمة تقوم بتدريس الآثار واللغة المصرية القديمة، وتخريج عدد كبير من الطلاب أمر لا تحتمله ميزانية مصلحة الأنتيقخانة والحفر المحدودة الموارد أصلاً. وربما كان ماسبيرو صادقاً فى قوله إنه عندما قرر إنشاء هذه المدرسة كان فى نيته أن يكون وجودها مؤقتاً لخدمة الأنتيقخانة لتخريج عدد من الدارسين الحاصلين على المعارف الأثرية اللازمة التى تؤهلهم للالتحاق للعمل بالمتحف المصرى، على أساس أن العمل فى المجال الأثرى يتطلب معارف خصوصية لا تتوفر عادة فى الدارسين من خريجى المدارس الحكومية الأخرى، وكان الأولى بالدولة وقد لمست بنفسها مدى تطور الوعى الأثرى بين أفراد شعبها أن تأخذ على عاتقها فكرة إنشاء مثل هذه المدرسة الأثرية واحتضانها والإنفاق عليه ونظمها فى سلك المدارس الحكومية الأخرى العالية والمتخصصة والتى كانت تخضع لإشراف نظارة المعارف العمومية.

ولا يفوتنا أن نذكر أن ماسبيرو لم ينس لكمال حرصه على إنجاح فكرة مدرسة الآثار طوال فترة الأربع سنوات التى عاشتها هذه المدرسة، فاستوصى به نظارة الأشغال خيراً قبل مبارحته القطر المصرى بعد استعفائه من منصبه كمدير لمصلحة الآثار المصرية لظروف خاصة، وتقول وثائق نظارة الأشغال : إن ماسبيرو " قد استلفت نظر هذه النظارة بنوع خصوصى إلى أحمد أفندى كمال المترجم بالأنتيقخانة لكونه قام بتعليم الخط الهيروغليفى مدة خمس سنين[٢١١] بمدرسة علم الآثار التاريخية التى ألغيت الآن " وطلب ماسبيرو من من الحكومة " أن تكافئه على غيرته وأتعابه بمبلغ ثمانية وثلاثين جنيهاً " عوضاً له عن " المكافأة الطفيفة التى كانت تعطى له " والطريف أن المذكرة تؤكد على تخصيص قيمة هذه المكافأة "لمشترى كتب متنوعة عن تواريخ المصريين ولغاتهم فى أيام الفراعنة " وتطلب من مجلس النظار إصدار قراره باعتماد مبلغ المكافأة. وتكليف جريبو الذى خلف ماسبيرو " بملاحظة استخدام هذا المبلغ فى مشترى تلك الكتب التى يصير اعتبارها مع ذلك ملكاً لأحمد أفندى كمال "[٢١٢].

وجدير بالذكر أن كمال كان فخوراً بقيامه بالتدريس فى مدرسة الآثار التاريخية وتولى نظارتها لفترة من الزمن حتى إنه كان يحرص على ذكر ذلك دائماً، فكان يتبع اسمه فى مؤلفاته بلقب "

معلم التاريخ واللغة الفرنساوية والبريانية ومترجم الأنتيقه خانه الخديوية وناظر مدرستها البهية "[٢١٣].

ويذكر أحد الباحثين أن هؤلاء الخمسة نفر الذين تعلل ماسبيرو بتعيينهم لإغلاق المدرسة قد تم فصلهم من وظائفهم على يد خليفته جريبو[٢١٤]. والواقع أن الذى تم فصله بطريق الاستغناء هما : أحمد نجيب مفتش الآثار بالمنصورة والزقازيق، ومحمود حمدى مفتش الآثار بالغربية والبحيرة، وكان ذلك فى يناير عام ١٨٨٧ م[٢١٥]. أما عبدالرحمن فهى فقد أقيل من وظيفته فى سبتمبر عام ١٨٨٩ م باستعفائه هو[٢١٦]. وأما حسن حسنى ومحمد شعبان فقد عُمِّرا طويلاً فى وظيفتهما فى مصلحة الآثار المصرية حتى إن محمد شعبان قد حضر افتتاح مقبرة توت عنخ آمون عام ١٩٢٣ م بشهادة نفس الباحث[٢١٧].

ثانياً : المؤسسات الأثرية الأجنبية العاملة فى مصر.

١ – المعهد الفرنسى للآثار الشرقية.

يرجع تأسيس هذا المعهد إلى مرسوم صادر من رئيس الوزراء الفرنسى جول فيرى Jules Ferry فى ٢٨ ديسمبر ١٨٨٠ ورد فيه أنه " قد عُيِّنت بعثة دائمة بالقاهرة تحمل اسم المدرسة الفرنسية بالقاهرة، وأن مهمة هذه المدرسة : دراسة الآثار والنصوص المصرية وتاريخ الشرق ولغاته وآثاره "[٢١٨].

وكانت السنوات الأولى من ثمانينات القرن التاسع عشر قد شهدت دعوة صريحة من جانب الأدباء والكتاب والمسئولين الفرنسيين إلى ضرورة إنشاء مدرسة فرنسية لدراسة علم الآثار فى القاهرة على غرار مثيلتها التى تأسست فى أثينا ببلاد االيونان عام ١٨٤٦ م[٢١٩] ففى برقية مؤرخة بـ ١٤ مارس ١٨٨٠ م أرسلها البارون دى رينج وزير فرنسا فى مصر طالب بإنشاء هذه المدرسة وطرح حجتين فى هذا الشأن وقال : " نحن نعانى لكوننا ندرس علم المصريات من منازلهم، وإن إنشاء مدرسة فى الموقع هو وحده الذى سيتيح لعلمائنا ولطلبتنا الذهاب إلى هذا الموقع، ومن ناحية أخرى فإن إنشاء هذه المدرسة سوف يؤدى إلى تعاظم دورنا فى مصر "[٢٢٠].

وفى العام التالى – ١٨٨١ م – جدد الكاتب الفرنسى آرنست رينان الدعوة إلى إنشاء هذه المدرسة التى سيكون وجودها فى القاهرة " مفيداً للحضارة ولتقدم السلوك الأخلاق فى الشرق " وقال : " إن رؤية منشأة يعيش فيها رجال ذوو قدرات عالية حياة متواضعة، ويكرسون أنفسهم لأعمال غير شخصية، ومع ذلك فهم محاطون بأكبر تقدير سيكون درساً مفيداً ومشهداً جديداً فى الشرق "[٢٢١].

اختير عالم الآثار الفرنسى جاستون ماسبيرو مديراً لهذه المدرسة الجديدة فوضع لها برنامج عملٍ موسعاً، ورأى تقسيم أعمال المدرسة إلى قسمين : الأول : يبحث فى مصر القديمة والقبطية،

والثانى : يبحث فى الشرق القديم والحضارة الإسلامية واللغات الشرقية. واقترح ماسبيرو أن يكون هناك نوعان من الأعضاء العلميين :

١- الأعضاء : وهم ستة ممن تخرجوا من المدارس الاستشراقية الكبرى على أن يكون هؤلاء نظراء لأعضاء المدرستين الفرنسيتين فى أثينا وروما، وهؤلاء يتعين على الحكومة الفرنسية توظيفهم بعد الانتهاء من أعمالهم فى مصر، إما فى المدارس الثانوية بفرنسا أو فى الكليات لتدريس التاريخ وعلم الآثار، أو فى المكتبات الوطنية والمتاحف.

٢- أصحاب المنح : وهم ستة أيضاً يختارون من الفنانين أو المستشرقين الذين جاوزوا السن المطلوب ليكونوا أعضاء، والذين أثبتوا قدرتهم العلمية دون الحصول على شهادات جامعية، وهؤلاء يتقاضون راتباً أعلى من رواتب الأعضاء، ومدة إقامتهم فى مصر تتراوح ما بين ستة وخمس سنين، كذلك اقترح ماسبيرو إلحاق مطبعة بالمدرسة تقوم بنشر أعمال الأعضاء العلمية، ورأى أن تتكون بادئ ذى بدء من معلم وثلاثة أو أربعة عمال وتستعير حروفها من المطبعة الأهلية بباريس(٢٢٢).

استعرض رينان هذه الاقتراحات التى وضعها ماسبيرو فوافق على معظم ما جاء بها، ولكنه اعترض على التفرقة بين " الأعضاء " و " أصحاب المنح " فإنه من ناحية قد استكثر عدد المجموع وهم اثنا عشر عضواً، ومن ناحية أخرى خشى أن يتدخل فى هذا العدد من ليس أهلاً له طلباً للرزق، ونصح بأن يكون عدد المقبولين غير محدد، وموقوف على عدد المرشحين وأهليتهم لهذا العمل، وبعد مراجعة ما اقترحه ماسبيرو ولاحظه رينان تمت صياغة مشروع قانون المدرسة على هذا الأساس، ووافق عليه كل من مجلس النواب والشورى الفرنسيين، وأصبح عدد الأعضاء فى هذا المشروع يتراوح بين ثمانية وعشرة يتم قبولهم بعد امتحان، ولم تراع التفرقة بين " الأعضاء " و " أصحاب المنح " ولم يعتبر إلا اختلاف السن والمؤهلات العلمية والأحوال العائلية عاملاً فى تحديد المرتب(٢٢٣).

كانت هذه المدرسة فى بدايتها تضم قسمين : يركز القسم الأول منهما على أعمال التنقيب والآثار وفقه اللغة المصرية القديمة، ويركز القسم الثانى على المدنيات واللغات الشرقية القديمة غير المصرية(٢٢٤). على أن هذا البرنامج لم يتحقق كله دفعة واحدة : فقد بقى نشاط المدرسة فى عهدها الأول مقصوراً على بعض الأعمال المحدودة : ذلك أن أول بعثة للمدرسة لم يتجاوز عددها خمسة أفراد. إذ كانت تشمل اثنين من علماء المصريات ومستشرقاً ومهندساً معمارياً(٢٢٥).

أقام ماسبيرو ورفاقه خلال الفترة مابين عامى ١٨٨١، ١٨٨٤ م فى منزل مستأجر من السيدة ظريفة المولّدة لدى الحرم الخديوى، وجعلوا المدرسة بالطابق الثانى، بينما سكن الأعضاء فى طابقه الأول،(٢٢٦) وفى أواخر عام ١٨٨٤ م وأوائل عام ١٨٨٥ م انتقلت البعثة إلى مكان جديد يقع

فى مدخل شارع بولاق، وفى عام ١٨٩٥ م وبفضل الحصول على اعتمادات استثنائية اقتنت البعثة أرضاً قريبة من المتحف المصرى الذى كانت تقيم فيه مصلحة الآثار المصرية وقتئذ، وبنت فيه البعثة مقراً جديداً افتتح فى سنة ١٨٩٨ م[٢٢٧] ومنذ ١٧ مايو من هذا العام تغير اسم البعثة الفرنسية من " مدرسة القاهرة الفرنسية لدراسة المصريات والتاريخ وفقه اللغة والآثار الشرقية " إلى " المعهد الفرنسى للآثار الشرقية " Institut Francais d'Archéologie orientale المعروف اختصاراً بالإفاو (I F A O)[٢٢٨].

أدى اتساع دائرة أعمال المعهد ونمو المكتبة وإنشاء المطبعة إلى ضرورة البحث عن مبنى آخر أكثر اتساعاً، ففى عام ١٩٠٧ م قام مدير المعهد فى ذلك الوقت إميل شاسينا Emeel Chassinat ببيع مقر المعهد واشترى بدلاً منه أرضاً واسعة محتوية على قصر ضخم هو قصر الأميرة منيرة سابقاً، ومنذ عام ١٩٠٧ م والمعهد لايزال يقيم فى هذا المبنى " قصر المنيرة " حتى الآن[٢٢٩].

بدأت البعثة الفرنسية فور وصولها إلى مصر عام ١٨٨١ م فى تنفيذ البرنامج العلمى الذى وضعه لها مؤسساها ماسبيرو ورينان، وكان من الطبيعى أن تأخذ دراسة الآثار المصرية الجزء الأوفر من اهتمام البعثة، فنظمت رحلات علمية إلى مواقع الآثار القديمة بصعيد مصر على نفقة المدرسة، وشرع أعضاؤها فى العمل على نسخ ونشر النصوص التى تكتنف تلك الآثار[٢٣٠]، وبذل ماسبيرو – بصفة خاصة – جهداً كبيراً فى هذه الأعمال حيث اختص بالدراسات المتعلقة بالعهد الفرعونى[٢٣١]، ولكن ذلك لم لم يصرف همة البعثة عن العمل فى المجالات الأخرى، فقد قام دارسو القبطيات من ناحيتهم بدراسة الوثائق القبطية المحفوظة فى القاهرة، فى حين قام المتخصصون فى الدراسات الإسلامية بدراسة طبوغرافيا الفترة الفاطمية وترجمة المخطوطات[٢٣٢]، وأصدرت البعثة نحو ثلاثين مجلداً عن آثار مصر من فرعونية وقبطية وإسلامية[٢٣٣]، غير أنه بعد إنشاء هيئات علمية أخرى فى مصر متخصصة فى الدراسات القبطية والإسلامية استطاع المعهد الفرنسى أن يركز جهوده على العمل فى مجال الآثار المصرية[٢٣٤].

أما عن الحفائر الأثرية فإن ميزانية المعهد حتى سنة ١٨٩٨م لم تكن تسمح له بأعمال تنقيب واسعة النطاق، غير أنه منذ سنة ١٨٩٨م لم تمض سنة – باستثناء أعوام معدودة لظروف طارئة – إلا وقام فيها المعهد بأعمال حفر أو رفع فى موقع أو أكثر من موقع، وزودت حفائر المعهد المتحف المصرى بالآثار الكثيرة، وزودت كذلك متحف اللوفر ببعض الآثار[٢٣٥] فقد كانت القوانين واللوائح المنظمة لعملية الكشف الأثرى فى ذلك الوقت تقضى بمنح الهيئة القائمة بالحفر نصف الآثار المكتشفة.

أما المطبعة فإنها لم تنشأ إلا فى عام ١٨٩٨ م على يد شاسينا الذى كان فى الأصل عامل جمع حروف طباعة، ورسم بيديه حوالى أربعة آلاف حرف بدأ بها العمل فى مطبعة المعهد، ومنذ نشأة

المطبعة لم تزل آلات الطبع تتطور بها لإنتاج أوفر وأتقن، وفى إمكانية المطبعة الطبع بالهيروغليفية واللاتينية واليونانية والقبطية والحميرية والآشورية والأمهرية والعبرية والعربية مما جعل من مطبعة المعهد واحدة من أشهر وأفضل المطابع الاستشراقية فى العالم، ولايوجد لها نظير فى أوروبا، ولامثيل لها فى حروفها الهيروغليفية بالذات، ولاتقتصر المطبعة على سد احتياجات المعهد فقط ولكنها تعمل أيضاً لأشهر الهيئات العلمية بمصر مثل مصلحة الآثار المصرية، والجمعية الجغرافية المصرية، وجمعية البرديات، وجمعية الآثار القبطية وغير ذلك[٢٣٦].

كذلك أصدر المعهد الفرنسى منذ سنة ١٩٠١ م حولية عرفت باسم " نشرة المعهد الفرنسى للآثار الشرقية "" Le Bulletin de L'Institut Francais d'Archeologie orientale " وهى حولية تهتم بالآثار والحضارات الشرقية القديمة

وتتناول كذلك الفنون القبطية والإسلامية المختلفة "[٢٣٧].

هذا وقد تعاقب على إدارة المعهد منذ تأسيسه باسم " مدرسة القاهرة " وحتى نهاية القرن التاسع عشر كل من :

١- جاستون ماسبيرو ١٨٨٠ – ١٨٨١ م.

٢- إيوجين لوفيبور Eugen Lefebure ١٨٨١ – ١٨٨٣ م.

٣- إيوجين جريبو ١٨٨٣ – ١٨٨٦ م.

٤- بوريان Bouriant ١٨٨٦ – ١٨٩٨ م.

٥- شاسينا ١٨٩٨ – ١٩١٢ م[٢٣٨].

٢ – جمعية المحافظة على الآثار المصرية القديمة.

فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ارتفعت فى إنجلترا الأصوات المطالبة بالحد من تدمير الآثار المصرية وضرورة المحافظة عليها وصيانتها، ومما ساعد على ظهور هذا الاتجاه تعدد المعارض التى كانت تقوم بعرض الآثار المصرية المكتشفة على الجمهور، وانبهار الزائرين لهذه المعارض بعظمة الحضارة المصرية القديمة، هذا فضلاً عن معارضة بعض الأثريين الإنجليز – مثل وليم بيترى – لمسألة نقل الكنوز الأثرية من مصر، وتبنيهم لوجهة نظر تدعو إلى الإبقاء على تلك الآثار فى مهدها الأصلى، كذلك كان للمحاضرات والندوات التى كانت تقوم بإعدادها السيدة إميليا إدواردز فى بريطانيا أثرها فى زيادة اهتمام الإنجليز بالآثار المصرية القديمة[٢٣٩]. ومن أجل ذلك تأسست فى إنجلترا لجنة نمت لتصبح جمعية للمحافظة على آثار مصر القديمة، وكان أعضاء هذه الجمعية الأوائل من ذوى النفوذ والمكانة الرفيعة فى المجتمع الفنى والفكرى والسياسى فى العاصمة الإنجليزية مثل الكاتبة الشهيرة إميليا إدواردز، والرسامان هوكمان هنت وبيرن جونز،

والبروفيسور أرشيبالد سايس أستاد الأشوريات فى جامعة أكسفورد، والسير هيوارد لابارد الذى أصبح سفيراً لبريطانيا فى الأستانة(٢٤٠).

قامت الجمعية بجهود دعائية ضخمة بقصد زيادة عدد أعضائها وحث المهتمين بالمصريات على المشاركة فيها، كما نظمت حملة لجمع التبرعات، فجمعت من ذلك ما يقرب من خمسمائة جنيه إنجليزى، وفى ٩ ديسمبر ١٨٨٩ م عقدت لجنة رئاسة الجمعية اجتماعاً قررت فيه ما يأتى :

أولاً : أن يستفهم من الحكومة المصرية عما إذا كانت توافق على أن تقوم هذه الجمعية بتخصيص مالديها من النقود فى الوقت الحاضر لجعل المعابد المصرية وغيرها من الآثار فى حالة ملائمة من الصيانة والحفظ، وأن تقوم الجمعية باتخاذ التدابير العاجلة الموصلة للحصول على اشتراكات من أعضائها لهذ الغرض، وذلك فى حالة ما إذا وافقت الحكومة المصرية على تعيين موظف إنجليزى براتب من طرفها فى وظيفة " مفتش هياكل " أو " ملاحظ خفر " وعلى تعيين عدد كافٍ من الخفراء لحراسة الآثار القديمة.

ثانياً : أن توافق الحكومة المصرية على اتخاذ الطرق اللازمة لتشكيل لجنة بالقاهرة لإدارة نقود الجمعية، واقترحت الجمعية أن تتكون هذه اللجنة من : السير سكوت منكريف، آرتين باشا، هاملتون لانج، جريبو، توماس كوك، القس شستر(٢٤١)، الكونت ديامو دولست. هذا مع تخويلهم السلطة فى أن يشركوا معهم ما يشاءون من الأعضاء(٢٤٢).

كُلِّف إداوارد بوينتر كاتب شرف جمعية حفظ الآثار القديمة بتحرير خطاب بهذا المضمون إلى اللورد سالسبورى وزير الخارجية البريطانية ورجا منه التصريح بإرسال مشروع الجمعية إلى من بيدهم الأمر بالقاهرة عن طريق وزارة الخارجية البريطانية، ولفت بوينتر نظر الوزير الإنجليزى إلى " إن نقود الجمعية فى الوقت الحاضر تبلغ نحو الخمسمائة جنيه إنجليزى، وأملنا متى تمكنا من إعلان الجمهور بالصفة التى يكون بموجبها صرف النقود أن نزيد هذا المبلغ زيادة بليغة بما إن الجمعية قاصدة تكوين عدد من المشتركين يدفعون مبالغ سنوية، وعاملة على تشكيل لجنة صغيرة بالقاهرة لإدارة ما يتحصل لديها من النقود " وأوضح بوينتر أنه لا مانع لدى أعضاء الجمعية من أن يشترك فى هذه اللجنة بعض أعضاء من لجنة الآثار التاريخية المصرية، وكذلك بعض المشتركين المستوطنين بالقاهرة أو زائريها سنوياً(٢٤٣).

قامت الخارجية البريطانية بإرسال خطاب بوينتر إلى رجلها فى مصر سير إيفلين بارنج فأرسله بارنج بدوره إلى ذو الفقار باشا ناظر الخارجية المصرى مع إفادة أوضح له فيها : " أن من الأمور المرغوبة جداً استمالة القلوب إلى هذه الجمعية وتعضيدها، فإن من أعضائها بعض الذين برعوا فى إنجلترا فى العلوم والمعارف " وخوفاً من احتمال قيام تعارض ونشوب خلافات قد تترتب على وجود لجنتين للآثار تعملان فى القطر المصرى إحداهما لجنة الآثار التاريخية التابعة لمتحف بولاق

والتى تراقب إنفاق نقود الحكومة، والأخرى لجنة جمعية المحافظة على الآثار المصرية القديمة لمراقبة صرف نقود الجمعية فقد اقترح بارنج للخروج من هذا المأزق حلاً ملائماً، ويتلخص هذا الحل فى " أن المبالغ المتحصلة من الرسم المفروض على السواحين الذين أخصُّهم من الإنجليز والأمريكانيين تُضَمُّ إلى المبالغ التى جمعتها الجمعية فى إنجلترا بحيث يتكون منهما رأس مال مشترك، وأنه لأجل مشروعات استعمال هذه النقود فقط يضاف إلى لجنة بولاق الحالية [لجنة الآثار التاريخية] ثلاثة أو أربعة أعضاء تعينهم الجمعية " أما بخصوص مطالبة الجمعية بتعيين موظف إنجليزى بوظيفة " مفتش الهياكل " أو " ملاحظ الخفر " فقد أوصى بارنج الحكومة المصرية بأن تنظر إلى هذه المسألة بعين القبول، لأن الجمعية الإنجليزية تولى هذا المطلب اهتماماً كبيراً، ورأى بارنج " أن أحسن طريقة هى تعيين أحد الشبان المهندسين فى هذه الوظيفة لمدة سنة، وفى نهاية هذه المدة ينظر فى هذه المسألة مرة ثانية، ويمكن دفع ماهية ذلك المهندس من رأس المال المشترك " وطلب بارنج فى نهاية خطابه إلى ناظر الخارجية المصرى أن يقوم الناظر بعرض ملحوظاته هذه على جهات الاختصاص(٢٤٤).

عرض ذو الفقار باشا كافة الأوراق المتعلقة بهذه القضية على مجلس النظار المصرى وطلب من المجلس سرعة اتخاذ قرار فى هذا الشأن حتى يتسنى للخارجية المصرية أن تقوم بالرد على اقتراحات بارنج فى أقرب فرصة(٢٤٥).

فى هذا الوقت كان قد نما إلى علم نظارة الأشغال نبأ مقترحات جمعية حفظ الآثار المصرية القديمة، وما كان من تأييد بارنج لها، ولما كان الإنجليز يسيطرون على تلك النظارة – بل إن السير كولن سكوت منكريف وكيل نظارة الأشغال كان واحداً ممن اختارتهم الجمعية الإنجليزية ليكون عضواً فى لجنتها لمراقبة صرف نقودها – فقد أوعزوا إلى المسئولين فى تلك النظارة بأن يقوموا بتأييد مطالب الجمعية الجمعية الإنجليزية لدى مجلس النظار، فرفعت نظارة الأشغال مذكرة إلى المجلس ادعت فيها أن كثيراً من أعضاء لجنة الآثار التاريخية يرون أن ليس لمصلحة الآثار الآن مراقبة عليا كافية مع ما لتلك المصلحة من الأهمية التى تزداد يوماً بعد يوم بالنسبة لاتساع دائرة المتحف بعد نقله إلى سراى الجيزة، وازدياد عدد السائحين المهمتين بأمر الآثار القديمة والحريصين على زيارتها، وكثرة النقود التى تحصل من الزائرين للمواقع الأثرية القديمة ومن رواد المتحف المصرى ومن الآثار التى تباع فى متجر الآثار التابع للمتحف، وأن هؤلاء الأعضاء يرون أن رقابة مصلحة الآثار على المعالم الأثرية القديمة يشوبها الآن بعض قصور نتج عنه تطاول أيدى بعض الأشقياء على تحطيم المبانى الأثرية وتدميرها، وأرجع أعضاء لجنة الآثار السبب فى ذلك إلى الانشغال الدائم للمسيو جربو مدير المصلحة فى مسائل إدارية لا يلزم لها عالم آثار للنظر فيها، حتى إنه لا يتبقى له سوى وقت قصير يصرفه فى الأبحاث العلمية الأثرية، وقال هؤلاء الأعضاء

إنهم قد ألحُّوا مراراً على جريبو باتخاذ مساعد له ذى أهلية يعول عليه فى تخفيف كثير من الأعمال الإدارية والاعتيادية عنه، ويقوم بالتجول فى أنحاء القطر المصرى وتحرير التقارير اللازمة عن كل حادثة تستدعى النظر فيها.

وهنا تنتقل مذكرة الأشغال إلى بيان الغرض الحقيقى منها، فتقول إنه لما كانت غالبية السائحين من الإنجليز ؛ ولما كانت هناك جمعية إنجليزية على استعداد لأن تكتتب بمبلغ يخصص لحفظ المبانى التاريخية المصرية بشرط أن يعهد بالنفقات التى تؤخذ من هذا المبلغ إلى مسئول إنجليزى فإن أعضاء لجنة الآثار التاريخية – وتعضدهم فى ذلك نظارة الأشغال – يرون أن من الضرورى تعيين هذا الموظف الإنجليزى، ويمكن تسميته بصفة (وكيل مصلحة الأنتيقخانة) براتب سنوى قدره من خمسمائة إلى ثمانمائة جنيه، ودعت نظارة الأشغال مجلس النظار إلى عدم الاعتداد بمعارضة جريبو للمشروع، لأن البراهين التى قدمها لتعليل هذه المعارضة غير مقنعة على الإطلاق، وقالت مذكرة الأشغال على لسان أعضاء لجنة الآثار التاريخية : " إنه ولئن كان المسيو جريبو يستحق كل الثناء على إعداده الأنتيقخانة الجديدة فى الجيزة، لكن من رأيهم أن إدارة مصلحة الآثار التاريخية ليست على ما يرام، ولن ينتظم حالها إلا بتعيين وكيل [إنجليزى] لها ذى إلمام وأهلية، ولذلك فهم يلحون كثيراً لنوال هذا الأمر من الحكومة "(٢٤٦) والتمست نظارة الأشغال من مجلس النظار أن ينظر إلى هذه المسألة بعين الأهمية لدى دراسته لمقترحات بارنج والجمعية الإنجليزية.

كان من الواضح إذن أن جمعية المحافظة على الآثار المصرية القديمة كانت ترمى إلى أهداف بعيدة ذات مغزى سياسى تتمثل فى العمل على محاولة إقحام موظفين إنجليز فى مصلحة الآثار المصرية التى كانت تمثل آخر قلعة للنفوذ الفرنسى فى مصر، وكان الفرنسيون من جانبهم يعارضون أية محاولة إنجليزية للتدخل فى شئونها، ولعل هذا هو السبب فى معارضة جريبو الشديدة لاقتراحات هذه الجمعية، ومما ساعده على ذلك أن موقف الجمعية الإنجليزية نفسها كان ضعيفاً ومهزوزاً، ومطالبها غير واقعية، وحججها التى ساقتها لتبرير هذه المطالب واهية وغير منطقية، واشتراطها تعيين وكيل إنجليزى لمصلحة الآثار المصرية يعد تدخلاً سافراً فيما لا يعنيها، وإذا كان أعضاؤها يريدون التأكد من صرف أموالهم التى جمعوها فى مصارفها المنشودة فإن بإمكان موظفيهم القابضين على دفة تسيير الأمور فى الإدارة المصرية - ولاسيما فى نظارة الأشغال بالذات - أن ينوبوا عنهم فى ذلك، ثم أين هى هذه الأموال التى يريدون إنفاقها على حفظ وصيانة الآثار القديمة المصرية، ذلك أن كل ما جمعته الجمعية الإنجليزية كان لا يتجاوز خمسمائة جنيه تكاد تكفى بالكاد – بل حتى لا تكفى – لتغطية الراتب السنوى للوكيل الإنجليزى الذى يطالبون بتعيينه، على أية حال فإن معارضة جريبو العنيدة للأهداف المشبوهة لهذه الجمعية كانت من

القوة بحيث أدت إلى وأد المشروع والقضاء عليه فى مهده رغم تعاطف بارنج مع أهداف الجمعية وإصراره على تأييد طلباتها.

٣ - صندوق استكشاف مصر Egypt Exploration fund .

تأسس هذا الصندوق فى العاصمة البريطانية لندن فى أبريل من عام ١٨٨٢ م، ووضع له مؤسسوه ثلاثة أهداف رئيسية لتحقيقها، الأول : دعم الاستكشافات الأثرية فى مصر والإشراف عليها وجعلها تقوم على أسس علمية[٢٤٧]، والثانى : مساعدة إنجلترا على استعادة الأرض التى فقدتها أمام منافسيها الفرنسيين والألمان فى مجال الكشوف الأثرية فى مصر[٢٤٨] أما الهدف الثالث فهو هدف دينى، ذو شقين : أحدهما خاص يتمثل فى محاولة الكشف عن حقيقة الفترة الضائعة من تاريخ مصر ذو فترة الأربعمائة عام التى عاشها اليهود فى مصر، وطريق خروجهم منها[٢٤٩]. والآخر عام يتمثل فى الرغبة فى دراسة نصوص الكتاب المقدس على ضوء الاكتشافات الأثرية الحديثة، وإبراز حقيقة عصمة الكتاب المقدس، ففى بداية عقد الثمانينات من القرن التاسع عشر دارت فى إنجلترا معركة عنيفة بين العلم والدين أثارت الكثير من الجدل العام بسبب عقيدة راسخة بين المتدينين مفادها أن الكتاب المقدس فوق مستوى النقد، ولأن الكتاب المقدس كان يشير إشارات خاصة إلى مصر والتاريخ المصرى فإن من يؤيدون قضية عصمة الكتاب المقدس كانوا يتطلعون إلى الحفائر الأثرية لتأكيد ماهو مكتوب، بينما يبحث خصومهم عن تفنيدها محتجين بأن تواريخ الاكتشافات الأثرية فى مصر باتت تهدد بصورة متزايدة تواريخ النسخة المعتمدة من الكتاب المقدس، وبلغ القلق العام حداً دفع إيرل برايد جواتر إلى أن يوصى بمقدار كبير من المال للجمعية الملكية البريطانية لإجراء سلسلة من الأبحاث تبين أن الدين المسيحى يتمشى مع اكتشافات العلم الجديدة، ومن هنا رأى الأعضاء المؤسسون لصندوق استكشاف مصر أنهم يستطيعون الاعتماد على تأييد العامة طالما أسهموا فى الجدل الدائر حول حجية العهد القديم كسجل للأحداث التاريخية[٢٥٠].

ويرجع الفضل فى إنشاء هذا الصندوق إلى السيدة إميليا إدواردز التى بدأت . بعد عودتها إلى إنجلترا من رحلتها إلى مصر - فى مراسلة كبار الشخصيات المهتمة بالآثار القديمة طالبة منها العون فى إنشاء صندوق للاستكشافات الأثرية المصرية يهدف إلى حفظ الآثار القديمة المصرية فى موطنها، وبدأت إميليا بمخاطبة صموبل بيرش أحد أمناء المتحف البريطانى، ولكن بيرش رفض دعوتها محتجاً بأنه لايستطيع أن يوصى الجمهور " بالاشتراك فى أعمال حفر ستكون النتائج التى تخرج منها مملوكة للحكومة المصرية، وتثرى متحف بولاق "، ولكن لم يفت هذا فى عضد إميليا فمضت فى طريقها واتخذت من ريجينالد ستيوارت بول - ابن عم إدوارد وليم لين مؤلف كتاب "

سلوك وعادات المصريين المحدثين " – حليفاً ووثيقاً لها، ويقول البعض إن بول هو الراعى الأكبر للصندوق(٢٥١).

وبعد قليل انضم إلى الأعضاء المؤسسين للصندوق الجراح البريطانى المشهور إيراسموس ويلسون الذى قام بتمويل مشروع نقل مسلة الإسكندرية إلى لندن لتقام على ضفاف نهر التايمز بتكلفة بلغت عشرة آلاف جنيه، وهو مبلغ طائل بمقاييس ذلك العصر(٢٥٢)، وكان ويلسون قد قرأ كتاب إميليا إدواردز " رحلة الألف ميل " وأعجب به إعجاباً كبيراً، فأسرع يعرض أمواله ومساندته تأييداً لاقتراح إميليا بإنشاء الصندوق إن هو ساعد إنجلترا على دخول حلبة المنافسة فى مهدان الاستكشافات الأثرية فى مصر، وقال : " كان لفرنسا وألمانيا دائماً ممثلون نشطون ومتحمسون فى الميدان، ويتطلب طابع إنجلترا العلمى أن تكون ممثلة تمثيلاً جديراً بها "(٢٥٣).

اجتمعت الجمعية التأسيسية للصندوق فى المتحف البريطانى، وأسفر الاجتماع عن تأسيس " صندوق استكشاف مصر " برئاسة الطبيب ويلسون وسكرتارية كل من السيدة إدواردز والسيد بول، وحُدِّدتْ أهداف الصندوق كما يلى : " تنظيم البعثات الكشفية فى مصر مع العناية ببحث تاريخ وفنون مصر القديمة، وتوضيح ما جاء فى قصص التوراه عن مصر والمصريين "(٢٥٤). وفى أول أبريل ١٨٨٢ م أعلن عن تأسيس الصندوق فى جميع الصحف الهامة، واحتوى الإعلان على طلب التبرعات لتمويل الصندوق مع بيان تفصيلى عن المواقع المزمع اكتشافها، وأوضح الإعلان أن إنجلترا – بتأسيس هذا الصندوق – تكون بذلك قد خطت خطوة فى سبيل إقرار نفسها كدولة رئيسة فى مجال الاستكشاف الأثرى فى مصر فى المستقبل، وقال : " يسرنا للغاية أن نعلن أن الجمعية التى طالما تقنا إليها لتشجيع أعمال الحفر فى وادى النهل قد تشكلت أخيراً وبرعاية كريمة، وأشار الإعلان إلى أن هدف الجمعية هو إجراء حفائر أثرية فى منطقة الدلتا " حيث ترقد مختفية دون شك وثائق فترة مفقودة من تاريخ الكتاب المقدس، وثائق يمكن أن تزودنا بمفتاح سلسلة بأسرها من المشاكل المحيرة "(٢٥٥).

كان الأعضاء المؤسسون للصندوق فريقاً مهيباً، فبالإضافة إلى ويلسون وإميليا وبول كان هناك عدد غير قليل من الأساقفة الإنجليز فضلاً عن كبيرهم، وكبير الحاخامات، ولورد كارنارفون رئيس جمعية الآثار(٢٥٦)، ولعل وجود هذا العدد الضخم من رموز المجتمع الدينى فى إنجلترا ضمن الأعضاء المؤسسين لصندوق استكشاف مصر مما يؤكد على الطابع الدينى لهذه المؤسسة الأثرية الجديدة.

كذلك قامت السيدة إميليا إدواردز برحلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٨٩ م للدعاية لصندوق استكشاف مصر، ولحث الأمريكيين إلى التبرع له من أجل دعم الاستكشافات الأثرية واستمرارها، وكانت رحلتها ناجحة للغاية، ومحاضراتها تلقى ترحيباً، وبذلت إميليا جهوداً جبارة

لجمع دعم مالى للإنفاق على الحفائر فى مصر، وكان قد أنشئ فرع للصندوق فى مدينة بوسطن الأمريكية عام ١٨٨٣م ثم أنشئت مكاتب فرعية فى جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية وصلت إلى ثمانين مكتباً عام ١٩٠٣ م، وكان البروفيسور الأمريكى توماس وايتمور Thomas Wittmore عضواً باللجنة التنفيذية للصندوق، وقد بلغت المساهمة الأمريكية فى هذا الصندوق فى الفترة من عام ١٨٨٢ م إلى عام ١٩١٤ م مبلغ مائة وستة وعشرين ألف دولار أمريكى[٢٥٧]، وقالت السيدة إميليا إدواردز التى يرجع إليها الفضل فى تكوين الفرع الأمريكى لصندوق استكشاف مصر إنه يضم مائة وواحداً وسبعين مشتركاً منهم ثلاثة من عمداء الكليات، وسبعة وعشرون من كبار رجال الكنيسة، وتسعة عشر أستاذاً جامعياً بارزاً، واثنان وثلاثون من أعضاء الكونجرس الأمريكى[٢٥٨].

هذا وقد وقع لنا إعلان نشره صندوق استكشاف مصر فى أحد الصحف الإمريكية فى ٣ أبريل ١٨٩٣ م بقصد الدعاية للصندوق فى أنحاء الولايات المتحدة، وحث الأمريكيين على التبرع له، ويشيد الإعلان بجهود السيدة الراحلة إميليا إدواردز نائب رئيس صندوق استكشاف مصر فى تأسيس الصندوق، وكذلك جهود جورج وليام كورتيز George William Curtiz نائب الرئيس الفخرى، وموود طومسون Maude Thompson أمين المتحف البريطانى، ويقول الإعلان إن الصندوق لديه الآن فى مصر اثنان من أشهر المستكشفين الأثريين، وثلاثة من أشهر المحترفين فى أعمال المسح الأثرى بصفة خاصة، وأن الصندوق قد قضى الموسم الأثرى هذا العام فى استكشاف موقعين أثريين : الدير البحرى فى طيبة، وتل العمارنة فى مصر الوسطى، وأن هدف الصندوق هو اكتشاف وتسجيل كافة النواحى المتعلقة بالفنون والعلوم والحياة اليومية والعادات الاجتماعية والحرف والمعارف المدنية والقانونية والتشريعية والفلسفية والطبية والمتعتقدات الدينية والعادات والتقاليد لمدة خمسة آلاف عام، تبدأ منذ فجر التاريخ.

ويعترف الصندوق أنه بدون التبرعات التى تفد إليه من الشعب الأمريكى المتعطش للمعرفة فإنه سيضطر إلى وقف أعماله الاستكشافية فى مصر، ويقول إنه سوف يرسل كتيباً رائعاً مزخرفاً ومزوداً بالصور واللوحات يتضمن ملخصاً لنشاط الصندوق على مدار العام إلى كل مكتتب بمبلغ لا يقل عن خمسة دولارات، وأنه سوف يوجه عميق شكره إلى هؤلاء المتبرعين فى النشرة الأثرية الأمريكية الشهيرة، ويؤكد الإعلان أن أكثر من ثلاثمائة من الشخصيات الأمريكية البارزة من بينهم ثمانية وتسعون من عمداء الكليات ورؤساء الجامعات قد تبرعوا للصندوق منذ عام ١٨٨٣ م، ونقل الإعلان عن رئيس جمعية الشرق الأمريكية قوله : " إنه لا توجد طريقة لإنفاق النقود أفضل من إنفاقها على أعمال الكشف الأثرى ". وناشد الصندوق الأشخاص الذين يريدون المساهمة أو الاستعلام عن نشاط الصندوق أن يتوجهوا إلى السكرتير الشرقى لصندوق استكشاف مصر

بالولايات المتحدة وبليام وينسلو William Winslow حيث سيجدون لديه نشرات عن كافة أعمال الصندوق السابقة والحاضرة، وبإمكانهم أن يحصلوا على هذه المنشورات دون مقابل[٢٥٩].

كان صندوق استكشاف مصر من أوائل الهيئات التى تقدمت للحصول على تصاريح رسمية بالحفر والتنقيب عن الآثار، وكان يولى عناية كبيرة للبحوث الجادة، وبهذه الصورة أصبح الصندوق منظمة علمية كشفية قانونية لها الحق فى إصدار مطبوعات عن الآثار، وقد اختار الصندوق لإدارة حفائره فى مصر أثرياً سويسرياً هو إدوارد هنرى نافيل، وهو عالم مصريات ذو صلة بدراسات الكتاب المقدس، كان تلميذاً للأثرى الألمانى لبسيوس، وساعد فى نشر كتابه الشهير " آثار من مصر وأثيوبيا "، وأجرى نافيل أول حفائره فى " تل المسخوطة "[٢٦٠] بجوار قناة السويس فى منطقة الدلتا، وكان ذلك بناء على تعليمات مشددة من الصندوق بالبعد عن الصعيد، وتركيز النشاط الكشفى فى الوجه البحرى والدلتا لأنه يعتقد أنها منطقة بكر تحوى آثاراً مهمة[٢٦١]، فضلاً عن أن البحث فى هذه المنطقة مما يتلائم تماماً مع أهداف الصندوق، ذلك أن سفر الخروج يسجل أن بنى إسرائيل قد تكاثروا فى مصر وأصبحوا من العدد والعدة بحيث يخشى خطرهم ولايؤمن مكرهم، فتسلط عليهم فرعون مصر وسامهم سوء العذاب وأجبرهم على بناء مدينتين كبيرتين كمركزى إمدادات لجيشه هما " بيثوم " و " بروميس " وبدا الكشف عن هاتين المدينتين مشروعاً مثالياً لتأييد نصوص الكتاب المقدس، فلو كانت هاتان المدينتان قد أقيمتا حقاً فستكونان من الكبر بحيث يتبقى منهما آثار وإذا أمكن الكشف عنهما فسيصبح ذلك دليلاً أثرياً على الخروج[٢٦٢].

بدأ نافيل العمل فى " تل المسخوطة " فى يناير ١٨٨٣ م ممولاً بمنحة قدرها خمسمائة جنيه من إيراسموس ويلسون الذى وعد بمائة جنيه أخرى إذا دعت الحاجة، وكان هدف نافيل الرئيسى – وهدف مسانديه – اكتشاف صلة ملموسة بين الكتاب المقدس والكشوف الأثرية، وأسفرت حفائر نافيل عن كشف بقايا مدينة قديمة ومعسكر حربى وعدة تحصينات وأطلال أحد المعابد وعدد من المبانى الأخرى التى تشبه المخازن، وكانت هناك شواهد تدل على أن المدينة قد أقيمت على عهد رمسيس الثانى، ولكن ليس ثمت علامات يمكن أن تربطها بالإسرائيليين، بيد أن أمناء الصندوق هللوا للكشف ونوهوا به وصنعوا له دعاية واسعة لجمع مزيد من التبرعات والمعونات لاستكمال الاستكشافات الأثرية، وإن كان ذلك لم يقنع كل الأطراف المعنية، فالمتلهفون على تأكيد حجية العهد القديم كانوا أكثر اقتناعاً بما أسفرت عنه حفائر نافيل فى تل المسخوطة، أما علماء المصريات فقد ظلوا متشككين، وأدى الجدال الناشئ إلى دعاية رائعة للصندوق، فزاد عدد أعضائه زيادة كبيرة[٢٦٣]، وقالت مجلة " المقتطف " إن نافيل " قد اكتشف فى ذلك التل [تل

المسخوطة] كتابة تدل على أنه هو موقع بيثوم التى بناها الإسرائيليون " ووصفت المجلة هذا الاكتشاف بأنه " أعظم الاكتشافات قيمة فى نظر علماء التاريخ "[٢٦٤].

كان هدف نافيل الثانى هو مدينة " صان " التى يشير الكتاب المقدس إلى أنها كانت عاصمة مصر القديمة التى وقعت فيها معجزات موسى عليه السلام، وكان هناك اتفاق عام بين علماء الآثار على موقع هذه المدينة : بقعة جرداء تنتشر فيها المستنقعات والحصى فى شرق الدلتا، سماها الإغريق تانيس، وسماها العرب صان، وبدأت إميليا إدواردز فى العمل على جمع الأموال، فراسلت رجل الدين الأمريكى ويليام وينسلو المسئول عن الفرع الأمريكى للصندوق، وبدأ هذا حملة صحفية باسم " فلوس صان " وقال : " إنه مشروع يروق لكل قارئ للكتاب المقدس، وكل دارس للتاريخ وعجائب آثار مصر " ووعد إيراسموس ويلسون بتقديم ألف جنيه، ووعد المستر نادلر أحد أعضاء الصندوق بدفع خمسين جنيهاً إذا أمكن العثور على تسعة عشر آخرين يدفع كل منهم نفس المبلغ، وفى تلك الأثناء انسحب نافيل فجأة من المشروع زاعماً أن ضغوط العمل تمنعه من التوجه إلى مصر فى ذلك الوقت، ويبدو أن موقع تلك المدينة النائى وغير المربح لم يرق له[٢٦٥] على أية حال فإن العلاقة بين نافيل وصندوق استكشاف مصر لم تنقطع إلى الأبد، فقد عاد نافيل إلى العمل لحساب الصندوق مرة أخرى بعد ثلاث سنوات، واستمر يعمل حتى عام ١٩١٣ م وأمكنه أن يرفع من شأن الصندوق حتى احتل مكاناً بين المنظمات المهتمة بالبحوث الأثرية المصرية، وكانت حفائر نافيل التى أجراها برعاية صندوق استكشاف مصر مثار اهتمام كثير من علماء الآثار[٢٦٦].

اختار صندوق استكشاف مصر الأثرى الإنجليزى فلندرز بيترى ليحل محل نافيل الذى اعتذر عن العمل فى " صان " واستمرت العلاقة بين بيترى والصندوق ثلاث سنوات كشف بيترى خلالها عن موقع مدينة " بقراطيس " أكبر مركز تجارى فى مصر فى العصر اليونانى وقد ظل موقعها موضع جدال عنيف بين علماء المصريات طيلة جيل بأسره[٢٦٧].

ظل صندوق استكشاف مصر يعمل فى مجال الكشف عن الآثار المصرية القديمة حتى جاوز عمره المائة عام، فقد احتفل الصندوق بعيده المئوى عام ١٩٨٢ م[٢٦٨]. وكان الصندوق قد أكد عزمه منذ البداية على الإبقاء على نتائج حفائره فى مصر وعدم نقلها إلى الخارج، كما جاء ذلك فى أول منشور يوزعه الصندوق على الجمهور : " وتتعهد الجمعية بإجراء الحفائر بوجه خاص فى المواقع ذات الأهمية بالنسبة للكتاب المقدس وذات الأهمية العامة دون انتهاك للقانون المصرى، وبمقتضاه يصبح كل ما يكتشف مملوكاً لمتحف بولاق "[٢٦٩] على أن الأعضاء المؤسسين للصندوق سرعان ما تخلوا عن هذا الالتزام، وعاونهم فى ذلك ماسبيرو المعروف بمرونته وتساهله فى التعامل مع القوانين التى تحظر نقل الآثار المصرية إلى الخارج، ففى عام ١٨٨٣ م وافق ماسبيرو على إهداء

صندوق استكشاف مصر أول مجموعة أثرية من تل المسخوطة[٢٧٠]، شملت اثنين من أفضل التماثيل التى اكتشفت هناك – صقر جرانيتى وكاتب يجلس القرفصاء – وقد أهداها الصندوق بدوره إلى إيراسموس ويلسون أسخى رعاة الصندوق والذى تنازل عنها بسهولة إلى المتحف البريطانى[٢٧١].

وهكذا حصل الصندوق على أجمل الآثار التى كشف عنها كمكافأة له على قراره غير المسبوق بالالتزام بالقانون الذى يمنع تصدير الآثار، وهذا منطق غريب : أن يسمح لك بخرق القانون طالما أظهرت نواياك الحسنة وأعلنت عزمك على الالتزام به، على أية حال فإن حصول الصندوق على نصيب من الآثار التى تكشف عنها حفائره قد أصبح منذ ذلك الحين حقاً مكتسباً له، وعندما تعاقد الصندوق مع بيترى ليحل محل نافيل أصر بيترى على أن تكون شروط استخدامه مختلفة عن شروط استخدام نافيل فى نقطة هامة، فقد اشترط السماح له بشراء الآثار الصغيرة التى قد يجدها عماله أو التى قد يأتى بها التجار إلى مكان الحفر، وكان بيترى يعتبرها المواد الأساسية التى يمكن منها استخلاص التاريخ القديم، ولكن كانت هناك مشكلة القانون الذى يقضى بأن تكون كل الآثار المكتشفة – صغيرة كانت أم كبيرة – مملوكة لمتحف بولاق، وخطرت لبيترى فكرة ظنها حلاً ملائماً، فسوف يقدم بيترى فى نهاية الموسم الأثرى المجموعة المكتشفة كلها إلى ماسبيرو طالباً منه فحسب أن يأخذ إلى الوطن الأشياء التى لايريدها ماسبيرو، وتقدم هذه الأشياء عندئذٍ إلى الصندوق ليقوم بتوزيعها بين المتاحف البريطانية والأمريكية مع إشارة إلى أن المنح مقبولة للغاية، وبدت هذه خطة جيدة إذا ما قبلها ماسبيرو، وطلب من بيترى أن يسافر إلى مصر عن طريق باريس ليقابل مدير مصلحة الآثار المصرية – الذى كان فى أجازته السنوية – للحصول على موافقته، ووافق ماسبيرو بسهولة مشترطاً فحسب أن يظل الترتيب سرياً إلى أن يعود إلى القاهرة[٢٧٢] ومشترطاً كذلك أن تذهب كل المجموعات الأثرية التى يكتشفها بيترى إلى متحف بولاق أولاً، وأن توضع فى صناديق الآثار المكررة التى يريد بترى تصديرها، ويبلغ بها ماسبيرو ليفحصها ثم يوافق على إعطائها لبيترى، وكان ماسبيرو يوافق عادة، وكان بيترى يسجل فى رسائله للصندوق كرم ماسبيرو، وفى لندن كان الصندوق يقوم بعرض الآثار الواردة من مصر ليحصل على تبرعات، ثم يكتب لبيترى وغيره من الذين ينقبون باسم الصندوق طالباً مزيداً من الآثار المصرية، وبعد أن تولى جريبو مصلحة الآثار المصرية اتهم بيترى بتهريب خمسمائة ألف قطعة من الفخار المصرى بدون ترخيص[٢٧٣]، والغريب أن بيترى كان يغضب عندما يقوم ماسبيرو باستبقاء جزء من الآثار المكتشفة لمتحف بولاق، فقد كان يعتقد أنها ستوجه إلى متجر الآثار التابع للمتحف حيث تباع للسائحين، مع أن ماسبيرو كان قد سمح لبيترى بأن يأخذ معه مجموعة كبيرة

من الآثار عرضت فى معهد الآثار الملكى بلندن قبل أن تقسم بين المتحف البريطانى ومتحف الفنون الجميلة ببوسطن[٢٧٤].

ويمكن القول بأن المتحف البريطانى كان اول المستفيدين من الآثار التى يأتى بها الصندوق من مصر رغم أن صمويل بيرش ووواليس بدج أمناء المتحف كانا من أشد المعارضين للصندوق منذ نشأته، حتى إن بدج كتب ذات مرة رسالة بعث بها المتحف إلى الصندوق يشتكى فيها من أن الآثار التى أهديت إليه عديمة القديمة، وقالت الرسالة إن الأمناء لايمكن أن يوصوا بقبول كمية كبيرة من الخزف والقطع الفخارية الصغيرة التى لاتساوى شيئاً من وجهة نظرهم، وقد أثارت هذه الرسالة غضب بيترى حتى إنه كتب إلى أميليا إدواردز شاكياً : " إن العبارات الزائفة لهذه الرسالة وما تكشف عنه من جهل شنيع بالأركيولوجيا الحقيقية والعلمية تمنعنى من أن أتعامل مع هذه الجهة مرة أخرى " وقد ظل على ابتعاده هذا طيلة حياته[٢٧٥].

كذلك استفادت المتاحف الأمريكية كثيراً من علاقتها بصندوق استكشاف مصر وذلك طبقاً لقاعدة وضعها الصندوق مفادها أن جميع الآثار المكتشفة – بعد إعطاء الحكومة المصرية نصفها طبقاً للقانون – يتم توزيعها على المتاحف الممولة طبقاً للمبالغ التى ساهموا بها[٢٧٦].

وفى التقرير الذى نشره الصندوق عن اعماله فى مائة سنة اعترف الصندوق بأن المتحف البريطانى كان أول من أفاد من الحفائر التى أجراها الصندوق، يليه متحف الفنون الجميلة بمدينة بوسطن الأمريكية لأنه كان يتبرع للصندوق بمبالغ كبيرة، ثم متاحف ليفربول وشيفلد وأدنبره البريطانية، ثم المتاحف الأمريكية الأخرى، بل إن الأمر لم يقتصر على المتاحف، ففى تقرير الصندوق السابق ذكره أنه عندما توقفت أعمال الحفر فى الأقصر بسبب ضعف الإمكانيات ونفاد المخصص تبرع رجل أمريكى بألف جنيه للصندوق مقابل أن يأخذ حصته فى الآثار المكتشفة، فوافق الصندوق على ذلك[٢٧٧]، وهكذا ساعد صندوق استكشاف مصر على نهب آثار مصر تحت ستار البحث عنها والمحافظة عليها.

مؤسسات أخرى.

وبالإضافة إلى هاتين المؤسستين فقد ظهرت خلال القرن التاسع عشر مؤسسات أجنبية أخرى مهتمة بشئون الآثار المصرية القديمة، غير أن تأثير هذه المؤسسات على الكشف الأثرى فى مصر كان محدوداً وعلى نطاق ضيق، وذلك أن بعض هذه المؤسسات قد كانت لها أهداف أخرى خاصة بخلاف هدف دعم الاكتشافات الأثرية فى مصر، وهى أغراض دينية فى الغالب ترمى إلى خدمة الدراسات المتعلقة بالكتاب المقدس، ولعل من امثلة هذه المؤسسات " جمعية الآثار الإنجيلية " التى تأسست فى لندن فى نوفمبر من عام ١٨٧٠م على يد كل من صمويل بيرش أمين المتحف البريطانى وجوزيف بونومى الذى كان أميناً لمتحف جون ساون، وقد وضعت هذه

الجمعية لنفسها أهدافاً تسعى لتحقيقها، وتتمثل هذه الأهداف فى " دراسة الأركيولوجيا والجغرافيا والتاريخ القديم والحديث لآشور والجزيرة العربية ومصر وفلسطين وغيرها من أراضى الكتاب المقدس، وتشجيع دراسة آثار هذه البلدان " واختير بيرش رئيساً للجمعية، وضم مجلس الجمعية ستة من رجال الدين المسيحى، كما انضم إليها فيما بعد من كبار رجال السياسة البريطانيين : جلادستون ولورد سالسبورى، وكذلك الرحالة الإنجليزى دين ستانلى، وقد سعت الجمعية كغيرها من الجمعيات الأثرية الإنجليزية التى قامت على أساس دينى إلى أن تضع أمام الجمهور دليلاً آركيولوجياً على الأحداث التى سجلها العهد القديم، ولكنها عجزت عن ذلك[٢٧٨].

وهناك أيضاً جمعية تسجيل الآثار المصرية أو حساب الأبحاث المصرى Egypt Research account وهى جمعية أنشئت فى إنجلترا عام ١٨٩٥ م بمعرفة فلندرز بيترى بغرض تسجيل المعلومات عن الآثار المصرية القديمة المكتشفة، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تساهم فيها بمبالغ كبيرة، ورغم أن هذه الجمعية كانت مخصصة لتسجيل المعلومات وتدريب الطلاب على أعمال البحث الأثرى إلا إنها كانت تقوم أيضاً بتوزيع أعداد من القطع الأثرية المكتشفة بين أعضائها[٢٧٩].

كانت هذه هى أشهر المؤسسات والجمعيات الأجنبية العاملة فى مجال التنقيب الأثرى فى مصر، ويلاحظ أن جميع هذه المؤسسات قد تكونت فى إنجلترا دون غيرها من الدول، وربما كان ذلك أمراً طبيعياً بحكم الاحتلال الإنجليزى لمصر، وبحكم العلاقات الخاصة التى كانت تربط بين مصر وإنجلترا قبل هذا الاحتلال، هذا بالإضافة إلى رغبة إنجلترا فى الدفع بنفسها كشريك أساسى فى عملية الاستكشاف الأثرى فى مصر وعدم ترك الساحة خالية أمام منافسيها الفرنسيين والألمان الذين كانوا يحتلون بالفعل موقعاً متميزاً فى مصلحة الآثار المصرية، كما يلاحظ كذلك أن هذه المؤسسات كانت تحظى بدعم أمريكى واسع النطاق، ذلك أن الاهتمام الأمريكى بعلم المصريات فى القرن التاسع عشر كان يعطى أهمية كبرى لمساعدة المنظمات البريطانية المهتمة بالآثار المصرية القديمة بمنحها تبرعات ضخمة، على حين لم يشارك الأمريكيون بأنفسهم مشاركة إيجابية فى مجال الكشوف الأثرية فى مصر إلا مع بداية القرن العشرين.

الهوامش

(١) محافظ الأبحاث، موضوعات مختلفة، محفظة رقم (١٣٩) ملف طرق وآثار، دفتر رقم (٧١) معية سنية (تركى) ترجمة الأمر الكريم المؤرخ فى ١٠ رمضان ١٢٥١ هـ (٣٠ ديسمبر ١٨٣٥ م).
(٢) وزارة المعارف العمومية: " إسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاماً على وفاته " طبعة: دار الكتب المصرية القاهرة ١٣٦٤ هـ / ١٩٤٥م. ص ٣٩١.
(٣) محافظ الأبحاث، موضوعات مختلفة، محفظة رقم (١٣٩) ملف طرق وآثار، دفتر رقم (٧١) معية سنية (تركى) ترجمة الأمر الكريم المؤرخ فى ١٩ رمضان ١٢٥١ هـ (٨ يناير ١٨٣٦ م)، وانظر كذلك: Wiet : op. cit., p : 29
(٤) عبدالمنعم أبو بكر: قصة المتحف المصرى " ص ٢٦.
(٥) مجلة " الهلال " عدد نوفمبر ١٩٩٣ م. ص ٩١.
(٦) محافظ الأبحاث، موضوع التعليم، محفظة رقم (٦٢) دفتر رقم (١٤١) مدارس، ص (٣٨٠) ملخص المكاتبة العربية نمرة (٧١) بتاريخ ١٥ ذو الحجة ١٢٦٥ هـ (١ نوفمبر ١٨٤٩ م).
(٧) وزارة المعارف العمومية " إسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاماً على وفاته " ، ص٣٩١.
(٨) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر " ، ص١٣٨.
(٩) عبدالمنعم أبو بكر: " قصة المتحف المصرى " ، ص٢٨.
(١٠) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر " ، ص١٣٨، ١٣٩، وانظر كذلك: عبدالمنعم أبو بكر: " قصة المتحف المصرى " ، ص٢٧.
(١١) سليم حسن: " مصر القديمة " جـ ٤ ، ص١٣٣.
(١٢) محافظ معية سنية (عربى) مستخرجة من المعية التركى، محفظة رقم (٢) وثيقة رقم (١٤٢) بتاريخ ١٧ رجب ١٢٧٤ هـ (٤ مارس ١٨٥٨ م).
(١٣) محافظ معية سنية (عربى) مستخرجة من المعية التركى، محفظة رقم (٢) ملخص الوثيقة رقم (١٥٨) بتاريخ ١٦ ذو الحجة ١٢٧٤ هـ (١٨ يوليو ١٨٥٨ م).
(١٤) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، دفتر رقم (١٨٩٣) أوامر، ص(٩٠) وثيقة رقم (٢٩) بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٧٦ هـ
(١٥) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، دفتر رقم (١٨) معية سنية (تركى) ورقة (١٤٢) وثيقة رقم (١٩٢) بتاريخ ٢٥ رجب ١٢٧٤ هـ (١٢ مارس ١٨٥٨ م).
١٦) عبدالمنعم أبو بكر: " قصة المتحف المصرى " ، ص٢٩.
(١٧) سليم حسن: " مصر القديمة " جـ ٤ ، ص١٣٤، وانظر كذلك: بيتر فرانس: " اغتصاب مصر " ص ١٤٠.
(١٨) عبدالمنعم أبو بكر: " قصة المتحف المصرى " ، ص١٣.
(١٩) Etienne Drioton : " Le musée de Boulac " cahiers d'histoire Egyptienne, Egyption history papers, serie III, face 1 , novembre 1950. p : 3
(٢٠) Etienne Drioton : op. cit., P : 4
(٢١) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر " ، ص١٤٣.
(٢٢) جيمس بيكى: " الآثار المصرية فى وادى النيل " جـ ١ ، ص٩٠، ٩١.
(٢٣) جرجى زيدان: " تراجم مشاهير الشرق فى القرن التاسع عشر " جـ ٢ ص ١٩٤.
(٢٤) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر " ، ص١٤٤.
(٢٥) سجلات معية سنية (عربى) صادر الأوامر العلية إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات س ١ / ١ / ٢٤ سجل رقم (١٩٠٧) قديم، ص (١٠٠) وثيقة رقم (٦٣) بتاريخ ١٩ رجب ١٢٨٠ هـ (٣٠ ديسمبر ١٨٦٣ م) ضمن ميكروفيلم رقم (٢٦) معية سنية (عربى).
(٢٦) أمين سامى: " تقويم النيل " المجلد الأول من الجزء الثالث " عصر عباس وسعيد " ، ص٣٠٧.
(٢٧) عبدالمنعم أبو بكر: " قصة المتحف المصرى " ، ص٣٠.
(٢٨) عبدالرازق السنهورى: " التعليم " بحث منشور ضمن كتاب " إسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاماً على وفاته " ، ص٢٧.
(٢٩) محافظ الأبحاث، موضوعات مختلفة، محفظة رقم (١٢٧) ملف الأوراق الخاصة بإنشاء دار الآثار ومنع خروجها من القطر المصرى، ملخص الأمر الكريم رقم (١٠) بتاريخ ٢٨ شعبان ١٢٧٩ هـ (١٨ فبراير ١٨٦٣ م)، وانظر كذلك أمين سامى: " تقويم النيل " المجلد الثانى من الجزء الثالث " عصر إسماعيل " ، ص٤٦٢.

(٣٠) المرجع السابق، نفس الجزء . ص٥٩٤.
(٣١) دومينيك فالبيل : " علم المصريات " ، ص١٤٨.
(٣٢) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، سجل رقم (١٨٩١) أوامر، ص (١٢٥) وثيقة رقم (٤٨) بتاريخ ١١ رمضان ١٢٧٦ هـ (٢ أبريل ١٨٥٩ م).
(٣٣) Blanc : op. cit., p : 305. Also jean Ellul : " Guides et catalogues musées egyptotologues " cahiers d'hitore Egyptinne, Egyption History papers, serie III, face : 1, November 1950. p : 88. وفيه أن عدد صفحات هذا الدليل ثلاثمائة وأربع صفحات فقط، وانظر أيضاً في ذلك : حسن كمال : " مصلحة الآثار المصرية ودار الآثار المصرية وتاريخ إنشائها " مجلة المقتطف " عدد ديسمبر ١٩٣٥ م مجلد (٨٧) ، ص٥٩٨.
(٣٤) ترجمه أبو السعود أفندي المترجم بقلم الترجمة بديوان عموم المدارس الملكية، وطبعته مطبعة وادي النيل
(٣٥) ، ص٤ (مقدمة المترجم).
(٣٦) المرجع السابق ص ١٣ – ٢٦ باختصار.
(٣٧) المرجع السابق ، ص٢١.
(٣٨) المرجع السابق ، ص٢٢.
(٣٩) المرجع السابق ، ص٣١.
(٤٠) المرجع السابق ، ص٥٢.
(٤١) مارييت : " فرجة المتفرج على الأنتيقة خانة الخديوية " ، ص٩٥.
(٤٢) المرجع السابق، ص١٠١.
(٤٣) المرجع السابق، ص١١٥.
(٤٤) المرجع السابق، ص١٢٥.
(٤٥) المرجع السابق، ص١٦١.
(٤٦) Blanc : op. cit., p : 318
(٤٧) Drioton : op. cit., p : 10 – 11. Also Ellul : op cit., p : 88.
(٤٨) مجلة " المقتطف " عدد سبتمبر ١٩١٦ م. مجلد (٤٩) ، ص٢١٥، وانظر كذلك : عدد ديسمبر١٩٣٥م مجلد (٨٧) ، ص٥٩٨.
(٤٩) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، ميزانية، محفظة رقم (٥ / ب) ميزانية، موافقة اللجنة المالية بتاريخ ١٥ مايو ١٨٨٧ م على فتح اعتماد بمبلغ ٢٠٠ لإنشاء جرنال للأنتيكخانة المصرية.
٥٠) دومينيك فالبيل : " علم المصريات " ، ص١٤٢.
(٥١) الإسماعيلية : خطة جديدة ظهرت في زمن الخديوي إسماعيل، ونسبت إليه لأنه هو الآمر بإنشائها، وحد هذه الخطة البحري : الطريق الموصل من مصر إلى بولاق، وحدها الغربي : ترعة الإسماعيلية الآخذة من قصر النيل، وساحل النيل إلى القصر العيني، وحدها القبلي : القصر العالي والخليج المصري، وحدها الشرقي : سور البلد القديم، وأغلب مساحة هذه الخطة هي أرض اللوق. انظر : علي مبارك : " الخطط التوفيقية " جـ٣ ، ص٤٠٤ طبعة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م. مصورة عن طبعتها الثانية بالقاهرة ١٣٩٠ هـ/ ١٩٧٠ م.
(٥٢) سجلات ديوان الأشغال، صادر عربي، صادر الدواوين، سجل رقم (٣٤) ص (١٣٦) وثيقة رقم (١٢١) بتاريخ ١٩ ربيع الأول ١٢٨٧ هـ (١٩ يونيو ١٨٧٠ م).
(٥٣) سجلات ديوان الأشغال، صادر عربي، صادر قلم الهندسة، سجل رقم (٢١) ص (٣٦) وثيقة رقم (٣١٣) بتاريخ ١٨ ربيع الأول ١٢٨٩ هـ (٢٦ مايو ١٨٧٢ م).
(٥٤) سجلات ديوان الأشغال، صادر عربي، صادر الدواوين ، سجل رقم (٤٨) ص (١٠٩) وثيقة رقم (٣٧) بتاريخ ١٧ رجب ١٢٩٠ هـ (١٠ سبتمبر ١٨٧٣ م).
(٥٥) سجلات ديوان الأشغال، صادر عربي، صادر الدواوين ، سجل رقم (٤٩) ص (١٤٨) وثيقة رقم (١٨٤) بتاريخ ١٢ ذو القعدة ١٢٩٠ هـ (١ يناير ١٨٧٤ م).
(٥٦) ممدوح الدماطي : " وثائق المتحف المصري " طبعة : المجلس الأعلى للآثار، القاهرة ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠٢ م ، ص٩.
(٥٧) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، مصلحة الآثار، محفظة رقم (٤ / ٢ أ) مجموعة ٤٩ أشغال، إفادة ناظر الأشغال العمومية بتاريخ ٢ أبريل ١٨٧٩ م بخصوص تخصيص أحد مباني مدرسة البنات وإصلاحه ونقل آثار بولاق إليه.
(٥٨) وزارة المعارف العمومية : " إسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاماً على وفاته " ، ص٣٩٣.

(٥٩) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، ميزانية، محفظة رقم (٥ / أ) ميزانية، ترجمة مذكرة نظارة الأشغال العمومية إلى مجلس النظار بتاريخ ٧ يوليو ١٨٨٥ م نمرة ٢٨١ بطلب فتح اعتماد لنظارة الأشغال العمومية بمبلغ ستة آلاف وسبعمائة جنيه للإصلاحات اللازمة بالنيل بجهة بولاق.

(٦٠) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، مصلحة الآثار، محفظة رقم (٤ / ١) مجموعة ٤٩ أشغال، ترجمة مذكرة من نظارة الأشغال العمومية إلى رئاسة مجلس النظار بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٨٨٨ م نمرة ٧٦٦ بشأن نقل الأنتيكات الموجودة فى أشوان متحف بولاق إلى سراى الجيزة.

(٦١) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، مصلحة الآثار، محفظة رقم (٤ / ١) مجموعة ٤٩ أشغال، مذكرة من اللجنة المالية لمجلس النظار بتاريخ ١٠ مارس ١٨٨٩ م بشأن فتح اعتماد بمبلغ ألف جنيه لنقل الأنتيقات الموجودة بأشوان متحف بولاق ووضعها فى سراى الجيزة وموافقة المجلس على ذلك بتاريخ ٢١ مارس ١٨٨٩ م، ثم مذكرة أخرى من اللجنة المالية إلى المجلس بتاريخ ٢١ مايو ١٨٨٩ م بطلب فتح اعتماد بمبلغ ثمانية آلاف جنيه بخلاف الألف جنيه الأولى لنقل الأنتيكخانة وموافقة المجلس على ذلك بتاريخ ٢٣ مايو ١٨٨٩ م.

(٦٢) عبدالمنعم أبو بكر : " قصة المتحف المصرى " ، ص٣٥.

(٦٣) أحمد شفيق : " مذكراتى فى نصف قرن " الجزء الثانى، القسم الأول (١٨٩٢ – ١٩٠٢ م) مطبعة مصر، الطبعة الأولى، القاهرة ١٣٥٤ هـ/ ١٩٣٦ م ، ص٣٥.

(٦٤) فيرى : " الخلاصة الوجيزة فى بيان أهم الآثار المعروضة بمتحف الجيزة " تقديم : دى مورجان، ترجمة : أنيس أفندى إكليمندوس، طبعة بولاق، الطبعة الأولى، القاهرة ١٣١٠ هـ/ ١٨٩٣ م ، ص٥ – ٧ باختصار.

(٦٥) عدد الجمعة ٢٤ يناير ١٨٩٠ م.

(٦٦) فيرى : " الخلاصة الوجيزة " ص ٧٧.

(٦٧) مجلة " المقتطف " عدد مايو ١٨٩٣ م، مجلد (١٧) ، ص٥٦٣.

(٦٨) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، مصلحة الآثار، محفظة رقم (٤ /١) مجموعة ٤٩ أشغال، ترجمة مذكرة من نظارة الأشغال العمومية إلى رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٢٣ أبريل ١٨٩٠م بشأن التدابير المقتضى اتخاذها لوقاية أنتيقخانة سراى الجيزة من السرقات.

(٦٩) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، مصلحة الآثار، محفظة رقم (٤ /١) مجموعة ٤٩ أشغال، ترجمة مذكرة من نظارة الأشغال العمومية إلى رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٢٤ فبراير ١٨٩٤ م بشأن التعديلات اللازمة لسراى الجيزة.

(٧٠) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، مصلحة الآثار، محفظة رقم (٤ / ١) مجموعة ٤٩ أشغال، ترجمة إفادة بعث بها حضرة المسيو مورجان مدير عموم الآثار التاريخية إلى نظارة الأشغال العمومية فى ٢٧ مارس ١٨٩٤ م.

(٧١) يذكر أن النية كانت متجهة فى ذلك الوقت إلى إحياء فكرة الخديوى إسماعيل بجمع الآثار المصرية القديمة والآثار الإسلامية والكتبخانة المصرية فى بناء واحد، ولكن صُرِف النظر عن هذا المشروع لأسباب غير معلومة. انظر : سجلات معية سنية (عربى) سجلات الصادر الغير رسمى من قلم التحريرات، سجل رقم (١٨) قديم (١٦) خاص، ص (٤٤) وثيقة (بدون رقم) بتاريخ ١٩ شعبان ١٣١٠ هـ/ ٨ مارس ١٨٩٣ م. ضمن ميكروفيلم رقم (٢١) معية سنية (عربى).

(٧٢) ممدوح الدماطى : " وثائق المتحف المصرى " ص ١٠، ١١.

(٧٣) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، مصلحة الآثار، محفظة رقم (٤ / ١) مجموعة ٤٩ أشغال، ترجمة محضر الجلسة التى عقدها القومسيون المشكل للنظر فى التصميمات المختصة بأنتيقخانة الجيزة بتاريخ ٢٦ فبراير ١٨٩٣ م.

(٧٤) مجلة " المقتطف " عدد ديسمبر ١٩٠٢ م مجلد (٢٧) ، ص١١٣٧.

(٧٥) ممدوح الدماطى : " وثائق المتحف المصرى " ص ١١.

(٧٦) مجلة " المقتطف " عدد أبريل ١٨٩٥ م مجلد (١٩) جـ ١ ، ص٣١٩.

(٧٧) مجلة " المقتطف " عدد ديسمبر ١٩٠٢ م. مجلد (٢٧) ، ص١١٣٨.

(٧٨) أحمد شفيق : " مذكراتى فى نصف قرن " الجزء الثانى، القسم الأول، ص٢٤٣.

(٧٩) مجلة " المقتطف " عدد مايو ١٨٩٧ م. مجلد (٢١) ، ص٣٩٤.

(٨٠) مجلة " المقتطف " عدد ديسمبر ١٩٠٢ م. مجلد (٢٧) ، ص١١٣٨.

(٨١) ممدوح الدماطى : " وثائق المتحف المصرى " ص ١١.

(٨٢) مجلة " المقتطف " عدد مايو ١٩٠١. مجلد (٢٦) ، ص٤٦٦ من تقرير اللورد كرومر عن أحوال مصر فى سنة ١٩٠٠ م.

(٨٣) ماسبيرو : " دليل التحف المصرية الفاخرة لمدينة القاهرة " ترجمة : أحمد كمال، طبعة : بولاق، الطبعة الأولى، القاهرة ١٣٢٠ هـ/ ١٩٠٣ م ، ص(أ) من المقدمة. (٨٤) مجلة " المقتطف " عدد ديسمبر ١٩٠٢ م. مجلد (٢٧) ، ص١١٣٨، ١١٣٩.

(٨٥) ممدوح الدماطى : " وثائق المتحف المصرى " ص ١٤.
(٨٦) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، رتب ونياشين محفظة رقم (٥)، رتب ونيلشين الأنتيكخانة، ترمة مكاتبة نظارة الأشغال العمومية بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٠٢م بطلب الإحسان برتب ونيلشين على بعض الموظفين والمقاولين الذين اشتركوا فى بناء الأنتيقخانة المصرية.
(٨٧) ممدوح الدماطى : " وثائق المتحف المصرى " ، ص١١، وانظر كذلك : مجلة " المقتطف " عدد مايو ١٩٠١م، مجلد (٢٦) ، ص٤٦٦، وانظر كذلك عدد ديسمبر ١٩٠٢م، مجلد (٢٧) ، ص١١٤٠.
(٨٨) عدد ديسمبر ١٩٠٢م، مجلد (٢٧) ، ص١١٤٠.
(٨٩) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، ميزانية، محفظة رقم (٥ / د) ميزانية، مجموعة ٤٩ أشغال، مذكرة اللجنة المالية إلى رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٦ أبريل ١٩٠٨ م نمرة (٥٢) بالموافقة على فتح اعتماد خصوصى لنظارة الأشغال العمومية بمبلغ تسعة آلاف جنيه.
(٩٠) عدد ١٨ ديسمبر ١٩٠٨ م.
(٩١) ممدوح الدماطى : " وثائق المتحف المصرى " ، ص٤٢.
(٩٢) محسن محمد : " سرقة ملك مصر " ، ص٣٧٦.
(٩٣) عدد رقم (٢٥) جماد الآخر ١٣٧٨ هـ/ يناير ١٩٥٩ م. ، ص٨.
(٩٤) تأسس مجلس المعارف المصرى Institute Egyptien فى مدينة الإسكندرية عام ١٨٥٩ م (١٢٧٥ هـ) على يد جماعة من رجال العلم قصدوا من وراء ذلك إحياء فكرة المعهد العلمى المصرى الذى أنشأته الحملة الفرنسية، ثم ذهب بذهابها من مصر عام ١٨٠١ م، وقد ضم مجلس المعارف المصرى فى عضويته نخبة من العلماء الأجانب كان من بينهم بعض علماء الآثار مثل ماريت وماسبيرو، وفى عام ١٨٨٠ م نقل مجلس المعارف المصرى إلى القاهرة، وهو قائم بها إلى اليوم يؤدى مهمته فى نشر الأبحاث العلمية تحت مسمى " المجمع العلمى المصرى ". انظر : جرجى زيدان : " تاريخ آداب اللغة العربية " مراجعة : شوقى ضيف، طبعة : دار الهلال، القاهرة، بدون تاريخ، جـ ٤ ص ٧٧، ٧٨، وانظر كذلك : عبدالرحمن الرافعى : " عصر إسماعيل " جـ١ ص ٢٤٤.
(٩٥) أحمد كمال : "الخلاصة الذرية فى آثار متحف الإسكندرية " مطبعة عين شمس، القاهرة ١٣٦٨ هـ/ ١٩٤٩ م. ، ص٣٠٢.
(٩٦) كوم جعيف : قرية أنشئت على أطلال مدينة نقراطيس القديمة، وهى تتبع حالياً مركز إيتاى البارود – محافظة البحيرة. انظر : محمد رمزى : " القاموس الجغرافى " قسم ٢ جـ٢ ، ص٢٤٨.
(٩٧) دفنه : مدينة قديمة كانت تقع على الفرع البيلوزى للنيل، ومكانها اليوم يعرف بكوم دفنه بمركز فاقوس – محافظة الشرقية. انظر : المرجع السابق، قسم ١ ، ص١٩٣.
(٩٨) أحمد كمال : " الخلاصة الذرية " ، ص٣، ٤ بتصرف.
(٩٩) عبدالرحمن زكى : "دور التحف فى مصر والجمعيات العلمية " بدون ذكر دار النشر، القاهرة ١٣٦٨ هـ/ ١٩٤٩ م. ، ص٢٥.
(١٠٠) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، مصلحة الآثار، محفظة رقم (٤ / ١) مذكرة بشأن متحف ومكتبة الإسكندرية.
(١٠١) أحمد كمال : " الخلاصة الذرية " ، ص٤.
(١٠٢) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، مصلحة الآثار، محفظة رقم (٤ / ١) مجموعة ٤٩ أشغال، مشروع لائحة خاصة بإنشاء متحف الإسكندرية وموافقة مجلس النظار على ذلك بتاريخ ٨ يونيو ١٨٩٢م (١٢ ذو القعدة ١٣٠٩ هـ)
(١٠٣) هنرى رياض، يوسف حنا شحاته، يوسف مفيد الفريانى : " دليل آثار الإسكندرية " مراجعة : داوود عبده داوود، مطبعة : جامعة الإسكندرية ١٣٨٤ هـ/ ١٩٦٥ م. ، ص٥٧.
(١٠٤) عبدالرحمن زكى : " دور التحف فى مصر ، ص٢٥.
(١٠٥) أحمد شفيق : " مذكراتى فى نصف قرن " الجزء الثانى، القسم الأول، ص٣٤.
(١٠٦) أحمد كمال : " الخلاصة الذرية " ، ص٥.
(١٠٧) هيئة الآثار المصرية : " المتحف اليونانى الرومانى " بدون ذكر دار النشر أو زمان أو مكان الطبع، ص١.
(١٠٨) مجلة " الثمرة " السكندرية، عدد أكتوبر ١٨٩٥ م / ربيع الآخر ١٣١٣ هـ مجلد (١) ، ص٢٩٥.
(١٠٩) مجلة " المقتطف " عدد أكتوبر ١٨٩٥ م مجلد (١٩) جـ٢ ، ص٧٩٩ – ٨٠٠.
(١١٠) ميخائيل شاروبيم : " الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث " الجزء الخامس، المجلد الأول، القسم الثانى، ص٣٤.
(١١١) عبدالرحمن زكى : " دور التحف فى مصر " ، ص٢٦ وجدير بالذكر أن أحمد كمال قد اعتمد على دليل بوتى هذا فى إخراج كتابه " الخلاصة الذرية فى آثار متحف الإسكندرية بعد أن تناوله بشىء من " التنقيح وازدياد المواد والتصليح، ليسهل على المتفرج الاستدلال، ويغنيه عن كل سؤال " انظر : أحمد كمال : " الخلاصة الذرية " ، ص٧.

(١١٢) هنرى رياض وآخرون : " دليل آثار الإسكندرية " . ص٥٧ بتصرف. وانظر أمثلة للآثار التى يضمها المتحف من بلاد أخرى غير الإسكندرية فى المرجع السابق، ص٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٩، ١٢١، ١٢٢، ١٢٥.

(١١٣) أحمد كمال : " الخلاصة الذهبية " . ص٢٦٤.

(١١٤) المرجع السابق، ص٥.

(١١٥) المرجع السابق، ص٢٤٣.

١١٦) المرجع السابق، ص٧٤٦.

(١١٧) أمين سامى : " التعليم فى مصر بين سنتى ١٩١٤، ١٩١٥ م وبيان تفصيلى بنشر التعليم الأولى والابتدائى بأنحاء الديار المصرية " مطبعة المعارف. القاهرة ١٣٣٥ هـ/١٩١٧ م. ص٢٠.

(١١٨) خطأ، صوابه : " يكونون " .

(١١٩) خطأ سبق أن نبهنا على مثله فى الهامش السابق، وما تحته خط ربما يكون غامضاً بعض الشىء، على أية حال فإنه يقصد - على ما يظهر - أن تلاميذ هذه المدرسة يختارون من التلاميذ الزنوج الذين كانوا يدرسون بالفعل فى مدرسة التجهيزية.

(١٢٠) محافظ الأبحاث، موضوع التعليم، محفظة رقم (٦٣) صورة الأمر الكريم رقم (١) بتاريخ ١٣ رجب ١٢٨٥ هـ وانظر كذلك : فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (٥١٨) مدارس، دفتر رقم (١٩٢٧) أوامر، ص(٢٤) وثيقة رقم (١) بتاريخ ١٣ رجب ١٢٨٥ هـ

(١٢١) أحمد عزت عبدالكريم : " تاريخ التعليم فى مصر، عصر إسماعيل والسنوات المتصلة به من حكم توفيق " مطبعة النصر، القاهرة، بدون تاريخ جـ٢ ، ص٥٧٠.

(١٢٢) يقصد : من الخارج.

(١٢٣) محافظ الأبحاث، موضوع التعليم، محفظة رقم (٦٣) دفتر رقم (٤١٩) أوامر (عربى) ص (٨٥) وثيقة رقم (٢٣٥)، وانظر كذلك نفس السجل، ص (١٠٠) وثيقة رقم (٨) وكلتاهما بتاريخ غرة جماد الثانى ١٢٨٦ هـ(٨ ديسمبر ١٨٦٩ م).

(١٢٤) سجلات ديوان المدارس، صادر عربى، صادر الفروع والدواوين م ١ / ١ سجل رقم (٢٠١) حديث (٤٢٦) قديم، ص (٨٨) وثيقة رقم (٢٠٠) بتاريخ ١٤ شوال ١٢٨٦ هـ(١٧ يناير ١٨٧٠ م).

(١٢٥) أحمد عزت عبدالكريم : " تاريخ التعليم فى مصر، عصر إسماعيل " جـ٢ ، ص٥٧٠.

(١٢٦) سجلات ديوان المدارس، صادر عربى، صادر الفروع والدواوين سجل رقم (٢٠١) حديث (٤٢٦) قديم ص (٦٠) وثيقة رقم (٦٦) بتاريخ ١٠ رمضان ١٢٨٦ هـ(١٤ ديسمبر ١٨٦٩ م).

(١٢٧) جاك تاجر : " حركة الترجمة بمصر خلال القرن التاسع عشر " مطبعة دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ. ، ص٨٧.

(١٢٨) محمد فؤاد شكرى وآخرون : " بناء دولة مصر محمد على، السياسية الداخلية " ص ٢٤٣، ٢٤٤.

(١٢٩) علماء الحملة الفرنسية : " وصف مصر " جـ١٢ ، ص١٧.

(١٣٠) جـ٩ ، ص١٨، ١٩، وانظر كذلك ، ص٣٠، ٣١.

(١٣١) " حركة الترجمة بمصر خلال القرن التاسع عشر " ، ص٨٧، ٨٨.

(١٣٢) أمين سامى : " تقويم النيل " المجلد الأول من الجزء الثالث " عصر عباس وسعيد " ، ص٢٧٢.

(١٣٣) سجلات محافظة مصر، وارد عربى، وارد الدواوين، سجل رقم (٤٥) ص (٧١) وثيقة رقم (٢٠٠) بتاريخ ٢ جماد الأول ١٢٨١ هـ(٣ أكتوبر ١٨٦٤ م).

(١٣٤) محافظ الأبحاث، موضوع التعليم، محفظة رقم (٦٣) دفتر رقم (٤٢٦) أوامر (عربى) ص (٨٨) وثيقة رقم (٢٠٠) بتاريخ ١٤ شوال ١٢٨٦ هـ(١٧ يناير ١٨٧٠ م).

(١٣٥) سجلات ديوان المدارس، صادر عربى، صادر الفروع والدواوين، سجل رقم (٢٠١) حديث (٤٢٦) قديم، ص (١٠٦) وثيقة رقم (٢٦٣) بتاريخ ١٤ شوال ١٢٨٦ هـ

(١٣٦) تذكره جميع المراجع باسم " على جيد " مع أنى لم أجده مكتوباً فى جميع الوثائق التى اطلعت عليها إلا " على حيدر ".

(١٣٧) محافظ الأبحاث، موضوع التعليم، محفظة رقم (٦٣) دفتر رقم (٤٢٦) أوامر (عربى) ص (٨٨) وثيقة رقم (٢٠٠) بتاريخ ١٤ شوال ١٢٨٦ هـ

(١٣٨) سجلات ديوان المدارس، صادر عربى، صادر الفروع والدواوين، سجل رقم (٢٠١) حديث (٤٢٦) قديم، ص (١٠٦) وثيقة رقم (٣٥٣) بتاريخ ١٤ محرم ١٢٨٧ هـ(١٦ أبريل ١٨٧٠ م).

(١٣٩) سجلات ديوان المدارس، صادر عربى، صادر الفروع والدواوين، سجل رقم (٢٠٢) حديث (٤٢٧) قديم، ص (١٢٧) وثيقة رقم (٨٥) بتاريخ ٨ محرم ١٢٨٧ هـ(١٠ أبريل ١٨٧٠ م).

(١٤٠) هو إلياس بقطر : ولد فى مدينة أسيوط عام ١٧٨٤ م من أب قبطى، والتحق بقيادة الجيش الفرنسى مترجماً، وسافر إلى فرنسا مع رجال الحملة، وعين سنة ١٨١٢ م لترجمة الكتب المودعة بمحفوظات وزارة الحربية الفرنسية، وأجيز له تدريس اللغة العربية العامية بباريس، وتوفى سنة ١٨٢١ م، ألف معجماً عربياً فرنسياً فى جزأين طبع فى باريس عام ١٨٦٤ م. انظر : جاك تاجر : " حركة الترجمة بمصر خلال القرن التاسع عشر " ، ص١٣ وهو فيه " إليوس بقطر ".

(١٤١) سجلات ديوان المدارس، صادر عربى، صادر الفروع والدواوين، سجل رقم (٢٠٩) حديث (٤٣٨) قديم، ص (١٣) وثيقة رقم (٣٣٠) بتاريخ ١٧ صفر ١٢٨٨ هـ (٨ مايو ١٨٧١ م).

(١٤٢) سجلات ديوان المدارس، صادر عربى، صادر الفروع والدواوين، سجل رقم (٢١٢) حديث (٤٤٨) قديم، ص (٤٣) وثيقة رقم (٥١) بتاريخ ٨ شوال ١٢٨٨ هـ (٢١ ديسمبر ١٨٧١ م).

(١٤٣) سجلات ديوان المدارس، صادر عربى، صادر الفروع والدواوين، سجل رقم (٢٠٢) حديث (٤٢٧) قديم، ص (١٧٩) وثيقة رقم (٥٨٦) بتاريخ ١٨ محرم ١٢٨٧ هـ (٢٠ أبريل ١٨٧٠ م).

(١٤٤) سجلات ديوان المدارس، صادر عربى، صادر الفروع والدواوين، سجل رقم (٢٠٦) حديث (٤٣٥) قديم، ص (٩٩) وثيقة رقم (٤٢) بتاريخ ٤ رجب ١٢٨٧ هـ (٣٠ سبتمبر ١٨٧٠ م).

(١٤٥) سجلات ديوان المدارس، صادر عربى، صادر الفروع والدواوين، سجل رقم (٢٠٢) حديث (٤٢٧) قديم، ص (٨١) وثيقة رقم (٦٨٢) بتاريخ ١٦ صفر ١٢٨٧ هـ (١٨ مايو ١٨٧٠ م)

(١٤٦) سجلات ديوان المدارس، صادر عربى، صادر الفروع والدواوين، سجل رقم (٢٠٨) حديث (٤٣٧) قديم، ص (١٥٥) وثيقة رقم (٤٧) بتاريخ ٣ صفر ١٢٨٨ هـ (٢٤ أبريل ١٨٧١ م)، وجدير بالذكر أنه ما كان لوكيل ديوان المدارس أن يتخذ مسكناً له فى منطقة موبوءة كهذه، بل كان يستخدمه فى أغراض غير السكن كما تدل على ذلك الوثائق.

(١٤٧) سجلات ديوان المدارس، صادر عربى، صادر الفروع والدواوين، سجل رقم (٢٠٤) حديث (٤٢٩) قديم، ص (٦٧) وثيقة رقم (٥٧٨) بتاريخ ١٠ ربيع الثانى ١٢٨٧ هـ (١٠ يوليو ١٨٧٠ م)

(١٤٨) لعل المقصود قاعة الدراسة بالمدرسة.

(١٤٩) سجلات ديوان المدارس، صادر عربى، صادر الفروع والدواوين، سجل رقم (٢٠٦) حديث (٤٣٥) قديم، ص (١٥٤) وثيقة رقم (٥٤) بتاريخ ١٦ رجب ١٢٨٧ هـ (٦ أكتوبر ١٨٧٠ م)

(١٥٠) يقول على مبارك فى خططه : إن الجاويش والباشجاويش هم المقدمون على أقرانهما فى المكتب. انظر جـ ٩ ، ص١١١ فى ترجمته لنفسه.

(١٥١) سجلات ديوان المدارس، صادر عربى، صادر الفروع والدواوين، سجل رقم (٢٠٨) حديث (٤٣٧) قديم، ص (١٥٣) وثيقة رقم (٢٧٣) بتاريخ ٢١ محرم ١٢٨٨ هـ (١٢ أبريل ١٨٧١ م).

(١٥٢) سجلات ديوان المدارس، صادر عربى، صادر الفروع والدواوين، سجل رقم (٢٠٣) حديث (٤٢٨) قديم، ص (٦١) وثيقة رقم (٣٢) بتاريخ ١٠ صفر ١٢٨٧ هـ (١٢ مايو ١٨٧٠ م)، وانظر كذلك : سجلات معية سنية (عربى) صادر الأوامر العلية إلى المجالس والدواوين والمحافظات، سجل رقم (٤١) ص (١٢٤) وثيقة رقم (١٢٦) بتاريخ ٢٣ صفر ١٢٨٧ هـ (٢٥ مايو ١٨٧٠ م).

(١٥٣) سجلات ديوان المدارس، صادر عربى، صادر الفروع والدواوين، سجل رقم (٢٠٣) حديث (٤٢٨) قديم، ص (٧٢) وثيقة رقم (٣٨٣) بتاريخ ١٤ صفر ١٢٨٧ هـ (١٦ مايو ١٨٧٠ م).

(١٥٤) سجلات ديوان المدارس، صادر عربى، صادر الفروع والدواوين، سجل رقم (٢٠٣) حديث (٤٢٨) قديم، ص (٦١) وثيقة رقم (٢٤) بتاريخ ٢٠ صفر ١٢٨٧ هـ (٢٢ مايو ١٨٧٠ م).

(١٥٥) سجلات ديوان المدارس، صادر عربى، صادر الفروع والدواوين، سجل رقم (٢٠٣) حديث (٤٢٨) قديم، ص (٩٩) وثيقة رقم (٣٨) بتاريخ ٣ ربيع الأول ١٢٨٧ هـ (٣٠ يونيو ١٨٧٠ م).

(١٥٦) سجلات ديوان المدارس، صادر عربى، صادر الفروع والدواوين، سجل رقم (٢٠٣) حديث (٤٢٨) قديم، ص (٩١) وثيقة رقم (١٨) بتاريخ ١٨ ربيع الثانى ١٢٨٧ هـ (١٨ يوليو ١٨٧٠ م).

(١٥٧) سجلات ديوان المدارس، صادر عربى، صادر الفروع والدواوين، سجل رقم (٢٠٧) حديث (٤٣٦) قديم، ص (٨) وثيقة رقم (٨٤) بتاريخ ٨ شعبان ١٢٨٧ هـ (٣ نوفمبر ١٨٧٠ م).

(١٥٨) سجلات ديوان المدارس، صادر عربى، صادر الفروع والدواوين، سجل رقم (٢٠٦) حديث (٤٣٥) قديم، ص (١٩٧) وثيقة رقم (٨١) بتاريخ ٧ شعبان ١٢٨٧ هـ (٢ نوفمبر ١٨٧٠ م).

(١٥٩) هو الطبيب سالم باشا سالم : درس فى مدرسة الألسن " ثم فى مدرسة الطب، وأوفدته الحكومة فى عهد عباس الأول لإتمام دراسة الطب فى ميونخ بألمانيا، ولما عاد إلى مصر ارتقى فى المناصب الطبية، وجعله الخديوى توفيق طبيبة الخاص، وله عدة مؤلفات طبية، توفى سنة ١٨٩٣ م. انظر : عبدالرحمن الرافعى : " عصر إسماعيل " جـ١ ، ص٢٨٠.

(١٦٠) سجلات ديوان المدارس، صادر عربى، صادر الفروع والدواوين، سجل رقم (٢٠٧) حديث (٤٣٦) قديم، ص (٨) وثيقة رقم (٨٢) بتاريخ ٧ شعبان ١٢٨٧ هـ.

(١٦١) سجلات ديوان المدارس، صادر عربى، صادر الفروع والدواوين، سجل رقم (٢٠٧) حديث (٤٣٦) قديم، ص (٣٣) وثيقة رقم (٩٥) بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٨٧ هـ.

(١٦٢) سجلات ديوان المدارس، صادر عربى، صادر الفروع والدواوين، سجل رقم (٢١١) حديث (٤٤٧) قديم، ص (٥٧) وثيقة رقم (١٩٨) بتاريخ ٤ شوال ١٢٨٨ هـ.

(١٦٣) سجلات ديوان المدارس، صادر عربى، صادر الفروع والدواوين، سجل رقم (٢١١) حديث (٤٤٧) قديم، ص (١١٩) وثيقة رقم (١٠) بتاريخ ٢٧ شوال ١٢٨٨ هـ.

(١٦٤) مجلة " روضة المدارس المصرية " طبعة : دار الكتب المصرية، إشراف : جابر عصفور، الطبعة الثانية، القاهرة ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م. السنة الثالثة، المجلد الأول، عدد (٢) ، ص٢.

(١٦٥) السنة الثالثة، المجلد الأول، عدد (٩) ، ص٦.

(١٦٦) السنة الثالثة، المجلد الثانى عدد (٢٠) ، ص٢.

(١٦٧) السنة الرابعة، المجلد الأول، عدد (٥) بتاريخ ٥ ربيع الأول ١٢٩٠ هـ ، ص١٨ من الملحق.

(١٦٨) سجلات ديوان المدارس، صادر عربى، صادر الفروع والدواوين، سجل رقم (٢١٦) حديث (٤٥٦) قديم، ص (١١١) وثيقة رقم (٥) بتاريخ ١٧ شعبان ١٢٨٩ هـ (٢٠ أكتوبر ١٨٧٢ م).

(١٦٩) مجلة " روضة المدارس، السنة الثالثة، المجلد الثانى، عدد (٢٢) بتاريخ غاية ذى القعدة ١٢٨٩ هـ ، ص٢١ بيان مكافأت مدرسة اللسان القديم، وانظر كذلك : ، ص٣٨ نتيجة امتحان المدارس الميرية والمكاتب الخيرية المركزية.

(١٧٠) أحمد عزت عبدالكريم : " تاريخ التعليم فى مصر، عصر إسماعيل " جـ٢ ، ص٥٧٣، ٥٧٤.

(١٧١) سجلات ديوان المدارس، صادر عربى، صادر الدواوين والفروع، سجل رقم (٢١٧) حديث (٤٥٧) قديم ص (٣٥) وثيقة رقم (٢٦) بتاريخ ٢٤ شوال ١٢٨٩ هـ (٢٥ ديسمبر ١٨٧٢ م).

(١٧٢) مجلة " روضة المدارس " السنة الرابعة، المجلد الأول، عدد (٥) بتاريخ ١٥ ربيع الأول ١٢٩٠ هـ ، ص١٨ من الملحق.

(١٧٣) خطأ لغوى، صوابه " الحرب التى وقعت " وهو خطأ يستغرب وروده فى مجلة علمية كهذه.

(١٧٤) السنة الخامسة، المجلد الثانى، عدد (١٤) ، ص١٩.

(١٧٥) السنة الخامسة، المجلد الثانى، عدد (٢٠) ، ص١٥.

(١٧٦) السنة الخامسة، المجلد الثانى، عدد (١٣) ، ص١١.

(١٧٧) السنة الخامسة، المجلد الثانى، عدد (١٥) ، ص٢٠.

(١٧٨) سجلات ديوان المدارس، صادر عربى، صادر الدواوين والفروع، سجل رقم (٢٣١) حديث (٤٨٠) قديم ص (٣٦) وثيقة رقم (٢٠) بتاريخ ٢٥ ذو القعدة ١٢٩١ هـ (٣ يناير ١٨٧٥ م)، وانظر كذلك نفس السجل السابق، ص (٦٠) وثيقة رقم (٥٢) نفس التاريخ.

(١٧٩) " حركة الترجمة بمصر خلال القرن التاسع عشر " ، ص١١١.

(١٨٠) مجلة " روضة المدارس " السنة الرابعة، المجلد الثانى، عدد (١٥) بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٩٠ هـ ملحق يتضمن نتيجة المدارس الملكية والمكاتب الخيرية، ص٢ من الملحق.

(١٨١) مجلة " روضة المدارس " السنة الأولى، عدد (١) بتاريخ ١٥ محرم ١٢٨٧ هـ ، ص٦.

(١٨٢) مجلة " روضة المدارس " السنة الرابعة، المجلد الثانى، عدد (٢٠) بتاريخ غاية شوال ١٢٩٠ هـ ، ص٩.

(١٨٣) سجلات ديوان المدارس، صادر عربى، صادر الدواوين والفروع، سجل رقم (٢١١) حديث (٤٤٧) قديم ص (١٩٨) وثيقة رقم (٢٨٥) بتاريخ ١٥ ذو الحجة ١٢٨٨ هـ (٢٥ فبراير ١٨٧٢ م).

(١٨٤) سجلات ديوان المدارس، صادر عربى، صادر الدواوين والفروع، سجل رقم (٢٢٧) حديث (٤٧٠) قديم ص (٣٠) وثيقة رقم (٣٥٥) بتاريخ ٢٤ ربيع الثانى ١٢٩١ هـ (١٠ يونيو ١٨٧٤ م)، ومما هو جدير بالذكر أن المؤرخ الكبير أحمد عزت عبدالكريم قد ذكر من أسباب انشغال بروجش عن أعمال التدريس بمدرسة اللسان المصرى القديم قيام الحكومة بتكليفه بالعمل فى الأنتيكخانة المصرية (انظر : " تاريخ التعليم فى مصر، عصر إسماعيل " جـ ٢ ، ص٥٧٢) وهذا لم يحدث، فإن الذى التحق بالعمل فى الأنتيكخانة من أبناء بروجش هو الأصغر إميل وليس الأكبر هنرى ناظر المدرسة، وكان

هترى قد استعان بأخيه إميل للقيام بتدريس اللغة الألمانية بمدرسة اللسان القديم قبل أن يتركها هذا الأخير للعمل بالأنتيكخانة. ولكن يبدو أن المؤرخ الكبير قد خلط بين الأخوين، ومما يذكر كذلك أن كثيراً من المؤرخين يخلطون فى كتاباتهم عادة بين الأخوين بروجش، ولم ينج من ذلك سوى القليل منهم، وهذا ليس بغريب، فإن دواوين الحكومة المختلفة فى ذلك الوقت قد خلطت بينهما فى أكثر من مناسبة.

(١٨٥) سجلات ديوان المدارس، صادر عربى، صادر الدواوين والفروع، سجل رقم (٢٢٨) حديث (٤٧١) قديم ص (١٣٢) وثيقة رقم (٢٨) بتاريخ ٢٠ ربيع الثانى ١٢٩١ هـ(٦ يونيو ١٨٧٤ م).

(١٨٦) سجلات ديوان المالية، صادر الدواوين، سجل رقم (٣٣٣) نقل (٣٩٧) حديث (٢١٧٠) قديم، ص (١١٣) وثيقة رقم (٢٦٨) بتاريخ ٢٥ ربيع الثانى ١٢٩١ هـ(١١ يونيو ١٨٧٤ م).

(١٨٧) سجلات ديوان المالية، صادر الدواوين، سجل رقم (٣٣٣) نقل (٣٩٧) حديث (٢١٧٠) قديم، ص (١٨١) وثيقة رقم (٢٣٩) بتاريخ ٨ جماد الأول ١٢٩١ هـ(٢٣ يونيو ١٨٧٤ م).

(١٨٨) سجلات ديوان المدارس، صادر عربى، صادر دواوين وفروع، سجل رقم (٢٣٠) حديث (٤٧٩) قديم ص (٣٦) وثيقة رقم (٢٠) بتاريخ ٢٥ ذو القعدة ١٢٩١ هـ(٣ يناير ١٨٧٥ م). وانظر كذلك: نفس السجل السابق ص (٤٠) وثيقة (٥٢) بنفس التاريخ.

(١٨٩) سجلات ديوان المدارس، صادر عربى، صادر دواوين وفروع، سجل رقم (٢٣٠) حديث (٤٧٩) قديم ص (٨٣) وثيقة رقم (٢٩) بتاريخ ٢٣ ذو الحجة ١٢٩١ هـ(٣١ يناير ١٨٧٥ م).

(١٩٠) سجلات ديوان المدارس، صادر عربى، صادر دواوين وفروع، سجل رقم (٢٣٠) حديث (٤٧٩) قديم ص (١٤٣) وثيقة رقم (١٥٠) بتاريخ ٥ محرم ١٢٩٢ هـ.

(١٩١) " التعليم فى مصر " ، ص٩١ من الملاحق.

(١٩٢) جاك تاجر: " حركة الترجمة بمصر خلال القرن التاسع عشر " ، ص١١١.

(١٩٣) " تاريخ مصر فى عصر الخديوى إسماعيل " جـ١ ، ص٢٣٤.

(١٩٤) الفيلولوجيا Philology : فقه اللغة التاريخى.

(١٩٥) أحمد عزت عبدالكريم: " تاريخ التعليم فى مصر، عصر إسماعيل " جـ٢ ، ص٥٧٤. وانظر كذلك: لؤى سعيد: " كمال ويوسف أثريان من الزمن الجميل " مطبوعات المتحف المصرى، القاهرة ١٤٢٢ هـ/٢٠٠٢ م ، ص٩٧.

(١٩٦) عدد نوفمبر ١٩٢٣ م، مجلد (٦٣) ، ص٢٧٣.

(١٩٧) لؤى سعيد: " كمال يوسف " ، ص٩٦، ٩٧.

(١٩٨) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، مصلحة الآثار، متاحف، محفظة رقم (٤ / ١) مجموعة ٤٩ أشغال، ترجمة مذكرة نظارة الأشغال إلى مجلس النظار بشأن طلب مدير الأنتيقخانة الترخيص بدرج مبلغ خمسمائة جنيه فى ميزانية الأنتيقخانة عن سنة ١٨٨٢ م لإنشاء مدرسة للآثار المصرية.

(١٩٩) هو ابن أخت أحمد كمال الأثرى المصرى المشهور ناظر المدرسة.

(٢٠٠) بالطبع هو ليس أحمد نجيب زميل أحمد كمال فى مدرسة بروجش وفى الأنتيقخانة المصرية وصاحب كتاب " الأثر الجليل " بل هو شخص آخر.

(٢٠١) سجلات ديوان الأشغال، استحقاقات م ٦ / ٢ / ١٢ جريدة استحقاقات خدمة الأنتيقخانة والتياترات بديوان الأشغال، سجل رقم (٣) حديث (١١٠) قديم سنة ١٨٨٢ م / ١٢٩٩ هـ ، ص٤٩ – ٥٣.

(٢٠٢) سجلات ديوان الأشغال، مصلحة الآثار، محفظة رقم (٤ / ١) مجموعة ٤٩ أشغال، ترجمة مذكرة الأشغال بطلب زيادة مرتبات مذكورين نظير تأديتهم بمدرسة الأنتيقخانة المصرية.

(٢٠٣) البحر الزاخر فى تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر " طبعة بولاق، الطبعة الأولى، القاهرة ١٣١٢ هـ؟ / ١٨٩٤ م ، ص٩١.

(٢٠٤) هذا على الرغم من أن الترتيب المنظم لمسألة قبول التلامذ بالمدارس الملكية الميرية والصادر عليه الأمر العالى رقيم ٢٥ ذو الحجة ١٢٩٠ هـ نمرة (١٤) قد قضى فى مادته الأولى بأنه " لايختص قبول التلامذ فى المدارس الملكية بجنس أو ديانة، بل يعم ذلك كل أحد " انظر: مجلة " روضة المدارس " السنة الخامسة، المجلد الأول، عدد (٤) غاية صفر ١٢٩١ هـ ، ص٤. وانظر كذلك: أمين سامى: " تقويم النيل " المجلد الثالث من الجزء الثالث " عصر إسماعيل " ، ص١١٢٣.

(٢٠٥) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، مصلحة الآثار، محفظة رقم (٤ / ١) مجموعة ٤٩ أشغال، ترجمة مذكرة نظارة الأشغال إلى مجلس النظار بتاريخ ١٧ أبريل ١٨٨٢ م بطلب علاوة ٥٤٦ جنيهاً على ميزانية الأنتيقخانة، ومما يلاحظ على

هذه المذكرة أن ماسبيرو قد طالب فيها بضم خمسمائة قرش أخرى إلى استحقاق أحمد كمال الشهرى، وذلك نظراً " لما له من الاستعداد والدراسة والاستحقاق ".

(٢٠٦) سجلات ديوان الأشغال، استحقاقات، م ٦ / ٢ / ١٢ جريدة استحقاقات خدمة الأنتيقخانة والتياترات بديوان الأشغال، سجل رقم (٤) حديث (١٤٣) قديم عن سنة ١٣٠٠ هـ/ ١٨٨٣ م ، ص٥٩ – ٦٢.

(٢٠٧) سجلات ديوان الأشغال، استحقاقات، م ٦ / ٢ / ١٢ جريدة استحقاقات خدمة الأنتيقخانة والتياترات بديوان الأشغال، سجل رقم (٤) حديث (١٤٣) قديم عن سنة ١٣٠٠ هـ/ ١٨٨٣ م ، ص٥٣ .

(٢٠٨) سجلات ديوان الأشغال، استحقاقات، م ٦ / ٢ / ١٢ استحقاقات خدمة الأنتيكخانة والتياترات بديوان الأشغال، سجل رقم (٤) حديث (١٤٣) قديم عن سنة ١٣٠٠ هـ/ ١٨٨٣ م. ، ص٥٤.

(٢٠٩) سجلات ديوان الأشغال، استحقاقات، م ٦ / ٢ / ١٢ استحقاقات خدمة الأنتيكخانة والتياترات بديوان الأشغال، سجل رقم (٥) حديث (١٤٤) قديم عن سنة ١٣٠٠ هـ/ ١٨٨٣ م. ، ص٦.

(٢١٠) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، مصلحة الآثار، محفظة رقم (٤ / ١) مجموعة ٤٩ أشغال، ترجمة مذكرة من نظارة الأشغال العمومية إلى مجلس النظار بشأن إلغاء مدرسة الآثار وإدخال بعض تعديلات على ترتيب درجات مستخدمى الأنتيقخانة.

(٢١١) الثابت أنها أربع سنوات وليست خمساً، فهو سهو بدون شك.

(٢١٢) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، مصلحة الآثار، محفظة رقم (٤ / ٣ أ) مجموعة ٤٩ أشغال، ترجمة مذكرة من نظارة الأشغال العمومية إلى مجلس النظار بتاريخ ٢١ يوليو ١٨٨٦ م نمرة ٤٠٦ بخصوص مكافأة أحمد كمال المترجم بالأنتيكخانة.

(٢١٣) أحمد كمال: " العقد الثمين فى محاسن أخبار وبدائع آثار الأقدمين من المصريين " طبعة : بولاق، الطبعة الأولى، القاهرة ١٣٠٠ هـ / ١٨٨٣ م، صفحة العنوان، وانظر كذلك له : " الفوائد البهية فى قواعد اللغة الهيروغليفية " طبعة : مدرسة الفنون والصنائع ببولاق، الطبعة الأولى، القاهرة ١٣٠٣ هـ/ ١٨٨٦ م، صفحة العنوان.

(٢١٤) لؤى محمود سعيد : " كمال و يوسف " ، ص١٠٥ – ١٠٨.

(٢١٥) سجلات ديوان الأشغال، استحقاقات م ٦ / ١ / ١ استحقاقات مستخدمين ديوان الأشغال، سجل رقم (٣٥) حديث (٢٣٢) قديم عن سنة ١٣٠٤ هـ/ ١٨٨٧ م. ، ص٣ المستخدمين بالأنتارات التاريخية.

(٢١٦) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، مصلحة الآثار، محفظة رقم (٤ / ٣ أ) مجموعة ٤٩ أشغال، ترجمة مذكرة نظارة الأشغال العمومية إلى مجلس النظار نمرة ٨٥٨ بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٨٨٩ م بشأن تعيين محمد أفندى جاهين بوظيفة مفتش حفر بدلاً من عبدالرحمن فهمى.

(٢١٧) لؤى محمود سعيد : " كمال ويوسف " ، ص٩٨.

(٢١٨) المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية : " العيد المئوى للمعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية، ١٨٨٠ – ١٩٨ م " القاهرة ١٩٨١ م. ، ص٥.

(٢١٩) على حسن : " الموجز فى علم الآثار " طبعة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٣ ، ص٢٥.

(٢٢٠) روبير سوليه : " مصر ولع فرنسى " ، ص٢٣٧، وهذا موقف غريب من جانب رينان الذى كان معروفاً عنه أنه لم يكن معجباً بالآثار القديمة المصرية وإنما كان شغوفاً بالحضارة اليونانية، بل لقد عد رينان الفن المصرى نقطة انطلاق صوب المعجزة الإغريقية، مع اعترافه بأنه فن جدير بالتحليل والدراسة لا لذاته وإنما لما قدم من عناصر جمالية ومعمارية للفن الإغريقى. انظر : ثروت عكاشة : " مصر فى عيون الغرباء " جـ١ ، ص٢٦٨.

(٢٢١) روبيرسوليه : " مصر ولع فرنسى " ، ص٢٣٧.

(٢٢٢) المعهد العلمى الفرنسى : " العيد المئوى للمعهد " ، ص٦.

(٢٢٣) المرجع السابق، ص٦، ٧.

(٢٢٤) دومينيك فاليل : " علم المصريات " ، ص١٤٤.

(٢٢٥) المعهد العلمى الفرنسى : " العيد المئوى للمعهد " ، ص١٥.

(٢٢٦) روبيرسوليه : " مصر ولع فرنسى " ، ص٢٣٧، ٢٣٨.

(٢٢٧) المعهد العلمى الفرنسى : " العيد المئوى للمعهد " ، ص٧.

(٢٢٨) روبيرسوليه : " مصر ولع فرنسى " ، ص٢٣٦.

(٢٢٩) المعهد العلمى الفرنسى : " العيد المئوى للمعهد " ، ص٧.

(٢٣٠) أحمد نجيب : " الأثر الجليل " ، ص٢٥٥.

(٢٣١) مجلة " المقتطف " عدد سبتمبر ١٩١٦ م. مجلد (٤٩) ، ص٢١٥.
(٢٣٢) روبرسوليه : " مصر ولع فرنسي " ، ص٢٣٨.
(٢٣٣) مجلة " المقتطف " عدد سبتمبر ١٩١٦ م. مجلد (٤٩) ، ص٢١٥.
(٢٣٤) المعهد العلمي الفرنسي : " العيد المئوي للمعهد " ، ص٨.
(٢٣٥) المرجع السابق، ص ٩ بتصرف.
(٢٣٦) روبرسوليه : " مصر ولع فرنسي " ، ص٢٣٨، وانظر كذلك : المعهد العلمي الفرنسي : " العيد المئوي للمعهد " ، ص٨. كلاهما باختصار وتصرف.
(٢٣٧) محمود المقداد : " تاريخ الدراسات العربية في فرنسا " ، ص٢١٢.
(٢٣٨) روبرسوليه : " مصر ولع فرنسي " ، ص٤٠١.
(٢٣٩) بريان فاجان : " نهب آثار وادي النيل " ، ص٢١٦.
(٢٤٠) بيتر فرانس : " اغتصاب مصر " ، ص١٩٥.
(٢٤١) لابد أنه الأب جريفيل شستر الذي ألمحنا من قبل إلى دوره في مجال نهب الآثار المصرية القديمة وتهريبها إلى إنجلترا لصالح المتحف البريطاني.
(٢٤٢) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الخارجية، مؤتمرات، محفظة رقم (٤ / ٥) مجموعة ٩ خارجية، محضر اجتماع لجنة حفظ الآثار المصرية القديمة.
(٢٤٣) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الخارجية، مؤتمرات، محفظة رقم (٤ / ٥) مجموعة ٩ خارجية، ترجمة نسخة من خطاب مستر إدوارد بوينتر إلى جناب لورد سالسبوري، بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٨٨٩ م.
(٢٤٤) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الخارجية، مؤتمرات، محفظة رقم (٤ / ٥) مجموعة ٩ خارجية، ترجمة الخطاب المحرر إلى سعادة ذو الفقار باشا ناظر الخارجية من حضرة السير إيفلين بارنج بتاريخ ١٢ يناير ١٨٩٠ م.
(٢٤٥) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الخارجية، مؤتمرات، محفظة رقم (٤ / ٥) مجموعة ٩ خارجية، ترجمة إفادة واردة إلى رئيس مجلس النظار من سعادة ناظر الخارجية بتاريخ ٢١ يناير ١٨٩٠م.
(٢٤٦) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، مصلحة الآثار، محفظة رقم (٤ / ٣ ب) مجموعة ٤٩ أشغال، ترجمة مذكرة من نظارة الأشغال العمومية إلى مجلس النظار بتاريخ ٢٢ فبراير ١٨٩٠ م بشأن تعيين وكيل إنجليزي لمصلحة الأنتيقخانة.
(٢٤٧) بريان فاجان : " نهب آثار وادي النيل " ، ص٢٠٠.
(٢٤٨) بيتر فرانس : " اغتصاب مصر " ، ص١٦٢.
(٢٤٩) محسن محمد : " سرقة ملك مصر " ، ص٦٤.
(٢٥٠) بيتر فرانس : " اغتصاب مصر " ، ص١٥٣ – ١٥٦ باختصار.
(٢٥١) بيتر فرانس : " اغتصاب مصر " ، ص١٦١.
(٢٥٢) بريان فاجان : " نهب آثار وادي النيل " ، ص٢٠٠.
(٢٥٣) بيتر فرانس : " اغتصاب مصر " ، ص١٦٢.
(٢٥٤) بريان فاجان : " نهب آثار وادي النيل " ، ص٢٠٠.
(٢٥٥) بيتر فرانس : " اغتصاب مصر " ، ص١٦٢، ١٦٣.
(٢٥٦) بيتر فرانس : " اغتصاب مصر " ، ص١٦٣.
(٢٥٧) لينوار تشامبرز رايت : " سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر " ، ص٢٠.
(٢٥٨) بيتر فرانس : " اغتصاب مصر " ، ص١٩٣، ومما يذكر أن إميليا إدواردز قد توفيت في ٢٥ أبريل ١٨٩٢م بعد أن نجحت في استنهاض همم الأوروبيين والأمريكيين إلى البحث عن آثار مصر القديمة واستجلاء غوامضها. انظر : مجلة " المقتطف " عدد مايو ١٨٩٢ م مجلد (١٦) ، ص٥٧٣.
(٢٥٩) " The evening post New York "
(٢٦٠) تل المسخوطة : بقايا أطلال مدينة قديمة كانت تسمى هيروبوليس، وموقعها عزبة أبو خشيبة أو عزبة المسخوطة أو تل المسخوطة من توابع المحسمة بمركز أبو حماد – محافظة الشرقية. انظر محمد رمزي : " القاموس الجغرافي " قسم ١ ، ص١٩٣.
(٢٦١) بريان فاجان : " نهب آثار وادي النيل " ، ص٢٠٢.
(٢٦٢) بيتر فرانس : " اغتصاب مصر " ، ص١٨٤.
(٢٦٣) المرجع السابق، ص١٨٥.

(٢٦٤) عدد مايو ١٨٨٣ م. مجلد (٧) ، ص٦٣٣.
(٢٦٥) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر " ، ص١٨٦.
(٢٦٦) بريان فاجان: " نهب آثار وادى النيل " ، ص٢٠٢، ٢٠٣.
(٢٦٧) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر " ، ص١٩٢.
(٢٦٨) محسن محمد: " سرقة ملك مصر " ، ص١٩٢.
(٢٦٩) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر " ، ص١٨٣.
(٢٧٠) محسن محمد: " سرقة ملك مصر " ، ص٦٥.
(٢٧١) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر " ، ص١٨٥، ١٨٦.
(٢٧٢) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر " ، ص١٩٠، ١٩١.
(٢٧٣) محسن محمد: " سرقة ملك مصر " ، ص٦٥.
(٢٧٤) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر " ، ص١٩١.
(٢٧٥) المرجع السابق، ص١٩٣، ١٩٤.
(٢٧٦) ليونار تشامبرز رايت: " سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر " ، ص٢٢، وانظر كذلك ، ص٢٦٩.
(٢٧٧) محسن محمد: " سرقة ملك مصر " ، ص٦٥، ٦٦.
(٢٧٨) بيتر فرانس: " اغتصاب مصر " ، ص١٥٦، وانظر كذلك ، ص١٨٤.
(٢٧٩) ليونار تشامبرز رايت: " سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر " ، ص ٢٠، وانظر كذلك ، ص ٢٦٩، ٢٧٠.

الفصل السادس

المخصصات والموارد المالية لمصلحة الآثار المصرية والمتحف المصرى فى القرن التاسع عشر

أولاً: المخصصات المنتظمة:

عندما أصدر محمد على قراره التاريخى الشهير فى ١٥ أغسطس ١٨٣٥م (٢٠ ربيع الآخر ١٢٥١م) بإنشاء مصلحة الآثار التاريخية والمتحف المصرى لم يطرأ على ذهنه حينئذٍ أن يخصص نفقات ثابتة ومحددة تندرج فى إطار الموازنة العامة للدولة لتلك المصلحة الوليدة، وربما كان ذلك مظهراً من مظاهر التقشف وضغط النفقات، وأكبر الظن أن محمد على لم يكن يرى فى أعمال البحث عن الآثار القديمة وصيانتها والمحافظة عليها ومنع تصديرها الخطورة والأهمية التى تدعو إلى تخصيص جزءٍ من الدخل القومى للإنفاق على هذه المهام البسيطة ؛ إذ كان يمكن – فى نظره – إسناد مهمة القيام بهذه الأعمال إلى موظفين من جهازه الإدارى يتقاضون بالفعل راتباً من خزينة الدولة نظير تأدية واجبات أخرى بعيدة عن أعمال حفظ الآثار القديمة، بحيث يصبح تكليفهم بهذه المهمة الأخيرة – مهمة تنظيم شئون مصلحة الآثار والمتحف – زيادة على عملهم الأصلى دون أن يتقاضوا عن ذلك أية حوافز إضافية فوق مرتباتهم الأصلية، وكأنه بدا فى نظر محمد على أن رواتب هؤلاء الموظفين الأساسية تكفى كمقابل مجزٍ وعادلٍ للقيام بتكليفات الوظيفتين معاً، الأولى الأساسية والأخرى الإضافية، ومن ثمَّ فإننا لا نجد فى أوامره التى أصدرها بتكليف يوسف أفندى ضيا - أحد موظفى ديوانه – بمهمة الطواف بالأقاليم القبلية والمرور بالمواقع الأثرية الهامة للإشراف عليها وتفقدها، وكذلك الأوامر التى أصدرها إلى رفاعة الطهطاوى - الذى كان أحد موظفى ديوان المدارس – بمهمة تنظيم شئون المتحف المصرى الناشئ : لا نجد فى هذه أو تلك ما يدل على قيامه بمنح رواتب إضافية لهذين الموظفين نظير الخدمات الجديدة التى أسند إليهما مهمة القيام بها وتنفيذها.

ولكن سعيد كان له رأى آخر، فها هو ذا يأمر بإعطاء حكاكيان بك مرتباً شهرياً مقداره ١٤٥٠ قرشاً فوق مرتبه الأصلى البالغ ١٧ ٢١٩٥ وذلك فى نظير تكليفه بمأمورية البحث عن الآثار القديمة لمدة شهرين[1] شريطة ألا يتجاوز المنصرف ثمانية آلاف قرش[2] ولكن يبدو أن هذا الأمر

قد أثار بين أوساط الإدارة المصرية لغطاً زائداً " بشأن المصاريف الباهظة التى تصرف فى سبيل استخراج الآثار ورسمها، وعلى تنظيف البربات [المعابد] الموجودة فى الوجه القبلى "(٣) بحيث أدى ذلك – خلال فترة وجيزة – إلى تسوية حساب الدهبية التى كانت تحت إمرة حكاكيان بك أثناء جولاته التفقدية لمواقع الآثار القديمة فى الأقاليم القبلية، وإعطاء حكاكيان بك والكاتب المعين معه استحقاقهما(٤)، أو بالأحرى إنهاء المهمة وإغلاق ملف البحث عن الآثار القديمة، وإرجاء ذلك إلى وقت آخر.

وكانت إدارة سعيد تلجأ إلى انتداب موظفين من الدواوين المختلفة التابعة لها للقيام بمهمة البحث عن الآثار القديمة، فتصدر إلى مديرية الفيوم أمراً يقضى بأنه : " نظراً لانتهاء أعمال البحث والتنقيب عن الآثار القديمة تطلب منها إرسال الصاغقول أغاسى محمد زهدى أفندى الذى كان منتدباً لهذه العملية من المالية "(٥).

وبعد قدوم ماريت إلى مصر وتعيينه فى وظيفة " مأمور أشغال العاديات " أصدر سعيد مرسوماً فى أول يونيو ١٨٥٨م بمنح ماريت راتباً سنوياً قدره ١٨ ألف فرنك (٧٢٠ جنيهاً)(٦)، وبذا صار ماريت " بأمر حكومته لحكومة مصر من بعض المستخدمين وعلى جريدة خزينتها من المُجَمَّكين "(٧) كما يقول عبد الله أبو السعود(٨) بتعبير عصره، ولكن ماريت لم يكن يتقاضى راتبه الضخم من خزينة الدولة، بل كان يتقاضاه هو والمبالغ الأخرى اللازمة لتغطية نفقات الحفر والبحث عن الآثار القديمة من خزينة الخديوى سعيد الخاصة وذلك بحسب احتياجات العمل، وطبقاً لتعبير الوثائق : " إن استحقاقه [أى ماريت] بالدايرة السنية "(٩) وهكذا لم تخصص لماريت ميزانية محددة وإنما منح الحق فى طلب الأموال عند الحاجة إليها، كذلك رخص لماريت أن يجمع ما يحتاج إليه من الرجال بطريق السخرة(١٠).

وهذا الأمر كان يضع مسألة تمويل مشاريع ماريت فى البحث عن الآثار القديمة وإنشاء المتحف المصرى تحت رحمة سعيد باشا ووفقاً لرغبته : إذ كانت الأموال التى تبقى ماريت فى العمل منحة يقدمها سعيد بناءٍ على طلب ماريت، وكان بإمكان سعيد أن يقطع الاعتمادات المالية الممنوحة لمصلحة الآثار المصرية والمتحف المصرى وقتما يشاء وبدون سابق إنذار.

ورغبة من ماريت فى سرعة نجاز الأعمال دون تحميل ميزانية الحكومة مرتبات موظفين جدد فقد اعتاد ماريت على القيام بتعيين بعض الأشخاص فى وظائف مؤقتة بقصد تكليفهم بأداء مهام محددة نظير مكافأة معلومة تدفعها لهم الحكومة، مثلما أسند إلى شخص يدعى كابيتز مهمة الاطلاع على الكتب والآثار القديمة الموجودة فى الأديرة القبطية المنتشرة فى مختلف أنحاء القطر المصرى، ونقل ما يستحق نقله من هذه الآثار إلى المتحف المصرى على أن يكون شغل هذه

الوظيفة بصفة مؤقتة[١١]، وأن يمنح كابيتز مقابل أداء مهام هذه الوظيفة مكافأة قدرها مائة وثمانون جنيهاً مصرياً، بالإضافة إلى خمسين جنيهاً أخرى كمصروفات للسفر والانتقال[١٢].

ومع اتساع نطاق أعمال البحث عن الآثار، وتضخم المجموعة الأثرية المحفوظة فى متحف بولاق، لاحظت الإدارة أن مصروفات مصلحة الآثار المصرية والمتحف المصرى " لم تكن محصورة بشهر، ويخشى من وقوع التكرار بها " ومن ثم فإنه ينبغى " حصر المصروفات المذكورة بحساب الشهر الذى تصرف فيه بمقتضى السندات القوية كى لا يقع ذكر فى تكرارها "[١٣] وقد كان ذلك إيذاناً بالتفكير فى وضع أول ميزانية فى تاريخ مصلحة الآثار المصرية.

دُعِى ماريت - عن طريق أمر شفهى من اسماعيل – إلى إعمال ترتيب عن خدمة مصلحة الآثار المصرية والمتحف المصرى ومرتباتهم، وتقديم هذا الترتيب إلى المعية السنية لإقراره، فوضع ماريت ميزانية رفعها إلى اسماعيل فى ٢٤ رمضان ١٢٧٩هـ (١٥ مارس ١٨٦٣م) فأقرها اسماعيل وأصدر أمراً عالياً باعتمادها فى ٣ ذو القعدة ١٢٧٩هـ ويستفاد من تلك الميزانية[١٤] أن عدد العاملين فى مصلحة الآثار المصرية والمتحف المصرى قد بلغ وقتئذٍ ثلاثة وأربعين موظفاً وعاملاً ينقسمون إلى قسمين : أجانب يتقاضون رواتبهم بالفرنك الفرنسى[١٥]، ومصريون يقبضون رواتبهم بالقرش المصرى، وهؤلاء الأخيرون قد انقسموا بدورهم إلى قسمين : عمالة دائمة تتقاضى راتباً شهرياً منتظماً، وأرباب صنائع يشتغلون بنظام اليومية.

أما الأجانب فقد كان عددهم خمسة موظفين بلغ مجموع رواتبهم الشهرية أربعة الآف وواحداً وأربعين فرنكاً وستة وستين سنتيماً، بمجموع سنوى مقداره ثمانية وأربعون ألفاً وخمسمائة فرنك، أما الموظفون المصريون – الدائمون منهم والعاملون بنظام اليومية – فقد وصل عددهم إلى ثمانية وثلاثين موظفاً وعاملاً، منهم ثمانية وعشرون براتب شهرى، وعشرة باليومية، وقد بلغت الاستحقاقات الشهرية لأولئك وهؤلاء جميعاً ستة الآف وتسعمائة وثلاثة قروش، منها ستة الآف وثمانمائة وأربعة قروش للموظفين، وتسعة وتسعون قرشاً يومياً لأرباب الصنائع اللذين يعملون بنظام اليوم الواحد، أما الأجانب الخمسة فهم ماريت بك المدير وراتبه ألف وخمسمائة فرنك شهرياً، وجابيه محافظ المتحف وراتبه ٨٣٢فرنكاً و٣٣ سنتيماً، ووسالى وكابيتز[١٦] مفتشى حفائر وراتب كل منهما ٦٦٦فرنكاً و٦٦سنتيماً، وفلوريس ملاحظ ورشة ترميم الآثار التاريخية وراتبه الشهرى ٣٧٥ فرنكاً.

أما الموظفون المصريون الدائمون فهم : مترجم المتحف، وكان يدعى مصطفى أفندى سيد احمد وراتبه الشهرى مائة وخمسون قرشاً، وثلاثة معاونين يتقاضى كل منهم خمسمائة قرش شهرياً، وقد شغل إحدى هذه الدرجات الثلاث شخص يدعى خورشيد أغا بينما بقيت الدرجتان الأخريان شاغرتين، هذا بالإضافة إلى أربعة موظفين بدرجة " باش ريس حفائر " يتقاضى كل منهم

شهرياً مائتى قرش، ثم ستة عشر رئيساً للحفائر يتقاضى كل منهم شهرياً مائة وخمسون قرشاً، ثم أمين مهمات يدعى إبراهيم التونى وراتبه الشهرى ثلاثمائة وخمسون قرشاً. هذا بالإضافة إلى (سقًّا) يتقاضى مائة قرش، وبوابين اثنين يتقاضى كل منهما سبعة وسبعين قرشاً.

أما أرباب الصنائع الذين يعملون بنظام اليومية فقد كان من بينهم أربعة مُرَخِّمين يتقاضون أربعة وثلاثين قرشاً يومياً، وستة يشتغلون فى أعمال جلو الرخام ويتقاضون ستة وثلاثين قرشاً يومياً، وثلاثة نجارين يتقاضون تسعة وعشرين قرشاً فى اليوم الواحد

ويلاحظ أن مخصصات مصلحة الآثار المصرية والمتحف المصرى فى هذه الميزانية قد اقتصرت على مرتبات موظفيها، بينما لم تخصص مبالغ أخرى لتغطية مصروفات المصلحة والمتحف، وكذلك تغطية نفقات الحفائر الأثرية الجارية، ويبدو أن هذه النفقات كانت تطلب من خزينة الخديوى مباشرة كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

بعد سنتين ونصف تقريباً دُعى ماريت مرة أخرى إلى " إعمال جدول عن ترتيب مصلحة الأنتيقخانة المصرية حسب رسم كشوفات المصالح كالجارى لأجل صدور الأمر الرسمى عليه بالاعتماد "[١٧] فقدم ماريت ترتيباً آخر جديداً عن " مستخدمين مصلحة الأنتيقة وما تقرر من الأجر والمشتروات "[١٨] ويفهم من واقع هذا الترتيب الجديد – الذى اعتمده الخديوى اسماعيل فى ١٤ جمادى الثانى ١٢٨٢هـ (٤ فبراير ١٨٦٥م) – أن أصل مربوط الماهيات سنوياً خمسمائة واثنتان وتسعون كيسة ومائتان وأربعة وعشرون قرشاً وعشرة بارات توفر منها مائتان وسبعة وثلاثون كيسة ومائة وتسعة وسبعون قرشاً وثلاثون بارة، وبذا بلغ صافى مربوط الماهيات سنوياً ثلاثمائة وخمسة وخمسين كيسة وأربعة وأربعين قرشاً وعشرين بارة. أما الأُجَر والمشتروات فأصل مربوطها السنوى مائة وثلاثة وسبعون كيسة وأربعمائة وثلاثة عشر قرشاً وثلاثون بارة، وما تم توفيره منها مائة وتسعة أكياس ومائة وثلاثة وستون قرشاً وثلاثون بارة، وبذا يكون صافى الذى تم ربطه سنوياً للأجر والمشتروات أربعة وستين كيسة ومائتين وخمسين قرشاً.

وعند المقارنة بين هذا الترتيب الجديد وترتيب سنة ١٢٧٨هـ السابق عليه، يلاحظ – بالنسبة للموظفين الأجانب – أن منصب المدير وناظر عموم المصلحة الذى يشغله ماريت قد بقى فى الترتيب الجديد على ما هو عليه بمرتبه البالغ ١٥٠٠ فرنك (٣٥ ٥٦٩٥) شهرياً بمجموع يبلغ ١٨٠٠٠ فرنك سنوياً، بينما انخفض راتب محافظ المتحف من عشرة آلاف فرنك سنوياً إلى ثمانية آلاف فقط، على حين ألغيت وظائف مفتشى الحفائر وملاحظ ورشة ترميم الآثار التاريخية، واستبدلت بها وظائف أخرى جديدة هى : مساعد محافظ المتحف بنفس مخصصات المحافظ [ثمانية آلاف فرنك سنوياً] وكاتب أفرنكى ووكيل مدير المتحف براتب شهرى قدره ١٥ ٣١٦٤

بمجموع يعادل عشرة آلاف فرنك سنوياً، وظيفة مهندس معمارى براتب شهرى يبلغ ٣٨٥٠ بمجموع يعادل عشرة آلاف فرنك سنوياً.

أما الموظفون والعمال المصريون فقد كان من بينهم ثمانية رؤساء حفائر يتقاضون ١٢٥٠قرشاً شهرياً، ومترجم (١٥٠٠ قرش شهرياً) وخمسة خفراء يتقاضون ٧٥٠ قرشاً شهرياً، وأربعة آخرون يتقاضون ٤٠٠ قرش شهرياً، وثلاثة فراشين يتقاضون ٤٥٠ قرشاً شهرياً، وأربعة آخرون يتقاضون ٥٧٥ قرشاً شهرياً، وبوابان اثنان يتقاضيان مائتى قرش شهرياً، بالإضافة إلى جنايني (٢٥٠ قرشاً شهرياً) وسقًا (١٢٥ قرشاً شهرياً).

هذا عن العمالة المنتظمة، أما العمالة اليومية فقد كانت تضم سبعة عمال يعملون ثلاثمائة يوم من العام، ويشملون ثلاثة نجارين يتقاضون فى العام تسع عشرة كيسة وأربعمائة قرش، ومرخِّم واحد راتبه السنوى سبع كيسات ومائة قرش، وثلاثة عمال يشتغلون فى جلو الرخام ويستحقون سنوياً أربع عشرة كيسة ومائتى قرش. وبذا يبلغ مجموع الموظفين والعاملين فى مصلحة الآثار المصرية والمتحف المصرى – أجانب ومصريين، منتظمين وباليومية – طبقاً لهذا الترتيب الجديد اثنين وأربعين موظفاً وعاملاً.

وفى ٢٣ رجب ١٢٨٩هـ (٢٦ ديسمبر ١٨٧٢م) أقر المجلس الخصوصى " مربوط الأنتيكخانة المصرية البالغ مقداره (٣٦بارة / ٣٧٢ قرشا / ٤٤٥ كيسة)[١٩] مما يعنى أن مخصصات مصلحة الآثار المصرية والمتحف المصرى قد ارتفعت خلال الفترة ما بين عامى ١٨٦٥، ١٨٧٢م بمقدار (١٦ بارة / ٧٨ قرشا / ٢٦ كيسة).

وفى عام ١٨٧٥م (١٢٩٢م) بلغت مخصصات مصلحة الآثار المصرية والمتحف المصرى (٣٩ بارة / ٤٧٩ قرشا / ٤٩٢ كيسة) منها (٢٥ بارة / ١٠٣ قرشا / ٣٨٤ كيسة) ماهيات و (١٤ بارة / ٣٧٦ قرشا / ١٠٨ كيسة) مصروفات[٢٠]، وهذا يعنى أن تلك المخصصات قد زادت بمقدار (٣ بارة / ١٠٧ قرشا /٤٧ كيسة) أى بنسبة ١٠,٥ % فى ثلاث سنوات فقط، وبنسبة ١٧,٤% خلال عشر سنوات أى عما كانت عليه فى ميزانية سنة ١٨٦٥م.

ويبدو أن الأزمة المالية التى حلت بالبلاد فى منتصف سبعينيات القرن التاسع عشر، وأدت إلى الإطاحة بالخديوى إسماعيل قرب نهاية العقد المذكور قد ألقت بظلالها على مخصصات مصلحة الآثار ومتحفها، حيث يقول المسئولون فى محافظة مصر التى كانت تتبعها المصلحة من الناحية الإدارية وقتئذٍ : إن الصافى الذى صار ربطه لماهيات ومصروفات مصلحة الأنتقخانة والحفر بعد استبعاد ما صار توفيره قد بلغ سنة ١٨٧٧م (١٢٤٩هـ) ٥ بارة / ٣٩٩ قرشا / ٤٢٩كيسة) [٢١] محققاً انخفاضاً قدره (٣٤ بارة / ٨٠ قرشا / ٦٣ كيسة) بنسبة بلغت ١٢,٨% خلال سنتين فقط.

وفى عام ١٨٨٠م (١٢٩٧هـ) وبعد أن قامت الحكومة المصرية بجعل معاملاتها المالية على أساس نظام الجنية المصرى كوحدة نقدية للتعامل بدلاً من نظام القروش، أصبحت مخصصات مصلحة الأنتيقخانة والحفر - كما كانت تسمى - تبلغ أربعة آلاف ومائة وعشرة جنيهات مصرية[٢٢]. ثم ارتفعت المخصصات فى عام ١٨٨٢ م (١٢٩٩ هـ) إلى خمسة آلاف وأربعمائة وواحد وستين جنيهاً تتوزع على خمسة بنود :

البند الأول : مستخدمون يعملون داخل الأنتيقخانة أو المتحف المصرى ومخصصاتهم سنوياً ألفان وستمائة وسبعة وسبعون جنيهاً.

البند الثانى : مستخدمون يعملون بعيداً عن المتحف فى المناطق الأثرية المختلفة بأقاليم الدلتا والصعيد وفى الحفائر الأثرية الجارية هناك ولكنهم يتبعون مصلحة الآثار التاريخية المصرية. وتبلغ مخصصاتهم السنوية ستمائة وأربعة وثمانين جنيهاً.

البند الثالث : مصروفات الحفائر الأثرية ونفقاتها، وتبلغ مخصصات هذا البند ألف ومائتا جنيه.

البند الرابع : مصروفات متنوعة، وتشمل أثمان مهمات مشتراه من أجل المتحف، وبدلات انتقال وسفريات لموظفيه ولنقل الآثار المكتشفة من أماكن الكشف عنها إلى المتحف المصرى بواسطة النهر أو السكة الحديد، وشراء أدوات كتابية ونحو ذلك، وهذه تبلغ مخصصاتها أربعمائة جنيه.

البند الخامس: مصروفات مدرسة الآثار التابعة للمتحف، وقد خصص لها مبلغ خمسمائة جنية من الموازنة الإجمالية للمصلحة.

أما موظفو وعمال المتحف فقد كانوا واحداً وثلاثين موظفاً وعاملاً، يرأسهم جميعاً جاستون ماسبيرو مدير عموم المصلحة وراتبه السنوى ١٠٠٠جنية، ويعاونه أمين المتحف (٤٢٠جنيهاً سنوياً) وأمين معاون (٣٠٠ جنيهاً سنوياً) وناظر معاون وراتبه (١٩٢ جنيها سنوياً) بالإضافة إلى كاتب ومترجم ومخزنجى والثلاثة يتقاضون سنوياً ٢٥٨جنيهاً. هذا إلى جانب ثلاثة وعشرين من العمالة العادية وتبلغ استحقاقاتهم سنوياً خمسمائة وسبعة جنيهات.

أما المستخدمون خارج المتحف فقد كانوا ستة مفتشى آثار يتوزعون على مناطق منف وأبيدوس ودندره وطيبه الغربية وطيبة الشرقية وإدفو، ومخصصات هؤلاء المفتشين الذين كانوا من ضباط الاستيداع تبلغ خمسمائة وأربعين جنيهاً سنوياً. هذا بالإضافة إلى ثمانمائة من رؤساء الحفائر تصل رواتبهم السنوية إلى مائة وأربعين جنيهاً[٢٣].

ونستنتج من ذلك أن الراتب السنوى لمديرى عموم المصلحة كان يستهلك وحده ما يقرب من ثلث (٢٩,٧%) المخصص لموظفى وعمال المصلحة جميعاً، سواء الذين كانوا يعملون داخل

المتحف أو خارجه. كما كان يستهلك ما يقرب من خمس (١٨,٣%) المخصص الإجمالى السنوى للمصلحة فى موازنة الدولة العامة.

ولا تختلف موازنة مصلحة الأنتيقخانة والحفر عام ١٨٨٣م عن موازنة العام السابق له سوى فى بضع تعديلات طفيفة، فإجمالى الموازنة عام ١٨٨٣م قد سجل ارتفاعاً غير مذكور يبلغ سبعة عشر جنيهاً بحيث وصل هذا الإجمالى إلى خمسة آلاف وأربعمائة وثمانية وسبعين جنيها، وتقتصر هذه الفروق البسيطة بين الموازنتين على الفصل بين وظيفة ناظر ومعاون المتحف بجعلهما وظيفتين بدلاً من وظيفة واحدة ورفع مخصصاتهما إلى مائة وأربعة وستين جنيهاً عام ١٨٨٣م بدلاً من مائة واثنتين وتسعين جنيهاً عام ١٨٨٢م. وكذلك رفع جملة رواتب الكاتب والمترجم والمخزنجى من مائتين وثمانية وخمسين جنيهاً إلى ثلاثمائة وثمانية عشر جنيهاً فى الموازنة الجديدة. وكذلك خفض عدد العمالة غير الفنية من أربعة وعشرين عاملاً إلى ثلاثة وعشرين عاملاً فى السنة الجديدة. ثم تعيين سبعة وعشرين من الخفراء برواتب تبلغ جملتها سنوياً ثلاثمائة وأبعة وعشرين جنيهاً. ثم خفض مخصصات البند الرابع الخاص بالمصروفات المتنوعة من أربعمائة إلى ثلاثمائة جنية فقط. وأخيراً خفض مصروفات مدرسة الآثار من خمسمائة إلى أربعمائة وأربعة وعشرين جنيهاً[٢٤].

بقى المربوط بميزانية الدولة العامة لمصلحة الأنتيقخانة والحفر على ماهو عليه بدون أدنى تعديل خلال عامى ١٨٨٤م، ١٨٨٥م، وإن كانت نظارة الأشغال العمومية التى أصبحت المصلحة تابعة لها قد طلبت – بناء على رغبة المصلحة المذكورة – من مجلس النظار المصرى سنة ١٨٨٥م إقرار ترتيب جديد لموظفى المتحف دون أن يؤثر ذلك على المبلغ الإجمالى المخصص لمصلحة الآثار فى السنة المذكورة. أما الوظائف التى تضمنها الترتيب الجديد فقد شملت ما يأتى :

المدير العمومى ومخصصاته السنوية ١٠٠٠جنية، ومعاوناً أولاً (٤٢٠ جنيها سنوياً) ومعاوناً ثانياً (٣٠٠جنية سنوياً) ومفتشَيْن من الدرجة الأولى وراتبهما السنوى معاً مائة وعشرون جنيهاً، وآخرَين من الدرجة الثانية وراتبهما السنوى تسعون جنيهاً، ومفتشين من الدرجة الثالثة وراتبهما السنوى ستون جنيهاً، وناظراً (٢٨٨ جنيهاً سنوياً) وكاتب (٢٨٨ جنيها سنوياً) ومخزنجياً من الدرجة الأولى (٧٢ جنيهاً سنوياً) وآخر من الدرجة الثانية (٤٨ جنيهاً سنوياً) وثلاثة خوجات (مدرسين) لمدرسة الآثار التابعة للمتحف ومستحقاتهم ثمانية وأربعون جنيهاً سنوياً[٢٥].

غير أن نظارة الأشغال عادت مرة أخرى لتعرض على اللجنة المالية فى ٢٢ أكتوبر ١٨٨٥م (١٣ المحرم ١٣٠٣هـ) بناء على طلب اللجنة المالية ترتيباً آخر عن الموظفين التمليين (الدائمين) بإدارة عموم الأنتيقخانة، وأرسلت النظارة للجنة المالية جدولين : الأول(ب) يحتوى على أصل ترتيب المستخدمين التمليين المشار إليهم طبقاً للتعلميات الواردة للأشغال من المالية، بينما يتضمن

الجدول الثانى (أ) بياناً بالمستخدمين الموجودين الآن والعلاوات المطلوبة لهم، وقد تقرر بحسب الترتيب الوارد فى الجدول (أ) – والذى ترغب النظارة أن يقوم مجلس النظار بالتصديق عليه – أن يكون عدد المستخدمين التمليين بالأنتيقخانة ستة عشر مستخدماً مجموع رواتبهم فى السنة ٣٠٣٤جنيهاً، وبما أن مربوط هؤلاء المستخدمين فى ميزانية سنة ١٨٨٥م هو ٢٩٦٨جنيهاً فتكون قيمة الترتيب الجديد المطلوب اعتماده زائدة بمقدار ستة وستين جنيهاً عن مربوط سنة ١٨٨٥م، وتود الأشغال أن يوافق مجلس النظار على اعتماد هذه الزيادة الجديدة.

عرض هذا الترتيب الجديد على اللجنة المالية للدراسة وإبداء الرأى، وانتهت اللجنة بعد مداولاتها إلى الموافقة على اعتماد هذا الترتيب مع الزيادات الواردة فيه أن يبدأ العمل بموجبه من أول نوفمبر ١٨٨٥م شريطة ألا تتجاوز هذه الرواتب فى المستقبل مبلغ الثلاثة آلاف والأربعة والثلاثين جنيها، وأن يعرض على مجلس النظار لإقراره قبل تنفيذه، وهو ما صادق عليه مجلس النظار فى جلسته المنعقدة بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٨٨٥م (٤صفر١٣٠٣هـ) موافقة مقيدة بالالتزام بالشرط الذى وضعته اللجنة المالية[٣٦].

وفى عام ١٨٨٦م بلغ الإجمالى العام المخصص لمصلحة الأنتيقخانة والحفر فى ميزانية الدولة العامة خمسة آلاف وثمانمائة وثمانية جنيهات، وبديهى أنه لم يطرأ خلال هذا العام أى تعديل على ترتيب المستخدمين الذى أقره مجلس النظار ووافق على العمل به ابتداء من أول نوفمبر ١٨٨٥م. أما فى عام ١٨٨٧م فقد ارتفعت مخصصات مصلحة الأنتيقخانة والحفر إلى ستة آلاف جنية مصرى، وبدا أن هناك تعديلات أخرى قد أدخلت على ترتيب المستخدمين فى المصلحة المذكورة، ولعل من أبرز هذه التعديلات زيادة عدد مفتشى الدرجة الثانية من اثنين يتقاضيان رواتب تبلغ مائة وثمانين جنيهاً سنوياً عام ١٨٨٦م إلى ثلاثة يتقاضون مائتين وسبعين جنيهاً سنوياً عام ١٨٨٧م بمتوسط مقداره تسعون جنيهاً للمفتش الواحد. ثم زيادة عدد مفتشى الدرجة الثالثة من اثنين يتقاضيان مائة وعشرين جنيهاً عام ١٨٨٦م إلى ستة يتقاضون ثلاثمائة وستين جنيهاً عام ١٨٨٧م باعتبار ستين جنيهاً للمفتش الواحد. على حين قد تم فى عام ١٨٨٧م إلغاء الاعتمادات المخصصة لمدرسة الآثار التابعة للمتحف بعد أن رأى المسئولون المعنيون بالأمر أنها قد أدت الغرض المقصود منها فى تخريج جيل جديد من الأثريين المصريين، وقد ترتب على ذلك أنه قد تم الاستغناء عن المدرسين الثلاثة الذين كانوا يعملون بالمدرسة المذكورة وتوفير مخصصاتهم البالغة مائة وستين جنيهاً، وبذا يكون المستخدمون فى الأنتيقخانة المصرية قد زاد عددهم من ستة عشر مستخدماً عام ١٨٨٦م إلى ثمانية عشر مستخدماً تملياً – أى دائماً – عام ١٨٨٧م.

أما بند المصروفات المتنوعة من نفقات الحفر وشراء المهمات اللازمة للمتحف ومصروفات الانتقال والنقل وكافة المصروفات الأخرى العامة فقد انخفضت من ألف وستمائة وأربعة وثلاثين جنيهاً عام ١٨٨٦م إلى ألف وأربعمائة واثنى عشر جنيهاً عام ١٨٨٧م[٢٧].

وربما كانت الحاجة إلى تغطية الزيادات التى طرأت على رواتب المستخدمين بمصلحة الأنتكخانة نتيجة للتعينات الجديدة هى التى أدت إلى ضغط النفقات المخصصة لبند المصروفات المتنوعة على النحو السابق.

وتكاد تكون تفصيلات موازنة مصلحة الأنتيقخانة والحفر المصرية عام ١٨٨٨م مطابقة لما كانت عليه عام ١٨٨٧م باستثناء زيادة طفيفة طرأت على الراتب السنوى لكاتب المتحف فقفزت به من مائتين وأربعة وستين جنيهاً عام ١٨٨٧م إلى مائتين وثمانية وثمانين جنيهاً فى العام اللاحق له بزيادة مقدارها أربعة وعشرون جنيهاً. وزيادة أخرى طرأت على المخصص لبند المصروفات المتنوعة رفعته من ألف وأربعمائة واثنى عشر جنيهاً عام ١٨٨٧م إلى ألف وستمائة وأربعة وستين جنيهاً عام ١٨٨٨م بزيادة مقدارها مائتان واثنان وخمسون جنيهاً. وقد أدت هاتان الزيادتان بدورهما إلى رفع المخصص الإجمالى العام لمصلحة الأنتيقخانة والحفر من ستة آلاف جنية عام ١٨٨٧م إلى ستة آلاف ومائتين وستة وسبعين جنيهاً عام ١٨٨٨م[٢٨].

بقيت مخصصات مصلحة الأنتيقخانة والحفر فى عام ١٨٨٩م على ما كانت عليه فى عام ١٨٨٨م دون أى تعديل، ولكنها ارتفعت ارتفاعاً ملحوظاً عام ١٨٩٠م حيث وصلت إلى ستة آلاف وستمائة وعشرين جنيهاً مسجلة زيادة قدرها ثلاثمائة وأربعة وأربعون جنيهاً نتجت عن رفع المخصص لرواتب معاونى مدير المصلحة من سبعمائة وعشرين جنيهاً خلال عامى ١٨٨٨م، ١٨٨٩م إلى ثمانمائة وأربعين جنيهاً فى عام ١٨٩٠م بزيادة قدرها مائة وعشرون جنيهاً، وكذلك رفع مخصصات بند المصروفات المتنوعة من ألف وستمائة وأربعة وستين جنيهاً فى عامى ١٨٨٨م، ١٨٨٩م إلى ألف وثمانمائة وثمانية وثمانين جنيهاً خلال عامى ١٨٩٠م بزيادة وصلت إلى مائتين وأربعة وعشرين جنيهاً[٢٩].

وفى عام ١٨٩١م شهدت مصلحة الأنتيقخانة والحفر المصرية طفرة هائلة فى ميزانيتها عندما ارتفعت مخصصاتها من ستة آلاف وستمائة وعشرين جنيهاً إلى تسعة آلاف ومائة واثنين وأربعين جنيهاً خلال السنة المذكورة محققة زيادة قدرها ألفان وخمسمائة واثنان وعشرون جنيهاً دفعة واحدة، بنسبة مئوية بلغت ثمانية وثلاثين بالمائة تقريباً من موازنة عام ١٨٩٠م، وقد نشأت هذه الزيادة من عدة وجوه منها : استحداث وظيفة " كاتب حسابات " فى ميزانية عام ١٨٩١م براتب سنوى قدره ثلاثمائة وستون جنيهاً، ولم تكن هذه الوظيفة موجودة ضمن ترتيب عام ١٨٩٠م. ثم من زيادة المخصص لتغطية رواتب العمالة غير الفنية من ألف وثلاثمائة وخمسين جنيهاً عام

١٨٩٠م إلى ألفين وخمسمائة جنية ١٨٩١م. ثم من رفع مخصصات بند المصروفات العمومية من ألف وثمانمائة وثمانية وثمانين جنيهاً عام ١٨٩٠م إلى ألفين وتسعمائة جنية عام ١٨٩١م، وربما كان مرد هذه الزيادة المفاجئة فى المصروفات إلى نقل المتحف المصرى من مكانه القديم ببولاق إلى مكانه الجديد بسراى الخديوى اسماعيل بالجيزة، بحيث استلزم ذلك تخصيص نفقات إضافية بقصد تغطية مصروفات المتحف الجديد وتجهيزه وجعله صالحاً لعرض الآثار التى نقلت إليه، ومن ثم فإننا نجد فى بند المصروفات المتنوعة ما يشير إلى تخصيص مبلغ ستمائة جنية بهدف " توضيب الأنتيقة خانة "(٣٠).

وفى العام التالى(١٨٩٢م) وضع جريبو ميزانية مقترحة لمصلحة الأنتيقخانة المصرية(٣١) بلغ فيها إجمالى المخصصات المالية المطلوبة أحد عشر ألفاً وخمسمائة وأربعة وستين جنيهاً، وطلب جريبو من مجلس النظار اعتماد هذه الميزانية الجديدة.

فاقت ميزانية جريبو المقترحة كل الحدود التى كانت تضعها الحكومة لمصلحة صغيرة كهذه، ومن ثم لم يجد مجلس النظار بدأ من رفضها حين عرضت عليه للمصادقة عليها، ولكن جريبو نجح خلال العام التالى – ١٨٩٣م – فى أن يتجاوز بميزانية مصلحة الأنتيكخانة والحفر حاجز العشرة آلاف جنية ربما لأول مرة فى تاريخها، فقد وصل إجمالى مخصصات المصلحة المذكورة فى هذا العام إلى عشرة آلاف وخمسمائة وأربعين جنيها، منها أربعة آلاف وسبعمائة وخمسة وعشرون جنيها للمستخدمين الداخلين هيئة العمال، وألفان وثمانمائة وستة وعشرون جنيهاً للمستخدمين الخارجين عن هيئة العمال (الخدمة السايرة) وألفان وتسعمائة وتسعة وثمانون جنيهاً للمصروفات المتنوعة(٣٢).

ولكن مخصصات مصلحة الأنتيكخانة والحفر لم تلبث أن عادت للانخفاض مرة أخرى فى العام التالى – ١٨٩٤م – وإن كان ذلك دون أن تتجاوز حد العشرة آلاف جنية نزولاً، فقد بلغت موازنتها فى هذا العام عشرة آلاف ومائتين وستة وثلاثين جنيهاً بواقع أربعة آلاف وستمائة وستة وثلاثين جنيهاً للبند الأول، وألفين وخمسمائة وثمانية وخمسين جنيهاً للبند الثانى، وثلاثة آلاف واثنين وأربعين جنيهاً للبند الثالث من البنود الثلاثة التى تنقسم إليها ميزانية مصلحة الآثار (مستخدمون داخلون هيئة العمال، مستخدمون خارجون عن هيئة العمال، ومصروفات متنوعة) (٣٣).

وفى هذا العام – ١٨٩٤م – قدم دى مورجان مدير عموم الأنتيكخانة إلى نظارة الأشغال مشروعاً بشأن تحوير ميزانية مصلحة الأنتيكخانة والحفر عرضته النظارة بدورها– بعد تأييده وتعضيده من جانبها– على مجلس النظار لاتخاذ ما يراه مناسباً بشأنه من قرارات.

ويقضى هذا المشروع الذى وضعه دى مورجان بزيادة مخصصات مصلحته إلى أربعة عشر ألفاً ومائتين وسبعة وخمسين جنيهاً أى بما يزيد على أربعة آلاف جنية مرة واحدة، وذلك حتى تتمكن تلك المصلحة من أن تسيير أمورها على نمط قويم مناسب. وعلل دى مورجان طلبه هذا بأن ميزانية مصلحة الأنتيكخانة الحالية لا تكفى لإدارة تلك المصلحة الإدارة المرجوة منها، ولاسيما بعد أن اضطرت المصلحة المذكورة منذ عام ١٨٩١م إلى ترتيب مفتشين فى الأقاليم للملاحظة والتفتيش بعد أن رأت إقدام الكثيرين من الأفراد على القيام بعمليات الحفر غير المشروعة فى مواقع عديدة من البلاد، وجرأة البعض الآخر على تدمير الآثار التاريخية القديمة على اختلاف أنواعها مثل مقابر بنى حسن وغيرها من الآثار. واقترح دى مورجان إدخال عدة تعديلات على الميزانية الحالية للمصلحة وذلك على النحو التالى :

أولاً : بالنسبة للخدمة الداخلين هيئة العمال : يتضمن المشروع الجديد إحداث وظيفتين : الأولى وكيل أشغال علمية، والأخرى وكيل أشغال إدارية، وهذان الوكيلان يستعاض بهما عن الأمين والسكرتير المحاسبجى الحاليين، ورأى دى مورجان – وأيدته فى ذلك نظارة الأشغال – أن هذا التغيير فى مسمى الوظيفتين من شأنه أن يحدد اختصاصات كبار الموظفين فى مصلحة الأنتيقخانة بصورة أكثر إيضاحاً عن ذى قبل. كما يستعاض عن الأمينين المساعدين الحاليين بأمين واحد ومساعد واحد، ويدخل أمين المكتبة والمسكوكات المعدود الآن من الخدمة الخارجين عن هيئة العمال فى عداد الخدمة التمليين. كما تلغى وظيفة الناظر فإن مدير عموم المصلحة لا يرى لها لزوماً. وأما الكاتب المترجم فمن حيث أنه لا يكفى وحده للقيام بأشغال المصلحة فيستعاض عنه بسكرتير محرّر من الوطنيين وكاتِبَين مترجِمَين. كما يخفض عدد مفتشى الأقاليم من عشرة إلى ستة، وتلغى وظيفتا المستخدِمَيْن المقررتين فى الميزانية الحالية لعدم لزومها. ويكون فى المصلحة مخزنجى واحد عوضاً عن اثنين، وبهذه التعديلات تكون نفقة هذا البند من الميزانية خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وثمانين جنيهاً بدلاً من أربعة آلاف وتسعمائة واثنين وستين جنيهاً، أى أنها تزيد مبلغاً قدره أربعمائة واثنان وعشرون جنيهاً منها مائتان وعشرة جنيهات النفقة التى يستلزمها جعل أمين المكتبة من الخدمة التمليين.

ثانياً : بالنسبة للخارجين عن هيئة العمال : أكد دى مورجان أن المبلغ المخصص لهؤلاء الخدمة فى الميزانية الحالية وقدره ألفان وخمسمائة جنية كان قد تم تقريره قبل عمل الترتيب النهائى لخدمة الأقاليم، وأن سلفه جريبو قد طلب قبل ذلك مبلغاً أكبر من المبلغ المذكور، ولكن لم تساعده الظروف فى تشفيع طلبه هذا بكشف مفصل ومبين فيه مفردات النفقة التى كان يريد اعتمادها، وذلك بسبب عدم الاستقرار بصفة نهائية على ترتيب خدمة الأقاليم، وهذا ما دفع نظارة الأشغال إلى أن تقترح مبلغ الألفين والخمسمائة جنية السالف ذكره كمخصص للبند

المذكور بصفة مؤقتة، إذ لم تتمكن نظارة الأشغال هى الأخرى من الاعتماد فى ذلك على مستندات وافية ودقيقة ومؤكدة، وقد تبين الآن من المشروع التفصيلى الذى قدمه دى مورجان واستند فيه على ترتيب مستوف للمصلحة أن ذلك المبلغ لا يفى أبداً بالغرض المقصود، بل تجب زيادة إلى أربعة آلاف وثلاثمائة وخمسة وخمسين جنيهاً كما يتضح ذلك من الجدول التفصيلى الملحق بهذه المذكرة.

ثالثاً : الحَفْر : إن المبلغ المخصص لذلك فى الميزانية الحالية يبلغ ألفاً وثمانمائة جنية، وهو مبلغ طفيف بالنسبة لمساحة البلاد المصرية، وقد طلب دى مورجان زيادته إلى ألفى جنية، وعضدت نظارة الأشغال هذا الطلب.

رابعاً : مصاريف الانتقال وبدل السفرية : يبلغ المخصص لذلك فى الميزانية الحالية سبعمائة وثمانية وثلاثين جنيهاً، وكان تقرير هذا المبلغ بوجه تقريبى قبل ترتيب التفتيش فى الأقاليم، ولكن لما ترتب هذا التفتيش وانتظمت أحواله تبين بمرور الوقت أن تلك المصروفات تجب زيادتها إلى ألف ومائة وعشرين جنيهاً على الأقل حتى تسير أعمال المصلحة على نمطٍ مناسب.

خامساً : بالنسبة للمصروفات المتنوعة : إن هذا البند يشمل نفقات متنوعة يبلغ مجموعها ألفاً وثلاثمائة وثمانية وستين جنيهاً، ولكن لم يدرج شئ من أجلها فى الميزانية الحالية مع أن مصلحة الأنتيقخانة مكلفة بها، ومن ثمَّ لم يكن هناك بدٌ من احتسابها من المبلغ المخصص للحفر، ولا ريب فى أن الحكومة لم تكن تقصد ذلك عند تقريرها ميزانية الأنتيقخانة بمبلغ عشرة آلاف جنية تقريباً شاملة مبلغ ألف وثمانمائة جنية مخصص للحفر، ثم إن النفقات الرئيسة التى تدخل فى البند المذكور إنما تتمثل فى صيانة حدائق الأنتيقخانة وتوفير المياه اللازمة لإطفاء الحرائق ورى الحديقة، وشراء مستلزمات صيانة الآثار ونحو ذلك، ومن الواجب أن يفتح اعتماد خصوصى لهذه النفقات فى ميزانية المصلحة.

سادساً: بالنسبة لإجمالى الميزانية : تبين من هذا المشروع الجديد الذى وضعه دى مورجان أن ميزانية الأنتيقخانة - ومربوطها الآن نحو العشرة آلاف جنية تقريباً - يصبح مربوطها بالترتيب المطلوب أربعة عشر ألفاً ومائتين وسبعة وعشرين جنيهاً، فتكون الزيادة المطلوبة أربعة آلاف ومائتين وسبعة وعشرين جنيهاً، وترى نظارة الأشغال أنها ملزمة بأن تدفع من ميزانيتها إلى الأنتيقخانة - وذلك من اصل تلك الزيادة - مبلغاً قدره خمسمائة وسبعة وخمسون جنيهاً، منه مبلغ ثلاثمائة واثنين وثمانين جنيهاً هو قيمة الزيادة فى نفقة مصروفات الانتقال وبدل السفرية، وكذلك مبلغ مائة وخمسة وسبعين جنيهاً تساعد به النظارة الأنتيقخانة فى تحمل نفقات القارب البخارى المخصص لمدير عموم المصلحة، كما أن نفقة صيانة الحدائق ورفع المياه والتى كانت نظارة المالية مكلفة بها قبلاً لحساب تفتيش الجيزة والجزيرة قد تكلفت بها الآن مصلحة

الأنتيقخانة، مع أنه لم يوضع المبلغ اللازم لتلك النفقة تحت تصرفها، ولذا كان من الإنصاف أن يخصم ذلك المبلغ من ميزانية نظارة المالية ويضاف إلى ميزانية الأنتيقخانة.

هذا وقد قدرت النفقة المذكورة بمبلغ أربعمائة وخمسة وعشرين جنيهاً، منها مائتان وخمسون جنيهاً لصيانة الحدائق، ومائة وخمسة وسبعون جنيهاً لرفع المياه. فإذا خصم هذا المبلغ ومبلغ الخمسمائة والسبعة وخمسين جنيهاً الذى تقدم ذكره من الزيادة المطلوبة لميزانية مصلحة الأنتيقخانة وقدرها أربعة آلاف مائتان وسبعة وعشرون جنيهاً فيكون الباقى ثلاثة آلاف ومائتين وخمسة وأربعين جنيهاً تطلب نظارة الأشغال من مجلس النظار وضعه تحت تصرفها لتتمكن به من أن تجعل أشغال تلك المصلحة تسير سيراً حسناً وهى لذلك تلتمس من المجلس إصدار قراره باعتماد الطلبات المشتمل عليها مشروع دى مورجان الذى تقدم ذكره. هذا وقد أرفقت نظارة الأشغال بمذكرتها التى رفعتها إلى مجلس النظار كشف مقارنة بين الميزانية الحالية لإدارة عموم الأنتيقخانة والميزانية الجديدة المطلوبة لتلك الإدارة.

أحال مجلس النظار مشروع دى مورجان المقترح ومعه مذكرة نظارة الأشغال المرفقة به إلى اللجنة المالية لإبداء الرأى وذلك بتاريخ ١٠ أبريل١٨٩٤م (٤ شوال ١٣١١هـ) ويبدو أن اللجنة المالية لم تر ما يدعو لبحث هذه المسألة فى مثل هذا الوقت المبكر من السنة المالية فأعادت نظارة الأشغال الكرة وقامت بتقديم المذكرة مرة أخرى إلى مجلس النظار فى ١٤ يوليو ١٨٩٤م (١٠ المحرم ١٣١٢هـ) وقرر المجلس من جانبه إحالتها ثانية إلى اللجنة المالية لإبداء الرأى والتى بعثت إلى مجلس النظار بالرد التالى : " بالمداولة باللجنة المالية فيما وردت به إفادة المجلس بشأن ميزانية مصلحة الآثار التاريخية الجديدة رُؤى : حيث إن وقت النظر فى موازين المصالح لم يحل بعد فالأوراق عائدة بأمل إعادتها لنظارة الأشغال العمومية حتى إنه لدى حلول أوان تقديم الموازين عن سنة ١٨٩٥م تدرج ماترى لزومه لمصلحة الآثار " وقد أبلغ هذا الرأى إلى نظارة الأشغال بتاريخ ٨ أغسطس ١٨٩٤م (٥ صفر ١٣١٢هـ)[٣٥].

بعد هذا الرد لم تفكر نظارة الأشغال فى عرض المذكرة مرة ثالثة على مجلس النظار ولعل الأشغال قد شعرت – من خلال البوادر التى ظهرت فى موقف اللجنة المالية من المذكرتين السابقتين – بأن اللجنة لن توصى بقبول هذه الزيادة الكبيرة المفاجئة فى ميزانية مصلحة الأنتيقخانة والحفر المصرية، وذلك تخوفاً من مطالبة المصالح الأخرى بزيادات مماثلة فى مخصصاتها. وربما كان ذلك من أقوى الأسباب التى أدت إلى وأد مشروع دى مورجان الطموح والقضاء عليه فى مهده، وربما كانت هناك أسباب أخرى غير معلومة جعلت كل من دى مورجان والأشغال يصرفان النظر عن التمسك بهذه الميزانية الجديدة المقترحة. ومهما يك من أمر فإن مخصصات مصلحة الأنتيقخانة المصرية فى العام التالى –١٨٩٥م – لم تزد عما كانت عليه خلال

عام ١٨٩٤م بل على العكس من ذلك فقد سجلت هذه المخصصات انخفاضاً آخر وصل بها إلى عشرة آلاف وواحد وستين جنيهاً بواقع أربعة آلاف وثمانمائة وخمسة وأربعين جنيهاً للمستخدمين الداخلين هيئة العمال، وألفين وخمسمائة وتسعة عشر جنيهاً للمستخدمين الخارجين عن هيئة العمال، وألفين وستمائة وسبعة وتسعين جنيهاً للمصروفات المتنوعة[٣٦]. ثم سجلت انخفاضاً ثالثاً عام ١٨٩٦م نزل بالموازنة إلى عشرة آلاف وخمسة وأربعين جنيهاً بواقع أربعة آلاف وتسعمائة وسبعة وخمسين جنيهاً، وألفين وأربعمائة وخمسة وتسعين جنيهاً، وألفين وخمسمائة وثلاثة وتسعين جنيهاً للبنود الثلاثة السابقة على التوالى[٣٧].

وفى عام ١٨٩٧م أصبحت مخصصات مصلحة الآثار المصرية والمتحف المصرى دون العشرة الآلاف جنيه مرة أخرى، فقد بلغت هذا العام تسعة آلاف وأربعمائة واثنين وتسعين جنيهاً (أربعة آلاف وستمائة وستة وعشرون، وألفان وأربعمائة وثمانون، وألفان وثلاثمائة وثمانون)[٣٨] ثم انخفضت انخفاضاً طفيفاً فى العام التالى ١٨٩٨م مسجلة تسعة آلاف وأربعمائة وتسعة وستين جنيهاً (بواقع أربعة آلاف وسبعمائة واثنين وتسعين، وألفين وأربعمائة وخمسة وستين، وألفين ومائتين واثنى عشر جنيهاً على التوالى)[٣٩] وذلك قبل أن تعود إلى الأرتفاع من جديد عام ١٩٠٠م[٤٠] حيث بلغت المخصصات هذا العام أحد عشر ألفاً وتسعمائة وأربعة وخمسين جنيهاً موزعة على النحو التالى : ستة آلاف وثمانمائة وثمانية وأربعون جنيهاً للبند الأول (مستخدمون داخل هيئة العمال) وألفان وأربعمائة وتسعة وتسعون جنيهاً للبند الثانى (مستخدمون خارج هيئة العمال) وألفان وستمائة وسبعة جنيهات للبند الثالث (مصروفات متنوعة)[٤١] وبذلك تكون موازنة المصلحة هذا العام – ١٩٠٠م – قد ارتفعت عن موازنة عام ١٨٩٨م بنسبة مئوية بلغت ٢٥,٩% فى الإجمالى العام، وبنسبة مئوية وصلت إلى ٤٨% فى مخصصات البند الأول، و٠,٧% فى مخصصات البند الثانى، و٩,٢% فى مخصصات البند الثالث.

واصلت مخصصات مصلحة الأنتيقخانة والحفر ارتفاعها خلال السنوات الأولى من القرن العشرين : إذ بلغت هذه المخصصات فى العام الأول من هذا القرن –١٩٠١م – اثنى عشر ألفاً وثلاثمائة وخمسة وثلاثين جنيهاً (بواقع ستة آلاف وتسعمائة وواحد وثمانين جنيهاً للبند الأول وألفين وستمائة وواحد وثلاثين جنيهاً للبند الثانى وألفين وسبعمائة وثلاثة وعشرين جنيهاً للند الثالث)[٤٢]. ثم ارتفعت هذه المخصصات فى العام التالى – ١٩٠٢م – حتى وصلت إلى ثلاثة عشر ألفاً ومائة وخمسة وثمانين جنيهاً (سبعة آلاف ومائتان وسبعون جنيهاً وثلاثة آلاف وواحد وثلاثون جنيهاً، وألفان وثمانمائة وأربعة وثمانون جنيهاً للبنود الثلاثة على التوالى)[٤٣].

ومع انتقال المتحف المصرى إلى مكانه الجديد فى قصر النيل، واتساع دائرة أشغاله، وزيادة عدد موظفيه باتت الحاجة ملحة إلى ضرورة زيادة مخصصات مصلحة الأنتيكخانة والحفر حتى

تصبح قادرة على الوفاء بمتطلبات المتحف الجديد وبحلول عام ١٩٠٥م كانت موازنة مصلحة الآثار المصرية قد وصلت إلى عشرين ألفاً وستمائة واثنين وأربعين جنيهاً، منها تسعة آلاف ومائة واثنان وأربعون جنيهاً مخصصة للبند الأول (مستخدمون داخلون فى هيئة العمال) موزعة على النحو التالى : مدير عموم المصلحة وراتبه السنوى ١٥٠٠ جنية، وأمين وراتبه السنوى ٧٠٠جنية، واثنان باشمفتشان يتقاضيان ١٢٠٠ جنية سنوياً، وثالث يتقاضى ٥٠٠جنية سنوياً، وأمين مفتش وراتبه ٣٥٠جنيهاً سنوياً، ومفتش رسام (٤٥٠جنيهاً سنوياً) واثنان من الأمناء المساعدين يتقاضيان ٩٠٠ جنيه سنوياً، وأمين منوط بالتصليح (٤٠٠ جنيه سنوياً) وسكرتير كاتب حسابات (٤٨٠ جنيهاً) وناظر (٢٥٠ جنيهاً) ومهندس (٢٥٨ جنيهاً) وكاتب ومترجم بالدرجة الثالثة (٢٨٨ جنيهاً) وكاتب ومترجم من الدرجة الرابعة (١٩٨ جنيهاً) وكاتبان ومترجمان من الدرجة الخامسة (٢٦٤ جنيهاً) وثلاثة مفتشين من الدرجة الأولى يتقاضون سنوياً ٤٨٠ جنيهاً، وثمانية مفتشين من الدرجة الثانية تبلغ مخصصاتهم السنوية ٨٦٤ جنيهاً، ومخزنجى بالدرجة الثانية وراتبه السنوى ٦٠ جنيهاً وبذا يبلغ مجموع العاملين بالمصلحة من المستخدمين الداخلين فى هيئة العمال تسعة وعشرين مستخدماً.

أما البند الثانى (مستخدمون خارجون عن هيئة العمال أو الخدمة السايرة) فقد بلغت مخصصاتهم السنوية ثلاثة آلاف وستمائة جنيه. وأما البند الثالث من الموازنة وهو بند المصروفات العمومية فقد انقسم إلى قسمين : قسم المصروفات العمومية وخصص له مبلغ ثلاثة آلاف وتسعمائة جنيه. وقسم الصيانة والترميم وقد خصص له مبلغ أربعة آلاف جنيه تصرف على أشغال معبد الكرنك وأشغال الجدول العلمى (دليل المتحف أو كتالوج الآثار الموجودة بالمتحف) وعلى أعمال الترميم الجارية ببعض المعالم الأثرية الهامة[٤٤].

وفى عام ١٩٠٦م بلغت مخصصات مصلحة الأنتيكخانة والحفر المصرية اثنين وعشرين ألفاً وسبعمائة وستين جنيهاً بزيادة قدرها ألفان ومائة وثمانية عشر جنيهاً، وقد نشأت هذه الزيادة الجديدة من زيادة عدد الباشمفتشين الذين يتقاضون خمسمائة جنية سنوياً من باشمفتش واحد عام ١٩٠٥م إلى اثنين عام ١٩٠٦م يتقاضيان ألف جنية سنوياً. ثم من استحداث وظيفة أمين مفتش براتب سنوى قدره ثلاثمائة وخمسون جنيهاً. ثم من زيادة المخصص السنوى لوظيفة سكرتير كاتب حسابات من أربعمائة وثمانين جنيهاً عام ١٩٠٥م إلى خمسمائة وستين جنيهاً عام ١٩٠٦م. ثم من استحداث وظيفة كتاب ومترجمين درجة سادسة تعين فيها ثمانية وبلغت مخصصاتهم السنوية خمسمائة وستة وسبعين جنيهاً. ثم من استحداث وظيفة " أمين الكتبخانة " أو أمين مكتبة المتحف براتب سنوى يبلغ مائة واثنين وتسعين جنيهاً. وأخيراً من زيادة المخصص

لتغطية نفقات الصيانة والترميم من البند الثالث من أربعة آلاف جنية عام ١٩٠٥م إلى خمسة آلاف ومائة وعشرين جنيهاً عام ١٩٠٦م[٤٥].

وهكذا يمكن القول بأن ميزانية مصلحة الآثار المصرية والمتحف المصرى قد تضاعفت أربع مرات تقريباً خلال عشرين عاماً فقط. فقد زادت مخصصاتها من خمسة آلاف وخمسمائة وثمانية جنيهات عام ١٨٨٦م إلى اثنين وعشرين ألفاً وسبعمائة وستين جنيهاً فى عام ١٩٠٦م. كما يمكن القول كذلك بأن هذه الميزانية قد تضاعفت مرتين تقريباً خلال ست سنوات فقط، وذلك فى الفترة ما بين عامى ١٩٠٠، ١٩٠٦م. كما ارتفع عدد موظفيها خلال الفترة السابقة من أربعة وعشرين إلى حوالى المائة[٤٦].

هذا وقد راودتنا فكرة عقد مقارنة بين تطور ميزانية مصلحة الأنتيقخانة والحفر المصرية وتطور ميزانية مصلحة أخرى تدانيها فى الهدف والمضمون، ولم نجد لذلك أقرب من مصلحة الأوبرا والتياترات : فكلتا المصلحتين لهما هدف تثقيفى، وكلتاهما مستهلكة غير منتجة، حقاً إن الحفائر الأثرية قد تسفر عن حلى ومجوهرات ومصنوعات فنية غالية الثمن بل لعلها لا تقدر بثمن، ولكنه إنتاج مصون من أجل متعة المشاهدة والبحث، ولا يمكن التصرف فيه بأى حال من الأحوال على أية حال فإن المصادر تؤكد أن مخصصات التياترو والأوبرا قد بلغت فى عام ١٨٨٦م ألفين وخمسمائة جنية، ولم يطرأ عليها تغير فى عام ١٨٨٧م[٤٧]. وذلك فى الوقت الذى كانت فيه مخصصات مصلحة الآثار خمسة آلاف وثمانمائة وثمانية جنيهات فى العام الأول، وستة آلاف جنية فى العام الثانى كما سبق القول.

وفى عام ١٨٩٠م انخفضت مخصصات مصلحة التياترو والأوبرا إلى ألفين وثلاثمائة جنية قبل أن تعود لترتفع ارتفاعاً فجائياً فى العام التالى – ١٨٩١م – إلى أربعة آلاف جنية[٤٨] محققة زيادة قدرها ألف وسبعمائة جنية بنسبة مئوية بلغت ٧٣,٩ % دفعة واحدة. وخلال الأعوام التالية واصلت ميزانية مصلحة التياترو والأوبرا ارتفاعها الملحوظ وكانت هذه الزيادة الكبرى فى ميزانية المصلحة المذكورة مثار اعتراضات دائمة من أعضاء مجلس شورى القوانين أثناء مناقشتهم لموازنة الدولة العامة عند عرضها على المجلس المذكور للمدارسة وإبداء الرأى، فقد ذكرت اللجنة البرلمانية المشكلة للبحث فى ميزانية سنة ١٨٩٤م " أن المصاريف التى تصرف للتياترو العمومى لا وجه لها، وأن معظم الحكومات فى أوروبا لا تفعلها، وعلى الخصوص فى بلاد الإنكليز، وإن فعلتها بعض الدول الأخرى فهو لغرض معروف فيه منفعة لأمتها، أما فى مصر فليس فيه شئ من ذلك مطلقاً، ولا تخرج فائدته عن تنزيه بعض الأجانب المقيمين بها "[٤٩] وقال مصطفى بك منصور – أحد أعضاء المجلس – فى خصوص هذا الموضوع : " ورب معترض يقول بضرورة لزوم التياترو بالنسبة للسياح، فترد عليه بأن السياح لا يحضرون إلى مصر لغرض التوجه إلى التياترو لما هو

ملعوم من أن التياترات فى بلادهم موجودة بكثرة، بل الغرض من حضورهم هو مشاهدة الآثار القديمة "(٥٠).

ويبدو أن الحكومة لم تأخذ برأى اللجنة البرلمانية : ذلك أنه بحلول عام ١٨٩٧م كانت مخصصات مصلحة الأوبرا والتياترات قد جاوزت الثمانية آلاف جنية، وهذا يعنى أنها قد تضاعفت فى مدة ستة أعوام، وهو مالم يعجب اللجنة البرلمانية المشكلة لبحث الموازنة العامة للدولة عن عام ١٨٩٧م، وقالت اللجنة فى تقريرها إنها وإن كانت " تتمنى تعضيد المشروعات الأدبية التى من ضمنها فن التشخيص إلا أنها ترى أن الحكومة المصرية بحالتها الحاضرة لا يسوغ لها أن تنفق فى سبيل هذا التعضيد أموالاً وحالة رعيتها فى حاجة إلى كل بارة منها، هذا فضلاً عن أن المبلغ المنوه عنه جار صرفه إلى الجوقات الأوروباوية التى لا حظ منها لأبناء البلاد، ولا تعود على فريق منهم فائدة مطلقاً، ولا يترتب عليها أدنى حركة بسبب إقبال السياح عليها كما يقال، لأن السياح الذين يقصدون وادى النيل، إنما يقصدونه لاعتدال جوه ولمشاهدة آثاره كما لا يخفى، ولهذا فإن اللجنة ترى وجوب استلفات نظر الحكومة لإنفاق هذا المبلغ فيما يعود على أبناء البلاد بالمنفعة والفائدة "(٥١).

وهكذا يمكن القول بأنه قد كان هناك وعى تام بين أوساط النخبة المثقفة من المجتمع المصرى بقيمة الآثار المصرية والمتحف المصرى كمصدر يسهم فى زيادة الدخل القومى، ويساعد على توفير النقد الأجنبى الذى يستخدم فى تمويل مشروعات وخطط التنمية، كما يتيح الكثير من فرص العمل للذين يشاركون فى الأعمال التى تتعلق بخدمة السائحين بحيث يعود ذلك على البلاد بالمنفعة والفائدة.

ثانياً الموارد غير المنتظمة :

لم تكن الأموال المخصصة لمصلحة الآثار المصرية والمتحف المصرى فى الميزانية العامة للدولة كافية للوفاء باحتياجات هذه المصلحة وتلبية متطلباتها الأساسية، ولاسيما مع تضخم أعباء هذه المصلحة بتزايد الآثار القديمة المكتشفة فى ظل التوسع الدائم والمستمر فى عملية الكشف الأثرى، وتضاعف القطع الأثرية المعروضة فى قاعات المتحف، وزيادة عدد هذه القاعات بعد نقل المتحف من مكانه القديم فى بولاق إلى سراى الجيزة ثم إلى مكانه الفخم الجديد فى قصر النيل، وظهور الحاجة الملحة إلى تعيين موظفين جدد لمواجهة هذا التوسع الكبير فى أعمال المصلحة، ولتشديد الرقابة على عمليات الحفر غير القانونية، والقضاء على ظاهرة تهريب الآثار إلى الخارج : كل ذلك قد جعل الحاجة ماسة إلى زيادة الأموال التى تدفعها الحكومة لهذه المصلحة، وقد رأينا كيف كان المسئولون عن إدارة شئون هذه المصلحة يرفعون أصواتهم ويجأرون كثيراً بالشكوى من ضعف المخصصات المالية للمصلحة وأنها لا تكفى لتسيير أمورها على نحوٍ ملائم، وكثيراً ما طالبو

الحكومة بزيادة هذه المخصصات بل ومضاعفتها فى بعض الأحيان، ولكن الاعتذار بضيق ذات اليد ونقص الأموال ومحدودية الموارد وضرورة ألا يتجاوز رئيس كل مصلحة المبالغ المقررة له فى الميزانية وأن يجعل مصروفاته على قدرها، كانت هى الرد الوحيد من جانب الحكومة على طلبات هؤلاء المسئولين، ومن ثم فقد لجأ هؤلاء إلى التفكير فى طرق أخرى غير طريق الحكومة من أجل الحصول على الأموال اللازمة لتحسين الخدمات التى تؤديها المصلحة، وتطوير آدائها على نحو أفضل، وقد كان من بين هذه الطرق التى لجأ إليها مديرو المصلحة لتدبير الأموال : فتح الباب أمام تلقى التبرعات عن طريق افتتاح اكتتابات لجمع الأموال فى الصحف المحلية والأجنبية الكبيرة، وإلى ماريت يعزى الفضل فى ابتكار هذه الفكرة، فقد جمع من هذا الطريق أموالاً استخدمها فى الكشف عن تمثال أبى الهول[٥٢]. واتبع ماسبيرو خطة سلفه، فاجتهد فى جمع مبالغ مالية من أوروبا استخدم بعضها فى استكمال الكشف عن التمثال المذكور، وذلك بعد أن اتضح لديه قصور ما بيده من اعتمادات مالية كان يتردد فى استخدامها فى عمل قد لا يأتى بما ينتظر من نتائج، ووجد السبيل إلى الخلاص من ذلك فى الالتجاء إلى كرم الجماهير، فوجه نداءً باسم " أبو الهول " وتعهدت صحيفة " ديبا " الفرنسية بفتح اكتتاب لهذا المشروع فى فرنسا، واستغلت الصحيفة البلاغة الفائقة لكاتب صحفى لديها يدعى رينان فى الدعاية لأعمال التنقيب وما يمكن أن يكون لها من ثمار، وكان المبلغ المطلوب خمسة عشر ألف فرنك، وقد جُمع هذا المبلغ وتم وضعه تحت تصرف ماسبيرو فى ثلاثة أيام فقط[٥٣].

وفى عام ١٨٨٤م افتتح ماسبيرو اكتتاباً عاماً جديداً فى جريدة " ديبا " الفرنسية السابقة وجريدة " التايمز " الإنجليزية من أجل الكشف عن معبد الأقصر المردوم وتطهيره من المنازل التى تعلو سطحه، فجمع من ذلك نحو تسعة عشر ألف فرنك تعادل ثلاثة وسبعين ألفاً ومائتين واثنين وتسعين قرشاً خصص جزء منها لشراء هذه المنازل وهدمها وإزالتها، كما خصص جزءً آخر من أجل إزاحة التراب عن المعبد[٥٤].

والحق أن مساهمة الأجانب فى الكشف الأثرى بمصر إنما ترجع إلى عهد يسبق حتى إنشاء مصلحة الآثار المصرية ذاتها، فقد أنفق الإيطالى كافيجليا ما يقرب من أربعمائة وخمسين جنيهاً فى حفائره التى أجراها حول تمثال " أبو الهول " عام ١٨١٨م[٥٥]. كما فتح بلزونى هرم خفرع بمبادرة فردية منه[٥٦]، وحتى بعد إنشاء مصلحة الآثار المصرية وتخصيص ميزانية لها ظل الموسرون من الأجانب يساهمون من جانبهم فى عمليات الكشوف الأثرية، وكنا قد أشرنا قبلاً إلى مساهمات الأمريكى تيودرو دافيز الضخمة فى الحفائر الأثرية التى كان يقوم بها المتحف المصرى[٥٧]، كما فتح ماسبيرو عام ١٨٨١م هرم الملك أوناس – آخر ملوك الأسرة الخامسة – على نفقة الإنجليزى توماس كوك[٥٨]، وفى عام ١٨٨٧م جمع الإنجليزي فردريك ستيفنسن مبلغاً من المال تمكن به

السير آرثر باجنولد من رفع تمثال رمسيس الثانى الذى كان ملقى فى حفرة مليئة بالوحل والطين فى منطقة ميت رهينة، ووضعه على قاعدة أكثر صلابة من الحجارة[٥٩]، وإن كانت الحكومة المصرية قد أسهمت من جانبها فى هذا العمل " بإعطائه الأدوات اللازمة من الترسانة وورشة العمليات لإجرى عملية رفع التمثال المذكور "[٦٠].

ومن الوسائل التى لجأ إليها المسئولون عن مصلحة الأنتيقخانة والحفر المصرية من أجل زيادة موارد هذه المصلحة : فرض رسوم مالية على الخدمات التى تؤديها المصلحة، فوضعوا فى عام ١٨٨٨م مشروع لائحة تقضى بفرض رسم على الذين يقومون بزيارة متحف بولاق أو يزورون المعالم الأثرية القديمة فى الوجه القبلى، وتقص علينا نظارة الأشغال من أنباء الدوافع التى حدت بها إلى الإقدام على فرض هذه الرسوم المستحدثة فتذكر فى مذكرتها التى رفعتها إلى مجلس النظار فى ١٤ مايو ١٨٨٨م (٣ رمضان ١٣٠٥هـ) بصدد هذه المسألة أن لجنة الآثار التاريخية قد رأت فى جلستها المنعقدة فى ٧ أبريل ١٨٨٨م (٥ شعبان ١٣٠٥هـ) أنه يتيسر للحكومة المصرية أن تزيد من إيرادات المتحف المصرى الاعتيادية التى هى الآن طفيفة جداً لا تذكر بدون أن تثقل على ميزانيتها وذلك بأن تضرب على زائرى متحف بولاق والآثار التاريخية فى الوجه القبلى رسماً يدفعونه عند زيارتهم، واعترفت اللجنة بأن هذا الرسم أمرٌ مستحدث فى القطر المصرى غير أنه لا يعد بدعة جديدة ابتدعتها الأنتيكخانة المصرية دون سائر المتاحف الأجنبية الأخرى، ذلك أن كثيراً من متاحف أوروبا لا يمكن دخولها ومشاهدة ما بها من آثار إلا بعد دفع رسم مقررٍ لذلك، كما أن مشاهدة خرائب وآثار مدينة بومبى فى إيطاليا ومشاهدة غيرها من كثير من الأبنية التاريخية فى تلك البلاد لا يكون إلا بعد دفع رسوم معينة، فلا يكون من المستغرب حينئذٍ إذا فرضت الحكومة المصرية رسماً على الذين يريدون التفرج على السرابيوم وعلى غيره من المعالم الأثرية القديمة فى صعيد مصر والتى أنفقت الحكومة المصرية الكثير من الأموال على كشفها وصيانتها، وتعهدت لجنة الآثار التاريخية من جانبها بأن هذا الرسم لن يكون مبالغاً فيه، وأوصت اللجنة فى نهاية مناقشاتها بتقرير عدة أمور :

أولاً : أن يوضع لدخول متحف بولاق رسم قدره خمسة قروش يفرض على كل زائر فى جميع أيام الأسبوع ما عدا يومين منه فقط، يخصص أحدهما لمن يأنف ازدحام الزائرين فى الأيام الأخرى، ويكون رسم الدخول فى ذلك اليوم عشرة قروش، ويخصص اليوم الآخر للدخول مجاناً، وأن تجعل تذاكر قيمة الواحدة منها خمسون قرشاً تتيح لصاحبها التفرج لمدة ستة أشهر.

ثانياً : أن يعطى للسائحين فى الوجه القبلى تذاكر قيمة الواحدة منها جنيه مصرى واحد تتيح لصاحبها مشاهدة جميع الخرائب والآثار التاريخية.

ثالثاً : أن تعطى للسائحين الذين يرغبون مشاهدة آثار سقارة فقط تذاكر قيمة الواحدة منها عشرون قرشاً.

رابعاً : أن الأموال الناتجة من بيع التذاكر المذكورة، والمتحصلة من الرسم المفروض لدخول متحف بولاق تخصص جميعها لمصلحة الآثار التاريخية، وأن تتفق نظارة الأشغال مع لجنة الآثار التاريخية على كافة الإجراءات التى يجب اتخاذها لضمان تحصيل الرسوم المذكورة على أكمل وجه.

وأكدت نظارة الأشغال العمومية من ناحيتها أنه بالنظر إلى الفوائد الجمة التى سوف تجنيها مصلحة الآثار التاريخية من العمل بالآراء التى اقترحتها لجنة الآثار التاريخية فإنها تعرض على المجلس هذه الاقتراحات راجية من مجلس النظار أن يقوم بدارستها واعتمادها[٦١].

وافق مجلس النظار على ما اقترحته لجنة الآثار التاريخية وتضمنته مذكرة نظارة الأشغال السابقة، كما قام بتكليف مصلحة الآثار التاريخية بوضع مشروع لائحة مفصلة بتقرير الرسم الذى يُقتضى دفعه لمشاهدة المعالم الأثرية القديمة بالوجه القبلى، وقد نصت المادة الأولى التى وضعتها مصلحة الآثار بأن المصلحة المذكورة سوف تعطى تذاكر شخصية قيمة الواحدة منها مائة قرش تخول من أعطيت له حق مشاهدة الآثار الفرعونية من المعابد والمقابر والأهرامات وغير ذلك من الأبنية التاريخية فى الوجه القبلى، وأن هذه التذاكر سوف تباع فقط لدى موظف مندوب عن المصلحة يتم اعتماد تعيينه من ناظر الأشغال العمومية.

ونصت المادة الثانية على أنه لا يجوز الدخول إلى المبانى الأثرية المغلقة أو المسورة إلا بعد شراء هذه التذكرة. وقضت اللائحة فى مادتها الثالثة بإعفاء المرشدين السياحيين والمترجمين من دفع هذا الرسم متى كانوا معتمدين من الأنتيكخانة المصرية، وبيدهم ما يثبت ذلك، وحذرت المصلحة هؤلاء المرشدين والمترجمين من التعامل مع السائحين الذين لا يحملون هذه التذاكر، وأن من يخالف تلك التعليمات سوف يتم إيقافه عن العمل، ويسحب منه تصريح العمل الخاص به.

وقضت المادة الرابعة بأن الذين يرغبون مشاهدة آثار سقاره وحدها يدفعون لذلك رسماً مخفضاً قيمته خمسة قروش فقط.

ونصت المادة الخامسة على أن الأموال المحصلة من بيع هذه التذاكر تنفق أولاً فى تعبيد الطرق المؤدية إلى تلك الآثار، وتوفير وسائل المواصلات اللازمة للوصول إليها، ثم فى إتمام الأسوار المحيطة بها، وكذلك كافة الأعمال اللازمة لوقايتها وحفظها من صيانة وترميم ونحو ذلك. هذا وقد أقر مجلس النظار هذه اللائحة بموادها الخمس فى ٢٧ أكتوبر ١٨٨٨م (٢١ صفر ١٣٠٦هـ)[٦٢].

وفى نهاية ١٨٨٨م قررت إدارة متحف بولاق إلغاء تذاكر الدخول من فئة العشرة قروش والتى كان مخصصاً لها يوم واحد من كل أسبوع، وجعلت إدارة المتحف رسم الدخول خمسة قروش فى جميع أيام الأسبوع باستثناء يوم واحد يخصص للدخول مجاناً، وذلك بعد أن رأت الإدارة عدم إقبال الزوار على زيارة المتحف فى ذلك اليوم الذى يرتفع فيه رسم الدخول إلى عشرة قروش حتى إن السائحين الذين كانوا يحضرون إلى المتحف فى ذلك اليوم بدون علم كانوا يرتدون على أعقابهم راجعين مفضلين عدم زيارة المتحف فى ذلك اليوم على دفع رسم العشرة قروش(٦٣).

وفى ٩ أبريل ١٨٩٢م (١١ رمضان ١٣١٠هـ) وافق مجلس النظار على اقتراح لجنة الآثار التاريخية بتخفيض رسم الدخول إلى متحف بولاق من خمسة قروش إلى قرشين مع استمرار العمل بنظام اليوم المجانى، وقد جاء هذا القرار بعد أن لوحظ أن غالبية الزائرين يفضلون الحضور إلى المتحف فى يوم الثلاثاء، وهو اليوم المقرر للدخول مجاناً، ومن هنا كان قرار خفض رسم دخول المتحف بقصد الحد من ظاهرة ازدحام الزائرين فى يوم الدخول المجانى، وتشجيعاً للسائحين على زيارة المتحف فى أيام الأسبوع الأخرى(٦٤).

ظل هذا النظام لدخول متحف بولاق متبعاً لمدة تقرب من عشرين شهراً رغم مطالبة الكثيرين برفع رسم الدخول إلى متحف بولاق بغرض زيادة موارد المتحف المالية، وقالت جريدة " المقتطف " إن أكثر السائحين متفقون على أن الرسم الذى يؤخذ من السياح مقابل رؤية ما فى دار التحف وهو قرشان فقط زهيد جداً، وأنه يجب أن يرفع إلى خمسة قروش أو عشرة، ونقلت عن سائح أمريكى قوله إن الذى ينفق خمسة آلاف ريال فى المجئ إلى هذا القطر لا يستصعب دفع خمسة قروش لرؤية أعظم كنوزه وأعجب آثاره(٦٥).

ولكن لم يكن قبل ١٦ نوفمبر ١٨٩٣م (٧ جمادى الأول ١٣١١هـ) حين وافق مجلس النظار على فرض لائحة جديدة لدخول متحف الجيزة – بعد نقله من بولاق – على أن تطبق هذه اللائحة ابتداءً من أول ديسمبر ١٨٩٣م، ويقضى نظام الدخول الجديد بجعل ثمن التذكرة خمسة قروش فى كامل أيام الأسبوع وذلك فى فصل مجئ السائحين إلى القطر المصرى فى الفترة من أول نوفمبر إلى نهاية مارس من كل عام. ثم جعل الدخول مجاناً فى أشهر الصيف خلال الفترة المتبقية من السنة وذلك من أول مايو إلى نهاية أكتوبر، ورأت لجنة الآثار التاريخية أن هذا النظام من شأنه أن يؤدى إلى زيادة دخل المتحف المصرى دون تكليف السائحين أعباء مالية كبيرة، وفى نفس الوقت يعطى الفرصة للمواطنين لزيارة المتحف ودخوله مجاناً فى مدة طويلة من السنة(٦٦).

وفى السنوات الأولى من القرن العشرين ارتفع رسم دخول المتحف المصرى إلى خمسة جنيهات كاملة(٦٧) والواقع أنه كان يمكن لهذه الرسوم المفروضة على دخول المتحف وعلى زيارة المعالم الأثرية القديمة فى صعيد مصر أن تكون مصدراً لزيادة الموارد المالية لمصلحة الآثار المصرية لولا ما

شاب نظام تطبيقها من خللٍ وقصور. فقد لاحظ محمد مجدى أن خفراء مصلحة الآثار المكلفين بحراسة الأماكن الأثرية بالوجه القبلى كانوا يتغاضون فى كثير من الأحيان عن مطالبة السائحين بأن يطلعوهم على تذكرة زيارة هذه الأماكن ذات المائة قرش، ولا سيما إذا كان السائح بصحبة مرشدٍ أو دليل يعرفه الخفير، فهنالك " تغلب المحبة على الأصول " كما يقول محمد مجدى(٦٨)، ويؤكد أنه صادف خلال رحلته أموراً كثيرة من هذا القبيل.

كذلك قام المسئولون عن مصلحة الأنتيكخانة والحفر المصرية بتحصيل رسم قدره جنيه واحد على الطلبات التى يقدمها الأفراد للحصول على موافقة المصلحة بتشغيل محاجر أو مشترى أراضٍ، وكانت هذه الطلبات كثيرة جداً يبلغ عددها فى العام الواحد عدة مئات، ويستغرق النظر فى شأنها معظم أوقات مفتشى المصلحة، وتتطلب نفقات ضخمة لمصاريف الانتقال وبدل السفرية، وكانت مصلحة الآثار تضطر إلى تحمل هذه النفقات ودفعها من ميزانيتها الخاصة، ولما رأت المصلحة أن هذه الطلبات لا يحصل من ورائها على منفعة للعلم أو لعامة الناس، وإنما يقدمها الأفراد لتحقيق مصالح خاصة : لذلك رأت المصلحة وجوب فرض رسم ثابت قدره جنية على كل طلب، على أن يجعل ذلك الرسم تحت تصرف مصلحة الآثار التاريخية، ويخصص للنفقات التى يستلزمها النظر فى الطلبات المذكورة، مع تأكيد أن تحصيل الرسم المذكور لا يخول الطالب حقاً من الحقوق سوى نظر المصلحة فى طلبه سواء قبل الطلب أو لم يقبل(٦٩).

وفى ٤ مايو ١٨٩٧م (٢ ذو الحجة ١٣١٤هـ) أقر مجلس النظار – بناء على طلبٍ من لجنة الآثار التاريخية – فرض رسم قدره جنيهان على الطلبات التى تقدم إلى مصلحة الآثار ويطلب مقدموها الترخيص لهم بالحفر بحثاً عن الخبايا والكنوز مستندين فى ذلك إلى إشارات غير صحيحة فى كتاب أو دليل قديم، على أن يكون تحصيل هذا الرسم وفقاً للضوابط والمعايير التى يتم بها تحصيل الرسم المماثل لذلك على الطلبات التى تقدم لتشغيل المحاجر أو مشترى الأراضى كما هو موضح بالفقرة السابقة(٧٠).

ومن الوسائل التى لجأت إليها مصلحة الآثار التاريخية من أجل زيادة مواردها المالية غير الاعتيادية قيامها بفتح متجر لبيع بعض الآثار المصرية القديمة ذات الأهمية التاريخية المحدودة، واستخدام الأموال الناتجة من ذلك البيع فى إجراء مزيد من عمليات الحفر للبحث عن الآثار القديمة، وهذا تصرف عجيب يستغرب صدوره من مؤسسة من المفترض أنها وجدت أصلاً لغرض المحافظة على الآثار التاريخية لا لبيعها والاتجار فيها، ولكنه لم يكن مستغرباً فى هذا الوقت، ذلك أن محال بيع الأنتيكات والآثار القديمة المرخصة ظلت منتشرة بكثرة فى كافة أرجاء القطر المصرى حتى منتصف القرن العشرين، ويرجع ظهور هذه الفكرة إلى عام ١٨٨٦م عندما وافق مجلس النظار فى ٢٥ مارس من هذا العام على طلب مصلحة الآثار التاريخية بالسماح لها ببيع بعض

الآثار القديمة التى لا تتمتع بأهمية كبيرة شريطة أن يقدم مدير الأنتيكخانة حساباً عن ذلك كل ستة أشهر إلى اللجنة المالية، وفى العام التالى أصدر مجلس النظار قراراً آخر ينص على أن يكون بيع الآثار عموماً محتكراً للحكومة دون غيرها كما طالبت بذلك لجنة الآثار التاريخية، ولكن يبدو أن هذا القرار قد وقفت دون تنفيذه فى ذلك الوقت صعوبات كبيرة حتى إن مصلحة الآثار قد صرفت النظر عن المطالبة بتطبيق القرار الوزارى الخاص بقصر عملية بيع الآثار القديمة عليها دون غيرها، عندما لمست بنفسها عدم إمكان تنفيذه فى هذا الوقت، وإن كانت قد قامت بالبدء فى تنفيذ مشروع المتجر الذى انتوت افتتاحه ملحقاً بالمتحف المصرى لبيع الآثار القديمة، وإن تم ذلك على نطاق محدود وفى ٢١ مايو ١٨٨٨م (١٠ رمضان ١٣٠٥هـ) أرادت مصلحة الآثار أن تتوسع فى فكرة متجر بيع الأنتيقات عندما رأت لجنة الآثار التاريخية أن فى إمكان مصلحة الآثار أن تحصل من وراء عملية بيع الآثار القديمة على مبالغ جسيمة متى تم اتخاذ كافة الوسائل اللازمة لتدعيم ذلك المشروع وتوسيع دائرته، فإذا وضع فى متجر الأنتيقات بالمتحف أنتيقات ذات أهمية تكون غير لازمة للمتحف لأقبل السائحون على مشتراها من ذلك المتجر لوثوقهم بعدم تزييفها، وتيقنهم أنها قطع أصلية.

وفى إطار محاولات نظارة الأشغال الجادة لدعم هذا المشروع الغريب طلبت النظارة من مجلس النظار أن يصرح بإعطاء مصلحة الآثار قرضاً قيمته خمسمائة جنية يجعل رأسمال للمتجر المذكور، ويخصص ذلك المبلغ إما لمشترى بعض الآثار التى يعثر عليها الفلاحون بقصد إعادة بيعها للراغبين بثمن أعلى، أو لإجراء بعض أعمال الحفر عند الضرورة، على أن تقوم مصلحة الآثار برد هذا القرض متى تيسر لها جمع قيمته من حصيلة البيع المذكور، وتلتزم مصلحة الآثار من جانبها بتقديم كشف حساب كل ستة أشهر إلى المالية عما يباع فى المتجر من آثار وفقاً لقرار المجلس القديم الصادر فى ٢٥ مارس ١٨٨٦م (١٩ جمادى الأخر ١٣٠٣هـ).

أحال مجلس النظار اقتراح نظارة الأشغال إلى اللجنة المالية للدراسة وإبداء الرأى، ورأت اللجنة المالية بعد المداولة أنه لا مانع من تنفيذ رغبة نظارة الأشغال متى تم تقديم كشوف الحسابات اللازمة إلى المالية فى مواعيدها، وأقر مجلس النظار موافقة المالية فى ٢١ يوليو ١٨٨٨م (١٢ ذو القعدة ١٣٠٥هـ)[٧١].

ومنذ افتتاح متجر الآثار التابع للمتحف المصرى والمسئولون فى نظارة الأشغال يلحون على مدير المتحف بأن يقيم له علاقات مع الجهات المهتمة بتجارة الآثار القديمة ومديرى المتاحف الأجنبية الأخرى على أساس أن هؤلاء يميلون كثيراً إلى بذل الدرهم الكثير من أجل الحصول على آثار مصرية أصلية قلما توجد فى بلاد أخرى غير مصر مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمستعمرات الإنجليزية، فهذه الأنتيقات الموجودة بالمتجر ولئن تكن قليلة الأهمية للمتحف

المصرى لكون المتحف غاص بكثير منها من النوع الواحد إلا إنها مع ذلك ذات أهمية كبيرة وقيمة عظيمة فى البلاد الأجنبية كالبلاد المذكورة، وأثمانها تكون من الوسائل المؤدية إلى اتساع نطاق الحفر أكثر مما هو عليه الآن.

كان من نتائج هذه السياسة الدعائية الناجحة التى قام بها المسئولون عن المتحف المصرى – بناء على تحريض من الأشغال – أن انهالت عروض شراء الآثار المصرية على المتجر التابع للمتحف، وكانت فاتحة هذه العروض عرض ضخم من متحف المتروبوليتان في نيويورك يطلب فيه المتحف شراء آثار بمبلغ ألف جنية، وعرضت نظارة الأشغال كافة الأوراق المتعلقة بهذه الصفقة الأثرية الكبيرة على مجلس النظار لإقرارها، ولم يفت نظارة الأشغال أن تذكر أعضاء المجلس بأن " شدة آمال المسيو ماسبيرو فى توسيع ثروة الأنتيقخانة أكبر دليل على أنه لم يفرط قط فى الأنتيقات التى لها ولو بعض الفائدة وحَرِيَّة بأن تحتفظ " ولعل هذا مما يثير الدهشة، فإذا كانت الآثار المباعة لا تكتسب أى أهمية ولو قليلة، كما أنها غير جديرة بالحفظ فما الذى يدفع المسئولون فى متحف المتروبوليتان إلى شرائها إذن !!؟ على أية حال فإن نظارة الأشغال عادت لتؤكد لمجلس النظار بأن الأموال المتحصلة من عملية البيع هذه سوف تستخدم فى القيام بأعمال الحفر الضرورية للكشف عن الآثار القديمة التى لازالت مدفونة فى باطن التربة، ولما كان ماسبيرو بصدد إرسال أول شحنة من الآثار المباعة إلى المتحف الأمريكى فقد طلبت نظارة الأشغال من مجلس النظار سرعة " صدور قراره باعتماد هذا البيع وأى بيع آخر كهذا يحصل فى المستقبل " وهو الأمر الذى أقره مجلس النظار بتاريخ ٢٥ مارس ١٨٨٦م[٧٢].

وفى ديسمبر عام ١٨٩٠م قام المتحف بعقد صفقة أخرى لبيع آثار من متجر الآثار التابع له بقيمة مائة جنيه لإحدى المستعمرات الإنجليزية الواقعة فى جنوب القارة الأسترالية وإن كان هذا البيع قد تم على نفقة الحكومة المصرية ؛ إذ أنها هى التى قامت بتسديد ثمن الآثار المباعة نيابة عن المستعمرة الإنجليزية وذلك على سبيل المجاملة الدبلوماسية[٧٣].

ومن الوسائل التى لجأت إليها مصلحة الآثار من أجل زيادة مواردها غير الاعتيادية قيامها بطلب اعتمادات إضافية من الحكومة زيادة على مخصصاتها الأصلية كلما اقتضت الضرورة ذلك، والحق إن الحكومة المصرية ممثلة فى مجلس النظار كانت لا تتوانى عن إجابة رغائب المسئولين فى المتحف فى منحهم اعتمادات مالية زائدة عن ميزانية المصلحة متى كانت هذه الزيادات فى حدود ما تسمح به إمكانيات الدخل القومى، ومتى لم تكن الحكومة فى حالة من الإعسار لا تسمح لها بتجاوز ما هو مقرر فى الموازنة العامة للدولة لكل مصلحة من المصالح الحكومية، وقد سجلت وثائق الفترة – ولاسيما فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر – حالات عدة طلبت فيها مصلحة الآثار من الحكومة مبالغ إضافية لإنفاقها على حفائرها بحثاً عن الآثار

القديمة، وعلى تنظيم شئون المتحف المصرى، وتحسين أداء إدارة المصلحة، وجعل أمورها تسير على نحو أفضل، ومن الأمثلة على ذلك أن مجلس النظار المصرى كان قد وافق فى ٢٥ مايو ١٨٨١م (٢٥ جماد الآخر ١٢٩٨هـ) على فتح اعتماد إضافى لمصلحة الأنتيكخانة والحفر المصرية لتغطية نفقات الحفر اللازمة لفتح أحد الأهرامات، وذلك بناء على طلبٍ من ماسبيرو مدير المصلحة الذى أوضح للمجلس أن هذا الاكتشاف ذو أهمية علمية كبيرة، وأن عماله قد تمكنوا من تطهير مداخل الهرم ودهاليزه بحيث أمكن الوقوف على اسم الملك المدفون فيه من النقوش المسجلة على جدرانه، وأنه قد اضطر لمضاعفة الأموال المخصصة للحفر فى هذه المنطقة حتى أنفق فى شهر يناير وحده خمسة آلاف قرش، كما أنفق فى فبراير ومارس وأبريل ستة آلاف قرش، فإذا أضيفت هذه المبالغ إلى ما أنفق من الأموال المخصصة للحفر فى جهات أبيدوس والجيزة وما صرف أيضاً فى الكرنك ومدينة هابو فيبلغ مجموع ما صرف حتى الآن حوالى تسعة وأربعين ألف قرش، وهذا المبلغ يزيد على نصف المخصص لبند الحفر فى ميزانية مصلحة الآثار عن السنة بأكملها، مع أنه لم يمض منها سوى أربعة أشهر فقط، مما اضطر ماسبيرو إلى وقف العمل فى أبيدوس والجيزة، وأن يرفع المبلغ المخصص لفتح الهرم المذكور بسقارة إلى أربعة آلاف قرش عن شهر مايو، وبذلك لم يتبق له من المخصص للحفر فى الميزانية كلها سوى سبعة وعشرين ألف قرش. وهذا يعنى أن ماسبيرو لو اقتصر على المخصص المدرج بميزانية المصلحة للحفر فسوف يضطر إلى وقف العمل فى سقارة أيضاً خلال أشهر يونيو ويوليو وأغسطس وسبتمبر مع أن هذا العمل قد وصل إلى الدرجة التى يعطى بها أفضل نتيجة متوقعة،، فلاجتناب ذلك ولاستمرار الأعمال التى صار وقفها طلب ماسبيرو من مجلس النظار أن يصرح له باعتمادٍ إضافى زيادة على المخصص لبند الحفر فى الميزانية يبلغ ستين ألف قرش ويكون توزيعه كالآتى :

- ٢٤٠٠٠ لزوم الحفر فى سقارة مدة شهور يونيو ويوليو وأغسطس وسبتمبر (٤ شهور × ٦٠٠٠ قرش).
- ٣٣٠٠٠ لزوم تنظيف معابد الكرنك ومدينة هابو مدة أكتوبر ونوفمبر وديسمبر (٣ شهور × ١١٠٠٠ قرش).
- ٣٠٠٠ لزوم تكملة مصروفات شهر مايو بسقارة والتى صار خفضها من ستة آلاف إلى أربعة آلاف قرش.

هذا وقد وافق مجلس النظار على ما جاء بمذكرة ماسبيرو على أن يؤخذ هذا الاعتماد الإضافى من مجموع الزيادة فى الميزانية العامة عن سنة ١٨٨١م[٧٤].

وفى ٨ يناير ١٨٩١م (٢٧ جمادى الأول ١٣٠٨هـ) طلب مدير عام مصلحة الآثار المصرية المسيو جريبو من ناظر الأشغال العمومية إقناع مجلس النظار بالموافقة على الاعتمادات الإضافية التى

يتقدم بطلبها زيادة على الميزانية الخاصة بالمصلحة حتى تستطيع أن تقوم بالتزاماتها من صيانة الآثار والمحافظة عليها، وحتى تستطيع أن تظهر أمام السائحين وكبار الزائرين الأجانب بالمظهر الملائم[٧٥]. وفى ٢٦ يوليو من نفس العام طلب جربو أول اعتماد مالى إضافى بمبلغ يصل إلى ألف جنيه منه ستمائة جنيه لإتمام إعداد متحف الجيزة الجديد الذى لم يتم الانتهاء إلا من جزءٍ منه فقط، وأوضح جربو أن عدداً كبيراً من قاعات العرض الموجودة بالمتحف لم يتيسر فتحها لدخول الزوار فى العام الماضى – ١٨٩٠م – ومن الضرورى الفراغ من إعداد هذه القاعات فى أقرب وقت ممكن حتى يمكن الانتهاء من إعداد فهارس القطع الأثرية الموجودة بالمتحف. أما الأربعمائة جنيه الأخرى فسوف تستخدم إعداد أوراق البردى الهامة التى عثر عليها مؤخراً فى مقابر كهنة آمون للعرض على الجمهور، وقال جربو إن أعضاء لجنة الآثار التاريخية قد أجمعوا على تأييد مطلبه هذا، وإنه لذلك يلتمس من مجلس النظار سرعة اعتماد الأموال اللازمة بأقرب وقت ممكن حتى يمكن الشروع فى إجراء الأعمال المشار إليها قبل بدء الموسم السياحى ووفود السائحين[٧٦].

وفى ١٦ نوفمبر ١٨٩٣م (٧ جماد الأول ١٣١١هـ) وافق مجلس النظار على منح مصلحة الأنتيكخانة والحفر اعتماداً إضافياً قيمته مائتا جنية لاستكمال كشف المسطبتين المكتشفتين حديثاً فى منطقة سقارة، وكان دى مورجان مدير مصلحة الآثار المصرية فى ذلك الوقت قد وجد أن المبالغ المخصصة للحفر فى ميزانية المصلحة لم تساعد إلا على كشف واحدة منهما فقط تشتمل على إحدى وثلاثين غرفة مزدانة كلها بالنقوش والرسوم والكتابات الهيروغليفية مما يضع هذه المسطبة فى مصاف المبانى التاريخية المكتشفة والأعظم شأناً من هذا النوع، كما أن بعض الغرف التى كُشِفَ عنها من المسطبة الثانية تدل على أنها هى الأخرى ذات شأن كبير كالأولى، ولذلك طلب دى مورجان من مجلس النظار التصريح له باعتماد هذا المبلغ الإضافى ليتمكن بذلك من إتمام هذا الكشف الأثرى المفيد[٧٧].

وفى عام ١٨٩٤م كانت الاعتمادات الإضافية الممنوحة لمصلحة الأنتكخانة والحفر المصرية كالتالى :

١. أربعمائة واثنان وعشرون جنيهاً باقية من مبلغ ألف جنية كان قد صرح به للمصلحة المذكورة عام ١٨٩٢م لحفظ معبد "أبو سمبل".

٢. ألف جنيه لوقاية الأنتيقخانة من الحريق، صرف منه ستمائة وتسعة وثلاثون جنيهاً فى عام ١٨٩٤م، وتبقى منه ثلاثمائة وواحد وستون جنيهاً. هذا وقد أجازت المالية لمصلحة الأنتيقخانة والحفر أن تقوم بنقل ما لم يتم صرفه من هذه المبالغ إلى ميزانية سنة ١٨٩٥م التالية[٧٨].

ولم نجد أن مجلس النظار قد رفض يوماً ما اعتماد ما كانت تطلبه مصلحة الأنتيكخانة والحفر من مخصصات إضافية، وذلك باستثناء مرة واحدة قام فيها المجلس بتخفيض الاعتماد الإضافي الذى طالب به المسئولون عن المصلحة بدرجة كبيرة، وقد حدث ذلك عام ١٨٩٣م عندما طلب دى مورجان مدير المصلحة إعطاءه اعتماداً إضافياً قدره ألف ومائتا جنيه لصرفه فى المصروفات اللازمة لإدارة المتحف بما أن المبلغ الوارد فى الميزانية الاعتيادية للمصلحة لا يكفى لتغطية هذه المصروفات وحينما أحال مجلس النظار مذكرة دى مورجان إلى اللجنة المالية لدراستها وإبداء رأيها ردت اللجنة بأن الواجب على رئيس كل مصلحة ألا يتجاوز المبالغ المقررة له فى الميزانية، وأن يجعل مصروفاته على قدر المربوط له، ورأت اللجنة من ناحية أخرى أن الاعتمادات الإضافية التى أعطيت فى هذا العام – ١٨٩٣م – قد بلغت مبلغاً جسيماً، ومن ثم فليس بمقدور اللجنة أن تطلب من مجلس النظار الإقرار على الاعتماد المطلوب، ومع كل فإنها تترك للمجلس أمر النظر فى هذه المسألة، وإصدار ما يراه مناسباً بشأنها من قرارات. أما المجلس فقد رأى من جانبه الاكتفاء بفتح اعتماد بمبلغ مائتى جنيه فقط على أن تتحمل ميزانية مصلحة الآثار الباقى من المبلغ المطلوب(٧٩).

ومن السبل الغريبة التى سلكتها مصلحة الآثار المصرية من أجل الحصول على المال اللازم لتغطية نفقات حفائرها الأثرية وكافة مصروفاتها الأخرى : هذه الصفة الغريبة التى عقدتها مع أحد المموليين الأجانب فى ديسمبر من عام ١٨٨٨م وتقضى بنود هذه الصفقة الفريدة أن يقدم هذا الأجنبى إلى مصلحة الآثار قرضاً قيمته تسعة آلاف جنية هى تكلفة نقل متحف بولاق إلى سراى الجيزة على أن يدفع هذا القرض على ثلاث سنوات فى كل سنة ثلث المبلغ، وفى المقابل تقوم مصلحة الآثار بإجراء حفائر أثرية فى منطقة " أبو صير " وتسلم ما تعثر عليه من العظام أثناء الحفر إلى هذا الرجل ليتصرف فيه ويستغله كيف يشاء سواء فى الصناعة أو التجارة، على أن يدفع هذا الأجنبى إلى المصلحة ما يقتضيه هذا الحفر من نفقات، ولأجل استرداد نفقاته يخصم من ثمن تلك العظام قيمة ما يكون قد أنفقه على الحفائر، وقيمة التسعة آلاف جنية التى سيقرضها للمصلحة المذكورة، والباقى بعد ذلك يقسم مناصفة بينه وبين المصلحة، على أن يكون مفهوماً أن المصلحة لن تضمن لهذا الأجنبى وجود تلك العظام ولا كميات محددة منها بدون أدنى مسئولية على المصلحة فى ذلك.

عرضت بنود هذه الصفقة على اللجنة المالية فأقرتها على الفور بعد أن رأت أن شروط الصفقة تعتبر جيدة ومفيدة بالنظر لما يترتب عليها من تمكين المصلحة من إجراء حفائر أثرية على نطاق واسع فى منطقة " أبو صير " التى يعتقد أنها تحوى كثيراً من الآثار الهامة ذات القيمة التاريخية، فضلاً عن توفير تكاليف نقل المتحف المصرى إلى الجيزة، واشترطت اللجنة المالية فقط

أن يضاف إلى بنود العقد الذى سيبرم بين الطرفين بند يخول لكل منهما الحق فى فسخ هذا التعاقد فى نهاية المدة المقررة لذلك أو تجديده بشروط يتفق عليها الطرفان(٨٠).

كذلك اضطرت مصلحة الآثار المصرية إلى الاستعانة بالعمالة المؤقتة بدلاً من العمالة الدائمة (التملية) كشكل من أشكال التقشف وضغط النفقات بحيث يمكن للمصلحة أن تستغنى عن هذه العمالة المؤقتة متى انتهت من آداء المهام التى أوجبت تعيين هؤلاء الموظفين، أو متى دعت الضرورة إلى الاستغناء عنهم، ويكون ذلك فى الوظائف التى تتطلب معارف مخصوصة لا تتوفر لكثير من الناس، وفى نفس الوقت تكون مهمتهم ذات طبيعة مؤقتة مثل مهمة وضع دليل على [كتالوج] للآثار الموجودة بالمتحف مرتبة ترتيباً علمياً على أساس سليم. فقد حدث أن طلبت مصلحة الآثار من مجلس النظار فى يوليو من عام ١٨٩٧م أن يوافق على اعتماد تعيين أربعة أشخاص – هم الفرنسى شاسينا والإنجليزى كروم والألمانى فون بيسنج والدنماركى لانجز – تعييناً مؤقتاً لمدة ثلاث سنوات لوضع دليل للمتحف المصرى على أن يتقاضى كل منهم راتباً سنوياً قدره أربعمائة جنية، ويخول الحق فى إجازة مدتها شهران فى السنة، وعلى أن يكون للحكومة المصرية الحق فى الاستغناء عن خدماتهم أثناء فترة التعيين بعد إعلانهم قبل ذلك بثلاثة شهور، ويكون لهم أيضاً حق طلب الإعفاء من الخدمة قبل نهاية مدة عقدهم بالطريقة ذاتها، وأوضحت المصلحة للمجلس أن هؤلاء الأربعة يمثلون حالة خصوصية استثنائية بالنظر لكونهم يشتغلون بفن مخصوص، ويتعذر وجود مثلهم أو الاستعاضة عنهم بغيرهم، ولا يوجد فى القطر المصرى رجال حائزون للمعارف التى يتطلبها عمل على كهذا، بل يندر وجودهم فى المتاحف الأوروبية ذاتها ومما يزيد من صعوبة الأمر أن المخصص لهذا العمل قليل، فلا يقبل الالتحاق بالوظائف المطلوبة إلا الشبان الذين هم فى مستهل حياتهم العلمية وعلى قدم تقرير شهرتهم، ولذلك لابد من إعطاء هؤلاء الأربعة امتيازات وحوافز مرغبة لهم بقصد استمالتهم إلى مبارحة بلادهم والبقاء فى القطر المصرى، وهو الأمر الذى تفهمه مجلس النظار جيداً، فوافق فى ١٢ أغسطس ١٨٩٧م على تعيين هؤلاء الأجانب الأربعة تعييناً مؤقتاً لمدة ثلاث سنوات (٨١)

كما لجأت مصلحة الآثار المصرية إلى إجراء تعديلات فى هيكلها الوظيفى بين الحين والآخر بغية تحقيق المواءمة بين تحسين آداء جهازها الإدارى وتطوير خدماتها من ناحية وبين الالتزام بالمخصصات التى تمنحها لها الدولة فى إطار الموازنة العامة من ناحية أخرى، فكثيراً ما كان القائمون على إدارة المصلحة يُقدِمون على استحداث وظائف جديدة وإلغاء أخرى قديمة ثم تعديل هذه الجديدة المستحدثة وهكذا، وذلك وفقاً لما يقتضيه سير العمل بالمصلحة ومراعاة للصالح العام، وقد أوردنا أمثلة عديدة لذلك حين تحدثنا عما طرأ من تغييرات على هيكل مصلحة الآثار المصرية والمتحف المصرى من لدن تأسيسهما حتى السنوات الأولى من القرن

العشرين. ولعل من الأمثلة على ذلك ما فعله دى مورجان عام ١٨٩٧م حين قام بإجراء تعديل فى ترتيب خدمة الأنتيقخانة يقضى بإلغاء أربعة وظائف هى : كاتب ومترجم، ومخزنجى، ومستخدمين اثنين، واستحداث وظيفتين جديتين بدلاً منهما وهما : وظيفتا كاتب درجة رابعة، وذلك مراعاة لما تقتضية مصلحة العمل، ولما كانت جملة رواتب الوظائف المستجدة تزيد عن جملة رواتب الوظائف الملغاة بمقدار ستة جنيهات سنوياً فقد وافق دى مورجان على أن تحتسب هذه الزيادة من وفورات الأنتيقخانة [٨٢].

ولم تتقاعس الحكومة المصرية من ناحيتها عن آداء واجبها فى تحمل تكاليف الإصلاحات المعمارية التى كان يقتضى إجراؤها فى المتحف المصرى بين الحين والآخر، والقيام بتوفير هذه النفقات من طرق أخرى غير طريق تحميلها لمخصصات مصلحة الآثار المحدودة أصلاً. بل ربما قام بعض حكام مصر فى القرن التاسع عشر بدفع بعض هذه النفقات من مالهم الخاص، فقد أصدر الخديوى اسماعيل أمراً عالياً فى ٢٩ جماد الأول ١٢٨٠هـ (١١ نوفمبر ١٨٦٣م) يقضى بصرف ستة آلاف فرنك قيمة الإصلاحات التى أجريت فى متحف بولاق والتى تمثلت فى بناء أربع قاعات عرضٍ جديدة، ويؤكد اسماعيل أن المبلغ السابق " وإن كان قد صرف من المالية لكن اقتضت إرادتنا أن هذا المبلغ يصرف من الدايرة الخاصة "[٨٣]. كذلك كان اسماعيل حريصاً على تذليل كافة العقبات الإدارية التى كانت تقف حجر عثرة فى طريق إصلاح حال المتحف المصرى وابرازه بالصورة اللائقة به أمام زواره من السائحين الأجانب، ولعل ما حدث فى عام ١٨٧٥م (١٢٩٢هـ) يؤكد ذلك: فقد أراد المسئولون عن المتحف المصرى فى هذا العام إجراء مناقصتين لتقوية جسر النيل المواجه للمتحف وتعليته إلى حد آمن خوفاً من ارتفاع منسوب المياه فى النهر أثناء الفيضانات العالية، ولكن تبين أن الأموال اللازمة لتنفيذ هاتين المناقصتين لم يتم إدراجها ضمن المقرر لمصروفات الأنتيكخانة فى ميزانية هذا العام وكان البند الثانى من الحدود نامه يقضى " بعدم إعمال العمارات المماثلة لهذه، وإبقاءها للسنة التالية بعد إعمال مقايساتها ومراجعتها ودرجها بالميزانية على وجه ما نص عنه به " وكان هذا إيذاناً بوجوب تأجيل تنفيذ هاتين المناقصتين إلى العام التالى طبقاً لمنطوق بنود الحدود نامه، غير أن الضرورة كانت تحتم – من ناحية أخرى – لزوم إجراء هاتين المناقصتين قبل وقوع فيضان النيل وزيادة منسوب مياهه زيادة قد لا تؤمن معها غوائله، ويخشى منها على الآثار المحفوظة بالمتحف من أن تصبح عرضه للغرق والتلف، وذلك بالنظر إلى أن فيضان النيل سوف يكون قبل مجئ العام القادم، ومن هنا فقد تراءى للخديوى اسماعيل " موافقة إجرى هاتين المناقصتين من الآن واحتساب قيمة تكاليفهما من المبلغ الاحتياطي المندرج بميزانية السنة الحالية "[٨٤].

وعندما قررت الحكومة المصرية بناء المتحف المصرى الحالى خصصت لذلك اعتماداً قدره مائة وخمسون ألف جنية على أن يؤخذ هذا الاعتماد من حساب الاحتياطى العمومى، وقد صرف من هذا المبلغ أربعة آلاف وتسعمائة وسبعة وسبعون جنيهاً خلال عام ١٨٩٥م، وسبعة آلاف وستمائة وأربعة وتسعون جنيهاً فى عام ١٨٩٦م، وثمانية وعشرون ألفاً وثمانمائة وجنيه واحد خلال عام ١٨٩٧م وثمانية وثلاثون ألفاً وستمائة وأربعة عشر جنيهاً فى عام ١٨٩٨م وواحد وخمسون ألفاً وستمائة وأربعة جنيهات فى عام ١٨٩٩ م وذلك بإجمالى يصل إلى مائة وواحد وثلاثين ألفاً وستمائة وتسعين جنيهاً خلال السنوات المذكورة، وفى الوقت نفسه قامت الحكومة برصد اعتماد آخر يصل إلى ستة آلاف جنية لوضع دليل علمى للآثار الموجودة بالمتحف، وقد أنفق من هذا الاعتماد خلال الفترة السابقة ذاتها حوالى ثلاثة آلاف وستة وتسعون جنيهاً[٨٥].

كذلك أفادت مصلحة الآثار المصرية كثيراً من الاحتفالات العامة التى كانت تقيمها الدولة بمناسبة الانتهاء من تنفيذ بعض المشروعات القومية حيث كان ينفق جانب كبير من مخصصات هذه الاحتفالات للعناية بالآثار المصرية القديمة وترميمها وصيانتها باعتبارها من أبرز المعالم التى يحرص المدعوون لحضور هذه الاحتفالات من الأجانب على زيارتها، ويتجلى ذلك بوضوح فى احتفالات الدولة بافتتاح قناة السويس للملاحة الدولية عام ١٨٩٦م (١٢٨٦هـ)، إذ أنه على الرغم من أن حفر قناة السويس كان يحرم مصلحة الآثار المصرية من إمدادات العمال اللازمين للقيام بالحفائر الأثرية إلا أن هذا المشروع قد تحول إلى مناسبة مفيدة للآثار المصرية القديمة، فقد كان مفروضاً أن يكون افتتاح القناة مهرجاناً دولياً يدعى إليه الملوك والعظماء والعلماء من كافة أنحاء العالم، وكان الباب العالى قد رفع الخديوى إسماعيل لتوه إلى مرتبة الخديوى، وكان هذا عازماً على أن يستغل أمجاد مصر القديمة لاجتذاب نبلاء أوروبا إلى القاهرة، فتم الاهتمام بالآثار المصرية، ووجهت العناية إلى ترميم ما يحتاج منها إلى ترميم، وقدمت الأموال اللازمة لأعمال الحفر ولإخراج المطبوعات، وأعطى ماريت المسئولية كاملة عن تنظيم جولات للضيوف بين المعابد فى مصر العليا، كما تم القيام بطبع دليل لإرشادهم[٨٦]. ولما علم الخديوى اسماعيل أن الإمبراطورة الفرنسية أوجينى Eugenee ربما تود أثناء إقامتها فى مصر أن تزور الأهرام أمر أن ينشأ على وجه السرعة طريق يصلح لسير العربات من القاهرة إلى قاعدة الهرم الأكبر، فجد فى إنشائه نحو عشرة آلاف عامل حتى تم فى أقل من ستة أسابيع[٨٧]. كما صدرت الأوامر إلى مدير إسنا بضرورة إجراء الترميمات اللازمة للأماكن الأثرية التى تعد مزارات سياحية، لأن الإمبراطورة الفرنسية سوف تمر بهذه المنطقة[٨٨].

كانت هذه هى أبرز مخصصات مصلحة الآثار المصرية والمتحف المصرى فى القرن التاسع عشر - المنتظمة منها وغير المنتظمة -، ومما يلاحظ أنه رغم تنوع الموارد المالية لهذه المصلحة إلا إنها

كانت عاجزة عن الوفاء بمتطلباتها الأساسية كمؤسسة ثقافية أُوكلت إليها مهمة العناية بآثار وحضارة عريقة دامت قروناً طويلة من الزمان، مخلفة وراءها عمائر ومنشآت ومصنوعات من كل نوع ما بين ظاهر للعيان بارزة فوق سطح الأرض، أو مركوزة تحت التراب مختفية عن الأنظار فى باطن الأرض، ولعل ضعف الموارد هذا هو الذى كان يدفع بالمسئولين عن هذه المؤسسة إلى التفنن فى ابتكار الوسائل والسبل التى تعين على زيادة الدخل المالى لهذه المصلحة بما يسمح من تمكينها من تنظيم شئونها وأداء واجباتها على نحو ملائم. ومن الطبيعى أن تتأثر مخصصات مصلحة الآثار المصرية والمتحف المصرى خلال القرن التاسع عشر بالأزمات المالية التى مرت بها الحكومة المصرية خلال هذا القرن، شأنها فى ذلك شأن كل مؤسسات الدولة الأخرى. كما يلاحظ كذلك أن هذه المخصصات لم تكن تسير على نمط واحد أو وتيرة واحدة من حيث الزيادة المنتظمة كلما اتسعت دائرة أعمال المصلحة المذكورة مع التوسع فى إجراء الحفائر وزيادة كمية الآثار المكتشفة، بل إن هذه المخصصات كانت تتأثر بنزعات الحكام وأهوائهم، فتارة تنقص وتارة تزيد، وطوراً تنخفض وطوراً ترتفع، على غير أساس ثابت أو نظام محدد.

الهوامش

(١) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، محافظ معينة سنية (تركى) محفظة رقم (٣) ورقة رقم (٤٣٧) وثيقة رقم (١٨٣) بتاريخ ١٤ ذو القعدة ١٢٧٠هـ (٨ أغسطس ١٨٥٤م).

(٢) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، محافظ معينة سنية (تركى) محفظة رقم (٣) ورقة رقم (٢٢) وثيقة رقم (٢٢٣) بتاريخ ٢٦ ذو القعدة ١٢٧٠هـ (٢٠ أغسطس ١٨٥٤م).

(٣) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، محافظ معية سنية (تركى) محفظة رقم (٤) ورقة رقم (٧) وثيقة رقم (٢١٢) بتاريخ ٢٤ محرم ١٢٧١هـ (١٧ أكتوبر ١٨٥٤م).

(٤) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، دفتر رقم (١٨٨٠) أوامر، ص (١٧٥) وثيقة رقم (٧١) بتاريخ ١٤ جمادى الأول ١٢٧١هـ (٢ فبراير ١٨٥٥م).

(٥) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، سجل رقم (١٦٤٦) صادر معية سنية (عربى) ص(٧٥) وثيقة رقم (٣٠) بتاريخ ١٨ ذو الحجة ١٢٧٦هـ (٧ يوليو ١٩٦٠م).

(٦) عبد المنعم أبو بكر: "قصة المتحف المصرى"، ص٣٠.

(٧) الجامكية: كلمة ذات أصل فارسى معناها: "بدل الملابس" والجامكية فى الاصطلاح: الجراية الشهرية تعطى من غلة الوقف، فهى من ناحية أجر، ومن ناحية منحة. انظر: أحمد السعيد سليمان: "تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل"، ص٥٩.

(٨) ماريت بك: "تاريخ قدماء المصريين"، ص٥ (مقدمة المترجم).

(٩) سجلات ديوان المالية، صادر عربى، صادر الدواوين، سجل رقم (١٦٨) نقل (١٣٥) حديث (٩٥٣) قديم، ص(٦٥) وثيقة رقم (٧٧) بتاريخ ٢٤ صفر ١٢٧٦هـ (١٠ أغسطس ١٨٦٣م).

(١٠) وزارة المعارف العمومية: "اسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاماً على وفاته"، ص٣٩٢.

(١١) سجلات معية سنية (عربى) صادر الأوامر العليا، سجل رقم (١٨٩٨جـ١) قديم، ص(٣٢) وثيقة رقم(٥) بتاريخ ٥ ربيع الآخر ١٢٧٨هـ (١٠ أكتوبر ١٨٦١م). ضمن ميكروفيلم رقم (٢٦) معية سنية (عربى).

(١٢) سجلات معية سينة (عربى) صادر الأوامر العليا، سجل رقم (١٨٩٨جـ١) قديم، ص(١٧٤) وثيقة رقم(٢٣) بتاريخ ١٥ جمادى الآخر ١٢٧٨هـ (١٨ ديسمبر ١٨٦١م). ضمن ميكروفيلم رقم (٢٦) معية سنية (عربى).

(١٣) سجلات معية سنية (عربى) صادر الأوامر العليا، سجل رقم (١٨٩٩جـ١) قديم، ص(٥٣) وثيقة رقم(٤٤) بتاريخ ١٨ شعبان ١٢٧٨هـ (١٨فبراير ١٨٦٢م). ضمن ميكروفيلم رقم (٢٦) معية سنية (عربى).

(١٤) سجلات معية سنية (عربى) صادر الأوامر العليا، سجل رقم (١٩٠٢جـ١) قديم، ص(٤١) وثيقة رقم(٣٨) بتاريخ ٣ ذو القعدة ١٢٧٩هـ (٢٢ أبريل ١٨٦٣م). ضمن ميكروفيلم رقم (٢٦) معية سنية (عربى)، وانظر كذلك: سجلات ديوان المالية، قيد الأوامر العربى الصادرة للمالية، سجل رقم (٣) حديث (٣٢٢٣) نقل (١١٩٦) قديم، ص (٣٦) وثيقة رقم (٣٨) بنفس التاريخ.

(١٥) يستفاد من مواضع كثيرة فى وثائق تلك الفترة أن كل عشرين فرنكاً كانت تساوى فى ذلك الوقت سبعة وسبعين قرشاً دست بارات أى ستة أجزاء من أربعين جزءاً من القرش الواحد "عشرين فرنك = ٦ ٧٧" بمتوسط يقترب كثيراً من أربعة قروش للفرنك الواحد.

(١٦) تقول عنه تفصيلات الميزانية إنه مستجد ويبدو أنه قد تم تثبيته فى تلك الوظيفة بعد القيام بمهمته المؤقتة فى البحث عن الكتب والآثار القديمة فى الأديرة القبطية والتى أشرنا إليها منذ قليل.

(١٧) سجلات ديوان المالية، صادر عربى، صادر الدواوين، سجل رقم (٢٢١) نقل(١٩٩) حديث (١٣٤٣) قديم ص(٨٦) وثيقة رقم (٢٦) بتاريخ ٩ جمادى الثانى ١٢٨٢هـ (٣٠ أكتوبر ١٨٦٥م).

(١٨) سجلات معية سنية (عربى) صادر الأوامر العليا، سجل رقم (١٩١٥جـ١) قديم، ص(٧٤) وثيقة رقم(٤٧) بتاريخ ١٤ جمادى الثانى ١٢٨٢هـ ضمن ميكروفيلم رقم (٢٦) معية سنية (عربى).

(١٩) فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية، درج رقم (١) آثار، دفتر رقم (١) مجلس خصوصى ص(٤٠) وثيقة رقم (٥١) بتاريخ ٢٣ رجب ١٢٨٩م.

(٢٠) سجلات ديوان المالية، مايسترو المالية، مايسترو شطب حساب الجهات بقلم مصارفات المالية، سجل رقم (٥١٤٢)، نقل (١٥٨) حديث (١٦٤)، ص٢٠، ٢١ حساب ماهيات ومصروفات الأنتيقخانة

(٢١) سجلات محافظة مصر. صادر عربي، صادر المابرة ل ١١/١ سجل رقم (١٢) ص (٥٢) وثيقة رقم (١٦٧٨) بتاريخ ١٠ ربيع الثاني ١٢٩٤هـ(٢٤ أبريل ١٨٧٧م).

(٢٢) وجدير بالذكر أن هذه هى أول ميزانية وضعت فى عهد الخديوى محمد توفيق، وصدر الأمر بتقريرها فى ٢٠ يناير ١٨٨٠ م. انظر : عبدالرحمن الرافعى : " الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى " طبعة : دار المعارف، الطبعة الرابعة، القاهرة ١٤٠٤ هـ/١٩٨٣ م، . ص٥٢، . ص٥٧.

(٢٣) نظارة المالية : "ميزانية الحكومة عن سنة ١٨٨٣م" المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة ١٣٠٠هـ/١٨٨٣م، . ص٣٧، ٤٦ الفصل السابع عشر (الأنتيقخانة وحفظ الأنتيكات).

(٢٤) المرجع السابق، نفس أرقام الصفحات.

(٢٥) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، مصلحة الآثار، محفظة رقم (٣/٤) مجموعة ٤٩ أشغال، ترجمة مذكرة من نظارة الأشغال العمومية (ومعها رأى اللجنة المالية) إلى مجلس النظار بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٨٨٥م بشأن ترتيب درجات أنتيكخانة بولاق.

(٢٦) نظارة المالية : "ميزانية عن إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية عن سنة ١٨٨٧م" المطبعة الأهلية ببولاق، القاهرة ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، . ص٥١ فصل : ٦ مصالح متنوعة قسم ١ الأنتيقة خانة وحفظ الآثارات.

(٢٧) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، مصلحة الآثار، محفظة رقم (٤ / ٣ أ) مجموعة ٤٩ أشغال، ترجمة مذكرة من نظارة الأشغال العمومية إلى مجلس النظار بتاريخ ٢٦ مايو ١٨٨٥م(٢٢ شعبان ١٣٠٣هـ) بشأن ترتيب درجات موظفى ومستخدمى الأنتيقخانة المصرية.

(٢٨) نظارة المالية : "ميزانية إيرادات ومصروفات الحكومة عن سنة ١٨٨٨م" المطبعة الأهلية ببولاق، القاهرة١٣٠٥هـ/١٨٨٧م، . ص١٦٣ نظارة الأشغال العمومية، فصل ١٥ الأنتيقخانة وحفظ الآثارات.

(٢٩) نظارة المالية : " ميزانية إيرادات ومصروفات الحكومة عن سنة ١٨٩١م " المطبعة الأهلية ببولاق، القاهرة ١٣٠٨هـ/١٨٩١م، . ص٣٤١ ملحق لميزانية سنة ١٨٩١م مضاهية [مقارنة] بين مربوط موازين سنوات ١٨٨٧م، ١٨٨٨م، ١٨٨٩م، ١٨٩٠م، ١٨٩١م.

(٣٠) المصدر السابق، . ص١٥٢ فرع ٨ نظارة الأشغال العمومية، فصل ١٣ الأنتيقة خانة وحفظ الآثارات المصرية.

(٣١) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، مصلحة الآثار، محفظة رقم (٤/٤) مجموعة ٤٩ أشغال، ميزانية مصلحة الأنتيكخانة بحسب طلب المسيو جريبو.

(32) Gouvernment Egyptien-Ministere Des finances: compt General De L'Administration Des finances – pour L'Exercice, 1893, Le caire, 1894,p.64, chap. xiv-Musée et conservation des antiquités.

(33) Gouvernment Egyptien-Ministere Des finances: compt General De L'Administration Des finances – pour L'Exercice, 1894, Le caire, 1895,p.69, chap. xiv-Musée et conservation des antiquités

(٣٤) لعله أحد أفراد بحارة القارب.

(٣٥) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، ميزانية، محفظة رقم (٥/حـ) ميزانية، مجموعة ٤٩ أشغال، ترجمة مذكرة من نظارة الأشغال العمومية إلى مجلس النظار نمرة ٣٧ بتاريخ ٥ أبريل ١٨٩٤م (٢٩ رمضان ١٣١١هـ) بشأن تحوير ميزانية إدارة عموم الأنتيكخانة.

(36) Gouvernment Egyptien-Ministere Des finances: compt General De L'Administration Des finances – pour L'Exercice, 1894, Le caire, 1895,p.70, chap. xiv-Musée et conservation des antiquités.

(٣٧) نظارة المالية : " حساب ختامى عن مصالح المالية سنة ١٨٩٦م " المطبعة الأهلية، ببولاق، القاهرة ١٣١٤هـ/١٨٩٧م، . ص٦٩ فصل ١٥ الأنتيقة خانة وحفظ الآثارات.

(38) Gouvernment Egyptien-Ministere Des finances: compt General De L'Administration Des finances – pour L'Exercice, 1896, Le caire, 1897,p.71, chap. xiv-Musée et conservation des antiquités

(39) Gouvernment Egyptien-Ministere Des finances: compt General De L'Administration Des finances – pour L'Exercice, 1898, Le caire, 1899,p.70, chap. xiv-Musée et conservation des antiquités

(٤٠) لم يحالفنا التوفيق فى العثور على ميزانية سنة ١٨٩٩م.

(41) Gouvernment Egyptien-Ministere Des finances: compt General De L'Administration Des finances – pour L'Exercice, 1900 , Le caire, 1901 ,p.68, chap. xiv-Musée et conservation des antiquités

(42) Gouvernment Egyptien-Ministere Des finances: compt General De L'Administration Des finances – pour L'Exercice, 1901 , Le caire, 1902 ,p.68, chap. xiv-Musée et conservation des antiquités

(43) Gouvernment Egyptien-Ministere Des finances: compt General De L'Administration Des finances – pour L'Exercice, 1902 , Le caire, 1903 ,p.68, chap. xiv-Musée et conservation des antiquités

(٤٤) نظارة المالية : " ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٩٠٦م " المطبعة الأميرية، القاهرة١٣٢٢هـ/١٩٠٥م ، ص١٤٢ نظارة الأشغال العمومية، فصل (١٥) إدارة عموم الأنتيكخانة ومصلحة الحفر.

(٤٥) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٤٦) روبير سوليه : " مصر ولع فرنسى " ، ص٢٤١.

(٤٧) نظارة المالية : " ميزانية إيرادات ومصروفات الحكومة عن سنة ١٨٨٧م " ، ص١٥١ مصالح متنوعة.

(٤٨) نظارة المالية : " ميزانية إيرادات ومصروفات الحكومة عن سنة ١٨٩١م " ، ص١٥١ مصالح متنوعة.

(٤٩) مجلس شورى القوانين : " مجموعة محاضر جلسات المجلس " الجزء الثالث " مجموعة محاضر جلسات سنة ١٨٩٣م، من ١ فبراير إلى ٢٣ ديسمبر " ، ص٩٨ محضر جلسة الإثنين ٢ جماد الثانى ١٣١١هـ/١١ ديسمبر ١٨٩٣م. التقرير المقدم من اللجنة المشكلة للبحث فى ميزانية سنة ١٨٩٤م.

(٥٠) المصدر السابق، نفس الجزء ورقم الصفحة.

(٥١) المصدر السابق، جـ٤ " مجموعة محاضر جلسات سنة ١٨٩٦م، من ١ فبراير إلى ٢٩ ديسمبر " ، ص٢٣ محضر جلسة الأحد١٥ رجب ١٣١٤هـ/٢٠ ديسمبر ١٨٩٦م. رأى اللجنة المشكلة لوضع تقرير عن ميزانية سنة ١٨٩٧م.

(٥٢) مجلة " المقتطف " عدد سبتمبر ١٨٨٦م. مجلد (١٠) ، ص٧٣٢.

(٥٣) سليم حسن : " أبو الهول " ، ص٣٩.

(٥٤) أحمد نجيب : " الأثر الجليل " ، ص٩٤.

(٥٥) إدواردز : " أهرام مصر " ، ص١٠٧.

(٥٦) بريان فاجان : " نهب آثار وادى النيل " ، ص١١١ وما بعدها.

(٥٧) انظر فى ذلك : ليونار تشامبرز رايت : " سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر " ، ص٢١ وانظر كذلك ، ص٢٧٣.

(٥٨) أحمد نجيب : " الأثر الجليل " ، ص٦٦.

(٥٩) جيمس بيكى : " الآثار المصرية فى وادى النيل " جـ١ ص :٢٠٦ وانظر كذلك : منير بسطا : " أهم المعالم الأثرية فى منطقة سقارة وميت رهينة ، ص٢٤.

(٦٠) سجلات معية سنية (عربى) صادر الإفادات الغير رسمية إلى الدواوين والأقاليم، سجل رقم (٢٩) قديم، ص (٤) وثيقة رقم (٤) بتاريخ ٣ صفر ١٢٩٥هـ (٦ فبراير ١٨٧٨م) ضمن ميكروفيلم رقم (٢٠) معية سنية (عربى).

(٦١) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال العمومية، مصلحة الآثار، محفظة رقم (١/٤) مجموعة ٤٩ أشغال ترجمة مذكرة من نظارة الأشغال العمومية إلى رئاسة مجلس النظار نمرة ٦٦٦ بتاريخ ١٤ مايو ١٨٨٨م بشأن وضع رسم على المتفرجين على متحف بولاق والآثار التاريخية فى الوجه القبلى.

(٦٢) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال العمومية، مصلحة الآثار، محفظة رقم (٢/٤) مجموعة ٤٩ أشغال، ترجمة مشروع لائحة تتعلق بتقرير الرسم الذى يقتضى دفعه للتفرج على الأبنية التاريخية.

(٦٣) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال العمومية، مصلحة الآثار، محفظة رقم (١/٤) مجموعة ٤٩ أشغال ترجمة مذكرة من نظارة الأشغال العمومية إلى رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٨٨٨م (٢٣ ربيع الآخر ١٣٠٦هـ) نمرة ٧٧٢ بشأن رسم الدخول إلى متحف بولاق.

(٦٤) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال العمومية، مصلحة الآثار، محفظة رقم (١/٤) مجموعة ٤٩ أشغال ترجمة مذكرة من نظارة الأشغال العمومية إلى رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٩ أبريل ١٨٩٢م نمرة ٢٤ بطلب التصديق على تنزيل رسم الدخول إلى الأنتيكخانة المصرية.

(٦٥) عدد فبراير ١٨٩٣م، مجلد (١٧)، ص.٣٥٠.

(٦٦) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال العمومية، مصلحة الآثار، محفظة رقم (١/٤) مجموعة ٤٩ أشغال، ترجمة مذكرة من نظارة الأشغال العمومية إلى رئاسة مجلس النظار بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٨٩٣م نمرة ٨٩ بطلب التصديق على تعديل رسم الدخول إلى أنتيقخانة الجيزة.

(٦٧) ماسبيرو: " دليل دار التحف المصرية الفاخرة لمدينة القاهرة "، ص هـ (المقدمة).

(٦٨) " ثمانية عشر يوماً بصعيد مصر "، ص٤٤، وجدير بالذكر أن أحمد نجيب كان قد قدر دخل مصلحة الآثار من رسم دخول متحف بولاق ورسم مشاهدة المعالم الأثرية القديمة بما يقرب من أربعة آلاف جنيه سنوياً. انظر: " الأثر الجليل "، ص٦٩.

(٦٩) محافظ مجلس الوزراء: نظارة الأشغال العمومية، مصلحة الآثار، محفظة رقم (٢/٤ب) مجموعة ٤٩ أشغال، ترجمة مذكرة من نظارة الأشغال العمومية إلى رئاسة مجلس النظار بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٨٩٦م (٢ ربيع الآخر ١٣١٤هـ) نمرة ٧٧ بفرض تحصيل رسوم على الطلبات التي يقدمها الأفراد لمصلحة الأنتيكخانة.

(٧٠) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال العمومية، مصلحة الآثار، محفظة رقم (٢/٤ب) مجموعة ٤٩ أشغال، ترجمة مذكرة من نظارة الأشغال العمومية إلى رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٥ أبريل ١٨٩٧م (٣ ذو القعدة ١٣١٤هـ) نمرة ٢٥ بشأن تحصيل رسم على كل طلب يقدم إلى مصلحة الأنتيكخانة بطلب التصريح بالحفر عن الخبايا.

(٧١) محافظ مجلس الوزراء: نظارة الأشغال العمومية، مصلحة الآثار، محفظة رقم (٤/٤) مجموعة ٤٩ أشغال، ترجمة مذكرة من نظارة الأشغال العمومية إلى رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٢١ مايو ١٨٨٨م نمرة ٦٧٢ بخصوص فتح اعتماد لمصلحة الآثار على سبيل السلفة بجعل رأس مال لمخزن الأنتيقات.

(٧٢) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال العمومية، مصلحة الآثار، محفظة رقم (١/٤) مجموعة ٤٩ أشغال، ترجمة مذكرة من نظارة الأشغال العمومية إلى مجلس النظار بتاريخ ١٣ يناير ١٨٨٦م (٧ ربيع الآخر ١٣٠٣هـ) بشأن التصريح لمدير الأنتيكخانة ببيع أنتيكات بمبلغ ١٠٠٠ جنية إلى متحف نيويورك. وانظر كذلك: " مجموعة الأوامر المختصة باللقايا والأنتيقات "، ص١٥.

(٧٣) محافظ مجلس الوزراء: نظارة الأشغال العمومية، مصلحة الآثار، محفظة رقم (٢/٤أ) مجموعة ٤٩ أشغال، ترجمة مذكرة من نظارة الأشغال العمومية إلى مجلس النظار بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٨٩٠م (٦ جماد الأول ١٣٠٨هـ) بشأن إعطاء مبلغ مائة جنية لمخزن البيع بالأنتيقخانة قيمة بعض أنتيقات مباعة للمستعمرة الإنجليزية في جنوب أستراليا.

(٧٤) محافظ مجلس الوزراء: نظارة الأشغال العمومية، مصلحة الآثار، محفظة رقم (٥/أ) ميزانية، ترجمة مكاتبة واردة لديوان الأشغال من ماسبيرو مدير الأنتيكخانة بتاريخ ٢١ أبريل ١٨٨١م (٢١ جمادى الأول ١٢٩٨هـ) بطلب الترخيص له بمبلغ ستين ألف قرش لمصاريف عملية الحفر.

(٧٥) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، ميزانية، محفظة رقم (٥ / جـ) ترجمة مذكرة من مدير عام مصلحة الآثار المصرية إلى ناظر الأشغال العمومية بتاريخ ٨ يناير ١٨٩١ م يطلب منه فيها أن يوافق مجلس النظار على الاعتمادات التي يتقدم بطلبها.

(٧٦) محافظ مجلس الوزراء: نظارة الأشغال العمومية، ميزانية، محفظة رقم (٥/حـ) ترجمة مذكرة من نظارة الأشغال العمومية إلى رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٢٦ يوليو ١٨٩١م (١٩ ذو الحجة ١٣٠٨هـ) نمرة ٥٩ بطلب فتح اعتماد خصوصي للأنتيكخانة بمبلغ ألف جنية.

(٧٧) محافظ مجلس الوزراء: نظارة الأشغال العمومية، ميزانية، محفظة رقم (٥/جـ)، ترجمة مذكرة من نظارة الأشغال العمومية إلى رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٢٩ أكتوبر ١٨٩٣م (١٨ ربيع الآخر١٣١١هـ) نمرة ٨٥ بفتح اعتماد خصوصي قدره مائتي جنية لإتمام كشف المسطبتين المكتشفتين بناحية سقارة. نقول: وليت مجلس النظار لم يوافق على صرف هذا الاعتماد الإضافي بالذات، وذلك أن الأموال التي أنفقت في الكشف عن هاتين المسطبتين قد ذهبت كلها هباءً بعد أن قام الأشقياء بتخريب نقوشهما كما سبق القول. انظر بحثنا هذا ص ٢٧٣، ٢٧٤.

(٧٩) محافظ مجلس الوزراء: نظارة الأشغال العمومية، ميزانية، محفظة رقم (٥/ ميزانية) ترجمة مذكرة من اللجنة المالية إلى مجلس النظار نمرة ١٦ بتاريخ ٩ فبراير ١٨٩٥م (١٣ شعبان ١٣١٢هـ) ببيان الاعتمادات الإضافية التي تصرح بها في سنة ١٨٩٤م.

(٧٩) محافظ مجلس الوزراء : نظارة الأشغال العمومية، مصلحة الآثار، محفظة رقم (٤/٤) مجموعة ٤٩ أشغال، ترجمة مذكرة من اللجنة المالية إلى مجلس النظار بتاريخ١٦ أغسطس١٨٩٣م (٢ صفر١٣١١هـ) بشأن فتح اعتماد إضافي لإدارة مصلحة الأنتقخانة والحفر.

(٨٠) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال العمومية، مصلحة الآثار، محفظة رقم (١/٤) مجموعة ٤٩ أشغال، ترجمة مذكرة من نظارة الأشغال العمومية إلى رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٨٨٨م (٢٠ ربيع الآخر ١٣٠٦هـ) بشأن استخراج العظام من جهة " أبو صير ".

(٨١) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال العمومية، مصلحة الآثار، محفظة رقم (٣/٤ب) مجموعة ٤٩ أشغال، ترجمة مذكرة من نظارة الأشغال العمومية إلى رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٩ يوليو ١٨٩٧م (٨ صفر ١٣١٥هـ) بطلب التصريح بتعيين أربعة أشخاص بها لمدة ثلاث سنين لوضع فهرس للأنتيقخانة.

(٨٢) محافظ مجلس الوزراء : نظارة الأشغال العمومية، مصلحة الآثار، محفظة رقم (٣/٤ب) مجموعة ٤٩ أشغال، ترجمة مذكرة من نظارة الأشغال العمومية إلى رئاسة مجلس النظار نمرة ١٤ بتاريخ ٢٧ فبراير ١٨٩٧م (٢٥ رمضان ١٣١٤هـ) بطلب التصديق على التعديلات المرغوب إجراؤها في ترتيب خدمة الأنتيقخانة وموافقة مجلس النظار على ذلك بتاريخ ٦ أبريل ١٨٩٧م.

(٨٣) سجلات معية سنية (عربي)، صادر الأوامر العلية إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات س ٢٤/١/١ سجل رقم (١٩٠٧) قديم، ص(٥٢) وثيقة رقم(٦) بتاريخ ٢٩ جماد الأول ١٢٨٠هـ.

(٨٤) سجلات ديوان المالية، صادر الدواوين، سجل رقم (٣٢٣) نقل (٣٩٧) حديث(١٢٧٠) قديم، ص(٨٢)، وثيقة رقم(٢٨٢) بتاريخ ٢٠ ربيع الثاني ١٢٩٢هـ (٢٦ مايو ١٨٧٥م).

(٨٥) نظارة المالية : " حساب ختامي عن مصالح المالية سنة ١٨٩٦م " ، ص١١٣ أنواع المصروفات. وانظر كذلك : " حساب ختامي عن مصالح المالية سنة ١٨٩٩م " المطبعة الأهلية، القاهرة ١٣١٧هـ/١٩٠٠م، ، ص١٣، ١٤ بيان الاعتمادات والسلف المحسوبة من الاحتياطي العمومي، اعتمادات ممنوحة بصفة نهائية .

(٨٦) بيتر فرانس : " اغتصاب مصر " ، ص١٤٦ باختصار.

(٨٧) عمر الإسكندري وآخرون : " تاريخ مصر من الفتح الإسلامي إلى قبيل الوقت الحاضر " ، ص٢٤٦، وانظر كذلك : عبدالرحمن الرافعي : " عصر إسماعيل " جـ٢ ، ص٣٠.

(٨٨) سجلات معية سينة (عربي) صادر الأوامر العلية إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم (١٩٣٤) قديم، ص (٧) وثيقة (١٠) بتاريخ ١٢ رجب ١٢٨٦هـ (١٨ أكتوبر ١٨٦٩م).

الخاتمة

يجدر بنا بعد أن انتهينا من هذه الدراسة أن نشير فى إيجاز إلى أهم النتائج التى توصلنا إليها من خلال هذا البحث، والتى تتمثل فيما يأتى:

- إن الإسلام لا يقف موقفاً عدائياً مما اصطلح على تسميته بـ " الفنون الجميلة " فهو لا يحرم من هذه الفنون إلا ما كان مسيئاً إلى المعتقد، أو يتنافى مع الآداب المرعية، أو يمجه الذوق الفطرى السليم، كما أن الإسلام لم يحرم رقم الصور أو نحت التماثيل متى انتفت مظنة عبادتها وتعظيمها، ولم تكن سبيلاً إلى الشرك بالله تعالى، ولعل هذا هو السبب فى بقاء الآثار القديمة فى البلاد الإسلامية إلى اليوم.
- حَرَص الرحالة القدامى والعرب والأجانب الذين زاروا مصر عبر العصور التاريخية المختلفة على أن يختصوا الآثار المصرية القديمة بحديث خاص يسجلون فيه إعجابهم بهذه الآثار، ودهشتهم من ضخامتها وإتقان صنعها وبعد عهدها، وإن كانوا قد ذهبوا مذاهب شتى فى تفسير كنهها وتعليل سبب وجودها، بعد أن استغلق على أذهانهم فهم أسرار تلك الحضارة العريقة.
- عانت الآثار المصرية قبل القرن التاسع عشر من العديد من المشكلات مثل التخريب والاستغلال والسرقة، كما نُقِل بعضها خارج القطر المصرى على يد المحتلين الذين خضعت لهم مصر لفترات متعددة من تاريخها القديم والحديث مثل الرومان وغيرهم، على حين كانت تجارة المومياوات تمثل مشكلة من أعقد المشاكل التى واجهت الآثار المصرية قبل القرن التاسع عشر، وأكثرها تأثيراً على تلك الآثار بسبب ما ألحقته بها من آثاز التدمير والتلف.
- لعبت الحملة الفرنسية دوراً كبيراً فى الكشف عن حضارة مصر القديمة وآثارها، وكان عثور الحملة على حجر رشيد من أهم العوامل التى ساهمت فى التعجيل بحل رموز اللغة الهيروغليفية، وإلى هذه الحملة يرجع الفضل فى إيقاظ اهتمام الشعوب الأوروبية بمصر من جديد بعد أن عاشت مصر منزوية عن أنظار العالم لعدة قرون من الزمان.
- على أن كل ذلك لم يكن مانعاً من تورط الحملة الفرنسية فى كثير من الممارسات الخاطئة التى كان من شأنها أن تسئ إلى الآثار القديمة المصرية، فأتلفوا بعض تلك الآثار بتدوين الأسماء ونقش النصوص عليها، كما قاموا بسرقة بعض هذه الآثار، ونقلوها إلى فرنسا، على حين خسروا بعضها الآخر لصالح الإنجليز بعد هزيمتهم على يد الجيش الإنجليزى وإجبارهم على الجلاء عن الإسكندرية، وهكذا خسر الفرنسيون الآثار التى بذلوا الجهد فى جمعها طوال

مدة إقامتهم فى القطر المصرى، فلا هم استفادوا منها ولا هم تركوها فى موطنها الأصلى، وربما كان حجر رشيد الشهير هو أعظم هذه الآثار المفقودة قيمة من الناحية التاريخية.

• ساهم الأجانب بدور كبير فى نهب الآثار المصرية القديمة وتهريبها من مصر خلال القرن التاسع عشر، وساهمت الهيئة القنصلية – ولا سيما القنصلين : الفرنسى دروفيتى، والإنجليزى سولت – بالنصيب الأوفى من هذا الدور، فقد تخلى هذان القنصلان عن القيام بأداء مهام منصبيهما الدبلوماسى، وتفرغا تماماً للقيام برحلات فى طول البلاد وعرضها بقصد البحث عن الآثار القديمة وجمعها والتجارة فيها، وقدمت لهما الإدارة المصرية كافة التسهيلات اللازمة لمساعدتهما على القيام بهذه الأعمال، ولم يقتصر الأمر على الدبلوماسيين فقط، بل إن كافة الأجانب الذين أقاموا بمصر خلال القرن التاسع عشر أو زاروها زيارة عابرة قد أسهموا بدورهم فى نهب الآثار المصرية، وحتى رجال الدين من الأوروبيين لم ينأوا بأنفسهم عن المشاركة فى هذه التجارة المشبوهة، كما شارك فى ذلك رجال البعثات العلمية الموفدة من الدول الأوروبية لدراسة الآثار المصرية القديمة، وخاضت المتاحف الأوروبية بدورها غمار التجارة فى الآثار القديمة، فأرسلت إلى مصر مندوبين عنها مزودين بمبالغ ضخمة وصلاحيات واسعة بغرض شراء ما تيسر من الآثار المصرية لوضعها فى قاعات هذه المتاحف وعرضها على الجمهور، وكانت المنافسة بين هذه المتاحف عنيفة وقوية، وكان كل متحف يفاخر المتاحف الأخرى بما يملك من آثار مصرية قديمة.

• لقد أكدت الدراسة على تورط عددٍ كبيرٍ من مشاهير علماء المصريات الأجانب مثل "شامبليون " و " ماريت " و " لبسيوس " و " بدج " وغيرهم فى عمليات نهب واسعة النطاق للآثار المصرية القديمة، مع أن هؤلاء العلماء ينظر إليهم – عادة – من قبل الأوساط المثقفة المصرية نظرة إعجاب وإكبار، ونرى أنه قد حان الوقت لمراجعة النفس حيال تلك المكانة غير المستحقة التى منحناها لهؤلاء القوم، نتيجة غفلتنا وسوء تقديرنا للأمور، والواقع أننا قد أخذنا ما كان يكتبه عن هؤلاء العلماء مترجمو حياتهم وواضعو سيرتهم من بنى جلدتهم على أنه من المسلمات التى لا تقبل الجدل، ونقلناه عنهم دون تمحيص أو دراسة.

• لعب الاحتلال البريطانى دوراً كبيراً فى تسهيل عمليات نهب الآثار المصرية القديمة خلال العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر عندما كان يسيطر على مقدرات الأمور فى هذا الوطن، وقد رأينا كيف تعاونت كافة مؤسسات هذا الاحتلال من مدنية وعسكرية مع " واليس بدج " مندوب المتحف البريطانى من أجل نقل كميات ضخمة من هذه الآثار إلى المتحف الإنجليزى الشهير.

• مما لاشك فيه أن التبريرات والحجج التى ساقها الأجانب لتبرير سطوهم على تراث مصر القديمة واهية وغير مقنعة، فقد كانوا يدعون أنهم إنما ينقلون هذه الآثار إلى الخارج بدافع

المحافظة عليها، وأن المتاحف الأوروبية هي الموطن الملائم لهذه الآثار حيث تحفظ هناك في أمن وأمان، مع أننا قد أوردنا العديد من الشواهد التي تؤكد تعرض الآثار المصرية المنقولة إلى أوروبا للتدمير والتلف، إما من جراء سوء نقلها وتخزينها، أو من جراء سوء عرضها فى المتاحف الأوروبية، أو من جراء عوامل أخرى مثل الفتن والثورات والحروب وما إلى ذلك.

- لقد تعددت اللوائح والقرارات والقوانين والتشريعات المتعلقة بالآثار المصرية، والتى صدرت فى القرن التاسع عشر بقصد تنظيم جميع المسائل ذات الصلة بالآثار القديمة من الحفر عليها والتنقيب عنها والمتاجرة بها وإتلافها وامتلاكها ونقلها إلى الخارج تنظيماً دقيقاً وقد أسهمت هذه القوانين والتشريعات إلى حد كبير فى الحد من ظاهرة إتلاف الآثار التاريخية وتدميرها، وكذلك ظاهرة تهريبها إلى الخارج، وهذا على الرغم مما شاب تطبيق هذه القوانين والتشريعات من خلل أو قصور، وكذلك على الرغم من ضعف عقوباتها بما يؤدى إلى الحد من قوة الردع فيها.
- وفى القرن التاسع عشر تضاعفت المشكلات البشرية والأخطار الطبيعية التى كانت تعانى منها الآثار القديمة المصرية قبل هذا القرن، وظهرت مشكلات أخرى جديدة حتمتها مشروعات التنمية التى جرى تنفيذها فى القطر المصرى خلال القرن التاسع عشر مثل مشروعات الرى الدائم من شق الترع والقنوات وإقامة الجسور وغيرها، وقد أدت هذه الأعمال إلى ارتفاع مستوى الماء الجوفى بما يؤثر سلباً على جدران المبانى الأثرية القديمة، كذلك أدى بناء سد أسوان فى نهاية القرن وتعليته أكثر من مرة إلى غمر كثير من الآثار القديمة بالمياه لفترات طويلة من العام، هذا بالإضافة إلى المشكلات الأخرى ذات الجذور القديمة مثل إقدام الحكومات المصرية على استخدام أحجار المبانى الأثرية فى أعمال البناء، وكذلك استخدامها وسيلة من وسائل الدعاية السياسية، وقيام الأهالي باتخاذ المعابد والمقابر الفرعونية مسكناً، هذا فضلاً عن السلوكيات الخاطئة لبعض المستهترين من السائحين الذين كانوا يتلفون هذه الآثار بالكتابة عليها، ويشوهونها برسوم ساذجة.
- لقد تعددت المؤسسات الأثرية العاملة فى مجال البحث والتنقيب عن الآثار المصرية القديمة ودراستها فى مصر القرن التاسع عشر، وكان بعض هذه المؤسسات مصرياً يعتمد فى تمويله على الحكومة المصرية وإن كان يقوم على إدارته موظفون أجانب، كما كان بعضها الآخر أجنبياً خالصاً سواءً من ناحية الإدارة أو التمويل، وكانت هذه المؤسسات الأجنبية وهى تعمل فى مجال خدمة البحث الأثرى فى مصر مدفوعة إلى ذلك بدوافع مختلفة بعضها سياسى وبعضها دينى وبعضها معرفى بحت.
- ولعل من أبرز هذه المؤسسات الأثرية التى عملت فى مجال دراسة الآثار المصرية القديمة فى مصر فى القرن التاسع عشر " مدرسة اللسان المصرى القديم ولسان الحبش " تلك المدرسة

الفريدة التى كان إنشاؤها فى وقتها خطوة رائدة على طريق الاهتمام بالدراسات المصرية القديمة ومحاولة تدريسها لأبناء الشعب المصرى لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث بعد أن كان الأوروبيون يعتبرون علم الآثار المصرية القديمة حكراً عليهم دون سواهم، فأغلقوا هذا المجال أمام المصريين الذين كانوا فى غفلة من تراث أجدادهم، ومنعوهم من المساهمة فيه حتى لا يقف هؤلاء الأخيرون حائلاً دون تنفيذ المخططات الأجنبية التى ترمى إلى الاستيلاء على تراث مصر القديم.

- ورغم الحياة القصيرة لهذه المدرسة فقد استطاعت أن تخرج عدداً من أوائل الأثريين المصريين الذين أسهموا فى النهوض بعلم الآثار المصرية القديمة فى مصر فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كما أنجبت هذه المدرسة عدداً آخر من أعيان مترجمى هذا العصر ممن لعبوا دوراً كبيراً فى النهوض بحركة الترجمة فى مصر خلال الفترة السابقة. كما أسهمت هذه المدرسة إلى حد كبير فى تطور الوعى الأثرى لدى عامة المصريين، وزيادة إقبالهم شيئاً فشيئاً على مطالعة تاريخ مصر القديم والاهتمام بآثارها القديمة.
- ومع تنوع الموارد المالية للمؤسسات الأثرية المصرية فى القرن التاسع عشر – مصلحة الآثار المصرية والمتحف المصرى – إلا أنها كانت عاجزة عن الوفاء بمتطلباتها الأساسية كمؤسسات ثقافية أوكلت إليها مهمة العناية بآثار حضارة عريقة دامت قروناً طويلة من الزمان.
- تأثرت مخصصات مصلحة الآثار المصرية والمتحف المصرى فى القرن التاسع عشر بالأزمات المالية التى مرت بها الإدارة المصرية خلال هذا القرن، شأنها فى ذلك شأن كل مؤسسات الدولة الأخرى.
- يلاحظ أخيراً – أن هذه المخصصات لم تكن تسير على نمط واحد أو تيرة واحدة من حيث الزيادة المنتظمة كلما اتسعت دائرة أعمال المصلحة المذكورة، بل إن هذه المخصصات كانت تتأثر بنزعات الحكام وأهوائهم قبل أى شىء آخر.

وبعد :

فإن آثارنا كنوز وطنية، المتاجرة فيها وتهريبها خيانة، والتفريط فيها ونقلها إلى خارج الوطن يقطع تواصل التاريخ ويشوهه، إنها شاهد لا يدحض، فلنحافظ على المكشوف منها والمستور إلى أن تتاح فرصة كشفه ودراسته بطرق وأساليب علمية، فننمى معرفتنا، ونصل ما انقطع من تاريخنا، ونغنى علماً لا مالاً.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق

أ- فهارس البطاقات الموجودة بدار الوثائق القومية:

أدراج رقم: (١) آثار، (١٤٠) جمارك، (٥١٦) مدارس، (٥١٨) مدارس.

ب – السجلات:

١- سجلات ديوان الأشغال [١]

سجلات ديوان الأشغال – استحقاقات م ١/١/٦

رقم السجل		الفترة التاريخية[١]
حديث	قديم	
٣٥	٢٣٢	١٣٠٤هـ/١٨٨٧م

سجلات يوان الأشغال – استحقاقات – جريدة م ١٢/١٢/٦
جريدة الأنتيكخانة

٣	١١٠	١٢٩٩هـ/١٨٨٢م
٤	١٤٣	١٣٠٠:هـ/١٨٨٣م
٥	١٤٤	١٣٠٠هـ/١٨٨٣م

سجلات يوان الأشغال – صادر عربي
صادر الدواوين وجهات أخرى م٣/١

٣٤	٩٣	من ١٨٧٠/٥/٣٠م إلى ١٨٧٠/٧/٦م	جـ٤
٣٥	٩٤	من ١٨٧٠/٧/٦م إلى ١٨٧٠/٩/٥م	جـ٥
٣٨	١٠٦	من ١٨٧٠/١١/٣م إلى ١٨٧١/١/٢٦م	جـ٢
٤٨	١٤١	من ١٨٧٣/٧/٧م إلى ١٨٧٣/٩/١٠م	جـ٥
٤٩	١٥٧	من ١٨٧٣/٩/١٢م إلى ١٨٧٤/٢/٢٤م	جـ١

صادر المحافظات والضبطيات والمجالس م/١/١٠

٣	١٨١	من ١٨٧٤/٩/١٣م إلى ١٨٧٥/٩/٥م	جـ١

---

(١) التواريخ المثبتة هنا هى المدونة على غلاف السجلات، وقد أثبتناها كما هى.

صادر قلم الهندسة م١/١

٢١	١٢٦	من ٢/٥/١٨٧٢م إلى ٢٥/٨/١٨٧٢م	جـ٣

٢- سجلات ديوان المالية – صادر عربي

سجلات قيد الأوامر العربى الصادرة للمالية

رقم السجل			الفترة التاريخية	ملحوظات
حديث	قديم	نقل		
٣	١١٩٦	٣٢٢٣	من ١٤ ربيع ثان ١٢٧٩هـ إلى ٢٣ ربيع أول ١٢٨٠هـ	
٧	١٢٠٠	٣٢٢٧	من ٢١ رجب ١٢٩٢هـ إلى ٢٣ جمادي ثان ١٢٨٢هـ	

صادر دواوين وفروع وسايرة

٢٣٢	١٩٧٤	٥٥١	من ١٧ ربيع ثان ١٢٩٠هـ إلى ١٩ جماد أول ١٢٩٠هـ	
٣٧٨	٢٠٥٦	٥٥٤	من ١٨ رجب ١٢٩٠ إلى ٢٤ شعبان ١٢٩٠هـ	

صادر الدواوين

١٣٥	٩٥٣	١٦٨	من ١٣ صفر ١٢٧٦هـ إلى ٧ ربيع ثان ١٢٧٦هـ	
١٩٩	١٣٤٣	٢٢١	من ٢٠ جماد أول ١٢٨٢هـ إلى ٢٣ جماد ثان ١٢٨٢هـ	
٣٩٧	٢١٧٠	٣٣٣	من ٨ ربيع ثان ١٢٩٢هـ إلى ١٠ جماد أول ١٢٩٢هـ	

مايسترو المالية

مايسترو شطب حساب الجهات التابعة بقلم مصارفات المالية

١٥٨	١٦٤	٥١٤٢	سنة ١٢٩١هـ	

٣- سجلات ديوان المدارس – صادر عربى

صادر دواوين وفروع م١/١

حديث	قديم	هجرى	ميلادى
٢٠١	٤٢٦	من ٢٩ رجب ١٢٨٦هـ إلى ٣ ذو الحجة ١٢٨٦هـ	من ١٨٦٩/١١/٤م إلى ١٨٧٠/٣/٦م
٢٠٢	٤٢٧	من ١٦ ذو القعدة ١٢٨٦هـ إلى ١٨ صفر ١٢٨٧هـ	من١٨٧٠/٢/١٧م إلى ١٨٧٠/٥/٢٠م
٢٠٣	٤٢٨	من ٢٣ محرم ١٢٨٧هـ إلى ٢١ ربيع أول ١٢٨٧هـ	من١٨٧٠/٤/٢٥م إلى ١٨٧٠/٦/٢١م
٢٠٤	٤٢٩	من٢٠ ربيع أول ١٢٨٧هـ إلى ٢٥ جماد أول١٢٨٧هـ	من١٨٧٠/٦/٢٠م إلى ١٨٧٠/٨/٢٣م
٢٠٦	٤٣٥	من ١٤ جماد ثان ١٢٨٧هـ إلى ٥ شعبان ١٢٨٧هـ	من١٨٧٠/٩/١١م إلى١٨٧٠/١٠/٣١م
٢٠٧	٤٣٦	من غرة شعبان١٢٨٧هإلى ١٥ ذو القعدة ١٢٨٧هـ	من١٨٧٠/١٠/٢٧م إلى ١٨٧١/٢/٦م
٢٠٨	٤٣٧	من ٢٦ ذو القعدة ١٢٨٧هـ إلى ٩ صفر ١٢٨٧هـ	من١٨٧١/٢/١٧م إلى ١٨٧١/٤/٣٠م
٢٠٩	٤٣٨	من ٩ صفر ١٢٨٨هـ إلى ٢٥ جماد أول ١٢٨٨هـ	من١٨٧١/٤/٣٠م إلى ١٨٧١/٨/١٢م
٢١١	٤٤٧	من ٢٦ جماد ثان ١٢٨٨هإلى ٢٦ شعبان ١٢٨٨هـ	من١٨٧١/٩/١٢م لى١٨٧١/١١/١٠م
٢١٢	٤٤٨	من ٢٥ شعبان ١٢٨٨هإلى ٢٠ ذو الحجة ١٢٨٨هـ	من ١٨٧١/١١/٩م إلى ١٨٧٢/٣/١م
٢١٦	٤٥٦	من ٧ رجب ١٢٨٩هـ إلى ٧ شوال ١٢٨٩هـ	من١٨٧٢/٩/١٠م إلى ١٨٧٣/١٢/٨م
٢١٧	٤٥٧	من ٢٤ رمضان ١٢٨٩هـ إلى ١٤ محرم ١٢٩٠هـ	من١٨٧٢/١١/٢٥م لى١٨٧٣/٣/١٤م
٢٢٧	٤٧٠	من١٩ ربيع ثان ١٢٩١هـ إلى ١٩ جماد ثان ١٢٩١هـ	من ١٨٧٤/٦/٥م إلى ١٨٧٤/٨/٣م.
٢٢٨	٤٧١	من ٩ جمادأول ١٢٩١هـ إلى ١٦ جماد ثان١٢٩١هـ	من١٨٧٤/٦/٢٤م إلى ١٨٧٤/٧/٣١م
٢٣٠	٤٧٩	من ٢٩ رجب ١٢٩١هـ إلى ٢٠ ذو القعدة ١٢٩١هـ	من١٨٧٤/٩/٨م إلى ١٨٧٤/١٢/٢٩م
٢٣١	٤٨٠	من ١١ ذوالقعدة ١٢٩١هـ إلى غرة صفر ١٢٩٢هـ	من١٨٧٤/١٢/٢٠م إلى ١٨٧٥/٣/٩م

٤-سجلات محافظة مصر– صادر عربى

صادر الدواوين

رقم السجل		الفترة التاريخية
حديث	قديم	
٨١	١٢٢٣	من ١٧ جماد آخر ١٢٨١هـ إلى ٢٨ رجب ١٢٨١هـ
١٨٨	١٨٠٥	من ١٥ شعبان ١٢٩٥هـ إلى ٩ شوال ١٢٩٥هـ
١٨٩	١٨٠٦	من ٩ شوال ١٢٩٥هـ إلى ٢ ذو الحجة ١٢٩٥هـ

صادر السايرة

رقم السجل		الفترة التاريخية
حديث	قديم	
١٢	١٧٦٠	من ٦ ربيع أول ١٢٩٤هـ إلى ١٦ جماد ثان ١٢٩٤هـ

سجلات محافظة مصر – وارد عربي

وارد الدواوين

٤٥	١٢٤٩	من ٨ ربيع ثان ١٢٨١هـ إلى ٢١ رجب ١٢٨١هـ

٥- سجلات معية سنية (عربي)

رقم السجل	نوع السجل	رقم الميكروفيلم
سجل رقم ١٨٩٤جـ١ قديم	صادر الأوامر العليا	ضمن ميكروفيلم رقم (٢٦) معية سنية عربي
سجل رقم ١٨٩٨جـ١ قديم	صادر الأوامر العليا	ضمن ميكروفيلم رقم (٢٦) معية سنية عربي
سجل رقم ١٨٩٩جـ١ قديم	صادر الأوامر العليا	ضمن ميكروفيلم رقم (٢٦) معية سنية عربي
سجل رقم ١٩٠٢ قديم	صادر الأوامر العليا	ضمن ميكروفيلم رقم (٢٦) معية سنية عربي
سجل رقم ١٩٠٧ قديمس٢٤/١/١	صادر الأوامر العلية إلى المجالس والدواوين والأقاليم	ضمن ميكروفيلم رقم (٢٦) معية سنية عربي
سجل رقم ١٩١٥ قديم	صادر الأوامر العليا	ضمن ميكروفيلم رقم (٢٦) معية سنية عربي
سجل رقم ١٩٣٤ قديم	صادر الأوامر العلية إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات	ضمن ميكروفيلم رقم (٢٦) معية سنية عربي
سجل رقم ١٩٣٦جـ٢ قديم	الأوامر العلية الصادرة للدواوين والضبطيات والمجالس والمحافظات	ضمن ميكروفيلم رقم (٢٧) معية سنية عربي
سجل رقم ١٩٣٨ قديم	الأوامر العلية الصادرة للدواوين والمجالس	ضمن ميكروفيلم رقم (٢٦) معية سنية عربي
سجل رقم ٣٥جـ٢ قديم	دفتر قيد الصادر بالمعية والدواوين والأقاليم والمحافظات	ضمن ميكروفيلم رقم (١) معية سنية عربي
سجل رقم ٥ قديم	دفتر قيد الصادر غير الرسمى	ضمن ميكروفيلم رقم (٢٠) معية سنية عربي
سجل رقم ٢٩ قديم	صادر الإفادات الغير رسمية للدواوين والأقاليم	ضمن ميكروفيلم رقم (٢٠) معية سنية عربي
سجل رقم ١٨ قديم، ١٦ خاص	سجلات الصادر الغير رسمى من قلم التحريرات	ضمن ميكروفيلم رقم (٢١) معية سنية عربي

٦- سجلات أخرى

- سجلات عابدين (عربي) ملخصات الأوامر الكريمة المصادرة إلى جهات س٥/٢، سجل رقم (١) حديث.
- سجلات ديوان خديوى (تركى) سجل رقم (٧٣٢)، (٧٣٣)، ضمن ميكروفيلم رقم (٣٣٠) ديوان خديوى (تركى).
- سجلات ديوان مجلس أحكام مصر، س٣٣/٧ سجل رقم (١) حديث (١٧٨) قديم، دفتر مجموع إدارة وإجراءات.

- سجل مجموع أمور جنائية س٨/٦١/١.

جـ-المحافظ

١- محافظ الأبحاث

موضوع " التعليم "

- محفظة رقم (٥٨) من محرم ١٢٢٧هـ إلى ربيع ثان ١٢٥٢هـ
- محفظة رقم (٦١) من محرم ١٢٦٢هـ إلى ذى الحجة ١٢٦٤هـ
- محفظة رقم (٦٢) من محرم ١٢٦٥هـ إلى ذى الحجة ١٢٧٢هـ
- محفظة رقم (٦٣) من محرم ١٢٧٣هـ إلى ذى الحجة ١٢٨٦هـ

موضوعات مختلفة

- محفظة رقم (١٢٧) الأوراق الخاصة بإنشاء دار الآثار ومنع خروجها من القطر المصرى.
- محفظة رقم (١٣٩) دار الآثار المصرية .
- محفظة رقم (١٤٩) ترجمة كتاب " عبر البشر فى القرن الثالث عشر " .

٢- محافظ مجلس الوزراء

محافظ مجلس الوزراء – نظارة الأشغال

رقم المحفظة	موضوعها	الفترة التاريخية
٤/١	مصلحة الآثار – متاحف	من ١٨٧٩/٣/٢٥م إلى ١٩١٤/٥/٢٨م
٤/٢أ	مصلحة الآثار – موضوعات عامة	من ١٨٧٩/٤/٢م إلى ١٨٩٠/١٢/٢٧م
٤/٢ب	مصلحة الآثار – موضوعات عامة	من ١٨٩١/١/٨م إلى ١٩٢٣/١٢/٤م
٤/٣أ	مصلحة الآثار – شئون موظفين	من ١٨٧٩/٤/٢٢م إلى ١٨٩٠/١١/٢م
٤/٣ب	مصلحة الآثار – شئون موظفين	من ١٨٩١/٢/٢٢م إلى ١٩٠٧/١٢/٢٨م
٤/٤	مصلحة الآثار – تماثيل، تقارير، ميزانية	من ١٨٨٣/١/١١م إلى ١٩١٠/٥/٢٣م
٥/أ	أشغال – ميزانية	من ١٨٧٨/٥/٨م إلى ١٨٨٥/١٢/٢٣م.
٥/ب	أشغال – ميزانية	من ١٨٨٦/١/٧م إلى ١٨٨٩/٧/١٨م.
٥/جـ	أشغال – ميزانية	من ١٨٩٠/١/٣١م إلى ١٨٩٤/١٢/٤م
٥/ء	أشغال – ميزانية	من ١٨٩٥/١/٢٧م إلى ١٩١١/١١/٨م

محافظ مجلس الوزراء – رتب ونياشين

٥	رتب ونياشين الأنتيكخانة	من ١٨٨١/١١/٢٩م إلى ١٩١٤/٦/٢٧م

محافظ مجلس الوزراء – نظارة الخارجية

٤/٥	مؤتمرات – مؤتمرات للآثار	من ١٨٩٢/١٢/١٣م إلى ١٩٢٣/٦/٢٦م

٣- محافظ معية سنية تركى

ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر

محافظ رقم (١)، (٢)، (٣)، (٤)

تراجم ملخصات الدفاتر

محافظ رقم (١٠)، (١٥)، (١٧)، (٤٥)، (٦٤)، (٧٨)، (٨٤)، (٩٠).

٤- محافظ معية سنية عربى مستخرجة من المعية السنية التركى.
- محفظة رقم (٢).
٥- محافظ أخرى
- محفظة رقم (١٦٩) لوائح وقوانين.

ثانياً: المصادر[1]

أ- المصادر المخطوطة:

- محمد عارف باشا: عبر البشر فى القرن الثالث عشر، نسخة خطية مودعة بدار الوثائق القومية ضمن محفظة رقم(١٤٩) أبحاث (موضوعات متنوعة).
- محمد على باشا وولده إبراهيم: الأوامر والمكاتبات الصادرة من محمد على باشا ثم من ولده العزيز إبراهيم إلى وفاته، نسخة مودعة بدار الوثائق القومية، مصورة عن النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب القومية تحت رقم (٢٤٨٤) تاريخ تيمور.

ب – المصادر المطبوعة:

- تنزيل من رب العالمين: القرآن الكريم.
- ابن الأثير (عز الدين أبو الحسن على بن محمد ت.٦٣٠هـ/١٢٣٢هـ): الكامل فى التاريخ، دار صادر، الطبعة السادسة، بيروت ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- أحمد شلبى بن عبد الغنى الحنفى (ت ١١٥٠هـ/١٧٣٧م: أوضح الإشارات فيمن تولى حكم مصر القاهرة من الوزراء والباشات، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، مكتبة الخانجى، القاهرة ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.
- الإصطخرى (أبو اسحاق إبراهيم بن محمد الفارسى ت ٣٤٦هـ/٩٥٧م): مسالك الممالك، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ، مصورة عن طبعة مطبعة بريل، ليدن ١٣٤٦هـ/١٩٢٧م.
- ابن إياس (محمد بن أحمد بن إياس الحنفى ت نحو ٩٣٠هـ/نحو ١٥٢٤م): بدائع الزهور فى وقائع الدهور، تحقيق: محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٤٠٢هـ/١٩٥٢م.
- البحترى (أبو عبادة الوليد بن عبيد ت ٢٨٤هـ/٨٩٧م): ديوان البحترى، تحقيق: حسن كامل الصيرفى، م، دار المعارف، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
- البخارى (أبو عبد الله محمد بن اسماعيل ت ٢٥٧هـ/٨٧١م): صحيح البخارى، دار الشعب، القاهرة، بدون تاريخ.
- البصرى (صدر الدين على بن أبى الفرج ت ٦٥٩هـ/١٢٦١م): الحماسة البصرية، عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ.
- ابن بطوطة (أبو عبد الله محمد بن محمد ت ٧٧٠هـ/١٣٦٨م): تحفة النظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، المعروف برحلة ابن بطوطة، نشر: طلال حرب، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، بيروت ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- البغدادى (موفق الدين أبو محمد عبد اللطيف بن يوسف ت ٦٢٩هـ/١٢٣١م): الإفادة والاعتبار فى الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر، تقديم: عبد الرحمن عبد الله الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة الألف كتاب (الثانى) عدد رقم(٣١٤) الطبعة الثانية، القاهرة ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- البلوى (أبو محمد عبد الله بن محمد ت بعد ٣٣٠هـ/٩٤١م): سيرة أحمد بن طولون، تحقيق: محمد كرد على، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، بدون تاريخ.

---

(١) رتبت هذه المصادر ترتيباً هجائياً مع إغفال "أب" و "ابن" و "أل" التى للتعريف.

- ابن تغرى بردى (أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى الأتابكى ت٨٧٤هـ/١٤٦٩م): النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- الجبرتى (عبد الرحمن بن حسن بن إبراهيم ت ١٢٤٠هـ/١٨٢٥م): عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، دار الجيل، بيروت، بدون تاريخ.
- ________: مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس، تحقيق: أحمد عبده على، مكتبة الآداب، القاهرة ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- ابن جبير (أبو الحسن محمد بن أحمد الأندلسى ت ٦١٤هـ/١٢١٧م): تذكرة بالأخبار عن اتفاقات الأسفار، المعروف برحلة ابن جبير، دار الكتاب اللبنانى ومكتبة المدرسة، بيروت، بدون تاريخ.
- ابن حجر العسقلانى (شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن على ت ٨٥٢هـ/١٤٤٩م): فتح البارى فى شرح صحيح البخارى، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.
- ابن حوقل (أبو القاسم ابن حوقل النصيبى ت بعد ٣٦٧هـ/بعد ٩٧٧م): كتاب صورة الأرض، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ، مصورة عن طبعة مطبعة بريل، ليدن ١٣٣٩هـ/١٩٢٠م.
- أبو حيان الأندلسى (محمد بن يوسف ت ٧٤٥هـ/١٣٤٣م): البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، على معوض، زكريا عبد المجيد التونى، أحمد النجولى الجمل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- ابن خلدون (ولى الدين عبد الرحمن بن محمد ت ٨٠٨هـ/١٤٠٥م): كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر فى أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر، المعروف بتاريخ ابن خلدون، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- ابن سعد (محمد بن سعد بن منيع ت ٢٣٠هـ/٨٤٥م): الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.
- الطبرى (أبو جعفر محمد بن جرير ت ٣١٠هـ/٩٢١م): تاريخ الأمم والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار سويدان، بيروت، بدون تاريخ.
- ابن عبد الحكم (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله ت ٢٥٧هـ/٨٧٧م): فتوح مصر وأخبارها، مكتبة المثنى، بغداد، بدون تاريخ، مصورة عن طبعة مطبعة بريل، ليدن ١٣٣٩هـ/١٩٢٠م.
- ابن عطية الأندلسى (أبو محمد عبد الحق بن غالب ت ٥٤٦هـ/١١٥١م): المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد الشافى محمد، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- علماء الحملة الفرنسية: وصف مصر، مجموعة الملاحظات والبحوث التى أجريت فى مصر أثناء حملة الجيش الفرنسى، ترجمة: زهير الشايب، منى زهير الشايب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة ٢٠٠٢، ٢٠٠٣م/١٤٢٢، ١٤٢٣هـ باستثناء الدراسة التى وضعها جومار عن " وصف مدينة القاهرة وقلعة الجبل" فقد اعتمدنا فيها على ترجمة: أيمن فؤاد سيد، مكتبة الخانجى، الطبعة الأولى، القاهرة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- ابن العماد الحنبلى (أبو الفلاح عبد الحى بن العماد ت ١٠٨٩هـ/١٦٧٨م): شذرات الذهب فى أخبار من ذهب، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.
- الفخرى الرازى (أبو عبد الله محمد بن عمر ت ٦٠٦هـ/١٢١٠م): التفسير الكبير، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، طهران، بدون تاريخ.
- القزوينى (أبو عبد الله زكريا بن محمد ت ٦٨٢هـ/١٢٨٢م): آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- المسعودى (أبو الحسن على بن الحسن ٣٤٦هـ/٩٥٧م): مروج الذهب ومعادن الجوهر، كتاب التحرير، القاهرة ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.
- المقدسى (شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد ت نحو ٣٨٠هـ/ نحو ٩٩٠م): أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ، مصورة عن الطبعة الثانية من طبعة مطبعة بريل، ليدن١٣٤٦هـ/١٩٢٧م.
- المقريزى (تقى الدين أحمد بن على ت ٨٤٥هـ/١٤٤١م): المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، مكتبة الآداب، القاهرة، بدون تاريخ.

- ابن منظور (جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم ت ٧١١هـ/١٣١١م): لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ.
- نقولا الترك (نقولا بن يوسف الترك ت ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م): ذكر تملك جمهور الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية، تحقيق: ياسين سويد، دار الفارابي، الطبعة الأولى، بيروت ١٣٤٦هـ/١٩٢٨م.
- ياقوت (شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومى ت ٦٢٦هـ/١٢٢٩م): معجم البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

ثالثاً: المراجع العربية والمعربة

- إبراهيم غالى: سيناء عبر التاريخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.
- أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل، دار المعارف، القاهرة ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- أحمد شفيق: مذكراتى فى نصف قرن، مطبعة مصر، الطبعة الأولى، القاهرة ١٣٥٤هـ/١٩٣٦م.
- أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم فى مصر، عصر اسماعيل والسنوات المتصلة به من حكم توفيق، مطبعة النصر، القاهرة، بدون تاريخ.
- أحمد كمال: بغية الطالبين فى علوم وعوائد وصنائع وأحوال قدماء المصريين، مطبعة مدرسة الفنون والصنائع الخديوية ببولاق، القاهرة ١٣٠٩هـ/١٨٩١م.
- ــــــــــ: ترويح النفس فى مدينة الشمس المعروفة الآن بعين شمس، بولاق، الطبعة الأولى، القاهرة ١٣١٤هـ/١٨٩٦م.
- ــــــــــ: الخلاصة الدرية فى آثار متحف الإسكندرية، مطبعة عين شمس، القاهرة ١٣١٩هـ/١٩٠١م.
- ــــــــــ: العقد الثمين فى محاسن أخبار وبدائع آثار الأقدمين من المصريين، بولاق، الطبعة الأولى، القاهرة ١٣٠٠هـ/١٨٨٣م.
- ــــــــــ: الفوائد البهية فى قواعد اللغة الهيروغليفية، مدرسة الفنون والصنائع ببولاق، الطبعة الأولى، القاهرة ١٣٠٣هـ/١٨٨٦م.
- أحمد نجيب: الأثر الجليل لقدماء وادى النيل، بولاق، القاهرة١٣١١هـ/١٨٩٢م
- ــــــــــ: القول المفيد فى آثار الصعيد، بولاق، القاهرة ١٣١٠هـ/١٨٩٣م.
- إدواردز: أهرام مصر، ترجمة: مصطفى أحمد عثمان، مراجعة: أحمد فخرى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة الألف كتاب (الثانى) عدد رقم (٢٧٢) الطبعة الثانية، القاهرة ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- السيد السيد توفيق أحمد دياب: السياحة فى مصر خلال القرن التاسع عشر، دراسة فى تاريخ مصر الإقتصادى والإجتماعى، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، سلسلة: "مصر النهضة" عدد رقم (٤٧)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- ألفريد بتلر: الكنائس القبطية القديمة فى مصر، ترجمة: إبراهيم سلامة إبراهيم، مراجعة: الأنبا غريغوريوس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- إلهام محمد على ذهنى: مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، سلسلة: "مصر النهضة"، عدد رقم (٣٦)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
- ــــــــــ: مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين فى القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة: "تاريخ المصريين" عدد رقم (٥٢) القاهرة ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- ــــــــــ: مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرن التاسع عشر، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، سلسلة: " مصر النهضة " عدد رقم (٥١)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٤١٣هـ/١٩٩٧م.

- إلياس الأيوبي: تاريخ مصر فى عصر الخديوى اسماعيل باشا من سنة ١٨٦٣م إلى سنة ١٨٧٩م، مكتبة مدبولى، سلسلة: " صفحات من تاريخ مصر " عدد رقم (٨، ٩) الطبعة الثانية، القاهرة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- إميليا إدواردز: رحلة الألف ميل، ترجمة: إبراهيم سلامة إبراهيم، مراجعة: محمود ماهر طه، سلسلة الألف كتاب (الثانى) عدد رقم (٢٨٠)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٤١٣هـ/١٩٩٧م.
- أمين سامى: التعليم فى مصر بين سنتى ١٩١٤،١٩١٥م، وبيان تفصيلى بنشر التعليم الأولى والإبتدائى بأنحاء الديار المصرية، مطبعة المعارف، القاهرة ١٣٣٥هـ/١٩١٧م.
- ــــــــ: تقويم النيل، دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة ١٣٤٦هـ/١٩٢٨م.
- أنور لوقا غبريال: ربع قرن مع رفاعة الطهطاوى، سلسلة: " أقرأ " عدد رقم (٥١٠) شعبان ١٤٠٥هـ/ أبريل ١٩٨٥م.
- ــــــــ: رفاعه بين القاهرة وباريس، بحث منشور ضمن كتاب: مهرجان رفاعة الطهطاوى، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، القاهرة ١٣٧٩هـ/١٩٥٨م.
- بريان فاجان: نهب آثار وادى النيل ودور لصوص المقابر، ترجمة: أحمد زهير أمين، مراجعة: محمود ماهر طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- بيتر فرانس: اغتصاب مصر، كيف جرد الأوروبيون مصر من تراثها، ترجمة: محمد مستجير مصطفى، سينا للنشر والانتشار العربى، الطبعة الأولى، القاهرة ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- بريس دافين: إدريس أفندى فى مصر، مذكرات الفنان والمستشرق الفرنسى بريس دافين فى مصر ١٨٠٧-١٨٧٩م، جمع وترجمة: أنور لوقا، سلسلة: "كتاب اليوم " عدد رقم (٣٢٣) القاهرة ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- تشارلز نيمس: طيبة، آثار الأقصر، ترجمة: محمود ماهر طه، مراجعة: محمد العز موسى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة الألف كتاب الثانى، بدون رقم، القاهرة ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- ثروت عكاشة: مصر فى عيون الغرباء من الرحالة والفنانين والأدباء فى القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- ــــــــ: موسوعة التصوير الإسلامى، مكتبة لبنان، بيروت، بدون تاريخ.
- جاك تاجر: حركة الترجمة بمصر خلال القرن التاسع عشر، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ.
- جاك تاجر وجورج جندى: اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة ١٣٦٦هـ/١٩٤٧م.
- جان فيدال: الغائب عن المسلة، بحث منشور ضمن كتاب جان لاكوتير: شامبوليون حياة من نور.
- جان كلود جلفان: الحملة الفرنسية فى مصر العليا بحثاً عن مواقع الآثار، أو كشف العمارة الفرعونية، بحث منشور ضمن كتاب هنرى لورنس وآخرين: الحملة الفرنسية فى مصر، بونابرت والإسلام، ترجمة بشير السباعى، سينا للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- جان لاكوتير: شامبوليون، حياة من نور، ترجمة: نبيل سعد، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة، القاهرة ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- جرجى زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية، مراجعة: شوقى ضيف، دار الهلال، القاهرة، بدون تاريخ.
- ــــــــ: تاريخ مصر من الفتح الإسلامى إلى الآن مع فذلكة فى تاريخ مصر القديم، م، الهلال، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٣٤٣هـ/١٩٢٥م.
- ــــــــ: تراجم مشاهير الشرق فى القرن التاسع عشر، منشورات دار الحياة، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
- جورج بوزنر، سيرج سونرون، جان يويوت، أ.أ.س. إدواردز، ف. ل. ليونيه، جان دوريس: معجم الحضارة المصرية القديمة، ترجمة: أمين سلامة، مراجعة: سيد توفيق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مهرجان القراءة للجميع، الطبعة الثانية، القاهرة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- جوستاف لوبون: حضارة العرب، ترجمة: عادل زعيتر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

———————: الحضارة المصرية، ترجمة: صادق رستم، المطبعة العصرية، القاهرة، بدون تاريخ.
- جون مارلو: تاريخ النهب الاستعمارى لمصر من الحملة الفرنسية ١٧٩٨م إلى الاحتلال البريطانى ١٨٨٢م، ترجمة: عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.
- جيمس بيكى: الآثار المصرية فى وادى النيل، ترجمة: لبيب حبشى، شفيق فريد، مراجعة: محمد جمال الدين مختار، نشر: دار الكرنك، القاهرة ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م.
- حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى، دار الجيل، بيروت، ومكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الرابعة عشرة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- حسن الباشا: جامع ابن طولون، بحث منشور ضمن كتاب: القاهرة: تاريخها، فنونها، آثارها، مطابع الأهرام، القاهرة ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.
- خير الدين الزركلى: قاموس الأعلام، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية عشرة، بيروت ١٤١٧هـ/١٩٩٧م
- دف جوردن (الليدى): رسائل من مصر، ترجمة: على الكاتب، بدون ذكر دار النشر أو مكان أو سنة الطبع.
- دومينيك فالبيل: علم المصريات، ترجمة: لويس بقطر، دار الفكر، سلسلة: " كتاب الفكر " عدد رقم (١٨) الطبعة الأولى، القاهرة ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- رفاعه رافع الطهطاوى: أنوار توفيق الجليل فى أخبار مصر وتوثيق بنى اسماعيل، بولاق، القاهرة ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م.
- روبير سوليه: مصر ولع فرنسى، ترجمة: لطيف فرج، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- رودلف (الأمير): رحلة الأمير رودلف إلى الشرق، ترجمة: عبد الرحمن عبد الله الشيخ، سلسلة الألف كتاب (الثانى) عدد رقم (١٩٧)، (٢٠٧)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- زكى محمد حسن: التصوير فى الإسلام، لجنة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة ١٣٥٤هـ/١٩٣٦م.
-———————: فى الفنون الإسلامية، مطبعة الاعتماد، القاهرة ١٣٥٧هـ/١٩٣٨م.
- سليم حسن: أبو الهول تاريخه فى ضوء الكشوف الحديثة، ترجمة: جمال الدين سالم، مراجعة: أحمد محمد بدوى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
-———————: مصر القديمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- سيريل ألدريد: الحضارة المصرية من عصور ما قبل التاريخ حتى نهاية الدولة القديمة، ترجمة: مختار السويفى، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- شارل جليسبى: الجوانب العلمية لحملة مصر ١٧٩٨-١٨٠١م، بحث منشور ضمن كتاب هنرى لورنس وآخرين: الحملة الفرنسية فى مصر، بونابرت والإسلام.
- طه جابر العلوانى: الجمع بين القراءتين: قراءة الكون، وقراءة الوحى، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، سلسلة: " إسلامية المعرفة "، عدد رقم (٢) الطبعة الأولى، القاهرة ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- عبد الرازق السنهورى: التعليم، بحث منشور ضمن كتاب: اسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاماً على وفاته.
- عبد الرحمن الرافعى: تاريخ الحركة القومية وتطوير نظام الحكم فى مصر، دار المعارف، الطبعة السادسة، القاهرة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
-———————: عصر محمد على، دار المعارف، الطبعة الخامسة، القاهرة ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
-———————: عصر اسماعيل، دار المعارف، الطبعة الرابعة، القاهرة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
-———————: الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى، دار المعارف، الطبعة الرابعة، القاهرة ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م.

- ـــــــــ: مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال، دار المعارف، الطبعة الرابعة، القاهرة ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م.
- عبد الرحمن زكى: دور التحف فى مصر والجمعيات العلمية، بدون ذكر دار النشر، القاهرة ١٣٦٨هـ/١٩٤٩م.
- ـــــــــ: قلعة صلاح الدين وقلاع إسلامية معاصرة، نهضة مصر، سلسلة الألف كتاب، عدد رقم (٢٨٨)، القاهرة ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م.
- عبد القادر حمزة: على هامش التاريخ القديم، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٥٩هـ/١٩٤٠م.
- عبد الله أبو السعود: الدرس التام فى التاريخ العام، مطبعة وادى النيل، القاهرة١٢٨٩هـ/١٨٧٢م.
- عبد المنعم أبو بكر: مساهمة العلماء الإيطاليين فى الدراسات المصرية، بحث مستخرج من مجلة المشرق، رقم (٤) السنة السابعة، شعبان ١٣٨٠هـ/ديسمبر ١٩٦٠م، طبعة مطبعة جوتنبرج، بدون تاريخ.
- عبد النعيم محمد حسنين: قاموس الفارسية، دار الكتاب المصرى اللبنانى، الطبعة الأولى، القاهرة ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- على حسن: الموجز فى علم الآثار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- على مبارك: الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، جـ١، جـ٢، جـ٣، جـ٤، جـ٧، جـ٨، جـ٩، جـ١٠، جـ١١، جـ١٢، جـ١٣، جـ١٤، جـ١٥، جـ١٧، جـ١٩، طبعات مختلفة، هذا وقد أثبتنا بإزاء كل جزء فى الهامش طبعته التى اعتمدنا عليها فيه.
- عماد عدلى: شامبليون فى مصر، الرسائل والمذكرات، مراجعة: طاهر الحكيم، دار الفكر، الطبعة الأولى، القاهرة ١٤١١هـ/١٩٩١م
- عمر الإسكندرى، سليم حسن: تاريخ مصر من الفتح العثمانى إلى قبيل الوقت الحاضر، مراجعة: أ. ج. سفدج، سلسلة: "صفحات من تاريخ مصر" عدد رقم (٦)، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- فولنى: ثلاثة أعوام فى مصر وبر الشام، ترجمة: إدوارد البستانى، منشورات دار المكشوف، بيروت ١٣٦٨هـ/١٩٤٩م.
- فيرى: الخلاصة الوجيزة فى بيان أهم الآثار المعروضة بمتحف الجيزة، تقديم: دى مورجان، ترجمة: أنيس أفندى إكليمندوس، بولاق، الطبعة الأولى، القاهرة ١٣١٠هـ/١٨٩٣م.
- فيليب جلاد: قاموس الإدارة والقضاء، المطبعة التجارية، الإسكندرية ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م
- كارستن نيبور: رحلة إلى بلاد العرب وما حولها ١٧٦١-١٧٦٧م، الجزء الأول، رحلة إلى مصر ١٧٦١-١٧٦٢م، ترجمة: مصطفى ماهر، المطبعة العالمية، القاهرة ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
- كريستوفر هيرولد: بونابرت فى مصر، ترجمة: فؤاد أندراوس، مراجعة: محمد أحمد أنيس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- كلوت بك: لمحة عامة إلى مصر، ترجمة: محمود مسعود، دار الموقف العربى، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- كلود ترونيكر: مصر القديمة فى وصف مصر، بحث منشور ضمن كتاب هنرى لورنس وآخرين: الحملة الفرنسية فى مصر، بونابرت والإسلام.
- لؤى سعيد: كمال ويوسف أثريان من الزمن الجميل، مطبوعات المتحف المصرى، القاهرة ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
- لبيب حبشى: مسلات مصر، ناطحات السحاب فى الزمن الماضى، ترجمة: أحمد عبد الحميد يوسف، مراجعة: جمال مختار، المجلس الأعلى للآثار، سلسلة: "الثقافة التاريخية والأثرية" موسوعة المائة كتاب، عدد رقم (٢٣) القاهرة ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- لويس اليسوعى: المنجد فى الأعلام، دار المشرق، الطبعة الثالثة عشرة، بيروت ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
٨٤: المنجد فى اللغة، دار المشرق، الطبعة السابعة والعشرون، بيروت ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

- لينان دى بلفون: مذكرات عن أعمال المنافع العامة الكبرى التى تمت بمصر منذ أقدم العصور حتى عام ١٨٧٢م، ترجمة: إدارة الترجمة بوزارة الأشغال العمومية، إشراف: على بك الشافعى، مراجعة: محمد بك فخر الدين، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٣٦٨هـ/١٩٤٩م.
- لينوار تشامبرز رايت: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر ١٨٣٠-١٩١٤م، ترجمة: فاطمة علم الدين عبد الواحد، مراجعة: يونان لبيب رزق، الهيئة المصرية العامة للكتاب سلسلة: الألف كتاب (الثانى) عدد رقم(٤٢) القاهرة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- ماريت: تاريخ قدماء المصريين، المسمى " قناصة أهل العصر من خلاصة تاريخ مصر "، ترجمة: عبد الله أبو السعود أفندى، بولاق، الطبعة الأولى، القاهرة ١٢٨١هـ/١٨٦٤م.
- ــــــــ: فرجة المتفرج على الأنتيقة خانة الخديوية الكائنة ببولاق مصر المحمية، وصف نخبة الآثار القديمة المصرية الموجودة فى خزينة التحف العلمية المصرية، ترجمة: عبد الله أبو السعود أفندى المترجم بقلم الترجمة بديوان عموم المدارس الملكية، م، وادى النيل، القاهرة ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م.
- ماسبيرو: دليل دار التحف المصرية الفاخرة لمدينة القاهرة، ترجمة: أحمد كمال، بولاق، الطبعة الأولى، القاهرة ١٣٢١هـ/١٩٠٣م.
- مالك محمد أحمد رشوان: مصالح الولايات المتحدة فى مصر وتوابعها فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، بدون ذكر دار النشر، أو مكان أو سنة الطبع.
- مجدى عبد الحافظ: محمد على والحضارة القديمة: بحث منشور ضمن كتاب: إصلاح أم تحديث، مصر فى عصر محمد على، ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بمناسبة مرور ١٥٠عاماً على رحيل محمد على باشا الكبير (٩-١١مارس ١٩٩٩م)، تحرير: رءوف عباس حامد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م
- مجلس شورى القوانين: مجموعة محاضر المجلس، م، فتح الله إلياس، القاهرة، بدون تاريخ.
- مجمع اللغة العربية: المعجم الكبير، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.
- ــــــــ: المعجم الوسيط، دار المعارف، القاهرة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- محسن محمد: سرقة ملك مصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الثانية، القاهرة ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- محمد إبراهيم بكر: صفحات مشرقة من تاريخ مصر القديم، دار المعارف، الطبعة الثانية، القاهرة ١٤٠٣هـ/١٩٨٧م.
- محمد أحمد الحوفى: ديوان شوقى: توثيق وتبويب، وشرح وتعقيب، دار نهضة مصر، بدون تاريخ.
- محمد أمين طه: ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، دارالمعارف، القاهرة١٣٩١هـ/١٩٧١م.
- محمد رمزى: القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥م، دار الكتب المصرية، القاهرة، صدرت أجزاؤه تباعاً خلال الفترة ١٣٧٣-١٣٨٣هـ/١٩٥٣-١٩٦٣م.
- محمد عبد العزيز مرزوق: الإسلام والفنون الجميلة، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٦٣هـ/١٩٤٤م.
- محمد عبد الواحد حجازى: موقف الإسلام من الفنون الجميلة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- محمد على (الأمير): مجموعة خطابات وأوامر خاصة بالمغفور له عباس باشا الأول، بدون ذكر دار النشر أو مكان أو سنة الطبع.
- محمد عمارة: الإسلام والفنون الجميلة، دار الشروق، القاهرة ١٤١١هـ/١٩٩١م
ــــــــ: رفاعه الطهطاوى، رائد التنوير فى العصر الحديث، دار الشروق، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- محمد فؤاد شكرى: الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر، دار الفكر العربى، القاهرة، بدون تاريخ.
- محمد فؤاد شكرى، عبد المقصود العنانى، سيد محمد خليل: بناء دولة مصر محمد على، السياسة الداخلية، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة١٣٦٨هـ/١٩٤٥م.
- محمد كرد على: الإسلام والحضارة العربية، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٥٣هـ/١٩٣٤م.

______: خطط الشام، نشر: مكتبة النورى، الطبعة الثانية، دمشق ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- محمد مجدى بك: ثمانية عشر يوماً بصعيد مصر، مطبعة الموسوعات، القاهرة١٣١٩هـ/ ١٩٠١ م.
- محمود الفلكى: رسالة عن الإسكندرية القديمة وضواحيها والجهات القريبة منها التى اكتشفت بالحفريات وأعمال سبر الغور والمسح وطرق البحث الأخرى، ترجمة: محمود صالح الفلكى، مراجعة: محمد عواد حسين، دار الثقافة، الإسكندرية ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.
- محمود فهمى: البحر الزاخر فى تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر، بولاق، الطبعة الأولى، القاهرة ١٣١٢هـ/١٨٩٤م.
- محمود المقداد: تاريخ الدراسات العربية فى فرنسا، سلسلة: " عالم المعرفة "، عدد رقم (١٦٧) المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت جمادى الأولى ١٤١٣هـ/نوفمبر١٩٩٢م.
- مختار السويفى: مصر القديمة، دراسات فى التاريخ والآثار، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية: العيد المئوى للمعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية ١٨٨٠-١٩٨٠م، مطبوعات المعهد، القاهرة ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- ممدوح الدماطى: وثائق المتحف المصرى، المجلس الأعلى للآثار، القاهرة ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
- منى يوسف نخلة: علم الآثار فى الوطن العربى، مدخل، منشورات جروس برس، لبنان، بدون تاريخ.
- منير بسطا: أهم المعالم الأثرية بمنطقة سقارة وميت رهينة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.
- ميخائيل شاروبيم: الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث، الجزء الخامس، تحقيق: عبد الوهاب بكر، دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- نجيب العقيقى: المستشرقون، دار المعارف، الطبعة الرابعة، القاهرة ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م
- نجيب ميخائيل: أبو سمبل، محاضرة عامة ألقيت بكلية الآداب – جامعة الإسكندرية فى ١٠ نوفمبر ١٩٦٠م بمناسبة أسبوع إنقاذ آثار النوبة، مطبعة جامعة الإسكندرية ١٣٨١هـ/١٩٦٢م.
- نظارة المالية: ميزانية الحكومة عن سنة ١٨٨٣م، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة ١٣٠٠هـ/١٨٨٣م.
-______: ميزانية إيرادات ومصروفات الحكومة عن سنة ١٨٨٧م، المطبعة الأهلية ببولاق، القاهرة ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م.
-______: ميزانية إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية عن سنة ١٨٨٨م، المطبعة الأهلية ببولاق، القاهرة ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م.
-______: ميزانية إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية عن سنة ١٨٩١م، المطبعة الأهلية ببولاق، القاهرة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م.
-______: حساب ختامى عن مصالح المالية سنة ١٨٩٦م، المطبعة الأهلية ببولاق، القاهرة ١٣١٤هـ/١٨٩٧م.
-______: حساب ختامى عن مصالح المالية سنة ١٨٩٩م، المطبعة الأهلية ببولاق، القاهرة ١٣١٧هـ/١٩٠٠م.
-______: ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٩٠٦م، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة ١٣٢٢هـ/١٩٠٥م.
- هنرى رياض، يوسف شحاتة، يوسف مفيد الغريانى: دليل آثار الإسكندرية، مراجعة: داوود عبده داوود، مطبعة جامعة الإسكندرية ١٣٨٤هـ/١٩٦٥م.
- هيئة الآثار المصرية: المتحف اليونانى الرومانى، بدون ذكر مكان أو سنة الطبع.
- هيلين آن ريفلين: الإقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة: أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصطفى الحسينى، دار المعارف، القاهرة ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.
- وزارة الأشغال العمومية: مجموعة الأوامر المختصة باللقايا والأنتيقات، بولاق، القاهرة ١٣١١هـ/١٨٩٣م.
- وزارة الأشغال العمومية – مصلحة الآثار: قانون نمرة (١٤) لسنة ١٩١٢م خاص بالآثار، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٣٤٦هـ/١٩٢٨م.

- وزارة المعارف العمومية: اسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاماً على وفاته، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٦٤هـ/١٩٦٥م.

رابعاً: المراجع الأجنبية

- Charles Blane: Voyage de La Haut Egypte, Librairie renouard, paris, 1876.
- David Rohl: Pharaohs and kings, Crown publishers, NewYork, first edition, 1995.
- Etienne Drioton: Le musée de Boulac, cahiers d'histoire Egypienne, Egyption history papers, serie III, face 1, novembre, 1950.
- Gouvernment Egyptien-Ministere Des finances: compt General De L'Administration Des finances – pour L'Exercice, 1893, Le caire, 1894.
- ______________: compt General De L'Administration Des finances – pour L'Exercice, 1894, Le caire, 1895.
- ______________: compt General De L'Administration Des finances – pour L'Exercice, 1895, Le caire, 1896.
- ______________: compt General De L'Administration Des finances – pour L'Exercice, 1897, Le caire, 1896.
- ______________: compt General De L'Administration Des finances – pour L'Exercice, 1898, Le caire, 1899.
- ______________: compt General De L'Administration Des finances – pour L'Exercice, 1900, Le caire 1901.
- ______________: compt General De L'Administration Des finances – pour L'Exercice, 1901, Le caire, 1902.
- ______________: compt General De L'Administration Des finances – pour L'Exercice, 1902,Le caire, 1903.
- Guillemtte Andreu, Marie – Hélléme Rutschowscaya, christian Ziegler: L'Egypte ancienne au louvre, Hachette Literatures, Paris, 1997.
- Jaques Tagher: fouilleurs et antiquaires en Egypte au XIX[e], siéle, cachiers D'Historie Egyptienne, Egyptian history papers, serie III, face 1 novembre, 1950.
- ____________: orders superieurs relatifs a la conservation des antiguités et a la creation d'un musée au caire " cahiers d'Histoire Egyptienne, Egyotian history papers, serie 4 Face, 2 december 1950.
- Jean Edward Goby: Les Quarante Editions Traducation et Adaptations Du (voyage Dans La Basse et La Haute Egypte) De VivanDenon" Cahiers d'histoire Egyptienne, Egyptian history papers, face 2, December 1950.
-Jean Ellul: Guides et catalogues musées egyptotologues, cahiers d'hitore Egyptinne, Egyption history papers, seric III, face: 1, November 1950.

- Louis Keimer: Le musée égyptologiquie de Berlin, cachiers D'Historie Egyptienne,Egyptian history papers, serie III, face 1 novembre 1950.
-paul Lucs: Voyage du sieur paul lucas Au Levant, Rouem, 1772, III Tome
-Wallice Budge: A Guide To the Egypt collections in the British museum, British museum press, London, 1901.

خامساً: الدوريات
أ- العربية:
- جريدة " الأخبار ": ٢٠٠١.
- جريدة " الأهرام ": ١٨٩٠/١٩٠٨.
- المجلة التاريخية: ١٩٥٦.
- مجلة " تقويم الهلال ": ١٩٣٨.
- مجلة " الثقافة ": ١٩٧٨.
- مجلة " الثمرة " السكندرية: ١٨٩٥.
- مجلة "روضة المدارس المصرية": السنة الأولى ١٨٧٠، السنة الثالثة ١٨٧٢، السنة الرابعة ١٨٧٣، السنة الخامسة ١٨٧٤.
- مجلة " العربي ": ١٩٩٤.
- مجلة " كلية الآثار – جامعة القاهرة: ١٩٧٨/ ١٩٩٠.
- مجلة "المؤرخ المصرى": ١٩٨٨.
- مجلة " المجلة ": ١٩٥٧/١٩٥٨/١٩٥٩/ ١٩٦١/١٩٦٢/١٩٦٣.
- مجلة"المقتطف":١٨٧٧/١٨٨٣/١٨٨٦/١٨٨٧/١٨٩٠/١٨٩١/١٨٩٢/١٨٩٣/١٨٩٤/١٨٩٥/ ١٨٩٦/١٨٩٧/١٨٩٨/١٩٠١/١٩٠٢/ ١٩٠٩/١٩١٦/١٩٢٣/١٩٣٥.
- مجلة " الهلال ": ١٩٤١/١٩٩٣.
- جريدة " الوقائع ": ١٨٧١/ ١٨٧٥.

ب- الأجنبية:
- The Evening post New York, 1893.

فهرس

تـقـديم: ٧

مـقـدمـة: ١٣

تـمـهـيد: موقف الإسلام من الآثار القديمة.................. ١٧

الفصل الأول: الحملة الفرنسية وموقفها من حضارة مصر القديمة وآثارها... ٦٣

الفصل الثـاني: الدور الأجنبي في نهب الآثار القديمة من مصر في القرن التاسع عشر وموقف الإدارة المصرية.................... ١١٧

الفصل الثالث: تطور الأوامر واللوائح والقرارات والقوانين والتشريعات المتعلقة بالآثار المصرية في مصر في القرن التاسع عشر......... ٢٣٩

الفصل الرابع: المشكلات البشرية والأخطار الطبيعية التي واجهت الآثار المصرية في القرن التاسع عشر وموقف الإدارة المصرية منها... ٣١٥

الفصل الخامس: المؤسسات الخاصة بالآثار في مصر في القرن التاسع عشر...... ٣٨٩

الفصل السادس: المخصصات والموارد المالية لمصلحة الآثار المصرية والمتحف المصري في القرن التاسع عشر............ ٤٥١

الخـاتمـة: ٤٨٧

المصادر والمراجع: ٤٩١